



كتاب الفقه على المذاهب الأربعة

للمفتي الأول

قسم العبادات

عبد الرحمن بن عبد الله

الطبعة الأولى

دار الأمانة للطباعة والنشر
(شارع محمد السادس - الدار البيضاء - المغرب)
٧٥١٦٤٧

تحذير هام

حقوق الطبع والتأليف والنشر والترخيص لهذا الكتاب محفوظة
لورثة المؤلف المرحوم الشيخ عبد الرحمن الجزيري ، و ادى يعناهم
قانوننا نجله الدكتور محمد شوقي عبد الرحمن الجزيري . نطلب اي
نسخ غير مختومة بخاتم الممثل القانوني للورثة يقع حائزها .
طائفة القانون .

تتوييه

الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله . ونشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له ، له الملك . وله الحمد ، وهو على كل شىء قدير ، ونشهد أن محمداً عبده ورسوله وصفيه وخليفه ، بعثه الله رحمة للعالمين ، ومنارا للسائلين ، وهاديا للحائرين .

وبعد

دأب بعض الفاضلين فى داخل جمهورية مصر العربية وخارجها على نشر موسوعة الفقه على المذاهب الأربعة تأليف المرحوم الشيخ عبد الرحمن الجزيرى بعد وفاته بدون إذن من ورثة المؤلف ، الأمر الذى أدى بمرثية المؤلف الأخذ على عاتقهم طبع ونشر هذه الموسوعة . وتسرى دار الارشاد التأليف والطبع والنشر التى من أغراضها احياء التراث الإسلامى أن تبدأ باكورة نشاطها فى تقديم موسوعة الفقه على المذاهب الأربعة بأجزائه الخمسة بعد إعادة تنظيم رتبويب محتويات الطبعة الأولى من الجزء الخامس الخاص بالعقوبات الشرعية والذى كان قد قام الاستاذ الشيخ على حسن العريض مشكوراً بتنسيق أصول هذا الجزء بعد الحصول عليه من ورثة المؤلف . وقد قام الدكتور محمد شوقي عبد الرحمن الجزيرى بإعادة تنظيم الكتاب بحيث يتمشى مع باقى الأجزاء الأربعة السابقة . وتتكون الموسوعة من خمسة أجزاء :

• قد تم طبع الموسوعة فى خمسة مجلدات تحتوى على جميع الأجزاء بدون حذف أو نقص .

الجزء الأول : ويختص بالعبادات .

الجزء الثانى : ويختص بالمعاملات .

الجزء الثالث : ويختص بالمعاملات .

الجزء الرابع : ويختص بالأحوال الشخصية .

الجزء الخامس : ويختص بالعقوبات الشرعية (الحدود — القصاص — التهجير) .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد ، وعلى آله وأصحابه أجمعين .
أما بعد : فقد جاءتني رسائل كثيرة من زراح متعددة ، تشير بإعادة النظر في الجزء الأول من كتاب الفقه لأنه يشتمل على أعلاما فقهية ، وإيجاز في مراحل شيرة ، مع ما له من المزايا الأخرى التي لا توجد في كتب الفقه الأخرى .

فتصفحته بامعان فوجدت هذه الملاحظات لها محل من الاعتبار - ويرجع سبب ذلك الى أن أصل وضع الكتاب كان الغرض منه تسهيل مواضع الفقه الاسلامي على أئمة المساجد العلماء ، وهؤلاء عليهم أن يوضحوا ما يقف في سبيلهم من مجمل أو مبهم ، فتترتب على ذلك تسمح في صياغة نصوص أعلى الصحفية - غشا عنه هذا خطأ ، ربما كنت شاعرا به أمكنني ازالته ، وتوضيح كل مبهم منه .

وعلى هذا رأيت إعادة النظر في الكتاب من أوله الى آخره ، ومراجعة كتب الفقه الأخرى فرأيت من الضروري ادخال الاصلاح الآتي :

أولا : أن أجعل لكل مسألة عناوين خاصة بها ، كي يسهل على كل واحد أن يرجع الى المسألة التي يريد بها بالنظر في محتويات الكتاب (الفهرست) ، بخلاف الكتاب الأول ، فان مسأله كانت مخلوطة ، فلا يسهل على الناس الوقوف على أغراضهم منها .

ثانيا : رأيت من الضروري أن أنص في أعلى الصحيفة على المذهبين المتفقين حتى يتحرر هذان المذهبان على وجه لا يحتمل الخطأ ، وهذه الطريقة يتبين منها خطأ الطريقة الأولى في كثير من أبواب الكتاب : كما هو الحال في « كتاب الصلاة ، ومباحث القبلة ، ومباحث الحيض ، ومباحث الجبيرة » وغيرهما مما لا أستطيع النص عليه لضيق المقام ، وما على القارىء الا أن يرجع الى الكتاب ليعلم ما فيه من صواب وافتح .

ثالثا : قد رجعت الى كتب الفقه في كثير من مواضع الكتاب المذكورة في أسفل الصحيفة ، وهي في الغالب ذكر السنن والفرائض بطريق الاجمال - فلم أجد فيها أخطاء كثيرة ، ولكنني أوضحت منها كل مجمل .

رابعاً : رأيت من الضروري أن أبالغ في الإيضاح ، حتى يتيسر لكل من نظـر في هذا الكتاب أن يظفر بغرضه بسهولة ، وقد اعتنيت عناية خاصة بمسائل « كتابي : الحج ، والصيام » ، ليسهل على الناس فهمها بدون عناء كبير .

خامساً : ذكرت كثيراً من حكمة التشريع في كل موضع أمكنني فيه ذلك ، وكنت أود أن أكتب حكمة التشريع لكل مباحث الكتاب ؛ ولكنني خشيت تضخمه ، وذهاب الغرض المقصود منه .

سادساً : رأيت أن آتي بأدلة الأئمة الأربعة من كتب السنة الصحيحة ، وأذكر وجهة نظر كل منهم .

وبالجملة فقد بذلت في هذا الكتاب مجهوداً كبيراً ، وحررته تحريراً تاماً ؛ وفصلت مسائله بعناوين خاصة ، ورتبتها ترتيباً دقيقاً؛ وما على القارئ إلا أن يرجع إليه . ويأخذ ما يريده منه بسهولة تامة ، وهو آمن من أنزل إن شاء الله تعالى .

والله المستول أن ينفع المسلمين آمين .

محتويات الجزء الأول (الفهرست)

كتاب الطهارة

الصفحة	الصفحة
مبحث سنة الوضوء ، تعريف السنة	١ تعريفها
وما في معناها من مندوب ومستحب	٤ أقسام الطهارة
مبحث بيان عدد السنن وغيرها من	٥ مبحث الأعيان الطاهرة
المندوبات ونحوها	٥ مبحث الأعيان النجسة وتعريف
مبحث المنسوب والمستحب ونحوهما	٨ النجاسة
مكروهات الوضوء ، تعريف الكراهية	١٤ مبحث ما يعفى عنه من النجاسة
مبحث نواقض الوضوء	١٤ مبحث فيما تزال به النجاسة ، وكيفية
مباحث الاستنجاء وآداب قضاء الحاجة	١٩ ازالتها
٨٠ تعريف الاستنجاء	٢٥ أقسام المياه
٨١ حكم الاستنجاء	٢٥ مباحث الماء الطهور - تعريفه
٨٢ مبحث آداب قضاء الحاجة	٢٦ الفرق بينه وبين الماء الطاهر
شروط صحة الاستنجاء ، والاستجمار	٢٦ حكم الماء الطهور
بالماء والأحجار ونحوها	٢٩ مالا يخرج الماء عن الطهورية
مبحث في كيفية طهارة المرض بسلس	٢٩ المقسم الثاني من أقسام المياه : الطاهر
بول ونحوه	٣٠ غير الطهور - تعريفه
مباحث الغسل	٣١ أنواع الطاهر غير الطهور
تعريف الغسل	٣١ المقسم الثالث من أقسام المياه :
موجبات الغسل	٣٦ الماء المتنجس - تعريفه - أنواعه
شروط الغسل	٣٧ مبحث ماء البئر
فرائض الغسل ، وفيها حكم الشعر	٣٩ حكم الماء الطاهر : والماء النجس
وزينة العروس ولبس الحلى ونحو	٤١ مباحث الرضوء
ذلك	١ - المبحث الأول في تعريف الوضوء
ملخص المتفق عليه والمختلف فيه من	٢ - المبحث الثاني : حكم الوضوء
فرائض الغسل	وما يتعلق به من مس مصحف
مبحث سنن الغسل ومندوباته ومكروهاته	ونحوه
مبحث الأمور التي يسن عندها الغسل	٤٢ شروط الوضوء
أو يندب	٤٣ فرائض الوضوء
مبحث ما يجب على الإجنب أن يقلعه	٤٧ خلاصة لما تقدم من فرائض الوضوء
قبل أن يغتسل ، من دخول مسجد ،	
وقراءة قرآن ، ونحو ذلك	

مباحث الحيض

١١٨ مبحث النفاس - تعريفه	١١١ تعريف الحيض
مبحث ما يحرم على الحائض أو النفساء	١١٤ مدة الحيض
فعله قبل انقطاع الدم	١١٦ مدة الطهر
١١٩ مبحث الاستحاضة	١١٦ مبحث الاستحاضة

مباحث المسح على الخفين

الصفحة	الصفحة
١٢٨	تعريف المسح على الخف وحكمه .
١٢٩	تعريف الخف الذي يصح المسح عليه .
١٢٩	دليل المسح على الخفين .
١٣٠	شروط المسح على الخف .
١٣٠	مكروهاته .
١٣٠	مبطلات المسح على الخفين .
١٢١	مبحث بيان القدر المفروض مسحه من الخف .

مباحث التيمم

١٤٦	تعريف التيمم ودليله وحكمة مشروعيه	١٣٢
١٤٦	اقسام التيمم .	١٣٤
١٤٧	شروط التيمم .	١٣٤
	الاسباب التي تجعل التيمم مشروعاً .	١٣٦
	اركان التيمم .	١٤٠
١٤٧	سفن التيمم .	١٤٤
	مبحث من عجز عن الوضوء ، والتيمم ، ويقال له : فائدت الطهورين .	

مباحث الجبيرة

١٥٠	تعريفها .	١٤٨
١٥١	ما يفترض على من به جبيرة تمنعه من استعمال الماء .	١٤٩
١٥٢	شروط المسح على الجبيرة .	
	مبطلات المسح على الجبيرة .	
	صلاة الماسح على الجبيرة .	

كتاب الصلاة

١٧٢	حكمة مشروعيتها .	١٥٣
١٧٢	تعريف الصلاة .	١٥٦
١٧٣	انواع الصلاة .	١٥٦
١٧٤	شروط الصلاة .	١٥٦
	دليل فرضية الصلاة وعدد الصلوات المفروضة .	١٥٩
١٧٩	مواعيت الصلاة المفروضة .	١٦٠
١٨٠	ما تعرف به اوقات الصلاة .	١٦١
١٨١	وقت الظهر .	١٦٢
	وقت العصر .	١٦٣
١٨٢	وقت المغرب .	١٦٣
١٨٣	وقت الصبح .	١٦٤
١٨٣	مبحث المبادرة بالصلاة في أول وقتها ، وبين الاوقات التي لا تجوز فيها الصلاة .	١٦٤
١٨٤	مبحث ستر العورة في الصلاة .	١٦٧
١٨٥	مقرر العورة خارج الصلاة .	١٧٠
١٨٦	مباحث استقبال القبلة .	
	تعريف القبلة .	
	دليل اشتراط استقبال القبلة .	
	مبحث ما تعرف به القبلة .	
	كيف يستدل بالشمس أو النجم القطبي على القبلة .	
	شروط وجوب استقبال القبلة .	
	مبحث الصلاة في جوف الكعبة .	
	مبحث صلاة الفرض في السفينة ، وعلى الدابة ونحوها .	
	مباحث فرائض الصلاة .	
	معنى الفرض والركن .	
	مبحث عد فرائض الصلاة بمعنى اركانها .	
	شرح فرائض الصلاة مرتبة : .	
	الفرض الاول : النية .	
	حكم النية في الصلاة المفروضة .	

الصفحة

٢٢٣	وضع اليد اليمنى على اليسرى شصت
٢٢٣	السرة أو فوقها
٢٢٣	التحميد والتسبيح
٢٢٤	جهر الامام بالتكبير والتسبيح
٢٢٤	التبليغ خلف الامام
٢٢٥	تكبيرات الصلاة المسنونة
٢٢٥	قراءة السورة أو ما يقوم مقامها بعد
٢٢٥	الافتتاح
٢٢٦	دعاء الافتتاح ، ويقال له : الثناء
٢٢٧	التمسود
٢٢٨	التسوية في الصلاة
٢٢٨	تطويل القراءة وعدمه
٢٣٠	اطالة القراءة في الركعة الاولى عن
٢٣٠	القراءة في الثانية ، وتفريغ القدمين حال
٢٣٠	القيام
٢٣٠	التسبيح في الركوع والسجود
٢٣١	وضع المصلي يديه على ركبتيه ونحو
٢٣١	ذلك
٢٣١	تسوية المصلي ظهره وعنقه حال الركوع
٢٣١	كيفية النزول للسجود والقيام منه
٢٣٢	كيفية وضع اليدين حال السجود ،
٢٣٢	وما يتعلق به
٢٣٢	للجهر بالقراءة
٢٣٤	حد الجهر والاسرار في الصلاة
٢٣٤	هيئة الجلوس في الصلاة
٢٣٥	الاشارة بالأصابع السبابة في التشهد ،
٢٣٥	وكيفية السلام
٢٣٥	نية المصلي من على يمينه ويساره
٢٣٥	بالسلام
٢٣٦	الصلاة على النبي في التشهد الأخير
٢٣٦	الدعاء في التشهد الأخير
٢٣٧	مندوبات الصلاة
٢٣٩	سفرة المصلي
٢٤١	حكم المرور بين يدي المصلي
٢٤٢	مكروهات الصلاة
٢٤٢	العيب القليل بيده في ثوبه أو لحيقته
٢٤٢	أو غيرها
٢٤٣	فرقة الأصابع وتشبيكها في الصلاة
٢٤٣	وضع المصلي يده على خاصرته والتفات
٢٤٣	وضع الاية على الأرض ونصب الركبة
٢٤٣	في الصلاة
٢٤٣	مد الذراع وتشهير الكم منه
٢٤٤	الاشارة في الصلاة
٢٤٤	شد الشعر على مؤخرة الرأس عند
٢٤٤	الدخول في الصلاة أو بعده

الصفحة

١٨٧	كيفية النية في الصلاة المفروضة
١٨٩	حكم استحضار الصلاة المنوية ، وشروط
١٩٠	النية
١٩٠	حكم التلفظ بالنية ، ونية الأداء أو القضاء
١٩٠	أو نحو ذلك
١٩٠	نية الأداء والقضاء
١٩١	حكم النية في الصلاة غير المفروضة
١٩١	وكيفيتها
١٩١	وقت النية في الصلاة
١٩٣	نية الامام ونية المأموم
١٩٤	الفرض الثاني من فرائض الصلاة :
١٩٤	تكبيرة الاحرام - حكمها - تعريفها
١٩٥	دليل فرضية تكبيرة الاحرام
١٩٥	صفة تكبيرة الاحرام
١٩٦	شروط تكبيرة الاحرام
٢٠٢	الفرض الثالث من فرائض الصلاة
٢٠٢	القيام
٢٠٣	الفرض الرابع من فرائض الصلاة :
٢٠٣	قراءة الفاتحة
٢٠٥	الفرض الخامس من فرائض الصلاة :
٢٠٥	الركوع
٢٠٦	الفرض السادس من فرائض الصلاة :
٢٠٦	السجود - شروطه
٢٠٧	الفرض السابع : الرفع من الركوع
٢٠٧	الفرض الثامن : الرفع من السجود
٢٠٧	الفرض التاسع : الاعتدال -
٢٠٩	الفرض العاشر : الطمأنينة
٢٠٩	الحادى عشر من فرائض الصلاة :
٢٠٩	العودة الأخير
٢٠٩	الثاني عشر من فرائض الصلاة :
٢٠٩	التشهد الأخير
٢١٠	الثالث عشر من فرائض الصلاة :
٢١٠	السلام
٢١١	الرابع عشر : ترتيب الأركان
٢١٢	الخامس عشر عن فرائض الصلاة :
٢١٢	الجلوس بين السجدين
٢١٢	واجبات الصلاة
٢١٣	سنن الصلاة
٢١٤	تعريف السنن
٢١٥	عد سنن الصلاة مجتمعة
	مبحث سنن الصلاة
	وبيان المتفق عليه والمختلف فيه
٢٢١	رفع اليدين
٢٢٢	حكم الاتيان بقول : آمين

الصفحة

٢٥٩	مبطلات الصلاة
	إذا صلت المرأة جنب الرجل أو أمامه
	وهي مقتضية ، ويعبر عن ذلك
٢٦٣	بالمحاذاة
	شرح مبطلات الصلاة ، التكلم بكلام
٢٦٤	أجنبى عنها عمدا أو جهلا
٢٦٤	التكلم عمدا لإصلاح الصلاة
	الكلام في الصلاة لاتخاذ الأعمى ، والكلام
٢٦٥	خطئا
٢٦٥	التنحنج في الصلاة
٢٦٦	الأثني والثاوي في الصلاة
	الدعاء في الصلاة بما يشبه الكلام
٢٦٦	الخارج عنها
	ارشاد المأموم لغير أمامه في الصلاة
٢٦٧	ويقال له : الفتح على الإمام
	التسبيح في الصلاة لارشاد الإمام أو
٢٦٨	للتنبية على أنه في الصلاة أو نحو ذلك
٢٧٠	تشميت العاطس في الصلاة
٢٧٠	إذا رد السلام ، وهو يصلي
	التثاؤب والعطاس والسعال في الصلاة
	العمل الكثير في الصلاة ، وهو ليس
٢٧١	من جنسها
	التحول عن القبلة والأكل والشرب في
٢٧٢	الصلاة
	إذا طرأ على المصلي ناقض الوضوء
٢٧٣	وهو في الصلاة
	إذا سبق المأموم أمامه بركن من أركان
٢٧٣	الصلاة
	إذا تذكر أنه لم يصل الظهر وهو في
٢٧٤	صلاة العصر ونحو ذلك
٢٧٥	إذا تعلم شخص آية في الصلاة
٢٧٥	إذا سلم عمدا قبل تمام الصلاة

الصفحة

	رفع المصلي ثوبه من خلفه أو قدماه
٢٤٤	وهو يصلي
	اشتمال السماء ، أو لف الجسم في
٢٤٤	الحرام ونحوه
٢٤٥	سدل الرداء على الكتف ونحوه
٢٤٥	اتمام قراءة السورة حال الركوع
٢٤٥	الائتيان بالتكبيرات ونحوها في غير محلها
	تغميض العينين ورفع البصر الى السماء
٢٤٦	في الصلاة
٢٤٦	التكيس في قراءة السورة ونحوها
٢٤٦	الصلاة الى الكائنون ، ونحوه
٢٤٦	الصلاة في مكان به صورة
٢٤٦	الصلاة خلف صف فيه فرجة
	الصلاة في قارعة الطريق ، والمزابل
٢٤٧	ونحوها
٢٤٧	الصلاة في المقبرة
٢٤٨	عدد مكروهات الصلاة مجتمعة
	ما يكره فعله في المساجد وما لا يكره
٢٥٢	المرور في المسجد
٢٥٢	النوم في المسجد والأكل فيه
٢٥٣	رفع الصوت في المسجد
٢٥٤	البيع والشراء في المسجد
	نقش المسجد ، وإدخال شيء نجس فيه
٢٥٥	إدخال الصبيان والمجانين المسجد
٢٥٦	البصق أو المخاط بالمسجد
٢٥٦	نشد الشيء الضائع بالمسجد
٢٥٦	انشاد الشعر بالمسجد
٢٥٧	السؤال في المسجد ، وتعليم العلم به
	الكتابة على جدران المسجد والوضوء فيه
٢٥٧	وأغلاقه في غير أوقات الصلاة
	تفضيل بعض المساجد على بعض بالنسبة
٢٥٨	للصلاة فيها

مباحث الأذان

٢٨٠	شروط المؤذن
٢٨٠	مندوبات الأذان ، وسننه
٢٨١	اجابة المؤذن
٢٨٣	الأذان للصلاة الفائتة
٢٨٣	الترسل في الأذان
٢٨٤	مكروهات الأذان : أذان الفاسق
	ترك استئذان القبلة في الأذان ، وأذان
٢٨٤	المحدث
٢٨٤	الأذان لصلاة النساء
٢٨٤	الكلام حال الأذان
٢٨٥	التغني بالأذان

٢٧٥	تعريفه
٢٧٥	معنى الأذان ودليله
	متى شرع الأذان ، وسبب مشروعيته
٢٧٦	وفضله
٢٧٦	الفاظ الأذان
	إعادة الشهادتين مرة في الأذان ،
	ويقال لذلك : ترجيع
٢٧٧	حكم الأذان
٢٧٨	شروط الأذان
	أذان الجوق ، ويقال له : الأذان
٢٧٩	السلطاني

الصفحة	الصفحة
٢٨٧	الاقامة
٢٨٨	تعريفها وصفتها
٢٨٨	حكم الاقامة
٢٨٩	شروط الاقامة
٢٨٩	وقت قيام المقتدى للصلاة عند الاقامة
٢٨٩	سنن الاقامة ومندوباتها

مباحث صلاة التطوع

٢٩٧	صلاة قضاء الحوائج
٢٩٧	صلاة الوتر ، وصيغة القنوت الواردة فيه ، وفي غيره من الصلوات
٣٠٢	صلاة التراويح - حكمها ، ووقتها
٣٠٣	مندوبات صلاة التراويح
٣٢٢	حكم قراءة القرآن كله في صلاة التراويح ، وحكم النية فيها
٣٠٤	كيفية صلاة كسوف الشمس
٣٢٣	وما يتعلق بذلك
٣٢٤	سنن صلاة الكسوف
٣٢٤	وقت صلاة الكسوف
٣٢٤	الخطبة في صلاة الكسوف

صلاة بكسوف القمر

٣٢٤	الصلاة عند الفزع
٣٢٥	الانواع التي ينهي التمتع عن الصلاة فيها

الحكام تتعلق بالانوافل

٣٢٩	قضاء النافلة اذا فات وقتها ، او فسدت بعد الشروع
٣٢٩	هل تصلى النافلة في المنزل او في المسجد
٣٢٩	صلاة النفل على الدابة

مباحث الجمعة

٣٣١	حكم الجمعة ، ودليله
٣٣٢	وقت الجمعة ، ودليله
٣٣٣	حتى يجب السعي لصلاة الجمعة ، ويحرم البيع ؟
٣٣٣	الاذان الثاني
٣٣٤	شروط الجمعة - تعريف المصير والقرية
٣٤٠	حضور النساء الجمعة
٣٤١	تعدد المساجد التي تقام فيها الجمعة
٣٤٣	هل تصح صلاة الجمعة في الفضاء ؟

مباحث صلاة العيدين

٣٠٥	تعريفها ، واشتمالها
٢٩٢	الذكر الوارد عقب الصلاة وختم الصلاة
٢٩٣	التنقل في المكان الذي صلى فيه مع جماعة
٢٩٤	صلاة الضحى ، وتحية المسجد
٢٩٦	صلاة ركعتين عقب الوضوء ، وعند الخروج للسفر ، أو القدوم منه
٢٩٧	التهاجد بالليل وركعتا الاستخارة
٣٠٥	حكم صلاة العيدين ، ووقتها
٣٠٦	دليل مشروعة العيدين
٣٠٦	كيفية صلاة العيدين
٣٠٩	حكم الجماعة فيها ، وقضاؤها اذا فات وقتها
٣١١	سنن العيدين ، ومندوباتها
٣١٢	المكان الذي تؤدي فيه صلاة العيد
٣١٢	مكروهات صلاة العيد
٣١٢	الاذان والاقامة غير مشروعين لصلاة العيد
٣١٣	حكم خطبة العيدين
٣١٣	أركان خطبتي العيدين
٣١٤	شروط خطبتي العيدين
٣١٥	التكبير عقب الصلوات الخمس أيام العيد

مباحث صلاة الاستسقاء

٣١٧	تعريف الاستسقاء وسببه
٣١٧	كيفية صلاة الاستسقاء
٣٢٠	حكم صلاة الاستسقاء ووقتها
٣٢١	ما يستحب للامام فعله قبل الخروج لصلاة الاستسقاء

صلاة كسوف الشمس

٣٢٢	حكمها ودليله ، وحكمة مشروعيتها
---------------	--------------------------------

الصفحة	الصفحة
٣٥٢	الجماعة التي لا تصح الجمعة إلا بها
٣٥٣	أركان خطبتي الجمعة - افتتاحها بالحمد
٣٥٥	شروط خطبتي الجمعة - هل يشترط
٣٥٥	أن تكونا بالعربية ، وهل يشترط لهما
٣٥٥	النية
٣٥٥	هل يصح الفصل بين الخطبتين والصلاة
٣٥٦	بفاصل
٣٥٦	سنة الخطبة - الدعاء لأئمة المسلمين
٣٥٦	وولاية الأمور في الخطبة
٣٥٦	مكروهات الخطبة
٣٥٧	الترقية بين يدي الخطيب

مباحث الإمامة في الصلاة

٣٨٧	إذا فات المقتدى بعض الركعات أو كلها	تعريف الإمامة في الصلاة ، وبيان العدد
	الاستخلاف في الصلاة	الذي تتحقق به
٣٩٣	تعريفه ، وحكمة مشروعيته	حكم الإمامة في الصلوات الخمس ودأيله
٣٩٣	سبب الاستخلاف	حكم الإمامة في صلاة الجمعة والجماعة
٣٩٥	حكم الاستخلاف في الصلاة	والنوافل
	مباحث سجود السهو	شروط الإمامة : الإسلام . البلوغ .
٣٩٨	تعريفه - محله - هل تلزم النية فيه ؟	وهل تصح إمامة الصبي المميز ؟
٤٠١	سبب سجود السهو	إمامة النساء ؟
٤٠٨	حكم سجود السهو	العقل . اعتداء القارئ بالأمر
	مباحث سجدة التلاوة	سلامة الإمام من الأعداء - كسلس البول
٤١٠	دليل مشروعيته	طهارة الإمام من الحدث والخبث
٤١١	حكمها - شروط سجدة التلاوة	إمامة من بلسانه لثغ ونحوه
٤١٢	أسباب سجود التلاوة	إمامة المقتدى بإمام آخر
٤١٤	صفة سجود التلاوة أو تعريفها وركنها	الصلاة وراء المخالف في المذاهب
٤١٥	المواضع التي تطلب فيها سجدة التلاوة	تقديم المأموم على إمامه ، ويمكن المأموم
٤١٦	سجدة الشكر	من ضبط أفعال الإمام
	مباحث قصر الصلاة الرباعية	نية المأموم الاقتداء ونية الإمام الإمامة
٤١٧	حكمها	اقتداء المفترض بالمتنفل
٤١٨	دليل حكم قصر الصلاة	متابعة المأموم لإمامه في أفعال الصلاة
٤١٨	شروط صحة القصر - مسافة السفر	اقتداء مستقيم الظهر بالمنحنى
٤١٨	التي يصح فيها القصر	اتحاد فرض الإمام والمأموم
٤٢٠	نية السفر	الأعداء التي تسقط بها الجماعة
٤٢٠	حكم قصر الصلاة في السفر المحرم	من له حق التقدم في الإمامة
٤٢٠	والمكروه	مباحث مكروهات الإمامة ، إمامة الفاسق
٤٢١	المكان الذي يبدأ فيه المسافر صلاة	والأعمى
٤٢١	القصر	اقتداء المتوضئ بالمتيمم ، وغير ذلك
٤٢٢	اقتداء المسافر بالقيم	كيف يقف المأموم مع إمامه
٤٢٣	نية القصر	إعادة صلاة الجماعة
		تكرار الجماعة في المسجد الواحد
		ما تدرك به الجماعة ، والجماعة في
		البيت

الصفحة

	مباحث قضاء الصلاة الفائتة
٤٣٦	حكمه
٤٣٦	كيف تقضى الفائتة
٤٣٧	مراعاة الترتيب في قضاء الفوائت إذا كان على المكلف فوائت لا يدرى مدتها
	هل تقضى الفائتة في وقت النهي من النافلة
٤٤٠	مباحث صلاة المريض
٤٤٠	كيف يصلى
٤٤٢	كيف يجلس المصلى تامدا
٤٤٢	إذا عجز عن الركوع والسجود

الصفحة

٤٢٤	ما يمنع القصر : نية الإتمام
	ما يبطل به القصر . وبينان الوطن الأصلى وغيره
٤٢٥	
	مباحث الجمع بين الصلاتين تقديمًا وتأخيرًا
٤٢٨	تقديمًا وتأخيرًا
٤٢٩	تعريفه . حكمه وأسبابه
	مباحث قضاء الفوائت
٤٣٣	الاعتذار التي تسقط بها الصلاة رأسًا الاعتذار المبيحة لتأخير الصلاة من وقتها
٤٣٥	

مباحث الجنائز

	سنن صلاة الجنائز — كيف يقف
٤٦٣	الامام للصلاة على الميت
٤٦٤	مبحث الأحق بالصلاة على الميت
	إذا زاد الامام في التكبير على أربع أو نقص
٤٦٥	إذا فات المصلي تكبيرة أو أكثر مع الامام
٤٦٦	هل يجوز تكرار الصلاة على الميت ؟ هل يجوز الصلاة على الميت في المساجد
٤٦٧	
٤٦٧	مبحث الشهيد
٤٧٠	حكم حمل الميت وكيفيته
٤٧١	حكم تشييع الميت ، وما يتعلق به
	مبحث البكاء على الميت ، وما يتبع ذلك
٤٧٣	حكم دفن الميت ، وما يتعلق به
٤٧٥	اتخاذ الناء على القبور
	الشعور والنوم وقضاء الحاجة والمشى على القبور
٤٧٥	
٤٧٦	نقل الميت من جهة موته
٤٧٦	نبش التبر
٤٧٧	دفن أكثر من واحد في قبر واحد
٤٧٧	التعزية
	مبحث ذبح الذبائح أو عمل الأطعمة في المسام
٤٧٨	
٤٧٨	خاتمة في زيارة القبور

٤٤٣	ما يفعل بالمحضر
٤٤٥	مبحث ما يفعل بالميت قبل غسله
٤٤٥	مبحث غسل الميت — حكمه
٤٤٦	شروط غسل الميت
	حكم النظر إلى عورة الميت ولسنها ، وتغسيل الرجال النساء وبالعكس منحويات غسل الميت ، وتكرار الغسولات الى ثلاث
٤٤٨	
٤٤٩	حكم خلط ماء الغسل بالطيب ونحوه
٤٤٩	تسخين ماء الغسل
٤٥٠	تطبيب رأس الميت ولحيته
	اطلاق البخور عند الميت ، وتجريده من ثيابه عند الغسل
٤٥٠	
٤٥٠	هل يوضأ الميت قبل غسله ؟
	ما يندب أن يكون عليه الغسل من الصفات
٤٥١	
٤٥١	ما يكره فعله بالميت
٤٥١	إذا خرج من الميت نجاسة بعد غسله
٤٥٢	كيفية غسل الميت
٤٥٥	التكئين

مباحث صلاة الجنائز

٤٥٧	حكمها
٤٥٨	صفة صلاة الجنائز
٤٥٩	أركان صلاة الجنائز
٤٦٢	شروط صلاة الجنائز

كتاب الصيام

الصفحة

٤٩٣	صوم رجب وشعبان . وبقيّة الأشهر الحرم
٤٩٤	إذا شرع في صيام النفل ثم أفسده
٤٩٤	الصوم المكروه
٤٩٥	ما يفسد الصيام
	ما يوجب القضاء والكفارة
	ما يوجب القضاء دون الكفارة
٥٠٠	وما لا يوجب شيئاً
٥٠٤	ما يكره فعله للصائم وما لا يكره
٥٠٦	حكم من فسد صومه في أداء رمضان
	الاعذار المبيحة للفطر : المرض
٥٠٧	وحصول المشقة الشديدة
	خوف الحامل والمرضع الضرر من الصيام
٥٠٧	الفطر بسبب السفر
٥٠٩	صوم الحائض والنفساء
٥٠٩	حكم من حصل له جوع أو عطش شديدان
٥١٠	حكم الفطر لكبر السن
٥١٠	إذا طرأ على الصائم جنون
٥١١	ما يستحب للصائم
	قضاء رمضان
	الكفارة الواجبة على من أفطر رمضان
٥١٢	وحكم من عجز عنها

الصفحة

٤٧٩	تعريف الصيام . أقسام الصيام
	القسم الأول : الصيام المفروض
٤٨٠	صوم رمضان
٤٨١	صيام شهر رمضان - دليله
٤٨١	أركان الصيام
٤٨١	شروط الصيام
٤٨٥	ثبوت شهر رمضان
٤٨٧	إذا ثبت الهلال بقطر من الاقطار
٤٨٧	هل يعتبر قول المنجم ؟
٤٨٨	حكم التماس الهلال
٤٨٨	هل يشترط حكم الحاكم في الصوم ؟
٤٨٨	ثبوت شهر شوال
٤٨٩	دبحث صيام يوم التشك
	الصيام المحرم ، صيام يوم العيد
	وصيام المرأة بغير إذن زوجها
٤٩١	الصوم المنسوب - تاسوعاء - عاشوراء الايام البيض ، وغدير ذلك
٤٩٢	صوم يوم عرفة
٤٩٢	صوم الخميس والاثنين
٤٩٢	صوم ست من شوال ، صوم يوم وافطار يوم
٤٩٣	صوم

الاعتكاف

٥١٦	بدون إذن زوجها
٥١٧	مفسدات الاعتكاف
٥٢١	مكروهات الاعتكاف وآدابه

٥١٥	تعريفه وأركانه
٥١٥	أقسامه ومدته
	شروط الاعتكاف - اعتكاف المرأة

كتاب الزكاة

٥٢٧	الانواع التي تجب فيها الزكاة
	شروط زكاة الأبل والبقر والغنم
٥٢٨	وبيان معنى السائمة وغيرها
٥٢٩	بيان مقادير زكاة الأبل
٥٣	زكاة البقر
٥٣١	زكاة الغنم
٥٣٢	زكاة الذهب والفضة
٥٣٣	زكاة الدين
٥٣٦	زكاة الأوراق المالية (البنكنوت)

٥٢٢	تعريفها
٥٢٢	حكمها ودليله
٥٢٣	شروط وجوب الزكاة
٥٢٣	هل تجب الزكاة على الكافر
٥٢٤	هل تجب الزكاة في صداق المرأة
٥٢٥	نصاب الزكاة . وجولان الحرل
٥٢٦	الحرية . وفراغ المال من الدين
	هل تجب الزكاة في دور السكنى
	وثياب البدن . وأثاث المنزل
٥٢٧	أهر الثمينة

الصفحة	الصفحة
٥٤٢ المعادن والركاز	٥٣٦ زكاة عروض التجارة
٥٤٥ زكاة الزرع والثمار	هل يجب الزكاة في عين عروض
٥٥٠ مصرف الزكاة	التجارة أو قيمتها
٥٥٥ صدقة الفطر	زكاة الذهب والفضة المخلوطين

كتاب الحج

٥٧٧ تعريف طواف الأفاضة	تعريف . حكمه . ودليله ، متى يجب
٥٧٨ وقت طواف الأفاضة	الحج
٥٧٨ شروط الطواف	شروط وجوبه
٥٨٠ سنن الطواف وواجباته	شروط وجوب الحج : البلوغ - العقل
٥٨٣ الركن الثالث من أركان الحج :	- الحرة
السنن بين الصفا والمروة	الاستطاعة ، وحكم حج المرأة ، والأعمى
٥٨٣ شروطه وكيفيته . وسننه	شروط صحة الحج ، حج الصبي
الركن الرابع : الحضور بأرض	التمييز وغيره - وقت الحج
عرفه وكيفية الوقوف	أركان الحج
واجبات الحج : رمي الجمل -	الركن الأول من أركان الحج
٥٨٨ البيت بمنى - الوجود بمزدلفة	الأحرام - تعريفه - موافقت الأحرام
٥٩٢ سنن الحج	ما يطلب من مريد الأحرام أن يشرع
٥٩٥ ما يمنع الحاج من فعله	فيه
٥٩٥ مقدمات الحج	مالا يجوز للمحرم فعله بعد الدخول في
٥٩٨ ما يوجب الفدية ، وبيان معنى التحلل	الأحرام : الجماع - الصيد -
جزاء من اصطاد حيوانا قبل أن يتحلل	الطيب
من أحرامه	سقر ونحوه المحرمة ورأسها
٦٠٦ مبحث العمرة	لبس الثوب المصنوع بما له رائحة
حكمها ودليله . وشروطها	طيبة ، وإزالة الشعر
٦٠٧ العمرة ، ميقاتها	شم الطيب وحمله حال الأحرام
٦٠٩ وآدابها ، وسننها ، ومفاسداتها	إزالة شعر الرأس وغيره حال الأحرام
مبحث القرآن ، والتمتع ، والأفراد ،	الخضاب بالحناء حال الأحرام
وما يتعلق بها	هل يجوز للمحرم أن يأكل أو يشرب
مبحث الهدى	ما فيه طيب
٦١٧ تعريفه	الاكتحال وما فيه طيب ، دهن الشعر
٦١٨ أقسام الهدى	والسدر
٦١٨ وقت نحر الهدى ومكاته	حكم قطع حشيش الحرام وشجره
٦١٩ مبحث الأكل من الهدى ونحوه	ما يباح المحرم : الفصد - الاحكام
٦٢٠ ما يشترط في الهدى	- حاك الحلق والشعر
إذا امتنع من الحج أو فاته ، ويقال	فصل في أسرار الدين والاسم - تظلال
له : الإحصاء ، والآيات	ما يطلب من المحرم اتخاذ مكة
٦٢١	الركن الثاني من أركان الحج : طواف
٦٢٦ مبحث الحن عن الفم	الأفاضة
٦٣١ زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم	

مباحث الأضحية

٦٤٠ تعريفها	٦٣٤
٦٤١ دليلها	٦٣٤
٦٤٣ حكمها	٦٣٥
لذلك زكاة	٦٣٥ شروطها

كتاب الطهارة

تعريفها

معنى الطهارة في اللغة : النظافة والنزاهة عن الأقدار والأوساخ ، سواء كانت حسية أو معنوية ، ومن ذلك ما ورد في الصحيح عن ابن عباس رضي الله عنهما ، أن النبي ﷺ كان إذا دخل على مريض قال : « لا بأس ، طهوران شاء الله » ، والطهور كقطور ، المطهر الطهارة النجاسة ، ومعناها في اللغة : كل شيء مستقذر ، حسيا كان . أو معنويا فيقال للآثام : نجاسة ، وإن كانت معنوية . وفعلها ، نجس (بفتح الجيم وضمها وكسرهما) ينجس . (بفتح الجيم وضمها) نجاسة ، فهو نجس ونجس (بكسر الجيم وفتحها) ، ومن المفتوح قوله تعالى : « إنما المشركون نجس » .

أما تعريف الطهارة والنجاسة في اصطلاح الفقهاء ، ففيه تفصيل المذاهب (١) .

(١) الحنفية — قالوا : الطهارة شرعا النظافة عن حدث أو خبث ، فقولهم : النظافة يشمل ما إذا نظفها الشخص أو نظفت وحدها ، بأن سقط عليها ماء وازالها ، وقولهم : عن حدث يشمل الحدث الأصغر ، وهو ما ينافي الوضوء من ريح ونحوه ، والحدث الأكبر ، وهو الجنابة الموجبة للغسل وقد عرفوا الحدث بأنه وصف شرعى يحل ببعض الأعضاء أو بالبدن كله فيزيل الطهارة ، ويقال له : نجاسة حكمية ، بمعنى أن الشارع حكم تكون الحدث نجاسة تمنع من الصلاة ، كما تمنع منها النجاسة المحسة ، أما الخبث فمعناه في الشرع العين المستقذرة التي أمر الشارع بنظافتها .

وبهذا تعلم أن النجاسة تقابل الطهارة ، وأنها عبارة عن مجموع أمرين : الحدث ، والخبث ، ولكن اللغة تطلقها على كل مستقذر ، سواء كان حسيا ، كالدم والبول والعذرة ، ونحوها ، أو كان معنويا ، كالذنوب ، أما الفقهاء فقد خصوا الحدث بالأمور المعنوية ، وهو الوصف الشرعى الذى حكم الشارع بأنه حل في البدن كله عند الجنابة أو في أعضاء الوضوء عند وجود ناقص الوضوء من ريح ونحوه ، وخصوا الخبث بالأمور العينية المستقذرة شرعا ، كالدم ... الخ .

ولعل قائلًا يقول : إن هذا التعريف يخرج الوضوء على الوضوء بنية القربة الى الله ، فإن الوضوء الثانى لم يزل حدثا ولم يرفع خبثا ، مع كونه طهارة ، والجواب : أن الوضوء على الوضوء بنية القربى وأن لم يزل حدثا ، ولكنه يزيل الذنوب الصفائر ، وهى أقدار معنوية ، وقد عرفت أن اللغة تطلق الخبث على الأمور المعنوية ، والفقهاء وإن كانوا يخصصون الخبث بالأمور الحسية ، ولكنهم يقولون : أن إزالة الأمور المعنوية يقال لها : طهارة ، فالوضوء على

الوضوء طهارة بهذا المعنى ، وهنا أيراد معروف وهو أنه لا معنى لعد الريح ، أو الجاشنير الفاحشة بدون انزال مثلاً من نواقض الوضوء ، ولا معنى لكون المنى يوجب الغسل ، أما الأول : فلان الريح ونحوه ليس بنجاسة مصضة ، وأما الثانى : فلان المنى طاهر ، وعلى فرض أنه نجس فلم تكن نجاسته أكثر من نجاسة البول أو الغائط ، فالمعقول أن تكون الطهارة منه مقصورة على غسل محله فقط والجواب : أن قائل هذا الكلام غافل عن معنى العبادة ، وغافل عن معنى أمارات العبادة ، لأن الغرض من العبادة إنما هو الخضوع بالقلب والجوارح لله عز وجل على الوجه الذى يرسمه هو ، فلا يصح لأحد أن يخرج عن الحد الذى يحدده الله لعبادته ، ولا مصلحة للمخلوق فى مناقشته أمارات العبادة ورسومها إلا بمقدار ما يمس من نصب واعياء ، فان له الحق فى طلب تكليفه بما يطيق ، أما ما عدا ذلك من كفيات ورسوم فأنها يجب أن تناط بالمعبود وحده ، وهذه مسألة واضحة لا خفاء فيها ، حتى فيما جرت به العادة من تعظيم الناس بعضهم بعضاً ، فان المملوك لا يسألون عن سبب الرسوم التى يقابلون بها الناس ما دامت غير شاقة ، فمضى قال أصغر ، أو أكبر ، فإنه يجب علينا أن نتمثل الشارع : لا تصلوا وأنتم محدثون محدثاً بدون أن نقول له ، لماذا . والا فيصح أن نقول له : لماذا نصلى . إذ لا فرق فان كلا منهما عبادة له ، جعلها أماراً من أمارات الخضوع إنما الذى يصح أن نقوله : وإذا لم نقدر على الوضوء أو الغسل أو الصلاة ، فماذا نفعل . ولذا شرع لنا التيمم والصلاة من قعود واضطجاع ونحو ذلك مما نقدر عليه ، فالذى من حقنا هو الذى نسأل عنه ونناقش فيه ، والذى يختص بالاله وحده نؤديه بدون مناقشة ، وهذا بخلاف المعاملات أو الأحوال الشخصية ، فإنها متعلقة بحياتنا ، فلنا الحق أن نعرف حكمة كل قضية ونناقش فى كسل جزئية .

هذا هو رأى المعقول ، على أن بعض المفكرين من علماء المسلمين قال : ان كل قضية من قضايا الشريعة لها حكمة معقولة وسرواضح ، عرفه من عرفه وخفى على من خفى عليه ، لا فوق فى ذلك بين العبادات والمعاملات .

وقد أجاب عن الأول بأن الريح مستقذر حساً بدون نزاع ، وهو وان لم يكن محرماً بحاسة البصر فهو مدرك بحاسة الشم ، وهو قبل أن يخرج من على النجاسة الحسية ، على أن الذى يقول : ان الريح لا ينقض ، وأن البول أو الغائط يوجبان غسل مظهرهما فقط ، يلزمه أن يقول : ان الانسان لا يلزمه أن يتوضأ فى حياته الا مرة واحدة ، فان الميم ليس بنجاسة ، والريح ليس بنجاسة ، والبول والغائط نجاسة مطية فقط ، ولا يخفى أن هذا الكلام فاسد لا قيمة له ، لان الواقع أن الله قد شرع الوضوء لمنافع كثيرة : منها ما هو محسوس مشاهد من تنظيف الأعضاء الظاهرة المعرضة للاقذار خصوصاً القسم والائف . ومنها ما هو معنوى : وهو الامتثال والخضوع لله عز وجل فيشعر المرء بعظمة خالقه داخلها .

= فينتهي عن الفحشاء والمنكر ، وذلك خير له في الدنيا والآخرة ، فإذا كان الوضوء لا يفتقد فقد ضاعت مشروعيته وضاعت فائدته .

وأجابه عن الثاني بأن قياس البول والغائط على المنى قياس فاسد واضح الفساد . لأن المنى يخرج من جميع أجزاء البدن باتفاق ، ولا يخرج غالبا إلا بعد مجهود خاص ، ثم بعد انفصاله يحصل للجسم فتور ظاهر ، وبديهي أن الغسل يعيد للبدن نشاطه ويعوض عيسه بعض ما فقد ، وينظف ما عساه أن يكون قد علق بجسمه من فضلات ، ومع هذا كله فإن مشروعية الغسل قهرا عقب الجنابة من محاسن الشريعة الإسلامية فإن الإنسان لا يستغنى عن النساء فيضطر إلى تنظيف بدنه ، بخلاف ما إذا لم يكن الغسل ضروريا ، فإنه قد يكسل ، فتغمزه الأقدار ، ويؤذى الناس برائحته ، فكيف يقاس هذا بالبول المتكرر المعتاد الذي يخرج من مكان خاص بدون مجهود . فالقياس فاسد من جميع الوجوه ، وعلى كل حال فإن العبادات يجب أن يؤديها الإنسان خالصة لله عز وجل بدون أن ينظر إلى ما يترتب عليها من منافع دنيوية ، وإن كانت كلها منافع .

المالكية - قالوا : الطهارة صفة حكومية توجب لموصوفها استباحة الصلاة بقوة الذي يحمله ، وفي المكان الذي يصلى فيه ، ومعنى كونها صفة حكومية أنها صفة اعتبارية ، أو معنوية قدرها الشارع شرطا لصحة الصلاة ونحوها ، وهذه الصفة ان قامت بالمصلى نفسه ، بأن كان تطهرا من الحدث الأصغر والأكبر أباحت له الصلاة ، وإن قامت بالمكان الذي يريد الصلاة فيه أباحت له الصلاة فيه ، وإن قامت بالثوب الذي يحمله أباحت له الصلاة به ، وعلى كل حال ، فهي أمر معنوي تقديري لا أمر محس مشاهد ، ويقابلها بهذا المعنى أمران : أحدهما النجاسة ، وهي صفة حكومية توجب لموصوفها منع استباحة الصلاة بها يحمله من ثوب ، أو في المكان الذي قامت به . ثانيهما : الحدث ، وهو صفة حكومية توجب لموصوفها منع استباحة الصلاة له بمعنى أن النجاسة صفة تقديرية ، تارة تقوم بالثوب فتمنع الصلاة به ، وتارة تقوم بالمكان فتمنع الصلاة فيه ، وتارة تقوم بالشخص ، ويقال لها : حدث ، فتمنعه من الصلاة ، وعلى كل حال ، فالحدث هو الوصف الذي قدره الشارع وقد يطلق على نواقض الوضوء الآتى بيانها ، وقد تطلق النجاسة على الجرم المخصوص كالدَّم ، والبول ، ونحوهما .

الشافعية - قالوا : تطلق الطهارة شرعا على معنيين : أحدهما فعل شيء تستباح به الصلاة من وضوء وغسل وتيمم وإزالة نجاسة ، أو فعل ما في معناهما ، وعلى صورتها ، كالتييمم والأغسال المسنونة والوضوء على الوضوء ، ومعنى هذا أن وضع الماء على الوجه وسائر الأعضاء بنية الوضوء يقال له طهارة ، فالطهارة اسم لفعل فاعل ، وقوله أو ما في معناهما ، كالوضوء على الوضوء ، والأغسال المسنونة معناه أنها طهارة شرعية ، ومع ذلك فلم يترتب عليها استباحة الصلاة ، لأن الصلاة مستباحة بالوضوء الأول وبدونه .

اقسام الطهارة

ذكرنا في تعريف الطهارة تفصيل عبارات المذاهب ، وهي وإن اختلفت في بعض النواحي ، ولكن يمكن أن نأخذ منها معنى الطهارة متفقا عليه ، وهو أن الطهارة شرعا صفة اعتبارية قدرها الشارع شرطا لصحة الصلاة ، وجواز استعمال الأنية والأطعمة وغير ذلك ، فالشارع اشترط لصحة صلاة الشخص أن يكون بدنه موصوفا بالطهارة ، ولصحة الصلاة في المكان أن يكون المكان موصوفا بالطهارة ، ولصحة الصلاة بالثوب أن يكون موصوفا بالطهارة ، واشترط لحل أكل هذا الطعام أن يكون الطعام موصوفا بالطهارة ، وهكذا .

فحقيقة الطهارة في ذاتها شيء واحد ، وإنما تنقسم باعتبار ما تضاف إليه من حدث أو خبث ، أو باعتبار ما تكون صفة له ، فتقسم بالاعتبار الأول الى قسمين : طهارة من الخبث ، وطهارة من الحدث ، وذلك لأن الشارع أوجب على المصلي أن يكون بدنه وثوبه طاهرين من الخبث ، وأوجب عليه أن يكون بدنه طاهرا من الحدث ، فجعل الطهارة لازمة من هذين الأمرين ، فهي بهذا الاعتبار تنقسم الى هذين القسمين ، فأما الخبث فهو العين

= غسل مسنون ، لأن الذي يمنع من الصلاة الجنابة ، والاعتصال منها واجب لا مسنون فلا بد من ادخالها في التعريف ، حتى لا يخرج عنه ما هو منه . ثانيهما : أنها ارتفاع الحدث . أو إزالة النجاسة أو في معناهما ، وعلى صورتها ، كالتييمم والأغسال المسنونة الخ ، فإلطهارة هي الوصف المعنوي المترتب على الفعل ، فالحدث يرتفع بالوضوء أو الغسل إن كان أكبر ، والارتفاع مبني على فعل الفاعل ، وهو المتوضئ . أو الغتسل ، والنجاسة تزول بغسلها ، وهذا هو المقصود من الطهارة ، فإذا أطلقت تنصرف إليه ، أما إطلاقها على الفعل ، فهو مجاز من إطلاق السبب ، وهو الارتفاع ، على السبب ، وهو الفعل .

الحنابلة - قالوا : الطهارة في الشرع هي ارتفاع الحدث وما في معناه ، وزوال النجس ، أو ارتفاع حكم ذلك ، فقولهم : ارتفاع الحدث معناه زوال الوصف المانع من الصلاة وثوبها ، لأن الحدث هو عبارة عن صفة حكمية قائمة بجميع البدن أو ببعض أعضائه ، فالطهارة منه معناها ارتفاع هذا الوصف ، وقولهم : أو ما في معناه ، يريدون به ما في معنى ارتفاع الحدث ، كالارتفاع الحاصل بغسل الميت ، لأنه ليس عن حدث ، وإنما هو أمر تعبدى ، فهو لم يرتفع حدثا ، مثله الوضوء على الوضوء ، والغسل المسنون ، فانهما في معنى الوضوء ، والغسل الراجعين للحدث ، ولكتهما لم يرفعا حدثا وقولهم : زوال النجس ، أى سواء زال بفعل الفاعل ، كغسل الشيء الذي أصابته نجاسة ، أو زال بنفسه ، كإقلاق الخمر خلا ، وقولهم : أو ارتفاع حكم ذلك ، معناه ارتفاع حكم الحدث وما في معناه ، أو ارتفاع حكم النجس ، وذلك يكون بالتراب ، كالتييمم عن حدث أو خبث ، فانه يرتفع بالتييمم حكم الحدث ، وحكم الخبث ، وهو المنع من الصلاة .

المستقذرة شرعا ، كالدم والبول ونحوهما ، مما يأتى بيانه ، وقد ذكرنا لك أن الخبث يصيب البدن والثوب والمكان ، ثم ان الطهارة من الخبث تنقسم بالاعتبار الثانى ، وهو ما جعلت وصفه ، الى قسمين : أصلية ، وعارضة . فأما الأصلية فهى القائمة بالأشياء الطاهرة بأصل خلقها ، كالماء والتراب والحديد والمعادن وغيرها مما يأتى فى مبحث الأعيان الطاهرة ، فان هذه الأشياء موصوفة بالطهارة بأصل خلقها ، وأما الطهارة العارضة فهى النظافة من النجاسة التى أصابت هذه الأعيان ، وسميت عارضة ، لأنها تعرض بسبب المطهرات المزيلات لحكم الخبث من ماء وتراب وغيرها ، مما يأتى بيانه فى مبحث إزالة النجاسة ، وأما الحدث فهو صفة اعتبارية أيضا ، وصف بها الشارع بدن الانسان كله عند الحنابلة ، أو بعض أعضاء البدن بسبب ناقض الوضوء من ريح وبول ونحوهما ، ويقال للاول : حدث أكبر ، والطهارة منه تكون بالغسل ، ويتبعه الحيض والنفاس ، فان الشارع اعتبرهما صفة قائمة بجميع البدن تمنع من الصلاة وغيرها مما يمنعه الحدث الأكبر قبل الغسل ، ويقال للثانى : حدث أصغر . والطهارة منه تكون بالوضوء . وينوب عن الغسل والوضوء التيمم عند فقد الماء أو عدم القدرة على استعماله .

فلنتكلم فى كل ما يتعلق بهذا على الترتيب الآتى :

مبحث الأعيان الطاهرة

قد عرفت من تقسيم الطهارة أنها تنقسم الى طهارة من الخبث ، وطهارة من الحدث وعرفت أن الخبث عند الفقهاء هو العين النجسة فلنذكر لك أمثلة من الأعيان النجسية والأعيان الطاهرة التى يتقابلها ، ثم نذكر لك ما يعفى عنه من النجاسة وكيفية تطهيرها . ولنبدأ بذكر الأعيان الطاهرة ، لأن الأصل فى الأشياء الطاهرة ما تثبت نجاستها بدليل ، والأشياء الطاهرة كثيرة : منها الانسان سواء كان حيا أو ميتا . كما قال تعالى : « ولقد كرمنا بنى آدم » ، أما قوله تعالى : « إنما المشركون نجس » فالمراد به النجاسة المعنوية التى حكم بها الشارع ، وليس المراد أن ذات المشرك نجسة كنجاسة الخنزير ، ومنها الجماد ، وهو كل جسم لم تحله الحياة ، ولم ينفصل عن حى ، وينقسم الى قسمين : جامد ومائع فمن الجامد جميع أجزاء الأرض ومعادنها كالذهب ، والفضة ، والنجاس ، والحديد ، والرصاص ، ونحوها ، ومنه جميع أنواع النباتات ولو كان مخدرا ، ويقال له : الخشب ، وهو ما غيب العقل دون الحواس من غير خشوة وطرب كالخشيشة والأفيون ، أو كان مرقدا ، وهو ما غيب العقل والحواس معا كالداتورة والبنج ، أو كان يضر بالبدن ، كالنباتات السامة ، فهذه النباتات كلها طاهرة وإن حرم منها تناول ما يضر العقل أو الحواس أو غيرها ومن المسامع : المياه ، والزيت ، وعسل القصب ، وماء الزهار ، والطيب ، والخك ، فهذه كلها من الجماد الطاهر ما لم

يطراً عليها ما ينجسها ، ومنها دمع كل شئ حتى وعرقه ولعابه ومخاطه ، على تفصيلها
المذاهب (١) •

ومنها بيضه الذى لم يفسد ، ولبنه إذا كان آدمياً أو مأكول اللحم ، أما نفس الحيوان
الحى ، سواء كان انساناً أو غيره فإنه طاهر بحسب خلقته ، إلا بعض أشياء مفصلة فى
المذاهب (٢) •

ومنها البلغم والصفراء ، والنفخامة ، ومنها مرارة الحيوان المأكول اللحم بعد تنكّيته
الشرعية ، والمراد بها الماء الأصفر الذى يكون داخل الجلد المعروفة ، فهذا الماء طاهر ،
وكذلك جلدة المراءة (٣) ، لأنها جزء من الحيوان المذكى تابع له فى طهارته • ومنها ميتة الحيوان
البحرى • ولو طالبت حياته فى البر ، كالتمساح (٢) والضفدع ، والسلحفاة البحرية ، ولو
كان على صورة الكلب أو الخنزير أو الآدمى سواء مات فى البر أو فى البحر ، وسواء مات
حتف أنفه أو بفعل فاعل ، لقوله ﷺ : « أحلت لنا ميتتان ، ودمان : السمك والجراد ، والكلب

(١) الشافعية - قالوا بطهارة هذه الأشياء إذا كانت من حيوان طاهر ، سواء كان
مأكول اللحم أو لا ، وقالوا بطهارة سم الحية والعقرب •

المالكية - قالوا : اللعاب هو ما يسيل من الفم حال اليقظة أو النوم ، وهذا طاهر
بلا نزاع ، أما ما يخرج من المعدة إلى الفم فإنه نجس ، ويعرف بتغير لونه أو ريحه ، كان
يكون أصفر ، ونقنا فإذا لازم عفى عنه والا فلا •

الحنابلة - قالوا : بطهارة الدمع والعرق واللعاب والمخاط ، سواء كانت من حيوان يؤكل
أو من غيره ، بشرط أن يكون ذلك الغير مثل الهرة أو أقل منها • وأن لا يكون متولداً من
النجاسة •

الحنفية - قالوا : حكم عرق الحى ولعابه حكم السور طهارة ونجاسة ، وستعرفه بعد •
(٢) الشافعية ، والحنابلة - قالوا : هذه الأشياء هى : الكلب ، والخنزير وما تولد منهما
أو من أحدهما • غير • وزاد الحنابلة على ذلك ما لا يؤكل لحمه إذا كان أكبر من الهر
فى خلقه •

الحنفية - قالوا : ليس فى الحيوان نجس إلا الخنزير فقط •
المالكية - قالوا : لا شئ فى الحيوان نجس العين مطلقاً ، فالكلب ، والخنزير ،
وما تولد منهما طاهرة جميعها •

(٣) الشافعية - قالوا : بنجاسة ماء المراءة المذكورة ، وجلدتها متنجسة به ، وتظهر
بفسلها كالكرش ، فإن ما فيه نجس ، وهو نفسه متنجس به • ويظهر بفسله •

الحنفية - قالوا : إن حكم مرارة حيوان حكم بوله ، فهى نجسة بنجاسة منلطة
فى نحو ما لا يؤكل لحمه ، ومخففة فى مأكول اللحم • والجلدة تابعة للماء الذى فيها •

(٤) الشافعية ، والحنابلة - استثنوا ميتة الحيوان البحرى أشياء : منها التمساح
والضفدع ، والحية ، فإنها نجسة ، وما عداها من البحر فهو طاهر •

والطحال ، ومنها ميتة الحيوان البرى الذى ليس له دم يسيل ، كالذباب والسوس والجراد والنمل والبرغوث (١) ومنها الخمر اذا صارت خلا ، على تفصيل المذاهب (٢) .
ومنها مأكول اللحم المذكى ذكاة شرعية ، ومنها الشعر ، والصوف ، والوبر والریش ، من جى مأكول أو غير مأكول ميتتهما . سواء اكانت متصلة أم منفصلة بغير نتف على تفصيل المذاهب (٣) .

(١) الشافعية - قالوا : بنجاسة الميتة المذكورة ما عدا الجراد .
الحنابلة - قيدوا طهارة الميتة المذكورة بعدم تولدها من نجاسة ، كذود الجرح .
(٢) المالكية - قالوا : أن الخمر تطهر اذا صارت خلا او تجرحت ، ولو كان كلف منها بفعل فاعل ، ما لم يقع فيها نجاسة قبل تخللها ، ويظهر أنها تبعاً لها .
الحنفية - قالوا : أن الخمر تطهر ويظهر أنها تبعاً لها اذا استحالت عينها . بأن صارت خلا . حيث يزول عنها وصف الخمرية ، وهى المرارة والاسكر . ويجوز تخليلها ولو بطرح شئ فيها . كاللح ، والماء ، والسمك . وكذا بايقاد النار عندها ، واذا اختلطت الخمر بالخل وصار حامضاً طهر ، وإن غلب الخمر ، ولو وقعت فى العصير فأرة وأخرجت قبل التفسخ ، وترك حتى صار مرا : ثم تخللت أو خللها أحد طهرت .
والشافعية - قالوا لا تطهر الخمر الا اذا صارت خلا بنفسها ، بشرط أن لا تصل فيها نجاسة قبل تخللها ، والا فلا تطهر ، ولو نزع النجاسة فى الحال ، وبشرط أن لا يصابها طاهر الى التخلل ، اذا كان مما لا يشق الاحتراز عنه ، لأنه يتجسس بها ، ثم ينجسها ، وأما الطاهر الذى يشق الاحتراز منه ، كقليل بذر العنب ، فانه يظهر تبعاً لها . كما يظهر أنها تبعاً لها .

الحنابلة - قالوا : تطهر الخمر اذا صارت خلا بنفسها ، ولو بنقلها من شمس الى ظل : أو عكسه أو من اناء الآخر بغير تصدلتخليل ، ويظهر أنها تبعاً لها ، ما لم يتجسس بغير المتخللة ، من خمر أو غيره ، فانه لا يظهر .
وحاصل هذا أن المالكية والحنفية اتفقوا على طهارة الخمر اذا صارت خلا سواء تخللت بنفسها أو بفعل فاعل ، واختلفوا فيما اذا وقعت فيها نجاسة قبل تخللها فالمالكية يقولون : انها لا تطهر بالتخلل فى هذه الحالة ، والحنفية يقولون : اذا أخرجت النجاسة قبل تفسخها : ثم تخللت فانها تطهر .

والشافعية ، والحنابلة : اتفقوا على أنها لا تطهر الا اذا تخللت بنفسها ، أما اذا خللها أحد فانها لا تطهر ، واتفقوا على أنها اذا وقعت بها نجاسة قبل التخلل فانها لا تطهر بالتخلل .
(٣) المالكية - قالوا : بطهارة جميع الأشياء المذكورة من أى حيوان . سواء اكان حياً أم ميتاً ، مأكول أم غير مأكول ، ولو كلباً أو خنزيراً ، وسواء اكانت متصلة أم منفصلة ، بغير نتف كجزءها أو حلقها أو قصها أو ازالتها بنحو النورة ، لأنها لا تطهر الحياة ، أما لو أزيلت بالنتف فأصولها نجسة والباقى طاهر . وقالوا : بنجاسة قصبة الریش من غير المذكى ، أما الزغب الثابت عليها الشبيه بالشعر ، فهو طاهر مطلقاً .

مبحث الأعيان النجسة

وتعريف النجاسة

قد ذكرنا في تعريف الطهارة تعريف النجاسة مجملاً عند بعض المذاهب ، لمناسبة المقابلة بينهما ، وغرضنا الآن بيان الأعيان النجسة المقابلة للأعيان الطاهرة ، وهذا يناسبه بيان معنى النجاسة لغة واصطلاحاً في المذاهب .

فالنجاسة في اللغة : اسم لكل مستقذر ، وكذلك النجس « بكسر الجيم وفتحها وسكونها » ، والفقهاء يقسمون النجاسة إلى قسمين : حكمية وحقيقية ، وفي تعريفهما اختلاف في المذاهب (١) ، على أنهم يخصون النجس « بالفتح » بما كان نجساً لذاته ، فلا يصح إطلاقه على ما كانت نجاسته عارضة ، وأما النجس « بالكسر » فإنه يطلق عندهم على ما كانت نجاسته عارضة أو ذاتية ، فالدم يقال له : نجس ونجس « بالفتح والكسر » والثوب المتنجس يقال له : نجس « بالكسر » فقط .

= الحنفية — وافقوا المالكية في كل ما تقدم إلا في الخنزير ، فإن شعره نجس ، سواء كان حياً أو ميتاً ، متصلاً أو منفصلاً ، وذلك لأنه نجس العين .

الشافعية — قالوا : بنجاسة الأشياء المذكورة أن كانت من حي غير مأكول ، إلا شعر الأدمى فإنه طاهر ، أو كانت من ميتة غير الأدمى . فإن كانت الأشياء المذكورة من حي مأكول اللحم فهي طاهرة إلا إذا انفصلت بنتف أو كانت في أصولها رطوبة أو دم ، أو قطعة لحم لا تقصد ، أي لا قيمة لها في العرف ، فإن أصولها متنجسة وباقيها طاهر ، فإن انفصل معها عند التفت قطعة لحم لها قيمة في العرف ، فهي نجسة تباً .

الحنابلة — قالوا بطهارة الأشياء المذكورة إذا كانت من حيوان مأكول اللحم ، حياً كان أو ميتاً ، أو من حيوان غير مأكول اللحم مما يحكم بطهارته في حال حياته ، وهو ما كان قدر الهرة فأقل ، ولم يتولد من نجاسة ، وأصول تلك الأشياء المغروسة في جلد الميت نجسة ، ولو لم تنفصل عنها ، وأما أصولها من الحي الطاهر فهي طاهرة ، إلا إذا انفصلت بالنتف ، فتكون تلك الأصول نجسة ، ويكون الباقي طاهراً .

(١) الحنابلة — عرفوا النجاسة الحكمية بأنها الطارئة على محل طاهر قبل طروئها ، فيشمل النجاسة التي لها جرم وغيرها ، متى تعلقت بشيء طاهر ، وأما النجاسة الحقيقية ، فهي غير النجس « بالفتح » .

الشافعية — عرفوا النجاسة الحقيقية بأنها التي لها جرم أو طعم أو لون أو ريح ، وهي المراد بالعينية عندهم ، والنجاسة الحكمية بأنها التي لا جرم لها ولا طعم ولا لون ولا ريح ، كبول جف ولم تدرك له صفة ، فإنه نجس نجاسة حكمية .

المالكية — قالوا : النجاسة العينية هي ذات النجاسة ، والحكمية أثرها المحكوم على

المحل به .

أما الأعيان النجسة فكثيرة (١) : منها ميتة الحيوان البرى غير الآدمى ، إذا كان له دم ذاتى يسيل عنه جرحه ، بخلاف ميتة الحيوان البحرى ، فإنها طاهرة لقوله ﷺ : « هو الطهور ماؤه الحل ميتته » ، وبخلاف ميتة الآدمى ، فإنها طاهرة كما تقدم ، وبخلاف ميتة الحيوان البرى الذى ليس له دم ذاتى يسيل عند جرحه ، كالجراد ، فإنها طاهرة .
ومنها أجزاء الميتة التى تحلها الحياة . وفى بيانها تفصيل المذاهب (٢) ، وكذا الخارج منها من نحو دم ، ومخاط وبيض ، ولبن وأنفحة ، على تفصيل (٣) ، ومنها الكلب

= الحنفية - قالوا : ان النجاسة الحكمية هى الحدث الأصغر والأكبر ، وهو وصف شرعى يحل بالأعضاء أو بالبدن كله يزيل الطهارة ، والحقيقة هى النجس ، وهو كل عين مستقدرة شرعا .

(١) الشافعية - قالوا بنجاسة ميتة ما لانفس له سائلة ، الا ميتة الجرد ، ولكن يعفى عنها اذا وقع شيء منها بنفسه فى الماء أو المائع فإنه لا يعفوه الا اذا تغير ، أما اذا طرحه انسان أو حيوان أو تغير ما وقع به فإنه ينجس ، ولا يعفى عنه .
(٢) المالكية - قالوا : ان أجزاء الميتة التى تحلها الحياة هى اللحم والجلد والعظم والعصب ونحوها ، بخلاف نحو الشعر والصوف والوبر وزغب الريش ، فإنها لا تحلها الحياة فليست بنجسة .

الشافعية - قالوا : ان جميع أجزاء الميتة من عظم ولحم وجلد وشعر وريش ووبر وغير ذلك نجس ، لأنها تحلها الحياة غدهم .
الحنفية - قالوا : ان لحم الميتة وجلدها مما تملكه الحياة ، نجسان ، بخلاف نحو العظم والظفر والمنقار والمخالب والحافر والقرن والظلف والشعر ، ألا شعر الخنزير فإنها طاهرة لأنها لا تحلها الحياة ، لقوله ﷺ فى ثاة ميمونة : « انما حرم أكلها » وفى رواية « لحمها » فدل على أن ما عدا اللحم لا يحرم ، فدخلت الأجزاء المذكورة ما لم تكن بها دسومة ، فإنها تكون متنجسة بسبب هذه الدسومة ، والعصب فيه روايتان : المشهور أنه طاهر ، وقال بعضهم : الأصح نجاسته .

الحنابلة - قالوا : ان جميع أجزاء الميتة تحلها الحياة فهى نجسة الا الصوف والشعر والوبر والريش ، فإنها طاهرة ، وأستدلوا على طهارتها بعموم قوله تعالى : « ومن أصوافها وأوبارها وأشعارها أثاثا ومتاعا الى حين » لأن طاهرها يعم حالتى الحياة والموت ، وقيس الريش على هذه الثلاثة .

(٣) الحنفية - قالوا : بطهارة ما خرج من الميتة من لبن وأنفحة وبيض رقيق القشرة أو غليظها وتحو ذلك مما كان طاهرا حال الحياة .

الحنابلة - قالوا بنجاسة جميع الخارج منها ، ألا البيض الخارج من ميتة ما يؤكل ان تصلب قشره .

والخنزير: (١) ، وما تولد منهما أو من أحدهما ، ولو مع غيره .
 أما دليل نجاسة الكلب فما رواه مسلم عن النبي ﷺ ، وهو « إذا ولغ الكلب في
 أناء أحدكم فليرقه ثم ليغسله سبع مرات » وأما نجاسة الخنزير فبالقياس على الكلب
 لأنه أسوأ حالا منه ، لنص الشارع على تحريمه وحرمة اقتنائه .
 ومنها ما يرشح من الكلب والخنزير من لعاب ، ومخاط ، وعرق ، ودمع (٢) ، ومنها
 الدم بجميع أنواعه ، إلا الكبد والطحال فانهما ظاهران للحديث المتقدم ، وكذا دم الشهيد
 ما دام عليه ، والمراد بالشهيد شهيد القتال الآتي بيانه في مباحث الجنازة ، وما بقي في
 لحم المذكاة أو عروقها ، ودم السمك ، والنقل والبرغوث ، ودم الكتان (وهي دويبة حمراء
 شديدة اللسع) ، فهذه الدماء طاهرة ، وهناك دماء أخرى طاهرة في بعض المذاهب (٣) .
 ومنها القيح وهو المدة التي لا يخالطها دم ، ومنها الصديد ، وهو ماء الجرح الرقيق
 المختلط بدم ، وما يسيل من القروح ونحوها (٤) ومنها فضلة آدمى من بول وعذرة ، وإن لم
 = الشافعية - قالوا بنجاسة جميع الخارج منها إلا البيض إذا تصلب قشره ، سواء كان
 من ميتة ما يؤكل لحمه أو غيره ، فاته طاهر .

المالكية - قالوا : بنجاسة جميع الخارج من الميتة .

(١) المالكية - قالوا : كل حي طاهر لعين ، ولو كلبا أو خنزيرا ، ووافقهم الحنفية
 على طهارة عين الكلب ما دام حيا ، على الراجح إلا أن الحنفية قالوا بنجاسة لعابه
 حال الحياة تبعا لنجاسة لحمه بعد موته ، فلو وقع في بئر وخرج حيا ولم يصب نمبه
 الماء لم يفسد الماء ، وكذا لو انتفض من بلله فأصاب شيئا لم ينجسه .
 (٢) المالكية - قالوا : كل ذلك طاهر ، القاعدة : أن كل حي وما رشح منه طاهر .
 (٣) المالكية - قالوا : الدم المسفوح نجس بلا استثناء ، ولو كان من السمك ،
 والمسفوح هو « السائل من الحيوان » ، أما غير المسفوح ، كالباقى في خلال لحم
 المذكاة أو عروقها فطاهر .

الشافعية - قالوا بنجاسة جميع الدماء إلا أربعة أشياء : لبن المأكول إذا خرج بلون
 الدم ، والمنى إذا خرج بلون الدم أيضا ، وكان خروجه من طريقه المعتاد ، والبيض إذا
 استحال لونه إلى لون الدم ، بشرط أن يبقى صالحا للتخلق . ودم الحيوان إذا انقلب علقه
 أو مضغة ، بشرط أن يكون من حيوان طاهر .

الحنفية - قالوا : بطهارة الدم الذي لم يسيل من الإنسان أو الحيوان . وبطهارة الدم
 إذا استحال إلى مضغة ، أما إذا استحال إلى علقه فهو نجس .

(٤) الحنفية - قالوا : أن ما يسيل من البدن غير القيح والصديد ، أن كان لعله ولو
 بلا ألم فنجس والا فطاهر ، وهذا يشمل النفط ، وهي « القرحة التي امتلأت وجان قشرها » .
 وماء السرة وماء الأذن ، وماء العين ، فالماء الذي يخرج من العين المريضة نجس ، ولو
 نخرج من غير ألم ، كالماء الذي يسيل بسبب الغرب ، وهو « عرق في العين يوجب سيلان
 الدمع بلا ألم » .

تتغير عن حالة الطعام ، ولو كان الآدمي صغيرا لم يتناول الطعام . ومنها فضلة ما لا يؤكل لحمه مما له دم يسيل ، كالخمار . والبغل (١) ، أما فضلة ما يؤكل لحمه ففيها خلاف المذاهب (٢) .

ومنها منى الآدمي وغيره (٣) ، وهو ماء يخرج عند اللذة بجماع ونحوه ، وهو من

= الشافعية - قيدوا نجاسة السائل من القروح « غير الصديد والدم » بما اذا تغير لونه أو ريحه والا فهو طاهر كالعرق .

(١) الحنفية - قالوا : فضلات غير مأكول اللحم فيها تفصيل ، فان كانت مما يطير في الهواء كالغراب ، فنجاستها مخففة ، والا فمغلظة ، غير أنه يعفى عما يكثر منها في الطرق من روث البغال والحمير دفعا للحرَج .

(٢) الشافعية - قالوا : بنجاسة فضلة مأكول اللحم أيضا بلا تفصيل .

الحنفية - قالوا : ان فضلات مأكول اللحم نجسة بنجاسة مخففة ، الا أنهم فصلوا في الطير ، فقالوا : ان كان مما يذرق « ذرق الطائر خرؤه » في الهواء ، كالحمام والعصفور ففضلته طاهرة والا فنجسة نجاسة مخففة كاللدجاج والبط الأهلى والاوز « عند الصاحبين » ومغلظة « عند الامام » .

المالكية - قالوا بطهارة فضلة ما يحل أكله لحمه ، كالبقر والغنم اذا لم يعتد التغذى بالنجاسة ، أما اذا اعتاد ذلك يقينا أو ظنا ففضلته نجسة ، واذا شك في اعتياده ذلك ، فان كان شأنه التغذى بها كاللدجاج ، ففضلته نجسة ، وان لم يكن شأنه ذلك ، كالحمام ، ففضلته طاهرة .

الحنابلة - قالوا بطهارة فضلات ما يؤكل لحمه ، ولو أكل النجاسة ما لم تكن أكثر طعامه والا ففضلته نجسة ، وكذا لحمه ، فان منع من أكلها ثلاثة أيام لا يتناول فيها الا غذاء طاهرا ففضلته بعد الثلاثة طاهرة ، وكذا لحمه .

(٣) الشافعية - قالوا بطهارة منى الآدمي حيا وميتا ، ان خرج بعد استكمال السن تسع سنين ، ولو خرج على صورة الدم اذا كان خروجه على هذه الحالة من طريقه المعتاد ، والا فنجس ، ودليل طهارته ما رواه البيهقي من أنه ﷺ سئل عن المنى يصيب الثوب فقال ما معناه : « إنما هو كالبصاق أو المخاط » وقيس عليه منى خرج من حى غير آدمي ، لأنه أصل الحيوان الطاهر ، الا أنهم استثنوا من ذلك منى الكلب والخنزير وما تولد منهما فقالوا بنجاسته تبعا لأصله .

الحنابلة - قالوا : ان منى الآدمي طاهر ان خرج من طريقه المعتاد ، دفعا بلذة بعد استكمال السن تسع سنين للأنثى ، وعشر سنين للذكر ، ولو خرج على صورة الدم ، واستدلوا على طهارته بقول عائشة رضى الله عنها : « كنت أفرك المنى من ثوب رسول الله ﷺ ثم يذهب فيصلى فيه » أما منى غير الآدمي فان كان من حيوان مأكول اللحم فطاهر ، والا فنجس .

الرجل عند اعتدال مزاجه أبيض غليظ ، ومن المرأة أصفر رقيق ، قالوا : ولا يتفصل ماء المرأة ، بل يوجد داخل الفرج ، وربما ظهر أثره في الذكر ، أما الذين ينكرون منى المرأة ، ويدعون أن الذي يحس من المرأة رطوبة الفرج ، فأنهم ينكرون المحس البديهي ، ومنهنا المذى (١) ، والودى ، والمذى : ماء رقيق يخرج من القبل عند الملاعبة ونحوها ، والودى : ماء أبيض تخين يخرج عقب البول غالبا .
ومنهما القيء والقلس ، على تفصيل في المذاهب (٢) .

(١) الحنابلة — قالوا : بطهارة المذى والودى إذا كانا من مأكول اللحم .
(٢) الحنفية — قالوا : أن القيء نجس نجاسة مغلظة إذا ملا الفم ، بحيث لا يمكن إمساكه ، ولو كان مرة أو طعاما ، أو ماء ، أو علقا . وإن لم يكن قد استقر في المعدة ولو كان من صبي ساعة أرضاعه ، بخلاف ماء فم النائم ، فإنه طاهر ، وبخلاف ما لو قيء دودا قليلا أو كثيرا صغيرا أو كبيرا ، فإنه طاهر أيضا ، والقلس كالقيء ، لقوله ﷺ : « إذا قاء أحدكم في صلاته أو قلنس فلينصرف وليتوضأ » . وقد فصلوا في البلغم والبدنم المخلوط بالبزاق فقالوا أن البلغم إذا خرج خالصا ولم يختلط بشيء فإنه طاهر ، وإذا خرج مخلوطا بالطعام ، فإن غلب عليه الطعام كان نجسا ، وإن استوى معه ، فيعتبر كل منهما على انفراده ، بمعنى أنه إذا كان الطعام وحده يملأ الفم ، يكون حكمه حكم القيء ، أما الدم المخلوط بالبزاق ، فقالوا : إذا غلب البزاق عليه بأن كان الخارج أصفر فهو طاهر ، وإن غلب الدم بأن كان أحمر ، سواء كان الدم مسويا أو غالبا فإنه نجس ولو لم يملأ الفم ، وما اجتثره الابل والغنم قل أو كثر .
وعلم أنه لوقاء مرات متفرقة في آن واحد ، وكان القيء في كل واحدة منها لا يملأ الفم ، ولكن لو جمع يملأ الفم فإنه نجس .

الملكية : عرفوا القيء بأنه طعام خارج من المعدة بعد استقراره فيها ، فحكموا بنجاسته ، بشرط أن يتغير عن حالة الطعام ، ولو بحموضة فقط ، بخلاف القلس ، وهو الماء الذي تقذفه المعدة عند امتلائها ، فإنه لا يكون نجسا إلا إذا شابه المذرة ، ولو في أحد أوصافها ، ولا تضر الحموضة وتكرر حصوله . وألحقوا بالقيء في النجاسة الماء الخارج إذا كان متغيرا بصفرة ونفن من المعدة ، إلا أنه يعفى عنه إذا كان يلازما ، وذلك للمشقة .

الشافعية — قالوا بنجاسة القيء وإن لم يتغير ، كأن خرج في الحال ، سواء كان طعاما أو ماء ، بشرط أن يتحقق خروجه من المعدة ، فإن شك في خروجه منها فالأصل الطهارة ، وجوبوا منه الماء الخارج من فم النائم إن كان أصفر منتنًا ، ولكن يعفى عنه في حق من لبثت به ، وما تجثره الابل والغنم نجس قل أو كثر .
الحنابلة — قالوا : أن القلس والقيء نجسان بلا تفصيل .

ومنها البيض الفاسد من حي ، على تفصيل في المذاهب (١) .
ومنها الجزء المنفصل (٢) من حي ميتة نجسة الا الأجزاء التي سبق استثنائها في الميتة ، والا المسك المنفصل من غزال حي ، وكذا جلده فانهما طاهران ، ومنها لبن حي لا يؤكل لحمه غير آدمي (٣) ، منها رماد النجس المتحرق بالنار ودخان (٤) ، ومنها المسكر المائع ، سواء كان مأخوذا من عصير العنب أو كان نقيع زبيب أو نقيع تمر أو غير ذلك ، لأن الله تعالى قد سمى الخمر رجسا ، والرجس في العرف النجس ، أما كون كل مسكر مائع حراما فلما رواه مسلم من قوله ﷺ : « كل مسكر خمر ، وكل مسكر حرام » ، وانما حكم الشارع بنجاسة المسكر المائع فوق تحريم شربه تنفيرا له وتغليظا وزجرا عن الاقتراب منه .

(١) المالكية - ضبطوا الفاسد بأنه ما يتغير بعقونة أو زرقة أو صار دما أو مضغة أو فرخا ميتا ، بخلاف البيض الذي اختلط بياضه ويسمى بالمروق ، وبخلاف ما فيه نقطة دم غير مسفوح ، فانهما طاهران ، أما بيض الميتة فهو نجس ، كما تقدم .
الشافعية - ضبطوا الفاسد بأنه ما لا يصلح لأن يتخلق منه حيوان بعد تغيره ، ولبس منه ما اختلط بياضه بصفاره ، وان أنثن ، وأما بيض الميتة فقد تقدم حكمه .
الحنابلة - قالوا : ان البيض الفاسد ما اختلط بياضه بصفاره ، مع التعفن ، وصححوا طهارته ، وقالوا : ان النجس من البيض ما صار دما ، وكذا ما خرج من حي اذا لم يتصلب قشره .

الحنفية : قالوا : ينجس البيض اذا صار دما ، أما اذا تغير بالتعفن فقط ، فهو طاهر ، كاللحم المنتن .

(٢) الحنابلة - استثنوا من المنفصل من حي ميتة نجسة شيئين حكموا بطهارتهما وهما : البيض اذا تصلب قشرة ، والجزء المنفصل من الحي الذي لا يقدر على ذكاته عند تذكيته الاضطرارية .

الشافعية - قالوا بطهارة الشعر والوبر والصوف والريش اذا انفصل من حيوان هو مأكول اللحم ما لم ينفصل مع شيء منه قطعة لحم مقصودة ، أي لها قيمة في العرف ، فان انفصلت قطعة لحم كذلك تنجست تبعالها ، فان شك في شيء من الشعر وما معه هل هو من طاهر أو من نجس ؟ فالأهل للطهارة ، وسبق أنهم حكموا بنجاسته جميع أجزاء الميتة ولم يستثنوا منها شيئا .

(٣) الحنفية - قالوا بطهارة الألبان كلها من حي وميت مأكول وغير مأكول الا لبن الخنزير ، فإنه نجس في حياته وبعد مماته .
الحنفية - قالوا : بطهارتهما ، وكذا ما اذا صار النجس ترابا من غير حرق ، فإنه يطهر .

(٤) المالكية - قالوا بطهارة الرماد ونجاسة الدخان على الراجح .

مبحث ما يغفى عنه من النجاسة

ازالة النجاسة (١) عن بدن المصلى وثوبه ومكانه واجبة الا ما غفى عنه ، دفعسا للخرج والمثقة ، قال تعالى : « وما جعل عليكم في الدين من حرج » ، وفي المعفو عنه تفصيل في المذاهب (٢) .

(١) المالكية - ذكروا قولين مشهورين في ازالة النجاسة : أحدهما أنها تجب شرطا في صحة الصلاة . ثانيهما : أنها سنة ، وشرط وجوبها أو سنيتها أن يكون ذاكر النجاسة قادرا على ازالتها ، فان صلى أحد بالنجاسة وكان ناسيا أو عاجزا عن ازالتها فصلاته صحيحة على القولين : ويندب له اعادة الظهر أو العصر الى اصفار الشمس ، والمغرب أو العشاء الى طلوع الفجر ، والصبح الى طلوع الشمس ، أما ان صلى بها عامدا أو جاهلا فصلاته باطلة على القول الأول ، وصحيحة على القول الثاني ، فتجب عليه اعادة الصلاة أبدا في الوقت أو بعده على القول الأول لبطانها ، ويندب له اعادتها أبدا على القول الثاني .

(٢) المالكية - عبدوا من المعفو عنه ما يأتي :

- ١ - ما يصيب ثوب أو بدن المرضعة من بول أو غائط رضيعها ، ولو لم يكن وليدها اذا اجتهدت في التحرز عنهما حال نزولهما . ويندب لها اعداد ثوب للصلاة .
- ٢ - بلك الباسور اذا أصاب بدن صاحبه أو ثوبه كل يوم ولو مرة ، وأما يده فلا يغفى عن غسلها الا اذا كثر استعمالها في ارجاعه ، بأن يزيد على مرتين كل يوم ، وأما اكتفى في الثوب والبدن مرة واحدة في اليوم ولم يكتف في اليد الا بما زاد عن اثنين ، لأن اليد لا يشق غسلها الا عند الكثرة ، بخلاف الثوب والبدن .
- ٣ - سلس الاحداث ، كبول أو غائط أو مذي أو ودي أو منى اذا سال شيء منها بنفسه ، فلا يجب غسله عن البدن أو الثوب أو المكان الذي لا يمكن التحول عنه الى مكان آخر اذا حصل شيء منها ، ولو كل يوم مرة .
- ٤ - ما يصيب ثوب أو بدن أنجزا رونا زج المراحيض والطبيب الذي يعالج الجروح ، ويندب لهم اعداد ثوب للصلاة .
- ٥ - ما يصيب ثوب المصلى أو بدنه أو مكانه من دمه أو دم غيره آدميا كان أو غيره ، ولو خنزيرا اذا كانت مساحته لا تزيد عن قدر الدرهم البغلى ، وهو في الدائرة السوداء التي تكون في ذراع البغل « ولا عبرة بالوزن ، ومثل الدم في ذلك القيح والصديد .
- ٦ - ما يصيب ثوبه أو بدنه أو مكانه من بول أو روث خيل أو بغال أو حمير اذا كان ممن يباشر رعا أو علفها أو ربطها أو نحو ذلك ، فيغفى عنه اشقة الاحتراز .
- ٧ - أثر ذباب أو قمل أو نملة صغير يقع على النجاسة ويرفع شيئا منها ، =

= فيتعلق برجله أو فمه ثم يقع على ثوبه أو بدنه لمشقة الاحتراز ، أما أثر النمل الكبير ، فمسلاً يعفى عنه لندرتة .

٨ - أثر دم موضع الحجامة بعد مسحه يخرقة ونحوها ، فيعفى عنه إلى أن يسراً فيمسله .

٩ - ما يصيب ثوبه أو رجله من طين المطر أو مائه المختلط بنجاسة مادام موجوداً في الطريق ، ولو بعد انقطاع المطر ، فيعفى عنه بشروط ثلاثة .
أولاً : أن لا تكون النجاسة المخالطة أكثر من الطين أو الماء تحقيقاً أو ظناً .
ثانياً : أن لا تصيبه النجاسة بدون ماء أو طين .

ثالثاً : أن لا يكون له مدخل في الإصابة بشيء من ذلك الطين أو الماء ، كأن يعدل عن طريق خالقية من ذلك إلى طريق فيها ذلك ، ومثل طين المطر ومائه الماء المرشوش بالطرق ، وكذلك الماء الباقي في المستنقعات .

١٠ - المدة السائلة من دماطل أكثر من الواحد ، سواء سالت بنفسها أو بعصرها ، ولو غير محتاج إليه كثرتها مظنة الاحتياج إلى العصر ، فيعفى عما سال عنها ، ولو زاد على قدر الدرهم ، وأما الدمل الواحد فيعفى عما سال منه بنفسه أو بعصر احتياج إليه ، فإن عصر بغير حاجة ، فلا يعفى إلا عن قدر الدرهم .

١١ - خسر البراغيث ولو كثر ، وإن تعدت بالدم المسفوح ، فخرؤها نجس ، ولكن يعفى عنه ، وأما دمها ، فإنه كدم غيرها لا يعفى عنه عما زاد على قدر الدرهم البغلي ، كما تقدم .
١٢ - الماء الخارج من فم النائم إذا كان من المعدة ، بحيث يكون أصفر منتناً ، فإنه نجس ولكن يعفى عنه إذا لازم .

١٣ - القليل من ميتة القمل ، فيعفى عن ثلاث فأقل .

١٤ - أثر النجاسة على السبيلين بعد إزالة عين النجاسة بما يزيلها من حجر ونحوه ، فيعفى عنه ولا يجب غسله بالماء ما لم ينتشر كثيراً ، فإن انتشر تمين غسله بالماء ، كما يمين الماء في إزالة النجاسة عن قبل المرأة ، وسيأتي تفصيل ذلك في مبحث الاستتباء .

الحنفية - قالوا : تنقسم النجاسة إلى قسمين : مغلظة ، ومخففة . فالمغلظة « عند الإمام » هي ما ورد فيها نص لم يعارض بنص آخر ، والمخففة « عنده » هي ما ورد فيها نص عارض بنص آخر كبول ما يؤكل لحمه ، وذلك لأن حديث « استترهوا من البول » يدل على نجاسة كل بول ، وحديث العرنين يدل على طهارة بول ماكول اللحم ، فلما تعارض فيه الدليلان كانت نجاسته مخففة .

أما حديث العرنين فهو ما روى من أن قوماً من عرينه أتوا المدينة المنورة فلم يرافقهم ، فاصفر ألوانهم وانتفخت بطونهم ، فأمرهم رسول الله ﷺ بأن يخرجوا إلى أبل الصدقة ويشربوا من أبوالها وألبانها فخرجوا وشربوا ، فكان ذلك سبباً في شفائهم .

= ويعنى في النجاسة المخلطة عن أمور : منها قدر الدرهم ، ويقدر في النجاسة الكثيفة بما يزن عشرين قيراطا ، وفي النجاسة الرقيقة يعرض مقعر الكف ، ومع كونه يعفى عنه في صحة الصلاة ، فإن الصلاة تكون به مكروهة كراهة تنزيه ، ولا وجه للقول بكراهة التحريم ، لأن العفو يقتضى رفع الاثم ، نعم إزالة قدر الدرهم أكد من إزالة ما هو أقل منه ، والمشهور عند الحنفية كراهة التحريم ، ومنها بول الهرة والفأرة وخرؤها فيما تظهر فيه حالة الضرورة ، فيعفى عن خروء الفأرة إذا وقع في الحنطة ولم يكثر حتى يظهر أثره ويعفى عن بولها إذا سقط في البئر لتحقق الضرورة ، بخلاف ما إذا أصاب أحدهما ثوبا أو انساء مثلا ، فإنه لا يعفى عنه لامكان التحرز ، ويعفى عن بول الهرة إذا وقع على نحو ثوب لظهور الضرورة ، بخلاف ما إذا أصاب خرؤها أو بولها شيئا غير ذلك ، فإنه لا يعفى عنه ، ومنها بخسائر النجس وغبار ، فلو مرت الريح بالعذرات وأصابت الثوب لا يضر ، وإن وجدت رائحتها به ، وكذا لو ارتفع غبار الزبل ، فأصاب شيئا لا يضر ، ومنها رشاش البول إذا كان دقيقا ، كرموس الابر ، بحيث لا يرى ، ولو ملا الثوب أو البدن ، فإنه يعتبر كالعذم للضرورة ، ومثله الدم الذى يصيب القصاب « أى الجزار » فيعفى عنه في حقه للضرورة ، فلو أصاب الرشاش ثوبا ثم وقع ذلك الثوب في ماء قليل تنجس الماء لعدم الضرورة حينئذ ، ومثل هذا أثر الذباب الذى وقع على نجاسة ثم أصاب ثوب المصلى ، فإنه يعفى عنه ، ومنها ما يصيب الغاسل من غسالة الميت مما لا يمكنه الامتناع عنه مادام في تغسيله ، ومنها طين الشوارع ولو كان مخلوطا بنجاسة غالية ما لم ير عينها ، ويعفى في النجاسة المخففة عما دون ربع الثوب كله أو ربع البدن كله ، وإنما تظهر الخفة في غير المائع ، لأن المائع متى أصابته نجاسة تنجس لا فرق بين مغلظة ومخففة ، ولا عبرة فيه لوزن أو مساحة . ويعفى عن بعر الابل والغنم إذا وقع في البئر أو في الاناء ، ما لم يكثر كثرة فاحشة أو يتفتت فيتلون به الشيء الذى خالطه ، والقليل الملعوف عنه هو ما يستقله الناظر اليه ، والكثير عكسا ، وأما الحمار خنثى البقر والفيل ، فإنه يعفى عنه في حالة الضرورة والهلوى ، سواء كان يابسا أو رطبا .

الشافعية — قالوا : يعفى عن أمور : منها ما لا يدركه البصر المعتدل من النجاسة ، ولو مخلطة ، ومنها قليل دخان النجاسة المنفصل عنها بواسطة النار ، بخلاف نحو البخار المنفصل هلا واسطة نثار ، فإنه ظاهر ، ومنها الاثر الباقي بالمحل بعد الاستتجاع بالحجر ، فيعفى عنه بالنسبة لصاحبه دون غيره ، فلو نزل في ماء قليل وأصابه ذلك الاثر تنجس به ، ومنها طين الشارع المختلط بالنجاسة المحققة ، فإذا شك في نجاسة ذلك الطين أو ظن كسائر طاهرا لا نجسا معفوا عنه ، وإنما يعفى عنه بشروط أربعة :

أولا : أن لا تظهر عين النجاسة . ثانيا : أن يكون المسار محترزا عن أصابتها بحيث لا يرخى ذيل ثيابه ولا يتعرض لرشيش نحو سقاء . ثالثا : أن تصيبه النجاسة وهو ماشى أو راكب ، أما إذا سقط على الأرض فطوشت ثيابه فلا يعفى عنه لندرة الوقوع . رابعا : أن =

= تكون النجاسة في ثوب أو بدن ، ومنها الخبز المسخن أو المدفون في الرماد النجس وان تعلق به شيء من ذلك الرماد فانه يعفى عنه ولو سهل فصله منه ، واذا وضع في لبن ونحوه وظهر أثره فيه أو أصاب نحو ثوب ، فانه يعفى عنه أيضا ومنها دود الفاكهة والجبن اذا مات فيها ، فان ميتته نجسة معفو عنها ، وكذا الأنفخة التي تصلح الجبن ، ومنها المائعات النجسة التي تضاف الى الأدوية والروائح العطرية لاصلاحها ، فانه يعفى عن القدر الذي به الاصلاح ، قياسا على الأنفحة المصلحة للجبن ، ومنها الثياب التي تنتشر على الحيطان المبنية بالرماد النجس ، فانه يعفى عما يصيبها من ذلك الرماد لمشقة الاحتراز ، ومنها الصئبان الميت ، وهو « فقس القمل » ، ومهاروث الذباب وان كثر ، ومنها خسر الطيور في الفرش والأرض بشروط ثلاثة :

أولا : أن لا يعتمد المشى عليه . ثانيا : أن لا يكون أحد الجانبين رطبا الا أن تكون ضرورة ، كما اذا وجد في طريق رطبة يتعين المرور منها فانه يعفى عنه مع الرطوبة والعمد ثالثا : أن لا يشق الاحتراز عنه ، ومنها قليل تراب مقبرة منبوثة ، ومنها قليل شعر نجس من غير كلب أو خنزير أو ما تولد منهما أو من أحدهما مع غيرهما ، أما قليل الشعر من الكلب أو الخنزير فغير معفو عنه كما لا يعفى عن الكثير من شعر نجس من الكلب والخنزير الا بالنسبة للمقاصص والراكب لمشقة الاحتراز . ومنها روث سمك في ماء اذا لم يغيره ولم يوضع فيه عبثا ، ومنها الدم الباقي على اللحم أو العظم فانه يعفى عنه اذا وضع اللحم أو العظم في القدر قبل غسل الدم ، ولو تغيز به المرق ، فان غسل الدم عن اللحم أو العظم قبل الوضع في القدر حتى انفصل الماء عنه صافيا فهو طاهر ، وان لم ينفصل الماء صافيا فهو نجس غير معفو عنه ، ولا يضر بقاء بعض اللون لأنه لا يمكن قطعه ، فيغسل الغسل المعتاد ، ويعفى عما زاد ، ومنها لعاب النائم المحقق كونه من المعدة بأن يكون أصفر أو منتقا يعفى عنه في حق صاحبه البتلى به ولو كثر وسال ، والمشكوك في كونه من المعدة محمول على الطهارة ، ومنها جرة التيمير ونحوه مما يجتر من الحيوانات ، فانه يعفى عنها اذا أصابت من يزاوله ، كمن يقوده أو نحو ذلك ، ومنها روث البهائم وبولها الذي يصيب الحب حين درسه ، ومنها روث الفأر المساقط في هيضان المراحيض التي يستجى منها ، فانه يعفى عنه اذا كان قليلا ولم يغير أحد أو صاف الماء ، ومنها الحمصة التي يتداوى بوضعها في العضو الملوثة بالنجاسة ، فانه يعفى عنها اذا تعينت طريقا للتداوى ، ومنسا ما يصيب اللبن حال حلبه من روث المظوبة أو من نجاسة على ثديها ، ومنها ما يصيب العسل من بيوت النحل المصنوعة من طين مخلوط بروث البهائم ، ومنها نجاسة فم الصبي اذا أصاب ثدي مرضعته عند رضاعه ، أو أصاب فم من يتقبله في فمه مع الرطوبة ، ومنها ما وقع تنجس بهوت ما سقط فيه مما لا دم له سائل ، كتعل وزنبور ونخل ونحوها فيؤكل ذلك المسائح المتنجس بما وقع ومات فيه منها اذا لم يتغير بما مات فيه ولم يطرعه غير الهواء ولو بهيمة ، ومنها

• • • • •
 = أثر الوشم من دم خرج من العضو ووضع عليه نيلة ونحوها حتى صار أخضر أو أزرق ،
 ومعنى الوشم « غرز الجلد بالابرة ونحوها حتى يبرز الدم » فيعفى عن الأثر الأخضر أو
 الأزرق الباقى فى محله إذا كان حاجة لا ينفع فيها غيره ، أو كان وقت فعل الوشم غير مكلف ،
 أو كان مكلفا ولم يقدر على إزالته إلا بضرر يباح تسببه التيمم ، ومنها الدم ، على التفصيل
 الآتى ، وهو : أولا : الدم اليسير الذى لا يدركه البصر المعتدل ، وهذا معفو عنه ، ولو
 كان دم نجس نجاسة مغلظة كالكلب والخنزير ثانيا : ما يدركه البصر المعتدل ، وهذا إن
 كان من كلب أو خنزير أو نحوهما ، فإنه لا يعفى عنه مطلقا ، وإن لم يكن كذلك ، فلما
 أن يكون دم أجنبى • أو دم نفسه ، فإن كان دم أجنبى فيعفى عن القليل منه ما لم يلطخ
 به نفسه ولم يختلط بأجنبى غير ضرورى ، وهذا فى غير البراغيث ونحوها من كل ما لا دم له
 سائل ، أما دم البراغيث ونحوها فيعفى عن كثيرها بشروط ثلاثة : - أولا : أن لا يكون
 بفعله أو فعل غيره ولو غير مكلف مع رضاه ، والا عفى عن القليل فقط - ثانيا : أن لا يختلط
 بأجنبى لا يشق الاحتراز عنه ، والا فلا عفو إلا عن القليل - ثالثا : أن يصيب الدم ملبوسا
 يحتاجه ولو للتجمل ، أما إذا كان دم نفسه فإن كان خارجا من المنافذ الأصلية ، كالأنف
 والاذن والعين ، فالعفو عن القليل . وإن لم يكن من المنافذ ، كدم البثرات والدمامل
 والفصد • فيعفى عن الكثير بشروط : الأول : أن لا يكون بفعل الشخص نفسه ، كأن يعصر
 دمه ، والا عفى عن القليل فقط فى غير القصد والحجامة ، أما هما فيعفى عن الكثير ولو
 بفعله • - الثانى : أن لا يجاوز الدم محله - الثالث : أن لا يختلط بأجنبى غير ضرورى ،
 كالماء ، ومحل العفو فى حق الشخص نفسه •

أما لو حمله غيره أو قبض على شيء متصل به ، فلا يعفى عنه ، والمراد بالمحل - فى
 قولنا : لم يجاوز محله - الذراع ونحوه ، لا محل الدماء وحده ، والمعتبر فى القلة
 والكثرة العرف ، فإن شك فى القلة والكثرة ، فالأصل العفو •

الحنبلة - قالوا : يعفى عن أمور : منها يسير دم وقيح وصدید ، واليسير هو ما يفده
 الإنسان فى نفسه يسيرا ، وانما يعفى عن اليسير إذا أصاب غير مائع ومطعوم ، أما إذا
 أصابها فلا يعفى عنه ، بشرط أن يكون ذلك من حيوان طاهر حال حياته ومن غير قبل ودبر ،
 وإذا أصاب الدم أو غيره مما ذكر ثوبا فى مواضع منه فإنه يضم بعضه الى بعض ، فإن
 كان المجموع يسيرا عفى عنه ، والا فلا ، ولا يضم ما فى ثوبين أو أكثر ، بل يعتبر كل
 ثوب على حدة ، ومنها أثر استجمار محله بعد الانقاء واستيفاء العدد المطلوب فى الاستجمار ،
 وسيأتى ، ومنها يسير سلس بول بعد تمام التحفظ لمشقة التبرز ، ومنها دخان نجاسة
 وغبارها ما لم تظهر له صفة ، ومنها ماء قليل تنجس بمعفو عنه ، ومنها النجاسة التى تصيب
 عين الإنسان ويتضرر بغسلها ، ومنها اليسير من طين الشارع الذى تحققت نجاسته بما
 خالطه من النجاسة •

مبحث فيما تزال به النجاسة

وكيفية ازالتها

يزيل النجاسة أمور : منها الماء الطهور ، ولا يكتفى في ازالتها الطاهر (١) ، وسيأتى بيان الطهور والطاهر في أقسام المياه ، بعد هذا البحث .
وتطهير محل النجاسة به له كيفية مختلفة في المذاهب (٢) .

(١) الحنفية - قالوا : ان الماء الطاهر - غير الطهور - ومثل الطهور في ازالة النجاسة ، كما تقدم ، وكذا المائع الطاهر الذي اذا عصر انعصر ، كالخل وماء المورد ، فهذه الثلاثة يطهر بها كل متنجس بنجاسة مرئية أو غير مرئية ، ولو غليظة ، سواء كان ثوبا أو بدنا أو مكانا .

(٢) الحنفية - قالوا : يطهر الثوب المتنجس بغسله ولو مرة ، متى زالت عين النجاسة المرئية ، ولكن هذا اذا غسل في ماء جار أو صب عليه الماء ، أما اذا غسل في وعاء ، فإنه لا يطهر الا بالغسل ثلاثا ، بشرط أن يعصر في كل واحدة منها ، واذا صبغ الثوب بنجس يطهر بانفصال الماء عنه صافيا ولو بقى اللون ، اذ لا يضر بقاء الأثر ، كلون أو ريح في محو النجاسة اذا شق زواله والمنسقة في ذلك هي أن يحتاج في ازالته لغیر الماء ، كالصابون ونحوه ، ومن ذلك الاختصاب بالحناء المتنجسة ، فاذا اختصب أحد بالحناء المتنجسة طهرت بانفصال الماء صافيا ، ومثل ذلك الوشم ، فإنه اذا غرزت الابرة في اليد أو الشفة مثلا حتى برز الدم ، ثم وضع مكان الغرز صبغ والتأم الجرح عليه تنجس ذلك الصبغ ، ولا يمكن ازالة أثره بالماء فتطهيره يكون بغسله حتى ينفصل الماء صافيا ولا يضر أثر دهن متنجس ، بخلاف شحم الميتة ، لأنه عين النجاسة ، أما النجاسة غير المرئية فانها تطهر اذا غلب على ظن الغاسل طهارة محلها بلا عدد ، ويقدر لموسوس بثلاث غسلات يعصر الثوب في كل واحدة منها ، ويطهر المكان « وهو الأرض » بصب الماء الطاهر عليها ثلاثا ، وتجفف كل مرة بخرقة طاهرة ، واذا صب عليها ماء كثير ، بحيث لا يترك للنجاسة أثرا طهرت ، وتطهر الأرض أيضا بالييس ، فلا يجب في تطهيرها الماء ، ويطهر البدن بزوال عين النجاسة في المرئية ، وبغلبة الظن في غيرها ، أما الأواني المتنجسة فهي على ثلاثة أنواع : فخار وخشب . وحديد ، ونحوه ، وتطهيرها على أربعة أوجه : حرق ، ونحت ، ومسح ، وغسل . فاذا كان الاناء من فخار ، أو حجر ، وكان جديدا ، ودخلت النجاسة في أجزائه فإنه يطهر بالحرق ، وان كان عتيقا يطهر بالغسل على الوجه السابق ، وان كان من خشب ، فان كان جديدا يطهر بالنحت ، وان كان قديما يطهر بالغسل ، وان كان من حديد أو نحاس أو رصاص أو زجاج ، فان كان صقيلا يطهر بالمسح ، وان كان خشنا غير صقيلا يطهر بالغسل .

وأما المائعات المتنجسة ، كالزيت ، والسمن ، فإنها تطهر بصب الماء عليها ورفعها عنها ثلاثا ، أو توضع في اناء مثقوب ، ثم يصب عليه الماء فيعلو الدهن ، ويحركه ثم يفتح الثقب الى أن يذهب الماء .

هذا اذا كان مائعا ، فان كان جامدا يقطع منه المتنجس وي طرح ، ويظهر العسل يصب الماء عليه وغليه - حتى يعود كما كان - ثلاثا .

ويطهر الماء المتنجس بجريانه ، بأن يدخل من جانب ويخرج من جانب آخر ، فان كان في قناة ماء نجس ثم صب عليه ماء طاهر في ناحية منها حتى امتلأت وسال من الناحية الأخرى كان ماء جاريا طاهرا ، ولا يشترط أن يسيل منه مقدار يوازي الماء الذي كان فيها ، ومثل ذلك ما اذا كان الماء المتنجس في طشت أو قصعة ، ثم صب عليه ماء طاهر حتى سال الماء من جوانبه فإنه يطهر على الراجح ، وان لم يخرج مثل المتنجس ، وكذلك البئر وحوض الحمام فإنهما يطهران بمثل ذلك ، وبذلك يحسب الماء طهورا وزادوا مطهرات أخرى : منها الدلك ، وهو أن يمسح المتنجس على الأرض مسحا قويا ، ومثل الدلك الحك ، وهو القشر باليد أو العود « الحك » ، ويظهر بذلك الخف والنعل ، بشرط أن تكون النجاسة ذات جرم ، ولو كانت رطبة ، وهي ما ترى بعد الجفاف كالعذرة والدم ، لقوله ﷺ : « اذا أتى أحدكم المسجد فليقلب نعليه ، فان كان بها أذى فيمسحها بالأرض ، فان الأرض لهما طهور » أما اذا كانت النجاسة ليست ذات جرم ، فإنه يجب غسلها بالماء ، ولو بعد الجفاف ، ومنها المسح الذي يزول به أثر النجاسة ، ويظهر به الصقيل الذي لامسام به ، كالسيف . والمرأة ، والظفر ، والعظم ، والزجاج ، والآنية المدهونة ، ونحو ذلك ومنها مسح محل الحجامه بثلاث خرق نظاف مبلولة ومنها الجفاف بالشمس أو الهواء ، وتطهر به الأرض ، وكل ما كان ثابتا فيها ، كالشجر والكلأ ، بخلاف نحو البساط والحصير ، وكل ما يمكن نقله فإنه لا يطهر الا بالغسل ، واما طهرت الأرض بالييس لقوله ﷺ : « زكاة الأرض ييسها » ، فتصح الصلاة عليها ، ولكن لا يجوز منها التيمم ، وذلك لأن طهارتها لا تستدعى طهوريتها ، ويشترط في التيمم طهورية التراب . كما يشترط في الوضوء طهورية الماء ، ومنها fark ، ويظهر به منى آدمى يابس ، أما الرطب فإنه يجب غسله لقوله ﷺ لعائشة : « فاغسله ان كان رطبا ، وافركه ان كان يابسا » ولا يضر بقاء أثره بعد fark ، وانما يطهر بالفرك اذا نزل من مستنجج بماء لا بحجر ، لأن الحجر لا يزيل البول المنتشر على رأس الحشفة ، فاذا لم ينتشر البول ولم يمر عليه الخى في الخارج فإنه يطهر بالفرك أيضا ، اذ لا يضر مرور على البول في الداخل ولا فرق بين منى الرجل ومنى المرأة الخارج من الداخل ، لاختلاطه بمنى الرجل ، وقد ذكر في الحديث أنه يطهر بالفرك ، أما منى غير آدمى ، فإنه لا يطهر بالفرك ، لأن الرخصة وردت في منى آدمى فلا يقاس عليه غيره ، ومنها الندف ، ويظهر به القطن اذا ندف .

=وقد عدوا في المطهرات أمورا أخرى تساهلا ، كقطع الدهن الجامد المتنجس وطرحه ، كما تقدم ، وهو المعبر عنه بالتقرير ، لأنه في الحقيقة عزل الجزء المتنجس عن غيره لا تطهير له ، ومثله قسمة المتنجس بفضل الأجزاء النجسة عن الطاهرة ، وكذلك هبة المتنجس إن لا يرى نجاسته . فان الهبة لا تعد مطهرة في الحقيقة .

المالكية — قالوا : يطهر محل النجاسة بغسلة بالماء الطهور ، ولو مرة إذا انفصل الماء عن المحل طاهرا ، ولا يضر تغيره بالأوساخ الطاهرة ، ويشترط زوال طعم النجاسة عن محلها ، ولو عسر ، لأن بقاءه دليل على تمكن النجاسة منه ، وكذا يشترط زوال لونها وريحها إذا لم يتعسر زوالهما ، فان تعسر زوالهما عن المحل ، كالمصبوغ بنجس ، حكم بطهارته ، ولا يلزم تسخين الماء الا حالة العجز عن استعمال البارد ، كما لا يلزم الغسل بأشنان أو صابون أو نحوهما والغسالة المتغيرة بأحد أوصاف النجاسة نجسة ، أما ان تغيرت بصنع أو وسخ فلا ، ويكفي في تطهير الثوب والحصير والخف والنعل المشكوك في اصابته النجاسة اياها نضحها مرة ، أى رشها بالماء الطهور ، ولو لم يتحقق تعميم المحل بالماء ، وأما البدن والأرض المشكوك في اصابتهما اياها فلا يطهران الا بالغسل ، لأن النضح خلاف القياس . فيقتصر فيه على ما ورد ، وهو الثوب والحصير والخف والنعل ، ولو غسلها بالماء كان أجود ، لأنه الأصل . والنضح تخفيف ، والأرض المتنجسة يقينا أو ظنا تطهر بكثرة افاضة الطهور عليها حتى تزول عين النجاسة وأوصافها ، لحديث الأعرابي الذي بال في المسجد ، فصح به بعض الصحابة ، فأمرهم النبي ﷺ بتركه ، وأن يصبوا على موضع بوله ذنوبا من ماء كما رواه الشيخان ، والذنوب « بفتح الذال » هو الدلو ، ويطهر الماء المتنجس بصب الطهور عليه حتى تذهب منه أوصاف النجاسة ، وأما المائعات غير الماء ، كالزيت والسمن والعسل فتجس بقليل النجاسة ، ولا تقبل التطهير بحال من الأحوال .

الحنابلة — قالوا : كيفية التطهير بالماء الطهور في غير الأرض ونحوها ، مما يأتى ، أن يغسل المتنجس سبع مرات منقية ، بحيث لا يبقى للنجاسة بعد الغسلات السبع لون ولا طعم ولا ريح وان لم تزل النجاسة الا بالغسلة السابعة ، فان كانت النجاسة من كلب أو خنزير أو ما تولد منهما أو من أحدهما فانه يجب أن يضاف الى الماء في إحدى الغسلات تراب طهور أو صابون أو نحوه ، والأولى أن يكون مزج التراب ونحوه بالماء في الغسلة الأولى ، فان بقي للنجاسة أثر بعد الغسل سبعا زيد في عدد الغسلات بقدر ما تزول به النجاسة ، فان تعذر زوال طعمها له يظهر وعفى عنه ، وان تعذر زوال لونها أو ريحها أو هما معا ، فالمحل المتنجس يصير طاهرا .

ويشترط في تطهير المتنجس الذي تشرب النجاسة أن يعصر كل مرة خارج الماء أن أمكن عصره ، ويقتصر في العصر على القدر الذي لا يفسد الثوب ، أما لا يشرب النجاسة ، كالآنية فانه يطهر بمرور الماء عليه وانفصاله عنه سبع مرات ، وأما ما لا يمكن عصره مما

= يتشرب النجاسة فإنه يكفي دقه أو وضع شيء ثقيل عليه ، أو تقبيله بحيث ينفصل الماء عنه عقب كل غسلة من السبع ، أما الأرض المتنجسة ونحوها من الصخر ، الأحواض الكبيرة أو الصغيرة الداخلة في البناء فإنه يكفي في تطهيرها من النجاسة صب الماء عليها بكثرة حتى تزول عين النجاسة ، ويكفي في تطهير المتنجس ببول غلام رضيع لم يتناول الطعام برغبة أن يغمر بالماء ، ولو لم ينفصل ، ومثل بوله في ذلك قيسؤه .

الشافعية - قالوا : كيفية التطهير بالماء الطهور في النجاسة المخلطة ، وهي ما كانت من كلب أو خنزير أو متولد منهما أو من أحدهما ، هي أن يغسل موضعها سبع مرات وأن يصاحب ماء إحدى الغسلات تراب طهور ، أي غير نجس ولا مستعمل في تيمم ، والمراد بالتراب هنا ما هو أعم من التراب في التيمم ، فيشمل الأعفر والأصفر والأحمر والأبيض والطين وما خلط بظاهر آخر نحو دقيق .

وللترتيب ثلاث كيفية : أحدها : مزج الماء بالتراب قبل وضعه على محل النجاسة . ثانيها : أن يوضع الماء على محل النجاسة قبل التراب ، ثم يوضع عليه التراب ، ثالثها : أن يوضع التراب أولا ثم يصب عليه الماء ، ولا تجزئ غسلة الترتيب بجميع كيفيةاتها الثلاث إلا بعد زوال جرم النجاسة ، فإن لم يكن للنجاسة جرم ، فإن كان محلها جافا أجزأ أي واحدة من الكيفيات الثلاث ، وإن كان محل النجاسة رطبا لم يجزئ وضع التراب أولا لتنجسه بسبب ضعفه عن الماء ، ويجزئ الكيفيتان الأخريان ، ولو كانت النجاسة المخلطة في أرض بها تراب غير نجس العين يكفي ترابها في تطهيرها بالسبع بدون تراب آخر ، وأولى الغسلات السبع ما أزيل به عين النجاسة وإن تعدد ، فلو أزيلت عين النجاسة بواحدة اعتبرت واحدة وزيد عليها ست ، ولو زالت بست حسبت واحدة وزيد عليها ست . ولو زالت بسبع فأكثر حسبت واحدة وزيد عليها ست ، أو ما زال وصف النجاسة من طعم أو لون أو ريح فلا يتوقف على عدد الغسلات ، فلو لم يزل إلا بسبع مثلا حسبت سبعا ، أما للنجاسة المخففة فكيفية تطهيرها أن يرش على محلها ماء يعم النجاسة وإن لم يسل ، والنجاسة المخففة هي حصول بول الصبي إذا كان غلاما لم يبلغ الحولين ولم ينتغذ باللبن بسائر أنواعه ، ومنه اللبن والقشدة والزبد ، سواء كان لبن آدمي أو غيره ، بخلاف الأنثى والخنثى المشكل ، فإن بولهما يجب غسله ، لقوله ﷺ : « يغسل من بول الجارية ويرش من بول الغلام » . وألحق الخنثى بالأنثى ، فإذا زاد الصبي على الحولين وجب غسل بوله ولو لم يتناول طعاما غير اللبن ، كما يجب غسل بوله إذا غذى بغير اللبن ولو مرة واحدة . ولكن إذا أعطى له شيء لا يقصد التغذية فتغذى منه ، كدواء ، فإنه لا يمنع الرش ، ولا بد من زوال عين النجاسة قبل رش محلها بالماء ، كأن يعصر الثوب أو يجفف ، وكذا لا بد من زوال أوصاف النجاسة مع الرش ، وإنما يخرج البول ليخرج غيره من الفضلات =

ومنها استحالة عين النجاسة الى صلاح ، كصيرورة الخمر خلا • ودم الغزال مسكاً •
ومنها حرق النجاسة بالنار ، على اختلاف المذاهب (١) ، وأما دبأغ جلود الميتة ففي كونه
مطهراً لها أو غير مطهراً تفصيل في المذاهب (٢) ، ولا تشتط النية في تطهير المتنجس •

= النجسة فانها يجب فيها الغسل ، أما النجاسة المتوسطة ، وهى غير ما تقدم فانها تنقسم الى
حكمية ، وهى التى ليس لها جرم ولا طعم ولا لون • أو ريح ، كبول الصبى اذا جف •
وعينية ، وهى التى لها جرم أو طعم أو لون أو ريح • أما الحكمية فكيفية تطهيرها أن يصب
الماء على محلها ولو مرة واحدة ولو من غير قصد • وأما العينية فكذلك ، ولكن بشرط
زوال عين النجاسة ، أما أوصافها فان بقى منها الطعم وحده ، فان بقاءه يضر ما لم تتعذر
ازالته ، وضابط التعذر أن لا يزول إلا بالقطع ، وحينئذ يكون المحل نجساً معفو عنه ، فان قدر
على الازالة بعد ذلك وجبت ، ولا تجب إعادة ما صلاة قبل ، فان تعسر زواله وجبت الاستعانة
بصابون ونحوه إلا أن يتعذر • وان بقى اللون والريح معاً فالحكم كذلك ، وان بقى اللون
فقط أو الريح فقط فان المحل يطهر اذا تعسر زواله ، وضابط التعسر أن لا يزول بالحك بالماء
ثلاث مرات ، فاذا قدر على ازالته بعد ذلك فلا تجب طهارة المحل ، ويشترط في ازالة النجاسة
بأنواعها الثلاثة أن يكون الماء وارداً على المحل اذا كان الماء قليلاً ، فان كان قليلاً موروداً
تنجس بمجرد الملاقاة ، واذا كان الماء القليل نجساً غير متغير فأضيف اليه ماء طهور حتى بلغ
قلتین طهر ، فان تنجس الماء بالتغير ، سواء كان قليلاً أو كثيراً فانه لا يطهر إلا بإضافة الماء
الطهور اليه حتى يزول تغيره بشرط أن يبلغ قلتین •

وكيفية تطهير الأرض المتنجسة بالنجاسة المتوسطة المسائعة ، كبول أو خمر ، أن تغمر
بالماء اذا تشربت النجاسة ، أما اذا لم تشرب النجاسة فلا بد من تجفيفها أولاً ، ثم يصب
عليه الماء ولو مرة واحدة ، وكيفية تطهيرها من النجاسة الجامدة ، هى أن ترفع عنها النجاسة
فقط اذا لم يصب شيء منها الأرض ، وأن ترفع عنها ثم يصب على محلها ماء يعمها اذا كانت
رطبة وأصاب الأرض شيء منها •

(١) الحنفية — قالوا : حرق النجاسة بالنار مطهر •

الشافعية • والحنابلة — لم يعدوه من المطهرات ، فيقولون : ان رماد النجس ودخان

نجس •

المالكية — قالوا : ان النار لا تزال النجاسة ، واستثنوا رماد النجس على المشهور •

(٢) الحنفية — لم يرفقوا في الدبغ بين أن يكون حقيقياً ، كالدبغ بالقرظ والشب

ونحوهما • أو حكماً ، كالدبغ بالتزيب أو التجفيف بالشمس أو الهواء ، والدبغ يطهر

جلود الميتة اذا كانت تحتل الدبغ ، أما ما لا يحتمله ، كجلد الحية فانه لا يظهر بالدبغ ، ولا

يطهر بالدبغ جلد الخنزير ، أما جلد الكلب فانه يطهر بالدبغ ، لأنه ليس نجس العين على

الأصيح ، ومتى طهر الجلد صح استعماله في الصلاة وغيرها ، إلا أكله فانه يمتنع ، وما على

الجلد من الشعر وغيره ظاهر ، كما تقدم •

ولا يقبل التطهير ما تنجس من المائعات (١) غير الماء ، كزيت ، وسمن ، وغسل ، وأما الجامدات فإنها تقبل التطهير إلا ما تشربت أجزاءه من النجاسة (٢) ، على تفصيل في المذاهب .

= الشافعية — خصوا الدبغ المظهر بما له حرافة ولذع في اللسان ، بحيث يذهب رطوبة الجلد وفضلاته ، حتى لا يبتن بعد ذلك ، ولو كان الدبغ نجساً ، كريل طير ، إلا أن الجلد المدبوغ بنجس يكون كالثوب المتنجس ، فيجب غسله بعد الدبغ ، ولا يظهر بالدبغ جلد الكلب والخنزير وما تولد منهما أو من أحدهما مع حيوان طاهر ، وكذا لا يظهر بالدبغ ما على الجلد من صوف ووبر وشعر وريش ، لكن قال النووي : يعفى عن القليل من ذلك لمشقة إزالته .

المالكية — لم يجعلوا الدبغ من المطهرات ، وحملوا الطهارة الواردة في الحديث على النظافة ورخصوا في استعمال المدبوغ في ظهور وفي يابس ، بشرط أن لا يطحن عليه ما لم يكن جلد خنزير ، فإنه لا يرخص فيه ، أما اليابس فإنه لا تتعلق به نجاسة الجلد ، وأما الطهور فإنه لقوته يدفع النجاسة عن نفسه وأما ما على الجلد من الصوف ونحوه فظاهر ، لأنه لا تحله الحياة ، فلم يتنجس بالموت ، كما تقدم ، والقول بأن الدبغ ليس من المطهرات هو المشهور عند المالكية ، والمحققون منهم يقولون : إنه ماهر .

الحنابلة — لم يجعلوا دبغ جلود الميتة من المطهرات ، إلا أنهم قالوا باباحة استعمالها بعد الدبغ في اليابسات فقط أما صوف الميتة وشعرها ووبرها وريشها فظاهر .

(١) الحنفية — قالوا : إن المائعات المذكورة تقبل التطهير بالماء ، وقد تقدم كيفية تطهيرها بالماء في ذكر المطهرات .

(٢) المالكية — قالوا : إن مما لا يقبل التطهير من الجامدات التي تشربت أجزاءها النجاسة اللحم إذا طبخ بنجس ، بخلاف ما لو حلت به النجاسة بعد نضجه فإنه يقبل التطهير ، وكذا لا يقبل التطهير البيض المسلوق يتنجس والزيتون الملسح به والفخار الذي غاصت النجاسة في أعماقه .

الحنابلة — وافقوا المالكية فيما ذكرنا إلا أن البيض المسلوق فإنه يقبل التطهير لصلاية قشرة المانة من تشرب النجاسة ، ولم يفرقوا في اللحم بين المطبوخ والمسلوق ، فهو عندهم لا يقبل التطهير مطلقاً .

الشافعية — قالوا : إن الجامدات التي تشربت النجاسة تقبل التطهير فلو طبخ لحم في نجس أو تشربت حنطة النجاسة أو سقيت السكن بنجاسة فإنها تطهر ظاهراً وباطناً بصب الماء عليها إلا في اللبن « أي الطوبج النقي » الذي عجن بنجاسة جامدة فإنه لا يقبل التطهير ، ولو أحرق وغسل بالماء بخلاف المتنجس بمائع ، فإنه يظهر بغمرة بالماء الطهور .

الحنفية — فصلوا في الجامدات فقالوا : أن كانت آنية ونحوها تقبل التطهير على الوجه المتقدم في كيفية التطهير ، وإن كانت مما يطبخ ، كاللحم والحنطة ، فإن أصابتها =

أقسام المياه

تتقسم المياه التي يصح التطهير بها أولاً يصح الى ثلاثة أقسام : طهور ، و طاهر غير طهور ، ومتنجس ، ويتعلق بكل قسم من الأقسام الثلاثة مباحث ، فأما القسم الأول ، وهو الطهور فإنه يتعلق به أمور : أحدها : تعريفه • ثانيها : الفرق بينه وبين الطاهر • ما ينجسه ، وأما القسم الثانى وهو الظاهر غير الطهور ، فإنه يتعلق به أمور أيضاً : الأمر الأول : تعريفه • الثانى : بيان أنواعه • الثالث : ما يخرج عن كونه طاهراً ، وأما القسم الثالث ، وهو المتنجس ، فإنه يتعلق به أمران : أحدهما : تعريفه • ثانيهما : بيان أنواعه •

فلنذكر لك كل قسم من هذه الأقسام وما يتعلق به بعنوان خاص •

مباحث الماء الطهور

تعريفه

فأما تعريف الماء الطهور فهو كل ماء نزل من السماء أو نبع من الأرض ، ولم يتغير أحد أوصافه الثلاثة ، وهى « اللون ، والطعم ، والريح » بشئ من الأشياء التى تسلب طهورية الماء ولم يكن مستعملاً (١) وسيأتى بيان الأشياء التى تسلب طهورية الماء والأشياء التى توجب استعماله •

الفرق بينه وبين الماء الطاهر

أما الفرق بين الماء الطهور والماء الطاهر ، فهو أن الماء الطهور يستعمل فى العبادات وفى العادات ، فيجوز الوضوء به والاغتسل من الجنابة والحيض ، كما يجوز تطهير النجاسة به واستعماله لنظافة البدن والثوب من الأوساخ الظاهرة وغير ذلك ، بخلاف الماء الطاهر فإنه لا يصح استعماله فى العبادات من وضوء وغسل جنابة ونحوهما ، كما لا يصح تطهير

=نجاسة وطبخت بها فلا تطهر بعد الغليان أبداً، على المفتى به لأن أجزاءها تكون قد تشربت النجاسة حينئذ ، ومن ذلك الدجاجة إذا غليت قبل شق بطنها ، فإنها لا تطهر أبداً لتشرب أجزائها النجاسة ، فيجب شق بطنها وإخراج ما فيها وتطهيرها بالغسل قبل غليها ، ومن ذلك رموس الحيوانات ولحم الكرش فإنها لا تطهر أبداً إذا غليت قبل غسلها وتطهيرها •

(١) المالكية - قالوا : ان استعمال الماء لا يخرج عن كونه طهوراً ، فيصح الوضوء والغسل بالماء المستعمل ، ولكن يكره فقط •

النجاسة به (١) ، وإنما يصح استعماله في الأمور العادية من شرب وتطهير بدن وثياب وعجن ونحو ذلك .

حكم الماء الطاهر

أما حكم الماء الطهور ، فهو يقسم إلى قسمين : أحدهما : الأثر الذي رتبته الشارع عليه ، وهو أنه يرفع الحدث الأصغر والكبير ، فيصح الوضوء به والاغتسال من الجنابة والحيض ، وتزال به النجاسة المحسة وغيرها ، وتؤذى به الفرائض والمندوبات وسائر القرب ، كغسل الجمعة والعيدين وغير ذلك من العبادات ، وكذا يجوز استعماله في العادات من شرب وطبخ وعجن وتطهير ثياب وبدن وسقي زرع ونحو ذلك . ثانيهما : حكم استعماله ، والمراد به ما يوصف به استعماله من وجوب وحرمة ، وهو من هذه الجهة تعنتريه الأحكام الخمسة ، وهي : الوجوب . والحرمة . والنذب . والأباحة والكرهية ، والمراد بالنذب ما يشمل السنة ، وذلك لأن المندوب والمسنون شيء واحد « عند بعض الأئمة » ومختلفان « عند البعض الآخر » كما سيأتى في مندوبات الوضوء ، فأما ما يجب فيه استعمال الماء فهو أداء فرض يتوقف على الطهارة من الحدث الأكبر والأصغر ، كالصلاة ، ويكون الوجوب موسعا إذا اتسع الوقت ، ومضيقا إن ضاق ، وأما ما يحرم فيه استعمال الماء فأمر : منها أن يكون الماء مملوكا للغير ولم يأذن في استعماله ، ومنها أن يكون مسبلا للشرب ، فالماء الموجود في الأسبلة لخصوص الشرب يحرم الوضوء منه ، ومنها أن يترتب على استعمال الماء ضرر ، كما إذا كان الوضوء أو الغسل بالماء يحدث عند الشخص مرضا أو زيادته ، كما يأتى في مباحث التيمم ، وكذا إذا كان الماء شديدا الحرارة أو البرودة وتحقق الضرر باستعماله ، ومنها أن يترتب على استعمال الماء عطش حيوان لا يجوز اتلافه شرعا ، فكل هذه الأحوال يحرم استعمال الماء فيها وضوء أو غسلا ، فإذا توضأ شخص من سبيل أعد مأواه للشرب . أو توضأ من ماء يحتاج إليه لشرب حيوان لا يصح اتلافه . أو توضأ وهو مريض مرضا يزيد بالوضوء فإنه يحرم عليه ذلك : ولكن هذا الوضوء يكون صحيحا تصح الصلاة به ، وأما ما يتدب فيه استعمال الماء فهو الوضوء على الوضوء ، وغسل يوم الجمعة ، وأما ما يباح فيه استعمال الماء فهو الأمور المباحة من شرب وعجن وغير ذلك ، وأما ما يكره فيه استعمال الماء ، فأمر : منها أن يكون الماء شديدا الحرارة أو البرودة شدة لا تضر البدن ، وعلة الكراهة أنه في هذه الحالة يصرف المتوضئ عن الخضوع لله ويجعله مشغولا بالهم الحر والبرد ، وربما أسرع في الوضوء أو الغسل فلم يؤدهما على الوجه المطلوب ، ومنها الماء

(١) الحنابلة — قالوا : الماء الذي يحرم استعماله لا يصح التطهير به من الحدث ، بشرط أن يكون المتطهر به ذا كرا لا ناسيا ، فإذا توضأ منه وهو ناس وصلى به فإنه يصح ، أما تطهير النجاسة به فإنه يصح .

المسخن بالشمس ، فإنه يكره استعماله في الوضوء والغسل ، بشرطين (١) ، الشرط الأول : أن يكون موضوعا في اناء مصنوع من نحاس أو رصاص أو غيرهما من المعادن غير الذهب والفضة ، أما الماء الموضوع في اناء من ذهب أو فضة فإنه اذا سخن بالشمس لا يكره الوضوء منه . الشرط الثاني : أن يكون ذلك في بلد حار ، فاذا وضع الماء المطلق في اناء من نحاس « حلة أو دست » ووضع في الشمس حتى سخن فإنه يكره الوضوء منه والاعتساف به ، كما يكره غسل ثوب به ووضعه على البدن مباشرة ، وهو رطب ، وقد عك بعضهم الكراهة بأن استعماله على هذا الوجه ضار بالبدن : وهي علة غير ظاهرة لأن الضرر اذا تحقق كان استعماله حراما لا مكروها ، والواقع أن الضرر لا يظهر الا اذا كان بالاناء صدأ واستعمل من الداخل ، وعك بعضهم الكراهة بأن هذا الماء توجد فيه زهومة تستلزم التنفير منه ، فمتى وجد غيره كره استعماله ، والا فلا كراهة ، وكذا سائر المياه المكروهة فإن كراهتها ترتفع اذا لم يوجد غيرها ؟

هذا ، وقد ذكر الفقهاء مكروهات أخرى في المياه ، فيها تفصيل المذاهب (٢) .

(١) الشافعية — زادوا شرطا ثالثا في كراهة استعمال الماء المسخن بالشمس ، وهو أن تغلو الماء زهومة « دسم » فاذا لم توجد هذه الزهومة فلا كراهة ، ومذهب الشافعية ظاهر في العلة التي ذكرناها .

الحنابلة — قالوا : لا كراهة في استعمال الماء المسخن بالشمس على أي حال .
(٢) المالكية — زادوا في مكروهات المياه أموراً ثلاثة : الأمر الأول : الماء الذي خالطته نجاسة ، وانما يكره بشروط خمسة :

الشرط الأول : أن لا تغير النجاسة أحد أوصافه الثلاثة : الطعم ، أو اللون ، أو الرائحة ، فإن غيرت وصفاً من أوصافه المذكورة فإنه لا يصح استعماله مطلقاً .
الشرط الثاني : أن لا يكون جارياً ، فإن كان جارياً وحلت به نجاسة فإنها لا تنجسه ،

ولكن يكره استعماله .

الشرط الثالث : أن لا تكون له مادة تزيد فيه ، كماء البئر ، فإنه وإن لم يكن جارياً ولكن نظرا لكونه يزيد وينقص من غير أن يضاف اليه ماء من خارجه فإنه لا ينجس بوقوع نجاسة فيه .

الشرط الرابع : أن تكون النجاسة قدر قطرة المطر المتوسطة فأكثر ، أما إن كانت أقل من ذلك فإنها لا تضر ، فلا يكره استعمال الماء الذي حلت به .

الشرط الخامس : أن يجد ماء غيره يتوضأ منه ، والا فلا كراهة .

الأمر الثاني من مكروهات المياه : الماء المستعمل في شيء متوقف على ماء طاهر ، وذلك كالإستعمال في الوضوء ، فاذا توضأ شخص بماء ثم نزل من على أعضائه بعد استعماله فإنه يكره له أن يتوضأ به ثانياً ، وانما يكره بشروط :

= الأول : أن يكون الماء قليلا ، فإذا توضع من ماء كثير واختلط به الماء المنفصل من أعضاء وضوئه فإنه لا يضر .

الثاني : أن يجد ماء غيره يتوضأ منه ، وإلا فلا كراهة .

الثالث : أن يستعمله في وضوء واجب ، فإذا استعمله في وضوء مندوب ، كالوضوء للنوم أو نحوه ، مما يأتي فإنه لا يكره .

وقد عك المالكية كراهة الوضوء من الماء المستعمل : بأن بعض الأئمة قال بعدم صحة الوضوء من الماء المستعمل ، فمراعاة لهذا الخلاف قالوا بالكراهة ، وأيضا فإنه ثبت لديهم أن السلف لم يستعملوه ، فدل ذلك عندهم على كراهته .

الأمر الثالث من مكروهات المياه : الماء الذي ولغ فيه كلب ، ولو مرارا . فإذا شرب الكلب من ماء قليل ، فإنه يكره استعماله ، ومثله الماء الذي شرب منه شخص اعتاد شرب السكر أو غسل فيه عضوا من أعضائه ، وإدما يكره الوضوء من الماء الذي شرب منه شارب السكر بشروط :

أحدهما : أن يكون الماء قليلا ، فإن كان كثيرا فلا كراهة ، وسيأتي بيان القليل والكثير .
ثانيها : أن يجد ماء غيره .
ثالثها : أن يشك في طهارة فمه أو عضوه الذي غسله فيه ، أما إذا كان على فمه نجاسة محققة ، فإن غيرت أحد أوصاف الماء فإنه لا يصح الوضوء منه ، لأنه يصير نجسا وإن لم تغير أحد أوصافه .
فإن غيرت أحد أوصاف الماء فإنه لا يصح الوضوء منه ،
الذي شرب منه حيوان لا يتوقى النجاسة ، كالطير ، والسبع ، والدجاج ، إلا أن يصعب الاحتراز منه ، كالهرة .
والفأرة فإنه لا يكره استعماله في هذه الحالة للمشقة والحرص .

الحنفية - قالوا : يزداد على ما ذكر في مكروهات المياه ثلاثة أمور : الأمر الأول : الماء الذي شرب منه شارب الخمر ، كأن وضع الكوز الذي فيه الماء أو القلة على فمه ، وشرب منه بعد أن شرب الخمر ، وإنما يكره الوضوء من ذلك الماء بشرط واحد ، وهو : أن يشرب منه بعد زمن يتردد فيه لعابه الذي خالطه الخمر ، كأن يشرب الخمر ، ثم يبتلعه أو ييصقه ، ثم يشرب من الإناء الذي فيه الماء ، أما إذا شرب باقى الخمر وبقي في فمه ولم يبتلعه أو ييصقه ثم شرب من كوز أو قلة فيهما ماء فإن الماء الذي بهما ينجس ولا يصح استعماله .

الأمر الثاني : الماء الذي شربت منه سباع الطير ، كالحدأة ، والغراب ، وما في حكمهما ، كالذئابة غير المحبوسة ، وقد عك الحنفية كراهة ذلك بجواز أن تكون قد مست نجاسة بمنقلها وهذا بخلاف سؤر سباع البهائم ونحوها من كل ما لا يؤكل لحمه ، فإنه نجس لاختلاطه بلعابه النجس ومثل سؤر ما لا يؤكل عرقه ، فإذا خالط عرق الضبع أو السبع ثوبا أو نزل في ماء قليل فإنه ينجسه .

الأمر الثالث : سؤر الهرة الأهلية ، فإذا شربت الهرة الأهلية من ماء قليل ، فإنه يكره

مالا يخرج الماء عن الطهورية

قد يتغير لون الماء وطعمه ورائحته ، ومع ذلك يبقى طهورا يصح استعماله في العبادات ، من وضوء ، وغسل ، ونحو ذلك ، ولكن ذلك مشروط بعدم الضرر ، بحيث لو ترتب على استعمال ذلك الماء المتغير ضرر للشخص في عضو من أعضائه ، فإنه لا يحل له أن يتوضأ من ذلك الماء ، وقد يضطر سكان البوادي والصحارى الى استعمال المياه المتغيرة . حيث لا يجدون سواها ، فأباح الشريعة الإسلامية لئلا هؤلاء أن يستعملوا ذلك الماء إذا آمنوا شره ، يدل ذلك ما روى البخارى معناه أن المسلمين لما هاجروا من مكة الى المدينة ، أصيب كثير منهم بالحمى ، فأشار بعض مفكرى المسلمين يومئذ بردم مستنقع ، يقال له : بطحان ، فلما ردم ذهب الحمى ، وقد قالت السيدة عائشة رضى الله عنها : كان بطحان يجرى ماء آسنا ، أى متغيرا ، فما تقوم به - مصلحة الصحة - من فرض الأنابيب أنتى يجرى فيها الماء ، وهم - المياضى ، والمغاطس - حذرا من تغير الماء وتلوثه بما يضر ، هو من أغراض الدين الإسلامى الصحيحة . فان قضايا مبنية على جلب المصالح ، ودرء المفاسد :

= استعماله لأنها لا تتحاشى النجاسة ، وان كان سورها مكروها ولم يكن نجسا مع أنها ما لا يجوز أكله ، لأن النبى ﷺ نص على عدم نجاستها ، فقد قال : « انها ليست نجسة اذها من الطوافين عليكم والطوافات » ، وظاهر أن هذه رخصة .

هذا ، وأما سؤر البغل والحمار فهو مشكوك فى طهوريته ، بمعنى أنه طاهر بسلا كلام ، فلو شرب الحمارة أو البغل من ماء قليل فإنه يصح استعماله فى الأمور العادية من غسل وشرب ونحو ذلك بلا كراهة ، وأما طهوريته أى صلاحيته للمتوضئ أو الاغتسال منه فإنه مشكوك فيه ، فيصح استعماله فى الغسل والوضوء ان لم يوجد غيره بلا كراهة أيضا . أما ان وجد غيره فإنه يصح استعماله فيهما أيضا ، ولكن الأحوط أن يتوضأ أو يغتسل من غيره .

الشافعية - زادوا على ما ذكر فى مكروهات المياه المتغير بمجاورة المتصل به ، سواء كان ذلك المجاور جامدا ، أو مائعا ، ومثال المجاور الجامد : الدهن ، فاذا وضع بجوار الماء دهن جامد فتغير الماء بسبب ذلك ، فإنه يكره استعماله ، ومثال المجاور المائع : ماء الورد ، ونحوه ، فاذا وضع بجوار الماء شئ مائع وتغير به ، فإنه يكره استعماله ، ويشترط للكراهة ألا يسلب عنه اسم الماء . أما اذا غلبت رائحة الورد عليه ، أو تجمد بواسطة الدهن الذى جاوره ، بحيث خرج عن رقتة وسيلانه ، ولم يكن ماء ، فإنه لا يصح استعماله فى الوضوء ، أو الغسل .

الحنابلة - قالوا : يزداد على ما ذكره فى المياه المكروهة سبعة أمور : أحدها : الماء الذى يغلب على الظن تنجسه ، فإنه يكره استعماله فى هذه الحالة ، ثانيها : الماء المسخن بشئ نجس ، سواء استعمل فى حال سخونته أو لا ، ثالثها : الماء المستعمل فى طهارة غير واجبة =

ولقد ذكر الفقهاء للتغير الذى لا يخرج الماء عن كونه طهوراً أمثلة : منها أن تتغير أوصافه كلها ، أو بعضها ، بسبب المكان الذى استقر فيه ، أو مر به ، والأول • كالمياضى القديمة ، والبرك الموجودة فى الصحراء ونحوها ، والثانى : كالمياه التى تمر على المعادن مثل الملح ، والكبريت فان هذا التغير لا يخرج الماء عن كونه طهوراً ، ومنها أن يتغير بطول مكثه ، كما اذا وضع ماء فى قرية أو — زير — ومكث فيه طويلاً ، فتغير ، فان ذلك التغير لا تخرجه عن كونه طهوراً ، ومنها تغيره بسبب ما تولد فيه من سمك ، أو طحلب — الطحلب معروف ، وهو خضرة تعلو على وجه الماء وانما لا يضر الطحلب (١) اذا لم يطبخ فى الماء ، أو يلقى فيه بعد الطبخ ، ومنها أن يتغير بسبب المادة التى دبغ بها الاناء من قطران ، أو ترط ، أو نحو ذلك ، فالماء الذى يوضع فى القربة المدبوغة اذا تغير أحد أوصافه لا يضر ، ومنها أن يتغير بما يتعذر الاحتراز منه ، كالمسافيات التى تلقىها الرياح فى الآبار ونحوها ، من تبن ، وورق شجر ، ومنها أن يتغير الماء بما جاور ، كما اذا وضعت جيفة بشاطئ الماء ، فيتغير الماء برائحته ، فان ذلك التغير لا يخرج الماء عن كونه طهوراً ، ولكن ذلك من شر ما يفعله جهلة القرى ، فانهم يلقون جيف الحيوانات على شاطئ الماء ، بل فى نفس الماء الذى يستعملونه فتتبعث منه رائحة نتنة من مسافة بعيدة فلئن أباح الشارع الوضوء منه ، أو الغسل ، ولكنه من جهة أخرى نهى عن له نهياً شديداً ، اذا ترتب عليه ضرر ، أو اذى للمارة ، أو نحو ذلك •

القسم الثانى من اقسام المياه

الطاهر غير الطهور

تعريفه

قد عرفت ان الماء يوصف تارة بكونه طهوراً ، وقد تقدم تعريف الطهور ، وتارة يوصف بكونه طاهراً فقط ، ويعرف بأنه ماء مستعمل غير متنجس ، يصح استعماله فى العادات ، من شرب ، وطبخ ونحو ذلك ، ولا يصح استعماله فى العبادات من وضوء وغسل •

= كالوضوء المندوب ، فانه يكره أن يتوضأ به ثانياً ، رابعها : الماء الذى تغيرت أوصافه بماء منعقد من الماء ، خامسها : ماء بئر فى أرض مغصوبة ، أو حفرت غصبا ، ولو فى أرض مملوكة ، كأن أرغم الناس على حفرها مجاناً ، ومثلها ما اذا حفرت بأجرة مغصوبة ، فانه يكره الوضوء منها فى كل هذه الأحوال سادسها : ماء بئر بمقبرة ، سابعها : الماء المسخن بوقود مغصوب ، فانه يكره استعماله •

(١) الحنابلة — لم يشترطوا طبخ الطحلب ، بل قالوا : انه يضر الماء ، ويخرجه عن كونه طهوراً اذا ألقاه فى الماء آدمى عاقل قصداً ، لا فرق بين أن يكون مطبوخاً ، أو غير مطبوخ ، أما اذا تولد من الماء وحده ، أو قذف به الريح ، ونحوه ، فانه لا يضر •

أنواع الطاهر غير الطهور

الماء الطاهر غير الطهور ثلاثة أنواع (١)

النوع الأول : هو أن يخالط الماء الطهور شيء طاهر ، فإذا أضيف إلى الماء الطهور مثلاً ماء ورد ، أو عجين ، أو نحو ذلك فإنه يسلب طهوريته ، بحيث لا يصح استعماله بعد ذلك في الوضوء أو الغسل ، وإن صح استعماله في العادات ، من شرب ، وتطهير ثياب ، ولكن لا يسلب الطهورية إلا بشرطين : أحدهما : تتغير أحد أوصاف الماء الثلاثة : — الطعم ، أو اللون ، أو الريح — بذلك المخالط ثانيهما : أن يكون المخالط من الأشياء التي تسلب طهورية الماء وفي هذه الأشياء تفصيل المذاهب (٢) .

(١) المالكية — قالوا : الطاهر غير الطهور نوع واحد فقط ، وهو النوع الأول : أعنى ما خالطه شيء طاهر غير أحد أوصافه الثلاثة : وكان ذلك المخالط من الأشياء التي تسلب الطهورية ، فهذا هو الذي يسمى عندهم طاهراً غير طهور أما النوع الثاني ، وهو الماء القليل المستعمل ، فإنه طهور ما لم يتغير أحد أوصافه بذلك الاستعمال ، وأما النوع الثالث ، وهو ما خرج من النبات كماء الورد ، وماء البطيخ فإنه ليس داخل في أقسام المياه التي يصح التطهير بها عندهم ، لأنه ليس ماء مطلقاً .

(٢) الحنفية — قالوا : الأشياء التي تسلب طهورية الماء ، وتجعله طاهراً فقط . تنقسم إلى قسمين جامد ، ومائع ، فأما الجامد فإنه يسلب طهورية الماء في حالتين : الحالة الأولى أن يخالط الماء شيء يخرج عن رقتة وسيلانه ، مثلاً إذا وضع في الماء طين ، فأخرجه عن رقتة وسيلانه ، فإنه لا يصح التطهير به ومن ذلك ما يبقى في قاع الأحواض عند جفافها ، من الماء المخلوط بالطين ، فإنه لا يصح التطهير به إذا خرج عن رقتة وسيلانه ، الحالة الثانية : أن يخالطه شيء يطبخ فيه ، وفي هذه الحالة لا يصح التطهير به ، ولو لم يخرج عن رقتة وسيلانه ، مثلاً إذا وضع في الماء الطهور عدس ، ليطبخ فيه ، ثم غلا مرتين بحيث تغير الماء به ، ولكنه لم يطبخ ، فإنه لا يصح التطهير به ، ولو لم يخرج عن رقتة وسيلانه ، وقد يقع مثل ذلك في الصحراء ، عند قلة الماء ، لأنه يستثنى من هذه الحالة ما تغير بالصابون ، ونحوه ، من الأشياء التي تستعمل للتنظيف ، فإذا غليت في الماء ، وغيرت لونه ، أو طعمه ، أو ريحه ، فإنه لا يخرج بذلك عن كونه طهوراً ، إلا إذا طبخت فيه ، فخرج بذلك عن رقتة وسيلانه ، وأما المائع ، فإنه إذا خالط الماء ، كان على ثلاث صور : الصورة الأولى أن يكون ذلك المائع موافقاً للماء في أوصافه الثلاثة : الطعم ، واللون ، والريح ، كماء الورد الذي ذهب ريحه ، والماء المستعمل ، وحكم هذه الصورة أن ينظر للغالب ، فإن كانت الغلبة للماء ، فهو طهور ، وإن كانت للمخالط ، فالماء طاهر غير طهور ، ويلحق بالغالب المساوي مثلاً إذا توضع جماعة من حوض صغير — كالميضأة — فإن كان الماء المستعمل الذي انفصل عن أعضاء الوضوء ، ورجع إلى الماء الموجود في ذلك الحوض أقل من الماء الذي لم يستعمل ، =

= فانه لا يضر ، أما اذا كان مساويا له ، أو أكثر منه ، فان الماء الموجود في ذلك الحوض جميعه يصير مستعملا ، الصورة الثانية : أن يكون ذلك المائع الذي خالط الماء الطهور مخالفا للماء في جميع أوصافه ، وهى اللون ، والطعم ، والرائحة ، وذلك كالخل ، فان له طعما ، ولونا ورائحة ، وكلها مخالفة للماء في الوصف ، فاذا سقطت كمية من الخل في الماء فان ظهرت فيه أكثر أوصاف الخل ، كالطعم ، واللون معا ، كان الماء طاهرا غير طهور ، فلا يصح استعماله في العبادات ، ولكن يصح استعماله في الطبخ ونحوه أما اذا ظهر في الماء وصف واحد من أوصاف الخل ، فانه لا يخرج عن طهوريته ، الصورة الثانية : أن يكون ذلك المائع المخالط ، مخالفا للماء في بعض أوصافه دون البعض ، وذلك كاللبن فان له طعما ولونا ، ولا رائحة له فاذا خالط شيء منه الماء ، فان الماء يصير طاهرا غير طهور ، بظهور وصف واحد منه فقط ، مثال ذلك ما قد يقع مع — الفلاحين — الذين يضعون اللبن في الآنية ، وهم في المزارع البعيدة عن الماء ، ثم يضعون الماء في تلك الآنية قبل تنظيفها جيدا ، فيظهر أثر اللبن في الماء فتمتلى ظهر لون اللبن في الماء فانه يخرج عن طهوريته ، ويكون طاهرا فقط .

المالكية — قالوا : تسلب طهورية الماء ، ويصير طاهرا فقط بثلاثة أمور :

أحدها : أن يختلط بالماء شيء طاهر فينتغير به أحد أوصافه الثلاثة : طعمه ، أو لونه ، أو ريحه ، ولو كان ذلك الريح غير ظاهر بالماء ، وإنما يسلب الطهورية بشروط : الأول : أن يكون ذلك الشيء ليس لازما للماء ، بل يفارقه في غالب الأوقات ، الثانية : أن لا يكون من أجزاء الأرض : الثالث : أن لا يكون من الأشياء التي يدبغ بها الاناء ، الرابع : أن لا يكون من الأشياء التي يعسر الاحتراز منها ، ولذلك كله أمثلة : منها الصابون ، فانه في الغالب لا يخالط الماء ، ومثله ماء الورد ونحوه من مياه الروائح العطرية ، فان المستعمل للماء لا يحتاج اليها في الغالب ، ومنها روث الماشية . فانها ، ولو اختلطت ببعض المياه التي يشرب منها ولكن ذلك لا يعسر الاحتراز عنه ، ومنها دخان شيء محترق . ولو من أجزاء الأرض ، ومنها ورق الشجر اذا كان قريبا من بئر ، أو مسقاة يمكن تغطيتها ، ومثله السافيات ونحوها ، كاللبن ، وطلع النخل ، ومنها السمك اذا مات في ماء أو طرح فيه ، فهذه الأمور الطاهرة اذا خالطت الماء بالشرائط المذكورة ، فانها تسلب طهوريته ، ويصير طاهرا فقط بالشرط المتقدم ، وهو أن يتغير به أحد أوصاف الماء .

ثانيها : أن يتغير الماء بنفس الاناء الذي وضع فيه وإنما يسلب ذلك التغير طهورية الماء بشرطين : الأول : أن يكون الاناء من غير أجزاء الأرض ، كما اذا وضع الماء في اناء من جلد ، أو من خشب ، فتغير بمجاورته للاناء : الشرط الثاني : أن يكون التغير فاحشا عرفا ، فان وضع الماء في اناء من فخار ، أو كان التغير غير فاحش ، فانه لا يضر ، ومثل ذلك ما اذا تغير الماء بسبب جبل من كتان ، أو ليف ، فان ذلك التغير لا يضر ، الا اذا كان فاحشا عرفا . =

= ثالثها : أن يتغير الماء بسبب قطران ، أو قرظ ، أو نحو ذلك ، وأنما يسلب ذلك الطهورية ، بشرط أن يتغير به طعمه ، أو لونه ، أما إذا تغيرت به ريحه فقط ، فإنه يبقى طهورا ، ولا يضره ذلك التغير .

الشافعية — قالوا : تسلب طهورية الماء ، ويصير طاهرا فقط إذا خالطه شيء طاهر ، بأربعة شروط : أحدها : أن يكون ذلك الطاهر المذالطما يستغنى الماء عنه ، فلو تغيرت بسبب أضائه ماء إليه ، لا بقاء له إلا به ، أو تغير بسبب محله الذي ينبع منه ، فإن ذلك التغير لا يضر . ثانيها : أن يكون التغير مستيقنا ، فإذا شك في تغيره فإنه لا يضر . ثالثها : أن يكون التغير بسبب تراب ، ولو طرح فيه قصدا ، ومثله : تراب الملح المنعقد من الماء ، فإذا تغير الماء بشيء ، طرح فيه غير ما ذكر ، فإنه يسلب طهوريته ، ويكون طاهرا فقط ، كما إذا سقط فيه زعفران ، أو تمر ، أو نحو ذلك ، فتغير تغيرا فاحشا ، ومثل ذلك ما إذا سقط في الماء ورق شجر ، فغيره وكذا إذا تغير بشيء يتحلل ، كما إذا وضع فيه كتان أو عرقسوس أو نحوهما ، فتغير بسبب ذلك ، فإنه لا يكون طهورا ، بشرط أن يتغير تغيرا كثيرا يقينا ، كما ذكر أولا ، وكذا إذا تغير تغيرا كثيرا يقينا ، بقطران ، فإنه يصير طاهرا فقط ، بشرطين : أحدهما : أن يكون القطران خال من الدهنية ، ثانيهما : أن لا يكون الغرض من استعمال القطران إصلاح قرية الماء ، والا فلا يضر ، ومثل ذلك ما إذا تغير بملح مأخوذ من غير الماء كالملاح الجبلى فإنه يكون طاهرا فقط ، بشرط أن لا يكون الملح مقرا للماء ، أو ممرا للماء ، والا فلا يضر .

الحنابلة — قالوا : يسلب طهورية الماء أشياء :

أحدها : أن يخالطه شيء طاهر لا يعسر الاحتراز منه ، بشرطين : أحدهما أن يغير أحد أوصاف الماء تغيرا كثيرا ، أما التغير القليل فإنه لا يضر ، ثانيهما : أن يكون ذلك الشيء الطاهر المخالط في غير محل التطهير ، مثلا إذا كان على يد المتوضئ زعفران ، وأخذ الماء ، فتغير به الماء فإن ذلك التغير لا يضر في الموضع الذي به الزعفران ، ولا فرق في ذلك المخالط بين أن يطبخ في الماء كالترمس ، والحمص ، أولا ، أما إذا كان المخالط يعسر الاحتراز عنه كالطحلب ، وورق الشجر ، فإنه لا يخرج الماء عن كونه طهورا . إلا إذا طرحه آدمى عاقل في الماء قصدا .

ثانيها : أن يخالطه ماء مستعمل ، بشرط أن يكون مستعملا في رفع حدث ، أو إزالة خبث وأن يكون مستعملا في محل طهر به ، فلو جرى على يد شخص لم تطهر به فإنه لا يكون مستعملا ، وأن ينفصل غير متغير ، وأن يكون الماء الذي خالطه دون القلتين .

ثالثها : أن يخالطه ماء مائع ، لم يخاف الماء الطهور في أوصافه ، بشرط أن تغلب أجزاءه على الطهور ، مثل المستخرجات البعيرية التي ذهبت رائحتها ، كماء الورد ، والريحان ، والنعناع ، فهذه الأمور الثلاثة تسلب طهورية الماء إذا خالطته بالشرائط المذكورة .

النوع الثاني من أنواع الماء الطاهر غير المطهور : الماء القليل (١) المستعمل ، وتعرف القليل هو ما نقص عن قلتين بأكثر من رطلين . أما تعريف المستعمل ، ففيه تفصيل المذاهب (٢) .

(١) المالكية — قالوا : الماء القليل لا يضره الاستعمال ، ولا يخرج عن طهوريته ، فإذا توضع الإنسان بماء قليل ، وأنفصل عن أعضائه في الأثناء الذي يتوضأ منه فله أن يتوضأ به ثانياً وسيأتى بيان المستعمل عند المالكية بعد هذا .

الحنفية — قالوا : الماء القليل الذي يسلب الاستعمال طهوريته ، هو ما كان موضوعاً في مكان تقل مساحته عن عشرة أزرع في عشرة ، بذراع العامة ، أو كان موضوعاً في حوض مستدير ، تقل مساحته محيطه عن ستة وثلاثين ذراعاً ، بذراع العامة أيضاً ، أما الماء الكثير الذي لا يسلب الاستعمال طهوريته ، فهو ما عدا ذلك كماء البحر ، والأنهار ، والترع ، في عشرة . وماء السواقي اليابغة مساحة الكبيرة المربعة ، البالغة مساحتها عشرة أذرع والمجاري الزراعية ، والماء الراكد في المياضي ، محيطها ستة وثلاثين ذراعاً فأكثر ، ولا يلزم أن تكون شديدة العمق ، بل المدار في عمقها على أن تنكشف أرضها باستعمال الماء الموجود فيها ، فإذا استعمل الإنسان ماء أقل من ذلك ، كان الماء مستعملاً ، وسيأتى بيان حكم المستعمل بعد هذا .

(٢) المالكية — قالوا : الاستعمال لا يرفع طهورية الماء ، فيجوز استعماله في الوضوء ، والغسل ، ونحوهما ، ولكن يكره استعماله في ذلك أن وجد غيره ، فلا استعمال لا يسلب طهورية الماء ، ولو كان ذلك الماء قليلاً ، ثم إن المستعمل عندهم نوعان : أحدهما : أن يستعمل الماء الطهور القليل في رفع حدث ، سواء كان حدثاً أصغر ، أو أكبر ، كما إذا استعمل الماء في الوضوء أو الغسل ، أو يستعمل في رفع حكم خبث ، كالماء الذي تزال به النجاسة ، سواء كانت حسية ، أو معنوية ، كما تقدم ببيانه ، ثانيهما : أن يستعمل فيما يتوقف على الماء الطهور ، سواء أكان واجباً ، كغسل الميت ، وغسل الذميمة ، بعد انقطاع دم حيضها ونفاسها ، كي يحل له وطؤها بعد تزوجها ، أم كان غير واجب ، كالوضوء على الوضوء ، وغسل الجمعة والعيد ، والغسل الثانية والثالثة في الوضوء فإذا استعمل الماء في شيء من ذلك ، فإنه يكره استعماله مرة أخرى ، بشرطين : الأول : أن يسيل الماء على العضو . ثم يتقاهر بعد ذلك إذا استعمل في الوضوء أو الغسل ، أما إذا استعمل في إزالة الخبث فإنه لا يشترط فيه ذلك ، الثاني : أن ينقل من محله إلى العضو الذي يسيل عليه ، أما إذا اغمس فيه ذلك ، الثاني : أن ينقل من محله إلى العضو الذي يسيل عليه ، أما إذا اغمس فيه العضو ، فإنه لا يكون مستعملاً ، إلا إذا ذلك فيه ، فلو غطس الجنب في منطس ، ولم يبدك جسمه فيه ، فإن الماء لا يكون مستعملاً .

الحنفية — قالوا : إذا استعمل الماء الطهور كان طاهراً غير طهور . فيصح استعماله في العادات من شرب ، وطبخ ، ونحوهما ، ولا يصح استعماله في العبادات ، من وضوء وغسل ، ثم المستعمل عندهم أربعة أنواع : النوع الأول : ما يتوقف عليه أداء قربة ، من

ثم ان مقدار القلتين وزنا بالرطل المصري ٤٤٦ أربعمائة وستة وأربعون رطلا ، وثلاثة أسباع الرطل ، ومقدار مكان القلتين . اذا كان مربعا ، ذراع وذراع وربع ذراع ، طولا وعرضا وعمقا ، بذراع الأدمى المتوسط ، واذا كان المكان مدورا ، كالبيت ، فان مساحته ينبغي أن تكون ذراعا عرضا ، وذراعين ونصف ذراع عمقا ، وثلاثة أذرع ، وسبع ذراع محيطا ، أما اذا كان المكان مثلثا ، فينبغي أن تكون مساحته ذراعا ، ونصف ذراع عرضا ، ومثل ذلك طولا ، وذراعين عمقا .

النوع الثالث من أنواع الطاهر فقط : الماء الذى يخرج من النبات ، سواء سلك بدون صناعة ، كماء البطيخ .

صلاة ، واحرام ، ومس مصحف ونحو ذلك ، النوع الثانى : ما يتوقف عليه رفع حدث ، كالوضوء الكامل للمحدث حدثا أصغر ، النوع الثالث : ما يسقط به فرض ، ولو لم يرفع حدثا ، كما اذا غسل بعض أعضاء الوضوء دون البعض ، فلو غسل وجهه فقط ، كان الماء الذى غسل به وجهه مستعملا ، وان لم يكمل الوضوء ، فمثل ذلك يقال له : انه أسقط فرضا ، وهو غسل الوجه ، ولكنه لم يرفع حدثا ، لتوقف رفع الحدث على تمام الوضوء . النوع الرابع : ما استعمل لأجل تذكر العبادة ، كوضوء الحائض ، فانه يستحب لها أن تتوضأ عند وقت كل صلاة ، لتتذكر ما اعتادته من الصلاة .

هذا ، ولا يكون الماء مستعملا فى كل هذه الأحوال ، الا اذا انفصل عن العضو ، فلو جرى الماء على ذراعه ، ولم ينزل منه شيء لا يكون مستعملا طبعيا ، والا لما أمكن تطهير باقى العضو .

الشافعية — قالوا : تعريف الماء المستعمل ، هو الماء القليل الذى يؤدى به ما لابد منه . حقيقة ، أو صورة ، من رفع حدث فى نظرمستعمله ، أو ازالة خبث . وشرح هذا التعريف هو أن المراد بالماء القليل ، ما نقص عن القلتين المذكورتين فى أعلى صحيفة ٣٥ ، فاذا توضأ ، أو اغتسل من ماء قليل ، واغتترف منه لغسل يديه بعد غسل وجهه بيده ، فانه يكون مستعملا ، وانما يصير الماء مستعملا بشروط : الأول : أن يستعمل فى فرض الطهارة ، فاذا توضأ لصلاة بأفلة ، أو مس مصحف ، أو نحو ذلك ، فان الماء لا يستعمل بالاغتراف منه ، الشرط الثانى : أن يكون ماء المرة الأولى ، فلو غسل وجهه خارج الاناء مرة ، ثم وضع يده للغسل مرة ثانية وثالثة ، فان الماء لا يستعمل بذلك ، الثالث : أن يكون قليلا من أول الأمر ، فاذا كان الماء قلتين فأكثر ، ثم فرقه فى آنية ، فانه لا يستعمل بالاغتراف منه ، ومثل ذلك ما اذا جمع الماء القليل المستعمل حتى صار قلتين ، فانه يصح كثيرا لا يضره الاغتراف منه ، الرابع : أن يفصل عن العضو فلو جرى الماء على يده ، ولم يفصل عنها . لا يكون مستعملا .

القسم الثالث من أقسام المياه

الماء المتنجس - تعريفه - أنواعه

الماء المتنجس هو الذى خالطته نجاسة ، وهو نوعان : النوع الأول : الماء الطهور الكثير . وهو لا يتنجس بمخالطة النجاسة ، الا اذا تغير أحد أوصافه الثلاثة ، من لون ، أو طعم ، أو رائحة .

= هذا ، واذا توضأ ، أو اغتسل من ماء قليل ، ثم نوى الاغتراف من ذلك الماء ، فإنه لا يستعمل ، ومحل نية الاغتراف فى الوضوء بعد غسل وجهه ، بأن ينوى عند ارادة غسل اليدين ، أما اذا نوى عند المضمضة ، أو الاستنشاق ، أو عند غسل وجهه ، فإنها لا تجزئ ، ومحلها فى الغسل بعد أن ينوى الاغتسال وعند مماسة الماء لشيء من بدنه ، فإذا لم ينو الاغتراف من الماء ، بأن يقصد نقل الماء من محل لغسل بدنه فى الغسل ، وغسل أعضاء الوضوء فى الوضوء ، صار الماء القليل مستعملاً .

وقوله فى التعريف : « حقيقة ، أو صورة » معناه : أنه لا فرق بين أن يكون المتوضئ مكلفاً ، يجب عليه الوضوء حقيقة ، أو يكون غير مكلف ، فيكون وضوءه صورياً فقط . وقوله : « فى نظر مستعمله » معناه : أن المتوضئ مثلاً اذا كان وضوءه صحيحاً فى مذهبه ، فإن ماء وضوئه يكون مستعملاً ، لم يكن الوضوء صحيحاً فى مذهب الشافعى . فلو توضأ الحنفى بدون نية ، كان وضوءه صحيحاً فى نظر الحنفى ، غير صحيح فى نظر الشافعى ، ومع ذلك يكون ماء ذلك الوضوء مستعملاً عند الشافعى .

وقوله : « أو ازالة خبث » معناه . أن الماء الذى تزال به النجاسة يكون مستعملاً غير نجس ، ولكن يشترط لطهارته شروط : أحدها أن يفصل الماء طاهراً بعد غسل الثوب المتنجس مثلاً ، بحيث لم يتغير أحد أوصافه بالخبث ، بعد أن يطهر محل النجاسة من الثوب : ثانيها : أن لا تزيد زنة الماء المنفصل عن محل المتنجس ، بعد إسقاط ما ينتشر به المغسول من الماء ، وإسقاط ما يتحلل من الأوساخ فى الماء عادة ، مثال ذلك أن يغسل الثوب المتنجس بماء - صفيحة ، أو حلة - من ماء قيمته عشرة أرطال ، فيشرب الثوب منها عشرة أرطال - ويتحلل من أوساخ الثوب ربع رطل مثلاً ، فإذا كانت زنة الماء المنفصل تسعة أرطال ، وربع ، أو أقل ، كان الماء طاهراً ، والا كان نجساً ، ثالثها : أن يمر الماء على النجاسة وقت تطهيرها ، فلو لم يمر على النجاسة ، ولم يخالطها ، كان غير مستعمل .

هذا ، وقد يقال : أنه لا حاجة الى مثل هذا الكلام فى هذا العصر الذى تكاد تكون أنابيب المياه عامة فى كل الجهات ، والجواب . أن الشريعة الإسلامية لم تختص بزمان ، أو مكان ، وإنما لا ريب فيه أن هذه الأحكام لازمة للمسافرين فى الصحارى ، والجهات التى يقل فيها الماء ، فمن كان فى هذه الجهات من الشافعية ، فإنه يحتاج لهذه الأحكام ، بلا نزاع .

الحنابلة - قالوا تعريف المستعمل ، هو الماء القليل الذى رفع به حدث أو أزيل به .

النوع الثاني : الماء الطهور القليل ، وهو يتنجس بمجرد حلول النجاسة به ، سواء تغير أحد أوصافه أو لا (١) .

مبحث ماء البئر

لماء الآبار أحكام خاصة ، ولذا جعلنا لها مبحثا خاصا بها ، وفي أحكامها تفصيل المذاهب (٢) .

= خبث ، وانفصل غير متغير عن محل يطهر بغسله سبعا ، فالانفصل قبل الغسلة السابعة نجس ، والنفصل بعدها مستعمل .

فقوله : « الماء القليل » خرج به الكثير ، وهو ما كان قدر ، فأكثر ، وقسوله : « رفع به حدث ، أو أزيل به خبث » خرج به الماء المستعمل في طاهر ، غير ما ذكر ، وقوله : « وانفصل غير متغير عن محل يطهر بغسله سبعا » معناه أنه إذا غسل بالماء ثوبا نجسا ، أو آنية ، فإنها لا تطهر الا بالغسل سبع مرات ، فالمتنجس عند الحنابلة لا يطهر الا بالغسل سبع مرات .

والحقوا بالمستعمل ما غسل به ميت ، أو وضع يده فيه كلها شخص قائم من نوم ينقض الوضوء ، بشرط أن يكون النوم بالليل ، وأن يكون الشخص مسلما عاقلا بالغا ، وأن يضع يده في الاناء قبل غسلها ثلاثة ، بنية وتسمية ، ومثل ذلك ما إذا صب الماء على يده كلها بدون أن يضعها فيه ، كما إذا كان معه ابريق ، فصب منه الماء على يده « فان المتقاطر منها يكون مستعملا » .

هذا ، ولا يحكم باستعمال الماء الا بعد انفصاله عن محل الاستعمال .

(١) المالكية — قالوا : الماء الطهور لا ينجس بمخالطة النجاسة ، بشرط أن لا تغير النجاسة أحد أوصافه الثلاثة ، الا أنه يكره استعماله ، مراعاة للخلاف .
(٢) الحنفية — قالوا : اذا سقط في ماء البئر حيوان له دم سائل ، كالإنسان ، والجمر ، والأرنب ، فان لذلك ثلاث حالات .

الحالة الأولى : أن ينتفخ ذلك الحيوان ، أو يتفسخ ، بأن تفرق أعضاؤه ، أو يتمعظ ، بأن يسقط شعره ، وحكم هذه الحالة نجاسة هذه البئر ، ودلوها الذي وضع فيها بعد سقوط ذلك الحيوان ، وحبل ذلك الدلو ، ثم اذا أمكن نزع جميع الماء الذي فيها ، فإنها لا تطهر الا بنزحه جميعه ، فان لم يمكن ، فإنها تطهر بنزح مائتي دلو ، بالدلاء التي تستعمل فيها عادة . ولا ينفع النزع الا بعد اخراج الميت منها ، وبذلك تطهر البئر ، وحيطانها ودلوها ، وحبالها ، ويد النازح الذي باشر اخراج الماء المتنجس منها .

الحالة الثانية : أن يموت فيها الحيوان الذي له دم سائل ، ولكنه لم ينتفخ ، ولم يتفسخ ، ولم يتمعظ ، ولذلك ثلاث صور : الأول : أن يكون آدميا أو شاة ، أو جديا ، صغيرا كان أو كبيرا ، وحكم ذلك كحكم الحالة الأولى ، وهو أن ماء البئر ، وما يتعلق به من =

= حيطان ، ودلو ، وحبل ، صار نجسا ، ولا يظهر الا بنزح مائها جميعه ، أن أمكن ، أو بنزح مائتي دلو ان لم يمكن ، الصورة الثانية : أن يكون ذلك الحيوان صغيرا ، كالحمامة ، والدجاجة ، والهريرة ، فإذا سقطت في ماء البئر هرة وماتت ، ولم تنتفخ أو تنفسخ ، أو يسقط شعرها ، فإن البئر يتنجس ، ولا يظهر الا بنزح أربعين دلو منها ، الصورة الثالثة : أن يكون ذلك الحيوان أصغر من ذلك ، كالصغور ، والفأر ، فإن ماء البئر يتنجس على الوجه المتقدم ، ولا يظهر الا بنزح عشرين دلو منها •

هذا ، ولا فرق بين الصغير والكبير في جميع الأنواع الا أن الآدمي ، والدجاجة ، والفأرة قد ورد فيها النص بخصوصها • أما باقي الأنواع ، فإن صغيره ملحق بكبيره في ذلك •

الحالة الثالثة : أن يقع في البئر حيوان ، ثم يخرج منها حيا ، ولذلك صورتان : الصورة الأولى : أن يكون ذلك الحيوان نجس أئمن وهو الخنزير ، وحكم هذه الصورة أن يفزح ماء البئر جميعه ، أن أمكن ، ومائتا دلو ، أن لم يمكن ، كحكم ما إذا سقط فيها حيوان وتنفسخ ، أو انتفخ ، أو سقط شعره : الصورة الثانية : أن لا يكون ذلك الحيوان نجس العين ، كالمعز ونحوه ، وحكم هذه الصورة أنه إذا كان على بدن ذلك الحيوان نجاسة مغلظة ، كالعذرة ونحوها ، فإن البئر تنجس ، كما إذا سقط فيها حيوان نجس العين ، أما إذا لم يكن على بدنه نجاسة ، فإن لا ينزح منه شيء وجوبا • ولكن يندب نزح عشرين دلو منها ، ليظمتن القلب ، فإذا لم يكن على بدنه نجاسة ، ولكن على فمه نجاسة ، فإن حكمه قد تقدم في صحيفة ٢٨ ، وهو حكم سؤر النجس ، فارجع إليه •

هذا ، ولا يضر موت لادم له سائل في البئر ، كالعقرب ، والضفدع والنسك ، ونحوها ، كما لا يضر سقوط ما لا يمكن الاحتراز منه ، كسقوط روث ، ما لم يكن كثيرا ، بحسب تقدير الناظر إليه •

الملكية — قالوا : يتنجس ماء البئر إذا مات فيه حيوان ، بشرط ثلاثة : الشرط الأول : أن يكون الحيوان برئا ، سواء كان إنسانا ، أو بهيمة ، فإذا كان بحريا كالسمك • وغيره ، ومات في البئر ، فإنه لا ينجس الماء ، الشرط الثاني : أن يكون الحيوان البري له دم سائل ، فإذا مات فيها حيوان برئ • ليس له دم سائل ، كالصرصار ، والعقرب ، فإنه لا ينجسها • الشرط الثالث : أن لا يتغير ماء البئر • فإذا مات في البئر حيوان برئ : ولم يتغير الماء بموته ، فإنه لا ينجس ، سواء كان ذلك الحيوان كبيرا • أو صغيرا • ولكن يندب في هذه الحالة أن ينزح من البئر مقدار من الماء تطيب به النفس ، وليس له حد معين • ومثل ماء البئر في هذا الحكم • كل ماء رائق ليس له مادة تزيد فيه • كماء البرك الصغيرة • التي ليست مستبشرة •

حكم الماء الطاهر ، والماء النجس

ذكرنا في صحيفة ٢٦ ، وما بعدها ، حكم الماء الطهور ، وما يتعلق به من معنى الحكم ونحوه ، وبقي حكم القسمين الآخرين ، وهما الماء الطاهر ، والماء النجس ، أما حكم الماء الطاهر فإنه لا يصح استعماله في العبادات ، فلا يصح الوضوء منه ، ولا الاغتسال به من الجنابة ، ونحوها من العبادات ، كما لا تصح إزالة النجاسة به من على البدن ، أو الثوب ، أو المكان ، فهو لا يرفع حدثا ، ولا يزيل خبثا (١) وأما حكم الماء المتنجس ، فإنه لا يجوز استعماله في العبادات ، ولا في العادات ، فكما لا يصح الوضوء أو الاغتسال به ، فكذلك لا يصح استعماله في الطبخ ، والعجين ، ونحوهما وإذا استعمل في شيء من ذلك ، فإنه ينجسه ، ولذا كان استعماله محرما ، فمثله كمثل الخمر النجس . والذي لا يجوز استعماله في شيء . إلا في حالة الضرورة الملحة ، كما إذا كان الشخص تائها في الصحراء ، وتوقفت حياته على شرب الماء النجس ، فإنه يجوز له في هذه الحالة أن يشربه ، ومثل ذلك ما إذا كان يأكل فوق الطعام في حلقه ، وأصابته غصة ، فإن له أن يزيلها بالماء النجس ، أو الخمر إذا لم يجد

= الشافعية — قالوا : لا يخلوا أما أن يكون ماء البئر قليلا — وهو ما كان أقل من القلتين المتقدم بيانهما — وأما أن يكون كثيرا — وهو ما كان قلتين فأكثر — فإن كان قليلا ، ومات فيه ما له دم سائل من حيوان أو إنسان . فإن الماء ينجس بشرطين : الشرط الأول : أن لا تكون النجاسة معفوا عنها ، وقد تقدم بيان ما يعفى عنه : في صحيفة ١٦ ، الشرط الثاني أن يطرحها في الماء أحد . فإذا سقطت النجاسة بنفسها ، أو ألقتها الرياح ، وكانت من المعفو عنه ، فإنها لا تضر . أما إذا طرحها في الماء أحد ، فإنها تضر . وإن كان ماء البئر الذي مات فيه ما له دم سائل كثيرا — وهو ما زاد على قلتين — فإنه لا ينجس . إلا إذا تغير أحد أوصافه الثلاثة . ومثل ذلك ما إذا سقطت في البئر نجاسة فإنه إن كان كثيرا لا ينجس ، إلا إذا تغيرت أحد أوصافه ، وأن كان قليلا ، فإنه ينجس بملاقاته النجاسة ، ولو لم يتغير بالشرطين المذكورين .

الحنابلة — قالوا : كما قال الشافعية ، إلا أنهم لم يشترطوا في نجاسة القليل بموت الحيوان فيه الشرطين المذكورين عند الشافعية ، وهما : أن لا تكون النجاسة معفوا عنها ، وأن يطرحها في الماء أحد .

(١) الحنفية — قالوا : يجوز استعمال الماء الطاهر في إزالة الخبث ، فللشخص أن يزيل النجاسة من ثوبه ، أو بدنه ، أو مكانه بالماء الطاهر ، وغيره من سائر المائعات الطاهرة ، كماء الورد ، والريهان ، ونحوهما من المياه لها رائحة العطر ، ولكن يكره ذلك لما يترتب عليه من إضاعة المال بدون ضرورة ، فإذا أزال النجاسة من ثوبه بماء الورد ، فإنه يصح مع الكراهة ، إلا إذا أراد تطيب رائحة الثوب ، فإنه لا يكره ، أما غسل النجاسة بالماء الطاهر فقط ، فإنه لا يكره مطلقا .

ماء طاهراً ، نعم يجوز الانتفاع بالماء المتنجس في بعض الأمور التي لا تتعلق بالأدمى ، على تفصيل في المذاهب (١) .

(١) الخفية — قالوا : الأشياء المتنجسة إما أن تكون مائعة ، كالماء ونحوه من سائر المائعات ، ومنها الدم ، وإما أن تكون جامدة ، كالخنزير والميتة ، والزبل النجس ، فأما الماء المتنجس ونحوه ، فإنه يحرم استعماله ، والانتفاع به ، إلا في حالتين : الحالة الأولى : تخمير الطين به ، وكذا الجبس والجير . والأسمنت ونحو ذلك ، فإنه يجوز ، الصالة الثانية : سقى الدواب به ، ولكن يشترط لجواز الانتفاع به في الحالتين ، أن لا تتغير رائحة الماء أو لونه ، أو طعمه ، وأما المتنجس الجامد فإنه يحرم الانتفاع به ، كالخنزير ، والميتة ، والمخففة ، والموقوذة ، ونحوها من المحرمات بالنس ، وكما لا يحل الانتفاع بها ، فإنه لا يحل الانتفاع بجلودها قبل الدبغ ، ما عدا جلد الخنزير ، فإنه لا يظهر بالدبغ ، أما الجامدات النجسة الأخرى ، كالدهن المتنجس ، فإنه يجوز الانتفاع به في غير الأكل ، فلا نسيان أن يستعمله في الدبغ ، ودهن عدد الآلات — الماكينات — كما يجوز الاستضاءة به في غير المسجد ، ويستثنى من ذلك دهن الميتة ، فإنه لا يحل استعماله مطلقاً ، وأما دهن الحيوانات الطاهرة المتنجس بنجاسة عارضة ، فإنه لا يحل استعماله إلا بعد تطهيره بالكيفية التي ذكرت ، في صحيفة ٢٠ وكذا لا يحل الانتفاع بالعدرة بعد بيعها ، إلا إذا خلطت بالتراب ، وصارت — سباخاً — فإنه يصح في هذه الحالة الانتفاع بها ، وكذا يصح الانتفاع بالزبل ، ويقال له — سرقين ، أو سرجين — ومثله البعر ، فإنه يصح الانتفاع به ، وجعله وقوداً ، وكذا الكلب ، فإنه يصح بيعه للانتفاع به في الصيد والحراسة ونحوهما ، ومثله الأسد ، والذئب ، والفيل ، وسائر الحيوانات ، ما عدا الخنزير لأن المختار أن الكلب ليس بنجس العين (وإنما المتحسّن لعابه وفمه) ، ومثله الأسد ، والذئب ، والفيل ، وسائر الحيوانات ، ما دام ينتفع بها ، أو بجلودها ، إلا الخنزير .

المالكية — قالوا : يحرم الانتفاع بالماء المتنجس في الشرب ونحوه ، أما عدا ذلك ، فإنه يجوز ، وقالوا : يحرم الانتفاع به في بناء المساجد أيضاً ، ثم أن المشهور عندهم ، هو أنه لا يجوز الانتفاع بالمائعات المتنجسة ، كالزيت والعسل ، والسمن ، والخل ، لأنه لا يمكن تطهيرها عندهم ، فيجب اتلافها إذا تنجست ، ويكره تلميح ظاهر البدن بالماء المتنجس ، على المعتمد ، وقيل بل يحرم ، وتجب إزالة النجاسة ، فإن بعضهم يقول : إنها سنة ، والقولان مشهوران ، أما غير الماء من المائعات كالحمر ، فإنه لا يصح الانتفاع به ، كما لا يصح الانتفاع ببعض الجامدات النجسة ، ومنها الخنزير ، وزيل ما لا يؤكل لحمه ، سواء كان أكله محرماً ، كالخيل ، والبغال ، والحمير ، أو مكروهاً ، كالسبع ، والضبع ، والشاة ، والذئب ، والمهر . فإن زبل هذه الحيوانات لا يصح الانتفاع به .

مباحث الوضوء

يتعلق بالوضوء مباحث : (١) تعريفه (٢) حكمه (٣) شروطه التي توجبها ، أو نتوقف عليها صحته (٤) فرائضه ، ويقال لها : أركانها (٥) سننه (٦) مندوباته (٧) مكروهاته (٨) نواقضه (٩) الاستتباء ، أو كيفية الطهارة من الخارج الذي ينقض الوضوء ، الذي بياناها على هذا الترتيب :

١ — المبحث الأول : في تعريف الوضوء

الوضوء لغة معناه الحسن والنظافة ، وهو اسم مصدر ، لأن فعله إما أن يكون توضأ ، فيكون مصدره التوضؤ ، وإما أن يكون فعله وضؤ ، فيكون مصدره الوضأة — بكسر الواو — فيقال : وضؤ ، ككرم ، وضأة بمعنى حسن ونظف ، فالوضوء على كل حال اسم للنظافة ، أو للوضأة . وهذا المعنى عام يشمل المعنى الشرعي ، لأن المعنى الشرعي نظافة

= هذا ، ولا يصح بيع الكلب عند الملكية ، مع كونه طاهرا عندهم ، لأن النبي ﷺ نهى عن بيعه ، وبعضهم يقول : أن بيعه يجوز للحراسة والصيد ، ويقول : أن النهى عن بيعه خاص بالكلب الذي لا ينتفع به في ذلك ، كما قال غيره ممن أجاز بيعه .

الشافعية — قالوا : المائعات المتنجسة من ماء وغيره . لا يجوز الانتفاع بها إلا في أمرين : أحدهما : إطفاء النار ، كالقار الموجودة في — الفرن — ونحوها ، ثانيهما : سقي البهائم والزرع ، ومن المائعات الخمر ، والدم الذي لم يتجمد ، فلا يصح الانتفاع بهما على أي حال . أما النجس الحاق كالعذرة والزبل ، فإنه لا يصح بيعه . ولا الانتفاع به ، وإذا خلط بها شيء عاظم ، فإن تعذر نزع الطاهر ، فإنه يصح الانتفاع به ، فإذا عجز الجبس الطاهر بالماء النجس مثلا ، وبنى به دارا ، فإنه يصح له الانتفاع بهذه الدار ، بالبيع ونحوه ، ومثل ذلك ما إذا وضع زبلا في أرض ليسمدها به ، أو صنع آنية مخلوطة ، برماد نجس — كالازيار ، والمواجير ، والقلل — فإن بيعها واستعمالها يصح . ويعفى عن المائعات التي توضع فيها ، أما إذا لم يتعذر فصل النجس عن الطاهر ، كما إذا اختلط الحمص بزبلا نجس ، وأمكن تنقيته ، فإنه لا يصح الانتفاع به قبل فصله عن النجس .

الحنابلة — قالوا : لا يجوز استعمال الماء النجس إلا في بل « التراب » أو الجبس ونحوه وجعله عجينا ، بشرط أن لا يبنى به مسجد ، أو — مصطبة — يصلى عليها ، وكذا لا يحل الانتفاع بكل مائع نجس ، كالخمر والدم . كما لا يحل الانتفاع بالجامدات النجسة ، كالخنزير . والزبل النجس . أما الطاهر كروث الحمام ، وبهيمة الأنعام ، فإنه يحل بيعه ، والانتفاع به ، وكذا لا يحل الانتفاع بالهيئة ، ولا بدهنها ، أما دهن الحيوان الحى الطاهر ، كالسمن إذا سقطت فيه نجاسة ، فإنه يحل الانتفاع به في غير الأكل كأن يستضاء به في غير المسجد .

مخصوصة ، فتترتب عليه الوضوء الحسية ، والمعنوية ، أما معناه في الشرع ، فهو استعمال الماء في أعضاء مخصوصة ، وهي الوجه واليدين ، الخ بكيفية مخصوصة .

٢ - البحث الثاني : حكم الوضوء ، وما يعلق به من مس مصحف ونحوه .

لعلك قد عرفت من صحيفة ٢٦ معنى الحكم ، وأنه قد يراد به الأثر الذي ترتبه الشارع على الفعل ، وهو المقصود هنا ، فالشارع قد رتب على الوضوء رفع الحدث ، فتؤدى به الفرائض ، والمندوبات ، من صلاة ، وسجود تلاوة ، وسجود شكر عند من يقول به من الأئمة ، وطواف بالبيت ، فرضاً كان أو نفلاً (١) لقوله ﷺ : « الطواف حول البيت مثل الصلاة ، إلا أنكم تتكلمون فيه ، فمن تكلم فيه فلا يتكلمن إلا بخير » رواه الترمذي بسند حسن ، ورواه الحاكم ، فالوضوء فرض لازم لأداء هذه الأعمال فلا يحل لغير المتوضىء أن يفعلها ، ومثلها مس المصحف ، فإنه يجب له الوضوء ، سواء أراد أن يمسه كله ، أو بعضه ، ولو آية واحدة ، إلا بشروط مفصلة في المذاهب (٢) .

(١) الحنفية — قالوا : من طاف بالبيت بغير وضوء فإن طوافه يكون صحيحاً ، ولكنه يحرم عليه أن يفعل ذلك ، لأن الطهارة من الحدث واجبة للطواف ، ومن ترك الواجب يأنم ، وليست شرطاً لصحته .

(٢) المالكية — قالوا : يشترط لحل مس المصحف ، أو بعضه ، بدون وضوء ، شروط : أحدها : أن يكون مكتوباً بلغة غير عربية ، أما المكتوب بالعربية ، فلا يحل مسه على أي حال ، ولو كان مكتوباً بالكوفي ، أو المغربي : أو نحوهما ، ثانيهما : أن يكون منقوشاً على درهم أو دينار ، أو نحوهما مما يتعامل به الناس ، دفعا للمشقة والحرج ، ثالثهما : أن يتخذ المصحف كله ، أو بعضه حرزاً ، فإنه يجوز له أن يحمله بدون وضوء ، وبعضهم يقول : يجوز له حمل بعضه ، حرزاً ، أما حمله كله حرزاً بدون وضوء فهو ممنوع ، ويشترط لحمله حرزاً شرطان : الأول : أن يكون حاملة مسلماً ، الثاني : أن يكون المصحف مستوراً بساتر يمنع من وصول الأقدار إليه ، رابعها : أن يكون حاملة معلماً ، أو متعلماً ، فيجوز لهما مس المصحف بدون وضوء . ولا فرق في ذلك بين المكلف وغيره ، حتى ولو كانت امرأة حائضاً ، وفيما عدا ذلك ، فإنه لا يجوز حمله على أي حال ، فلا يحل لغير المتوضىء أن يحمله بغلاف ، أو بعلاقة ، كما لا يحل أن يحمله ما وضع عليه المصحف من صندوق ، أو وسادة ، أو كرسي ، وإذا كان موضوعاً في أمتعة جاز حمله ، تبعاً للأمتعة ، فلو قصد حمله وحده ، دون الأمتعة ، فإنه لا يحل ، أما قراءة القرآن بدون مصحف ، فإنها جائزة لغير المتوضىء ، ولكن الأمتعة له أن يتوشأ .

الحنابلة — قالوا : يشترط لحل المصحف ، أو مسه بدون وضوء ، أن يكون في غلاف =

شروط الوضوء

تتقسم شروط الوضوء الى ثلاثة أقسام: الأول : شروط الوجوب : الثاني : شروط الصحة : الثالث : شروط الوجوب والصحة معاً . والمراد بشروط الوجوب الشروط التي توجب على المكلفين أن يتوضئوا ، بحيث إذا فقدت هذه الشروط ، أو بعضها لم يجب الوضوء . والمراد بشروط الصحة الشروط التي لا يصح الوضوء بدونها . والمراد بشروط الوضوء والصحة معاً الشروط التي إذا فقد منها شرط ، فإن الوضوء لا يجب ، ولا يصح إذا وقع .

= منفصل منه ، فإن كان في غلاف ملصق به ، كأن يكون في كيس ، أو ملفوفاً في منديل ، أو ورق ، أو يكون موضوعاً في صندوق ، أو يكون في أمتعة المنزل ، التي يراد نقلها ، سواء كان المصحف مقصوداً بالمس أو لا ، فإنه في كل هذه الأحوال يجوز مسه ، أو حمله ، وكذا يحل اتخاذ المصحف حرزاً ، بشرط أن يجعله في شيء يستره من خرقة طاهرة ونحوها ، ثم أن الوضوء شرط لجواز حمل المصحف ، سواء كان حمله مكلفاً ، أو غير مكلف ، إلا أن الصبي الذي لم يكلف لا يجب الوضوء عليه هو ، بل يجب على وليه أن يأمره بالوضوء عندما يريد الصبي حمل المصحف .

الحنفية — قالوا : يشترط لجواز مس المصحف كله ، أو بعضه ، أو كتابته ، شروط : أحدها : حالة الضرورة ، كما إذا خاف على المصحف من الغرق ، أو الحرق فيجوز له في هذه الحالة أن يمسه لانتقاذه ، ثانياً : أن يكون المصحف في غلاف منفصل عنه ، كأن يكون موضوعاً في كيس أو في جلد ، أو ورقة ، أو ملفوفاً في منديل ، أو نحو ذلك ، فإنه في هذه الحالة يجوز مسه وحمله أما جلده المتصل به ، وكل ما يدخل في بيعه ، بدون نص عليه عند البيع ، فإنه لا يحل مسه ، ولو كان منفصلاً عنه ، على المفتي به ثالثاً : أن يمسه غير بالغ ، ليتعلم منه ، دفعا للهرج والمشقة ، أما البالغ والحائض سواء كان معلماً ، أو متعلماً فإنه لا يجوز لهما مسه ، رابعاً : أن يكون مسلماً ، فلا يحل للمسلم أن يمكن غيره من مسه ، إذا قدر ، وقال محمد : يجوز لغير المسلم أن يمسه إذا اغتسل ، أما تحفيظ غير المسلم للقرآن ، فإنه جائز ، فإذا تخلفت هذه الشروط ، فإنه لا يحل لغير الطاهر المتوضئ أن يمس المصحف بيده ، أي بأي عضو من أعضاء بدنه ، أما تلاوة القرآن بدون مصحف ، فإنها تجوز لغير المتوضئ ، وتحرم على الجنب والحائض ، ولكن يستحب لغير المتوضئ أن يتوضأ ، إذا أراد قراءة القرآن .

هذا ، ويكره مس التفسير بدون وضوء ، أما غيره من كتب الفقه ، والحديث ، ونحوها ، فإنه يجوز مسها بدون وضوء من باب الرخصة .

الشافعية — قالوا : يجوز مس المصحف ، وحمله ، كلا ، أو بعضاً ، بشروط : أحدها : أن يحمله حرزاً ، ثانياً : أن يكون مكتوباً على درهم ، أو جنيه ، ثالثاً : أن يكون بعض القرآن مكتوباً في كتب العلم ، للاستشهاد به ولا فرق في ذلك بين أن يكون الآيات المكتوبة =

واليك بيانها : فأما شروط وجوب الوضوء فقط ، فمنها البلوغ ، فلا يجب الوضوء على من لم يبلغ الحلم ، سواء كان ذكرا . أو أنثى ، ولكن يصح وضوء البالغ ومنها دخول وقت الصلاة ، وسيأتي بيان مواقيت الصلاة ، من صبح . وظهر ، وغصر ، ومغرب ، وعشاء ، في مباحث الصلاة فإذا دخل وقت من هذه الأوقات وجب على المكلف أن يصلى ما فرض عليه في ذلك الوقت ، ولا كانت الصلاة لا تحل إلا بالوضوء ، أو ما يقوم مقامه ، فإنه يفترض أن يتوضأ للصلاة ، على أن الصلاة تجب بدخول وقتها وجوبا موسعا ، فكذاك الوضوء التي لا تصح بدون وضوء ، ومعنى كون الوجوب موسعا أن للمكلفين أن يصلوا أول الوقت ووسطه وآخره . فإذا لم يبق على الوقت إلا زمن يسير لا يسع إلا الوضوء والصلاة ، فإنه في هذه الحالة يكون الوجوب مضيقا ، بحيث يجب عليه أن يتوضأ ويصلى فوراً . وإذا أخر الوضوء والصلاة يأتى .

وكما أن الوضوء فرض على من يريد أن يصلى الفرض ، فهو فرض على من يريد أن يصلى النفل ، فمضى عزم على الدخول في صلاة النفل ، فإنه يجب عليه أن يتوضأ فوراً ، والا حرم عليه أن يصلى بدون وضوء .

وإذا عرفت أن دخول الوقت شرط لوجوب الوضوء فقط ، تعرف أنه يصح الوضوء قبل دخول الوقت ، فليس دخول الوقت شرطاً لصحة الوضوء ، إلا إذا كان المتوضئ

= قليلة ، أو كثيرة . أما كتب التفسير . فإنه يجوز مسحها بغير وضوء بشرط أن يكون التفسير أكثر من القرآن فإن كان القرآن أكثر فإنه لا يحل مسحها . رابعها : أن تكون الآيات القرآنية مكتوبة على الثياب ، كالثياب التي تطرز بها كسوة الكعبة ونحوها ، خامسها : أن يمسح به ليعلم فيه . فيجوز لوليه أن يمسحه . وحمله للتعلم . ولو كان حافظاً له عن ظهر غيب فإن تخلف شرط من هذه الشروط فإنه يحرم مس القرآن . ولو آية واحدة . ولو بصائر متفصل عن المصحف . من جلد وغيره . فلو وضع المصحف في صندوق صغير . كالصندوق الذى يصنع لتوضع فيه أجزاء القرآن أو وضع على كرسى صغير . كالكرسى الذى يصنع لتوضع عليه المصاحف عند القراءة . فإنه لا يحل مس ذلك الصندوق أو الكرسى مادام المصحف موضوعاً فوقهما ، أما إذا وضع في صندوق كبير . أو في كيس كبير . فإنه لا يحرم مس ذلك الصندوق . أو ذلك الكيس . إلا الجزء المحاذى للمصحف منهما . وإذا انفصل جلد المصحف منه . ولم يبق فيه شيء من المصحف فإنه يحرم مسه . إلا إذا جعل جلد الكتاب آخر غير القرآن . أما مادام منسوباً إلى المصحف المنزوع منه فإنه لا يحل مسه ، وكما يحرم مس المصحف ، فإنه يحرم مس ما كتب فيه القرآن . كاللوح . فلا يجوز للمحدث أن يمس أى جزء منه . حتى لو محيت الكتابة . على أنه يجوز للمكلف أن يكتب القرآن . وهو محدث . في لوح أو نحوه . بشرط أن لا يمسحه .

هذا ، وإذا كان المصحف موضوعاً في أمتعة المنزل ، من صندوق ، أو ملابس أو نحو ذلك ، فإنه لا يحل حمل هذه الأمتعة بدون وضوء ، إلا إذا كانت هي مقصودة بالحمل =

معذور (١) • كأن كان عنده سلس بول ، فإنه لا يصح وضوءه الا بعد دخول الوقت ، كما سيأتى تفصيله في « مبحث المعذور » ومنها أن لا يكون متوضئاً ، فإذا توضأ لصلاة الظهر مثلاً ، ولم ينتقض وضوءه طول النهار ، فلا يجب عليه الوضوء بدخول وقت الصلاة لما عرفت من أن الوضوء يصح قبل دخول الوقت ومنها أن يكون قادراً على الوضوء ، فلا يجب الوضوء على العاجز عن استعمال الماء لمرض ونحوه ، مما يأتى بيانه في « مبحث التيمم » ، ومثل المريض فاقد الماء •

فأما شروط صحة الوضوء فقط ، فمنها أن يكون الماء طهوراً ، وقد تقدم بيان الطهور في « مباحث المياه » ويكفى أن يكون طهوراً في ظن المتوضئ منه ، ومنها أن يكون المتوضئ مميزاً ، فلا يصح وضوء صبي غير مميز ، وهذه صورة فرضية قد يحتاج اليها من يقول : ان الصبي يمنع من مس المصحف اذا لم يكن متوضئاً ، ومنها أن لا يوجد حائل يمنع وصول الماء الى العضو الذي يراد غسله ، فإذا كان على اليد ، أو الوجه ، أو الرجل ، أو الرأس شيء يمنع وصول الماء الى ظاهر الجلد فإن الوضوء لا يصح • مثلاً اذا كان على العين عمامة لا ينفذ منه الماء الى الجلد ، فإن الوضوء لا يصح وكذا اذا كان على الوجه أو اليد قطعة دهن جامدة • أو قطعة شمع ، أو عجين ، أو نحو ذلك • فإن الوضوء لا يصح • ومنها أن لا يوجد من المتوضئ ما ينافي الوضوء • مثل ان يصدر منه ناقض الوضوء في أثناء الوضوء • فلو غسل وجهه ويديه مثلاً ، ثم أحدث • فإنه يجب عليه أن يبدأ الوضوء ، من أوله • الا اذا كان من أصحاب الأعذار الآتى بيانها • فإذا كان مصاباً بسلس البول ، ونزلت منه قطرة ، أو قطرات في أثناء الوضوء ، فإنه لا يجب عليه استئناف الوضوء • كما ستعرفه في — مبحثه — وأما شروط وجوبه وصحته معا ، فمنها العقل • فلا يجب الوضوء على مجنون (٢) ، ولا مصروع ، ولا معتوه (٣) ، ولا مغنى عليه • وان توضأ واحد من هؤلاء ، فإن وضوءه لا يصح • بحيث لو توضأ المعتوه • ثم بعد لحظة برى من مرضه هذا • فإنه لا تصح صلاته بهذا

= وحدها فإذا قصد حمل المصحف معها ، أو حمله وحده ، حرم ذلك بدون وضوء •

(١) المالكية — قالوا : يصح وضوء المعذور قبل دخول الوقت ، فإذا توضأ قبل الظهر مثلاً ، ثم دخل وقت الظهر لم ينتقض وضوءه ، فله أن يصلى به وقت الظهر ، ويظل متوضئاً الى أن يخرج وقت الظهر ، فإذا خرج وقت الظهر انتقض وضوءه عند خروج الوقت ، فلا يصح له أن يصلى العصر الا بوضوء جديد ، وستعرف سبب نقض وضوءه بخروج الوقت في مبحثه • وبذلك تعلم أن المذكور في أعلى الصحيفة ، مذهب الشافعية ، والحنابلة •

(٢) الحنفية — قالوا : الجنون ، والمصرع ونحوهما مما ذكر من نواقض الوضوء • فهي تنافي صحة الوضوء • وعلى هذا تكون من شروط صحة الوضوء • وقد عرفت أنها من شروط الوجوب عندهم • فتكون بهذا الاعتبار من شروط الوجوب والصحة معا •

(٣) الحنفية — قالوا : المعتوه هو ما اختلط كلامه • وفسد تدبيره ، مع كونه هادئاً •

الوضوء ومثله المجنون ، أما المعتوه ، أو المصروع ، والمغمى عليه ، فإنه لا يتصور وقوع الوضوء منهم . ولكن ذكر هذه الصور لبيان أن الله سبحانه قد رفع عنهم التكليف في هذه الحالة من جميع الوجوه ، بحيث لو فرض ووقع منهم شيء من ذلك . فإنه لا يصح وللإشارة الى أن التصرفات الشرعية بازاء العبادات كغيرها من التصرفات بازاء المعاملات . لابد فيها من العقل . ومنها نقاء المرأة من دم الحيض والنفس . فلا يجب الوضوء على حائض . ولا نفساء . ولا يصح منهما ، بحيث اذا توضأت . وهى حائض . ثم ارتفع حيضها . فإن وضوءها لا يعتبر لعدم صحته ، نعم يندب الحائض أن تتوضأ في وقت كل صلاة ، وتجلس في مصلاها ، كما سيلي في « مباحث الحيض » ولكن هذا الوضوء صوري ، طلب منها كي لا تنسى الصلاة حال تركها اياها ، ومنها عدم النوم والغفلة ، لأن النائم غير مكلف حال نومه ، رحمة به ، وكذلك الغافل ، فاذا فرض ووقع الوضوء منهما وقع باطلا ، وقد يظن بعضهم أن المراد بالنائم المتعدد بجسده على سريره ، أو على غيره ، فإن هذا لا يتصور منه وقوع الوضوء ، ولكن هذا ليس المراد وإنما المراد بالنائم من يقوم ويتحرك ، بل ويخرج من داره وهو نائم ، فإن مثل هذا يصح أن يتوضأ ، وهو نائم ، ولا يشعر ، وقد رأيت جيرانا لي بهذه الحالة ، ومنها الاسلام (١) ، فهو شرط في وجوب الوضوء . بمعنى أن غير المسلم لا يطالب بالوضوء ، وهو كافر ، ولكنه حال كفره مخاطب بالصلاة وبوسائلها ، بحيث يعاقب على ترك الوضوء ، ولا يصح منه اذا توضأ ، ومنها بلوغ (٢) دعوة النبي سيدنا

لا يشتم أحدا ولا يتخبط ولا يضرب . ومثل هذا تصح عبادته . كالصبي ، ولكن لا تجب عليه . فعدم العقه من شروط الوجوب فقط لا من شروط الصحة .

(١) المالكية — قالوا : الاسلام شرط صحة فقط ، فالكفار عندهم مخاطبون بفروع الشريعة فتجب عليهم العبادات ، ويعاقبون على تركها ، ولا تصح منهم الا بعد الاسلام . وإنما لا تصح منهم حال الكفر ، لأن العبادات جميعها متوقفة على النية عندهم ، وستعرف قريبا أن من شروط صحة النية الاسلام .

الحنفية — قالوا : ان الاسلام من شروط الوجوب فقط ، لا من شروط الوجوب والصحة معا ، عكس المالكية ، فالكافر غير مخاطب بفروع الشريعة عندهم ، وإنما لم يعدوه من شرائط الصحة ، لأن الوضوء عندهم لا يتوقف على نية ، لأن النية ليست من فرائضه ، كما ستعرفه بخلاف التيمم ، فإنه لا يصح من الكافر ، لتوقفه على النية ، لأنها فرض في التيمم ، كما يأتي .

(٢) الحنفية — قالوا : بلوغ الدعوة ليس شرطا في صحة الوضوء ، بحيث لو توضأ قبل بلوغ الدعوة ، ثم بلغته ، وهو متوضئ ، فإن وضوءه يكون صحيحا ، وإنما لم يعدوا بلوغ الدعوة شرطا في الوجوب ، اكتفاء بالاسلام ، لأن الاسلام لا يتحقق الا بعد بلوغ الدعوة . وبذلك تعلم أن الذين اعتبروا الاسلام شرط وجوب وصحة معا في الوضوء ، إنما هم الشافعية ، والحنابلة .

محمد بن عبد الله ﷺ ، بان يعلم ان الله سبحانه قد أرسله رسولا الى كافة الناس ، كي يدعوهم الى توحيده ، ووصفه بصفات الكمال ، ويأمرهم بعبادته سبحانه على وجه خاص ، فمن لم تبلغه هذه الدعوة فانه لا يجب عليه شيء من ذلك ، فالوضوء لا يجب على من لم تبلغه هذه الدعوة ، ولا يصح منه بحيث أو فرض وتوضأ قبل بلوغه الدعوة بساعة ، ثم بلغته الدعوة ، فان وضوءه لا يصح . وقد زاد بعض المذاهب شروطا أخرى مذكورة في هامش الصحيفة (١) .

فرائض الوضوء

الفرض : معناه في اللغة القطع ، والحز ، نقول فرضت الحبل ، اذا قطعته ، وفرضت الخشبة اذا حزتها ، ولم تكمل قطعها ، وأما معناه في الشرع فهو ما أثيب فاعله ، وعوقب تاركه ، ثم ان الفقهاء قد اصطالحوا على أن الفرض مساو للركن ، فركن الشيء وفرضه شيء واحد ، وفرقوا بينهما وبين الشرط ، بان الفرض أو الركن ما كان من حقيقة الشيء ، والشرط ما توقف عليه وجود الشيء ، ولم يكن من حقيقته مثلا الصلاة من فرائضها التكبير ، والركوع ، والسجود ، الخ ، ومن شروط صحتها دخول الوقت ، فاذا صلى قبل الوقت فانه يكون قد أتى بحقيقة الصلاة ، ولكنها تكون باطلا في نظر الشريعة ، لأنه شرط لها دخول الوقت . كما ستعرفه في « مباحث الصلاة » .

(١) الشافعية - زادوا على ما ذكر في شروط الصحة ثلاثة أمور : الأول : أن يكون عالما بكيفية الوضوء ، بمعنى أن يعرف أن الوضوء هو غسل الوجه ، وغسل الذراعين الى المرفقين ، الى آخر ما يأتي بيانه ، فاذا غسل وجهه ويديه ، الخ ، وهو لم يعرف أن هذا هو الوضوء المكلف به شرعا ، فان وضوءه لا يصح ، الثاني : أن يميز الفرض من غيره ، الا اذا كان من العوام ، فاذا كان المتوضي عاميا ، فالشرط في حقه أن لا يعتقد الفرض نفلا ، بحيث لو اعتقد أن الكل فرض ، فانه يصح ، ومثل ذلك اذا اعتقد أن الوضوء مشتمل على فرائض وسنن ، ولكن لم يميز الفرض من السنة ، فان وضوءه في هذه الحالة يصح ، الثالث : أن ينوي في أول الوضوء ويستمرناويا حتى يفرغ من الوضوء ، بحيث لو نوى الوضوء حال غسل وجهه فقط ، ثم نوى بغسل يديه تنظيفهما فقط ، أو التبرد بالماء ، فان وضوءه لا يصح ، ويعبرون عن هذا بمصاحبة النية حكما ، حتى يفرغ من الوضوء ، فاذا نوى الوضوء ، ونوى معه النظافة ، فان وضوءه لا يبطل بذلك .

الحنابلة - زادوا في شروط الصحة فقط ثلاثة أمور : أحدها : أن يكون الماء مباحا ، فاذا توضأ بماء مغصوب ، فان وضوءه لا يصح ، ثانيها : أن ينوي الوضوء ، فاذا لم ينو لم يصح وضوءه ، فالنية عندهم شرط لصحة الوضوء ، أما الحنفية فقد عرفت أنها عندهم سنة ، فليست ركنا ، ولا شرطا ، وأما المالكية والشافعية فقد قالوا : انها ركن من أركان الوضوء ، فالحنابلة وحدهم ، ثم الذين جعلوها شرطا ، وستعرف الفرق بين الشرط =

وبعد : فإن فرائض الوضوء قد اختلفت في عددها أئمة المذاهب الأربعة ، ولكن الثابت بكتاب الله تعالى أربعة : أحدها : غسل الوجه ، ثانيها : غسل اليدين الى المرفقين ، ثالثها : مسح الرأس كلا ، أو بعضا ، رابعها : غسل الرجلين الى الكعبين ، قال تعالى : « يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق ، وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم الى الكعبين » وهذا القدر متفق عليه بين الأئمة الأربعة ، ولم يختلفوا الا في كيفية مسح الرأس ، فمنهم من قال تمسح كلها ، ومنهم من قال يمسح بعضها . كما ستعرفه ، وقد زاد بعض الأئمة فرائض على هذه الأربعة دون بعض ، فلنذكر لك فرائض الوضوء مجتمعة في كل مذهب على حدة ، كي لا تتفرق المسائل ، فيتعذر تحصيلها ، ثم ننبه على القدر المتفق عليه ، كما هو موضح ، تحت الجدول الذي أمامك (١) .

= والركن في « مبحث النية » ، ثالثها أن يتقدم الاستجمار ، أو الاستنجاء على الوضوء ، فلا يصح الوضوء عندهم بغير ذلك ، وسيأتى بيان ذلك في « مباحث الاستنجاء » .
(١) الحنفية — قالوا : ان فرائض الوضوء مقصورة على هذه الأربعة ، بحيث لو فعلها المكلف بدون زيادة عليها ، فإنه يكون متوضئا ، تصح منه الصلاة وغيرها مما يتوقف على الوضوء ، كمس المصحف ، وستعلم حكم تارك السنة في « مبحث سنن الوضوء » .
واليك بيان فرائض الوضوء الأربعة عند الحنفية ، الأول : غسل الوجه ويتعلق به أمور : أحدها : بيان حده طولاً وعرضاً ، ثانيها : بيان ما يجب غسله مما ينبت عليه من شعر الذقن والشارب والحاجبين ، ثالثها : بيان ما يجب غسله من العينين ظاهراً وباطناً ، وما لا يجب . رابعها : بيان ما يجب غسله من طاقة الأنف ، فأما حد الوجه طولاً ، لمن لا لحية له ، فهو بيتديء من منابت شعر الرأس المعتاد ، الى منتهى الذقن ، ومنابت الشعر المعتاد من فوق الجبهة ويسمىها العامة — القورة — فالرجل العادي بيتديء وجهه من أول الشعر النابت في نهاية جبهته ، وأما غير العادي فلا يخلوا حاله ، اما أن يكون أصلع أو يكون أفرع — بالفاء ، فالأصلع هو الذي ذهب شعر رأسه من أمام . حتى كأنه خلق بدون شعر ، وحكم هذا أنه لا يجب عليه أن يغسل كل ما ليس عليه من الصلع ، وإنما يغسل المقدر الذي ينبت عنده شعر الرأس غالباً ، وهو ما فوق الجبهة بيسير ، وأما الأفرع ، وهو الذي طال شعره ، حتى نزل على جبهته ، وربما وصل عند بعض الناس الى قرب حاجبيه ، ويعبر عنه بعضهم — بالإغم — فان حكمه في ذلك كالأصلع ، بمعنى أنه يجب عليه غسل ما فوق الجبهة بيسير ، لأن غالب الناس ينبت شعر رأسهم في هذا المكان ، والمعول عليه في مثل هذا اتباع الغالب ، فمن شذ عن غالب الناس في الخلقة ، فإنه لا يكلف بغير تكليفهم أما حد الوجه عرضاً ، فإنه بيتديء من أصل الأذن الى أصل الأذن الاخرى ، ويعبر عنه بعضهم بوتر الأذن ، فالبيتديء للوجود بين الذقن وبين الأذن داخل في الوجه طبعاً ، فيجب غسله عندهم ، فهذا حد الوجه عند الحنفية طولاً وعرضاً .

أما الشعر النابت في الوجه ، فأهمه شعر اللحية ، وشعر الشارب فأما حكم شعر =

= اللحية ، فإنه يجب أن يغسل منها ما كان على جلد الوجه من أعلاه الى نهاية جلد الذقن ، وتسمى — البشرة — وما طال عن ذلك ، فإنه لا يجب غسله ، فالناس الذين يطيلون لحاهم لا يجب عليهم الا غسل الشعر الذى على جلد الوجه ، والشعر الذى على ظاهر جلد الذقن ، أما ما عدا ذلك فإنه لا يجب غسله ، ثم ان كان الشعر خفيفا يمكن أن ينفذ الماء منه الى ظاهر جلد الوجه ، فإنه يجب تخليله والا ميكنفى فيه يغسل ظاهر الشعر ، وأما حكم شعر الشارب فقد اختلف فيه ، فبعضهم قال : ان كان كثيفا غزيرا — لا يصل الماء الى ما تحته من الجلد فان الوضوء يبطل ، وبعضهم قال : لا يبطل الوضوء بذلك ، بل يكتفى بغسل ظاهره كاللحية ، وهذا هو الذى عليه الفتوى فى الوضوء ، أما فى الغسل ، فإنه لا يغتفر ذلك ، بل يبطل الغسل اذا كان الشارب كثيفا ، ولعل علة ذلك ، ان الشارع قد نهى عن اطالته ، لما يحمل من أقذار الطعام ونحوها ، فشدد فى غسله ، كي لا يطيله الناس بدون أية فائدة .

هذا ، وبقي من شعر الوجه الذى ينبت على الحاجبين ، وحكمه أنه ان كان خفيفا يمكن أن ينفذ منه الماء الى ظاهر الجاد ، فإنه يجب تحريكه ، كي ينفذ الماء الى ما تحته ، وان كان غزيرا ، فإنه لا يجب تخليله .

وأما الأنف ، فإنه يجب عليه غسل ظاهرها كلها ، لأنها من الوجه . فاذا ترك جزءا منها ولو صغيرا فسد وضوءه من الأنف المقطعة الحاجزة بين طاقتيها من أسفلها ، أما غسل باطن الأنف فإنه ليس بفرض عند الحنفية ، نعم اذا كان بالوجه جرح أحدث أثرا غثرا . فإنه يجب إيصال الماء اليه كما يجب إيصال الماء الى ما بين تكاميش الوجه ، ويعبر عنها انعامة — بالكرايميش — فيقولون : ان وجهه فلان كرمش .

هذا ، واذا توضأ ثم حلق شعر لحيته أو شعر رأسه ، فان وضوءه لا يبطل بذلك . - الثانى : من فرائض الوضوء غسل اليدين مع المرفقين ، والمرفق عظم المفصل البارز فى نهاية الفراغ ، ويتعلق بهذا الفرض مباحث أحدها : اذا كان للإنسان أصبع زائدة . فإنه يجب عليه غسله ، أما اذا كان له يد زائدة ، فإن كانت محاذية ليد الأصلية ، فإنه يجب عليه غسلها وان كانت طويلة عنها فإنه يجب عليه أن يغسل منها المحاذى لليد الأصلية ، وأما الزائد عنها فلا يجب عليه غسله ، ولكنه ينبغي أن يغسله ، ثانيها : اذا لصق بيده أو بأصل ظفره طين أو عجين ، فإنه يجب عليه ازالته ، وإيصال الماء الى أصل الظفر ، والا بطل وضوءه ، وأصل الظفر هو القدر المصق بلحم الاصبع ، فان طال الظفر نفسه ، حتى خرج عن رأس الاصبع فإنه يجب غسله ، والابطال الوضوء أما ما تحت الظفر من درن ووسخ ، فان المفتى به أنه لا يضر سواء كان المتوضئ قاطنا بمدينة أو قرية دفعا للمشقة والهرج ، ولكن بعض محققى الحنفية يرى ضرورة غسل الأوساخ اللاصقة بباطن الظفر الطويل ، فان لم يفعل يبطل وضوءه . وهو حسن ، لما يترتب على تراكم الأقدار تحت

= الظفر من الأذى ، على أنهم اغتفروا للخيز الذي تطول أظفاره فيبقى تحتها شيء من المعين لضرورة المهنة ، ولا يضر أثر الحناء وأثر الصياغة ، وأما نفس جرم الحناء المتجسد على اليد ، فإنه يضر لأنه يمنع من وصول الماء إلى البشرة ، ومن قطع بعض يده وجب عليه أن يغسل ما بقي ، وإذا قطع محل الفرض كنه ، سقط الغسل ، الثالث : غسل الرجلين مع الكعبين ، وهما العظامان البارزان في أسفل الساق ، فوق القدم ، ويجب عليه أن يتعهد عقبيه بالغسل بالماء ، كما يجب عليه أن يتعهد الشقوق التي تكون في ياطن القدم ، فإذا قطع قدمه كله أو بعضه ، كان حكمه حكم قطع الذراع المتقدم ، وإذا دهن رجله ، أو ذراعيه . ثم تروى فتقطع الماء ، ولم يقبله العضو بسبب الدسومة ، فإنه لا يضر ، وإذا كان برجله شق ، فوصح فيه مرعاً أو نحوه ، فإن كان يضره إيصال الماء إلى ما تحت المرهم ، فإنه لا يجب عليه غسله ، والاوجب عليه أن ينزعه . ويغسل ما تحته ، وإذا كان برجله شقوق — تقشفت — ونحوه ، بحيث يضرها الغسل ، أو وضعها في الماء وإخراجها سريعاً بدون ذلك ، فإنه يسقط عنه فرض غسلها ، وعليه أن يمسحها بالماء ، فإن عجز عن مسحها سقط عنه المسح أيضاً . فلا يجب عليه الاغسل ما لا يتضرر من غسله الرابع : من فرائض الوضوء ، مسح ربيع الرأس ، ويفدرون ربع الرأس يكف ، فالواجب أن يمسح من رأسه بقدر الكف كلها ، فلو أصاب الماء كف يده ، ثم وضعها على رأسه من خلف ، أو أمام ، أو أي ناحية فإنه يجزئه على أنه لا يلزم أن يكون المسح بنفس الكف ، فلو أصاب الماء ربع رأسه ، بأي سبب ، فإنه يكفي ، ويشترط للمسح باليد أن يكون بثلاث أصابع ، على الأقل ، لأجل أن يصيب الماء ربيع الرأس قبل أن يجف ، إذ لو مسح بأصبعين فقط ، ربما يجف الماء قبل تحريكهما ، لمسح باقي الربع ، فلا يصل الماء إلى القدر المطلوب مسحه ، فإذا مسح برعوس الأصابع ، وكان الماء متقاطراً ، يمكن أن يصل إلى القدر المطلوب مسحه فإنه يصح ، والا فلا ، على أنه لا يشترط أن يمسح رأسه بماء جديد ، فلو كانت يده مبلولة ، فإنه يجزئه ، ولا يجزئه أن يأخذ النبل من على عضو من أعضائه ، فلو غسل ذراعه ، وكانت يده جافة ، فأخذ النبل من على ذراعه ، ومسح به ، فإنه لا يكفي ، ومن كان شعر رأسه طويلاً ، نازلاً على جبهته ، أو عنقه ، فمسح عليه . فإنه لا يجزئه ، لأن الغرض هو أن يمسح نفس ربيع الرأس ، فإنا كانت مخلوقة ، فالأمر ظاهر ، وإن كان عليها شعر فإنه يجب عليه أن يمسح على الشعر النابت في نفس الرأس ، فلا بد أن يكون الشعر الممسوح نابتاً على جزء من رأسه ، فإن كان بعض رأسه مخلوقاً ، وبعضها غير مخلوق فإنه يصح أن يمسح على الربع الذي يختاره ، وإذا مسح على الشعر ، ثم حلقه ، فإن وضوءه لا يبطل ، وإذا أخذ قطعة من الثلج ، فمسح بها رأسه ، (أجزاء) ، إذا غسل رأسه مع وجهه ، أجزاءه عن المسح ، ولكنه يكره ، ولا يجوز المسح على العمامة ونحوها إلا للمعذور ، كما لا يصح أن تمسح المرأة على ما يغطي رأسها من — منديل ، أو طرحة — أو نحو ذلك ، إلا إذا كان خفيفاً ، ينفذ منه الماء إلى الشعر ، وإذا كان على =

= رأسها خضاب - حناء ، أو صبغ - فمسحت عليه ، فإذا تلون الماء بلون الصبغ ، وخرج
عن حكم الماء المتقدم ، فإنه لا يصح ، ولا جاز .

فهذه هي فرائض الوضوء عند الحنفية ، وما عداها فإنه سنة ، وسيأتيك حياته قريباً .
المالكية - قالوا : فرائض الوضوء سبعة :

الفرض الأول : النية ، ويتعلق بها مباحث : ١ - تعريفها وكيفيةها ٢ - زمنها ،
ومحلها ٣ - شروطها ٤ - مبطلاتها . فأما تعريفها ، وكيفيةها ، فهي قصد الفعل وإرادته ،
فمن قصد فعل أمر من الأمور ، فإنه يقال له : نوى ذلك الفعل ، وكيفية النية في الوضوء هي أن
يريد المحدث استباحة ما منعه الحدث الأصغر ، أو يقصد أداء فرض الوضوء ، أو يقصد رفع
الحدث ، وظاهر أن محل القصد إنما هو القلب فمضى قصد الوضوء بكيفية من الكيفيات
المذكورة فقد نوى ، ولا يشترط أن يتلفظ بلسانه ، كما لا يشترط استحضار النية ، إلى
آخر الوضوء ، فلو ذهل عنها في أثناءه ، فإنها لا تبطل ، وأما زمن النية فهو في أول الوضوء .
فلو غسل بعض الأعضاء بدون نية ، غان وضوءه يبطل ، ويغفر تقدمها على الفعل بزمن يسير
عرفاً ، فلو جلس للوضوء ونواه ، ثم جاء الخادم بالابريق ، وصب على يديه ، ولم ينو
بعد ذلك فإن وضوءه يصح : لأنه لم يفصل بين وضوئه وبين النية فواصل كثير ، وقد
عرفت أن محلها القلب ، وأما شروطها فهي ثلاثة : الإسلام ، التمييز ، الجزم ، فإذا نوى غير
المسلم فعل عبادة من العبادات ، فإن نيته لا تصح ، وكذا إذا نوى الصغير الذي لا يميز
انتكاليه الدينية ، ولا يعرف معنى الإسلام ، ومثله المجنون ، أما الصبي المميز ، فإن نيته
تصح ، وكذا إذا تردد في النية فإنها لا تصح ، فإذا قال في نفسه : نويت الوضوء أن كتبت قد
أحدثت ، فإن نيته لا تصح ، بل لا بد من الجزم بالنية ، وأما ما يبطل النية ، فهو أن يرفضها
في أثناء وضوءه بمعنى أنه ينوي إبطال الوضوء ، وعدم الاعتداد به ، أما إذا رفضها بعد تمام
الوضوء ، فإنه لا يضر ، لأن الوضوء بعد تمامه يقع صحيحاً فلا يبطله إلا ما يقصده من
النواقض الآتية بيانها :

الفرض الثاني : من فرائض الوضوء غسل الوجه ، وحد الوجه طولاً وعرضاً ، هو
الحد الذي ذكره الحنفية ، إلا أن المالكية قالوا : إن البياض الذي فوق وتدئ الأذنين المتصل
بالرأس من أعلى ، لا يجب غسله ، بل مسحاً لأنه من الرأس لا من الوجه ، ومثله شعر
الصدغين ، فإنه من الرأس لا من الوجه ، أما الحنفية فإنهم يقولون : أنه من الوجه ، فغسله
فرض لا بد منه .

الفرض الثالث : غسل اليدين مع المرفقين ، ويجب عندهم ما يجب عند الحنفية من
غسل تكاميش الأظفار ، وغسل ما تحت الأظفار الطويلة التي تستر رءوس الأظفار ويتناولون :
أن وسخ الأظفار يعفى عنه ، إلا إذا تفاخر وكثر .

الفرض الرابع : مسح جميع الرأس ، فيبتدىء أخذ الرأس من ثنابت شعر الراس =

المعتاد من الأمام ، وينتهى الى نقرة القفا من الخلف ، ويدخل فيه شعر الصدغين ، والبياض الذى خلفه فوق وتدى الأذنين ، وكذلك يدخل البياض الذى فوق الأذنين المتصل بالرأس ، وإذا طال شعر الرأس كثيرا أو قليلا ، فإنه يجب مسحه عندهم ، وإذا ضفر أحد شعره ، فإنه يجب عليه أن ينقصه عندهم ، بشرط أن يضره بثلاث خيوط ، أما إذا ضفره بخيطين فأقل ، فإن كان تصفيره شديدا ، فإنه يجب نقضه ، وإن كان خفيفا ، فإنه لا يضر ، وكذا لا يضر إذا صفر الشعر بلا خيط ، سواء صفره بشدة ، أو لا . فالشرط فى نقض الشعر عند المسح أن يضره بخيوط . كما يفعل بعض أهل القرى . أما ما هو متعارف عند جمهور المصريين من جمع الشعر بغير تصفير ، فإنه لا يضر . كما لا يضر تصفيره بغير خيط . وقد عرفت أن مذهب الحنفية أنه يكتفى بمسح ربع الرأس مطلقا . وسيأتى مذهب الشافعية . وفيه سعة أكثر من ذلك . فإنه يكتفى عندهم بمسح أى جزء . قليلا كان أو كثيرا ، وإذا غسل رأسه ، فإنه يكفيه عن مسحها ، إلا أنه مكروه ، لأن الله أمر بالمسح لا بالغسل ، وإن مسح شعر رأسه ، ثم أزاله ، فإنه لا يجب عليه تحديد المسح ، حتى ولو كشط الجلد بعد المسح ، وهذا متفق عليه أما ظاهر الأذنين ، فإنه لا يجب مسحهما ، لأنهما ليستا من الرأس . وهذا متفق عليه ، إلا سنفد الحنابلة ، فإنهم قالوا : إنهما من الرأس ، كما ستعرف فى مذهبهم .

الفرض الخامس : غسل الرجلين مع الكعبين . وقد عرفت مما ذكر فى مذهب الحنفية أن الكعبين ، هما العظمان البارزان فى أسفل ساق الرجل ، فوق القدم . ويجب عليه أن يغسل الشقوق التى فى باطن قدمه وظاهره . كما فى مذهب الحنفية . وإذا قطع محل الفرض كله . سقط التكليف ، كما تقدم عند الحنفية .

الفرض السادس : غسل الرجلين مع الكعبين . وقد عرفت مما ذكر فى مذهب يفترض عليه أن يغسل العضو . قبل أن يجف العضو الذى قبله بحيث لا يصير مدة يجف فيها الأول عند اعتدال المكان والزمان والمزاج . واعتدال المكان هو أن يكون فى مكان ليست فيه حرارة أو برودة شديدتان تجففان الماء ، واعتدال الزمان هو أن يكون فى فصل لا يترتب عليه جفاف الماء بحالة غير معتادة . واعتدال المزاج هو أن لا يكون فى طبيعة لشخص ما يوجب تجفيف الماء بسرعة .

هذا ، والمالكية يقولون : أن الفور لازم بين جميع الأعضاء ، سواء كانت مغسولة ، أو ممسوحة ، كالرأس ، فإنه يجب أن ينتقل من مسحها إلى غسل الرجلين مثلا على الفور ، وتعتبر المسافة فى جفافها ، كالمسافة التى يجف فيها العضو المغسول ، ثم أنه يشترط لفرضية الفور عند المالكية شرطان : الشرط الأول : أن يكون المتوضئ ذاakra ، فلو نسي فغسل يديه قبل وجهه ، فإنه يصح ، ولكنه إذا تذكر يلزمه أن يجدد الذبة عند تكميله الوضوء ، لأن نيته الأولى بطلت بالنسيان . الشرط الثانى : أن يكون عاجزا عن الموالاة ، غير مفرط ، مثال =

= ذلك : أن يحضر الماء الكافي للوضوء ، وهو معتقد أنه يكفي . ثم ظهر عدم كفايته ، ففعل به بعض أعضاء الوضوء ، كالوجه واليدين مثلاً ، وفرغ الماء واحتاج إلى ماء آخر يكمل به وضوءه فانتظر مسافة جفت فيها الأجزاء التي غسلها ، فانه في هذه الحالة يسقط عنه الفور ، وعند حضور الماء يبنى على ما فعل ، فيمسح رأسه ، ويغسل رجليه ، وأو طال الزمان ، أما إذا فرط من أول الأمر ، بأن أحضر ماء ، وهو يشك في أنه يكفي للوضوء فانه إذا مضت مدة طويلة ، بطل وضوءه : أما إذا كانت المدة قصيرة ، فانه لا يبطل ، ويبنى على ما فعل أولاً .

الفرض السابع : ذلك الأعضاء ، وهو أمرار اليد على العضو ، وهو فرض ، كتفليل الشعر ، وأصابع اليدين .

وبذلك تعلم أن فرائض الوضوء عند المالكية سبعة : النية ، غسل الوجه ، غسل اليدين مع المرفقين ، مسح جميع الرأس ، غسل الرجلين مع الكعبين ، الفور ، التدليك ، وانما عد التدليك فرضاً ، مع كونه داخلاً في حقيقة الغسل عندهم ، مبالغة في الحث عليه ، ومعنى كونه داخلاً في حقيقة الغسل أن الغسل عند المالكية ، ليس هو عبارة عن مجرد صب الماء على الجسد ، بل لابد فيه من ذلك .

الشافعية — قالوا : فرائض الوضوء ستة :

الفرض الأول : النية ، وتعريفها وشرائطها ، وباقي مباحثها لا يختلف عما ذكره المالكية قبل هذا ، إلا في أمرين : أحدهما أن المالكية قالوا : انه لا يشترط مقارنة النية لأفعال الوضوء ، بل يعتقد أن تتقدم النية على الشروع في الوضوء تقدماً يسيراً في العرف ، أما الشافعية ، فانهم قالوا : لابد من مقارنة النية لأول جزء من أجزاء الوضوء ، وحيث أن أول فرض من فرائض الوضوء هو غسل الوجه ، فلا بد من أن ينوي عند غسل أول جزء من وجهه ، فان فعل بدون نية بطل وضوءه ، وان نوى عند غسل أول جزء من وجهه ، ثم غفل عن النية بعد ذلك أجزائه النية الأولى ، اذ لا يشترط دوامها حتى يفرغ من غسل جميع الوجه ، فاذا نوى عند غسل الكفين ، أو المضمضة أو الاستنشاق ، فان النية لا تصح ، لأن ذلك الجزء ليس من الوجه ، واذا نوى عند غسل الجزء الظاهر من شفتيه حال المضمضة ، فان النية تصح ، لأن ذلك الجزء من الوجه ثم ان قصد غسله لكونه من الوجه فلا تلزمه إعادة غسله حال غسل وجهه ، أما إذا قصد السنة ، فقط أو لم يقصد شيئاً : فان المعتمد إعادة غسله ، فاذا كانت في وجهه جراحة تمنع غسله انتقلت النية إلى غسل الذراعين ، فانيهما : ان الشافعية قالوا : ان نية رفع الحدث في الوضوء لا تصح على إطلاقها ، كما ذكر المالكية ، بل إنما تصح من الصحيح ، أما المذنب ، كصاحب السلس ، فانه لابد أن ينوي استحبابه الصلاة : أو من المصحف ، أو غيره ذلك ، مما يتوقف على

=الوضوء ، أو ينوى أداء فرض الوضوء ، وذلك لأن حدثه لا يرتفع بالوضوء ، فلو نوى بوضوئه رفع الحدث ، لم يرتفع ، وإنما أمره الشارع بالوضوء ، ليباح له أن يصلى به ، أو يفعل به ما يتوقف على الطهارة .

الفرض الثانى : غسل الوجه وحد الوجه طولا وعرضا ، هو ما تقدم عند الحنفية ، إلا أن الشافعية قالوا : أن ما تحت الذقن يجب غسله ، وهذا مما انفرد به الشافعية وحدهم ، على أن الشافعية وافقوا المالكية ، والحنابلة على أن اللحية الطويلة تتبع الوجه ، فيفترض غسلها إلى آخرها ، خلافا للحنفية ، كما عرفت ، ووافق الشافعية الحنفية ، على أن شعر الصدغين والبياض الذى فوق وتدئ الأذنين ، من الوجه ، فيجب غسلهما عندهم بخلاف المالكية ، والحنابلة ، أما تخليل شعر اللحية ، فإن الشافعية اتفقوا مع غيرهم من الأئمة على أنه إن كان الشعر خفيفا بحيث يرى الناظر إليه ما تحته من جلد الوجه - البشرة - فإنه يجب تخليله ، كى يصل الماء إلى البشرة ، وإن كان غزيرا ، فإنه يجب غسل ظاهرة فقط ، ويسن تخليله ، إلا أن المالكية قالوا : أن الشعر الغزير ، وإن كان لا يجب تخليله فإنه يجب تحريكه باليد كى يدخل الماء خلال الشعر ، ولم يصل إلى الجلد ، وأما التخليل ، فهو غير واجب ، فالأئمة متفقون على أن تخليط الشعر الخفيف الذى ينفذ منه الماء إلى الجلد لازم . أما الشعر الغزير ، فثلاثة منهم يكتفون بغسل الظاهرة . المالكية يزيدون تحريكه باليد ، لا يعصد إيصال الماء إلى الجلد ، بل يغسل من الشعر ما يمكن غسله بسهولة ، وغير ذلك .

الفرض الثالث : غسل اليدين مع المرفقين . وقد اتفق الشافعية مع الحنفية فى كل ما تقدم من التفصيل ، إلا أنهم قالوا : أن الأوساخ التى تحت الأظفار إن منعت من وصول الماء إلى الجلد المحاذى لها من الأصبع ، فإن إزالتها واجبة ، ولكن يعفى عن العمال الذين يعملون فى الطين ونحوه ، بشرط أن لا يكون كثيرا ، يلوث رأس الأصبع .

الفرض الرابع : مسح بعض الرأس ولو قليلا ، ولا يشترط أن يكون المسح باليد . فإذا رش الماء على جزء من رأسه أجزاء ، وإذا كان على رأسه شعر ، فمسح بغطه ، فإنه يصح . أما إذا طال شعره ، ونزل عن رأسه فمسح جزء من الزائد عن نفس الرأس ، فإنه لا يكفي ، حتى ولو جمعه وطواه فوق رأسه فلا بد عندهم من مسح جزء من الشعر الملتصق بنفس الرأس ، ثم أنهم قالوا : إذا غسل رأسه بدل مسحها ، فإنه يجزئه ذلك ، ولكنه بخلاف الأولى ، فليس بمكروه كما قال غيرهم .

الفرض الخامس : غسل الرجلين من الكعبين ، وقد اتفق الشافعية مع الحنفية وغيرهم فى الأحكام المتقدمة فى غسل الرجلين .

الفرض السادس : الترتيب بين الأعضاء الأربعة المذكورة فى القرآن الكريم ، فيغسل أولا وجهه ، ثم يديه إلى مرفقيه ، ثم يمسح رأسه ثم يغسل رجليه إلى الكعبين ، فإذا قدم أو أخر واحدا عن الآخر فى هذا الترتيب بطل الوضوء ، وقد وافقهم على ذلك الحنابلة ، أما =

خلاصة لما تقدم من فرائض الوضوء

اتفق الأئمة على الفرائض الأربعة المذكورة في القرآن الكريم ، وهي : غسل الوجه ، وغسل اليدين إلى المرفقين ، ومسح الرأس كلاً أو بعضاً ، وغسل الرجلين إلى الكعبين ، ولم يزد الحنفية عليها شيئاً ، خلافاً للأئمة الثلاثة ، ثم انهم اختلفوا في حد الوجه ، فقال الشافعية ، والمالكية ، والحنابلة انه يبتدىء من منابت شعر الرأس المعتاد ، وينتهي إلى آخر الذقن ،

= المالكية ، والحنفية فقالوا : أن الترتيب بين هذه الأعضاء سنة لا فرض .
وبذلك تعلم أن فرائض الوضوء عند الشافعية ستة ، وهي : النية ، وغسل الوجه ، وغسل اليدين مع المرفقين ، ومسح بعض الرأس ، وغسل الرجلين مع الكعبين ، والترتيب .
الحنابلة — قالوا : فرائض الوضوء ستة :

الأول : غسل الوجه ، وهم متفقون في حده طولاً وعرضاً ، مع المالكية ، فقد قالوا : إن شعر الصدغين ، والبياض الذي فوق وتد الأذنين من الرأس لا من الوجه ، فالواجب مسحها لا غسلها ، على أنهم خالفوا جميع الأئمة في داخل الفم والأنف ، فقالوا : انهما من الوجه ، فيفترض غسلهما بالمضمضة والاستنشاق وكذلك اختلفوا مع سائر الأئمة في النية ، فقد قالوا : انها شرط لصحة الوضوء ، فلو لم ينو لم يصح وضوءه ، وإن كانت ليست فرضاً داخلاً في حقيقة الوضوء ، وقد رقت أن المالكية والشافعية قالوا : انها فرض ، والحنفية قالوا : انها سنة .

الثاني : غسل اليدين مع المرفقين ، فيجب غسل اليد من أولها إلى نهاية عظمة الذراع البارزة كما ذكر الحنفية ، وغيرهم ، ويجب غسل تكاميش الأصابع وغسل ما تحت الأظافر الطويلة ، التي تستر رءوس الأظفار ، ويعفى من وسخ الأظافر إذا كان يسيراً .

الثالث : مسح جميع الرأس ، ومنها الأذنان ، فيفترض مسحهما مع الرأس ، فالحنابلة متفقون مع المالكية على ضرورة مسح جميع الرأس ، من منابت شعرها المعتاد ، إلى نقرة القفا ، وإذا طال شعر الرأس فنزل إلى العنق أو الكتف ، فإنه لا يجب إلا مسح ما حاذى الرأس ، أما ما نزل عنها فإنه لا يجب مسحه ، خلافاً للمالكية القائلين بضرورة مسح الجميع ، وقد خالفوا المالكية أيضاً .

كما خالفوا غيرهم من المذاهب في اعتبار الأذنين جزءاً من الرأس ، وغسل الرأس يجزىء عن مسحها ، كما قال غيرهم ، بشرط إمرار اليد على الرأس وهو مكروه ، كما عرفت .

الفرض الرابع : غسل الرجلين مع الكعبين ، وهما العظمان البارزان في أسفل الساق ، فوق القدم ، ويجب فيهما ما تقدم تفصيله في المذاهب الأخرى .

الفرض الخامس : الترتيب ، فيجب أن يغسل الوجه قبل الذراعين ، ويغسل الذراعين قبل أن يمسح الرأس ، ويمسح الرأس قبل أن يغسل الرجلين ، فإذا خالف هذا الترتيب بطل الوضوء .

إن ليست له لحية ، وإلى آخر شعر اللحية لمن له لحية ولو طالعت ، إلا أن الشافعية قالوا : أن تحت الذقن من الوجه ، فيجب غسله ، أما الحنفية فقالوا : أن حد الوجه من منابت شعر الرأس المعتاد إلى آخر الذقن ، ومن كانت له لحية نازلة عن جلد الذقن فإنها لا يجب غسلها ، ووافقوا المالكية ، والحنابلة على أن ما تحت الذقن لا يجب غسله ، واتفق الشافعية والحنفية على أن البياض الذي فوق وتد الأذنين من الوجه ، فيجب غسله خلافاً للمالكية ، والحنابلة ، فإنهم قالوا : أن البياض المذكور من الرأس ، فيمسح ، ولا يغسل . واتفق الأئمة على أنه إن كان شعر اللحية خفيفاً ، بحيث يرى الناظر إليه ما تحته من جلد الوجه فإنه يجب تخيله ، كى يصل الماء إلى الجلد - البشرة - وإن كان غزيراً ، فإنه يجب غسل ظاهره فقط ، ولا يجب تخيل الشعر ، بل يسن ~~مسلط~~ ، أن المالكية قالوا : أن الشعر الغزير وإن كان لا يجب تخيله ، ولكن يجب تحريكه باليد ، كى يدخل الماء خلال الشعر ، وإن لم يصل إلى الجلد ، واتفق ثلاثة من الأئمة على أن الأذنين ليستا من الوجه ، وخالف الحنابلة ، وقالوا : إنهما من الوجه ، يجب غسلهما بالماء .

اتفق الحنابلة ، والمالكية على أن مسح جميع الرأس فرض ، واتفق الحنفية ، والشافعية ، على أن المفروض مسح بعض الرأس ، أما مسحها جميعاً ، فهو سنة ، ولكن الشافعية قالوا : المفروض مسح بعض الرأس ، ولو يسيراً ، أما الحنفية فقالوا : المفروض مسح ربع الرأس ، وهو مقدار كف اليد .

واتفق المالكية ، والحنفية على أن الترتيب بين أعضاء الوضوء ليس بفرض بل هو

= وضوء وهم متفقون في هذا مع الشافعية ، فإنك قد عرفت أنهم عدوا الترتيب فرضاً ، أما المالكية ، والحنفية فإنهم جعلوا الترتيب بين هذه الفرائض سنة ، فلو غسل ذراعيه قبل غسل وجهه أو غسل رجله قبل غسل يديه ، أو نحو ذلك ، فإن وضوءه يصح عند المالكية ، والحنفية مع الكراهة ، ويقع باطلاً بالمرّة عند الشافعية ، والحنابلة .

الفرض السادس : الموالاة ، وقد عرفت ببيان الموالاة في مذهب المالكية ويعبر عن الموالاة بالفور ، وهي أن يغسل العضو قبل أن يجف العضو الذي قبله ، وقد عرفت أن للمالكية تفصيلاً في الموالاة ، أما الشافعية ، والحنفية فقالوا : أن الموالاة بين هذه الأعضاء سنة لا فرض فيكره أن يغسل العضو بعد جفاف الماء الذي على العضو الذي قبله ، بل السنة أن ينتقل من غسل وجهه مثلاً إلى غسل يديه فوراً ، وينتقل إلى مسح رأسه ، قبل أن يجف ذراعه ، وهكذا ، فإذا غسل وجهه ، ثم انتظر حتى جف الماء الذي غسل به ثم غسل ذراعه ، فإن الوضوء صحيح مع الكراهة ، على أن الشافعية قالوا : أن صاحب السلس ، والمعذور يجب عليه العذر وسيأتى تفصيل مذهبهم في «سنن الوضوء» .

ومجمل فرائض الوضوء عند الحنابلة ، هي غسل الوجه ، ومنه داخل الفم ، والأنف ، غيبل اليدين مع المرفقين ، مسح جميع الرأس ، ومنها الأذنان ، غسل الرجلين ، الترتيب ، الموالاة

سنة ، فيصح غسل اليدين مثلا قبل غسل الوجه ، وهكذا ، وخالف الشافعية ، والحنابلة فقالوا : ان الترتيب فرض •

واتفق المالكية والشافعية على أن النية فرض ، ولكنهما اختلفوا في وقتها ، فقال المالكية : انها تصح قبل الشروع في الوضوء بمن يسير عرفا ، أما الشافعية فقالوا : لا بد أن تكون عند البدء في غسل الوجه ، أو أول فرض أن تعذر غسل الوجه • واختلف الحنابلة ، والحنفية أيضا ، فقال الحنابلة : ان النية شرط لا فرض ، وقال الحنفية : انها سنة •

واتفق الشافعية ، والحنفية على أن الفور - وهو غسل العضو ، قبل أن يجف العضو الذي قبله - سنة لا فرض ، واتفق المالكية والحنابلة على أنه فرض ، وقد عرفت التمهيد الذي ذكره المالكية في ذلك •

مبحث سنة الوضوء

تعريف السنة ، وما في معناها من مندوب ، ومستحب

قد اختلفت آراء المذاهب في معاني السنة ، والمندوب ، والمستحب ، والفضيلة ، فمنهم من قال : انها الفاظ مترادفة بمعنى واحد ، وهو ما يثاب فاعله ، ولا يعاقب تاركه ، ومنهم من قال : ان السنة غير المندوب ، والمستحب ، لأن طلبها أكد ، وعلى كل حال ، فان فاعلها يثاب ، وتاركها لا يعاقب ، ومنهم من قال : ان السنة غير المندوب والمستحب ، ثم قسم السنة الى مؤكدة ، وغير مؤكدة ، وقال : ان ترك السنة المؤكدة يوجب العقاب بالحرمان من شفاعه النبي يوم القيامة ، وان كان تاركها لا يعذب بالنار ، فلذا رأينا أن نذكر لك تعريف السنة ، وما في معناها مفصلة في المذاهب أولا ، ثم نذكر لك سنن الصلاة مجتمعة بعد ذلك في كل مذهب ، ثم نبين المتفق عليه والمختلف فيه ، ليسهل ضبطه ، وحفظه في المذاهب (١) •

(١) الشافعية - قالوا : السنة ، والمندوب ، والمستحب ، والتطوع الفاظ مترادفة بمعنى واحد ، وهو ما يطلب من المكلف أن يفعله ، طالبا غير جازم ، فاذا فعله يثاب على فعله واذا تركه لا يعاقب على تركه ، ثم انهم يقسمون السنة الى قسمين : الأول : سنة عين : وهي ما يطلب فعله بخصوصه من المكلف • طالبا غير جازم • ولا يختص به واحد من المكلفين دون الآخر ، وذلك كسنن فرائض الصلاة ، الثاني : سنة كفاية • وهي ما يخاطب بها مجموع المكلفين • بحيث اذا أتى بها بعضهم سقطت عن الباقيين ، وذلك كما اذا كان جماعة ياكلون ، فاتى واحد منهم بالتسمية • فانها تسقط عن الباقيين • ولكن يختص هو بالثواب دونهم • المالكية - قالوا : السنة هي ما طلبه الشارع • وأكد أمره ، وعظم قدره • وأظهره في الجماعة ، ولم يقيم دليلا على وجوبه • ويثاب فاعلها • ولا يعاقب تاركها • وهي بخلاف المندوب عندهم • فانه ما طلبه الشارع • وإم يؤكد طلبه • واذا فعله المكلف يثاب ، واذا =

مبحث بيان عدد السنن وغيرها

من المندوبات ونحوها

عرفت ان المذاهب مختلفة في بيان السنة ، والمندوب ، والمستحب ، والفضيلة . وعرفت أن بعض الأئمة يعتبر السنة ، والمندوب ، والمستحب ، والمتطوع كلها الفاظ مترادفة بمعنى واحد ، وبعضهم يفرق بين هذه الألفاظ ، فلذا سنذكر لك تحت الخط الذي أمامك تفصيل كل مذهب على حدة (١) .

= تركه لا يعاقب ، ويعبرون عن المندوب بالفضيلة . ويمثلون لذلك بصلاة أربع ركعات قبل الظهر وغير ذلك . مما ستعرفه في « مندوبات الصلاة » .

الحنفية — قالوا : تنقسم السنة الى قسمين : الأول : سنة مؤكدة . وهي بمعنى الواجب عندهم . لأنهم يقولون : ان الواجب أقل من الفرض . وهو ما ثبت بدليل فيه شبهة ويسمى فرضا عمليا . بمعنى أنه يعامل معاملة الفرائض في العمل . فيأثم بتركه . ويجب فيه لترتيب والقضاء ، ولكن لا يجب اعتقاده أنه فرض ، وذلك كالوتر ، فإنه عندهم فرض عملا لا اعتقادا ، فيأثم تاركه ، ولا يكفر مذكر فرضيته ، بخلاف الصلوات الخمس ، فإنها فرض عملا واعتقادا ، فيأثم تاركها ، ويكفر منكرها ، على أن تارك الواجب عند الحنفية لا يأثم أثم تارك الفرض ، فلا يعاقب بالنار ، على التحقيق ، بل يحرم من شفاعة الرسول عليه الصلاة والسلام ، وبذلك تعلم أن الحنفية اذا قالوا : هذه سنة مؤكدة ، فإنما يريدون بها الواجب الذي ذكرناه ، ومن أحكامنا أنها اذا تركت في الصلاة سهوا ، تجبر بالسجود الثاني سنة مؤكدة ، ويسمونها مندوبا ومستحبا ، وهي ما يثاب على فعله ، ولا يعاقب على تركه .

الحنابلة — قالوا : السنة ، والمندوب ، والمستحب ، ألفاظ مترادفة بمعنى واحد ، وهو ما يثاب على فعله ، ولا يعاقب على تركه ، كما قال الشافعية ، الا أنهم يقسمون السنة الى مؤكدة ، وغير مؤكدة ، فالمؤكدة كالوتر ، وركعتي الفجر ، والتراويح ، وتركها عندهم مكروه ، أما ترك غير المؤكدة ، فليس بمكروه .

(١) الحنفية — قالوا : سنن الوضوء منها ما هو مؤكد يثاب على فعله ، ويعاقب على تركه ، كالواجب . وعرفت أنهم يفرقون بين الفرض والواجب ، فسنن الوضوء المؤكد أمور : منها التسمية ، وهي سنة لازمة ، سواء كان المتوضىء مستيقظا من نوم ، أو لا ، ومحالها عند الشروع في الوضوء ، حتى لو نسيها ثم ذكرها بعد غسل بعض الأعضاء فسمى ، لا يكون آتيا بالسنة ، على أنه اذا نسيها فله أن يأتي بها متى ذكرها قبل الفراغ من الوضوء ، كي لا يخلو الوضوء عنها ، وله أن يسمى قبل الاستنجاء وبعده ، بشرط أن لا يسمى في حال الانكشاف ، ولا في محل النجاسة ، كما سيأتي في « مباحث الاستنجاء » .

= والتسمية المروية عن رسول الله ﷺ هي أن يقول : بسم الله العظيم ، والحمد لله على دين الاسلام ، ولو قال في ابتداء الوضوء ، لا اله الا الله ، أو قال : الحمد لله ، أو قال : أشهد أن لا اله الا الله ، فقد أتى بالسنة . ومنها غسل اليدين الى الرسغين ، والرسغ معروف ، وهو النقرة المتوسطة في ظاهر الكف ، بين الاصبع الوسطى ، والاصبع التى قبلها ، وبعض الحنفية يرى أن غسل اليدين الى الرسغين ثلاث مرات قبل وضعها في الاناء رفض تقديمه على باقى اعمال الوضوء سنة ، وفي كيفية غسل اليد من الآنية تفصيل ، وذلك لأنه لا يخلو اما أن يكون الاناء مفتوحا - كالحلة ، والصحن - أو يكون مضموما - كالأبريق - فان كان أبريقا فيستحب أن يمسكه بيده اليسرى ، ويصب الماء على يده اليمنى ثلاث مرات ، ثم يمسكه بيده اليمنى ويصب على يده اليسرى ثلاث مرات ، وان كان مفتوحا ، فان كان معه كوز ونحوه ، اغترف به وصب على يده اليسرى ثلاث مرات ، ثم على يده اليمنى بالصفة التى ذكرت ، وان لم يكن معه اناء صغير يغترف به ، فيستحب أن يدخل في الماء أصابع يده اليسرى مضمومة ، دون الكف كى يغترف بها الماء ، وكيفية ذلك أن يضم أصابع اليد الى بعضها ، واليد مفتوحة ، الا أنه يقوسها قليلا ، كى لا ينزل الماء منها ، ولا يدخل كفه في الماء ، فان أدخل كفه كلها في الماء كان الماء الملاقى للكف مستعملا ، لما عرفت أنه ماء قليل ، الا اذا غلب على ظن المتوضىء أن الملاقى للكف لا يساوى نصف الماء الذى اغترف منه ، فاذا أراد المتوضىء أن يضع يده في الماء القليل ويبقى على حاله طهورا غير مستعمل ، فعليه أن ينوى الاعتراف من هذا الماء دون الغسل ، بمعنى أن يقول : في نفسه : نويت أن أغترف من هذا الماء ، ثم يغسل العضو الذى يريد غسله ، وبذلك لا يستعمل الماء ، انما يستعمل اذا نوى أن يتوضأ به من أول الأمر ، لأنك قد عرفت فيما مضى أن الماء لا يستعمل الا اذا أريد باستعماله العبادة .

هذا كله اذا لم يكن على يده نجاسة محققة ، فان كانت على يده نجاسة ، ووضعها في الماء ، فانه يتنجس ، سواء نوى الاعتراف ، أو لم ينو ، فان عجز عن أخذ الماء من الاناء بكوز ، أو بمنديل ظاهر ، أو نحوهما ، فانه يمكنه أن يأخذه بفمه ، ويغسل النجاسة ، فان عجز ، ولم يجد غيره ، تركه وتيمم ، ولا اعادة عليه ، ومنها المضمضة ، والاستنشاق ، وهما سنتان مؤكدتان عند الحنفية ، بمعنى الواجب ، فتركها أثم ، ولا يلزم أن يأخذ لكل مرة ماء ، بل اذا أخذ الماء بكفه ، فتضمض ببعضه ، واستنشق بالباقي ، فانه يجوز ، اما اذا وضع الماء في كفه ، ثم استنشق به ، وأعاد ثانيا الى كفه ، وتمضمض به بعد ذلك ، فانه لا يجوز ، ثم ان المضمضة هي عبارة عن أن يغسل جميع فمه بالماء ، ويكفى وضع الماء في فمه بدون تحريك ، ولو وضع الماء في فمه ولم يطرحه ، بل شربه ، فانه يجزئه في السطة ، بشرط أن يملا الفم ثلاث مرات ، اما اذا امتص الماء مصا ، فانه

= لا يجزئه ، وأما الاستنشاق فهو جذب الماء بنفسه الى داخل أنفه ، بحيث يصل الماء الى مارن الأنف ، وهو نهاية العظمة اللينة ، أما ما فوق ذلك فانه لا يسن ايصال الماء اليه ، كما لا يسن جذب الماء الى الداخل بالتنفس ، وتسن المبالغة في المضمضة ، والاستنشاق لغير الصائم . وتكره له ، كى لا يفسد صومه ، وقد عرفت أن السنة أن تكون المضمضة ثلاثا ، والاستنشاق ثلاثا ، وكيفية الاستنشاق أن يضع الماء في أنفه بيده اليمنى ، ويتمخط بيده اليسرى ، ويعبر المالكية عن هذه الحالة بالاستنشاق ، ويعدونه من السنن المؤكدة ، كما ستعرفه عندهم ، ومنها تخليل أصابع اليدين والرجلين ، والتخليل عبارة عن ادخال بعض الأصابع في بعض بماء متقاطر ، وهو سنة مؤكدة ، بلا خلاف ومحل كونه سنة اذا وصل الماء الى داخلها ، وهى مضمومة ، وألا كان تخليلها واجبا ، وكيفية التخليل في اليدين أن يشبك أصابعه ببعضها ، وفي الرجلين أن يخلل بخنصر يده اليسرى خنصر رجله اليمنى ، وهكذا حتى يختم بخنصر رجله اليسرى ، وهذه الكيفية هى الأولى ، وله أن يخللها بأي كيفية ، ومنها تكرار الغسل ثلاث مرات ، فغسل العضو وتعميمه كله بالماء مرة واحدة فرض والغسلة الثانية ، والغسلة الثالثة سنتان ، مؤكدتان على الصحيح ، ويشترط في الغسلة الأولى المفروضة أن يسيل الماء على العضو ، ويتقاطر منه قطرات ، فلو غسل العضو مرة ، ولم يعمه الماء كله ، ثم غسله بالماء ثانية ، وثالثة حتى عمه الماء بالغسلة الثالثة ، فانه يسقط عنه الفرض ، ولا يكون آتيا بالسنة ، ومن السنن المؤكدة مسح جميع الرأس ، فلو اقتصر على مسح الجزء المفروض مسحه ، وتكرر ذلك منه ، فانه يأنم ، وكيفية مسح الرأس أن يضع أصابعه على مقدم رأسه ، ثم يمر بهما على جميع رأسه الى قفاه — بحيث يستوعب كل الرأس ، ثم ان بقى بيده بلك ، فانه يسن له أن يسرد مسح الرأس ، والا فلا ، كما يقول المالكية ، ومنها مسح الأذنين ، وكيفيته أن يمسح باطن الأذنين ، ومؤخرهما بالماء الذى يمسح به رأسه ، واذا أخذ لهما ماء جديدا كان حسنا ، ورجح بعض الحنفية مسحهما بماء جديد ، ومحل هذا ما اذا بقى على كفه ماء بعد مسح الرأس ، أما اذا جف الماء ، فانه ينبغي أن يأخذ لهما ماء جديدا ، ويمسح ظاهرا الأذنين بباطن الابهامين ، ويمسح باطن الأذنين بالسبابتين ، وهما الاصبعان اللذان يقعان بعد الابهامين ، ومنها النية ، وكيفيتها أن ينوى في نفسه رفع الحدث ، أو ينوى الوضوء ، أو ينوى الطهارة ، أو ينوى استباحة الصلاة ، والأفضل أن يقول : نويت أن أتوضأ للصلاة تقربا الى الله تعالى ، أو يقول : نويت رفع الحدث ، أو نويت الطهارة ، أو نويت استباحة الصلاة والتلفظ بذلك مستحب ، لما عرفت من أن محل النية انما هو القلب ، وأما وقت النية فهو عند غسل الوجه .

وهذا ، وقد عد بعض الحنفية النية من المستحبات لا من السنن المؤكدة ، ولكن الصحيح أنها سنة ، ومنها الترتيب ، وهو أن يبدأ الفرائض بغسل الوجه ، ثم يغسل =

= اليدين الى المرفقين ، ثم يمسح ربع الرأس ، ثم يغسل الرجلين الى الكعبين . كما ذكر الله تعالى في قوله : « فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق ، وامسحوا برءوسكم وأرجلكم الى الكعبين » والترتيب من السنن المؤكدة على الصحيح ، وعده بعض الحنفية من المستحبات ، ومنها الفور ، ويعبر عنها بالموالة ، وهى التتابع ، وحد الفور هو أن لا يجف الماء عن العضو قبل أن يغسل العضو الذى بعده ، بشرط أن يكون الزمن معتدلاً ، فان كان شديد الحرارة ، أو شديد البرودة ، فانه لا يعتبر جفافه بسرعة على أن محل كون الفور سنة اذا لم يكن هناك عذر ، فان فرغ ماء الوضوء بعد غسل الوجه مثلاً ، ثم انتظر الماء ، فجف الماء من عليه قبل أن يجيء الماء ، فلا بأس بذلك ، وقد عرفت حكم الفور في فرائض الوضوء ، عند المالكية ، وغيرهم . ومن السنن المؤكدة السواك ، ولا يشترط أن يكون من شجر الأراك المعروف ، بل الأفضل أن يكون من أشجار مرة ، لأنه يساعد على تطبيب الفم ، وله فوائد معروفة ، فهو يقوى اللثة ، وينظف الأسنان ، ويقوى المعدة ، كى لا يصل اليها شئ من أدران الفم . والأفضل أن يكون رطباً ، وأن يكون في غلط الخنصر ، وطول الشبر ، فاذا لم يجد سواكاً فان الفرشة — تقوم مقامه ، واذا لم يجد سواكاً بأصبعه ، ويقوم مقام السواك العلك — اللبان — فاذا وجد السواك ، فيندب أن يمسكه بيمينه ، ويجعل الخنصر أسفله ، والابهام أسفل رأس السواك ، وباقي الأصابع فوقه ، ووقت الاستياك هو وقت المضمضة ، واذا كان لا يطيقه ، فانه يتركه للضرورة ، ويكره أن يستاك وهو مضطجع .

هذا ، وقد اختلف في أشياء : منها أن يأخذ الائناء بيمينه عند غسل الرجلين ، فيصب على مقدم رجله اليمنى ، ويدلكه بيساره ، فيغسلها ثلاثاً ، ثم يفيض الماء على مقدم رجله اليسرى ، ويدلكه كذلك ومنها أن يبدأ من رءوس الأصابع في اليدين والرجلين ، ومنها أن يبدأ بمقدم الرأس في المسح ، ومنها الترتيب في المضمضة ، والاستنشاق ، فيقدم ، المضمضة على الاستنشاق ، ومنها المبالغة في المضمضة والاستنشاق ، الا أن يكون صائماً ، فتكره المبالغة ، كما تقدم ، ومنها أن يضع الماء في أنفه ويجذبه بنفسه حتى يصل الى أعلى الأنف ، ومنها عدم الاسراف في الماء اذا كان يعتقد ان ما زاد عن الثلاث مطلوب منه في الوضوء ، والا كان عدم الاسراف مندوباً لسنة ، ومنها إعادة غسل اليدين مع غسل الذراعين الى المرفقين ، فغسل اليدين أولاً سنة ، ثم إعادة غسلهما مع الذراعين سنة أخرى ، فلو غسل يديه أولاً ، ثم غسل وجهه ، وغسل ذراعيه من كوع يده الى المرفقين ، فقد جاء بالرفض ، وترك السنة ، فهذه سنن الوضوء عند الحنفية .

المالكية — قالوا : سنن الوضوء المؤكدة التى يثاب المكلف على فعلها ، ولا يعاقب على تركها هى : أولاً : غسل اليدين الى الرسغين ، والرسغ — مفصل الكف — وكيفية غسل اليدين تتبع الماء قلة وكثرة ، فان كان الماء قليلاً ، وهو ما لا يزيد عن صاع ، كما تقدم =

= في « مباحث المياه » ولم يكن جاريا ، فان أمكن الافراغ منه ، كالصفحة ، فلا تحصل السنة الا بغسلهما قبل ادخالهما فيه ، ولو كانتا طاهرتين ونظيفتين ، فان أدخلهما في الاناء قبل غسلهما في هذه الحالة ، أو أدخل احدهما فعلم مكروها ، وفاتته سنة الغسل ، وان كان الماء كثيرا ، أو جاريا ، فان السنة تحصل بغسلهما مطلقا ، سواء كان الغسل داخل الماء ، أو خارجه . أما اذا كان الماء قليلا ، ولا يمكن الافراغ منه ، كالحوض الصغير فان كانت يداه نظيفتين ، أو عليهما وساخة ، لا يتغير الماء بها اذا ادخلهما فيه ، فانه يغترف بيديه ، أو احدهما ، ويغسل خارجه ، وتحصل السنة بذلك ، فان كانت يداه غير نظيفتين ، وخاف تغير الماء بادخالهما فيه ، احتال على الأخذ منه بقمه ، أو يخرقة نظيفة ، فان لم يكن ذلك ، تركه وتيمم ، ان لم يجد غيره : ثانيها . المضمضة ، وهي ادخال الماء في الفم وطرحه ، فلو دخل الماء فمه بدون قصد ، أو أدخله ولم يحركه ، أو أدخله وحركه ولم يطرحه ، بأن ابتلعه ، فانه لا يكون آتيا بالسنة ، وفي ذلك مخالفة للحنفية الذين قالوا : ان السنة تحصل بدخول الماء ولو لم يطرحه ، أو يحركه ، ثالثا : الاستنشاق ، وهو جذب الماء بنفسه الى داخل أنفه ، ولا تحصل السنة عندهم الا بجذبه بالنفس ، خلافا للحنفية ، رابعا : الاستنشاق وهو طرح الماء من الأنف بالنفس ، بأن يضع اصبعيه السبابة ، والابهام من يده اليسرى ، على أعلى مارن أنفه ، عند انزال الماء منها ، واذا كان بأنفه قذارة متجمدة من مخاط وغيره ، أخرجها بخنصر يده اليسرى ، خامسا : مسح الأذنين ظاهرا وباطنا ، ويدخل في ذلك صماغ الأذنين ، سادسا : تجديد الماء لمسح الأذنين فلا يكفي في السنة أن يسمح بالبلل الباقى من مسح الرأس ، خلافا للحنفية ، والأفضل في كيفية المسح عندهم أن يدخل أطراف سبابته في صماخي الأذنين — داخل الأذن — ويضع ابهاميه خلفهما ، ويثنى اصبعيه السبابة ، والابهام ، ويديرهما حتى يتم مسحهما ، ظاهرا أو باطنا ، واذا مسحهما بأي كيفية أخرى أجزأه ، انما المطلوب تعميمهما بالمسح ، سابعا : الترتيب بين أعضاء الوضوء ، بأن يقدم الوجه على اليدين ، واليدين على الرأس ، والرأس على الرجلين ، كما قال الحنفية ، ثامنا : مسح الرأس ان بقى بيديه بلل من المسحة الأولى ، والا فلا يسن ، تاسعا : تحريك خاتمه الذى يصل الماء الى ما تحته ، وللمالكية في هذا تفصيل حسن ، وذلك لأنهم قالوا : ان الخاتم اما أن يكون لبسه مباحا ، أو حراما ، أو مكروها ، فان كان مباحا — وهو للرجل ما كان فضة ، وكان وزنه لا يزيد عن درهمين ، وكان واحدا غير متعدد ، فانه لا يجب تحريكه سواء كان ضيقا أو واسعا ، وسواء وصل الماء الى ما تحته ، أو لم يصل ، وهذا الحكم عام في الوضوء والغسل ، على أنه ان نزع بعد تمام وضوئه ، أو غسله ، فانه يجب عليه غسل ما تحته ان كان ضيقا ، وثن ان الماء لم يصل الى ما تحته ، أما اذا كان حراما — وهو ما اتخذ من ذهب ، أو من فضة تزيد على درهمين ، أو كان متعدد ، كأن لبس خاتمين ، =

= أو أكثر — فإن كان واسعاً أجزاء تحريكة ، ولا يفترض عليه ذلك ما تحته بيده ، بله يكتفى بذلك ما تحته بالخاتم نفسه ، أما أن كان ضيقاً ، فإنه يجب عليه نقله من محله حتى يتمكن من ذلك ما تحته ، ومثل المحرم في ذلك الحكم الخاتم المكروه ، وهو ما كان من نحاس ، أو رصاص ، أو حديد .

هذا في الرجل ، أما المرأة فإنه يباح لها أن تلبس ما شاعت من حلى . سواء كان متخذاً من ذهب أو غيره . فإذا لبست أساور ، أو خلاخل ، فلا يجب عليها تحريكها . وإن لم يصل الماء إلى ما تحته ، سواء كانت ضيقة ، أو واسعة ، إلا أنها إذا نزعتها بعد تمام الوضوء ، أو الغسل ، فإنها يجب عليها غسل ما تحته ، إن كانت ضيقة ، وظنت عدم وصول الماء إليه . أما الحنفية فقد قالوا : إن تحريك الخاتم الواسع مندوب لا سنة ، كما سيأتى في « المندوبات » فإن كان الخاتم ضيقاً ، يمنع من وصول الماء إلى ما تحته ، فإن تحريكه فرض لا فرق بين أن يكون مباحاً ، أو غير مباح ، فلا يغتفر عندهم للمرأة أن تلبس الخاتم الضيق . أو الأسورة الضيقة التي لا يصل الماء إلى ما تحته . على أنهم لا يشترطون ذلك ، كما تقدم ، فهذه سنن الوضوء المؤكدة عند المالكية .

الشافعية — قالوا : سنن الوضوء كثيرة ، وقد عرفت أن الشافعية لا يفرقون بين السنة ، والمندوب ، والمستحب ، ونحو ذلك وسنن الوضوء أو مندوباته ، أو مستحباته ، أو فضائله ، كثيرة عندهم ، فمنها الاستعاذة . كأن يقول أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ونحو ذلك ، ومنها التسمية في أول الوضوء . ويبدأ بها عند غسل الكفين ، وأقل التسمية أن يقول : بسم الله . والأفضل أن يكمل التسمية : فيقول : بسم الله الرحمن الرحيم . ولا تحصل سنة التسمية إلا بلفظ : بسم الله . أو بسم الله الرحمن الرحيم . فلو أتى بذكر غيرها ، فإنه لا يكون آتياً بالسنة . لأن الشارع قد طلب منه التسمية بخصوصها . خلافاً للحنفية . كما تقدم في مذهبهم . ويأتى بالتسمية ، ولو كان جنباً ، فإن تركها عمداً ، أو سهواً في أول الوضوء ، فإنه يأتى في أثرائه . أما إذا فرغ من الوضوء وتشهد . ودعا . فقد فات وقتها . فلا يأتى بها كما قال الحنفية ، ومنها أن ينوى بقلبه سنن الوضوء عند التسمية . وهذه النية غير نية رفع الحدث . فقد عرفت أن نية رفع الحدث فرض . ولا تكفى إلا عند غسل الوجه ، ومنها أن يتلفظ بهذه النية المسنونة . كما يتلفظ بالنية المفروضة عند الشروع في غسل الوجه ، ومنها غسل الكفين إلى الكوعين . ويبدأ في غسلهما وقت التسمية . ونية السخن . فيجمع بين الثلاثة ، وتحصل سنة غسل اليدين بغسلهما ثلاث مرات خارج الأثناء إذا كان الماء في أثناء يمكن أن يصب منه الماء على يديه ، كالإبريق ونحوه ، فإن كان الأثناء مفتوحاً وبه ماء قليل ، فإنه يصح أن يغسلهما في ذلك الماء ، إذا تيقن طهارتهما ، أما إذا شك في الطهارة ، فإنه كره وضعهما في الأثناء وغسلهما فيه ، فإذا تيقن =

= نجاستها ، فانه يحرم عليه وضعهما في الاناء ، بل يجب عليه أن يغسلهما ثلاث مرات ، قبل ادخالهما في الاناء ، وهذا الغسل للتطهير من النجاسة ، فلا تحصل به سنة غسل اليدين .
وعليه بعد ذلك أن يغسلهما ثلاثا لتحصل له سنة الوضوء ، ومنها تقديم غسل اليدين على المضمضة ، فلو أتى بالمضمضة أولا ، غسل يديه ، لا يحصل سنة غسل اليدين ، ومنها المضمضة ، وهي أن يضع الماء في فمه قبل أن يغسل منخريه ، ولا يشترط ادارة الماء في فمه ، ولا طرح الماء من فمه ، بل السنة تحصل بمجرد وضع الماء في فمه ، بحيث لو ابتلعه فقد أتى بالسنة ، انما الأكمل أن يحرك فمه بعد وضع الماء فيه ، ثم يطرح الماء ، ومنها الاستنشاق بعد المضمضة ، وتحصل السنة بمجرد ادخال الماء في الأنف ، سواء جذب به بنفسه الى أعلى الأنف ثم طرحه بعد ذلك وانما الأكمل أن يجذبه بالأنف ، ثم يطرحه بعد ذلك ، والأفضل في كيفية المضمضة والاستنشاق أن يضع الماء في كفه ، ثم يتمضمض بجزء منه ، ويستنشق بالجزء الآخر ، يفعل ذلك ثلاث مرات ، فيتمضمض ويستنشق بثلاث غرف ، كل غرفة يقسمها بين المضمضة والاستنشاق ، ومنها استقبال القبلة اذا كان يتوضأ من مكان يمكنه فيه استقبالها ، ومنها أن يضع الاناء المفتوح عن يمينه ، ويضع غيره عن يساره ، ومنها ان يدعو بالدعاء الوارد في الوضوء عند غسل يديه ، وهو أن يقول بعد التسمية : الحمد لله على الاسلام ونعمته ، الحمد لله الذي جعل الماء طهورا ، والاسلام نورا ، رب أعوذ بك من هزات الشياطين ، وأعوذ بك رب أن يحضرون ، اللهم احفظ يدي من معاصيك كلها ويقول عند المضمضة : اللهم أعني على ذكرك وشكرك ، وحسن عبادتك ، ويقول عند الاستنشاق : اللهم أرحنى رائحة الجنة ، وعند غسل الوجه : اللهم بيض وجهي يوم تبيض وجوه وتسود وجوه ، وعند غسل يده اليمنى : اللهم اعطني كتابي بيمينى ، وحاسبني حسابا يسيرا ، وعند غسل اليسرى : اللهم لا تعطني كتابي بشمالى ، ولا من وراء ظهري ، وعند مسح رأسه : اللهم حرم شعري وبشري على النار . واظلنى تحت عرشك يوم لا ظل الا ظلك ، وعند مسح الأذنين : اللهم اجعلنى من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه ، وعند غسل الرجلين : اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل فيه الأقدام ، وأن يقول عند الفراغ من الوضوء : أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله ، اللهم اجعلنى من التوابين . واجعلنى من المتطهرين ، سبحانك اللهم وبحمدك . أشهد أن لا اله الا أنت ، أستغفرك وأتوب اليك ، يقول ذلك وهو مستقبل القبلة ، رافع يديه ووجهه الى السماء ، ثم يقرأ سورة القدر .

وهذا الدعاء وافق على بعضه الحنفية ، الا أنهم لم يعمدوه سنة ، بل قالوا : انه مستحب أو مندوب ، أما المالكية فانهم لم يذكروا هذا الدعاء لا في سنن ولا في الفضائل ، كما ستعرفه .

=ومن السنن عند الشافعية الاستياك، وهو تنظيف الأسنان بأي شيء لا يضر، سواء كان من عود الأراك المعروف، أو كان - فرشة - أو غير ذلك، على أنهم قالوا: إن الاستياك بالأصبع لا يكفي، وله أن يقدم الاستياك على غسل كفيه، فإذا فعل ذلك فليس له أن ينوي الاستياك. ومن السنن أن يقول عند الاستياك: اللهم بيض به أسناني، وشدد به لثاتي، وثبت به لهماثي، وبارك لي فيه يا أرحم الراحمين، كيفية الاستياك أن يبدأ بالجانب الأيمن من فمه ثم بالأيسر، وأن يمر به على رؤوس أضراسه، وسقف حلقه، وسطح لسانه، ويسن أن يمسح به أسنانه عرضاً، ويسن أن يمسح باليد اليمنى، بأن يجعل أصبعه الخنصر من أيسره، والبنصر والوسطى والسبابة فوقه، ويسن غسل السواك ثلاثاً إذا تلوث، أو تغيرت رائحته، ويكره أن يزيد طوله على شبر.

ومن السنن عند الشافعية أن يبدأ بمقوم الأعضاء، بشرط أن يتوضأ من مكان يغترف منه الماء بنفسه، كحلة، أو ميضاء أو نحو ذلك، أما إذا توضأ من مكان ينزل منه الماء على يده بدون أن يغترف هو منه، كما إذا توضأ من حنفية، أو ابريق، أو كان يصب له الماء شخص، فإنه يبدأ في اليدين من المرافق، ويبدأ في الرجلين من الكعبين، عكس الحالة الأولى، وأن يغترف الماء لوجهه بكفيه معاً، وأن لا يلطم وجهه بالماء، وتخليل اللحية الغزيرة، وتعميم الرأس بالمسح، ومسح الأذنين ظاهرهما وباطنهما بماء جديد، وذلك الأعضاء والقيام في الوضوء، كما تقدم، وإطالة الغرة، والتحجيل، على ما تقدم، وتثليث الأقوال والأفعال في الوضوء، ما عدا الفاظ النية، والموالة لغير صاحب السلس، فإنه يجب عليه الموالات، كما تقدم، والسكوت عن الكلام بغير ذكر الله الحاجة، وعدم الاستعانة على الوضوء بالغير إلا لحاجة، وترك تشييف الأعضاء إلا للحاجة وترك نفث الماء إلا لحاجة، والشرب من بقية ماء الوضوء وتحريك خاتمه الواسع، أما الضيق الذي يمنع وصول الماء إلى ما تحته فإنه يجب تحريكه حتى يصل الماء إلى ما تحته ولا فرق في الخاتم بين أن يكون مباحاً أو لا: وفاتناً للحنفية، وخالفوا للمالكية.

الحنابلة - قالوا: سنن الوضوء، أو مندوباته، أو مستحباته هي كالآتي: أولاً استقبال القبلة، ثانياً: السواك عند المضمضة، ويندب أن يستاك عرضاً بالنسبة لمساكنه، وظولاً بالنسبة إلى لثاته وفمه، وأن يستاك بيده اليسرى، ويستاك على أسنانه ولثته وفمه، وأن يكون لعود لينا غير ضار ويكره أن يستاك بعود يابس، والسواك سنة في جميع الأوقات، إلا بعد الزوال، بالنسبة للصائم فإنه مكروه، سواء أكان العود رطباً، أم يابساً، أما قبل الزوال فإنه يسن له أن يستاك بعود يابس، ويباح له الاستياك قبل الزوال أيضاً بالرطب، ويتأكد الاستياك عند كل صلاة، وعند الانتباه من النوم، وعند تغير رائحة الفم، وعند الوضوء وعند قراءة القرآن، وعند دخول المسجد، وعند دخول منزله، وعند خلوة المعدة من الطعام، وعند انصرار

مبحث المندوب والمستحب

ونحوهما

قد بينا لك فيما سبق أن بعض الأئمة لا يفرق بين المندوب ، والسنة ، والمستحب ، والتطوع والنفل ، والفضيلة ، وبعضهم يفرق بين السنة ، وغيرها من هذه الألفاظ . وقد ذكرنا لك سنن الوضوء ، فلنذكر لك منها مندوباته ، وغيرها عند من يفرق بينها وبين السنة ، تحت الخط الذي أمامك (١) .

الأسنان ، ويسن أن يبدأ بجانب فمه الأيمن ، من ثنياه إلى أخراسه ، ويكره أن يستاك بيمينه وبرمانيه وقصب ونحوه ، مما يضر بالثنية ، ثالثا : غسل الكفين ثلاثا ، على ما تقدم ، رابعا : تقديم المضمضة والاستنشاق على الوجه ، خامسا : المبالغة فيهما لغير الصائم ، سادسا : تلك جميع الأعضاء التي ينبو عنها الماء ، سابعا : أكثار الماء في غسل الوجه ، لما من فيه من الشعر . رالثيا الغائرة والبارزة ، ثامنا : تخليل اللحية الغزيرة عند غسله ، تاسعا : تخليل أصابع اليدين والرجلين إذا وصل الماء في الغسل إليها بدون ذلك . والا ككن التخليل واجبا ، عاشرا : تجديد الماء لمسح الأذنين ، حادي عشر : تقديم الأيمن على الأيسر ، ثاني عشر : إطالة الغرة ، والتحجيل ، ثالث عشر : الغسلة الثانية ، والثالثة أن عمت الأولى ، رابع عشر : استصحاب نيته إلى آخر انوضوء بقلبه ، خامس عشر : نية سنن الوضوء عند غسل كفيه إلى الكوعين ، سادس عشر : النطق بالفاظ النية سرا ، بحيث يحرك بها لسانه وشفتيه ، ويسمع نفسه دون غيره ، وأن لا يستمعين غيره فيه ، سابع عشر : أن يقول عند فراغه من الوضوء ، رافعا بصره إلى السماء : أشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له . وأشهد أن سيدنا محمد عبده ورسوله ، اللهم اجعلني من التوابين ، واجعلني من المتطهرين ، واجعلني من عبادك الصالحين . سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله الا أنت . أستغفرك واتوب إليك .

هذا . ومعنى الغرة هو أن يبدأ في غسل وجهه عن القدر الواجب . بحيث يغسل شيئا من مقدم الرأس . ومعنى التحجيل هو أن يزيد في غسل اليدين . بأن يغسل شيئا من العضو الذي فوق مرفق الذراع ، ويزيد في غسل الرجلين ، فيغسل شيئا من ساقه الذي فوق كعبيه ، وقد ورد في الحديث الصحيح ما يدل على ذلك .

(١) الحاشية ، والشافعية - قالوا : أن السنة ، والمندوب ، والمستحب ، والتطوع كلها ألفاظ مترادفة معناها واحد ، وهو ما يثاب المكلف على فعله ، ويؤاخذ على تركه . كما تقدم ، وقد ذكرنا لك سنن الوضوء عندهم . فلم يبق لديهم ما يسمى مندوبا . أو مستحبا . المالكية - قالوا : ليس للوضوء الا سنن وفضائل . وكلاهما لا يعاقب المكلف على =

• تركه • الا ان ثواب السنة أكثر • وقد تقدمت سنن الوضوء عندهم • فلنذكر لك فضائله فيما يلي

أولا : أن يتوضأ في موضع طاهر • فإذا توضأ في مجرة المراض • فإن وضوءه يصح مع الكراهة التقريمية • حتى ولو كان المراض طاهرا لم يستعمل ، لأنهم يكرهون الوضوء في المحل المعد للنجاسة ، وإن لم يستعمل •

ثانيا : تقليل الماء الذي يستعمل في الأعضاء بحسب الامكان ، بحيث يسيل على جميع العضو ويغمه • وإن لم يتقاطر عنه •

ثالثا : تقديم الميامن عن الميسر • فيقدم يده أو رجله اليمنى على اليسرى •

رابعا : وضع الأبناء المفتوح الذي يمكن الاغتراف منه على يمينه ، والضيق الذي يصيب منه الماء على يساره •

خامسا : أن يبدأ بأول الأعضاء عرفا • فأعلى الوجه • وأطراف الأصابع ومقدم الرأس •

سادسا : الغسلة الثانية ، والثانية في كل مغسول • ولو الرجلين • ولا تسحب الثانية إلا إذا عمت الأولى • ولا الثالثة إلا إذا عمت الثانية • فإذا توقف التعميم على الثلاثة ، فكلها واحدة ، ويطلب ندبا بالثانية والثالثة •

سابعا : الاستيائك قبل الوضوء • بنحو عود • ويكفي الاصبع ان لم يوجد غيره • ويكون قبل الوضوء ، ويندب الاستيائك باليمنى • وإن يبدأ بالجانب الأيمن عرضا في الأسنان • وخولا في اللثة ، ولا يبدئ أن يزيد على شبر ، ولا يقبض عليه ، ويندب السواك للصلاة ، إذا كانت بعيدة من السواك الأول ، كما يندب لقراءة قرآن ، وانتباهه من نوم ، وتغير قم ، بأكل ، أو شرب ، وغير ذلك •

ثامنا : التسمية في أوله ، بأن يقول : بسم الله الرحمن الرحيم ، والسكوت عن الكلام بغير ذكر الله تعالى إلا لحاجة •

ثاسما : الترتيب بين السنن والفرائض ، بأن يقدم غسل اليدين إلى الكوعين ، والمغمضة ، والاستنشاق على غسل الوجه ، وتجديد الماء لمسح الرأس •

الحنفية — قالوا : مندوبات الوضوء ، وإن شئت قلت : فضائله ، أو مستحباته ، أو ثوابه ، أو آدابه منها الجلوس في مكان مرتفع ، لئلا يصيبه رشاش الماء المستعمل ، وإدخال الخنصر المبتل في صماخ الأذن ، وذكر الشهادتين عند تطهير كل عضو ، وظهارة موضع الوضوء ، وأن لا يكون الوضوء بماء مشمس ، وقد تقدم في « مكروهات المياه » ، وتقديم أغالي الأعضاء على أسفائها وأن لا يطرح ماء المغمضة والاستنشاق في أثناء وضوءه ، واستقبال القبلة حال الوضوء ، وتحريك خاتم الاصبع الذي يصل الماء تحته ، والألفاض ،

مكروهات الوضوء

تعريف الكراهة

أما مكروهات الوضوء : فمنها الاسراف في صب الماء ، بأن يزيد على الكفاية ، وهذا إذا كان الماء مباحا ، أو مملوكا للمتوضي ، فإن كان موقوفا على الوضوء منه ، كالماء المعد للوضوء في المساجد ، فإن الاسراف فيه حرام .

= وعدم الاستعانة بغيره في تطهير أعضائه ، أما الاستعانة بالغير في صب الماء وتحضيره ، فلا شيء فيه ، والشرب قائما ، مستقبل القبلة من بقية ماء وضوئه ، وإطالة الغرة ، والتحجيل ، بأن يزيد في تطهير أعضائه عن الحد المفروض ، وغسل أسفل القدمين باليسرى تكريرا ليمنى ، ومسح بلك الأعضاء ، بنحو منديل ، من غير مبالغة في المسح . وعدم نفخ يده من ماء الوضوء وقراءة سورة القدر بعد الفراغ من الوضوء ثلاثا وأن يقول بعد فراغه من الوضوء ، وهو قائم مستقبل القبلة : أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ، اللهم اجعلني من التوابين ، واجعلني من المتطهرين ، وعدم التكلم بغير ذكر الله إلا لحاجة ، وأن يجمع بين بية قلبه والنطق بلسانه ، والتسمية والنية عند غسل كل عضو ومسحه ، وأن يغترف الماء للمضمضة والاستنشاق بيده اليمنى ، وأن يستنثر بيده اليسرى وأن لا يخص نفسه بإناء الوضوء ، بحيث لا يسمح لغيره أن يتوضأ منه ، وأن تكون آنية الوضوء من فخار ونحوه ، وأن كان له عروة غسلها ثلاثا ، ووضع إناء الوضوء الذي يمكن الاغتراف منه عن يمينه وغيـره عن يساره . وأن يتعهد موقى عينيه بالغسل ، وأن يصلى ركعتين في غير وقت الكراهة ، وأوقات لكراهة هي : وقت طلوع الشمس ، وما قبله ، والاستواء والغروب . وما قبل الغروب بعد صلاة العصر ، وأعداد الماء الظهور قبل الوضوء . وأن لا يتطهر من ماء . أو تراب من أرض مغضوب عليها . والدعاء حال الوضوء بما ورد ، فيقول في ابتداء الوضوء : بسم الله العظيم ، والحمد لله على دين الأسلام ، ويتشهد ، ويصلى على النبي ﷺ ، ويقول عند المضمضة : اللهم أعني على تلاوة القرآن ، وذكرك ، وشكرك ، وحسن عبادتك ، وعند الاستنشاق : اللهم أرحني رائحة الجنة ، ولا ترحني رائحة النار ، وعند غسل الوجه : اللهم بيض وجهي يوم تبيض وجوه وتسود وجوه ، وعند غسل ذراعي الأيمن : اللهم أعطني كتابي بيمينى . وجاسبنى حسابا يسيرا ، وعند غسل الأيسر : اللهم لا تعطني كتابي بيسارى ، ولا من وراء ظهري وعند مسح الرأس : اللهم اظلني تحت ظل عرشك ، يوم لا ظل إلا ظلك عرشك ، وقد مسح الأذنين : اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه ، وعند مسح العنق : اللهم أعتق رقبتى من النار . وعند غسل رجله اليمنى : اللهم ثبت قدمي على الصراط ، يوم تزل الأقدام ، وعند غسل اليسرى : اللهم اجعل دنبي مغفورا ، وسعي مشكورا ، وتجارتي لن تجور ، ومسح الرقبة =

وفي تعريف الكراهة ، وبيان مكروهات الوضوء تفصيل المذاهب (١) •

= يظهر يده لعدم استعمال الماء الموجود بها ، أما مسح الحلقوم فإنه بدعة ، والتيامن ، أي البداءة باليمين •

(١) الحنفية - قالوا : الكراهة تنقسم الى قسمين : تراها تنزيهية وكراهة تحريمية ، فالمكروه تحريماً ما كان الى الحرام أقرب ، ويمكن توضيحه بأنه ترك واجب من الواجبات التي هي أقل من المفروض ، ويقال لها : سنة مؤكدة عندهم ، أما المكروه تنزيهية ، فهو ما لا يعاقب على فعله ، ويثاب على تركه ثواباً يسيراً ، ويقابل المندوب ، أو المستحب ، أو نحو ذلك من السنن المؤكدة •

فمكروهات الوضوء ، كراهة تحريمية هي ترك سنة مؤكدة من السنن التي تقدم ذكرها ، ومكروهاته كراهة تنزيهية هي ترك مندوب ، أو مستحب ، أو فضيلة من الأمور التي ذكرناها تحت ذلك العنوان ، على أن بعض الحنفية عد بعض المكروهات ليقاس عليها غيرها ، فمنها ضرب الوجه بالماء بشدة ، كما يفعل بعض العامة ، فإنه يتناول الماء بيديه ، ثم يضرب به وجهه بعنف ، كأنه يريد أن يقتل من نفسه ، وفعل هذا مكروه ، ومنها المضمضة والاستنشاق باليد اليسرى ، والامتناع باليد اليمنى ، ومنها تثليث مسح رأسه أو أذنيه بماء جديد ، بل المطلوب أن يمسح رأسه بماء جديد ، ثم يعيد مسحها بيديه من غير أن يأخذ ماء جديداً ، ثم يمسح أذنيه كذلك ، من غير أن يأخذ لها ماء جديداً ، فإذا كرر المسح بماء جديد ، فقد فعل مكروهاً ، ومنها أن يتخذ لنفسه أثناء خاصاً يتوضأ منه ، دون غيره ، كما يكره أن يعين لنفسه مكاناً خاصاً ، هكذا قال الحنفية في كتبهم ، ولكن قواعدهم تخصص هذا الحكم بما إذا لم يخف على نفسه من عدوى المرض ، أو ظن أن في حجره أثناء خاص به صيانة له من النجاسة ، أو نحو ذلك من الأمراض المشروعة ، فإنه لا يكره مطلقاً ، بل قد يلزمه ذلك أن ظن اتصال الضرر إليه ، من المكروهات أن يزيد عن ثلاث مرات في غسل وجهه ويديه ، فإن زاد على ذلك ، كأن غسل وجهه أربع مرات ، أو خمس مرات ، فلا يخلو أما أن يعتقد أن هذه الزيادة مطلوبة منه في الوضوء ، أو غير مطلوبة فإن اعتقد أنها مطلوبة منه في أعمال الوضوء كانت الكراهة تحريمية ، وأن اعتقد أنها غير مطلوبة ، وإنما يفعل ذلك للتبرد في زمن الحر ، أو للتنظافة ، أو نحو ذلك ، فإن الكراهة تكون تنزيهية ، وذلك لأن التنظيف ، أو التبرد له وقت غير وقت العبادة ، وكما يكره الإسراف في الوضوء كراهة تنزيهية ، كذلك يكره التقدير كراهة تنزيهية ، والتقدير عند الحنفية هو أن يكون تقاطر الماء عن العضو المتسول غير ظاهر ، وهذا مخالف للمالكية ، كما ستعرف بعد

وهذا كله فيما إذا كان الماء الذي يتوضأ منه مملوكاً له ، أما إذا كان موقوفاً ، كماء دورات مياه المساجد ونحوها ، فإن الإسراف فيه حرام على كل حال ، ومنها أن يتوضأ

= بموضع متنجس ، خوفا من أن يصيبه شيء من النجاسة بسبب سقوط الماء عليها ، وتلوّثه بها .

الملكية : قالوا : مكروهات الوضوء أو لا ترك سنة من السنن المتقدمة . وقد عرفت أن السنة عندهم ما لا يعاقب على تركها ، ومع عذافتها ما هو مؤكد ، ومنها ما هو غير مؤكد ، ويقال له : فضيلة ، على أنهم اطلقوا في مكروهات الوضوء ، فلم يقولوا : أنها كراهة تنزيهية ، أو غيره . والقاعدة في مذهبهم أنهم متى اطلقوا انصرفت الكراهة الى تنزيهية ، وهي لخلاف الأولى ، وقد عدوا من المكروهات الاسراف في صب الماء ، بأن يزيد عن الحفاية ، كأن يزداد على ذلك إذا اعتقد أنها من الوضوء . ولا حرم الاسراف فيه ، كما إذا كان مملوكا للغير ، ولم يأذن باستعماله كما نقدم في « مكروهات المياه » ، ومنها مسح الرقبة بالماء لما في ذلك من الزيادة التي لم يأمر بها الدين ، لا فرق في ذلك بين العنق وبين الرقبة من أمام خلفا للحنفية في ذلك ، فأنهم يقولون : أن مسح العنق بعد مسح الأذنين بدون ماء جديد سنة ، أما مسح الحاقوم عند الحنفية فانه بدعة ، ولم ينصوا على كراهتها ، ومنها أن يتوضأ في موضع متنجس بالفعل : أو موقع أعد للنجاسة ، وأن لم يستعمل ، كما رخص الجديد قبل استعماله ، ومنها الكلام حال الوضوء بغير ذكر الله تعالى ، وهذا متفق عليه في المذاهب ، إلا أن الشافعية قالوا : أنه ليس بمكروه ، ولكن عدم الكلام أولى .

الشافعية - قالوا : المكروه يقابل ما طلبه الشارع طلبا غير جازم ، فإن تركه المكروه يثاب على تركه ، وإن فعله لا يعاقب على فعله ، ومكروهات الوضوء عندهم تنقسم في ترك السنن المختلف في وجوبها ، بأن يقول بعضهم : أنها فروع ، وبعضهم يقول : أنها سنة ، ومثلها السنة المؤكدة ، أما ترك غير ذلك ، فهو خلاف الأولى ، فمن أكرهه تنزيها لاسيما في الماء ، إلا إذا كان موقوفا ، فانه يحرم الاسراف منه ، بشرط أن لا يكون في حوض أو مiphyضة ، فانه لا يحرم لعود الماء اليها ، بل يكون مكروها فقط ، ومن المكروه تنزيها - وهو خلاف الأولى - أن يتكلم وهو يتوضأ ، ومن المكروه مبالغة الصائم في المضمضة ، أو الاستنشاق ، ومنه أن يتوضأ في موضع متنجس ، أما مسح الرقبة والعنق ، فليس بمكروه عندهم ، بل قال بعضهم : أنه سنة ، ومن المكروه الزيادة على الثلاث ، سواء كان العضو مغسولا أو ممسوحا ، فإن الشافعية يجعلون العضو الممسوح كالعضو المغسول في طلب التثنية ، إلا إذا كان لابس خف ، فانه يكره أن يصحبه زيادة على مرة واحدة .

الحنابلة - قالوا : المكروه هو ترك سنة من السنن المؤكدة كالوتر وركعتي الفجر والتراويح ، أما غيرها ، فتركه خلاف الأولى ، وهو ترك سنة من السنن المتقدمة ، إلا إذا ورد نص بنهي غير جازم ، فإن الترك حينئذ يكون مكروها ، فمن خلاف الأولى الاسراف في صب الماء إذا كان مباحا ، أما إذا كان موقوفا فانه يحرم ، ومنه الزيادة على الثلاث في الحصول ،

مبحث نواقض الوضوء

النواقض جمع ناقضة ، أو ناقص ، يقال : نقضت الشيء ، إذا أفسدته ، وقد يقال : إن التعبير بالنواقض التي تدل على إفساد الوضوء من أصله ، يقتضى أن الوضوء قد اتصف بالفساد قبل طرؤ الحدث ، وعلى هذا فالصلابة قبل عروض الفساد تكون باطلية ، لأن المفروض أنه قد اتصف بالفساد من أصله ، ولذا عبر بعضهم بالأحداث جمع حدث ، فرارا من هذا الاعتراض ، والجواب عن هذا أن المراد بطلانه بعد وقوع الحدث المبطل ، لا وصفه بالبطلان من أساسه .

وتتقسم نواقض الوضوء الى أقسام ، الأول ما خرج من أحد السبيلين - القبل ، والدبر - وهذا ينقسم الى قسمين ، لأنه إما أن يكون معتادا ، وإما أن يكون غير معتاد ، والثاني ما قد يترتب عليه الخروج من أحد السبيلين ، وهذا ينقسم الى أربعة أقسام : أحدها : غيبة العقل ، ثانيها : لمس (١) امرأة تشتهى ، ومثلها الأمرد ، وهذا ينقض بشروط ستعرفها ، ثالثها : مس الذكر ونحوه بدون حائل ، وهذا أيضا ينقض في بعض المذاهب دون بعض ، رابعها : ما يخرج من غير القبل ، أو الدبر ، كالدّم ، وفي ذلك تفصيل ستعرفه ، فجملة أقسام النواقض ستة ، واليك بيانها :

فالأول ، وهو ما خرج من أحد السبيلين بطريق العادة ، منه ما ينقض الوضوء فقط ، ومنه ما يوجب الغسل ، فاما الذي ينقض الوضوء ، ولا يوجب الغسل ، فهو البول ، والذى ، والودئ ، فاما البول فهو معروف ، وأما الذى فهو ماء أصفر رقيق ، يخرج من القبل عند اللذة غالبا ، وأما الودئ فهو ماء ثخين أبيض ، يشبه المنى ، ويخرج عقب البول غالبا . ومثل الودئ والهادئ ، وهو ماء أبيض ، يخرج من قبل المرأة الحامل قبل ولادتها ، والمنى الخارج بغير لذة ، وهو معروف ، ولا يفتى أن كل هذه الأشياء تخرج من القبل ، وأما الذى يخرج من الدبر ، فهو الغائط ، والريح ، وقد بينا في أول مباحث الطهارة حكمة نقض الوضوء بالريح ، فارجع اليها إن شئت ، وكل هذه الأشياء مجمع على نقض الوضوء بها .

وعلى المرة الواحدة في المسوح ، وإذا قصد بالزيادة النظافة ، أو التبرّد ، فإنه لا يكره . ومنه مسح الرقبة بالماء ، ومنه مبالغة الصائم في المضمضة . ومنه أن يتوضأ في موضع متنجس ، ومنه الكلام حال الوضوء بغير ذكر الله .

(١) المالكية - قالوا : إن المنى الخارج بغير لذة معتادة لا يوجب الغسل ، بل ينقض الوضوء فقط ، خلافا للامة الثلاثة ، وقد مثلوا لذلك بما اذا نزل في ماء ساخن ، فالتذ وأمنى ، الشافعية - قالوا : خروج المنى يوجب الغسل ، سواء خرج بلذة أو بغير لذة ، فمضى تحقيق كونه منيا وجب عليه أن يغسل ، وسيأتى بيان مذهبهم في « مباحث الغسل » ومع كونه يوجب الغسل ، فإنه لا ينقض الوضوء عندهم .

والثاني ، وهو ما خرج من أحد السبيلين بطريق غير معتاد ، مثل الحمى (١) ، والدود ، والدم والقيح ، والصدید ، فإنه ينتقض الوضوء ، سواء أخرج من القبل ، أو خرج من الدبر . فهذه الأمور الخارجة من أحد السبيلين ، وبقي الكلام في نقض الوضوء بغير الخارج ، وقد عرفت أنها أربعة أقسام :

الأول : أن يغيب عقل المتوضئ . أما بجنون ، أو صرع ، أو غماء . وأما بتعاطي ما يستلزم غيبته من خمر . أو حشيش أو بنج . أو نحو ذلك من المغيبات . ومن ذلك النوم . وهو ناقض للوضوء لا بنفسه (٢) بل بما يترتب عليه من حصول الحدث . وفي ذلك الناقض تفصيل المذاهب (٣) .

(١) الملكية - قالوا : لا ينتقض الوضوء إلا بالخارج المعتاد من المخرج المعتاد ، بشرط أن يكون خروجه من المخرج المعتاد في حال الصحة ، فالحمى ، والدود ، والدم والقيح ، والصدید الخارجة من أحد السبيلين لا تنتقض الوضوء . بشرط أن يكون الحمى . أو الدود متولدا في المعدة . أما إذا لم يكن متولدا في المعدة . كأن ابتلع حصاة . أو دودة . فخرجت من المخرج المعتاد . كانت ناقضة . لأنها تكون غير معتادة حينئذ .

(٢) الحنابلة - قالوا : النوم ينتقض الوضوء بنفسه . حتى ولو وضع مقعدته على أي شيء يأمن معه خروج ريح إلا إذا كان النوم يسيرا . الشافعية - قالوا : النوم ينتقض بنفسه إن نام بدون أن يمكن مقعدته من الأرض ونحوها ولو تحقق عدم خروج الحدث .

(٣) الحنفية - قالوا : النوم لا ينتقض بنفسه على الصحيح . خلافا للشافعية . والحنابلة . وأما ينتقض النوم في ثلاثة أحوال : الأول : أن ينام مضطجعا - على جنبه - الثاني أن ينام مستلقيا على قفاه : الثالث : أن ينام على أحد وركبيه ، لأنه في هذه الأحوال لا يكون ضابطا لنفسه لاسترخاء مفاصله . أما إذا نام وهو جالس ومقعدته متمكة من الأرض . أو غيرها فإنه لا وضوء عليه على الأصح . فإذا كان في هذه الحالة مستندا إلى وسادة - مقعدة - ونحوها . ثم رفعت الوسادة . وهو نائم . فإن سقطت وزالت مقعدته عن الأرض انتقض وضوءه ، أما إذا بقي جالسا ولم تتحول مقعدته فإن وضوءه لا ينتقض وكذا لا ينتقض وضوءه إذا نام واقفا . أو راكعا ركوعا تاما . كركوعه الكامل في الصلاة ، أو ساجدا ، لأنه في هذه الحالة يكون متماسكا ، وإذا نام نوما خفيفا وهو مضطجع ، بحيث يسمع من يتحدث عنده ، فإنه لا ينتقض ، أما إذا لم يسمع ، فإنه ينتقض ، والدليل على أن النوم لا ينتقض إلا في حالة النوم مضطجعا قوله عليه السلام : « أن الوضوء لا يجب إلا على من نام مضطجعا فإنه إذا اضطجع استرخت مفاصله » رواه أبو داود ، والترمذي ، ورواه أحمد في « مسنده » ، والطبراني في « معجمه » ، وقد قاس الحنفية على النوم مضطجعا حالتيه . أن ينام على أحد وركبيه لأن العلة في النقض ، وهي استرخاء المفصل موجودة فيهما ، ولا ينتقض النوم وضوء المعذور ، وهو من قام به سلس

القسم الثاني من النواقض بغير الخارج : لمس من يشتهي ، سواء أكان امرأة ، أم غلاما ، وقد اصطلح الفقهاء (١) على أن اللبس تارة يكون باليد ، وتارة يكون بغيرها من أجزاء البدن ، أما المس ، فإنه ما كان باليد خاصة ، ولكل منهما أحكام : فأما لمس من يشتهي فإنه ينقض الوضوء ، بشروط مفصلة في المذاهب (٢) .

== بول : أو انفلات ريح لا ينقض وضوءه ، لأن الخارج منه بسبب العذر لا ينقض الوضوء حال اليقظة ، فلا ينقض حال النوم من باب أولى .

الشافعية — قالوا : ان النوم ينقض اذا لم يكن النائم ممكنا مقعده بعقره ، بان نام جالسا ، أو راكبا بدون مجافاة بين مقعده وبين فمه ، فلو نام على ظهره أو جنبه . أو كان بين مقعده ومقرة تجاف ، وأن كان نحيبا : انتقض وضوءه ، ولا ينقضه النعاس ، وهو ثقل في الدماغ يسمع معه كلام الحاضرين . وان لم يفهمه بخلاف النوم .

الحنابلة — قالوا : ان النوم ينقض الوضوء في جميع أحواله ، الا اذا كان يسيرا في العرف وصاحبه جالس . أو قائم .

المالكية — قالوا : ان النوم ينقض الوضوء اذا كان ثقيلا : قصيرا ، أو طويلا ، سواء كان النائم مضطجعا ، أو جالسا ، أو ساجدا ، ولا ينقض بالنوم الخفيف ، طويلا كان ، أو قصيرا ، الا أنه يندب الوضوء من الخفيف أن طال ، وشرط نقض الوضوء بالتوم الثقيل القصير أن لا يكون النائم مسدود المخرج ، كأن يلف ثوبا ويضعه بين أليتيه ، ويجلس عليه ، ويستيقظ وهو بهذه الحال وأما الثقيل الطويل فينقض مطلقا ولو كان مسدودا . والثقيل ما لا يشعر صاحبه بالأصوات . أو بانحلال جبوته . ان كان جالسا محذبا . أو يستوطن شيء من يده . أو بسيلان ريقه ، أو نحو ذلك .

(١) الشافعية ، والحنابلة — اصطلاحا على خطأ أحكام المس بأحكام اللبس . بخلاف المالكية والحنفية . فقد ذكروا حكم اللبس وحده ، وحكم المس وحده . وخصوا المس بما كان باليد . والأمر في ذلك سهل .

(٢) الشافعية — قالوا : ان لمس الأجنبية — ويسمى مسا — ينقض مطلقا ، ولو بدون لذة : ولو كان الرجل هرما . والمرأة عجوزا شوهاء . وهذا هو المأثر في مذهب الشافعية ، كان اللبس شيخا أو شابا ، وقد يقال : ان الشأن في المرأة العجوز الشوهاء عدم التلذذ بلبسها ، فأجابوا بأن المرأة ما دامت على قيد الحياة لاتعدم من يتلذذ بها ، وإنما ينقض اللبس بشرط عدم الحائل بين بشرة — جلد — اللبس والممس ، ويكفي الحائل الرقيق عندهم ، ولو كان الحائل من الوسخ المتراكم من الغبار ، لا من العرق ، فلا ينقض لمس رجل آخر ، ولو كان اللبس أجرد جميلا ، ولكن يسن منه الوضوء ، ولا ينقض لمس أنثى لثامها ، ولا خنثى لخنثى ، أو لرجل ، أو لامرأة ، ولا ينقض الا اذا بلغ اللبس والممس حد الشهوة عند أرباب الطباع السليمة . واستثنوا من بدن المرأة شعرها ، ومنها ، وظفرها ، فإن =

نسها لا ينتقض الوضوء ، ولو تَلَذَّذَ به ، لأن من شأن لمسها عدم التلذذ ، وقد يقال : إن السن في الفم ، والناس يتغزلون في الأسنان ، يتلذذون بها أكثر من سائر أجزاء البدن ، ف يعقل أن يكون الشأن في لمسها عدم اللذة ؟ ولكن الشافعية يقولون : إنه لو لم يرف النظر عن لمس الفم ، ولمس ما يحيط بالأسنان ، كان السن مجرد عظم لا يتلذذ به وهذا هو معنى أن الشأن فيها عدم التلذذ ، وينقض الوضوء بلمس الميت ، ولا ينتقض بلمس المحرم — وهي من حرم تكاثرها على التأبيد ، بسبب نسب ، أو رضاع ، أو مصاهرة — أما التي لا يحرم زواجها على التأبيد ، كالأخت الزوجة ، وعمتها ، وخالتها ، فإن لمس إحداهن ينقض الوضوء ، وكذا ينتقض بلمس أم الموطوءة بشبهة ، وبنتها ، فإن زواجهما ، وإن كان محرما على التأبيد ، ولكن التحريم لم يكن بنسب ولا رضاع ، ولا مصاهرة ، وقد عرفت أن كل ذلك يسمى مسا ، كما يسمى لسا .

الحنابلة — قالوا ينتقض الوضوء بلمس المرأة بشهوة بلا حائل ، لا فرق بين كونها أجنبية أو محرما ، ولا بين كونها حية أو ميتة ، شابة كانت أو عجوزا ، كبيرة أو صغيرة ، دامت تشتهى عادة ، ومثل الرجل في ذلك المرأة . بحيث لو لمست رجلا انتقض وضوءها بالشروط المذكورة ، ولا ينتقض اللبس إلا إذا كان جزء من أجزاء البدن ، غير الشعر ، والسن . والظفر ، فإن لمس هذه الأجزاء الثلاثة لا ينتقض الوضوء ، أما الملموس ، فإنه لا ينتقض وضوءه ، ولو وجد لذة ، ولا ينتقض لمس رجل لرجل ، ولو كان أمرد جميلا ، ولا لمس امرأة لامرأة ، ولا خنثى لخنثى ، ولو وجد اللامس لذة .

وبذلك تعلم أن الحنابلة متفقون مع الشافعية في أن لمس المرأة بدون حائل ينتقض الوضوء ، ولو كانت عجوزا شهواء ما دامت تشتهى عادة ، ومختلفون معهم في لمس المحارم ، فالحنابلة يقولون : أنه ينتقض مطلقا ، حتى لو لمس المتوضيء أمه ، أو أخته ، فإن وضوءه ينتقض بذلك اللبس ، خلافا للشافعية ، ومتفقون على أن لمس الرجل للرجل لا ينتقض ، ولو كان الملموس أمرد جميلا ، إلا أن الشافعية قالوا : يمس منه الوضوء ، واتفقوا على أن لمس شعر المرأة وظفرها وأسنانها لا ينتقض ، فلم يختلفوا إلا في تفاصيل الخفية ذكرها الشافعية ، فلذلك أوردنا لك كل مذهب على حدة .

الملكية — قالوا : إذا لمس المتوضيء غيره بيده أو بجزء من بدنه فإن وضوءه ينتقض بشرط بعضها في اللبس ، وبعضها في الملموس . فيشترط في اللباس أن يكون باللباس ، وأن يقصد اللذة . أو يجدها بدون قصد . فمضى قصد اللذة انتقض وضوءه ولو لم يَلْتَذَّذْ باللبس فعلا . ومثل ذلك ما إذا لم يقصد لذة ولكن التذ باللبس . وأن يكون الملموس غاربا . أو مستورا بسائر خفيف . فإن كان السائر خفيفا . فلا ينتقض الوضوء . إلا إذا كان اللبس بالقبض على عضو ، وقصد اللذة . أو وجدها وأن يكون الملموس ممن يشتهى .

• • • • •

• عادة ، فلا ينتقض الوضوء بلمس صغيرة لا تشتهى ، كبتت خمس سنين ، ولا بلمس عجز أو أنقطع أرب الرجال منها • لأن النفوس تنفر منها ، ومن أجزاء البدن الشعر ، فينتقض الوضوء بلمس شعر المرأة إذا قصد لذة ، أو وجدها ، أما إذا لمست المرأة بشعرها يداً ، فإن وضوءها لا ينتقض ، وكذا لا ينتقض بلمس شعر رجل بشعر امرأة ، أو تلمس ظفر بظفر ، لفقد الإحساس فيهما عادة • وقد عرفت أن المدار في اللمس على قصد اللذة أو وجدانها ، لا فرق بين أن يكون الملموس امرأة أجنبية ، أو زوجة ، أو شاباً أمرد ، أو شاباً له حبة جديدة ، يلتذ به عادة • أما إذا لمكن الملموس محرماً ، كأخت أو بنتها • أو عمه • أو خالة • وكان اللمس شهوياً • فقصد اللذة • ولكنه أمجدها فإن وضوءه لا ينتقض بمجرد قصد اللذة • بخلاف ما إذا كانت أجنبية • ومن اللمس القبلة على الفم • وتنتقض الوضوء مطلقاً • ولو لم يقصد اللذة • أو وجدها ، أو كانت القبلة باكرام ، ولا تنتقض الوضوء لوداع • أو رحمة • بحيث يكون الغرض منها ذلك في نفسه • بدون أن يجد لذة • فإن وجد لذة فإنها تنتقض •

هذا كله بالنسبة للامس • أما الملموس فإن كان يالناً • ووجد اللذة انتقض وضوءه • فإن قصد اللذة ، فإنه يصير لامساً ، يجرى عليه حكمه السابق • هذا ولا ينتقض الوضوء بفكر • أو نظر من غير لمس • ولو قصد اللذة • أو وجدها • أو حصل له انعاظ فإن أمذى بسبب الفكر • أو النظر انتقض وضوءه بالمذى • وأن أمضى وجب عليه الغسل • بخروج المنى •

الحنفية — قالوا : أن اللمس لا ينقض بأي جزء من أجزاء البدن ولو كان اللمس والملموس عاريين • فلو كان الرجل متوضئاً ونام مع زوجته في سرير واحد وهما عاريان متلاصقان • فإن وضوءهما لا ينتقض إلا في حالتين : الحالة الأولى : أن يخرج منهما شيء من مذى • ونحوه ، الحالة الثانية : أن يضع فرجه على فرجها • وذلك ينتقض وضوء الرجل بشرطين : الشرط الأول : أن ينتصب الرجل ، الشرط الثاني : أن لا يوجد حائل يمنع حرارة البدن ، أما وضوء المرأة فإنه ينتقض بمجرد ذلك التلاصق ، متى كان الرجل منتصباً فإذا فرغ وضوءها ، مع أخرى • وتلاصقتا بهذه الكيفية ، فإن وضوءهما ينتقض بمجرد تلاصق الفرجين ببعضهما ، وهما عاريتان • وبقيت صورة أخرى ، وهي أن يتلاصق رجل مع آخر وهما عاريان ، كما قد يقع في الحمام حال الزحام ، وحكم هذه الحالة هو أنه لا ينتقض وضوءهما ، إلا إذا كان اللمس منتصباً •

وبذلك تعلم أن الحنفية اختلفوا مع سائر الأئمة في هذا الحكم ، أما المالكية فقد رثوا النقص على قصد اللذة ، أو وجدانها ، فخالفوا الشافعية والحنابلة في مس المجزئ التي لا تنقض ، فقالوا أنه لا ينتقض بالشافعية والحنابلة ، قالوا أنه ينتقض ، وكذا كالفهم في مس

القسم الثالث : من النواقض التي يترتب عليها الخروج من أحد السبيلين : المس باليد ، وحكم هذا فيه تفصيل . وهو أنه لا يخلو إما أن يمس بها نفسه أو غيره . فإن مس غيره كان لامسا . تجرى عليه أحكام اللبس المتقدمة . أما أن مس نفسه . فإن المعتاد في مثل ذلك أن الانسان لا يلتذ بلمس جزء من أجزاء بدنه . ولكن قد ورد في الأحاديث ما يدل على أن من مس ذكر نفسه انتقض وضوءه . وورد في البعض الآخر أن ذلك المس لا ينتقض الوضوء . ولذا اختلفت المذاهب في ذلك فمن قال : ان مس ذكر الانسان نفسه لا ينتقض . استدلت بأحاديث : منها ما رواه أصحاب السنن . إلا ابن ماجه وهو أن النبي ﷺ سئل عن رجل يمس ذكره في الصلاة ، فقال : « هل هو الابضعة منك » ، وهذا الحديث رواه ابن حبان أيضا في « صحيحه » وقال الترمذي : ان هذا الحديث أحسن شيء يروى في هذا الباب . أما الذين قالوا : ان مس الذكر ينتقض الوضوء ، فقد استدلوا بأحاديث كثيرة : منها قوله ﷺ : « من مس ذكره فليتوضأ » وقد أجمع الأئمة الثلاثة على أن مس الذكر ينتقض ، وخالف الحنفية في ذلك فقط ، فقالوا : انه لا ينتقض ، واليك تفصيل مذاهبهم (١) .

= الأمر الجميل ، فقال المالكية : انه ينتقض ، وقال الشافعية ، والحنابلة : انه لا ينتقض ، وواقفهم على أن اللبس لا ينتقض ، الا اذا كان الملموس عاريا ، أو مستورا بساتر خفيف ، على أن المالكية قالوا : اذا كان لابسا أثوابا ، ثم قبض المتوضئ على جسمه بيده ، فإن وضوءه ينتقض ، واختلفوا في لمس الشعر ، فقال المالكية : اذا لمس الرجل شعر المرأة انتقض وضوءه اذا قصد لذة أو وجدها ، لأن الشعر مما يلتذ به بلا نزاع ، بخلاف المرأة اذا لمست رجلا بشعرها ، فإن وضوءها لا ينتقض ، لأن شعرها لا تحص به ، أما الحنابلة والشافعية فقالوا : ان لمس الشعر لا ينتقض .

(١) الحنفية .- قالوا : ان مس الذكر لا ينتقض الوضوء ، ولو كان بشهوة ، سواء كان بباطن الكف ، أو بباطن الأصابع ، لأن رسول الله ﷺ جاءه رجل ، كأنه بدوى . فقال : يا رسول الله ، ما تقول في رجل مس ذكره في الصلاة ؟ فقال : « هل هو الابضعة منك ، أو مضغة منك ؟ » ولكنه يستحب منه الوضوء ، خروجا من خلاف العلماء ، لأن العبادة المتفق عليها خير من العبادة المختلف فيها ، بشرط أن لا يرتكب مكروه مذهبه .

هذا وقد حمل بعض الحنفية المس في قوله ﷺ : « من مس ذكره فليتوضأ » على الوضوء اللغوي ، وهو غسل اليدين ، فيندب له أن يغسل يديه من المس عند ارادة الصلاة ، وكذلك لا ينتقض الوضوء لمس أى جزء من أجزاء بدنه ، فلو مس حلقة دبره ، فسان وضوءه لا ينتقض ، وكذا اذا مست المرأة قبلها ، ولكن لو أدخل أصبعه أو شيئا - كطرف حقة - وغيبها انتقض وضوءه ، لأنها تكون بمنزلة دخول شيء في الباطن ، ثم خروجه ، فلان أدخل بعضها ، وام يغيبها ، فإن أخرجهامبلة ، أو بها رائحة انتقض وضوءه ، والا =

لقسم الرابع من النواقض بسبب الخارج من السبيلين : هو ما يخرج من بدن الانسان من غير القبل ، أو الدبر ، كالقيح الذي يخرج من الدم ، أو الدم الذي يخرج بسبب ذلك ، أو بسبب جرح ، أو نحو ذلك ، وكل ذلك نجس ينقض الوضوء ، على تفصيل في المذاهب .

بعد فلا ، وكذلك المرأة اذا وضعت أصبعها ، أو قطنة ونحوها في قبلها ، فان خرج مبتلا ينقض الوضوء ، والا فلا . .

في المالكية - قالوا : ينتقض الوضوء بمس الذكر بشروط : أن يمس ذكر نفسه المتصل به ، ولو مس ذكر غيره كان لا مسا ، يجري عليه حكمه ، وأن يكون بالغاً ، ولو خنثى : فلا ينتقض الوضوء . النصبي بذلك المس ، وأن يكون المس بدون حائل ، وأن يكون المس بباطن الكف ، أوجنبه ، أو بباطن الأصابع ، أو جنبها ، أو برأس الاصبع ، ولو كانت زائدة ان ساوت إحدى الأصابع الأصلية في الاحساس ، والتصرف فلا ينتقض اذا مسه بعض آخر من أعضاء بدنه ، كفخذه أو ذراعه ، كما لا ينتقض اذا مسه بعود ، أو من فوق حائل ، وينتقض الوضوء بالمس المستكمل للشروط المذكورة ، سواء التذ أو لا وسواء كان عمداً أو نسياناً ، ولا ينتقض بمس امرأة فرجها ، ولو أدخلت فيه أصبعها ، ولو اتذت ، ولا ينتقض بمس حلقة الدبر ، ولا بأدخال أصبعه فيه على الراجح ، وان كان حراماً ، اذا كان لغیر حاجة ، ولا ينتقض بمس موضع الجب - أى قطع الذكر - ولا بمس الخصيتين ، ولا العانة ، ولو تلذذ ، أما مس دبر غيره ، أو فرج امرأة ، فإنه لمس يجري عليه حكم الملاسة ،

الشافعية - قالوا : ينتقض الوضوء بمس الذكر المتصل والمنفصل . اذا لم يتجرا بعد الانفصال . فلا يطلق عليه الاسم وينتقض بمس محل القطع . وانما ينتقض ذلك المس بشروط منها عدم الحائل ، ومنها أن يكون المس بباطن الكف . أو الأصابع . وباطن الكف . أو الأصابع - هو ما يستتر عند انطباقهما بعضهما على بعض ، مع ضغط خفيف - فلا ينتقض بالمس بمصرف الكف ، وأطراف الأصابع ، وما بينهما . هذا ، والشافعية كالحنابلة لا يضمنون المس بمس الشخص ذكر نفسه ، وانما يقولون أن المس يتناول مس ذكر الغير ، فلذا قالوا : ان مس الذكر ينتقض الوضوء ، سواء كان ذكر نفسه ، أو ذكر غيره ، ولو كان ذكر صغير . أو ميت ، وانما ينتقض وضوء المس دون اللمس ، وكذا ينتقض وضوء المرأة اذا مس قبلها ، كما ينتقض وضوء من مسه طبعاً ، وحلقة الدبر لها حكم الفرج عندهم بخلاف الخصية ، والعانة ، فلا نقض بمسهما . الحنابلة - قالوا : ينتقض الوضوء بكل خارج نجس من سائر البدن ، غير القبل والدبر ، المتقدم حكمه ، بشرط أن يكون كثيراً ، والكثرة والقلة تعتبر في حق كل انسان بحسبه ، بمعنى أنه يراعى في تقدير ذلك حالة الجسم قوة وضعفاً ، ونحافة وضمامة ، ولو خرج ادم مثلاً من نحيف ، وكان كثيراً بالنسبة الى جسده نقض ، والا فلا ، ومن ذلك القى عندهم .

وينتقض (١) الوضوء بالردة • فإذا ارتد المتوضئ عن دين الإسلام • انتقض وضوءه وقد يقع ذلك كثيرا من الجهلة الذين يستولون عليهم الغضب الشديد فيسيبون الدين • وينطقون بكلمات مكفرة • بدون مبالاة • ثم يندمون بعد ذلك • فهؤلاء ينتقض وضوءهم إذا كانوا متوضئين • ولا يخفى أن هذا بعض عقوبات الردة الهينة • إذ لو علم الناس أن الردة تحبط الأعمال وتبطلها • لضبطوا أنفسهم • وحفظوا أنفسهم من التعلق بكلمات تضر كثيرا • ولا تنفع في شيء ما •

ولا ينتقض الوضوء بالقهقهة (٢) في الصلاة • ولا بأكل لحم جزور • جميل أو قعود • ولا بتفسيده الميت (٣)

وكذا لا ينتقض الوضوء بالشك (٤) في الحدث • ولذلك صورتان : الصورة الأولى : أن يتوضأ بيقين • ثم يشك • هل أحدثت بعد ذلك الوضوء أو لا • وهذا الشك لا ينفذ

(١) الحنفية — قالوا : إن الوضوء لا ينتقض بالردة • وإن كانت الردة محبطة لكثير من الأعمال الدينية • والتصرفات المالية • ونحو ذلك • مما بيناه في « الجزء الرابع » من هذا الكتاب — صحيفة ١٩٥ — وما بعدها • فليرجع إليها من يشاء •

الشافعية — قالوا : الردة لا تنتقض الوضوء إذا ارتد وهو صحيح من مرض سلس ونحوه • أما المريض بالسلس • فإن وضوءه ينتقض بالردة • وذلك لأن طهارته ضعيفة •

(٢) الحنفية — قالوا : القهقهة في الصلاة تنتقض الوضوء وقد وردت في ذلك أحاديث : منها ما رواه الطبراني عن أبي موسى • قال : بينما رسول الله ﷺ يصلي بالناس • إذ دخل رجل فتردى في حفرة كانت في المسجد — وكان في بصره زر — فضحك كثير من القوم • وهم في الصلاة • فأمر رسول الله ﷺ من ضحك أن يعيد الوضوء • ويعيد الصلاة • والقهقهة هي : أن يضحك بصوت يسمعه من بجواره • فإذا وقع منه ذلك انتقض الوضوء ولو لم يطل زمن القهقهة • بخلاف ما إذا ضحك بصوت يسمعه هو وحده • ولا يسمعه من بجواره • فإن وضوءه لا ينتقض بذلك بل تبطل به الصلاة • وإنما ينتقض الوضوء بالقهقهة إذا كان المصلي بالغاً • ذكراً • أو امرأة • عامداً • أو ناسياً • أما إذا كان صبياً • فإن وضوءه لا ينتقض بالقهقهة • ويشترط أيضاً أن تقع القهقهة في صلاة ذات زكوع وسجود • فإن كان في سجود تلاوة ونحوه • وقهقهة بطل سجوده • ولم ينتقض • وإذا تعمد الخروج من الصلاة بالفقهاء بدل السلام انتقض وضوءه • وصحت صلاته • لأن الخروج من الصلاة يحصل عندهم بغير السلام • كما سيأتي • ومع هذا فإنه يكون قد أساء الأدب حال مناجاة ربه • وترك واجب السلام • كما ستعرفه في « كتاب الصلاة » •

(٣) الحنابلة — قالوا : ينتقض الوضوء بأكل لحم الجزور • وبتفسيده الميت •

(٤) المالكية — قالوا : ينتقض الوضوء بالشك في الحدث • أو سببه • كأن يشك بعد تحقق الوضوء • هل خرج منه ريح • أو مس ذكره مثلاً أو لا • أو شك بعد تحقق الانقضاء =

وضوءه لأنه شك في حصول الحدث بعد الوضوء ، والشك لا يزيل يقين الطهارة ، الصورة الثانية : أن يتوضأ بيقين ، ويحدث بيقين ، ولكنه يشك ، هل توضأ قبل الحدث ، فيكون وضوءه قد انتقض بالحدث ، أو توضأ بعد الحدث ، فيكون وضوءه باقياً ، وتحت هذه الصورة أمران : الأول : أن يتذكر قبل ذلك الوضوء والحدث الذي شك فيهما ، ولم يدرك أيهما حصل أولاً ، فإن تذكر أنه كان محدثاً قبل ذلك ، اعتبر متوضئاً ، لأنه ثبت أنه توضأ بعد الحدث الأول بيقين ، وشك في أنه أحدث ثانياً أولاً ، قد عرفت أن الشك عند الاحتفاء لا يضر ، مثال ذلك أن يتوضأ بعد الظهر بيقين ، ويحدث بيقين ، ولكنه يشك في هل الحدث الناقض وقع أو لا ، فيكون الوضوء باقياً ، أو الوضوء حصل أو لا ، فيكون الوضوء منتقضاً بالحدث ، وفي هذه الحالة ينظر إلى ما كان عليه قبل الظهر ، فإن تذكر أنه كان محدثاً قبل الظهر ، فإنه يعتبر متطهراً بعده ، وذلك لأنه يتقن الحدث الأول الواقع منه قبل الظهر ، ويتقن الوضوء الواقع منه بعد الظهر ، وشك في الحدث الثاني الواقع منه بعد الظهر ، هل وقع قبل الوضوء ، أم بعده ؟ والشك لا يرفع الحدث فيكون متوضئاً : الأمر الثاني : أن يتذكر أنه كان متوضئاً قبل الظهر ، ثم توضأ بعده وأحدث ، وفي هذه الحالة تفصيل ، وهو أن كان من عادته تجديد الوضوء (١) ، فإنه يعتبر بعد الفجر محدثاً بيقين ، لأنه كان متوضئاً قبله بيقين ، ثم جدد الوضوء بعده ، وأحدث ، ولا يدري أيهما السابق ، فلا يعتبر شاكاً في نقض الوضوء ، لأنه كان متوضئاً أو لا بيقين ، ثم أحدث بيقين ، ووضوءه الثاني يعتبر تجديدًا للوضوء الأول الذي وقع بعد الحدث بيقين ، فلا يكون تجديد الوضوء رفعا للحدث المتيقن ، أما إذا لم يكن من عادته الوضوء ، فإنه يعتبر متطهراً ، لأن طهارته الثانية ترفع الحدث المشكوك فيه .

هذا كله إذا شك في الوضوء بعد تمامه ، أما إذا شك أثناء الوضوء في عضو ، فإن عليه أن يعيد تطهير العضو الذي شك فيه .

ولا يخفى أن هذه الدقائق العلمية ، ذكرناها لما عساه أن ينتفع به طلبة العلم ، أما العامة فليس من الضروري أن يعرفوا مثل هذه الدقائق إلا في الأحوال الضرورية ، كما إذا كان شخص في جهة يقل فيها الماء أو كان يصعب عليه إعادة الوضوء لكبر ، أو ضعف ، أو برد وكان في حالة لا يباح له فيها التيمم : أو نحو ذلك ، فلم يقصر العلماء في بيان حكم من الأحكام ، سواء كان ينتفع به الجمهور ، أو بعضهم .

= هل توضأ أو لا ، أو شك بعد تحقق الناقض ، والوضوء هل السابق الناقض ، أو الوضوء ، فكل ذلك ينقض الوضوء ، لأن الذمة لا تبرأ إلا باليقين ، والشك لا يقين عنده .
(١) الحنابلة — قالوا : يعمل بصد حالته الأولى ، ولو كان من عادته تجديد الوضوء .

مباحث

الاستنجاء ، وآداب قضاء الحاجة

قد عرفت مما قدمناه لك في نواقض الوضوء ، أن الوضوء ينتقض بالبول ، والغائط ، والمذي والودي باتفاق ، ولا يكفي في خروج شيء من هذه مجرد الوضوء ، مع تلوث أحد المخرجين به ، بل لابد من تجفيف المحل الذي خرج منه ذلك الأذى وتنظيفه ، فلهذا كان من الحسن أن نضع هذا المبحث عقب نواقض الوضوء ، لأنه جزء منها . وأركان الاستنجاء أربعة : مستنج ، وهو الشخص ومستنجى منه ، وهو الخارج النجس الذي يلوث القبل أو الدبر : ومستنجى به ، وهو الماء أو الحجر ومستنجى فيه ، وهو القبل أو الدبر ، فهذه هي الأركان التي لا يتحقق الاستنجاء إلا بتحقيقها .

وظاهر أن ههنا أمرين : أحدهما : الاستنجاء ، ثانيهما : قضاء الحاجة ، فأما الاستنجاء ، فإنه يتعلق به أمران : الأول : تعريفه ، الثاني : حكمه ، وأما قضاء الحاجة من بول أو غائط ، فإنه يتعلق به ثلاثة أمور : أحداها : حكمة ، ثانيها : بيان الأماكن التي لا يجوز للإنسان أن يقضى فيها حاجته ، ثالثها : بيان الأحوال التي ينهى عن قضاء الحاجة عندها ، واليك بيانها على هذا الترتيب .

تعريف ، لاستنجاء

الاستنجاء هو عبارة عن إزالة الخارج من أحد السبيلين — القبل ، أو الدبر — عن المحل الذي خرج منه ، إما بالماء . وإما بالأحجار ، ونحوها . ويقال له : الاستطابة ، كما يقال : الاستجمار على أن الاستجمار مختص بالأحجار التي يزيل بها الإنسان النجاسة من المخرج ، مأخوذ من الجمار ، والجمار هي الحصى الصغار ، وسمى الاستنجاء استطابة ، لأنه يترتب عليه أن النفس تطيب وتستريح بإزالة الخبث ، وسمى استنجاء . لأن الاستنجاء مأخوذ من نجوت الشجرة إذا قطعت ، فهو يقطع الخبث من على المحل ، والأصل في الاستنجاء أن يكون بالماء ، فقد كان الاستنجاء بالماء فقط مشروعا في الأمم التي من قبلنا ، روى أن أول من استنجى بالماء هو سيدنا إبراهيم عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام ، ولكن سماحة الدين الإسلامي ، وسهولته قد قضت بإباحة الاستنجاء بالأحجار ونحوها . من كل ما لا يضر . مما سيأتى في بيانه « كيفية الاستنجاء » .

حكم الاستنجاء

الاستنجاء بالمعنى الذى ذكرناه فرض (١) فيجب الاستنجاء من كل خارج نجس ، واول نادرا كدم ، وودى ومذى • ولا بد من انقطاع الخارج قبل الاستنجاء • والا بطل الاستنجاء « شافعى • حنبلى » •

(١) الحنفية — قالوا : حكم الاستنجاء أو ما يقوم مقامه من الاستجمار هو أنه سنة مؤكدة للرجال والنساء • بحيث لو تركها المكلف فقد أتى بالمكروه على الراجح • كما هو الشأن في السنة المؤكدة : وانما يكون الاستنجاء بالماء أو الاستجمار بالأحجار الصغيرة ونحوها سنة مؤكدة • اذا لم يتجاوز الخارج نفس المخرج والمخرج عندهم هو المصل الذى خرج منه الأذى ، وما حوله من مجمع حلقه الدبر الذى ينطبق عند القيام ولا يظهر منه شيء • وطرف الاحليل الكائن حول الذنب الذى يخرج منه البول ، لا فرق في ذلك بين أن يكون الخارج معتادا ، أو غير معتاد ، كدم وقيح ونحوهما ، فاذا جاوزت النجاسة المخرج المذكور • فانه ينظر فيها فان زادت على قدر الدرهم ، فان ازلتها تكون غرضا ، ويتعين في ازلتها الماء ، لانها تكون من باب ازالة النجاسة لا من باب الاستنجاء ، وازالة النجاسة يفترض فيها الماء • ومثل ذلك ما اصاب طرف الاحليل — رأسه — من البول • فان زاد على قدر الدرهم افترض غداً له بالماء فلا يكفى في ازالته الأحجار ونحوها ، على الصحيح ، وكذا ما اصاب جلده الاحياء الأتلف الذى لم يختن (يطهر) — من البول فانه اذا زاد على قدر الدرهم يفترض غداً له • ولا يكفى مسحه بالأحجار ونحوها على أن هذا عند الصحابين • أما عند محمد رضى الله عنه فان النجاسة اذا تجاوزت المخرج ، يجب غسلها سواء كانت تزيد على قدر الدرهم • أو لا • وظاهر أنه في هذه الحالة يلزم غسل كل ما على المخرج • لأن النجاسة تنتشر بغسل ما زاد عليه • وهذا هو الأحوط • وان كان الراجح ما ذهب اليه الصحابان ، على أن مثل هذا انما يكون له أثر ظاهر في بعض الأحوال دون بعض ففى الجهات التى يكثر فيها الماء كما في المصر • فان الأحوط ظبعاً هو الغسل والتطهير • لما في ذلك من ازالة الأذى وقطع الرائحة الكريهة ، أما في الجهات التى يقل فيها الماء كالصحراء • فان رأى الصحابين يكون له أثر ظاهر • وكذا اذا كان الانسان يتعسر عليه استعمال الماء •

والحاصل أن الحنفية يقولون ان ازالة ما على نفس المخرج سواء كان معتادا • كبول وغائط أو غير معتاد • كمذى • وودى • ودم • ونحو ذلك • سنة مؤكدة • سواء أزيلت بالماء • أو بغيره ، ويقال لهذا : استنجاء ، أو استجمار ، أو استطابة ، أما ما زاد على نفس المخرج ، فان ازالته فرض ، ولا يسمى استنجاء ، بل هو من باب ازالة النجاسة ، وهل يشترط في كون ازالته غرضا بالماء ، أن يزيد على قدر الدرهم ، كما هو الشأن في حكمه =

مبحث

آداب قضاء الحاجة

قد عرفت أن قضاء الحاجة من بول ونحوه قد جعل الشارع له أحكاما : منها ما هو خاص بازالته • ويقال له : استنجاء ، إذا كان بالماء ، واستجمار زيادة إذا كان بغير الماء ، من حجر ونحوه ، وقد قدمنا لك حكم الاستنجاء في المذاهب ، وبقي آداب قضاء الحاجة ، وههنا سؤال يردده بعض الناس ، وهو : قضاء الحاجة من الأمور الطبيعية التي تتبع حالة الإنسان وظروفه الخاصة به ، فالتعميد فيها بالتكاليف الشرعية قد يخرج الإنسان ،

= إزالة النجاسة ، أو ههنا لا يشترط ذلك بخلاف بين محمد ، والصاحبين ، فمحمد يقول : يجب غسله في هذه الحالة بالماء ، وإن لم يباغ الدرهم ، والصاحبان يقولان : لا يجب الماء إلا إذا زاد المتجاوز عن الدرهم ، ولا فرق في هذا الحكم بين الرجل والمرأة إلا في الاستبراء ، وهو — اخراج ما بقي في المخرج من بول ، أو غائط ، حتى يغلب على ظنه أنه لم يبق في المخرج شيء — فإن الاستبراء بهذا المعنى لا يجب على المرأة ، وإنما الذي يجب عليها ، هو أنها تصبر زمنا يسيرا بعد فراغها من البول أو الغائط ، ثم تستنجي ، أو تستجمر ، أو تجمع بين الأمرين •

هذا وإذا استجمر ، وبقي أثر النجاسة ، ثم عرقت مقعدته ، وأصاب عرقها ثوبه ، فإن الثوب لا يتنجس ، وإن زاد على قدر الدرهم ، بخلاف ما إذا نزل المستجمر في ماء قليل — كالمنطس الصغير — فإنه ينجسه ، وبهذا نعلم أن حقيقة الاستنجاء — وهي إزالة ما على نفس المخرج فقط — لا تكون فرضا ، لأن إزالة ما زاد على ذلك يسكون من باب إزالة النجاسة ، على أن الاستنجاء قد يكون مستحبا فقط ، وهو ما إذا بال ولم يتغوط ، فإنه يستحب له أن يغسل المخرج الذي نزل منه البول ، إلا إذا انتشر البول ، وجاوز محله ، فإنه يجب غسله من باب إزالة النجاسة ، وقد يكون الاستنجاء بدعة ، كما إذا استنجي من خروج ريس •

هذا ، ويقدر الدرهم في النجاسة الجامدة بعشرين قيراطا ، وفي المائعة بملء مقر الكف ، أما القيراط فهو ما كان زنة خمس شعيرات غير مقشورة ، والمعروف في زماننا أن زنة القيراط يساوي — خروبة — وهي بذرة من بذور الخروب المتوسطة التي زنتها أربع قمحات من القمح البلدي ، والدرهم يساوي ست عشرة خروبة ، ولا يخفى أن الإنسان يستطيع أن يقدر ذلك تقديرا تقريبا ، بحيث يفعل الاحوط •

الملكية — قالوا : الأصل في الاستنجاء ونحوه أن يكون مندوبا ، فيندب نقصان الحاجة أن يزيل ما على المخرج بماء ، أو حجر ، إلا أنهم قالوا : يجب إزالته بالماء في أمور ، =

ويُضطره الى ارتكاب ما يشق عليه من غير ضرورة تدعو الى ذلك ، ولكن هذا الكلام كثيره من اعتراضات الذين يريدون أن يتصلوا من التكاليف الشرعية في جميع أحوالهم ، والا فأي فرق بين القيود التي أمر الشارع بها في حال الحيض والجماع ، وبين هذه القيود التي ستعرفها ؟ ! ومن حسن الحظ أن الشريعة الاسلامية قد أتت في كل ذلك بما بقره العقل ، وتقتضيه صحة الأبدان ، ويستلزمه نظام الاجتماع ، من نظافة لا بد منها ، فالواقع أن الشريعة الاسلامية ، وإن كانت هنا لا تسأل عن علة ، ولا عن سبب ، لأن هذه تكاليف خاصة بالانسان وحده ، لأنها عبادات ليس من حق الانسان أن يتبرم بها ، الا اذا عجز عن أدائها ، كما قدمنا لك في أول «مباحث الطهارة» ولكنها مع هذا فقد جاءت بكل شيء معقول ، وشرعت للناس العبادة التي تناسب أحوالهم الاجتماعية والصحية ، والا فمن ذا الذي يقول : ان النظافة من الاخشين غير لازمة ؟ ! ومن ذا الذي يقول ان الآداب التي ستعرفها غير نافعة للانسان ؟ فالشريعة الاسلامية كلها خير للمجتمع ، وكلها احسان الى الناس ، وكلها قيود صالحة لا يستطيع أحد أن ينال منها ، واليك بيان الأحكام المتعلقة بقضاء الحاجة من واجب ، أو حرام ، أو مندوب ، أو مكروه بالترتيب :

= منها في بول المرأة سواء كانت بكرا أو ثيبا ، فيجب عليها أن تغسل كل ما ظهر من فرجها حال جلوسها ، سواء تعدى المحل الخارج منه الى جهة المقعدة أولا ، الا أنه ان تعدى المحل ، وأصبح ذلك لازما ، بحيث يأتي كل يوم مرة فأكثر ، فإنه يكون سلسا يعفى عنه ، ومنها أن ينتشر الخارج على المحل انتشارا كثيرا ، بحيث يزيد على ما جرت العادة بتلويثه ، كان يصل الغائط الى الألية ، ويمم البول معظم الحشفة وفي هذه الحالة يجب غسل الكل بالماء ، بحيث لا يصح الاقتصار على غسل ما جاوز المعتاد ، ومنها الذي اذا خرج بلذة معتادة ، ويجب عندهم غسل الذكر كله بنية على المعتمد ، فاذا غسله كله من غير نية ، وصلى ، فصلاته صحيحة على المعتمد ، واذا غسل بغيره بنية ، وصلى ، فبعضهم يقول : تصح ، وبعضهم يقول : لا ، ، منها المنى في الحالة التي لا يجب فيها الغسل من الجنابة ، ولذلك صورتان : الأولى : أن يكون في مكان ليس فيه ماء يكفي للغسل ، وفي هذه الحالة يكون فرضه التيمم ، ولكن يجب عليه أن يزيل المنى من عضو التناسل بالماء ، ولا يجب عليه غسل الذكر كله ، ومثل ذلك ما اذا كان مريضا مرضا يمتنع من الاغتسال ، وكان فرضه التيمم ، الصورة الثانية : أن ينزل منه المنى على وجه السلس ، بأن ينزل منه كل يوم ولو مرة ، وفي هذه الحالة يعفى عنه ، فلا يلزم الاستنجاء بالماء ، ولا حجر ، وكذلك الحكم في الصورة الأولى ، وهذا كله اذا كان معه ماء يكفي ، والا فلا يجب عليه شيء من ذلك ، ومنها الحيض ، والنفاس في حالة ما اذا أقام بالمرأة عذر يرفع عنها الاغتسال ، والا كان الواجب غسل جميع البدن ، كما في خروج المنى ، فاذا انقطع حيض المرأة ، أو نفاسها ، وكانت مريضة لا تستطيع أن تغسل بالماء ، أو كانت في جهة لا تجد فيها ماء يكفي لغسلها ، أو نحو ذلك ، فإنها يفترض طهرها في هذه الحالة أن تيمم ، واذا كان معها ماء يكفي للاستنجاء ، فإنه يجب عليها أن =

أولاً : ما يجب عند الاستتباء : يجب الاستبراء ، وهو اخراج ما بقى في المخرج من بول ، أو غائط يغلب على الظن أنه لم يبق في المحل شيء ، وقد اعتاد بعض الناس أن ينزل منه البول بعد أن يمشى ، أو يقوم ، أو يأتي بحركة من الحركات المعتادة له ، فأنذى يريد الاستتباء يلزمه الاستبراء بحيث لا يجوز له أن يتوضأ ، وهو يشك في انقطاع بوله ، فإنه إذا توضأ في هذه الحالة ، ونزلت منه قطرة بول لم ينفع وضوءه ، فواجبه أن يخرج ما عساه أن يكون موجوداً حتى يغلب على ظنه أنه لم يبق في المحل شيء ، وهذا واجب باتفاق ، فلم يختلف فيه أحد ، إلا أن بعضهم قال : إن الاستبراء لا يجب إلا إذا غلب على الظن (١) أن بالمحل شيء ، وبعضهم قال أن الاستبراء واجب حتى يغلب على الظن أنه لم يبق بالمحل شيء ، والأمر في ذلك هين .

ثانيها : المكان الذي يحرم قضاء الحاجة فيه : يحرم قضاء الحاجة فوق المقبرة (٢) وعلة ذلك ظاهرة ، فإن المقابر محل عظات وعبرة ، فمن سوء الأدب والخلق أن يكشف الإنسان فوقها سوءته ، ويلوثها بالأقذار الخارجة منه ، على أنه قد صح عن النبي ﷺ أنه حث على زيارة القبور ، لتذكر الآخرة ، فمن الجهل والحماسة أن يتخذ الناس الأماكن التي تزار لتذكر والاعتبار محلاً للبول والتبرز ، فالنهي عن قضاء الحاجة فوق المقابر لذلك ، أما ما ورد من الأحاديث فإنه لا يفيد هذا المعنى صريحاً ، ومنها ما رواه مسلم ، وأبو داود ، وغيرهما أن النبي ﷺ قال : « لأن يجلس أحدكم على جمرة ، فتحرق ثيابه ، فتخلص إلى جلده ، خير له ، من أن يجلس على قبر » فهذا الحديث حملة بعض العلماء على الجلوس عليها لقضاء الحاجة ، ولكن ليس في الحديث ما يشير إلى هذا ، بل الذي يفيد الحديث أن المراد بالجلوس عليها اتخاذها مكاناً للهو والتسلية ، كما يفعله بعض جهلة القرى ، فأنهم كانوا يتخذون من بعض المقابر مجلساً ليتفكروا بالشمس ، أو الظل ، والتحدث ، كما يفعل أهل المدن بالاجتماع في النوادي ، ولا ريب أن هذه الحالة تنافي الموعظة والخشية المطلوبة من زيارة القبور ، فضلاً عما فيها من امتحان المقابر ، يدل لذلك ما رواه ابن ماجه بسند جيد عن رسول الله ﷺ حيث قال : « لأن أمشي على جمرة ، أو صيف ، أو أخصف نعل برجلي ، أحب إلي من أن أمشي على قبر » . والمراد بأنصيف شدة حر الأرض ، وخصف النعل عبساراً عن ترقيعها ، ولا يخفى ما في هذا من السددة ، فإن رسول الله ﷺ يفضل أن يرقع نعله بجلد

= يستنجى بالماء ، ولا يكفي المسح بالدمى ونحوه .

هذا ، ويكره الاستتباء من الريح .

(١) الشافعية — هم القائلون وحدهم : إن الاستبراء لا يجب إلا إذا غلب على الظن أن بالمحل شيئاً من النجاسة .

(٢) الحنفية — قالوا : يكره قضاء الحاجة فوق المقبرة كراهة تحريم ، وعلى كل حال فهم يتفقون مع غيرهم في تأنيب من يفعل ذلك ، إلا أن غيرهم قال أن أثمة شديد ، ومذهب صغيرهم هو الظاهر ، لما ذكرناه لك من العلة .

رجله ، ولا يمشى على المقبرة ، وسيأتى بيان هذا البحث فى « مباحث الجنابة » ان شاء الله .

ثالثا : لا يجوز أن يقضى حاجته فى الماء الراكد ، وهذا أيضا من الأمكنة التى لا يجوز قضاء الحاجة فيها ، والماء الراكد هو الذى لا يجرى ، فقد روى جابر عن رسول الله ﷺ أنه نهى أن يبال بالماء الراكد ، رواه مسلم ، وابن ماجه ، وغيرهما ، ويلحق بالبول التغوط . لأنه أقبح ، والنهى عنه أشد ، وفى النهى عن البول فى الماء الراكد تفصيل المذهب (١) . وهذا الحكم الفقهي من أجمل الأحكام التى يقرها العلم ، ويرضاها العقل السليم ، فإن تلويث الماء المحدث للاقتناع من أقبح الخصال الذميمة ، فضلا عما قد ترتب عليه من عدوى — البلهارسيا — ونحوها من الأمراض ، فمن مكارم الاسلام أن جعل عبادة الله مرتبة دائما على ما تقتضيه مصلحة الانسان نفسه .

(١) المالكية — قالوا : يحرم قضاء الحاجة فى الماء الراكد اذا كان قليلا ، أما اذا كان مستبحرا كالماء الموجود فى البحيرات التى فى الحدائق الكبيرة ، والأحواض الواسعة ، فإن البول فيه لا يحرم ، الا اذا كان مملوكا للغير ، ولم يأذن باستعماله ، أو أذن باستعماله ، ولم يأذن بالبول فيه ، والا كان البول فيه حراما ، فإن كان جاريا ، فإن البول فيه يجوز ، الا اذا كان مملوكا للغير ، ولم يأذن فيه ، أو كان موقوفا .

الحنفية — قالوا : يحرم قضاء الحاجة فى الماء القليل الراكد حرمة شديدة ، فإن كان كثيرا كره البول فيه تحريما ، بمعنى أن الحرمة تكون اخف لكثرة ، فإذا كان الماء جاريا فإن البول فيه يكره تنزيها ، الا اذا كان مملوكا للغير ، ولم يأذن بالبول فيه ، فإنه يحرم البول فيه وإن كان كثيرا ، ومثله الموقوفة .

الحنابلة — قالوا : يحرم التغوط فى الماء الراكد والجارى ، سواء كان قليلا ، أو كثيرا الا ماء البحر ، فإنه لا يحرم فيه ذلك ، لما قد تقتضيه ضرورة الأسفار ، فضلا عن اتساعه ، وعدم ظهور شيء من ذلك فيه ، أما البول فإنه يكره فى الماء الراكد ، ولا يحرم ، كما يكره البول فى الماء الجارى الكثير ، ولا يكره فى الماء الجارى القليل ، ومحل هذا كله اذا لم يكن الماء موقوفا أو مملوكا للغير ولم يأذن فى استعماله اذنا عاما والا حرم قضاء الحاجة فيه مطلقا .

الشافعية — قالوا : لا يحرم قضاء الحاجة فى الماء قليلا كان ، أو كثيرا ، ولكن يكره فقط الا اذا كان الماء مملوكا للغير . ولم يأذن فى استعماله ، أو كان مسيلا ولم يسبحر ، فإنه يحرم فى هاتين الحالتين . الا انهم فرقوا فى الكراهة بين الليل والنهار ، فقالوا : يكره قضاء الحاجة نهارا فى الماء القليل ، لا فرق بين أن يكون راكدا أو جاريا ، أما فى الليل ، فقالوا : يكره البول فى الماء ، سواء كان قليلا ، أو كثيرا .

رابعاً : يحرم (١) قضاء الجلجة في موارد الماء ، ومحل مرور الناس ، واستغلالهم لقوله صلى الله عليه وسلم : « اتقوا اللاعنين ، قالوا وما اللاعنان يا رسول الله ! قال : الذي يتخلنى في طرق الناس ، أو في ظلهم ، » رواه مسلم ، وأبو داود ، وقوله : « اللاعنين » المراد به الأمران اللذان يتسبب عليهما لعن من فعلهما ، وذلك لأن الذي يببول أو يتغوط في طريق الناس ، فإنه يعرض نفسه للشتيم واللعن بسبب ذلك الفعل المؤذى ، وعن معاذ بن جبل رضى الله عنه . قال : قال رسول الله ﷺ : « اتقوا الملاعن الثلاثة : البراز في الموارد ، وقارعة الطريق ، والظل » رواه أبو داود وابن ماجه وقوله : « الملاعن » المراد بها مواضع اللعن لأن من قضى حاجته فيها ، فقد عرض نفسه لللعن الناس والمراد بالظل هو الظل الذى اتخذه الناس محلاً يستظلون به . وينزلون فيه « مالكى ، حنبلى » .

خامساً يحرم (٢) حال قضاء الحاجة استقبال القبلة أو استدبارها . بمعنى أنه يأتى إذا اتجه إلى القبلة وهو يببول أو يتغوط ، أو يعطئها ظهره . ويتجه إلى الجهة المقابلة لها . بشرط أن يكون ذلك في القضاء ، أما إذا كان في بناء — كالكتيف ونحوه — فإنه لا يحرم « مالكى ، شافعى ، حنبلى » فإذا قضى حاجته ، وأراد أن يستجى ، أو يستجمر . فإن ذلك يكون مكروهاً لا حراماً (٣) « حنبلى ، مالكى » .

(١) الشافعية ، والحنفية — قالوا : يكره قضاء الحاجة في هذه المواضع كلها ، ما لم تكن موقوفة للمرور ، أو ملكاً للغير ، فإن كانت كذلك حرم قضاء الحاجة فيها .
فالأئمة الأربعة مجمعون على النهى عن قضاء الحاجة في المحلات العامة التى يمر فيها الناس ، وفي موارد الماء ، وفي المحلات التى يستظلون بها ، إلا أن الشافعية ، والحنفية جطلوا النهى للكراهة والمالكية والحنابلة جعلوا النهى للتحريم ، وكلا الرايين قد يتيم الأثر الذى يترتب عليه هذا الفعل ، فإن كان فيه إيذاء شديد للناس ، أو كان فيه تأثير على الصحة العامة ، فهو حرام بالاجماع ، لأن الاضرار بالناس وإيذاءهم ، وجلب الأضرار منى عنه نهياً غليظاً ، ولعل القائلين بالكراهة قد نظروا إلى الجهات الخفية الواسعة التى ليس فيها أماكن معدة لهذا ، وضررها ليس له تأثير شديد .

(٢) الحنفية — قالوا : يكره استقبال القبلة ، أو استدبارها حال قضاء الحاجة ، كراهة تحريم داخل البناء أو الفضاء ، فإن جلس ساهياً ، وتذكر تحول عن القبلة عند تذكره أن قدر على التحول ، والا فينبئ أن لا يجلس على كتيف متجه إلى الجهة المنهى عنها متى أمكنه ذلك : ومثل البول والتغوط الاستنجاء والاستجمار : فإنهما مكروهان كراهة تحريم ، وقد استدلوا لذلك بعموم الحديث ، وهو « إذا أتيتم الغائط ، فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ، ببول ولا غائط » البخ والغائط : هو المكان المنخفض . فالحديث يدل على أنه لا يجوز استقبال القبلة ولا استدبارها حال قضاء الحاجة .

(٣) الشافعية — قالوا : لا ينهى عن استقبال القبلة حال الاستنجاء أو الاستجمار مطلقاً . وإنما النهى عن ذلك مقصور على قضاء الحاجة .

سادسا : يكره لقاضى الحاجة أن يقابل مهب الريح • فلا يجلس للبول الى الجهة التى يثور منها الهواء • كى لا يعود اليه رشاش من بوله فيتنجس • ولا يخفى أن هذا الحكم قد روى فيه مصلحة قاضى الحاجة • فاز • تقتضى الطبيعة أن يفر الانسان من الإكذار التى تلوث بدنه وثوبه • فالشارع جعل هذا الفعل مكروها عنده • مراعاة لمصلحة الناس • وحثا لهم على الغظافة •

سابعا : يكره لقاضى الحاجة أن يتكلم ، وهو يقضى حاجته لما فى ذلك من امتهسان الكلام •

وعدم المبالاة بما عساه أن يأتى فيه من ذكر اسم الله ، أو اسم رسول الله ، أو غير ذلك ، على أن الكلام انما يكره اذا كان غير حاجة ، فاذا وجدت حاجة للكلام ، فانه لا يكره ، كما اذا طلب امرىقا ، أو خرقة يجفف بها النجاسة ، ويكون الكلام لازما ، وذلك فى حالة انقاذ طفل ، أو أعمى من ضرر ، أن كان احفظ مال من التلف ، ونحو ذلك •

ثامنا : يكره استقبال عين الشمس والقمر (١) لأنهما من آيات الله ، ونعمه التى ينتفع بها الكون عامة ، ومن قواعد الشريعة الاسلامية احترام نعم الله تعالى وتقديرها •

ثاسعا : يندب الاستنجاء بيده اليسرى ، لأن اليمين فى الغالب هى المستعملة فى تناول الطعام ونحوه ، كما يندب بل أصابع اليسرى قبل ملاقة الأذى • لئلا يشتد تعلق النجاسة بها ، وهكذا يندب غسل يده اليسرى بعد الفراغ من قضاء الحاجة بشئ منظف ، ويندب الاسترخاء قليلا عند الاستنجاء • كى يتمكن من إزالة النجاسة (٢) •

شروط صحة الاستنجاء والاستجمار

بالماء ، والاحجار ، ونحوها

فأما الماء الذى يصح به الاستنجاء ، فانه يشترط فيه شرطان ، أحدهما : أن يكون طهورا ، فلا يمتنع الاستنجاء بالماء الطاهر فقط ، كما لا تصح إزالة النجاسة به (٣) ثانيهما أن يكون الماء

(١) المالكية — قالوا : لا يكره استقبال الشمس والقمر ، وانما الأولى بالماء أن لا يعمل ذلك ، فهو خلاف الأولى •

(٢) الشافعية — قالوا : يجب الاسترخاء كى يتمكن المستنجى من تنظيف الخارج •
الحنفية — قالوا : انما يندب الاسترخاء اذا لم يكن صائما ، محافظة على الصوم ، لأنه يبطل بالمبالغة فى ادخال الماء ، كما سيأتى فى بابيه •

(٣) الحنفية — قالوا : أن الاستنجاء بالماء الطهر لا يجب ، بل يكفى الاستنجاء بالماء الطاهر وقد عرفت الفرق بين الماء الطاهر والماء الطهور بما ذكرناه لك مقصدا فى « مباحث المياه » نعم الاستنجاء بالماء الطهور الأفضل ، للاتفاق على صحة إزالة النجاسة به والتمسك بالمتفق عليه أفضل عند الحنفية •

مزيلا للنجاسة ، فإذا كان معه ماء قليل لا يزيل النجاسة عن المحل ، بحيث يعود كما كان قبل النجاسة فإنه لا يستعمل الماء في هذه الحالة ، وهل يقدم الإنسان غسل قبله أو دبره ؟ في ذلك تفصيل في المذاهب (١) .

وأما الأحجار ونحوها ، فإنها تقوم مقام الماء ، ولو كان موجودا ، إنما الأفضل استعمال الماء : وأفضل من ذلك أن يجمع بين الماء والحجر ، على أن فيما يصح الاستجمار به من غير الماء تفصيل المذاهب (٢) .

(١) المالكية — قالوا : يندب تقديم قبله في إزالة النجاسة ، إلا إذا كان من عادته أن يتقاطر بوله إذا مس دبره بالماء ، فحينئذ لا يندب له تقديم القبل .
الحنفية — لهم قولان في ذلك ، وافتى به قول الإمام ، وهو تقديم غسل الدبر ، لأن نجاسته أقدر من البول ، ولأنه بواسطة ذلك في الدبر وما حوله يقطر البول ، فلا يكون لتقديم غسل القبل فائدة .

الشافعية — قالوا : يندب لمن يستجى بالماء أن يقدم غسل القبل على الدبر ، وأما إذا استجمر بالأحجار فإنه يندب له تقديم الدبر على القبل .
الحنابلة — قالوا : يسن لمن أراد الاستجمار أو الاستجمار أن يبدأ بالقبض ، إذا كان ذكرا ، أو أنثى ، بكرا ، وتخير الأنثى الثيب في تقديم أيهما

(٢) الحنفية — قالوا : إن السنة أن يكون الاستجمار بالأشياء الطاهرة من تراب ، وخرق بالية ، وحجر ، ومدر — وهو قطع الطين اليابسة — ويكره تحريما الاستجمار بالمنهى عنه ، كالعظام والروث ، لأن النبي ﷺ نهى عن استعمالها في ذلك ، ومثلها طعام الآدمي ، والدواب ، وكره تحريما الاستجمار بما هو محترم شرعا لما ثبت في « الصحيحين » من النهي عن إضاعة المال ، ويدخل فيما نهى احترام شرعا ، جزء الآدمي ، ولو كافرا ، أو ميتا ، والورق المكتوب ، ولو كانت الكتابة حروفا مقطعة ، لأن للحروف احتراماً ، والورق غير المكتوب ، إذا كان صالحا للكتابة ، أما الورق الذي لا يصلح للكتابة فإنه يجوز الاستجمار به بدون كراهة ، وإنما يكره الاستجمار بماله قيمة مالية إذا أدى ذلك إلى اتلافه ، أو انقاص قيمته ، فإذا كان غسله بعد الاستجمار ، أو تجفيفه يعيده إلى حالته الأولى ، فإنه لا كراهة فيه ، وكره الاستجمار بالطوب المحرق ، والفخار ، والزجاج ، والفحم والحجر الأملس ، وتكون الكراهة تحريمية إذا كان استعمالها ضارا ، إذا لا يجوز استعمال ما يضر ، وتنزيهية إذا لم يكن استعمالها ضارا ، وذلك لأنها لا تتقى المحل ، والسنة انقاؤه ، وكره تحريما الاستجمار بجدار غيره ، لأنه لا يجوز التعدي على مال الغير ، أما جدار نفسه فلا كراهة فيه ، ومثل جداره المستأجر ، فإن استجمر بشيء مما ذكر أجزاءه مع الكراهة التحريمية ، أو التنزيهية ، على التفصيل المتقدم .

هذا ، وقد تقدم ما يتعين فيه الماء ، وما يكفي فيه الحجر ونحوه في أول المبحث —

= الشافعية - قالوا : يشترط فيما يستجمر به أن يكون جامدا طاهرا ، فلا يصح بمتنجس ، وأن يكون قالعا للنجاسة ، فلا يصح بغير قالع ، كالأمس ، والرخو ، وأن يكون غير هائل ، فإن كان مبتلا بغير العرق ، فلا يجزئ ، وأن يكون غير محترم شرعا ، فلا يصح بمحترم ، كالخبز والعظم ، ومن المحترم شرعا ما كتب فيه علم شرعا ، كفقه ، وحديث ، أو وسائله ، كتحو ، وصرف ، وحساب ، وطب وعروض ، وأما ما كتب فيه غير ذلك فليس من المحترم ، إذا لم يوجد فيه قرآن ونحوه من كل محترم ، ومن المحترم ما كتب فيه اسم معظم مقصود منه ذلك المعظم كأبي بكر ، وعمر ونحوهما ، ومن المحترم أيضا المسجد ، فلا يجوز الاستجمار بجزء منه ، كحجر وخشب . ولو انفصل عنه ، مادام منسوباً إليه ، ومن المحترم جزء الآدمي ، ولو مهدر الدم ، نظرا لصورته ، وإن أهدر دمه .

ويشترط في الخارج شروط . منها أن لا يكون جافا ، لأنه لا يفيد الحجر ونحوه في إزالته ، وأن لا يطرا عليه نجس آخر أجنبي ، أو طاهر غير العرق ، وأن لا يجاوز الصفحة في الغائط ، والحشفة في البول ، والصفحة : ما ينضم من الألتين عند القيام ، والحشفة : ما فوق محل الختان .

هذا إذا كان رجلا ، فإن كان المستجمرا امرأة ، فإنه يشترط في صحة مسحها بالحجر ونحوه أن لا يجاوز ما يظهر عند قعودها أن كانت بكرا ، وأن لا يصل إلى ما بعد ذلك من الداخل أن كانت ثيبا ، والا تعين الماء بالنسبة لهما ، كما يتعين بالنسبة للأنثى إذا وصل بوله للجلدة .

ويشترط في المسح بالحجر ونحوه أن لا ينقص عن ثلاثة مسحات ، يعم المحل بكلا مسحة ، ولو بثلاثة أطراف حجر واحد . فلا يكفي أقل من ثلاث ، ولو أنقى المحل ، وإذا لم يحصل الانقضاء بالثلاث زيد عليها ما يحصل به الانقضاء ، بحيث لا يبقى من النجاسة إلا أثر لا يزيله إلا الماء ، أو صغار الخزف .

المالكية - قالوا : يجوز الاستجمار بما اجتمعت فيه خمسة أشياء أن يكون يابسا . كحجر وقطن وصوف ، إذا لم يتصل بالحيوان . والا كره الاستجمار به ، فإن لم يكن يابسا ، كالطين ، فلا يجوز الاستجمار به لأنه ينشر النجاسة ، فإن وقع استجمار به ، فلا بد من غسل المحل بالماء بعد ذلك . وإن صلتى بلاغسله كان مصليا بالنجاسة ، وقد تقدم حكمه في « إزالة النجاسة » ، وأن يكون طاهرا ، فلا يجوز بنجس ، كعظم ميتة ، وروث حيوان محرم الأكل ، فإن استجمر به ، فإن كان جامدا ، ولم يتصل منه شيء ، وأنقى المحل ، أجزأ مع الإثم ، وأن منقيا للنجاسة ، فلا يجوز بالأمس ، كزجاج ، وقصب فارسي . لعدم الانقضاء به ، وأن يكون غير مؤذ فلا يجوز بما له حد ، كسكين ، وحجر له حرفة ، ومكسور زجاج ، وأن يكون غير محترم شرعا ، ومن المحترم شرعا ، مطعوم الآدمي ويشتمل الملح والدواء ، ويلحق به الورق ، لأنه من النشأ المطعوم ومن المحترم شرعا ما له شرف =

مبحث في كيفية طهارة المريض

سلس بول ، ونحوه

قد عرفت أن الشريعة الإسلامية قد جاءت بتبصص صريح يرفع الحرج والمشقة عن الناس ، فقد قال تعالى : « ما جعل عليكم في الدين من حرج » فكل شيء فيه حرج وعسر لا يجب على المكلف فعله ، ومن ذلك المرضى بأمراض لا تقعدهم عن العمل كضعف المثانة المترتب عليها تقاطر البول بلا انقطاع في معظم الأوقات ، أو كلها ونحو ذلك من مذى وغيره ، ويقال له : سلس ، ومثل هؤلاء المصابون بالسعال مستديم ، أو بمرض في الأمعاء — دوسنطاريا — يترتب عليه نزول دم أو قيح ، فحكم هؤلاء وأمثالهم أن يعاملوا في الوضوء وغيره من أنواع الطهارة معاملة خاصة تناسب أمراضهم ، كما هو مفصل في المذاهب (١) .

= كالكتوب ، لأن الحرف حرمة ، ومنه ما كان حقا للغير : سواء كان موقوفا أو ملكا لغيره : فيحرم لاستجمار بجدار موقوف ، أو مملوك للغير ، فإن كان لجدار مملوكا له ، كره الاستجمار به فقط ، ويكره الاستجمار بالعظم والروث الطاهرين ، وإذا حصل بهما الانقاء في « حكم الاستجمار » قريبا .

الحنابلة — قالوا : يشترط فيما يستحرمية أمور منها أن يكون ظاهرا ، وأن يكون مباحا فلا يصح الاستجمار بمغصوب ونحوه ، وأن يكون منقيا ، وخلافا للانقضاء هنا أن لا يبقى أثر من النجاسة لا يزيله إلا بالماء فلا يصح بالأملس ، كجاج ، ونحوه ، وأن يكون جامدا ، فلا يكفي بالطين ، وأن لا يكون روثا أو عظما ، أو طعاما ، ولو لبهيمية ، وأن لا يكون محترما شرعا ، كقرطاس ذكر فيه اسم الله تعالى ، أو كتب فيه حديث ، أو علم شرعي ، أو كتب فيه ما يباح استعماله شرعا ، أما ما كتب فيه من حرمة الاستعمال ، فليس من المحترم شرعا ، وأن لا يكون جزء حيوان ، كبده مثلا ، وأن لا يكون متصلا به ، كصوفه وأن ، لا يكون محرم الاستعمال ، كالذهب والفضة ، ويشترط أن يكون المسح ثلاثا مع الانقاء ، وأن تعم كل مسحة منها المحل ، فإن حصل الانقاء بدون الثلاثة لا يجزئ ، وأن لا يكون المخرج متجسا لغير الخارج منه ، أن لا تتجاوز التجاسة موضع العادة ، فإن تجاوزت تعين الماء ، وأن لا يكون الخارج من النجاسة بقية حقنة فيتعين فيه الماء ، وأن لا يجف الخارج قبل الاستجمار ، فإن جف تعين الماء .

هذا ، وقد عد الحنابلة داخل قبل المرأة الثيب في حكم الناهر ، ولكنهم قالوا : أنه لا يجب غسله في الاستجمار ، بل أوجبوا غسل ما يظهر عند جلوسها لقضاء حاجتها .

(١) الحنفية قالوا : يتعلق بهذا أمور : أحدها : تعريف السلس : ثلثها : حكمة ، =

ثالثا : ما يجب على المعذور فعله ، فأما تعريفه فهو مرض خاص يترتب عليه نزول البول ، أو انفلات الريح ، أو الاستحاضة ، أو الاسهال الدائم ، أو نحو ذلك من الأمراض المعروفة ، فمن أصيب بمرض من هذه الأمراض ، فإنه يكون معذور ، ولكن لا يثبت عذره في ابتداء المرض ، إلا إذا استمر نزول حدثه متتابعاً وقت صلاة مفروضة ، فإن لم يستمر كذلك لا يكون صاحبه معذور ، وكذلك لا يثبت زوال العذر إلا إذا انقطع وقتاً كاملاً لصلاة مفروضة ، أما بقاؤه بعد ثبوته فإنه يكفي فيه وجوده ، ولم في بعض الوقت ، ولو تقاطر بوله مثلاً من ابتداء وقت الظهر إلى خروجه ، صار معذوراً ، وبطل معذوره حتى ينقطع تقاطر بوله وقتاً كاملاً ، كأن ينقطع من دخول وقت العصر إلى خروجه . أما إذا استمر من ابتداء وقت الظهر إلى نهايته ، وصار معذوراً ، ثم انقطع في بعض وقت العصر دون بعضه ، ولو مرة فإنه يظل معذوراً ، فهذا تعريف المعذر عند الحنفية ، وأما حكمه ، فهو أنه يتوضأ لوقت كل صلاة ، ويصلي بذلك الركعة ما شاء من الفرائض والنوافل ، فلا يجب عليه الوضوء لكل فرض ، ومتى خرج وقت المفروضة انتقض وضوءه بالحدث السابق على العذر عند خروج ذلك الوقت ، بمعنى أنه لو كان متوضئاً من قبل حصول عذره ، لا ينتقض وضوءه بخروج الوقت وإنما ينتقض بحصول حدث آخر غير العذر . كخروج ريح أو سيلان دم من موضع آخر ، وغير ذلك .

ويتضح من هذا الشرط نقض الوضوء هو لخروج وقت الصلاة المفروضة ، فإن توضأ بعد طلوع الشمس لصلاة العيد ، ودخل وقت الظهر ، فإن وضوءه لا ينتقض . لأن دخول وقت الظهر ليس ناقضاً ، وكذا خروج وقت العيد ليس ناقضاً ، لأنه ليس وقت صلاة مفروضة ، بل هو وقت مهمل ، فله أن يصلي بوضوء العيد ما شاء ، إلى أن يخرج وقت الظهر ، فإذا خرج وقت الظهر انتقض وضوءه ، لخروج وقت المفروضة ، أما أن توضأ قبل طلوع الشمس ، فإن وضوءه ينتقض بطلوعها ، لخروج وقت المفروضة ، وإن توضأ بعد صلاة الظهر ، ثم دخل وقت العصر انتقض لخروج وقت الظهر ، أما ما يجب على المعذور أن يفعله فهو أن يدفع عذره ، أو يقلله بما يستطيع من غير ضرر . بل عليه أن يعالجه بما يستطيع ، ماذا كان يمكنه أن يعالج نفسه من هذا المرض بمعرفة الأطباء ، وقعد عن ذلك فإنه يائس لأنهم صرحوا بأن المريض بهذا المرض يجب عليه أن يعالجه ، ويدفعه عن نفسه بكل ما يستطيع . ومن هذا يؤخذ أن المرضى الذين يقعدون عن معالجة هذه الأمراض حتى يستفحل أمرها ، وهم قادرون ، فإنهم يائسون .

هذا وإن كان العصب ونحوه — كالحفاظ للمستحاضة — يدفع السيال أو يقلله ويجب فعله ، وإن كانت الصلاة من شأنه يترتب عليها تقاطر البول ، أو نزول الدم أو نحو ذلك ، فإن المريض يصلي وهو قاعد ، وإذا كان الركوع أو السجود يوجب فائه لا يرتفع ، ولا يسجد بل يصلي بالأيما وسيأتي بيانها .

= وما يصيب الثوب من حدث العذر لا يجب غسله إذا اعتقد أنه لو غسله تنجس بالسيلان ثانيا : قبل فراغه من الصلاة التي يريد فعلها ، أما إذا اعتقد أنه لا يتنجس قبل الفراغ منها ، فإنه يجب عليه غسله .

الحنابلة — قالوا : من دام حدثه ، كان كأن به سلس بول ، أو مذي ، أو انفلات ریح أو نحو ذلك فإنه لا ينقض وضوءه بذلك الحدث الدائم بشروط : أحدها : أن يغسل المحل ويعصبه بخرقه ونحوها ، أو يحشوه قطنا أو غير ذلك مما يمنع نزول الحدث بقدر المستطاع ، بحيث لا يفرط في شيء من ذلك ، فإن فرط ينقض وضوءه بما ينزل من حدثه ، والا فلا ، ومتى غسل المحل ، وعصبه بدون تفريط ، لا يلزمه فعله لكل صلاة . ثانيها : أن يدوم الحدث ، ولا ينقطع زمنا من وقت الصلاة بحيث يسع ذلك الزمن الطهارة والصلاة فإن كانت عادته أن ينقطع حدثه زمنا يسع ذلك . وجب عليه أن يؤدي صلاته فيه ، ولا يعد معذورا ، وإن لم يكن عادته الانقطاع زمنا يسع الطهر ، الصلاة ، ولكن عرض له ذلك الانتطاع بطل وضوءه ، ثالثها : دخول الوقت ، فلو توجس قبل دخول الوقت لم يصح وضوءه ، إلا إذا توجس قبله لفائتة أو الصلاة بفائتة ، فإن وضوءه يكون صحيحا ، ويجب أن يتوضأ لوقت كل صلاة إن خرج شيء من ذلك الحدث المسترسل ، فإن لم يخرج فلا ينقض وضوءه إلا يناقض آخر غير ذلك الحدث ، والمعذور أن يصلي بوضوء ما شاء من الغرائض والنوافل ، وإذا كان القيام للصلاة يوجب نزول حدثه صلى قاعدا ، أما إذا كان الركوع والسجود يوجبان نزول الحدث ، فإنه يصلي بركوع وسجود مع نزوله ، ولا يجزئه أن يصلي موميا .

الملكية — قالوا : ما خرج من الإنسان حال المرض من سلس بول أو نحوه ، فإنه لا ينقض بشروط : أحدها : أن لا يلزمه أغلب أوقات لصلاة ، أو نصفها على الأقل ، فإذا جاءه سلس بول في الصباح مثلا ، ثم انقطع بعد ساعتين ، فإنه لا يكون معذورا ، وعليه أن يصبر حتى ينقطع بوله ، ويتوضأ للصلاة الظهر ، ومثل ذلك ما إذا كان مصابا بانفلات ریح أو اسهال ، فإن لازمه ذلك نصف وقت صلاة فأكثر ، كان معذورا ، والا فلا ، ثانيها : أن يأتيه ذلك المرض في أوقات لا بد — تطيع ضبطها ، أما إذا أمكنه أن يضبط الأوقات التي يأتيه فيها ، فإن عليه أن لا يتوضأ فيها ، مثلا إذا عرف أنه ينقطع في آخر وقت صلاة الظهر . فإن عليه أن يؤخر الصلاة إلى آخر الوقت ، ويتوضأ ويصلي وكذا إذا عرف أنه ينقطع في أول الوقت فإنه يجب عليه أن يبادر بالصلاة في هذه الحالة ، ولا يباح له أن يؤخر الصلاة إلى آخر الوقت ، كما يباح للأصحاء فإذا كان السلس يستغرق وقت الظهر كله ، ووقت العصر الا قليلا منه ، بأن ينقطع في آخر وقت العصر ، فإنه يجب عليه أن يؤخير وقت الظهر إلى هذا الوقت ، ويجمعها مع صلاة العصر جمع أخير ، وإذا كان يأتيه السلس في كل وقت العصر ، ويخشع في آخر وقت الظهر ، فإن عليه أن يجمع بين الظهر والعصر جمع =

== تقديم ، ثالثها : أن لا يقدر المريض على رفع مرضه بدواء ، أو تزوج ، أو نحو ذلك ، فإن قدر ، ولم يفعل ، فإنه لا يكون معذورا ، ويأثم بترك التداوى ، فإذا شرع في التداوى اغتفرت له أيام التداوى .

ولا يعتبر المريض بسلس المذى معذورا إلا إذا حصل له ذلك السلس لمرض بشرط أن ينزل منه بلا لذة معتادة ، أما إذا لم يكن به مرض ، ولكن نزل منه بسبب عيديم تزوجه بلذة معتادة بأن كان يتلذذ بالنظر ، أو التفكير ، فيحصل منه المذى كلما فعل ذلك ، فإن وضوءه ينتقض مطلقا ، حتى لو لازمه كل الزمن .

هذا ، ونقض الوضوء بالسلس ونحوه بالشروط المذكورة هو المشهور من مذهب المالكية ، وعندهم قول آخر غير مشهور ، ولكن فيه تخفيف للمرضى ، وهو أن السلس لا ينقض الوضوء ، وإن لم تتحقق هذه الشروط إنما يستحب منه الوضوء إذا لازم بعض الزمن ، أما إذا لازم كل الزمن فإنه لا يستحب منه الوضوء ، وهذا القول يصح للمعذورين أن يقلدوه في حال المشقة والحرص ، فهو وإن لم يكن مشهورا ، لكنه قد يناسب أحوال كثير من الناس ، ولا مانع من أن يأخذوا به .

الشافعية — قالوا : ما خرج على وجه السلس يجب على صاحبه أن يتحفظ منه بأن يحشو محل الخروج ، ويعصبه : فإن فعل ذلك ثم توضأ . ثم خرج منه شيء فهو غير ضار في إباحة الصلاة وغيرها بذلك الوضوء . إنما يشترط لاستباحة العبادة بهذا الوضوء شروط . وهى : أولا : أن يتقدم الاستنجاء على وضوءه ثانيا : أن يوالى بين استنجاء والتحفظ لنفسه . وبين التحفظ والوضوء بمعنى أنه يستجى أولا . ثم بعد الاستنجاء مباشرة بدون فاصل ما يقوم بعصب المحل الذى ينزل منه البول أو الغائط أو نحوهما بخرقه نظيفة . أو نحو ذلك . مما لا يضره — كالرباط الذى ينعله الطبيب — ثم بعد ربطه يتوضأ على الفور ، بحيث لا يفصل بين العصب والوضوء بفاصل من عمل أو إبطاء ، كما لا يصح له أن يفصل بين الاستنجاء والعصب ، ثالثا : أن يوالى بين أفعال الوضوء بعضها مع بعض ، بمعنى أن يغسل الوجه أولا ، ثم يمسح بغير اليدين بدون فاصل ما ، رابعا : أن يوالى بين الوضوء والصلاة بحيث إذا فرغ من وضوئه ، فإنه يلزمه أن يشرع في الصلاة مباشرة ، بحيث لو باشر أى عمل آخر بطل وضوءه ، على أنه يغتفر له الفصل بالأعمال التى تتعلق بالصلاة ، كالذهاب إلى المسجد ، فإذا فعل هذه الأعمال ، وتوضأ في داره ، ثم ذهب إلى المسجد وصلى فيه ، فإنه جائز ، ولا كضره الفصل بالمشى إلى المسجد ، ومثل ذلك ما إذا توضأ على وجهه المذكور ، ثم انتظر صلاة جماعة أو جمعة ، فإن ذلك ، خاصة ، أن يأتى بهذه الأعمال جميعها بعد دخول وقت الصلاة ، فإن فعلها قبل دخول الوقت ، فإنها تبطل .

هذا ، ينبغى للمعذور أن لا يحدوا بوضوئه الذى بينا كيفية الا فرضا وأساسا ، عليه أن يترك هذه الأعمال لكل فريضة ، أما النوافل ، فإن له أن يصلى ما شاء منها بهذا =

مباحث الغسل

يتعلق به أمور : أحدها : تعريفه لغة واصطلاحاً ، ثانيها : موجباته التي يجب عند حصولها ، ثالثها : شروطه ، رابعها : فرائضه ويقال لها : أركانها ، خامسها : سننها ونحوها : سادسها : ما يمنع منه الحدث الأكبر ، واليك البيان •

تعريف البيان

الغسل - بضم الغين - معناه في اللغة الفعل الذي يقع من الإنسان من اراقة الماء على بدنه ، وذلك بدنه ، الخ ، فهذا الفعل يقال : غسل في اللغة ، وقد يطلق الغسل على الماء الذي يغسل به الشيء ، أما الغسل - بالكسر - فهو اسم لما يغسل به من صابون ونحوه ، والغسل - بالفتح ، اسم للماء ، فإذا قلت : غسل - بضم الغين - كان معناه الغسل المعروف ، وهو وضع الماء على البدن وذلك الخ وإذا قلت : غسل - بكسر الغين - كان معناه الصابون ونحوه مما يغسل به ، وإذا قلت : غسل - بفتح الغين - كان معناه الماء الذي يغتسل منه •

هذا في اللغة ، وأما معناه في الشرع فهو استعمال الماء الطهور في جميع البدن على وجه مخصوص وقوله : في جميع البدن ، خرج به انوضوء فأنه استعمال الماء في بعض أعضاء البدن ، كما بينا لك •

ولعل القارئ لا يجد في بيان معنى الغسل لغة وشرعاً صعوبة في الفهم ، لأن هذا الكتاب موضوع للعامة والخاصة ، كي يأخذ كل منهم ما يراه لازماً ، وليس من الضروري أن يفهم العامة مثل هذه الاصطلاحات الفنية ، أما عليهم أن ينظروا فيما يأتي من فرائض ، وسنن ومندوبات ويحفظوه جيداً •

موجبات الغسل

الموجبات هي الأسباب التي توجب الغسل ، بحيث لا يجب على المكلفين فعله •
إلا إذا تحقق واحد منها ، وهي ست أمور : الأمر الأول من موجبات الغسل : إيلاج رأس

= الوضوء مع الفريضة التي يصح له أن يصليها به ، «أصل» صلى التوافل قبل الفريضة أو بعده •

وقد تقدم في «مباحث النية» أن المذمور يجب عليه أن ينوي بوضوئه استباحة الصلاة ، بمعنى أن يقول في نفسه : نويت بوضوئي أن يبني الشارح لي به الصلاة • وذلك لأنه في الواقع ليس وضوءاً حقيقياً ، بل هو منقوض بما يفزل من بول ، ونحوه ، ولكن سماحة الدين الإسلامي قد أباحت له أن يبني الصلاة بهذا الوضوء ، فلا يحد من ثوابها ، لأنها سريعة مبنية على الاحتياج التام على مصالح الناس ، ومنافعهم في الدنيا والآخرة •

عضو التماسك في قبل أو دبر ، فمجرد هذا الايلاج وجب الغسل ، سواء نزل مني ونحوه ، أو لم ينزل ، ويشترط في وجوب الغسل بالايلاج شروط مفصلة في المذاهب (١) .

(١) الحنفية — قالوا : اذا توارت رأس الاحليل ، أو قدرها في قبل أو دبر من يجامع مثله بدون أن يسميك يمنع حرارة المني . وجب الغسل على الفاعل والمفعول به سواء أنزل أو لم ينزل ، ويشترط في وجوب الغسل عليهما أن يكونا بالغين ، فلو كان أحدهما سالما ، والآخر غير بالغ ، وجب الغسل على البالغ منهما ، فاذا أولج غلام ابن عشر سنين في امرأة بالغة ، وجب الغسل عليها دونه ، أما هو فيؤمر بالغسل ليعتاده ، كما يؤمر بالصفة . كما يجب بالايلاج في فرج الخنثى يتوارى رأس احليل البالغ في فرج بهيمة أو ميتة ومثل الغلام في ذلك الصبية ، ولا يجب الغسل المشكك ، لا على الفاعل ، ولا على المفعول ، وكذا لو أولج الخنثى في قبل أو دبر غيره ، فإنه لا يجب عليهما الغسل ، أما اذا أولج غير الخنثى في دبر الخنثى ، وجب الغسل على البالغ منهما .

المشافه — قالوا : اذا غابت رأس الاحليل ، أو قدرها من مقطوعها في قبل أو دبر وجب الغسل على الفاعل والمفعول ، سواء كانا بالغين أو لا ، فيجب على ولي الصبي أن يأمره به ، ولو فعله يجرئه ، والا وجب على الصبي بعد البلوغ ، سواء كان المفعول مطيقا للوطء أو لا ، وسواء كان على رأس الاحليل حائل يمنع حرارة المحل أو لا ، سواء كان المفعول آدميا أو بهيمة ، حيا أو ميتا ، أو خنثى مشكلا اذا كان الوطء في دبره ، أما اذا كان الوطء في قبل الخنثى ، فلا يجب الغسل عليهما ، كما لا يجب عليهما الايلاج من الخنثى في قبل أو دبر غيره ، ويشترط أن يكون الايلاج الذي في القبيل في محل الوطء ، فلو غيب بسين شفرها لم يجب الغسل عليهما الا بالأنزال .

المساكنة — قالوا : تحصل الجنابة ، ويجب الغسل معها بالايلاج رأس الاحليل في قبل ، أو دبر ذكر أو أنثى أو خنثى ، أو بهيمة سواء كان الوطء حيا ، أو ميتا . فاذا كان مطيقا للوطء يجب الغسل على الواطئ أن كان مكلفا وكان الوطء مطيقا ، وعلى الموطوء المكلف أن كان الواطئ مكلفا ، فمن وطئها صبي لا يجب عليها الغسل ، الا اذا أنزلت ، ويشترط في حصول الجنابة للبالغ أن لا يكون على رأس الاحليل حائل يمنع اللذة وان تجاوز ختسان المرأة لقوله فيها « اذا التقى الختانان فقد وجب الغسل » .

الجنابة — قالوا : ان توارت رأس الاحليل في قبل أو دبر من يطيق الوطء بدون حائل ، ولو رقيقا ، وجب الغسل على الفاعل والمفعول ، اذا كان الذكر لا تنقص عن عشر سنين ، وعن الأنثى لا تنقص عن تسع سنين . ويجب الغسل لتوارى الحشفة ، ولو كان المفعول به بهيمة أو ميتة ، واذا أولج الخنثى ذكره في قبل أو دبر غيره لم يجب الغسل عليهما ، وكذا لو أولج غيره في قبله لم يجب عليهما ، أما لو أولج غير الخنثى في دبر الخنثى وجب الغسل عليهما لكونه محققا للأصالة .

الأمر الثاني من موجبات الغسل : نزول المنى من الرجل أو المرأة ، فإن للمرأة منيا .
الا أنه لا ينفصل خارج القبل ، ومن ينكر هنا نقد أنكر المحس ، ونزول المنى حالتان :
الحالة الأولى : أن ينزل في اليقظة ، الثانية : أن ينزل في النوم ، فأما الذي ينزل في اليقظة
بغير الجماع فإنه تارة يخرج بلذة ، وتارة يخرج لمرض ، أو ألم ، فالذي ينزل في اليقظة
بفكر أو مباشرة ، أو تقبيل ، أو عداق ، أو نظر ، أو تذكر ، أو نحو ذلك ، فإنه يجب
الغسل ، سواء نزل مصاحبا للذة ، أو التذكر أو أنزل بعد سكون اللذة ، ومثل ذلك في الحكم
ما إذا داعب زوجه ، أو قبلها أو نحو ذلك ، فلم يشعر بلذة ، ولكنه أمنى عقب ذلك ، فإن
عليه الغسل وأما الذي يخرج بسبب المرض أو بسبب ضربة شديدة على صلبه ، أو نحو
ذلك ، فإنه لا يوجب الغسل ، على أن في كل هذه الأحكام تفصيل المذاهب (١) .

= هذا ، وليس في مثل هذا الموضوع كبير فائدة ، لأن نظمه صور فائدة الوقوع ، كنت
أريد حذفها ، ولكن قد يحتاج إليها في بعض الأحكام أو في بعض البلدان .

(١) الشافعية — قالوا : خروج المنى من طريقه المعتاد يوجب الغسل بشرط واحد ، وهو
التحقق من كونه منيا بعد خروجه ، سواء كان بلذة أو بغير لذة ، وسواء كانت اللذة بسبب
معتاد أو غير معتاد ، بأن ضربه أحد د على صلبه فأمنى ، أو مرض مرضا بسبب خروج
المنى ، ولذا قالوا : إذا جامع الرجل زوجه ، فلم ينزل ، ثم اغتسل ، ونزل منه المنى بعد
الغسل بدون لذة فإنه يجب عليه إعادة الغسل لأن المعول على خروج المنى ، على أن أهم في
المرأة تفصيلا ، وهو أنها إذا اغتسلت ، ثم نزل منها منى بعد الاغتسال ، فإن كانت قد أنزلت
قبل الغسل فإنها يجب عليها إعادة الاغتسال لاختلاط مائها بماء الرجل ، أما إذا لم تكن قد
أنزلت قبل الغسل فإنها لا تجب عليها إعادة الغسل لأن ماء الماء الذي رأته يكون ماء
الرجل وحده ، نزل منها بعدم الغسل فلا شيء عليها .

الحنابلة — قالوا : لا يشترط في وجوب الغسل خروج المنى بالفعل ، بل يشترط أن
يحس الرجل بانفصال المنى من صلبه ، وتحس المرأة بانفصال المنى عن ثرائبها والفراش هي
عظام الصدر التي تلبس عليها المرأة القلادة ، من حلى ونحوه .

فالغسل عند الحنابلة يجب بهذا الانفصال ، وأن لم يصل المنى إلى ظاهر القبل ، فإذا
جامع الرجل زوجته ، ولم ينزل منه ماء ثم اغتسل ، ونزل منه المنى بعد الغسل ، فإن
نزل بلذة ، فإنه يجب عليه غسل جديد وان نزل بدون لذة ، فإنه ينقض الوضوء فقط ،
ولا يوجب الغسل ومثل ذلك ما إذا خرج المنى بسبب ضربة أو مرض .

وبذلك تعلم أن الحنابلة يشترطون اللذة في خروج المنى بدون جماع ، ولا يشترطون
خروج المنى إلى ظاهر القبل ، بل الشرط انفصاله من مقره ، وهي حالة معروفة ، أما
الشافعية فهم على العكس من ذلك ، إذا لا يشترطون اللذة أصلا ، ويشترطون انفصال =

الأمر الثالث من موجبات الغسل : نزول المنى حالة النوم ويعبر عنه بالاحتلام ، فمن احتلم ثم استيقظ من نومه ، فوجد بللا في ثيابه أو على بدنه ، أو على ظاهر قبله ، فإنه يجب عليه أن يغتسل إلا إذا تحقق أن ذلك البطل ليس منيا ، أما إذا شك في كونه منيا . أو مذييا أو غيرهما فإنه يجب عليه الغسل ، سواء تذكر أنه تلذذ في نومه بشيء من أسباب اللذة أو لم يتذكر (١) .

= المنى على ظاهر القبل في الرجل ، وإلى داخل قبل المرأة ، والتحقق من كونه منيا . الحنفية — قالوا : خروج المنى بسبب من الأسباب الموجبة للذة غير الجماع له حالتان . الحالة الأولى : أن يخرج إلى ظاهر الفرج على وجه الدفع والشهوة فإذا عانق زوجته فأمنى بهذه الكيفية من غير إيلاج ، فإن عليه الغسل ، وستعلم أن الإيلاج يوجب الغسل ، ولو لم ينزل ، ويعبر المنى خارجا بشهوة متى التذ عند انفصال المنى من مقره ، فإذا انفصل المنى بلذة ثم أمسكه ، ولكنه نزل بعد ذلك بدون لذة ، فإنه يوجب الغسل ، ويشترط في وجوب الغسل أن ينفصل المنى من مقره ، ويخرج خارج الذكر ، فإذا انفصل ولم يخرج ، فإنه لا يوجب الغسل ، الحالة الثانية : أن يخرج بعض المنى بسبب الجماع أو غيره ، ثم يغتسل من الجنابة قبل أن يبول أو يمضى عليه زمن يتحقق فيه من انقطاع المنى ، ثم بعد الاغتسال في هذه الحالة ينزل منه ما بقي من المنى بلذة أو غيرها . وفي هذه الحالة يجب عليه أن يعيد الغسل عند أبي حنيفة ، ومحمد ، ولا يعيده عند أبي يوسف . وإنما يجب عليه الغسل في هذه الحالة عند أبي حنيفة . ومحمد . بشرط أن لا يبول قبل الاغتسال أو يمشى . أو ينتظر زمنا بعد خروج المنى . فإن فعل شيئا من هذه بعد ذلك فإنها لا غسل عليها . أما المنى الخارج فإنه لا غسل عليه بالاجماع ، وإذا اغتسلت المرأة بعد أن أتتها زوجها ، ثم نزل منها المنى بعد ذلك فإنها لا غسل عليها . أما المنى الخارج لا بسبب لذة ، كما إذا ضربه أحد على صلبه فأمنى : أو كان مريضا مرضا يترتب عليه نزول المنى بدون لذة فإنه لا غسل عليه .

وبهذا تعلم أن الحنفية مختلفون في ذلك الحكم مع الشافعية ، والحنابلة : لأهمهم يشترطون في وجوب الغسل خروج المنى إلى ظاهر الفرج ، والحنابلة يكتفون بانفصاله عن صلب الرجل ، وترائب المرأة ويشترطون انفصاله عن مقره بلذة . وإن لم تستمر اللذة حتى يخرج . والشافعية يشترطون خروجه ، وأن لم يكن بلذة ، فالحنفية يوافقون الشافعية في ضرورة خروج المنى إلى ظاهر القبل ، ويخالفون الحنابلة في أنه لا يوجب الغسل ، إلا إذا كان بلذة ، ويخالفون الشافعية في ذلك .

المالكية — قالوا : إذا خرج المنى بعد ذهاب لذة مطادة بلا جماع وجب الغسل ، سواء اغتسل قبل خروجه أو لا : أما إذا كانت اللذة ناشئة من جماع ، كأن أولج ولم ينزل ، ثم أنزل بعد ذهاب اللذة ، فإن كان قد اغتسل قبل الانزال ، فلا يجب عليه الغسل . (١) الشافعية — إذا شك بعد الانبعاث من النوم في كون البطل منيا ، أو مذييا لم يحتجم =

الأمر الرابع من موجبات الغسل : دم الحيض : أو النفاس ، وهذا التقدير متفق عليه في المذاهب ، فمن رأت دم الحيض ، أو دم النفاس فإنه يجب عليها أن تغتسل عند انقطاعه ، ومن النفاس الموجب للغسل الولادة بيلا دم (١) فلو فرض وكانت المرأة زهراء لا ترى دما ، ثم ولدت ، فإن الغسل يجب عليها بمجرد الولادة .
 الأمر الخامس : موت المسلم (٢) ، إلا إذا كان شهيدا ، فإنه لا يجب تغسيله ، وستعرف معنى الشهيد وأحكامه في « مباحث كتاب الجنابة » .
 الأمر السادس : من موجبات الغسل : اسلام الكافر ، وهو جنب (٣) ، أما إذا أسلم غير جنب ، فيندب له الغسل فقط .

شروط الغسل

تنقسم شروط الغسل الى ثلاثة أقسام . شروط وجوب فقط ، فيجب الغسل من الجنابة على من يجب عليه الوضوء ، وشروط صحة فقط ، فيصح الغسل ممن يصح منه الوضوء ، وشروط وجوب وصحة معا ، وقد تقدم بيان كل ذلك في « مبحث شروط الوضوء » فمن أراد من طلبة العلم معرفتها بسهولة ، فليرجع اليها ، وقد تختلف بعض شروط الغسل عما تقدم من شروط الوضوء ، فمن ذلك الاسلام فإنه ليس بشرط في صحة غسل الكتابية ، مثلا إذا تزوج مسلم كتابية ، وانقطع دم حيضها : أو نفاسها ، فإنه لا يحل له (٤) أن يأتيها قبل

= عليه الغسل ، بل له أن يحمله على المنى فيغتسل ، وأن يحمله على المذي فيغسله ويتوضأ وإذا تغير اجتهاده عمل بما يقتضيه اجتهاده الثاني ، ولا يعيد ما عمله باجتهاده الأول من صلاة ونحوها .

الحنابلة — قالوا : إذا شك بعد النوم في كونه البلل منيا أو مذي ، فإن كان قد سبق نومه سبب يوجب لذة ، كفكر ، أو نظر ، فلا يجب عليه الغسل ، ويحمل ما رآه على المذي ، وإن لم يسبق نومه سبب يوجب لذة ، فيجب عليه الغسل .

(١) الحنابلة — قالوا : الولادة بلا دم لا توجب الغسل .

(٢) الحنفية — قالوا : يشترط في تغسيل الميت المسلم أن لا يكون باغيا ، والبغاد عند الحنفية هم الخارجون عن طاعة الامام العادل ، وجماعة المسلمين ليقلبوا النظم الاجتماعية ، طبقا لشهواتهم ، فكل جماعة لهم قوة يتغلبون بها ، ويقاثلون أهل العدل هم البغاة عند الحنفية ، فإذا تغلب قوم من اللصوص على قوم ، فإنهم لا يكونون بغاة بهذا المعنى ، ومن مات منهم يغسل .

(٣) الحنابلة — قالوا : إذا أسلم الكافر ، فإنه يجب عليه أن يغتسل ، سواء كان جنبا أو لا

(٤) الحنفية — قالوا : أكثر مدة الحيض عشرة أيام ، وأكثر مدة النفاس أربعون يوما . فإذا انقطع دم الحيض بعد انقضاء عشرة أيام ، وانقطع دم النفاس بعد انقضاء أربعين يوما من وقت الولادة ، فإنه يحل للزوج أن يأتي زوجته ، وإن لم يغتسل ، مسلمة كانت أو كتابية .

أن تغتسل ، فالغسل في حقها مشروع ، ولو لم تكن مسلمة ، وقد ذكر بعض المذاهب (١) شروطاً أخرى مغايرة لشرائط الوضوء ، بينهاها لفهم (٢) .

فرائض الغسل

وفيها حكم الشعر ، وزينة العروس ، وليس الحلى ونحو ذلك .
رأينا أن نذكر الفرائض مجتمعة أولاً عند كل مذهب ، ثم ننبه على المتحقق عليه والمختلف فيه ، لأن ذلك أسهل في الحفظ وأقرب للفهم (٣) .

= أما إذا انقطع الدم لأقل من ذلك ، كأن ارتفع حيضها بعد سبعة أيام مثلاً ، وارتفع دم نفاسها بعد ثلاثين يوماً ، أو أقل ، فإنه لا يحل لزوجه أن يأتيها إلا إذا اغتسلت ، أو مضى على انقطاع دمها وقت صلاة كامل ، مثلاً إذا انقطع الدم بعد دخول وقت الظهر فلا يحل له اتيانها ، إلا إذا انقضى ذلك الوقت بتمامه ، وصارت صلاة الظهر ديناً في ذمتها ، أما إذا انقطع الدم في آخر وقت الظهر ، فإن كان باقياً منه زمن يسع الغسل وتكبيره الاحرام ، فإنه يحل له اتيانها بانقضائه ، أما إذا لم يبق من وقت الظهر إلا زمن يسير لا يسع ذلك ، ثم انقطع حيضها ، فإنه لا يحل اتيانها إلا إذا اغتسلت أو مضى عليها وقت صلاة العصر كله بدون أن تجد دمها ، لا فرق في ذلك كله بين أن تكون الزوجة مسلمة ، أو كتابية .
(١) الحنابلة — قالوا : لا يشترط تقدم الاستبراء أو الاستجمار على الغسل ، بخلاف النوضوء ، فإنه يشترط فيه ذلك .

الشافعية — قالوا : أن من شرائط صحة الوضوء أن يكون المتوضئ مميزاً ، فإذا نوضأت المجنونة التي لا تميز عندها ، فإن وضوءها لا يصح ، وهذا ليس شرطاً في الغسل ، فلو حاضت واغتسلت ، وهي غير مميزة ، فإنه يحل لزوجه أن يأتيها .

(٢) الحنفية — قالوا : فرائض الغسل ثلاثة : أحدهما : المضمضة ، ثانيها : الاستنشاق ، ثالثها : غسل جميع البدن بالماء ، فهذه هي الفرائض مجتمعة عند الحنفية ، ويتعاقب بكل واحد منها أحكام فأما المضمضة فإنها عبارة عن وضع الماء الطهور في الفم ، ولو لم يحرك فمه ، أو يطرح الماء الذي وضعه في فمه ، فمن وضع ماء في فمه ، ثم ابتلعه ، فقد أتى بفرض المضمضة في الغسل ، بشرط أن يصيب الماء جميع فمه ، وإذا كانت أسنان الذي يريد الغسل مجوفة — ذات فلك — فبقي فيها طعام فإنه لا يبطل الغسل ، ولكن الأحوط أن يخرج الطعام والأوساخ من بين أسفانه ، ومن فوق لثته حتى يصيبها الماء ، وأما الاستنشاق فهو إيصال الماء إلى داخل الأنف بالكيفية التي تقدمت في الوضوء ، فإذا كان في أنفه مخاط يابس ، أو وسخ جاف فإن غسله لا يصح إلا إذا أخرجه ، ولعل في ذلك ما يحمل المسلمين على النظافة دائماً ، فإن وجوب اخراج هذه الأقذار من الداخل ، وغسل ما تحتها دليل تام على عناية الشارع بالنظافة المفردة للبدن داخلاً وخارجاً ، وأما غسل جميع البدن بالماء ،

= فأنه فرض لازم في الغسل من الجنابة باتفاق ، بحيث لو بقي منه جزء يسير يبطل الغسل ، ويجب على من يريد الغسل أن يزيل من على يده كل شيء يحول بينه وبين وصول الماء إليه ، فإذا كان بين أظفاره أقدار تمنع من وصول الماء إلى ما تحتها من جلد الأظفار بطل غسله ، سواء كان من أهل المدن ، أو من أهل القرى ، ويعتقر الدرن من تراب وطين ونحو ذلك . فانه إذا وجد بين الأظفار لا يبطل الغسل ، وقد اختلف في الآثار التي تقتضيها ضرورة أصحاب المهن كالخباز الذي يعجن دائما ، والمصباغ الذي يلصق بين أظفاره صبغ ذو بخرم يتعسر زواله ونحوهما ، فقال بعضهم : أنه يبطل الغسل ، وقال بعضهم : لا يبطل ، لأن هذه الحالة ضرورة والشرعية قد استثنت أحوال الضرورة ، فلا حرج على مثل هؤلاء ، وهذا القول هو الموافق لقواعد الشرع الحنيف ولا يجب على المرأة أن تنقض صفائر شعرها في الغسل ، بل الذي يجب عليها أن توصل الماء إلى أصول شعرها - جذوره - : وإذا كان لها ذؤابة - قطعة من شعرها نازلة على صدغيها - فانه لا يجب عليها غسلها ، فإذا كان شعرها منقوصا غير مضافور ، فانه يجب إيصال الماء إلى داخله ، ان لم يصل الماء إلى جلدها ، وإذا وضعت المرأة على رأسها طيبا ثخيناً له جسم يمنع من وصول الماء إلى أصول الشعر ، فانه يجب عليها إزالته حتى يصل الماء إلى أصول الشعر ، وإذا كانت لابسة أسورة ضيقة أو قرطاً - حلقة - أو خاتماً ، فانه يجب تحريكه حتى يصل الماء إلى ما تحته ، فإذا لم يصل الماء إلى ما تحته ، فانه يجب نزعها ، إذا كان بالأذن ثقب ليس فيه قرط - حلقة - فانه يجب أن يدخل الماء إلى داخل الثقب ، فان دخل وحده فذاك ، وإلا فانه يجب ادخاله بأي شيء ممكن ، ولا يجب أن تدخل المرأة أصبعها في فرجها عند الغسل ، ويجب على الرجل أن يوصل الماء إلى داخل شعر لحيته ، وأن يوصله إلى أصول اللحية ، سواء كان شعره مضافورا أو غير مضافور ، ويجب ادخال الماء إلى الأجزاء الغائرة في البدن ، كالسرة ونحوها ، وينبغي ادخال أصبعه فيها : ولا يجب على الأكلف - وهو الذي لم يختن - أن يدخل الماء إلى داخل الجلد ، ولكنه يستحب له أن يفعل ذلك .

المالكية - قالوا : فرائض الغسل خمس : وهي النية ، تعميم الجسد بالماء : ذلك جميع الجسد مع صب الماء ، أو بعده قبل جفاف العضو ، الموالاة ، غسل الأعضاء مع الذكر والقدرة ، تخليل شعر جسده جميعه بالماء ، فهذه فرائض الغسل عند المالكية ، فأما النية فقد عرفت أحكامها في « الوضوء » وهي هنا كذلك فرض عند المالكية يصح أن يتأخر عن الشروع في الغسل بزمن يسير عرفاً ، ومحلها في الغسل غسل أول جزء من أجزاء البدن ، وقد عرفت مما تقدم في « فرائض الوضوء » ان النية سنة مؤكدة عند الحنفية ، أما الحنابلة فقالوا : انها شرط لصحة الغسل ، وسيأتى مذهبهم ، فلا يصح إلا بها ، ولكتها ليست داخلة في حقيقته . والشافعية اتفقوا مع المالكية على أن النية فرض ، إلا أنهم قالوا : =

= لا يجوز تأخيرها من غسل أول جزء من أجزاء البدن بحال : الثاني : من فرائض الغسل تعميم الجسد بالماء ، وليس من الجسد الفم ، والأنف ، وصماخ الاذنين ، والعين ، فان واجب عندهم غسل ظاهر البدن كله ، أما غسل باطن الأشياء التي لها باطن ، كالمضمضة والاستنشاق فليس بفرض ، بل هو سنة ، كما ستعرفه ، نعم اذا كان في البدن ، تكاميش ، فإني عليه ان يحركها ليصل الماء داخلها ، الفرض الثالث ، الموالاة ، ويعبر عنه بالفور ، وهو أن ينتقل من غسل العو الى غسل العضو الثاني قبل جفاف الأول ، بشرط أن تكون ذاكرة قادرا ، وقد تقدم بيان ذلك في الوضوء فارجع اليه ان شئت ، الفرض الرابع : ذلك جميع الجسد بالماء ، ولا يشترط أن يكون الدلك حال صب الماء على البدن ، بل يكفي الدلك بعد صب الماء ونزوله من على البدن ، بشرط أن لا يجف الماء من على العضو قبل دلكه ، ولا يشترط في الدلك عندهم أن يكون بخصوص اليد ، فلو دلك جزءا من جسمه بذراعه ، أو وضع احدى رجليه على الأخرى ، ودلكها بها ، فإنه يجزئه ذلك ، وكذا يكفي الدلك بمنديل أو فوطة — أو نحو ذلك على المعتد فمن أخذ طرف الفوطة بيده اليمنى ، والطرف الآخر بيده اليسرى ، وذلك بها ظهره وبدنه ، فإنه يجزئه ذلك ، قبل أن يجف الجسم ، ولو كان قادرا على الدلك بيده على المعتد ، ومثل ذلك ما اذا وضع في كفه كيسا ، وذلك به ، فإنه يصح بلا خلاف ، لأنه ذلك باليد ، ومن عجز عن ذلك بدنه كله أو بعضه بيده • أو بخرقة ، فإنه يسقط عنه فرض الدلك على المعتد ، ولا يلزمه أن ينيب غيره بالدلك •

الفرض الخامس من فرائض الغسل : تخليل الشعر ، فأما شعر اللحية ، فإن كان غزيرا ففي تخليله خلاف فبعضهم يقول : انه واجب ، وبعضهم يقول : انه مندوب ، وأما شعر البدن ، فإنه تخليله في الغسل باتفاق ، سواء كان خفيفا ، أو غزيرا ، ويدخل في ذلك هذب العينين والحواجب ، وشعر الأبط ، والعانة ، وغير ذلك ، لافرق في كل هذا بين الرجل والمرأة ، واذا كان الشعر مضافورا فلا يخلو اما أن يكون بخيوط من خارجه ، أو مضافورا بغير خيوط ، فإن كان مضافورا بخيوط ، فإنه يجب نقضه كله — أن كان هذه الخيوط ثلاثة فأكثر ، أما ان كانت هذه الخيوط أقل من ثلاثة ، فإنه لا يجب نقضه ، الا اذا اشتد ضفره ، وتعذر بسبب ذلك اتصال الماء الى البشرة ، وكذا اذا كان ضفره شديدا يتعذر معه اتصال الماء الى البشرة ، وجب نقض الشعر ، والا فلا •

والحاصل أن الشعر المضر بثلاثة خيوط فأكثر يجب نقضه بدون كلام ، لأن الشأن فيه أن يكون شديدا يمنع من وصول الماء الى البشرة ، أما ان كان مضافورا ، فإن اشتد ضفره وجب نقضه ، سواء كان مضافورا بخيوط أو مضافورا بغير خيوط ، وإن لم يشتد ضفره ، فلا يجب نقضه ويستثنى من ذلك كله شعر العروس اذا زيفته ، أو وضعت عليه طيبا ونحوه من أنواع الزينة ، فإنها لا يجب عليها غسل رأسها في هذه الحالة لما في ذلك من اتلاف =

= المال بل يكتفى منها بغسل بدننها ومسح رأسها بيدها ، حيث لا يضرها المسح ، فإن كان على بدننها كله طيب ونحوه وتخشى من ضياعه بالماء ، سقط عنها فرض الغسل ، وتيممت . هذا ، وقد تقدم في « مباحث الوضوء » حكم الخاتم الضيق والواسع ، فكذلك الحال هنا ، فإن كان ضيقاً ولكن يباح له لبسه ، فإنه لا يجب نزعها ، وإن لم يصل الماء إلى ما تحته ، بل يكتفى بغسله هو إلى آخر ما تقدم .

الشافعية — قالوا : فرائض الغسل اثنان فقط ، وهما النية ، وتعميم ظاهر الجسد بالماء ، هنا ، فإن كان ضيقاً ، ولكن يباح له لبسه ، بحيث لو قدمها قبل غسله أول عضو من بدنه بطل الغسل ، كما تقدم في « الوضوء » فارجع إليه إن شئت ، وأما تعميم ظاهر الجسد فإنه يشمل الشعر الموجود على البدن ، ويجب غسله ظاهراً وباطناً ، لا فرق في ذلك بين أن يكون الشعر خفيفاً أو غزيراً ، على أن الواجب هو أن يدخل الماء في خلال الشعر ، ولا يجب أن يصل إلى البشرة إذا كان غزيراً لا ينفذ منه الماء إلى البشرة ، ويجب نقض الشعر المضفور إذا منع صفه من وصول الماء إلى باطنه ، لا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة ، فإن كان الشعر متلبداً بطبيعته بدون صفه ، فإنه يعفى عن إيصال الماء إلى باطنه ، ويجب أن يصل الماء إلى كل ما يمكن إيصاله إليه بلا حرج ، حتى لو بقي جزء يسير من البدن لم يصبه الماء بطل الغسل ، ويجب أن يعم الماء تجاويف البدن كعمق السرة وموضع جرح غائر ونحو ذلك ، ولا يكلف بادخال الماء إلى ما غار من بدنه بأنبوبة ، بل المطلوب منه أن يعالج ادخال الماء بما يستطيعه بدون تكلف ولا حرج ، ويجب أن يزيل كل حائل يمنع وصول الماء إلى ما تحته ، من عجين وشمع وقذى في عينه — عمام — كما يجب أن ينزع خاتمه الضيق الذي لا يصل الماء إلى ما تحته إلا بنزعه ، ويجب على المرأة أن تحرك قرطها الضيق — حلقتها — وإذا كان بأذنها ثقب ليس فيه قرط ، فإنه لا يجب إيصال الماء إلى داخله . لأن الواجب عندهم إنما هو غسل ما ظهر من البدن ، والثقب من الباطن لا من الظاهر ، ويجب غسل ما ظهر من صماخي الأذنين — الصماخ هو خرق الأذن — أما داخلها ، فإنه لا يجب غسله ، وكذا يجب إيصال الماء إلى ماتحت القلفة — القلفة هي الجلدة الموجودة في قبل الرجل قبل أن يختن — فإذا لم يمكن غسل ما تحتها إلا بازالتها ، فإن أزالها تجب ، وإن تعذرت أزالها يكون حكمه كحكم من فقد الماء والتراب الذي يتيمم به ، ويقال له : فأقد الطهورين ، وإذا مات الأتلف — يدفن بلا صلاة عليه على المعتد ، وبعضهم يقول : يقوم شخص بتيممه ، ويصلى عليه ، وبذلك تعلم أن الاختن واجب عند الشافعية وهو من مقتضيات الصحة في زماننا فمن لم يختن فهو جاهل قذر .

الحنابلة — قالوا : فرض الغسل شيء واحد ، وهو تعميم الجسد بالماء ، ويدخل في الجسد الفم والأنف ، فإنه يجب غسلهما من الداخل ، كما يجب غسلهما في الوضوء =

= والشعر الموجود على البدن يجب غسله ظاهرا وباطنا ، بحيث يدخل الماء الى داخله ، وان لم يصل الى الجلد اذا كان غزيرا ويجب على الرجل اذا صفّر شعره أن ينقصه حال الغسل ، اما المرأة فانها لا يجب عليها نقض صفائر شعرها في الغسل من الجنابة لما في ذلك من مشقة وجرح ، بل الواجب عليها تحريك شعرها حتى يصل الماء الى جذوره — أصواه — نعم يندب لها أن تنقص صفائرها فقط .

هذا في الغسل من الجنابة ، أما في الغسل من الحيض فانها يجب عليها أن تنقص صفائرها شعرها ذلك لأئمة لا يكرر كثيرا ، فليس فيه جرح ومشقة ، ويشمل ظاهر البدن داخل القنافة ، وقد تقدم بيانها اذا لم يتعذر رءمها . والا فلا يجب ، ويجب اتصال الماء الى ما تحت الخاتم ونحوه ، على أن الحنابلة قالوا : ان التسمية فرض في الغسل بشرطين : أن يكون القائم بالغسل عالما ، فلا تفترض على الجاهل . وأن يكون ذاكرا ، فلا تفترض على الناسي ، وهذا الحكم خاص بهم لم يشاركهم فيه أحد من الأئمة .

ملخص المتفق عليه والمختلف فيه

من فرائض الغسل

اتفق الأئمة الأربعة على أن تعميم الجسد كله بالماء فرض ، واختلفوا في داخل القسم والأنف فقال الحنابلة والحنفية : انه من البدن ، فالمضمضة والاستنشاق فرض عندهما في الغسل ، وقد عرفت أن الحنابلة يقولون . ان غسل الفم والأنف من الداخل فرض في الوضوء أيضا ، ولكن الحنفية لم يوافقوهم على ذلك في الوضوء ، أما الشافعية والمالكية فقد قالوا : ان الفرج هو غسل الظاهر فقط ، فلا تجب المضمضة والاستنشاق لا في الوضوء ولا في الغسل ، واتفقوا على ضرورة اتصال الماء الى كل ما يمكن اتصاله اليه من أجزاء البدن ، ولو كانت غائرة ، كعمق السرة ، ومحل العمليات الجراحية التي لها أثر غائر ، وكذلك اتفقوا على أنه لا يجب أن يتكلف ادخال الماء الى الثقب الموجود في بدنه بأنبوبة — ظلمة — ونحوها ، فلو ضرب شخص برصاصة فحفر في بدنه ثقباً غائراً ، فان الواجب عليه أن يغسل ما يصل اليه دهن كلفة وجرح باتفاق الأربعة ، الا أن الشافعية قد اعتبروا ثقب الأذن الذي يدخل فيه القرط — الحلق — من أنباطن لا من الظاهر ، فلا يلزم ادخال الماء اليه ، ولو أمكن ، واتفقوا على ازالة كل حائل يمنع وصول الماء الى ما تحته ، كعجين وشمع وعماص في عينه ، الا أن الحنفية قد اغتفروا للصناع ما يلصق برعوس أناملهم تحت الأظفار اذا كان يتعذر عليهم ازالته دفعا للجرح ، أما غيرهم فانهم يكفون ازالته ، كما قال الأئمة الثلاثة ، واتفقوا على وجوب تخليل الشعر اذا كان خفيفا يصل الماء الى ما تحته من الجلد ، أما اذا كان غزيرا فان المالكية قالوا : يجب أيضا تخليله وتحريكه حتى يصل الماء الى ظاهر الجلد ، أما الأئمة الثلاثة فقد قالوا : أن الواجب هو أن يدخل الماء الى باطن الشعر ، =

مبحث سنن الغسل ، ومندوباته

ومكروهاته

قد ذكرنا في « مباحث الوضوء » تعريف السنة والمندوب والمكروه ونحوها عند كل مذهب فمن شاء معرفتها فليرجع إليها ، وسنذكر هنا سنن الغسل ومندوباته مفصلة ، أما مكروهاته فافهمها عبارة عن ترك سنة من سننه ، واليك بيانها مفصلة في كل مذهب ، تحت الخط الذي أمامك (١) .

=فعلية أن يغسله ظاهراً ، يحركه كي يصل الماء إلى باطنه ، أما الوصول إلى البشرة — الجاد — فإنه لا يجب ، واختلفوا جميعاً في الشعر المصفور . فالحنفية قالوا : أنه لا يجب — نقضه ، وإنما الواجب هو أن يصل الماء إلى جذور الشعر ، فإن كان الشعر غير مصفور ، فإنه يجب تحريكه حتى يدخل الماء في باطنه ، ولن يرخص للمرأة التي على رأسها الطيب المانع من وصول الماء إلى جذور الشعر ، بل قالوا : يجب عليها إزالة الطيب ولو كانت عروساً ، وهذا الحكم اتفق عليه الحنفية ، والحنابلة ، والشافعية ، وخالف فيه المالكية فقط ، فهم الذين رخصوا للعروس بترك الطيب والزينة ، وعدم غسل الرأس ، وهذه رخصة جميلة ، وقال الشافعية : يجب نقض الشعر المصفور أن تثقف على نقضه وصول الماء إلى باطنه ، وإلا فلا ، وقال الحنابلة : يجب نقض صفائر الرجل في الغسل بلا كلام ، وأما المرأة ، فإنه يجب عليها أن تنقضه في الغسل من الحيض والنفاس دون الجنبلة ، دفعا للمشقة والخرج ، وقد انفرد المالكية وحدهم بعد فرائض الغسل خمسا ، على أنك قد عرفت أن النية فرض عند الشافعية أيضا فهم متفقون مع المالكية على فرضيتها ، أما الحنابلة فإنهم يقولون : إن النية شرط لا فرض ، كما تقدم في « الوضوء » والحنفية يقولون : إنها سنة ، وما عدا ذلك من الفرائض التي ذكرها المالكية فهي سنن عند الأئمة الآخرين .

(١) الحنابلة — عدوا سنن الغسل — كما يأتي — : الوضوء قبله ، وقد عرفت أن المضمضة والاستنشاق فرض عندهم ، إزالة ما على بدن الذي يريد الغسل من القذر ، تثليث غسل الأعضاء ، تقديم غسل الشق الأيمن على الأيسر ، الموالاة ويعبر عنها بالفور ، وهي عبارة عن أن يبدأ في غسل العضو قبل أن لا يجف الذي قبله ، ذلك ، إعادة غسل رجليه في مكان غير الذي اغتسل فيه ، فلو كان واقفاً في طست ، وعمم الماء رجليه ، فإنه يندب له أن يعيد غسلها خارج الطست ، وأما التسمية في أول الغسل فهي فرض ، بشرط أن يكون عالماً بأحكام الغسل ونحوها ، ذاكرة ، وتسقط عن الجاهل والغاسي ، ولذا لم يذكروها من فرائض الوضوء ، ولا فرق عند الحنابلة بين المندوب والسنة ، وهم متفقون مع الشافعية في ذلك ، كما تقدم في « الوضوء » .

مبحث الأمور التي يسن عندها الغسل أو يندب

قد عرفت مما قدمناه لك في « موجبات الغسل » الأمور التي توجب الغسل وتجعله فرضاً لازماً ، وهناك أمور يسن من أجلها الغسل أو يندب ، وفي هذه الأمور تفصيل في المذاهب (١) .

(١) الحنفية عدوا سنن الغسل كالاتي : البداءة بالنية بقلبه ، وأن يقول بلسانه : نويت الغسل من الجنابة أو نحو ذلك ، والتسمية في أوله ، وغسل يديه الى الكوعين ثلاثاً ، وأن يغسل فرجه بعد ذلك ، وأن لم يكن عليه نجاسة ، وإزالة ما يوجد على بدنه من النجاسة قبل الغسل ، وأن يتوضأ قبله كوضوء الصلاة ، ألا أنه يؤخر غسل رجليه أن كان في مستقع يجتمع فيه الماء ، كطست ونحوه ، أما إذا كان واقفاً على حجر ، أو لابسا في رجليه نعلا من الخشب -- قيقاب -- فإنه لا يؤخر غسل رجليه ، وذلك لأنه في الحالة الأولى يكون واقفاً في الماء الذي ينزل من بدنه ، وربما كان عليه شيء من الاقتدار ، فلذا كان من السنة تأخير غسل الرجلين في هذه الحالة ، والبدء بغسل رأسه قبل غسل بدنه ثلاثاً : أولاً فرض ، والاخرين سنتان . والدلك ، وتقديم غسل شقه الأيمن على غسل شقه الأيسر ، وتثليث كل منهما ، وأن يرتب أعمال الغسل على الصفة المتقدمة ، وكل ما كان سنة في الوضوء فهو سنة في الغسل ، وقد تقدمت .

وأما مندوبياته فهي كل ما سبق أنه مندوب في الوضوء ، إلا الدعاء المأثور ، فإنه مندوب في الوضوء لا في الغسل ، لوجود الغسل في مصب الماء المستعمل المختلط غالباً بالإقتدار .

الشافعية -- عدوا سنن الغسل كالاتي : التسمية مقرونة بنية الغسل ، وغسل لليدين الى الكوعين ، كما في الوضوء ، والوضوء كاملاً قبله ، ومنه المضمضة والاستنشاق ، وإذا توضأ قبل أن يغتسل ، ثم أحدث فإنه لم يحتج على إعادة الوضوء ، لأنه قد أتى بسنة الغسل ، وبعض الشافعية يقول : إذا انتقض وضوءه قبل أن يغتسل تطلب منه إعادته ، وذلك ما تصل إليه يده من بدنه في كل مرة ، والمواالة ، وغسل الرأس أولاً ، والقيام ، وإزالة ما على بدنه من القذر الذي لا يمنع وصول الماء الى البشرة ، وألا وجبت إزالته أولاً ، وسقر العورة ولو كان بخلوة ، وتثليث الغسل وتخليل الشعر والأصابع ، وترك حلق الشعر ، وقلم الظفر قبل غسله ، والذكر الوارد في الوضوء ، وترك الاستعانة بغيره إلا لعذر ، واستقبال القبلة ، وأن يغتسل بمكان لا يصيبه رشاش الماء ، وترك نفث البلل عن أعضائه ، وترك الكلام إلا لحاجة ، وأن تضجع المرأة داخل فرجها قطنه عليها مسكاً أو عطر أو غيره ذلك من الطيب أن وجد ، بشرط أن لا تكون متلبسة بالأحرام وأن لا تكون سائمة ، وأن لا تكون

= في حداد على زوجها الميت . والا فلا تفعل ذلك ، وغسل الأعلى قبل الأسفل الا مذكيره فإنه يسن غسلها قبل الوضوء حتى لا ينتقض وضوءه باللمس ، ويخصها بنية رفع الحدث عنها ، والسنة والمندوب عند لشافعية واحد ، كما تقدم .

الملكية — عدوا سنن الغسل أربعة ، وهى غسل يديه الى الكوعين ، كما في الوضوء والمضمضة ، والاستنشاق ، والاستنثار . وهو أخرج الماء من الأنف ، ومسح صماغ الأذنين . وعدوا مندوبات الغسل عشرة : وهى التسمية في أوله ، والبداة بإزالة ما على فرجة أو باقى جسده من نجاسة ، أو قدر لا يمنع وصول الماء الى البشرة ، والا وجبت إزالته ، وفعله في موضع طاهر ، والبداة بعد ذلك بغسل أعضاء الوضوء ثلاثا ، وغسل أعالي البدن قبل أسفله ، ما عدا الفرج ، فيستحب تقديم غسله ، خشية نقض الوضوء بمسه لو أخره وألحقت المرأة بالرجل ، وإن لم ينتقض وضوءها بمس فرجها ، وتثليث غسل لرأس ، بحيث يعمها بالماء في كل مرة ، وتقديم غسل الشق الأيمن ظهرا وبطنا ، وذراعا الى المرفق على الشق الأيسر ، وتقليل صب ماء بلا حد ، بحيث يقتصر على القدر الذى يكفيه لغسل الأعضاء ، واستحضار النية الى تمام الغسل والسكوت الا عن ذكر الله أو الحاجة .

الملكية — قالوا : الاغتسالات المسنونة ثلاثة : أحدها : غسل الجمعة لمصلحتها ، ولو لم تلزمه ويصح بطلوع الفجر والاتصال بالذهاب الى الجامع ، فإن تقدم على الفجر أو لم يتصل بالذهاب الى الجامع لم تحصل السنة فيعيده لتحصيلها ، ثانيها : الغسل للعبيدين ، فإنه سنة على الراجح وإن كان المشهور ندبه ، ويدخل وقته بالسدس الأخير من الليل ، وندب أن يكون بعد طلوع فجر العيد ، ولا يشترط اتصاله بالتوجه الى مصلى العيد ، لأنه لليوم لا للصلاة ، فيطلب ولو من غير المصلى ، ثالثها : الغسل للاحرام حتى من الحائض والنفساء .

والاغتسالات المندوبة ثمان : وهى : الغسل لمن غسل ميتا ، والغسل عند دخوله مكة ، وهو للطواف ، فلا يندب من الحائض والنفساء ، والغسل عند الوقوف بعرفة ، وهو مستحب كذلك من الحائض والنفساء والغسل لدخول المدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام ، والغسل لمن أسلم ، ولم يتقدم له موجب الغسل ، والغسل لصغيرة مأمورة بالصلاة وطئها بالغ ، والغسل لصغير مأمور بالصلاة وطئ مطيقة ، والغسل لاستدانة عند انقطاع دمها .

الحنفية — قالوا : ان الاغتسالات المسنونة أربعة ، وهى الغسل يوم الجمعة لمن يريد صلاتها فهو للصلاة لا لليوم ، ولو اغتسل بعد صلاة الفجر ، ثم أحدث فتوضأ وصلى انجمت السنة ، والغسل للعبيدين ، وهو كغسل الجمعة للصلاة لا لليوم ، والغسل عند الاحرام بحج أو عمرة ، للوقوف بعرفة ، ويندب الغسل في أمور : منها الغسل لمن أفاق من جنونه أو اغمائه ، أو سكره أو ينجس أحدهم بطلا ، فإن وجده فثيقن أنه منى =

== أو شك في أنه منى أو مذى ، وجب الغسل ، فإن شك في أنه مذى أو ودى لم يجب عليه الغسل ، كالنائم عند انتباهه ، ومنها الغسل بعد الحجامة ، وليلة النصف من شعبان ، وليلة عرفة وليلة القدر ، وعند الوقوف بمزدلفة صبيحة يوم النحر ، وعند دخول منى يوم النحر لرمى الجمار ، وعند دخول مكة لطواف الزيارة ، ولصلاة الكسوف والخسوف واستسقاء ، ولفزع أو ظلمة شديدة أو ريح شديد ولدخول مدينة الرسول ﷺ ، ولحضور مجامع الناس ، ولن لبس ثوبا جديدا ، ولن غسل ميتا ، ولن تاب من ذنب ، ولن قدم من سفر ، ولستحاضة انقطع دمها ، ولن أسلم من غير أن يكون جنباً ، والا وجب غسله . وقد عد بعض الحنفية قسما آخر ، وهو الغسل الواجب وجعلوا منه غسل الميت ، والصحيح أنه فرض كفاية على المسلمين ، وكذا عد بعضهم غسل من أسلم جنباً ، أو بلغ بالاحتلام واجبا : والصحيح أنه فرض . وأما من أسلمت بعد انقطاع حيضها فيندب لها الغسل ، كمن أسلم غير جنب للفرق بينهما وبين من أسلم جنباً ، فإن الجنابة صفة لا تنقطع مع بإسلام ، أما حيضها فقد انقطع قبل إسلامها .

الشافعية - قالوا : ان الاغتسالات غير المفروضة كلها سنة اذ لا فرق بين المندوب والسنة عندهم ، وهى كثيرة : منها غسل الجمعة لن يريد حضورها ، ووقته من الفجر الصادق الى فراغ سلام امام الجمعة ، ولا تنس اعادته ، وان طرأ بعده حدث . ومنها الغسل من غسل الميت ، سواء كان الغاسل ظاهرا أو لا ، ويدخل وقته بالفراغ من غسل الميت ، ويخرج بالاعراض عنه ، وكفست الميت تيممه ، ومنها غسل العيدين ، ولو لم يرد صلاتهما ، لأنه للزينة ، ويدخل وقته من نصف ليلة العيد ، ويخرج بغروب شمس يومه ، ومنها غسل من أسلم خاليا من الحدث الأكبر ، أما اذا لم يخل منه فيجب عليه الغسل ، وأن سبق منه غسل في حال كفره لعدم الاعتداد به ، ويدخل وقته بعد الاسلام ، ويفوت بالاعراض عنه ، أو طول الزمن ومنها الغسل لصلاة استسقاء ، أو كسوفين ، لن يريد فعلها ولو في منزله ، ويدخل وقته بالنسبة لصلاة الاستسقاء بإرادة الصلاة أن أرادها منفردا أو باجتماع الناس ان أرادها معهم ، وبالنسبة لصلاة الكسوفين بإبتداء تغير الشمس أو القمر ويخرج بتمام الانجلاء ومنها الغسل من الجنون والاعماء ، ولو لحظة ، بعد الافاقة ان لم يتحقق الانزال ، والا وجب الغسل ، ومنها الغسل للوقوف بعرفة ، ويدخل وقته من فجر يوم عرفة ويخرج بغروب الشمس ، ومنها الغسل للوقوف بمزدلفة ان لم يكن قد اغتسل للوقوف بعرفة ، والا كفى الأول ، ويدخل وقته بالغروب ، ومنها الغسل للوقوف بالمشعر الحرام ، وسيأتى تعليل ذلك في « مباحث الحج » ، ومنها الغسل لرمى الجمار الثلاث في غير يوم النحر ، ومنها الغسل عند تغير رائحة البدن ، بما يطلق به من عرق ، وأوساخ ، وفحوى ذلك ، ومنها الغسل لمحضون مجامع الخير ، وهذا من محاسن الشريعة ، فإنه لا يليق بالإنسان أن =

مبحث ما يحرم على الجنب أن يغطه قبل أن يغتسل

من دخول مسجد ، وقراءة قرآن ، ونحو ذلك

يحرم على الجنب أن يباشر عملاً من الأعمال الشرعية الموقوفة على الوضوء ، قبل أن يغتسل ، فلا يحل له أن يصلي نفلاً أو فرضاً وهو جنب ، إلا إذا فقد الماء أو عجز عن استعماله لمرض ونحوه مما يأتى فى « مباحث التيمم » أما الصيام فرضاً أو نفلاً ، فإنه يصح من الجنب ، فإذا أتى الرجل زوجته قبل طلوع الفجر فى يوم من رمضان ، ولم يغتسل بعد ذلك ، فإن صيامه يصح ، كما يأتى فى « مباحث الصوم » ومن الأعمال الدينية التى لا يحل للجنب فعلها ، قراءة القرآن ، فيحرم عليه قراءة القرآن وهو جنب ، كما يحرم عليه مس المصحف من باب أولى ، لأن مس المصحف لا يحل بغير وضوء ، ولو لم يكن الشخص جنباً ، فلا يحل مسه للجنب من باب أولى ، ومنها دخول المسجد ، فيحرم على الجنب أن يدخل المسجد ، على أن الشارع قد رخص للجنب فى تلاوة اليسير من القرآن وفى دخول المسجد ، بشروط مفصلة فى المذاهب ، فانظرها تحت الجدول الذى أمامك (١) .

= يكون مصدراً لا يذأ الناس بما يبيح منه من رائحة قذرة ، ومنها الغسل بعد الحجامة والغسل لأن الغسل يعيد للبدن نشاطه ، ويعوّقه ما فقد من دم ، ومنها الغسل للاعتكاف ، لأنه يحسن بمن يريد أن ينقطع لئلا يلهو بغيره أن يكون نظيفاً ، وللدخول مدينة الرسول ﷺ وفى كل ليلة من رمضان ، ومنها غسل الصبى إذا بلغ بالسن . أما إذا بلغ بالاحتلام ، فإنه يجب عليه الغسل ، كما سبق ، ومنها الغسل عند سيلان الوادى بالمطر أو النيل فى أيام زيادته ، لما فى ذلك من إعلان شكر الله عز وجل ، ومنها غسل المرأة عند انتهاء عدتها ، لأنها بذلك تصبح عرضة للخطبة ، فيحسن أن تكون نظيفة .

الحنابلة — حصروا الاغتسالات المسنونة فى ستة عشر غسلاً ، وهى الغسل لصلاة الجمعة يريد حضورها فى يومها إذا صلاها ، والغسل لصلاة عيد فى يومها إذا حضرها وصلّاها ، وهو للصلاة لا لليوم ، فلا يجزئ الغسل قبل الفجر ولا بعد الصلاة ، والغسل لصلاة الكسوفين ، والغسل لصلاة الاستسقاء ، والغسل لمن غسل ميتاً ، والغسل لمن أفاق من جنونه ، والغسل لمن أفاق من اغمائه بلا حصول موجب للغسل فى اثنتاهما ، والغسل للمستحاضة لكل صلاة ، والغسل للأحرام بحج أو عمرة ، والغسل لدخول حرم ، والغسل لدخول مكة ، والغسل للوقوف بعرفة ، والغسل للوقوف بمزدلفة ، والغسل لرمى الجمار ، والغسل لطواف الزيارة ، وهو طواف الركن ، والغسل لطواف الوداع .

(١) الملكية — قالوا : لا يجب للجنب أن يقرأ القرآن إلا بشرطين أحدهما أن يقرأ ما تيسر من القرآن ، كآية ونحوها فى حالتين . الحالة الأولى : أن يقصد بذلك التحصن من عدو ونحوه ، الحالة الثانية : أن يستدل على حكم من الأحكام الشرعية ، وفيما عدا ذلك ، =

= فأنه لا يحل له أن يقرأ شيئاً من القرآن ، كثيراً كان أو قليلاً ، أما دخول المسجد ، فإنه يحرم على الجنب أن يدخله ليصلي فيه ، أو ليتخذ طريقاً يمر منها ، ولكن يباح له دخول المسجد في صورتين : الصورة الأولى : أن لا يجد ماء يغتسل منه إلا في المسجد ، وليس له طريق إلا المسجد ، فحينئذ يجوز له أن يمر بالمسجد ليغتسل ، ومثل ذلك ما إذا كان الدنو ، أو الحبل الذي ينزع به الماء في المسجد ، ولم يجد غيره ، فإن له أن يدخل المسجد ليأخذه ، وهذه الصورة كانت كثيرة الوقوع في القرى التي ليست بها أنابيب - مواسير - أما الآن وقد عمت الأنابيب ، وبطلت المياضى والمطاس ، وأصبحت دورة المياه مختصة بباب ، فإنه ينبغي للجنب أن يدخل من باب الدورة ، ولا يمر في المسجد ، فإذا وجد مسجد ليس فيه مواسير ، وليس له باب دورة ، انحصر ماء الغسل فيه ، فإن له أن يدخل المسجد ليغتسل ، ويجب عليه أن يتيمم قبل الدخول ، الصورة الثانية : أن يخاف من أذى يلحقه ، ولم يجد له مأوى سوى المسجد ، فإن له في هذه الحالة أن يتيمم ، ويدخل ، ويبقيت فيه حتى يزول ما يخاف منه .

هذا إذا كان الشخص مقيماً في بلدته سليماً من المرض ، أما إذا كان مسافراً ، أو كان مريضاً وكان جنباً ، ولم يتيسر له استعمال الماء ، فإنه أن يتيمم ، ويدخل المسجد ، ويصلي فيه بالتيمم ، ولكن لا يمكن فيه الا للضرورة ، وإذا احتلم في المسجد ، فإنه يجب عليه أن يخرج منه سريعاً ، وإذا أمكنه أن يتيمم ، وهو خارج بسرعة كان حسناً . وبالجملة فلا يجوز للجنب أن يدخل المسجد إلا في حالة الضرورة .

الحنفية - قالوا : يحرم على الجنب تلاوة القرآن ، قليلاً كان ، أو كثيراً ، إلا في حالتين : أحدهما : أن يفتتح أمراً من الأمور الهامة - ذات بال - بالتسمية ، فإنه يجوز للجنب في هذه الحالة أن يأتي بالتسمية مع كونها قرآناً ، ثانيهما : أن يقرأ آية قصيرة ليدعو بها لأحد ، أو ليشتى بها على أحد ، كأن يقول : « رب اغفر لى ولوالدى » أو يقول : « أشهد على الكفار رحمة بينهم » ونحو ذلك ، وكذلك يحرم على الجنب دخول المسجد ، إلا للضرورة ، والضرورة في مثل هذا تقدر بما يناسب ، فمنها أن لا يجد ماء يغتسل به إلا في المسجد ، كما هو الشأن في بعض الجهات ففي هذه الحالة يجوز له أن يمر بالمسجد إلى المحل الموجود فيه الماء ليغتسل ، ولكن يجب عليه أن يتيمم قبل أن يمر ، ومن ذلك ما إذا اضطر إلى دخول المسجد خوفاً من ضرر يلحقه ، كما يقول المالكية ، وعليه في هذه الحالة أن يتيمم .

والحاصل أن تيمم الجنب بالنسبة لدخول المسجد تارة يكون واجباً ، وتارة يكون مندوباً فيجب عليه أن يتيمم في صورتين ، الصورة الأولى : أن تعرض له الجنابة ، وهو خارج المسجد ثم يضطر لدخول المسجد ، وفي هذه الحالة يجب عليه التيمم ، الصورة الثانية : أن ينالم في المسجد وهو ظاهر ، فيحتلم ، ثم يضطر للمكث به لوخف من ضرره ، وفي هذه

مباحث الحيض

يتعلق بالحيض مباحث : أحدها : تعريفه ، ويشتمل التعريف على بيان معنى دم الحيض وألوانه ، ومقداره الذي تعتبر به المرأة حائضا ، وبيان السن الذي يصح أن تحيض فيه الآدمية والذي لا يصح ، وبين أن كون الحامل تحيض أو لا تحيض ، وغير ذلك من الأمور التي يستلزمها التعريف ، ثانيها : بيان مدة الحيض ، ومدة الطهر ، ثالثها : بيان معنى الاستحاضة ، واليك بيانها على هذا الترتيب .

= الحالة يجب عليه أن يتيمم فالتيمم لا يجب عليه إلا في هاتين صورتين ، وما عداهما فإنه يندب له التيمم . فيندب لمن عرضت له جنابة في المسجد ، وأراد الخروج منه أن يتيمم ، أو اضطرت له الضرورة إلى الدخول وهو جنب ، ولم يتمكن من التيمم ثم زالت الضرورة ، وعرج ، فإنه يندب له أن يتيمم ، كمن يمر به وهو متيمم ، وعلى كل حال ، فإن هذا التيمم لا يجوز له أن يقرأ به ، أو يصلي به .

هذا ، وسطح المسجد له حكم المسجد في ذلك كله ، أما فناء المسجد — حوشه — فإنه يجوز للجنب أن يدخله بدون تيمم ، ومثله مصلى العيد والجنابة ، والخانقاه — متبعد الصوفية — فإنها جميعها لها حكم المسجد ، أما المساجد التي بالمدارس ، فإن كانت عامة لا يمنع أحد من الصلاة فيها ، أو كانت إذا أغلقت تتكون فيها جماعة من أهلها ، فهي كسائر المساجد ، لها أحكامها ، وإلا فلا .

الشافعية — قالوا : يحرم على الجنب قراءة القرآن ، ولو حرفا واحدا ، أن كان قاصدا تلاوته ، أما إذا قصد الذكر ، أو جرى على لسانه من غير قصد ، فلا يحرم ، ومثال ما يقصد به الذكر أن يقول عند الأكل : بسم الله الرحمن الرحيم ، أو عند الركوب : « سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين » ، كما يجوز لفائدة الطهورين أن يقرأ القرآن في صلاته التي أبيحت له للضرورة ، وهي صلاة الفرض ، وكذلك الحائض أو النفساء ، أما المسرور بالمسجد ، فإنه يجوز للجنب والحائض والنفساء من غير مكث فيه ، ولا تردد بشرط أمن عدم تلوث المسجد ، فلو دخل من باب وخرج من آخر بجاز ، أما إذا دخل وخرج من باب واحد ، فإنه يحرم ، لأنه يكون قد تردد في المسجد ، وهو ممنوع ، إلا إذا كان يقصد الخروج من باب آخر غير الذي دخل منه ، ولكن بدا له أن يخرج منه ، فإنه لا يحرم ، ويجوز للمحدث حدثا أكبر أن يمكث في المسجد للضرورة ، كما إذا احتلم في المسجد ، وتعدّر خروجه منه لطلق أبوابه ، أو خوفه على نفسه أو ماله ، لكن يجب عليه التيمم بغير تراب المسجد إن لم يجد ماء أصلا ، فإن وجد ماء يكفي للوضوء وجب عليه الوضوء .

الحنابلة — قالوا : يباح المحدث حدثا أكبر بلا عذر أن يقرأ ما دون الآية القصيرة أو قدره من الطويلة ، ويحرم عليه قراءة ما زاد على ذلك . وله أن يأتي بذكر يوافق لفظ القرآن كبسملة عند الأكل ، وقوله عند الركوب : « سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين » =

تعريف الحيض

معنى الحيض في اللغة السيلان ، يقال : حاض الوادي ، اذا سال به الماء وحاضت الشجرة اذا سال منها الصمغ الأحمر ، وحاضت المرأة تحيض حيضا ومحيضاً ، فهي حائض وحائضة ، اذا جرى دم حيضها ، ويسمى الحيض الطمث ، والضحك ، والاعصار ، وغير ذلك . أما معناه في اصطلاح الفقهاء ، فقد ذكرناه مفصلاً في المذاهب تحت الخط الذي أمامك ، ليسهل حفظه ، ومعرفة ما اشتمل عليه (١) من بيان معنى دم الحيض ، وبيان هل الحمل تحيض أو لا ، وبيان السنن التي يمكن فيها الحيض ، وبيان القدر الذي يعتبر حيضاً ، ونحو ذلك .

= أما المرور بالمسجد والتردد به بدون مكث ، فإنه يجوز للجنب والحائض والنفساء حال نزول الدم أن أمن تلويث المسجد . ويجوز للجنب أن يمكث في المسجد بوضوء . ولو بدون ضرورة . أما الحائض والنفساء فإنه لا يجوز لهما المكث بالوضوء ، الا اذا انقطع الدم .

(١) المالكية — قالوا : الحيض دم خرج بنفسه من قبل امرأة في السن التي تحمل فيه عادة ، ولو كان دفقة واحدة ، واليك بيان كل كلمة من كلمات التعريف : فأما قوله : دم ، فإن المراد به عندهم ما كان ذا لون أحمر خالص الحمرة ، أو كان ذا لون أصفر ، أو كان ذا لون أكدر ، وهو ما كان وسطاً بين السواد والبياض . فالحيض يشمل أنواع الدم الثلاثة المذكورة ، وإن كان الدم في الحقيقة مختصاً بما كان لونه أحمر خالص الحمرة ، وهذا هو المشهور في مذهب المالكية ، فلو فرض وخرج من قبل المرأة التي في سن الحيض ماء أصفر ، أو أكدر ، فإنها حائضاً ، كما اذا رأت دم أحمر ، وبعضهم يقول : ان الحيض هو الدم الأحمر ، أما الأصفر والاكدر ، فليس بحيض مطلقاً ، وبعضهم يقول : ان الأصفر ، والاكدر اذا نزل في زمن الحيض كان حيضاً والا فلا ، ويروى بعض المحققين أن هذا القول هو أصح الأقوال ، وأما قوله : خرج بنفسه من قبل امرأة ، فمعناه أن دم الحيض المعتبر هو ما خرج بدون سبب من الأسباب ، فإذا خرج الدم بسبب الولادة لا يكون حيضاً ، بل يكون نفاساً ، وسيأتى حكم النفاس ، وإذا خرج بسبب افتقاض البكارة ، فأمره ظاهر ، لأنه يكون كالدم الخارج من يد الانسان ، أو أنفه ، أو أى جزء من أجزاء بدنه ، فليس على المرأة الا تطهير المحل الملوث به ، أما اذا خرج دم الحيض بسبب دواء في غير موعده ، فإن الظاهر عندهم أنه لا يسمى حيضاً ، فعلى المرأة أن تصوم وتصلى ، ولكن عليها أن تقتضى الصيام احتياطاً لاحتمال أن يكون حيضاً ، ولا تقتضى به عدتها وهذا بخلاف ما اذا استعملت دواء ينقطع به الحيض في غير وقته المعتاد ، فإنه يعتبر طهراً ، وتقتضى به العدة ، على أنه لا يجوز للمرأة أن تمنع حيضها ، أو تستعجل انزاله اذا كان ذلك يضر صحتها ، لأن المحافظة على الصحة واجبة ، وحاصل هذا القيد أن الحيض يشترط فيه أن يكون خارجاً من قبلها =

المرأة ، فلو خرج من دبرها ، أو أى جزء من أجزاء بدنّها ، فانه لا يكون حيضاً ، وان يخرج بنفسه لا بسبب من الأسباب ، والا فلا يكون حيضاً ، وقوله : فى السن الذى تحمل فيه عادة • خرج به الدم الذى تراه الصغيرة التى لا تحيض ، والدم الذى تراه الكبيرة الآيسة من الحيض ، فانه لا يكون حيضاً ، فأما الصغيرة عندهم فهم ما كانت دون تسع سنين ، فإذا رأت هذه دماً ، فانه لا يكون حيضاً جزماً ، أما إذا رآته بنت تسع سنين ، فانه يسأل عنه أهل الخبرة من النساء العارفات ، أو الطبيب الأمين فان قالوا : انه دم حيض فذاك والا فلا ، ومثلك بنت تسع بنت عشر سنين الى ثلاث عشرة ، فانه يسأل عن دمها أهل الخبرة ، ويقال لمن بلغت ثلاث عشرة : مراهرة • فان زاد سنّها على ثلاث عشرة ، فانه يكون حيضاً جزماً ، وأما الكبيرة فان بلغ سنّها خمسين سنة ، فانه يسأل عن دمها أهل الخبرة ، ويعمل برايهم ، الى أن تبلغ سن السبعين ، وفى هذه الحالة إذا رأت دماً ، فانه لا يكون حيضاً قطعاً ، على أن المالكية يسمون الدم الخارج بعد السبعين استحاضة ، ويسمون الدم الخارج من الصغيرة التى لم تبلغ تسع سنين دم علة وفساد : خلافاً للحنفية ، فانهم يطلقون عليه دم استحاضة ، لا فرق بين صغيرة وكبيرة ، ومن هذه القيود تعلم أن الحامل تحيض عند المالكية ، فان رأت الحامل الدم بعد شهرين من حملها ، وهى المدة التى يظهر فيها الحمل عادة — فان مدة حيضها تقدر بعشرين يوماً ان استمر بها الدم ، ويستمر هذا التقدير الى ستة أشهر ، وان رأت الدم بعد مضى ستة أشهر ، فان مدة حيضها تقدر بثلاثين يوماً اذا استمر نزول الدم ، ويستمر هذا التقدير الى أن تضع الحمل ، أما اذا رأت الدم فى الشهر الأول ، أو الثانى ، فان مدة حملها تكون كالمدة المعتادة وسنّينها فى « مبحث مدة الحيض والطهر » وقوله : ولو كان الحيض دفقة ، الدفقة — بضم الدال ، وفتحها — الشئ الذى ينزل فى زمن يسير ، ومعنى ذلك أن المرأة تعتبر حائضاً ، ولو نزل منها دم يسير ، فلا تصح منها الصلاة الا اذا طهرت ، واذا كانت صائمة فسد صومها ، ووجب عليها القضاء ، على أن آدم اليسير لا تنقضى به العدة ، بل لابد من أن يستمر نزول الدم يوماً أو بعض يوم ، راجع صحيفة ٤٨٠ من « الجزء الرابع » من هذا الكتاب •

الحنفية — قالوا : ان الحيض يصح أن يعتبر حدثاً • كخروج الريح ، ويصح أن يعتبر من باب النجاسة ، كالبول • فعلى الاعتبار الأول يعرفونه بأنه صفة شرعية توصف بها المرأة بسبب نزول الدم فتحرم وطأها ، وتمنعها من الصلاة والصيام ، وغير ذلك ، مما سيأتى فى « مبحث ما لا يحل للحائض فعله » ، وعلى الاعتبار الثانى يعرفونه بأنه دم خرج من رحم امرأة غير حامل ، وغير صغيرة أو كبيرة آيسة من الحيض — لا بسبب ولادة ، ولا بسبب مرض ، فقولهم : دم ، يشمل ما كان على لون من ألوان الدماء الستة ، وهى : الحمراء ، والكدرية ، والخضرة ، والترابية — نسبة للتربيب ، بمعنى التراب — والصفرة ، والسواد ، فإذا =

نزل من رحم المرأة سائل متصف بلون من هذه الألوان ، فإنه يكون دم حيض ، بشرط أن يخرج إلى ظاهر القبل ، والمراد به ما يظهر من فرج المرأة حال جلوسها ، فلو أحست بالدم من الداخل ، فوضعت قطنة أو نحوها منعت من وصوله إلى ظاهر قبلها ، فإنها لا تكون حائضا ، فلو كانت حائضة ، وأحست بدم الحيض من الداخل ثم وضعت قطنة ونحوها ، منعت من وصوله إلى ظاهر القبل ، فإن صيامها لا يفسد ، ثم إذا وصل الدم إلى الظاهر كانت المرأة حائضا ، ولو لم يكن الدم سائلا ، لأن السيلان ليس شرطا في الحيض عندهم ، فلو رأت الدم وانقطع قبل عادتها ، ثم عاد ثانيا ، فإنها تعتبر حائضا في الزمن الذي انقطع فيه ، ولا يقال : أن الحيض هو الدم ، فكيف تعتبر حائضا مع انقطاعه ، لأنهم يقولون : أنها في هذه الحالة تكون حائضا حكما ، بمعنى أن الشارع حكم بحيضها ، وإن لم ينزل الدم بالفعل ، وقولهم : غير خامل ، خرج به الدم الذي تراه المرأة وهي حامل ، فإنه لا يقال له : دم حيض عند الحنفية ، وقولهم : غير صغيرة ، وغير كبيرة ، خرج به الدم الذي تراه الصغيرة ، وهي من لم تبلغ سبع سنين فإنه لا يسمى حيضا ، ومثله الدم الذي تراه الكبيرة ، وهي التي زاد سنها على خمس وخمسين سنة ، ويقال : آيسة من المبيض : فإنه لا يسمى حيضا ، وذلك هو المعتمد عندهم ، ومن زادت على خمس وخمسين سنة إذا رأتهما قويا كالحيض ، فإنه يعتبر حيضا ، والحاصل أن الدم الذي تراه الحامل أو الصغيرة أو الآيسة من الحيض لا يقال له : حيض ، وإنما يقال له : استحاضة ، أما دم افتقاص البكارة ، فأمر ظاهر ، لأنه ليس من الرحم ، فلا يقال له : حيض باتفاق ، وبعضهم يقتصر في التعريف على قوله : دم خرج من رحم امرأة ، ويحل ذلك بأن دم الاستحاضة لا يخرج من الرحم الذي هو وعاء الولد ، وإنما يقال له : خرج من الفرج ، ولعل هذا التدقيق من اختصاص الأطباء أما الفقهاء فإنهم لا يحتاجون إليه وما داموا قد حددوا سن المرأة التي تعتبر حائضة من صغرها إلى شيخوختها ، وحددوا مدة معينة لأكثر الحيض وأقله ، فإن كل ما وراء ذلك تدقيق لا ينبغي الخوض فيه إلا لعالم بالطب الذي يمكنه أن يعرف عمليا الفرق بين دم الاستحاضة ودم الحيض ، وهل هما يخرجان من محل واحد أو لا .

الشافعية - قالوا : الحيض هو الدم الخارج من قبل المرأة السليمة من المرض الموجب لنزول الدم ، إذا بلغ سنها تسع سنين ، وأكثر ، من غير سبب ولادة ، فقولهم : الدم ، المراد بالدم ما كان له لون من ألوان الدماء ، وألوان الدماء خمسة : أحدها السواد ، وهو أقواها عندهم ، ثانيها : الحمرة ، وهي تلي السواد في القوة ، ثالثها : الشقرة ، وهي تلي السواد في القوة ، رابعها : الكدرة ، وقد عرفت معناها فيما تقدم للملكية ، وهي تلي السواد ، خامسها : الصفرة هي تلي الكدرة ، وقيل : بل الصفرة أقوى من الكدرة ، وعلى كل فالأمر سهل ، لأنها جميعها يقال لها : حيض ، وقوله : الخارج من قبل المرأة ، المراد به أقصى الرحم ، فالدم عندهم يخرج من عرق في أقصى الرحم ، سواء كانت المرأة حاملا أو غير حامل ، لأن

مدة الحيض

المراد بمدة الحيض مقدار الزمن الذي تعتبر فيه المرأة حائضاً ، بحيث لو نقص أو زاد لا تعتبر المرأة حائضاً ، وإن رأت الدم ، وله مبدأ ونهاية ، فأقل الحيض يوم وليلة ، بشرط أن يكون الدم نازلاً كالمعتاد في زمن المبيض ، بحيث لو وضعت قطنه لتلوثت بالدم ، والمراد باليوم والليلة أربع وعشرون ساعة فلكية ، بحيث لو رأت الدم وانقطع قبل مضي هذه المدة لا تعتبر المرأة حائضاً ، ولا يشترط أن ترى الدم في أول النهار ، ثم يستمر طول النهار وطول الليل ، بل المدار في ذلك على مضي أربع وعشرين ساعة من وقت نزوله ، وأما أكثر مدة الحيض ، فهو خمسة عشر يوماً مع لياليها ، فإذا رأت الدم بعد ذلك ، فإنه لا يكون دم حيض ، ولا عبرة في هذا التقدير بعبادة المرأة ، فلو اعتادت أن تحيض ثلاثة أيام ،

= الحامل تحيض عند الشافعية ، كالمالكية ، خلافاً للحنفية والحنابلة ، وتعتبر مدة انحيض بالنسبة للحامل كماعتها ، وهي غير حامل ، فالدم الذي يخرج من غير الرحم لا يسمى حيضاً طبعاً ، سواء خرج من القتل ، كالخارج بسبب إزالة البكارة ، أو خرج من الدبر ، أو من أى جزء من أجزاء البدن ، وقوله : السليمة من المرض الموجب لنزول الدم ، خرج به الدم الذي ينزل من الرحم بسبب المرض ، ويقال له : دم استحاضة . وقسوله : إذا بلغ سنها تسع سنين ، خرج به الدم الذي ينزل من الصغيرة ، وهي ما دون تسع سنين ، فإنه لا يسمى حيضاً ، بل يسمى استحاضة ، كما يسميه الحنفية ، خلافاً للمالكية الذين يقولون : إن الدم الخارج من قبل الصغيرة لا يسمى استحاضة ، وإنما يقال له : دم علة وفساد ، ولاحد لنهاية مدة الحيض عند الشافعية فإنهم يقولون : إن المرأة يمكن أن تحيض ما دامت على قيد الحياة ، نعم الغالب انقطاع الحيض بعد اثنين وستين سنة ، فإذا رأت المرأة الدم بعد هذا السن كانت حائضاً ، وقد خالفوا في ذلك الأئمة الثلاثة : وقوله : من غير سبب ولادة ، خرج به النفاس ، وسيأتى بيانه بعد .

الحنابلة - قالوا : الحيض دم طبيعي يخرج من قعر رحم الأنثى حال صحتها ، وهي غير حامل في أوقات معلومة من غير سبب ولادة ، فقولهم : دم ، الغالب فيه أن يكون لون أسود ، أو أحمر أو أكدر ، وقولهم : طبيعي ، معناه أنه لازم المرأة بأصل خلقتها ، وهذا القيد متفق عليه في المذاهب ، وقولهم : يخرج من قعر رحم الأنثى ، خرج به الدم الذي يخرج من محل آخر من أجزاء البدن ، فإنه ليس بحيض ، وقولهم : وهي غير حامل ، خرج به الدم الذي تراه الحامل ، فإنه ليس بحيض ، وهذا موافق لما يراه الحنفية ، ومخالف لما يراه المالكية والشافعية ، كما تقدم ، وقونه : في أوقات معلومة ، خرج به ما تراه الصغيرة ، وهي ما دون تسع سنين ، أو تراه الكبيرة الآيسة من الحيض ، وهي عندهم المرأة التي تبلغ خمسين سنة ، فلو رأت الدم بعدها لا تكون حائضاً ، ولو كان قويا ، وقولهم : من غير سبب ولادة ، خرج به النفاس .

أربعة ، أو خمسة ، أو نحو ذلك ، ثم تغيرت عاداتها فرأت الدم بعد هذه المدة ، فأنها تعتبر حائضا . الى خمسة عشر يوما ، وهذا هو رأى الشافعية ، والحنابلة ، وقد وردت أحاديث كثيرة تدل على هذا التقدير ، ولكنها جميعها غير صحيحة ، ومنها الحديث المعروف في كتب الفقه ، من أن النبي ﷺ قال : « النساء ناقصات عقل ودين ، قيل : وما نقصان دينهن ؟ » فقال : تمكث احداهن شطر عمرها لا تصلى » ومعنى ذلك أنها تمكث نصف شهر حائضا ، ولكن هذا الحديث غير صحيح . فقد قال ابن الجوزي . ان هذا حديث لا يعرف ، وقيل انبيهق . لم أجده في شيء من كتب الحديث ، وقال غيرهما : ان هذا الحديث لا يثبت بوجه من الوجوه ، والواقع أنه لا معنى مطلقا ، لأن الشارع هو الذي منع النساء من الصلاة وهن حائضات ، فأى ذنب لهن في ذلك حتى يوصفن بهذا الوصف الظالم ، وكل ما عول عليه الشافعية والمنابلة في ذلك ما ثبت عن علي رضي الله عنه من أنه قال : ما زاد على الخمسة عشر استحاضة ، أما المالكية ، والحنفية فقد ذكرنا رأيهما تحت المخط الذي أمامك (١) .

(١) الحنفية — قالوا : ان أقل مدة أنحيض ثلاثة أيام ، وثلاث ليال ، وأكثرها عشرة أيام ولياليها ، فان كانت معتادة ، وزادت على عاداتها فيما دون العشرة ، كان الزائد حيضا ، فلو كانت عاداتها ثلاثة أيام مثلا ، ثم رأت الدم أربعة أيام ، انتقلت عاداتها الى الأربعة ، واعتبر الرابع حيضا فان العادة تثبت ولو بمرة وان كانت عاداتها أربعة ، ثم رأت خمسة ، انتقلت العادة الى الخمسة ، وكان الخامس حيضا ، وهكذا الى العشرة ، فلذا تجاوزت العشرة كانت مستحاضة ، فلا يعتبر الزائد على العشرة حيضا ، بل ترد الى عاداتها ، فيعتبر زمن حيضها هو الزمن الذي جرت عاداتها بأن تحيض فيه ، وما زاد عليه يكون استحاضة ، وسيأتى بيانها .

المالكية — قالوا : لا حد لأقل الحيض بالنسبة للعبادة لا باعتبار المخرج ، ولا باعتبار الزمن ، فلو نزل منها دفعة واحدة في لحظة تعتبر حائضا ؟ أما بالنسبة للعدة والاستبراء فقالوا : ان أقله يوم أو بعض يوم ، ولا حداً لأكثره ، باعتبار الخارج أيضا ، فلا يحد برهط مثلا أو أكثر ، أو أقل ، وأما أكثر باعتبار الزمن فيقدر بخمسة عشر يوما لمبتدأه . غير حامل ، ويقدر بثلاثة أيام زيادته على أكثر عاداتها استظهار ، فان اعتادت خمسة أيام ، ثم تمادى حيضها مكث ثمانية أيام ، فان استمر بها الدم في الحيضة الثالثة كانت عاداتها ثمانية لان العادة تثبت بمرة ، فتمكث أحد عشر يوما فان تمادى في الحيضة الرابعة تمكث أربعة عشر يوما ، فان تمادى بعد ذلك ، فلا تزيد على الخمسة عشر يوما ، ويكون الدم الخارج بعد الخمسة عشر ، أو بعد الاستظهار بثلاثة أيام على أكثر العادة قبل الخمسة عشر يوما دم استحاضة .

مدة الطهر

أقل مدة الطهر خمسة عشر يوما ، فلو حاضت المرأة (١) ، ثم انقطع حيضها ، بعد ثلاثة أيام مثلا . واستمر منقطعا الى أربعة عشر يوما ، أو أقل ، ثم رأت الدم ، لا يكون حياضا ، سواء كان الطهر واقعا بين دمي حيض ، بأن حاضت المرأة ، ثم انقطع حيضها ، ثم حاضت بعد مضي المدة المذكورة . أو كان واقعا بين دمي حيض ونفاس . بأن كانت المرأة نفاسا ، ثم انقطع دم نفاسها ، ثم حاضت بعد مضي هذه المدة (٢) ، أما أكثر مدة الطهر فلا جد لها ، فلو انقطع دم الحيض ، وبقيت المرأة خائبة من الحيض طول عمرها . فانها تعد طاهرة ، وإذا رأت المرأة يوما دما ، ثم انقطع ورأت يوما دما أيضا ، فانها تعتبر حائضا في المدة التي انقطع فيها الدم عند الشافعية ، والحنفية (٣) .

مبحث الاستحاضة

الاستحاضة هي سيلان الدم في غير وقت الدियض والنفاس من الرحم ، فكل ما زاد على أكثر مدة الحيض أو نقص عن أقله ، أو سأل قبل سن الحيض المتقدم ذكره في « التعريف » فهو استحاضة (٤) ، ويشترط في دم الاستحاضة أن يخرج ممن بلغت سن الحيض ، بل إذا نزل الدم من صغير ينقص سننها عن تسع سنين أو سبع ، على الخلاف المتقدم « في

(١) الحنابلة — قالوا : أن أقل مدة الطهر بين الحيضتين هي ثلاثة عشر يوما .
(٢) الشافعية — فقالوا لا : إن مدة الطهر خمسة عشر يوما ، كما يقول الحنابلة .
والمالكية ، إلا أنهم اشترطوا أن يكون الطهر واقعا بين دمي حيض ، أما إذا كان واقعا بين دمي حيض ونفاس ، فإنه لا حد لأقله ، بحيث لو انقطع نفاسها ولو يوما ، ثم رأت الدم فإنه يكون دم حيض .

(٣) المالكية — قالوا : إذا رأت المرأة الدم ، ولو لحظة ، ثم انقطع فإنها تعتبر طاهرة ، إلى أن ترى الدم ثانيا ، وعليها في انقطاع دمها أن تفعل ما يفعله الطاهرات .
الحنابلة — وافقوا المالكية على أن الطهر الواقع بين دمين يعتبر طهرا ، إلا أنك قد عرفت أن أقل مدة الحيض عندهم يوم وليلة ، فلو رأت الدم يوما فقط ، أو أقل ، فإنها لا تعتبر حائضا .

(٤) الشافعية — قالوا : إن المستحاضة المبتدأة إذا ميزت الدم ، بحيث عرفت القوى من الضعيف ، فإن حيضها هو الدم القوى ، بشرط أن لا ينقص عن أقله الحيض ، ولا يزيد على أكثره والضعيف طهر ، بشرط أن لا ينقص عن أقل الطهر ، وأن يكون نزوله متتابعا ، فلو رأت الدم يوما أحمر ويوما أسود ، فقد فقدت شرطا من شروط التمييز ، فإن اختلبي =

تعريف الحيض « فانه يقال له : دم استحاضة ، والمستحاضة من أصحاب الأعذار ، فهكها حكم من به سلس بول ، أو اسهال مستمر ، أو نحو ذلك من الأعذار المتقدمة في « مباحث المعذور » وحكم الاستحاضة أنها لا تمنح شيئاً من الأشياء التي يمنعها الحيض والنفاس ، كقراءة القرآن ، ودخول المسجد ، ومس المصحف والاعتكاف ، والطواف بالبيت الحرام ، وغير ذلك مما يأتي في صحيفة ١١٩ ، نعم قد تتوقف مباشرة الصلاة ونحوها على انوضوء لا على الغسل ، كما مر في « مباحث المعذور » .

أما تقدير زمن حيض المستحاضة ، ففيه اختلاف المذاهب .

= الشرط في الأمرين يكون حيضها يوماً وليلة ويأقضى الشهر طهر ، كما لو كانت مبتدأة لا تميز بين قوى الدم وضعيفة ، أما المعتادة فإن كانت مميزة ، فحيضها الدم القوي ، عملاً بالتمييز لا بالعادة المخالفة ، وإن لم تكن مميزة ، ونعظم عاداتها قدراً ووقتاً ، فتد إلى عادتها في ذلك .

الحنابلة — قالوا : ان المستحاضة إما أن تكون معتادة أو مبتدأة ، فالمعتادة تعمل بعاداتها ولو كانت مميزة ، والمبتدأة إما أن تكون مميزة أو لا ، فإن كانت مميزة عملت بتمييزها : ان صلح الأقوى أن يكون حيضاً ، بأن لم ينقص عن يوم وليلة ، ولم يزد على خمسة عشر يوماً ، وإن كانت غير مميزة قدر حيضها بيوم وليلة ، وتغتسل بعد ذلك ، وتفعل ما يفعله الطاهرات ، وهذا في الشهر الأول والثاني والثالث ، أما في الشهر الرابع ، فتنتقل إلى غالب الحيض ، وهو ستة أيام أو سبعة ، باجتهادها وتحريها .

المالكية — قالوا : ان المستحاضة ان عرفت أن الدم النازل هو دم الحيض بأن ميزته بريح أو لون أن ثخن أو تألم ، فهو حيض ، بشرط أن يتقدمه أقل الطهر ، وهو خمسة عشر يوماً ، فإن لم تميز ، أو ميزت قبل تمام أقل الطهر ، فهي مستحاضة ، أي باقية على أنها طاهرة ، ولو مكثت على ذلك طول حياتها ، وتعدت عدة المرتابة بسنة بيضاء ، ولا تزيد الميزة ثلاثة أيام على عاداتها استظهاراً ، بل تقتصر على عاداتها ، ما لم يستمر ما ميزته بصحة الحيض ، فإن استمر استظهرت .

الحنفية — قالوا : المستحاضة ، إما أن تكون مبتدأة — وهي التي كانت في أول حيضها ، أو نفاسها ، ثم استمر بها الدم — وإما أن تكون معتادة — وهي التي سبق منها دم وطهر صحيحان — ، وإما أن تكون متحيرة — وهي المعتادة التي استمر بها الدم ، ونسيت عاداتها .

فأما المبتدأة ، فإنها إذا استمر بها الدم ، فيقدر حيضها بعشرة أيام ، وتطهرها بعشرين يوماً في كل شهر ، ويقدر نفاسها ، بأربعين يوماً ، وتطهرها منه بعشرين يوماً ، ثم يقدر حيضها بعد ذلك بعشرة أيام ، وهكذا .

وأما المعتادة التي لم تنس عاداتها فإنها تد إلى عاداتها في الطهر والحيض ، إلا إذا

مبحث النفاس

تعريفه

هو دم يخرج عند ولادة المرأة ، أو قبلها بزمان يسير ، أو معها ، أو بعدها ، كما هو منجبل في المذاهب ، تحت اللفظ الذي أمامك (١) ولو شق بطن المرأة ، وخرج منها الولد ، فإنها لا تكون نفساء ، وإن انقضت به العدة .

أما السقط فإن ظهر بعض خلقه (٢) من اصبع أو ظفر ، أو شعر ، أو نحوه فهو ولد تمسير المرأة بالدم الخارج عقبه نفساء ، وإن لم يظهر من خلقه شيء من نحو ذلك ، بأن وضعتة حلقة أو مضغة ، فإن أمكن جعل الدم المرئي حيضاً بأن صادف عادة حيضها فهو حيض ، وإلا فهو دم علة وفساد ، وإذا ولدت المرأة توأمين - ولدين - فمدة نفاسها تعتبر من الأول (٣)

== كانت عادة طهرها ستة أشهر ، فإنها ترد إليها ، مع النقص ساعة منها بالنسبة لانقضاء العدة ، وأما بالنسبة لغير العدة ، فتزداد إلى عادتها كما هي .

وأما المتحيرة ، وهي التي نسيبت عادتها ، فإن مذهب الحنفية في أمرها شقاق ، ومن أراد أن يعرف أحكامها ، فليرجع إلى غير هذا الكتاب .

(١) المالكية - قالوا : إن الدم الذي يخرج مع الولادة أو بعدها هو دم نفاس ، ومنه ما يخرج مع الولد الأول أو بعده أو قبل ولادة الثاني إن ولدت توأمين ، أما الدم الذي يخرج قبل الولادة فهو دم حيض عندهم .

الحنابلة - قالوا : إن الدم النازل قبل الولادة بيومين أو ثلاثة مع اماره كالطلق ، والدم الخارج مع الولادة يعتبر نفاساً ، كالدم الخارج عن الولادة .

الشافعية - قالوا : يشترط في تحقيق أنه دم نفاس أن يخرج الدم بعد فراغ الرحم من الولد ، بأن يخرج كله ، فلو خرج بعض الولد أو أكثره لا يكون دم نفاس ، ومعنى كونه عقب الولادة أنه لا يفصل بينه وبينها خمسة عشر يوماً فأكثر ، وإلا كان دم حيض ، أما الدم الذي يصاحب الولد وينزل قبل الطلق فليس هو دم نفاس ، بل هو دم حيض إن كانت حائضاً ، لأن الحامل قد تحيض عندهم ، كما تستخدم ، وإن لم تكن حائضاً فهو دم فاسد .

الحنفية - قالوا : إن الدم الذي يخرج عند خروج أكثر الولد هو دم نفاس ، كالدم الذي يخرج عقب خروجه ، أما الدم الذي يخرج بخروج أقل الولد أو قبله فهو فساد ، ولا تعتبر نفساء وتقبل ما يفعله الطاهرات .

(٢) الشافعية - قالوا : لا يشترط في النفاس أن يظهر بعض خلق الولد ، بل لو وضعتة حلقة أو مضغة ، وأخبر القوابل بأنها أصل آدمي فالدم الخارج عقب ذلك نفاس .

(٣) الشافعية - قالوا : إذا ولدت توأمين اعتبر نفاسها من الثاني ، أما الدم الخارج بعد الأول فلا يعتبر دم نفاس ، وإنما هو دم حيض إذا صادف عادة حيضها فإن لم يصادف عادة حيضها ، فهو دم علة وفساد .

لا من الثاني - فلو مضى زمن بين ولادة الأول والثاني ، حسبت مدة النفاس من ولادة الأول ، ولو كان ذلك الزمن أكثر مدة النفاس ، فلو رضى وجاء الولد الثاني بعد أربعين يوما من ولادة الأول يكون الدم النازل بعد ولادته دم علة وفساد ، لا دم نفاس ، ولا حد لأقل النفاس ، فيتحقق بلحظة ، فاذا ولدت وانقطع دمها عقب الولادة ، أو ولدت بلا دم ، انقضى نفاسها ، ووجب عليها ما يجب على الطاهرات ، أما أكثر (١) مدة النفاس فهي أربعون يوما ، وانقضاء المتخلل بين دم النفاس ، كأن ترى يومادما ، ويوما طهرا ، فيه تفصيل المذاهب (٢) .

مبحث ما يحرم على الحائض أو النفساء فعله

قبل انقطاع الدم

يحرم على الحائض ، أو النفساء أن تبأثر الأعمال الدينية التي تحرم على الجنب ، من صلاة ، ومس المصحف ، وقراءة القرآن ، وتزويد الحائض ، والنفساء عن الجنب أمور : منها الصيام ، فإنه يحرم على الحائض ، أو النفساء أن تتوى صيام فرض أو نفل ، وإن صامت لا ينعقد صيامها ، ومن يفعل منهن ذلك في رمضان ، كان معذبا لنفسه إنما ، وذلك جهل شائن .

ويجب على الحائض أو النفساء أن تقضى ما فاتها في أيام الحيض والنفاس من صوم رمضان . أما ما فاتها من صلاة : فإنه لا يجب عليها قضاؤه ، وذلك لأن الصلاة تتكرر كل يوم ، فيشتق قضاؤها ، وقد رفع الله المشقة والخرج عن الناس ، كما قال تعالى : « وما جعل عليكم في الدين من حرج » ، ومنها صحة الاعتكاف ، فإنه لا يصح الاعتكاف من الحائض والنفساء ، وهذا الحكم ليس موجودا في الرجال طبعا ، ومنها جواز نفلاتها فيحرم إيقاع الطلاق على من تعتد بالأقراء - القراء هو الحيض ، أو الطهر - ومع كونه حراما ، فإنه يقع ، ويؤمر بمراجعتها إن كانت لها رجعة ، ومن أراد أن يعرف حكم طلاق الحائض ، وما ورد فيه من نهى ، ويعرف أقسام الطلاق من سنى ، وبدعى ، ومحرم ، وجائز الخ ، فليرجع إلى « الجزء الرابع » من كتابنا هذا - الفقه على المذاهب الأربعة - صحيفة ٢٥٨ وما بعدها ، ومنها تحريم قربانها ، فيحرم عليها أن تمكن زوجها من وطئها ، وهى حائض ، كما

= المالكية - قالوا : إذا ولدت توأمين . فإن كان بين ولادتهما ستون يوما - وهى أكثر مدة النفاس عندهم - كان لكل من الولدين نفاس مستقل ، وإن كان بينهما أقل من ذلك كان للولدين نفاس واحد ، ويعتبر مبدؤا من الأول .

(١) الشافعية - قالوا : أن أكثر مدة النفاس ستون يوما ، وغالبه أربعون يوما . المالكية - قالوا : أن أكثر مدة النفاس ستون يوما .

(٢) الحنفية - قالوا : أن النقاء المتخلل بين دم النفاس يعتبر نفاسا ، وإن بلغت مدته خمسة عشر يوما ، فأكثر .

يحرم عليه أن يأتيها قبل أن ينقطع دم الحيض وتغتسل (١) ، فان عجزت عن الغسل ، وجب عليها أن تتيمم قبل ذلك ، ومنها تحريم الاستمتاع بما بين السرة والركبة ، فانها لا يحل (٢) لها أن تمكن الرجل من استمتاع بهذا الجزء ، وهي حائض ، كما لا يحل له أن يجبرها على ذلك ، الا اذا وضع مؤثرا على فرجه ، وما فوقه الى سرتة . وما تجتبه الى ركبته ، أو وضعت المرأة ذلك المؤثر فوق هذا المكان من بدنها ، ويشترط في المؤثر أن يمنع وصول حرارة البدن ، أما اذا كان رقيقا لا يمنع وصول حرارة البدن عن التلاحق فإنه لا يكفي ، أما ما عدا (٣) ذلك من أجزاء البدن ، فإنه يجوز الاستمتاع به ، بلا خلاف ، أما وطء

= الشافعية — قالوا : النقاء المتخلل بين دماء النفاس أن كان خمسة عشر يوما فصاعدا فهو طهر ، وما قبله نفاس ، وما بعده حيض ، وإن نقص عن خمسة عشر يوما فالكل نفاس على الراجح ، فان لم ينزل دم عقب الولادة أصلا ، ولم يأتها الدم مدة خمسة عشر يوما أصلا فالكل طهر ، وما يجيء بعد ذلك من الدم حيض ، ولا نفاس لها في هذه الحالة .

الملكية — قالوا : أن النقاء المتخلل بين دماء النفاس أن كان نصف شهر فهو طهر ، والدم النازل بعده حيض ، وإن كان أقل من ذلك فهو دم نفاس ، وتلفق أكثر مدة النفاس ، بأن تضم أيام الدم الى بعضها ، وتلغى أيام الانقطاع ، حتى تبلغ أيام الدم ستين يوما ، فينتهي بذلك نفاسها ، ويجب عليها أن تعمل في أيام الانقطاع ما يفعله الطاهرات من صلاة وصيام ونحو ذلك .

الحنابلة — قالوا : النقاء المتخلل بين دماء النفاس طهر ، فيجب عليها في أيامه كل ما يجب على الطاهرات .

الملكية — قالوا : يشترط في الاستحاضة أن يكون الدم ممن بلغت سن الحيض ، وليس دم حيض أو نفاس ، وأما الخارج من الصغيرة فهو دم علة وفساد .

(١) الحنفية — قالوا : يحل للرجل أن يأتي امرأته متى انقطع دم الحيض والنفاس لأكثر مدة الحيض وهي عشرة أيام كاملة ، ولأكثر مدة النفاس ، وهي أربعون يوما ، وإن لم تغتسل ، وقد تقدم بيان ذلك قريبا ، فارجع اليه ان شئت .

(٢) الحنابلة — قالوا : يحل للرجل أن يستمتع من امرأته بجميع أجزاء بدننها ، وهي حائض أو نفساء بدون حائل ، ولا يحرم عليه الا الوطء فقط ، وهو صغير عندهم ، فمن ابتلى به ، فإن عليه أن يكفر عن ذنبه ، ويتمدق بدينار أو نصفه ، إن قدر ، والا سقطت عنه الكفارة ، ووجب عليه التوبة ، ومحل هذا ما إذا لم يترتب عليه مرض أو أذى شديد ، والا كان حراما حرمة مغلظة بالاجماع .

(٣) الملكية — قالوا : يحرم وطء الحائض حال نزول الدم باتفاق ، وهذا يجوز الزوج أن يستمتع بما بين السرة والركبة بدون إيلاج من غير حائل أو لا ؟ رجع بعضهم الجواز كالحنابلة والمشهور عندهم المنع ، وأبو حنبل ، لما في الجواز من الخطر ، إذا قد يعجز

الحائض قبل انقطاع دم الحيض ، فإنه يحرم ولو بهائلاً — كالكيس — المعروف ، فمن وطئ امرأته أثناء نزول الدم ، فإنه يأثم وتجب عليه التوبة فوراً ، كما تأثم هي بتمكينه ، ومن السنة أن يتصدق بدينار أو بنصفه ، وقد بينا مقدار الدينار في « كتاب الزكاة » فارجع إليه « حنفى — شافعى » .

مباحث المسح على الخفين

يتعلق بالمسح على الخفين مباحث : أحدها : تعريف المسح : ثانيها : تعريف الخف الذى يصح المسح عليه لغة واصطلاحاً : ثالثها : حكمه ، رابعها : دليله ، خامسها : شروطه سادسها : القدر المفروض مسحاً ، سابعها : كيفية المسح المسنونة ، ثامنها : مكروهاته ، تاسعها : بيان المدة التى يستمر المسح فيها ، عاشرها : مبطلات المسح على الخفة ، واليك بيانها على هذا الترتيب :

تعريف المسح على الخف ، وحكمه

أما المسح فمعناه لغة امرأ اليد على الشيء فمن مر بيده على شيء ، فإنه يقال له : مسح عليه ، وأما معناه فى الشرع فهو عبارة عن أن تصيب البلة — البلال — خفا مخصوصاً ، وهو ما تحقق فى الشروط الآتية ، فى زمن مخصوص .

أما حكمه ، فإن الأصل فيه الجواز . فأنشأه قد أجاز للرجال والنساء أن يمسحوا على الخف فى السفر والاقامة ، فهو رخصة تخص الشارع للمكلفين فيها ، ومعنى الرخصة فى اللغة السهولة ، وفى الشرع ما ثبت على خلاف دليل شرعى بدليل آخر معارض ، أما ما ثبت بدليل ليس له معارض ، فإنه يقال له : عزيمة . على أن المسح على الخفين قد يكون واجباً ، وذلك فيما إذا خاف الشخص فوات الوقت إذا خلع الخف وغسل رجله ، فإنه فى هذه الحالة يفترض عليه أن يمسح على الخف ، ومثل ذلك ما إذا خاف فوات فرض آخر غير

= فلا يستطيع منع نفسه ، والمالكية يبنون مذهبهم على البعد عن الأسباب الموصلة الى التحريم ، ويعبرون عن ذلك — بسد باب الذرائع — .

هذا ، ولا يخفى ما فى تحريم اتيان الحائض من المحاسن ، فقد أجمع الأطباء على أن اتيان الحائض ضار بعضوى التناسل ضرراً شديداً ، ومع هذا فإن فى المذهب ما قد يرفع المحذور ، فإن الجنبية قد أباحوا اتيان المرأة إذا انقطع دمها ، ومضى على انقطاعه وقت صلاة كاملة ، من الظهر الى العصر مثلاً ، ولو لم تغتسل ، ولا يخفى أن كثير من النساء لا يستمرن عليها نزول الدم كل مدة الحيض وأباح المالكية اتيانها متى انقطع الدم ، ولو بعد لحظة ، بشرط أن تغتسل ، وكثير من النساء ينقطع عنها الدم فى أوقات شتى ، ثم إن المالكية قالوا : إذا قطعت المرأة دمها : ولو بدواء ، فإنه يصح اتيانها ، فلا يلزم أن ينقطع بنفسه ، فعلى الشافعيين الخفين لا يستطيعون الصبر أن يجتهدوا فى قطع الدم قبل الاتيان طبقاً لهذا .

الصلاة ، كالوقوف بعرفة ، فإنه يفترض عليه في هذه الحالة أن لا ينزع خفه ، وكذا إذا لم يكن معه ماء يكفي لغسل رجلية ، فإنه يجب عليه أن يمسح على الخف ، أما في غير هذه الأحوال فإنه يكون رخصة جائزة ، ويكون الغسل أفضل من المسح (١) .

تعريف الخف الذي يصح

المسح عليه

الخف الذي يصح المسح عليه هو ما يلبسه انسان في قدمي رجله الى الكعبين ، والكعبان هما العظمان البارزان في نهاية القدم : سواء كان متخذاً من جلد ، أو صوف ، أو شعر ، أو وبر ، أو كتان ، أو نحو ذلك (٢) ، ويقال لغير المتخذ من الجلد ، جورب وهو ، الشراب — المعروف عند العامة ، ولا يقال للشراب : خف ، الا اذا تحققت فيه ثلاثة أمور : احدها أن يكون ثخيناً ، يمنع من وصول الماء الى ما تحته ، ثانيها : أن يثبت على القدمين بنفسه من غير رباط ، ثالثها : أن لا يكون شفافاً يرى ما تحته من القدمين ، أو من سائر آخر فوقهما ، فلو لبس شراباً ثخيناً يثبت على القدم بنفسه ، ولكنه مصنوع من مادة شفافة يرى ما تحته فإنه لا يسمى خفاً ، ولا يعطى حكم الخف ، فمتى تحققت في الجورب هذه الشروط كان خفاً ، كالمصنوع من الجلد بل فرق ، ولا يشترط أن يكون له نعل ، وبذلك تعلم أن — الشراب — الثخين المصنوع من الصوف يعطى حكم الخف الشرعي اذا تحققت فيه الشروط الآتية بيانها .

دليل المسح على الخفين

قد ثبت المسح على الخفين بأحاديث كثيرة صحيحة تقرب من حد التواتر ، فقد قال في كتاب « الاستذكار » : أن المسح على الخفين رواه عن رسول الله ﷺ نحو أربعين من الصحابة ، وقال الحسن : قد حدثني سبعون من أصحاب النبي ﷺ أنه قد مسح على الخفين ، فمن الأحاديث الصحيحة التي وردت فيه حديث جرير بن عبد الله البجلي ، رواه الأئمة الستة من حديث الأعمش عن إبراهيم عن همام عن جرير أن جريراً بال ، ثم توضأ ،

(١) الحنابلة — قالوا : إن المسح على الخف أفضل من نزعهِ ، وغسل الرجلين ، لأن الله تعالى يحب للناس أن يأخذوا برخصه ، كي يشعروا بنعمته عليهم ، فيشكروه عليها ، وقد وافق بعض الحنفية على هذا .

(٢) المالكية — قالوا : لا يصح المسح على الخف الا اذا كان متخذاً من الجلد ، نعم يصح أن تكون جوانبه مصنوعة من اللباد ، أو الكتان ، أو نحو ذلك ، بمعنى أن يكون أعلاه وأسفله من الجلد ، كما هو الحال في بعض الأحذية التي لها نعل ، ولها ظاهر من الجلد ، ولها جوانب من القماش الثخين ، وستعرف أنهم يشترطون في الجلد أن يكون مغزياً ، فلو ألصقت أجزاؤه بمادة بدون خرز ، فإنه لا يكون خفاً .

ومسح على خفيه ، فقل له : أتفعل هذا ؟ فقال : نعم : رأيت رسول الله ﷺ بال ، ثم توضأ ، ومسح على خفيه ، ذكره الزبلي في كتابه « نصب الراية » ، ثم قال : ان هذا الحديث كان يعجبهم ، لأن اسلام جرير كان بعد نزول - سورة المائدة - يعنى أن - سورة المائدة - قد ورد فيها حكم الوضوء بالماء ، وهو قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق ، وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم الى الكعبين » ، فهذه الآية صريحة في ضرورة غسل الرجلين بالماء ، ولكن هذا الدليل قد عارضته أحاديث كثيرة صحيحة بلغت مبلغ التواتر ، وقد ثبت ورودها بعد نزول هذه الآية ، وهى تفيد أن الله تعالى قد فرض غسل الرجلين اذا لم يكن عليهما خف ، أما اذا كان عليهما خف فانه لا يفترض غسلهما ، بل يفترض المسح على الخفين بدل الغسل ، من ذلك ما رواه البخارى عن المغيرة بن شعبة عن أن النبى ﷺ خرج لحاجته ، فاتبعه المغيرة بآداة فيها ماء ، فصب عليه حين فرغ من حاجته ، فتوضأ ، ومسح على الخفين ، وروى البخارى عن المغيرة أيضا ، قال : كنت مع النبى ﷺ في سفر ، فأهويت لأنزع خفيه ، فقال عليه السلام : « دعهما ، فانى أدخلتهما طاهرتين ، فمسح عليهما » الى غير ذلك من الأحاديث الصحيحة التى رواها البخارى ، ومسلم ، وغيرهما من رواة الصحيح .

شروط المسح على الخف

قد عرفت أن الخف يطلق على ما كان متخذاً من الجلد ، أو من الصوف ، أو غيره متى تحققت فيه الأمور الثلاثة التى ذكرناها ، فكل ما يصح إطلاق اسم الخف عليه يصح المسح عليه بدل غسل الكعبين ، بشروط : أحداها : أن يكون الخف ساتراً للقدم مع الكعبين ، أما ما فوق الكعبين من الرجل فانه لا يلزم ستره وتغطيته بالخف ، ولا يلزم أن يكون الخف مصنوعاً على حالة يلزم منها تغطية القدم ، بل يصح أن يكون مفتوحاً من أعلاه مثلاً ، ولكنه ينطبق بالأزرار ، أو المشابك ، أو نحو ذلك ، فالشرط المطلوب فيه هو أن يغطي القدم ، سواء كان مضموماً من أول الأمر ، أو كان بعضه مفتوحاً ، ولكن به أزرار ، أو مشابك ينضم بها بعد لبسه ، فانه بمسح ، ثانيها أن لا ينقض ستر الخف للكعبين ، ولو قليلاً ، فلو كان به خروق يظهر منها بعض القدم ، فانه لا يصح المسح عليه ، وذلك لأنه يجب غسل جميع لقدم مع الكعبين ، بحيث لو نقص منها في الغسل جزء يسير بطل الوضوء ، فكذا الخف الذى يستترهما ، فانه اذا نقص منه شيء ، فلا يقوم مقام القدم ، وهذا رأى الحنابلة ، والشافعية (١) ، ثالثها : أن يمكن تتابع المشى فيه ، وقطع المسافة به .

(١) الحنفية - قالوا : اذا لم يستر الخف جميع القدم مع الكعبين ، كأن كانت بالخف الواحد لخروق يظهر منها بعض القدم ، فان كانت تلك الخروق مقدار ثلاث أصابع من أصغر أصابع الرجل ، فان ذلك لا يضر ، فيصح المسح عليه مع هذه الخروق ، وان كانت أكثر من =

أما كونه واسع يبين فيه ظاهر القدم كله أو معظمه ، فإنه لا يضر . متى أمكن تتابع المشي فيه « حنفى شافعى » (١) ، رابعها : أن يكون الخف مملوكا بصفة شرعية ، أما إذا كان مسروقا ، أو مغصوبا ، أو مملوكا بثبوت بجهة محرمة ، فإنه لا يصح المسح عليه ، وهذا رأى الحنابلة ، والمالكية (٢) ، خامسها : أن يكون مروق قدر ثلث القدم ، فأكثر ، فإنه لا يصح لمسح عليه حتى ولو أصابت النجاسة جزءا منه ، على أن في ذلك تفصيل في المذاهب (٣) ، سادسها : أن يلبسها بعد تمام الطهارة بمعنى أن يتوضأ أولا وضوءا كاملا ، ثم يلبسها ، فلو غسل رجليه أولا ، ثم لبسهما ، وأتم وضوءه بعد لبسهما ، فإنه لا يصح ، وهذا

= ذلك فائها تضر ، وتمنع صحة المسح ، فإن كانت الخروق متفرقة في الخفين ، فإنه لا يجمع منها إلا ما كان في الخف الواحد ، فإذا كان ما في الخف الواحد يساوى القدر المذكور ، بطل المسح . أما إذا كان أقل ، فإنه لا يضر ، حتى ولو كان في الخف الآخر خروق قليلة ، لو جمعت مع الخروق الأخرى تبلغ هذا المقدار .

المالكية — قالوا : أن كان بالخف الواحد ظاهرا ، فلو لبس خفا نجسا ، فإنه لا يصح المسح عليه ، والا صح ، فالحنفية ، والمالكية متفقون على أن الخف إذا كان به خروق يظهر منها لا تضر ، ولكنهم مختلفون في تقدير هذه الخروق ، فالمالكية يعتقدون أنها ما يساوى ثلث القدم ، والحنفية يعتقدون ما يساوى منها ثلاث أصابع من أصغر أصابع الرجل ، وهو الخنصر .

(١) المالكية — قالوا : إذا كان الخف واسعا يبين منه بعض القدم ، أو كله ، فإنه لا يضر ، فإنما الذي يضر أن لا يستقر فيه القدم كله ، أو معظمه ، بحيث يكون واسعا كثيرا لا يملؤه القدم ، فإذا كان كذلك ، فإنه لا يصح المسح عليه ، ولو أمكن تتابع المشي فيه .

الحنابلة — قالوا : إذا كان الخف واسعا يرى من أعلاه بعض القدم الذي يفترض غسله في الوضوء ، فإن المسح لا يصح .

(٢) الحنفية ، والشافعية — قالوا : يصح المسح على الخف المغصوب والمسروق ونحوهما ، وإن كان يحرم لبسه ، لأن تحريم لبسه وملكيته لا ينافي صحة المسح عليه ، ونظير ذلك الماء المغصوب ، أو المسروق ، فإنه يصح الوضوء به متى كان طهورا ، مع كون فاعل ذلك آثما ، ولا يخفى أن الذين يقولون بعدم صحة استعمال المسروق والمغصوب ونحوهما في العبادات التي يراد بها التقرب إلى الله تعالى لهم وجه ظاهر .

(٣) المالكية — قالوا : لا يصح المسح على الخفين ، إلا إذا كانا ظاهرين ، فلو أصابت الخف نجاسة بطل المسح عليه حتى على القول بأن إزالة النجاسة عن الثوب ، أو البدن سنة ، فإن الخف له حكم خاص به فلا يعفى عما أصابه من النجاسة على كل حال .

الشافعية — قالوا : إذا أصابت الخف نجاسة معفو عنها ، فإنها لا تضر ، وقد تقدم بان النجاسة المعفو عنها فيما يعفى عنه من النجاسة ، أما إذا أصابته نجاسة غير معفو =

القدر متفق عليه عند المالكية ، والشافعية ، والحنابلة (١) ، سابعها : أن تكون الطهارة بالماء ، فلا يصح أن يلبسها بعد التيمم ، سواء كان تيممه لفقد الماء أو المرض أو نحو ذلك ، وهذا متفق عليه ، ولم يخالف فيه سوى الشافعية (٢) ، ثامنها : أن لا يكون على مظهر المسح المفروض حائل يمنع وصول الماء إلى الخف ، كعجين ، ونحوه من الأشياء التي لو وضعت على القدم تمنع من وصول الماء إليه ، تاسعها : أن يستطيع لابس الخف أن يمشى به مسافة معينة ، بحيث لو نزل عن القدم حال المشي ، أو عجز لابسها عن متابعة المشي قبل أن يقطع هذه المسافة ، فإنه لا يصح المسح عليه ، وفي تقدير هذه المسافة تفصيل في المذاهب (٣) .

= عنها ، فإن المسح عليه لا يصح قبل تطهير

الحنفية - قالوا : طهارة الخف ليست شرطا في صحة المسح عليه ، فإذا أصابته نجاسة فإن المسح عليه يصح ، ولكن لا تصح به الصلاة ، إلا إذا كانت النجاسة مغفوا عنها ، وقد تقدم بيان القدر المغفوع عنه في « مبحث الاستنجاء » وفي مبحث ما يعفى عنه في النجاسة » على أنه يجب أن يمسخ على الجزء الطاهر منه .

- الحنابلة - قالوا : يصح المسح على الخف المتنجس بشرطين : الشرط الأول : أن تكون النجاسة في أسفله الملاصق للأرض ، أو فداخله ، أما إذا كانت في ظاهره من فوق ، أو في جوانبه ، فإنها تضر ، الشرط الثاني : أن يتعذر على لابسها إزالة النجاسة ، إلا بنزعها ، أما إذا كان يمكنه أن يغسلها ، وهو لابسها بدون ضرر ، فإنه يجب عليه أن يزيلها ، فإذا أمكنه أن يزيل النجاسة ، وهو لابسها ، ولكنه لم يجد ما يزيلها به ، فإنه يصح له أن يصلى به ، ويمسح المحف وغير ذلك من الأمور المتوقفة على الطهارة .

(١) الحنفية - قالوا : لا يشترط لصحة المسح على الخفين ، أن يتوضأ وضوءا كاملا ، بل إذا غسل قدمه المفروض غسله ، ولم يحدث ولبس الخف ، ثم أتم وضوءه ، فإنه يصح بشرط أن يتم وضوءه بالماء ، بحيث لم يبق جزء من أعضائه المفروض عليه غسلها ، أو لم يصل إليه الماء .

(٢) الشافعية - قالوا : يجوز المسح على الخف الملبوس بعد التيمم ، بشرط أن يكون التيمم لمرض أو نحوه غير فقد الماء ، أما التيمم لفقد الماء ، فإنه يصح معه المسح على الخف ، فمن فقد الماء وتيمم ولبس الخف بعد هذا التيمم ، فإنه لا يجوز له أن يمسخ عليه ، وتثنى هذا أن الإنسان إذا فقد الماء ، وتيمم ، ولبس خفه ، ثم وجد الماء بعد ذلك ، فإنه لا يصح له أن يمسخ على الخف ، بل عليه أن ينزعه ويتوضأ وضوءا كاملا ، أما إذا تيمم لمرض ونحوه ، ولبس الخف ثم زال العذر ، فإن له أن يتوضأ ، ويمسخ على الخف ، فلا يقال : أن الرجل لا علاقة لها بالتيمم إذ لا يجب مسحها حال التيمم ، كما ستعرف في « مبحث التيمم » .

(٣) الحنفية - قالوا : لا يصح المسح على الخف إلا إذا تمكن لابسها من متابعة المشي به =

هذا ، ولصحة المسح على الخفين شروط أخرى مفصلة في المذاهب (١) .

= مسافة فرسخ فأكثر ، بحيث يصلحان للمشي بهما من غير أن يلبس عليهما — مداسا أو حزمة — والفرسخ ثلاثة أميال ، اثني عشر ألف خطوة ، فإن لم يصلحا لذلك ، فإن المسح عليهما لا يصح .

الشافعية — قالوا : لا لبس الخف أما أن يتنن مسافرا أو مقيما ، فإذا كان مسافرا فإنه لا يصح له أن يمسخ على الخف إلا إذا كان الخف متينا ، يمكنه أن يمشى فيه من غير مداسين ثلاثة أيام بلياليها ، بمعنى أنه يتردد وهو لا لبسه لقضاء حوائجه أثناء راحته ، وأثناء مسافره في هذه المدة . وليس المراد أن يمشى به كل هذه المسافة ، وإذا كان مقيما فإنه لا يصح أن يمسخ عليه ، إلا إذا كان يصلح لأن يقضى المسافر وهو لا لبسه حوائجه يوما وليلة ، فالمعتبر في إمكان تتابع المشي في الخف حال المسافر وإن كان الماسح مقيما ، بمعنى أنه إن كان مسافرا بالفعل ، تعتبر متانته بامكان تردد لا لبسه لقضاء حوائجه في حله وترحالته ، ثلاثة أيام بلياليها : وإن كان مقيما فإن متانة الخف تعتبر بحال المسافر ، ولكنه لا يمسخ عليه إلا يوما وليلة .

المالكية — قالوا : لا يشترط في المسح على الخف إمكان تتابع المشي فيه مدة معينة ، وذلك لأنهم قد اشترطوا أن يكون الخف منخذا من الجلد ، وهو صالح لامكان المشي به بطبيعته ، إنما الشرط عندهم أن لا يكون واسعا لا تشغله القدم كلها ، أو معظمها ، وكذلك يشترط أن لا يكون ضيقا لا يستطيع لا لبسه أن يمشى به مشيا معتدلا .

الحنابلة — قالوا : يشترط أن يتمكن لا لبسه من تتابع المشي فيه ، ولم يقدره أحدك مسافة معينة ، بل قالوا : المعول في ذلك على العرف ، فمتى أمكن عرفا أن يمشى به ، فإنه يصح المسح عليه .

(١) الحنفية — زادوا شروطا : منها أن يكون الخف خاليا من الخرق المانع للمسح ، وقد عرفت أنه يقدر بثلاث أصابع من أصغر أصابع القدم ، ومنها أن يكون الممسوح من ظاهر كل واحدة من الخفين مقدار ثلاث أصابع من أصغر أصابع اليد ، فلا يجزى المسح عن باطن الخف — أي على نعله الملائق للأرض — كما لا يصح في داخله ، فلو كان واسعا ، وأدخل يده فيه ومسحه لم يجزئه ، وكذلك لا يصح المسح على جوانبه ، أو عقبه أو ساقه ، ومنها أن يكون المسح بثلاث أصابع من أصابع يده إذا مسح بها ، فلا يصح أن يمسخ بأصبع واحدة خوفا من جفاف بلالها قبل مداها إلى القدر المفروض مسحه ، فلو مسح بأصبع واحدة ثلاثة مواضع من الخف في كل مرة بماء جديد صح مسحه ، وكذلك إذا مسح القدر المفروض بأطراف أنامله ، والماء متقاطر ، صح ، والا فلا .

هذا ، ولا يشترط المسح باليد ، فلو أصاب الماء القدر المفروض مسحه من الخف بسبب مطر ، أو صب ماء عليه ، أو غير ذلك ، فإنه يكفي ، ومنها أن يكون محل المسح المفروض مشغولا بالرجل ، فلو لبس خفا طويلا ، قد بقي منه جزء غير مشغول بالرجل ، فمسح على ذلك =

مبحث بيان القدر المفروض مسحه من الخف

لم يشترط الشارع مسح جميع الخف الماسك للقدم ، مع أن المسح هنا قائم مقام الغسل ، وقد فرض غسل جميع الدم ، وذلك لأن المسح على الخف رخصة خاصة ، توسع الشارع في أمرها بمبالغة في الرأفة بالناس ، أما القدر المفروض مسحه من الخف ، فتنبيهه تفصيل المذاهب (١) :

== الجزء ، فلا يصح ، ومنها أن يبقى من القدم قدر ثلاث أصابع ، فلو قطعت رجله ، ولم يبق منه هذا القدر لا يصح المسح على الخفين ، أما إذا قطعت فوق الكعب ، وبقيت الرجل الأخرى ، فإنه يصح المسح على خفيها .

الشافعية — زادوا شروطاً : منها أن لا يكون قد لبسه على جبهة ، فلو كان في قدمه جبهة ومسح عليها في وضوئه ، ثم لبس الخف عليها لم يصح المسح عليه ، ومنها أن يكون بها في داخل الخف من رجل وشراب ونحوه ظاهراً ، ومنها أن يمنع وصول الماء إلى القدم إذا صب عليه ، ولكنهم اغتفروا وصوله من دخل الخرز .

المالكية — زادوا شروطاً : منها أن يكون الخف كله من جلد ، كما تقدم ، ومنها أن يكون من حرز ، ومنها أن لا يقصد بلبسه مجرد الزينة والتنعيم ، بل يقصد به اتباع السنة ، أو ابتغاء حر ، أو برد ، أو شوك ، أو نحو لدغ عقرب ، أما أن لبسه لاتقاء نحو برغوث ، أو لمنع مبيقة الغسل ، أو لحفظ نحو الحناء برجله ، فإنه لا يصح المسح عليه ، لأن ذلك من الرقاهية ، وهذه الشروط لم يوافقهم عليها أحد .

(١) المالكية — قالوا : يجب تعميم ظاهر أعلاه بالمسح ، وأما مسح أسفل الخف فمستحب ، وقيل : واجب ، فلو ترك مسحه فإنه يعيد الصلاة في الوقت المختار ، ألا ترى بيانه في « مواقيت الصلاة » مراعاة للقول بالوجوب ، والمراد أسفل الخف نعله الذي يباشر الأرض ، ويمبر عنه بعضهم بباطن الخف ، وعرضه بالباطن نعل الخف الذي يطأ به الأرض ، لا داخل الخف ، فإنه إذا كان الخف واسعاً ، وأمكن أن تدخل فيه اليد ، فإنه يكره مسحه .

الحنفية — قالوا : يفترض أن يمسح من ظاهر الخف جزء يساوي طول ثلاثة أصابع وعرضها من أصغر أصابع اليد ، بشرط أن يكون ذلك الجزء مشغولاً بالرجل .

الشافعية — قالوا : يفترض أن يمسح أي جزء من ظاهر أعلى الخف ، يتحقق به المسح ، ولو بوضع إصبعه المبتل من غير إمراره قياساً على مسح الرأس ، فلا يجزئ المسح في غير ما ذكر مما يخاذى الساق ، أو العقب ، أو الحروف ، أو الأسفل ، أو الجوانب ، أو نحو ذلك ، بخلاف المسح على ما يجزئ الكعبين فإنه يجزئ ، ولو كان بظاهر جلد الخف شعر فوقع عليه ، ولم يضل الجلد بل لم يصح المسح ، وكذلك إذا وصل البلل إلى الجلد ، وكان يقصد بالمسح الشعر فقط ، فإنه لا يصح المسح .

مبحث إذا لبس خفاة فوق خفّ ، ونحوه

إذا لبس خفا فوق - شراب - تخين يصلح أن يكون خفا أو لبس خفا فوق خف آخر ، كأن كان الخفان من جلد ناعم ، أو لبس جرموقا فوق خف ، والجرموق : هو غطاء القدم ، مأخوذ من الجلد ، كالذى يليج فوق الحذاء ليحفظه من الماء أو الطين ، فإنه يكفى أن يمسح على الأعلى منهما ، بشروط مفصلة في المذاهب (١) .

= الحنابلة - قالوا : يفترض أن يمسح أدنى ظاهر أعلى الخف ، وأما مسح أسفله فمستحب ، فإن تركه نسيانا أتى به وحده ، ولو نكأ ، بأن زاد عن مدة الموالاة بين غسل الأعضاء في الوضوء ، أما لو تركه عمدا ، فيأتى به وحده أن قرب ، وأما في البعد ، فيندب إعادة الوضوء ، وكذلك إعادة الصلاة التي صلاها قبله مسح الأسفل إن بقي وقتها المختار .

(١) الحنفية - اشترطوا في صحة المسح على الأعلى ثلاثة شروط : أحدها : أن يكون جلدا ، فإن لم يكن جلدا ، ووصل الماء إلى الخف الذي تحته كفى ، وإن لم يصل الماء إلى الخف لا يكفى ، ثانيها : أن يكون الأعلى صالحا للمشي عليه منفردا ، فإن لم يكن صالحا لزيادة لم يصح المسح عليه ، إلا إذا وصل البلك إلى الخف الأسفل ، ثالثها : أن يلبس الأعلى على الطهارة التي لبس عليها الخف الأسفل ، بحيث يتقدم لبس الأعلى إلى الحدث ، والمسح على الأسفل .

المشافعية - فصلوا في ذلك فقالوا : إن كان الأعلى والأسفل متعيفين لا يصلحان للمسح عليهما وجب غسل الرجلين ، ولا يصح المسح ، وإن كان الأسفل ضعيفا غير صالح للمسح فالحكم للأعلى ، ولا يعد ما تحته خفا ، وإن كان الأسفل قويا والأعلى ضعيفا ، أو كانا قويين ، فيصح المسح على الأعلى أن وصل البلك للأسفل يتيقنا ، وقصد بفنسخ الأعلى مسح الأسفل ، أو قصدتهما معا ، وكذلك لو أطلق ، أما لو قصد الأعلى وحده ، أو قصد الأسفل ، ولم يصل الماء إليه فلا يصح المسح .

الحنابلة - قالوا : من لبس خفا على خف قبل أن يحدث ، يصح المسح له على الخف الأعلى ولو كان أحدهما مخروقا ، لا أن كانا مخروقين ، ولو كان مجموعهما ينسفر القدم . ولو أدخل يده من تحت الخف الأعلى ، فمسح الأسفل صح إن كان الأسفل سليما ، وقالوا أيضا : أن مسح على الأعلى ، ثم نزع وجب عليه نزع ما تحته ، وغسل رجله .

المالكية - قالوا : الحكم في المسح في هذه الحالة للأعلى ، فلو نزع وجب عليه مسح الأسفل فورا ، بحيث تحصل الموالاة الواجبة في الوضوء مع الذكر والقدرة .

كيفية المسح المسنونة (١)

وكيفية المسح المسنونة ، أن يضع أصابع يده اليمنى على مقدم خف رجله اليمنى ، ويضع أصابع يده اليسرى ، على مقدم خف رجله اليسرى ، ويمر بهما إلى الساق فوق الكعبين ، ويفرج أصابع يده قليلا ، بحيث يكون المسح عليهما خطوطا .

مدة المسح عليهما

يمسح المقيم يوما وليلة (٢) . ويمسح المسافر ثلاثة أيام بلياليها ، سواء كان مسافرا سفر قصر مباحا أو لا (٣) ، وسواء كان المسح صاحب عذر أو لا (٤) ، وذلك لما رواه شريح

(١) المالكية - قالوا : الكيفية في المسح مندوبة لا مسنونة ، والمندوب فيها عندهم أن يضع يده اليمنى فوق أطراف رجله اليمنى ، ويضع يده اليسرى تحت أصابعها ، ويمر بيديه على خف رجله اليمنى إلى الكعبين . ويفعل في خف رجله اليسرى عكس ذلك ، فيضع يده اليسرى فوق أطراف أصابع رجله اليسرى ، واليمنى تحتها ، ويمر بهما ، كما سبق .

الشافعية - قالوا : المسنون في الكيفية ، أن يضع أطراف أصابع يده اليسرى مفرقة تحت عقب رجله ، ويضع أطراف أصابع يده اليمنى مفرقة على ظهر أصابع رجله ، ثم يمر اليمنى إلى آخر ساقه ، واليسرى إلى أطراف الأصابع من تحت ، فيكون المسح خطوطا .

(٢) الحنابلة ، والشافعية - قيدوا السفر بكونه سفر قصر مباحا ، فلو سافر أقل من مسافة القصر ، أو كان السفر سفر معصية ، فمدته كمدة المقيم ، يمسح يوما وليلة فقط ، وزاد الشافعية أن يكون السفر مقصدا ، ليخرج الهائم على وجهه ، فإنه لا يقصد مكانا مخصصا ، فليس له أن يمسح إلا يوما وليلة ، كالمقيم .

(٣) المالكية - قالوا : أن المسح على الخفين لا يقيد بمدة ، فلا ينزعهما إلا لموجب الغسل ، وأما ينذب نزعهما كل يوم جمعة لمن يطالب منه حضور الجمعة ، ولو لم يرد الغسل لها ، فإن لم ينزعهما يوم الجمعة ندب له أن ينزعهما في مثل اليوم الذي لبسهما فيه من كل أسبوع .

(٤) الحنفية - قالوا : تعتبر هذه المدة لغير صاحب العذر ، أما هو فإن توضأ ولبس لخف حال انقطاع حدث العذر ، فحكمه كالأصحاء ، لا يبطل مسحه إلا بانقضاء المدة المذكورة ، أما أن حال استرسال الحدث ، أو لبس الخف حال استرساله ، فإنه يبطل مسحه عند خروج كل وقت ، ويجب عليه أن ينزع خفيه ، ويغسل رجليه وحدهما أن لم يكن وضوءه قد انتقض بشيء آخر غير حدث العذر .

الشافعية - قالوا : تعتبر هذه المدة لغير صاحب العذر ، أما هو فإنه ينزع خفيه ، وينوضأ لكل فرض ، وإن جاز له المسح على الخفين للنوازل .

ابن هانئ ، وقال : سألت عائشة رضى الله عنها عن المسح على الخفين ، فقالت : سل عليا ، فإنه كان يسافر مع النبي ﷺ ، فسألته فقال : جعل رسول الله ﷺ ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر ، ويوماً وليلة للمقيم ، رواه مسلم ، ويعتبر مبدأ تلك المدة من أول وقت الحدث بعد اللبس (١) ، فلو توضأ ولبس الخف في الظهر مثلاً ، واستمر متوضئاً إلى وقت العشاء ثم أحدث ، اعتبرت المدة من وقت الحدث ، لا من وقت اللبس .

مكروهاته

يكره تنزيهاً في المسح على الخفين أمور : منها الزيادة على المرة الواحدة ، ومنها غسل الخفين ، بدل مسحهما ، إذا نوى بالغسل رفع الحدث ، أما أن نوى به النظافة فقط ، أو إزالة ما عليهما من نجاسة من غير أن ينوى رفع الحدث ، فإنه لا يجزئ عن المسح . وعليه أن يمسح الخفين بعد ذلك الغسل (٢) .

مبطلات المسح على الخفين

يبطل المسح على الخفين بأمور : منها طرؤه موجب الغسل ، كجناية ، أو خيصر ، أو نفاس ، ومنها نزعة من الرجل ، ولو بخروج بعض القدم إلى ساق الخف (٣) ، ومنها حدث خرق في الخف على تفصيل في المذاهب (٤) .

(١) الشافعية — فصلوا في الحدث ، فجعلوا ابتداء مدة المسح أول وقت الحدث إن كان حدثه باختياره ، كالسج والنوم ، أما إذا كان حدثه اضطرارياً ، كخروج ناقض من أحد السبيلين ، فأول المدة آخر الحدث .

(٢) الحنفية — قالوا : إذا غسل الخف ، ولو بغير نية المسح ، كأن نوى النظافة أو غيرها ، أو لم ينو شيئاً أجزاءً عن المسح وإن كان الغسل مكروهاً .

(٣) الحنفية — قالوا : لا يبطل المسح إلا بخروج أكثر القدم إلى ساق الخف ، على الصحيح ، أما إذا خرج بعضه ، وكان قليلاً ، فإنه لا يبطل المسح .

الملكية — قالوا : المستند أن المسح لا يبطل إلا بخروج كل القدم إلى ساق الخف ، فإن أبدر عند ذلك إلى غسل رجله بقي وضوءه سليماً ، وإن لم يبدر ، فإن كان ناسياً بنى على ما قبل الرجلين بنية مطلقاً ، طلق ، أو لم يطل ، وإن كان عامداً بنى ما لم يطل .

(٤) الشافعية — قالوا : إذا طرأ في الخف خرق يظهر منه شيء من محل الغسل المفروض ، ولو كان مستورا بسائر — كشراب ، أو لفافة — فإنه يبطل المسح ، فإن طرأ ذلك الخرق ، وهو متوضئ ، وجب عليه غسل رجله فقط بنية ، ولا يعيد الوضوء ، وإن طرأ وهو في صلاته بطلت صلاته لبطلان المسح ، وعليه غسل الرجلين فقط ، ثم يبتدئ الصلاة .

الحنابلة — قالوا : ان كان في الخف خرق يظهر منه بعض القدم ، ولو كان يسيرا ، ولو من موضع خرز ، لا يصح المسح عليه ، الا اذا انضم بالمشي لحصول ستر محل الغسل المفروض ، فاذا طرأ ذلك الخرق ، أو غيره ، مما يوجب بطلان المسح ، كانقضاء المدة ، أو طرؤ جنابة ، أو زوال عذر المعذور ، وجب نزع خفيه ، واعادة الوضوء كله ، لا غسل الرجلين فقط ، لأن المسح يرفع الحدث ، ومتى بطل المسح عاد الحدث كله ، لأن الحدث لا يتجزأ عندهم .

المالكية — قالوا : يبطل المسح بالخرق اذا كان قدر ثلث القدم فأكثر ، افن طرأ هذا الخرق وهو متوضئ بعد أن مسح على الخف ، المسح لا الوضوء ، ويلزمه أن يبادر بنزعه ، ويغسل رجله ، مراعاة للموالاتة الواجبة في الوضوء ، فان ترائفى نسيانا ، أو عجزا لا يبطل الوضوء ، وعليه غسل الرجلين فقط أيضا : وان ترائفى عمدا ، فان طال الزمن طال الوضوء وان لم يطل لم يبطل الا المسح ، وعليه أن يغسل رجله ، وان طرأ ذلك الخرق وهو في الصلاة ، قطع الصلاة وبادر الى نزع ، وغسل رجله على الوجه المتقدم الحنفية — قالوا : لا يصح المسح على الخف ، الا اذا كان خاليا من الخرق المانع للمسح . وقدر بثلاث أصابع من أصغر أصابع الرجل ، وانما يمنع الخرق صحة المسح اذا كان منفرجا ، بحيث اذا مشى : لابس الخف ينفتح الخرق ، فيظهر مقدار ثلاث أصابع من رجله . اما اذا كان الخرق طويلا ، لا ينفتح عند المشي ، فلا يظهر ذلك المقدار منه ، فانه لا يضرك وكذلك اذا كان الخف مبطنا بجلد أو بخرقة مخروزة فيه ، ولو رقيقة وظهر مقدار ثلاث أصابع من بطانته ، فانه لا يضرك أيضا . اما اذا كان مبطنا بغير جلد ، أو كان ما تحته غير مخروزة فيه — كالشراب — واللفافة — وانكشف منه هذا المقدار بالخرق ، فانه يبطل المسح ، ولا فرق بين أن يكون الخرق في باطن الخف — أى في ناحية نعله — أو ظاهره ، أو في ناحية العقب ، أما اذا كان الخرق في ساق الخف فوق الكعبين ، فانه لا يمنع صحة المسح ، واذا تعددت الخروق في أحد الخفين ، وكانت لو جمعت تبلغ قدر ثلاث أصابع تمنع من صحة المسح ، والا فلا ، أما اذا تعددت في الخفين معا ، بأن كانت في أحدهما قدر اصبع ، وفي الآخر قدر اصبعين ، فانه لا تمنع صحة المسح ، والخروق التي تجمع هي ما أمكن ادخال نحو المسلة فيها ، أما ما دون ذلك فانه لا يلتفت اليه ، وانما يصح المسح على الخف الذي به خروق يعفى عنها ، بشرط أن يقع على الخف نفسه ، لا على ما ظهر تحت الخروق ، فاذا طرأ على الخف بعد مسحه خرق قدر ثلاث أصابع على الوجه المتقدم بطل المسح ، ووجب غسل الرجلين فقط ، ان كان متوضئا ، وكذلك يفترض على المتوضئ أن يغسل رجله فقط عند طرؤ أى يبطل بالمسح دون الوضوء ، ولو كان في الصلاة ، نعم تبطل صلاته ببطلان المسح ، فيعيدنها بعد غسل رجله ، ولا تشترط في المسح النية .

ومنها انقضاء مدة المسح ، ولو شكاً (١) .

مباحث التيمم

يتعلق بالتيمم مباحث : أحدها : تعريفه ، ودليله ، وحكمة مشروعيته ، ثانيها : أقسامه ، ثالثها : شرطه ، رابعها : الأسباب التي تجعل التيمم مشروعاً ، خامساً : أركان التيمم ، أو فرائضه ، سادسها : سننه ، سابعها : مندوباً ومكروهاته ، ثامنها : مبطلاته . . واليك بيانها

تعريف التيمم ودليله

وحكمة مشروعيته

معناه في اللغة : القصد ، منه قوله تعالى : « ولا تيمموا الخيبت منه تتفقون » فمعنى تيمموا تقصدوا ، ومعناه في الشرع مسح الوجه واليدين بتراب طهور على وجه مخصوص (٢) ، وليس معناه أن يعمر وجهه ويديه بالتراب ، وإنما الغرض أن يضع يده على تراب طهور ، أو حجر ، أو نحو ذلك من الأشياء التي سيأتي بيانها ، وهو مشروع عند نقد الماء ، أو العجز عن استعماله لسبب من الأسباب الاتي بيانها ، وقد ثبتت مشروعيته بالكتاب والسنة والاجماع ، فأما الكتاب فقد قال تعالى : « وان كنتم مرضى أو على سفر ، أو جاء أحد منكم من الفائط ، أو لامستم النساء ولم تجدوا ماء ، فتيمموا صعيداً طيباً ، فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ، ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج » ، فهذه الآية الكريمة قد دلت على أن التيمم شرع للناس عند عدم الماء ، أو العجز عن استعماله .
- وحكمة مشروعيته هي أن الله سبحانه قد رفع عن المسلمين الحرج والمشقة فيما كلفهم به من العبادات ، وقد يقال : إن رفع الحرج يقتضي عدم التكلف بالتيمم عند نقد الماء ، أو العجز عن استعماله ، فتكليفهم بالتيمم فيه حرج أيضاً وهذا قول فاسد ، لأن معنى رفع الحرج هو أن يكلفهم الله سبحانه بما في طاقتهم ، فمن عجز عن الوضوء أو الغسل ، وقدر على التيمم ، فإنه يجب عليه أن يمثل أمر الله تعالى ، ويناجيه إلا بالكيفية التي بينها له ، لأن الغرض من العبادات جميعها إنما هو أمثال أمر الله تعالى ، واشعار القلوب بعظمته ، وأنه هو وحده الذي يقصد بالعبادة ، ثم إن بعض الأمور التي أمرنا أن نعيده بها لنا فيها مصلحة ظاهرة ، كالغسل ، والوضوء ، والحركة في الصلاة ، والبعث عن الملاذ في

(١) المالكية - قالوا : لا يبطل المسح بانقضاء مدة ، لأن المدة غير معتبرة عندهم ، كما تقدم .

(٢) المالكية ، والشافعية زادوا في تعريف التيمم كلمة « بنية » وذلك لأنها ركن من أركان التيمم عندهم .

الصيام ، ونحو ذلك من الأمور التي تنفع الأبد ، وبعضها لنا فيه مصلحة باطنة ، وهو طهارة القلوب بامتنال أمره ، وهذه تقتضي الى المنافع الظاهر ، لأن من خشي ربه وامتنل أمره حسنت علاقته مع الناس ، فساموا من شره ، وانتفعوا بخيره ، وذلك ما يطلب به المرء في حياته الدنيا ، فامتنال الأوامر الإلهية خير ومصلحة للمجتمع الانساني في جميع الأحوال ، ومما لا ريب فيه أن التيمم انما يفعل امتثالاً له عز وجل ، فهو من وسائل طاعة الموجهة للسعادة .

وقد يظن بعض من لا يفقه أغراض الشريعة الاسلامية التي تترتب عليها سعادة المجتمع ، وتهذيب اخلاق الناس ان التراب قد يكون ملوثاً بالميكروبات الضارة ، فمسح الوجه به ضرر لا نفع فيه ، والذي يقول هذا لم يفهم معنى التيمم ، ولم يدرك الغرض منه ، لأن الشارع قد اشترط ان يكون التراب طاهراً نظيفاً ، ولم يشترط ان يأخذ التراب ، ويضعه على وجهه ، بل المفروض هو ان يأتي بكيفية اخصصة تبيح له العبادة الموقوفة على الوضوء والغسل ، والذي يقول : ان وضع اليد على الرمل التنظيف أو الحجر الأمامي التنظيف ، أو الحمى ، أو نحو ذلك ينقل الميكروبات الضارة جدير به ان لا يده على الخبز ، أو الفواكه ، أو الخضر ، وجدير به أن يحجر على الناس دائماً على الطهارة والناظفة ، ويأمرهم الأحذية ، والخشب ، بل جدير به أن لا يضع يده على شئ من الأشياء ، ولما عساه أن يكون قد علق بها شئ من الميكروبات ، ان هذا القول من يريد ان ينسلخ عن التكاليف ليكون طليقاً في باب الشهوات التي تطمح اليها النفوس الفاسدة فتفضي بها الى الهلاك والدمار ، والا فاننا قد شاهدنا العمال الذين يباشرون تسميد الأرض « بالسباخ » ويباشرون تنقية المزروعات من الآفات أقوى من هؤلاء المستهترين بالدين صحة ، وأهناً منهم عيشاً ، فما بال الميكروبات تفتك بهم ؟! على ان الدين الاسلامي يحدث الناس دائماً على الطهارة والنظافة ، « بآمرهم » باجتتاب الأقدار ، والبعد عن وسائل الامراض ، ولذا اشترط ان يكون التراب الذي يضع عليه التيمم يده طاهراً نظيفاً ، كالثوب النظيف ، والمنديل النظيف ، فان كان قدراً ملوثاً ، فانه لا يصح التيمم به .

بقي شيء آخر ، وهو ان يقال : لماذا شرع التيمم في عضوين من أعضاء الوضوء ، وهما الوجه واليدين دون باقى الأعضاء ؟ والجواب : ان الغرض من التيمم انما هو التخفيف فيكفى فيه ان يأتي ببعض صور الوضوء ، على ان العضوين الذين يجب غسلهما دائماً في الوضوء هما الوجه واليدين ، أما الرأس فانه يجب مسحها في جميع الأحوال وأما الرجلان فتارة يغسلان ، وتارة يمسحان ، وذلك فيما اذا كان لابسا للخف ماله سبحانه وجب التيمم في العضوين الذين يجب غسلهما دائماً ، ولا يخفى ما في ذلك من التخفيف .

وأما دليل مشروعيته التيمم من السنة ، فحاديث كثيرة : منها ما رواه البخاري ومسلم ، من حديث عمران بن حصين أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً معتزلاً ، لم يصل مع القوم ، فقال : « ما يمنعك يا فلان ان تصلي في القوم ؟ فقال : يا رسول الله أصابتنى جنابة

ولا ماء ، فقال : عليك بالصعيد ، فإنه يكفيك » ، وقد أجمع المسلمون على أن التيمم يقوم مقام الوضوء والغسل ، وإن اختلفت آراؤهم في أسباب التيمم ، وفيما يصح عليه التيمم من أجزاء الأرض ، وسنبينه لك مفصلاً في موضعه قريباً .

أقسام التيمم

ينقسم التيمم الى قسمين (١) ، الأول : التيمم المفروض ، الثاني : التيمم المندوب ، فمفترض التيمم لكل ما يفترض له الوضوء أو الغسل من صلاة ، ومس مسح ، وغير ذلك ، ويندب لكل ما يندب له الوضوء ، كما إذا أراد يصلي نفلاً . ولم يجد ما يتوضأ به ، فإنه يصح له أن يتيمم ويصلي ، فالندب مندوب ، والتيمم له مندوب : يعنى يثاب عليه ثواب المندوب ، وإن كانت الصلاة لا تصح بدون التيمم ، فهو شرط لصحة الصلاة مع كونه في ذاته مندوباً ، بحيث لو تركه وترك الصلاة الفافلة التي يريد أن يصليها به ، فإنه لا يؤاخذ .

شروط التيمم

يشتراط لصحة التيمم أمور : منها دخول الوقت (٢) ، فلا يصح التيمم قبله ، ومنها النية (٣) ، ومنها الإسلام ، ومنها طيب الماء عند فقده على التفصيل الآتى ، ومنها : عدم وجود الحائل على عضو من أعضاء التيمم ، كدهن وشمع يحول بين المسح وبين البشرة ، ومنها اللغو من الحين والنفاس ، ومنها وجود لعذر بسبب من الأسباب التي ستذكر بعد . هذا وللتيمم شروط وجوب (٤) أيضاً ، كالوضوء والغسل ، وقد ذكرت الشروط مجتمعة عند كل مذهب في أسفل الصحيفة .

(١) الحنفية — زادوا قسماً ثالثاً : وهو التيمم الواجب ، وقد عرفت مما تقدم في « سنن الوضوء » أن الحنفية قالوا : أن الواجب أقل من الفرض ، فيجب التيمم للطواف ، بحيث لو طاف بدون وضوء ، أو تيمم ، فإنه يصح طوافه ، ولكنه يأثم إذا أقل من أثم ترك الفرض ، وقد بينا لك ذلك في « الوضوء » بياناً وافياً ، فارجع إليه إن شئت .

(٢) الحنفية — قالوا : يصح التيمم قبل دخول الوقت .

(٣) المالكية ، والشافعية قالوا : النية ركن لا شرط ، كما ذكر آنفاً .

(٤) المالكية — قالوا : للتيمم شروط وجوب فقط ، وشروط صحة فقط ، وشروط وجوب وصحة معاً ، فما شروط وجوبه فهي أربعة : البلوغ ، وعدم الإكراه على تركه : والقدرة على الاستعمال ، فلو عجز عن التيمم سقط عنه ، ووجوب ناقض فإن لم ينتقض لا يجب ضرورة .

أما شروط صحته فهي ثلاثة : الإسلام ، وعدم العال ، وعدم الخلق — أى عدم =

= ما ينقضه حال فعله — وأما شرط وجوبه وصحته مما هي ستة : دخول الوقت ، والعقل ، وبلوغ الدعوة — بأن يبلغه أن الله تعالى أرسل رسولا — وانقطاع دم الحيض والنفاس ، وعدم النوم والسهو ووجود الصعيد الطاهر ، فلم يعدوا طلب الماء عند فقدده من شروطه ، وإن قالوا بلزومه في بعض الأحوال ، كما يأتي ، ولم يذكروا منها وجود العذر اكتفاء بذكره في الأسباب ، وهذه الشروط هي التي ذكرت في الوضوء ، ألا أن دخول الوقت هنا شرط وجوب وصحة معا ، بخلافه في الوضوء ، فإنه شرط وجوب فقط .

الحنفية : اقتصروا في التيمم على ذكر شروط الصحة ، وكذلك في الطهارة المائية اقتصروا على ذكر شروط الصحة ، وقد تقدم الوضوء أنه لا مانع من تقسيمها إلى الأقسام الثلاثة التي ذكرها المالكية ، وهي شروط وجوب فقط ، وشروط صحة فقط ، وشروط وجوب وصحة معا ، باعتبارين مختلفين ، كالحيض والنفاس ، فإن عدمهما شرط للوجوب من حيث الخطأ ، فإن الحائض أو النفساء لا تكلف بالوضوء فلا يجب عليهما ، وشرط للصحة من حيث أداء الواجب فإن وضوء الحائض لا يترتب عليه المقصود منه ، وهو أداء ما يتوقف عليه من صلاة ونحوها ، فإن الصحة تترتب المقصود من الفعل على الفعل ، نعم يستحب الوضوء من الحائض ، أو النفساء للذكر عادهما ، ولكن هذا الوضوء لا يصح به أداء ما شرع لأجله الوضوء .

وحينئذ يمكن تقسيم الشروط هنا كالاتي : شروط وجوب فقط ، وهي ثلاثة : البلوغ ، والقدرة على استعمال الصعيد ، ووجود الحدث الناقض ، أو الوقت فهو شرط للوجوب الأداء لا لأصل الوجوب ، فلا يجب أداء التيمم ، إلا إذا دخل الوقت ، ويكون الوجوب موسعا في أول الوقت ، ومضيقا إذا ضاق الوقت ، وكذلك في الوضوء وانغسل ، وقد تقدم عده في الوضوء شرطا للوجوب تساهما ، وشروط صحة فقط ، وهي سبعة : النية ، وفقد الماء أو العجز عن استعماله وعدم وجود حائل على أعضاء التيمم كدهن وشمع ، وعدم المنافي له حال فعله : بأن يتيمم ، ويحدث أثناء تيممه ، والمسح بثلاث أصابع فأكثر إذا مسح بيده ، ولا يشترط المسح بنفس اليد ، فلو مسح بغيرها أجزاء كما يأتي ، ومثب الماء عند فقدده أن ظن وجوده ، وتعميم الوجه واليدين بالمسح ، وشروط وجوب وصحة معا ، وهي الاسلام ، فإن التيمم لا يجب على الكافر ، لأنه غير مخاطب ، ولا يصح منه ، لأنه ليس أهلا للنية ، وانقطاع دم الحيض والنفاس ، والعقل ، ووجود الصعيد الطهور ، فإن فاقدا الصعيد الطهور لا يجب عليه التيمم ، ولا يصح منه بغيره ، حتى ولو كان طاهرا فقط ، كالأرض التي أصابتها نجاسة ثم جفت ، فإنها تكون طاهرة تصح الصلاة عليها ، ولا تكون مطهرة ، فلا يصح التيمم بها ، كما تقدم في « كيفية التطهير » .

الشافعية : عدوا الشروط مجتمعة بدون تقسيم إلى شروط وجوب ، وشروط صحة ، هي ثمانية : وجود السبب من فقد ماء ، أو عجز عن استعماله ، والعلم بدخول الوقت ،

الأسباب التي تجعل التيمم مشروعاً

يُرجع هذه الأسباب إلى أمرين أحدهما: فقد الماء ، بأن لم يجد أصلاً ، أو وجد ماء لا يكفي للطهارة (١) ، ثانيهما : المجزء عن استعمال الماء أو الاحتياج إليه ، بأن يجد الماء الكافي للطهارة ، ولكن لا يقدر على استعماله ، أو كان يقدر على استعماله ، ولكن يحتاجه لشرب ونحوه ، على التفصيل الآتي ، أما باقي الأسباب التي سنذكرها بعد فإنها أسباب للمعجز عن استعمال الماء ، وأما من فقد الماء ، فإنه يتيمم لكل ما يتوقف على الطهارة بالماء من صلاة مكتوبة ، وصلاة جنازة (٢) ، وجمعة ، وعيد ، وظواف ، وناقلة ، ولو كان يريد صلاتها وحدها (٣) دون الفرض ، وغير ذلك ، ولا فرق في فاقده الماء بين أن يكون صحيحاً أو مريضاً ، حاضراً أو مسافراً ، سفر قصر ، أو غيره ، ولو كان السفر معصية ، أو وقعت فيه معصية (٤) ، وأما من وجد الماء ، وعجز عن استعماله لسبب من الأسباب الشرعية :

= فلا يصح قبل دخول وقت الصلاة ، وتقدم إزالة النجاسة عن البدن إذا كانت غير معفو عنها ، فلو تيمم قبل إزالة النجاسة ثم يصح تيممه ، والاسلام ، إلا إذا كانت كتابية القطع حيضها أو نفاسها ، نانه يصح تيممها ليحبل أزواجها قرباتها للضرورة ، وعدم الحيض أو النفاس ، إلا إذا كانت الطائض أو النفساء محرمة ، فإنه يصح منهما التيمم بدلا من الاغتسال المسنون للأحرار عند العجز والتمييز ، إلا المجنونة التي تيمم ليحل قربانها ، وعدم الحائل بين التراب وبين المسح ، وطلب الماء عند فقدده على ما يأتي .

الحنابلة : عدوا الشروط مجتمعة من غير فرق بين وجوب وصحة ، وهي : دخول وقت الصلاة ، سواء كانت فرضاً أو غيره مادامت مؤقتة ، لو حكما ، كصلاة الجنازة ، فإن وقتها يدخل بتمام غسله أو تيممه ، فلو تيمم قبل ذلك لا يصح تيممه ، وتعذر استعمال الماء سبب من الأسباب الآتي بيانها : والتراب الطهور المباح الذي لم يحترق ، بشرط أن يكون له غبار يخلق بالعضو ، كما يأتي ، والنية ، والعقل ، والتمييز ، والاسلام ، وعدم الحائل ، وعدم المنافي ، والاستتجاء ، أو الاستجمار قبل التيمم .

(١) الشافعية ، والحنابلة قالوا : أن وجد ماء لا يكفي الطهارة وجب عليه أن يستعمل ما تيسر له منه في بعض أعضاء الطهارة ، ثم يتيمم عن الباقي .

(٢) المالكية - قالوا : لا يتيمم بفاقد الماء إذا كان حاضراً صحيحاً للجنازة ، إلا إذا تعينت عليه ، بأن لم يوجد متوضئ يصلي عليها بدله ، وإذا تيمم للفرض فإنه يصح له أن يصلي بتيممه للفرض على الجنازة تبعاً ، أما المسافر أو المريض ، فإنه يصح له أن يتيمم لها استقلالاً ، سواء تعينت عليه أو لا .

(٣) المالكية - قالوا : لا يجوز لفاقده الماء الحاضر الصحيح أن يتيمم للنوافل إلا تبعاً للفرض ، بخلاف المسافر والمريض ، كما ذكر قبل هذا .

(٤) الشافعية - قالوا : إذا كان عاصياً بالسفر ، فإن فقد الماء ، ولم يجده أصلاً تيمم

فأنه كفافة الماء ، يتيمم لكل ما يتوقف على الطهارة ، ومن أسباب العجز أن يغلب على ظنه حدوث مرض باستعماله ، أو زيادة مرض ، أو تأخر شفاء ، إذا استند في ذلك الى تجربة ، أو اخبار طبيب حاذق مسلم (١) ، ومنها خوفه من عدو يحول بينه وبين الماء اذا خشى على نفسه أو ماله أو عرضه ، سواء أكان العدو آدمياً ، أم حيواناً مفترساً ، ومنها احتياجه للماء في الحال أو المال ، فلو تخاف - ظناً لا شكاً - عطش نفسه ، أو عطش آدمي غيره ، أو حيوان لا يحمل قتله ، ولو كلباً (٢) غير عقور ، عطشاً يؤدي الى هلاك ، أو شدة أذى ، فانه يتيمم ، ويحفظ ما معه من الماء ، وكذلك ان احتاج للماء لعجن أو طبخ ، وكذلك ان احتاج اليه لازالة نجاسة غير معفو عنها (٣) ، ومنها فقد آلة الماء ، كحبل ودلو ، لأنه يجعل الماء الموجود في البئر ونحوها كالمفقود (٤) ، ومنها خوفه من شدة برودة الماء ، بأن يغلب على ظنه حصول ضرر باستعماله بشرط أن يعجز عن تسخينه ، فانه في كل هذه الأحوال يتيمم (٥) ، وفي لزوم طلب الماء عند فقده تفصيل في

= وصلى ، ثم أعاد الصلاة ، أما أن عجز عن استعماله لمرض ونحوه ، فلا يصح له التيمم ، إلا إذا تاب عن عصيانه ، فإذا تيمم بعد ذلك وصلى لم يعد صلاته .

(١) المالكية - قالوا : يجوز الاعتماد في ذلك على اخبار الطبيب الكافر عند عدم وجود الطبيب المسلم العارف به ومثل ذلك ما إذا استند الى القرائن العادية ، كتجربة في نفسه ، أو في غيره ان كان موافقاً له في المزاج .

الشافعية - قالوا : يكفي أن يكون الطبيب حاذقاً ، ولو كافراً بشرط أن يقع صدقه في نفس التيمم ، أما التجربة فلا تكفي على الراجح ، وله أن يعتمد في المرض على نفسه إذا كان عالماً بالطب ، فإن لم يكن طبيباً ، ولا عالماً بالطب جاز له التيمم : وأعاد الصلاة بعد برئه . (٢) الحنابلة - قالوا : ان الكلب الأسود ، كالعقور ، لا يحفظ له الماء ، ، ولو هلك من العطش .

(٣) الشافعية - قالوا : يشترط أن تكون هذه النجاسة على بدنه ، فان كانت على ثوبه فانه يتوضأ بالماء مع وجود النجاسة ، ولا يتيمم ، ويصلى عرياناً ان لم يجد ساتراً ، ولا إعادة عليه .

(٤) المالكية - قالوا : ان فاقد آلة الماء أو من يناوله الماء ، لا يتيمم الا اذا تيقن أو ظن أنه لا يجدها في الوقت .

(٥) الحنفية - قالوا : لا يتيمم لقوف من شدة برودة الماء الا اذا كان محدثاً حدثاً أخبر ، لأنه هو الذي يتصور فيه ذلك ، أما المحدث حدثاً أصغر ، فانه لا يتيمم الا اذا

تحقق الضرر .

الشافعية - قالوا : يتيمم لقوف من شدة البرودة اذا عجز عن تسخين الماء ، أو تدفئه أعضائه ، سواء كان محدثاً حدثاً أصغر أو أكبر ، الا أنه تجب عليه الاعادة .

المذاهب (١) •

(١) المالكية — قالوا : إذا تيقن ، أو ظن أنه بعيد عنه بقدر ميلين فأكثر فإنه لا يلزمه طلبه ، أما إذا تيقن ، أو ظن ، أو شك وجوده في مكان أقل من ميلين ، فإنه يلزمه طلبه أما إذا تيقن أو ظن أو شك وجوده في مكان أقل من ميلين فإنه يلزمه طلبه إذا لم يشق عليه ، فإن شق عليه ولو دون ميلين فلا يلزمه طلبه ولو راكباً ويلزمه أرضاً أن يطلب الماء من رفقته إن اعتقد ، أو ظن ، أو شك ، أو توهم أنهم لا ييخضون عليه به ، فإن لم يطلب منهم ، وتيمم أعاد الصلاة أبداً في حالة ما إذا كان يعتقد أنهم يعطونه الماء ، أو يظن ، وأعاد في الوقت فقط في حالة ما إذا كان يشك في ذلك ، أما في حالة التوهم فإنه لا يعيد أبداً ، وشرط الإعادة في الحالتين أن يتبين وجود الماء معهم ، أو لم يتبين شيئاً ، فإن تبين عدم الماء فلا إعادة عليه مطلقاً ، ولزمه شراء الماء بثمن معتاد لم يحتج له ، وأن يستدين إن كان ملياً ببلدة •

الحنابلة — قالوا : إن فاق الماء يجب عليه طلبه في رحله ، وما قرب منه عادة ، ومن رفقته ما لم يتيقن عدمه ، فإن تيمم قبل طلبه لم يصح تيممه ، ومتى كان الماء بعيداً لم يجب عليه طلبه ، والبعيد ما يحكم العرفية •

الحنفية — قالوا : إن كان فاق الماء في المصر ، وجب عليه قبل طلبه التيمم ، سواء ظن قربه ، أو لم يظن ، أما إن كان مسافراً ، فإن ظن قربه منه بمسافة أقل من ميل ، وجب عليه طلبه أيضاً إن أمن الضرر على نفسه وماله ، وإن ظن وجوده في مكان يبعد عن ذلك ، كان كان ميلاً فأكثر ، فإنه لا يجب عليه طلبه فيه مطلقاً ، ولا فرق بين أن يطلب الماء بنفسه ، أو بمن يطلب له ، ويجب أن يطلبه من رفقته إن ظن أنه إذا سألهم أعطوه ، فإن تيمم قبل الطلب لم يصح التيمم ، وإن شك في الإطاء وتيمم وصلى ثم سألهم فأعطوه يعيد الصلاة ، فإن منعه قبل شروعه في الصلاة ، ثم أعطوه بعد فراغه لم يعد ، وإن كانوا لا يعطونه إلا بثمن قيمته في أقرب موضع من المواضع التي يعز فيها ، أو يغبن يسير وجب عليه شراؤه إن كان قادراً ، بحيث يكون الثمن زائداً عن حاجته ، أما إذا كانوا لا يعطونه إلا بغبن قاحش ، فإنه لا يجب عليه شراء الماء ، ويتيمم •

الشافعية — قالوا يجب على فاق الماء أن يطلبه قبل التيمم بعد دخول الوقت مطلقاً ، سواء في رحله ، أو من رفقته ، فينادي فيهم بنفسه ، أو بمن يأذنه ، إن كان ثقة ، ويستوعبهم إلا إذا ضاق وقت الصلاة ، فإنه يتيمم ويصلى من غير طلب واستيعاب لحرمة الوقت ، وفي هذه الحالة تجب عليه الإعادة إن كان المثل يطلب فيه وجود الماء ، وألا فلا إعادة ، فإن لم يجده بعد ذلك ، فإن له أحوالاً ثلاثة : أن يكون في حد الغوث — وهو أن يكون في مكان يبعد عنه رفقته ، بحيث لو استغاث بهم أغاثوه مع اشتغالهم بأعمالهم — وضبطوا في هذه المسافة بنهاية ما يقع عليه البصر المحتدل ، مع رؤية الأشخاص والتمييز بينهم ، أو أن يكون في حد القريب — وهو أن يكون بينه وبين الماء نصف فرسخ ، أي =

ومن وجد الماء ، وكان قادراً على استعماله ، ولكنه خشى باستعماله خروج الوقت (١) بحيث لو تيمم أدركه ولو توضأ لا يدركه ، ففي صحة تيممه وعدمها تفصيل المذاهب .

= ستة آلاف خطوة فأقل — أو أن يكون في حد البعد — وهو أن يكون بينه وبين الماء أكثر من ستة آلاف خطوة .

فأما حد الغوث ، فإنه لا يخلوا إما أن يتيقن فيه وجود الماء أو يتردد فيه ، فإن تيقن وجود الماء وجب عليه طلبه ، بشرط الأمن على نفسه وماله وعضوه ومنفعته ، ولا يشترط الأمن على خروج الوقت ، وأما أن تردد في وجود الماء ، فإنه يجب عليه طلبه أن أمن على نفسه وماله وعضوه ومنفعته ، وأمن على ماله به اختصاص ، وإن لم يصح ملكه لنجاسته ، كالروث ، وأمن من الانقطاع عن رفقته ، ومن خروج الوقت .

وأما حد القرب ، فإنه لا يجب عليه طلب الماء فيه ، إلا إذا تيقن وجوده ، بشرط أن يأمن على نفسه وماله وعضوه ومنفعته ، وأما أمنه على الوقت في هذه الحالة ، فإنه لا يشترط أن كانت الجهة التي هو بها يطلب فيها وجود الماء ، وألا اشترط الأمن على الوقت أيضاً . وأما حد البعد فلا يجب عليه طلب الماء ، ولو تيقن وجوده لبعده .

(١) الشافعية — قالوا : لا يتيمم بالخوف من خروج الوقت مع وجود الماء مطلقاً ، لأنه يكون قد تيمم حينئذ ، مع فقد شرط التيمم ، وهو عدم وجود الماء .

الحنابلة — قالوا : لا يجوز التيمم لخوف فوت الوقت ، إلا إذا كان التيمم مسافراً ، وعلم وجود الماء في مكان قريب ، وأنه إذا قصده وتوضأ منه ، يخاف خروج الوقت ، فإنه يتيمم في هذه الحالة ، ويصلى ولا إعادة عليه ، وكذلك إذا وصل المسافر إلى الماء ، وقد ضاق الوقت عن طهارته ، أو لم يضق . لكنه علم أن هذا يوزع بالنوبة ، وأن النوبة لا تصل إليه إلا بعد خروج الوقت ، فإنه في هذه الحالة يتيمم ويصلى ، ولا إعادة عليه .

الحنفية — قالوا : إن الصلاة بالنسبة لهذه الحالة ثلاثة أنواع : نوع لا يخشى فواته أصلاً ، لعدم توقيته ، وذلك كالنوافل غير المؤقتة « ونوع يخشى فواته بدون بدل عنه » وذلك كصلاة الجنائز والعيدين ، ونوع يخشى فواته لبدل ، وذلك كالجمعة والمكتوبات ، فإن الجمعة بدلا عنها وهو الظهر ، والمكتوبات بدل عنها ، وهو ما يقضى بدلها في غير الوقت .

فأما النوافل ، فإنه لا يتيمم لها مع وجود الماء ، إلا إذا كانت مؤقتة ، كالسنن التي بعد الظهر والمغرب والعشاء ، فإن أخرها بحيث لو توضأ فات وقتها فإن له أن يتيمم ويدركها .

وأما الجنائز والعيدين ، فإنه يتيمم لهما إن خاف فواتهما مع وجود الماء . وأما الجمعة : فإنه لا يتيمم لها مع وجود الماء ، بل يفوتها ، ويصلى الظهر بدلها بالوضوء ، وكذلك سائر الصلوات المكتوبة ، فإن تيمم وصلاها وجبت عليه أعادتها .

المالكية — قالوا : إذا خشى باستعمال الماء في الأعضاء الأربعة في الحدث الأصغر ، وتعميم الجسد بالماء في الحدث الأكبر خروج الوقت فإنه يتيمم ويصلى ، ولا يتعبد عليه .

أركان التيمم

وأما أركانه : فمنها النية (١) ، ولها في التيمم كيفية مخصوصة منفصلة في المذاهب (٢) .

= المعتمد ، أما الجمعة فإنه إذا خشي خروجها باستعمال الماء للوضوء ، ففي صحة تيممه لها قولان ، والمشهور لا يتيمم لها ، وأما الجنابة ، فإنه لا يتيمم لها إلا فاقد الماء أن تعينت عليه كما تقدم

(١) الحنفية — قالوا : إن النية شرط في التيمم ، وفي الوضوء ، كما تقدم ، وليست ركناً .

الحنابلة — قالوا : إن النية شرط في التيمم ، وفي الوضوء ، وليست ركناً .
(٢) المالكية — قالوا : ينوي استباحة الصلاة ، أو مس المصحف ، أو غيره مما يشترط فيه الطهارة ، أو ينوي استباحة ما منعه لحدث ، أو ينوي فرض التيمم فلو نوى رفع الحدث فقط كان تيممه باطلاً ، لأن التيمم لا يرفع الحدث عندهم ، ويشترط تمييز الحدث الأكبر من الأصغر إذا نوى استباحة ما منعه الحدث أو نوى استباحة الصلاة ، فلو كان جنباً ونوى ذلك بدون ملاحظة الجنابة لم يجزه ، وأعاد الصلاة وجوباً ، أما إذا نوى فرض التيمم ، فإنه يجزئ ، ولو لم يتعزز لنية الحدث الأكبر ، لأن نية الفرض تجزئ من نية كل من الأصغر والأكبر ، ثم إذا نوى التيمم لفرض ، فله أن يصلي بتيممه فرضاً واحداً ، وما شاء من السنن والمندوبات ، وأن يطوف به طوافاً غير واجب ، ويصلي به ركعتي الطواف الذي ليس بواجب ، وأن يمس المصحف ويقرأ الجنب القرآن ، ولو كان التيمم حاضراً صحيحاً ، فلو صلى به فرضاً آخر بطل الثاني ، ولو كانت الصلاة مشتركة في الوقت ، كالظهر مع العصر ، ويشترط لمن يريد أن يصلي نفلاً بالتيمم للفرض أن يقدم صلاة الفرض عن صلاة النفل ، فلو صلى به نفلاً أو لا صح نفله ، ولكن لا يصح له أن يصلي به لفرض بعد ذلك ، بل لا بد له من تيمم آخر لفرض ، وإذا تيمم لنفل أو سنة استقللاً لا تبعاً لفرض ، صح له أن يفعل بهذا التيمم كل ما ذكر من مس مصحف ، وقراءة القرآن ولو كان جنباً ، ونحو ذلك مما يتوقف على طهارة ، ولكن لا يصح له أن يصلي بهذا التيمم فرضاً ، وهذا في غير الصحيح الحاضر . أما الصحيح الحاضر ، فإنه لا يصح له أن يتيمم للنفل استقللاً كما تقدم ، وإذا تيمم لقراءة قرآن أو للدخول على سلطان أو نحو ذلك مما لا يتوقف على طهارة ، فإنه لا يجوز له أن يفعل بتيممه ، هذا ما يتوقف على الطهارة .

= الحنفية — قالوا : يشترط في نية التيمم الذي تصح به الصلاة أن ينوي واحداً من ثلاثة أمور ، الأول : أن ينوي الطهارة من الحدث القائم به ، ولا يشترط تعيين واحد من الجنابة ، أو الحدث الأصغر ، فلو كان جنباً ونوى الطهارة من الحدث الأصغر أجازه . الثاني : أن ينوي استباحة الصلاة ، أو رفع الحدث ، لأن التيمم يرفع الحدث عندهم .

= الثالث : أن ينوى عبادة مقصودة لا تصح بدون طهارة كالصلاة أو سجدة التلاوة ، فإن نوى التيمم فقط من غير أن يلاحظ استباحة الصلاة أو رفع الحدث القائم به ، فإن صلاته لا تصح بهذا التيمم ، كما لو نوى ما ليس بعبادة أصلاً ، أو نوى عبادة غير مقصودة ، أو نوى عبادة مقصودة تصح بدون طهارة ، والأول : كما إذا تيمم بنية مس مصحف ، فإن المس في ذاته ليس عبادة ، ولا يقترب به ، وإنما العبادة هو التلاوة ، فلو صلى بهذا التيمم لم تصح صلاته . والثاني : كما إذا تيمم للأذان والإقامة فانهما عبادة غير مقصودة لذاتها ، لأن الغرض منهما الإعلام فضلاً عن أنهما يصحان بدون طهارة ، فلو تيمم لهما لا تصح صلاته بهذا التيمم . والثالث : كما إذا تيمم لقراءة القرآن وهو محدث حدثاً أصغر ، فإن القراءة عبادة مقصودة لذاتها ، ولكنها تجوز للمحدث حدثاً أصغر بدون طهارة ومثل ذلك ما إذا تيمم للسلام ، أو لردة فإنه لا تصح صلاته بهذا التيمم .

الشافعية — قالوا : لا بد أن ينوى استباحة الصلاة ونحوها ، فلا يصح أن ينوى رفع الحدث ، لأن التيمم لا يرفعه عندهم كما لا يصح أن ينوى التيمم فقط ، أو فرض التيمم لأنه طهارة ضرورة ، فلا يكون مقصوداً ، فإذا نوى استباحة الصلاة ونحوها فله أحوال ثلاثة ، أحدها : أن ينوى استباحة فرض كالصلاة المكتوبة ، أو الطواف المفروض ، أو خطبة الجمعة . ثانيها : أن ينوى سجدة تلاوة أو شكر ، أو مس مصحف ، أو قراءة قرآن وهو جنب ، فإن نوى الأول فإنه يستبيح بهذا التيمم فرضاً واحداً من المرتبة الأولى ، ولو غير ما نواه ، وما شاء من النوافل ، ويفعل كل ما يتوقف على طهارة مما ذكر في القسم الثاني والثالث ، وإن نوى الشاسي مسح له أن يفعل به ما توقف على طهارة مما ذكر في القسم الثاني والثالث فقط ، فيصلى به ما شاء من النوافل ، ويمس به المصحف ولكن لا يصلى به فرضاً ، أو يخطب جمعة ، أو يطوف طوافاً مفروضاً ، وإن نوى الثالث ، فإنه يستباح له أن يفعل به ما ذكر في القسم الثالث فقط ، ولو كان غير ما نواه ، ولا يجوز له أن يفعل شيئاً مما ذكر في القسم الأول والثاني ، ولا يجب عندهم في نية التيمم أن يتعرض لتعيين الحدث الأكبر أو الأصغر ، فلو تعرض ، كأن قال الجنب : نويت استباحة الصلاة المانع منها الحدث الأصغر ، فمأذانه الذي عليه ، فبان خلاقه ، فإنه يجزئه ، أما إن كان متعمداً ، فإنه لا يجزئه لتلاعبه .

الحنابلة — قالوا : إن النية شرط لصحة التيمم ، وصفاتها أن ينوى استباحة ما تيمم له من صلاة أو طواف ، فرضاً أو نفلاً ، من حدث أصغر ، أو أكبر ، أو نجاسة يبدنه ، فإن التيمم يصح للنجاسة على اليدين ، ولكن يعد تجفيفها على قدر ما يمكن ، أما النجاسة على الثوب ، وفي المكان فلا ، فإن نوى رفع حدث لم يصح تيممه ، لأن التيمم مبني رافع ، فلا يكفي التيمم بنية واحدة من الثلاثة — الحدث الأصغر ، أو الأكبر ، أو النجاسة — عن الباقي ، فلو كان جنباً ، ونوى استباحة صلاة الظهر مثلاً من الجنابة ، ولم ينو الاستباحة

ووقت النية (١) عند وضع يده على ما يتيمم به .
ومنها الصعيد الطهور (٢) ، وهو الذي لم تمسه نجاسة ، فإذا مسته نجاسة لم يصح به التيمم ، ولو زال عين النجاسة وأثرها ، وفي بيان الصعيد تفصيل المذاهب .

= من الحدث الأصغر لا يصح له أن يصلى لانه يرفع الجنبات فيصح له أن يفعل ما ترفعه ، كقراءة القرآن ، ولم يرفع الحدث الأصغر ، وكذا إذا نوى استباحة ما منعه الحدث الأصغر فقط دون الجنبات ، فإن تيممه لا يرفع الجنبات في هذه الحالة ، أما أن نوى بالتيمم استباحة الصلاة من الجميع : الحدث الأكبر ، والأصغر ، والنجاسة التي على البدن ، أجزائه للنية عن الجميع ، ولا يكلف نية خاصة لكل واحد ، ومن نوى استباحة شيء جاز له أن يفعل بهذا التيمم ذلك الشيء ، وما هو مثله ، وما هو دونه فأعلى ما يتيمم له فرض عليه ، فنسذر ، ففرض كفاية ، فنافلة ، فطواف نفل ، فمس مصحف ، فقراءة قرآن فلبث بمسجد لجنب ، فوطء حائض بعد انقطاع دمها ، وإن أطلق نية التيمم لصلاة ، أو طواف لم يفعل إلا لفعلها .

(١) الشافعية - قالوا : لا يكفي أن تكون النية مقارنة لوضع يده على الصعيد ، بل يجب أن تكون مقارنة لنقل الصعيد ، ومسح شيء من الوجه لأن أوله ممسوح .
الحنابلة - قالوا : إن النية لا يشترط فيها المقارنة ، بل يصح تقدمها عن المسح بزمن يسير ، كما هو الشأن في نية كل عبادة .

(٢) الشافعية - قالوا : إن المراد بالصعيد الطهور : التراب الذي له غبار ، ومنه الرمل إذا كان له غبار ، فإن لم يكن لهما غبار ، فلا يصح التيمم بهما ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون التراب محترقا أو لا ، إلا إذا صار المحترق رمادا ، كما لا فرق بين أن يكون صالحا ، لأن ينبت ، أو سبخا لا ينبت شيئا ، ووعدا من تراب الطفل إذا دق ، وصار له غبار ، ولو اختلط التراب ، أو الرمل بشيء آخر كحمرة ، أو دقيق ، وإن قل المخالط لا يصح التيمم بهما ، واشترطوا أن لا يكون التراب مستعملا ، والمستعمل ما بقى بالعضو الممسوح أو تنأثر منه عند المسح .

الحنابلة - قالوا : إن المراد بالصعيد هو التراب الطهور فقط ، ويشترط أن يكون التراب مباحا ، فلا يصح بمغصوب وذخود ، وأن يكون التراب غير محترق ، فلا يصح بما دق من خرف ونحوه ، لأن الطبخ أخرجه عن أن يقع عليه اسم التراب ، واشترطوا أن يعلق غباره ، لأن ما لا غبار له لا يمسح بشيء منه ، فإن اخلطه ذو غبار غيره ، كالحص والنورة ، كان حكمه حكم الماء الطهور الذي خالطه ظاهر ، فإن كانت الغلبة للتراب جاز التيمم به ، وإن كانت للخالط فإن كل المخالط لا غبار له يمنع التيمم بالتراب ، وذلك كبر وشهير ، وإن كثر ، ولا يصح التيمم بطين لم يمكن تجفيفه ، والتيمم به جائز إن كان قبل خروج الوقت لا بعده .

الحنفية - قالوا : أن الصعيد الطهور هو كل ما كان من جنس الأرض ، فيجوز التيمم على التراب والرمل والحمى والحجر ، ولو أملس ، والسبخ المنعقد من الأرض ، أما الماء =

ومنها (١) مسح جميع الوجه ، ولو بيد واحدة ، أو اصبع ، ويدخل في الوجه اللحية ولو طالت (٢) ، وكذا الوتر ، وهي الحاجز بين طائفتي الأنف ، وما غار من الأجنان ، وما بين العذار ، وكذا ما تحت الوتر من اليدين الذي بين الأذن والعذار ، ولا بتقبيح ما غار من بدنه ،

= المتخذ وهو الثلج فلا يجوز التيمم عليه ، لأنه ليس من أجزاء الأرض ، كما لا يجوز التيمم على الأشجار والزجاج والمعادن الثقولة ، وأما المعادن التي في مقرها ، فانه يجوز التيمم بالتراب الذي عليها لا بها نفسها ، ولا يجوز التيمم بالؤلؤ ، وإن كان مسحوقا ، ولا بالدقيق ، والرماد ، ولا الحمى ، ولا بالنورة والزرنيخ ، والمغرة ، والكحل ، والكبريت ، والفيروزج ، ويجوز التيمم بالطوب المحترق ، ولا يجوز التيمم بالتراب ونحوه إذا حالطه شيء ليس من جنس الأرض وغلب عليه ، فإن لم يغلب عليه بأن تساويا أو غلب التراب مسح التيمم .

المالكية - قالوا : المراد بالصعيد ما صعد ، أي ظهر من أجزاء الأرض . فيشمل التراب ، وهو أفضل من غيره عند وجوده ، والرمل ، والحجر ، وكذا الثلج لأنه وإن كان ماء متجمدا إلا أنه أشبه بالحجر الذي هو من أجزاء الأرض ، والطين الرقيق غير أنه ينبغي له أن يخفف وضغ يده عليه ، أو أجففها قبل المسح ، حتى لا يلوث أعضاءه . وكذا الجص ، وفسروه بالحجر الذي إذا احترق صار جيرا ، أما بعد احتراق ، فلا يجوز التيمم عليه ، وكذا المعادن : فانه يباح التيمم عليها إلا الذهب والفضة والجواهر فانه لا يجوز التيمم عليها كما لا يجوز التيمم على المعادن الثقولة من مقرها كالشبه والمسلح لا يجوز التيمم على طوب محترق ، أما إن كان غير محترق ، فيصح التيمم عليه إذا لم يخلط بنجس أو طاهر كثير ، ككتبن ، وحدا الظاهر الكثير أن يكون هو الغالب ، فلو كان التبن مثلا مقدار الطين لا يضر ، أما التيمم على ما ليس من أجزاء الأرض ، كالخشب والحشيش ونحوه ، فلا يجوز ، ولو ضاق الوقت ولم يجد غيره ، ورجح بعضهم الجواز إذا ضاق الوقت ، ولم يجد غيره .

هذا واستعمال الصعيد الطهور هو الضربة الأولى ، بأن يفتح كفيه على الصعيد . هذا واستعمال الصعيد الطهور هو الضربة الأولى ، بأن يفتح كفيه على الصعيد . (١) الحنفية - قالوا : إذا كان المسح بيده ، فانه يشترط أن يمسح بجميع يده ، أو أكثرها ، والمفروض انما هو المسح سواء كان باليد ، أو بما يقوم مقامها ، أما تعميم الوجه وليدين بالمسح ، فهو شرطا لا ركن ، ويكون المسح بضريتين أو بما يقوم مقامها ، فلو أصاب وجهه غبار ، فوضع يده عليه ومسحه اعتبر كالضربة الأولى ، فالضريتان ، أو ما يقوم مقامهما ركن من أركان التيمم ، وإن لم يذكر الضرب في الآية الكريمة ، إلا أنه ذكر في الحديث حيث قال : « التيمم ضربتان » .

(٢) الحنفية - قالوا يجب مسح الشعر الذي يجب غسله في الوضوء ، وهو المحاذي للبشرة فلا يجب مسح ما طال من اللحية .

ومنها مسح اليدين مع المرفقين (١) ، ويجب أن ينزع ما ستر شيئاً منها ، كالخاتم ، والأساور ، ويجب أن يمسح ما تحته ، فلا يكتفى تحريكه في التيمم (٢) ، بخلاف الوضوء . وزاد بعض المذاهب على ذلك فروضاً أخرى (٣) .

سنن التيمم

وأما سننه ، فمنها التسمية على تفصيل المذاهب (٤) .

(١) المالكية ، والحنابلة — قالوا : أن الفرض مسح اليدين إلى الكوعين ، وأما إلى المرفقين ، فهو سنة ، كما يأتي .

(٢) الحنفية — قالوا : أن تحريك الخاتم الضيق والسوار يكفي في التيمم أيضاً ، لأن التحريك مسح لما تحته والفرض هو المسح لا وصول الغبار .

(٣) المالكية — زادوا في فروض التيمم الموالاة بين أجزائه ، وبينه وبين ما فعل له من الصلاة ونحوها ، فلو فرق بينهما بزمان طويل ، طولاً يخل بالموالاة ، ولو ناسياً لا يصح ، ففرائض التيمم عندهم أربعة : النية ، والضربة الأولى وهي استعمال الصعيد ، كما تقدم ، وتعميم الوجه ، واليدين إلى الكوعين بالمسح ، والموالاة .

الحنابلة — زادوا في فرائض التيمم : الترتيب والموالاة ، إذا كان التيمم من حدث أصغر ، أما إذا كان من حدث أكبر ، أو نجاسة على بدنه فإنه لا يفترض فيه ترتيب ولا موالاة ، ففرائض التيمم عندهم أربعة ، وهي مسح جميع وجهه سوى داخل فمه وأذنه ، وسوى ما تحت شعر خفيف ، ومسح اليدين إلى الكوعين ، والترتيب والموالاة ، في الحدث الأصغر .

الشافعية — زادوا في فرائض التيمم الترتيب بأن يبدأ بالوجه ، ثم اليدين ، سواء كان التيمم من حدث أصغر أو أكبر ، ونقل التراب إلى الوجه واليدين ، فلو طار غبار إلى وجهه أو يديه ، فحرك فيه وجهه ، وقوى التيمم لم يتركه يكف لعدم النقل ، والتراب المطهور الذي له غبار ، وقصد التراب المنقل منه بأن يقدسه لنقله إلى أعضاء التيمم ، ويشترط في نقل التراب إلى أعضاء التيمم ، والتراب المطهور عندهم سبعة وهي : النية ، ومسح الوجه ، ومسح اليدين مع المرفقين ، والترتيب ، ونقل التراب إلى أعضاء التيمم ، والتراب المطهور الذي له غبار ، وقصد نقل التراب إليه .

الحنفية — لم يزدوا شيئاً لأن أركان التيمم شيئان : المسح ، والضربتان ، أما المسح فهو داخل في ماهيته بالآية ، وأما الضربتان فبالحديث المتقدم ، وما عدا ذلك يعد من الشروط ، فهي لا بد منها ، وإن لم تكن داخله في ماهيته .

(٤) الحنابلة — قالوا : التسمية واجبة ، فيبطل التيمم بتركها عمداً ، وتسقط سهواً .

أو جهلاً .

المالكية — قالوا : التسمية مندوبة لا سنة .

ومنها الترتيب (١) ، ومنها غير ذلك ، كما هو مفصل في المذاهب في أسنن
انصحيقة (٣) •

= الشافعية — قالوا : تسن التسمية ، ولكن اذا كان المتيّم جنباً لا يجوز له أن يقص
بها التلاوة بل يقصد الذكر أو لا يقصد شيئاً . الأعضاء •

الحنفية — قالوا : تسن التسمية ، سواء قصد الذكر أو التلاوة أو لم يقصد شيئاً •

(١) الشافعية ، والحنابلة — قبلوا ان الترتيب فرض ، كما تقدم •

(٢) الحنفية — عدوا سنن التيمم كما يأتي : الضرب بباطن كفيه ، اقبالهما وادبارهما ،
ونفضهما ، وتفريج أصابعه : والتسمية ، والترتيب ، والموالة ، وتخليل اللحية والأصابع ،
وتحريك الخاتم ، والتيامن ، وخصوص الضرب إلى الصيد ليدخل التراب خلال الأصابع ،
وأن يكون المسح بالكيفية المخصوصة ، وهي أن يضرب يديه على الصعيد ، ثم ينفضهما ،
ثم يقبل بهما ويدبر ثم يمسخ بهما وجهه ويضعه ، بحيث لا يبقى منه شيء ، ثم يضرب
يديه ثانية على الصعيد ، ثم ينفضهما على الوجه السابق ، فيمسح بهما كفيه وذراعيه ، إلى
المرفقين ، والسواك •

الشافعية — عدوا سنن التيمم ، كما يأتي : التسمية ابتداء على ما سبق ، والسواك ،
ومحله بعد التسمية ، وقبل نقل التراب ، ونفض اليدين ، أو نفضهما من الغبار ان كثر ،
والتيامن بأن يمسخ يده اليمنى قبل اليسرى ، واستقبال القبلة حال التيمم • وأن يبدأ في
مسح الوجه من أعلاه ، وفي مسح يديه من أصابعه ، فيضع أصابع يده اليسرى سوى
الابهام على ظهر أصابع اليمنى ، سوى الابهام بحيث لا تخرج أنامل اليمنى عن مسبة
اليسرى ، ويمرها على اليمنى ، فإذا بلغ الكوع ضم أطراف أصابعه إلى حروف الزراع ،
ويمرها إلى المرافق ، ثم يدير باطن كفه إلى باطن الذراع ، ويمرها عليها رافعاً ابهامه ، فإذا
بلغ الكوع أمر ابهام اليسرى على ظهر ابهام اليمنى ، ثم يفعل باليسرى كذلك ، ثم يمسخ
أحدى كفيه بالأخرى ندباً ، والموالة بين مسح الوجه واليدين ان كان المتيّم سليماً ، فان كان
صاحب عذر وجبت عليه الموالة في التيمم ، كالوضوء ، وتفريج أصابعه أول كل ضربة ،
ونزع خاتمه في الضربة الأولى ، أما في الضربة الثانية فيجب نزع ، وتخليل أصابعه بعد مسح
اليدين اذا فرق أصابعه في الضربة الثانية ، والا كان التخليل واجباً ، والغرة ، والتحجيل ،
وأن لا يرفع يده على العضو حتى يتم مسحه ، والذكر المطلوب عند الوجه واليدين ، والذكر
السابق في الوضوء يذكره في آخر التيمم •

المالكية — عدوا سنن التيمم أربعة : الترتيب بأن يبدأ بالوجه قبل اليدين ، فان عكس ،
بأن مسح يديه قبل وجهه ، أعاد مسحهما ان لم يصل به ، فان صلى به أجزاء ، ومسح
ذراعيه من الكوعين إلى المرفقين ، وتجديد ضربة ثانية لليدين ، ونقل ما تعلق بيديه من
الغبار إلى العضو الذي يريد مسحه ، بأن لا يمسخ على شيء قبل المسح على وجهه
أو يديه •

مندوبات التيمم

• وللتيمم مندوبات مفصلة في المذاهب (١) •

مكروهات التيمم

• للتيمم مكروهات مفصلة في المذاهب أيضا (٢) •

= الحنابلة - لم يعدوا في سنن التيمم سوى أنه يسن أن يؤخره إلى آخر الوقت المختار إن علم أو ظن وجود الماء في الوقت ، أو استوى الأمران عنده ، فإن تيمم • أول الوقت وصلى ، صحت صلاته بدون إعادة ، ولو وجد الماء في الوقت •

(١) الحنابلة ، والشافعية - قالوا : إن المسنون هو المندوب ، فكل ما ذكر من السنن السابقة يسمى مندوبا ، وسنة ومستحبا •

المالكية - قالوا : مندوبات التيمم : منها يندب التسمية والسواك ، والصمت إلا عن ذكر الله ، واستقبال القبلة ، وأن يبدأ بمسح ظاهر يمينه بيسراه ، بأن يجعل ظاهر أطراف يده اليمنى في باطن يده اليسرى ، ثم يمرها إلى المرفق بيسراه كذلك ، ويندب أن يكون التيمم أول الوقت الاختياري إذا يئس من وجود الماء ، أو زوال المانع من استعماله في جميع الوقت الاختياري ، ويندب أن يكون في وسط الوقت المختار لمن شك في الحصول على الماء ، أو زوال المانع من استعماله لتعارض فضيلة أول الوقت بفضيلة الطهارة المسائية ، فينظر إلى كل منهما ، ويمتدح وسط الوقت ، ويندب أن يكون في آخر الوقت الاختياري من يرجو حصول الماء ، أو زوال المانع من استعماله - كالمرض - قبل نهاية الوقت الاختياري لتقديم فضيلة الطهارة المائية لرجوة ، ويحرم على كل حال التأخير إلى الوقت الضروري ، ولو كانت الطهارة المائية مرجوة •

الحنفية - قالوا : يندب تأخير التيمم لمن غلب على ظنه وجود الماء إلى ما قبل خروج الوقت المستحب ، أما إن وعده أحد بالماء ، فيجب عليه أن يؤخر التيمم ، ولو خاف خروج الوقت •

(٢) الحنابلة - قالوا : يكره في التيمم تكرار المسح ، وادخال التراب في النسم والأنف ، والضرب أكثر من مرتين ونفخ التراب إن لم يكن قليلا يذهب النفخ به ، فإن ذهب به النفخ بحيث لم يبق غبار ، ومسح به ، وجبت إعادة الضربة •

الشافعية - قالوا : يكره في التيمم تكثير التراب ، لأنك قد عرفت أن الغرض من التيمم إنما هو امتثال أمر الشارع بوضع يده على التراب ، فكره أن يكثر التراب في يديه ، وتكرار المسح لكل عضو ، وتجديد التيمم ، ولو بعد فعل أى صلاة ، ونفض اليدين بعد تمام التيمم •

مبطلات التيمم

وأما مبطلاته فهي مبطلات الوضوء المتقدمة ، والتيمم عن حدث أكبر لا يعود محدثا حدثا أكبر إلا بما يوجب الغسل ، وإن اعتبر محدثا حدثا أصغر بنواقض الوضوء فلو تيمم لجنابة ، ثم انتقض تيممه لم يعد جنباً ، بل يصير محدثا حدثا أصغر ، فيجوز له أن يقرأ القرآن ، ويدخل المسجد (١) ، ويمكث فيه ، وترديد مبطلات التيمم عن مبطلات الوضوء أمراً آخر ، وهو زوال العذر المبيح للتيمم ، كأن يجد الماء بعد فقد (٢) ، أو يقدر على استعماله بعد عجزه (٣) .

مبحث من عجز عن الوضوء والتيمم
ويقال له : فائد الطهورين

من عجز عن الوضوء والتيمم لمرض شديد ، أو حبس في مكان ليس به ما يصح التيمم عليه ، فإنه يجب عليه أن يصلي في الوقت بدون وضوء وبدون تيمم ، على أن المريض

= المالكية - قالوا : يكره في التيمم الزيادة على المسح مرة وكثرة الكلام في غير ذكر الله وإطالة المسح إلى ما فوق المرفقين ، وهو المسمى بالغرة والتحجيل في الوضوء .

الحنفية - قالوا : يكره تكرار المسح ، وترك سنة من السنن المتقدمة .

(١) المالكية - قالوا : إذا أحدث التيمم عن جنابة حدثا أصغر انتقض تيممه عن الأصغر والأكبر ، فنواقض الوضوء ، وإن كانت لا تبطل الغسل ، لكن تبطل التيمم الواقع عن الغسل ، فيحرم عليه ما يحرم الجنب يعيد التيمم .

(٢) المالكية - قالوا : إن وجود الماء أو القدرة على استعماله لا ينقض التيمم إلا قبل شروعه في الصلاة ، بشرط أن يتسع الوقت الاختياري لأدراك ركعة بعد استعماله في أعضاء الطهارة ، فإن وجده بعد الدخول فيها لا ينقض تيممه ، بل يجب استمراره في الصلاة ، ولو اتسع الوقت ، ومحل ذلك ما لم يكن ناسياً للماء برحله ، فإنه إذا تيمم ودخل في الصلاة ، ثم تذكر الماء وهو فيها ، فإنها تبطل إن اتسع الوقت لأدراك ركعة بعد استعمال الماء ، والا فلا . أما إن تذكره بعدها فإنه يعيد في الوقت فقط لما عنده من شائبة التفريط .

(٣) الحنابلة - زادوا في مبطلات التيمم خروج الوقت ، فإنه يبطل التيمم مطلقاً ، سواء كان عن حدث أكبر أو كان عن نجاسة على بدنه ، ما لم يكن في صلاة جمعة ، فلا يبطل إذا خرج وقتها وخلع الخف ونحوه مما يمسح عليه أن يتيمم بعد حدثه ، وهو لأبيه ، سواء مسح قبل ذلك أو لا .

الشافعية - زادوا في مبطلات التيمم حصول الردة ، ولو صورة ، كردة الصبي ، وإنما ينتقض تيممه بزوال العذر المبيح للتيمم إذا لم يكمل تكبيرة الإحرام ، فإذا زال عذره بعد ذلك وكان في صلاة لا تجب أعادتها صحت صلاته ، وبطل تيممه عقب السلام ، وإن كان في صلاة تجب أعادتها بطل التيمم والصلاة .

الذى لا يقدر على القيام للصلاة فإنه يصلى قعدا ، فإن عجز يصلى بالاشارة ، كما سيأتى فى مبحث الصلاة بالإيماء ، والغرض من هذا «ما هو اظهار الخشوع والخضوع لله عز وجل فى جميع الأحوال ، فما دام الانسان قادرا على اظهار هذا الخشوع بأى كيفية من الكيفيات فعليه أن يفعلها ، وله على ذلك أجر العاملين الأقوياء بلا فرق ، بل ربما كان أوفر أجرا ، لان الذى يخضع قلبه لمولاه وتظهر آثار هذا الخضوع على جوارحه وهو مريض ، تعب ، تقرب الى رضوان الله تعالى ورحمته ان شاء الله .

أما كيفية طهارة فاقد الماء وفاقد ما يصح التيمم عليه وصلاتها ، فان فيهما تفصيل المذاهب (١) .

مباحث الجبيرة

تعريفها

الجبيرة فى اصطلاح الفقهاء هى الخرقة التى يربط بها العضو المريض ، أو الدواء الذى يوضع على ذلك العضو ، ولا يشترط فى الرباط أن يكون مشدودا بأعواد من خشب أو جريد ، أو نحو ذلك ، كما لا يشترط أن يكون العضو المربوط مكسورا ، بل المعول فى حكم

(١) الحنفية - قالوا : من فقد الطهورين : الماء ، والصعيد الطاهر من تراب ونحوه ، فإنه يصلى عند دخول وقت الصلاة صلاة صورية بأن يسجد ويركع مستقبلا القبلة بدون قراءة ، أو تسبيح ، أو تشهد ، أو نحو ذلك ، ولا ينوى بذلك صلاة ، سواء كان جنبا أو كان محدثا حدثا أصغر ، وهذه الصلاة الصورية لا تسقط الفرض عنه بل تبقى ذمته مشغولة به الى أن يجد ماء يتوضأ به ، أو يجد صعيدا طاهرا يتيمم عليه ، ويجوز لمن فقد الطهورين أن يصلى هذه الصلاة الصورية ، ولو كان جنبا .

المالكية - قالوا : من نقد الطهورين : الماء ، والصعيد الطاهر ، فان الصلاة تسقط عنه تماما على المعتمد فلا يصلى ، ولا يقضى . ولعلمهم تمسكوا فى ذلك بحديث : « لا يقبل الله صلاة بغير طهور » ، ولكن ليس فى هذا الحديث ما يدل على الاعداد والحنفية لا يقولون : ان الصلاة بغير طهور تكون مقبولة ، بل يقولون : لا بد من اعادتها .

الشافعية - قالوا من فقد الماء والصعيد الطاهر ، أو عجز عن استعمالها ، فإنه لا يخلو اما أن يكون جنبا أو محدثا حدثا أصغر فإنه يصلى صلاة حقيقية ، ولكنه يقتصر على قراءة انفاتحة فقط ، ويجب عليهما اعادة الصلاة عند وجود الماء ، فاذا وجد الجنب الماء وجب عليه أن يغتسل ، ويتوضأ ، ثم يعيد الصلاة التى صلاها بغير وضوء وتيمم ، واذا وجد المحدث حدثا أصغر الماء افنه يجب عليه أن يتوضأ ويعيد تلك الصلاة ، أما اذا وجد أحدهما صعيدا طاهرا من تراب ونحوه مما يصح به التيمم ، فإنه لا يتيمم لاعادة الصلاة التى صلاها بغير وضوء وتيمم ، ألا اذا غلب على ظنه أنه فى مكان لا يجد فيه ماء ، أو تردد فى الأمر بحيث استوى عنده وجود الماء وعدمه بدون مرجح .

انجبية على أن يكون العضو مريضا ، سواء كان مكسورا ، أو مرضوحا أو به آلام روماتيزمية — أو نحو ذلك ، فالجبية عند الفقهاء اسم للرباط الذى يربط به العضو المريض : أو الدواء الذى يوضع فوق ذلك العضو .

ما يفترض على من به جبيرة تمنعه من استعمال الماء

إذا كان على عضو من أعضاء المكلف — التى يجب غسلها فى الوضوء أو الغسل — جبيرة من رباط أو دواء ، وكان غسل ذلك العضو يضره أو يؤلمه ، فإنه يفترض عليه أن مسح على الرباط أن كان العضو مربوطا أو المسح على الدواء إذا كان العضو عليه دواء بدون ربط ، فإن كان المسح على الدواء يضره فليربطه بخرقه نظيفة ، ثم يمسح على هذه الخرقه ، ولا يعدم المريض رباط يربط به العضو المريض ، وهذا هو حكم صاحب الجبيرة الذى به ألم فى عضو من أعضاء الوضوء أو الغسل ، وهو أن يفترض عليه أن يمسح على العضو المريض إذا ضربه الغسل ، فإن ضربه المسح عليه ربطه بخرقه ومسح على الرباط ، ولم يخالف فى هذا سوى الشافعية ، وبعض الحنفية . وقد ذكرنا مذهبيهما تحت السطر الذى أمامك (١) .

= الحنابلة — قالوا : إن فاقد الطهورين صلى صلاة حقيقية ، ولا يعيد تلك الصلاة ، إلا أنه يجب عليه أن يقتصر فى صلاته على الفرائض ، والشروط التى لا تصح الصلاة إلا بها ، (١) الشافعية — قالوا : أما أن يكون العضو المريض مربوطا أو عليه دواء ونحوه أو لا . فإن كان مربوطا . فإن المريض يجب عليه فى هذه الحالة ثلاثة أمور : الأول : أن يغسل الجزء السليم ، الثانى ، أن يمسح على نفس الجبيرة ، وهى الرباط ، الموضوع على محل المرض .

وهذا المسح يقوم مقام غسل الأجزاء السليمة التى تستتر بالرباط غالبا ، فإذا وضع الرباط على الجزء المريض فقط ، ولم يأخذ شيئا من السليم ، فإنه لا يجب المسح على الخرقه فى هذه الحالة ومثل ذلك ما إذا أمكنه غسل الجزء السليم الذى تحت الرباط ، الأمر الثالث : أن يتيمم بدل غسل الجزء المريض ، ثم إن كان الشخص جنبا ، فإنه لا يجب عليه الترتيب بين هذه الأمور الثلاثة ، وهى : غسل الجزء السليم ، والمسح على الخرقه ونحوها . والتيمم ، بحيث يجوز له أن يبدأ بما شاء منها ، أما إن كان غير جنب ، فإنه يجب عليه الترتيب بين الغسل والتيمم فقط ، بمعنى أنه يغسل أولا الجزء السليم قبل التيمم . أما المسح على الجبيرة من خرقه ونحوها ، فإنه يصح أن يقدمه على الغسل وعلى التيمم .

هذا ، وإذا كانت الأعضاء المريضة متعددة ، فإنه يجب عليه أن يعد التيمم بعدد هذه الأعضاء المريضة ، فإن عم المرض جميع الأعضاء ، فإنه يكفى أن يتيمم مرة واحدة عن الجميع . ومثل ذلك ما إذا كان المرض فى عضوين متوالين فى الترتيب كالوجه والذراعين ، فإنهما إذا عمهما المرض ، فيكفى أن يتيمم لهما تيمما واحدا ، بعد أن يغسل الجزء السليم =

شروط المسح على الجبيرة

يشترط لصحة المسح على الجبيرة ، سواء كانت ثخينة ، أو دواء ، أو نحوهما شرطان ، الشرط الأول : أن يكون غسل العضو المريض ضاراً به ، بحيث يخلف من غسله زيادة لألم : أو تأخر الشفاء ، أو نحو ذلك ، فإن كان العضو المريض عليه دواء بدون ربط ، ويضره المسح عليه فإنه في هذه الحالة يجب أن يضع عليه رباطاً لا يضر ، ثم يمسح على الرباط . كما ذكرنا ، الشرط الثاني : تعميم الجبيرة بالمسح بمعنى أن يغسل الجزء السليم من المرض ، ثم يمسح على الجزء المريض جميعه . هذا إذا كانت الجبيرة على قدر محل المرض ، فإن تجاوزت محل المرض لضرورة ربطها ، فإنه يجب مسحها جميعاً ، ما كان منها على الجزء المريض ، وما كان منها على الجزء السليم (١)

و يمسح على الجبيرة بدلاً من غسل الجزء الصحيح المستتر بالجبيرة . هذا إذا كان العضو المريض مربوطاً ، فإن لم يكن مربوطاً فإنه يفترض عليه غسل العضو السليم ، والتيمم بدل غسل العضو المريض ، ولا يمسح على محل المرض بالماء . لما عرفت أن المسح ليس مشروعاً عندهم ، إلا إذا كان بدلاً عن غسل الجزء السليم ، انتهى يستتره رباط الجزء المريض فهو بمنزلة المسح على الخف ، أما إذا كان العضو مكشوفاً ، ولا يمكن غسله ، فإنه لا يكون لمسحه معنى ، والتيمم يقوم مقام غسله ، فلا معنى لمسحه في هذه الحالة ، فإذا كان المرض في عضو من أعضاء التيمم ، ولا يمكنه مسح بقراب التيمم ، أو كان ذلك المسح يضره ، فإنه يسقط عنه مسحه ، وتجب عليه إعادة الصلاة بعد برئه في هذه الحالة .

الحنفية - قالوا : حكم المسح على الجبيرة فيه قولان : أحدهما أنه واجب لا فرض ، وقد عرفت في « مباحث الوضوء » الفرق بين الفرض والواجب عند الحنفية ، وعلى هذا إذا ترك المريض المسح على العضو الذي به المرض وصلى ، فإن صلاته تكون صحيحة ، ولكنه يجب عليه إعادة الصلاة ، وإلا كان تاركاً للواجب الذي يترتب عليه حرمانه من شفاعته النبي ﷺ وأن لم يعاقب عليه على المعتمد ، ثانيهما : أن المسح على الجبيرة فرض ، بحيث لو تركه لا تصح الصلاة ، كما يقول المالكية ، والحنابلة ، والقولان صحيحان عند الحنفية ، فيصبح المكلف أن يقلد ما يشاء منهما .

(١) الحنفية - قالوا : لا يشترط تعميم الجبيرة بالمسح ، بل يكفي مسح أكثرها ، فإذا كانت الجراحة مثلاً في جميع اليد ، ووقّع عليها رباطاً فإنه يكفي أن يمسح على ما يزيد على نصفها الموضوع عليه الرباط . هذا . وإذا كان الرباط زائداً على محل المريض ، فلا يخلوا ما أن يكون حله ضاراً أو غير ضار ، فإن كان غير ضار وجب حله ، وغسل ما تحته إن لم يصر الغسل ، فإن كان =

فإن كان المحل المريض مما يمسح كالرأس ففيه تفصيل المذاهب (١) •

مبطلات المسح على الجبيرة

ويبطل المسح على الجبيرة لسقوطها عن موضعها • أو نزعها عن مكانها • على تفصيل في المذاهب (٢) •

= الغسل ضاراً بالمريض ، فإنه يجب مسح محل المرض ، وغسل ما حوله من الأجزاء السليمة ، فإذا كان مسح محل الرباط يضر أيضاً ، فإنه يغسل ما حوله • ثم يضع الرباط ، ويمسح ، عليه • أما إن كان حل الرباط ضاراً • فإنه يجب عليه أن يمسح على الرباط ، ولا يكلف حله ولو كان يستطيع غسل ما بحته أو مسحه • على أنه يجب في هذه الحالة أن يمسح على ما يستتر الصحيح والسليم • بهيئ يمسح على أكثر الرباط •

الحنابلة — قالوا : إن وضع الجبيرة على طهارة ، فإن تجاوزت محل المرض مسح عليها بالماء وتيمم عن الزائد ، فإن لم توضع على طهارة ، كأن وضعها قبل أن يتوضأ وجب عليه التيمم فقط ، ولا يصح منه المسح • فإن تعددت الأجزاء المريضة وجب عليه أن يعدد التيمم ، إلا إذا عمت الجراحة جميع أعضاء الوضوء أو الغسل • فإنه لا يجب عليه إلا تيمم واحد • ولا بد من مراعاة الترتيب والملازمة في الطهارة من الحدث الأصغر ، كما تقدم •

(١) المالكية — قالوا : أن عمت الجراحة الرأس ، فحكمه حكم الأعضاء المغسولة • وإن لم تعم ، فإن تيسر مسح بعض الرأس مسحه وكمل على العمامة • وإن لم يتيسر فحكمه حكم ما عمته الجراحة •

الشافعية — قالوا : إن بقي من الرأس جزء سليم وجب المسح عليه • والا تيمم بدل مسحا •

الحنفية — قالوا : إن كان بعض الرأس صحيحاً • وكان يبلغ قدر ما يجب عليه المسح وهو الربع فرض المسح عليه بدون حاجة للمسح على الجبيرة • وإن عمت الجراحة جميع الرأس كان حكمه كحكم الأعضاء المغسولة ، فيجب المسح عليه إن لم يضره فإن ضره مسح على الجبيرة ونحوها •

الحنابلة — قالوا : أن عمت الجراحة الرأس • ولم يمكنه المسح عليها مسح على العصابة التي عليها وعمها بالمسح وتيمم إن أدها على غير طهارة ، كما تقدم • وإن لم يتيمم مسح على صحيح منها • وكما على العصابة • لأن العصابة تقوب عن الرأس في المريض ، ويبقى السليم على أصله •

(٢) المالكية — قالوا : أن سقطت عن برء يظل المسح عليها ، ووجب الرجوع إلى الأصل في تطهير ما تحتها بالغسل أو بالمسح إن كان متطهراً • ويؤيد البقاء على طهارته • ويشترط في صحة الطهارة يغسل أو مسح ما تحتها أن يندر بحيث لا تفوته المولاة عمداً •

صلاة المسح على الجبيرة

الصلاة بالمسح على الجبيرة المستوفية للشروط المتقدمة صحيحة ، ولا إعادة على من صلى بذلك المسح بعد برء العضو (١) •

== فان طال الزمن نسياننا صح ، وان سقطت عن غيره برء ردها الى موضعها ، وبادر بالمسح عليها ، بحيث لا تقوته الموالاة ، فان كان سقوطها أو نزاعها أثناء الصلاة بطلت الصلاة وجبت إعادتها بعد تطهير ما تحتها ان كان ذلك عن برء ، فان كان عن غير برء أعادها ومسح عليها نفسها •

الشافعية — قالوا : ان كان سقوطها عن برء في الصلاة بطلت الصلاة والطهارة ، وان كان عن غير برء بطلت الصلاة دون الطهارة ، فيرد الجبيرة الى موضعها ، ويمسح عليها فقط بعد تطهير ما بعدها من الأعضاء ان وجد •

الحنفية — قالوا : ان سقطت الجبيرة عن غير برء لم يبطل المسح عليها سواء كان في الصلاة أو أخرجها • وان كان سقوطها في الصلاة عن برء ، فان كان قبل القعود الأخير قدر التشهد بطلت صلاته ، وعليه في هذه الحالة أن يطهر موضع الجبيرة فقط ، ويعيد الصلاة ، ان كان سقوطها في آخر الصلاة بعد القعود قدر التشهد ، فالامام يقول بإبطالان ، والصاحبان بقوآن بالصحة لأن في هذه الحالة تكون صلاته قد تمت ، ويكون سقوط الجبيرة بمنزلة الكلام أو الحدث بعد تمام الصلاة •

الحنابلة — قالوا : اذا سقطت الجبيرة أو نقض وضوء كله ، سواء كان سقوطها عن برء أو غير برء ، الا أنه ان كان سقوطها عن برء توفراً فقط ، وان كان سقوطها عن غير برء أعاد الوضوء والتيمم •

(١) الشافعية — قالوا : تجب إعادة الصلاة في ثلاثة أمور : أحدها : اذا كانت الجبيرة في أعضاء التيمم • ثانيها : اذا كانت في غير أعضاء التيمم ، وأخذت من الصحيح زيادة عن الذي تستمسك به في رباطها • ثالثها : اذا كانت في غير أعضاء التيمم ، وأخذت من الصحيح بقدر الاستمسك فقط • لكنها وضعت وهو محدث •

كتاب الصلاة

حكمة وشروعيتها

ما تقدم من مباحث الطهارة انما هو وسيلة للصلاة ، وقد علمت أن حركات الوسايل كلها منافع للمجتمع الانساني ، لأن مدارها على نظافة الأبدان ، وطهارة أماكن العبادة من الأقدار التي تنشأ عنها الأمراض والروائح النفذة ، نعم ان في بعض الوسائل ما قد يخفى عن هذا المعنى ، ولكن ذلك لحكمة ظاهرة : وهي أن الغرض من العبادات انما هو الخشوع لله سبحانه بالتباعد أو امره واجتناب نواهيهِ ، أما الصلاة فهي أهم أركان الدين الاسلامي . فقد فرضها الله سبحانه على عباده ليعبدوه وحده ، ولا يشركوا معه أحدا من خلقه في عبادته ، قال تعالى : « ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا » أي فرضنا محدودا بأوقات لا يجوز الخروج عنها ، وقال عليه الصلاة والسلام : « خمس صلوات كتبهن الله على العباد . فمن جاء بهن ، ولم يضيع منهن شيئا استخفافا بحقهن ، كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة » وقد وردت أحاديث كثيرة في تعظيم شأن الصلاة ، والحث على أدائها في أوقاتها ، والنهي على الاستهانة بأمرها والتكاسل عن اقامتها ، فمن ذلك قوله ﷺ : « مثل الصلوات الخمس . كمثل نهر عذب غمر ، بباب أحدكم يقاتحهم فيه كل يوم خمس مرات ، فما ترون ذلك يبقى من دونه ؟ قالوا : لا شيء » ، قال ﷺ : فان الصلوات الخمس تذهب الذنوب كما يذهب الماء الدرن » ومعنى ذلك أن الصلوات الخمس تطهر النفوس ، وتنظفها من الذنوب والآثام . كما أن الاغتسال بالماء النقي خمس مرات في اليوم يطهر الأجسام وينظفها من جميع الأقدار .

وسئل رسول الله ﷺ أي الأعمال أفضل ؟ قال : « الصلاة لمواقيتها » فالصلاة هي أفضل أعمال الاسلام ، وأحبها قدرا ، وأعظمها شأنًا ، وكفى بذلك حثا على أدائها في أوقاتها . أما ترهيب تاركها وتخويفه ، فيكفي فيه قول رسول الله ﷺ : (لا سهم في الاسلام لمن لا صلاة له) وقوله : « بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة » وفي هذا الحديث زجر شديد للمسلم الذي يتسلط عليه الكسل فيحمله على ترك الصلاة التي يمتاز بها عن الكافر ، حتى قال بعض أئمة المالكية : ان تارك الصلاة عمدا كافر وعلى كل حال فقد أجمعوا على أنها ركن من أركان الاسلام ، فمن تركها فقد هدم ركنا من أقوى أركانه . وينبغي أن يعرف الناس أن الغرض الحقيقي من الصلاة انما هو اشعار القلب بعظمة الاله الخالق حتى يكون منه على وجل فيأتمر بأمره ، وينتهي عما يقهه عنه ، وفي ذلك الخير كله للنوع الانساني . لان من يفعل الصالحات ويجتنب السيئات لا يصدر عنه للناس الا المنفعة والخير ، أما الذي يأتي بالصلاة قلبه غافل عن ربه ، مشغول بشهواته النفسانية ، وملاذه الجسمانية ، فان صلاته ، وان أسقطت عنه الفرض عند بعض الأئمة ، ولكنها في الحقيقة لم تثمر الثمرة

الطلوبية منها ، إنما الصلاة الكاملة هي التي قال الله في شأنها : « قد أفلح المؤمنون ، الذين هم في صلاتهم خاشعون » .

فالغرض الحقيقي من الصلاة ، إنما هو تعظيم الإله فاطر السموات والأرض بالخشوع له والخضوع لعظمته الخالدة ، وعزته الأبدية ، فلا يكون المرء مصليا لربه حقا إلا إذا كان قلبه حاضرا مملوءا بخشية الله وحده ، فلا يغيب عن حاجاته بالوساوس الكاذبة أو الخواطر الضارة ، ومن يقف بين يدي خالقه وقلبه على هذه الحالة ذليلا خاشعا ، خائفا وجلا من جلال ذلك الخالق القادر القاهر ، ذي السطوة التي لا تحد ، والمشيمة التي لا ترد ، فإنه بذلك يكون تاقبا من ذنبه ، متبيا إلى ربه ، وتصلح أعماله الظاهرة والباطنة ، وتقوى علاقته بربه ، ويستقيم مع عباده تعالى ، ويقف عند حدود الدين ، وينتهي عما نهاه عنه رب العالمين . كما قال : « أن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر » وبذلك يكون من المسلمين حقا .

فالصلاة التي تنهى عن الفحشاء والمنكر هي تلك الصلاة التي يكون العبد فيها معظما لربه ، خائفا منه ، راجيا رحمته ، فحظ كل واحد من صلاته إنما هو بقدر خوفه من الله ، وتأثر قلبه بخشيته ، لأن الله سبحانه إنما ينظر إلى قلوب عباده لا إلى صورهم الظاهرة ، ولذا قال تعالى : « واقم الصلاة لذكرى » ، ومن غفل قلبه عن ربه لا يكون ذاكر له ، فلا يكون مصليا صلاة حقيقية ، وقال ﷺ : « لا ينظر الله إلى صلاة لا يحضر الرجل فيها قلبه مع بدنه » .

فهذه هي الصلاة في نظر الدين ، وهي بهذا المعنى لها أحسن الأثر في تهذيب النفوس وتكوين الأخلاق ، فإن في كل جزء من أجزائها تمرينا على فضيلة من الفضائل الخلقية ، وتعويدا على صفة من الصفات الحميدة . وإليك جملة من أعمال الصلاة وآثارها في تهذيب النفوس .

أولا : التوبة ، وهي عزم القلب على امتثال أمر الله تعالى بأداء الصلاة كاملة ، كما أمر بها الله مع إخلاص له وحده ومن يقم ذلك في اليوم والليلة خمس مرات ، فلا ريب في أن الإخلاص ينطبع في نفسه ويصبح صفة من صفاته الفاضلة التي لها أجمل الأثر في حياة الأفراد والجماعات ، فلا شيء أنفع في حياة المجتمع الإنساني من الإخلاص في القول والعمل ، فلو أن الناس أخلصوا لبعضهم في أقوالهم وأعمالهم ، لعاشوا عيشة راضية مرضية ، وصلحت حالهم في الدنيا والآخرة ، وتلافوا من القاترين .

ثانيا : القيام بين يدي الله تعالى ؟ فالصلى يقف ببدنه وروحه بين يدي خالقه مطرعا مناجيه ، وهو أقرب إليه من حبل الوريد ، يسمع منه ما يقول ، ويعلم من قلبه ما ينوي ، ولا ريب في أن من يفعل ذلك مرات كثيرة في اليوم والليلة ، فإن قلبه يتأثر بخالقه ، فيأتمر بما أمر به ، وينتهي عما نهاه عنه ، فلا ينتهك الناس حرمة ، ولا يبتدى لهم على نفس ، ولا يظلمهم في مال ، ولا يؤذيهم في دين أو عرض .

ثالثا : التفرقة ، سيأتي لك حكمها عند الأئمة ، ولكن ينبغي لمن يقرأ أن لا يحرك لسانه بالقراءة ، وقلبه غافل ، بل ينبغي له أن يتدبر معنى قراءته ليتعظ بما يقول ، فإذا من

على لسانه ذكر الاله الخالق وجل قلبه خوفاً من عظمته وسطوته ، كما قال تعالى : « إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم ، وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيماناً » وإذا ذكرت صفات الله تعالى من رحمة وإحسان رجب عليه أن يعلم نفسه كيف تتخلق بتلك الصفات الكريمة ، لأن النبي ﷺ قال : « تخلقوا بأخلاق الله » فهو سبحانه كريم غفور ، عادل لا يظلم الناس شيئاً ، غافلاً لئلا ينسأ بكلف بأن يخلق بهذه الأخلاق ، فإذا ما قرأ في صلاته الآيات التي تشتمل على صفات الاله الكريمة وعقل معناها وكررها في اليوم والليلة مرات كثيرة . فان نفسه تتأثر بها لا محالة ومتى تأثرت نفسه بجميل الصفات حجب اليه الانصاف بها ، ولذلك أحسن الأثر في تهذيب النفوس والأخلاق .

رابعاً : الركوع والسجود وهما من أمارات التعظيم لمالك الملوك ، خالق السموات والأرض وما بينهما ، فالمصلي الذي يركع بين يدي ربه لا يكتفي أن يحني ظهره بالكيفية المخصوصة ، بل لابد أن يشعر قلبه بأنه عبد ذليل ، ينحني أما عظمة اله عز وجل كبير ، لا حد لقدرة ، ولا نهاية لعظمته فإذا انطبق ذلك المعنى في قلب المصلي مرات كثيرة في اليوم والليلة : كان قلبه دائماً خائفاً من ربه فلا يعمل إلا ما يرضيه ، وكذلك المصلي الذي يسجد لخالقه ، فيضع جبهته على الأرض معلناً عبوديته لخالقه . فانه اذا استشعر قلبه ذل العبودية ، وعظمة الرب الخالق فلا بد أن يخافه ويخشاه ، وبذلك تتهذب نفسه وينبهر عن لفحشاء والمنكر .

هذا . ويتعلق بالصلاة أمور أخرى لها فوائد اجتماعية جليلة الشأن : منها الجماعة ، فقد شرع الاسلام الجماعة في الصلاة ، وحثنا عليها النبي ﷺ ، فقال : « صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة » .

ففي الاجتماع لأداء الصلاة بصفوف مترابطة متساوية ، تعارف بين الناس يقرب بين القلوب المتنافرة ، ويزيل منها الضغائن والأحقاد ، وذلك من أجل عوامل الوحدة التي أمر الله تعالى بها في كتابه العزيز ، فقال « واعتصموا بحبل الله ، جميعاً ولا تفرقوا » وفي الاجتماع لأداء الصلاة تذكير بالاخوة التي قل عنها : « إنما المؤمنون أخوة » فالمؤمنون الذين يجتمعون لعبادة رب واحد لا ينبغي لهم أن ينسوا أنهم أخوة ، ويجب أن يرحم كبيرهم صغيرهم ، ويوقر صغيرهم كبيرهم ، ويواسي غنيهم فقيرهم ، ويمين قويهم ضعيفهم ويعود صحيحهم مريضهم ، عملاً بقول الرسول ﷺ : المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسله ، من كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته ، ومن فرج عن مسلم كربة من كرب الدنيا فرج الله بها عنه كربة من كرب يوم القيامة ، ومن ستر مسلماً ستره الله يوم القيامة » . ولو شئنا أن نذكر ما اشتملت عليه الصلاة من فوائد استغرقتنا صحائف كثيرة فلننق غدت هذا الحد ، والله يوفقنا الى العمل بدينه الحنيف فإنه سميع الدعاء .

تعريف الصلاة

معنى الصلاة في اللغة : الدعاء بخير ، قال تعالى : « وصل عليهم » أي ادع لهم ، أنزل رحمتك عليهم ، ومعناها في اصطلاح الفقهاء : أقوال وأفعال مفتتحة بالتكبير ، مختتمة بالتسليم ، بشرائط مخصوصة ، وهذا التعريف يشمل كل صلاة مفتتحة بتكبيرة الأحرام ، ومختتمة بالسلام ، ويخرج منه سجود التلاوة وهو سجدة واحدة عند سماع آية من القرآن المشتملة على ما يترتب عليه ذلك السجود من غير تكبير ، أو سلام ، كما سيأتي في مبحثه ، فهذا السجود لا يقال له : صلاة عند الحنفية والشافعية (١) .

أنواع الصلاة

للصلاة أنواع مبينة في المذاهب ، فانظر ما تحت القلـب الذي أمامك (٢) .

شروط الصلاة

للصلاة شروط تتوقف عليها صحتها ، فلا تصح إلا بها ، وشروط يتوقف عليها وجوبها ،

(١) المالكية ، والحنابلة — عرفوا الصلاة بأنها قرينة فعلية ، ذات احرام ، وسلام ، أو سجود فقط ، والمراد بالقرينة ما يتقرب به إلى الله تعالى ، والمراد بقولهم : فعلية ما يشمل أفعال الجوارح من ركوع وسجود ، وفعل اللسان من قراءة وتسبيح وعمل القلب من خشوع وخضوع ، ولم يختلف معهم الحنفية والشافعية في هذا المعنى ، إنما الخلاف في نسبية السجود فقط صلاة شرعية ، والأمر في ذلك سهل .

(٢) الحنفية — قالوا الصلاة أربعة أنواع ، الأول : الصلاة المفروضة فرض عين ، ذات صلوات الخمس ، الثاني : الصلاة المفروضة فرض كفاية ، كصلاة الجنازة : الثالث : الصلاة الواجبة ، وهي صلاة الوتر ، وقضاء الدوافل التي فسدت بعد الشروع فيها . وصلاة العيدين ، الرابع : الصلاة النافلة ، سواء كانت مستنوبة ، أو مندوبة ، أما سجود التلاوة فليس بصلاة عندهم ، كما عرفت .

المالكية — قالوا تنقسم الصلاة إلى خمسة أقسام ، وذلك لأنها إما أن تكون مشتملة على ركوع وسجود ، وقراءة واحرام ، وسلام ، أو لا ، والقسم الأول تحته ثلاثة أقسام : الأول : الصلوات الخمس المفروضة ، والثاني : النوافل والسكن ، والثالث : الرغيبية ، وهي صلاة ركعتي الفجر ، والقسم الثاني تحته قسمان : أحدهما : ما اشتمل على سجود فقط وهو سجود التلاوة ، ثانيهما ما اشتمل على تكبير وسلام ، ليس فيه ركوع وسجود ، وهو صلاة الجنازة فالأقسام الخمسة .

فإن تجب إلا بها ، وقد اختلفت اصطلاحات المذاهب في بيان هذه الشروط وعددها ، فلذا ذكرناها لك مفصلة تحت الخط الذي أمامك (١) .

= الشافعية — قالوا : تنقسم الصلاة الى نوعين : أحدهما : الصلاة المشتملة على ركوع وسجود وقراءة ، وتحت هذا قسمان : الصلوات الخمس المفروضة ، والصلاة النافلة ، ثانيهما : الصلاة الخالية من الركوع والسجود ، ونحنها مشتملة على التكبير والقراءة والسلام وهي صلاة الجنائزة ، وليس عند الشافعية صلاة واجبة كما يقول الحنفية ، ولا صلاة رغبة ، كما يقول المالكية ولا يسمون سجود التلاوة صلاة ، كما يسميه الحنابلة والمالكية ، فالأقسام عندهم ثلاثة .

الحنابلة — قالوا : تنقسم الصلاة الى أربعة أقسام : الصلاة المشتملة على ركوع وسجود واحرام وسلام ، وتحت هذا قسمان : الصلوات الخمس المفروضة ، والصلوات السنونة ، والقسم الثالث الصلاة المشتملة على تكبير وسلام وقراءة ، وليس فيها ركوع وسجود وهي صلاة الجنائزة ، القسم الرابع : الصلاة المشتملة على سجود فقط ، وهي سجود التلاوة ، فإنه صلاة عند الحنابلة كما يقول المالكية .

(١) المالكية — قالوا : تنقسم شروط الصلاة الى ثلاثة أقسام : شروط وجوب فقط . وشروط صحة فقط ، وشروط وجوب وصحة معا ، فأما القسم الأول ، وهو شروط الوجوب فقط فهو أمران ، أحدهما : البلوغ ، فلا يجب على الصبي ، ولكن يؤمر بها لسبع سنين ، ويضرب عليها لعشر ضربا خفيفا . ليعتود فيها ، فإن التكليف الشرعية ، وإن كانت ، كلها مبنية على جنب المصالح وذرء المفاسد ، وأن العقلاء لا يجدون حرجا في القيام بها بعد التكليف ، ولكن العادة لها حكمها ، فقد يعلم الإنسان من فوائد الصلاة المسادية والأدبية ما فيه الكفاية في حمله على أدائها ، ولكن عدم تعودده على فعلها يقع به عن القيام بأدائها ، ثانيهما : عدم الإكراه على تركها ، كأن يأمره بترك الصلاة ، وإن لم يتركها سجنه ، أو ضربه ، أو قتله ، أو وضع القيد في يده ، أو صفعه على وجهه بملا من الناس إذا كان هذا يقدح قدره ، فمن ترك الصلاة مكرها فلا اثم عليه ، بل لا تجب عليه ما دام مكرها ، لأن المكره غير مكلف ، كما قال ﷺ : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » ولدى لا يجب على المكره عندهم إنما هو فعلها بهيئتها الظاهرة ، والا فمتى تمكن من الطهارة وجب عليه فعل ما يقدر عليه ، من نية ، واحرام وقراءة ، وإيماء فهو كالمرضى المجاز . يجب عليه فعل ما يقدر عليه ، ويسقط عنه ما عجز عن فعله .

وأما القسم الثاني ، وهو شروط الصحة فقط ، فهو خمسة : الطهارة من الحدث ، والطهارة من الخبث ، والاسلام ، واستقبال القبلة ، وستر العورة .

وأما القسم الثالث وهو شروط الوجوب والصحة معا ، فهو ستة ، بلوغ دعوة النبي ﷺ ، فمن لم تبلغه الدعوة لا تجب عليه الصلاة ولا تصح منه إذا فرض وصلى ، والاعقل ، ودخول وقت الصلاة ، وأن لا يفقد انطوارين ، بحيث لا يجد ماء ، ولا شيئا يتيمم به .

== به ، وعدم النوم والغفلة ، والخاؤ من دم الحيض والنفاس . ويعلم من هذا أن المالكية زادوا في شروط الصحة : الاسلام ، ولم يجعلوه ، من شروط الوجوب ، فالكفارة تجب عليهم الصلاة عندهم ، ولكن لا تصح الا بالاسلام ، خلافا لغيرهم ، فأنهم عدوه في شروط الوجوب ، وعدوا الطهارة شرطين . وهما طهارة الحدث ، وطهارة الخبث ، وزادوا في شروط الوجوب عندهم الاكراه على تركها .

الشافعية — قسموا شروط الصلاة الى قسمين فقط : شروط وجوب ، وشروط صحة ، أما شروط الوجوب عندهم فهي ستة : بلوغ دعوة النبي ﷺ ، والاسلام ، فالكافر لا تجب عليه الصلاة عند الشافعية ، ومع ذلك فهو يعذب عليها عذابا زائدا على عذاب الكفر : ومن ارتد عن الاسلام فان الصلاة تجب عليه ، لأنه مسلم باعتبار حالته الأولى ، والنعاء والبلوغ ، والنقاء من دم الحيض والنفاس ، وسلامة الحواس ، ولو السمع ، أو البصر فقط ، وأما شروط الصحة فهي سبعة : أحدها : طهارة البدن من الحدثين ، ثانيها : طهارة البدن والثوب ، والمكان من الخبث ، ثالثها : ستر العورة ، رابعها : استقبال القبلة ، خامسها : العلم بدخول الوقت ولو ظنا ، ومراعاة العلم ثلاث : أولا : أن يعلم بنفسه أو بأخبار ثقة عرف دخول الوقت بساعة مضبوطة أو بسمع مؤذن عارف بدخول الوقت ، كموافق مسجد التي بها ساعات ، ونحو ذلك ، ثانيا : الاجتهاد ، بأن يتحرى دخولا الوقت بالوسائل الموصلة ، ثالثا : تقليد المتحرى ويلزم ، أن يراعى هذا الترتيب في حق المصنفين ، أما الأعمى فيجوز له التقليد . سادسها : العلم بالكيفية . سابعها : ترك المبط ، فزاد الشافعية عن المالكية في شروط صحة الصلاة ثلاثة : العلم بكيفية الصلاة ، بحيث لا يعتد غرضا من مريضها سنة أن كان عاميا ، وأن يميزا بين الفرض والسنة ، وأن كان ممن اشتغل بالعلم بما يتمكن فيه من معرفة ذلك ، وترك المبط بحيث لا يأتي بمناف لها حتى تتم ، والعلم بدخول وقت الصلاة في الصلاة الموقته ، وزادوا في شروط الوجوب : الاسلام ، لكنهم قالوا : ان كان الكافر لم يسبق له اسلام فانها لا تجب عليه بمعنى أنه لا يطالب بها في الدنيا وان كان يعذب عليها عذابا زائدا على عذاب الكفر ، كلما تقدم ، أما المرتد فانه يطالب بها في الدنيا ، كما يعذب عليها في الآخرة ، على أنهم قالوا : اذا صلى الكافر فان صلاته تقع باطلا ، فالاسلام شرط صحة أيضا .

الحنفية — قسموا شروط الصلاة الى قسمين : شروط وجوب ، وشروط صحة . والشافعية ، أما شروط الوجوب عندهم ، فهي خمسة : بلوغ دعوة النبي ﷺ ، والاسلام ، والعقل والبلوغ ، والنقاء من الحيض والنفاس ، وكثير من الحنفية لم يذكر بلوغ الدعوة اكتفاء باشتراط الاسلام ، وأما شروط الصحة فهي ستة : طهارة البدن من الحدث والخبث ، وطهارة الثوب من الخبث ، وطهارة المكان من الخبث ، وستر العورة ، والنية ، واستقبال القبلة ، فزادوا في شروط الوجوب : الاسلام ، كالشافعية الا أنهم قالوا : ان الكافر لا يعذب

دليل فروع الصلاة

وعدد الصلوات المفروضة

فرضت الصلوات الخمس — بمكة ليلة الاسراء قبل الهجرة الى المدينة بسنة — في الأوقات المعروفة وهي وقت الظهر ، والعصر ، والمغرب ، والعشاء ، والصبح وأول انقضاء من التي صلاها النبي ﷺ هو الظهر ، أما كون الصلاة المذكورة فرضا من الفرائض التي لا يتحقق الاسلام الا بها ، فقد ثبت بالكتاب والسنة واجماع أئمة الدين ، فمن أذكر كونه فرضا فهو مرتد عن دين الاسلام بلا خلاف ، قال تعالى : « ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا » . معنى الكتاب المكتوب المفروض ، ومعنى الموقوت المحدد بأوقات معلومة ، فكأنه قال : الصلاة مفروضة على المسلمين في أوقات معلومة للرسول الذي أمره الله أن يبين للناس ما نزل اليه من ربه . وقد دلّك الله تعالى المؤمنين بأقامة الصلاة في كثير من آيات القرآن الكريم .

ولعل بعضهم يقول : ان الذي ثبت بكتاب الله تعالى انما هو فرضية الصلاة ، أما كونها خمس صلوات بالكيفية المخصوصة فلا دليل عليه في القرآن . والجواب : ان القرآن قد

« نزل تركها عذابا زائدا على الكفر مطاقا . ويظهر أن مسألة تعذيب الكافر عذابا زائدا على عذاب الكفر مسألة نظرية غير عملية . لأن عذاب الكفر أشد أنواع العذاب ، فكل عذاب يتصور فهو دونه ، فهو اما داخل فيسه ، اما أقل منه ، وزادوا النية ، فلا تصح الصلاة بغير نية ، لقوله ﷺ : « انما الأعمال بالنيات » ولأنه بالنية تتميز العبادات عن تعادلات : وتميز العبادات بعضها عن بعض ، ووافق اجنبالة على عدها شرطا ، وجعلها الشاعبة ركننا ، وكذا المالكية على المشهور ، كما يأتي في « أركان الصلاة » ، وقد عرفت مما قدمناه لك في « مبحث النية » الفرق بين الشرط والركن أن كلا منهما لا يصح الشيء الا به فلا تصح الصلاة الا بالنية باتفاق الأئمة الأربعة ، أما كون النية شرطا تتوقف عليه الصلاة ، مع كونه خارجا عن حقيقتها ، أو ركننا تتوقف عليه الصلاة ، وهو جزء من حقيقتها ، فتلك مسألة تختص بطلب العلم الذي يريد أن يعرف دقائق الأمور النظرية .

هذا ، ولم يذكر الحنفية دخول الوقت في شروط الوجوب ولا في شروط الصحة ، وذلك لأنهم يقولون : انه شرط الأداء لا لفرض الصلاة ، كما مر في التيمم ، وسيأتى في مبحث دخول الوقت .

الجدلة — لم يقسم الجنبالة شروط الصلاة الا شروط وجوب ، وشروط صحة . فإبرهم ، بل عدوا الشروط تسعة ، وهي : الاسلام ، والعقل ، والتمييز ، والطهارة من الحدث مع القدرة ، وستر العورة ، ونبذ الجاسة بجدنه وثوبه ويقعته ، والنية ، واستقبال القبلة ، ودخول الوقت ، وقالوا : انها جميعها شروط لصحة الصلاة .

أمر النبي ﷺ أن يبين للناس ما نزل إليهم ، وأمر الناس أن يتبعوا ما جاءهم به الرسول ، قال تعالى : « وما آتاكم الرسول فخذوه ، وما نهاكم عنه فانتهوا » فكل شيء جاء به الرسول من عند الله فهو ثابت بالكتاب من هذه الجهة ، أما السنة الصحيحة الدالة على أن عدد السنوات خمس فهي كثيرة بلغت مبلغ التواتر : منها قوله ﷺ : « رأيت لو أن نهرا يصاب أحدكم يغتسل فيه كل يوم خمس مرات ، هل يبقى من درنه شيء ؟ قالوا : لا يغير من درنه شيء » قال : فكذاك مثل الصلوات الخمس يحدو الله بهن الخطايا « رواه البخاري ، ومسلم ، والترمذي ، والنسائي ، فهذا الحديث صريح في أن الصلوات خمس ، وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة كفارة لما بينهن ما لم تغش الكبائر » رواه مسلم والترمذي ، وغيرهما ، وعن جابر رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله ﷺ : « مثل صلوات الخمس ، كمثل نهر جار عمل على باب أحدكم ينشعل منه كل يوم خمس مرات » رواه مسلم ، والغمر - بفتح الغين ، والسكان البيم - الكثير ، ومنها غير ذلك .

ولهذا فقد أجمع أئمة المسلمين على أن الصلوات المفروضة خمس صلوات وهي : الظهر والعصر إلى آخر ما تقدم قريبا ، ولكنهم اختلفوا في تحديد هذه المواقيت ، فمنهم من يتولى مثلا : أن الوقت ينقسم إلى ضروري واختياري ، رهن المأخضية ، ومنهم من يقول : أن وقت الظهر ينتهي إذا بلغ ظل كل شيء مثله ، ومنهم من يقول لا ينتهي إلا إذا بلغ ظل كل شيء مثليه ، وهكذا مما ستعرفه قريبا .

مواقيت الصلاة

المفروضة

قد عرفت مما قدمناه لك في « شروط الصلاة » أن دخول الوقت شرط من شروط الصلاة ، فلا يجب على المكلف إلا إذا دخل وقتها على أنك قد عرفت أن الحنفية لم يعدوا دخول الوقت شرطا من شروط الوجوب لا من شروط الصلوة ولذلك لأنهم قالوا : أن دخول الوقت شرط لأداء الصلاة ، بمعنى أن الصلاة لا يصح أدائها إلا إذا دخل الوقت ، والأمر في ذلك سهل ، لأنهم متفقون مع غيرهم على أن الصلاة لا تجب إلا إذا دخل وقتها ، الآتي بيانه . فإذا دخل وقتها خاطبة الشارع بادأها خطابا موسعا ، بمعنى أنه إذا فعلها في أول الوقت ، سحت ، وبرئت ذمته منها ، وإذا لم يفعلها في أول الوقت لا يأنم إلى أن يبقى من الوقت جزء يسير لا يسع إلا الطهارة من وضوء أو غسل أن كان جنبا ، ويسع الصلاة بعد انطهارة ، فإذا أدرك الصلاة كلها في الوقت فقد أتى بها على الوجه الذي طلبه الشارع منه . وبرئت ذمته ، كما لو أداها في أول الوقت أو وسطه ، أما إذا صلاها كلها بعد خروج الوقت فإن صلاته تكون صحيحة ، ولكنه يأنم أثمها عليها بتأخير الصلاة عن وقتها ، وإذا أدرك بعضها في الوقت ، وصلى البعض الآخر بعده ، وج الوقت ، فإن بعض الأئمة يقول : أنه

يأثم (١) وبعضهم يقول أنه لا يأثم ، على أنهم قد اتفقوا على أن الذي يدرك بعض الصلاة يكون قد صلى أداء لا قضاء ، فالأداء لا ينافي الاثم عند بعض الأئمة ، وقد بينا آراء الأئمة في ذلك تحت الخط الذي أمامك ، واليك بيان أوقات الصلوات الخمس محدودة في المذاهب ، فالولها الظهر ، كما عرفت ، ويبتدىء وقته عقب زوال الشمس مباشرة .

ما تعرف به أوقات الصلاة

تعرف أوقات الصلاة بخمسة أمور : بالساعات الفلكية المنضبطة المبينة على الحساب الصحيح ، وهي الآن كثيرة في المدن والقرى ، وعليها المعول في معرفة الأوقات الشرعية . ثانيها : زوال الشمس ، والظل الذي يحدث بعد الزوال ، ويعرف به وقت الظهر ودخول وقت العصر ، ثالثها : مغيب الشمس ، ويعرف به وقت المغرب ، رابعها : مغيب الشفق الأحمر أو الأبيض على رأي ، ويعرف به دخول وقت العشاء ، خامسها : البياض الذي يظهر في الأفق ، ويعرف به وقت الصبح ، وقد أشار إلى هذه الأوقات الحديث الصحيح الذي رواه الترمذي ، والفسائي عن جابر بن عبد الله ، قال : « جاء جبريل إلى النبي ﷺ حين زالت

(١) المالكية - قالوا : إذا أدرك ركعة من الصلاة في الوقت الاختياري ، ثم خرج الوقت وكملها في الوقت الضروري ، فإنه لا يأثم ، أما إذا لم يؤد ركعة كاملة في الوقت الاختياري ، فإنه يأثم سواء صلاها كلها في الوقت الضروري أو صلى بعضها في الوقت الضروري ، وباقيا أخرجها ، وستعرف قريبا أن المالكية يقسمون الوقت إلى ضروري ، واختياري .

الحنفية - قالوا : إذا أدرك جزء من الصلاة ، ولو تكبيرة الاحرام قبل خروج الوقت ، فإن صلاته تكون أداء ، ولكنهم يقولون : إذا لم يدرك كل الصلاة قبل خروج الوقت فإنه يكون آثما ، على أنه في هذه الحالة يكون آثم صغيرة لا كبيرة . وستعلم أن الحنفية لا يقسمون الوقت إلى ضروري واختياري ، كما يقول المالكية .

الشافعية - قالوا : إذا لم يدرك ركعة كاملة من الوقت كانت صلاته قضاء لا أداء ، فإذا أدرك ركعة واحدة ، ثم خرج الوقت ، فإنه يكون آثما أثما أقل من آثم من صلاها قضاء ، فالشافعية متفقون مع الحنفية في ضرورة أداء الصلاة كلها في الوقت المحدد ، وفي أنهم ليس عندهم اختياري وضروري ، ومتفقون مع المالكية على أن الصلاة لا تكون أداء إلا إذا أدرك ركعة كاملة في الوقت الاختياري .

الحنابلة - قالوا : تدرك الصلاة المكتوبة أداء بتكبيرة الاحرام فإذا قام للصلاة في آخر الوقت ، ثم كبر تكبيرة احرام ، وبعد الفراغ منها خرج الوقت ، كانت صلاته أداء كما يقول الحنفية ، ولا آثم عليه متى أدرك تكبيرة الاحرام قبل خروج الوقت فهم متفقون مع الحنفية على أن من أدرك تكبيرة الاحرام في الوقت فقد أدرك الوقت وكانت صلاته أداء ولكنهم لم يقولوا أنه يأثم بعد ذلك لأنه قد صلى أداء لا قضاء ، وبذلك تعرف المختلف فيه والمنتق عليه في هذه المسألة على الوجه الواضح الصحيح .

الشمس ، فقال قم يا محمد فصل الظهر ، حين مالت الشمس ، ثم مكث حتى اذا كان في الرجل مثله جاءه للعصر ، فقال : قم يا محمد فصل العصر ، ثم مكث اذا غابت الشمس جاءه فقال : قم فصل المغرب ، فقام فصلا حين غابت الشمس سواء ، ثم مكث حتى اذا غاب الشفق جاءه ، فقال : قم فصل العشاء ، فقام فصلا ، ثم جاءه حين سطع الفجر في الصبح ، فقال قم يا محمد فصل الصبح ، والى هنا قد بين هذا الحديث أول كل وقت ، وله بقية اشتملت على بيان نهاية الوقت ، ومعناها أنه جاءه في اليوم التالي وأمره بصلاة الظهر حين بلغ ظل كل شيء مثله ، وأمره بصلاة العصر حين بلغ ظل كل شيء مثليه ، وأمره بصلاة المغرب في وقتها الأول ، وأمره بصلاة العشاء حين ذهب ثلث الليل الأول ، وأمره بصلاة الصبح حين أسفر جدا ، ثم قال له ما بين هذين وقت كله ، اه .

فهذا الحديث وأمثاله يبين لنا مواقيت الصلاة بالعلامات الطبيعية التي هي أساس التقويم الفلكي ، والساعات المنضبطة - المزاويل - ونحو ذلك فلنذكر آراء الائمة في تحديد مواقيت الصلاة تفصيلا ، مع العلم بأن بعضهم (١) يقسم الوقت الى ضروري واختياري ، وبعضهم لا يقسمه الى ذلك .

وقت الظهر

يدخل وقت الظهر عقب زوال الشمس مباشرة فمتى انحرفت الشمس عن وسط السماء ، فان وقت الظهر يبتدىء (٢) ويستمر الى أن يبلغ ظل كل شيء مثله ، ولمعرفة ذلك تغرز خشبة مستوية أو نحوها في أرض مستوية قب الظهر في الشمس ، فيكون لها ظل ضبا ، فيأخذ الظل في النقص شيئا فشيئا حتى لا يبقى منه سوى جزء يسير ، وعند ذلك يقف المظل قليلا ، فتوضع عند نهايته علامة ان بقي شيء من ظل الخشبة ، والا فيكون البدء من نفس الخشبة ،

(١) المالكية - قسموا الوقت الى اختياري ، وهو ما يوكل الأداء فيه الى اختيار المكلف ، وضروري : وهو ما يكون عقب الوقت الاختياري ، ويسمى ضروريا ، لأنه مختص بأرباب الضرورات من غلة وحيض وغماء وجنون ونحوها ، فلا يأنم واحد من هؤلاء بأداء الصلاة في الوقت الضروري ، أما غيرهم فيأنم ، بايقاع الصلاة فيه الا اذا أدرك ركعة من الوقت الاختياري ، وستعرف الاوقات الضرورية .

الحنابلة - قسموا وقت العصر الى قسمين ضروري ، واختياري ، فالاختياري ينتهي اذا بلغ ظل كل شيء مثليه ، والضروري هو ما بعد ذلك الى غروب الشمس ، ويحرم عندهم ايقاع صلاة العصر في هذا الوقت الضروري . وان كانت الصلاة أداء ومثل العصر عندهم العشاء كما يأتي :

(٢) المالكية - قالوا : هذا وقت الظهر الاختياري ، أما وقته الضروري فهو من دخول وقت العصر الاختياري ، ويستمر الى وقت الغروب .

كما في الأقطار الاستوائية ، ومضى وقف ، انخل كان ذلك وقت الاستواء ، فإذا أخذ في الزيادة علم أن الشمس زالت ، أي مالّت عن وسط السماء ، وهذا هو أول وقت الظهر ، فإذا ظل ظل الخشبة صار مثلها بعد الظل الذي كان موجودا عند الزوال خرج وقت الظهر .

وقت العصر

يبتدىء وقت العصر من زيادة الظل الشيء عن مثله بدون أن يحتسب الظل الذي كان موجودا عند الزوال ، كما تقدم ، وينتهي إلى غروب الشمس (١) .

وقت المغرب

ويبتدىء المغرب من مغيب جميع قرص الشمس ، وينتهي بمغيب الشفق الأحمر (٢) .

(١) المالكية — قالوا : للعصر وقتان ضروري ، واختياري ، أما وقته الضروري ، فيبتدىء باصفرار الشمس في الأرض والجدران لا باصفرار عينها ، لأنها لا تصفر حتى تغرب ، ويستمر إلى الغروب ، وأما وقته الاختياري فهو من زيادة الظل عن مثله ، ويستمر لاصفرار الشمس ، والمشهور أن بين الظهر والعصر اشتراكا في الوقت بقدر أربع ركعات في الحضر ، واثنين في السفر ، وهل اشتراكهما في آخر وقت الظهر فتكون العصر داخلة على الظهر آخر وقته ، أو في أول وقت العصر فتكون الظهر داخلة على العصر في أول وقته ؟ وفي ذلك قولان مشهوران ، فمن صنّى العصر في آخر وقت الظهر ، وفرغ من صلاته حين بلوغ ظل كل شيء مثله ، كانت صلاته صحيحة على الأولى ، باطلة على الثانية ، ومن صلى الظهر في أول وقت العصر كان آثما على الأولى ، لتأخيرها عن الوقت الاختياري ، ولا يَأثم على القول الثاني ، لأنه أوقعها في الوقت الاختياري المشترك بينهما .

الحنبالية — قد عرفت قريبا أنهم قالوا : للعصر وقتان : اختياري ، وضروري .
(٢) الحنفية — قالوا : إن الأفق الغربي يعتريه بعد الغروب أحوال ثلاثة متعاقبة : احمرار ، فبهاض ، فسواد ، فالشفق عند أبي حنيفة هو البهاض ، وغيبته ظهور السواد بعده ، فمضى ظهر السواد خرج وقت المغرب : أما صاحبان فالشفق عندهما ما ذكر أعلى الصحيفة كالأئمة الثلاثة .

المالكية — قالوا : لا امتداد بوقت المغرب الاختياري ، بل هو مضيق ، ويقدر بزمان يسع فعلها ، وتحصيل شروطها من طهارتي حدث وخبث وستر عورة ، ويزداد الأذان والاقامة ، فيجوز لمن يكون محصلا للامور المذكورة تأخير المغرب بقدر تحصيلها ويعتبر في التقدير حالة الاعتدال الغالبة في الناس ، فلا يعتبر تطويل موسوس ، ولا تخفيف مسرع ، أما وقتها الضروري فهو من عقب الاختياري ، ويستمر إلى طلوع الفجر ، والفلكية يقولون : إن الساعات مبنية على الوقت الذي حدده الجمهور ، فإذا صلى شخص قبل الوقت الفلكي الذي

ووقت العشاء يبتدىء من مغيب الشفق الى طلوع الفجر الصادق (١) .

وقت الصبح

ووقت الصبح من طلوع الفجر الصادق ، وهو ضوء الشمس السابق عليها الذي يظهر من جهة المشرق ، وينتشر حتى يعمم الأفق ، ويصعد الى السماء منتشرا ، وأما الفجر الكاذب فلا عبرة به ، وهو الضوء الذي لا ينتشر ، ويخرج مستطيلا دقيقا يطلب السماء ، بجانبه ظلمة ، ويشبه ذنب الذئب الأسود ، فان باطن ذنبه أبيض ، بجانبه سواد ، ويمتد وقت الفجر الى طلوع الشمس (٢) .

مبحث المبادرة بالصلاة في أول وقتها

وبيان الأوقات التي لا يجوز فيها الصلاة

لأداء الصلاة في أوقاتها المذكورة أحكام أخرى من استحباب ، أو كراهة أو نحو ذلك مفصلة في المذاهب (٣) .

= تبينه الساعة تكون صلاته باطلة ، وعلى كل حال فالأحوط تأخير الصلاة الى هذا الوقت ، أو الى ما بعده .

(١) الحنابلة - قالوا : ان للعشاء وقتين ، كالعصر : وقت اختياري ، وهو من مغيب الشفق الى مضي ثلث الليل الأول ، ووقت ضرورة ، وهو من أول الثلث الثاني من الليل الى طلوع الفجر الصادق ، فمن أوقع الصلاة فيه كان آثما ، وإن كانت صلاته أداء ، أما الصبح ، والظهر ، والمغرب فليس لها وقت ضرورة ، كما تقدم قريبا .

المالكية - قالوا : ان وقت العشاء الاختياري يبتدىء من مغيب الشفق الأحمر ، وينتهي بانتهاء الثلث الأول من الليل ، ووقتها الضروري ما كان عقب ذلك الى طلوع الفجر فمن صلى العشاء في الوقت الضروري أثم ، إلا اذا كان من أصحاب الأعذار .

(٢) المالكية - قالوا : ان للصبح وقتين : اختياري ، وهو من طلوع الفجر الصادق ويمتد الى الاسفار البين - أي الذي تظهر فيه الوجوه بالبصر المتوسط في محل لا يسقف فيه ظهورا بينا ، وتخفى فيه النجوم - وضروري : وهو ما كان عقب ذلك اجلى طلوع الشمس ، وهذا القول مشهور قوي ، وعندهم قول مشهور بأنه ليس للصبح وقت ضرورة والأول أقوى .

(٣) المالكية - قالوا : أفضل الوقت أوله لقوله ﷺ : « أول الوقت رضوان الله » ، ولقوله ﷺ : « أفضل الأعمال الصلاة في وقتها » فيندب تقديم الصلاة أول الوقت المختار بعد تحقق دخوله مطلقا ، صيفا ، أو شتاء ، سواء كانت الصلاة صباحا ، أو ظهرا ، أو غيرهما . وسواء كان المصلي منفردا أو جماعة ، وليس المراد بتقديم الصلاة في أول =

= الوقت المبادرة ، بحيث لا تؤخر أصلاً ، وإنما المراد عدم تأخيرها عما يصدق عليه أنه أول الوقت ، فلا يتنافى ندب تقديم النوافل الإبلية عليها ، ويندب تأخير صلاة الظهر لجماعة تنتظر غيرها ، حتى يبلغ الظل الشيء رבעه صيفاً وشتاءً . ويزاد على ذلك في شد الحر إلى نصف الظل .

الحنفية — قالوا : يستحب الإبراد بصلاة الظهر ، بحيث يؤخر حتى تتكرر هدة الشمس ، ويظهر الظل للجدران ليسهل السير فيه إلى المساجد ، لقوله ﷺ : « أبردوا بالظهر ، فإن شدة الحر من فيح جهنم » . أما الشتاء فالتعجيل في أول الوقت أفضل . إلا أن يكون بالسماء غيم ، فيكون الأفضل التأخير خشية وقوعها قبل وقتها ، والعمل في المساجد الآن على التعجيل أول الوقت شتاءً وصيفاً ، وينبغي متابعة امام المسجد في ذلك لئلا تفوته صلاة الجماعة حتى ولو كان ذلك الامام يترك المستحب .

أما صلاة العصر فيستحب تأخيرها عن أول وقتها ، بحيث لا يؤخرها إلى تغيير قرص الشمس ، وإلا كان ذلك مكروهاً تحريماً ، وهذا إذا لم يكن في السماء غيم ، فإن كان ، فإنه يستحب تعجيلها لئلا يدخل وقت الكراهة وهو لا يشعر ، وأما المغرب فيستحب تعجيلها في أول وقتها مطلقاً ، لقوله ﷺ : « أن أمتي أن يزوالوا بخير ما لم يؤخروا المغرب إلى اشتباك النجوم مضاهاة لليهود ، إلا أنه يستحب تأخيرها قليلاً في الغيم التحقق من دخول وقتها ، أما صلاة العشاء فإنه يستحب تأخيرها إلى ما قبل ثلث الليل ، لقوله ﷺ : « لولا أن أشق على أمتي لأخرت العشاء إلى ثلث الليل أو نصفه » ، والأفضل متابعة الجماعة إن كان التأخير يفوتها . وأما الفجر فإنه يستحب تأخير صلاته إلى الأسفار ، وهو ظهور الضوء ، بحيث يبقى على طلوع الشمس وقت يسع أعادتها بظاهرة جديدة على الوجه المسنون لو ظهر فساده ، لقوله ﷺ : « أسفروا بالفجر فإنه أعظم لأجر » فأوقات الكراهة عند الحنفية خمسة : وقت طلوع الشمس ، وما قبل وقت الطلوع بزمان لا يسع الصلاة ، فإذا شرع في صلاة الصبح قبل طلوع الشمس ، ثم طلعت قبل الفراغ من صلاته بطلت الصلاة ووقت الاستواء ، ووقت غروب الشمس ، وما قبل وقت الغروب بعد صلاة العصر ، فإذا صلى العصر كره تحريماً أن يصلي بعده ، أما قبل صلاة العصر بعد دخول وقتها فإنه لا يكره أن يصلي غيره إلى أن تتغير الشمس ، بحيث لا تحار فيها العيون .

الإشاعتية — قالوا : أن أوقات الصلاة تنقسم إلى ثمانية أقسام : الأول : وقت الفضيلة ، وهو من أول وقت إلى أن يمضي منه قدر ما يسع الاستغفار بأسبابها ، وما يطلب فيها ولاجلها ، ولو كمالاً ، وقدر بثلاثة أرباع الساعة الفلكية ، ويسمى بذلك لأن الصلاة فيه تكون أفضل من الصلاة فيما بعده ، وهذا القسم يوجد في جميع أوقات الصلوات الخمس . الثاني : وقت الاختيار ، وهو من أول الوقت إلى أن يبقى منه قدر ما يسع الصلاة ، فالصلاة فيه تكون أفضل مما بعده وأدنى مما قبله ، وسمى اختيارياً لرجحانه =

= على ما بعده ، وينتهى هذا الوقت في الظهر ، متى بقى منه ما لا يسع إلا الصلاة ، وفي العصر بصيرة ظل كل شيء مثليه ، وفي المغرب بانتهاء وقت الفضيلة ، وفي العشاء بانتهاء الثلث الأول من الليل ، وفي الصبح بالاسفار . الثالث : وقت الجواز بلا كراهة ، وهو مساو لوقت الاختيار ، فحكمه كحكمه ، إلا أنه في العصر يستمر إلى الاصفار ، وفي العشاء يستمر إلى الفجر الكاذب ، وفي الفجر إلى الاحمرار . الرابع : وقت الحرمة ، وهو آخر الوقت بحيث يبقى منه ما لا يسع كل الصلاة . كما تقدم . الخامس : وقت الضرورة ، وهو آخر الوقت لمن زال عنه مانع كخيف ، ونفاس ، وجنون ، ونحوها ، وقد بقى من الوقت ما يسع تكبيرة الاحرام ، فان الصلاة تجب في ذمته ، ويطلب بقضائها بعد الوقت ، فإذا زال المانع في آخر الوقت بمقدار ما يسع تكبيرة الاحرام وجب قضاء الصلاة ، والتي قبلها ان كانت تجمع معها ، كالظهر ، والعصر ، أو المغرب ، والعشاء بشرط أن يستمر زوال المانع في الوقت الثاني زمن يسع الطهارة ، والصلاة لصاحبة الوقت ، والطهارة ، والصلاة لما قبلها من الوقتين ، فإذا زال الحيض مثلاً في آخر وقت العصر وجب عليها أن تصلي الظهر والعصر في وقت المغرب اذا كان زمن انقطاع المانع يسع الظهر والعصر وطهارتهما ، والمغرب وطهارتهما . السادس : وقت الادراك ، وهو الوقت المحصور بين أول الوقت ، وظروء المانع ، كأن تحيض بعد زمن من الوقت يسع صلاتها وطرهها ، فان الصلاة وجبت عليها وهي خالية من المانع ، فيجب عليها قضاؤها . السابع : وقت العذر ، وهو وقت الجمع بين الظهر والعصر أو المغرب والعشاء تقديماً أو تأخيراً في السفر مثلاً . الثامن : وقت الجواز بكراهة ، وهو لا يكون في الظهر ، أما في العصر فمبدؤه اصفرار الشمس ، ويستمر إلى أن يبقى من الوقت ما يسع الصلاة كلها ، وأما في المغرب ، فمبدؤه بعد مضي ثلاثة أرباع ساعة فلكية إلى أن يبقى من الوقت ما يسع الصلاة كلها . وأما في العشاء فمبدؤها من الفجر الكاذب إلى أن يبقى من الوقت ما يسعها ، وأما في الفجر فمبدؤه من الاحمرار إلى أن يبقى من الوقت ما يسعها ، ويستثنى من استحباب الصلاة في وقت الفضيلة أمور ، منها : صلاة الظهر في جهة حارة ، فانه يندب تأخيرها عن وقت الفضيلة حتى يصير للحيطان ظل يمكن السير فيه لمن يريد صلاتها في جماعة أو في مسجد ولو منفرداً ، اذا كان المسجد بعيداً لا يصل إليه في وقت الفضيلة إلا بمشقة تذهب الخشوع ، أو كماله ، ومنها انتظار الجماعة أو الوضوء لمن لم يجد ماء أول الوقت ، فانه يندب له التأخير ، وقد يجب اخراج الصلاة عن وقتها بالمرء لخوف فوت حج أو انفجار ميت ، أو انقاذ غريق .

الحنابلة - قالوا : ان الأفضل تعجيل صلاة الظهر في أول الوقت ، إلا في ثلاثة أحوال ، أحدها : أن يكون وقت حر ، فانه يسن في هذه الحالة تأخير صلاته حتى ينكسر الحر ، سواء صلى في جماعة ، أو منفرداً في المسجد ، أو في البيت . ثانيها : أن يكون وقت غيم فيسن لمن يريد صلاته حال وجود الغيم في جماعة أن يؤخر صلاته إلى قريب =

مبحث ستر العورة في الصلاة

الشرط الثاني من شروط الصلاة : ستر العورة ، فلا تصح الصلاة من مكشوف العورة ،
التي أمر الشارع بسترها في الصلاة ، إلا إذا كان عاجزا عن ستره يستتر له عورته (١) .
ويختلف حد العورة بالنسبة للرجل ، والمرأة الحرة ، والأمة ، وحد العورة (٢) للرجل
والأمة ، والحرة مفصل في المذاهب .

= وقت العصر ليخرج للوقتين معا خروجاً واحداً . ثالثاً : أن يكون في الحج ، ويريد أن يرمى
الجمرات ، فييسن له تأخير صلاة الظهر حتى يرمى الجمرات .

هذا إذا لم يكن وقت الجمعة ، أما الجمعة فييسن تقديمها في جميع الأحوال .
وأما العصر فالأفضل تعجيل صلاته في أول الوقت الاختياري في جميع الأحوال . وأما
المغرب فإن الأفضل تعجيلها إلا في أمور ، منها : أن تكون في وقت غيم فإنه ييسن في هذه
الحالة لمن يريد صلاتها في جماعة أن يؤخرها إلى قرب العشاء ليخرج لهما خروجاً واحداً .
ومنها أن يكون ممن يباح له جمع التأخير ، فإنه يؤخرها ليجمع بينها وبين العشاء إن كان الجمع
أرفق به ، ومنها أن يكون في الحج وقصد الزدلفة وهو محرم ، وكان ممن يباح له الجمع ،
فإنه ييسن له أن يؤخر صلاة المغرب ما لم يصل إلى الزدلفة قبل الغروب ، فإن وهما اليان قبل
الغروب صلاهما في وقتها ، وأما العشاء فالأفضل تأخير صلاتها حتى يمضي الثلث الأول
من الليل ما لم تؤخر المغرب إليها عند جوار تأخيرها ، فإن الأفضل حينئذ تقديمها لتصل
مع المغرب في أول وقت العشاء ، ويكره تأخيرها إن شق على بعض المصلين ، فإن شق كان
الأفضل تقديمها أيضاً ، وأما الصبح فالأفضل تعجيلها في أول الوقت في جميع الأحوال .
هذا وقد يجب تأخير الصلاة المكتوبة إلى أن يبقى من الوقت الجائز فعلها فيه قسراً
ما ييسرها ، وذلك كما إذا أمره والده بالتأخير ليصلي به جماعة ، فإنه يجب عليه أن يؤخرها
أما إذا أمره بالتأخير لغير ذلك ، فإنه لا يؤخر ، والأفضل أيضاً تأخير الصلوات تناول طعام
يشتناقه ، أو صلاة كسوف أو نحو ذلك إذا أمن فوت الوقت .

(١) المالكية - زادوا الذكر على الرجح ، فلو كشف عورته ناسياً صحت صلاته .
(٢) الحنفية - قالوا : حد عورة الرجل بالنسبة للصلاة هو من السرة إلى الركبة ،
والركبة عندهم من العورة بخلاف النسرة ، والأمة كالرجل ، وتريد عنه أن بطنها كلها
وظهرها عورة ، أما جنبها فتتبع الظهر والبطن ، وحد عورة المرأة الحرة هو جميع بدننها
حتى شعرها النازل عن أذنيها ، لقوله ﷺ : « المرأة عورة » ، ويستثنى من ذلك باطن
الكفين ، فإنه ليس بعورة ، بخلاف ظاهرهما ، وكذلك يستثنى ظاهر القدمين ، فإنه ليس
بعورة ، باطنهما ، فإنه عورة ، عكس الكفين .

الشافعية - قالوا : حد العورة من الرجل والأمة هو ما بين السرة والركبة ، والسرة
والركبة ليسستا من العورة ، وإنما العورة ما بينهما ، ولكن لابد من ستر جزء منهما ليتحقق

ولابد من دوام ستر العورة (١) الذي هو شرط في صحة الصلاة من ابتداء الدخول فيها إلى الفراغ منها على تفصيل في المذاهب .

= من ستر الجزء المجاور لهما من العورة ، وحد العورة من المرأة الحرة جميع بدنهما حتى شعرها النازل عن أذنيها ، ويستثنى من ذلك الوجه والكلان فقط ظاهرهما وباطنهما .
الحنابلة - قالوا في حد العورة ، كما قال الشافعية ، إلا أنهم استثنوا من الحرة الوجه فقط ، وما عداها فهو عورة .

الملكية - قالوا : ان العورة في الرجل والمرأة بالنسبة للصلاة تنقسم إلى قسمين : مغلظة ، ومخففة ، ولكل منهما حكم ، فالمغلظة للرجل السوءتان ، وهما القبل والخصيتان ، وحلقة الدبر لا غير ، والمخففة له ما زاد على السوءتين مما بين السرة والركبة ، وما حاذى ذلك من الخلف ، والمغلظة للحرة جميع بدنهما عدا الأطراف والصدر ، وما حاذاه من الظهر ، والمخففة لها هي الصدر ، وما حاذاه من الظهر والذراعين والعنق والرأس ، ومن الركبة إلى آخر القدم ، أما الوجه والكفان ظهرا وبطنا فهما ليستا من العورة مطلقا ، ولعورة المخففة من الأمة مثل المخففة من الرجل ، إلا الأليتين وما بينهما من المؤخرة ، فانهما من المغلظة للأمة ، وكذلك الفرج والعانة من المقدم ، فهما عورة مغلظة للأمة .

فمن صلى مكشوف العورة المغلظة كلها أو بعضها ، ولو قليلا ، مع القدرة على الستر ، ولو بشراء ساتر أو استعادته ، أو قبول أعارته ، لا هيته ، بطلب صلاته أن كان قادرا ذاكرا ، واعدادها وجوبا أبدا ، أي سواء أبقى وقتها أم خرج ، أما العورة المخففة ، فإن كشفها كلا أو بعضا لا يبطل الصلاة ، وإن كان كشفها حراما ، أو مكروها في الصلاة ، ويحرم النظر إليها ، ولكن يستحب لمن صلى مكشوف العورة المخففة ، أن يعيد الصلاة في الوقت مستورا على التفصيل ، وهو أن تعيد الحرة في الوقت ان صلت مكشوفة الرأس أو العنق أو الكتف أو الذراع أو النهد أو الصدر أو ما حاذاه من الظهر أو الركبة أو الساق إلى آخر القدم ، ظهرا لا بطنا ، وإن كان بطن القدم من العورة المخففة ، وأما الرجل فإنه يعيد في الوقت ان صلى مكشوف العانة أو الأليتين ، أو ما بينهما حول حلقة الدبر ، ولا يعيد بكشف فخذيته ، ولا بكشف ما فوق عانته إلى السرة ، وما حاذى ذلك من خلفه فوق الأليتين .

(١) الحنابلة - قالوا : إذا انكشف شيء من العورة من غير قصد ، فإن كان يسيرا لا تبطل به الصلاة ، وإن طال زمن الانكشاف ، وإن كان كثيرا ، كما لو كشفها ريح ونحوه ، ولو كلها ، فإن سترها في الحال بدون عمل كثير لم تبطل ، وإن طال كشفها عرفا بطلت ، أما ان كشفها بقصد ، فانها تبطل مطلقا .

الحنفية - قالوا : إذا انكشفت ربع العضو من العورة المغلظة ، وهي القبل والدبر وما حولهما أو المخففة ، وهي ما عدا ذلك من الرجل والمرأة في أثناء الصلاة بمقدار أداء ركن ، بلا عمل منه ، كأن هبت ريح رفعت ثوبه فسدت الصلاة ، أما ان انكشف ذلك أو أقل منه بعمله فانها تقصد في الحال مطلقا ، ولو كان زمن انكشافها أقل من أداء ركن ، أما إذا

ويشترط فيما يستتر العورة من ثوب ونحوه أن يكون كثيفا ، فلا يجزىء ساتر الرقيق الذي يصف لون البشرة التي تحتها ، سواء كان الساتر رقيقا جدا تظهر منه العورة بمجرد النظر ، أو كان خفيفا تظهر منه العورة بالاعتماد النظر (١) ، ولا يضر التصاقه بالعورة بحيث يحدد جرمها ، ومن فقد ما يستتر (٢) به عورته ، بأن لم يجد شيئا أصلا صلى عريانا . وصحت صلاته (٣) ، وإن وجد ساترا إلا أنه نجس العين ، كجلد خنزير أو متنجس . كثوب أصليته نجاسة غير مفعو عنها فله صلى عريانا أيضا ، ولا يجوز له لبسه في الصلاة (٤) وأن وجد ساترا يحرم عليه استعماله ، كثوب من حرير ، فإنه يلبسه ويصلي فيه للضرورة ، ولا يعيد الصلاة ، أما إن وجد ما يستتر به بعض العورة فقط ، فإنه يجب استعماله فيما يستتره ، ويقدم القبيل والدبر ، ولا يجب عليه أن يستتر بالظلمة أن لم يجد (٥) ساترا غيرها .

= انكشف ربع العضو قبل الدخول في الصلاة فإنه يمنع من انعقادها .
 المالكية — قالوا : إن انكشف العورة المخالطة في الصلاة مبطل لها مطلقا ، ولو دخلها مستورا فسقط الساتر في أثناءها بطلت ، ويعيد الصلاة أبدا على المشهور .
 الشافعية — قالوا : متى انكشف عورته في أثناء الصلاة مع القدرة على سترها بطلت صلاته ، إلا أن كشفها الريح فسترها حالا من غير عمل كثير ، فإنها لا تبطل : كما لو كشفت سهوا وسترها حالا ، أما لو كشفت بسبب غير الريح ، ولو بسبب بهيمة : أو غير مميز ، فإنها تبطل .

(١) المالكية — قالوا : يشترط أن لا تظهر البشرة التي تحتها في أول النظر : أما أن ظهرت بسبب إمعان النظر أو نحو ذلك فلا يضر ، وإنما تكره الصلاة به ، وتندب الإعادة في الوقت .

(٢) المالكية — قالوا : الساتر المحدد للعورة تحديدا محرما أو مكروها بغير ذلك أو ريح يوجب إعادة الصلاة في الوقت ، أما إذا خرج وقت الصلاة فلا إعادة ، وأما الساتر الذي يحدد العورة بسبب هبوب ريح أو بالمثل ، فلا كراهة فيه ولا إعادة .
 (٣) الحنفية ، والحنابلة — قالوا : أن الأفضل أن يصلى في هذه الحالة قاعدا موميا بالركوع والسجود ، ويضم إحدى فخذيهِ إلى الأخرى ، وزاد الحنفية في ذلك أن يمد رجله إلى القبلة مبالغة في الاستر .

(٤) المالكية — قالوا : يصلى في الثوب النجس أو المتنجس ، ولا يعيد الصلاة وجوبا وإنما يعيدها ندبا في الوقت عند وجود ثوب ظاهر ، ومثل ذلك ما إذا صلى في الثوب الحريري .

الحنابلة — قالوا : يصلى في المتنجس ، وتجب عليه الإعادة بخلاف نجس العين ، فإنه يصلى معه عريانا ولا يعيد .
 (٥) المالكية — قالوا : يجب عليه أن يستتر بها ، لأنهم يعتبرون الظلمة كالساتر =

وإذا كان فاقدا لساتر يرجو الحصول عليه قبل خروج الوقت فإنه يؤخر الصلاة إلى آخر الوقت (١) ندبا ويشترط ستر العورة من الأعلى والجوانب ، لا من الأسفل ، عن نفسه (٢) ، وعن غيره ، فلو كان ثوبه مشقوقا من أعلاه أو جانبه ، بحيث يمكن له أو لغيره أن يراها منه بطلت صلاته ، وإن لم تثر بالفعل ، أما إن رؤيت من أسفل الثوب ، فأنه لا يضر .

ستر العورة خارج الصلاة

يجب على المكلف (٣) ستر عورته خارج الصلاة عن نفسه وعن غيره ممن لا يصلح له النظر إلى عورته الا لضرورة كالالتداری ، فإنه يجوز له كشفها بقدر الضرورة ، كما يجوز له كشف العورة للاستنجاء والغتسال ، وقضاء الحاجة ، ونحو ذلك إذا كان في خلوة ، بحيث لا يراه غيره ، وحد العورة من المرأة الحرة خارج الصلاة هو ما بين السرة والركبة إذا كانت في خلوة ، أو في حضرة محارمها (٤) ، أو في حضرة نساء مسلمات (٥) ، فيحل لها كشف ما عدا ذلك من بدننها بحضرة هؤلاء ، أو في الخلوة ، أما إذا كانت بحضرة رجل أجنبي ، أو امرأة غير مسلمة ، فعورتها جميع بدننها ، ما عدا الوجه والكفين ، فإنهما ليسا بعورة . فيحل النظر عند أمن الفتنة (٦) .

= عند فقدده ، فإن ترك ذلك بأن صلى في الوضوء مع وجودها أثم وصحت صلاته ، ويعيدها في الوقت ندبا .

- (١) الشافعية — قالوا : يؤخرها وجوبا .
- (٢) الحنفية ، والمالكية — قالوا : لا يشترط سترها عن نفسه ، فلو رآها من طوق ثوبه لا تبطل صلاته ، وإن كره له ذلك .
- (٣) المالكية — قالوا : إذا كان المكلف بخلوة كره له كشف العورة لغير حاجة ، والمراد بالعورة في الخلوة بخصوصها خصوص السوءتين والليتتين والعانة فلا يكره كشف الفخذ من رجل أو امرأة ، ولا كشف البطن من المرأة .
- الشافعية — قالوا : يكره نظره لعورة نفسه الا للحاجة .
- (٤) المالكية — قالوا : أن عورتها مع محارمها الرجال جميع بدننها ما عدا الوجه والأطراف ، وهي الرأس ، واليدين ، والرجلان .
- الحنابلة — قالوا : أن عورتها مع محارمها الرجال هي جميع بدننها ما عدا الوجه ، والرقبة ، والرأس ، واليدين ، والقدم ، والساق .
- (٥) الحنابلة — لم يفرقوا بين المرأة المسلمة والكافرة ، فلا يحرم أن تكشف المرأة المسلمة أمامها بدننها الا ما بين السرة والركبة ، فأنه لا يحل كشفه أمامها .
- (٦) الشافعية — قالوا : أن وجه المرأة وكفها عورة بالنسبة للرجل الأجنبي ، أما =

أما عورة الرجل خارج الصلاة فهي ما بين سترته وركبته ، فيحل النظر الى ما عدا ذلك من بدنه مطلقا عند أمن الفتنة (١) ويحرم النظر الى عورة الرجل والمرأة ، متصلة كانت ، أو منفصلة ، فلو قص شعر امرأة ، أو شعر عانة رجل ، أو قطع ذراعها ، أو فخذها ، حرم النظر الى شيء من ذلك بعد انفصاله (٢) ، وصوت المرأة ليس بعورة ، لأن نساء النبي ﷺ كن يكلمن الصحابة ، وكانوا يستمعون منهن أحكام الدين ، ولكن يحرم سماع صوتها ان خيفت الفتنة ، ولو بتلاوة القرآن ، ويحرم النظر الى الغلام الأمور ان كان صبيحا — بحسب طبع النظر — بقصد التلذذ ، وتمتع البصر بمحاسنه ، أما النظر اليه بغير قصد اللذة فجائز ان أمنت الفتنة ، وأما حدد العورة من الصغير فمفصلة في المذاهب (٣) وكل ما حرم النظر اليه حرم لمسه بلا حائل ، ولو بدون شهوة •

= بالنسبة للكافرة ، فانهما ليستا بعورة ، وكذلك ما يظهر من المرأة المسلمة عند الخدمة في بيتها ، كالعنق ، والذراعين ، ومثل الكافرة كل امرأة فاسدة الأخلاق •

(١) المالكية ، والشافعية — قالوا : ان عورة الرجل خارج الصلاة تختلف باختلاف الألفاظ الناظر اليه ، فبالنسبة للمحارم والرجال هي ما بين سترته وركبته ، وبالنسبة للاجنبية منه هي جميع بدنه ، الا أن المالكية استثنوا الوجه والأطراف ، وهي الرأس ، واليدان ، والرجلان فيجوز للاجنبية النظر اليها عند أمن التلذذ ، والا منع ، خلافا للشافعية ، فانهم قالوا : يحرم النظر الى ذلك مطلقا •

(٢) الهنابلة — قالوا : ان العورة المنفصلة لا يحرم النظر اليها لزوال حرمتها بالانفصال •

المالكية — قالوا : ان العورة المنفصلة حال الحياة يجوز النظر اليها ، أما المنفصلة بعد الموت فهي كالمتصلة في حرمة النظر اليها •

(٣) الشافعية — قالوا : ان عورة الصغير في الصلاة : ذكر كان ، أو أنثى ، مراهما ، أو غير مراهم ، كعورة المكلف في الصلاة ، أما خارج الصلاة فعورة الصغير المراهق ذكر كان أو أنثى كعورة البالغ خارجها في الأصح ، وعورة الصغير غير المراهق ان كان ذكرا كعورة المحارم ان كان ذلك الصغير يحسن وصف ما يراه من العورة بدون شهوة ، غسان أحسنه بشهوة ، فالعورة بالنسبة له كالبالغ ، وإن لم يحسن الوصف فعورته كالعدم ، ألا أنه يحرم النظر الى قبله ودبره ، لغيره من يتولى تربيته ، أما ان كان غير المراهق أنثى فان كانت مشتهاة عند ذوى الطباع السليمة ، فعورتها عورة البالغة ، والا فلا • لكن يحرم النظر الى فرجها لغير القائم بتربيتها •

المالكية — قالوا : ان عورة الصغير خارج الصلاة تختلف باختلاف الذكورة والأنوثة والسن ، فابن ثمان سنين فأقل لا عورة له فيجوز للمرأة أن تنظر الى جميع بدنه حيا لا وأن تغسله ميتا ، وابن تسع الى ثنتي عشرة سنة يجوز لها النظر الى جميع بدنه ، ولكن لا يجوز لها تغسيله ، وأما ابن ثلاث عشرة سنة فما فوق فعورته كعورة الرجل ، وبنت =

مباحث استقبال القبلة

لعلك على فكر شرائط الصلاة التي ذكرناها في « أول كتاب الصلاة » ومن بينها دخول الوقت ، وستر العورة ، واستقبال القبلة ، وقد بينا الأحكام المتعلقة بدخول الوقت ، وستر العورة ، ونريد أن نبين هنا الأحكام المتعلقة باستقبال القبلة ، ويتعلق بها مباحث ، أحدها : تعريف القبلة . ثانيها : دليل اشتراطها . ثالثها : بيان ما تعرف به القبلة . رابعها : بيان الأحوال التي تصح فيها الصلاة مع عدم استقبال القبلة . خامسها : حكم الصلاة في جوف الكعبة . واليك بيانها على هذا الترتيب :

تعريف القبلة

القبلة هي جهة الكعبة ، أو عين الكعبة ، فمن كان مقيماً بمكة أو قريباً منها فإن صلاته لا تصح إلا إذا استقبل عين الكعبة يقيناً مادام ذلك ممكناً ، فإذا لم يمكنه ذلك فإن عليه أن يجتهد في الاتجاه إلى عين الكعبة ، إذ لا يكفي الاتجاه إلى جهتها مادام بمكة ، على أنه يصح أن يستقبل هواءها المحاذي لها من أعلاها ، أو من أسفلها ، فإذا كان شخص بمكة على جبل مرتفع عن الكعبة ، أو كان في دار عالية البناء ولم يتيسر له استقبال عين الكعبة ، فإنه يكفي أن يكون مستقبلاً لهوائها المتصل بها ، ومثل ذلك ما إذا كان في

سنتين وثمانية أشهر لا عورة لها ، وبنت ثلاث سنين إلى أربع لا عورة لها بالنسبة للنظر ، فيجوز أن ينظر إلى جميع بدنهما ، وعورتهما بالنسبة للسن كعورة المرأة ، فليس للرجل أن يغسلها ، أما المشتهاة — كبنت ست — فهي كالمرأة ، فلا يجوز للرجل النظر إلى عورتها ولا تغسيلها ، وعورة الصغير في الصلاة — إن كان ذكراً — السوءتان والعانة والاليتان فيندب له سترها ، وإن كانت أنثى فعورتها ما بين السرة والركبة ، ولكن يجب على وليها أن يأمرها بسترها في الصلاة كما يأمرها بالصلاة . وما زاد على ذلك مما يجب ستره على الحرة فمندوب لها فقط .

الحنفية — قالوا : لا عورة للصغير ، ذكرًا كان أو أنثى ، وحددوا ذلك بأربع سنين فما دونها ، يباح النظر إلى بدنه ومسه ، ثم مادام لم يشته فعورته القبل والدبر ، فإن بلغ حد الشهوة فعورته كعورة البالغ ، ذكرًا أو أنثى ، في الصلاة وخارجها .

الحنابلة — قالوا : إن الصغير الذي لم يبلغ سبع سنين لا حكم لعورته ، فيباح مس جميع بدنه والنظر إليه ، ومن زاد عن ذلك إلى ما قبل تسع سنين فإن كان ذكراً فعورته القبل والدبر في الصلاة وخارجها ، وإن كان أنثى فعورتها ما بين السرة والركبة وبالنسبة للصلاة ، وأما خارجها فعورتها بالنسبة للمحارم هي ما بين السرة والركبة ، وبالنسبة للأجانب من الرجال جميع بدنهما إلا الوجه والرقبة والراسن واليدين إلى المرفقين والساق والقدم .

منحدر، أسفل منها ، فاستقبال هواء الكعبة المتصل بها من أعلى أو أسفل ، كاستقبال بنائها عند الأئمة الثلاثة ، وخالف المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الجدول (١) .
ومن كان بمدينة النبي ﷺ ، فإنه يجب عليه أن يتجه الى نفس محراب المسجد النبوي وذلك لأن استقبال عين محراب مسجد النبي ﷺ هو استقبال عين الكعبة ، لأنه وضع بالوحى ، فكان مسامتا لعين الكعبة بدون انحراف ، أما من كان بعيدا عن مكة ، فالشرط في حقه أن يستقبل الجهة التي فيها الكعبة ، ولا يلزمه أن يستقبل عين الكعبة ، بل يصح أن ينتقل عن عين الكعبة الى يمينها أو شمالها ، ولا يضر الانحراف اليسير عن نفس الجهة أيضا ، لأن الشرط هو أن يبقى جزء من سطح الوجه مقابلا لجهة الكعبة ، مثلا إذا استقبل المصلي في مصر الجهة الشرقية بدون انحراف الى جهة اليمين ، فإنه يكون مستقبلا القبلة ، لأن القبلة في مصر وان كانت منحرفة الى جهة اليمين ، ولكن ترك هذا الانحراف لا يضر ، لأنه لا تزول به المقابلة بالكلية ، فالمدار على استقبال جهة الكعبة أن يكون جزء من سطح الوجه مقابلا لها ، وهذا رأى ثلاثة من الأئمة ، وخالفهم الشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) وليس من الكعبة الحجر ، ولا الشاذروان ، وهما معروفان لمن كان بمكة ، وسيأتى بيانهما في كتاب الحج ان شاء الله ، فمن كان بمكة واستقبل الحجر ، أو الشاذروان ، فإن صلاته لا تصح عند ثلاثة من الأئمة ، وخالف الحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٣) .

دليل اشتراط استقبال القبلة

استقبال القبلة شرط من شروط صحة الصلاة بالكتاب والسنة والاجماع ، فأما

(١) المالكية — قالوا : يجب على من كان بمكة أو قريبا منها أن يستقبل القبلة بناء الكعبة ، بحيث يكون مسامتا لها بجميع بدنه ، ولا يكفي استقبال هوائها ، على أنهم قالوا : ان من صلى على جبل أبى قبيس فصلاته صحيحة ، بناء على القول المرجوح من أن استقبال الهواء كاف .

(٢) الشافعية — قالوا : يجب على من كان قريبا من الكعبة أو بعيدا عنها أن يستقبل عين الكعبة ، أو هوائها المتصل بها ، كما بيناه أعلى الصحيفة ، ولكن يجب على التريب أن يستقبل عينها أو هوائها يقينا بأن يراها أو يلمسها أو نحو ذلك مما يفيد اليقين ، أما من كان بعيدا عنها فإنه يستقبل عينها ظنا لا جهتها على المعتمد ، ثم ان الانحراف اليسير يبطل الصلاة إذا كلن بالصدر بالنسبة القائم والجالس ، فلو انصرف القائم أو الجالس في الصلاة بصدرة بطلت ، أما إذا انصرف بوجهه فلا ، والانحراف بالنسبة للمضطجع يبطل الصلاة إذا كان بالصدر أو بالوجه ، وبالنسبة للمستلقي يبطل إذا انصرف بالوجه أو بباطن القدمين .
(٣) الحنابلة — قالوا : ان الشاذروان وستة أذرع من الحجر وبعض ذراع فوق ذلك

من الكعبة ، فمن استقبل شيئا من ذلك صحت صلاته .

الكتاب فقولته تعالى : « قد نرى تقلب وجهك في السماء ، فلنولينك قبلة ترضاها » قول وجهك شطر المسجد الحرام » ، وأما السنة فكثيرة منها ما أخرجه البخارى ومسلم ، عن مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر ، قال : بينما الناس في صلاة الصبح بقباء إذ جاءهم آت ، فقال : ان رسول الله ﷺ قد أنزل عليه الليلة ، وقد أمر أن يستقبل القبلة فاستقبلوها ، وكانت وجوههم الى الشام ، فاستداروا الى الكعبة .

وأخرج مسلم عن أنس أن رسول الله ﷺ كان يصلى نحو بيت المقدس ، فنزلت : « قد نرى تقلب وجهك في السماء فلنولينك قبلة ترضاها ، فول وجهك شطر المسجد الحرام » فمر رجل من بنى سلمة ، وهم ركوع في صلاة الفجر ، وقد صلوا ركعة ، فنادى : ألا أن القبلة قد حولت ، فمالوا كما هم نحو القبلة ، ، الى غير ذلك من الأحاديث الصحيحة . وقد أجمع المسلمون الى أن استقبال القبلة شرط من شروط صحة الصلاة .

مبحث ما تعرف به القبلة

تعرف القبلة بأمور مفصلة في المذاهب ، وقد ذكرناها مجتمعة في كل مذهب تحت الخط الذى أمامك (١) ليسهل حفظها ومعرفة ثبوتها بدون تشتت لا ضرورة اليه ، الى أننا سنذكر المتفق عليه والمختلف فيه أثناء التفصيل .

(١) الحنفية — قالوا : من يجهل القبلة ويريد ان يستدل عليها لا يخلو حاله اما أن يكون في بلدة أو قرية ، واما أن يكون في الصحراء ونحوها من الجهات التى ليس بها سكان من المسلمين ، ولكل من الحالتين أحكام ، فإن كان الشخص في بلد من بلدان المسلمين ، وهو يجهل جهة القبلة ، فإن له ثلاث حالات ، الحالة الأولى : يكون في هذه البلدة مساجد بها محاريب قديمة ، وضعها الصحابة أو التابعون ، كالمسجد الأموى بدمشق الشام ، ومسجد عمرو بن العاص بمصر ، وفي هذه الحالة يجب عليه أن يصلى الى جهة هذه المحاريب القديمة ، ولا يصح له أن يبحث عن القبلة ، مع وجود هذه المحاريب ، فلو بحث وصلى الى جهة غيرها ، فإن صلاته لا تصح خلافا للشافعية الذين يقولون : أن له أن يستدل على القبلة بالقطب ونحوه مع وجود هذه المحاريب ، ووافقا للمالكية كما ستعرفه ، ومثل المحاريب القديمة التى وضعها الصحابة والتابعون ، والمحاريب التى وضعت في اتجاهها وقيست عليها . الحالة الثانية : أن يكون في جهة ليست بها محاريب قديمة ، وفي هذه الحالة يجب أن يعرف القبلة بالسؤال عنها . والسؤال عنها ثلاثة شروط ، أحدها : أن يجد شخصا قريبا منه ، بحيث لو صاح عليه سمعه ، فلا يلزمه أن يبحث عن شخص يسأله . ثانيها : أن يكون المسئول عالما بالقبلة اذ لا فائدة من سؤال غير العالم . ثالثها : أن يكون المسئول ممن تقبل شهادته ، فلا يصح سؤال الكافر والفاسق والمصبى ، لأن شهادتهم لا تقبل ، وكذلك أخبارهم عن جهة القبلة الا اذا غلب على ظنه صدقهم ، ويكتفى بسؤال عدل واحد ، فإن وجد من يسأله فلا يجوز له التحرى . الحالة الثالثة : أن لا يجد جوابا =

= ولا شخصاً يسأله ، وفي هذه الحالة عليه أن يعرف القبلة بالتحري ، بأن يصلى الى الجهة التى يغلب على ظنه أنها جهة القبلة فتصح له صلاته فى جميع الحالات .
 هذا اذا كان موجودا فى مدينة أو قرية ، أما ان كان مسافرا فى الصحراء ونحوها من الجهات التى ليس بها سكان من المسلمين ، فانه اذا كان عالما بالنجوم ، ويعرف اتجاه القبلة بها أو بالشمس أو القمر ، فذاك . وأن لم يكن عالما ووجد شخصا عارفا بالقبلة ، فانه يجب عليه أن يسأله ، واذا سأل ولم يجبه ، فعليه أن يجتهد فى معرفة جهة القبلة بقدر ما يستطيع ، ثم يصلى ، ولا اعاده عليه ، حتى ولو أخبره الذى سأله أولا فلم يجبه .

المالكية - قالوا : اذا كان المصلى فى جهة لا يعرف القبلة ، فان كان فى هذه الجهة مسجد به محراب قديم ، فانه يجب عليه أن يصلى الى الجهة التى فيها ذلك المحراب ، وتنحصر المحاريب القديمة فى أربعة ، وهى : محراب مسجد النبى ﷺ ، ومحراب مسجد بنى أمية بالشام ، ومحراب مسجد عمرو بن العاص بمصر ، ومحراب مسجد القيروان ، غلو اجتهد وصلى الى غير هذه المحاريب بطلت صلاته ، أما غير هذه المحاريب ، فان كانت موجودة فى الأمصار ، وموضوعة على قواعد صحيحة أقرها العارفون فانه يجوز لمن كان أهلا للتحري أن يصلى الى هذه المحاريب ، ولا يجب عليه أن يصلى اليها ، أما من ليس أهلا للتحري فانه يجب عليه أن يقلدها ، أما المحاريب الموجودة بمساجد القرى فانه لا يجوز لمن يكون أهلا للتحري ، أن يصلى اليها ، بل يجب عليه أن يتحرى عن وضعها قبل الصلاة ، فان لم يكن أهلا للتحري ، فانه يجب عليه أن يصلى اليها ، ان لم يجد مجتهدا يقلده .

والحاصل أن الجهات التى عليها محاريب تنقسم الى ثلاثة أقسام ، الأول : محاريب المساجد الأربعة التى ذكرناها ، وهذه لا يجوز استقبال غيرها . الثانى : المحاريب الموجودة فى مساجد الأمصار الموضوعة على قواعد صحيحة ، وهذه لا يجب على من كان أهلا لملاجهاد أن يصلى اليها ، بل له أن يتركها ويجتهد ، وله أن يصلى اليها . القسم الثالث : المحاريب الموجودة فى مساجد القرى ، وهذه لا يجوز لمن كان أهلا للتحري أن يصلى اليها ، أما غيره فيجب أن يصلى اليها .

هذا حكم الجهات التى بها محاريب ، فان وجد فى جهة ليس بها محاريب وكان يمكنه أن يتحرى جهة القبلة ، فانه يجب عليه أن يتحرى ، ولا يسأل أحدا ، الا اذا خفيت عليه علامات القبلة ، وفى هذه الحالة يلزمه أن يسأل عن القبلة شخصا مكلفا عدلا ، عارفا بأدلة القبلة ، ولو كان أنثى أو عبدا .

هذا اذا كان أهلا للتحري وملاجهاد ، فان لم يكن أهلا لذلك ، فانه يجب عليه أن يسأل شخصا مكلفا عدلا عارفا بالقبلة ، فان لم يجد من يسأله فانه يصلى الى أى جهة يختارها وتصح صلاته .

= وبهذا تعلم أن المالكية متفقون مع الحنفية في ضرورة اتباع المحاريب القديمة ، إلا أن المالكية اقتصروا على أربعة منها ، والحنفية قالوا أن جميع المحاريب التي بناها الصحابة والتابعون مقدمة على ما عداها من أمارات القبلة ، ومختلفون في السؤال والتحرى ، فالحنفية يقولون : إذا لم يجد محارباً ، فإن عليه أن يسأل أولاً ، فإن لم يجد من يسأله يتحرى ، أما المالكية فإنهم يقولون : من كان أهلاً للتحرى ، فإنه يجب عليه أن يتحرى ولا يسأل أحداً ، إلا إذا خفيت عليه علامات التحرى .

الشافعية — قالوا : مراتب القبلة أربعة المرتبة الأولى : أن يعلم بنفسه ، فمن أمكنه أن يعرف القبلة بنفسه فإنه يجب عليه أن يعرفها بنفسه ولا يسأل عنها أحد . فالأعمى الموجود في المسجد إذا كان يمكنه مس حائط المسجد ليعرف القبلة ، فإنه يجب عليه أن يفعل ذلك ولا يسأل أحداً . المرتبة الثانية : أن يسأل ثقة عالماً بالقبلة ، بحيث يعرف أن الكعبة موجودة في هذه الجهة ، وقد عرفت أن سؤال الثقة إنما يكون عند العجز عن معرفتها بنفسه طبعاً والا فلا يصح له السؤال ، ويقوم مقام الثقة بيت الأبرة (البوصلة) ونحوها من الآلات التي يمكن أن يعرف بها القبلة ، كتجم القطب ، والشمس ، والقمر ، والمحاريب الموجودة في بلد كبير من بلاد المسلمين ، أو موجودة في بلد صغير لكن يصلى إليه كثير من الناس .

والحاصل أن المرتبة الثانية من مراتب معرفة القبلة تشتمل على سؤال الثقة ، أو بيت الأبرة أو القطب ، أو المحاريب ، سواء كانت محاريب المساجد القديمة التي وضعها الصحابة والتابعون أو غيرها من المحاريب التي تكثر الصلاة إليها ، أما المحاريب التي توجد في المصلى الصغيرة التي يستعملها بعض الناس في الطريق والمزارع ونحوهما ، فإنها لا تعتبر . المرتبة الثالثة : الاجتهاد ، والاجتهاد لا يصح إلا إذا لم يجد ثقة يسأله ، أو لم يجد وسيلة من الوسائل التي يعرف بها القبلة ، أو لم يجد محراباً في مسجد كبير أو في مسجد صغير مطروق من الناس ، فإذا فقد كل ذلك ، فإنه يجتهد ، وما يؤديه إليه اجتهاده يكون قبلته ، ولو اجتهد للظهر مثلاً ، ثم نسي الجهة التي اجتهد إليها في العصر ، فإنه يجدد الاجتهاد ثانياً : المرتبة الرابعة : تقليد المجتهد ، بمعنى أنه إذا لم يستطع أن يعرف القبلة بسؤال الثقة ولا بمحراب ولا بغيره ، فإن له أن يقلد شخصاً اجتهد في معرفة القبلة وصلى إلى جهتها ، فهو يصلى مثله . وبهذا تعلم أن الشافعية خالفوا المالكية ، والحنفية في المحاريب الموجودة في المساجد التي بناها الصحابة والتابعون ، فإن المالكية جعلوا بعضها عمدة لا يجوز أن تستعمل وسيلة أخرى مع وجوده ، والحنفية جعلوها كلها عمدة ، أما الشافعية فقد قالوا : أن المحاريب كلها في مرتبة الوسائل الأخرى التي يمكن أن تعرف بها القبلة ، كبيت الأبرة والقطب ، ونحو ذلك واتفقوا مع الحنفية في الترتيب ، فقالوا : أنه إذا جهل القبلة ، فإنه يجب عليه أن يسأل ، فإذا لم يجد من يسأله فإنه يجب عليه أن يجتهد =

وبعد ذلك ، فلعلك قد عرفت أن أدلة القبلة عند الأئمة لا تخرج عن أمور : منها المحاريب الموجودة في المساجد على التفصيل الذي بيناه ، ومنها خبر العدل عند عدم وجود المحاريب ، ومنها التحري والاجتهاد عند عدم وجود العدل ، وقد عرفت أن بعضهم يقول : أن التحري والاجتهاد مقدم على خبر العدل . إلى آخر ما بيناه مفصلاً في كل مذهب .

وبقى ههنا أمور : أحدها : ما حكم من تحرى ، فلم يرجح جهة على أخرى . ثانيها : ما حكم من تحرى ، وأداه تحريه إلى جهة ، ثم تبين له أنه أخطأ يقيناً أو ظناً ، وهو في أثناء الصلاة أو بعد الفراغ منها . ثالثها : ما حكم من ترك الاجتهاد ، وهو قادر عليه ، ثم يصلى بدونه . رابعها : ما حكم من يقدر على الاجتهاد ، وقلد مجتهداً آخر . أما الجواب عن الأول فهو أن الذي يجتهد ، ولم يستطع أن يرجح جهة على أخرى ، فقد قام بما في طاقته ، وعلى

لم يجد من يسأله فإنه يجب عليه أن يجتهد ، إلا أن الشافعية زادوا عن الحنفية مرتبة أخرى ، وهي تقليد المجتهد .

الحنبليّة — قالوا : إذا جهل الشخص جهة القبلة ، فإن كان في بلدة بها محاريب بناها المسلمون — علامة تدل على القبلة — فإنه يجب عليه أن يتجه إليها متى علم أنها في مسجد عمله المسلمون ، ولا يجوز له مخالفتها على أي حال بل لا يجوز له الانحراف عنها . وإن وجد محراباً في بلدة خراب ، كالجهات التي بها آثار قديمة ، فإنه لا يجوز له أن يتبعه ، إلا إذا تحقق أنه من آثار مسجد تهدم بنسب المسلمين ، فإن لم يجد محاريب لزمه السؤال عن القبلة ، ولو بقرع الأبواب ، والبحث عن يدله ، ولا يعتمد إلا على العدل : سواء كان رجلاً أو امرأة أو عبداً ، ثم إن المخبر كان عالماً بالقبلة يقيناً يجيب العمل بإخباره . ولا يجوز له أن يجتهد ، وإن كان يعرفها بطريق الظن ، فإن كان عالماً ، بإدلتها ، فإنه يفترض تقليده ، بشرط أن يكون الوقت ضيقاً لا يسع البحث ، والا لزمه التعلم والعمل . واجتهاده ، فإذا كان في سفر ، ولم يجد أحداً ، فإن كان عالماً بأدلة القبلة ، فإنه يفترض عليه أن يبحث عنها بالأدلة ، ويجتهد بذلك في معرفتها ، فإذا اجتهد وغلب على ظنه جهة صلى إليها ، وصحت صلاته ، وإذا ترك الجهة التي غلب على ظنه أنها القبلة ، وصلى إلى غيرها ، فإن صلاته لا تصح ، حتى ولو تبين له أنه أصاب القبلة ، ولا يخفى أن هذا من المعاني السامية ، فإن الاجتهاد له قيمته في نظر المسلمين في كل شأن من الشؤون ، فإذا لم يستطع الاجتهاد ، كأن كان به رمد ، أو لم يستطع أن يعرف جهة القبلة . فإنه يصلى إلى أي جهة يختارها ، ولا إعادة عليه .

فيحصل من هذا أن من جهل القبلة فيجب عليه أولاً أن يتبع المحاريب أن كانت موجودة ، فإن لم يجدها ، فإنه يجب عليه أن يسأل أحد عارفاً بالقبلة ، فإن لم يجد من يسأله ، فإنه يجب عليه أن يجتهد أن يقدر على الاجتهاد ، أو يقلد مجتهداً إن لم يقدر ، فإن لم يجد فإنه يتحري بقدر إمكانه ويصلى ، فإذا خالف مرتبة من هذه المراتب ، فإن صلاته تبطل ، وعليه أعادتها : حتى ولو أصاب القبلة ، لأنه ترك ما هو مفترض عليه في هذه الحالة .

هذا فان صلاته تصح بالتوجه الى أى جهة ، ولا اعادة عليه باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وخالف الشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ، وأما الجواب عن الثانى ، فهو أنه اذا صلى شخص الى جهة أداء اليها اجتهاده ، ثم ظهر له أنه أخطأ أثناء الصلاة ، بأن تيقن أو ظن أن القبلة في جهة أخرى ، فانه يتحول الى الجهة التى تيقن أو ظن أنها القبلة ، وهو في صلاته يبنى على ما صلاه قبل ، فاذا صلى ركعة من الظهر مثلا الى جهة اعتقد أنها القبلة بعد المتخري ، ثم ظهر له بعد أداء هذه الركعة أن القبلة في جهة أخرى ، فانه يتحول اليها ، ويبنى على الركعة التى صلاها ، وهذا هو رأى الحنفية والحنابلة ، وخالف فيه الشافعية ، والمالكية (٢) أما اذا أتم صلاته بعد اجتهاده ، ثم ظهر له أنه أخطأ يقينا أو ظنا ، فان صلاته تنقح بحقيقة ، ولا اعادة عليه باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وخالف الشافعية ، على أن المالكية لهم في ذلك تفصيل يسير ، وقد ذكرنا كل ذلك تحت الخط (٣) وأما الجواب عن الثالث . فهو أن من ترك الاجتهاد ، وهو قاصر عليه ، بأن قلده مجتهد آخر ، أو صلى وحده بدون اجتهاد ، فان صلاته لا تصح ، وان تبين له أنه أصاب القبلة ، وهذا متفق عليه بين ثلاثة من الأئمة ،

(١) الشافعية — قالوا : اذا اجتهد في معرفة القبلة ، فلم يرجح جهة على أخرى فانه في هذه الحالة يصلى الى أى جهة شاء ، كما يقول الأئمة الثلاثة ، الا أنه تجب عليه اعادة تلك الصلاة خلافا لهم .

(٢) المالكية — قالوا اذا اجتهد شخص في معرفة القبلة ، فأداه اجتهاده الى جهة فصلى اليها ثم ظهر له بعد الشروع في الصلاة أنه مخطئ في اجتهاده ، فانه يجب عليه أن يقطع الصلاة بشرطين : الشرط الأول : أن يكون مبصرا ، فاذا كان أعمى ، فانه لا يجب عليه قطع الصلاة ، ولكن يجب عليه أن يتحول الى القبلة ، ويبنى على ما صلاه أولا ، ولا يبطلت صلاته ، كما هو في المذاهب الأخرى ، فهم متفقون معهم في الأعمى ، ومختلفون في المبصر . الشرط الثانى أن يكون الانحراف عن القبلة كثيرا ، فاذا كان يسيرا ، فان الصلاة لا تبطل ، سواء كان المصلى أعمى ، أو بصيرا ، ولكن يجب عليهما التحول الى القبلة ، وهم متفقون في الصلاة فان لم يتحولا صححت الصلاة مع الاثم .

الشافعية — قالوا : ان تبين له في أثناء الصلاة أنه أخطأ يقينا بطلت صلاته واستأنفها بلا تفصيل بين أعمى ومبصر ، أما اذا ظن أنه أخطأ ، فلا تبطل صلاته ، ولا يقطعها مثلا اذا دخل في الصلاة بعد اجتهاده ، ثم أخبره ثقة يعرف القبلة عن معينة بأنه غير مستقبل القبلة ، فان صلاته تبطل ، ولا ينفعه اجتهاده الأول ، سواء كان أعمى أو مبصر ، وبذلك تخالفوا المالكية الذين يفرقون بين الأعمى والبصير ، وخالفوا الحنفية والحنابلة في جواز التحول الى الجهة التى ظهر له أنها القبلة .

(٣) الشافعية — قالوا : اذا اجتهد وصلى الى جهة اجتهاده حتى أتم صلاته ، ثم ظهر له بعد تمام الصلاة أنه أخطأ القبلة يقينا ، فان صلاته تبطل ، وتلزمه اعادتها ، الا اذا ظن أنه أخطأ ، فانه لا يضر .

وخالف الحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) وأما الجواب عن الرابع ، فإنه يمكن معرفته من الأحكام التي ذكرناها في « دلائل القبلة » وهو أنه ليس له أن يقلد غيره متى كان قادرا على الاجتهاد ، أما إذا عجز عن الاجتهاد بالمرة ، فإنه يصح له أن يقلد المجتهدان وجد مجتهدا يعرف القبلة باجتهاده ، والاصل إلى أي جهة شاء ، ولا إعادة عليه ، وهذا هو رأي الحنفية ، والحنابلة ، فانظر رأي المالكية ، والشافعية تحت الخط (٢) .

كيف يستدل بالشمس ، أو بالنجم القطبي على القبلة

قد يتوهم أن هذا المبحث ليس داخلا في المسائل الفقهية ، ولكن الواقع أنه دخل فيها من حيث أن معرفة القبلة تتوقف عليه فقال بعضهم : أن معرفته سنة ، لأن وسائل معرفة القبلة كثيرة : وقد لا تخفى على أحد ، فليس يلزم أن يعرف الاستدلال بالشمس ، أو النجم على القبلة وبعضهم يقول : أنه يجب على من يسافرون في البحار ، وليس لديهم أمارات تدلهم على القبلة وعلى كل حال فإن الشريعة الإسلامية مرتبطة في الواقع بكل علم من العلوم التي تنفع المجتمع ، سواء في العبادات أو المعاملات ، أو غيرها .

المالكية — قالوا : إذا صلى إلى القبلة بعد اجتهاد ، ثم ظهر له بعد تمام الصلاة أنه أخطأ ، وصلى إلى غير القبلة ، فإن صلاته تكون صحيحة ، سواء تبين له أنه أخطأ يقينا أو ظنا ، إلا أنه ان اضح له أنه صلى إلى غير القبلة ، فإنه يندب له أن يعيد الصلاة بشرط أن يكون بصيرا . وأن يكون وقت الصلاة باق ، وهذا هو حكم الذي خالفوا فيه الحنفية والحنابلة .

(١) الحنفية — قالوا : إذا كان قادرا على الاجتهاد ، وصلى إلى جهة يعتقد أنها القبلة بدون أن يجتهد ، ثم يجتهد ، ثم تبين له أنها هي القبلة حقا فصلاته صحيحة ، أما إذا تبين له أنه أخطأ ، سواء كان ذلك في أثناء الصلاة أو بعدها ، فإن صلاته تبطل ، وعليه أعادتها ، فإذا شك في القبلة ، ولم يتحرر ، وصلى ، ثم تبين له أنه صلى إلى جهة القبلة ، فإن كان ذلك بعد الفراغ من الصلاة ، فإنها تقع صحيحة ولا تلزم أعادتها ، وإن كان في أثناء الصلاة بطلت ، ووجب عليه استئنافها .

(٢) المالكية — قالوا : إذا كان العجز لتعارض الأدلة عند المجتهد ، تخير جهة يصلى إليها ، ولا يقلد مجتهدا آخر ، إلا أن ظهر له أصابته ، فعليه اتباعه مطلقا ، كما يتبعه أن جهل أمره ومضاق الوقت ، وإن كان لخفاء الأدلة عليه بغيم أو حبس أو نحوهما ، فهو كالقلد ، عليه أن يقلد مجتهدا آخر أو محرابا ، فإن لم يجد من يقلده تخير جهة يصلى إليها وصحت صلاته .

الشافعية — قالوا : أنه في هذه الحالة يصلى في آخر الوقت أن كان يظن زوال عجزه ، والأصل في أول الوقت ، وعليه الامداد في الحالتين .

ولعلك قد عرفت أن الشمس وانجود من العلامات الدالة على القبلة ، فيستدل بالشمس على القبلة في كل جهة بحسبها ، لأن مطلعها يعين جهة المشرق ، ومغربها يعين جهة المغرب ، ومتى عرف المشرق ، أو المغرب ، عرف الشمال والجنوب وبهذا يتيسر لأهل كل جهة معرفة قبلتهم ، فمن كان في مصر فقبلته المشرق مع انحراف قليل إلى جهة اليمين ، لأن الكعبة بالنسبة لمصر واقعة بين المشرق والجنوب ، وهو للمشرق أقرب .

وأما القطب فهو نجم صغير في بذات نعش الصغرى ، ويستدل به على القبلة في كل جهة بحسبها أيضا ، ففي مصر يجعله المصلي خلف أذنه اليسرى قليلا ، وكذا في أسبوط ، وفوة ، ورشيد ، ودمياط والاسكندرية . ومثلها تونس والأندلس ، ونجوها ، وفي العراق وما وراء النهر يجعله المصلي خلف أذنه اليمنى ، وفي المدينة المنورة والقدس ، وغزة ، وبعلبك ، وطرسوس ونحوها يجعله مائلا إلى نحو الكتف الأيسر ، وفي الجزيرة ، أرمينية ، والموصل ونحوها يجعله المصلي على فقرات ظهره ، وفي بغداد ، والكوفة وخوارزم ، والري ، وطلوان بلاد العجم ، ونحوها يجعله المصلي على خده الأيمن ، وفي البصرة ، وأصبهان ، وفارس ، وكerman ، ونحوها يجعله فوق أذنه اليمنى ، وفي الطائف وعرفات والمزدلفة ومنى يجعله المصلي على كتفه الأيمن ، وفي اليمن يجعله المصلي أمامه ، مما يلي جانبه الأيسر ، وفي الشام يجعله المصلي وراءه ، مما يلي جانبه الأيسر ، وفي نجران يجعله المصلي وراء ظهره . ومن الأدلة بيت الابرّة المسمى « يالبوصنة » متى كان منضبطا .

وبالجملة فالقبلة تختلف باختلاف انبعاث ، ويتحقق معرفتها في كل جهة بقواعد الهندسة والحساب ، بأن يعرف بعد مكة عن خط الاستواء وعن طرف المغرب ، ثم بمد البسطة المفروض كذلك ، ثم يقاس بتلك القواعد لتحقق سمت القبلة .
انما ذكرنا هذا تكملة للبحث ، فان تعذر على العامة فهمه فليتركوه ، وليرجعوا إلى المحارب المعروفة لهم ، أو إلى غيرها من الأمارات الهامة .

شروط ويحوت استقبال القبلة

يجب على كل مصل أن يستقبل القبلة بشرطين (١) ، أحدهما : القدرة . ثانيهما : الإيمان . فمن عجز عن استقبالها لمرض ونحوه ، ولم يجد من يوجهه (٢) إليها سقط عنه ، ويصلى إلى الجهة التي يقدر عليها ، وكذا من خاف من عدو آدمي أو غيره على نفسه أو ماله فان قبلته هي التي يقدر على استقبالها ، ولا تجب عليه الإعادة في الحالتين .

(١) الملكية — زادوا شرطا ثالثا ، وهو الذكر لمن وجب عليه استقبال جهة الكعبة فلو صلى ناسيا إلى غير جهة القبلة صحت صلاته وأعاد الفرض في الوقت نداء
(٢) الحنفية — قالوا : يسقط استقبال القبلة عن المريض العاجز عن استقبالها ، وان وجد من يوجهه إليها .

مبحث الصلاة في جوف الكعبة

قد عرفت مما تقدم أن الكعبة هي قبلة المسلمين التي لا تصح الصلاة الا انيها ، وليس المراد تقديس جهة خاصة ، بل المراد دائما هو عبادة الله وحده بالكيفية التي يأمر بها ، ولذا قال تعالى : « سيقول السفهاء من الناس ما ولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها ، قل لله المشرق والمغرب ، يهدي من يشاء الى صراط مستقيم » فالقصد من الاتجاه الى مكان خاص انما هو الخضوع لله تعالى بامتثال أمره ، ومن شاء أن يعرف الحكمة في ذلك فإن من السهل عليه أن يدرك أن هذه الجهة هي التي بها الكعبة ، وهذا المكان قد أمر الله تعالى الناس بأن يقصدوه ، لما يترتب عليه من المنافع العامة ، وتهذيب النفوس بطاعة الله تعالى ، وخشيته ، واحياء سكانه الذين لا زرع لهم ولا موارد لديهم ، كما قال الله تعالى حكاية عن سيدنا ابراهيم : « ربنا انى اسكنت من ذريتى بواد غير ذى زرع عند بيتك المحرم ، ربنا ليقيموا الصلاة فاجل أفئدة من الناس تهوى اليهم وارزقهم من الثمرات » الآيات ، فضلا عن كون هذه البقعة هي بقعة مقدسة بظهور سيد الأنبياء والمرسلين الذى جاء للناس بما فيه منافعهم الأدبية والمادية ، وقضى على عبادة الأوثان في تلك الجهات فأراد الله سبحانه وتعالى أن يعلن رضاه عنه بتحويل الناس الى الكعبة ، بعد أن كانوا يصلون الى بيت المقدس ، وعلى كل حال ، فالغرض الوحيد من العبادة في الاسلام انما هو تمجيد الله وحده ، وتقديسه من غير مشاركة مخلوق ، مهما جل قدره ، وعظمت منزلته ، كما قال الله تعالى : « والله المشرق والمغرب ، فاينما تولوا فثم وجه الله ، ان الله واسع عليم » .

من هذا يتضح لك أن الله تعالى قد أمر بالتوجيه الى القبلة ، فالصلاة في جوفها فرضا ، أو نفلا ، وان كان فيه اتجاه الى القبلة يصح الصلاة الا أنه ليس اتجاهها كاملا . ولذا اختلفت المذاهب في الصلاة فيه ، فانظرها تحت الخط الذى أمامك (١) .

(١) الجنبلة - قالوا : ان صلاة الفرض لا تصح في جوف الكعبة ، ولا على ظهرها ، الا اذا وقف في منتهاها ، ولم يبق وراءه شيء منها ، أو وقف خارجها وسجد فيها ، أما صلاة النافلة والصلاة المنذورة فتصح فيها ، وعلى سطحها ان لم يسجد على منتهاها ، فان سجد على منتهاها لم تصح صلاته مطلقا ، لأنه يصير في هذه الحالة غير مستقبل لها .
المالكية - قالوا : تصح صلاة الفرض في جوفها ، الا أنها مكروهة كراهة شديدة ، ويندب له أن يعيدها في الوقت ، أما النفل فان كان غير مؤكد ندب أن يصل فيه فيها ، وان كان مؤكداً أكسره ولا يعاد ، وأما الصلاة على ظهرها فباطلة ان كانت فرضا ، وصحيحة ان كانت نفلا غير مؤكد ، وفي النفل المؤكد قولان متساويان .
الشافعية - قالوا : ان الصلاة في جوف الكعبة صحيحة ، فرضا كانت أو نفلا ، الا أنها لا تصح اذا صلى الى بابها مفتوحا ، أما الصلاة على ظهرها ، فإنه يشترط لصحتها أن =

مبحث صلاة الفرض في السفينة ، وعلى الدابة ونحوها

ومن كان راكباً على دابة ، ولا يمكنه أن ينزل عنها لخوف على نفسه أو ماله ، أو لخوف من ضرر يلحقه (١) بانقطاع عن القافلة ، أن كان بحيث لو نزل عنها لا يمكنه العودة إلى ركوبها ونحو ذلك ، فإنه يصلى الفرض في هذه الأحوال على الدابة إلى أى جهة يمكنه الاتجاه إليها ، وتسقط عنه أركان الصلاة التي لا يستطيع فعلها ، ولا إعادة عليه ، أما صلاة الفرض على الدابة (٢) عند الأمن والقدرة ، فإنها لا تصح إلا إذا أتى بها كاملة مستوفية لشرائطها وأركانها ، كالصلاة على الأرض ، فإذا أمكنه أن يصلى عليها صلاة كاملة صحت ، ولو كانت الدابة سائرة .

ومن أراد أن يصلى في سفينة فرضاً أو نفلاً (٣) ، فعليه أن يستقبل القبلة متى قدر على ذلك ، وليس له أن يصلى إلى غير جهتها ، حتى لو دارت السفينة وهو يصلى ، وجب عليه أن يدور إلى جهة القبلة حيث دارت ، فإن عجز عن استقبالها صلى إلى جهة قدرته ،

= يكون أمامه شاخص منها يبلغ ثلثي ذراع بذراع الآدمي .

الحنفية - قالوا : أن الصلاة في جوف الكعبة وعلى سطحها صحيحة مطلقاً ، إلا أنها تكره على ظهرها ، لما فيه من ترك التعظيم .

(١) المالكية - قالوا : أن خوف مجرد الضرر لا يكفي في صحة صلاة الفرض على ظهر الدابة ، بل قالوا : لا تجوز صلاة الفرض على الدابة إيماءً ، إلا في الالتحام في حرب كافر ، أو عدو كلص ، أو خوف من حيوان مفترس ، أو مرض لا يقدر معه على النزول ، أو سير في خضاض لا يطيق النزول به ، وخاف خروج الوقت المختار ، ففي كل ذلك تصح على الدابة إيماءً ، ولو تغير القبلة ، وإن أمن الخائف أعاد في الوقت ندباً .

(٢) الشافعية - قالوا : لا يجوز له صلاة الفرض على الدابة إلا إذا كانت واقفة أو سائرة ، وزمامها بيد مميز ، وكانت صلاته مستوفية ، سواء في حالة الأمن والقدرة وغيرهما ، إلا أن الخائف في الأحوال المتقدمة يصلى حسب قدرته ، وعليه الإعادة .

الحنفية - قالوا : لا تصح صلاة الفرض على الدابة لغير عذر ، ولو أتى بها كاملة ، سواء كانت الدابة سائرة أو واقفة ، إلا إذا صلى على محمل فوق دابة وهي واقفة ، وللمحمل عيدان مرتكة على الأرض ، أما المذخور فإنه يصلى حسب قدرته ، ولكن بالإيماء ، لأنها فرضة ، وإذا كان يقدر على إيقاف الدابة ، فلا تصح صلاته حال سيرها ، ومثل الفرض الواجب بأنواعه .

(٣) الشافعية - قالوا : أن الصلاة النافلة في السفينة يجب أن تكون إلى جهة القبلة ، فإن لم يمكن التحول إليها ترك النافلة بالمرّة ، وهذا في غير الملاح ، أما هو فيجب عليه استقبال القبلة أن قدر والا صلى إلى جهة قدرته على الرجوع ، وأما الفرض فيجب فيه استقبال القبلة مطلقاً .

يخط عنه السجود أيضا اذا عجز عنه ، ومحل كل ذلك اذا خاف خروج الوقت قبل أن
حل السفينة أو القاطرة إلى المكان الذي يصلي فيه صلاة كاملة ، ولا تجب عليه
لوعة ، ومثل السفينة القطر البخارية البرية والطائرات الجوية ، ونحوها .

مباحث فرائض الصلاة

يتعلق بفرائض الصلاة أمور ، أحدها : بيان معنى الفرض والركن . ثانيها : عدد
فرض الصلاة في كل مذهب . ثالثها : شرح فرائض الصلاة ، وبيان المتق عليه والمختلف
• رابعها : بيان معنى الواجب ، والفرق بينه وبين الفرض والركن ، وعدد واجبات
صلاة .

هذه الأمور ينبغي معرفتها بدون خلط ، ليتيسر للقارئ أن يعرف المذهب الذي
فيه ، ومن شاء أن يعرف المتق عليه والمختلف فيه ، فانه يمكنه أن يرجع إلى التفصيل
في

معنى الفرض والركن

قد ذكرنا معناهما في « مبحث فرائض الوضوء » صحيفة ٥٣ ، ومجمل القول في
أن الفرض والركن بمعنى واحد باتفاق ، وهو هنا جزء العبادة التي طلبها الشارع .
يبحث لا يتحقق إلا به ، فمعنى فرائض الصلاة أجزاءها التي لا تتحقق الصلاة إلا بها ولا
جد إلا بها ، بحيث اذا فقد منها جزء لا يقال لها : صلاة ، مثلا اذا قلت : ان تكبيرة
جرام فرض من فرائض الصلاة ، أو ركن ، كان معنى هذا أنك اذا لم تأت بتكبيرة
جرام لا تكون مصليا ، وهذا المعنى يشمل أجزاء الصلاة المفروضة التي يثاب المكلف على
لها ويعاقب على تركها ، كما يشمل أجزاء صلاة التطوع التي لا يؤاخذ المكلف على تركها
بها لا يقال لها : صلاة الا اذا اشتملت على هذه الأجزاء ، فهي فرض فيها لا غيرها
الصلوات المفروضة بلا فرق .

فقولهم في تعريف الفرض : هو ما يثاب على فعله ، ويعاقب على تركه ، خاص به
به الشارع طلبا جازما ، سواء كان جزءا من شيء ، أو كلا ، مثلا الصلوات الخمس : فإن
قُيّن بها في أوقاتها فرض يثاب فاعله ، ويعاقب تاركة ، وقد جعل الشارع لها أجزاء خاصة
تتحقق إلا بها ، فكل جزء من هذه الأجزاء التي تتوقف عليه الصلاة يقال له : فرض
، فرائض الصلاة ، كما يقال له ركن من أركانها . أما الصلاة كلها فانها يقال لها : فرض ،
ما يقال لها ركن من أركان الاسلام . وهذه الأركان هي : الصلاة ، والصيام ، والزكاة ،
الحج ، وأولها شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمدا رسول الله ، فهذا معنى الركن والفرض
بضياح .

مبحث عدد فرائض الصلاة بمعنى أركانها

قد عرفت أن المراد بالفرائض ههنا الأجزاء التي إذا فقد منها جزء لم توجد الصلاة رأساً ، واليك بيانها في كل مذهب من المذاهب الأربعة تحت الخط (١) .

(١) الحنفية - قسموا الركن إلى قسمين : ركن أصلي ، وركن زائد ، فالركن الأصلي هو الذي يسقط عند العجز عن فعله سقوطاً تاماً ، بحيث لا يطالب المكلف بالاتيان بشيء بدله ، وذلك معنى قولهم : الركن الأصلي ما يسقط عن المكلف عند العجز عن فعله بلا خلف ، أما الركن الزائد فهو ما يسقط في بعض الحالات ، ولو مع القدرة على فعله ، وذلك كالقراءة ، فإنها عندهم ركن من أركان الصلاة ، ومع ذلك فإنها تسقط عن المأموم ، لأن الشارع نهاه عنها .

فتحصل من ذلك أن ما يتوقف عليه صحة الصلاة ، منه ما هو جزء من أجزائها ، وهو الأربعة المذكورة ، ويزاد عليه القعود الأخير قدر التشهد ، فإنه ركن زائد على الراجح ومنه ما هو داخل فيها ، وليس جزءاً منها ، كإيقاع القراءة في القيام ، ويقال له : شرط لدوام الصلاة ، ومنه ما هو خارج عن الصلاة ، ويقال له شرط لصحة الصلاة .

فأركان الصلاة المتفق عليها عندهم أربعة : سواء كانت أصلية ، أو زائدة ، فالأصلية هي القيام والركوع والسجود ، والركن الزائد عندهم هو القراءة فقط ، وهذه الأركان الأربعة هي حقيقة الصلاة ، بحيث لو ترك الشخص واحداً منها عند القدرة فإنه لا يكون قد أتى بالصلاة ، فلا يقال له : مضى ، وهناك أمور تتوقف عليها صحة الصلاة ، ولكنها خارجة عن حقيقة الصلاة ، وهذه الأمور تنقسم إلى قسمين ، الأول : ما كان لخارج ماهية الصلاة ، وهو الطهارة من الحدث والخبث ، وستر العورة ، واستقبال القبلة ، ودخول الوقت ، والنية ، والتحريم ، وهي شرائط لصحة الشروع في الصلاة تغييرها مما سبق . والثاني : ما كان داخل الصلاة ولكنه ليس من حقيقتها ، كإيقاع القراءة في القيام ، وكون الركوع بعد القيام ، والسجود بعد الركوع ، وهذه شرائط لدوام صحة الصلاة ، وقد يعبرون عنها بفرائض الصلاة ، ويريدون بالفرض الشرط ، أما القعود الأخير قدر التشهد فهو فرض باجماعهم ، ولكنهم اختلفوا في هل هو ركن أصلي أو زائد ، ورجحوا أنه ركن زائد ، لأن ماهية الصلاة تتحقق بدونه ، إذ لو حاف لا يصلي يعنف بالرفع من السجود ، وإن لم يجلس ، فتتحقق ماهية الصلاة بدون القعود ، وأما الخروج من الصلاة بعمل ما ينافيها من سلام أو كلام أو نحو ذلك من مبطلات الصلاة فقد عده بعضهم من الفرائض ، والصحيح أنه ليس بفرض ، بل هو واجب .

الملكية - قالوا : فرائض الصلاة خمسة عشر فرضاً ، وهي : النية وتكبيرة الإحرام والقيام لها في الفرض دون النفل ، لأنه يصح الاتيان به من قعود ولو كان المصلي قادراً على القيام ، فتكبيرة الإحرام يصح الاتيان بها من قعود في هذه الحالة ، وقراءة الفاتحة ، والقيام

شرح فرائض الصلاة مرتبة

الفرض الأول : النية

يثطلق بالنية أمور ، أحدها : معناها ، ثانيها : حكمها في الصلاة المفروضة ، ثالثها : كيفيتها في الصلاة المفروضة ، رابعها : حكمها وكيفيتها في الصلاة غير المفروضة ، خامسها : بيان وقت النية ، سادسها : حكم استحضار الصلاة المنوية وشروط النية ، سابعها : نية المأموم الاقتداء بإمامه ، ونية الإمام الامامة .

فأما معنى النية فهي عزم القلب على فعل العبادات تقربا إلى الله وحده ، وإن شئت قلت : النية هي الإرادة الجازمة ، بحيث يريد المصلي أن يؤدي الصلاة لله وحده : فلو نطق بلسانه بدون أن يقصد الصلاة بقلبه ، فإنه لا يكون مصليا ، ومعنى ذلك أن من صلى لغرض دنيوي ، كأن يمدح عند الناس ، بحيث لو لم يمدح يترك الصلاة ، فإن صلاته لا تصلح ، وكذا إذا صلى ليظفر بمال أو جاء ، أو يحصل على شهوة من الشهوات ، فإن صلاته تكون باطلة ، فعلى الناس أن يفهموا هذا المعنى جيدا ، ويدركوا أن من قصد بصلاته غرضا

= لها في صلاة الفرائض أيضا ، والركوع والرفع منه ، والسجود ، والرفع منه ، والسلام والجلوس بقدره ، والطمأنينة ، واعتدال في كل من الركوع والسجود والرفع منهما ، وترتيب الأداء ، ونية اقتداء المأموم .

ومن هذا تعلم أن المالكية والحنفية ، اتفقوا في أربعة من هذه الفرائض ، وهي القيام للقادر عليه ، والركوع ، والسجود ، أما القراءة فإن الحنفية يقولون : إن المفروض هو مجرد القراءة لا قراءة الفاتحة بخصوصها ، والمالكية يقولون : إن المفروض هو قراءة الفاتحة ، فلو ترك الفاتحة عمدا فإنه لا يكون مصليا ، ووافقهم على ذلك الشافعية ، والحنابلة ، كما هو موضح في مذهبيهما ، وسيأتى تفصيل ذلك في « مبحث القراءة » .

الشافعية - عدوا فرائض الصلاة ثلاثة عشر فرضا ، خمسة فرائض قولية ، وثمانية فرائض فعلية ، فالخمس القولية هي : تكبيرة الاحرام ، وقراءة الفاتحة ، والتشهد الأخير ، والصلاة على النبي ﷺ بعده ، والتسليم الأولى . أما الثمانية الفعلية فهي النية ، والقيام في الفرض لقادر عليه ، والركوع ، والاعتدال منه ، والسجود الأول والثاني ، والجلوس بينهما ، والجلوس الأخير ، والترتيب . وأما الطمأنينة فهي شرط محقق للركوع والاعتدال والسجود والجلوس ، فهي لا بد منها ، وإن كانت ليست ركنا زائدا على الراجح .

الحنابلة - عدوا فرائض الصلاة أربعة عشر ، وهي : القيام في الفرض ، وتكبيرة الاحرام ، وقراءة الفاتحة ، والركوع والرفع منه ، والاعتدال ، والسجود والرفع منه ، والجلوس بين السجدين ، والتشهد الأخير ، والجلوس له والتسليمين ، والطمأنينة في كل ركن فعلى ، وترتيب الفرائض والتسليمات .

من الأغراض الدنيوية ، فان صلاته تنفع باطلة ، ويعاقب عليها عقاب المرائين المجرمين ، قال تعالى : « وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين » (١) ، فمن لم يخلص في ارادة الصلاة . ويقصد أن يصلى لله وحده ، فانه يكون مخالفا لأمره تعالى ، فلا تصح صلاته ، والنية بهذا المعنى متفق عليها ، اما الخواطر النفسية أثناء الصلاة ، كأن يصلى وانه مشغول بأمر من أمور الدنيا ، فانها لا تفسد الصلاة ، ولكن يجب على المصلى الخاشع ابرئه أن يحارب هذه الوسوس بكل ما يستطيع ، ولا يتفكر وهو في الصلاة الا في الخضوع لله عز وجل ، فان عجز عن ذلك ، ولم يستطع أن ينزع من نفسه أمور الدنيا ، وهو واقف بين يدي ربه ، فانه لا يؤاخذ ، ولكن عليه أن يستمر في محاربة هذه الوسوس الفاسدة ليظفر بأجر العاملين المخلصين .

والحاصل أن هاهنا أمرين ، أحدهما : ارادة الصلاة والعزم على فعلها لله وحده بدون سبب آخر لا يقصره الدين ، ثانيهما : حضور القلب ، وعدم اشتغاله بتفكير أمر من أمور الدنيا ، فاما الأمر الأول فانه لابد منه في الصلاة ، وأما الأمر الثانى فانه ليس شرطا في صحة الصلاة ولكن ينبغى للواقف بين يدي خالقه أن ينزع من نفسه كل شيء لا علاقة له بالصلاة ، فان عجز فان أجر صلاته لا ينقص ، لأنه قد أتى بما في وسعه ، ولا يكلفه الله بهن ذلك .

حكم النية في الصلاة المفروضة

وأما حكم النية في الصلاة فقد اتفق الأئمة الأربعة على أن الصلاة لا تصح بدون نية إلا أن بعضهم قال : انها ركن من أركان الصلاة ، بحيث لو لم ينو الشخص الصلاة ، فلا يقال له : انه قد صلى مطلقا ، وبعضهم قال : انها شرط لصحة الصلاة ، فمن لم ينو فانه يقال

(١) الحنفية - قالوا : ان النية شرط ، ثبتت شرطيتها بالاجماع ، لا بقوله تعالى : « وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين » لأن المراد بالعبادة في هذه الآية التوحيد ، ولا بقوله ﷺ : « انما الأعمال بالنيات » ، لأن المراد ثواب الاعمال ، أما صحة الاعمال فمسيكوت عنها .

والواقع أن هذه الأدلة تحتل المعنى الذى قاله الحنفية كما تحتل المعنى الذى قاله غيرهم ، أما الآية فلان عبادة الله ليست مقصورة على التوحيد ، بل المتبادر منها اخلاص النية في عبادة الله مطلقا ، لأن بعض المشركين كانوا يشركون مع الله غيره في العبادة ، خصوصا أهل الكتاب الذين ذكروا مع المشركين في الآية ، فانهم كانوا يشركون في العبادة مع الله بعض أنبيائه ، وأما الحديث فلان ثواب الأعمال إذا حبط فانه لا يكون لها أية فائدة ، ولا معنى لقولهم : ان العمل صحيح مع بطلان ثوابه . نعم لهم أن يقولوا : ان فائدته رفيع العقاب ، ولكن هذا لا دليل عليه في الحديث ، بل بالعكس ، ظاهر الحديث يدل على أن النية شرط في الثواب وفي الصحة والتخصيص بالثواب تحكم لا دليل عليه .

له : انه قد صلى صلاة باطلة ، ومثل هذا الخلاف لا يترتب عليه كبير فائدة لمن يريد أن يعرف ما تصح الصلاة به وما لا تصح بدون تدقيق فقهي ، فان مثل هذا يقال له : ان النية لازمة في الصلاة ، فلو تركت بطلت الصلاة باتفاق المذاهب ، لا فرق في ذلك بين كونها شرطاً في صحتها أو جزءاً من أجزائها ، أما طلبية العام الذين يريدون أن يعرفوا اصطلاح كل مذهب فعليهم أن يعرفوا أن المالكية والشافعية اتفقوا على أن النية ركن من أركان الصلاة ، فلو لم ينو الصلاة فانه لا يقال له : قد صلى أصلاً . والحنفية والحنابلة اتفقوا على أنها شرط ، بمعنى أنه ان لم يأت بها فانه يكون قد صلى صلاة باطلة ، وبذلك تعلم أن النية بالمعنى المتقدم فرض ، أو شرط لا بد منه على كل حال ، واليك بيانها مفصلة :

كيفية النية في الصلاة المفروضة

الصلاة اما أن تكون فرض عين ، كالصلوات الخمس ، واما أن تكون فرض كفاية كصلاة الجنازة ، والصلاة المنذرة ، واما أن تكون سنة مؤكدة ، أو غير مؤكدة ، على التفصيل المتقدم في صحيفة ٥٧ .
فأما نية الصلاة المفروضة ففي كفيتهاتفصيل المذاهب (١) .

(١) الحنفية - قالوا : يتحقق بهذا المبحث أمور ، أحدها : أنه يفترض على كل مكلف أن يعلم أن الله فرض عليه خمس صلوات ، فإذا كان جاهلاً بالصلوات المفروضة ، فإن صلاته لا تصح ، ولو كان يصليها في أوقاتها ، إلا اذا على مع الامام . نوى صلاة امانة ، فان علم أن عليه صلاة مفروضة ، ولكن لم يميز الفرض من الواجب والسنة وصلّاها كلها بنية الفرض ، فإن صلاته تصح ، ومثل هذا كثير بين العامة ، على أن صلاتهم بهذه الكيفية ، وان كانت صحيحة ، ولكن يلزمهم أن يتعلموا الفرق بين الفرض وغيره ، ولا يستمروا على جهلهم بأمور دينهم الضرورية في هذا الزمن الذي يسهل فيه عليهم أن يحضروا دروس الفقه في المساجد وغيرها . ثانياً : كيفية النية ، وكيفية النية في الفرض : هي أن يعلم المصلي بقلبه الصلاة التي يصليها من ظهر أو عصر أو مغرب أو عشاء أو صبح . فمتى علم ذلك فانه يكون قد أتى بالنية التي هي شرط لازم لصحة الصلاة ، ثم ان كانت الصلاة في وقتها ، فانه يكفي تعيين الوقت ، كما ذكرنا ، بدون زيادة بحيث لو نوى صلاة الظهر أو العصر أو غيرهما من الفرائض ، فإن صلاته تصح فلا يلزمه أن ينوي ظهر اليوم أو ظهر الوقت ، وبعضهم يقول : بل يلزمه أن ينوي ظهر اليوم أو ظهر الوقت ، وذلك لأن وقت الصلاة يقبل صلاة فرض آخر عشاء ، فلو نوى صلاة الظهر يحتمل أنه يريد ظهر اليوم ، ويحتمل أنه يريد صلاة ظهر آخر كان عليه ، والرأيان مصححان ، على أن الأحوط أن يتنوى ظهر اليوم ، أو عصر اليوم .
هذا اذا كانت الصلاة في وقتها ، أما اذا كانت خارج الوقت كان جاهلاً بفروج

= الوقت فانه يكفي أن ينوى صلاة الظهر أو العصر بدون قيد على الأرجح ، وإن كان عالما بخروج الوقت ، ففيل : يكفي ، وقيل : لا وعلى كل حال فالأحوط أن يقيده باليوم ، فيقول : ظهر اليوم ، أو عصر اليوم ، ولونوى صلاة الفرض بدون أن يعينه ، فانه لا يكفي ما لم يقيده بالوقت ، وذلك بأن ينوى صلاة فرض الوقت ، فإذا نوى صلاة فرض الوقت ، فانه يصح بشرط أن تكون الصلاة في الوقت ، فإذا صلى بعد خروج الوقت ، وهو لا يعلم بخروجه ونوى فرض الوقت فانه لا يصح .

والحاصل أنه لابد في النية من تعيين الوقت الذي ينوى صلاته ، فإن كان يصلى في الوقت ، فإن التعيين يكون بنية نفس الفرض من ظهر أو عصر الخ ، وبعضهم يرى أن التعيين لا يكفي فيه ذلك ، بل لابد من أن ينوى عصر اليوم أو مغرب اليوم ، وهكذا ، وإن كان في الوقت ، فانه يكفي أن ينوى الظهر أو أن الوقت قد خرج ، فمثله كمثله الذي يصلى في الوقت ، فانه يكفي أن ينوى الظهر أو العصر بدون زيادة على الأرجح ، أما أن كان عالما بخروج الوقت ، فكذا الحال فيه ، فبعضهم يقول : انه يكفي منه بنية صلاة الظهر أو العصر ، الخ ، بدون زيادة ، وبعضهم يرى أنه لابد من أن ينوى ظهر اليوم .

هذا ، وإذا لم يعين الظهر أو العصر ، ولم يقيده باليوم ، بل نوى صلاة الفرض فقط ، فانه لا يكفي باتفاق ، فإذا نوى فرض الوقت فإن نيته تصح إذا كانت صلاته في الوقت .
ثالثها : النية في صلاة الجنابة ، والصلاة الواجبة ، وهي شرط في صحتها ، كما هي شرط في صحة الصلاة المفروضة ، فأما صلاة الجنابة فانه يكفي أن ينوى فيها صلاة الجنابة ، ولكن النية الكاملة فيها هي أن ينوى صلاة الجنابة والدعاء للميت ، كما يأتي في « مباحث الجنابة » وينوى في الجمعة صلاة الجمعة ، وكما أن النية شرط في صحة الصلاة المفروضة عند الحنفية ، فكذا هي شرط في صحة صلاة الواجب ، كالوتر وركعتي الطواف ، فإن النية شرط في صحتها ، بأن ينوى الوتر وركعتي الطواف ، ومثل ذلك صلاة النفل الذي شرع فيه ثم أفسده ، فإذا شرع في صلاة ركعتين تطوعا ثم فسدت صلاته قبل تمامها ، فانه يجب عليه اعادةها ، وفي هذه الحالة تشترط النية ، لأن صلاتها ثانيا أصبحت واجبة .
وبالجملة فالنية لازمة للصلوات المفروضة عينا وكفاية وللصلاة الواجبة وللصلاة المفروضة ، أما صلاة النفل فانه لا يشترط لها النية ، كما يأتي :

المالكية — قالوا : لابد في نية الفرض من تعيينه ، بأن يقصد صلاة الظهر أو العصر ، وهكذا ، فإن لم ينو فرضا معينا ، فإن صلاته لا تصح ، وسيأتي بيان حكم النية في النافلة .
الشافعية — قالوا : يشترط للنية في صلاة الفرض ثلاثة شروط ، أحدها : نية الفرضية ، بمعنى أن يقصد المصلي كون الصلاة التي يصليها فرضا . ثانيها : قصد فعل الصلاة ، بمعنى أنه يستحضر الصلاة ولو اجمالا ، ويقصد فعلها ، وإنما اشترطوا قصد فعل الصلاة لتمييزه عن الأفعال الأخرى . ثالثها : تعيين الصلاة التي يصليها من ظهر أو عصر =

حكم استحضار الصلاة المنوية وشروط النية

قد عرفت مما تقدم في « مبحث كيفية النية » أن ثلاثة من الأئمة اتفقوا على أن استحضار الصلاة من قيام ، وقراءة ، وركوع ، وسجود عند النية ليس بشرط لصحة الصلاة ، وخالف في ذلك الشافعية ، فقالوا : لا بد من استحضار بعض أجزاء الصلاة عند النية أن لم يستطع استحضار جميع الأركان ، وقد تقدم بيان مذهبهم موضحا ، أما استمرار النية إلى آخر الصلاة بحيث لو نوى الخروج من الصلاة ، وأبطل نية الدخول فيها ، فإن الصلاة تبطل ، ولو استمر في صلاته لأن في هذه الحالة يكون قد صلى بدون نية ، مثلا إذا دخل شخص في الصلاة بنية صحيحة ، ثم ناداه شخص آخر فنوى الخروج من الصلاة فلبتية لدائه ، فإن صلاته تبطل بذلك ، ولو لم يقطع الصلاة بالفعل لأن من شرائط صحة النية أن لا يأتي المصلي بها ينافيها ، وظاهر أن نية الخروج من الصلاة يناقض نية الدخول فيها ، وقد تقدمت شروط النية في صحيفة ٥١ ، وهي : الإسلام ، والتميز ، والجزم ، بأن لا يتردد في النية أو يرفضها ، وهذا القدر متفق عليه في المذاهب ، إلا أنك قد عرفت أن الشافعية زادوا على ذلك في نية الصلاة قصد أفعال الصلاة ، ونية كون الصلاة فرضا ، وزادوا في نية الوضوء أن تكون مقارنة لغسل أول عضو مفروض ، أما الإسلام فهو شرط من

= رابعها : أن تكون نية الفرضية وقصد فعل الصلاة وتعيين الصلاة التي يصلحها مقارنا لأي جزء من أجزاء تكبيرة الاحرام ، فإذا فقد شرط من هذه الشروط بطلت النية ، وبطلت الصلاة ، لأن النية فرض من فرائضها ، ولعل بعض الناس يجد صعوبة في هذا ، ولكن الواقع هو أن المصلي الذي يقف بين يدي خالقه لا يصح له أن يقدم على مناجاته وهو ساه عن الفعل الذي يريد أن يعبد به ، فعليه أولا أن ينوي الفرض لتمييز عنده الصلاة من أول الأمر . ثانيا : أن يستحضر الصلاة التي يريد فعلها ، ولا يلزمه أن يستحضره بجميع أجزائها ، كما يقول بعض الشافعية ، فإن في ذلك حرجا ومشقة ، بل يكفي أن يستحضر صلاة ذات ركوع وسجود وقيام وجلوس وقراءة ، فإذا كان ذلك فرضا عليه من أول الأمر فإنه يساعد على الخشوع لديه ، أما كون هذا مقارنا لأي جزء من أجزاء تكبيرة الاحرام فعملته ظاهرة ، وهي أن يكون استحضار الصلاة مقارنا لأول جزء من أجزائها فيساعد على الخشوع .

هذا وإذا صلى شخص فرضا من فرائض الصلاة منفردا ، ثم أراد أن يعيده في جماعة فإنه يلزمه أن يعينه على الوجه المتقدم .

الحنابلة - قالوا : لا بد في نية الفرض من التعيين ، بأن ينوي صلاة الظهر أو العصر ، أو المغرب أو الجمعة ، وهكذا ، فلا يكفي بأن يدرى مطلق الفرض ، ولا يلزم أن يزيد على ذلك شيئا .

شروط صحة النية في الصلاة باتفاق ، وذلك لأن الصلاة لا تصح من غير المسلم ، كما تقدم في « شروط الصلاة » .

حكم التلفظ بالنية ، ونية الأداء أو القضاء أو نحو ذلك .

يسن أن يتلفظ بلسانه بالنية ، كأن يقول بلسانه : أصلى فرض الظهر مثلاً ، لأن في ذلك تنبيهاً للقلب ، فلو نوى بقلبه صلاة الظهر ، ولكن سبق لسانه فقال : سويت أصلى العصر فإنه لا يضر ، لأنك قد عرفت أن المعترف في النية إنما هو القلب ، والنطق باللسان ليس بنية ، وإنما هو مساعد على تنبيه القلب ، فخطأ اللسان لا يضر مادامت نية القلب صحيحة ، وهذا الحكم متفق عليه عند الشافعية والحنابلة ، أما المالكية والحنفية ، فأنظروا مذهبهما تحت الخط (١) ، أما نية الأداء أو القضاء أو عدد الركعات فسنعيه مفصلاً بعد هذا :

نية الأداء والقضاء

لا يلزم المصلي أن ينوي الأداء والقضاء : فإذا صلى الظهر مثلاً في وقتها ، فإنه لا يلزم أن ينوي الصلاة أداء ، وكذلك إذا صلاها بعد خروج وقتها فإنه لا يلزمه أن ينويها قضاء ، فإذا نواه الشخص بقلبه فقط أو نطق به بلسانه مع نية القلب ، فإن كانت نية مطابقة للواقع فإن صلاته تصح ، وإن لم تطابق الواقع ، كما إذا نوى صلاة الظهر أداء بعد خروج الوقت ، فإن كان عالماً بخروج الوقت وتعمد المخالفة بطلب صلاته ، لأن في هذا تباعاً ظاهراً ، أما إذا لم يكن عالماً بخروج الوقت ، فإن صلاته تكون صحيحة . هذا ، وإذا نوى أن يصلي المغرب أربع ركعات أو العشاء خمس ركعات ، فإن صلاته تكون باطلة ، ولو كان غلطاً ، وهذا هو رأي الشافعية والحنابلة ، أما الحنفية والمالكية فأنظروا مذهبهما تحت الخط (٢) .

(١) المالكية والحنفية - قالوا : إن التلفظ بالنية ليس مشروعاً في الصلاة ، إلا إذا كان المصلي موسوساً ، على أن المالكية قالوا : إن التلفظ بالنية خلاف الأولى لعجز الموسوس ، ويندب للموسوس .

الحنفية - قالوا : إن التلفظ بالنية بدعة . ويستحسن إذفع الموسوسة .
(٢) الحنفية - قالوا : إذا نوى الظهر خمس ركعات أو ثلاثاً مثلاً ، فإن تعبد على رأس الرابعة ثم خرج من الصلاة أجزاء ، وتكون نية الخمس ملغاة .
المالكية - قالوا : لا تبطل صلاته إلا إذا كان متممداً ، فلو نوى الظهر خمس ركعات غلطاً صحت صلاته .

حكم النية في الصلاة غير المفروضة وكيفيةها

في حكم النية في الصلاة النافلة تفصيل في المذاهب (١) .

وقت النية في الصلاة

اتفق ثلاثة من الأئمة ، وهم المالكية ، والحنفية ، والحنابلة ، على أنه يصح أن يتقدم النية على تكبيرة الأحرام بزمن يسير ، وخالف الشافعية ، فقالوا : لا بد من أن تكون النية مقارنة لتكبيرة الأحرام ، بحيث لو فرغ من تكبيرة الأحرام بدون نية بطلت ، وقد ذكرنا

(١) الحنفية - قالوا : لا يشترط تعيين صلاة النافلة ، سواء كانت سنن أو لا ، بل يكفي أن ينوي مطلق الصلاة ، إلا أن الأحوط في السنن أن ينوي الصلاة متابعاً لرسول الله ﷺ ، كما أن الأحوط في صلاة التراويح أن ينوي التراويح ، أو سنة الوقت ، أو قيسام الليل ، وإذا وجد جملة يصلون ولا يدرى أهم في صلاة التراويح أم في صلاة الفرض ، وأراد أن يصل معهم ، فلينو صلاة الفرض ، فإن تبين أنهم في صلاة الفرض أجزاء ، وإن تبين أنهم في التراويح انعقدت صلاته .

الحنابلة - قالوا : لا يشترط تعيين السنة الراتبة بأن ينوي سنة عصر ، أو ظهر ، كما يشترط تعيين سنة التراويح ، وأما النفل المطلق فلا يلزم أن ينوي تعيينه ، بل يكفي نية مطلق الصلاة .

الشافعية - قالوا صلاة النافلة إما أن يكون لها وقت معين : كالسنن الراتبة ، وصلاة الضحى ، وإما أن لا يكون لها وقت معين ، ولكن لها سبب ، كصلاة الاستسقاء ، وإما أن تكون نفلاً مطلقاً ، فإن كان لها وقت معين ، أو سبب ، فإنه يلزم أن يقصدها ويعينها ، بأن ينوي سنة الظهر مثلاً ، وأنها قبلية أو بعدية ، كما يلزم أن يكون القصد والتعيين مقترنين لأى جزء من أجزاء التكبير ، وهذا هو المراد بالمقارنة والاستحضار العرفيين ، وقد تقدم مثله في صلاة الفرض ، ولا يلزم فيها نية النافلة ، بل يستحب ، أما إن كانت نفلاً مطلقاً ، فإنه يكفي فيها مطلق قصد الصلاة حال الإطلاق بأى جزء من أجزاء التكبير ، ولا يلزم فيها التعيين ، ولا نية النافلة ، ويلحق بذلك المطلق في ذلك كل نافلة لها سبب ، ولكن يغني عنها غيرها ، كتحية المسجد ، فإنها سنة لها سبب ، وهو دخول المسجد ، ولكن تحصل في ضمن أى صلاة يشرع فيها عقب دخول المسجد .

المالكية - قالوا : الصلاة غير المفروضة إما أن تكون سنة مؤكدة ، وهى صلاة الوتر والعبددين والكسوف والاستسقاء ، وهذه يلزم تعيينها في النية بأن ينوي صلاة الوتر أو العبد ، وهكذا . وإما أن تكون رغبة ، وهى صلاة الفجر لا غير ، ويشترط فيها للتحسين أيضاً ، بأن ينوي صلاة الفجر ، وإما أن تكون مندوبة كالرواتب والضحى والتراويح والتجهة ، وهذه يكفي فيها مطلق الصلاة ولا يشترط تعيينها ، لأن الوقت كاف في تعيينها .

تفصيل كل مذهب في وقت النية تحت الخط (١) •

(١) الحنفية - قالوا : يصح أن تتقدم النية على تكبيرة الإحرام بشرط أن لا يفصل بينهما فاصل أجنبي عن الصلاة كالأكل والشرب والكلام الذي تبطل به الصلاة ، أما الفاصل المتعلق بالصلاة ، كالمشي لها والموضوء ، فإنه لا يضر فلو نوى صلاة الظهر مثلاً ، ثم شرع في الوضوء ، وبعد الفراغ منه مشى إلى المسجد ، وشرع في الصلاة ولم تحضر النية ، فإن صلاته تصح ، وقد عرفت مما تقدم أن النية هي إرادة الصلاة لله تعالى وحده ، بدون أن يشرك معه في ذلك أمراً من الأمور الدنيوية مطلقاً ، فمضى نوى هذا ، وشرع في الصلاة بدون أن يفصل بين نيته وبينه بعمل أجنبي ، فإنه يكون قد أتى بالمطلوب منه ، فإذا شرع في الصلاة بهذه النية الصحيحة ، ثم دخل عليه شخص ، فأطال الصلاة ليمدح عنده ، فإن ذلك لا يبطل الصلاة ولكن ليس له ثواب هذه الاطالة وإنما له ثواب أصل الصلاة ، وذلك لأن نيته كانت خاصة لله تعالى • وهذا معنى قول بعض الحنفية : أن الصلاة لا يدخلها رياء فإنهم يريدون به أن النية الخالصة تكفي في صحة الصلاة ، ولا يضر الرياء العارض ، على أنه شر لا فائدة منه بالاتفاق •

وهل تصح نية الصلاة قبل دخول وقتها • • كأن ينوى الصلاة ويتوضأ قبل دخول الوقت بزمان يسير ، ثم يمشى إلى المسجد بدون أن يتكلم بكلام أجنبي ، ويجلس فيه إلى أن يدخل الوقت فيصلي ، والجواب : أن المنقول عن أبي حنيفة أن النية لا تصح قبيل دخول الوقت ، وبعضهم يقول : بل تصح لأن النية شرط والشرط يتقدم على المشروط ، فتقدم النية طبعياً •

هذا ، وقد اتفق علماء الحنفية على أن الأفضل أن تكون النية مقارنة لتكبيرة الإحرام بدون فاصل ، فعلى مقلدي الحنفية أن يراعوا ذلك ، ويفصلوا بين التكبيرة وبين النية ، لأنه أفضل ، ويرفع الخلاف •

الحنابلة - قالوا : إن النية يصح تقديمها على تكبيرة الإحرام بزمان يسير ، بشرط أن ينوى بعد دخول الوقت ، كما نقل عن أبي حنيفة ، فإذا نوى الصلاة قبل دخول وقتها فإن نيته لا تصح ، وذلك لأن النية شرط ، فلا يضر أن تتقدم على الصلاة ، كما يقول : الحنفية ، ولكن الحنابلة يقولون : إن الكلام الأجنبي لا يقطع النية ، فلو نوى الصلاة ، ثم تكلم بكلام خارج عن الصلاة ، ثم كبر ، فإن صلاته تكون صحيحة ، وإنما اشترطوا للنية دخول الوقت ، مراعاة لخلاف من يقول : إنها ركن •

هذا ، والأفضل عندهم أن تكون النية مقارنة لتكبيرة الإحرام ، كما يقول الحنفية ، المالكية - قالوا : إن النية يصح أن تتقدم على تكبيرة الإحرام بزمان يسير عرفاً ، كما إذا نوى في محل قريب من المسجد ، ثم كبر في المسجد ناسياً للنية ، وبعض المالكية يقولون : إن النية لا يصح تقديمها على تكبيرة الإحرام مطلقاً ، فإن تقدمت بطلت الصلاة ، ولكن الظاهر عندهم القول الأول : على أنهم اتفقوا على أن النية إذا تقدمت بزمان طويل في =

نية الامام ونية المأموم

يشترط في صلاة صحة المأموم أن ينوي الاقتداء بالامام ، بأن ينوي متابعه في أول الصلاة ، فلو أحرم شخص بالصلاة منفردا ، ثم وجد اماما فنوى الاقتداء به فان صلاته لا تصح عند الحنفية والمالكية ، أما الشافعية والحنابلة فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ، أما الامام فانه لا يشترط أن ينوي الامامة الا في أمور مبينة في المذاهب (٢) .

= المعروف فانها تبطل ، وانما ذكرنا هذا للخلاف ليعلم الناظر في هذا أن مقارنة النية لتكبيره الاحرام عند المالكية له منزلة . فلا يصح اهماله بدون ضرورة من نسيان ونحوه . الشافعية — قالوا : ان النية لابد أن تكون مقارنة لتكبيره الاحرام ، بحيث لو تقدمت عليها أو تأخرت بزمن ما ، فان الصلاة لا تصح ، كما بيناه في مذهبهم في « مبحث كيفية النية » .

(١) الشافعية — قالوا : اذا نوى الاقتداء في أثناء الصلاة صحت الا في صلاة الجمعة والصلاة التي جمعت جمع تقديم للمطر ، والصلاة المعادة ، فانه لا بد أن ينوي الاقتداء فيهما أو صلاته ، ولم تصح .

الحنابلة — قالوا : يشترط في صحة صلاة المأموم أن ينوي الاقتداء بالامام أو الصلاة ، الا اذا كان المأموم مسبوقا ، فله أن يقتدى بعد سلام امامه بمسبوق مثله في غير الجمعة ، ومثل ذلك اذا ما اقتدى مقيم بمسافر يقصر الصلاة فان للمقيم أن يقتدى بمثله في يقية الصلاة بعد فراغ الامام .

(٢) الحنابلة — قالوا : يشترط أن ينوي الامام الامامة في كل صلاة ، وتكون نية الامامة في أول الصلاة الا في صورتين المتقدمتين في الحكم الذي ذكر قبل هذا مباشرة . المالكية — قالوا : يشترط نية الامامة في كل صلاة تتوقف صحتها على الجماعة ، وهي الجمعة والمغرب ، والعشاء المجموعتان ليلة البطر تقديم ، وصلاة الخوف ، وصلاة الاستخلاف ، فلو ترك الامام نية الامامة في الجمعة بطلت عليه وعلى المأمومين ، ولو تركها في الصلاتين المجموعتين بطلت الثانية ، وأما اذا تركها في صلاة الخوف فانها تبطل على الطائفة الأولى من المأمومين فقط ، لأنها فارقت في غير محل المفارقة ، وتصح للامام والطائفة الثانية ، أما صلاة الاستخلاف فان نوى الخليفة فيها الامامة صحت له وللمأمومين الذين سبقوه ، وان تركها صحت له وبطلت على المأمومين .

الحنفية — قالوا : تلزم نية الامامة في صورة واحدة ، وهي ما اذا كان الرجل يصلي اماما لنفسه ، فانه يشترط لصحة اقتدائه به أن ينوي الامامة ، ولما يلزم من الفساد في مسألة المحاذاة ، وسيأتي تفصيلها .

الشافعية — قالوا : يجب على الامام أن ينوي الامامة في أربع مسائل ، اهدأ : الجمعة ، ثانيها : الصلاة التي جمعت للمطر جمع تقديم ، كالعصر مع الظهر ، والعشاء مع =

الفرض الثانى من فرائض الصلاة : تكبيرة الاحرام حكمها - تعريفها

يتعلق بتكبيرة الاحرام مباحث ، أحدها : حكمها ، وتعريفها • ثانيها : دليل فرضيتها •
ثالثها : صفتها • رابعها : شروطها • فأما حكم تكبيرة الاحرام فهي فرض من فرائض الصلاة
باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وقال الحنفية : انها شرط لا فرض ، وعلى كل حال فان الصلاة
بدونها لا تصح باتفاق الجميع ، لأنك قد عرفت أن الشرط لازم كالفرض ، وقد بينا مذهب
الحنفية تحت الخط (١) ، وأما تعريف تكبيرة الاحرام فهو الدخول في حرمة الصلاة ،
بحيث يحرم عليه أن يأتى بعمل يناقض الصلاة ، يقال : أحرم الرجل احراما إذا دخل في حرمة
لا تهتك ، فلما دخل الرجل بهذه التكبيرة في الصلاة التي يحرم عليه أن يأتى بغير أعمالها
سميت تكبيرة احرام ، ويقال لها أيضا تكبيرة تحريم ، وقد اتفق ثلاثة من الأئمة على أن
تكبيرة الاحرام هي أن يقول المصلى في افتتاح صلاته : الله أكبر ، بشرائط خاصة ستعرفها
قريبا ، وخالف الحنفية ، فقالوا : ان تكبيرة الاحرام لا يشترط أن تكون بهذا اللفظ ،
ومضاتى مذهبيهم في « صفة التكبير » •

دليل فرضية تكبيرة الاحرام

أجمع المسلمون على أن افتتاح الصلاة بذكر اسم الله تعالى أمر لازم لا بد منه ، فلا
تصح صلاة إلا به ، وقد وردت أحاديث صحيحة تؤيد ذلك الاجماع ، منها ما رواه

عبد المغرب ، فإنه يجب عليه أن ينوى الامامة في الصلاة الثانية منهما فقط ، بخلاف الأولى ،
لأنها وقعت في وقتها ، ثالثها : الصلاة المعادة في الوقت جماعة ، فلا بد للامام فيها أن ينوى
الامامة ، رابعها : الصلاة التي نذر أن يصليها جماعة ، فإنه يجب عليه أن ينوى فيها الامامة
للخروج من الائتم ، فان لم ينو الامامة فيها صحت ، ولكنه لا يزال اثما حتى يعيدها
جماعة وينوى الامامة •

(١) الحنفية - قالوا : ان تكبيرة الاحرام ليست ركنا على الصحيح ، وادعاهم هي شرط
من شروط صحة الصلاة ، وقد يقال : ان التكبيرة يشترط لها ما يشترط للصلاة من
طهارة ، وستر عورة ، الخ • فلو كانت شرطالم يلزم لها ذلك ، ألا ترى أن نية الصلاة
تصح من غير المتوضئ ، ومن مكشوف العورة ، عند من يقول : انها شرط • والجواب
عن ذلك أن تكبيرة الاحرام متصلة باقيا الم الذي هو ركن من أركان الصلاة ، فلذا
اشترط لها ما اشترط للصلاة من طهارة ونحوها ، وقد عرفت أن هذا غلصة فقهية
لا يترتب عليها فائدة عملية الا لطلبة العلم الذين قد يبنون على هذا أحكاما دقيقة في
الطلاق ونحوه ، والا فتكبيرة الاحرام أمر لازم لا بد منه باتفاق الجميع ، كما كررنا غير
مرة •

أبو داود ، والترمذى ، وابن ماجه من أن النبي ﷺ قال : « مفتاح الصلاة الطهور ، وتحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم » ، وهذا الحديث أصح شيء في هذا الباب ، وأحسن .

وقد استدل بعضهم على فرضية تكبيرة الاحرام بقوله تعالى : « وريك فكبر » ووجه الاستدلال أن لفظ « فكبر » أمر وكل أمر للجوب ، ولم يجب التكبير الا في الصلاة باجماع المسلمين ، فدل ذلك على أن تكبيرة الاحرام فرض .
وعلى كل حال فلم يخالف أحد من العلماء المسلمين في أن تكبيرة الاحرام أمر لازم لا تصح الصلاة بدونها ، سواء كانت فرضاً أو شرطاً .

صفة تكبيرة الاحرام

وقد عرفت أن ثلاثة من الائمة اتفقوا على أن تكبيرة الاحرام مركبة من لفظين ، وهما : الله أكبر ، بخصوصهما ، بحيث لو افتتح الصلاة بغير هذه الجملة ، فإن صلاته لا تصح وخالف الحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

(١) الحنفية - قالوا : لا يشترط افتتاح الصلاة بلفظة : الله أكبر ، انما الافتتاح بهذا اللفظ واجب لا يترتب على تركه بطلان الصلاة في ذاتها ، بل يترتب عليه اثم ترك الواجب . وقد عرفت أن الواجب عندهم أقل من الفرض ، وأن تاركه يأثم انما لا يوجب العذاب بالنار ، وانما يوجب الحرمان من شفاعته النبي ﷺ يوم القيامة ، وكفى بذلك زجر للمؤمنين ، ومن هذا تعلم أن افتتاح الصلاة بهذه الصفة مطلوب عند الحنفية ، كما هو مطلوب عند غيرهم ، الا أن الحنفية قالوا : لا تبطل الصلاة بتركه ، ولكن تركه يوجب إعادة الصلاة ، فإن لم يعدها سقط عنه الفرض ، وأثم ذلك الاثم الذي لا يوجب العذاب .

أما الصيغة التي تتوقف عليها صحة الصلاة عندهم فهي الصيغة التي تدل على تعظيم الله عز وجل وحده بدون أن تشتمل على دعاء ونحوه ، فكل صيغة تدل على ذلك يصح افتتاح الصلاة بها ، كأن يقول سبحانه الله ، أو يقول : الحمد لله ، أو لا اله الا الله أو يقول : الله رحيم ، أو الله كريم ، ونحو ذلك من الصيغ التي تدل على تعظيم الاله عز وجل خاصة ، فلو قال : أستغفر الله ، أو أعوذ بالله ، أو لا حول ولا قوة الا بالله : فإن صلاته لا تصح بذلك ، لأن هذه الكلمات قد اشتملت على شيء آخر سوى التعظيم الخاص ، وهو طلب المغفرة والاستعاذة ، ونحو ذلك .

هذا ، ولا بد أن يقرن هذه الأوصاف بلفظ الجلالة ، فلو قال : كريم ، أو رحيم . أو نحو ذلك لا يصح ، ولو ذكر الاسم الدال على الذات دون الصفة ، كأن يقول : الله ، أو الرحمن ، أو الرب ، ولم يرد عليه شيئاً ، فقال أبو حنيفة : انه يصح ، وقال =

شروط تكبيرة الاحرام

ينبغي أن تحفظ شروط تكبيرة الاحرام في كل مذهب على حدة ، لما في ذلك من التسهيل على طلاب كل مذهب ، فانظرها تحت الخط (١)

= صاحباه : لا . أما الأدلة التي تقدم ذكرها ، فانها لا تدل الا على ذلك ، فتقوله تعالى : « وربك فكبر » ليس معناه الاتيان بخصوص التكبير ، بل معناه : عظم ربك بكل ما يفيد تعظيمه ، وكذلك التكبير الوارد في الحديث ، وانما قلنا : ان الاتيان بخصوص التكبير واجب ، لأن النبي ﷺ واظب على الاتيان به ولم يتركه

هذا هو رأى الحنفية وقد عرفت أن الأئمة الثلاثة اتفقوا على أن تكون بلفظ الله أكبر ، كما هو الظاهر من هذه الأدلة وقد أيده النبي ﷺ بعمله .

(١) الشافعية — قالوا : شروط صحة تكبيرة الاحرام خمسة عشر شرطاً ، ان اختل واحد منها لم تتعقد الصلاة أحدها أن تكون باللغة العربية ان كان قادراً عليها فان عجز عنها ولم يستطع أن يتعلمها فانه يصح له أن يكبر باللغة التي يقدر عليها ، ثانياً : ان يأتي بها وهو قائم ان كان في صلاة مفروضة ، وكان قادراً على القيام ، أما في صلاة النفل فان الاحرام يصح من قعود ، كما تصح الصلاة من قعود ، فان أتى بالاحرام في صلاة الفرض حال الانحناء ، فان كان الى المقيام أقرب ، فانها تصح ، وان كان الى الركوع أقرب ، فانها لا تصح وفاقاً للحنفية والحنابلة ، وخلافاً للمالكية الذين قالوا : ان الاتيان به حال الانحناء لا يصح الا في صورة واحدة ، وهي ما اذا كان مقتدياً بأهلهما سبقة ، ولكن الشافعية لا يلزم عندهم أن يدرك الامام حال ركوعه ، بل لو سبقه الامام بالركوع ثم كبر المأموم وركع وحده فانه يصح ، وسيأتى ايضاح ذلك ثالثاً : أن يأتي بلفظ الجلالة . ولفظ أكبر ، رابعاً : أن لا يمد همزة لفظ الجلالة ، فلا يقول : الله أكبر ، لأن معنى هذا الاستفهام ، فكأنه يستفهم عن الله ، خامساً : أن لا يمد الباء ، من لفظ أكبر ، فلا يصح أن يقول الله أكبر ، فلو قال ذلك لم تصح صلاته ، سواء فتح همزة أكبر ، أو كسرها لأن أكبر — بفتح الهمزة — جمع كبير ، وهو اسم للطليل الكبير ، وأكبار — بكسر الهمزة — اسم للحيض ، ومن قال ذلك متعمداً ، فانه يكون سباً لاله ، فيرتد عن دينه ، سادساً : أن لا يشدد الباء من أكبر ، فلو قال : الله أكبر لم تتعقد صلاته ، سابعاً : أن لا يزيد واوا ساكنة أو متحركة بين الكلمتين ، فلو قال : الله وأكبر ، أو قال الله وأكبر ، لم تتعقد صلاته ، ثامناً : أن لا تأتي بواو قبل لفظ الجلالة فلو قال والله أكبر لم تتعقد صلاته ، تاسعاً : أن لا يفصل بين الكلمتين بوقف طويل أو قصير على الاعتقاد ، فلو قال : الله ، ثم سكت قليلاً ، وقال : أكبر ، لم تتعقد صلاته ، ومن باب أولى اذا سكت =

= طويلا ، ولا يضر ادخال لام التعريف على لفظ أكبر ، فلو قال : الله الأكبر صحت ، وكذا اذا وصف الله بوصف يليق به ، كأن يقول : الله العظيم أكبر ، أو يقول الله الرحمن الرحيم أكبر ، أما اذا زاد الوصف عن تأمين فإنه يبطل التكبيرة ، فاذا قال الله العظيم الكريم الرحمن أكبر لم تتعقد صلاته ، ولو فصل بين لفظ الجلالة ، ولفظ أكبر بضمير ، ونداء فإنه لا يصح ، كما اذا قال : الله عو أكبر ، أو قال : الله يارحمن أكبر .

عاشرها : أن يسمع بها نفسه ، بحيث لو نطق بها في سره بدون أن يسمعها هو فإنها لا تصح ، الا اذا كان أخرس ، أو أصم ، أو كانت بالمكان جلبة أو وضوء ، فإنه لا يلزم في هذه الحالة أن يسمع نفسه ، على أن الأخرس ونحوه يجب عليه أن يأتي بها يمكنه ، بحيث لو كان الأخرس عارضا وأمكنه أن يهرك لسانه أو شفثيه بالتكبير ، فإنه يجب عليه أن يفعل ، الحادي عشر : دخول الوقت أن كان يصلي فرضا أو نفلا مؤقتا ، أو نفلا له سبب كما تقدم ، الثاني عشر : أن يوقع التكبيرة وهو مستقبل القبلة ان لم يستطع عنه استقبال القبلة كما تقدم في مبحث «استقبال القبلة» ، الثالث عشر : أن تتأخر التكبيرة عن تكبيرة الامام ان كان يصلي مقتديا بامام ، الرابع عشر أن يأتي بالتكبيرة في المكان الذي يصح فيه القراءة ، وسيأتى في بيان شروط القراءة .

الحنفية — قالوا : شروط تكبيرة الاحرام عشرون ، واليك بيانها :

١ — دخول وقت الصلاة المكتوبة ان كانت التحريم لها : فلو كبر قبل دخول الوقت بطلت تكبيرته .

٢ — أن يعتقد المصلي أن الوقت قد دخل ، أو يترجح عنده دخوله ، فلو شك في دخوله وكبر للاحرام فإن تكبيرته لا تصح حتى ولو تبين أن الوقت قد دخل .

٣ — أن تكون عورته مستورة ، وقد تقدم بيان العورة في الصلاة فلو كبر وعورته مكشوفة ثم سترها ، فإن صلاته لا تصح .

٤ — أن يكون المصلي متطهرا من الحدث الأكبر والأصغر ، ومتطهرا من النجاسة فلا تصح منه التكبير اذا كان على بدنه أو ثوبه أو مكانه نجاسة غير معفو عنها ، وقد تقدم بيان النجاسة المعفو عنها في مبحث الطهارة ، فلو كبر ، وهو يظن أن به نجاسة بطلت تكبيرته ، ولو تبين له أنه طاهر .

٥ — أن يأتي بالتكبيرة وهو قائم اذا كان يصلي فرضا أو واجبا أو سنة فجر ، أما باقى النوافل فإنه لا يشترط لها القيام ، بل يصح الاتيان بها وهو قاعد ، فان أتى بها منحنيا ، فان كان اتحنأوه الى القيام أقرب ، فإنه لا يضر ، وأن كان الى الركوع أقرب فإنه يضر ، ومحل ذلك ما اذا كان قادرا على القيام كما هو ظاهر ، واذا أدرك الامام وهو راح ، فكبر للاحرام خلفه ، فان أتى بالتكبيرة كلها وهو قائم فإنه يصح ، أما اذا قال : الله ، وهو قائم ، وقال : أكبر ، وهو راح ، فإن صلاته لا تصح ، ولو أدرك الامام من أول الصلاة .

- • • • •
- = فنطق بقول : الله ، قبل أن يفرغ منها الإمام • فانها لا تصح •
- ٦ - نية أصل الصلاة كأن ينوي صلاة الفرض •
- ٧ - تعيين الفرض من أنه ظهر أو عصر مثلاً ، فإذا كبر من غير تعيين ، فإن تكبيره لا تصح •
- ٨ - تعيين الصلاة الواجبة ، ذكر ركعتي الطواف ، وصلاة العيدين والوتر ، والمنذور ، ونحوه نفل أفسده ، فإن كل هذا واجب يجب تعيينه عند التكبير ، أما باقي النوافل فإنه لا يجب تعيينها كما تقدم •
- ٩ - أن ينطق بالتكبير بحيث يسمع بها نفسه ، فمن همس بها أو أجراها على قلبه ، فانها لا تصح ، ومثل ذلك جميع أقوال الصلاة من ثناء ، وتعوذ ، وبسملة ، وقراءة ، ونسبيح ، وصلاة على النبي ﷺ ، وكذا الأطلائ واليمين وغير ذلك فانها لا تعتبر عند الحنفية ، إلا إذا نطق بها وسمعها ، فلا تصح ، ولا يترتب عليها أثر إذا همس بها أو أجراها على قلبه •
- ١٠ - أن يأتي بجملة ذكر ، كأن يقول : الله أكبر ، أو سبحان الله ، أو الحمد لله ، فلو أتى بلفظ لا واحد ، فإنه لا يصح ، وقد أتقدم ببيان ذلك مفصلاً في صفة التحريمة قريباً •
- ١١ - أن يكون الذكر خالصاً لله ، فلا تصح تكبيرة الاحرام إذا كان الذكر مشتملاً على حاجة المصلي ، كاستغفار ونحوه ، كما تقدم قريباً
- ١٢ - أن لا يكون الذكر بسملة ، فلا يصح افتتاح الصلاة بها على الصحيح •
- ١٣ - أن لا يحذف الهاء من لفظ الجلالة ، فإن حذفها بطلت صلاته •
- ١٤ - أن يعد اللام الثانية من لفظ الجلالة فإذا لم يمدّها الخلف في صفة تكبيره ، في حل ذبيحته ، فينبغي الاثنان بذلك المسد احتياطاً •
- ١٥ - أن لا يمد همزة الله ، وهمزة أكبر فلو قال : الله أكبر ، بالمد ، لم تصح صلاته لأن المد معناه الاستفهام ، ومن يستفهم عن وجود الهة فلا تصح صلاته ، وإن تعدد هذا المعنى يكفر ، فالذين يذكرون الله - بمد الهمزة - مخطئون خطأ فاحشاً ، لما فيه من الإيهام ، وإن كان غرضهم التداء ، أما إذا كان غرضهم الاستفهام ، فإنهم يرتدون عن الإسلام ، وعلى كل حال فإن المد في الصلاة مبطلها ، وقد عرفت أن الشائعية موافقون على هذا •
- ١٦ - أن لا يمد باء أكبر ، فإذا قال : الله أكبر بطلت صلاته ، لأنه - بفتح الهمزة جمع أكبر ، وهو الطبل ، وبكسرهما ، اسم العيوض ، ومن قصد هذا فإنه يكفر ، وعلى كل حال فهو مبطل للصلاة •
- ١٧ - أن لا يفصل بين النية وبين التحريمة بفواصل أجنبي عن الصلاة ، ونوى ، ثم أتى بلفظ واحد ، فإنه لا يصح ، وقد يتقدم ، ولو كان بين أسنانه من قبل (بشرط أن يكون قصد الحمصة) أو شرب أو تكلم ، أو تنحج ، بلا عذر ، ثم كبر للاحرام يعد ذلك =

= بدون نية جديدة ، فان صلاته لا تصح ، أما اذا فصل بين النية وبين التكبيرة بالمشي الى المسجد بدون كلام ، أو فعلاً ، فانه يصح ، كما تقدم في مبحث « النية » تريباً .

١٨ — أن لا تتقدم التكبيرة على النية ، فلو كبر ، ثم نوى الصلاة ، فان تكبيرة لا تصح ، ومتى فسدت تكبيرة الاحرام فقد فسدت الصلاة كلها ، لما علمت من أنها شرط .

١٩ — أن يميز الفرض .

٢٠ — أن يعتقد الطهارة من الحدث والخبث ، ولم يشترط الحنفية أن تكون تكبيرة الاحرام باللغة العربية ، فلو نطق بها بلغة أخرى ، فان صلاته تصح ، سواء كان قادراً على النطق بالعربية أو عاجزاً ، إلا أنه أن كان قادراً يكره له تحريماً أن ينطق بها بغير العربية . المالكية — قالوا : يشترط لتكبيرة الاحرام شروط : أحدها : أن تكون باللغة العربية اذا كان قادراً عليها ، أما أن عجز عنها بأن كان أعجمياً ، وتعذر عليه النطق بها ، فإنها لا تجب عليه ، ويدخل الصلاة بالنية ، فان ترجمها باللغة التي يعرفها ، فلا تبطل صلاته ، على الأظهر . أما أن كان قادراً على العربية فيتعين عليه أن يأتي بلفظ : الله أكبر بخصومه ، ولا يجزئ لفظ آخر بمعناه ، ولو كان عربياً ، وبذلك خالفوا الشافعية والحنفية ، لأن الشافعية أجازوا الفصل بين لفظ : الله ، ولفظ : أكبر ، بفاصل ، كما اذا قال الله الرحمن أكبر ، وأجازوا الاتيان بها بغير العربية لغير القادر على النطق بالعربية ، بخلاف المالكية ، أما الحنفية فقد أجازوا الاتيان بها بغير العربية لغير القادر على العربية بلاكراهة ، أما القادر على النطق بالعربية فقالوا ان صلاته تسح اذا نطق بها بغير العربية مع كراهة التحريم .

ثانيها : أن يأتي بتكبيرة الاحرام وهو قائم متى كان قادراً على القيام في الفرض ، فاذا أتى بها حال انحنائه فانها تبطل ، لا فرق بين أن يكون الانحناء الى الركوع أقرب أو الى القيام أقرب ، إلا في حالة واحدة ، وهي ما اذا أراد شخص أن يقتدى بإمام سيقه بالقراءة وركع ، فأراد ذلك الشخص أن يدرك الإمام فكبر منحنياً ، وركع قبل أن يرفع الإمام ، فان تكبيرة الشخص المأموم تكون صحيحة ، ولكن لا تحسب له تلك الركعة ، وعليه عادتها بعد سلام الإمام أما اذا ابتدأ التكبير وهو قائم قبل أن يرفع الإمام ، ثم أتم التكبير وهو راکع ، أو حال الانحناء للركوع فان الركعة تحسب له على أحد قولين راجحين ، ويشترط في هذه الحالة أن ينوى بالتكبيرة الاحرام وحده ، أو ينوى الاحرام مع الركوع . أما اذا نوى الركوع وحده فان صلاته لا تتعقد ، ولكن لا يصح له أن يقطع صلاته ، بل ينبغي أن يستمر فيها مع الإمام احتراماً للإمام ، ثم يعيدها بعد ذلك . ثالثها : أن يقدم لفظ الجلالة على لفظ أكبر ، فيقول : الله أكبر ، أما اذا قال : أكبر الله فانه لا يصح ، وهذا متفق عليه .

رابعها : أن لا يمد همزة الله قاصداً بذلك الاستفهام ، أما اذا لم يقصد الاستفهام بل قصد الدعاء أو لم يقصد شيئاً ، فإنه لا يضر عندهم .

= خامسها : أن لا يمد باء أكبر قاصدا به جمع كبر ، وهو الطبل الكبير ، ومن يقصد ذلك كان سببا لآله ، أما اذا تم قصد ذلك فان مد الباء لا يضر ، وهذان الأمران قد خالف فيهما المالكية الأئمة الثلاثة ، لأنهم اتفقوا على أن التكبيرة تبطل بهما ، سواء قصد معناه اللغوي أو لا ، كما أوضحناه في مذاهبهم .

سادسها : أن يمد لفظ الجلالة مدأ طبيعيا وهذا متفق عليه في المذاهب .
سابعها : أن لا يحذف هاء الجلالة ، بأن يقول : الل أكبر ، بدون هاء ، وهذا متفق عليه أيضا ، أما اذا مد الهاء من لفظ الجلالة حتى ينشأ عنها واو ، فإنه لا يضر عند الحنفية والمالكية ، وخالف الشافعية والحنابلة ، فقال الشافعية : اذا كان المصلي عاميا فإنه يختبر له ذلك ، أما غير العامي فإنه لا يفتقر له ، ولو فعله تبطل التكبيرة : أما الحنابلة فقالوا : ان ذلك يضر ، وتبطل به التكبيرة على أى حال .

ثامنها : أن لا يفصل بين لفظ الجلالة ، ولفظ أكبر بسكوت ، بأن يقول : الله ، ثم يسكت ، ويقول : أكبر ، بشرط أن يكون هذا السكوت طويلا في العرف ، أما اذا كان قصيرا عرفا ، فإنه لا يضر ، وقد اتفقت المذاهب على أن الفصل بين لفظ الجلالة ولفظ أكبر ضار ، إلا اذا كان يسيرا ، فأما المالكية فقد وكلوا تقدير اليسير للعرف ، وأما الشافعية فقد قالوا اليسير الذي يظهر هو ما كان مقدر سكتة النفس أو سكتة النسي ، وأما الحنفية والحنابلة فقالوا : ان السكوت الذي يضر هو السكوت الذي يمكنه أن يتكلم فيه ولو بكلام يسير .

تاسعها : أن لا يفصل بين الله ، وبين أكبر بكلام ، قليلا كان أو كثيرا ، حتى ولو كان الفصل بحرف ، فلو قال : الله وأكبر ، فإنه لا يصح ، وهذا الحكم متفق عليه بين الحنابلة والمالكية ، أما الحنفية فقد أجازوا الفصل بال ، فلو قال : الله الأكبر : أو قال : الله الكبير فإنه يصح ، كما يصح اذا قال : الله أكبر ، وأما الشافعية فقد عرفت أنهم أجازوا الفصل بوصف من أوصاف الله تعالى ، بشرط أن لا يزيد على كلمتين ، فلو قال : الله الرحمن الرحيم أكبر ، فإنه يصح ، كما تقدم موضحا في مذاهبهم .

عاشرها : أن يحرك لسانه بالتكبيرة ، فلو أتى بها في نفسه بدون أن يحرك لسانه ، فإنها لا تصح ، أما النطق بها بصوت يسمعه ، فإنه ليس بشرط عندهم ، فان كان أخرس ، فإن التكبيرة تسقط عنه ، ويكتفى منه بالنية . وقد خالف في ذلك المذاهب الثلاثة ، فقد اشترطوا النطق بها بصوت يسمعه ، فلو حركها لسانه فقط ، فإن صلاته تكون باطلة ، إلا اذا كان أخرس ، فإنه يعفى عنه عند الحنابلة والشافعية فقالوا : يأتي بما يمكنه من تحريك لسانه وشفثه .

هذا وكل ما كان شرطا لصحة الصلاة من استقبال القبلة ، وستر العورة ، والعمامة ونحو ذلك مما تقدم ، فهو شرطا للتكبيرة .

= الحنابلة — قالوا : يشترط لتكبير الاحرام شروط ، أحدها : أن تكون مرتبة من لفظ الجلالة ، ولفظ أكبر : الله أكبر ، فلو قال غير ذلك فإن صلاته تبطل ، فالحنابلة والمالكية متفقون على أن الاحرام لا يحصل الا بهذا اللفظ المترتب : فلو قال : أكبر الله . أو قال : الله أكبر ، أو الله الكبير ، أو الجليل أو غير ذلك من ألفاظ التعظيم ، بطلت تحريمته ، وكذا لو قال : الله فقط ، أما إذا قال : الله أكبر ، ثم زاد عليه صفة من صفات الله ، كان قال : الله أكبر وأعظم ، أو الله أكبر وأجل ، فإن صلاته تصح مع الكراهة ، ومثل ذلك ما إذا قال : الله أكبر كبيراً ، وقد عرفت أن الشافعية قالوا : ان الفصل بين الله وأكبر بلمة أو كلمتين من أوصاف الله ، نحو الله الرحمن الرحيم أكبر ، فإنه لا يضر ، وأن الحنفية قالوا : ان الفصل بال لا يضر ، كما إذا قال : الله الأكبر ، وكذا إذا قال : الله كبير فإنه لا يضر عند الحنفية .

ثانيها : أن يأتي بتكبير الاحرام وهو قائم ، متى كان قادراً على القيام - ولا يشترط أن تكون قامته منتصبه حال التكبير ، فلو كبر منحنيًا ، فإن تكبيرته تصح ، لا إذا كان الى الركوع أقرب ، فإن أتى بالتكبير كنه راکعاً أو قاعداً ، أو أتى ببعضه من قيام ، وبالبعض الآخر من قعود أو ركوع ، فإن صلاته تتعقد نفلاً ، فيصلها على أنها نفل ، ان اتسع الوقت ، والا وجب أن يقطع الصلاة ويستأنف التكبير من قيام ، وقد عرفت رأي المذاهب في ذلك قبل هذا .

ثالثها : أن لا يمد همزة الله .
رابعها : أن لا يمد باء أكبر ، فيقول أكبر ، وقد عرفت معنى هذا ، والخلاف فيه في مذهب المالكية .

خامسها : أن تكون بالعربية ، فإن عجز عن تعلمها ، كبر باللغة التي يعرفها ، كما قال الشافعية ولو ترك التكبير باللغة التي يعرفها لم تصح صلاته ، لأنه ترك ما هو مطلوب منه ، خلافاً للمالكية ، فإن عجز عن التكبير بالعربية وغيرها من اللغات فإن تكبير الاحرام تسقط عنه ، كما تسقط عن الأخرس ، وإذا أمكنه أن ينطق بلفظ الله ، دون أكبر ، أو بلفظ أكبر دون الله ، فإنه يأتي بما يستطيع ، ولا يجب على الأخرس أن يحرك لسانه ، لأن الشارع لم يكلفه بذلك ، فتكون مطوالة عبثاً ، خلافاً للشافعية .

سادسها : أن لا يشبع هاء الله حتى يتولد منها واو ، فإن فعل ذلك بطلت تكبيرته .
سابعها : أن لا يحذف هاء الله ، فيقول : الله أكبر .
ثامنها : أن لا يأتي بواو بين الهمزتين بأن يقول : الله وأكبر ، فإن فعل ذلك لا تصح

تكبيرته .
تاسعها : أن لا يفصل بين الكلمتين بتسكوت يسع كلاماً ، ولو يسيراً ، وكذا يشترط للتكبير كل ما يشترط للصلاة : من استقبالاً ، وستر عورة ، وطهارة وغير ذلك .

الفرض الثالث من فرائض الصلاة القيام

اتفقت المذاهب على أن القيام فرض على المصلي في جميع ركعات الفرض ، بشرط أن يكون قادرا على القيام ، فان عجز عن القيام لمرض ونحوه ، فانه يسقط عنه ، ويصلى على الحالة التي يقدر عليها ، كما سيأتى في مبحث « صلاة المريض » .
أما صلاة السنن والندوبات ، وهما : فان القيام لا يفترض فيها بل تصح من قعود ، ولو كان المصلي قادرا على القيام ، وهذا الحكم متفق عليه ، إلا أن الحنفية لهم تفصيل في بعض الصلاة غير المفروضة فانظروا تحت الخطأ (١) .
والقيام فرض مدام المصلي وأتم القراءة مفروضة أو مسنونة أو مندوبة ، فكل ما يطلب منه فعله حال القيام ، فانما يقع في قيام مفروض وهذا الحكم متفق عليه بين الشافعية والحنابلة ، أما الحنفية والمالكية ، فانظر مذهبهما تحت الخطأ (٢) .

(١) الحنفية — قالوا : كما يفترض القيام في الصلوات الخمس ، كذلك يفترض في صلاة الوتر . فلا تصح صلاته إلا من قيام ، ومثله الصلاة المنذورة ، وصلاة ركعتي الفجر على الصحيح ، فلا تصح صلاتهما من القعود .
(٢) الحنفية — قالوا : القدر المفروض من القيام هو ما يسع القراءة المفروضة ، وهي آية طويلة أو ثلاث آيات قصار ، وسيأتى بيانها قريبا في مبحث « قراءة الفاتحة » ، أما ما زاد على ذلك فهو اما قيام واجب ان كان يؤدي فيه واجب ، كقراءة الفاتحة ، وأما قيام مندوب ان كان يؤدي فيه مندوب ، على أنهم قالوا : ان هذا الحكم قبل ايقاع القراءة ، أما اذا أطل القراءة كان القيام فرضا بقدر ذلك التطويل ، حتى ولو قرأ القرآن كله ، فلا يصح أن يقرأ آية وهو قائم ، ثم يجلس ويكمل الباقي ، فالخلاف بين الحنفية والشافعية والحنابلة في هذه المسألة لا فائدة له ، إلا من حيث ترتب الثواب ، فالشافعية والحنابلة يقولون : اذا أطل القيام كان له ثواب الفرض ، واذا قصر القيام بترك سنة من سنن الصلاة ، فانه يعاقب على تقصير القيام ، وأن كان لا يعاقب على ترك السنة ، أما الحنفية فانهم يقولون : اذا أطل القيام بالقدر المطلوب منه ، فانه يثاب عليه ثواب الفرض ، واذا قصر القيام بترك سنة ، فانه لا يعاقب ، فأذا وافق الشافعية والحنابلة الحنفية على هذا الرأي فانه لا يكون بينهم خلاف .

المالكية — قالوا : يفترض القيام استقلالاً في الصلاة المفروضة حال تكبيرة الاحرام ، وقراءة الفاتحة ، والهوى للركوع ، وأما حال قراءة السور فهو سنة ، فلو استند حال قراءة السورة الى شيء ، بحيث لو أزيل ذلك انشأ السقط ، فان صلاته لا تبطل ، بخلاف ما لو استند الى ذلك الشيء حال قراءة الفاتحة ، أو حال الهوى للركوع ، فان صلاته تبطل ، على أنهم اتفقوا مع غيرهم من الأئمة على أنه اذا جلس وتمت قراءة السورة تبطل صلاته .

الفرض الرابع من فرائض الصلاة

قراءة الفاتحة

يتعلق بقراءة الفاتحة مباحث ، أحدها : هل هي فرض في الصلاة باتفاق جميع المذاهب ثانيها : هل هي فرض في جميع ركعات الصلاة ، سواء كانت الصلاة فرضاً أو نفلاً . ثالثها : هل هي فرض على كل مصل ، سواء هو يصلي منفرداً أو كان يصلي اماماً أو مأموماً ، رابعها : ما حكم العاجز عن قراءة الفاتحة ، خامسها : هل يشترط في قراءة الفاتحة أن يسمع القارئ بها نفسه بحيث لو حرك لسانه يسمع ما ينطق به تصحح أو لا ، واليك الجواب عن هذه الأسئلة . أما الأول والثاني : فقد اتفق ثلاثة من الأئمة على أن قراءة الفاتحة في جميع ركعات الصلاة فرض ، بحيث لو تركها المصلي عمداً في ركعة من الركعات بطلت الصلاة ، لا مرق في ذلك بين أن تكون الصلاة مفروضة أو غير مفروضة ، أما لو تركها سهواً ، فعليه أن يأتي بالركعة التي تركها فيها بالكيفية الآتية ببيانها في مباحث « سجود السهو » ، وخالف الحنفية في ذلك فقالوا : أن قراءة الفاتحة في الصلاة ليست فرضاً ، وإنها هي واجب ، وإن شئت قلت : سنة مؤكدة ، بحيث لو تركها عمداً فإن صلاته لا تبطل ، فانظر تفصيل مذهبهم ، ودليلهم عليه تحت الخط (١) ، أما دليل من قال : أنها فرض فهو ما روى في « الصحيحين » من أن النبي ﷺ قال : « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » ، وأما الجواب عن الثالث : وهو هل تقتضي قراءة الفاتحة على المأموم ، فإن فيه تفصيلاً في

= وإن لم يكن القيام فرضاً ، لا خلافاً ، بهيئة الصلاة .

(١) الحنفية - قاروا : المفروض مطلق القراءة ، لا قراءة الفاتحة بخصوصها ، لقوله تعالى : « فاقْرءوا ما تيسر من القرآن » ، فإن المراد القراءة في الصلاة ، لأنها هي المكلف بها وما روى في « الصحيحين » من قوله ﷺ : « إذا قمت إلى الصلاة ، فأمسح بوضوء ثم استقبل القبلة ثم اقرأ ما تيسر من القرآن » ولقوله ﷺ : « لا صلاة إلا بقراءة » والقراءة فرض في ركعتين من الصلاة المفروضة ، ويجب أن تكون في الركعتين الأوليين ، كما تجب قراءة الفاتحة فيهما بخصوصهما فإن لم يقرأ في الركعتين الأوليين في الصلاة الرباعية قسراً فيما بعدهما . وصحت صلاته ، إلا أنه يكون قد ترك الواجب ، فإن تركه ساهياً يجب عليه أن يسجد للسهو ، فإن لم يسجد وجبت عليه إعادة الصلاة ، كما تجب إعادة أن ترك الواجب عمداً ، فإن لم يفعل كانت صلاته صحيحة ، مع الائتم . أما باقي ركعات الفرض ، فإن قراءة الفاتحة فيه سنة ، وأما النفل فإن قراءة الفاتحة واجبة في جميع ركعاته ، لأن كل اثنين منه صلاة مستقلة ، ولو وصلهما بتيهمهما ، كان صلى أربعاً تسليمه واحدة ، والحقوا الوتر بالنفل ، فتجب القراءة في جميع ركعاته ، ودروا القراءة المفروضة بثلاث آيات قصار ، أو آية طويلة تعداها ، وهذا هو الأحوط .

المذاهب بيناه تحت الخط (١) •

وأما الجواب عن الرابع ، وهو ما حكم العاجز عن قراءة الفاتحة فقد اتفق الشافعية والحنابلة على أن من عجز عن قراءة الفاتحة في الصلاة ، فإن كان يقدر على أن يأتي بآيات من القرآن بقدر الفاتحة في عدد الحروف والآيات ، فإنه يجب عليه أن يأتي بذلك ، فإن كان يحفظ آية واحدة أو أكثر فإنه يفترض عليه أن يكرر ما يحفظه بقدر آيات الفاتحة ، بحيث يتعلم القدر المطلوب منه تكراره ، فإن عجز عن الاتيان بشيء من القرآن بالمرّة فإنه يجب عليه أن يأتي بذكر الله كأن يقول : الله ، مثلا ، بمقدار الفاتحة ، فإن عجز عن الذكر أيضا فإنه يجب عليه أن يقف ساكنا بقدر الزمن الذي تقرأ فيه الفاتحة ، فإن لم يفعل ذلك بطلت صلاته في هذين المذهبين ، على أنه لا يجوز عندهم قراءة الفاتحة بغير اللغة العربية على كل حال ، ومن لم يفعل ذلك فإن صلاته تبطل ، أما المالكية والحنفية فانظر مذهبيهما تحت الخط (٢) ، وأما الجواب عن الخامس وهو هل يشترط أن يسمع نفسه بقراءة الفاتحة ، فالجواب عنه أن ثلاثة من الأئمة اتفقوا على أنه إذا لم يسمع نفسه بالقراءة ، فإنه لا يعتبر قارئاً ، وخالف المالكية فقالوا : يكفي أن يحرك لسانه وإن لم يسمع

(١) الشافعية — قالوا : يفترض على المأموم قراءة الفاتحة خلف الإمام ، إلا أن كان مسبوقاً بجميع الفاتحة أو بعضها ، فإن الإمام يتحمل عنه ما سبق به أن كان الإمام أهلاً للتحمل ، بأن لم يظهر أنه محدث ، أو أنه أدركه في ركعة زائدة عن الفرض •
الحنفية — قالوا : أن قراءة المأموم خلف الإمام مكروهة تحريماً في السرية والجهرية ، لما روى من قوله ﷺ : من كان له إمام فقرأه الإمام له قراءة ، وهذا الحديث روى من عدة طرق •

هذا ، وقد نقل منع المأموم من القراءة عن ثمانين نفرًا من كبار الصحابة ، منهم المرتضى والعبادلة ، وروى عن عدة من الصحابة أن قراءة المأموم خلف إمامه منسوبة للصلاة ، وهذا ليس بصحيح ، فأقوى الأقوال وأحوطها القول بكراهة التحريم •
المالكية — قالوا : القراءة خلف الإمام مندوبة في السرية ، مكروهة في الجهرية ، إلا إذا قصد مراعاة الخلاف ، فيندب •

الحنابلة — قالوا : القراءة خلف الإمام مستحبة في الصلاة السرية وفي سككات الإمام في الصلاة الجهرية ، وتكره حال قراءة الإمام في الصلاة الجهرية •
(٢) الحنفية — قالوا من عجز عن العربية يقرأ بغيرها من اللغات الأخرى ، وصلاته صحيحة •

المالكية — قالوا : من لا يحسن قراءة الفاتحة وجب عليه تعلمها أن أمكنه ذلك ، فإن لم يمكنه وجب عليه الاقتداء بمن يحسنها ، فإن لم يجد ندب له أن يفصل بين تكبيرة وركوعه ، ويندب أن يكون الفصل بذكر الله تعالى ، وإنما يجب على غير الأخرس ، أما هو فلا يجب عليه •

نفسه فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ، على انك قد عرفت أن الحنفية قالوا : ان قراءة الفاتحة ليست فرضا ، فلو لم يسمع بها نفسه لا تبطل صلاته ، ولكن يكون تاركا للواجب .

الفرض الخامس من فرائض الصلاة الركوع

الركوع فرض في كل صلاة للقادر عليه باتفاق ، وقد ثبتت فرضية الركوع في الصلاة ثبوتا قاطعا ، وانما اختلف الائمة في القدر الذي تصح به الصلاة من الركوع ، وفي ذلك القدر تفصيل المذاهب ، فانظره تحت الخط (٢) .

(١) المالكية — قالوا : لا يجب عليه أن يسمع بها نفسه ، ويكفى أن يحرك بها لسانه ، والأولى أن يسمع بها نفسه مراعاة للخلاف .

(٢) الحنفية — قالوا : يحصل الركوع بطأطأة الرأس ، بأن ينحنى انحناء يكون الى حال الركوع أقرب ، فلو فعل ذلك صحت صلاته ، أما كمال الركوع فهو انحناء الصلب حتى يستوى الرأس بالعجز ، وهذا في ركوع القائم ، أما القاعدة فركوعه يحصل بطأطأة الرأس مع انحناء الظهر ، ولا يكون كاملا الا اذا حاذت جبهته قدام ركبتيه .
الحنابلة — قالوا : ان المجزئ في الركوع بالنسبة للقائم انحناءه بحيث يمكنه من ركبتيه بيديه اذا كان وسطا في الخلقة ، لا تطويل اليدين ولا قصرهما ، وقدره من غير الوسط الانحناء ، بحيث يمكنه من ركبتيه بيديه لو كان وسطا ، وكمال الركوع أن يمد ظهره مستويا ، ويجعل رأسه بأزاء ظهره ، بحيث لا يرنعه عنه ولا يخفضه . وبالنسبة للقاعد مقابلة وجهه لما قدام ركبتيه من الأرض أدنى مقابلة ، وكماله أن تتم مقابلة وجهه لما قدام ركبتيه .

الشافعية — قالوا : أقل الركوع بالنسبة للقائم انحناء ، بحيث تنال راحة معتدل الخلقة ركبتيه بدون الخناس ، وهو أن يخفض عجزه ويرفع رأسه ويقدم صدره ، بشرط أن يقصد الركوع وأكماله بالنسبة له أن يسوى بين ظهره وعنقه : وأما بالنسبة للقاعد فأقله أن ينحنى بحيث يحاذي جبهته ما امام ركبتيه ، وأكماله أن تحاذي جبهته موضع سجوده من غير معاصرة .

المالكية — قالوا : حد الركوع المفروض أن ينحنى حتى تقرب راحته من ركبتيه ان كان متوسط اليدين ، بحيث لو وضعها لكانا على رأس الفخذين مما يلي الركبتين ، وينسحب وضع اليدين على الركبتين ، وتمكنها منهما ، وتسوية ظهره .

الفرض السادس من فرائض الصلاة السجود - شروطه

السجود من الفرائض المتفق عليها ، فيفترض على كل مصل أن يسجد مرتين ، في كل ركعة ، ولكن القدر الذي يحصل به الفرض من السجود فيه اختلاف المذاهب ، فانظره تحت الخط (١) .

ويشترط في صيغة السجود أن يكون على يابس تستقر جبهته عليه ، كالحصير والبساط ، بخلاف القطن المندوف الذي لا تستقر الجبهة عليه ، فانه لا يصح عليه السجود ، ومثله التبن والأرز والذرة ونحوها إذا كانت الجبهة لا تستقر عليها ، أما إذا استقرت الجبهة ، فانه يصح السجود على كل ذلك .
ويشترط أن لا يضع جبهته على كفه ، فإن وضعها على كفه بطلت صلاته عند ثلاثة من

(١) المالكية - قالوا : يفترض السجود على أقل جزء من الجبهة ، وجبهة الانسان معروفة ، وهى ما بين الحاجبين الى مقدم الرأس ، فلو سجد على أحد الجبين لم يكفه ، ويندب السجود على أنفه ، ويعيد الصلاة من تركه في الوقت مراعاة للقول بوجوبه ، وأنوقت هنا في الظهر والعصر يستمر الى اصفراء الشمس ، فلا يعيد بعد الاصفار ، وفي المغرب والعشاء والمصباح طلوع الشمس والفجر . فمضى طلعت الشمس فانه لا يعيد ولو سجد على أنفه دون جبهته لم يكفه ، وإن عجز عن السجود على الجبهة ففرضه أن يومئ للسجود ، وأما السجود على اليدين والركبتين وأطراف القدمين فسنة ، ويندب الصاق جميع الجبهة بالأرض وتمكينها .

الحنفية - قالوا : حد السجود المفروض هو أن يضع جزءا ولو قليلا من جبهته على ما يصح السجود عليه ، أما وضع جزء من الأنف فقط فانه لا يكفي الا لعذر على الراجح ، أما وضع الخد أو الذقن فقط فانه لا يكفي مطلقا لا لعذر ولا لغير عذر ، ولا بد من وضع إحدى اليدين وإحدى الركبتين وشئ من أطراف إحدى القدمين ، ولو كان أصبما واحدا على ما يصح السجود عليه ، أما وضع أكثر الجبهة فانه واجب ، ويتحقق السجود الكامل بوضع جميع اليدين والركبتين وأطراف القدمين والجبهة والأنف .

الشافعية والحنابلة - قالوا : إن الحد المفروض في السجود أن يضع بعض كل عضو من الأعضاء السبعة الواردة في قوله ﷺ : «أمريت أن أسجد على سبعة أعظم : الجبهة ، واليدين ، والركبتين ، وأطراف القدمين» . إلا أن الحنابلة قالوا : لا يتحقق السجود الا بوضع جزء من الأنف زيادة على ما ذكر ، والشافعية قالوا : يشترط أن يكون السجود على بطون الكفين وبطون أصابع القدمين .

الأئمة ، وخالف الحنفية ، فأنظر مذهبهم تحت الخط (١) ، ولا يضر أن يضع جبهته على شيء ، ملبوس ، أو محمول له يتحرك بحركته . وإن كان مكروها باتفاق ثلاثة من الأئمة : وخالف الشافعية ، فأنظر مذهبهم تحت الخط (٢) ، ولا يضر السجود على كور عمامته ، فلو وضع على رأسه عمامة عليها شال كبير ، ستر بعض جبهته ، ثم سجد عليه ، فإن صلاته تصح عند ثلاثة من الأئمة ، وخالف الشافعية ، فأنظر مذهبهم تحت الخط (٣) .

ويشترط أن يكون موضع الجبهة غير مرتفع عن موضع الركبتين في السجود ، وفي تقدير الارتفاع المبطّل للصلاة اختلاف المذاهب ، فأنظره تحت الخط (٤) .

(١) الحنفية — قالوا : إن وضع الجبهة على الكف حال السجود لا يضر ، وأما يكره فقط .

(٢) الشافعية — قالوا : يشترط في السجود عدم وضع الجبهة على ما ذكر ، ولا بطلت صلاته إلا إذا طال ، بحيث لا يتحرك بحركته ، كما لا يضر السجود على منديل في يده لأنه في حكم المنفصل .

(٣) الشافعية — قالوا : يضر السجود على كور العمامة ونحوها ، كالعصابة إذا ستر كل الجبهة ، فلو لم يسجد على جبهته المكشوفة بطلت صلاته ، إن كان عامدا عالما إلا لعذر ، كأن كان به جراحة وخاف من نزاع العصابة بحركاته ، كما لا يضر السجود على منديل في هذه الصلاة صحيح .

(٤) الحنفية — قالوا : إن الارتفاع الذي يضر في هذه الحالة هو ما زاد على نصف ذراع . ويستثنى من ذلك مسألة قد تقضى بها الضرورة عند شدة الزحام ، وهي سجد المصلي على ظهر المصلي الذي أمامه ، فإنه يصح بشروط ثلاثة : الأولى : أن لا يجد مكانا خاليا لوضع جبهته عليه في الأرض ، الثاني : أن يكون في صلاة واحدة ، الثالث : أن تكون ركبتاه في الأرض ، فإن فقد شرط من ذلك بطلت صلاته .

الحنايلة — قالوا : إن الارتفاع المبطّل للصلاة هو ما يفرج المصلي عن هيئة الصلاة . الشافعية — قالوا : ارتفاع موضع الجبهة عن موضع الركبتين مبطّل للصلاة إلا إذا رفع عجزته وما حولها عن رأسه وتكفيه . فتصح صلاته ، فالمدار عندهم على تنكيس المبدن ، وهو رفع الجزء الأسفل من البدن عن الجزء الأعلى منه في السجود ، حيث لا عذر .

كسجود المرأة العبلى ، فإن التنكيس لا يجب عليها إذا خافت الضرر . المالكية — قالوا : إن كان الارتفاع كثيرا متصلا بالأرض ، فإن السجود عليه لا يصح على المعتمد ، وإن كان يسيرا كمفتاح ومحفظة ، فإن السجود عليه يصح ، ولكنه خلاف الأولى .

**الفرض السابع : الرفع من الركوع - الثامن : الرفع من السجود
التاسع : الاعتدال - العاشر : الطمأنينة**

هذه الفرائض الأربعة متصلة ببعضها ، وقد اتفق على فرضيتها ثلاثة من الأئمة ، وخالف الحنفية في فرضيتها ، بل قالوا : ان الرفع من الركوع والطمأنينة والاعتدال من واجبات الصلاة ، لا من فرائضها ، بحيث لو تركها المصلي لا تبطل صلاته ، ولكنه يأثم اثماً صغيراً ، كما تقدم بيانه غير مرة ، ولكنهم قالوا : ان الرفع من السجود فرض ، وقد برنا كل مذهب في هذا تحت انخط (١) .

(١) الحنفية - قالوا : الرفع من الركوع والاعتدال والطمأنينة من واجبات الصلاة لا من فرائضها ، الا أنهم فصلوا فيها ، فقالوا الطمأنينة ، وهي تسكين الجوارح حتى تطمئن المفاصل ، ويستوى كل عضو في مقده بقدر تسبيحه على الأقل ، واجبة في الركوع والسجود ، وكذا في كل ركن قائم بنفسه ، ويعبرون عن ذلك بتعديل الأركان ، والواجب في الرفع من الركوع هو القدر الذي يتحقق به معنى الرفع ، وما زاد على ذلك الى أن يستوى قائماً وهو المعبر عنه بالاعتدال ، فهو سنة على المشهور ، أما الرفع من السجود فانه فرض ، ولكن القدر المفروض منه هو أن يكون الى القعود أقرب ، وما زاد على ذلك الى أن يستوى جالساً فهو سنة على المشهور .

الشافعية - قالوا : ان الرفع من الركوع هو أن يعود الى الحالة التي كان عليها قبل أن يركع ، من قيام ، أو قعود ، مع طمأنينة فاصلة بين رفعة من الركوع وهويه للسجود ، وهذا هو الاعتدال عندهم ، وأما الرفع من السجود الأول ، وهو المسمى بالجلوس بين السجدين فهو أن يجلس مستوياً مع طمأنينة ، بحيث يستقر كل عضو في موضعه ، فلو لم يستو لم تصح صلاته ، وان كان الى الجلوس أقرب ، ويشترط أن لا يطيل الاعتدال في الرفع من الركوع والسجود ، فلو أطل زماناً يسع الذكر الوارد في الاعتدال ، وقدر الفاتحة في الرفع من الركوع ، ويسع الذكر الوارد في الجلوس ، وقدر أقل التشهد ، بطلت صلاته ، ويشترط أيضاً أن لا يقصد بالرفع من الركوع أو السجود غيره ، فلو رفع من أحدهما لفرغ ، فانه لا يجزئه بل يجب عليه أن يعود الى الحالة التي كان عليها من ركوع أو سجود بشرط أن لا يطمئن فيهما ان كان قد اطمأن ثم يعيد الاعتدال .

المالكية - قالوا : حد الرفع من الركوع هو ما يخرج به عن انحناء الظهر الى اعتدال ، أما الرفع من السجود فانه يتحقق برفع الجبهة عن الأرض ، ولو بقيت يدها بهما على المعتمد ، وأما الاعتدال وهو أن يرجع كما كان . فهو ركن مستقل في الفصل بين الأركان فيجب بعد الركوع ، وبعد السجود ، وحالاً للسلام ، وتكبيرة الإحرام ، وأما الطمأنينة فهي ركن مستقل أيضاً في جميع أركان الصلاة ، وحدها استقرار الأعضاء زماناً ما زيادة على ما يحصل به الواجب من الاعتدال والانحناء ، وكل ذلك لازم لا بد منه في الصلاة عندهم . =

الحادي عشر من فرائض الصلاة القصد الأخرى

وهو من فرائض الصلاة المتفق عليها عند أئمة المذاهب ، ولكنهم اختلفوا في حد القعود الأخير ، كما هو مفصل تحت الخط (١) .

الثاني عشر من فرائض الصلاة التشهد الأخير

التشهد الأخير فرض عند الشافعية ، أما الحنفية والمالكية ، فانظر مذهبيهما تحت الخط (٢) ، أما صفة التشهد فقد اختلفت فيها المذاهب ، فانظرها عند كل مذهب تحت الخط (٣) .

= الحنابلة — قالوا : أن الرفع من الركوع هو أن يمرر القدر المجزئ منه ، بحيث لا تصل يده إلى ركبتيه ، وأما الاعتدال منه فهو أن يستوى قائما ، بحيث يرجع كل عضو إلى موضعه ، والرفع من السجود هو أن تفارق جبهته الأرض ، والاعتدال فيه هو أن يجلس مستويا بعده ، بحيث يرجع كل عضو إلى أصله ، وقد عرفت أنهم متفقون مع المالكية والشافعية ، على أن الرفع من الركوع والسجود والطمأنينة والاعتدال من فرائض الصلاة .
(١) الحنفية — قالوا : حد القعود المفروض هو ما يكون بقدر قراءة التشهد على الأصح ، لحديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما ، حيث قال له النبي ﷺ : « إذا رفعت رأسك من السجدة الأخيرة وقعت قدر التشهد فقد تمت صلاتك » .

المالكية — قالوا : الجلوس بقدر السلام المفروض مع الاعتدال فرض ، وبقدر التشهد سنة ، وبقدر الصلاة على النبي ﷺ مددوب على الأصح ، وبقدر الدعاء المددوب مندوب ، وبقدر الدعاء المكروه — كدعاء المأموم بعد سلام الإمام — مكروه .

الشافعية — قالوا : الجلوس الأخير بقدر التشهد والصلاة على النبي ﷺ ، والتسليمة الأولى فرض ، وإنما كان الجلوس المذكور فرضا ، لأنه ظرف للفرائض الثلاثة : أعني التشهد ، والصلاة على النبي ﷺ ، والتسليمة الأولى : فهو كالقيام للفتحة ، أما ما زاد على ذلك ، كالجلوس للدعاء والتسليمة الثانية فمندوب .

الحنابلة — حددوا الجلوس الأخير بقدر التشهد والتسليمتين .

(٢) الحنفية — قالوا : التشهد الأخير واجب لا فرض .

المالكية — قالوا : أنه سنة .

(٣) الحنفية — قالوا : ألفاظ التشهد هي : « التحيات لله ، والصلوات والطيبات ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله » ، وهذا هو التشهد الذي رواه .

الثالث عشر من فرائض الصلاة : السلام

الرابع عشر : ترتيب الأركان

اتفق ثلاثة من الأئمة على أن الخروج من الصلاة بعد تمامها لا بد أن يكون بلفظ : السلام ، والا بطلت صلاته ، وخالف الحنفية في ذلك فقالوا : إن الخروج من الصلاة يكون

عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ، والاحد به أولى من الآخر بالمرؤى عن ابن عباس رضي الله عنهما .

الملكية - قالوا : إن ألفاظ التشهد هي : « التحيات لله ، الزاكيات لله ، الطيبات الصلوات لله ، والسلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله » ، والأخذ بهذا التشهد مندوب ، فلو بغيره من الوارد فقد أتى بالسنة وخالف المذدوب .
الشافعية - قالوا : إن ألفاظ التشهد هي : « التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن سيدنا محمد رسول الله » ، وقالوا : إن ان فرض يتحقق بقوله : « التحيات لله ، سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، سلام علينا ، وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن سيدنا محمد رسول الله » ، أما الاتيان بما زاد على ذلك مما تقدم فهو أكمل ، ويشترط في صحة التشهد المفروض أن يكون بالعربية إن قدر ، وأن يوالى بين كلماته ، وأن يسمع نفسه حيث لا مانع ، وأن يرتب كلماته فلو لم يرتبها فإن غير المعنى بعدم الترتيب بطلت صلاته إن كان عامدا ، والا فلا ، وقالوا : إن الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد الأخير ركن مستقل من أركان الصلاة ، وأقله أن يقول : اللهم صل على محمد أو النبي .

ومن هذا تعلم أن الاتيان ببعض هذه الصيغة فرض عند الشافعية ، كما ذكرنا : أما الملكية فإنهم قالوا أنه سنة ، بحيث لو قعد بقدره ، ولم يتكلم به ، فإن صلاته تصح مع الكراهة ، والحنفية قالوا : أنه إذا ترك التشهد تكون صلاته صحيحة مع كراهة التحريم .

الحنابلة - قالوا : إن التشهد الأخير هو : « التحيات لله ، والصلوات الطيبات : السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ، اللهم صل على محمد » ، والأخذ بهذه الصيغة أولى : ويجوز الأخذ بغيره مما صرح عن النبي ﷺ كالأخذ بتشهد ابن عباس مثيلا ، والمقدر المفروض منه « التحيات لله ، سلام عليك أيها النبي ورحمة الله ، سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ، اللهم صل على محمد » ، إلا أن الصلاة على النبي ﷺ لا تتعين بهذه الصيغة .

بأى عمل مناف لها حتى ولو ينقض الوضوء ، ولكن لفظ السلام واجب لا فرض ، وقد عرفت الفرق بينهما ، أما صيغة السلام المطلوبة عند الأئمة الثلاثة ففيها تفصيل ذكرناه تحت الخط (١) ، كما ذكرنا في تفصيل مذهب الحنفية ، أما ترتيب الأركان بحيث يؤدي المصلى القيام قبل الركوع ، والركوع قبل السجود ، فهو أمر لازم ، بحيث لو قدم المصلى الركوع على السجود ، أو السجود على القيام ، أو نحو ذلك ، فإن صلاته تكون باطلة باتفاق ، على أن الحنفية يقولون : أن هذا الترتيب شرط لا فرض ، والأمر في ذلك سهل ، وقد خالف الحنفية الأئمة في قراءة الفاتحة ، كما عرفت ، فقد قالوا : أنها ليست ركبا ، فلها حكم خاص بالنسبة للترتيب ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .

(١) الحنفية — قالوا : أن الخروج من الصلاة بلفظ السلام ليس فرضا ، بل هو واجب ، لأن النبي ﷺ لما علم ابن مسعود التشهد قال له : « إذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك ، أن شئت أن تقوم فقم ، وأن شئت أن تقعد فاقعد » فلم يأمره بالخروج من الصلاة بلفظ السلام . ويحصل الخروج من الصلاة بلفظ السلام وحده بدون كلمة ، عليكم ، فلو خرج من الصلاة بغير السلام ، ولو بالحدث صحت صلاته ، ولكنه يكون آثما ، وتجب عليه الإعادة ، فإن ترك الإعادة كان آثما أيضا .

الحنابلة — قالوا : يفترض أن يعلم مرتين بلفظ : السلام عليكم ورحمة الله ، بهذا الترتيب ، وهذا النص والا بطلت صلاته .

الشافعية — قالوا : لا يشترط الترتيب في ألفاظ السلام ، فلو قال : عليكم السلام ، صح مع الكراهة .

المالكية — قالوا : لا بد في الخروج من الصلاة أن يقول : السلام عليكم ، بهذا الترتيب ، وبهذا النص ، ويكفى في سقوط الفرض عندهم أن يقولها مرة واحدة ، ويسقط عن العاجز عن النطق باتفاق .

(٢) الحنفية — قالوا : أن الترتيب المذكور شرط لصحة الصلاة لا فرض ، وعلى كل حال فلا بد منه ، إلا أنهم قالوا : إذا ركع قبل القيام ، ثم سجد وقام ، فإن ركوعه هذا لا يعتبر ، فإذا ألقى الركوع الأول ، ثم ركع وسجد ، فإن الركعة تعتبر له وعليه أن يسجد للسجود أن وقع منه ذلك سهوا ، فإن فعله عمدا بطلت صلاته ، وهذا إذا ركع بدون أن يقوم ، أما إذا قام ولم يقرأ ، ثم ركع ، فإن صلاته تكون صحيحة ، لأن القراءة ليست فرضا في جميع الركعات ، بل هي فرض في ركعتين ، فلو أدى ركعتين بدون قراءة خلفه يفترض عليه الترتيب في الركعتين الباقيتين .

الخامس عشر من فرائض الصلاة الجلوس بين السجدين

اتفق ثلاثة من الأئمة على أنه يفترض على المصلي أن يجلس بين كل سجدة من صلاته ، فلو سجد مرة ، ثم رفع رأسه ، ولم يجلس ، وسجد ثانيا ، فإن صلاته لا تصح ، وخالف الحنفية في ذلك ، فقالوا : إن الجلوس بين السجدين ليس فرضا في الصلاة ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ، وقد استدلل القائلون بفرضية الجلوس بين السجدين وغيره من الفرائض المتقدمة بما رواه البخاري ومسلم ، من أن النبي ﷺ رأى رجلا يصلي صلاة ناقصة ، فعلمه كيف يصلي فقال له : « إذا قمت إلى الصلاة فكبر ، ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن » وفي بعض الروايات « فاقرا بأمر القرآن » وقال : « ثم اركع حتى تطمئن راكعا ، ثم ارفع حتى تعتدل قائما ، ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ، ثم ارفع حتى تستوى قائما ، ثم افعل ذلك في صلاتك كلها ، وقد عرفت أن الحنفية لم يوافقوا على أن الجلوس فرض ، وكذا لم يوافقوا على أن قراءة الفاتحة فرض ، وقالوا : أن الحديث المذكور لا يدل على الفرضية ، وإنما يدل على أن النبي ﷺ يريد تعليم الرجل الصلاة الكاملة المشتملة على الفرائض والواجبات والسنن ، ليس المقام محتملا للشرح والبيان ، ولهذا لم يذكر في الحديث النية والقعود الأخير ، مع أنه فرض باتفاق ، وكذلك لم يذكر التشهد الأخير مع أنه فرض عند بعض الأئمة ، وكذلك لم يشتمل الحديث على أشياء كثيرة كالاعتوذ ونحوه ، فدل ذلك كله على أن الغرض إنما هو تعليم الرجل كيفية الصلاة بطريق عملي ، حتى إذا تعلمها أمكنه أن يفهم ما هو فرض وما هو واجب أو مسنون ، أما الأئمة الآخرون فقد قالوا : إن طلب هذه الأعمال من الرجل دليل على فرضيتها ، وإنما لم يذكر أنه باقى الفرائض ، لأن الرجل قد أتى بها ، وهذا حسن إذا دل عليه دليل في الحديث ، ولكن أين الدليل ، على أن الاحتياط إنما هو اتباع رأى الأئمة الثلاثة ، خصوصا أن الحنفية قالوا : إنها واجبة بمعنى أن الصلاة تصح بدونها مع الائم ، كما تقدم .

واجبات الصلاة

ذكرنا غير مرة أن المالكية والشافعية اتفقوا على أن الواجب والفرض بمعنى واحد ، فلا يختلف معناه إلا في « باب الحج » فإن الفرض معناه في الحج ما يبطل بتركه الحج ، أما الواجب فإن تركه لا يبطل الحج ، ولكن يلزم تاركه ذبح فداء ، كما سيأتي بيانه في

(١) الحنفية — قالوا : الجلوس بين السجدين ليس بفرض ، وهل هو واجب أقل من الفرض أو سنة غير مؤكدة ، فبعضهم يقول : أنه واجب ، وهو ما يقتضيه الدليل ، وبعضهم يقول : أنه سنة .

الحج ، وعلى هذا فليس عندهم واجبات للصلاة ، بل أعمالها منها ما هو فرض ، ومنها ما هو سنة ، وقد تقدمت فرائض الصلاة ، وسيأتى بيان سننها ، أما الحنفية والحنابلة فقد قالوا : ان للصلاة واجبات ، فانظر مذهبهما تحت الخط (١) .

(١) الحنفية — قالوا : واجبات الصلاة لا تبطل الصلاة بتركها ، ولكن المصلى ان تركها سهوا فانه يجب عليه أن يسجد للسهو بعد السلام ، وأن تركها عمدا ، فانه يجب عليه إعادة الصلاة فان لم يعد كانت صلاته صحيحة مع الاثم ، ودليل كونها واجبة عندهم مواظبة النبي ﷺ على فعلها ، واليك بيان واجبات الصلاة عند الحنفية .

١ — قراءة سورة الفاتحة في كل ركعات النفل ، وفي الأولين من الفرض ، ويجب

تقديمها على قراءة السورة ، فان عكس سهوا سجد للسهو .

٢ — ضم سورة الى الفاتحة في جميع ركعات النفل والوتر ، والأوليين من الفرض ، ويكفى في أداء الواجب أقصر سورة أو ماثلها كثلاث آيات قصار ، أو آية طويلة ، والآيات القصار الثلاث كقوله تعالى : « ثم نظر ، ثم عيسى وبصر ، ثم أدبر واستكبر » وهي عشر كلمات ، وثلاثون حرفاً من حروف الهجاء ، مع حسابان الحرف المشدد بحرفين ، فلو قرأ من الآية الطويلة هذا المقدار في كل ركعة أجزاء من الواجب ، فعلى هذا يكفى أن يقرأ من آية الكرسي قوله تعالى : « الله لا اله الا هو الهى القيوم لا تأخذه سنة ولا نوم » .

٣ — أن لا يزيد فيها عملاً من جنس أعمالها ، كأن يزيد عدد السجودات عن الوارد ،

فلو فعل ذلك ألغى الزائد ، وسجد للسهو ان كان ساهياً .

٤ — الاطمئنان في الأركان الأصلية ، كالركوع والسجود ونحوهما ، والاطمئنان الواجب عندهم هو تسكين الأعضاء حتى يستوى كل عضو في مقره بقدر تسبيحه على الأقل ، كما ستعرفه في مبحث « الاطمئنان » .

٥ — القعود الأول في كل صلاة ولو نافلة .

٦ — قراءة التشهد الذى رواه ابن مسعود ، ويجب القيام الى الركعة الثالثة عقب تمامه فوراً فلو زاد الصلاة على النبي ﷺ سهوا سجد للسهو ، ان تعمد وجبت إعادة الصلاة ، وان كانت صحيحة .

٧ — لفظ السلام مرتين في ختام الصلاة .

٨ — قراءة القنوت بعد الفاتحة ، السورة في الركعة الثالثة من الوتر .

٩ — تكبيرات العيدين ، وهي ثلاث في كل ركعة ، وسيأتى بيانها .

١٠ — جهر الإمام بالقراءة في صلاة الفجر والعيدين والجمعة والتراويح والوتر في رمضان والركعتين الأوليين من المغرب والعشاء ، أما المنفرد فيخير بين الجهر والاسرار في

سنن الصلاة

يتعلق بها مباحث ، أولا : تعريف السنة ، ثانيا : عدد سنن الصلاة الداخلة فيها مجتمعة في كل مذهب على حدة ليسهل حفظها ، ثالثا : شرح ما يحتاج الى الشرح من هذه السنن . رابعا : بيان سنن الصلاة الخارجة عن الصلاة ، فلنذكر مباحث السنن على هذا الترتيب .

تعريف السنة

تقدم في صحيفة ٥٧ — أن الحنابلة والشافعية قد اتفقوا على أن السنة والمنتدوب والمستحب والتطوع معناها واحد ، وهو ما يثاب المكلف على فعله ، ولا يؤخذ على تركه ،

جميع صلواته ، الا أن الأفضل له أن يجهر فيما يجب على الامام أن يجهر فيه ، ويسر فيما يجب على الامام الاسرار فيه .

١١ — اسرار الامام والمفرد في القراءة نفل النهار وفرض الظهر والعصر ، وثالثة المغرب والأخيرتين من العشاء ، وصلاة الكسوف والخسوف ، والاستسقاء .

١٢ — عدم قراءة المقتدى شيئا مطلقا في قيام الامام .

١٣ — ضم ما صلب من الأنف الى الجبهة في السجود .

١٤ — افتتاح الصلاة بخصوص جملة : الله أكبر ، الا اذا عجز عنها أو كان لا يحسنها ، فصح أن يفتتحها باسم من أسماء الله تعالى .

١٥ — تكبيرة الركوع في الركعة الثانية من صلاة العيد ، لأنها لما اتصلت بتكبيرات العيد الواجبة صارت واجبة .

١٦ — متابعة الامام فيما يصح الاجتهاد فيه ، وسيأتى بيان المتابعة في «مبحث الامامة»

١٧ — الرفع من الركوع ، وتعديل الأركان ، كما تقدم .

الحنابلة — قالوا : الواجب في الصلاة أقل من الفرض ، وهو ما تبطل بتركه عمدا ، مع العلم ، ولا تبطل بتركه سهوا ، أو جهلا ، فان تركه سهوا وجب عليه أن يسجد للسهو ، وواجبات الصلاة عندهم ثمانية : وهي تكبيرات الصلاة كلها ما عدا تكبيرة الاحرام ، فانها فرض ، كما تقدم ، وما عدا تكبيرة المسبوق للركوع اذا أدرك امامه رাকعا ، فانها ستة : قول : سمع الله لمن حمده للامام والمفرد ، قول : ربنا ولك الحمد لكل مصل ، ومحل التكبير لغير الاحرام والتسميع والتحميد ما بين ابتداء الانتقال وانتهائه ، فلا يجوز تقديم شيء من ذلك على هذا المحل ، قول : سبحان ربى العظيم في الركوع مرة واحدة ، قول : سبحان ربى الأعلى في السجود مرة ، قول : رب اغفر لى اذا جلس بين السجودتين مرة ، التشهد الأول ، والمجزئ منه ما تقدم في التشهد الأخير ما عدا الصلاة على النبى عليه السلام ، الجلوس لهذا التشهد ، وانما يجب على غير من قام امامه للركعة الثالثة سهوا ، أما هو فيجب عليه متابعة الامام ، ويسقط عنه التشهد ، والجلوس له .

فمن ترك سنن الصلاة أو بعضها فإن الله تعالى لا يؤاخذ به على هذا الترك ، وإكته يحرم من ثوابها ، ووافق على ذلك المالكية ، إلا أنهم فرقوا بين السنة وغيرها ، وقد ذكرنا هنا تفصيل المذاهب في هذا المعنى ، فارجع إليه ، على أنه لا ينبغي للمسلم أن يستعين بأمر السنن لأن الغرض من الصلاة إنما هو التقرب إلى الله الخالق ، ولهذا فائدة مقرر . وهي الفرار من العذاب ، والتمتع بالنعيم ، فلا يصح في هذه الحالة لعاقل أن يستعين بسنة من سنن الصلاة فيتركها ، لأن تركها يحرمه من ثواب الفعل ، وذلك الحرمان فيه عقوبة لا تخفى على العاقل ، لأن فيه نقصانا للتمتع بالنعيم ، فمن الأمور الهامة التي ينبغي للمكلف أن يعنى بها أداء ما أمره الشارع بأدائه ، سواء كان فرضاً أو سنة ، ولعل قائل يقول : لماذا جعل الشارع بعض أفعال الصلاة فرضاً لازماً ، وبعضها غير لازم ، والجواب : أن الله تعالى أراد أن يخفف عن عباده ، ويجعل لهم الخيار في بعض الأعمال ليجزل لهم الثواب عليها ، فإذا تركوها باختیارهم فقد حرموا من الثواب ، ولا عقوبة عليهم ، وذلك من محاسن الشريعة الإسلامية التي رفعت عن الناس الحرج في التكليف ، ورغبتهم في الجزاء الحسن ترغيباً حسناً .

عدد سنن الصلاة مجتمعة

لنذكر هنا سنن الصلاة مجتمعة في كل مذهب ليسهل حفظها على القراء ، فاقراءها تحت الخط (١) .

- (١) الحنفية - عدوا سنن الصلاة كالآتي : ١ - رفع اليدين للتحريمة حذاء الأذنين للرجل والأمة ، وحذاء المنكبين للحررة ٢ - ترك الأصابع على حالها ، بحيث لا يشرقا ولا يضمها ، وهذا في غير حالة الركوع الآتية ٣ - وضع الرجل يده اليمنى على اليسرى تحت سترته ووضع المرأة يديها على صدرها ٤ - الثناء ٥ - التعوذ للقراءة ٦ - التسمية سرا أو كل ركعة بل الفاتحة ٧ - التأمين ٨ - التحميد ٩ - الاسرار بالثناء والتأمين والتحميد ١٠ - الاعتدال عند ابتداء التحريمة وانتهائها ١١ - جهر الامام بالتكبير والتسميع والسلام ١٢ - تفريج القدمين في القيام قدر أربع أصابع ، ١٣ - أن تكون القراءة من المفصل حسب التفصيل المتقدم ١٤ - تكبيرات الركوع والسجود ١٥ - أن يقول في ركوعه : سبحان ربى العظيم ثلاثا ١٦ - أن يقول في سجوده : « سبحان ربى الأعلى » ثلاثا ١٧ - وضع يديه على ركبتيه حال الركوع ، ١٨ - تفريج أصابع يديه حال وضعهما على ركبتيه في الركوع إذا كان رجلا ١٩ - نصب سابقيه ٢٠ - بسط ظهره في الركوع ٢١ - تسوية رأسه بعجزه ، ٢٢ - كمال الرفع من الركوع ٢٣ - كمال الرفع من السجود ٢٤ - وضع يديه ، ثم ركبتيه ، ثم وجهه عند القبول للسجود ، وعكسه عند الرفع منه ٢٥ - جعل وجهه بين كفيه حال السجود ، أو جعل يديه حذو منكبيه عند ذلك ٢٦ - أن يباعد الرجل بطنه عن فخذه .

= ومرفقيه عن جنبيه ، وذراعيه عن الأرض في السجود ٢٧ - أن تلتصق المرأة بطنها بفخذيهما في السجود ٢٨ - الجلوس بين السجدين وقد علمت ما فيه مما تقدم ٢٩ - وضع اليدين على الفخذين حال الجلوس بين السجدين ، وحال التشهد ، ٣٠ - أن يفتش الرجل رجله اليسرى وينصب اليمنى موجهة أصابعها الى القبلة حال الجلوس للتشهد وغيره ٣١ - أن تجلس المرأة على آليتها ، وأن تضع إحدى فخذيهما على الأخرى وتخرج رجلها اليسرى من تحت وركها الأيمن ٣٢ - الإشارة بالسبابة عند النطق بالشهادة على ما تقدم ٣٣ - قراءة الفاتحة فيما بعد الركعتين الأوليين ٣٤ - الصلاة على النبي ﷺ في الجلوس الأخير بالصيغة المتقدمة ٣٥ - الدعاء بعد الصلاة على النبي ﷺ بما يشبه ألفاظ الكتاب والسنة ٣٦ - الالتفات يمينا ثم يسارا بالتسليمتين ٣٧ - أن ينوي الامام بسلامه من خلفه من المصلين والحفظة وصالحى الجن ، ٣٨ - أن ينوي المأموم امامه بالسلام في الجهة التى هو فيها ان كان عن يمينه أو يساره ، فان حاذاه نواه بالتسليمتين مع القوم والحفظة وصالحى الجن ٣٩ - أن ينوي المنفرد الملائكة فقط ٤٠ - أن يخفض صوته في سلامه ٤١ - أن ينتظر المسبوق فراغ امامه من سلامه الثانى حتى يعلم أنه ليس عليه سجود سهو .

المالكية - قالوا : سنن الصلاة أربع عشرة سنة ، وهى : ١ - قراءة ما زاد على أم القرآن بعد الفاتحة في الركعة الأولى والثانية من الفرض الوقتى المتسع وقته ٢ - القيام لها في الفرض ٣ - الجهر بالقراءة فيما يجهز فيه حسب ما تقدم ٤ - السر فيما يسر فيه على ما تقدم ٥ - كل تكبيرات الصلاة ما عدا تكبيرة الاحرام ، فانها فرض ٦ - كل تسمية ٧ - كل تشهد ٨ - كل جلوس للتشهد ٩ - الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد الأخير ، ١٠ - السجود على صدور القدمين ، وعلى الركبتين والكعبين ١١ - رد المقتدى على امامه بالسلام ، وعلى من على يساره ان كان به أحد شريكه في ادراك ركعة مع الامام على الأقل ١٢ - الجهر بتسليمية التحليل ١٣ - انصات المقتدى للامام في الجهر ١٤ - الزائد عن القدر الواجب من الطمأنينة .

الشافعية - قالوا : سنن الصلاة الداخلة فيها تنقسم الى قسمين ، قسم يسمونه بالهيئات ، وقسم يسمونه بالأبعاض ، فأما الهيئات فلم يحصروها في عدد خاص ، بل قالوا : كل ما ليس بركن من أركان الصلاة ، وليس بعضا من أبعاضها فهو هيئة ، والسنة التى من أبعاض الصلاة اذا تركت عمدا فانها تجبر بسجود السهو ، وعدد الأبعاض عشرون .

١ - المقتوت في اعتدال الركعة الأخيرة من الصبح ، ومن وتر النصف الثانى من رمضان ، أما القنوت عند النازلة في أى صلاة غير ما ذكر فلا يعد من الأبعاض ، وان كان سنة ٢ - القيام له ٣ - الصلاة على النبي ﷺ بعد القنوت ٤ - القيام لها .

• - السلام على النبي ﷺ بعدها ٦ - القيام له ٧ - الصلاة على الأكل ٨ - القيام لها ٩ - الصلاة على الصبح ١٠ - القيام لها ١١ - السلام على النبي ﷺ =

= ١٢ - القيام له ١٣ - السلام على الصبح ١٤ - القيام له ١٥ - التشهد الأول في الثلاثية والرباعية ١٩ - الجلوس له ١٧ - الصلاة على النبي ﷺ بعده ١٨ - الجلوس لها ١٩ - الصلاة على الآل بعد التشهد الأخير ٢٠ - الجلوس له .

فهذه هي السنن التي يسمونها أبعاضاً تشبیهاً لها بأركان الصلاة التي إذا تركت سهواً فإنها تعاد ، وتجبر بسجود السهو ، أما السنن الأخرى التي يسمونها بالهيئات ، فمنها أن يقول الرجل سبحان الله عند حدوث شيء يريد التنبيه عليه ، بشرط أن لا يقصد التنبيه وحده ، والا بطلت الصلاة وأن تصفق المرأة عند إرادة التنبيه ، بشرط أن لا تقصد اللعب ، ولا بطلت صلاتها ، ولا يضرها قصد الاعلام ، كما لا يضر زيادته على الثلاث ، وأن توالى التصفيق ، ولكنها لا تبعد إحدى يديها عن الأخرى ، ثم تعيدها ، والا بطلت صلاتها .

ومنها الخشوع في جميع الصلاة ، وهو حضور القلب ، وسكون الجوارح ، بأن يستحضر أنه بين يدي الله تعالى ، وأن الله مطلع عليه ، ومنها جلوس الاستراحة لمن يصلي من قيام ، بأن يجلس جلسة خفيفة بعد السجدة الثانية ، وقبل القيام إلى الركعة الثانية والرابعة ، وليس أن تكون قدر الطمانينة ، ولا يضر زيادتها عن قدر الجلوس بين السجدين على المعتمد ، ويأتي بها المأموم ، وإن تركها الإمام ، ومنها نية الخروج من الصلاة من أول التسليمة الأولى ، فلو نوى الخروج قبل ذلك بطلت صلاته ، وإن نواه في أثناءها أو بعدها ، لم تحصل السنة ، ومنها وضع بطن كف اليد اليمنى على ظهر كف اليسرى ويقبض بيده اليمنى كوع اليسرى ، وبعض ساعد اليسرى ورسغها ، وذلك هو المعتمد عندهم ، على أن هذه الهيئة لو تركها وأرسل يديه ، كما يقول المالكية ، فلا بأس ، ولكنهم عدوا ذلك من المستحبات للإشارة إلى أن الإنسان محتفظ بقلبه ، لأن العادة أنه إذا خاف على شيء حفظه بيديه ، ومنها أن يقول المصلي بعد تكبيرة الإحرام : « وجبت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيفاً مسلماً وما أنا من المشركين . إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين ، لا شريك له ، وبذلك أمرت ، وأنا من المسلمين » وهذا الدعاء يقال له : دعاء الافتتاح ، وهو مستحب في الفرض والنفل للمنفرد ، والإمام والمأموم ، حتى ولو شرع الإمام في الفاتحة ، ولكن لا يستحب الاثنيان بهذا الدعاء إلا بشروط خمسة ، أحدها : أن يكون في غير صلاة الجنائز ، فإن كان في صلاة الجنائز ، فإنه لا يأتي به ، ولكن يأتي بالتعوذ ، ثانيها : أن لا يخاف فوات وقت الأداء ، فلو بقي في الوقت ما يسع ركعة بدون أن لا يأتي بدعاء الافتتاح . فإنه لا يأتي به ، ثالثها : أن لا يخاف المأموم فوت بعض الفاتحة ، فإن خلف ذلك فلا يأتي به ، رابعها : أن يدرك الإمام في حال الاعتدال من القيام ، فلذا أدركه في الاعتدال فإنه لا يأتي به ، خامسها : أن لا يشرع في التعوذ أو قراءة الفاتحة فلو شرع في ذلك عمداً أو سهواً فإنه لا يعود إلى الاثنيان بدعاء الافتتاح ومنها الاستعاذة في كل ركعة فيبتدئ في كل قراءة بالاستعاذة بعد دعاء الافتتاح الذي تقدم ، وتحصل الاستعاذة .

= بكل لفظ يشتمل على التعمود ، ولكن الأفضل أن يقول : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، وبعضهم يقول : ان زيادة السميع العليم سفة أيضا ، فيقول : أعوذ بالله السميع العليم ، من الشيطان الرجيم ، ومنها الجهر بالقراءة اذا كان المصلي اماما أو منفردا ، أما المأموم فيسن في حقه الاسرار ، وانما يسن الجهر في حق المرأة والخنثى اذا لم يسمع شخص أجنبي ، أما اذا وجد أجنبي ، فإن المرأة والخنثى لا يجهران بالقراءة ، بل يسن لهما الاسرار ، كي لا يسمع صوتهما الأجنبي ، وحد الاسرار عند الشافعية هو أن يسمع المصلي نفسه ، كما تقدم ، وظاهر أن الجهر لا يكون الا في الركعتين الأوليين اذا كان منفردا ، وسيأتي حكم المسبوق ، ومنها التأمين ، وهو أن يقول المصلي عقب قراءة الفاتحة « آمين » فاذا ركع ولم يقل آمين ، فقد فات التأمين ، ولا يعود اليه ، وكذا ان شرع في قراءة شيء آخر بعد الفاتحة ، ولو سهوا ، الا أنه يستثنى من ذلك ما اذا قال : رب اغفر لي ، ونحوه ، لأنه ورد عن النبي ﷺ ، واذا قرأ الفاتحة ثم سكت ، فإن التأمين لا يسقط ، واذا كان يصلي مأموما فإنه يسن له أن يقول : آمين مع امامه ، اذا كانت الصلاة جهرية ، أما الصلاة السرية فلا يؤمن المأموم فيها مع امامه ، فاذا لم يؤمن في الصلاة الجهرية ، أو آخر التأمين عن وقته المندوب ، وهو أن يكون تأمينه مع تأمين الامام ، فإنه يأتي بالتأمين وحده ، لأن معنى قوله ﷺ : « اذا أمن الامام فأمنوا » اذا دخل وقت تأمين الامام فأمنوا ، وان لم يؤمن بالفعل ، أو أخره عن وقته ، ومنها قراءة شيء من القرآن ، وان لم يكون سورة كاملة ، لكن قراءة السورة الكاملة أفضل عند الشافعية من بعض السورة ، بشرط أن لا يكون بعض السورة أكثر من السورة ، فلو قرأ « آمن الرسول بما أنزل إليه » الى آخر سورة البقرة ، كان ذلك أفضل من قراءة سورة صغيرة ، كسورة « قريش » ، أو « الفيل » ، أو « قل هو الله أحد » لأن أواخر البقرة أكثر من السورة الصغيرة ، وهذا المعتمد عند الشافعية ، وبعضهم يقول : ان السورة الصغيرة أفضل وأقل السورة ثلاث آيات ، ولكن لا يلزم المصلي أن يأتي بثلاث آيات ، بل يتحقق أصل السنة عند الشافعية بالاثنيان بشيء من القرآن ، ولو آية واحدة ، ولكن الأفضل هو ما ذكرنا من الاثنيان بسورة كاملة ، وهي ثلاث آيات ، وأفضل من أن يأتي بأطول منها ، ويندب عند الشافعية تطويل قراءة ما زاد على الفاتحة من سورة قصيرة ونحوها في الركعة الأولى عن الركعة الثانية ، الا اذا اقتضى الحال ذلك ، كما اذا كان المصلي اماما ، كان المؤمنون كثيرين في حالة زحام . كصلاة الجمعة والعيدين ، فإنه في هذه الحالة يسن للامام تطويل الثانية عن الأولى ، لياحقه من تخلف ، ويشترط في تحقق سنة قراءة السورة ونحوها أن يأتي بها بعد قراءة الفاتحة ، سواء كان المصلي اماما أو منفردا ، فلو قرأ السورة أولا ، ثم قرأ الفاتحة ، فإن السورة لا تحسب له ، وعليه أن يعيدها بعد قراءة الفاتحة ، ان أراد تحصيل السنة ، ومنها أن يسكت المصلي بعد قراءة الفاتحة اذا كان اماما ، فلا يشرع في قراءة السورة الا بعد زمن =

= يسع قراءة فاتحة المأمومين إذا كانت الصلاة جهرية ، والأولى للامام في هذه الحالة أن يشتغل بدعاء ، أو قراءة في سره .

وعند الشافعية سككات أخرى مطلوبة ، ولكنها يسيرة ، ويعبرون عنها بسككات لطيفة ، وهي في مواضع أحدها : أن يسكت سكتة لطيفة بعد تكبيرة الاحرام ، ثم يشرع في قراءة التوجه « وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض » الخ ، ثانيها : أن يسكت كذلك بعد الفراغ من التوجه ، ثم يقول : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، أو نحو ذلك ، مما تقدم ، ثالثها : أن يسكت كذلك بعد التعمود ، ثم يسمى على الوجه المتقدم ، رابعها : أن يسكت بعد التسمية كذلك ، ثم يشرع في قراءة الفاتحة ، خامسها : أن يسكت بعد الفراغ من قراءة الفاتحة قبل التأمين ، ثم يقول : آمين ، سادسها : أن يسكت كذلك بعد قول : آمين ثم يشرع في قراءة السورة ، سابعها : أن يسكت في قراءة السورة كذلك . ثم يكبر للركوع ، فإذا أضيفت هذه السككات إلى السككة المشروعة للامام بعد قراءة الفاتحة ، يكون عدد السككات ثمانية ، ولكن المعروف عند الشافعية أن السككات ستة ، لأنهم يعدون السككة بين التكبيرة والتوجه ، وبين التوجه والتعمود واحدة ، ويعدون السككة بعد الفراغ من الفاتحة وقبل الشروع في قراءة السورة للامام والمأموم واحدة ، والأمر في ذلك سهل ، ومنها التكبيرات عند الخفض للركوع ويسن مدها حتى يتم ركوعه ، وكذلك تكبيرات السجود ، فإنها سنة عندهم ، وعليه أن يجهر بالتكبيرات المذكورة إذا كان اماما ، كي يسمعه المأمومون ، ومثل ذلك ما إذا كان مبلغا كما يأتي ، ومنها أن يقول : سمع الله لمن حمده حين يرفع رأسه من الركوع ، سواء كان اماما أو مأموما أو منفردا ، ويجهر الامام بقوله : سمع الله لمن حمده ، أما المأموم فإنه يسربها ، ومنها أن يقول : ربنا لك الحمد ، إذا انتصب قائما ، سواء كان اماما أو مأموما أو منفردا ، أما إذا صلى قاعدا فإنه يأتي بذلك بعد الاعتدال من القعود ، ولكن يسن أن يأتي امام والمأموم والمنفرد يقول « ربنا لك الحمد » سرا ، حتى ولو كان المأموم مبلغا ، فإذا جهر بقول : « ربنا لك الحمد » كان جاهلا ، ومنها أن يسبح في ركوعه ، بأن يقول : سبحان ربى العظيم ، وهو سنة مؤكدة عندهم ، حتى قال بعضهم : ان من داوم على تركه سقطت شهادته ، وأقله مرة واحدة ، فتحصل أصل السنة إذا قال : سبحان ربى العظيم ، ولكن أدنى كمال السنة لا يحصل الا إذا أتى به ثلاث مرات ، سواء كان اماما أو مأموما ، أو منفردا ، ويسن الزيادة على الثلاث إذا كان المصلي منفردا ، أو كان اماما لجماعة راضين بالتطويل ، وفي هذه الحالة يسن له أن يأتي باحدى عشرة تسبيحة ويزيد على ذلك ، ويسن للمنفرد أن يزيد : « اللهم لك ركعت ، وبك آمنت ، ولك أسلمت ، خشع لك سمعى وبصرى ومخى وعظمى وعصبى وشعرى وبشرى وما استقلت به قدمى اللهم رب العالمين » وكذا يسن للامام أن يأتي بهذا الدعاء في ركوعه إذا كان امام قنوم مضمورين ، راضين بالتطويل ، ومنها أن يسبح في سجوده ، بأن يقول : « سبحان ربى »

= الأعلى » ، وتحصل أصل السنة بمرة واحدة ولكن أقل الكمال يحصل بثلاث مرات ، وأعلى الكمال أن يأتي بأحدى عشر مرة ، كما تقدم في تسبيح الركوع ، وإذا كان يصلي امام جماعة محصورين ، فإنه يسن له أن يزيد على ذلك : « اللهم لك سجدت وبك آمنت ، ولك أسلمت ، سجد وجهي للذي خلقه وصوره ، وشق سمعه وبصره ، تبارك الله أحسن الخالقين » والدعاء في السجود بطلب الخير سنة ، لحديث مسلم : « أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجداً ، فأكثر الدعاء » ، ومنها وضع اليدين على الفخذين في الجلوس للتشهد الأول ، والآخر ، ومنها أن يمسك اليد اليسرى بحيث تكون رؤوس أصابع اليد مسامتة للركبة . ومنها أن يقبض أصابع اليد اليمنى . إلا الأصبع التي بين الإبهام والوسطى . ويقال لها : المسبحة — بكسر الباء — لأنها يشار بها عند التسبيح ، وتسمى السبابة لأنها يشار بها عند السب . وإنما يسن ذلك عند قوله في التشهد : لا إله . ويكره أن يحرك أصبعه المسبحة ، فإن حركها فقد فعل مكرها على الأصح . وبعضهم يقول : أن صلاته تبطل . لأنه عمل خارج عن أعمال الصلاة . ولكن هذا ضعيف . لأنه عمل يسير لا تبطل به الصلاة . ومنها أن يجلس الشخص في جميع جلسات الصلاة مفترشا ، ومعنى الافتراش أن يجلس على كعب رجله اليسرى . ويجعل ظهر رجله للأرض . وينصب قدمه اليمنى ، ويضع أطراف أصابعها لجهة القبلة . وسمى افتراشا لأن المصلي يفترش قدمه . ويجلس عليها .

هذا إذا لم يكن به علة تمنعه من الجلوس بهذه الكيفية . أما إذا كان عاجز عن ذلك . كأنه كان جسمه ضخما (سمينا) فإنه يأتي بالكيفية التي يقدر عليها ومنها التسليمة الثانية . فإنها سنة عند الشافعية .

الحنابلة — قالوا : سنن الصلاة ثمان وستون وهي قسمان : قولية ، وفعلية ، فالقولية ، اثنتا عشر . وهي : دعاء الاستفتاح والتعوذ قبل القراءة ، والبسملة ، وقول : آمين : وقراءة سورة بعد الفاتحة . كما تقدم وجهر الامام القراءة ، كما تقدم ، أما المأموم فيكره جهره بالقراءة ، وقول : ملء السموات وملء الأرض . الخ . بعد التحميد كما تقدم ، وما زاد على المرة الأولى في تسبيح الركوع والسجود وما زاد على المرة في قول : « رب اغفر لي » في الجلوس بين السجدين ، والصلاة على آله عليه الصلاة والسلام في التشهد الأخير ، والبركة عليه — عليه السلام — وعلى آلآله فيه ، والقنوت في الوتر جميع السنة . أما الفعلية تسمى الهيئات : فهي سنت وخمسون تقريبا : رفع اليدين مع تكبيرة الاحرام ، كون اليدين مبسوطتين عند الرفع المذكور . كونهما مضمومتين الأصابع عند الرفع المذكور أيضا ، رفع اليدين كذلك عند الرفع من الركوع ، حط اليدين عقب ذلك ، وضع اليمين على الشمال حال القيام والقراءة ، جعل اليدين الموضوعتين على مذهب الهيئة تحت سترته . نظر المصلي الى موضع سجوده حال قيامه ، الجهر بتكبيرة الاحرام ، ترتيل القراءة ، تخفيف الصلاة إذا =

مبحث شرح بعض سنن الصلاة وبيان المتفق عليه: والمختلف فيه رفع اليدين

رفع اليدين عند الشروع في الصلاة سنة ، فيسن للمصلي ان يرفع يديه عند شروعه في الصلاة باتفاق ، ولكنهم اختلفوا في كيفية هذا الرفع ، فانظره مفصلا تحت الخط (١) .

= كان اماما ، اطلالة الركعة الاولى عن الثانية ، تقصير الركعة الثانية ، تفريج المصلي بين قدميه حال قيامه يسيرا ، قبض ركبتيه بيديه حال الركوع ، تفريج أصابع اليدين حال وضعهما على الركبتين في الركوع ، مد ظهره في الركوع مع استوائه ، جعل رأسه حيال ظهره في الركوع مجافاة عضدية عن جنبه فيه . أن يبد في السجود بوضع ركبتيه قبل يديه ، أن يضع يديه بعد ركبتيه ، أن يضع جبهته وأنفه بعد يديه ، تمكين أعضاء السجود من الارض ، مباشرتها لمحل السجود ، كما تقدم ، مجافاة عضدية عن جنبه في السجود ، مجافاة بطنه عن فخذه فيه أيضا ، مجافاة الفخذين عن الساقين فيه ، تفريج ما بين الركبتين فيه أيضا ، أن ينصب قدميه فيه أيضا ، جعل بطون أصابع القدمين الارض في السجود ، تفريق أصابع القدمين في السجود وضع اليدين حذو المنكبين فيه ، بسط كل من اليدين . ضم الاصابع من اليدين فيه أيضا ، توجيه أصابعهما الى القبلة فيه أيضا ، رفع اليدين أولا في القيام من السجود الى الركعة بأن يقوم للركعة الثانية على صدور قدميه ، أن يقوم كذلك للركعة الثالثة ، أن يقوم كذلك للركعة الرابعة ، أن يعتمد بيديه على ركبتيه في النهوض لبقيّة صلاته ، الافتراش في الجلوس بين السجدين ، الافتراش في التشهد الاول المتورك في التشهد الثاني ، وضع اليدين على الفخذين في التشهد الاول . بسط اليدين على الفخذين في التشهد الاول ، ضم أصابع اليدين في الجلوس بين السجدين في التشهد الاول والثاني قبض الخنصر والبنصر من يده اليمنى وتحليق ابهامه مع الوسطى في التشهد مطلقا ، أن يشير بسبابته عند ذكر لفظ الجلالة في التشهد ، ضم أصابع اليسرى في التشهد ، جعل أطراف أصابع اليسرى جهة القبلة ، الاشارة بوجهه نحو القبلة في ابتداء السلام ، الالتفات يمينا وشمالا في تسليمه أن ينوى سلامه الخروج من الصلاة ، زيادة اليمين على الشمال في الالتفات ، الخشوع في الصلاة .

والمرأة فيما تقدم كالرجل ، الا أنها لايسن لها المجافاة السابقة في الركوع والسجود ، بل السنة لها أن تجمع نفسها وتجلس مسدلة رجليها عن يمينها وهو الافضل ، وتسرع القراءة وجوبا ان كان يسمعا أجنبي ، والخنثى المشكل كالأمثى .

(١) الحنفية قالوا - يسن للرجل أن يرفع يديه عند تكبيرة الاحرام الى حذاء أذنيه ، مع نشر أصابعه - فتحها . ومثله الامة ، وأما المرأة الحرة فالسنة في حقها أن ترفع يديها الى الكتفين - المنكبين - ومثله تكبيرة الاحرام تكبيرات الميدين والفنوت ، فيسن له -

حكم الاتيان بقول : آمين

من سنن الصلاة أن يقول المصلي عقب الفراغ من قراءة الفاتحة : آمين ، وإنما يسن بشرط أن لا يصكت طويلا بعد الفراغ من قراءة الفاتحة ، أو يتكلم بغير دعاء ، وهو سنة للامام والمأموم والمنفرد ، وهذا القدر متفق عليه بين ثلاثة من الأئمة ، وقال المالكية : أنه مندوب لا سنة ، فاتفق الشافعية والحنابلة على أنه يؤتى به سرا في الصلاة السرية ، وجهرا في الصلاة الجهرية ، فإذا فرغ من قراءة الفاتحة جهرا في الركعة الأولى ، والثانية من صلاة الصبح والمغرب والعشاء ، قال آمين جهرا ، أما في باقى الركعات التى يقرأ فيها سرا فإنه يقول : آمين فى سره أيضا ، ومثل ذلك باقى الصلوات ، التى يقرأ فيها سرا ، وهى الظهر ، والعصر ، ونحوهما ، مما يأتى بيانه ، أما المالكية والحنفية ، فانظر مذهبهما تحت الخط (١) .

= أن يرفع يديه فيها ، كما سيأتى مفصلا فى مباحثه .
الشافعية - قالوا : الاكمل فى السنة هو رفع اليدين عند تكبيرة الاحرام ، والركوع والرفع منه ، وعند القيام من التشهد الاول حتى تحاذى أطراف أصابعه أعلى أذنيه ، وتحاذى ابهاماه شحمتى أذنيه ، وتحاذى راحته منكبيه ، للرجل والمرأة ، أما أصل السنة فتحصل ببعض ذلك .

المالكية - قالوا : رفع اليدين حذو المنكبين عند تكبيرة الاحرام مندوب ، وفيما عدا ذلك مكروه ، وكيفية الرفع أن تكون يداه مبسوطتين ، وظهورهما للسما والبطونهما للارض ، على القول الأشهر عندهم .

الحنابلة - قالوا : يسن للرجل والمرأة رفع اليدين الى حذو المنكبين عند تكبيرة الاحرام . والركوع ، والرفع منه :

(١) الحنفية - قالوا التأمين يكون سرا فى الجهرية والسرية ، سواء كان ذلك عقب فراغه من قراءة الفاتحة ، أو بسبب سماعه ختام الفاتحة من الامام أو من جاره ولو كانت قراءتهما سرية .

المالكية - قالوا : التأمين يندب للمنفرد والمأموم مطلقا ، أى فيما يسرفيه ، وفيما يجهر فيه ، وللإمام فيما يسرفيه فقط وإنما يؤمن المأموم فى الجهرية اذا سمع قولاً امامه : (ولا الضالين) وفى السرية بعد قوله (هو) ولا الضالين .

وضع اليد اليمنى على اليسرى تحت السرة أو فوقها

يسن وضع اليد اليمنى على اليسرى تحت سرته أو فوقها ، وهو سنة باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وقال المالكية : انه مندوب : أما كفيته فانظرها تحت الخط (١) •

التحميد والتسميع

يسن التحميد ، وهو أن يقول : اللهم ربنا ولك الحمد عند الرفع من الركوع ، أما التسميع فهو أن يقول المصلي : سمع الله لمن حمده عند الرفع من الركوع أيضا ، وهذا القدر متفق عليه في التسميع والتحميد ، وإنما الخلاف في الصيغة التي ذكرنا • فانظره تحت الخط (٢) •

(١) المالكية — قالوا : وضع اليد اليمنى على اليسرى فوق السرة ، وتحت الصدر مندوب لا سنة ، بشرط أن يقصد المصلي به التسنن — يعني اتباع النبي ﷺ في فعله — فان قصد ذلك كان مندوبا • أما أن قصد الاعتماد والاتكاء ، فإنه يكره بأي كيفية • وإذا لم يقصد شيئا • بل وضع يديه هكذا بدون أن ينوي التسنن فإنه لا يكره على الظاهر • بل يكون مندوبا أيضا هذا في المفروض • أما في صلاة النفل فإنه يندب هذا الوضع بدون تفصيل • الحنفية — قالوا : كفيته تختلف باختلاف المصلي ، فان كان رجلا فيسن في حقه أن يضع باطن كفه اليمنى على ظاهر كفه اليسرى محلقا بالخفصر والابهام على الرسغ تحت سرته • وان كانت امرأة فيسن لها أن تضع يديها على صدرها من غير تطويق • الحنابلة — قالوا : السنة للرجل والمرأة أن يضع باطن يده اليمنى على ظهر يده اليسرى ويجعلهما تحت سرته •

الشافعية — قالوا : السنة للرجل والمرأة وضع بطن كف اليد اليمنى على ظهر كف اليسرى تحت صدره • وفوق سرته مما يلي جانبها اليسر • وأما أصابع يده اليمنى فهو مخير بين أن يبسطها في عرض مفصل اليسرى • وبين أن ينشرها في جهة ساعدها كما تقدم ايضاحه في مذهبهم قريبا •

(٢) الحنفية — قالوا : الامام يقول عند رفعه من الركوع « سمع الله لمن حمده » • ولا يزيد على ذلك على المعتمد • والامام يقول : اللهم ربنا ولك الحمد • وهذه أفضل الصيغ ، فلو قال : ربنا ولك الحمد ، فقد أتى بالسنة ، وكذا لو قال : ربنا لك الحمد ، ولكن الأفضل هي الصيغة الاولى ويليهما ربنا ولك الحمد ، ويليهما ربنا لك الحمد • أما المفرد فإنه يجمع بين الصيغتين فيقول : سمع الله لمن حمده اللهم ربنا ولك الحمد • أو ربنا لك الحمد الى آخر ما ذكر • وهذا سنة عند الشافعية كما ذكرنا •

جهر الامام بالتكبير والتسميع

ويسن : جهر الامام بالتكبير ، والتسميع ، والسلام كي يسمعه المأمومون الذين يصلون خلفه ، وهذا الجهر سنة باتفاق ثلاثة . وقال المالكية : انه مندوب لا سنة .

التبليغ خلف الامام

ويتعلق بذلك بيان حكم التبليغ ، وهو أن يرفع أحد المأمومين أو الامام صوته ليسمع الباقيين صوت الامام وهو جائز بشرط أن يقصد المبلغ برفع صوته الاحرام للصلاة بتكبيرة الاحرام . أما لو قصد التبليغ فقط ، فإن صلاته لم تتعقد ، وهذا القدر متفق عليه في المذاهب . أما اذا قصد التبليغ مع الاحرام ، أى نوى الدخول في الصلاة ونوى التبليغ . فإنه لا يضر . أما غير تكبيرة الاحرام من باقى التكبيرات ، فإنه اذا نوى بها التبليغ فقط فإن صلاته لا تبطل ، ولكن يفوته الثواب (١) .

= المالكية — قالوا : التسميع . وهو قول : سمع الله لمن حمده سنة للامام والمنفرد والمأموم أما التحميد وهو قول : اللهم ربنا ولك الحمد ، فهو مندوب لا سنة في حق المنفرد والمأموم . أما الامام . فإن السنة في حقه أن يقول : سمع الله لمن حمده كما ذكرنا ، ولا يزيد على ذلك . كما لا يزيد المأموم على قول : اللهم ربنا ولك الحمد ، أو ربنا لك الحمد ولكن الصيغة الأولى أولى .

الشافعية — قالوا : السنة أن يجمع كل من الامام والمأموم والمنفرد بين التسميع والتحميد . فيقول كل واحد منهم : سمع الله لمن حمده . ربنا لك الحمد ، ولكن على الامام أن يجهر بقوله : سمع الله لمن حمده . أما المأموم فلا يسن له أن يجهر بها . الا اذا كان مبلغا . أما قول ربنا لك الحمد فيسن لكل منهم أن يأتي بها سرا ، حتى ولو كان المأموم مبلغا ، كما تقدم بيانه في مذهبهم .

الحنابلة — قالوا : يجمع الامام المنفرد بين التسميع والتحميد . فيقول : سمع الله لمن حمده . ربنا ولك الحمد ، وهذا الترتيب في الصيغة واجب عند الحنابلة ، فلو قال : من حمد الله سمع له . لم يجزئه . ويقول : ربنا ولك الحمد عند تمام قيامه . أما المأموم ، فإنه يقول : ربنا ولك الحمد بدون زيادة في حال رفعه من الركوع ولو قال ربنا لك الحمد ، فإنه يكفى ولكن الصيغة الاولى أفضل ، وأفضل من ذلك أن يقول : اللهم ربنا لك الحمد بدون واو . ويسن أن يقول بعد الفراغ من قول : ربنا ولك الحمد : ملء السموات ، وملء الارض ، وملء ما شئت من شيء بعد .

(١) الشافعية — قالوا : تبطل صلاة المبلغ اذا قصد التبليغ فقط بتكبيرة الاحرام ، وبكذا اذا لم يقصد شيئا ، أما اذا قصد بتكبيرة الاحرام التبليغ والاحرام للصلاة ، أو قصد الاحرام فقط ، فإن صلاته تتعقد ، وكذلك الحال في غير تكبيرة الاحرام ، فإنه اذا قصد =

تكميلات الصلاة المسنونة

ومن سنن الصلاة التكبيرات سوى تكبيرة الاحرام ، وهي تكبيرة الركوع ، وتكبيرة السجود ، وتكبيرة الرفع من السجود ، وتكبيرة القيام ، فانها كلها سنة ، وهذا الحكم متفق عليه بين المالكية ، والشافعية : أما الحنفية والحنابلة ، فانظر مذهبهما تحت الخط (١) .

قراءة السورة

أو ما يقوم مقامها بعد الفاتحة

قراءة شيء من القرآن بعد قراءة الفاتحة في الركعتين الأوليين من صلاة الظهر والمغرب والعشاء ، وفي ركعتي فرض الصبح ، مطلوب باتفاق ، ولكنهم اختلفوا في حكمه ، فقال ثلاثة من الائمة ، انه سنة ، وخالف الحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) ، وكذا مقدار المطلوب قراءته ، فقد اتفق الشافعية والمالكية

= بها مجرد التبليغ ، أو لم يقصد شيئاً بطلت صلاته ، أما اذا قصد التبليغ مع الذكر ، فان صلاته تصح ، الا اذا كان عامياً ، فان صلاته لا تبطل ، ولو قصد الاعلام فقط .
الحنفية — قالوا : يسن جهر الامام بالتكبير بقدر الحاجة لتبليغ من خلفه ، فلو زاد على ذلك زيادة فاحشة ، فانه يكره ، لا يفرق في ذلك بين تكبيرة الاحرام وغيرها ، ثم اذا قصد الامام أو المبلغ الذي يصلى خلفه بتكبيرة الاحرام مجرد التبليغ خالياً عن قصد الاحرام للصلاة فان صلاته تبطل ، وكذا صلاة من يصلى بتبليغه اذا علم منه ذلك ، وانما قصد التبليغ مع الاحرام فانه لا يضر ، بل هو المطلوب .

هذا في تكبيرة الاحرام ، أما باقي التكبيرات ، فانه اذا قصد بها مجرد الاعلام فان صلاته لا تبطل ، ومثلها التسميع والتحميد ، ما لم يقصد برفع صوته بالتبليغ التغنى ليعجب الناس بنغم صوته فان صلاته تفسد على الراجح .

(١) الحنابلة — قالوا : ان كل هذه التكبيرات واجبة لابد منها ، ما عدا تكبيرة المسبوق الذي أدرك امامه راكعاً ، فان تكبيرة ركوعه سنة ، بحيث لو كبر للاحرام ، وركع ، ولم يكبر صحت صلاته .

الحنفية — قالوا : ان جميع هذه التكبيرات سنة ، كما يقول الشافعية والمالكية ، الا في صورة واحدة ، وهي تكبيرة الركوع في الركعة الثانية من صلاة العيدين ، فانها واجبة ، وقد عرفت أن الواجب عندهم انك من الفرض ، وقد عبر عنه بعضهم بأنه سنة مؤكدة .
(٢) الحنفية — قالوا : حكم قراءة السورة أو ثلاث آيات قصار ، أو آية طويلة هو الوجوب . فتجب قراءة ذلك في الركعتين الأوليين من صلاة الفرض ، وقصد ذكرنا معنى الواجب عندهم .

أو بعض آية ، غمى أتى بهذا بعد الفاتحة فقد حصل أصل السنة ، أما الحنفية ، والحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) وقراءة السورة بعد الفاتحة في الفرض سنة للإمام والمفرد والمأموم إذا لم يسمع قراءة الإمام ، وهذا الحكم متفق عليه بين الشافعية ، والحنابلة ، أما الحنفية ، والمالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .

هذا في صلاة الفرض ، أما صلاة النفل ، فإن قراءة السورة ونحوها مطلوبة في جميع ركعاته ، سواء صلاها ركعتين أو أربعاً ، ، بتسليمة واحدة ، أو أكثر من ذلك . وهذا الحكم فيه تفصيل المذاهب ، فانظره تحت الخط (٣) .

دعاء الافتتاح ويقال له : التناء

• دعاء الافتتاح سنة عند ثلاثة من الأئمة ، وخالف المالكية . فقالوا : المشهور أنه مكروه . وبعضهم يقول : بل هو مندوب . أما صيغة هذا الدعاء ، وما قيل فيه ، فانظره تحت الخط (٤) .

(١) الحنفية — قالوا : لا يحصل الواجب إلا بما ذكر من قراءة سورة صغيرة ، أو آية طويلة ، أو ثلاث آيات قصار .

الحنابلة — قالوا : لا بد من قراءة آية لها معنى مستقل غير مرتبط بما قبله ولا بعده ، فلا يكفي أن يقول : « مدهامتان » أو « ثم نظر » أو نحو ذلك .

(٢) الحنفية — قالوا : لا يجوز للمأموم أن يقرأ خلف الإمام مطلقاً ، كما تقدم ، وقد عرفت حكم الإمام ، والمفرد في ذلك في الصحيفة التي قبل هذه .

المالكية — قالوا : تكره القراءة للمأموم في الصلاة الجهرية ، وإن لم يسمع أو سكت الإمام .

(٣) المالكية — قالوا : إن قراءة ما تيسر من القرآن بعد الفاتحة مندوب في النفل لا سنة . سواء صلى ركعتين أو أكثر .

الحنفية — قالوا : قراءة السورة أو ما يقوم مقامها من الآيات التي ذكرنا واجب في جميع ركعات النفل لا سنة ولا مندوب ، كما يقول غيرهم .

الشافعية — قالوا : إذا صلى النفل أكثر من ركعتين . فإنه يكون كصلاة الفرض الرباعي فلا يسن أن يأتي بالسورة إلا في الركعتين الأوليين . أما ما زاد على ذلك ، فإنه يكفي فيه بقراءة الفاتحة .

الحنابلة — قالوا : قراءة سورة صغيرة أو آية مستقلة لها معنى مستقل بعد الفاتحة في صلاة النفل سنة في كل ركعة من ركعاته ، سواء صلاها ركعتين أو أربعاً .

(٤) الحنفية قالوا : نص دعاء الافتتاح هو أن يقول : « سبحانك اللهم وبحمدك ، وتبارك اسمك ، وتعالى جدك ، ولا إله غيرك » ومعنى : سبحانك اللهم وبحمدك ، أنزهك

التعوذ

التعوذ سنة عند ثلاثة من الأئمة ، خلافا للمالكية ، فانظر ما قيل في التعوذ عند كل مذهب تحت النقط (١) .

= تنزيهك اللائق بجلالك يا الله ، ومعنى ، وبمحمد ك ، سبحتك بكل ما يليق بك ، وسبحك بحمدك ، ومعنى : وتبارك اسمك ، دامت بركته ، ودام خيره ، ومعنى : تعالى جدك ، علا جلالك ، وارتفعت عظمتك ، وهو سنة عندهم للإمام والمأموم والمنفرد في صلاة الفرض والنفل ، إلا إذا كان المصلي مأموماً وشرع الإمام في القراءة فإنه في هذه الحالة لا يأتي المأموم بالثناء وإذا فاتتته ركعة وأدرك الإمام في الركعة الثانية ، فإنه يأتي به قبل أن يشرع الإمام في القراءة ، وهكذا . فلا يسن في حق المأموم بعد شروع إمامه في القراءة في كل ركعة ، سواء كان يقرأ جهراً أو يسراً ، وإذا أدرك الإمام وهو راكع أو ساجد ، فإن كان يظن أنه يدركه قبل الرفع من ركوعه ، أو من سجوده ، فإنه يأتي بالثناء . والا فلا .

الشافعية — قالوا : دعاء الافتتاح هو أن يقول المصلي بعد تكبيرة الإحرام : (وجهت وجهي الذي فطر السموات والأرض خنيفاً مسلماً ، وما أنا من المشركين ، ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين ، لا شريك له ، وبذلك أمرت ، وأنا من المسلمين) . والحنفية يقولون أن هذه الصيغة تنال قبل صلاة الفرض ، كما تنال بعد النية ، والتكبير في صلاة النافلة ، وقد اشترط الشافعية للاتيان بهذا الدعاء شروطاً خمسة ، ذكرناها مع بيان كل ما يتعلق به في « سنن الصلاة » في مذهبهم ، فارجع إليه .

الحنابلة — قالوا : ندس دعاء الافتتاح هو النص الذي ذكر في مذهب الحنفية ، ويجوز أن يأتي بالنص الذي ذكره الشافعية بدون كراهة ، بل الأفضل أن يأتي بكل من النوعين أحياناً ، وأحياناً .

المالكية — قالوا : يكره الاتيان بدعاء الافتتاح على المشهور ، لعمل الصحابة على تركه ، وإن كان الحديث الوارد به صحيحاً على أنهم نقلوا عن مالك رضى الله عنه أنه قل بندبه ، ونصه : « سبحانك اللهم وبحمدك ، وتبارك اسمك ، وتعالى جدك ، ولا إله غيرك . وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض خنيفاً » إلى آخر الآية ، وقد عرفت أن الاتيان به مكروه على المشهور .

(١) الحنفية — قالوا : التعوذ سنة ، وهو أن يقول : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم في الركعة الأولى بعد تكبيرة الإحرام والثناء المتقدم ، ولا يأتي بالتعوذ إلا في الركعة الأولى ، سواء كان إماماً أو منفرداً ، أو مأموماً ، إلا إذا كان المأموم مسبوقاً ، كأنه أدرك الإمام بعد شروع في القراءة ، فإنه في هذه الحالة لا يأتي بالتعوذ ، لأن التعوذ تابع للقراءة على الراجح عندهم ، وهي ينهى عنها في هذه الحالة .

الشافعية — قالوا : التعوذ سنة في كل ركعة من الركعات ، « أفضل صيغة أن يقول : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، وقد تقدم تفصيل ذلك في بيان مذهبهم » .

التسمية في الصلاة

ومنها التسمية في كل ركعة قبل الفاتحة ، بأن يقول : بسم الله الرحمن الرحيم ، وهي سنة عند الحنفية ، والحنابلة ، أما الشافعية فيقولون : إنها فرض ، والمالكية يقولون : إنها مكروهة وفي كل ذلك تفصيل ذكرناه تحت الخط (١) .

تطويل القراءة وعدمه

ومنها أن تكون القراءة من طوال المفصل ، أو قصاره ، أو أوساطه في أوقات مختلفة مبينة هي وحد المفصل في المذاهب ، تحت الخط (٢) . وإنما تسن الاطالة إذا كان المصلي

= المالكية — قالوا : التعوذ مكروه في صلاة الفريضة ، سرا كان ، أو جهرا ، أما في صلاة النافلة فإنه يجوز سرا ، ويكره جهرا على القول المرجح .
الحنابلة — قالوا : التعوذ سنة ، وهو أن يقول : أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم وهو سنة في الركعة الأولى .

(١) الحنفية — قالوا : يسمى الامام والمنفرد سرا في أول كل ركعة ، سواء كانت الصلاة سرية أو جهرية . أما المأموم فإنه لا يسمى طبعاً ، لأنه لا تجوز له القراءة مادام مأموماً ، ويأتى بالتسمية بعد دعاء الافتتاح ، وبعد التعوذ ، فإذا نسي التعوذ ، وسمى قبله ، فإنه يعيده ثانياً : ثم يسمى ، أما إذا نسي التسمية ، وشرع في قراءة الفاتحة ، فإنه يستمر ، ولا يعيد التسمية على الصحيح أما التسمية بين الفاتحة والسورة ، فإن الاثنين بها غير مكروه ، ولكن الأولى أن لا يسمى ، سواء كانت الصلاة سرية أو جهرية ، وليست التسمية من الفاتحة ، ولا من كل سورة في الأصح ، وإن كانت من القرآن .

المالكية — قالوا : يكره الاثنين بالتسمية في الصلاة المفروضة ، سواء كانت سرية أو جهرية ، إلا إذا نوى المصلي الخروج من الخلاف ، فيكون الاثنين بها أول الفاتحة سرا مندوباً ، الجهر بها مكروه في هذه الحالة أما في صلاة النافلة ، فإنه يجوز للمصلي أن يأتي بالتسمية عند قراءة الفاتحة .

الشافعية — قالوا : البسطة آية من الفاتحة ، فالأثنان بها فرض لا سنة ، فحكمها حكم الفاتحة في الصلاة السرية أو الجهرية ، فعلى المصلي أن يأتي بالتسمية جهرا في الصلاة الجهرية ، كما يأتي الفاتحة جهرا ، وإن لم يأت بها بطلت صلاته .

الحنابلة — قالوا : التسمية سنة ، والمصلي يأتي بها في كل ركعة سرا ، وليست آية من الفاتحة ، وإذا سمي قبل التعوذ سقط التعوذ ، فلا يعود إليه ، وكذلك إذا ترك التسمية ، وشرع في قراءة الفاتحة ، فإنها تسقط ، ولا يعود إليها ، كما يقول الحنفية .
(٢) الحنفية — قالوا : أن طوال المفصل من « الحجرات » إلى سورة « البروج » ، وأوساطه من سورة « البروج » إلى سورة « لم يكن » ، وقصاره من سورة « لم يكن » إلى

مقيماً منفرداً ، فإن كان مسافراً ، فلا تسن عند ثلاثة من الأئمة وخالف المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ، وإن كان المصلي اماماً ، فيسن له التطويل بشروط مفصلة في المذهب (٢) .

=سورة « الناس » ، فيقرأ من طوال الفصل في الصبح والظهر ، إلا أنه يسن أن تكون في الظهر أقل منها في الصبح ، ويقرأ من أوساطه في العصر والعشاء ، ويقرأ من قصاره في المغرب . الشافعية — قالوا : إن طوال الفصل من « الحجرات » الى سورة « عم يتساءلون » وأوسطه من سورة « عم » الى سورة « الضحى » وقصاره منها الى آخر القرآن ، فيقرأ من طوال الفصل في صلاة الصبح وصلاة الظهر ، ويسن أن تكون في الظهر أقل منها في الصبح ، إلا أنه يستثنى من ذلك صبح يوم الجمعة ، فإنه يسن فيه أن يقرأ في ركعته الأولى بسورة « ألم — السجدة » وإن لم تكن من الفصل ، وفي ركعته الثانية بسورة « هل أتى » بخصوصها ، ويقرأ من أوساطه في العصر والعشاء ، ومن قصاره في المغرب . المالكية — قالوا : إن طوال الفصل من سورة « الحجرات » الى آخر « والنازعات » وأوسطه من بعد ذلك الى « والضحى » وقصاره منها الى آخر القرآن ، فيقرأ من طوال الفصل في الصبح والظهر ، ومن قصاره في العصر والمغرب ، ومن أوساطه في العشاء ، وهذا كله مندوب عندهم لا سنة .

الحنابلة — قالوا : إن طوال الفصل من سورة « ق » الى سورة « عم » وأوسطه الى سورة « والضحى » وقصاره الى آخر القرآن فيقرأ من طوال الفصل في الصبح فقط ، ومن قصاره في المغرب فقط ، ومن أوساطه في الظهر والعصر والعشاء ، ويكره أن يقرأ في الفجر وغيره بأكثر من ذلك لعذر ، كسفر ، ومرض ، وإن لم يوجد عذر كره في الفجر فقط .

(١) المالكية — قالوا : يندب التطويل للمنفرد ، سواء كان مسافراً أو مقيماً .
(٢) الشافعية — قالوا : يسن التطويل للإمام بشرط أن يكون امام محصورين راضين بالتطويل بأن يصرحوا بذلك ، إلا في صبح يوم الجمعة ، فإنه يسن للإمام فيه الإطالة قراءة سورة « السجدة » كلها ، وسورة « هل أتى » وإن لم يرضوا .
المالكية — قالوا يندب التطويل للإمام بشروط أربعة : الأول : أن يكون اماماً لجماعة محصورين ، الثاني أن يطلبوا منه التطويل بلسان الحال أو المقال ، الثالث : أن يعلم أن يظن أنهم يطيقون ذلك ، الرابع : أن يعلم ، أو يظن أن لا عذر لواحد منهم ، فإن تخلف شرط من ذلك ، فتقصير القراءة أفضل .

الحنفية — قالوا : تسن الإطالة للإمام إذا علم أنه لم يثقل بها على المقتدين ، أما إذا علم أنه يثقل فتكره الإطالة : لأن النبي ﷺ صلى الصبح بالمعوذتين ، فلما فرغ قيل : أوجزت ؟ قال « سمعت بكاء صبي ، فخشيت أن تفتن أمه » . ويلحق بذلك الضعيف والمرضى وذو الحاجة .

الحنابلة — قالوا : يسن للإمام التخفيف بحسب حال المأمومين .

اطالة القراءة في الركعة الأولى

عن القراءة في الثانية ، وتفريج القدمين حال القيام

ومنها اطالة القراءة في الركعة الأولى من كل صلاة على الناهية فان سوى بينهما في القراءة فقد فاتته السنة ، وان أطال الثانية على الأولى كره له ذلك ، الا في صلاة الجمعة . فيسن له أن يطيل الثانية فيها على الأولى ، ومعنى الاطالة في الركعة الأولى أن يأتى بايات أكثر منها في الركعة الثانية الا في صلاة الجمعة والعيدين ، وفي حال الزحام ، فانه يسن تطويل القراءة في الثانية عن الأولى ، وهذا الحكم متفق عليه بين الحنفية ، والشافعية ، أما المالكية ، والحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

ومنها تفريج القدمين حال القيام ، بحيث لا يقرن بينهما ، ولا يوسع الا بعذر ، كسمن ونحوه وقد اختلف في تقديره في المذاهب (٢) .

التسبيح في الركوع والسجود

ومنها أن يقول ، وهو راكع : سبحان ربى العظيم (٣) ، وفي السجود : سبحان ربى الأعلى ، وفي عدد التسبيح الذى تؤدى به السنة اختلف في المذاهب ذكرنا من تحت الخط (٤)

(١) المالكية والحنابلة — قالوا : تدب بتقصير الركعة الثانية عن الركعة الأولى في الزمن ولو قرأ بها أكثر من الأولى بدون فرق بين الجمعة وغيرها ، فان سوى بينهما أو أطال الثانية على الأولى ، فقد خالف الأولى ، على أن المالكية يفرقون بين المندوب والسنة ، كما تقدم بخلاف الحنابلة ، وكذلك الشافعية لا يفرقون بين المندوب والسنة ومن هذا يتضح لك معنى الوفاق والخلاف .

(٢) الحنفية قدروا التفريج بينهما بقدر أربع أصابع ، فان زاد أو نقص كرهه . الشافعية — قدروا التفريج بينهما بقدر شبر . فيكره أن يقرن بينهما أو يوسع أكثر من ذلك كما يكره تقديم احدهما على الأخرى .

المالكية — قالوا : تفريج القدمين مندوب لا سنة ، وقالوا : المندوب هو أن يكون بحالة متوسطة ، بحيث لا يضمها ولا يوسعها كثيراً ، حتى يتفاحش عرفاً . ووافقهم الحنابلة على هذا التقدير الا أنه لا فرق عند الحنابلة بين تسمية مندوباً أو سنة .

(٣) المالكية — قالوا : ان التسبيح في الركوع والسجود مندوب ، وليس له لفظ معين والإفضل أن يكون باللفظ المذكور .

(٤) المصنعة — قالوا : لا تحصل السنة الا اذا أتى بثلاث تسبيحات ، فان أتى بأقل لم تحصل السنة .

الحنابلة — قالوا ان الايمان بمصينة التسبيح المذكورة واجب ، وما زاد على ذلك سنة .

وضع المصلى يديه على ركبتيه ، ونحو ذلك

ومنها أن يضع المصلى يديه على ركبتيه حال الركوع ، وأن تكون أصابع يديه مفردة .
وأن يبعد الرجل عضديه عن جنبيه ، لقوله ﷺ لأئس رضى الله عنه : « إذا ركعت فضع
كفيك على ركبتيك ، وفرج بين أصابعك ، وارفع يديك عن جنبيك » : أما المرأة فلا تجاؤ بينهما .
بل تضمهما إلى جنبيهما ، لأنه أستر لها ، وهذا الحكم متفق عليه عند ثلاثة ، وخالف المالكية
فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

تسوية المصلى ظهره وعنقه حال الركوع

ومنها أن يسوى بين ظهره وعنقه في حالة الركوع ، لأنه ﷺ كان إذا ركع يسوى ظهره
حتى لو صب عليه الماء استقر ، وأن يسوى رأسه بعجزه ، لأن النبي ﷺ كان إذا ركع لم
يرفع رأسه ، ولم يخفضها وهذه السنة متفق عليها .

كيفية النزول للسجود والقيام منه

ومنها أن ينزل إلى السجود على ركبتيه ، ثم يديه ، ثم وجهه ، وبمعكس ذلك عند القيام
من السجود بأن يرفع وجهه ، ثم يديه ، ثم ركبتيه ، وهذا الحكم متفق عليه بين الحنفية ،
والحنابلة ، أما الشافعية ، والمالكية ، فانظرت تحت الخط (٢) ، على أن هذا إذا لم يكن به
عذر ، أما إذا كان ضعيفا ، أو لابس خف ، أو نحو ذلك ، فيفعل ما استطاع بالاجماع .

= الشافعية — قالوا : يحصل أصل السنة بأى صيغة من صيغ التسبيح وإن كان الأفضل
أن يكون بالصيغة المذكورة ، أما ما زاد على ذلك إلى الحدى عشرة تسبيحة ، فهو الإكمل ،
إلا أن الإمام يأتى بالزيادة إلى ثلاث من غير شرط ، وما زاد على ذلك لا يأتى به ، إلا إذا
صرح المأمومون بأنهم راضون بذلك .

المالكية — قالوا ليس للتسبيح فيها عدد معين .

(١) المالكية — قالوا : أن وضع يديه على ركبتيه ، وإبعاد عضديه عن جنبيه مندوب
لا سنة ، أما تفريق الأصابع أو ضمها فإنه يترك لطبيعة المصلى ، إلا إذا توقف عليه
تمكين اليدين من الركبتين .

(٢) الشافعية — قالوا : ليس حال القيام من السجود أن يرفع ركبتيه قبل يديه . ثم

يقوم معتمدا على يديه ، ولو كان المصلى قويا أو امرأة .

المالكية — قالوا : يندب تقديم اليدين على الركبتين عند النزول إلى السجود ، وإن
يؤخرهما عن ركبتيه عند القيام للركعة التالية .

كيفية وضع اليدين حال السجود وما يتعلق به

ومنها أن يجعل المصلي في حال السجود كفية حذو منكبيه ، مضمومة الأصابع ، موجهة رعوسها المقبلة ، وهذا متفق عليه بين الشافعية ، والحنابلة : أما المالكية ، والحنفية ، فانظر مذهبيهما تحت الخط (١) .

ومنها أن يباعد الرجل في حال سجوده بطنه عن فخذه ، ومرفقيه عن جنبه ، وذراعيه عن الأرض ، وهذا إذا لم يترتب عليه إيذاء جاره في الصلاة ، والا حرم ، لأنه ﷺ كان إذا سجد جافاً - باعد بين بطنه وفخذه - أما المرأة فليس لها أن تلمص بطنها بفخذيها محافظة على سترها ، وهذا متفق عليه إلا عند المالكية ، فانظر مذهبيهما تحت الخط (٢) . ومنها أن تريد الطمأنينة عن قدر الواجب ، وهذا متفق عليه .

الجهر بالقراءة

ومن السنن الجهر بالقراءة للإمام والمنفرد في الركعتين الأولين من صلاة المغرب والعشاء ، وفي ركعتي الصبح والجمعة ، وهذا متفق عليه عند المالكية ، والشافعية : أما الحنفية ، والحنابلة فانظر مذهبيهما تحت الخط (٣) .

(١) المالكية - قالوا يندب وضع اليدين حذو الأذنين أو قربيهما في السجود ، مع ضم الأصابع وتوجيه رعوسها للمقبلة .

الحنفية - قالوا : أن الأفضل أن يوضع وجهه بين كفيه ، وأن كان وضع كفيه هذا منكبه تحصل به السنة أيضاً .

(٢) المالكية - قالوا : يندب الرجل أن يباعد بطنه عن فخذه ، ومرفقيه عن ركبتيه وضبعيه عن جنبه إبعاداً وسطاً في الجميع .

(٣) الحنفية - قالوا : الجهر واجب على الإمام ، وسنة للمنفرد ، كما تقدم ، ثم إن المنفرد مخير بين الجهر والاسرار في الصلاة الجهرية ، فله أن يجهر فيها ، وله أن يسر ، إلا أن الجهر أفضل ، وكذلك المسبوق في الصلاة الجهرية بأن فاتته ركعة من الجمعة خلف الإمام أو الصبح أو العشاء أو المغرب ، ثم قام يقضيها ، فانه مخير بين أن يسر فيها وبين أن يجهر ، ولا فرق في الصلاة الجهرية بين أن تكون أداء أو قضاء على الصحيح ، فإذا فاتته صلاة العشاء مثلاً ، وأراد قضاءها في غير وقتها . فانه مخير بين أن يسر فيها أو يجهر ، أما الصلاة السرية فإن المنفرد ليس مخيراً فيها ، بل يجب عليه أن يسر على الصحيح ، فإن جهر في صلاة العصر أو الظهر مثلاً ، فانه يكون قد ترك الواجب ، ويكون عليه سجود السهو بناء على تصحيح القول بالوجوب أما المأموم فانه يجب عليه الانصات في كل حال ، كما تقدم .

الحنابلة - قالوا : المنفرد مخير بين الجهر والاسرار في الصلاة الجهرية .

حد الجهر والاسرار في الصلاة

ومن السنن الاسرار لكل مصل ، فيما عدا ذلك من الفرائض الخمس ، وهو سنة عند ثلاثة من الأئمة ، وقال المالكية : انه مندوب لا سنة أما الجهر والاسرار في غير الفرائض كالوتر ونحوه والنوافل ، ففيه تفصيل في المذاهب فانظره تحت اللفظ (١) ، وفي حد الجهر والاسرار للرجل والمرأة تفصيل في المذاهب ، فانظره تحت اللفظ (٢) .

- (١) المالكية — قالوا : يندب الجهر في جميع النوافل الليلية ، ويندب السر في جميع النوافل النهارية ، الا النافلة التي لها خطبة ، كالعيد والاستسقاء ، فيندب الجهر فيها .
الحنبالية — قالوا : يسن الجهر في صلاة العيد والاستسقاء والكسوف والتراويح والوتر اذا وقع بعد التراويح ، ويسر فيها عدا ذلك .
الشافعية — قالوا : يسن الجهر في العيدين ، وكسوف القمر ، والاستسقاء والتراويح ، ووتر رمضان ، وركعتي الطواف ليلاً أو وقت صبح ، والاسرار في غير ذلك الا نوافل الليل المطلقة ، فيتوسط فيها بين الجهر مرة والاسرار أخرى .
الحنفية — قالوا : يجب الجهر على الامام في كل ركعات الوتر في رمضان ، وصلاة المعبدين والتراويح ، ويجب الاسرار على الامام والمنفرد في صلاة الكسوف والاستسقاء والنوافل النهارية أما النوافل الليلية ، فهو مخير فيها .
(٢) المالكية — قالوا : أقل جهر الرجل أن يسمع من يليه ، ولا حد لأكثره ، وأقل سره حركة اللسان ، وأعلاه اسماع نفسه فقط . أما المرأة فجهرها مرتبة واحدة ، وهو اسماع نفسها فقط ، سرها هو حركة لسانها على المعتمد .
الشافعية — قالوا — أقل الجهر أن يسمع من يليه ، ولو واحداً ، لا فرق بين أن يكون رجلاً أو امرأة ، الا أن المرأة لاتجهر اذا كانت بحضرة أجنبي ، وأقل الاسرار أن يسمع نفسه فقط ، حيث لا مانع .
الحنبالية — قالوا : أقل الجهر أن يسمع نفسه ، أما المرأة ، فانه لا يسن لها الجهر ، ولكن لا بأس بجهرها اذا لم يسمعها أجنبي ، فان سمعها أجنبي منعت من الجهر .
الحنفية — قالوا : أقل الجهر اسماع غيره ممن ليس قربه ، كاهل الصف الأول ، فلو سمع رجل ، أو رجلان ، فقط لا يجزئ ، وأعلاه لا حد له ، وأقل المخافة اسماع نفسه ، أو من يقربه من رجل أو رجلين ، أما حركة اللسان مع تصحيح الحروف ، فانه لا يجزئ .
على الأصح ، أما المرأة فقد تقدم في مبحث « ستر المورة » أن صوتها ليس بعورة على المعتمد ، وعلى هذا لا يكون بينها وبين الرجل فرق في حكم الجهر بالقراء في الصلاة ، ولكن هذا مشروط بأن لا يكون في صوتها نغمة ، أولين ، أو تمطيط يترتب عليه ثوران الشهوة »

هيئة الجلوس في الصلاة

ومن السنن أن يضع المصلي يديه على فخذه ، بحيث تكون رأس أصابعهما على الركبتين حالة الجلوس متجهة إلى القبلة ، وهذا الحكم متفق عليه . بين الشافعية ، والحنفية ، وخالف المالكية ، والحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) . أما هيئة الجلوس فإن فيها تفصيل المذاهب ، فانظره تحت الخط (٢) .

عند من يسمعون من الرجال فإن كان صوتها بهذه الحالة كان عورة : يكون جهرها بالقراءة على هذا الوجه مفسداً للصلاة ، ومن هنا منعت من الأذان .

(١) المالكية — قالوا : وضع يديه على فخذه مندوب لا سنة .
الحنابلة — قالوا : يكفي في تحصيل السنة وضع اليدين على الفخذين بدون جعل رعوس الأصابع على الركبتين .

(٢) المالكية — قالوا : يتدب الأفضاء الرجل والمرأة ، وهو أن يجعل رجله اليسرى مع الالية اليسرى على الأرض ، ويجعل قدم اليسرى جهة الرجل اليمنى ، وينصب قدم اليمنى عليها ، ويجعل باطن ابهام اليمنى على الأرض .
الشافعية — قالوا : يسن للرجل أن يفرش رجله اليسرى ، وينصب اليمنى ، ويوجه أصابعها نحو القبلة ، بحيث يكون باطن أصابع رجله اليمنى نحو القبلة بقدر الاستطاعة ، ويسن للمرأة أن تتورك بأن تجلس على أليتها ، وتضع الفخذ على الفخذ ، وتخرج رجلها من تحت وركها اليمنى .

الشافعية — قالوا : يسن الاقتراش ، وهو الجلوس على بطن قدمه اليسرى ، ونصب قدمه اليمنى في جميع جلسات الصلاة إلا الجلوس الأخير فإنه يسن فيه التورك بأن يلمص وركه الأيسر على الأرض ، وينصب قدمه اليمنى ، إلا إذا أراد أن يسجد للسجود ، فإنه لا يسن له التورك في الجلوس الأخير ، بل يسن له في هذه الحالة الاقتراش .
الحنابلة — قالوا : يسن الاقتراش في الجلوس بين السجدين ، وفي التشهد الأول ، وهو أن يفرش رجله اليسرى ويجلس عليها ، وينصب رجله اليمنى ، ويخرجها من تحت ، ويثنى أصابعها جهة القبلة ، أما التشهد الأخير في الصلاة الرباعية والثلاثية ، فإنه يسن له التورك ، وهو أن يفرش رجله اليسرى ، وينصب رجله اليمنى ويخرجها عن يمينه ، ويجعل أليته على الأرض .

أشارة بالأصبع السبابة في التشهد وكيفية السلام

ومنها أن يشير بسببته في التشهد على تفصيل في المذاهب (١) .
ومنها الالتفات بالتسليم الأولى جهة اليمين حتى يرى خده الأيمن ، والالتفات بالتسليم الثانية جهة اليسار حتى يرى خده الأيسر ، وهذا لكم متفق عليه ، إلا عند المالكية ، فأنظر مذهبهم تحت الخطأ (٢) .

نية المصلي من على يمينه ويساره بالسلام
يسن أن ينوي المصلي بسلامه الأول من على يمينه ، وبسلامه الثاني من على يساره على تفصيل في المذاهب (٣) .

(١) المالكية — قالوا : يندب في حالة الجلوس للتشهد أن يعقد ما عدا السبابة والابهام تحت الابهام من يده اليمنى ، وأن يعد السبابة والابهام ، وأن يحرك السبابة دائماً يميناً وشمالاً تحريكاً وسطاً .

الحنفية — قالوا : يشير بالسبابة من يده اليمنى فقط ، بحيث لو كانت مقطوعة أو عليقة لم يشير بغيرها من أصابع اليمنى ، ولا اليسرى عند انتهائه من التشهد ، بحيث يرفع سببته عند نفى الألوهية عما سوى الله بقوله : لا إله إلا الله ، ويضعها عند اثبات الألوهية لله وحده بقوله : لا إله إلا الله ، فيكون الرفع إشارة إلى النفي ، والوضع إلى الإثبات .

الحنابلة — قالوا : يعقد الخنصر والبنصر من يده ، ويطلق بابهامه مع الوسطى ، ويشير بسببته في تشهده ودعائه عند ذكر لفظ الجلالة ، ولا يحركها .

الشافعية — قالوا : يقبض جميع أصابع يده اليمنى في تشهده إلا السبابة ، وهي التي تلي الابهام ، ويشير بها عند قوله لا إله إلا الله ، ويديم رفعها بلا تحريك إلى القيام في التشهد الأول ، والسلام في التشهد الأخير ، ناظراً إلى السبابة في جميع ذلك ، والأفضل قبض الابهام بجنبها ، وأن يضعها على طرف راحته .

(٢) المالكية — قالوا : يندب للمأموم أن يتيامن تسليمه التحليل ، وهي التي يخرج بها من الصلاة ، وأما سلامه على الإمام فهو سنة ، ويكون جهة القبلة ، كما يسن أيضاً أن يسلم على من على يساره من المأمومين أن شاركتهم في ركعة فأكثر ، وأما الفذوالإمام ، فلا يسلم كل منهما إلا تسليم واحدة هي تسليم التحليل ، ويندب لهما أن يبدآها لجهة القبلة ويختتماها عند النطق بالكاف والميم من « عليكم » لجهة اليمين بحيث يرى من خلفهما صفحة وجههما ، ويجزئ في غير تسليم التحليل : سلام عليكم وعليك السلام : والأولى عدم زيادة : ورحمة الله وبركاته في السلام مطلقاً ، إلا إذا قصد مراعاة خلاف الحنابلة ، فيزيد : ورحمة الله .

مسلماً على اليمين واليسار .

(٣) الحنفية — قالوا : يسن في كيفية السلام أن يسلم عن يمينه أولاً ، ثم على يساره .

الصلاة على النبي في التشهد الأخير

ومنها الصلاة على النبي ﷺ في التشهد الأخير ، وأفضلها أن يقول : « اللهم صلى على محمد ، وعلى آل محمد ، كما صليت على إبراهيم ، وعلى آل إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد ، كما باركت على إبراهيم ، وعلى آل إبراهيم في العالمين أنك حميد مجيد » وهذه الصيغة سنة عند المالكية ، والحنفية ، أما الشافعية ، الحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

الدعاء في التشهد الأخير

ومنها الدعاء في التشهد الأخير بعد الصلاة على النبي ﷺ ، وفيه تفصيل في المذاهب (٢) .

= حتى يرى بياض خده الأيمن والأيسر ، فإذا نسى وسلم على يساره ابتداء ، سلم على يمينه فقط ، ولا يعيد السلام على يساره ثانيا ، أما إذا سلم ثلثاء وجهه ، فإنه يسلم عن يمينه ويساره ، والسنة أن يقول : « السلام عليكم ورحمة الله » وأن تكون الثانية أخفض من الأولى ، ثم إن كان أمما ينوي بضم الخطاب المصلين من الانس والجن والملائكة ، وإن كان مقتزيا ينوي امامه والمصلين ، وإن كان منفردا ينوي الملائكة الحفظة .

الشافعية — قالوا : ينوي السلام على من لم يسلم عليه من ملائكة ومؤمني انس وجن ، وينوي الرد على من سلم عليه من امام ومؤموم من ابتداء جهة السلام الى نهايتها .
الحنابلة — قالوا : يسن له أن ينوي بالسلام الخروج من الصلاة ، ولا يسن له أن ينوي به الملائكة ومن معه في الصلاة ، ولكن انوى به الخروج من الصلاة مع السلام على الحفظة ومن معه فيها فلا بأس .

المالكية — قالوا : يتلبد أن يقصد المصلي بالتسليم الأولى الخروج من الصلاة والسلام على الملائكة إن كان غير امام ، وإن كان اماما قصد الخروج من الصلاة والسلام على الملائكة والمقتدين ، وليس على الامام والقد غيرها ، بخلاف المأموم كما تقدم .

(١) الشافعية ، والحنابلة — قالوا : الصلاة على النبي ﷺ في التشهد الثاني فرض ، كما تقدم تفصيله في مذهب كل واحد منهما في « فرائض الصلاة » .

والأفضل عند الحنابلة أن يقول : « اللهم صل على محمد ، وعلى آل محمد ، كما صليت على إبراهيم أنك حميد مجيد ، وبارك على محمد ، وعلى آل محمد ، كما باركت على آل إبراهيم أنك حميد مجيد ، وقد زاد متأخروا الشافعية لفظ السيادة ، فيقول : — سيدنا محمد ، وسيدنا إبراهيم — :

(٢) الحنفية — قالوا : يسن أن يدعو بما يشبه ألفاظ القرآن ، كأن يقول : « ربنا لا ترغ قلوبنا » أو بما يشبه ألفاظ السنة ، كأن يقول : « اللهم انى ظلمت نفسي ظلما »

مندوبات الصلاة

قد عرفت مما ذكرناه قبل أن الشافعية، والحنابلة لا يفرقون بين المندوب والمسنة والمستحب، فكلها عندهم بمعنى واحد، وقد تقدمت سنن الصلاة مفصلة ومجملة، فهي تسمى عندهم مندوبا ومستحبا، كما تسمى سننا، أما الذين يفرقون بين المندوب والسنة، وهم المالكية، والحنفية فقد ذكرنا مندوبات الصلاة عندهم تحت الخط (١).

= كثيرا، وأنه لا يغفر الذنوب إلا أنت، فاغفر لي مغفرة من عندك، وارحمني انك أنت المغفور الرحيم»، ولا يجوز له أن يدعو بما يشبه كلام الناس، كأن يقول: اللهم زوجني فلانة، أو أعطني كذا من الذهب والفضة والمنصب، لأنه ييطلها قبل القعود بقدر التشهد، ويفوت الواجب بعده قبل السلام.

المالكية - قالوا: يندب الدعاء في الجلوس الأخير بعد الصلاة على النبي ﷺ وله أن يدعو بما شاء من خيرى الدنيا والآخرة. والأفضل الوارد، ومنه: اللهم اغفر لنا ولوالدينا ولأئمتنا ولبن سيقنا بالإيمان مغفرة عزما، اللهم اغفر لنا ما قدمنا، وما أخرنا، وما أسررنا، وما أعلنا، وما أنت أعلم به منا، ربنا آتتنا في الدنيا حسنة، وفي الآخرة حسنة، وقنا عذاب النار.

الشافعية - قالوا: يسن الدعاء بعد الصلاة على النبي ﷺ وقبل السلام بخيرى الدين والدنيا، ولا يجوز أن يدعو شيء محرماً أو مستحيلاً أو مطلق: فان دعاء شيء من ذلك بطلت صلاته، والأفضل أن يدعو بالمتأثر عن النبي ﷺ، كأن يقول: «اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت، وما أسررت وما أعلنت، وما أسرفت، وما أنت أعلم به منى، أنت المقدم، وأنت المؤخر لا إله إلا أنت»، رواه مسلم ويسن أن لا يزيد الإمام في دعائه عن قدر التشهد والصلاة على النبي ﷺ.

الحنابلة - قالوا: يسن للمصلي بعد الصلاة على النبي ﷺ في التشهد الأخير أن يقول: «أعوذ بالله من عذاب جهنم، ومن عذاب القبر، ومن فتنة المحيا والممات، ومن فتنة المسيح الدجال»، وله أن يدعو بما ورد أو بأمر الآخرة، ولو لم يشبه ما ورد، وله أن يدعو لشخص معين بغير كاف الخطاب، وتبطل الصلاة بالدعاء بكاف الخطاب كأن يقول: اللهم أدخلك الجنة يا ألدى، أما لو قال: اللهم أدخله الجنة، فلا بأس به، وليس له أن يدعو بما يقصد منه ملاذ الدنيا وشهواتها كأن يقول: اللهم ارزقني جارية حسناء، أو طعاماً لذيذاً ونحوه، فان فعل ذلك بطلت صلاته ولا بأس باطالة الدعاء ما لم يشق على مأموم.

(١) المالكية - قالوا: مندوبات الصلاة ثمانية وأربعون: نية الأداء والقضاء في محلها نية عدد الركعات، الخشوع: وهو استحضار عظمة الله وهيبته، أنه لا يعبد سواه، وهذا هو المندوب، وأما أصل الخشوع فتواجب، رفع الدين مقدو المنكفئ، تكبيرة الاحرام =

فقط وإرسالها بوقار ، أكمل سورة الفاتحة ، تطويل قراءة الصبح والظهر ، مع ملاحظة أن الظهر دون الصبح ، تقصير القراءة في العصر والمغرب ، توسط القراءة في العشاء ، تقصير الركعة الثانية عن الركعة الأولى في الزمن ، ومساواتها لها وتطويل الثلثية عن الأولى خلاف الأولى ، كما تقدم ، اسماع المصلى نفسه القراءة في الصلاة السرية ، قراءة المأموم في الصلاة السرية ، تأمين المأموم والقد مطلقاً أي في السرية والجهرية ، تأمين الامام في الصلاة السرية فقط ، الاسرار بالتأمين ، تسوية المصلى ظهره في الركوع ، وضع يديه على ركبتيه فيه ، تمكين اليدين من الركبتين فيه أيضاً ، نصب الركبتين ، التسبيح في الركوع بأن يقول : سبحان ربى العظيم ، كما تقدم ، مبادعة الرجل مرفقيه عن جنبيه ، التحميد لأخذ والمقتدى ، التكبير حال الخفض والرفع الا في القيام من اثنتين ، فينتظر بالتكبير حتى يستقل قائماً ، ولا يقوم المأموم من اثنتين حتى يستقل امامه ، تمكين الجبهة من الأرض في السجود ، تقديم اليدين خذوا الأذنين ، أو قربهما في السجود ، مع ضم أصابعهما ، وجعل رءوسهما للقبلة ، أن يباعد الرجل في السجود مرفقيه عن ركبتيه ويطنه عن فخذه ، وضبعيه عن جنبيه مع مراعاة التوسط في ذلك وأما المرأة فتكون منضمة لبناء أمرها على الستر ، كما تقدم رفع العجز في السجود ، الدعاء فيه ، التسبيح فيه ، الافضاء في الجلوس كله ، وقد تقدم تفصيله ، وضع الكفين على رأس الفخذين في الجلوس ، تفريج ما بين الفخذين في الجلوس ، عقد ما عدا السبابة والابهام من أصابع اليد اليمنى تحت ابهامها في جلوس التشهد مطلقاً ، مع مد السبابة والابهام ، وتحريك السبابة دائماً ، يمينا وشمالاً ، التثوت في صلاة الصبح خاصة ، كونه قبل الركوع في الركعة الثانية ، لفظه الخاص « اللهم اننا نستعينك ، ونستغفرك ، ونؤمن بك ، ونتوكل عليك ، ونخضع لك ، ونخضع ، ونترك من يستغفرك ، اللهم اياك نعبد و لك نصلى ونسجد ، واليك نسعى ونحسد ، نرجو رحمتك ، ونخاف عذابك الجذ ، ان عذابك بالكافرين ملحق » وهو رواية الامام مالك ، دعاء قبل السلام ، كونه سرا ، كون التشهد سرا ، تعميم الدعاء ، التيامن بتسليمة التحليل فقط .

الحنفية - قالوا : المندوب والأدب والمستحب بمعنى واحد ، وهو ما فعله النبي ﷺ ولم يواظب عليه ، كما تقدم ، فمن آداب الصلاة أن لا ينظر المصلى الى شيء يشغل عنها ، كأن يقرأ مكتوباً بالحائط ، أو يتلوه بنقوشه ، أو نحو ذلك ، أو ينظر في قيامه الى حجره ، وفي سلامه الى كتفيه ، الاجتهاد فيه وفي سجوده الى مالان من أنفه وفي قعوده الى حجره ، وفي سلامه الى كتفيه ، الاجتهاد في دفع السعال الطارئ قهراً بقدر الاستطاعة ، أما السعال المتصنع ، وهو الحاصل بغير عذر ، فانه مبطل للصلاة اذا اشتمل على حروف كالجشاء ، كما يأتي ، الاجتهاد في دفع النثاؤب لقوله ﷺ : « الثثاؤب في الصلاة من الشيطان ، فاذا نثأب أحدكم فليكظم ما استطاع » أي فليدفعه ، بنحو أخذ شفته السطلي بين أسنانه ، فان لم يستطع ذاك غطى فمه بكفه أو بظاهر يده اليسرى ، التسمية بين =

سترة المصلي

يتعلق بها مباحث : أولاً : تعريفها ، ثانياً : حكمها ، ثالثاً : شروطها/وما يتعلق بها ، أما تعريفها فهي ما يجعله المصلي أمامه من كرسي ، أو عصا ، أو حائط له أو سرير ، أو غير ذلك ليمنع مرور أحد بين يديه ، وهو يصلي ، ولا فرق بين أن تكون السترة مأخوذة من شيء ثابت كالجدار ، والعمود أو لا عند الأئمة الثلاثة ، وخالف الشافعية فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

وأما حكمها فهو الندب ، فيندب للمصلي اتخاذ هذه السترة باتفاق ، قد عرفت أن الشافعية والحنابلة لا يفرقون بين المندوب والسنة ، ويقولون : إن اتخاذ السترة سنة ، كما يقولون : إنه مندوب ، على أن الحنفية ، والمالكية الذين يقولون : إن اتخاذ السترة مندوب أقل من السنة ، فانهم يقولون : إذا صلى شخص في طريق الناس بدون سترة وهر أحد بين يديه بالفعل يأثم لعدم احتياطه بصلاته في طريق الناس ، أما الشافعية ، والحنابلة فانهم يقولون لا أثم وإنما يكره فقط ، كما سيأتي في البحث الذي بعد هذا ، وترك السترة لا أثم فيه باتفاق وإنما يندب اتخاذ السترة للإمام والمفرد ، أما المأموم فلا يندب له ، لأن سترة الإمام سترة المأموم ، وأما شروطها فهي مختلطة في المذاهب ، فانظرها تحت الخط (٢) .

= الفاتحة والسورة ، أن يخرج الرجل يديه من كميه عند التحريم أما المرأة فلا تفعل ذلك محافظة على سترتها ، أن يقوم المصلي عند سماع حي على الصلاة ممن يقيم الصلاة ، شروع الإمام في الصلاة بالفعل عند قول المبلغ : قد قامت الصلاة ليتحقق القول بالفعل ، أن يدفع المصلي من يمر بين يديه بأشياء خفيفة ولا يزيد على ذلك .

(١) الشافعية - قالوا : إن مراتب الستر أربع لا يصح الانتقال عن مرتبة منها إلى التي تليها إلا إذا لم تسهل الأولى ، فالمرتبة الأولى : هي الأشياء الثابتة الطاهرة ، كالجدران والعمد والمرتبة الثانية : العصا المغروزة ونحوها ، كالأثاث إذا جمعه أمامه بقدر ارتفاع السترة ، المرتبة الثالثة : المصلي التي يتخذها للصلاة عليها من سجادة وعباءة ونحوهما ، بشرط أن لا تكون من فرش المسجد ، فانها لا تكفي في السترة ، المرتبة الرابعة : الخط في الأرض بالطول أو بالعرض وكونه بالطول أولى ويشترط في المرتبة الأولى والثانية أن تكون ارتفاع ثلثي ذراع فأكثر ، وأن لا يزيد ما بينها وبين المصلي عن ثلاثة أذرع فأقل من رعوس الأصابع بالنسبة للقائم ، ومن الركبتين بالنسبة للجالس ، ويشترط في المرتبة الثالثة ، والرابعة أن يكون امتدادهما جهة القبلة ثلثي ذراع فأكثر ، وأن لا يزيد ما بين رعوس الأصابع ونهاية لما وضعه من جهة القبلة عن ثلاثة أذرع .

(٢) الحنفية - قالوا : يشترط في السترة أمور : أحدها : أن تكون طول ذراع فأكثر ، أما غلظها فلا حد لأقله ، فتصح بأي ساتر ، ولو كان في غلظ القلم ونحوه ، ثانيها : أن تكون مستقيمة فلا تصح السترة إذا كانت مأخوذة من شيء به اعوجاج ، ثالثها : أن تكون المسافة =

=بينها وبين قدم المصلي قدر ثلاثة أذرع ، فإذا وجد المصلي ما يصلح أن يكون سترة ، ولكنه لم يمكنه أن يغرزه في الأرض لصلابتها ، فإنه يصح أن يضعه بين يديه عرضاً أو طولاً ، ولكن وضعه عرضاً أفضل ، فإن لم يجد المصلي شيئاً يجعله سترة ، فإنه يخط بالأرض خطاً في شكل الهلال ، وإذا خط خطاً مستقيماً أو معوجاً ، فإنه يصح ، ولكن الشكل الأول أفضل ، ويصح أن يستتر بظهر الآدمي ، فلو كان أمام المصلي شخص جالس ، فله أن يصلي إلى ظهره ، ويجعله سترة ، أما إذا كان جالساً ووجهه إلى المصلي ، فإنه لا يصح الاستتار به ، بشرط أن لا يكون الآدمي كافراً أو امرأة أجنبية ، وإذا كان يملك المصلي سترة مفضوبة أو نجسة ، فإنه يصح أن يستتر بها وإن كان النصب حراماً .

الشافعية — قالوا : يشترط في السترة أن تكون ثلثي ذراع على الأقل طولاً ، وأما غلطها فلا حد لأقله ، كما يقول الحنفية ، والحنابلة ، وخالف المالكية ، كما ستعرفه في مذهبهم ، وأن تكون مأخوذة من شيء مستو مستقيم ، كما يقول الحنفية ، والحنابلة أيضاً ، وأن يكون بينها وبين المصلي قدر ثلاثة أذرع من ابتداء قدميه ، وفاقاً للحنفية ، والحنابلة ، وخلافاً للمالكية الذين قالوا : يكفي أن يكون بين المصلي وسترته قدر مرور الشاة زائداً على محل ركوعه أو سجوده ، بل يكفي أن يكون قدر مرور الهرة ، وتسن السترة للمصلي سوء خلف أن يمر أحد بين يديه أو لا ، وفاقاً للحنابلة ، وخلافاً للمالكية ، والحنفية ، فإن وجد ما يصلح أن يكون سترة وتعذر غرزه بالأرض لصلابتها فإنه يضعه بين يديه عرضاً أو طولاً ووضعته بالعرض أولى ، كما يقول الحنفية ، والحنابلة ، وخالف المالكية ، فقالوا : لا يكفي وضعه على الأرض طولاً أو عرضاً ، بل لابد من وضعه منصوباً ، فإن لم يجد شيئاً أصلاً ، فإنه يخط خطاً بالأرض مستقيماً عرضاً أو طولاً ، وكونه بالطول أولى ، وهذا الحكم قد خالف فيه الشافعية باقي الأئمة الذين قالوا : أن الأولى أن يكون الخط مقوساً كالهلال ، ولا يصح الاستتار بظهر الآدمي دون وجهه ، وخلافاً للحنابلة الذين قالوا : يصح الاستتار بظهر الآدمي أو بوجهه مطلقاً عند الشافعية خلافاً للمالكية والحنفية الذين قالوا : يصح الاستتار بظهر الآدمي دون وجهه وخلافاً للحنابلة الذين قالوا يصح الاستتار بظهر الآدمي وبوجهه ، ويصح الاستتار بالسترة المفضوبة ، وفاقاً للحنفية ، والمالكية ، وخلافاً للحنابلة الذين قالوا : لا يصح الاستتار بالسترة المفضوبة ، والصلاة فيها مكروهة ، وكذا يصح الاستتار بالسترة النجسة ، وفاقاً للأئمة ، ما عدا المالكية الذين قالوا ، لا يصح الاستتار بشيء نجس ، أو متنجس كقصبة المرحاض ونحوها .

المالكية — قالوا : يشترط في السترة أن تكون طول ذراع ، فأكثر ، وأن لا تقل عن غلط المرح ، وأن يكون بين المصلي وبين سترته قدر مرور الهرة ، أو الشاة ، زائداً على محل ركوعه وسجوده ، وأن تكون منصوبة . فلو تعذر غرزاها بالأرض لصلابتها ، فإنه لا يكفي وضعها بين يديه عرضاً أو طولاً ، ويصح الاستتار بظهر الآدمي لا بوجهه ، بشرط أن لا =

حكم المرور بين يدي المصلي

يحرم المرور بين يدي المصلي ، ولو لم يتخذ سترة بلا عذر ، كما يحرم على المصلي أن يتعرض بصلاته لمرور الناس بين يديه ، بأن يصلي بدون سترة بمكان يكثر فيه المرور أن يمر بين يديه أحد فيأثم بمرور الناس بين يديه بالفعل لا بترك السترة فلو لم يمر أحد لا يأثم ، لأن اتخاذ السترة في ذاته ليس واجبا ، ويأثم من معها أن تعرض المصلي ، وكان للمار مندوحة ، ولا يأثم من أن لم يتعرض المصلي ، ولم يكن للمار مندوحة ، وإذا قصر أحدهما دون الآخر أثم وحده ، وهذه الأحكام متفق عليها بين الحنفية ، والمالكية ، أما الشافعية ، والحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

ويجوز المرور بين يدي المصلي لسد فرجة في الصف ، سواء كان موجودا مع المصلين قبل الشروع في الصلاة ، أو دخل وقت الشروع فيها . وهذا الحكم متفق عليه ، ما عدا المالكية فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) ، كما يجوز مرور من يطوف بين يدي المصلي على

يكون كافرا ، ولا امرأة أجنبية ، ويصح الاستتار بالسترة المغصوبة ، وإن كان الغصب حراما ، أما السترة النجسة ، فإنه لا يصح الاستتار بها ، وإن لم يجد شيئا يجعله سترته . فإنه يخط بالأرض خطأ ، والأولى أن يكون الخط مقوسا كالللال ، ولا فرق بين أن تكون السترة جدارا أو عصا أو كرسي ، أو نحو ذلك باتفاق ، وقد ذكرنا لك المتفق عليه ، والمختلف فيه في مذهب الشافعية قبل هذا ، فارجع إليه إن شئت .

الحنابلة - قالوا . يشترط في السترة أن تكون طول ذراع أو أكثر ، ولا حد لغلطها ، كما يقول الصنفية ، والشافعية ، وأن تكون مستوية مستقيمة ، فلا تصح بشيء معوج ، وأن يكون بينها وبين قدمي المصلي قدر ثلاثة أذرع ، وإذا لم يمكن أن يغرر السترة في الأرض لصلابتها ، فإنه يضعها بين يديه عرضا . وهو أولى من وضعها طولا ، وأن لم يجد شيئا أصلا خط بالأرض خطأ كالللال ، وهو أولى من غيره من الخطوط ويصح الاستتار بظهر آدمي ووجهه ، بشرط أن يكون مسلما ، وأن لا تكون امرأة أجنبية ، ولا يصح الاستتار بالسترة المغصوبة ، أما النجسة فيصح السترة بها .

(١) الشافعية - قالوا : لا يحرم المرور بين يدي المصلي ، إلا إذا اتخذ سترة بشرائطها المتقدمة والا فلا حرمة ولا كراهة ، وأن كان خلاف الأولى ، فإذا تعرض المصلي للمرور بين يديه ، ولم يتخذ سترة ، ومر أحد بين يديه فلاثم على واحد منهما : نعم يكره للمصلي أن يصلي في مكان يكون فيه عرضة لمرور أحد بين يديه ، سواء مر أحد بين يديه أو لم يمر .

الحنابلة - قالوا . أن تعرض المصلي بصلاته في موضع يحتاج للمرور فيه يكره له مطلقا سواء مر أحد أو لم يمر بين يديه . كما يقول الشافعية ، والكراهة خاصة بالمصلي ، أما المار فإنه يأثم ما دامت له مندوحة للمرور من طريق أخرى .

(٢) المالكية - قالوا الداخل الذي لم يشرع في الصلاة لا يجوز له ذلك ، إلا إذا شئ

ما بين يدي المصلي طريقا له .

تفصيل في المذاهب (١) ، وفي القدر الذي يحرم المرور فيه بين يدي المصلي اختلاف المذاهب (٢) ويسن للمصلي أن يدفع المار بين يديه بالاشارة بالعين أو الرأس أو اليد ، فإن لم يرجع فيدفعه بما يستطيعه ، ويقدم الأسهل فالأسهل ، بشرط أن لا يعمل في ذلك عملاً كثيراً يفسد الصلاة ، وهذا الحكم متفق عليه بين الشافعية ، والحنابلة : أما الحنفية والمالكية فانظر مذهبه تحت الخط (٣) .

هذه هي أحكام السترة ، وهي من السنن أو المندوبات الخارجة عن هيئة الصلاة ، ويقتضى من هذه السنن الأذان . والاقامة ، وسيأتى بيانها .

مكروهات الصلاة

العبث القليل بيده ، في ثوبه ، أو لحيته ، أو غيرها

وأما مكروهاتها : فمنها العبث القليل بيده في ثوبه ، أو لحيته ، أو نحو ذلك بدون حاجة ، أما إذا كان لحاجة ، كازالة العرق عن وجهه أو التراب المؤذى ، فلا يكره .

(١) المالكية — أجازوا المرور بالمسجد الحرام أمام مصل لم يتخذ سترة ، أما المبتدئ فالمرور بين يديه كغيره ، وكذلك يكره مرور الطائف أمام مستتر ، وأما أمام غيره فلا . الحنفية — قالوا : يجوز لمن يطوف بالبيت أن يمر بين يدي المصلي . وكذلك يجوز المرور بين يدي المصلي داخل الكعبة ، وخلف مقام إبراهيم عليه السلام ، وإن لم يكن بين المصلي والمار سترة .

الحنابلة — قالوا : لا يحرم المرور بين يدي المصلي بمكة كلها وحرمها .

الشافعية — قالوا : يجوز مرور من يطوف بالبيت أمام المصلي مطلقاً .

(٢) الحنفية — قالوا : إن كان يصلي في مسجد كبير أو في الصحراء فيحرم المرور بين يديه من موضع قدمه إلى موضع سجوده ، وإن كان يصلي في مسجد صغير ، فإنه يحرم المرور من موضع قدمه إلى حائط القبلة ، وقدر بأربعين ذراعاً على المختار . المالكية — قالوا إن صلى لسترة حرم المرور بينه وبين ستريته ، ولا يحرم المرور من ورائها ، وإن صلى لغير سترة حرم المرور في موضع ركوعه وسجوده فقط . الشافعية — قالوا إن القدر الذي يحرم المرور فيه بين المصلي وستريته هو ثلاثة أذرع فأقل .

الحنابلة — قالوا : إن اتخذ المصلي سترة حرم المرور بينه وبينها ولو بعدت ، وإن لم يتخذ سترة حرم المرور في ثلاثة أذرع معتبرة من قدمه .

(٣) الحنفية — قالوا : يرخص له في فعل ذلك ، وإن لم يعدوه سنة ، وليس له أن يزيد على نحو الاشارة بالرأس أو العين أو التسبيح ، وللمرأة أن تصفق بيديها مرة أو مرتين . المالكية — قالوا : يفدب له أن يدفع المار بين يديه .

فرقة الأصابع وتشبيكها في الصلاة

نكره فرقة الأصابع لقوله ﷺ : « لا تقمع أصابعك وأنت في الصلاة » رواه ابن ماجه ، ويكره تشبيك الأصابع ، لأن النبي ﷺ رأى رجلاً شبك أصابعه في الصلاة ففرح ﷺ بينها ، رواه الترمذى ، وابن ماجه .

وضع المصلى يديه على خاصرته والتفات

يكره أن يضع المصلى يده على خاصرته ، وكذا يكره أن يلتفت يمينا أو يسارا لغير حاجة ، كحفظ متاعه ، وفيه تفصيل في المذهب (١) .

وضع الآلية على الأرض ونصب الركبة في الصلاة

ومنها الاقفاء ، وهو أن يضع اليتية على الأرض ، وينصب ركبتيه ، لقول أبي هريرة رضي الله عنه : « نهانى رسول الله ﷺ عن نقر كنفك الديك ، واقعاء كاقعاء الكلب ، والتفات كالتفات الثعلب » ، وهذا الحكم متفق عليه ، الا عند المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢)

مد الذراع وتشمير الكم عنه

ومنها افتراش ذراعيه ، أى مدهما ، كما يفعل السبع ، ومنها تشمير كميّه عن ذراعيه ، وهو مكروه باتفاق ، الا أن للمالكية تفصيل ، فانظره تحت الخط (٣) .

(١) الحنفية — قالوا : المكروه هو الالتفات بالعنق فقط ، أما الالتفات بالعين يمنة أو يسرة فمباح ، وبالصدر الى غير جهة القبلة قدر ركن كامل مبطل للصلاة .
الشافعية — قالوا يكره الالتفات بالوجه . أما بالصدر فمبطل مطلقا لأن فيه انحرافا عن القبلة .

المالكية — قالوا : يكره الالتفات مطلقا ، ولو بجميع جسده مادامت رجلاه للقبلة ، والا بطلت الصلاة .

الحنابلة — قالوا : ان الالتفات مكروه ، وتبطل الصلاة به ان استدّار بجملته ، أو استدبر القبلة ما لم يكن في الكعبة أو في شدة خوف ، فلا تبطل الصلاة ان التفت بجملته ، ولا تبطل لو التفت بصدرة ووجهه ، لأنه لم يستدبر بجملته .

(٢) المالكية — قالوا : الاقعاء بهذا المعنى محرم ، ولا يبطل الصلاة على الإظهار ، وأما المكروه عندهم فله أربع صور : منها أن يجعل يظون أصابعه للأرض ناصبا بخدميه ، جاعلا اليتية على عقبه ، أو يجلس على القدمين وظهورهما للأرض .

(٣) المالكية — قيدوا ذلك بأن يكون لأجل الصلاة وأما اذا كان مشمرا قبل الدخول

الاشارة في الصلاة

ومنها الاشارة بالعين أو الحاجب واليد ونحوهما ، إلا إذا كانت الاشارة لحاجة ، كرد السلام ونحوه ، فلا تكره ، وهذا الحكم متفق عليه بين الشافعية ، والحنابلة ، أما الحنفية ، والمالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

شد الشعر على مؤخر الرأس عند الدخول في الصلاة أو بعده

ومنها عقص شعره ، وهو شده على مؤخر الرأس ، بأن يفعل ذلك قبل الصلاة ، ويصلى وهو على هذه الحالة ، أما فعله في الصلاة فمبطل ، إذا اشتمل على عمل كثير ، وهذا متفق عليه ، إلا عند المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .

رفع المصلى ثوبه من خلفه أو قدامه وهو يصلى

منها رفع ثوبه بين يديه ، أو من خلفه في الصلاة ، لقوله ﷺ : « أمرت أن أسجد على سبعة أعظم ، وأن لا أكف شعرا ولا ثوبا » ورواه الشيخان .

اشتغال الصماء ، أو لف الجسم في الحرام ونحوه

ومنها الاندراج في الثوب ، كالحرّام ونحوه ، بحيث لا يدع منفذا يخرج منه يديه ، ويعبر الفقهاء عن ذلك باشتغال الصماء ، فإن لم يكن له الا ثوب فليتزرب به ، ولا يشتمل اشتغاله اليهود ، وهذا مكروه عند المالكية ، والحنفية ، أما الحنابلة ، والشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٣) .

فيها حاجة ودخلها كذلك ، أو شمر في الصلاة لا لأجلها فلا كراهة .
(١) الحنفية - قالوا : تكره الاشارة مطلقا ، ولو كانت لرد السلام ، إلا إذا كان المصلى يدفع المار بين يديه ، فإن له أن يدفعه بالاشارة ونحوها ، كما تقدم
المالكية - قالوا : الاشارة باليد أو الرأس لرد السلام واجبة في الصلاة ، أما السلام بالاشارة ابتداء فهو جائز على الراجح ، وتجوز الاشارة لأي حاجة إن كانت خفيفة ، وإلا منعت ، وتكره للرد على مشمت .

(٢) المالكية - قالوا : ضم الشعر إن كان لأجل الصلاة كراهة ، والإفلاس .
(٣) الحنابلة - قالوا : إن اشتغال الصماء المكروه ، هو أن يجعل وسط رداءه تحت عاتقه الأيمن ، ويجعل طرفيه على عاتقه الأيسر من غير أن يكون تحته ثوب آخر ، وإلا لم يكره الشافعية - لم يذكروا اشتغال الصماء في مكروهات الصلاة .

سدل الرداء على الكتف ونحوه

ومنها أن يسدل رداءه على كتفيه — كالحرام أو الملاءة — بدون أن يرد أحد طرفيه على الكتف الآخر « وأن يغطي الرجل فاه » ، وهذا ان كان بغير عذر ، والا فلا يكره .
ومنها الاضطباع ، وهو أن يجعل الرداء تحت ابطة الأيمن ، ثم يلقي طرفه على كتفه الأيسر ، ويترك الآخر مكشوفاً ، وهذا مكروه عند الحنفية ، والحنابلة ، أما المالكية والشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

اتمام قراءة السورة حال الركوع

ومنها اتمام قراءة السورة حال الركوع ، أما اتمام قراءة الفاتحة حال الركوع فمبطل للصلاة حيث كانت قراءة الفاتحة فرضاً ، وهذا الحكم متفق عليه ، الا عند الحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .

الاثنيان بالتكبير ونحوهما في غير محلها

ومنها الاثنيان بالأذكار المشروعة للانتقال من ركن الى ركن في غير محلها ، لأن السنة أن يكون ابتداء التكبير عند ابتداء الانتقال وانتهائه عند انتهائه ، فيكره أن يكبر للركوع مثلاً بعد أن يتم ركوعه ، أو يقول : « سميع الله لمن حمده » بعد تمام القيام ، بل المطلوب أن يملا الانتقال بالتكبير وغيره من أوله الى آخره ، وهذا الحكم عند الحنفية ، والشافعية ، أما المالكية والحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٣) .

(١) المالكية — قالوا : القاء الرداء على الكتفين مندوب ، بل يتأكد لامام المسجد ، ويندب أن يكون طوله ستة أذرع ، وعرضه ثلاثة ان أمكن ذلك ، ويقوم مقامه (البرنس) .
الشافعية — لم يذكروا سدل الرداء المذكور في مكروهات الصلاة .

(٢) الحنفية — قالوا : ان اتمام قراءة الفاتحة حال الركوع مكروه كاتمام قراءة السورة حاله ، لأن قراءة الفاتحة ليست فرضاً عندهم ، كما تقدم ، الا أن الكراهة في اتمام الفاتحة حال الركوع تحريمية ، بخلاف اتمام السورة .

(٣) الحنابلة — قالوا : ان ذلك مبطل للصلاة ان تعمد به ، فلو كبر للركوع بعد تمامه مثلاً بطلت صلاته ان كان عامداً ، ويجب عليه سجود السهو ان كان ساهياً ، لأن الاثنيان بذكر الانتقال بين ابتداء الانتقال وانتهائه واجب .

المالكية — قالوا : ان ذلك خلاف المندوب ، لأن الاثنيان بالأذكار المشروعة للانتقالات في أمتدائها مندوب ، كما تقدم .

تغميض العينين ، ورفع البصر الى السماء في الصلاة

ومنها تغميض عينيه الا لمصلحة ، كتغميضها عما يوجب الاشتغال والذهي ، وهذا متفق عليه .
ومنها رفع بصره الى السماء ، لقوله ﷺ : « ما بال أقوام يرفعون أبصارهم الى السماء
في الصلاة - لينتھن أو لتخطفن أبصارهم » رواه البخاري ، وهذا مكروه مطلقا عند
الحنفية ، والشافعية ، أما المالكية ، والحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

التكيس في قراءة السورة ونحوها

ومنها أن يقرأ في الركعة الثانية سورة أو آية فوق التي قرأها في الأولى كأن يقرأ في
الركعة الأولى سورة « الانشراح » ، وفي الثانية « الضحى » ، أو يقرأ في الأولى (قد أفلح
من زكاه) وفي الثانية (والشمس وضحاها) ونحو ذلك . أما تكرار السورة في ركعة واحدة
أو في ركعتين ، فمكروه في الفرض والنفل ، إذا كان يحفظ غيرها ، وهذا مكروه عند
المالكية ، والشافعية ، أما الحنابلة ، والحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .

الصلاة الى مكانون ونحوه

ومنها أن يكون بين يدي المصلي تنور أو كانون فيه جمر ، لأن هذا تشبه بالمجوس ،
خلافا للشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٣) .

الصلاة في مكان به صورة

ومنها أن يكون بين يديه ما يشغله من صورة حيوان أو غيرها ، فإذا لم يشغله لا تكره
الصلاة اليها ، وهذا عند المالكية . والشافعية ، أما الحنفية ، والحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت
الخط (٤) .

(١) المالكية - قالوا : أن كان ذلك للموعظة والاعتبار بآيات السماء ، فلا يكره .
الحنابلة - استتوا من ذلك الرفع حال انتجش ، فإنه لا يكره .
(٢) الحنفية - قالوا : أن هذا مقيد بالصلاة المفروضة ، أما النفل فلا يكره فيه
التكرار .

الحنابلة - قالوا : أنه غير مكروه ، وإنما المكروه تكرار الفاتحة في ركعة واحدة ، وقراءة
القرآن كله في صلاة فرض واحدة لا في صلاة نافلة .

(٣) الشافعية - ولم يذكروا أن الصلاة الى تنور أو كانون مكروهة .
(٤) الحنفية - قالوا : تكره الصلاة الى صورة الحيوان مطلقا ، وإن لم تشغله ، سواء
كانت فوق رأس المصلي ، أو أمامه أو خلفه أو عن يمينه ، أو يساره أو بخذائه ، وأشدّها

الصلاة خلف صف فيه فرجة

ومنها صلاته خلف صف فيه فرجة ، وهذا مكروه باتفاق الأئمة ، ما عدا الحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

الصلاة في قارعة الطريق والمزابل ونحوها

ومنها الصلاة في المزبلة ، والمجزرة ، وقارعة الطريق . والحمام ، ومعطن الابل - أي متاركها - فإنها مكروهة في كل هذه الأماكن ولو كان المصلي آمناً من النجاسة ، وهذا الحكم متفق عليه بين الشافعية ، والحنفية ، أما المالكية ، والحنابلة فانظر ما قالوه تحت الخط (٢) .

الصلاة في المقبرة

وكذا تكره الصلاة في المقابر على تفصيل في المذاهب (٣) .

بكرامة ما كانت أمامه ، ثم فوقه ، ثم يمينه ، ثم يساره ثم خلفه ، إلا أن تكون صغيرة بحيث لا تظهر إلا بتأمل كالصورة التي على الدينار ، فلو صلى ، ومعه دراهم عليها تماثيل لا يكره ، وكذا لا تكره الصلاة إلى الصورة الكبيرة إذا كانت مقطوعة الرأس ، أما صورة الشجر ، فإن الصلاة لا تكره إليها إلا إذا شغلته .

الحنابلة - قالوا يكره أن يصلى إلى صورة منصوبة أمامه . ولو صغيرة لا تبدو للناظرين إلا بتأمل ، بخلاف ما إذا كانت غير منصوبة ، أو خلفه ، أو فوقه ، أو عن أحد جانبيه .

(١) الحنابلة - قالوا : أن كان يصلى خلف الصف الذى فيه فرجة ، فإن كان وحده بطلت صلاته : وإن كان مع غيره كرهت صلاته .

(٢) المالكية - قالوا : تجوز الصلاة بلكرامة في المزبلة والمجزرة ، ومحجة الطريق في أى وسطها - أن أمنت النجاسة ، أما إذا لم تؤمن ، فإن كانت محققة أو مظنونة ، كانت الصلاة باطلة ، وإن كانت مشكوكة أعيدت في الوقت فقط ، إلا في محجة الطريق إذا صلى فيها ، لضيق المسجد ، أو شك في الطهارة ، فلا إعادة عليه ، وأما في معطن الابل - أى معال بركها للشرب الثاني ، المسمى : عللاً - فهي مكروهة ، ولو أمنت النجاسة ، وتعاد الصلاة في الوقت ، ولو كان عامداً على أحد قولين ، وأما الصلاة في مبيتها ، ومقيلها ، فليست بمكروهة ، على المعتد إذا أمنت النجاسة . الحنابلة - قالوا : الصلاة في المزبلة ، والمجزرة ، وقارعة الطريق ، والحمام ، ومعطن الابل حرام ، وباطلة . إلا لعذر : كان حبس بها . ومثلها سقوفها إلا صلاة الجنائز فتصح بالمقبرة وعلى سطحها .

(٣) الحنفية - قالوا : تكره الصلاة في المقبرة إذا كان القبر بين يدي المصلي ، بحيث

مد مكروهات الصلاة مجتمعة

ذكرنا مكروهات الصلاة مجتمعة في كل مذهب على حدة ليسهل حفظها • فانظرها تحت

الخط (١) •

لو صلى صلاة الخاشعين وقع بصره عليه • أما إذا كان خلفه • أو فوقه • أو تحت ما هو واقف عليه • فلا كراهة على التحقيق • وقد قيدت الكراهة بأن لا يكون في المقبرة موضع أعد للصلاة لا نجاسة فيه • ولا قذر • والا فلا كراهة • وهذا في غير قبور الأنبياء عليهم السلام • فلا تكره الصلاة عليها مطلقاً •

الحنابلة — قالوا : ان الصلاة في المقبرة • وهي ما احتوت على ثلاثة قبور • فأكثر في أرض موقوفة للدفن • باطلة مطلقاً • أما إذا لم تحتو على ثلاثة • بأن كان بها واحد • أو اثنان • فالصلاة فيها صحيحة بلا كراهة ان لم يستقبل القبر • والا كره •

الشافعية — قالوا : تكره الصلاة في المقبرة غير المنبوشة • سواء كانت القبور خلفه • أو أمامه • أو على يمينه • أو شماله • أو تحته الا قبور الشهداء والأنبياء • فان الصلاة لا تكره فيها ما لم يقصد تعظيمهم • والا حرم • أما الصلاة في المقبرة المنبوشة بلا حائل • فانها باطلة لوجود النجاسة بها •

المالكية — قالوا : ان الصلاة في المقبرة جائزة بلا كراهة ان أمنت النجاسة • فان لم تؤمن النجاسة ففيه التحصيل المتقدم في الصلاة في المزبلة ونحوها •

(١) الحنفية — عدوا المكروهات • كما يأتي : ترك واجب أو سنة مؤكدة عمداً • وهو مكروه تحريماً • الا أن اثم ترك الواجب أشد من اثم ترك السنة المؤكدة • غيبه بثوبه وبدنه • رفع الحصى من أمامه مرة الا للسجود • فرقة الأصابع • تشبيكها • التخصر • الالتفاف بعنقه لا بعينه فإنه مباح • ولا بصدره • فإنه مبطل • الاقواء • افتراش ذراعيه • تشمير كفيه عن ذراعيه • صلاته في السراويل ونحوها • مع قدرته على لبس القميص • رد السلام بالاشارة التربع بلا عذر • عقص شعره • الاعتجار • وهو شد الرأس بالمناديل مع ترك وسطها مكشوفاً • رفع ثوبه بين يديه أو من خلفه إذا أراد السجود • سدل ازاره • أندراجه في الثوب • بحيث لا يدع هذفاً يخرج يديه منه • جعل الثوب تحت ابطه الأيمن • وطرخ جانبيه على عاتقه الأيسر أو عكسه • اتمام القراءة في غير حالة القيام • اطالة الركعة الأولى في كل شفع من التطوع • الا أن يكون مروياً عن النبي ﷺ • أو مأثوراً عن صحابي • كقراءة « سبح » و « قل يا أيها الكافرون » و « قل هو الله أحد » في الوتر • لأنه ملحق بالأنوافل في القراءة • تطويل الركعة الثانية عن الركعة الأولى : ثلاث آيات • فأكثر في جميع الصلوات المفروضة بالاتفاق • والنفل على الأصح • تكرار السورة في ركعة واحدة أو ركعتين في الفرض • أما النفل فلا يكره فيه التكرار • قراءة سورة أو آية فوق التي قرأها • فصله بسورة بين سورتين قرأهما في ركعتين • كأن يقرأ في الأولى (قل هو الله أحد) • وفي

الـثانية (قل أعوذ برب الفلق) ويترك وسطهما (قل أعوذ برب الفلق) لما فيه من شبه التفصيل والهجر، شم تطيب قصدا، ترويقه بالمروحة، أو بالنوب مرة أو مرتين، فإن زاد على ذلك بطلت صلاته، تحويل أصابع يديه أو رجليه عن القبلة في السجود وغيره، ترك وضع اليدين على الركبتين في الركوع، ترك وضعهما على الفخذين فيما بين السجدين وفي حالة التشهد، ترك وضع يمينه على يساره بالكيفية المتقدمة حال القيام، التثاؤب، فإن غلبه فليكظم ما استطاع، كأن يضع ظهر يده اليمنى، أو كفه على فيه في حال القيام، ويضع ظهر يساره في غيره، تغميض عينيه الاصلحة، رفع بصره للسماء، التمطى، العمل القليل المنافي للصلاة، أما المطلوب فيها فهو منها، كتحريك الأصابع، ومنه قتل قملة بعد أخذها من غير عذر فإن شغلته بالعض فلا يكره قتلها مع التحرز عن دمها، تغطيته أنفه وفمه، وضع شيء لا يذوب في فمه إذا كان يشغله عن القراءة المسنونة، أو يشغل باله، السجود على كبر عمامته، الاقتصار على الجبهة في السجود بلا عذر، كمرض قائم بالأنف، وهو يكره تحريما، الصلاة في الطريق، وفي الحمام، وفي الكنيف وفي المقبرة، الصلاة في أرض الغير بلا رضاه، الصلاة قريبا من نجاسة، الصلاة مع شدة الحصر بالبول، أو الغائط، أو الريح، فإن دخل في الصلاة وهو على هذه الحالة نجس له قطعها، إلا إذا خاف فوات الوقت أو انجماعة، الصلاة في ثياب ممتهنة لا تصان عن الدنس، الصلاة وهو مكشوف الرأس تكاسلا، أما أن كان للتذلل والتضرع فهو جائز بلا كراهة، الصلاة بحضرة طامع يميل طبعه اليه، إلا إذا خلف خروج الوقت أو الجماعة، الصلاة بحضرة كل ما يشغل البال، كالزينة ونحوها، أو يخل بالخشوع، كاللهو واللاعب، ولهذا نهى عن الاتيان للصلاة بالهرولة، بل السنة أن يأتى اليها بالسكينة والوقار، عد الآى والتسييح باليد، قيام الامام بجملته في المحراب، لأقيامه خارجه وسجوده فيه إلا إذا ضاق المكان فلا كراهة، قيام الامام على مكان مرتفع بقدر ذراع على المعتمد، أو قيامه على الأرض وحده، وقيام من خلفه جميعهم على مكان مرتفع عنه، أن يخص الانسان نفسه بمكان في المسجد يصلى فيه، بحيث يصير ذلك عادة له، القيام خلف صف فيه فرجة، الصلاة في ثوب فيه تصاوير، أن يصلى الى صورة، سواء كانت فوق رأسه، أو خلفه، أو بين يديه، أو بحذائه، إلا أن تكون صغيرة أو مقطوعة الرأس أو لغير ذى روح، الصلاة الى تنبور أو كانون فيه جمرة، أما الصلاة الى القنديل والسراج فلا كراهة فيها، الصلاة بحضرة قوم نيام، مسح الجبهة من تراب لا يضره في خلال الصلاة، تعيين سورة لا يقسراً غيرها الا ليس عليه.

الشافعية — عدوا مكروهات الصلاة، كما يأتى: الالتفات بوجهه لا بصدرة في غير المستلقى بلا حاجة وأما المستلقى، وهو الذى يصلى مستلقيا على ظهره لعذر فإن الالتفات بوجهه يبطل لصلاته، جعل يديه في كفيه عند تكبيرة التحريم، وعند الركوع والسجود.

وعند القيام من التشهد الأول وعند الجلوس له . أو للاخير بالنسبة للذكر دون الأنثى .
 الإشارة بنحو عين أو حاجب أو نحوهما . ولو من أخرس بلا حاجة . أما إذا كانت الإشارة
 لحاجة . كرد السلام ونحوه ، فلا كراهة ما لم تكن على وجه اللعب ، والا بطلت . الجهر
 في موضع الاسرار وعكسه بلا حاجة . جهر المأموم خلف الامام الا بالتأمين . وضع اليد
 في الخاصرة بلا حاجة . الاسراع في الصلاة مع عدم النقص عن الواجب والا بطلت ،
 الصاق الزجل غير العارى عضديه بجنبيه وبطنه بفخذه في ركوعه وسجوده ، أما الأنثى
 والعارى . فينبغى لكل منهما أن يضم بعضه الى بعض . الاقضاء لتقدم تفسيره . ضرب
 الأرض بجهته حال السجود مع الطمأنينة ، والا بطلت . وضع ذراعيه على الأرض حال
 السجود . كما يفعأ السبع بلا حاجة ، ملازمة مكان واحد للصلاة فيه لغير الامام في المحراب
 أما هو فلا يكره له على الراجح والمبالغة في خفض الرأس في الركوع وإطالة التشهد الأول ،
 ولو بما يندب بعد التشهد الأخير إذا كان غير مأموم ، والا فلا كراهة ، والاضطباع المتقدم
 تفسيره ، تشبيك الأصابع ، فرقتها ، اسبال الازار ، أى ارضاءه على الأرض . تغميض
 بصره لغير عذر ، والا فقد يجب إذا كانت الصفوف عراة ، وقد يسن إذا كان يصلى الى
 حائط منقوش ، رفع بصره الى السماء ولا يسن النظر الى السماء الا عقب الوضوء فقط ،
 كف الشعر والثوب ، تغطية الفم بيده أو غيرها لغير حاجة ، أما للحاجة ، كدفع التثاؤب فلا
 يكره . البصق أماما ويمينا لا يسارا ، الصلاة مع مدافعة الحدث : الصلاة بحضرة ما تشاؤه
 نفسه من طعام أو شراب ، الصلاة في الطريق التى يكثر بها مرور الناس ، كقارعة الطريق
 والمطاف ، الصلاة في محال المعصية كالخمام ونحوه ، الصلاة في الكنيسة ، الصلاة في
 موضع شأنه النجاسة ، كمزبلة ، ومجزرة ، ومعطن ابل ، استقبال القبر في الصلاة
 الصلاة وهو قائم على رجل واحدة ، الصلاة وهو قارن بين قدميه ، الصلاة عند غلبة النوم .
 الصلاة منفردا عن الصف والجماعة قائمة إذا كانت الجماعة مطلوبة . والا فلا ، وهذا كله
 ان اقتض الوقت . والا فلا كراهة أصلا .

الملكية : قالوا : مكروهات الصلاة هي : التعوذ قبل القراءة في الفرض الأصلي .
 البسملة قبل الفاتحة أو سورة كذلك ، وأما في النفل ولو مندورا فالأولى ترك التعوذ والبسملة
 الا لمراعاة الخلاف ، فالأولى حينئذ الاتيان بالبسملة في الفرض وغيره ، الدعاء قبل
 القراءة أو أثناءها . الدعاء في الركوع ، الدعاء قبل التشهد ، الدعاء بعد غير التشهد الأخير ،
 دعاء المأموم بعد سلام الإمام ، الجهر بالدعاء المطلوب في الصلاة ، الجهر بالتشهد ، السجود
 على ملبوس المصلى السجود على كور العمامة ، ولا اعادة عليه ان كان خفيفا كالطاقية
 والطاقتين ، فان كان غير خفيف أعاد في الوقت ، السجود على ثوب غير ملبوس للمصلى ،
 السجود على بساط أو حصير ناعم ان لم يكن فرش مسجد ، والا فلا كراهة ، القراءة في
 الركوع أو السجود ألا إذا قصد بها في السجود الدعاء ، تخصيص صيغة يدعو بها دائما ،

الالتفات في الصلاة بلا حاجة مهمة ، تشبيك الأصابع ، فرقتها ، الإقماء ، وتقدم تفسيره ،
التخضر ، كما تقدم . نغميض العينين إلا لخوفه شاغل ، رفع البصر الى السماء لغير
موعظة ، رفع رجل واعتماد على أخرى الضرورة ، وضع قدم على أخرى ، اقتران
القدمين دائماً . التفكير في أمور الدنيا ، حمل شيء بكم أو قم ان لم يمنع ما في القسم
خروج الحروف من مخرجها ، والا أبطل ، العبث باللحية أو غيرها ، حمد العاطس ،
الإشارة باليد أو الرأس للرد على مشمت ، حك الجسد لغير ضرورة ان كان قليلاً عرفاً ،
أما لضرورة فجائز ، وان كثر أبطل . التبسم اختياراً ان كان قليلاً عرفاً والا أبطل الصلاة ،
ولو اضطراباً . ترك سنة خفيفة عمداً ، كتكبير أو تسمية ، وأه ترك السنة المؤكدة
فحرام . قراءة سورة أو آية في غير الأولين من الفريضة ، التصفيق لحاجة تتعلق بالصلاة
رجلاً كان المصفق أو امرأة ، والتسبيح لغير حاجة ، اشتمال السماء . الاضطباع ، وتقدم
تفسيرهما ، أو يرفع المصلي بالأيضاء شيئاً يسجد عليه سواء اتصل ذلك الشيء بالأرض
أو لا ، وأن ينقل الحصى من ظل أو شمس ليسجد عليه والدعاء بالعجمية لقادر على
العربية .

الحفابة - عدوا مكروهات الصلاة كما يأتي : الصلاة بأرض الخسف ، الصلاة ببقعة
نزل بها عذاب ، كأرض بابل ، الصلاة في الطاحون . الصلاة على سطح الطاحون ،
الصلاة في الأرض السبخة ، ولا تكره ببيعة وكنيسة ولو مع صور ما لم تكن منصوبة
أمامه ، سدل الرداء ، اشتمال السماء ، وقد تقدم تفسيرهما ، تغطية الوجه ، تغطية الفم
والأنف ، وتشهير الكم بلا سبب ، شد الوسط بما يشبه شد الزنار ، شد وسط الرجل والمرأة
على القميص ، ولو بما لا يشبه الزنار كمنديل ، أما الحزام عني نحو القفطان فلا بأس به
القنوت في غير الوتر ، إلا لنزلة ، فإنه يسن للامام الأعظم أن يقنت في جميع الصلوات
ما عدا الجمعة ، الالتفات اليسير بلا حاجة ، سواء كان بوجهه فقط ، أو به مع صدره ،
فان التفت كثيراً بحيث يستدبر القبلة بجملته ، بطلت صلاته ، ما لم يكن في الكعبة ، أو
في شدة خوف فاتها لا تبطل ، رفع بصره الى انشاء الا في حال التجشئ ، اذا كان يصلي
مع الجماعة فيرفع وجهه حتى لا يؤذيهم برائحته ، ولا كراهة في ذلك ، الصلاة الى صورة
منصوبة أمامه ، السجود على صورة ، حمل المصلي شيئاً فيه صورة ولو صغيرة كالصورة
التي على الدرعم أو الدينار ، الصلاة الى وجه الأدمى أو الحيوان ، الصلاة الى ما
يشغله ، كصائط منقوش ، حمل المصلي ما يشغله ، استقباله شيئاً من نار ، ولو سراجاً
وقنديلاً ، وشدة موقدة ، اخراج لسانه ، فتح فمه ، أن يقع في فمه شيئاً ، الصلاة
الى مجلس يتحدث الناس فيه ، الصلاة الى نائم ، الصلاة الى كافر ، الاستناد الى شيء
بلا حاجة ، بحيث لو أزيل ما استند اليه لم يسقط ، والا بطلت الصلاة ، الصلاة مع ما يمنع
كمالها ، كحر وبرد افتراش ذراعيه حال السجود ، كالسبح ، الإقماء ، وتقدم تفسيره .

ما يكره فصله في المساجد ، وما لا يكره المروء في المسجد

يكره اتخاذ المسجد طريقا الا لحاجة على تفصيل في المذاهب (١) .

النوم في المسجد والاكل فيه

يكره النوم في المسجد على تفصيل في المذاهب ، فانظره تحت الخط (٢) .

أن يصلّى مع شدة حصر البول أو الغائط أو الريح ، الصلاة حال اشتياقه الى طعام أو شراب أو جماع ، تقليب الحمى ، العبث ، وضع يده على خاصرته ، ترويقه بمروحة الا لحاجة مالم يكثر ، والا بطلت صلاته ، كماسياتى في المبطلات ، كثرة اعتماده على أحد قدميه تارة ، والقدم الثانية أخرى ، فرقة أصابعه ، تشبيكها ، اعتماده على يده حال جلوسه ، الصلاة وهو مكتوف باختياره ، عقص شعره وتقدم تفسيره ، كف الشعر والثوب ، جمع ثوبه بيده اذا سجد ، تخصيص شيء للسجود عليه بجهته ، مسح أثر السجود ، الصلاة الى مكتوب في القبلة . تعليق شيء في القبلة كالسيف والمصحف ، تسوية موضع سجوده بلا عذر ، تكراره الفاتحة في ركعة . أما جمع سورتين فأكثر في ركعة ولو في صلاة الفرض فلا يكره ، قراءة القرآن كله في فرض واحد .

(١) الحنفية - قالوا : يكره تحريما اتخاذ المسجد طريقا بغير عذر ، فلو كان لعذر جازة ويكفى أن يصلّى تحية المسجد كل يوم مرة واحدة ، وان تكرر دخله ، ويكون فاسقا اذا اعتاد المرور فيه لغير عذر بحيث يتكرر مروره كثيرا ، أما مروره مرة أو مرتين فلا يفسق به ويخرج عن الفسق بنية الاعتكاف ، وان لم يمكث .

المالكية - قالوا : يجوز المرور في المسجد ان لم يكثر ، فان تكرر كره ان كان بناء المسجد سابقا على الطريق ، والا فلا كراهة ، ولا يطالب المار بتحية المسجد مطلقا . الشافعية - قالوا : يجوز المرور في المسجد للطاهر والمجنب مطلقا ، وأما الحائض فإنه يكره لها المرور به ، ولو لحاجة ، بشرط أن تأمن تلويث المسجد . والا حرم ، ويسن أن يصلّى المار بالمسجد تحيته كلما دخل ان كان متطهرا ، أو يمكنه التطهير عن قريب .

الحنابلة - قالوا : يكره اتخاذ المسجد طريقا للطاهر والمجنب ، وان حرم عليه اللبس به . وبلا وضوء ، وكذلك يكره للحائض ولنفساء أن آمن تلويث المسجد بلا حاجة ، فان كان لحاجة فلا يكره للجميع ، ومن الحاجة كونه طريقا قريبا ، فتتقضى الكراهة بذلك . (٢) الحنفية - قالوا : يكره النوم في المسجد الا للغريب والمتكف ، فإنه لا كراهة في نومه به ، ومن أراد أن ينام به ينوى الاعتكاف ، ويفعل بأنواء من الطاعات ، فان نام بعد ذلك نيام بلا كراهة .

وكذا يكره الأكل فيه لغير معتكف على تفصيل في المذاهب ، فانظره تحت الخط (١) .

رفع الصوت في المسجد

يكره رفع الصوت بالكلام أو الذكر ، على تفصيل في المذاهب ، فانظره تحت الخط (٢) .

الشافعية - قالوا : لا يكره النوم في المسجد الا اذا ترتب عليه تهوئش ، كان يكون للنائم صوت مرتفع ينعطيط .

الحنابلة - قالوا : ان النوم في المسجد مباح للمعتكف وغيره ، الا انه لا ينام أطول المصلين لأن الصلاة الى النائم مكروهة ، ولهم أن يقيموه اذا فعل ذلك .

المالكية - قالوا : يجوز النوم في المسجد وقت القيلولة ، سواء كان المسجد بالبادية أو الحاضرة ، وأما النوم ليلا فانه يجوز لمسجد البادية دون الحاضرة فانه يكره لمن لا منزل له ، أو لمن صعب عليه الوصول الى منزله ليلا ، وأما السكنى دائما ، فلا تجوز الا لرجل تجرد للعبادة ، أما المرأة فلا يصل لها السكنى فيه .

(١) الحنفية - قالوا : يكره تنزيها أكل ما ليست له رائحة كريهة ، أما ما كان له رائحة كريهة كالثوم والبصل فانه يكره تحريما ، ويمنع أكله من دخول المسجد ، ومثله من كان فيه بخر تؤذي رائحته المصلين ، وكذا يمنع من دخول المسجد كل مؤذ ، ولو بلسانه ، المالكية - قالوا : يجوز للغرباء الذين لا يجدون مأوى سوى المساجد أن يأوؤا اليها ويأكلوا فيها ما لا يقذر ، كالتمر ، ولهم أن يأكلوا ما شأنه التقذير ، اذا أمن تقذير المسجد به بفرش سفر أو سباط من الجلد ونحوه ، وكل هذا في غير ما له رائحة كريهة أما هو فيحرم أكله في المسجد .

الشافعية - قالوا : الأكل في المسجد مباح ما لم يترتب عليه تقذير المسجد ، كأكل العسل والسمن ، وكل ما له دسومة والا حرم ، لأن تقذير المسجد بشيء من ذلك ونحوه حرام ، وان كان طاهرا ، أما اذا ترتب عليه تعفئش المسجد بالطاهر لا تقذيره ، كأكل فحوى الفضول في المسجد فمكروه .

الحنابلة - قالوا : يباح للمعتكف وغيره أن يأكل في المسجد أي نوع من أنواع المأكولات بشرط أن لا يلوثة ، ولا يلقي العظام ونحوها فيه ، فان فعل وجب عليه تنظيفه من ذلك ، هذا فيما ليس له رائحة كريهة ، كالثوم والبصل ، والا كره ، ويكره لأكل ذلك ومن في حكمه كالأبخر دخول المسجد ، فان دخله استحباب إخراجه دفعا للآذى ، كما يكره إخراج الريح في المسجد لذلك .

(٢) الحنفية - قالوا : يكره رفع الصوت بالذكر في المسجد ان ترتب عليه تهوئش على المصلين أو يقاط للذائمين ، والا فلا يكره ، بل قد يكون أفضل اذا ترتب عليه إيقاظ

البيع والشراء في المسجد

يكره إيقاع العقود كالبيع والشراء ، على تفصيل في المذاهب ، فانظره تحت الخط (١) .

نقش المسجد وادخال شيء نجس فيه

ومن هنا نقش المسجد وتزويقه بغير الذهب والفضة ، أما نقشه بهما فهو حرام ، وهذا الحكم متفق عليه بين الشافعية والحنابلة ، أما المالكية والحنفية فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .

مر قلب الذافر ، وطرد النوم عنه ، وتنشيطه للطاعة ، أما رفع الصوت بالكلام فإن كان بما لا يحل يكره تحريماً ، وإن كان بما يحل ، فإن ترتب عليه تهويش على المصلي أو نحو ذلك كرهه ، وإلا فلا كراهة ، ومحل عدم الكراهة إذا دخل المسجد للعبادة ، أما إذا دخله لخصوص الحديث فيه فإنه يكره مطلقاً .

الشافعية - قالوا يكره رفع الصوت بالذكر في المسجد إن هوش على مصل ، أو مدرس ، أو قارئ ، أو مطلع ، أو نائم لا يسن إيقاظه ، وإلا فلا كراهة ، أما رفع الصوت بالكلام ، فإن كان بما لا يحل ، كمطالعة الأحاديث الموضوعة ونحوها ، فإنه يحرم مطلقاً ، وإن كان بما يحل لم يكره إلا إذا ترتب عليه تهويش ونحوه .

المالكية - قالوا : يكره رفع الصوت في المسجد ، ولو بالذكر والعلم ، واستثنوا من ذلك أموراً أربعة : الأول : ما إذا احتاج المدرس إليه لاسماع المتعلمين فلا يكره ، الثاني : ما إذا أدى الرغص إلى التهويش على مصل فيحرم ، الثالث : رفع الصوت بالتلبية في مسجد مكة أو منى فلا يكره ، الرابع : رفع صوت المرباط بالكبير ونحوه فلا يكره .

الحنابلة - قالوا : يكره إيقاع عقود المبادلة بالمسجد كالبيع والشراء والإجارة ، أما عقد الهبة ونحوها ، فإنه لا يكره ، بل يستحب فيه عقد النكاح ، ولا يكره للمعتكف إيقاع سائر العقود بالمسجد إذا كانت متعلقة به أو بأولاده بدون إضرار السلعة ، أما عقود التجارة فإنها مكروهة له كغيره .

المالكية - قالوا : يكره البيع والشراء ونحوهما بالمسجد بشرط أن يكون في ذلك تقليب ونظر للمبيع وإلا فلا كراهة ، وأما البيع في المسجد بالسمسرة فيحرم ، أما الهبة ونحوها ، وعقد النكاح ، فذلك جائز ، بل عقد النكاح مندوب فيه ، والمراد بعقد النكاح مجرد الإيجاب والقبول بدون ذكر شروط ليست من شروط صحته ولا كلام كثير .

الحنابلة - قالوا : يحرم البيع والشراء والإجارة في المسجد ، وإن وقع فهو باطل ، ويسن عقد النكاح فيه .

الشافعية - قالوا : يحرم اتخاذ المسجد مملاً للبيع والشراء إذا أضرى بالمسجد - أضاع حرمة - فإن لم يضر كرهه إلا لحاجة ما لم يضيق على مصل فيحرم ، أما عقد النكاح به فإنه يجوز المعتكف .

(٢) المالكية - قالوا : يكره نقش المسجد وتزويقه ، ولو بالذهب والفضة ، سواء كان

ويحرم ادخال النجس والمتنجس فيه ولو كان جافا ، فلا يجوز الاستصباح فيه بالزيت أو الدهن المتنجس ، كما لا يجوز بناؤه ولا تجصيمه بالنجس ، ولا البول فيه ونحوه ، ولو في إنباء ، إلا اضرورة ، ويستثنى من ذلك الدخول فيه بالفعل المتنجس ، فإنه يجوز للحاجة ، وينبغى الاحتراز عن تنجيس المسجد بما يتساقط منه ، وهذا الحكم عند المالكية والشافعية ، أما الحنفية والحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

ادخال الصبيان والمجانين في المسجد

ومنها ادخال الصبيان والمجانين في المسجد على تفصيل في المذاهب ، فانظره تحت الخط (٢)

ذلك في محرابه أو غيره كسقفه وجدرانه ، أما تجصيم المسجد وتشبيده فهو مندوب .
الحنفية - قالوا : يكره نقش المصرا ب وجدران القبلة بجص ماء ذهب إذا كان النقش يمال حلالا لا من مال الوقف ، فإن كان بمال حرام أو من مال الوقف حرام ، ولا يكره نقش سقفه وباقي جدرانه بالمال الحلال المملوك ، ولا بأس بنقشه من مال الوقف إذا خيف ضياع المال في أيدي الظلمة ، أو كان فيه صيانة للبناء ، أو فعل الواقف مثله .

(١) الحنفية - قالوا : يكره تحريما كلما ذكر من ادخال النجس والمتنجس فيه أو الاستصباح فيه بالمتنجس ، أو بنائه بالنجس ، أو البول فيه .
الحنابلة - قالوا : إن أدى ادخال النجس أو المتنجس فيه إلى سقوط شيء منه في المسجد حرم الإدخال والإفلا ، وأما الاستصباح فيه بالمتنجس فحرام ، كذلك البول فيه ولو في إنباء ، أما بناؤه وتجصيمه بالنجس فهو مكروه .

(٢) الحنفية - قالوا : إذا غلب على الظن أنهم ينجسون المسجد يكره تحريما ادخالهم ، ولا يكره تنزيها .

المالكية - قالوا : يجوز ادخال الصبي المسجد إذا كان لا يعيب ، أو يكف عن اللعب إذا نهى عنه ، ولا حرم ادخاله ، كما يحرم ادخاله والمجانين إذا كان يؤدي إلى

تنجيس المسجد .
الشافعية - قالوا : يجوز ادخال الصبي الذي لا يميز والمجانين المسجد إن أمن تلويثه والحاق ضرر بمن فيه ، وكشف عورته ، وأما الصبي المميز فيجوز ادخاله فيه إن لم يتخذ له لباسا ولا حرام .

الحنابلة - قالوا : يكره دخول الصبي غير المميز المسجد لغير حاجة ، فإن كان لحاجة كإعطاء الكتاب فلا يكره ، ويكره ادخال المجانين فيه أيضا .

البصق أو المخاط بالمسجد

ومنها البصق والمخاط بالمسجد ، على تفصيل في المذاهب ، ذكرناه تحت الخط (١) .

نشيد الشيء الضائع بالمسجد

ومنها نشيد الضالة فيه ، وهي الشيء الضائع ، لقوله ﷺ : « إذا رأيتم من ينشيد الضالة في المسجد فقولوا له : لا ردها الله عليك » ، وهذا الحكم مذكور عليه إلا أن للشافعية فيه تفصيلا ، فانظره تحت الخط (٢) .

انشاد الشعر بالمسجد

ومنها انشاد الشعر على تفصيل في المذاهب ، فانظره تحت الخط (٣) .

(١) الشافعية — قالوا : أن حفر لبصاقه ونحوه حفرة يبصق فيها ، ثم دفنها بالتراب ، فإنه لا يآثم أصلا ، وإن بصق قبل أن يحفر فإنه يآثم ابتداء ، فإن دفنها بعد ذلك رفع عنه دوام الاثم ، ومثل ذلك ما لو بصق على بلاط المسجد ، فإنه يرتفع عنه دوام الاثم بحك بصاقه حتى يزول أثره ، فإن بصق بدون أن يفعل شيئا من ذلك فقد فعل محرما .
الحنابلة — قالوا : أن البصاق في المسجد حرام ، فإن كانت أرضه ترابية أو مفروشة بالحصباء ، فإن دفن بصاقه فقد رفع عنه دوام الاثم ، وإن كانت أرضه بلاطا وجب عليه مسحه ، ولا يكفي أن يغطيها بالحصير ، وإن لم ير بصاقه يلزم من يراه إزالته بدفن أو غيره .

الملكية — قالوا : يكره البصاق القليل في المسجد إذا كانت أرضه بلاطا ، ويحرم الكثير ، أما إذا كانت أرضه مفروشة بالحصباء ، فإنه لا يكره .

— الحنفية — قالوا : أن ذلك مكروه تحريما ، فيجب تنزيه المسجد عن البصاق أو المخاط والبلغم ، سواء كان على جدرانه أو أرضه ، وسواء كان فوق الحصير أو تحتها ، فإن فعل وجب عليه رفعه ، ولا فرق في ذلك بين أن تكون أرض المسجد ترابية ، أو مبلطة ، أو مفروشة ، أو غير ذلك .

(٢) الشافعية — قالوا : يكره فيه انشاد الضالة إن لم يهوش على المصلين أو الفاعمين والأحرام ، وهذا في غير المسجد الحرام ، فإنه لا يكره فيه انشاد الضالة لأنه مجمع الناس .

(٣) الحنفية — قالوا : الشعر في المسجد إن كان مشتملا على مواعظ وحكم وذكر تحفة الله تعالى وصفة المتقين فهو حسن ، وإن كان مشتملا على ذكر الأطلال والأزمان ، وتاريخ الأمم فمباح ، وإن كان مشتملا على هجو وسخف ، فحرام ، وإن كان مشتملا على وصف

السؤال في المسجد ، وتعليم المسلم به

لا يجوز السؤال في المسجد ، ولا اعطاء السائل صدقة فيه ، على تفصيل في المذاهب (١) ، ويجوز تعليم العلم في المسجد ، وقراءة القرآن والمواظ ، والحكم مع ملاحظة عدم التهويش على المصلين ، باتفاق ، وسطح المسجد له حكم المسجد ، فيكره ويحرم فيه ما يكره ويحرم في المسجد ، أما المنازل التي فوق المساجد فليس لها حكم المساجد .

الكتابة على جدران المسجد والوضوء فيه واغلاقه في غير أوقات الصلاة

ومنها الكتابة على جدرانه ، على تفصيل في المذاهب ، ذكرناه تحت الخط (٢) ، ويباح

الخدود والقنود والشعور والخصور ، فمكره ان لم يترتب عليه ثوران الشهوة ، والا حرم .
الحنابلة — قالوا : الشعر المتعلق بمدح النبي ﷺ ونحوه مما لا يحرم ، ولا يكره ،
يباح انشاده في المسجد .

المالكية — قالوا : انشاد الشعر في المسجد حسن ان تضمن ثناء على الله تعالى ، أو
على رسوله ﷺ أو حسنا على خير ، والا فلا يجوز .

الشافعية — قالوا : انشاد الشعر في المسجد ان اشتمل على حكم ومواظ وغير
ذلك مما لا يخالف المشرع ، ولم يشوش جائز ، والا حرم .

(١) الحنابلة — قالوا : يكره سؤال الصدقة في المسجد ، والتصدق على السائل فيه ،
ويباح التصديق في المسجد على غير السائل وعلى من سأل له الخطيب .

الشافعية — قالوا : يكره السؤال فيه ، الا اذا كان فيه تهويش فيحرم .
المالكية — قالوا : ينهى عن السؤال في المسجد ، ولا يعطى السائل ، وأما التصديق
فيه فجائز .

الحنفية — قالوا : يحرم السؤال في المسجد ، ويكره اعطاء السائل فيه .
(٢) المالكية — قالوا : ان كانت الكتابة في القبلة كرهت لأنها تشغل المصلي ، سواء كان
المكتوب قرآنا أو غيره ، ولا تكره فيما عدا ذلك .

الشافعية — قالوا : يكره كتابة شيء من القرآن على جدران المسجد وسقوفه ، ويحرم
الاستناد لما كتب فيه من القرآن ، بأن يجعله خلف ظهره .

الحنابلة — قالوا : تكره الكتابة على جدران المسجد وسقوفه ، وان كان فعل ذلك من
مال الوقف حرم فعله ، ووجب الضمان على الفاعل ، وان كان من ماله لم يرجع به على
جهة الوقف .

الحنفية — قالوا : لا ينبغي الكتابة على جدران المسجد وسقوفه من أن تسقط وتهان بوضعه
الأقدام .

الوضوء في المسجد ما لم تؤد إلى تقذيره ببصاق أو مغطاء ، والا كان حراما عند الشافعية والحنابلة ، أما المالكية والحنفية ، فانظر مذهبيهما تحت الخط (١) ، وكذلك يباح إغلاق المسجد في غير أوقات الصلاة عند الأئمة الثلاثة ، ما عدا الحنفية ، فإن لهم تفصيلا فانظره تحت الخط (٢) .

تفضيل بعض المساجد على بعض بالنسبة للصلاة فيها

الشريعة الإسلامية لا تفضل مكانا على آخر لذاته ، ولكن التفاضل بين الأماكن كالتفاضل بين الأشخاص ، إنما يكون بسبب ميزة من المزايا المعنوية ، فالتفاضل بين مسجد وآخر إنما يأتي بسبب كون المسجد قد وقع فيه من الحوادث الدينية والأدبية أكثر من صاحبه ، مثلا المسجد الحرام بمكة ، مركز الكعبة التي أمرنا الله تعالى بعبادته على كيفية خاصة عندها ، وكذلك المسجد النبوي بالمدينة ، له من الفضل بقدر ما وقع فيه من الحوادث الدينية العظيمة ، كنزول الوحي فيه وكونه مركزا لأئمة الدين الذين تلقوا قواعده عن رسول الله ﷺ ، وهكذا ، فلهذا فضل الفقهاء بعض هذه المساجد على بعض ، بحسب ما نرجح عندهم من المزايا الدينية الواقعة فيها ، ولهذا كان في هذا التفاضل تفصيل المذاهب ، فانظره تحت الخط (٣) ، على أن المراد بالتفاضل بينها هنا إنما هو بالنسبة للصلاة فيها ، لا بالنسبة لذاتها .

(١) الحنفية والمالكية — قالوا : الوضوء في المسجد مكروه مطلقا .
(٢) الحنفية — قالوا : يكره إغلاق المساجد في غير أوقات الصلاة إلا لخوف على متاع ، فإنه لا يكره .

(٣) الحنفية — قالوا : أفضل المساجد المسجد الحرام بمكة ، ثم المسجد النبوي بالمدينة ، ثم المسجد الأقصى بالقدس ، ثم مسجد قباء ، ثم أقدم المساجد ، ثم أعظمها مساحة ، ثم أقربها للمصلى ، والصلاة في المسجد المعد لسماع الدروس الدينية أفضل من الأقدم ، وما بعده ، ومسجد الحى أفضل من المسجد الذى به جماعة كثيرة ، لأن له حقا ، فينبغى أن يؤدى ويعمره ، فالأفضل أن يصلى في مسجد أن يصلى في المساجد المذكورة بهذا الترتيب .

الشافعية — قالوا : أفضل المساجد المكي ، ثم المسجد النبوي ، ثم المسجد الأقصى ، ثم الأكثر جمعا ، ما لم يكن أمامه ممن يكره الاقتداء به ، والا كان قليل الجمع . أفضل منه ، وكذا لو ترتب على صلاته في الأكثر جمعا تعطيل المسجد القليل الجمع ، لكونه إماما ، أو تحضر الناس بحضوره ، والا كانت صلاته في القليل الجمع أفضل .

المالكية — قالوا : أفضل المساجد المسجد النبوي ، ثم المسجد الحرام ، ثم المسجد

مبطلات الصلاة

لنذكر لك مبطلات الصلاة مجتمعة في المداهب تحت الخط (١) ، ثم نذكر لك بعد ذلك المتفق عليه والمختلف فيه من هذه المبطلات مشروحا .

== الأقصى وبعد ذلك المساجد كلها سواء ، نعم الصلاة في المسجد القريب أفضل لحق الجوار .
الحنابلة — قالوا : أفضل المساجد المسجد الحرام ، ثم المسجد النبوى ، ثم المسجد الأقصى ، ثم المساجد كلها سواء ، ولكن الأفضل أن يصلى في المسجد الذى تتوقف الجماعة فيه على حضوره ، أو تقام بغير حضوره ، ولكن ينكسر قلب امامه ، أو جماعته بعدم حضوره ، ثم المسجد العتيق ، ثم ما كان أكثر جمعا ، ثم الأبعد .

(١) الشافعية — قالوا : مبطلات الصلاة : الحدث بأقسامه السابقة سواء كان موجبا للوضوء أو الغسل ، الكلام في الصلاة (وسيأتى تفصيل القدر المبطل) ، البكاء والأنين ، والفعل الكثير الذى ليس من جنسها ، أو من جنسها ، وقد تقدم تفصيله ، ومنه تحريك يده برفعها وخفضها أو تحريكها الى جهة اليمين وعودها الى جهة الشمال ، أو العكس ثلاث مرات ، بحيث يحسب الذهاب والعود مرة واحدة مع الاتصال ، وأما مع الانفصال ، فكل منهما يعد مرة ، بخلاف ذهاب الرجل وعودها ، فان كلا منهما يعد مرة ، ولو مع الاتصال ، الشك في النية ، أو في شئ من شروط صحة الصلاة ، أو كيفية النية ، بأن يشك هل نوى ظهرا أو عصيا مثلا ، وانما يبطل الشك في ذلك كله ان دام زمنا يسع ركنا من أركان الصلاة والا فلا ، نية الخروج من الصلاة قبل تمامها ، التردد في قطع الصلاة والاستمرار فيها ، تعليق قطع الصلاة بشئ ، ولو محالا عاديا ، كأن يقول بقلبه : ان جاء زيد قطعت الصلاة ، أما اذا علق الخروج من الصلاة على محال عقلى كالجمع بين الضدين فلا يضر ، صرف نية الصلاة الى صلاة أخرى الا الفرض ، فله أن يصرفه الى النفس اذا كان منفردا ورأى جماعة يريد أن يدخل معهم ، طرو الردة أو الجنون في الصلاة ، انكشاف العسورة في الصلاة مع القدرة على سترها ، على ما تقدم ، أن يجد من يصلى عريانا يساترا ، على ما تقدم ، اتصال نجاسة غير معفو عنها ببدنه أو بملبوسه ولو داخل عينيه أثناء الصلاة ، وانما تبطل بذلك اذا لم يفارقها سريعا بدون حملها أو حمل ما اتصلت به ، تطويل الرفع من الركوع أو الجلوس بين السجدين ، ويحصل تطويل الأول بالزيادة على الذكر الوارد فيه بقدر الفاتحة ، وتطويل الثانى بالزيادة على الدعاء الوارد فيه بمقدار الواجب من التشهد تأخره عنه بهما ، ويشترط أن يكون كل منهما الركعة الأخيرة ، وتطويل الجلوس بين الأخير ، ويستثنى من ذلك تطويل الرفع في ، سبق المأموم امامه بركنين فاعلين ، أو السجدين في صلاة التسابيح فلا يضر مطلقا من غير عذر ، التسليم عمدا ، ولو قوليا ، إيقضاء مدة المسح على الخف أثناء الصلاة ، أو ظهور بعض ما ستر به من رجل أو لفافة ، اقتداؤه بمن لا يقتدى به لكفر أو غيره ، تكرير ركن فعلى عمدا ، وصول مظهر الى جوفه .

المصلى ، ولو لم يؤكل ، تحول عن القبلة بالصدر ، تقديم الركن الفعلى عمدا على غيره .

المالكية — عدوا مبطلات الصلاة كما يأتي : ترك ركن من أركانها عمدا ، ترك ركن من أركانها سهوا ، ولم يتذكر حتى سلم معتقدا الكمال إذا طال الأمر عرفا ، أما إذا سلم معتقدا الكمال ، ثم تذكر عن قرب ، فإنه يلغى ركعة النقص ويبنى على غيرها وتصح صلاته ، وأما إذا لم يسلم معتقدا الكمال بأن لم يسلم أصلا أو سلم غلطا ، فإن كان الركن المتروك من الركعة الأخيرة ، فإنه يأتي به ، ويتم صلاته ، وإن كان من غير الأخيرة أتى به إن لم يحقد ركوع الركعة التالية لركعة النقص ، فإن عقد ركوع الركعة التالية ألغى ركعة النقص ، ولا يأتي بالركن المتروك (عقد الركوع يكون برفع الرأس منه مطمئنا معتدلا إلا في ترك الركوع ، فإن عقد الركعة التالية يكون بمجرد الانحناء في ركوعها) ، رفض النية والغاؤها ، زيادة ركن فعلى عمدا كركوع أو سجود ، زيادة تشهد بعد الركعة الأولى أو الثانية أو الثالثة عمدا إذا كان من جلوس ، القهقهة عمدا أو سهوا ، الأكل أو الشرب عمدا ، الكلام لغير إصلاح الصلاة عمدا ، فإن كان لإصلاحها فإن الصلاة تبطل بكثيره دون يسيره على ما تقدم ، التصويت عمدا ، النفخ بالفم عمدا ، القيء عمدا ، ولو كان قليلا ، السلام حال الشك في تمام الصلاة ، طرو ناقض للوضوء ، أو تذكره ، كشف العورة المغلظة ، أو شيء منها ، سقوط النجاسة على المصلى ، أو علمه بها أثناء الصلاة على ما تقدم ، فتح المصلى على غير امامه ، اليفظ الكثير ليس من جنس الصلاة ، طبر وشاغل عن اتمام فرض ، كاحتباس بول يمنع من الطمأنينة مثلا ، تذكر أولى الجاضرتين المشتركتي الوقت ، كالظهر والعصر ، وهو في الثانية فإذا كان يصلى العصر ، ثم تذكر أنه لم يصل الظهر بطلت صلاته ، وقيل : لا تبطل ، بل يجري فيها التفصيل المتقدم في ترتيب يسير الفوائت ، زيادة أربع ركعات يقينا سهوا على الرباعية ، ولو كان مسافرا ، أو على الثلاثية ، واثنيتين على الثنائية والوتر ، وزيادة مثل الفلج المحدود ، كالعيد ، سجود المسبوق الذي لم يدرك ركعة مع الامام ، السجود المرتب على امامه قبل قيامه لقضاء ما عليه ، سواء كان السجود قبل أو بعد ، وأما إذا أدرك معه ركعة ، فإنه يسجد تبعا لسجود امامه ، لكن إن كان السجود قبل السلام سجده معه قبل قيامه للقضاء ، وإن كان بعد السلام وجب عليه تأخير حتى يقضى ما عليه ، فإن قدمه قبل القضاء بطلت صلاته ، السجود قبل السلام لترك سنة خفيفة ، كتكبيرة واحدة أو تسمية أو لترك مستحب كالقنوت ، ترك ثلاث سنن من سنن الصلاة سهوا ، مع ترك السجود لها حتى سلم وطال الأمر عرفا .

الحنابلة — عدوا مبطلات الصلاة كالاتي : العمل الكثير من غير جنسها بسلا ضرورة ، طرو نجاسة لم يعف عنها ، ولم تنزل في الحال ، استدبار القبلة ، طرو ناقض للوضوء ، تعمد كشف عورة بخلاف ما لو كشفت بريح وسترت في الحال ، استناده استنادا قويا لغير عذر ،

بحيث لو أزيل ما استند اليه لسقط ، رجوعه للتشهد الأول بعد الشروع في القراءة ان كان عالما ذاكرة للرجوع ، تعمده زيادة ركن فعلى ، كركوع ، تقدم بعض الأركان على بعض عمدا ، سلامه عمدا قبل تمام الصلاة ، أن يلحن في القراءة لحنا يغير المعنى مع قدرته على اصلاحه ، كضم تاء « أنعمت » ، فسخ النية بأن ينوى قطع الصلاة ، التردد في الفسخ ، العزم على الفسخ ، وإن لم يفسخ بالفعل ، الشك في النية بأن عمل عملا مع الشك ، كان ركع أو سجد مع الشك ، الشك في تكبيرة الاحرام ، الدعاء بملاذ الدنيا ، كأن يسأل جارية حسناء مثلا ، اتيانه بكاف الخطاب لغير الله تعالى ورسوله سيدنا محمد ﷺ ، القهقهة مطلقا ، الكلام مطلقا ، تقدم المأموم على امامه ، بطلان صلاة الامام ، الا اذا صلى محدثا ناسيا حدثه ونحوه ، كما يأتي في باب الامامة ، سلام المأموم عمدا قبل الامام ، سلامه سهوا ، اذا لم يعده بعد سلام امامه ، الأكل والشرب ، الا اليسير لقاس وجاهل ، ولا يبطل النفل بالشرب اليسير عمدا ، بلع ما يتحلل من السكر ونحوه ، الا ان كان يسيرا من ساء وجاهل ، التثنجح بلا حاجة ، النفخ ان بان منه حرفان ، البكاء لغير خشية الله تعالى ، اذا بان منه حرفان ، بخلاف ما اذا غلبه ، ولا تبطل اذا غلبه سعال أو عطاس أو تنأوب وان بان منه حرفان ، كلام النائم غير الجالس والقائم ، أما كلام النائم القليل اذا كان نوما يسيرا وكان جالسا أو قائما ، فإنه لا يبطل .

الحنفية — عدوا مبطلات الصلاة ، كما يأتي : الكلام المبين فيما مر ، اذا كان صحيح الحروف مسموعا ، سواء نطق به سهوا ، أو عمدا ، أو خطأ ، أو جهلا ، الدعاء بما يشبه كلام الناس نحو : اللهم ألبسني ثوبا أو أقض ديني أو ارزقني فلانة ، السلام وان لم يقل : عليكم السلام بنية التحية ، ولو ساهيا ، رد السلام بلسانه ولو سهوا ، لأنه من كلام الناس أو رد السلام بالمصافحة ، العمل الكثير ، تحويل المصدر عن القبلة ، أكل شيء أو شربه من خارج فمه ، ولو قليلا ، أكل ما بين أسنانه ، وان كان قليلا ، وهو قدر النمصصة ، التثنجح بلا عذر ، لما فيه من الحروف ، التأفف كنفخ التراب والتضجر ، الأئين ، وهو أن يقول : آه ، التأوه وهو أن يقول : أوه ، ارتفاع بكائه من ألم بجسده أو مصيبة ، كنفذ حبیب أو ملأ ، تشميت عاطس بريحه الله ، جواب مستلهم عن ند له بقول : لا اله الا الله ، قوله : « أنا لله وأنا إليه راجعون » عند سماع خبر سوء ، تذكر فائنة اذا كان من أهل الترتيب ، وكان الوقت متسما ، وانما تبطل الصلاة اذا لم يصل بعدها خمس صلوات وهو متذكر للفائنة ، فاذا صلى كذلك انقلبته جائزة ، كما يأتي في مبحث « قضاء الفوائت » قول : الحمد لله ، عند سماع خبر سار ، قول : سبحان الله أو لا اله الا الله للتمجيد من أمر ، كل شيء من القرآن قصد به الجواب ، نحو « يا يحيى خذ الكتاب بقوة » إن طلب كتابا ونحوه ، وقوله : « آتينا قدامنا » لمستلهم عن شيء يأتي به ، وقوله : « تلك حدود الله فلا تقربوها » لمن استأذن في أخذ شيء ، واذا لم يرد بهدا ونحوه الجواب بل أراد الاعلام ،

== بأنه في الصلاة لا تفسد ، رؤية المتيّم ماء قدر على استعماله قبل قعوده قدر التشهد ، وكذا إذا كان متوضّئاً ، ولكنه يصلي خلف إمام متيّم فإن فرضه يبطل وتتقلب صلاته في هذه الحالة نفلاً ، تمام مدة مسح الخفين قبل قعوده قدر التشهد ، ومثله نزع الخف ولو بعمل يسير ، تعلم الأمي آية أن لم يكن مقتدياً بقارئ ، سواء تعلمها بالتلقّي أو بالتذكّر أن كان ذلك قبل القعود قدر التشهد ، والا فالتعلم بالتلقّي لا يفسدها ، إذا قدر من يصلي بالإيماء على الركوع والسجود ، فإن الباقي من الصلاة يكون قويا فلا يصح بناؤه على ضعيف ، استخلاف من لا يصلح إماماً كامئاً ومعدور ، طلوع الشمس وهو يصلي الفجر ، ويكفي أن يرى الشعاع أن لم يمكنه رؤية القرص ، إذا زالت الشمس وهو في صلاة أحد العيدين ، دخول وقت العصر وهو يصلي الجمعة لفوات شرط صحتها وهو الوقت ، سقوط الجبيرة عن براء ، زوال عذر المعدور بناقض غير سبب العذر أو زواله بخلو وقت كامل عنه ، الحدث عمداً ، أما سبق الحدث فلا يبطل ، بشروط ستأتي ، الإغماء ، الجنون ، والجنابة بنظر أو احتلام نائم متمكن ، المحاذاة ، وسيأتي بيانها في مبحث خاص ، ويفسدها ظهور عورة من سبقه الحدث ولو اضطر إليه للطهارة كما إذا كشفت المرأة ذراعها للوضوء ، قراءة من سبقه الحدث وهو ذاهب للوضوء ، أو عائد منه ، مكثه قدر أداء ركن بعد سبق الحدث مستيقظاً بلا عذر ، فلو مكث لرحام ، أو ليقطع رعاfe لا تبطل ، إذا جاوز ماء قريباً لماء غير قريب بأكثر من صفين ، خروج المصلي من المسجد لظن الحدث لوجود المنافي بغير عذر ، أما إذا لم يخرج من المسجد فلا تفسد ، انصرافه عن مقامه للصلاة ، ظاناً أنه غير متوضئ ، أو أن مدة مسحه انقضت ، أو أن عليه فائتة ، أو نجاسة ، وإن لم يخرج من المسجد ، فتح المأموم على غير إمامه لتعليمه بالضرورة ، أما فتحه على إمامه فإنه جائز ، ولو قرأ المفروض ، أخذ المصلي بفتح غيره ، أمثال أمر الغير في الصلاة ، التكبير بنية الانتقال لصلاة أخرى غير صلاته ، كما إذا نوى المفرد الاقتداء بغيره ، أو العكس ، أو انتقل بالتكبير من فرض لفرض ، أو من فرض إلى نفل وبالعكس ، وإنما تفسد الصلاة بواحدة مما ذكر إذا حصل قبل القعود الأخير قدر التشهد والا فلا تفسد على المختار ، مد الهمزة في التكبير كما تقدم ، أن يقرأ ما لا يحفظه في المصحف ، أو يلقيه غيره القراءة ، أداء ركن أو مضى زمن يسع أداء ركن مع كشف العورة أو مع نجاسة مانعة عن الصلاة ، أن يسبق المقتدي إمامه بركن لم يشاهده فيه ، متابعة المسبوق إمامه في سجود السهو إذا تأكد انفراده بأن قام بعد سلام الإمام أو قبله بعد قعوده قدر التشهد ، وقيد ركعته بسجدة ، فتذكر الإمام سجود سهو فتابعه المأموم فيه ، عدم إعادة الجلوس الأخير بعد أداء سجدة صلبية أو سجدة تلاوة تذكرها بعد الجلوس ، عدم إعادة ركن أدائه نائماً ، قهقهة إمام المسبوق وإن لم يتعمدها ، السلام على رأس الركعتين في الرباعية ، إذا ظن أنه يصلي غيرها ، كما إذا كان في الظاهر ، فظن أنه يصلي الجمعة ، تتقدم المأموم على الإمام بقدمه ، أما مساوفاً فانها لا تبطل ، وسيأتي تفصيله في مبحث « الإمامة » .

إذا صلت المرأة جنب الرجل أو أمامه ، وهي مقتدية ، ويعبر عن ذلك بالمحاذاة

اتفق الأئمة الثلاثة على أن المرأة إذا صلت خلف الإمام وهي بجنب رجل ، أو أمامه لا تبطل صلاتها بذلك ، كما لا تبطل صلاة أحد من المصلين المحاذين لها ، وخالف الحنفية في ذلك ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

شرح مبطلات الصلاة التكلم بكلام أجنبي عنها عمدا

التكلم بكلام أجنبي عن الصلاة عمدا مبطل لها باتفاق ، لقول رسول الله ﷺ : « إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس ، إنما هي التسبيح والتكبير وقراءة القرآن » ، رواه مسلم .

وحد الكلام المبطل هو ما كان مشتملا على بعض حروف الهجاء ، وأقله ما كان منتظما من حرفين ، وإن لم يفهما ، أو حرف واحد مفهم لمعنى ، كما إذا قال « ع » — بكسر العين — فإنه حرف واحد ، ولكن له معنى في اللغة ، لأن معناه احفظ ، أما إذا نطق بحرف واحد لا معنى له ، كما إذا قال « ج » ، فإن صلاته لا تبطل بذلك ، ومثل النطق بالحرف المهمل الذي لا معنى له الصوت الذي لا يشتمل على حرف مفهم ، أو أكثر ، وهذا متفق عليه

(١) الحنفية — قالوا : إذا صلت المرأة المشتبهة بجنب الرجل أو أمامه ، وهي مأهومة ، بطلت صلاتها ، بشروط تسعة ، الأول : أن تكون المرأة مشتبهة ، فإذا كانت صغيرة لا تشتبه ، فإنه لا يضر ، الثاني : أن تحاذي المرأة رجلا من المصلين بساقها وكعبها أما إذا كانت متأخرة عنه بساقها وكعبها ، فإنه يصح ، الثالث : أن تحاذيه في أداء ركن ، أو قدر ركن ، فإذا كبرت تكبيرة الاحرام ، وهي محاذية له ثم تأخرت فإن صلاتها لا تبطل ، لأن تكبيرة الاحرام ليست ركنا ولا قدر ركن ، الرابع : أن لا تكون في صلاة الجنابة ونحوها فإذا جازته في صلاة الجنابة فإنها لا تبطل ، ومثلها كل صلاة ليست مشتملة على ركوع وسجود . الخامس أن تكون مقتدية به ، أو تكون محاذية لرجل مقتد معها بإمام واحد ، أما إذا كانت تصلي خلف إمام ، وهو يصلي خلف إمام آخر ، وكانت محاذية له ، فإنه لا يضر ، السادس : أن لا يكون بينهما حائل قدر ذراع أو فرجة تسع رجلا ، السابع : أن لا يشير إليها بالتأخر ، فإذا أشار إليها بالتأخر ، ولم تتأخر ، فإن صلاته لا تبطل ، الثامن : أن ينوي إمامتها ، أما إذا لم ينو إمامتها ، فإن صلاتها لا تصح ، ولا تضر محاذاتها في هذه الحالة ، التاسع : أن يتحدد المكان ، فإذا صلت في مكان عال فإن الصلاة تصح لعدم وجود المحاذاة في هذه الحالة .

عند الأئمة الثلاثة ، وللمالكية تفصيل ، فانظره تحت الخط(١) ، أما الحرف الواحد المهمل الذي لا يفهم منه معنى ، فانه لا يبطل الصلاة وكذلك الصوت الذي لم يشتمل على حروف ، فانه لا يبطلها .

التكلم في الصلاة بكلام أجنبي سهوا أو جهلا

الكلام الأجنبي في الصلاة مبطل لها ، ولو كان المتكلم ناسيا عند الحنفية والحنابلة ، وخالفهم الشافعية والمالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط(٢) ، وإذا تكلم في الصلاة جاهلا بأن الكلام يفسد الصلاة ، فان صلاته تبطل باتفاق ثلاثة من الأئمة ، لا فرق في ذلك بين أن يكون قد تربى بعيدا عن البلاد الإسلامية التي ليس بها علماء أو كان لا يستطيع الوصول اليهم أو لا ، وخالف الشافعية في ذلك التفصيل ، فانظر مذهبهم تحت الخط(٣) ، وإذا أكرهه أحد على الكلام وهو في الصلاة ، فانها تبطل باتفاق ، وإذا نام نوما يسيرا لا ينقص الوضوء وهو في الصلاة ، وتكلم في هذه الحالة ، فان صلاته تبطل باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وخالف الحنابلة فانظر مذهبهم تحت الخط(٤) ، والظاهر يؤيد من قال ببطلان الصلاة ، لأن الذي ينام في صلاته ، ويتكلم بكلام أجنبي يكون غافلا عن ربه تمام الغفلة ، فما قيمة صلاة من يفعل هذا .

التكلم عمدا لإصلاح الصلاة

إذا نسي الإمام شيئا من الصلاة ، فقال له أحد المأمومين : أنت نسيت كذا ، فان صلاته تبطل باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وخالف المالكية فانظر مذهبهم تحت الخط(٥) ، وانما

(١) المالكية — قالوا : حد الكلام المبطل للصلاة هو ما كان كلمة واحدة مفهومة فأكثر ، وقال بعضهم : هو مطلق الصوت ، وان لم يفهم .

(٢) الشافعية — قالوا : أن تكلم في الصلاة ناسيا ، فانها لا تبطل بذلك الكلام ، سواء تكلم قبل السلام أو بعده ، بشرط أن يكون الكلام يسيرا ، وحد اليسير ما كان ست كلمات عرفية فأقل .

المالكية — قالوا : لا تبطل الصلاة بالكلام سهوا إذا كان يسيرا ، ويعتبر الكثير واليسير بحسب العرف ، ولا فرق في ذلك بين أن يتكلم قبل السلام أو بعده .

(٣) الشافعية — قالوا : أن تكلم الجاهل في صلاة كلاما يسيرا لا تبطل ، بشرط أن يكون قريب عهد بالاسلام ، أو يكون قد تربى بعيدا عن العلماء بحيث لا يستطيع الوصول اليهم لغوفا ، أو عدم مال أو ضياع من ثلزمه نفقتهم ، أو نحو ذلك ، والا فسدت صلاته ، ولا يعذر بالجهل .

(٤) الحنابلة — قالوا : إذا تكلم في صلاته وهو نائم على هذه الحالة ، فانها لا تبطل .

(٥) المالكية — قالوا : الكلام لإصلاح الصلاة لا يبطلها ، سواء وقع قبل السلام أو =

الذى لا يبطل هو لفظ السلام ، فلو سلم في صلاة الظهر مثلاً من ركعتين ناسياً ، فإن صلاته لا تبطل بالسلام .

الكلام في الصلاة لانقاذ الأعمى والكلام للخطأ

الكلام لانقاذ أعمى من الوقوع في هلاك أو نحوه مبطل للصلاة باتفاق ، ويجب على المصلي في مثل هذه الحالة أن يتكلم ويقطع الصلاة ، أما المخطئ ، وهو الذي يسبق لسانه إلى كلمة غير القرآن فإن صلاته لا تبطل بذلك عند ثلاثة من الأئمة وخالف الحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

التنحيع في الصلاة

ومن الكلام المبطل التنحيع إذا بان منه حرفان فأكثر ، وإنما يبطل الصلاة إذا كان لغرض حاجة فإن كان لحاجة « كتخصين صوته حتى تخرج القراءة من مفارجها تامة » ، أو يوتدئ إمامه إلى الصواب « ونحو ذلك » فإنه لا يبطل ، وكذا إذا كان ناشئاً بدافع طبيعي ، فإنه لا يبطل عند الحنفية والحنابلة مادام لحاجة ، وتوسع المالكية والشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .

== بعده من الإمام أو من المأموم ، أو منهما ، فإن وقع من المأموم ، فإنه لا يبطل الصلاة بشرطين الأول : أن لا يكون كثيراً عرفاً ، بحيث يكون به معرضاً عن الصلاة ، وإن كانت تدعو الحاجة إليه ، الثاني : أن لا يفهم الإمام الغرض بالتسبيح له ، فإن كثرت كلامه أو كان إمامه يفهم إذا سبح له بطلت صلاته ، مثلاً إذا سلم إمامه في الرابعة من ركعتين أو صلاتها أربعاً ، وقام للخامسة ولم يفهم بالتسبيح ، فإن للمأموم أن يقول له : أنت سلمت من اثنتين ، أو قمت الركعة الخامسة ، أو نحو ذلك .

هذا إذا وقع الكلام من المأموم ، أما إذا وقع من الإمام ، فإنه لا يبطل بثلاثة شروط : الشرطين المذكورين في المأموم وي زيد شرط ثالث ، وهو أن لا يحصل له شك في صلاته من نفسه ، بأن لم يشك أصلاً ، أو حصل له شك من كلام المأمومين ، فإن شك من نفسه وجب عليه أن يطرح ما شك فيه ، ويبني صلاته على يقينه ، ولا يسأل أحداً ، والا بطلت صلاته .

(١) الحنفية — قالوا : المخطئ الذي يسبق لسانه إلى كلمة غير القرآن تبطل صلاته أيضاً .

(٢) المالكية — قالوا : التنحيع لا يبطل الصلاة ، وإن اشتغل على حروف مبطلات ، سواء كان لحاجة أو لغير حاجة على المقار ، ما لم يكن كثيراً ، أو تلاعباً ، والا أبطل . الشافعية — قالوا : يعني عن القليل من التنحيع إذا لم يستطع رده إلا إذا كان موضعاً .

الأنين والتأوه في الصلاة

الأنين والتأوه والتأفف والبكاء إذا اشتملت على حروف مسموعة ، فإنها تبطل الصلاة ، إلا إذا كانت ناشئة من خشية الله تعالى ، أو من مرض بحيث لا يستطيع منعها ، وهذا الحكم متفق عليه بين الحنفية والحنابلة ، أما المالكية والشافعية فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

الدعاء في الصلاة بما يشبه الكلام الخارج عنها

تبطل الصلاة بالدعاء الذي يشبه الكلام الخارج عنها ، وللائمة في ذلك تفصيل ، فانظره تحت الخط (٢) .

== ملازما ، بحيث لا يخلو الشخص منه زما يسع الصلاة ، والا فلا يضر كثيره أيضا ، وكذلك أن تعذر عليه النطق بركن قولى من أركان الصلاة ، كقراءة الفاتحة ، فإن التثنيح الكثير لأجل أن يتمكن من قراءتها لا يضر ، أما أن تعذر عليه النطق بسنة ، فإن التثنيح الكثير لا يغتفر له فيها .

(١) المالكية — قالوا أن كان الأنين والتأوه والبكاء ونحوها لوجع ، أو كانت ناشئة من خشية الله فإنها لا تبطل الصلاة ، لكن الأنين للوجع أن كثر أبطل ، والا كان حكمها حكم الكلام ، فإن وقعت من المصلى سهوا فإنها لا تبطل ، إلا إذا كانت كثيرة ، وإن وقعت عمدا فإنها تبطل إلا إذا تعلق بها غرض لإصلاح الصلاة على التفصيل المتقدم .

الشافعية — قالوا : الأنين والتأوه والتأفف ونحوها أن بان منها حرفان فأكثر ، ففيها صور ثلاث ، الأولى : أن تغلب عليه ، ولا يستطيع دفعها ، وفي هذه الحالة يعفى عن قليلها عرفا ، ولا يعفى عن كثيرها ، ولو كان ناشئا من خوف الآخرة ، الثالثة : أن تكثر عرفا ، وفي هذه الحالة لا يعفى عن قليلها أيضا ، إلا إذا صارت مرضا ملازما ، فإنها لا تبطل الصلاة للضرورة ، ومثلها التثاؤب ، والعطاس ، والجشاء ، كما يأتي .

(٢) الحنفية — قالوا : تبطل الصلاة بالدعاء بما يشبه كلام الناس ، وضابطه أن لا يكون واردا في الكتاب الكريم ، ولا في السنة ، ولا يستحيل طلبه من العباد ، فله أن يدعو بما شاء مما ورد في الكتاب والسنة ، أما ما ليس واردا فيهما ، فإن كان يستحيل طلبه من العباد ، كطلب الرزق والبركة في المال والبنين ونحو ذلك ، مما يطلب من الله وحده ، فإن الصلاة لا تبطل به ، وإن كان لا يستحيل طلبه من العباد ، نحو : اللهم أطعمنى تفاحا ، أو زوجنى بفلانة ، فإنه يبطل الصلاة .

المالكية — قالوا : لا تبطل الصلاة بالدعاء بخير الدنيا والآخرة مطلقا ، فله أن يدعو بما لا يستحيل طلبه من العباد ، كأن يقول : اللهم أطعمنى تفاحا ، ونحوه .

الشافعية — قالوا : الدعاء الذي يبطل الصلاة هو الذى يكون بشئ مكرم ، أو =

ارشاد المأموم لغير امامه في الصلاة ، ويقال له : الفتح على الامام

تبطل الصلاة بارشاد المأموم لغير الامام الذي يصلي خلفه مثلاً ، اذا كان يصلي شخص خلف امام ، ووجد بجانبه شخصاً يصلي اماماً ، فقرأ الثاني خطأ ، أو عجز عن القراءة فلا يصح للاول ارشاده ، لأنه مرتبط بالامام ، فلا علاقة له بمصل آخر ، على أن في هذا الحكم تفصيل المذاهب ، فانظره تحت الخط (١) .

== مستحيل ، أو معلق ، وله أن يدعو بعد ذلك بما شاء من خير الدنيا والآخرة ، بشرط أن لا يخاطب بذلك غير الله تعالى ورسوله ﷺ ، فان خاطب غيرهما بطلت صلاته ، سواء كان المخاطب عاقلاً ، كأن يقول للعاطس : يرحمك الله ، أو غير عاقل ، كأن يخاطب الأرض فيقول لها : ربى وربك الله ، أعوذ بالله من شرك وشر ما فيك ، ونحو ذلك .

الحنابلة — قالوا : الدعاء الذي يبطل الصلاة هو الدعاء بغير ما ورد ، وليس من أمر الآخرة ، كالدعاء بحوائج الدنيا وملاذمها ، كأن يقول : اللهم ارزقنى جارية حسناء ، وقصراً فخماً ، وحلة جميلة ونحو ذلك ، ويجوز أن يدعو لشخص معين ، بشرط أن لا يأتى بكاف الخطاب ، كأن يقول : اللهم ارحم فلاناً ، أما اذا قال : اللهم ارحمك يا فلان ، فان صلاته تبطل .

(١) الحنفية — قالوا : اذا نسي الامام الآية ، كأن توقف في القراءة ، أو تردد فيها ، فانه يجوز للمأموم الذي يصلي خلفه أن يفتح عليه ، ولكنه ينوى ارشاد امامه لا التلاوة ، لأن القراءة خلف الامام مكروهة تحريماً ، كما تقدم .

ويكره للمأموم المبادرة بالفتح على الامام ، كما يكره للامام أن يلجئ المأموم على ارشاده ، بل ينبغي له أن ينتقل الى المطلوب من سورة أخرى ، أو سورة أخرى كاملة ، أو يركع اذا قرأ القدر المفروض والواجب ، اما فتح المأموم على غير امامه بأن فتح على مقتد مثله ، أو على امام غير امامه أو على منفرد أو على غير مصل فانه يبطل الصلاة ، الا اذا قصد التلاوة لا الارشاد ، ولكن ذلك يكون مكروهاً تحريماً حينئذ ، وكذلك أخذ المصلي بارشاد غيره ، فانه يبطل الصلاة ، الا أخذ الامام بارشاد مأمومة ، فانه لا يبطل ، فاذا نسي المأموم أو المنفرد الآية ، فأرشده غيره ، فعمل بارشاده بطلت صلاته ، الا اذا تذكر من تلقاء نفسه ، وكما أن امتثال أمر الغير في القراءة يبطل الصلاة ، كذلك امتثاله في الفعل ، فانه يبطلها ، فاذا وجدت فرجة في الصف فأمره غيره بسدها فامتثل بطلت صلاته ، بل ينبغي أن يصبر زمناً ما ، ثم يفعل من تلقاء نفسه .

المالكية — قالوا : ان الفتح على الامام لا تبطل به الصلاة ، وانما يفتح المأموم على امامه اذا وقف عن القراءة وطلب الفتح بأن تردد في القراءة ، أما اذا وقف ، ولم يتردد ، فانه يكره الفتح عليه ، ويجب الفتح عليه في الحالة الاولى أن ترتب عليه تحصيل الواجب ، كقراءة =

التسبيح في الصلاة لارشاد الامام أو للتنبيه على أنه في الصلاة أو نحو ذلك

ليس من الكلام المبطل التسبيح للاعلام بأنه في الصلاة ، أو لارشاد الامام الى اصلاح خطأ وقع فيها ، أما التسبيح والتهليل والذكر بغير الوارد في الصلاة ، أو التكلم بآية من القرآن لافادة الغير غرضاً من الأغراض ، ففي كونه مبطلا للصلاة تفصيل المذاهب (١) .

== الفاتحة ، ويسن ان أدى الى صلاح الآية الزائدة عن الفاتحة ، ويندب ان أدى الى اكتمال السورة ، الذي هو مندوب ، وأما الفتح على غير الامام ، سواء كان خارجاً عن الصلاة أو فيها ، فإنه مبطل للصلاة .

الشافعية — قالوا : يجوز للمأموم أن يفتح على امامه بشرط أن يسكت عن القراءة أما اذا تردد في القراءة فإنه لا يفتح عليه مادام متردداً ، فان فتح عليه في هذه الحالة انقطعت الموالاة بين قراءته ، ويلزمه استئناف القراءة ، ولا بد لمن يفتح على امامه أن يقصد القراءة وحدها ، أو يقصد القراءة مع الفتح ، أما ان قصد الفتح وحده ، أو لم يقصد شيئاً أصلاً فان صلاته تبطل على المعتمد ، أما الفتح على غير امامه سواء كان مأموماً آخر أو غيره ، فإنه يقطع الموالاة في القراءة ، فيستأنفها اذا قصد الذكر ، ولو مع الاعلام ، والا بطلت .

الحنابلة — قالوا : يجوز للمصلي أن يفتح على امامه اذا ارتج عليه — أي منع من القراءة — أو غلط فيها ، ويكفون الفتح واجبا اذا منع الامام من القراءة أو غلط في الفاتحة لتوقف صحة الصلاة على ذلك ، أما الفتح على غير امامه ، سواء أكان في الصلاة أم خارجها ، فإنه مكروه لعدم الحاجة اليه ، ولا تبطل به الصلاة ، لأنه قول مشروع فيها .

(١) الحنفية قالوا : اذا تكلم المصلي بتسبيح أو تهليل ، أو أثنى على الله تعالى عند ذكره كان قال : جل جلاله ، أو صلى على النبي ﷺ عند ذكره ، أو قال : صدق الله العظيم ، عند فراغ القارئ من القراءة ، أو قال مثل قول المؤذن ، ونحو ذلك ، فان قصد به الجواب عن أمر من الأمور بطلت صلاته ، أما اذا قصد مجرد الثناء والذكر أو التلاوة ، فان صلاته لا تبطل ، وكذلك تبطل اذا لم يقصد شيئاً ، ومثل ذلك ما اذا تكلم بآية من القرآن ، لافادة الغير غرضاً من الأغراض ، كأن خاطب شخصاً اسمه يحيى بقوله : « يا يحيى خذ الكتاب بقوة » يريد بذلك أن يأخذ كتاباً عنده ، أو قال لمن يستأذنه في الدخول وهو في صلاته : « ادخلوها بسلام آمنين » ، أو سأل رجلاً وهو يصلي ، ما هو مالك ؟ فقال : « والخييل والبعال والحمير لتركبوهما » ونحو ذلك فإنه يبطل الصلاة ، الا اذا قصد مجرد التلاوة ، ومثل ذلك ما اذا أخبر بكبر سوء ، وهو في الصلاة ، فقال : لا حول ولا قوة الا بالله ، أو رأى ما يعجبه فقال : سبحان الله ، أو حدث ما يفزع فقال : بسم الله ، أو دعا لأحد أو عليه ، فان صلاته تبطل بذلك ، الا اذا قصد مجرد الذكر أو الثناء ، فإنها لا تبطل حينئذ ، —

— وكذلك تبطل إذا رفع صوته بالتسبيح أو التهليل يريد بذلك زجر الغير عن أمر من الأمور أما إذا رفع صوته بالقراءة قاصداً الزجر برفع الصوت لا بالقراءة فإن صلاته لا تفسد، وإنما استثنى من ذلك كله التسبيح للإسلام بأنه في الصلاة أو تنبيهه إمامه إلى خطأ في الصلاة ، لما ورد في الحديث : « إذا نابت أحدكم نائبة في الصلاة فليسبح » .

الملكية — قالوا : لا تبطل الصلاة بالقرآن الذي قصد به إلهام الغير غرضاً من الأغراض بشرط أن يكون ذلك في محله ، وذلك كأن يستأذنه شخص في الدخول عليه ، وهو يصلي ، فيصادف ذلك الاستئذان الفراغ من قراءة الفاتحة ، فيشرع في قراءة « ادخلوها بسلام آمنين » . جواباً عن ذلك الاستئذان ، أما أن وقع في غير محله ، كأن يصادف الاستئذان الركوع أو السجود أو قبل الفراغ من الفاتحة ، فأجابه بذلك بطلت صلاته ، أما إذا أجابه بالتسبيح ، أو التهليل ، أو بقول : لا حول ولا قوة الا بالله فإن صلاته لا تبطل بذلك في أي محل من الصلاة ، لأن الصلاة كلها محل لها .

الحنابلة — قالوا : لا تبطل الصلاة بالتسبيح أو التهليل أو الذكر لغرض من الأغراض ، فإذا رأى ما يعجبه فقال : سبحان الله ، أو أصابته مصيبة ، فقال : لا حول ولا قوة الا بالله ، أو أصابه ألم ، فقال : بسم الله ، ونحو ذلك فإن صلاته لا تبطل به ، وإنما يكره لا غير ، أما الصلاة على النبي ﷺ عند ذكره ، فإنها مستحبة في النفل فقط ، أما الفرض فإنها لا تطلب فيه ولا تبطله ، وكذلك لا يبطلها التكلم بآية من القرآن لغرض من الأغراض ، كأن يقول لمن يستأذنه وهو في صلاته : « ادخلوها بسلام آمنين » أو يقول : « يا يحيى خذ الكتاب بقوة » ، مخاطباً بذلك شخصاً اسمه يحيى ، أما إذا تكلم بكلمة من القرآن لا تتميز عن كلام الناس ، كأن يخاطب شخصاً اسمه إبراهيم بقوله : « يا إبراهيم » ، فإن صلاته تبطل بذلك .

الشافعية — قالوا : إذا تكلم بآية من القرآن ، وهو في الصلاة قاصداً بذلك إلهام الغير أمراً من الأمور فقط بطلت صلاته ، وكذلك تبطل الصلاة إذا أطلق ولم يقصد شيئاً ، أما إذا قصد التلاوة مع هذا الإلهام ، فإن صلاته لا تبطل ، وكذا إذا استأذنه شخص في أمر فسبح له أو سبح لإمامه لتنبيهه إلى خطأ في الصلاة ، أو قال : الله ، عند حدوث ما يفزع ، فإنه في هذه الأحوال ان قصد الذكر ، ولو مع ذلك الغرض لا تبطل ، والا بطلت ، أما إذا قال : صدق الله العظيم عند سماع آية ، أو قال : لا حول ولا قوة الا بالله عند سماع خبر سوء ، فإن صلاته لا تبطل به مطلقاً ، إذ ليس فيه سوى الثناء على الله تعالى ، ولكنه يقطع هوالة القراءة فيستأنفها ، ومثل ذلك إجابة المؤذن ، وإذا سمع المأموم إمامه يقول : « أيك نجيد وأيك نستعين » فقال المأموم مثله معاكاة له ، أو قال : استعنا بالله ، أو نستعين بالله ، بطلت صلاته ان لم يقصد تلاوة ولا دعاء ، والا فلا تبطل ، والاثنيان بهذا بدعة منهي عنها ، أما الصلاة على النبي ﷺ عند ذكره فإن كانت بالاسم —

تشميت العاطس في الصلاة

ومن الكلام المبطل تشميت العاطس ، فإذا شممت المصلي عاطسا بحضرته بطلت صلاته ، بشرط أن يقول له : « يرحمك الله » بكاف الخطاب ، أما إذا قال له : يرحمه الله أو يرحمنا الله ، فإن صلاته لا تبطل بذلك عند الشافعية والحنابلة ، أما المالكية والحنفية فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

إذا رد السلام وهو يصلي

إذا سلم عليه رجل وهو يصلي ، فرد عليه السلام بلسانه بطلت صلاته ، أما إذا رد عليه بالاشارة فانها لا تبطل باتفاق ، ولكن لا يطلب الرد من المصلي بالاشارة الا عند المالكية فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .

التثاؤب والعطاس والسعال في الصلاة

لا تبطل الصلاة بالتثاؤب والعطاس والسعال والجشاء ، ولو كانت مشتملة على بعض الحروف للضرورة عند المالكية والحنابلة ، أما الشافعية والحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٣) .

= الظاهر فانها تقطع الموالاة ، ولا تبطل الصلاة ، وان كانت بالضمير ، فانها لا تقطع ولا تبطل .

(١) الحنفية — قالوا : إذا شممت المصلي عاطسا بحضرته بطلت صلاته مطلقا ، سواء قال له : يرحمك الله ، بكاف الخطاب ، أو قال له : يرحمه الله ، نعم إذا عطس هو ففسال لنفسه : يرحمنى الله أو خاطب نفسه فقال : يرحمك الله ، فإن صلاته لا تبطل بذلك .

المالكية — قالوا : تبطل الصلاة بتشميت العاطس باللسان مطلقا .

(٢) المالكية — قالوا : يرد السلام بالاشارة على الراجح .

(٣) الحنفية — قالوا : انها لا تبطل بهذه الأشياء ، بشرط أن لا يتكلف اخراج حروف زائدة على ما تقتضيه الطبيعة ، كأن يقول : في تثاؤبه : هاه هاه ، أو يزيد العاطس حروفا لا تضطره اليها طبيعة العطاس ، فإن ذلك يبطل الصلاة .

الشافعية — قالوا : حكم هذه الأشياء كحكم الأثمين والتأوه في التتميل المتقدم ، فإن غلبت عليه ، ولم يستطع ردها عفى عن قليلها عرفا ، أما إذا أمكنه ردها ولم يفعل ، فانها تبطل الصلاة الى آخر ما تقدم .

العمل الكثير في الصلاة ، وهو ليس من جنسها

تبطل الصلاة بالعمل الكثير الذي ليس من جنس الصلاة ، وهو ما يخيل للناظر اليه أن فاعله ليس في الصلاة ، وهذا حد العمل الكثير المبطل عند المالكية والحنابلة ، أما الشافعية والحنفية فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ، وهو مبطل للصلاة سواء وقع عمدا أو سهوا ، أما العمل القليل ، وهو ما دون ذلك فلا يبطلها باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وللمالكية تفصيل ، فانظره تحت الخط (٢) ، أما إذا عمل المصلي عملا زائدا عن الصلاة من جنسها ، كزيادة ركوع أو سجود ، فإن كان عمدا أبطل قليله وكثيره ، وإن كان سهوا لم يبطل الصلاة مطلقا ، قليلا كان العمل أو كثيرا ، كما أن الزيادة القولية ، كتكرير الفاتحة لا تبطلها مطلقا ، ولو كان عمدا ، ويسجد للسهو ، وهذا متفق عليه ، إلا عند المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٣) .

التحول عن القبلة والأكل والشرب في الصلاة

تبطل الصلاة بالتحول عن القبلة في الصلاة ، وفي حد التحول تفصيل المذاهب ، فانظره تحت الخط (٤) ، وكذا تبطل الصلاة بالأكل والشرب فيها ، على تفصيل في المذاهب ،

(١) الشافعية — حدوا العمل الكثير بنحو ثلاث خطوات متواليات يقينا ، وما في معنى هذا ، كوثبة واحدة كبيرة ، ومعنى تواليها أن لا نعد أحداها منقطعة عن الأخرى ، على الراجح ، وإنما يبطل العمل الكثير إذا كان لغير عذر ، كمرض يستدعي حركة لا يستطيع الصبر عنها زمنًا يسع الصلاة قبل ضيق الوقت ، والا فلا تبطل .
الحنفية — قالوا : العمل الكثير ما لا يشك الناظر اليه أن فاعله ليس في الصلاة ، فإن اشتبه الناظر فهو قليل على الأصح .

(٢) المالكية — قالوا : ما دون العمل الكثير قسمان : متوسط ، كالانصراف من الصلاة ، وهذا يبطل عمده دون سهوه ، ويسير جدا كالإشارة ، وحك البشارة ، وهذا لا يبطل عمده ولا سهوه .

(٣) المالكية — قالوا : تبطل الصلاة بالزيادة من جنسها سهوا إذا كثرت ، والكثير ما كان مثل الرباعية والثنائية ، كأن يصلي الظهر ثمان ركعات ، والصبح أربعاً ، وأربع ركعات في الثلاثية ومثل النفل المحدود : كالعيد ، والفجر بخلاف الوتر ، فإنه وإن كان محدودا ، ولكن لا يبطل بزيادة ركعة واحدة ، بل بزيادة ركعتين فأكثر ، أما غير المحدود ، كالشفع ، فلا يبطل بالزيادة عليه أصلا ، كما أن الزيادة إذا قلت — وهي غير ما ذكر — فلا تبطل الصلاة ، كزيادة ركعتين أو ثلاث في الرباعية .

(٤) المالكية — قالوا : تبطل الصلاة بالزلا يبطل الصلاة ما لم تتحول قدماء عن مواجهة القبلة .

فانظره تحت الخط (١) •

— الحنابلة — قالوا : ان هذا لا يبطل الصلاة ما لم يتحول المصلي بجملته عن القبلة •
 الحنفية — قالوا : اذا تحول بصدرة عن القبلة ، فاما أن يكون مضطرا أو مختارا ، فان
 كان مضطرا لا تبطل ، الا اذا مكث قدر ركن من أركان الصلاة على هذه الحالة ، وان كان
 مختارا ، فلن كان بغير عذر بطلت ، والا فلا تبطل ، سواء قبل التحول أو كثر •
 الشافعية — قالوا : اذا تحول بصدرة عن القبلة يمينا أو يسرة ، ولو حرفه غيره قهرا ،
 بطلت صلاته ، ولو عاد عن قرب ، بخلاف ما لو انحرف جاهلا أو ناسيا ، وعاد عن قربها
 فانها لا تبطل •

(١) الحنفية — قالوا : كثير الأكل والشرب وقليلهما مفسد للصلاة عمدا أو سهوا ،
 ولو كان المأكول سميما أدخلها في فيه ، أو كان المشروب قطرة مطر ، سقطت في فيه
 فابتلعها ، الا اذا أكل قبل الشروع في الصلاة ، فبقى بين أسنانه مأكول دون الحمصة ،
 فابتلعها وهو في الصلاة فانها لا تفسد بابتلاعها ، أما ان مضغه ثلاث مرات متوالية على
 الأقل ، فانها تفسد ، ويلحق بالأكل المبطل ابتلاع ما يتحلل من السكر والحلوى من فمه بشرط
 أن يصل الى جوفه •

المالكية — قالوا : تبطل الصلاة بالأكل الكثير أو الشرب عمدا ، والكثير هو ما كان
 مثل اللقمة ، أما اليسير وهو ما كان مثل الحبة ، فان كانت بين أسنانه ، فانها لا تبطل ،
 ولو ابتلعها بمضغ ، لأن المضغ في هذه الحالة لا يكون عملا كثيرا على التحقيق ، وكذا اذا
 رفعها من الأرض وابتلعها بدون مضغ ، فانها لا تبطل ، وأما الأكل أو الشرب سهوا فلا يبطل
 الصلاة على الراجح ، ويسجد له بعد السلام الا اذا اجتمعا ، أو وجد أحدهما مع السلام
 سهوا ، فانه يبطل الصلاة •

الشافعية — قالوا : كل ما وصل الى جوف المصلي من طعام أو شراب ، ولو بلا
 مضغ ، فانه يبطل الصلاة ، سواء كان قليلا أو كثيرا ، اذا كان المصلي عامدا ، عالما بتحريم
 الأكل والشرب ، وبأنه في الصلاة ولو مكرها ، أما اذا كان ناسيا للأكل أو الشرب أو جاهلا
 يعذر بجهله ، كما تقدم ، أو ناسيا أنه في الصلاة ، فانه لا يضر القليل منها ، بخلاف
 الكثير ، أما المضغ بلا بلع فانه من قبيل العمل ، تبطل بكثيره ، ولا يضر ما وصل مع
 الريق الى الجوف من طعام بين أسنانه ، اذا عجز عن تمييزه ومجه ، نعم يبطل الصلاة
 وصول ما ذاب من السكر أو غيره في الفم الى الجوف •

الحنابلة — قالوا : يبطل الصلاة الكثير من الأكل والشرب ، أما اليسير متها فيبطلها
 اذا كان عمدا لا نسيانا ، كما لا تبطل ببلع ما بين أسنانه بلا مضغ ، ولو لم يجر به الريق ،
 ويعرف الكثير واليسير بالعرف ، ومثل الأكل فيما تقدم بلع ذوب السكر والحلوى ونحوهما ،
 فانه مبطل للصلاة ، ما لم يكن يسيرا نسيانا •

إذا طرأ على المصلي ناقض الوضوء وهو في الصلاة

تبطل الصلاة إذا طرأ على المصلي ناقض الوضوء ، أو الغسل ، أو التيمم ، أو المسح على الخفين ، أو الجبيرة ، مادام المصلي لم يفرغ من صلاته بالسلام ، وهذا الحكم متفق عليه ، إلا عند الحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ، ومنها القهقهة ، وهي أن يضحك بصوت يسمعه وحده ، أو مع من بجواره ، وهي مبطله مطلقا قلت أو كثرت ، سواء أكانت عن عمد ، أم عن سهو ، أم عن غلبة اشتملت على حروف أم لا ، عند المالكية والحنابلة ، أما الحنفية والشافعية فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .

إذا سبق المأموم إمامه بركن من أركان الصلاة

إذا سبق المأموم بركن عمدا بطلت صلاته ، كأن يركع ويرفع قبل أن يركع الإمام ، أمّا إذا كان سهوا رجح لإمامه ، ولا تبطل صلاته عند المالكية والحنابلة ، أما الحنفية والشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٣) .
ومنها ما إذا وجد المتيّم ماء قدر على استعماله ، وهو في الصلاة ، وفيه تفصيل في المذاهب (٤) .

-
- (١) الحنفية — قالوا : إنما يبطل طرأ ناقض لهذه الأمور إذا كان قبل القعود الأخير بقدر التشهد ، أما إذا طرأ بعده فلا تبطل به الصلاة على الراجح .
- (٢) الحنفية — قالوا : إنما تبطل بها الصلاة إذا حصلت قبل القعود الأخير قدر التشهد ، أما إن كانت بعده ، فإنها لا تبطل الصلاة التي تمت بها ، وإن نقصت الوضوء ، كما تقدم تفصيله في « نواقض الوضوء » .
- الشافعية — قالوا : لا تبطل القهقهة الصلاة إلا إذا ظهر بها حرفان فأكثر ، أو حرف مفهم ، فالبطلان ليس بها ، وإنما بما اشتملت عليه من الحروف ، كما تقدم ، وهذا إذا كان باختياره ، أما إن غلبه الضحك فإن كان كثيرا أبطل ، والا فلا .
- (٣) الحنفية — قالوا : إذا سبق المأموم إمامه بركن بطلت صلاته ، سواء كان عمدا أو سهوا ، إن لم يعد ذلك مع الإمام أو بعده ، يسلم معه ، أما إن أعاده معه أو بعده وسلم معه فإنها لا تبطل كما سيأتى تفصيل ذلك في « مبحث صلاة الجماعة » .
- الشافعية — قالوا : لا تبطل صلاة المأموم إلا بتقدمه عن الإمام بركنين فعليين بغير عذر ، كسهو مثلا ، وكذا لو تخلف عنه بهما عمدا من غير عذر ، كبطء قراءة ، كما سيأتى في « باب الجماعة » .
- (٤) الحنفية — قالوا : إذا وجد المتيّم وهو في الصلاة ماء قدر على استعماله ، فإن

ومنها أن يجد العريان ثوبا ساترا لعورته أثناء الصلاة (١) ، ولم يمكنه الاستتار به سريعا ، بدون أن يعمل عملا كثيرا فيها ، أما إذا أمكنه الاستتار به بدون عمل كثير ، فإنه يستتر به ، ويبنى على ما تقدم من صلاته .

إذا تذكر أنه لم يصل الظهر وهو في صلاة العصر ، ونحو ذلك

إذا تذكر المصلي وقتا فاتته وهو في صلاة غيرها ، كما إذا نسي صلاة الظهر ، وشرع في صلاة العصر ، فإن صلاة العصر تبطل ، بشرط أن يكون من أصحاب الترتيب ، وهو الذي لم تفتحه صلوات خمس ، أو أكثر ، كما سيأتي بيانه في « مبحث قضاء الفوائت » وهذا الحكم عند الحنفية والحنابلة ، أما المالكية والشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .

كان ذلك قبل القعود الأخير قدر التشهد بطلت صلاته ، والا فلا تبطل ، لأن الصلاة تكون قد تمت .

الشافعية — قالوا : ان وجد المتيمم ماء أثناء صلاته فلا تبطل ، الا إذا كان في صلاة لا تغنيه عن القضاء ، كما تقدم تفصيله في التيمم .
المالكية — قالوا : ان وجد المتيمم ماء أثناء صلاته فلا تبطل ، الا إذا كان ناسيا له ، بأن كان معه ماء من قبل فنسيه وتيمم ، ثم دخل الصلاة ، وفي أثناءها تذكره فتبطل الصلاة حينئذ بشرط أن يتسع الوقت لادراك ركعة من الصلاة بعد استعماله .
الحنابلة — قالوا : إذا وجد المتيمم الماء أثناء الصلاة ، وكان قادرا على استعماله ، بطلت صلاته بلا تفصيل .

(١) المالكية — قالوا : إذا وجد العاري ما يستتر به أثناء الصلاة ، فإن كان قريبا منه بأن كان بينه وبينه نحو صفين من صفوف الصلاة سوى الذي يخرج منه والذي يدخل فيه أخذه واستتر به ، فإن لم يفعل أعاد الصلاة في الوقت ، وإن كان بعيدا وجد البعد الزيادة على ما ذكر كمل الصلاة ، ولا يذهب للساتر ليأخذه وأعادها بعد في الوقت فقط .
الحنفية — قالوا : إذا وجد العاري ما يلزمه أن يستتر به أثناء الصلاة بطلت صلاته مطلقا ، فإذا وجد ثوبا نجسا كله لا تبطل صلاته إذا صلى عاريا ، بل هو مخير بين أن يصلي فيه أو يصلي عاريا ، أما إذا كان ربع الثوب طاهرا ، فإنه يلزمه الاستتار به ، وتبطل صلاته بوجوده .

(٢) المالكية — قالوا : إذا ذكر المصلي فائتة أثناء الصلاة ، فإن كانت يسيرة ، وهي ما لم ترد على أربع صلوات ، فإن ذكرها قبل عقد ركعة بسجديتها قطع الصلاة وجوبا ، سواء كان فذا أو اماما ، أما المأموم فإنه يقطع ان قطع امامه تبعاً له ، والا فلا يقطع ، ويعيدها ندبا في الوقت فقط ، وإن ذكرها بعد عقد ركعة بسجديتها ضم إليها ركعة أخرى وسلم ، وصارت صلاته نفلا ، فإن ذكرها بعد تمام ركعتين في صلاة المغرب أو ثلاث في صلاة

إذا تعلم شخص آية في الصلاة

تبطل الصلاة إذا تعلم الأمي آية أثناء الصلاة ما لم يكن مقتديا بقارىء ، وهذا عند الحنفية والحنابلة فانظر مذهب غيرهما تحت الخط (١) .

إذا سلم عمدا قبل تمام الصلاة

ومن مبطلات الصلاة أن يسلم عمدا قبل تمام الصلاة ، فان سلم سهوا معتقدا ، كمال الصلاة التي شرع فيها فان صلاته لا تبطل اذ لم يعمل عملا كثيرا ولم يتكلم ، على التفصيل السابق في المذهب .

مباحث الأذان

تعريفه

قد عرفت أن الأذان سنة للصلاة خارجة عنها ، ويتعلق بالأذان مباحث ، أحدها : تعريفه ، ثانيها : سبب مشروعيته ودليله ، ثالثها : ألفاظه ، رابعها : حكمه ، خامسها : شروطه ، سادسها : سننه ومندوبياته ، سابعا : مكروهاته ، واليك بيانها على هذا الترتيب .

معنى الأذان ، ودليله

الأذان في اللغة معناه الاعلام ، قال تعالى : « وأذان من الله ورسوله » أي اعلام ، وقال : « وأذن في الناس بالحج » أي أعلمهم ، ومعناه في الشرع ، الاعلام بدخول وقت الصلاة ، بذكر مخصوص ، أما دليل مشروعية الأذان ، فالكتاب والسنة ، والاجماع ، قال تعالى : « يا أيها الذين آمنوا إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة ، فاسمعوا الى ذكر الله » وقال تعالى : « وإذا ناديتكم الى الصلاة اتخذوها هزا ولعبا » ، وقال ﷺ : « إذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم » . رواه البخارى ، ومسلم ، أما كيفيته ، وألفاظه فقد بينت في الأحاديث الأخرى .

برباعية فانه لا يقطع الصلاة ، بل يتمها ، وتقع صحيحة حينئذ ، أما ان كانت الفوائت كثيرة فبلا يقطع الصلاة على كل حال .

الشافعية — قالوا : ذكر الفائتة غير مبطل للصلاة ، سواء كان الترتيب سنة ، كما لو فاتت بعذر ، أو واجبا ، كما لو فاتت بغير عذر .

(١) المالكية — قالوا : ان كان مقتديا بقارىء ، كفاه الاقتداء ، وان كان غير مقتدي ، وتعلم الفاتحة أثناء الصلاة بنى على ما تقدم من صلاته ، ولا تبطل لدخوله فيها بوجه جائز .

الشافعية — قالوا : الأمي اذا تعلم شيئا من القراءة ، وهو في صلاته بنى على ما تقدم من الصلاة بقراءة ما تعلمه .

مقي شرع الأذان

وسبب مشروعيته وفضله

شرع الأذان في السنة الأولى من الهجرة النبوية بالمدينة المنورة ، وهو معلوم من الدين بالضرورة ، فمن أنكر مشروعيته يكفر ، أما سبب مشروعيته فهو أن النبي ﷺ لما قدم المدينة صعب على الناس معرفة أوقات صلاته ، فتشاوروا في أن ينصبوا علامة يعرفون بها وقت صلاة النبي ﷺ كيلا تفوتهم الجماعة ، فأشار بعضهم بالناقوس ، فقال النبي ﷺ : « هو للنصارى » ، وأشار بعضهم بالبوق ، فقال : « هو لليهود » ، وأشار بعضهم بالدف ، فقال : « هو للروم » وأشار بعضهم بإيقاد النار ، فقال : « ذلك للمجوس » وأشار بعضهم بنصب راية ، فإذا رآها الناس أعلم بعضهم بعضا ، فلم يعجبه ﷺ ذلك ، فلم تتفق آراؤهم على شيء ، فقام ﷺ مهتما ، فبات عبد الله بن زيد مهتما باهتمام رسول الله ﷺ ، فرأى في نومه ملكا علمه الأذان والاقامة فأخبر النبي ﷺ بذلك ، وقد وافقت الرؤيا الوحي ، فأمر بهما النبي ﷺ ، وهذا معنى حديث رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وأخرج الترمذي بعضه وقال حديث حسن صحيح ، وفي « الصحيحين » عن أنس ، قال : لما كثر الناس ذكروا أن يعلموا وقت الصلاة بشيء يعرفونه ، فذكروا أن يوقدوا نارا ، أو يضربوا ناقوسا ، فأمر النبي ﷺ بلالا أن يشفع الأذان ، ويوتر الاقامة . أما فضل الأذان فقد دلت عليه أحاديث كثيرة صحيحة : منها ما روى عن أبي هريرة من أن النبي ﷺ قال : « لو يعلم الناس ما في النداء ، والصف الأول ، ثم لم يجدوا الا أن يستهموا عليه لاستهموا عليه » متفق عليه ، ومنها ما روى عن معاوية من أن النبي ﷺ قال : « المؤذنون أطول الناس أعناقا يوم القيامة » رواه مسلم ، ومعنى استهموا — اقترعوا .

الفاظ الأذان

الفاظ الأذان ، هي : « الله أكبر الله أكبر ، الله أكبر الله أكبر ، أشهد أن لا اله الا الله ، أشهد أن لا اله الا الله ، أشهد أن محمدا رسول الله ، أشهد أن محمدا رسول الله ، حي على الصلاة ، حي على الصلاة ، حي على الفلاح ، حي على الفلاح ، الله أكبر ، الله أكبر ، لا اله الا الله ، وهذه الصيغة متفق عليها بين ثلاثة من الأئمة ، وخالف المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ، ويزداد في أذان الصبح بعد حي على الفلاح « الصلاة خير من النوم » مرتين ندبا ، ويكره ترك هذه الزيادة باتفاق .

(١) المالكية — قالوا : يكبر مرتين لا أربعاً .

اعادة الشهادتين مرة أخرى في الأذان ويقال لذلك (ترجيع)

يكفى بالصيغة المتقدمة في الأذان ، فلا يزداد عليها شيء عند الحنفية ، والحنابلة • أما المالكية والشافعية فقد قالوا : بل يسن أن يزيد النطق بالشهادتين بصوت منخفض مسموع للناس ، قبل الاتيان بهما بصوت مرتفع ، إلا أن المالكية يسمون النطق بهما بصوت مرتفع : ترجيعا ، والشافعية يسمون النطق بهما بصوت منخفض ترجيعا ، ولعل المالكية قد نظروا الى اللغة ، لأن الترجيع معناه الاعادة ، والمؤذن ينطق أولا بالشهادتين سرا ، ثم يعيدها جهرا ، فتسمية الاعادة جهرا ترجيعا موافق للغة ، والشافعية قد نظروا الى أن الأصل في الأذان انما هو الاتيان فيه بالشهادتين جهرا ، فالنطق بهما قبل ذلك سرا أجدر بأن يسمى ترجيعا ، أى حكاية لما يأتى بعدها ، والأمر في ذلك سهل ، وعلى هذا يكون نص الأذان عند الشافعية ، والمالكية بعد التكبير هكذا : « أشهد أن لا اله الا الله ، أشهد أن لا اله الا الله - بصوت منخفض - ثم يقول : أشهد أن لا اله الا الله ، أشهد أن لا اله الا الله - بصوت مرتفع - كالتكبير ، ثم يقول : أشهد أن محمدا رسول الله ، أشهد أن محمدا رسول الله - بصوت مرتفع - بدون ترجيع ، ثم يقول : كالتكبير ، ثم يقول : حى على الصلاة مرتين - بصوت مرتفع - بدون ترجيع ، ثم يقول : حى على الفلاح كذلك ، ثم يقول ، الله أكبر ، الله أكبر ، ثم يختم بقول : لا اله الا الله الا في صلاة الصبح ، فإنه يندب أن يقول بعد حى على الفلاح : الصلاة خير من النوم مرتين ، وإذا تركها صحح الأذان مع الكراهة ، وكذا اذا ترك الترجيع فإنه يكره ، ولا يبطل الأذان بتركه • فالشافعية ، والمالكية متفقون على صيغة الأذان ، الا في التكبير • فان الشافعية يقولون : انه أربع تكبيرات ، والمالكية يقولون : أنه تكبيرتان :

حكم الأذان

اتفق الأئمة على أن الأذان سنة مؤكدة : ما عدا الحنابلة : فانهم قالوا : أنه فرض كفاية بمعنى اذا أتى به أحد فقد سقط عن الباقيين • على أن للأئمة تفصيلا في حكم الأذان ، فانظره تحت الخط (١) •

(١) الشافعية - قالوا : الأذان سنة كفاية للجماعة ، وسنة عين للمنفرد ، اذا لم يسمع أذان غيره ، فان سمعه وذهب اليه صلى مع الجماعة أجزاء ، وان لم يذهب ، أو ذهب ولم يضل ، فإنه لم يجزئه ويسن للمصلوات الخمس المفروضة في السفر والحضر • ولو كانت فائتة : فلو كان عليه فوائت كثيرة وأراد قضاءها على التوالى يكتفيه أن يؤذن أذانا واحدا للاولى منها : فلا يسن الأذان لصلاة الجنائز ، ولا للصلاة المنذورة ، ولا للنوافل ، ومثل ذلك في

شروط الأذان

يشترط للأذان شروط : أحدها : النية ، فإذا أتى بصيغة الأذان المتقدمة بدون نية وقصد ، فإن أذانه لا يصح عند المالكية ، والحنابلة ، أما الشافعية ، والحنفية ، فلا يشترطون النية في الأذان ، بل يصح عندهم بدونها ، ثانيها : أن تكون كلمات الأذان متوالية ، بحيث لا يفصل بينها بسكوت طويل ، أو كلام كثير ، أما الكلام القليل ، فإن الفصل به يبطل الأذان ، سواء كان جائزا أو محرما ، وهذا متفق عليه بين الأئمة ، إلا أن الحنابلة قالوا : الفصل بالكلام القليل المحرم يبطل الأذان ، ولو كلمة واحدة ، بحيث لو سبب شخصا بكلمة فإن أذانه يبطل عند الحنابلة ، ثالثها : أن يكون باللغة العربية . إلا إذا كان المؤذن أجنبيا ، ويريد أن يؤذن لنفسه أو لجماعة أعاجم مثله ، أما إذا كان يؤذن لجماعة لا يعرفون لغته ، فإن أذانه لا يصح طلبا ، لأنهم لا يفهمون ما يقول ، وهذا الحكم متفق عليه عند ثلاثة من الأئمة وخالف الحنابلة فقالوا لا يصح الأذان بغين العربية على كل حال ، رابعها : أن يقع الأذان كله بعد دخول الوقت : فلو وقع قبل دخول الوقت لم يصح

ما إذا أراد أن يجمع بين الظهر والعصر ، أو المغرب والعشاء في السفر ، فإنه يصليهما بأذان واحد .

الحنفية - قالوا : الأذان سنة مؤكدة على الكفاية لأهل الحي الواحد ، وهي كالواجب في حقوق الأئمة لتاركها ، وإنما يسن في الصلوات الخمس المفروضة في السفر والحضر للمنفرد والجماعة أداء وقضاء إلا أنه لا يكره ترك الأذان لمن يصلي في بيته في المصر ، لأن أذان الحي يكفي كما ذكر ، فلا يسن لصلاة الجنائز والعبيدين والكسوف والاستسقاء والتراويح والسنن والرواتب ، أما الوتر فلا يسن الأذان له ، وإن كان واجبا ، اكتفاء بأذان العشاء على الصحيح .

المالكية - قالوا : الأذان سنة كفاية لجماعة تنتظر أن يصلي معها غيرها ، بموضع جرت العادة باجتماع الناس فيه للصلاة ، ولكل مسجد ، ولو تلاصقت المساجد أو كان بعضها فوق بعض ، وإنما يؤذن للفريضة العينية في وقت الاختيار ولو حكما : كالمجموعة ، تقديم أو تأخيرا ، فلا يؤذن للنافلة ، ولا للفائتة ، ولا لفرض الكفاية ، كالجنائز ، ولا في الوقت الضروري ، بل يكره في كل ذلك ، كما لا يكره الأذان لجماعة لا تنتظر غيرها ، وللمنفرد إلا كان بفلاة من الأرض ، فيندب لهما أن يؤذناهما ، ويجب الأذان كفاية في المصر ، وهو البلد الذي تقام فيه الجمعة ، فإذا تركه أهل مصر قوتلوا على ذلك .

الحنابلة - قالوا : أن الأذان فرض كفاية في القرى والأصهار للصلوات الخمس الحاضرة على الرجال الأحرار في الحضر دون السفر ، فلا يؤذن لصلاة جنازة ، ولا عيد ولا نافلة ، ولا صلاة مندورة ، ويسن لقضاء الصلاة الفائتة ، وللمنفرد ، سواء كان مقيما أو مسافرا ، وللمسافر ولو جماعة .

في الظهر والعصر والمغرب والعشاء باتفاق ، أما إذا وقع أذان الصبح قبل دخول الوقت ، فإنه يصح عند ثلاثة من الأئمة ، بشرائط خاصة ، وخالف الحنفية ، فانظره تحت الخط (١) خامسها : أن تكون كلمات الأذان مرتبة ، فلو لم يرتب كلماته ، كأن ينطق بكلمة : حي على الفلاح ، قبل حي على الصلاة ، فإنه يلزمه إعادة الكلمات التي لم يرتبها ، بأن يقول مرة أخرى ، حي على الصلاة ، حي على الفلاح ، وهكذا ، فإن لم يعدها مرتبة بطن أذانه ، وهذا الحكم متفق عليه عند ثلاثة من الأئمة ، وخالف الحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .

أذان الجوق ، ويقال له : الأذان السلطاني

بقي من شرائط الأذان المتفق عليها أن يأتي به شخص واحد ، فلو أذن مؤذن ببعضه ، ثم أتمه غيره لم يصح ، كما لا يصح إذا تناوبه اثنان أو أكثر ، بحيث يأتي كل واحد بجمله غير التي يأتي بها الآخر ، وقد يسمى ذلك بعضهم بأذان الجوق ، أو الأذان السلطاني ، وهو جهل ، ومن فعله فقد أبطل سنة الأذان ، نعم إذا أتى به اثنان أو أكثر بحيث يعيد كل واحد ما نطق به الآخر بدون تحريف ، وبذلك يؤذن كل واحد منهم أذانا كاملا فإنه يصح ، وتحصل به سنة الأذان ، ولكنه بدعة لا ضرورة إليها ، وقد تكون غير جائزة إذا قصرت على مقام واحد ، وانما كان جائزا ، لأنه لم يرد في السنة ما يمنعه ، والقواعد العامة لا تأباه ، لأن أذان اثنين أو أكثر في مكان واحد كأذانهم في عدة أمكنة ، ولكن روح التشريع الاسلامي تقتضي

(١) الحنفية — قالوا : لا يصح الأذان قبل دخول وقت الصبح أيضا ، ويكره تحريما على الصحيح ، وما ورد من جواز الأذان في الصبح قبل دخول الوقت ، فمحمول على التسبيح لإيقاظ النائمين .

الحنابلة — قالوا : يباح الأذان في الصبح من نصف الليل ، لأن وقت العشاء المختار يخرج بذلك ، ولا يستحب لمن يؤذن للفجر قبول دخول وقته أن يقدمه كثيرا ، ويستحب له أن يجعل أذانه في وقت واحد في الليالي كلها ، ويعتد بذلك الأذان فلا يعاد ، الا في رمضان ، فإنه يكره الاقتصار على الأذان قبل الفجر .

الشافعية — قالوا : لا يصح الأذان قبل دخول الوقت ، ويحرم أن أدى الى تلبيس على الناس أو قصد به التعبد الا في أذان الصبح ، فإنه يصح من نصف الليل لأنه يسر للصباح أذانان : أحدهما من نصف الليل ، وثانيهما بعد طلوع الفجر .

المالكية — قالوا : لا يصح الأذان قبل دخول الوقت ، ويحرم لما فيه من التلبيس على الناس الا الصبح ، فإنه يندب أن يؤذن له في السدس الأخير من الليل لإيقاظ النائمين ، ثم يعاد عند دخول وقته استئناسا .

(٢) الحنفية — قالوا : يصح الأذان الذي لا ترتب فيه مع الكراهة ، وعليه أن يعيد ما لم يرتب فيه .

بالوقوف عند الحد الذي أمر به الدين في العبادات ، فما دام ذلك لم يرد في الشريعة الإسلامية بخصوصه ، فالأحوط تركه على كل حال •

شروط المؤذن

يشترط في المؤذن أن يكون مسلماً ، فلا يصح من غيره ، وأن يكون عاقلاً ، فلا يصح من مجنون ، أو سكران ، أو مغمى عليه ، وأن يكون ذكراً ، فلا يصح من أنثى أو خنثى ، وهذه الشروط متفق عليها ثلاثة من الأئمة ، وخالف الحنفية ، فانظر مذهبهم مع باقي شروط الأذان عندهم تحت الخط (١) ، ولا يشترط في المؤذن أن يكون بالغاً ، بل يصح أذان الصبي المميز ، سواء أذن بنفسه أو اعتمد في أذانه على مؤذن بالغ باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وخالف المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) ، ولا يشترط أن يكون الأذان ساكن الجمل ، فلو قال : حي على الصلاة حي على الصلاة فانه يصح عند الشافعية ، والحنفية أما الحنابلة والمالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٣) ، ولكن يسن أن يقف على رأس كل جملة عندهما •

مندوبات الأذان وسننه

ويندب في الأذان أمور : منها أن يكون المؤذن متطهراً من الحدثين ، وأن يكون حسن

(١) الحنفية — قالوا : الشروط المذكورة في المؤذن ليست شروطاً لصحة الأذان ، فيصح أذان المرأة والخنثى والكافر والمجنون والسكران ، ويرتفع الاثم عن أهل الهى بوقوعه من أحد هؤلاء ، غير أنه لا يصح الاعتماد على خبر الكافر والفاسق والمجنون في دخول وقت الصلاة ، إذ يشترط في التصديق بدخول الوقت أن يكون المؤذن مسلماً عدلاً ، ولو امرأة ، وأن يكون عاقلاً مميزاً عالماً بالأوقات ، فإذا أذن شخص فاقد لشرط من هذه الشروط صح أذانه في ذاته ، ولكن لا يصح الاعتماد عليه في دخول الوقت ، ويكره أذانه ، كما يكره أذان الجنب والفاسق ، ويعاد الأذان ندباً إذا أذن واحد منهم بدل المؤذن الراجب ، أما إذا أذن لجماعة عالين بدخول الوقت ولم يكن بدل المؤذن الراجب ، فلا يعاد الأذان ، ولا يصح أذان الصبي غير المميز ، ولا يرتفع الاثم به ، أما أذان المرأة ، فإنه يمتنع أن ترتب عليه اشارة شهوة من يسمع صوتها ، كما تقدم في مبحث « الجهر بالقراءة » •

(٢) المالكية — قالوا : يشترط في المؤذن أيضاً أن يكون بالغاً ، فإذا أذن الصبي المميز فلا يصح أذانه إلا إذا اعتمد فيه أو في دخول الوقت على بالغ • فيصح أن يكون عدل رواية ، فلا يصح أذان الفاسق ، إلا إذا اعتمد على أذان غيره •

(٣) الحنابلة — قالوا : يشترط في الأذان أيضاً أن يكون ساكن الجمل ، فلو أعربه لا يصح إلا التكبير في أوله ، فاسكانه مندوب ، كما يقول المالكية • ويحرم أن يؤذن غير

الصوت مرتفعه ، وأن يؤذن بمكان عال ، كالمنارة وسقف المسجد ، وأن يكون قائماً ، الا لعذر من مرض ونحوه ، وأن يكون مستقبل القبلة ، الا لاسماع الناس ، فيجوز استدبارها على تفصيل في المذاهب ، فانظره تحت الخط (١) .

ومنها أن يلتفت جهة اليمين في « حى على الصلاة » وجهة اليسار عند قوله : « حى على الفلاح » بوجهه وعنقه دون صدره وقدميه ، محافظة على استقبال القبلة باتفاق ثلاثة من الأئمة وخالف المالكية فقالوا : لا يندب الالتفات المذكور ، كما خالف الحنابلة في كيفية الالتفات ، فقالوا : يندب أن يلتفت بصدره أيضاً ، ولا يضر ذلك في استقبال القبلة مادام باقى جسمه متجها اليها ، ومنها الوقوف على رأس كل جملة منه ألا التكبير ، فانه يقف على رأس كل تكبيرتين ، وقد عرفت اختلاف المذاهب في هذا الحكم قريبا ، فارجع اليها ان شئت .

اجابة المؤذن

اجابة المؤذن مندوبة لمن يسمع الأذان : ولو كان جنبا ، أو كانت هائضا أو نفساء ، فيندب أن يقول مثل ما يقول المؤذن ، الا عند قول « حى على الصلاة » ، « حى على الفلاح » .

— المؤذن الراتب الا باذنه وأن صحح الا أن يخاف فوات وقت التأذين . فإذا حضر الراتب بعد ذلك سن له اعادة الأذان ، ويشترط أيضا المصحة أن لا يكون ملحونا لحنا يغير المعنى ، كأن يمد همزة الله . أو باء . أكبر . فان فعل مثل ذلك لم يصح . ورفع الصوت به ركن الا اذا أذن لحاضر ، فرفع صوته بقدر ما يسمعه ، ورفع الصوت على هذا الوجه متفق عليه بين الحنابلة ، والشافعية .

المالكية — قالوا : يشترط أن يقف المؤذن على رأس كل جملة من جمل الأذان . الا التكبير الأول ، فانه لا يشترط الوقوف عليه ، بل يندب فقط ، فلو قال : الله أكبر الله أكبر ، فانه يصح مع مخالفة المندوب .

(١) المالكية — قالوا : يندب للمؤذن أن يدور حال أذانه ، ولو أدى الى استدبار القبلة بجميع بدنه اذا احتاج الى ذلك لاسماع الناس ، ولكنه يبتدىء أذانه مستقبلا . الشافعية — قالوا : يسن التوجه للقبلة اذا كانت القرية صغيرة عرفا ، بحيث يسمعون صوته بدون دوران ، بخلاف الكبيرة عرفا ، فيسن الدوران ، كما يسن استقبال القرية دون القبلة اذا كانت المنارة واقعة في الجهة القبليّة من القرية .

الحنفية — قالوا : يسن استقبال القبلة حال الأذان ، الا في المنارة فانه يسن له أن يدور فيها ليعلم الناس في كل جهة ، وكذا اذا أذن وهو راكب ، فانه لا يسن له الاستقبال ، بخلاف المالكية .

الحنابلة — قالوا : يسن للمؤذن أن يكون مستقبل القبلة في أذانه كله ، ولو أذن على منارة ونحوها .

فانه يجيبه فيها بقول : لا حول ولا قوة الا بالله ، وهذا الحكم متفق عليه ، الا أن الحنفية اشترطوا أن لا تكون حائضا أو نفساء ، فان كانت فلا تندب لها الاجابة ، بخلاف باقى الأئمة والحنابلة اشترطوا أن لا يكون قد صلى الفرض الذى يؤذن له ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ، وكذلك يجيبه في أذان الفجر عند قوله :

« الصلاة خير من النوم » ، يقول : صدقت ، وبررت ، وانما تندب الاجابة في الأذان المشروع . أما غير المشروع فلا تطلب فيه الاجابة ، وهذا متفق عليه ، الا عند المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .

ولا تطلب الاجابة أيضا من المشغول بالصلاة ، ولو كانت نفلا ، أو صلاة جنازة ، بل تكره ولا تبطل بالاجابة الا اذا أجابه بقول : صدقت ، وبررت ، أو بقول : « حى على الصلاة » أو الصلاة خير من النوم . فانها تبطل كذلك ، أما لو قال : لا حول ولا قوة الا بالله ، أو صدق الله ، أو صدق رسول الله ، فانها لا تبطل ، ولا تطلب الاجابة من المشغول بقرآن أهله ، أو قضاء حاجة ، لأنهما في حالة تنافى الذكر ، وكذلك لا تطلب من سامع خطبة ، وهذه الأحكام متفق عليها عند الشافعية والحنابلة ، أما المالكية ، والحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٣) ، بخلاف المعلم والمتعلم ، فان الاجابة تطلب منهما ، باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وقال الحنفية : لا تطلب من المعلم أو المتعلم للعلم الشرعى ، أما القارىء والذاكر فتطلب منهما الاجابة باتفاق . وأما الأكل فتطلب الاجابة منه عند المالكية ، والحنابلة ، وقال الشافعية ، والحنفية : لا تطلب ، وتطلب الاجابة في الترجيع عند المالكية ، والشافعية ، الغائلين به الا أن الشافعية يقولون : يندب أن يجيبه مرتين ، والمالكية يقولون : يكتفى بالاجابة في أحدهما واذا تعدد المؤذنون وترتبوا ، أجاب كل واحد بالقول ندبا .

هذا ، ويندب أن يصلى على النبى ﷺ بعد الاجابة ، ثم يقول : « اللهم رب هذه الدعوة التامة ، والصلاة القائمة آت محمدا الوسيلة والفضيلة ، وأبعثه مقاما محمودا الذى وعدته » .

(١) الحنابلة - قالوا : انما تندب الاجابة لمن لم يكن قد صلى تلك الصلاة في جماعة ، فان كان كذلك فلا يجيب ، لأنه غير مدعو بهذا الأذان .
الحنفية - قالوا : ليس على الحائض ، أو النفساء اجابة ، لأنهما ليستا من أهل الاجابة بالفعل ، فكذا بالقول .

(٢) المالكية - قالوا : لا يحكى السامع قول المؤذن : « الصلاة خير من النوم » ، ولا يبدلها بهذا القول على الراجح ، والمندوب في حكاية الأذان عندهم الى نهاية الشهادتين فقط .
(٣) المالكية - قالوا : تندب الاجابة للمنتقل ، ولكن يجب أن يقول عند « حى على الصلاة ، حى على الفلاح » . لا حول ولا قوة الا بالله ، ان أراد أن يتم ، فان قالهما كما يقول المؤذن بطلت صلاته ان وقع ذلك عمدا أو جهلا . وأما المشغول بصلاة الفرض ، ولو كان فرضه منذورا فنكره له حكاية الأذان في الصلاة ، ويندب له أن يحكيه بعد الفراغ منه .

الأذان للصلاة الفائتة

يسن أن يؤذن للفائتة برفع الصوت إذا كان يصلى في جماعة ، سواء أكان في بيته أم في الصحراء ، بخلاف ما إذا كان يصلى في بيته منفردا ، فإنه لا يرفع صوته ، أما قضاء الفائتة في المسجد ، فإنه لا يؤذن لها مطلقا ، ولو كانت في جماعة ، وهذا الحكم متفق عليه الا عند المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) . وان كانت عليه فوائت كثيرة ، وأراد قضاها في مجلس واحد أذن للأولى منها ، ويخير في باقيها ، وهذا الحكم متفق عليه بين الحنفية ، والحنابلة ، أما المالكية فقد عرفت أن الأذان عندهم مكروه للفائتة على أى حال ، والشافعية قالوا : يحرم الأذان لباقي الفوائت إذا قضاها في مجلس واحد ، أما لو أراد كل واحدة في مجلس فإنه يؤذن لها بخصوصها .

الترسل في الأذان

الترسل معناه التمهّل والتأني ، بحيث يفرد المؤذن كل جملة بصوته ، على أن الفقهاء لهم تفصيل في معنى الترسل ، فانظره تحت الخط (٢) ، أما حكم الترسل فقد اتفق الحنفية ، والمالكية على أنه سنة ، وتركه مكروه ، بخلاف الشافعية والحنابلة ، فانهم قالوا : ان الترسل مندوب ، وتركه خلاف الأولى ، أما معنى الترسل السابق فقد زاد فيه بعض المذاهب قيودا أخرى ، فانظره تحت الخط (٣) .

== الحنفية — قالوا : إذا أجاب المصلى مؤذنا فسدت صلاته ، سواء قصد الاجابة أو لم يقصد شيئا . أما إذا قصد الثناء على الله ورسوله فلا تبطل صلاته . ولا فرق بين النقل والفرض .

(١) المالكية — قالوا : يكره الأذان للفائتة مطلقا ، سواء كان المصلى في بيته ، أو في الصحراء ، وسواء كان في جماعة أو منفردا ، بلافق بين أن يقضيها في مجلس واحد أو لا ، كثيرة كانت أو يسيرة .

(٢) الحنفية — قالوا : الترسل هو التمهّل ، بحيث يأتى المؤذن بين كل جملة بسكتة تسع اجابته فيما نطق به ، غير أن هذه السكتة تكون بين كل تكبيرتين لا بين كل تكبيرة وأخرى .

المالكية — قالوا : الترسل هو عدم التمهيط في الأذان ، وانما يكون التمهيط مكروها ما ام يتفاحش عرفا ، والا حرم ، وبهذا تعلم أن الخروج بالأذان الى الأغاني الملهونة في زماننا حرام عند المالكية ، وفي هذا من الزجر الشديد لئلا هؤلاء الناس ما لا يخفى .

(٣) الشافعية — قالوا : الترسل هو التأني ، بحيث يفرد كل جملة بصوت ، الا التكبير في أوله وفي آخره ، فيجمع كل جملة في صوت واحد .
الحنابلة — قالوا : ان الترسل هو التمهّل والتأني في الأذان .

مكروهات الأذان

أذان الفاسق

يكره في الأذان أمور : منها أذان الفاسق ، فلو أذن الفاسق صبح مع الكراهة عند الحنفية والشافعية ، أما المالكية ، والحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) •

ترك استقبال القبلة في الأذان ، وأذان الحدث

يكره ترك استقبال القبلة حال الأذان إلا للاستماع ، كما تقدم ، كما يكره أن يكون المؤذن محدثا حدثا أصغر أو أكبر ، والكراهة في الأكبر أشد ، وهذه الكراهة متفق عليها عند المالكية ، والشافعية ، أما الحنفية ، والحنابلة • فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) •

الأذان لصلاة النساء

الأذان لصلاة النساء في الأداء والقضاء مكروه عند ثلاثة من الأئمة ، وخالف الشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٣) •

الكلام حال الأذان

يكره الكلام اليسير بغير ما يطلب شرعا أما بما يطلب شرعا كرد السلام ، وتشميت العاطس ، ففيه خلاف المذاهب (٤) ، وانما يكره الكلام حال الأذان ما لم يكن لانقضاء

(١) المالكية — قالوا : لا يصح أذان الفاسق ، إلا إذا اعتمد على غيره ، كما تقدم •
الحنابلة قالوا : لا يصح أذان الفاسق بحال •
(٢) الحنابلة ، والحنفية — قالوا : يكره أذان الجنب فقط ، أما المحدث حدثا أصغر فلا يكره أذانه ، وزاد الحنفية أن أذان الجنب يعاد ندبا •

(٣) الشافعية — قالوا : الأذان لصلاة النساء أن وقع من رجل فلا كراهة فيه ، وإن وقع من واحدة منهن فهو باطل ، ويحرم أن قصدن التشبه بالرجال ، أما إذا لم يقصدن ذلك كان أذانهم مجرد ذكر ، ولا كراهة فيه إذا خلا عن رفع الصوت •

(٤) الحنفية — قالوا : يكره الكلام اليسير ، ولو برد السلام ، وتشميت العاطس ، ولا يطلب من المؤذن أن يرد أو يشمت لا في أثناء الأذان ولا بعده ، ولو في نفسه ، فإن وقع من المؤذن كلام في أثناء أعاده •

الشافعية — قالوا : أن الكلام اليسير برد السلام ، وتشميت العاطس ليس مكروها ، وانما هو خلاف الأولى ، على الراجح ، ويجب على المؤذن أن يرد السلام ، ويسن له أن يشمت العاطس بعد الفراغ ، وإن طال الفصل •

الحنابلة — قالوا : رد السلام وتشميت العاطس مباح ، وإن كان لا يجب عليه الرد =

أعمى ونحوه ، والا وجب ، فان كان يسيرا بنى على ما مضى من أذانه ، وان كان كثيرا استأنف الأذان من أوله ، ومنها أن يؤذن قاعدا أو راكبا من غير عذر الا المسافر ، فلا يكره أذانه وهو راكب ، ولو بلا عذر ، وهذا الحكم متفق عليه ، الا عند المالكية ، فان أذان الراكب عندهم غير مكروه على المعتمد .

التغنى بالأذان

التغنى والترنم في الأذان بالطريقة المعروفة عند الناس في زماننا هذا لا يقرها الشرع ، لأنه عبادة يقصد منها الخشوع لله تعالى ، على أن في حكم ذلك تفصيلا في المذاهب ذكرناه تحت الخط (١) .

هذا . ولا يكره أذان الصبي المميز ، والأعمى اذا كان معه من يدلّه على الوقت ، عند الحنفية والحنابلة ، أما المالكية ، والشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .

الاقامة

تعريفها وصفاتها

الاقامة هي الاعلام بالقيام الى الصلاة بذكر مخصوص ، وألفاظها هي « الله أكبر ، الله أكبر ، أشهد أن لا اله الا الله ، أشهد أن محمدا رسول الله ، حي على الصلاة حي على الفلاح ، قد قامت الصلاة ، قد قامت الصلاة ، الله أكبر الله أكبر ، لا اله الا الله » ، وهذه الصيغة متفق عليها بين الحنابلة . والشافعية . أما الحنفية ، والمالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٣) .

مطلقا ، ويجوز الكلام اليسير عندهم في أثناء الأذان لحاجة غير شرعية ، كأن يناديه انسان فيجيبه .

المالكية — قالوا : الكلام برد السلام وتشميت العاطس مكروه أثناء الأذان ويجب على المؤذن أن يرد السلام ، ويشمت العاطس بعد الفراغ منه .

(١) الشافعية — قالوا : التغنى هو الانتقال من نغم الى نغم آخر ، والسنة ان يستمر المؤذن في أذانه على نغم واحد .

الحنابلة — قالوا : التغنى هو الاطراب بالأذان ، وهو مكروه عندهم .
الحنفية — قالوا : التغنى بالأذان حسن ، الا اذا أدى الى تغيير الكلمات بزيادة حركة أو حرف ، فإنه يحرم فعله ، ولا يحل سماعه .

المالكية — قالوا : يكره التطريب في الأذان لمنافاته الخشوع ، الا اذا تفاحش عرفسا فإنه يحرم .

(٢) الشافعية — قالوا : يكره أذان الصبي المميز ، كما تقدم .
المالكية — قالوا : متى اعتمد الصبي المميز في أذانه أو في دخول الوقت على بالغ صبح

أذانه والا فلا .
(٣) الحنفية — قالوا : أن تكبيرات الاقامة أربع في أولها ، واثنان في آخرها ، وباقى في

حكم الإقامة

الإقامة كالأذان ، فحكمها حكمه عند ثلاثة من الأئمة ، وخالف المالكية ، فانظر مذهبهم تحت

• الخط (١)

شروط الإقامة

شروط الإقامة كشروط الأذان المتقدمة قريبا • الا في أمرين : أحدهما : الذكورة ، فإنها ليست شرطا في الإقامة ، فتصح إقامة المرأة ، بشرط أن تقيم لنفسها ، أما اذا كانت تصلى مع رجال فان أقامتها لهم لا تصح عند الشافعية والمالكية ، أما الحنفية والحنابلة فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) •

ثانيهما : ان الإقامة يشترط اتصالها بالصلاة عرفا دون الأذان ، فلو أقام الصلاة ثم تكلم بكلام كثير ، أو شرب ، أو أكل ، أو نحو ذلك ، وصلى بدون إقامة فإنه يصح ، لأنه أتى بسنة الإقامة ، وهذا الحكم متفق عليه ، الا عند الحنفية فانظر مذهبهم تحت الخط (٣) •

ما ذكر في الفاظها يذكر مرتين ، ونصها هكذا : « الله أكبر ، الله أكبر ، الله أكبر ، الله أكبر ، أشهد أن لا اله الا الله ، أشهد أن لا اله الا الله » أشهد أن محمدا رسول الله أشهد أن محمدا رسول الله ، حتى على الصلاة حتى على الصلاة ، حتى على الفلاح حتى على الفلاح ، قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة ، الله أكبر الله أكبر ، لا اله الا الله » •

المالكية — قالوا : الإقامة كلها وتر ، الا التكبير أولا وآخرها فمثنى ، ولفظها « الله أكبر الله أكبر • أشهد أن لا اله الا الله • أشهد أن محمدا رسول الله ، حتى على الصلاة حتى على الفلاح • قد قامت الصلاة ، الله أكبر الله أكبر • لا اله الا الله » •

(١) المالكية — قالوا : ان حكم الإقامة ليس كحكم الأذان المتقدم ، بل هي سنة عين لذكر بالغ ، وسنة كفاية لجماعة الذكور البالغين ، ومندوبة عينا لصبي وامرأة ، الا اذا كانا مع ذكر بالغ فأكثر ، فلا تندب لهما اكتفاء بإقامة الذكر البالغ •

(٢) الحنفية — قالوا : ان الشروط المذكورة شروط كمال لا شروط صحة ، كما تقدم ، فيكره أن يتخلف منها شرط ، والإقامة مثل الأذان في ذلك ، الا أنه يعاد الأذان ندبا عند فقد شيء منها ، ولا تعاد الإقامة ، ومن هذا تعلم أن المرأة اذا أقامت الصلاة لرجال ، فان أقامتها تصح مع الكراهة •

الحنابلة — قالوا : ان الذكورة شرط في الإقامة أيضا ، فلا تطلب من المرأة ، كما لا يطلب منها الأذان •

(٣) الحنفية — قالوا : لا تعاد الإقامة الا اذا قطعها عن الصلاة كلام كثير ، أو عمل كثير ، كالأكل ، أما لو أقام المؤذن ، ثم صلى الامام بعد الإقامة ركعتي الفجر ، فلا تعاد •

وقت قيام المقتدى للصلاة عند الإقامة

اختلفت المذاهب في وقت قيام المقتدى الذي يسمح إقامة الصلاة ، فانظره تحت الخط (١) .

سنن الإقامة ومندوباتها

سنن الإقامة كسنن الأذان المتقدمة ، الا في أمور ، منها : أنه يسن أن يكون الأذان بموضع مرتفع دون الإقامة باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وخالف الحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) ، ومنها أنه يندب الترجيع في الأذان دون الإقامة عند من يقول بالترجيع ، وهم المالكية والشافعية ، أما الحنابلة والحنفية فقالوا : لا ترجيع لا في الأذان ولا في الإقامة ، ومنها أنه يسن في الأذان التأنى ، ويسن في الإقامة الاسراع باتفاق ثلاثة ، وخالف المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٣) ، ومنها أنه يسن أن يضع المؤذن طرفي أصبعيه المسبحة في صماخ أذنيه باتفاق الحنابلة والشافعية ، وخالف المالكية والحنفية فانظر مذهبهم تحت الخط (٤) .

الأذان لقضاء الفوائت

يسن في قضاء الفوائت الأذان للأولى فقط ، بخلاف الإقامة ، فانها تسن لكل فائتة ، عند ثلاثة من الأئمة ، وخالف المالكية فانظر مذهبهم تحت الخط (٥) ، ثم أن الإقامة

(١) المالكية — قالوا : يجوز لمن يريد الصلاة غير المقيم أن يقوم للصلاة حال الإقامة أو بعدها بقدر ما يستطيع ، ولا يحد ذلك بزمان معين ، أما المقيم فيقوم من ابتدائها .

الشافعية — قالوا : يسن أن يكون قيامه للصلاة عقب فراغ المقيم من الإقامة .
الحنابلة — قالوا : يسن أن يقوم عند قول المقيم : قد قامت الصلاة ، اذا رأى الامام قد قام ، والا تأخر حتى يقوم .

الحنفية — قالوا : يقوم عند قول المقيم : « حى على الفلاح » .
(٢) الحنابلة — قالوا : يسن أن تكون الإقامة بموضع عال كالأذان ، الا أن يشق ذلك .

(٣) المالكية — قالوا : ان التأنى المتقدم تفسيره في الأذان مطلوب في الإقامة أيضا .
(٤) الحنفية — قالوا : ان هذا مندوب في الأذان دون الإقامة ، فالأحسن الاتيان به ، ولو تركه لم يكره .

المالكية — قالوا : وضع الاصبعين في الأذنين للاسماع في الأذان دون الإقامة جائز لا سنة .

(٥) المالكية — قالوا : يكره الأذان للفوائت مطلقا ، بخلاف الإقامة ، فانها تطلب لكل فائتة ، على التفصيل السابق .

مطلوبة للرجل والمرأة ، بخلاف الأذان ، فإنه لا يطلب من المرأة عند ثلاثة ، وخالف الحنابلة فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

هذا ويزاد في الإقامة بعد فلاحها « قد قامت الصلاة » كما تقدم في نصها .

الفصل بين الأذان والإقامة

أولا : يسن للمؤذن أن يجلس بين الأذان والإقامة بقدر ما يحضر الملائمون للصلاة في المسجد مع المحافظة على وقت الفضولة ، إلا في صلاة المغرب ، فإنه لا يؤخرها ، وإنما يفصل بين الأذان والإقامة فيها بفواصل يسير كقراءة ثلاث آيات ، وهذا الحكم عند الشافعية والحنفية ، أما المالكية والحنابلة فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .

أخذ الأجرة على الأذان ونحوه

ثانيا : يجوز أخذ الأجرة على الأذان ونحوه ، كالإمامة والتدريس باتفاق الحنفية والشافعية ، وخالف الحنابلة فانظر مذهبهم تحت الخط (٣) .

(١) الحنابلة - قالوا : لا تطلب الإقامة من المرأة أيضا ، بل تكره كما يكره أذانها .
(٢) المالكية - قالوا : الأفضل للجماعة التي تنتظر غيرها تقديم الصلاة أول الوقت بعد صلاة النوافل القبليّة إلا الظهر ، فالأفضل تأخيرها لربع القامة ، ويزاد على ذلك عند اشتداد الحر ، فيندب التأخير إلى وسط الوقت ، وأما الجماعة التي لا تنتظر غيرها والفذ فالأفضل لهم تقديم الصلاة أول الوقت مطلقا بعد النوافل القبليّة ، أن كان للصلاة نوافل قبليّة .

الحنابلة - قالوا : يجلس المؤذن بين الأذان والإقامة بقدر ما يفرغ قاضي الحاجة من حاجته والمتوضئ من وضوئه ، وصلاة ركعتين ، إلا في صلاة المغرب ، فإنه يتدب أن يفصل بين الأذان والإقامة بجلسة خفيفة عرفا .

(٣) المالكية - قالوا : يجوز أخذ الأجرة على الأذان والإقامة ، وعلى الإمامة أن كانت تبعا للأذان أو للإقامة ، وأما أخذ الأجرة عليها استقلالاً فمكروه أن كانت الأجرة من المصلين ، وأما أن كانت من الوقف ، أو بيت المال فلا تكره .

الحنابلة - قالوا : يحرم أخذ الأجرة على الأذان والإقامة أن وجد متطوع بهما ، والا رزق ولى الأمر من يقوم بهما من بيت مال المسلمين لحاجة المسلمين اليهما .

الأذان في أذن المولود ، والمصروع ووقت الحريق ، والحرب ، ونحو ذلك

يندب الأذان في أذن المولود اليمنى عند ولادته ، كما تنديب الإقامة في اليسرى ، وكذا يندب الأذان وقت الحريق ، ووقت الحرب ، وخلف المسافر ، وفي أذن المموم والمصروع .

الصلاة على النبي قبل الأذان والتساييح قبله بالليل

الصلاة على النبي ﷺ عقبه مشروعة بلا خلاف ، سواء كانت من المؤذن أو من غيره ، لما رواه مسلم من أن النبي ﷺ قال : « إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ، ثم صلوا على » فقلوه « ثم صلوا على » عام يشمل المؤذن وغيره من السامعين ، ولم ينص الحديث على أن تكون الصلاة سرا ، فإذا رفع المؤذن صوته بالصلاة بتذكير الناس بهذا الحديث ، ليصلوا على النبي ﷺ كان حسنا ، إنما الذي يجب الالتفات إليه هو الخروج بالصلاة والسلام عن معنى التعبد إلى التغمي ، والاثيان بأناشيد تقتضي الانسلاخ من التعبد إلى التطريب ، كما يفعله بعض المؤذنين في زماننا ، كان ذلك من أسوأ البدع التي ينبغي تركها ، وقد صرح الشافعية والحنابلة بأنها سنة ، ولعلمهم أرادوا المعنى الذي ذكرناه .

أما التساييح والاستغاثات بالليل قبل الأذان فمنهم من قال أنها : لا تجوز ، لأن فيها إيذاء للنائمين الذين لم يكفهم الله ، ومنهم من قال : أنها تجوز لما فيه من التنبيه ، فهي وإن لم تكن من الأحكام الشرعية ، فليست سنة ولا مندوبة ، ولكن التنبيه للعبادة مشروع ، بشرط أن لا يترتب عليها ضرر شرعي ، والأولى تركها ، إلا إذا كان الغرض منها إيقاظ الناس في رمضان ، لأن في ذلك منفعة لهم .

مباحث صلاة التطوع تعريفها ، وأقسامها

صلاة التطوع هي ما يطلب فعله من المكلف زيادة على المكتوبة طلبا غير جازم ، وهي إما أن تكون غير تابعة للصلاة المكتوبة ، كصلاة الاستسقاء والكسوف والخسوف والتراويح ، وسيأتى لكل منها فصل خاص ، وإما أن تكون تابعة للصلاة المكتوبة ، كالنوافل القبلية والبعدية ، فأما التابعة للصلاة المكتوبة فمعناها ما هو مسنون وما هو مندوب وما هو رغبة ، وغير ذلك مما هو مفصل في المذاهب تحت الخط (١) .

(١) الحنابلة — قالوا : تنقسم صلاة التطوع التابعة للصلاة المكتوبة إلى قسمين : راتبة ، وغير راتبة ، فالراتبة عشر ركعات ، وهي : ركعتان قبل الظهر وركعتان بعده ،

• • • • •
 وركعتان بعد صلاة المغرب ، وركعتان بعد صلاة العشاء ، وركعتان قبل صلاة الصبح ،
 لحديث ابن عمر رضي الله عنهما : « حفظت عن النبي ﷺ عشر ركعات » وسردها ، وهي
 سنة مؤكدة بحيث إذا فاتته قضاها الا ما فات منها مع الفرائض وكثر ، فتركه أولى دفعا
 سرح ، ويستثنى من ذلك سنة الفجر ، فانها تقضى ولو كثرت ، وإذا صلى السنة القبلية
 بغيره كان قضاء ، ولو لم يخرج الوقت ، وغير الروايتين عشرون ، وهي : أربع
 ركعات قبل صلاة الظهر ، وأربع بعدها ، وأربع قبل صلاة العصر وأربع بعد صلاة المغرب ،
 وأربع بعد صلاة العشاء • ويباح أن يصلي ركعتين بعد أذان المغرب ، وقبل صلاتها ،
 لحديث أنس : كنا نصلي على عهد رسول الله ﷺ ركعتين بعد غروب الشمس ، فسئل
 أنس : أكان رسول الله ﷺ يصليها ، قال : كان يرانا نصليها ، فلم يأمرنا ولم ينهنا ،
 ويباح أن يصلي ركعتين من جلوس بعد الوتر ، والأفضل أن يصلي الرواتب والوتر ، وما لا
 تشرع له الجماعة من الصلوات في بيته ، ويسن أن يفصل بين كل فرض وسنته بقيام أو كلام ،
 وللجمعة سنة راتبة بعدها وأقلها ركعتان ، وأكثرها ست ، ويسن أن يصلي قبلها أربع
 ركعات ، وهي غير راتبة ، لأن الجمعة ليس لها راتبة قبلية •

الحنفية — قالوا : تنقسم النافلة التابعة للفرض الى مسنونة ومندوبة ، فأما المسنونة
 فهي خمس صلوات ، أحداها : ركعتان قبل صلاة الصبح ، وهما أقوى السنن ، فلهذا
 لا يجوز أن يؤديهما قاعدا أو راكبا بدون عذر ، ووقتها وقت صلاة الصبح ، فان خرج
 وقتها لا يقضيان الا تبعا للفرض ، فلو نام حتى طلعت الشمس قضاها أولا ، ثم قضى
 الصبح بعدها ، ويمتد وقت قضائهما الى الزوال ، فلا يجوز قضاؤهما بعده ، أما اذا خرج
 وقتها وحدهما بأن صلى الفرض وحده فلا يقضيان بعد ذلك ، لا قبل طلوع الشمس ولا
 بعده ، ومن السنة فيهما أن يصليها في بيته في أول الوقت ، وأن يقرأ في أولهما سورة
 « الكافرون » وفي الثانية « الاخلاص » ، وإذا قامت الجماعة لصلاة الصبح قبل أن
 يصليهما فإن أمكنه ادراكها بعد صلاتهما فعل ، والا تركهما وأدرك الجماعة ، ولا يقضيهما بعد
 ذلك كما سبق ، ولا يجوز له أن يصلي أية نافلة اذا أقيمت الصلاة سوى ركعتي الفجر ،
 ثانيتهما : أربع ركعات قبل صلاة الظهر بتسليمة واحدة ، وهذه السنة أكد السنن بعد سنة
 الفجر ، ثالثتها : ركعتان بعد صلاة الظهر ، وهذا في غير يوم الجمعة ، أما فيه فيسن أن
 يصلي بعدها أربعاً ، كما يسن أن يصلي قبلها أربعاً ، رابعتها : ركعتان بعد المغرب ، خامستها :
 ركعتان بعد العشاء ، وأما المندوبة فهي أربع صلوات ، أحداها : أربع ركعات قبل
 صلاة العصر ، وان شاء ركعتين ، ثانيتهما : ست ركعات بعد صلاة المغرب ، ثالثتها :
 أربع ركعات قبل صلاة العشاء ، رابعتهما : أربع ركعات بعد صلاة العشاء ، لما روى عن
 عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ كان يصلي قبل العشاء أربعاً ، ثم يصلي بعدها
 أربعاً ، ثم يخطب ، وللمصلي أن يتنفل عدداً بما شاء ، والسنة في ذلك أن يسلم على

== رأس كل أربع في نفل النهار في غير أوقات الكراهة ، فلو سلم على رأس ركعتين لم يكن محصلاً للسنة ، أما في المغرب فله أن يصليها كلها بتسليمة واحدة ، وله أن يسلم على رأس كل ركعتين ، وأما نافلة العشاء قبلية أو بعدية فأربع ، ويسن أن يفصل بين الفرض والسنة البعدية بقوله : « اللهم أنت السلام ومنك السلام ، تباركت يا ذا الجلال والإكرام » ، أو بأي ذكر وارد في ذلك .

الشافعية — قالوا : النوافل التابعة للفرائض قسمان : مؤكد وغير مؤكد ، أما المؤكد فهو ركعتا الفجر ، ووقتاهما وقت صلاة الصبح ، وهو من طلوع الفجر الصادق الى طلوع الشمس ، ويسن تقديمهما على صلاة الصبح ان لم يخف فوات وقت الصبح أو فوات صلاته في جماعة ، فان خاف ذلك قدم الصبح ، وصلى ركعتي الفجر بعده بلا كراهة وإذا طلعت الشمس ولم يصل الفجر صلاهما قضاء ، ويسن أن يقرأ فيهما بعد الفاتحة آية « قولوا آمنا بالله » الى قوله تعالى : « ونحن له مسلمون » في الركعة الأولى ، في سورة البقرة ، وفي الركعة الثانية « قل يا اهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم » الى « مسلمون » ، في سورة آل عمران ، ويسن أن يفصل بينهما وبين صلاة الصبح بضجعة أو تحول أو كلام غير دنيوي ، ومن المؤكد ركعتان قبل الظهر أو الجمعة .

مركعتان بعد الظهر أو الجمعة ، وانما تسن ركعتان بعد الجمعة اذا لم يصل الظهر بعدها ، والا فلا تسن لقيام سنة الظهر مقامها ، وركعتان بعد صلاة المغرب ، وتسن في الركعة الأولى قراءة « الكافرون » وفي الثانية « الاخلاص » وركعتان بعد صلاة العشاء ، والصلوات المذكورة تسمى رواتب ، وما كان منها قبل الفرض يسمى راتبة قبلية ، وما كان منها بعد الفرض يسمى راتبة بعدية ، ومن المؤكد الوتر وأقله ركعة واحدة ، وأدنى الكمال ثلاث ركعات وأعلاه إحدى عشرة ركعة ، والأفضل أن يسلم من كل ركعتين .

ووقته بعد صلاة العشاء ولو كانت مجموعة مع المغرب جمع تقديم ، ويمتد وقته لطلوع الفجر ، ثم يكون بعد ذلك قضاء ، وغير المؤكد اثنتا عشرة ركعة ، ركعتان قبل الظهر ، سوى ما تقدم ، وركعتان بعدها كذلك ، والجمعة كالظهر وأربع قبل العصر ، وركعتان قبل المغرب ، ويسن تخفيفهما وفعلهما بعد اجابة المؤذن ، لحديث « بين كل أذانين صلاة » والمراد الأذان والاقامة ، وركعتان قبل العشاء .

المالكية — قالوا : النوافل التابعة للفرائض قسمان : رواتب وغيرها ، أما الرواتب فهي النافلة قبل صلاة الظهر ، وبعد دخول وقتها ، وبعد صلاة الظهر ، وقبل صلاة العصر ، وبعد دخول وقتها ، وبعد صلاة المغرب ، وليس في هذه النوافل كلها تحديد بعدد معين ، ولكن الأفضل فيها ما وردت الأحاديث بفضلها ، وهو أربع قبل صلاة الظهر ، =

الذكر الوارد عقب الصلاة وختم الصلاة

وردت الشريعة بأذكار خاصة تقال بعد الفراغ من كل صلاة مكتوبة ، ومنها أن يقول : سبحان الله ، ثلاثا وثلاثين ، ويقول : الحمد لله ثلاثا وثلاثين ، ويقول : الله أكبر ، ثلاثا وثلاثين عقب كل صلاة مفروضة من صبح وظهر الخ ، ومنها غير ذلك ، مما ستعرفه ، وهل يسن أن يقول هذه الأذكار قبل صلاة النافلة بدون فاصل ، أو يقولها بعد صلاة النافلة ، فإذا صلى الظهر مثلا ، ثم فرغ منه يشرع في قراءة الذكر ، أو يصلى سنة الظهر ، ثم يشرع في ختم الصلاة بالذكر ، في ذلك تفصيل المذاهب ، فانظره تحت الخط (١) .

وأربع بعدها وأربع قبل صلاة العصر ، وست بعد صلاة المغرب ، وحكم هذه النوافل أنها مندوبة ندبا أكيدا ، وأما المغرب فيكره التنفل قبلها لضيق وقتها ، وأما العشاء فلم يزد في التنفل قبلها نص صريح من الشارع ، نعم يؤخذ من قوله ﷺ : « بين كل أذانين صلاة » أنه يستحب التنفل قبلها ، والمراد — بالأذانين — في الحديث الأذان والاقامة ، وأما غير الرواتب فهي صلاة الفجر وهي ركعتان . وحكمها أنها رغبة ، والرغبة ما كان فوق المستحب ، ودون السنة في التأكد ، ووقتها من طلوع الفجر الصادق الى طلوع الشمس ، ثم تكون قضاء بعد ذلك الى زوال الشمس ، ومتى جاء الزوال فلا تقضى ، ومحلها قبل صلاة الصبح ، فان صلى الصبح قبلها كره فعلها الى أن يجيء وقت حل النافلة ، وهو ارتفاع الشمس بعد طلوعها قدر رمح من رماح العرب ، وهو طول اثني عشر شبرا بالشبر المتوسط ، فإذا جاء وقت حل النافلة فعلها ، نعم إذا طلعت الشمس ، ولم يكن صلى الصبح ، فانه يصلى الصبح أولا على المعتمد ، ويندب أن يقرأ في ركعتي الفجر بفاتحة الكتاب فقط ، فلا يزيد سورة بعدها ، وان كانت الفاتحة فرضا كما تقدم ، ومن غير الرواتب الشفع ، وأقله ركعتان وأكثره لا حد له ، ويكون بعد صلاة العشاء وقبل صلاة الوتر ، وحكم الشفع النديب ، ومنها الوتر وهو سنة مؤكدة أكد السنن بعد ركعتي الطواف ، ووقته بعد صلاة العشاء المؤداة بعد مغيب الشفق للفجر ، وهذا هو وقت الاختيار ، ووقته الضروري من طلوع الفجر الى تمام صلاة الصبح ، ويكره تأخيرها لوقت الضرورة بلا عذر ، وإذا تذكر الوتر في صلاة الصبح ندب له قطع الصلاة ليصلى الوتر الا إذا كان مأموما ، فيجوز له القطع ما لم يخف خروج وقت الصبح ، ويندب أن يقرأ في الشفع سورة الأعلى في الركعة الأولى ، وسورة « الكافرون » في الثانية ، وفي الوتر سورة « الاخلاص » والعوذتين ، والسنة في النفل كله أن يسلم من ركعتين ، لقوله ﷺ : « صلاة الليل مثنى مثنى » ، وحملت نافلة النهار على نافلة الليل ، لأنه لا فارق .

(١) الحنفية — قالوا : يكره تنزيها أن يفصل بين الصلاة والسنة الا بمقدار ما يقول : اللهم أنت السلام ، ومنك السلام ، تباركت يا ذا الجلال والإكرام » ، وأما ما ورد من —

التنقل في المكان الذي صلى فيه مع جماعة

إذا صلى الفرض في جماعة ، وأراد أن يصلي النافلة ، فهل يصليها في المكان الذي صلى فيه الفرض مع الجماعة ، أو ينتقل منه إلى مكان آخر ؟ في ذلك تفصيل المذهب ، فانظره تحت الخط (١) .

== الأحاديث في الأذكار فإنه لا ينافي ذلك ، لأن السنن من لواحق الفرائض ، فليست بأجبية عنها ، ويستحب أن يستغفر بعد السنن ثلاثاً ، ويقرأ آية الكرسي والمعوذتين ، ويسبح ، ويحمد ويكبر في كل ثلاثاً وثلاثين ويهال تمام المائة ، بأن يقول : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير ، ثم يقول : اللهم لا مانع لما أعطيت ، ولا معطى لما منعت ، ولا ينفع ذا الجد منك الجد ، ويدعو ويختم بقول : « سبحان ربك رب العزة عما يصفون » .

المالكية — قالوا : الأفضل في الراتبة التي تصلى بعد الصلاة المكتوبة أن تكون بعد الذكر الوارد بعد صلاة الفريضة ، كقراءة « آية الكرسي » ، وسورة « الاخلاص » والتسبيح ، والتحميد ، والتكبير كل منها ثلاثاً وثلاثون مرة ، ثم يقول : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير .

الشافعية — قالوا : يسن أن يفصل بين المكتوبة والسنة بالأذكار الواردة ، فيستغفر الله ثلاثاً ، ويقول : اللهم أنت السلام ، ومنك السلام ، تباركت يا ذا الجلال والإكرام ، ويسبح الله ثلاثاً وثلاثين ، ويحمده ثلاثاً وثلاثين ، ويكبره ثلاثاً وثلاثين ، ويقول بعد ذلك : لا إله إلا الله وحده لا شريك له : له الملك وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير ، اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت ، ولا ينفع ذا الجد منك الجد .

الحنابلة — قالوا : يأتي بالذكر الوارد عقب الصلاة المكتوبة قبل أداء السنن فيقول : أستغفر الله ، ثلاث مرات ، ثم يقول : اللهم أنت السلام ومنك واليك السلام ، تباركت وتعاليت يا ذا الجلال والإكرام ، لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ، لا حول ولا قوة إلا بالله ، لا إله إلا الله ، ولا نعبد إلا إياه ، له النعمة ، وله الفضل ، وله الثناء الحسن ، لا إله إلا الله ، مخلصين له الدين ولو كره الكافرون ، لا إله إلا الله ونحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ، اللهم لا مانع لما أعطيت ، ولا معطى لما منعت ، ولا ينفع ذا الجد منك الجد ، ويسبح ، ويحمد ، ويكبر ثلاثاً وثلاثين . والأفضل أن يفرغ منهن مما ، بأن يقول سبحان الله والحمد لله والله أكبر ثلاثاً وثلاثين مرة ، وتتمام المائة لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير .

(١) الحنفية — قالوا : إذا كان يصلي الفرض أماماً فإنه يكره له أن ينتقل من مكانه لصلاة النفل ، أما المأموم فإن له أن يصلي في مكانه الذي صلى فيه الفرض ، وله أن ينتقل .

صلاة الضحى وتحية المسجد

صلاة الضحى سنة عند ثلاثة من الأئمة، وخالف المالكية فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ووقتها من ارتفاع الشمس قدر رمح ، الى زوالها ، والأفضل أن يبدأها بعد ربع النهار ، وخالف المالكية فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) وأقلها ركعتان ، وأكثرها ثمان ، فان زاد على ذلك عامدا عالما بنية الضحى ، لم ينعقد مازاد على الثمان ، فان كان ناسيا أو جاهلا انعقد نفلا مطلقا عند الشافعية والحنابلة ، أما المالكية والحنفية فانظر مذهبهم تحت الخط (٣)

== منه بدون كراهة ، ولكن الأحسن للمأموم أن ينتقل من مكانه .

الشافعية — قالوا : يسن لمصلي الفرض أن ينتقل من مكانه بعد الفراغ منه لصلاة النفل ، فاذا لم يتيسر له الانتقال لزحام ونحوه ، فانه يسن له أن يتكلم بكلمة خارجة عن أعمال الصلاة ، كأن يقول : أنهيت صلاة الفريضة ، ونحو ذلك ، ثم يشرع في صلاة النافلة التي يريدتها .

المالكية — قالوا : اذا كان يصلي النوافل الراتبة ، وهي السنن المطلوبة بعد الفرائض ، فالأفضل صلاتها في المسجد ، سواء صلاها في المكان الذي صلى فيه الفريضة أو انتقل الى مكان آخر ، واذا كان يصلي نافلة غير راتبة ، كصلاة الضحى ، فالأفضل أن يصليها في منزله ، ويستثنى من ذلك الصلاة في مسجد النبي ﷺ ، فانه يندب لمن كان بالمدينة أن يصلي النافلة في المكان الذي كان يصلي فيه النبي ﷺ وهو أمام المحراب الذي بجانب المنبر وسط المسجد ، فانه هو المكان الذي كان يصلي فيه النبي ﷺ .

الحنابلة — قالوا : صلاة السنن الراتبة وغيرها سوى ما تشرع فيه الجماعة فعلها في البيت أفضل على كل حال ، فاذا صلاها في المسجد فله أن يصليها في المكان الذي صلى فيه الفرض أو ينتقل منه الى مكان آخر ، على أن الشافعية يوافقون أيضا على أن الصلاة النافلة في البيت أفضل .

(١) المالكية — قالوا : ان صلاة الضحى مندوبة ندبا أكيدا وليست سنة .

(٢) المالكية — قالوا : الأفضل تأخير صلاة الضحى حتى يمضي بعد طلوع الشمس مقدار ما بين دخول وقت العصر ، وغروب الشمس .

(٣) الحنفية — قالوا : أكثرها ست عشرة ، واذا زاد على الأكثر في صلاة الضحى ، فاما أن يكون قد نواها كلها بتسليمة واحدة ، وفي هذه الحالة يجزئه ما صلاة بنية الضحى ، وينعقد الزائد نفلا مطلقا ، الا أنه يكره له أن يصلي في نفل النهار زيادة على أربع ركعات بتسليمة واحدة ، وأما أن يصليها مفصلة اثنتين اثنتين ، أو أربعاً ، وفي هذه الحالة لا كراهة في الزائد مطلقا .

المالكية — قالوا : أن زاد على الثمان صح الزائد ، ولا يكره على الصواب .

ويسن قضاؤها إذا خرج وقتها عند الشافعية والحنابلة ، وانظر مذهب المالكية والحنفية تحت الخط (١) •

تحية المسجد

إذا دخل المصلي مسجدا ، فإنه يسن له أن يصلى ركعتين بنية تحية المسجد ، وله أن يزيد ما شاء بهذه النية باتفاق الشافعية والحنابلة ، أما الحنفية والمالكية فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) ويشترط لتحية المسجد شروط : أحدها : أن يدخل المسجد في غير الأوقات التي نهى عن صلاة النفل فيها ، كوقت طلوع الشمس ، وبعد صلاة العصر ، وسيأتى بيان هذه الأوقات في مبحث خاص ، ولا يشترط أن يقصد المكث في المسجد ، فلو دخل المسجد بنية المرور منه الى جهة أخرى ، فإن تحية المسجد تطلب منه عند ثلاثة من الأئمة ، وخالف المالكية فانظر مذهبهم تحت الخط (٣) ثانيها : أن يدخل المسجد وهو متوضئ ، فلو دخل المسجد ، وهو محدث فإن تحية المسجد لم تطلب منه باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وخالف الشافعية فانظر مذهبهم تحت الخط (٤) ، ثالثها : أن لا يصادف دخوله إقامة صلاة الجماعة ، فإذا دخل ووجد الامام يصلى بجماعة فإنه لا يصلى تحية المسجد باتفاق ثلاثة من الأئمة وخالف المالكية فانظر مذهبهم تحت الخط (٥) ، رابعها : أن لا يدخل المسجد عقب خروج الخطيب للخطبة يوم الجمعة ، والعيدين ونحوهما ، فإن دخل في ذلك الوقت فلا يصليها عند المالكية والحنفية ، أما الشافعية والحنابلة فانظر مذهبهم تحت الخط (٦) ،

- (١) المالكية والحنفية — قالوا : ان جميع النوافل اذا خرج وقتها لا تقضى الا ركعتي الفجر فانهما يقضيان الى الزوال ، كما تقدم •
- (٢) الحنفية — قالوا : تحية المسجد ركعتان ، أو أربع ، وهي أفضل من الاثنتين ، ولا يزيد على ذلك بنية تحية المسجد •
- المالكية — قالوا : تحية المسجد ركعتان بدون زيادة ، وقال المالكية : ان تحية المسجد مندوبة ندبا أكيدا على الراجح ، وبعضهم يقول : انها سنة ، والأمر في ذلك سهل •
- (٣) المالكية — قالوا : لا تطلب تحية المسجد الا ممن دخل قاصدا الجلوس فيه ، أما من قصد مجرد المرور به ، فإن تحية المسجد لا تطلب منه •
- (٤) الشافعية — قالوا : اذا دخل محدثا ، وأمكنه التطهر في زمن قريب ، فإنها تطلب منه ، والا فلا تطلب •
- (٥) المالكية — قالوا : ان صادف دخوله إقامة الصلاة للامام الراتب ، فإن تحية المسجد لا تطلب منه ، أما ان صادف دخوله صلاة جماعة بامام غير راتب ، فإنه يجوز له أن يصلى تحية المسجد •
- (٦) الشافعية والحنابلة — قالوا : اذا دخل المسجد والامام فوق المنبر سن له تحية المسجد قبل أن يجلس بركعتين خفيفتين ، ولا يزيد عليهما ، فإن جلس لا يقوم لأدائهما •

ويستثنى من المساجد المسجد الحرام بمكة ، فإن لتحتيته أحكاماً خاصة مفصلة في المذاهب (١) وإذا لم يتمكن من تحية المسجد لحدث أو غيره ، فإنه يندب له أن يقول سبحان الله ، والحمد لله ولا إله إلا الله ، والله أكبر أربع مرات ، باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وقال الحنابلة : لا يندب له أن يقول ذلك .

هذا ، وينوب عن تحية المسجد مطلق صلاة يصلّيها ذات ركوع وسجود عند دخوله فمن صلى فائتة كانت عليه بدخوله المسجد ، فإن تحية المسجد تؤدي بها ضمناً ، بشرط أن ينويها ، وقال الحنفية والشافعية ، يحصل له ثوابها إن لم ينوها ، أما إذا نوى عدم صلاة تحية المسجد فإنها تسقط عنه ، ولا يحصل له ثوابها .

هذا ، ولا تسقط تحية المسجد بالجلوس قبل فعلها ، وإن كان مكروهاً باتفاق الحنفية والمالكية ، وقال الشافعية : أن جلس عمداً سقطت مطلقاً ، وإن جلس سهواً أو جهلاً ، فإن طال جلوسه عن ركعتين ، والأفلا ، وقال الحنابلة : تسقط أن طال جلوسه عرفاً .

صلاة ركعتين عقب الوضوء

وعند الخروج للسفر ، أو القدوم منه

تدب صلاة ركعتين عقب الطهارة وتدب صلاة ركعتين عند الخروج للسفر ، وركعتين عند القدوم ، لقوله ﷺ : « ما خلف أحد عند أهله أفضل من ركعتين يركعهما عندهم حين يريد سفراً » ، رواه الطبراني ، ولما روى كعب بن مالك ، قال : كان رسول الله ﷺ لا يقدم من السفر إلا نهراً في الضحى ، فإذا قدم بدأ بالمسجد فصلى فيه ركعتين ، ثم جلس فيه ، رواه مسلم .

(١) المالكية — قالوا : من دخل المسجد الحرام بمكة ، وكان مطالباً بالطواف ولو ندباً ، أو قاصداً له فتحتيته في الطواف ، ومن دخل مكة لمشاهدة البيت مثلاً ، ولم يكن مطالباً بالطواف ، فلا يخلو إما أن يكون من أهل مكة أو لا ، فإن كان من أهل مكة فتحتيته الركعتان ، والا فتحتيته الطواف .

الحنفية — قالوا : التحقيق أن تحية المسجد الحرام هي ركعتان ، ولكن من دخل المسجد الحرام وكان مطالباً بالطواف ، أو قاصداً له ، فإنه يقدم الطواف ، ويصلى بعد ذلك ركعتي الطواف ، وتحصل بهما تحية المسجد .

الشافعية — قالوا : من دخل المسجد الحرام ، وأراد الطواف فطلب منه تحيتان : تحية للبيت وهي الطواف ، وتحية للمسجد ، وهي الصلاة ، والأفضل أن يبدأ بالطواف ، ثم يصلى بعده ركعتي الطواف ، وتحصل في قسمتها تحية للمسجد ، وله أن يصلى بعد الطواف أربعاً ، ينوي بالأوليتين تحية المسجد وبالأخريتين سنة الطواف ، ولا يصح العكس ، أما إذا دخل المسجد غير مريد الطواف فلا يطلب منه إلا تحية المسجد بالصلاة .

الحنابلة — قالوا : أن تحية المسجد الحرام الطواف : وإن لم يكن قاصداً له .

التهجيد بالليل وركعتا الاستخارة

ويندب أيضا التهجد بالليل ، لقوله ﷺ : « لا بد من صلاة ليل ولو حلب شاة » رواه الطبراني مرفوعا ، وهو أفضل من صلاة النهار ، لقوله ﷺ : « أفضل صلاة بعد الفريضة صلاة الليل » رواه مسلم ، ومن المندوب أيضا ركعتا الاستخارة ، لما رواه جابر بن عبد الله رضي الله عنه ، قال : كان رسول الله ﷺ يعلمنا الاستخارة في الأمور كلها ، كما يعلمنا السورة من القرآن ، ويقول : « إذا هم أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة ، ثم ليقل : اللهم أني أستخيرك بعلمك ، وأستقدر بقدرتك ، وأسألك من فضلك العظيم ، فانك تقدر ولا أقدر ، وتعلم ولا أعلم ، وأنت علام الغيوب ، اللهم ان كنت تعلم أن هذا الأمر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري ، أو قال : عاجل أمري وآجله ، فاقدره لي ، ويسره لي ، ثم بارك لي فيه ، وإن كنت تعلم أن هذا شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري ، أو قال : عاجل أمري وآجله ، فاصرفه عني ، وامرني عنه ، واقدر لي الخير حيث كان ، ثم رضني به ، قال : ويسمى حاجته رواه أصحاب السنن الا مسلما .

صلاة قضاء الحوائج

يندب لمن كان له حاجة مشروعة أن يصلي ركعتين ، كما ورد في قوله ﷺ : « من كانت له عند الله حاجة ، أو إلى أحد من بني آدم ، فليتوضأ ويحسن الوضوء ، ثم ليصل ركعتين ، ثم ليثن على الله تعالى ، وليصل على النبي ﷺ ، ثم ليقل : لا إله الا الله الحليم الكريم ، سبحان الله رب العرش العظيم ، الحمد لله رب العالمين ، أسألك موجبات رحمتك وعزائم مغفرتك ، والغنيمة من كل بر ، والسلامة من كل اثم ، لا تدع لي ذنباً الا غفرته ولا هما الا فرجته ولا حاجة هي لي رضا الا قضيتها يا أرحم الراحمين ، أخرجه الترمذي عن عبد الله بن أبي أوفى .

صلاة الوتر

وصيفة القنوت الواردة فيه ، وفي غيره من الصلوات

اتفق ثلاثة من الأئمة على أن صلاة الوتر سنة ، وقال الحنفية : ان الوتر واجب ، وقد عرفت أن الواجب عندهم أقل من الفرض ، وكما عرفت أن التحقيق عندهم هو أن ترك الواجب لا يوجب العقوبة الأخروية ، كما يوجبها ترك الفرض القطعي ، وانما يوجب الحرمان من شفاعة النبي ﷺ ، وكفى بذلك عقوبة عند المؤمنين الذين يرجون شفاعة المصطفى ، وقد ذكرنا أحكام الوتر عند كل مذهب تحت المظلة (١) .

(١) الحنفية — قالوا : الوتر واجب ، وهو ثلاث ركعات بتسليمة واحدة في آخرها ، ويجب أن يقرأ في كل ركعة منها الفاتحة ، وسورة أو ما يماثلها من الآيات ، وقد ورد أنه

... كان يقرأ في الركعة الأولى بعد الفاتحة سورة « الأعلى » وفي الثانية سورة « الكافرون » ، وفي الثالثة « الاخلاص » ، فاذا فرغ المصلي من القراءة في الركعة الثالثة وجب عليه أن يرفع يديه ، ويكبر كما يكبر للافتتاح ، الا أنه لا يدعو بدعاء الافتتاح ، وهو « سبحانك اللهم وبحمدك ، وتبارك اسمك ، وتعالى جدك ، ولا اله غيرك » ، بل يقرأ القنوت وهو كل كلام تضمن ثناء على الله تعالى ودعاء ، ولكن يسن أن يقنت بما ورد عن ابن مسعود رضي الله عنه ، ونصه : « اللهم انا نستعينك ، ونستهديك ، ونستغفرك ، ونؤمن بك ، ونتوكل عليك ، ونثنى عليك الخير كله ، نشكرك ولا نكفرك ، ونخلع ونترك من يفجرك ، اللهم اياك نعبد ، ولك نصلي ونسجد ، واليك نسعى ونحفد ، نرجو رحمتك ، ونخشى عذابك ، ان عذابك الجد بالكفار ملحق ، ثم يصلي على النبي وآله ويسلم » ، ووقته من غروب الشفق الى طلوع الفجر ، فلو تركه ناسيا أو عامدا وجب عليه قضاؤه ، وان طالبت المدة ، ويجب أن يؤخره عن صلاة العشاء لوجوب الترتيب ، فلو قدمه عليها ناسيا صح وكذا لو صلاهما على الترتيب ، ثم ظهر له فساد العشاء دونه فإنه يصح ، ويعيد العشاء وحدهما ، لأن الترتيب يسقط بمثل هذا العذر ، ولا يجوز أن يصلية قاعدا مع القدرة على القيام ، كما لا يجوز أن يصلية راكبا من غير عذر ، والقنوت واجب فيه ، ويسن أن يقرأه سرا سواء كان اماما أو متفردا ، أو مأموما ، ومن لم يحسن القنوت يقول : ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقننا عذاب النار ، أو يقول : اللهم اغفر لنا ثلاث مرات ، وإذا نسي القنوت ، ثم تذكره حال الركوع ، فلا يقنت في الركوع ، ولا يعود الى القيام ، بل يسجد للسهو بعد السلام ، فإن عاد الى القيام وقنت ، ولم يعد الركوع لم تفسد صلاته ، وان ركع قبل قراءة السورة والقنوت سهوا فعليه أن يرفع رأسه لقراءة السورة والقنوت ، ويعيد الركوع ، ثم يسجد للسهو وإذا نسي الفاتحة وقراءة السورة والقنوت وركع ، فإنه يرفع رأسه ، ويقرأ الفاتحة والسورة والقنوت ، ويعيد الركوع ، فان لم يعده صحت صلاته ، ويسجد للسهو على كل حال ولا يقنت في غير الوتر الا في النوازل ، أو شدائد الدهر ، فيسن له أن يقنت في الصبح ، لا في كل الأوقات ، على المعتمد ، وأن يكون قنوته بعد الرفع من الركوع بخلاف الوتر ، وانما يسن قنوت النوازل للإمام لا للمنفرد ، وأما المأموم فإنه يتابع إمامه في قراءة القنوت ، ألا إذا جهر بالقنوت ، فإنه يؤمن ، ولم تشرع الجماعة في صلاة الوتر الا في وتر رمضان ، فإنها تستحب لأنه في حكم النوافل من بعض الوجوه ، وان كان واجبا ، أما في غير رمضان فإن الجماعة تكره فيه أن قصد بها دعاء الناس للاجتماع فيه ، أما لو اقتدى واحد بآخر ، أو اثنان بواحد ، أو ثلاثة بواحد ، فإنه لا يكره ، أذ ليس فيه دعاء للاجتماع .

الحنابلة - قالوا : أن الوتر سنة مؤكدة ، وأقله ركعة ، ولا يكره الاثنان بها ، وأكثره إحدى عشرة ركعة ، وله أن يوتر بثلاث ، وهو أقل الكمال ، وبخمس ، وبسبع ، وبثمع ،

فإن أوتر بأحدى عشرة ، فله أن يسلم من كل ركعتين ، ويوتر بواحدة ، وهذا أفضل ، وله أن يصليها بسلام واحد ، أما بتشهدين ، أو بتشهد واحد ، وذلك بأن يصلى عشرا ، ويتشهد ، ثم يقوم للحادية عشرة من غير سلام ، فيأتى بها ، ويتشهد ، ويسلم ، أو يصلى الاحدى عشرة ، ولا يتشهد إلا في آخرها ، ويسلم ، وإن صلاه تسعا فله أن يصليها بسلام واحد ، ويتشهدين ، بأن يصلى ثمانية ، ويجلس ، ويتشهد ، ثم يأتى بالتاسعة قبل أن يسلم ، ويتشهد ، ويسلم ، وهذا أفضل ، وله أن يصليها بتشهد واحد ، بأن يصلى التسعة ، ويتشهد ويسلم ، وله أن يسلم من كل ركعتين ، ويأتى بالتاسعة ، ويسلم ، وإن أوتر بسبع ، أو بخمس ، فالأفضل أن يصليها بتشهد واحد ، و سلام واحد ، وله أن يصليها بتشهدين بأن يجلس بعد السادسة أو الرابعة ، ويتشهد ، ولا يسلم ، ثم يقوم فيأتى بالباقي ، ويتشهد ، ويسلم ، وله أن يسلم من كل ركعتين ، وإن أوتر بثلاث أتى بركعتين يقرأ في أولهما سورة « سبح » وفي الثانية سورة « الكافرون » ، ثم يسلم ، ويأتى بالثالثة ، ويقرأ فيها سورة « الاخلاص » ، ويتشهد ويسلم ، وهذا أفضل وله أن يصليها بتشهد واحد ، بأن يسرد ثلاث ركعات ، ويتشهد ، ويسلم ، وله أن يصليها بتشهدين ، و سلام واحد : كالمغرب ، وهذه الصورة هي أقل الصور فصلاً ، ويسن له أن يقنت بعد الرفع من الركوع في الركعة الأخيرة من الوتر في جميع السنة ، بالأفرق بين رمضان وغيره . والأفضل أن يقنت بالوارد ، وهو : « اللهم انا نستعينك ، ونستهديك ، ونستغفرك ، ونتوب اليك ، ونؤمن بك ، ونتوكل عليك ، ونشئ عليك الخير كله ، نشكرك ولا نكفرك ، اللهم اياك نعبد ، واليك نسعى ونحسد ، نرجو رحمتك ، ونخشى عذابك ، أن عذابك الجد بالكافرين ملحق » : « اللهم اهدنا فيمن هديت ، وعافنا فيمن عافيت ، وتولنا فيمن توليت ، وبارك لنا فيما أعطيت وقنا شر ما قضيت ، أنك سبحانك تقضى ولا يقضى عليك ، انه لا يذل من واليت ، ولا يعز من عاديت ، تباركت ربنا وتعاليت » ، « اللهم انا نعوذ برضاك من سخطك ، وبعفوك من عقوبتك ، وبك منك ، لا نحصى ثناء عليك ، أنت كما أئنت على نفسك » ، ثم يصلى على النبي ﷺ ، وله أن يصلى على الآل أيضا ، ولا بأس أن يدعو في قنوته بما يشاء غير ما تقدم من الوارد ، وإن كان الوارد أفضل ، ويسن أن يجهر بالقنوت ان كان اماما أو منفردا ، أما المأموم فيؤمن جهرًا على قنوت امامه ، كما يسن للمنفرد أن يفرد الضمائر المتقدمة في نحو « اهدنا » ، ويجمع الامام الضمير ، كاللفظ الوارد ، ويسن للمصلى أن يقول بعد سلامة من الوتر : سبحان الملك القدوس ثلاثا ، وأن يرفع صوته بالثالثة منها ، ويكره القنوت في غير الوتر ، إلا اذا نزل بالمسلمين نازلة غير الطاعون ، فيسن للسلطان ونائبه أن يقنت في جميع الصلوات المكتوبة للناس — إلا الجمعة — ، بما يناسب تلك النازلة ، أما الطاعون فلا يقنت له ، فاذا نزلت للنازلة غير السلطان ونائبه لا تبطل صلاته ، سواء كان اماما أو منفردا ، واذا اتهم بمن يقنت في الفجر تابعه في قنوته ، وأمن على دعائه أنه

الشافعية - قالوا : الوتر سنة مؤكدة ، وهو أكد السنن وأقله ركعة ، وأكثره إحدى عشرة ، فلو زاد على العدد المذكور عامدا عالما ، لم تتعقد صلاته الزائدة ، أما لو زاد جاهلا أن ناسيا ، فلا تبطل صلاته ، بل تتعقد نفلا مطلقا ، والاقتصار على ركعة خلاف الأولى ، ويجوز لمن يصلى الوتر أكثر من ركعة واحدة أن يفعله موصولا ، بأن تكون الركعة الأخيرة متصلة بما قبلها ، أو مفصولا . بأن لا تكون كذلك ، فلو صلى الوتر خمس ركعات مثلا ، جاز له أن يصلى ركعتين بتسليمة ، ثم يصلى الثلاث بعدها بتسليمة ، وجاز له أن يفصل ، بحيث يصلى الركعة الأخيرة منفصلة عما قبلها . سواء صلى ما قبلها ركعتين ركعتين ، أو أربعاً ، ولا يجوز له في حالة الوصل أن يأتي بالشهادة أكثر من مرتين ، والأفضل أن يصليه مفصولا ، ووقته بعد صلاة العشاء ، ولو جمعت جمع تقديم مع المغرب ، وينتهي الى طلوع الفجر الصادق ، ويسن تأخيرهُ عن أول الليل لمن يثق بالانتباه آخره ، كما يسن تأخيرهُ عن صلاة الليل بحيث يختم به ، وتسب فيه الجماعة في شهر رمضان ، والقنوت في الركعة الأخيرة منه في النصف الثاني من ذلك الشهر ، كما يسب القنوت بعد الرفع من ركوع الثانية في الصباح كل يوم ، والقنوت كل كلام يشتمل على ثناء ودعاء ، ولكن يسب أن يكون مما ورد عن رسول الله ﷺ ، وهو « اللهم أهدني فيمن هديت ، وعافني فيمن عافيت وتولني فيمن توليت ، وبارك لي فيما أعطيت ، وقني شر ما قضيت ، فانك تقضي ولا يقضى عليك ، وإنه لا يذل من واليت ، ولا يعز من عاديت ، تباركت ربنا وتعاليت ، فلك الحمد على ما قضيت ، أستغفرك وأتوب إليك ، صلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم » ، ويقول هذه الصيغة إذا كان منفردا ، فيخص نفسه بالدعاء ، بأن يقول : اهدني ، وعافني . الخ ، الا كلمة ربنا في قوله : تباركت ربنا ، فإنه لا يقول فيها ، ربى ، أما الامام فيقول بصيغة الجمع : اهدنا ، وعافنا . الخ ، ويسب للامام أن يجهر بالقنوت ، ولو كانت صلاته قضاء ، ويسب للمنفرد أن يسر به ، ولو كانت صلاته أداء أما المأموم ، فإنه يؤمن على دعاء الامام ، وإذا ترك المصلئ شيئا من القنوت يسجد له ، ويسب قضاء الوتر إذا فات وقته ، وكذا كل نفل مؤقت .

هَذَا ، وَيَسْقُ أَنْ يَقْنَتَ لِلْمَدَائِدِ فِي جَمِيعِ أَوْقَاتِ الصَّلَاةِ ، وَيَجْهَرُ فِيهِ الْإِمَامُ وَالْمُتَفَرِّدُ ،

ولو كانت الصلاة سرية ، والمأموم يؤمن على دعاء الامام ، واذا فات منه شيء لا يسجد له .
 المالكية — قالوا : الوتر سنة مؤكدة ، بل هو أكد السنن بعد ركعتي الطواف ، والعمرة
 فأكد السنن على الاطلاق ركعتي الطواف الواجب ، ثم ركعتا الطواف غير الواجب ، ثم
 العمرة ، ثم الوتر ، وهو ركعة واحدة ، ووصلها بالشفع مكروه ، ويندب أن يقرأ فيها بعد
 الفاتحة سورة « الاخلاص — والمعوذتين » ويتأكد الجهر بهما ، فان زاد ركعة أخرى فلا
 يبطل على الصحيح وان زاد ركعتين بطل ، وله وقتان : وقت اختياري ، ووقت ضروري ، أما
 الاختياري فيبتدىء من بعد صلاة العشاء الصحيحة المؤداة بعد مغيب الشفق الأحمر ،
 فان صلى الوتر بعد العشاء ، ثم ظهر له فسادها ، أعاد الوتر بعد أن يصلي العشاء مرة
 أخرى ، واذا جمع العشاء مع المغرب جمع تقديم وذلك للمطر كما يأتي آخر الوتر حتى
 يغيب الشفق ، فلا تصح صلاته قبله ، ويمتد وقته الاختياري الى طلوع الفجر الصادق ،
 والضروري من طلوع الفجر الى تمام صلاة الصبح ، فلو تذكر الوتر ، وهو في صلاة
 الصبح ندب له قطعها ، ليصلي الوتر ، سواء كان اماما ، أو منفردا . ويستخلف الامام ما لم
 يخف خروج الوقت . أما اذا كان مأموما فيجوز له القطع ، ويجوز له التماذي ، ومتى قطع
 صلاة الصبح للوتر صلى الشفع ، ثم ألوتر ، وأعاد ركعتي الفجر لتتصلا بالصبح ، ويكره
 تأخير الوتر الى وقت الضرورة بلا عذر ، ومتى صلى الصبح ، فلا يقضى الوتر ، لأن النافلة لا
 تقضى ، الا ركعتا الفجر ، كما تقدم ، ولا قنوت في الوتر ، وانما هو مندوب في صلاة الصبح
 فقط ، كما تقدم ، ويندب أن يكون قبل الركوع ، فان نسيه حتى ركع ، فلا يرجع
 اليه ، بل يؤديه بعد الركوع ، وبذلك يحصل ندب الاثنيان به ويفوت ندب تقديمه ، فهما
 مندوبان ، كل واحد منهما مستقل ، فان رجع ، بطلت صلاته ويجوز مع الكراهة صلاة الوتر
 جالسا مع القدرة على القيام ، على المعتمد ، وأما الاضطجاع فيه ، فلا يجوز مع القدرة على
 القعود ، وتجاوز صلاته على الدابة بالركوع والسجود مطلقا ، وبالايماء للمنافر سفر قصره ،
 ويكون المصلي مستقبلا جهة السفر الى آخر ما سيذكر في صلاة النافلة على الدابة ، وتقديم
 الشفع على الوتر شرط كمال ، فيكره فعله من غير أن يتقدمه شفع ، ويندب تأخيره الى آخر
 الليل لمن عادته الاستيقاظ آخره ، ليختم بها صلاة الليل . عملا بقوله ﷺ : « اجعلوا آخر
 صلاتكم من الليل وترا » واذا قدمه عقب صلاة العشاء ، ثم استيقظ آخر الليل ، وتنفل ،
 كره له أن يعيد الوتر تقديمًا ، لحديث النهي ، وهو قوله ﷺ : « لا وتران في ليلة » على
 حديث « اجعلوا آخر صلاتكم من الليل وترا » لأن الحاضر مقدم على المبيح ، عند تعارضهما ،
 واذا استيقظ من النوم ، وقد بقي على طلوع الشمس ما يسع ركعتين بعد الطهارة ترك
 الوتر ، وصلى الصبح ، وأخر ركعتي الفجر يقضيها بعد حل النافلة للزوال ، وان بقي
 على طلوعها ما يسع ثلاث ركعات صلى الوتر والصبح ، وترك الشفع ، وأخر الفجر ،
 كما تقدم ، وأما اذا بقي ما يسع خمس ركعات فانه يصلي الشفع ، والوتر والصبح ، ويؤخر

صلاة التراويح حكمها ، ووقتها

هي سنة عين مؤكدة للرجال والنساء عند ثلاثة من الأئمة ، وخالف المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ، وتسب فيها الجماعة عينا ، بحيث لو صلتها جماعة ، لا تسقط الجماعة عن الباقيين ، فلو صلى الرجل في منزله صلاة التراويح فإنه يسن له أن يصلي بمن في داره جماعة ، فلو صلاها وحده فقد فاتته ثواب سنة الجماعة ، وهذا الحكم متفق عليه عند الشافعية والحنابلة ، أما المالكية والحنفية فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) وقد ثبت كونها سنة في جماعة بفعل النبي ﷺ ، فقد روى الشيخان « أنه ﷺ خرج من جوف الليل ليالي من رمضان ، وهي ثلاث متفرقة : ليلة الثالث ، والخامس ، والسابع والعشرين ، وصلى الناس بصلاته فيها ، وكان يصلي بهم ثمان ركعات ، ويكملون باقيها في بيوتهم ، فكان يسمع لهم أزيز كأزيز النحل » .

ومن هذا يتبين أن النبي ﷺ ، سن لهم التراويح ، والجماعة فيها ، ولكنه لم يصل بهم عشرين ركعة ، كما جرى عليه العمل من عهد الصحابة ، ومن بعدهم إلى الآن ، ولم يخرج إليهم بعد ذلك ، خشية أن تفرض عليهم ، كما صرح به في بعض الروايات ، ويتبين أيضا أن عددها ليس مقصورا على الثمان ركعات التي صلاها بهم ، بدليل أنهم كانوا يكملونها في بيوتهم ، وقد بين فعل عمر رضي الله عنه أن عددها عشرون ، حيث أنه جمع الناس أخيرا على هذا العدد في المسجد . ووافقته الصحابة على ذلك ، ولم يوجد لهم مخالف من بعدهم من الخلفاء الراشدين ، وقد قال النبي ﷺ : « عليكم بسنتي ، وسنة الخلفاء الراشدين المهديين ، عضوا عليها بالنواجذ » . رواه أبو داود . وقد سئل أبو حنيفة عما فعله عمر رضي الله عنه ، فقال : أنتراويح سنة مؤكدة ، ولم يخرج عمر من تلقاء نفسه ، ولم يكن فيه مبتدعا ، ولم يأمر به إلا عن أصل لديه ، وعهد من رسول الله ﷺ ، نعم زيد فيها في عهد عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه ، فجعلت ستا وثلاثين ركعة ، ولكن كان القصد من هذه الزيادة مساواة أهل مكة في الفضل ، لأنهم كانوا يطوفون بالبيت بعد كل أربع ركعات مرة ، فرأى رضي الله عنه أن يصلي بدل كل طواف أربع ركعات ، وهذا دليل على صحة اجتهاد العلماء في الزيادة على ما ورد من عبادة مشروعة ، إذ مما لا

=الفجر ، وإن اتسع الوقت لسبع ركعات صلى الجميع ، ولا تطلب الجماعة في الشفع والوتر إلا في رمضان ، فتندب الجماعة فيهما ، كما تندب التراويح .

(١) المالكية — قالوا : هي مندوبة ندبا أكيدا لكل مصل من رجال ونساء .

(٢) المالكية — قالوا : الجماعة فيها مندوبة .

الحنفية — قالوا : الجماعة فيها سنة كفاية لأهل الحي ، فلو قام بها بعضهم سقط الطلب عن الباقيين .

ريب فيه أن للإنسان أن يصلى من النافلة ما استطاع بالليل والنهار ، إلا في الأوقات التي ورد النهى عن الصلاة فيها ، أما كونه يسمى ما يصلية زيادة على الوارد تراويح أو لا ، فذلك يرجع الى الاطلاق اللفظي ، والأولى أن يقتصر في التسمية على ما أقره النبي ﷺ وأصحابه المجتهدون .

وقد ثبت أن صلاة التراويح عشرون ركعة سوى الوتر (١) ، أما وقتها فهو من بعد صلاة العشاء ، ولو مجموعة جمع تقديم مع المغرب عند من يقول بجواز الجمع للمسافر سفر قصر ونحوه بالشرائط الآتية في مبحث « الجمع بين الصلاتين تقديمًا وتأخيرًا » إلا عند المالكية فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) ، وينتهي بطولوع الفجر ، وتصح قبل الوتر وبعده وبدون كراهية ، ولكن الأفضل أن تكون قبله ، باتفاق ثلاثة . وخالف المالكية . فقالوا : ان تأخيرها عن الوتر مكروه ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٣) ، فإذا خرج وقتها بطولوع الفجر ، فإنها لا تقضى . سواء كانت وحدها أو مع العشاء . باتفاق ثلاثة من الأئمة . وخالف الشافعية . فانظر مذهبهم تحت الخط (٤) .

مندوبات صلاة التراويح

يندب أن يسلم في آخر كل ركعتين . فلو فعلها بسلام واحد وقعد على رأس كل ركعتين صحت مع الكراهة . إلا عند الشافعية . فانظر مذهبهم في تفصيل المذاهب تحت الخط (٥) أما

- (١) المالكية — قالوا : عدد التراويح عشرون ركعة سوى الشفع والوتر .
- (٢) المالكية — قالوا : إذا جمعت العشاء مع المغرب جمع تقديم أخرت صلاة التراويح حتى يغيب الشفق ، فلو صليت قبل ذلك كانت نفلا مطلقا ولم يسقط طلبها .
- (٣) المالكية — قالوا : تصلى التراويح قبل الوتر وبعد العشاء ، ويكره تأخيرها عن الوتر ، لقوله عليه السلام : « اجعلوا آخر صلاتكم من الليل وترا » .
- (٤) الشافعية — قالوا : ان خرج وقتها قضيت مطلقا .
- (٥) الحنفية — قالوا : اذا صلى أربع ركعات بسلام واحد نابت عن ركعتين اتفاقا ، واذا صلى أكثر من أربع بسلام واحد اختلف التصحيح فيه ، فقليل ، ينوب عن شفع من التراويح ، وقيل : يفسد .

الحنابلة — قالوا : تصح مع الكراهة ، وتحسب عشرين ركعة .
المالكية — قالوا : تصح ، وتحسب عشرين ركعة ، ويكون تاركاً لسنة التشهد والسلام في كل ركعتين ، وذلك مكروه .

الشافعية — قالوا : لا تصح إلا اذا سلم بعد كل ركعتين ، فاذا صلاها بسلام واحد لم تصح ، سواء قعد على رأس كل ركعتين ، أو لم يقعد ، فلا بد عندهم من أن يحلها ركعتين ركعتين ، ويسلم على رأس كل ركعتين .

إذا لم يقعد على رأس كل ركعتين ففيه اختلاف المذاهب ، فانظره تحت الخط (١) ، ويندب لمن يصلى التراويح أن يجلس بدون صلاة للاستراحة ، وفي ذلك الجلوس تفصيل المذاهب ، فانظره تحت الخط (٢) ويجلس بعد كل أربع ركعات للاستراحة . هكذا كان يفعل الصحابة رضوان الله عليهم ، ولهذا سميت التراويح .

حكم قراءة القرآن كله في صلاة التراويح وحكم النية فيها ، وما يتعلق بذلك

تسن قراءة القرآن بتمامه فيها بحيث يختتمه آخر ليلة من الشهر ، الا اذا تضرر المقتدون به ، فالأفضل أن يراعى حالهم ، بشرط أن لا يسرع اسراعا مخلا بالصلاة ، وهذا متفق عليه ، الا عند المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٣) ، وكل ركعتين منها صلاة مستقلة ، فينوي في أولها ويدعو بدعاء الافتتاح بعد تكبيرة الاحرام ، وقبل القراءة عند من يقول به ، أما من لا يقول به ، وهم المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٤) ، ويزيد على التشهد الصلاة على النبي ﷺ وهكذا ، والأفضل أن يصلى من قيام عند القدرة ، فان صلاها من جلوس صحت ، وخالف الأولى ، ويكره أن يؤخر المقتدى القيام الى ركوع الامام ، لما فيه من اظهار الكسل في الصلاة ، والأفضل صلاتها في المسجد ، لأن كل ما شرعت فيه الجماعة فعله بالمسجد أفضل ، باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وخالف المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٥) .

(١) الحنفية — قالوا : هذا الجلوس مندوب ، ويكون بقدر الأربع ركعات ، وللمصلى في هذا الجلوس أن يشتغل بذكر أو تهليل أو يسكت .
المالكية — قالوا : اذا أطال القيام فيها ندب له أن يجلس للاستراحة اتباعا لفعل الصحابة ، والا فلا .

(٢) الحنابلة — قالوا : هذا الجلوس مندوب ، ولا يكره تركه ، والدعاء فيه تخلاف الأولى .

الشافعية — قالوا : يندب هذا الجلوس اتباعا للسلف ، ولم يرد فيه ذكر .
(٣) المالكية — قالوا : يندب للامام قراءة القرآن بتمامه في التراويح جميع الشهور ، وترك ذلك خلاف الأولى ، الا اذا كان لا يحفظ القرآن ، ولم يوجد غيره يحفظه ، أو يوجد غيره يحفظه ، ولكن لا يكون على حالة مرضية بالنسبة للامامة .

(٤) المالكية — قالوا : يكره الدعاء بعد تكبيرة الاحرام وقبل القراءة ، وهو المسمى بدعاء الاستفتاح عند غيرهم ، وقد تقدم بيانه غير مرة ، وهو سبحانه اللهم وبهمدك .. الخ ، أو وجهت وجهي .. الخ .

(٥) المالكية — قالوا : يندب صلاتها في البيت ولو جماعة لأنه أبعد عن الرياء بشروط .

مباحث صلاة العيدين

يتعلق بصلاة العيدين مباحث : أحدها : حكمها ووقتها : ثانيها : دليل مشروعيتها ،
ثالثها : كيفيتها ، رابعها : حكم الجماعة فيها وقضاؤها إذا فاتت : خامسها : أحكام خطبة
العيدين ، أركانها ، شروطها ، سادسها : حكم الأذان ، وإقامة الصلاة في العيدين ، سابعها :
سنن العيدين ومندوباتهما ، ثامنها : أحياء ليلة العيدين ، تاسعها : المكان الذي تؤدي فيه
صلاة العيد : عاشرها : تكبير التشريق .

حكم صلاة العيدين ، ووقتها

في حكم صلاة العيدين ووقتها تفصيل في المذاهب ، فانظره تحت الخط (١) .

ثلاثة : أن ينشط بفعلها في بيته ، وأن لا يكون بأحد الحرمين المكي والمدني ، وهو من أهل
الآفاق لا من أهل مكة ، ولا من أهل المدينة ، وأن لا يلزم من فعلها في البيت تعطيل المساجد ،
وعدم صلاتها فيها رأسا ، فإن تخلف شرط من هذه الشروط فعلت في المسجد .
(١) الشافعية - قالوا : هي سنة عين مؤكدة لكل من يؤمر بالصلاة ، وتسبب جماعة
لغير الحاج ، أما الحجاج فتنسب لهم فرادى .

المالكية - قالوا : هي سنة عين مؤكدة تلي الوتر في التأكد ، يخاطب بها كل من تلزمه
الجمعة بشرط وقوعها جماعة مع الإمام ، وتندب لمن فاتته معه ، وحينئذ يقرأ فيها سرا ، كما
تندب لمن لم تلزمه ، كالعبيد والصبيان ، ويستثنى من ذلك الحاج ، فلا يخاطب بها
لقيام وقوفه بالمسعر الحرام مقامها ، نعم تندب لأهل « منى » غير الحاج وحدانا لا
جماعة ، لئلا يؤدي ذلك إلى صلاة الحجاج معهم .

الحنفية - قالوا : صلاة العيدين واجبة في الأصح على من تجب عليه الجمعة بشرائطها ،
سواء كانت شرائط وجوب أو شرائط صحة ، إلا أنه يستثنى من شرائط الصحة الخطبة ،
فإنها تكون قبل الصلاة في الجمعة وبعدها في العيد ، ويستثنى أيضا عدد الجماعة ، فإن
الجماعة في صلاة العيد تتحقق بواحد مع إمام ، بخلاف الجمعة ، وكذا الجماعة فإنها واجبة
في العيد يأنس بتركها ، وإن صحت الصلاة بخلافها في الجمعة ، فإنها لا تصح إلا
بالجماعة ، وقد ذكرنا معنى الواجب عند الحنفية في « واجبات الصلاة » وغيرها ،
فارجع إليه .

الحنابلة - قالوا : صلاة العيد فرض كفاية على كل من تلزمه صلاة الجمعة ، فلا تقبل
إلا حيث تقام الجمعة ما عدا الخطبة ، فإنها سنة في العيد ، بخلافها في الجمعة ، فإنها
شرط ، وقد تكون صلاة العيد سنة ، وذلك فيمن فاتته الصلاة مع الإمام ، فإنه يسن له
أن يصلها في أي وقت شاء بالصفة الآتية :

دليل مشروعية صلاة العيدين

شرعت في السنة الأولى من الهجرة ، كما رواه أبو داود عن أنس ، قال : قدم رسول الله ﷺ المدينة ولهم يومان يلعبون فيهما ، فقال : « ما هذان اليومان » قالوا : كنا نلعب فيهما في الجاهلية ، فقال رسول الله ﷺ : ان الله قد أبدلكما خيرا منهما : يوم الأضحي ، ويوم الفطر » .

كيفية صلاة العيدين

في كيفية صلاة العيدين تفصيل المذاهب ، فانظرها تحت الخط (١) .

— الشافعية — قالوا : وقتها من ابتداء طلوع الشمس ، وان لم ترتفع الى الزوال ، ويسن قضاؤها بعد ذلك على صفتها الآتية :

المالكية — قالوا : وقتها من حل النافلة الى الزوال ، ولا تقضى بعد ذلك .

الحنابلة — قالوا : وقتها من حل النافلة . وهو ارتشاع الشمس قدر رمح بعد طلوعها الى قبيل الزوال ، وان فاتت في يومها تقضى في اليوم التالي ، ولو أمكن قضاؤها في اليوم الأول ، وكذلك تقضى ، وان فاتت أيام لعذر ، أو لغير عذر .

الحنفية — قالوا : وقتها من حل النافلة الى الزوال ، فاذا زالت الشمس وهو فيها فسدت ان حصل الزوال قبل القعود قدر التشهد ، ومعنى فسادها أنها تنقلب نفلا ، أما قضاؤها اذا فاتت فسيأتي حكمه بعد .

الشافعية — قالوا : يسن تأخير صلاة العيدين الى أن ترتفع الشمس قدر رمح .

المالكية — قالوا : لا يسن تأخير صلاة العيدين عن أول وقتها .

(١) الحنفية — قالوا : ينوي عند أداء كل من صلاة العيدين بقلبه ، ويقول بلسانه :

أصلى صلاة العيد لله تعالى ، فان كان مقتديا ينوي متابعة الامام أيضا ، ثم يكبر للتحريم ، ويضع يديه تحت سترته بالكيفية المتقدمة ، ثم يقرأ الامام والمؤتم الثناء ، ثم يكبر الامام تكبيرات الزوائد ، ويتبعه المقتدون ، وهي ثلاث سوى تكبيرة الاحرام والركوع ، ويسكت بعد كل تكبيرة بمقدار ثلاث تكبيرات ، ولا يسن في أثناء السكوت ذكر ، ولا بأس بأن يقول : سبحان الله ، والحمد لله ولا اله الا الله ، والله أكبر ، ويسن أن يرفع المصلي — سواء كان اماما أو مقتديا — يديه عند كل تكبيرة منها ، ثم ان كان اماما يتعوذ ، ويسمي سرا ، ثم يقرأ جهرا الفاتحة ، ثم سورة ، ويندب أن تكون سورة « سبح اسم ربك الأعلى » ثم يركع الامام ويتبعه المقتدون ويسجد ، فاذا قام للثانية ابتداء بالتسمية ثم بالفاتحة ثم بالسورة ، ويندب أن تكون سورة « هل أتاك » ، وبعد الفراغ من قراءة السورة يكبر الامام والمقود تكبيرات الزوائد ، وهي ثلاث سوى تكبيرة الركوع ، ويرفعون أيديهم عند كل تكبيرة ، ثم يتم صلاته .

= وصلاة العيدين بهذه الكيفية أولى من زيادة التكبير على ثلاث ، ومن تقديم تكبيرات الزوائد على القراءة في الركعة الثانية ، فان قدم التكبيرات في الثانية على القراءة جاز ، وكذا لو كبر الامام زيادة على الثلاث فيجب على المقتدى أن يتابعه في ذلك الى ست عشرة تكبيرة ، فان زاد لا تلزمه المتابعة ، واذا سبق المقتدى بتكبيرات بحيث أدرك الامام قائما بعدها كبر للزوائد وحده قائما ، واذا سبقه الامام بركعة كاملة وقام بعد فراغ الامام لاتمام صلاته قرأ أولا ثم كبر للزوائد ثم ركع ، ومن أدرك الامام راکما كبر تكبيرة الاحرام ، ثم تكبيرات الزوائد قائما ان أمن مشاركته في ركوعه ، والا كبر للاحرام قائما ، ثم ركع ، ويكبر للزوائد في ركوعه من غير رفع اليدين ، ولا ينتظر الفراغ من صلاة الامام في قضاء انتكبيرات ، لأن الفائت من الذكر يقضى قبل فراغ الامام ، بخلاف الفائت من الفعل ، فانه يقضى بعد فراغه ، فان رفع الامام رأسه قبل أن يتم المقتدى تكبيراته سقط عنه ما بقى منها ، لأنه ان أتمه فانتته متابعة الامام الواجبة في الرفع من الركوع ، وان أدرك الامام بعد الرفع من الركوع فلا يأتي بالتكبير الزائد ، بل يقضى الركعة التي فانتته مع تكبيرات الزوائد بمسند فراغ الامام .

الشافعية — قالوا : صلاة العيد ركعتان كغيرها من النوافل ، سوى أنه يزيد ندبا في الركعة الأولى — بعد تكبيرة الاحرام بدعاء الافتتاح ، وقبل التعوذ والقراءة — سبع تكبيرات ، يرفع يديه الى حذو المنكبين في كل تكبيرة ، ويسن أن يفصل بين كل تكبيرتين منها بقدر آية معتدلة ، ويستحب أن يقول في هذا الفصل سرا ، سبحان الله ، والحمد لله ، ولا اله الا الله ، والله أكبر ، ويسن أن يضع يميناه على يسراه تحت صدره بين كل تكبيرتين ، ويزيد في الركعة الثانية بعد تكبيرة القيام خمس تكبيرات يفصل بين كل اثنتين منها ، ويضع يميناه على يسراه حال الفصل ، كما تقدم في الركعة الأولى ، وهذه التكبيرات الزائدة سنة ، وتسمى : هيئة ، فلو ترك شيئا منها فلا يسجد للسهو ، وان كره تركها ، ولو شك في العدد بنى على الأقل ، وتقديم هذه التكبيرات على التعوذ مستحب ، وعلى القراءة شرط في الاعتداد بها ، فلو شرع في القراءة ولو ناسيا فلا يأتي بالتكبيرات لفوات محله ، والمأموم والامام في كل ما ذكر سواء غير أن المأموم اذا دخل مع الامام في الركعة الثانية فانه يكبر معه خمسا غير تكبيرة الاحرام ، فان زاد لا يتابعه ، ثم يكبر في الركعة الثانية التي يقضيها بعد تسليم الامام خمس تكبيرات غير تكبيرة القيام ، واذا ترك الامام تكبيرات الزوائد تابعة المأموم في تركها ، فان فعلها بطلت صلاته اذا رفع يديه معها ثلاث مرات متوالية ، لأنه فعل كثير تبطل به الصلاة ، والا فلا تبطل ، أما اذا اقتدى بامام يكبر أقل من ذلك العدد فانه يتابعه ، والقراءة في صلاة العيدين تكون جهرا لغير المأموم ، أما التكبير فيسن الجهر فيه للجميع ، ويسن أن يقرأ بعد الفاتحة في الركعة الأولى سورة « ق » أو « الأعلى » أو « الكافرون » وفي الثانية « القمر » أو « الغاشية » أو « الاخلاص » .

ـ الجنبالة - قالوا : اذا أراد أن يصلى صلاة العيد نوى صلاة ركعتين فرضا كفائيا ، ثم يقرأ دعاء الاستفتاح ندبا ، ثم يكبر ست تكبيرات ندبا يرفع يديه مع كل تكبيرة ، سواء كان اماما أو مأموما ، ويندب أن يقول بين كل تكبيرتين سرا : الله أكبر كبيرا ، والحمد لله كثيرا ، وسبحان الله بكرة وأصيلا ، وصلى الله على النبي وآله وسلم تسليما ، ولا يتعين ذلك ، بل له أن يأتي بأي ذكر شاء ، لأن المندوب مطلق الذكر ، ولا يأتي بذكر بعد التكبيرة الأخيرة من تكبيرات الزوائد المذكورة ، ثم ينعوذ ، ثم يسلم ويقرأ فاتحة الكتاب وسورة « سبح اسم ربك الأعلى » ثم يركع ويتم الركعة ، ثم يقوم الى الثانية فيكبر خمس تكبيرات غير تكبيرة القيام ، ويقول بين كل تكبيرتين منها ما تقدم ذكره في الركعة الأولى ، ولا يشرع بعد التكبيرة الأخيرة من هذه التكبيرات الزوائد ذكر ، ثم يسلم ندبا ، ويقرأ الفاتحة ثم سورة « العاشية » ثم يركع ويتم صلاته ، وإن أدرك المأموم امامه بعد تكبيرات الزوائد أو بعد بعضها لم يأت به ، لأنه سنة فات محلها ، وإن نسي المصلى التكبير الزائد أو بعضه حتى قرأ ، ثم تذكره لم يأت به لفوات محله ، كما لو ترك الاستفتاح أو التعوذ حتى قرأ الفاتحة ، فإنه لا يعود له .

المالكية - قالوا : صلاة العيد ركعتان كالنوافل ، سوى أنه يسن أن يزداد في الركعة الأولى بعد تكبيرة الاحرام ، وقبل القراءة ست تكبيرات ، وفي الركعة الثانية بعد تكبيرة القيام . وقبل القراءة خمس تكبيرات ، وتقديم هذا التكبير على القراءة مندوب ، فلو أخره على القراءة صح وخالف المندوب ، وإذا اقتدى شخص بامام يزيد أو ينقص في عدد التكبير الذي ذكر ، أو يؤخره عن القراءة فلا يتبعه في شيء من ذلك ، ويندب موالاة التكبير إلا الامام فيندب له الانتظار بعد كل تكبيرة حتى يكبر المقتدون به ، ويكون في هذا الفصل ساكتا ، ويكره أن يقول شيئا من تسبيح أو تهليل أو غيرهما ، وكل تكبيرة من هذه التكبيرات الزائدة سنة مؤكدة ، فلو نسي شيئا منها ، فإن تذكره قبل أن يركع أتى به ، وأعاد غير المأموم القراءة ندبا وسجد بعد السلام لزيادة القراءة الأولى ، وإن تذكره بعد أن ركع فلا يرجع له ولا يأتي به في ركوعه ، فإن رجح بطلت الصلاة ، وإذا لم يرجع سجد قبل السلام لنقص التكبير ، ولو كان المتروك تكبيرة واحدة ، إلا إذا كان التارك له مقتديا فلا يسجد ، لأن الامام يحمله عنه ، وإذا لم يسمع المقتدى تكبير الامام تحرى تكبيره وكبر وإذا دخل مع الامام أثناء التكبير كبر معه ما بقي منه ، ثم كمل بعد فراغ الامام منه ، ولا يكبر ما فاتته أثناء تكبير الامام ، أما إذا دخل مع الامام في قراءة فإنه يأتي بعد احرامه بالتكبير الذي فاتته ، سواء دخل في الركعة الأولى أو الثانية . فإن كان في الأولى أتى بست تكبيرات ، وإن كان في الثانية كبر خمسا ، ثم بعد سلام الامام يكبر في الركعة التي يقضيها سستا غير تكبيرة القيام ، أما إذا أدرك مع الامام أقل من ركعة فإنه يقوم للقضاء بعد سلامه ، ثم يكبر سنا في الأولى بعد تكبيرة القيام ، ويكره رفع اليدين في هذه التكبيرات الزائدة ، إنما يرفعهما ـ

حكم الجماعة فيها وقضائها إذا فات وقتها

وفي حكم الجماعة فيها وقضائها إذا فاتته مع الإمام تفصيلاً ، فانظره تحت الخط (١) .

سنن العيدين ومندوباتهما

لصلاة العيدين سنن : منها الخطبتان ، وقد تقدم بيانها ، وتقدم أن المالكية قالوا : أنهما مندوبتان ، ومنها أنه يندب لمستمع خطبتي العيدين أن يكبر عند تكبير الخطيب ، بخلاف خطبة الجمعة ، فإنه يحرم الكلام عندها ، ولو بالذكر ، عند المالكية ، والحنابلة ، أما الشافعية ، فقالوا : أن الكلام مكروه أثناء خطبتي العيدين والجمعة ولو بالذكر ، وأما الحنفية فقالوا : لا يكره الكلام بالذكر أثناء خطبتي الجمعة والعيدين ، في الأصح ويحرم بما عداه .

ويندب أحياء ليلتي العيدين بطلاعة الله تعالى من ذكر ، وصلاة ، وتلاوة قرآن ، ونحو ذلك ، لقوله ﷺ : « من أحيى ليلة الفطر ، وليلة الأضحي محتسباً ، لم يمت قلبه يوم تموت القلوب » ، رواه الطبراني ، ويحصل الأحياء بصلاة العشاء ، والصبح في جماعة ، وقد يقال : أن الوارد في الحديث من الأجر لا يتناسب مع كون ذلك الأحياء مندوباً ، لأن حياة القلوب يوم القيامة معناه الظفر برضوان الله تعالى الذي لا سخط بعده ، والجواب : أن الشريعة الإسلامية قد كلفت الناس بواجبات ، فمن قام بها على الوجه المطلوب للشرع فقد استحق رضوان الله تعالى بدون نزاع ، ومن تركها استحق سخطه ، أما ما عداها من فضائل الأعمال ، فإن الشريعة رغبته فيها فاعلها بالجزاء الحسن ، ومن يتركها فلا شيء عليه ، وبديهي

عند تكبيرة الإحرام ندباً . كما في غيرها من الصلوات . ويندب الجهر بالقراءة في صلاة العيدين . كما يندب أن يقرأ بعد الفاتحة في الركعة الأولى سورة « الأعلى » أو نحوها . وفي الركعة الثانية سورة « الشمس » أو نحوها .

(١) الحنفية - قالوا : الجماعة شرط لصحتها كالجمعة ، فإن فاتته مع الإمام فلا يطالب بقضائها لا في الوقت ولا بعده ، فإن أحب قضائها منفرداً صلى أربع ركعات بدون تكبيرات الزوائد ، يقرأ في الأولى بعد الفاتحة سورة « الأعلى » ، وفي الثانية « الضحى » وفي الثالثة « الأنشراح » وفي الرابعة « التين » .

الحنابلة - قالوا : الجماعة شرط لصحتها كالجمعة ، إلا أنه يسن لمن فاتته مع الإمام أن يقضيها في أي وقت شاء علم صفتها المتقدمة .

الشافعية - قالوا : الجماعة فيها سنة لغير الحاج ، ويسن لمن فاتته مع الإمام أن يصليها على صفتها في أي وقت شاء ، فإن كان فعله لها بعد الزوال فقضاء ، وإن كان قبله فإداء . المالكية - قالوا : الجماعة شرط لكونها سنة ، فلا تكون صلاة العيدين سنة إلا إن أراد إيقاعها في الجماعة ، ومن فاتته مع الإمام ندب له فعلها إلى الزوال ، ولا تقضى بعد الزوال .

أن هذا الجزاء لا يحصل لمن لم يقيم بالواجبات ، فإذا ترك المكفون صيام رمضان ، وترك القادرون الحج إلى بيت الله الحرام ، والصدقات المطلوبة منهم ، ثم أحيوا ليلة العيد من أولها إلى آخرها لم يفدهم ذلك شيئاً . نعم إذا كان الغرض من ذلك الاقلاع عن الذنب بالتوبة الصحيحة ، كان له أثر كبير ، وهو محو الذنوب والآثام ، لأن التوبة تمحو الكبائر باتفاق .

ويندب أيضاً الغسل للعديد من الكيفية المذكورة في صحيفة ١٠٦ ، وما بعدها ، فارجع إليها إن شئت باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وقال الحنفية : إنه سنة .

ويندب التطيب والتزين يوم العيد ، أما النساء فلا يندب لهن ذلك إذا خرجن لصلاة العيد خشية الافتتان بهن ، أما إذا لم يخرجن فيندب لهن ما ذكر ، كما يندب للرجال الذين لم يصلوا العيد ، لأن الزينة مطلوبة لليوم للصلاة ، وذلك متفق عليه ، إلا أن الحنفية قالوا : إنه سنة لا مندوب .

ويندب أن يلبس الرجال والنساء أحسن ما لديهم من ثياب ، سواء كانت جديدة أو مستعملة ، بيضاء ، أو غير بيضاء باتفاق ، إلا أن المالكية قالوا : يندب لبس الجديد ، ولو كان غيره أحسن منه ، والحنفية قالوا : لبس الجديد سنة لا مندوب .

ويندب أن يأكل قبل خروجه إلى المصلى في عيد الفطر ، وأن يكون المأكول تمرًا ووترا - ثلاثاً ، أو خمسا - وأما يوم الأضحي فيندب تأخير الأكل حتى يرجع من الصلاة . ويندب أن يأكل شيئاً من الأضحية أن ضحى ، فإن لم يضح خير بين الأكل قبل الخروج وبعده عند الحنابلة ، والحنفية ، أما الشافعية ، والمالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

ويندب لغير الإمام أن يبادر بالخروج إلى المصلى بعد صلاة الصبح ، ولو قبل الشمس باتفاق ثلاثة ، وخالف المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) ، أما الإمام فيندب له تأخير الخروج إلى المصلى ، بحيث إذا وصلها صلى ولا ينتظر .

ويندب يوم العيد تحسين هيئته بتقليم الأظفار وإزالة الشعر والأدران (٣) . ويندب أن يخرج إلى المصلى ماشياً ، وأن يكبر في حال خروجه جهراً ، وأن يستمر على تكبيره إلى أن تفتح الصلاة ، وهذا متفق عليه ، إلا أن الحنفية قالوا : الأفضل أن يكبر

(١) المالكية ، والشافعية - قالوا : يندب تأخير الأكل في عيد الأضحي مطلقاً ، فتعفى أم لا .

(٢) المالكية - قالوا : يندب لغير الإمام أن يخرج بعد طلوع الشمس إن كان منزله قريباً من المصلى ، والا خرج بقدر ما يدرك الصلاة مع الإمام .

(٣) الحنابلة - قالوا : يندب ذلك لكل مطالب بالصلاة ، وإن لم تكن صلاة العيد .

سرا (١) • والمالكية قالوا : يستمر على التكبير الى مجيء الامام • أو الى أن يقوم الى الصلاة ، ولو لم يشرع فيها ، والقولان متساويان • أما الامام فيستمر على تكبيره الى أن يدخل المصرا ب •

ويندب لما جاء الى المصلى من طريق أن يرجع من أخرى •
ويندب أيضا أن يظهر البشاشة والفرح في وجه من يلقاه من المؤمنين ، وأن يكبر من الصدقة الناقلة بحسب طاقته ، وأن يخرج زكاة الفطر اذا كان مطالبا بها قبل صلاة العيد وبعد صلاة الصبح •

المكان الذي تؤدي فيه صلاة العيد

تؤدي صلاة العيد بالصحراء ، ويكره فعلها في المسجد من غير عذر ، على تحميل في المذاهب ، فانظره تحت الخط (٢) •
ومتى خرج الامام للصلاة في الصحراء ندب له أن يستخلف غيره ليصلي بالضعفاء الذين يتضررون بالخروج الى الصحراء — صلاة العيد بأحكامها المتقدمة لأن صلاة العيد يجوز أدائها في موضعين (٣) •

(١) الحنفية — قالوا : أن السنة تحصل بالتكبير مطلقا ، سواء كان سرا أو جهرا ، إلا أن الأفضل يكبر سرا على المعتمد •
(٢) المالكية — قالوا : يندب فعلها بالصحراء ولا يسن ، ويكره فعلها في المسجد من غير عذر إلا بمكة ، فالأفضل فعلها بالمسجد الحرام لشرف البقعة ، ومشاهدة البيت •
الحنابلة — قالوا : تسن صلاة العيد بالصحراء بشرط أن تكون قريبة من البنيان عرفا ، فإن بعدت عن البنيان عرفا ، فلا تصح صلاة العيد فيها رأسا ، ويكره صلاتها في المسجد بدون عذر إلا أن بمكة ، فإنهم يصلونها في المسجد الحرام ، كما يقول المالكية •
الشافعية — قالوا : فعلها بالمسجد أفضل لشرفه إلا لعذر كضيقة ، فيكره فيه الزحام وحينئذ يسن الخروج للصحراء •
الحنفية — لم يستثنوا مسجد مكة من المساجد التي يكره فعلها فيها ، ووافقوا الحنابلة والمالكية فيما عدا ذلك •

(٣) المالكية قالوا : لا يندب أن يستخلف الامام من يصلي بالضعفاء ، ولهم أن يصلوا ، ولكن لا يجهرون بالقراءة ، ولا يخطبون بعدها ، بل يصلونها سرا من غير خطبة ، وصلاة العيد كالجمعة تؤدي في موضع واحد ، وهو المصلى مع الامام متى كان الشخص قادرا على الخروج لها • فمن فعلها قبل الامام لم يأت بالسنة على الظاهر ، ويسن له فعلها معه ، نعم أن فاتته مع الامام ندب له فعلها ، كما تقدم •

مكروهات صلاة العيد

يكره التنفل للإمام والمأموم قبل صلاة العيد وبعدها على تفصيل (١) .
وهناك مذنبات ومكروهات أخرى زادها المالكية ، والشافعية ، والحنفية ، فأنظرها تحت
الخط (٢) .

الأذان والاقامة غير مشروعين لصلاة العيد

لا يؤذن لصلاة العيدين ، ولا يقام لها ، ولكن يندب أن ينادى لها بقول : « الصلاة جامعة » باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وخالف المالكية ، فقالوا : النداء لها بقول « الصلاة جامعة » ونحوه مكروه أو خلاف الأولى وبعض المالكية يقول : إن النداء بذلك لا يكره إلا إذا اعتقد أنه مطلوب . والا فلا كراهة .

(١) المالكية — قالوا : يكره التنفل قبلها وبعدها أن أذيت بالصمراء كما هو السنة ، وأما إذا أذيت بالمسجد على خلاف السنة فلا يكره التنفل لا قبلها ولا بعدها .
الحنابلة — قالوا : يكره التنفل قبلها وبعدها بالموضع الذي تؤدي فيه ، سواء المسجد أو الصمراء .

الشافعية — قالوا : يكره للإمام أن يتنفل قبلها وبعدها ، سواء كان في الصمراء أو غيرها ، وأما المأموم فلا يكره له التنفل قبلها مطلقا ولا بعدها إن كان ممن لم يسمع الخطبة لسمع أو يمدد ولا كره .

الحنفية — قالوا : يكره التنفل قبل صلاة العيد في المصلى وغيرها ، ويكره التنفل بعدها في المصلى فقط ، وأما في البيت فلا يكره .

(٢) المالكية — قالوا : يندب الجلوس في أول الخطبتين وبينهما في العيد ، وأما في خطبة الجمعة فيسن ، ولو أحدث في أثناء خطبتي العيدين فإنه يستمر فيهما ولا يستخلف .
الشافعية — قالوا : إن خطبتي الجمعة يشترط لها القيام والطهارة وستر الحورة ، وإن يجلس بينهما قليلا ، بخلاف خطبتي العيدين ، فلا يشترط فيهما ذلك ، بل يستحب .

الحنفية — قالوا : يكره أن يجلس قبل الموعود في خطبة العيد الأولى ، بل يشرع في الخطبة بعد الموعود ، ولا يجلس ، بخلاف خطبة الجمعة ، فإنه يسن أن يجلس قبيل الأولى قليلا .

حكم خطبة العيدين

خطبتا العيدين سنة باتفاق ، الا عند المالكية ، فانهم يقولون : انهما مندوبتان لا سنة ، وقد عرفت أن الحنابلة ، والشافعية لا يفرقون بين المندوب والسنة ، فهم مع المالكية الذين يقولون : ان الخطبتين المذكورتين مندوبتان ، ومع الحنفية الذين يقولون : انهما سنة ، ومع ذلك فان لهما أركاناً وشروطاً كخطبتي الجمعة واليك بيان أركانهما وشروطهما •

أركان خطبتي العيدين

لا توجد حقيقة خطبتي العيدين الا اذا تحققت أركانها ، هي كأركان خطبتي الجمعة الا في الافتتاح ، فانهما يسن افتتاحهما بالتكبير ، وقد ذكرنا عدد التكبير المطلوب في كيفية صلاة العيدين ، فارجع اليه • أما خطبة الجمعة فانها تفتتح بالحمد ، وقد ذكرنا أركان الخطبتين عند كل مذهب تحت الخط (١) •

(١) الحنفية — قالوا : خطبة العيدين كخطبة الجمعة ، لها ركن واحد ، وهو مطلق الذكر الشامل للقليل والكثير ، فيكفي لتحقيق الخطبة المذكورة تحميدة أو تسبيحة أو تهليلة ، نعم يكره تنزيها الاقتصار على ذلك ، ولا تشترط عندهم الخطبة الثانية ، بل هي سنة كما يأتي في الجمعة •

المالكية — قالوا : خطبتا العيدين كخطبتي الجمعة ، لهما ركن واحد ، وهو أن يكونا مشتملتين على تحذير أو تبشير ، كما يأتي في « الجمعة » •

الحنابلة — قالوا : أركان خطبة العيدين ثلاثة : أحدها • الصلاة على رسول الله ﷺ ، ويتعين لفظ الصلاة ، ثانيها : قراءة آية من كتاب الله تعالى ، يلزم أن يكون لهذه الآية معنى مستقل ، أو تكون مشتملة على حكم من الأحكام ، فلا يكفي قوله تعالى : (مدهامتان) ، ثالثها : الوصية بتقوى الله تعالى ، وأقلها أن يقول : اتقوا الله ، واحذروا مخالفة أمره ، أو نحو ذلك • أما التكبير في افتتاح خطبة العيد فهو سنة ، بخلاف الجمعة ، فان افتتاحها بالحمد لله ركن من أركان الخطبة ، كما يأتي •

الشافعية — قالوا : أركان خطبة العيدين أربعة : أحدها : الصلاة على النبي ﷺ ، في كل من الخطبتين ، ولا بد من لفظ الصلاة ، فلا يكفي رحم الله سيدنا محمد ﷺ ، ولا يتعين لفظ محمد ، بل يكفي أن يذكر اسماً من أسمائه الطاهرة ، ولا يكفي الضمير في ذلك ، ولو مع تقدم المرجع على المعتمد ، ثانيها : الوصية بالتقوى في كل من الخطبتين ولو بغير لفظها ، فيكفي نحو وأطيعوا الله ، ولا يكفي التحذير من الدنيا وغرورها في ذلك ، بل لا بد من أن يحثهم الخطيب على الطاعة ، ثالثها : قراءة آية من القرآن في إحدى الخطبتين ، والأولى أن تكون في الخطبة الأولى ، ويشترط أن تكون آية كاملة اذا كانت الآية قصيرة ، أما الآية الطويلة فتكفي قراءة بعضها ، وأن تكون الآية مشتملة على وعد أو وعيد أو حكم ، أو

شروط خطبتي العيدين

قد ذكرنا شروط خطبتي العيدين مجملة عند كل مذهب تحت الخط (١) .

== تكون مشتملة على قصة أو مثل أو خبر ، فلا يكفي في أداء ركن الخطبة أن يقول : (ثم نظر) ، رابعها : أن يدعو الخطيب للمؤمنين والمؤمنات في الخطبة الثانية ، ويشترط أن يكون الدعاء بأمر أخروي كالغفران ، فإن لم يحفظ فيكفى أن يدعو لهم بالأمر الدنيوي ، كأن يقول : اللهم ارزق المؤمنين والمؤمنات ونحو ذلك ، وأن يكون الدعاء مشتملا على الحاضرين في نية الخطيب بأن يقصدهم مع غيرهم ، فلو قصد غيرهم بالدعاء بطلت الخطبة ، أما افتتاح خطبة العيدين فيسن أن تكون بالتكبير المذكور في كيفية صلاة العيدين ، بخلاف افتتاح خطبة الجمعة ، فلا بد أن تكون من مادة الحمد ، نحو الحمد لله أو أحمد الله أو نحو ذلك ، وذلك ركن من أركان خطبة الجمعة كما ستعرفه .

(١) المالكية — قالوا : يشترط في خطبتي العيدين أن تكونا باللغة العربية ، ولو كان القوم عجميا لا يعرفونها ، فإن لم يوجد فيهم أحد يحسن الخطبة سقطت عنهم الجمعة وأن تكون الخطبتان بعد الصلاة ، فإذا خطب قبل الصلاة فإنه يسن أعادتهما بعد الصلاة ان لم يهلك الزمن عرفا .

الحنفية — قالوا : يشترط لصحة الخطبة أن يحضر شخص واحد على الأقل لسماعها ، بشرط أن يكون ممن تتعقد بهم الجمعة ، كما يأتي بيانه في مباحث « صلاة الجمعة » ، ولا يشترط أن يسمع الخطبة ، فلو كان بعيدا عن الخطيب أو أصم فإن الخطبة تصح ، ويكفي حضور المريض والمسافر ، بخلاف الصبي والمرأة ، ولا يشترط أن تكون باللغة العربية عند الحنفية ، وكذا لا يشترط أن يخطب بعد الصلاة ، وإنما يسن تأخيرهما عن الصلاة ، فإن قدمهما على الصلاة ، فقد خالف السنة : ولا يعيدها بعد الصلاة أصلا .

الشافعية — قالوا : يشترط لصحة الخطبة في العيدين والجمعة أن يجهر الخطيب بأركان الخطبة وحد الجهر المطلوب أن يسمع صوته أربعون شخصا ، وهم الذين لا تتعقد الجمعة بأقل منهم ، ولا يشترط أن يسمعوا بالفعل ، بل الشرط أن يكونوا جميعا قريبا منه مستعدين لسماعه ، بحيث لو أصغوا إليه لسمعوا ، فلا يضر انصرافهم عن سماعه ، أما ان كانوا غير مستعدين لسماعه لصم أو نوم أو بعيد عنه فإن الخطبتين لا تصحان لعدم السماع بالقوة ، وكذا يشترط أن تكون الخطبتان بعد الصلاة ، فإن قدمهما على الصلاة فإنه لا يعتد بهما ، ويندب له أعادتهما بعد الصلاة ، وإن طال الزمن ، وهذا هو رأي الحنابلة أيضا .

الحنابلة — قالوا : يشترط لصحة خطبتي العيدين والجمعة أن يجهر بهما الخطيب ، بحيث يسمعه العدد الذي تصح به الجمعة ، وهم أربعون ، كما يقول الشافعية ، فإن لم يسمعوا أركان الخطبتين بلامانع من نوم أو غفلة أو صمم بطلتا ، أما إذا لم يسمع الأربعون ==

التكبير عقب الصلوات الخمس أيام العيد

اتفق اثنان من الأئمة على أن التكبير عقب الصلوات الخمس أيام العيد سنة ، وقال الحنفية : انه واجب لا سنة ، وقال المالكية : انه مندوب لا سنة ، وقد جرت عادتهم أن يسموا هذا التكبير تكبير التشريق ، ومعنى التشريق تقديم اللحم في منى في هذه الأيام ، وقد ذكرنا حكمته ، وكيفيته مفصلة عند كل مذهب تحت الخط (١) .

= بسبب خفض الصوت ، أو بعدهم عنه ، فان الخطبة لا تصح ، وكذا يشترط أن تكونا قبل الصلاة ، كما ذكرنا آنفا .

(١) الحنفية - قالوا : تكبير التشريق واجب على المقيم بالمصر بشروط ثلاثة : أحدها : أن يؤدي الصلاة المفروضة في جماعة ، فان صلاها منفردا فلا يجب عليه التكبير . ثانيها : أن تكون الجماعة من الرجال ، فاذا صلت النساء جماعة خلف واحدة. منهن فلا يجب عليهن التكبير . أما اذا صلت النساء خلف الرجل فانه يجب عليهن التكبير سرا لا جهرا . أما الامام ومن معه من الرجال فانهم يكبرون جهرا ، ولا يجب التكبير على من صلى منفردا أو صلى صلاة غير مفروضة ، ثالثها : أن يكون مقيما ، فلا يجب التكبير على المسافر ، رابعها : أن يكون بالمصر ، فلا يجب على المقيم بالقرى ، ويبتدىء وقته عقب صلاة الصبح من يوم عرفة ، وينتهي عقب صلاة العصر من آخر أيام التشريق ، وهو اليوم الرابع من أيام العيد ، وأيام التشريق هي الأيام الثلاثة التي تلي العيد ، ولفظه هو أن يقول مرة واحدة : الله أكبر الله أكبر ، لا اله الا الله ، والله أكبر الله أكبر ، والله الحمد ، وله أن يزيد الله أكبر كبيرا ، والحمد لله كثيرا ، الى آخر الصيغة المشهورة ، وينبغي أن يكون متصلا بالسلام حتى لو تكلم أو أحدث بعد السلام متعمدا سقط عنه التكبير ويأثم ، فلو سبقه حدث بعد السلام فهو مخير ان شاء كبر في الحال لعدم اشتراط الطهارة فيه ، وان شاء قوضا وأتى به ، ولا يكبر عقب صلاة الوتر ولا صلاة العيد ، واذا فاتته صلاة من الصلوات التي يجب عليه أن يكبر عقبها فانه يجب عليه أن يقضى التكبير تبعا لها ، ولو قضاها في غير أيام التشريق وأما اذا قضى فائتة لا يجب عليه التكبير عقبها في أيام التشريق ، فانه لا يكبر عقبها ، واذا ترك الامام التكبير يكبر المقتدى ، ولكن بعد أن يفصل الامام بين الصلاة والتكبير بفاصل يقطع البناء على صلاته ، كالخروج من المسجد ، والحديث العمد والكلام ، فان جلس الامام بعد الصلاة في مكانه بدون كلام وحدث فلا يكبر المأموم .

الحنابلة - قالوا : يسن التكبير عقب كل صلاة مفروضة أدت في جماعة ، ويبتدىء وقته من صلاة صبح يوم عرفة اذا كان المصلي غير محرم ، ومن ظهر يوم النحر اذا كان محرما ، وينتهي فيها بمصر آخر أيام التشريق ، وهي الأيام الثلاثة التي تلي يوم العيد ، ولا فرق في ذلك بين المقيم والمسافر ، والذكر والأنثى ، ولا بين الصلاة العاشرة والمصلاة المغضية في أيام التشريق ، بشرط أن تكون من عام هذا العيد . فلا يسن التكبير عقب الصلاة =

النوافل ، ولا الفرائض إذا أديت فرادى ، وصفته أن يقول : الله أكبر الله أكبر ، لا اله الا الله ، والله أكبر الله أكبر ، والله الحمد ويجزىء في تحصيل السنة أن يقول ما ذكر مرة واحدة ، وإن كرره ثلاث مرات فلا بأس ، وإذا فاتته صلاة من هذه الصلوات التي يطلب التكبير بعدها وقضاها بعد أيام التشريق فلا يكبر عقب قضاؤها ، ويكبر المأموم إذا نسيه إمامه ، ومن عليه سجود بعد السلام ، فإنه يؤخره عن السجود ، والمسبوق يكبر بعد الفراغ من قضاء ما فاتته وبعد السلام ، وهذا التكبير يسمى المقيّد وعندهم أيضا تكبير مطلق ، وهو بالنسبة لعيد الفطر من أول ليلة إلى الفراغ من الخطبة ، والنسبة لعيد الأضحى من أول عشر ذي الحجة إلى الفراغ من خطبتي العيد ، ويسن الجهر بالتكبير مطلقا أو مقيدا لغير أنثى .

المالكية — قالوا : يندب لكل مصل ولو كان مسافرا أو صبيا أو امرأة أن يكبر عقب خمس عشرة فريضة ، سواء صلاها وحده أو جماعة ، وسواء كان من أهل الأمصار أو غيرها ، ويبتدىء عقب صلاة الظهر يوم العيد ، وينتهي بصلاة الصبح من اليوم الرابع ، وهو آخر أيام التشريق ، وهي الأيام الثلاثة التالية ليوم العيد ، ويكره أن يكبر عقب النافلة ، وعقب الصلاة الفائتة ، سواء كانت من أيام التشريق أو من غيرها ، ويكون التكبير عقب الصلاة ، كما تقدم ، فيقدمه على الذكر الوارد بعد الصلاة ، كقراءة آية الكرسي والتسبيح ونحوه ، إلا أنه إذا ترتب عليه سجود بعدى أخره عنه لأن السجود البعدى ملحق بالصلاة ، وإذا ترك التكبير عمدا أو سهوا فإنه يأتي به إن قرب الفصل عرفا ، وإذا ترك الإمام التكبير كبر المقتدى ، ولفظ التكبير « الله أكبر الله أكبر الله أكبر » لا غير على المعتمد ، والمرأة تسمع نفسها في التكبيرة فقط ، وأما الرجل فيسمع نفسه ومن يليه .

الشافعية — قالوا : التكبير المذكور سنة بعد الصلاة المفروضة ، سواء صليت جماعة أو لا ، وسواء كبر الإمام أو لا ، وبعد النافلة وصلاة الجنازة ، وكذا يسن بعد الفائتة التي تقضى في أيام التكبير ، ووقته لغير الحاج من فجر يوم عرفة إلى غروب شمس اليوم الثالث من أيام التشريق ، وهي ثلاثة أيام بعد يوم العيد ، أما الحاج فإنه يكبر من ظهر يوم النحر إلى غروب آخر أيام التشريق ، ولا يشترط أن يكون متصلا بالسلام ، فلو فصل بين الفراغ من الصلاة والتكبير فاصل عمدا أو سهواً كبر ، وإن طال الفصل . ولا يسقط بالفصل ، وأحسن ألفاظه أن يقول : « الله أكبر الله أكبر الله أكبر ، لا اله الا الله ، والله أكبر الله أكبر ، والله الحمد ، الله أكبر كبيرا ، والحمد لله كثيرا ، وسبحان الله بكرة وأصيلا ، لا اله الا الله وحده ، صدق وعده ، ونصر عبده ، وأعز جنده وهزم الأحزاب وحده لا اله الا الله ، ولا نعبد الا إياه ، مخلصين له الدين ولو كره الكافرون . اللهم صلى على سيدنا محمد ، وعلى آل سيدنا محمد ، وعلى أصحاب سيدنا محمد ، وعلى أنصار سيدنا محمد ، وعلى ذرية سيدنا محمد ، وسلم تسليما كثيرا » ويسمى التكبير عقب الصلوات بهذه الصيغة : التكبير المقيّد ،

مباحث صلاة الاستسقاء

يتعلق بها مباحث : أحدها : تعريف الاستسقاء لغة وشرعا ، ثانيها : كيفية صلاة الاستسقاء • ثالثها : حكمها ووقتها • رابعها : ما يستحب للامام قبل فعلها • واليك بيانها على هذا الترتيب :

تعريف الاستسقاء وسببه

معنى الاستسقاء في اللغة طلب السقي من الله أو من الناس ، فاذا احتاج أحد الى الماء وطلبه من الآخر ، فانه يقال لذلك الطلب : استسقاء ، وأما معناه في الشرع فهو طلب سقي العباد من الله تعالى عند حاجتهم الى الماء كما اذا كانوا في موضع لا يكون لأهله أودية وأنهار وآبار يشربون منها ويسقون زرعهم ومواشيهم ، أو يكون لهم ذلك ولكن الماء لا يكفيهم ، فهذا معنى الاستسقاء وسببه •

كيفية صلاة الاستسقاء

إذا احتاج الناس الى الماء على الوجه الذي ذكرناه فانه يطلب من المسلمين أن يصلوا صلاة الاستسقاء بكيفية مفصلة في المذاهب ، فانظرها تحت الخط (١) •

ويسن أيضا أن يكبر جهرا في المنازل والأسواق والطرق ، وغير ذلك بهذه الصيغة : من وقت غروب الشمس ليلتي العيدين الى أن يدخل الامام في صلاة العيد ، واذا صلى منفردا فانه يكبر الى أن يحرم بصلاة العيدين ، أما اذا لم يصل العيدين ، فانه يكبر الى الزوال ، سواء كان رجلا أو امرأة ، الا أن المرأة لا ترفع صوتها بالتكبير مع غير محارمها من الرجال ، ويسمى ذلك التكبير بالتكبير المطلق ، ويقدم التكبير المقيد على الذكر الوارد عقب الصلاة ، بخلاف المطلق ، فانه يؤخر عنها •

(١) الشافعية - قالوا : صلاة الاستسقاء ركعتان تؤديان في جماعة ، ويشترط أن يكون الامام حاكم المسلمين الأعلى أو نائبه ، فان لم يوجد فانه يصلى بهم رئيسهم الذي له نفوذ وشوكة ، وكيفية صلاة العيدين ، فيكبر الامام ومن خلفه من المأمومين في الركعة الأولى سبع تكبيرات سوى تكبيرة الاحرام ، ويكبران في الركعة الثانية خمس تكبيرات سوى تكبيرة القيام ، ويرفع يديه حذو منكبيه عند كل تكبيرة ، ثم يتعوذ ، ثم يأتي بدعاء الافتتاح ، ويستحب أن يفصل بين كل تكبيرتين بقدر آية معتدلة ، وأن يأتي بذكر بينهما سرا ثم يقرأ جهرا ، ويستحب بعد الفاتحة أن يقرأ في الركعة الأولى سورة « ق » أو « سبح اسم ربك الأعلى » وفي الثانية « اقتربت الساعة » أو « هل أتاك حديث الغاشية » قياسا على الوارد في صلاة العيدين ، وبعد الفراغ من صلاة الركعتين يندب أن يخطب خطبتين كخطبتي الوارد في صلاة العيدين ، الا أنه لا يكبر في الخطبتين ، بل يستغفر الله قبل الشروع في الخطبة الأولى تسع مرات ، وفي الخطبة الثانية تسع مرات ، وصيغة الاستغفار الكاملة هي أن يقول : -

«أستغفر الله العظيم الذي لا اله الا الله الحي القيوم وأتوب اليه» ولو قال أستغفر الله ، فإنه يكفي ، ويندب أن يحول الخطيب رداءه — ولو كان شالا أو عباءة — وكيفية التحويل أن يجعل يمينه يساره ، ويجعل أعلاه أسفله ، فيمسك بيده اليمنى طرف رداءه الأسفل من جهة يساره ، ويجعله على عاتقه الأيمن ، ويمسك بيده اليسرى طرف رداءه الأيمن ، ويجعله على عاتقه الأيسر ، ويفعل ذلك بعد مضى ثلث الخطبة الثانية ، فإذا فرغ من ثلث الخطبة الثانية فإنه يسن له أن يستقبل القبلة ثم يحول رداءه بالكيفية التي ذكرناها ، ويكره له أن يترك ذلك التحويل ، ومتى حول الامام رداءه فإنه يسن للمأمومين الجالسين أن يحولوا أرديتهم وهم جلوس ، كما فعل الامام ، ويسن أن يكثر من الدعاء سرا وجهرا ، كما يسن أن يكثر في افتتاح دعائه من دعاء الكرب ، وهو : « لا اله الا الله العظيم الحليم ، لا اله الا الله رب العرش العظيم ، لا اله الا الله رب السموات ورب الأرض ورب العرش الكريم » ، وكذا بسن للخطيب أن يكثر من الاستغفار ، ويقرأ قوله تعالى ، «استغفروا ربكم انه كان غفارا ، يرسل السماء عليكم مدرارا ، ويمددكم بأموال وبنين ، ويجعل لكم جنات ، ويجعل لكم أنهارا» ، ويدعو في خطبته بدعاء النبي ﷺ ، وهو « اللهم اجعلها رحمة لا سقيا عذاب ، ولا محق ولا بلا ، ولا هدم ، ولا غرق ، اللهم على الظراب جمع ظرب بفتح الظاء وكسر الراء — التلال الصغيرة — والآكام ومنابت الشجر — وبطون الأودية ، اللهم حوالينا ولا علينا ، اللهم اسقنا غيثا مغيثا — منقذا من الشدة — هنيئا مريئا مريعا — ذا ريع وخصب — سحبا — شديد الوقع على الأرض عاما ، غدقا طبقا ، مجللا ، دائما الى يوم الدين ، اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين ، اللهم ان بالعباد والبلاد من الجهد والجوع والضنك مالا نشكو الا اليك ، اللهم أنبت لنا الزرع ، وأدر لنا الضرع ، وأنزل علينا من بركات السماء ، وأنبت لنا من بركات الأرض ، واكشف عنا من البلاء ما لا يكشفه غيرك ، اللهم انا نستغفرك أنك كنت غفارا ، فأرسل السماء علينا مدرارا » .

الحنفية — قالوا : كيفية صلاة الاستسقاء مختلف فيها ، فمنهم من قال : انها دعاء واستغفار بدون صلاة ، وذلك بأن يدعو الامام قائما مستقبل القبلة ، رافعا يديه والناس قعود ، مستقبلين القبلة يؤمنون على دعائه ، وهو : « اللهم اسقنا غيثا مغيثا ، هنيئا ، مريئا مريعا ، غدقا ، مجللا ، سحبا طبقا ، دائما » وما أشبه ذلك من الدعاء سرا وجهرا ، وهذا القول غير راجح ، بل القول الراجح هو أن يصلى للاستسقاء ركعتين ، كما يقول غيرهم من الأئمة : غايته أنهم يقولون ، انها مندوبة ، وغيرهم يقولون : انها سنة ، كما ستعرفه في بيان حكمها ، وكيفيتها ، كصلاة العيدين ، الا أنه لا يكبر لهما تكبيرات الزوائد ، بل يقتصر على التكبيرات المطلوبة للصلاة ، وبعد الفراغ من الصلاة يخطب الامام ، أو نائبه خطبتين ، كالعيد ، الا أنه يقف على الأرض وبيده قوس ، أو سيف أو عصا ، ويقلب الامام رداءه بعد أن يمضي جزء من خطبته الأولى ، فان كان مريعا جعل أعلاه أسفله ، وأسفله أعلاه ،

— وان كان مدورا جعل الأيمن على الأيسر ، والأيسر على الأيمن ، وان كان مبطنًا — كالباطو — جعل باطنه خارجا ، وظاهره داخلا . أما الجماعة الذين يصلون معه فانهم لا يقبلون أرديتهم باتفاق ، بلى يكتفى في ذلك بالامام .

الحنابلة — قالوا : كيفية صلاة الاستسقاء مثل صلاة العيد تماما ، فيكبر فيها سبعا في الركعة الأولى ، وخمسا في الثانية ، ويقرأ في الأولى « سبح » وفي الثانية « هل أتاك حديث الغاشية » وان شاء قرأ « انا أرسلنا نوحا » في الركعة الأولى ، وقرأ في الثانية ما يشاء ، ثم يخطب خطبة واحدة لا خطبتين ، يجلس قبلها اذا صعد المنبر جلسة الاستراحة ، ثم يفتتحها بالتكبير تسعا ، كخطبة العيد ، ويكثر فيها الصلاة على النبي ﷺ ، ويكثر فيها الاستغفار ، ويقرأ فيها « استغفروا ربكم » الآية ، ويسن أن يرفع يديه وقت الدعاء حتى يرى بياض ابطنه ، وهو قائم ، وتكون ظهور اليدين نحو السماء ، وبطونهما جهة الأرض ، ويؤمن المأمومون على دعائه ، ويرفعون أيديهم كالامام وهم جالسون ، ويصح الدعاء بكل ما يراه ، ولكن الأفضل الدعاء بالوارد وهو « اللهم اسقنا غيثا مغيثا — منقذا من الشدة — هنيئا — حاصل بلا مشقة ، مريئا — محمود العاقبة — مريعا — كثير النبات — غديبا — بفتح الدال وكسرها ، ومعناه كثيرا — مجلا — المجلل السحاب الذي يعم البلاد نفعه — سحا — سائلا من فوق الى أسفل علما ، طبقا — بفتح الطاء والباء — وهو الذي طبق البلاد مطره — دائما ، نافعا غير ضار ، عاجلا غير آجل ، اللهم اسق عبادك وبهائمك ، وانشر رحمتك ، وأحيى بلدك الميت ، اللهم اسقنا الغيث ، ولا تجعلنا من القانطين اللهم سقيا رحمة لا سقيا عذاب ، ولا بلاء ، ولا هدم ، ولا غرق ، اللهم ان بالعباد والبلاد من اللأواء — الشدة — والجهد والضنك ما لا نشكوه الا اليك اللهم أنبت لنا الزرع وأدر لنا المزرع وأسقنا من بركات السماء وأنزل علينا من بركاتك : اللهم ارفع عنا الجوع والجهد والعري ، واكشف عنا من البلاء ما لا يكشفه غيرك ، اللهم انا نستغفرك انك كنت غفارا ، فأرسل السماء علينا مدرارا . واذا دعا الامام أمن المستمعون ، ويستحب أن يستقبل الامام القبلة أثناء الخطبة ثم يحول رداءه ، فيجعل ما على الايمن على الايسر ، وما على الايسر على الايمن ، ويفعل المأمومون مثل فعله ، فيحولون أرديتهم ، ويتركون الرداء محولا ، حتى يفزعوه مع ثيابهم ، ويدعو سرا حال استقبال القبلة لنزع الرداء فيقول : اللهم انك أمرتنا بدعائك ووعدتنا اجابتك ، وقد دعونك كما أمرتنا فاستجب لنا كما وعدتنا انك لا تخلف الميعاد ، فاذا فرغ من ذلك الدعاء استقبلهم ثانيا ، وحثهم على الصدقة والخير ، ويصلى على النبي ﷺ ويدعو للمؤمنين والمؤمنات ، ويقرأ ما تيسر من القرآن ، ثم يقول : أستغفر الله لي ولكم ولجميع المسلمين ، وبذلك ينتهي من خطبته ، ولا يشترط لصلاة الاستسقاء اذان ، كما لا يشترط الاذان لخطبتها ، وينادي لها بقولها : الصلاة جامعة ، ويفعلها المسافر وسكان القرى ، ويخطب بهم أحدهم .

حكم صلاة الاستسقاء ووقتها

هي سنة مؤكدة عند الحاجة الى الماء ، فمتى احتاج الناس الى الماء فإنه يسن لهم أن يصنوا صلاة الاستسقاء بالكيفية التي ذكرناها ، ومتى صلوا على أى كيفية من الكيفيات التي ذكرناها في المذاهب المتقدمة فإنها تجزئ ولا يلزم أن تصلى على مذهب خاص ، لأن الروايات الواردة فيها قد اختلفت في شأنها المذاهب ، فالحنفية الذين قالوا : لا يكبر فيها تكبيرات الزوائد فقلوا عن بعض أئمتهم أنه يكبر فيها كصلاة العيدين ، وهكذا ، ولذا ذكرنا كيفيتها عند كل مذهب على حدة ، ليسهل على الناس معرفتها كاملة بدون خلط ، أما كونها سنة مؤكدة فقد اتفقت عليه المذاهب ما عدا الحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ،

== الملكية - قالوا : كيفية صلاة الاستسقاء كصلاة العيدين ، الا أنه لا يكبر فيها الا التكبير المعتاد في الصلوات الأخرى ، فلا يزيد للتكبيرات المطلوبة في العيدين ، وفاقا للحنفية ، وخلافًا للشافعية ، والحنابلة ، ويخطب فيها خطبتين ، فاذا فرغ الامام من الخطبة الثانية ندب له أن يستقبل القبلة ، فيجعل ظهره للناس ، ثم يقلب رداءه من خلفه ، فيجعل ما على عاتقه الأيسر على عاتقه الأيمن ، وبالعكس ، ولا يجعل أسفل الرداء أعلاه ، ولا أعلى الرداء أسفله ، ويندب للرجال الذين يصلون خلفه أن يقلبوا أرديتهم وهم جلوس ، بخلاف النساء : ثم بدعو الامام برفع ما نزل بالناس ويطيل في الدعاء ، ويندب الدعاء بالوارد ، ومنه ما جاء في خبر الموطأ وهو : كان ﷺ إذا استسقى قال : « اللهم اسق عبادك وبهيمك ، وانشر رحمتك ، وأحيى بلدك الميت » .

الملكية متفقون مع الشافعية ، والحنابلة على أنها سنة مؤكدة تلى صلاة العيد في التأكد للرجال اذا أدبت جماعة ولكنها تندب لمن فاتته مع الامام ، كما تندب للصبي المميز ، وللمرأة المسنة . أما الشابة فإنه يكره لها الخروج لصلاة الاستسقاء ، وان خيفت الفتنة بخروجها فإنه يحرم عليها الخروج .

(١) الحنفية - قالوا : الصحيح أنها مندوبة ، نعم قد ثبت طلبها بالكتاب والسنة ، ولكن الثابت بهما هو الاستغفار ، والحمد لله ، والتنا عليه ، والدعاء ، أما الصلاة فإنها لم ترد فيها أحاديث صحيحة ، على أنه لا خلاف عندهم في أنها مشروعة للمنفرد بدون جماعة ، لأنها نفل مطلق . أما ما ورد في الكتاب الكريم فهو قوله تعالى : « فقل استغفروا ربكم انه كان نكاثرا » . وقد رويت أحاديث صحيحة تدل على أن النبي ﷺ استسقى فدعا الله تعالى ، ومما يناسب المقام أن النبي ﷺ قد استسقى به وهو صغير ، فقد ورد أن أهل مكة أصابهم قحط ، فقالت قريش : يا أبا طالب أقحط الوادى وأجذب العيال . قسم فاستسقى ، فخرج أبو طالب ومعه غلام ، كأنه شمس تولت عنها سحابة قتماء ، وحوله أغيلمة . فأخذ أبو

أما وقتها فهو الوقت الذي تباح فيه صلاة النافلة عند الحنفية ، والحنابلة ، وسيأتي بيان الأوقات التي تباح فيها النافلة في مبحث خاص ، أما المالكية ، والشافعية ، فانظر مذهبهما تحت الخط (١) .

هذا ، وإذا تأخر نزول المطر فانه يسن تكرار صلاة الاستسقاء على الصفة السابقة ، حتى يأتي الغيث ، باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وخالف الحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .

ما يستحب للامام فعله قبل الخروج لصلاة الاستسقاء

يستحب له أمور : أحدها : أن يأمر الناس قبل الخروج الى الصلاة بالتوبة والصدقة ، والخروج من المظالم باتفاق الجميع ، ثانيها : أن يأمرهم بمصالحة الأعداء ، باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وخالف المالكية ، فقالوا : لا يندب له ذلك ، ثالثها : أن يأمرهم بصيام ثلاثة أيام ، ثم يخرج بهم في اليوم الرابع مشاة في أية ساعة منه ، باتفاق الحنفية ، والشافعية ، وخالف الحنابلة والمالكية فانظر مذهبهم تحت الخط (٣) ، رابعها : أن يخرج بهم في ثياب خلقة متذللين ، باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وخالف الحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٤) . خامسها : أن يأمرهم بأن يخرجوا معهم الصبيان والشيوخ والعجائز والدواب ، ويتبعوا الرضع عن أمهاتهم ليكثر الصياح . فيكون أقرب الى رحمة الله عز وجل ، وهذا متفق عليه بين الحنفية ، والشافعية ، وخالف المالكية ، والحنابلة فانظر مذهبهم تحت الخط (٥) .

طالب ، وألصق ظهره بالكعبة ولاذ الغمام باصبعه ، وما في السماء قزعة ، فأقبل السحاب من ههنا ، وههنا ، واغدودق ، وانفجر له الوادي وأخصب النادي واليادي ، وفي ذلك يقول أبو طالب :

وأبيض يستسقى الغمام بوجهه — شمال اليتامى عصمة للارامل

أخرجه ابن عساكر

(١) المالكية — قالوا : وقتها كالعيد من حل النافلة بعد طلوع الشمس الى زوالها .
الشافعية — قالوا : تصح ولو في أوقات النهي عن النافلة ، لأنها صلاة ذات سبب .
(٢) الحنفية — قالوا : ان تكرار صلاة الاستسقاء مندوب لا سنة ، كما تقدم ، ولا تكرار الا في ثلاثة أيام متتالية بدون زيادة .

(٣) الحنابلة — قالوا : لا يندب أن يخرج بهم في اليوم الرابع ، بل يندب الخروج مع الامام في اليوم الذي يعينه .

المالكية — قالوا : يندب الخروج في ضحى اليوم الرابع ، الا من بعدت داره ، فانه يخرج في الوقت الذي يمكنه من أدراك صلاتهم مع الامام .

(٤) الحنابلة — قالوا : يخرجون لصلاة الاستسقاء بثياب الزينة ، كصلاة العيد .

(٥) المالكية — قالوا : المندوب هو اخراج الصبيان المميزين الذين تصح صلاتهم ، أما

صلاة كسوف الشمس

ويتعلق بها مباحث ، أولها : حكمها ودليله ، وحكمة مشروعيتهما : ثانیها : كيفية صلاتها ، ثالثها : فرضها وسننها ، رابعها : حكم الخطبة فيها •

حكمها ودليلها : وحكمة مشروعيتهما

صلاة كسوف الشمس سنة مؤكدة ، وقد ثبتت بقوله ﷺ : « ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله : لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته ، فإذا رأيتم ذلك فصلوا وادعوا » ، حتى ينكشف ما بكم » رواه الشيخان •

وقد ثبت أن النبي ﷺ صلى لكسوف الشمس ، بحديث رواه الشيخان ، كما ثبت أنه صلى لكسوف القمر ، كما سيأتي ، أما حكمة مشروعيتهما ، فإن الشمس نعمة من أكبر نعم الله تعالى التي تتوقف عليها حياة الكائنات ، وظاهر أن كسوفها فيه إشعار بأنها قابلة للزوال ، بل فيه إشعار بأن العالم كله في قبضة الله قدير ، يمكنه أن يذهب في لحظة ، فالصلاة في هذه الحالة معناها اظهار التذلل ، والخضوع لذلك الإله القوي المتين ، وذلك من مجاسن الاسلام ، الذي جاء بالتوحيد الخالص ، وترك عبادة الأوثان ، ومنها الشمس والقمر وغيرهما من العوالم •

كيفية صلاة كسوف الشمس

اتفق ثلاثة من الأئمة على أنها ركعتان بدون زيادة ، فإن فرغ منها قبل انجلاؤها دعا الله تعالى حتى تتجلى ، ويزيد في كل ركعة منها قياما وركوعا ، فتكون كل ركعة مشتملة على ركوعين وقيامين ، وخالف الحنفية في ذلك • فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ، على أن الذين خالفوا الحنفية قالوا : انه يصح أداء صلاة الكسوف بغير هذه الكيفية فلو صلاها ركعتين ، كهيئة النفل أجزاء ذلك بدون كراهة ، فالفرق بينهم وبين الحنفية هو أن الحنفية يقولون : لابد من صلاتها بركوع واحد وقيام واحد ، وغيرهم يقول : يجوز أن يجعلها بالكيفية المذكورة ، وبغيرها ، ومن قال : انها تصلى بركوعين وقيامين ، فإنه يقول : أن الفرض هو القيام الأول ، والركوع الأول • أما القيام الثاني والركوع الثاني فهو مندوب على هذا •

— غيرهم من الأطفال فإنه يكره اخراجهم ، كما يكره اخراج البهائم •
— الخنابلة — قالوا : يسن خروج الصبيان المميزين ، كما يقول المالكية ، أما غيرهم فإنه يباح اخراجهم كالبهائم والعجائز •

(١) الحنفية — قالوا : صلاة الكسوف لا تصح بركوعين وقيامين ، بل لابد من قيام واحد ، وركوع واحد كهيئة النفل بلا فرق ، على أنهم قالوا : أقلها ركعتان ، وله أن يصلى أربعاً أو أكثر ، والأفضل أن يصلى أربعاً بشطرين واختدة أو بتسليمتين

سنن صلاة الكسوف

يسن أن يطيل القراءة في القيام الأول من الركعة الأولى بعد الفاتحة سورة « البقرة » أو نحوها ، وفي القيام الثاني منها بعد الفاتحة سورة « آل عمران » ، أو نحوها ، ويقرأ في القيام الأول من الركعة الثانية نحو سورة « النساء » وفي القيام الثاني نحو سورة « المائدة » بعد الفاتحة فيهما ، وهذه الكيفية متفق عليها ، إلا عند الحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) . ويسن أن يطيل الركوع والسجود في كل من الركعتين بمقادير مختلفة في المذهب (٢) فلا تدرك الركعة بالدخول مع الإمام في القيام الثاني ، أو الركوع الثاني من كل ركعة ، وخالف المالكية في ذلك فانظر مذهبهم تحت الخط (٣) ، ولا يراعى حال المأمومين في هذه الصلاة فيشرع التطويل فيها على ما تقدم ، ولو لم يرض المأموم باتفاق ثلاثة ، وخالف المالكية فانظر مذهبهم تحت الخط (٤) ، ولا أذان لها ولا إقامة ، وإنما

(١) الحنفية — قالوا : يسن تطويل القراءة في الركعة الأولى بنحو سورة « البقرة » ، وفي الثانية بنحو « آل عمران » ولو خففهما ، وطول الدعاء ، فقد أتى بالسنة ، لأن السنة عندهم استيعاب وقت الكسوف بالصلاة والدعاء ، فإذا خفف أحدهما طول الآخر ، ليبقى علي الخشوع ، والخوف إلى الانجلاء .

(٢) الحنفية — قالوا : يسن تطويل الركوع والسجود فيهما ، بلا حد معين .
الحنابلة — قالوا : يطيل الركوعين في كل ركعة بلا حد ، ولكن يسبح في الركوع الأول من الركعة الأولى بمقدار مائة آية ، وفي الركوع الثاني منها بمقدار سبعين آية ، ومثلها الركعة الثانية ، إلا أن أفعالها تكون أقصر من أفعال الأولى ، أما السجود فيسن تطويله في كل من الركعتين بحسب العرف .

الشافعية — قالوا : يطيل الركوع الأول من الركعة الأولى بمقدار قراءة مائة آية من سورة « البقرة » والثاني بمقدار ثمانين آية منها ، ويطيل الأول من الركعة الثانية بمقدار سبعين آية منها ، والثاني بمقدار خمسين آية منها ، أما السجود فإنه يطيل منه السجدة الأولى من كل ركعة بمقدار الركوع الأول منها ، ويطيل السجدة الثانية من كل ركعة بمقدار الركوع الثاني منها .

المالكية — قالوا : يندب تطويل كل ركوع بما يقرب من قراءة السورة التي قبله ، يبتدئ الركوع الأول بما يقرب من قراءة سورة « البقرة » والثاني بما يقرب من قراءة سورة « آل عمران » وهكذا ، أما السجود في كل ركعة ، فيندب تطويله ، كالركوع الذي قبله ، والسجدة الثانية تكون أقصر من الأولى ، قريبا منها ، ويندب أن يسبح في ركوعه وسجوده .

(٣) المالكية — قالوا : الفرض في كل ركعة هو قيامها وركوعها الأخيران ، والسنة هي الأولان ، فلو دخل مع الإمام في القيام الثاني في إحدى الركعتين فقد أدرك الركعة .

(٤) المالكية — قالوا : إنما يشرع التطويل فيها على الصفة المتقدمة ما لم يتضرر المأمومون أو يخشى خروج وقتها الذي هو من أصل النافلة إلى زوال الشمس .

يندب أن ينادى لها بقول : « الصلاة جامعة » ، يندب اسرار القراءة ، الا عند الحنابلة ، فانهم قالوا : يسن الجهر بالقراءة فيها ، ويندب أن تصلي جماعة ، ولا يشترط في امامها أن يكون امام الجمعة ، أو مأذونا من قبل السلطان ، وخالف الحنفية في ذلك فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ، ويندب فعلها في الجامع باتفاق ثلاثة ، وقال المالكية : لا يندب فعلها في الجامع الا اذا صلاها جماعة ، أما المنفرد فله أن يصليها في أي مكان شاء .

وقت صلاة الكسوف

وقتها من ابتداء الكسوف الى أن تنجلي الشمس ما نسميكن الوقت وقت نهى عن النافلة ، فاذا وقع الكسوف في الأوقات التي ينهى عن النافلة فيها اقتصر على الدعاء ، ولا يصلى عند الحنفية والحنابلة ، أما المالكية والشافعية فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .

الخطبة في صلاة الكسوف

الخطبة غير مشروعة فيها ، فاذا انجلت الشمس أثناء الصلاة أتمها على صفتها ، فاذا غربت الشمس منكسفة فلا يصلى لها ، أما كون الخطبة غير مشروعة ، فهو متفق عليه ، الا عند الشافعية فانظر مذهبهم تحت الخط (٣) .

صلاة خسوف القمر ، والصلاة عند الفزع

وأما صلاة خسوف القمر ، فحكمها وصفتها ، كصلاة كسوف الشمس المتقدمة ، الا

(١) الحنفية - قالوا : يشترط في امامها أن يكون امام الجمعة على الصحيح ، فان لم يوجد فلا بد من إذن السلطان ، فان لم يمكن ذلك صليت فرادى في المنازل .
(٢) الشافعية - قالوا : متى ثيقن كسوف الشمس سن له أن يصلى هذه الصلاة ، ولو في وقت النهى ، لأنها صلاة ذات سبب .

المالكية - قالوا : وقتها من حل النافلة ، وهو ارتفاع الشمس بعد طلوعها قدر رمح الى الزوال فلا تصلى قبل هذا الوقت ، ولا بعده .

(٣) الشافعية - قالوا : يسن لها خطبتان لجماعة الرجال - كالعيد - بعد صلاتها ، ولم انجلت الشمس ، ويبدل التكبير بالاستغفار ، لأنه هو المناسب للحال ، ولا يشترط فيهما من شروط خطبتي الجمعة الا أن يسمع الناس ، وكونها باللغة العربية ، وكون الخطيب ذكراً .
المالكية - قالوا : اذا انجلت الشمس بتمامها أثناء الصلاة ، فان كان ذلك قبل اتمام ركعة بسجديتها أتمها كالنوافل من غير زيادة القيام والركوع في كل ركعة ، ومن غير تطويل ، أما اذا كان ذلك بعد تمام ركعة بسجديتها ، فقيّل : يتمها على هيئتها بزيادة القيام والركوع ، واكن من غير تطويل ، وقيل : يتمها كالنوافل ، والقولان متساويان .

في أمور مفصلة في المذاهب (١) ، وأما الصلاة عند الفزع فهي مندوبة ، فيندب أن يصلى ركعتين عند الفزع من الزلازل أو الصواعق أو الظلمة والريح الشديدين ، أو الوباء ، أو نحو ذلك من الأهوال ، لأنها آيات من الله تعالى يخوف بها عباده ليتركوا المعاصي ، ويرجعوا إلى طاعته ، فعند وقوعها ينبغي الرجوع إليه تعالى بالعبادة التي يدور عليها أمر سعادتهم في الدنيا والآخرة ، وهي كالنوافل المطلقة فلا جماعة لها ولا خطبة ، ولا يسن فعلها في المسجد بل الأفضل فيها أن تؤدي بالمنزل ، وهذا متفق عليه عند المالكية والحنفية ، أما الحنابلة فقالوا : لا تندب الصلاة لشيء من الأشياء المذكورة إلا للزلازل إذا دامت فيصلى لها ركعتان كصلاة الكسوف ، وأما الشافعية فلم يذكروا أن الصلاة مندوبة لشيء من هذه الأمور .

الأوقات التي نهى الشارع عن الصلاة فيها

تقدم في مباحث أوقات الصلاة الخمس المفروضة أن للصلوات أوقاتا تؤدي فيها ، بحيث لو تأخرت عنها كان المصلى أثما إذا فعلها في وقت الحرمة ، وفاعلا للمكروه إذا صلاها في وقت الكراهة ، ولكن اتفق ثلاثة من الأئمة على أن الصلاة تكون صحيحة متى وقعت بعد دخول وقتها ، وخالف الحنفية في ثلاثة أوقات ، فقالوا : إن الصلاة المفروضة لا تتم في أوقاتها المنهى عن صلاتها فيها ، فأنظرها تحت الخط (٢) وأما صلاة النافلة فقد اختلفت آراء

الحنفية — قالوا : صلاة خسوف القمر كصلاة كسوف الشمس ، إلا أنها مندوبة ولا تشرع فيها الجماعة ، ولا يسن أيقاعها في الجامع ، بل تؤدي في المنازل وحداناً .
الشافعية — قالوا : صلاة الخسوف كصلاة الكسوف ، إلا في أمرين ، أحدهما : الجهر بالقراءة في الخسوف دون الكسوف ، ثانيهما : أن صلاة الكسوف تفوت بغروب الشمس كاسيعة ، بخلاف القمر ، فإنه إذا غرب خاسفا فعلت صلاته إلى أن تطلع الشمس ، وإذا فاتته كل من صلاة الكسوف والخسوف لم يقض .

(١) المالكية — قالوا : صلاة خسوف القمر مندوبة لا بسنة على المعتمد ، بخلاف الكسوف فإنها سنة كما تقدم ، وصفتها كالنوافل بلا تطويل في القراءة ، وبدون زيادة القيام والركوع ، ويندب الجهر فيها بالقراءة ، ووقتها من ابتداء الخسوف إلى انجلاء القمر ، وينهى عنها في أوقات النهي عن النافلة ، ويحصل المندوب بصلاة ركعتين ، ويندب تكرارها حتى ينجلي القمر أو يغيب أو يطلع الفجر ، بخلاف صلاة الكسوف ، فإنها لا تكرر إلا إذا انجلت الشمس ثم انكسفت ، ويكره أيقاعها في المسجد ، كما تكره الجماعة فيها .

الحنابلة — قالوا : صلاة الخسوف كالكسوف ، إلا أنه إذا غاب القمر خاسفا ليلا أدبت صلاة الخسوف بخلاف الشمس ، كما تقدم .

(٢) الحنفية — قالوا : إن الصلاة المفروضة لا تتم في ثلاث أوقات أحدها

المذاهب أصلاً ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

وقت طلوع الشمس الى أن ترتفع ، فلو شرع في صلاة الصبح قبل طلوع الشمس ثم طلعت الشمس قبل أن يفرغ من صلاته ، بطلت صلاته الا اذا كان في الركعة الأخيرة وجلس بمقدار التشهد ، فانهم اختلفوا في هذه الحالة ، فمنهم من قال تبطل ، ومنهم من قال : لا ، ثانيها : وقت توسط الشمس في كبد السماء الى أن تزول ، وقد تقدم معنى الزوال في مباحث أوقات الصلاة ، ثالثها : وقت احمرار الشمس حال غروبها الى أن تغرب ، الا عصر اليوم نفسه ، فإنه ينعقد ، ويصح بعد احمرار الشمس المذكور عند غروبها مع الكراهية التحريمية ، ومثل الصلوات المفروضة في هذا الحكم سجدة التلاوة ولكن عدم صحة سجدة التلاوة في هذه الأوقات مشروطة بوجوبها قبل دخول هذه الأوقات ، بأن يسمعها مثلاً قبل طلوع الشمس ، ثم سجد وقت طلوع الشمس ، أما اذا سمع آية سجدة في وقت من هذه الأوقات ، وسجد فإنه يصح ، فلو سمع قارئاً يقرأ آية سجدة عند طلوع الشمس أو وقت توسط الشمس في كبد السماء ، أو حال احمرار الشمس عند غروبها ، وسجد فإن سجدته تصح ، ولكن الأفضل تأخير السجدة الى الوقت الذي تجوز فيه الصلاة ، مثل سجدة التلاوة صلاة الجنائز فإنها اذا حضرت قبل دخول وقت من هذه الأوقات ولم يصل عليها فلا يصح له أن يصل عليها عند دخول هذه الأوقات ، أما اذا حضرت وقت دخولها فإن الصلاة عليها تصح ، بل يكره تأخير الصلاة الى الوقت الذي تجوز فيه الصلاة ، وهذا كله في الصلوات المفروضة .

(١) الحنفية — قالوا : يكره التنفل تحريماً في أوقات ، وهي : بعد طلوع الفجر قبل صلاة الصبح ، الا سنتها فلا تكره ، وبعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس فلا يصلح في هذا الوقت نافلة ، ولو سنة الفجر اذا فاتته ، لأنها متى فاتت وهدا سقطت ولا تعاد ، كما تقدم ، وبعد صلاة فرض العصر الى غروب الشمس ، وعند خروج الخطيب من خلوته للخطبة ، سواء كانت خطبة جمعة أو عيد أو حج أو نكاح أو كسوف أو استسقاء ، وعند إقامة المؤذن للصلاة المكتوبة ، الا سنة الفجر اذا أمن فوت الجماعة في الصبح ، كما تقدم ، وقبل صلاة العيد وبعدها على ما تقدم ، وبين الظهر والعصر المجموعتين في عرفة جمع تقديم ولو سنة الظهر ، وبين المغرب والعشاء المجموعتين في المزدلفة جمع تأخير ، ولو سنة المغرب ، وعند صيق وقت المكتوبة ، واذا وقع النفل في وقت من هذه الأوقات انعقد مع الكراهة التحريمية ، ويجب قطعة وأداؤه في وقت الجواز .

الحنابلة — قالوا : يحرم التنفل ولا ينعقد ، ولو كان له سبب في أوقات ثلاثة ، وهي : أولاً : من طلوع الفجر الى ارتقاع الشمس قدر رمح الا ركعتي الفجر ، فإنها تصح في هذا الوقت قبل صلاة الصبح ، وتحرم ولا تنعقد بعده ، ثانياً : من صلاة العصر ، ولو مجموعة مع الظهر جمع تقديم ، الى تمام الغروب ، الا سنة الظهر فإنها تجوز بعد العصر .

المجموعة مع الظهر، ثالثاً : عند توسط الشمس في كبد السماء حتى قزول ، ويستثنى من ذلك كله ركعتا الطواف ، فإنها تصح في هذه الأوقات مع كونها نافلة ومثلها الصلاة المعادة ، بشرط أن تقام الجماعة وهو بالمسجد ، فإنه يصح أن يعيد الصلاة التي صلاها مع الجماعة ، وإن وقعت نافلة ، وكذا تحية المسجد إذا دخل حال خطبة الامام وقت توسط الشمس في كبد السماء فإنها تصح ، وإذا شرع في صلاة النافلة قبل دخول وقت من هذه الأوقات ثم دخل الوقت وهو فيها فإنه يحرم عليه اتمامها ، وإن كانت صحيحة ، أما صلاة الجنزة فإنها تحرم في وقت توسط الشمس في كبد السماء إلى أن تزول ، وفي وقت شروعا في الغروب إلى أن يتكامل الغروب ، وفي وقت طلوعها إلى أن تتكامل ، فيحرم فعلها في هذه الأوقات ، ولا تتعقد إلا لعذر فيجوز .

الشافعية - قالوا : نكرو صلاة النافلة التي ليس لها سبب تحريماً ، ولا تتعقد في خمسة أوقات ، وهي ، أولاً : بعد صلاة الصبح أداء إلى أن ترتفع الشمس ، ثانياً : عند طلوع الشمس إلى ارتفاعها قدر رُمح ، ثالثاً : بعد صلاة العصر أداء ، ولو مجموعة مع الظهر في وقته ، رابعاً : عند اضمحلال الشمس حتى تغرب ، خامساً : وقت استواء الشمس في كبد السماء إلى أن تزول ، أما الصلاة التي لها سبب متقدم عليها كتحية المسجد وسنة الوضوء ، وركعتي الطواف ، فإنها تصح بدون كراهة ، في الأوقات لوجود سببها المتقدم ، وهو الطواف والوضوء ودخول المسجد ، وكذا الصلاة التي لها سبب مقارن ، كصلاة الاستسقاء ، والكسوف ، فإنها تصح بدون كراهة أيضاً لوجود سببها المقارن ، وهو القحط ، وتغيب الشمس ، أما الصلاة التي لها سبب متأخر كصلاة الاستخارة والتوبة ، فإنها لا تتعقد لتأخير سببها ، ويستثنى من ذلك الصلاة بمكة ، فإنها تتعقد بلا كراهة في أي وقت من أوقات الكراهة ، وإن كانت خلاف الأولى ، ويستثنى أيضاً من وقت الاستواء يوم الجمعة ، لأنه لا تحرم فيه الصلاة ، نعم تحرم الصلاة مطلقاً بعد جلوس الخطيب على المنبر يوم الجمعة إلا تحية المسجد ، فإنها تنس بشرط أن لا تزيد عن ركعتين ، فلو قام الثالثة بطلت صلاته كلها ، وأما خطبة غير الجمعة فتكره الصلاة فيها تنزيهاً ، ويكره تنزيهاً التنفل عند إقامة الصلاة المفروضة غير الجمعة ، أما هي فيحرم التنفل عند إقامتها إن ترتب عليه فوات ركوعها الثاني مع الامام ، ويجب قطع النافلة عند ذلك ، وإذا شرع في النفل قبل إقامة الصلاة ثم أقيمت وهو يصليها أتمه إن لم يخش فوات الجماعة بسلام الامام والا ندب له قطعه إن لم يغلب على ظنه الحصول على جماعة أخرى .

المالكية - قالوا : يحرم التنفل ، وهو كل ما عدا الصلوات الخمس المفروضة ، كالجنزة التي لم يخف عليها التغيير ، وسجود التلاوة وسجود السهو ، في سبع أوقات ، وهي من ابتداء طلوع الشمس إلى تمامه ، ومن ابتداء غروب الشمس إلى تمامه ، وخلال خطبة الجمعة اتفاقاً ، والعيد على الأرجح ، وحال خروج الامام للخطبة . هل ضيق الوقت الاختياري ،

— أو الضروري للصلاة المكتوبة ، وحال تذكر الفائتة — إلا الوتر لخفته — لأنه يجب قضاؤها بمجرد تذكرها ، لقوله ﷺ : « من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها ، لا كفارة لها إلا ذلك » ، وحال إقامة الصلاة للامام الراتب ، لقوله عليه الصلاة والسلام : « إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة » ويكره ما ذكر من النفل وما ماثله مما تقدم في أوقات ، الأول : بعد طلوع الفجر الى قبيل طلوع الشمس ، ويستثنى من ذلك أمور : رغبة الفجر ، فلا تكره قبل صلاة الصبح ، أما بعدها فتكره ، والورد — وهو ما رتبته الشخص على نفسه من الصلاة ليلًا — فلا يكره فعله بعد طلوع الفجر ، بل يندب ، ولكن بشروط :

- ١ — أن يفعله قبل صلاة الفجر والصبح ، فإن صلى الصبح فات الورد ، وإن تذكره في أثناء ركعتي الفجر قطعهما وصلى الورد ، وإن تذكره بعد الفراغ منها صلى الورد وأعاد الفجر ، لأن الورد لا يفوت إلا بصلاة الصبح ، كما تقدم . ٢ — أن يكون فعله قبل الاسفار فإن دخل الاسفار كره فعله . ٣ — أن يكون معتادا له ، فإن لم يعتد التنفل في الليل كره له التنفل بعد طلوع الفجر . ٤ — أن يكون تأخيرها بسبب غلبة النوم آخر الليل ، فإن أخره كسلا كره فعله بعد طلوع الفجر . ٥ — أن لا يخاف بفعله فوات صلاة الصبح في جماعة ، والا كره الورد أن كان الشخص خارج المسجد وعزم أن كان فيه ، وكانت الجماعة للامام الراتب ، ويستثنى أيضا من الكراهة في الوقت المذكور صلاة الشفع والوتر إذا لم يصلهما حتى طلع الفجر ، فإنه يطالب بهما مادام لم يصل الصبح إلا إذا أخر الصبح حتى بقي على طلوع الشمس مقدار صلاته فقط ، فإنه يترك الشفع والوتر حينئذ ويصلي ، ويستثنى أيضا صلاة الجنابة ، وسجود التلاوة إذا فعل قبل الاسفار ولو بعد صلاة الصبح ، فلا تكرهان ، أما بعد الاسفار فتكره صلاتهما ، إلا إذا خيف على الجنابة التغير بالتأخير فلا تؤخر ، الثاني : من أوقات الكراهة بعد تمام طلوع الشمس الى أن ترتفع قدر رمح ، وهو اثنا عشر شبرا بالشبر المتوسط ، الثالث : بعد أداء فرض العصر الى قبيل الغروب ، ويستثنى من ذلك صلاة الجنابة ، وسجود التلاوة إذا فعلا قبل اصفرار الشمس ، أما بعد الاصفرار فتكرهان ، إلا إذا خيف على الجنابة التغير ، الرابع : بعد تمام غروب الشمس الى أن تصلى المغرب ، الخامس : قبل صلاة العيد أو بعدها بالمصلي ، على التفصيل السابق ، وإنما ينهى عن التنفل في جميع الاوقات السابقة — أوقات الحرمة والكراهة — إذا كان مقصودا ، فمضى قصد التنفل كان متبعا عنه نهى تحريم أو كراهة ، على ما تقدم ، ولو كان مندورا ، أو قبضاء نفل أفسده . أما إذا كان النفل غير مقصود ، كأن شرع في فريضة وقت النهى ، فتذكر أن عليه فائتة بعد صلاة ركعة من الفرض الحاضر فإنه يندب أن يضم اليها ركعة أخرى ، ويجعله نفلا ولا يكره ، وإذا أحرم بنفل في وقت النهى وجب عليه قطعة أن كان في أوقات الحرمة إلا من دخل المسجد والامام يخطب ، فشرع في النفل جهلا أو نسيانا فلا يقطعه ، أما إذا خرج الخطيب الى المنبر بعد الشروع في النفل فلا يقطعه ، ولو لم يمتد ركعة ، بل

قضاء النافلة إذا فات وقتها أو فسدت بعد الشروع

إذا فاتت النافلة فلا تقضى إلا ركعتي الفجر ، فإنهما يقضيان من وقت حل النافلة بعد طلوع الشمس إلى الزوال ، على التفصيل المتقدم ، باتفاق الحنفية والمالكية ، وخالف الشافعية والحنابلة فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .
وإذا شرع في النفل ثم أفسده فلا يجب عليه قضاؤه ، لأنه لا يتعين بالشروع فيه ، باتفاق الشافعية والحنابلة ، وخالف المالكية والحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .

هل تصلى النافلة في المنزل أو في المسجد

صلاة النافلة في المنزل أفضل لقوله عليه الصلاة والسلام : « صلوا أيها الناس في بيوتكم » ، فإن أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة » ، رواه البخاري ومسلم ، ويستثنى النافلة التي شرعت لها الجماعة كالتراويح ، فإن فعلها في المسجد أفضل على التفصيل المتقدم في بحثها .

صلاة النفل على الدابة

وتجوز صلاة النافلة على الدابة بلا عذر على تفصيل في المذاهب فانظره تحت الخط (٣) .

يجب الاتمام ، وندب له قطعه في أوقات الكراهة ، ولا قضاء عليه فيهما .
(١) الشافعية — قالوا : يندب قضاء النفل الذي له وقت كالنوافل التابعة للمكتوبة والضحي والعيدين ، أما ما ليس له وقت فإنه لا يقضى ، سواء كان له سبب ، كصلاة الكسوف أو ليس له سبب كالنفل المطلق .
الحنابلة — قالوا : لا يندب قضاء شيء من النوافل إلا السنن التابعة للفريضة والوتر .
(٢) الحنفية — قالوا : إذا شرع في النفل المطلوب منه ثم أفسده ، لزمه قضاؤه ، فإن نوى ركعتين أو لم ينو عددا ، ثم أفسده ، لزمه قضاء ركعتين ، وكذا إن نوى أربعين على الصحيح ، ولو شرع في نفل يظنه مطلوباً منه ، ثم تبين له أنه غير مطلوب لم يلزمه قضاؤه .

المالكية — قالوا : يجب قضاء النفل إذا أفسده ، فإن نوى ركعتين أو لم ينو عدداً ثم أفسده وجب عليه قضاء ركعتين ، أما إذا نوى أربع ركعات ، ثم أفسدها ، فإن كان الفساد قبل عقد الركعة الثالثة برفع رأسه من ركوعها مطمئناً معتدلاً وجب قضاء ركعتين ، وإن كان بعد عقد الركعة الثالثة بما ذكر وجب عليه قضاء أربع ركعات .

(٣) الشافعية — قالوا : صلاة النافلة على الدابة جائزة إلى الجهة التي يقصدها المسافر ، ولا يجوز له الانحراف عنها إلا للقبلة ، فإن انحرف لغير القبلة عابداً بطلت صلاته ، وإنما تجوز بشرط السفر ، ولو لم يكن سفر قصر ، ويصلها صلاة تامة بركوع وسجود ، —

= الا اذا شق عليه ذلك فانه يومئ بركوعه وسجوده ، بحيث يكون انحناء السجود أخفض من انحناء الركوع ان سهل ، والا فعل ما أمكنه ويجب عليه فيها استقبال القبلة ان لم يشق عليه ، فان شق عليه استقبالها في كل الصلاة وجب عليه أن يستقبلها عند افتتاح الصلاة بتكبيرة الاحرام ، فان شق عليه ذلك أيضا سقط استقبال القبلة بشروط ستة ، الأول : أن يكون السفر مباحا ، الثاني : أن يقصد السفر الى مكان لا يسمع فيه نداء الجمعة ، الثالث : أن يكون السفر لغرض شرعى ، كالتجارة ، الرابع : دوام السفر حتى يفرغ من الصلاة التي شرع فيها ، فلو قطع السفر وهو يصلى لزمه استقبالها ، الخامس : دوام السير ، فلو نزل أو وقف للاستراحة في أثناء الصلاة لزمه الاستقبال مادام غير سائر ، السادس : ترك فعل الكثير بلا عذر ، كالركض والعدو بلا حاجة في أثناء الصلاة المذكورة ، أما ان كان لحاجة فلا يضر ، ويجب أن يكون مكانه على الدابة طاهرا ، بخلاف اذا بالت الدابة أو دمي فيها أو وطئت نجاسة رطبة ، فان كان زمامها بيده بطلت صلاته ، والا فلا ، أما ان كانت النجاسة جافة فان فارقتها الدابة حالا صحت الصلاة ، والا فلا تصح ، ومن جعل دابته تطأ نجاسة بطلت صلاته مطلقا ، ويجوز للمسافر أن يتنفل ماشيا ، فان كان في غير وجل لزمه اتمام الركوع والسجود والتوجه فيهما الى القبلة ، كما يجب عليه التوجه اليها عند احرامه والجلوس بين السجدين ، ولا يمشى الا في تيامه واعتداله من الركوع قائما وتشهده وسلامه كذلك ، ومن كان ماشيا في نحو ثلج أو وحل أو ماء جاز له الايماء بالركوع والسجود ، الا أنه يلزمه استقبال القبلة فيهما ، والماشي اذا وطئ نجاسة عمدا في أثناءها بطلت صلاته مطلقا ، فان وطئها سهوا صحت صلاته ان كانت جافة وفارقها حالا ، والا بطلت صلاته .

المالكية — قالوا : يجوز للمسافر سفرا تقتصر فيه الصلاة — وسيأتى بيانه — أن يصلى النفل ، ولو كان وثرا ، على ظهر الدابة ، بشرط أن يكون راكبا لها ركوبا معتادا ، وله ذلك متى وصل الى مبدأ قصر الصلاة على الأحوط ، ثم ان كان راكبا في « شقذف وثخثروان » ونحوهما مما يتييسر فيه الركوع والسجود عادة صلى بالركوع والسجود قائما أو جالسا ان شاء ، لا بالايماء ، ويقوم استقبال جهة السفر مقام استقبال القبلة ، وان كان راكبا لاثان ونحوها صلى بالركوع والايماء للسجود ، بشرط أن يكون الايماء للارض لا للسرير ونحوه ، وأن يحسر عمامته عن جبهته ، ولا تشترط طهارة الأرض التي يومئ لها ، ولا يجب عليه استقبال القبلة أيضا ، ويكفي استقبال جهة السفر ، فلو انحرف عنها عمدا لغیر ضرورة بطلت صلاته ، الا ان كان الانحراف للقبلة فتصح ، لأن القبلة هي الأصل ، ويندب للمسافر المذكور أن يبدأ صلاته لجهة القبلة . ولا يجب ولو تيسر ، أما الماشي والمسافر سفرا لا تقتصر فيه الصلاة لكونه قصيرا وغير مباح مثلا ، وكذا راكب الدابة ركوبا غير معتاد — كالراكب مقلوبا — فلا تصح صلاته الا بالاستقبال والركوع والسجود ، ويجوز —

مباحث الجمعة

يتعلق بها مباحث ، أحدها : حكمها ودليله ، ثانيها : وقتها ، ثالثها : متى يجب السعي لصلاة الجمعة ، رابعا : شروطها ، خامسها : شرح بعض هذه الشروط ، وهى حكم حضور النساء الجمعة ، حكم تعدد المساجد التى تقام فيها الجمعة فى البلد الواحد ، الجماعة التى

للمتنفل على الدابة أن يفعل ما لا بد منه من ضرب الدابة بسوط ونحوه ، وتحريك رجله وامسام زمامها بيده ، ولكنه لا يتكلم ولا يلتفت ، وإذا شرع فى الصلاة على ظهرها ثم وقف ، فإن نوى إقامة تقطع حكم السفر نزل وتمم بالأرض بالركوع والسجود ، والا تخفف القراءة وأتم على ظهرها . وأما الفرض على ظهر الدابة ، ولو كان نفلا مندورا ، فلا يصح الا فى اليهودج ونحوه ، بشرط استقبال القبلة والركوع والسجود والقيام ، أما على الأتان ونحوها فلا يصح الا لضرورة ، كما تقدم فى مباحث « استقبال القبلة فى صلاة الفرض » .

الحنفية — قالوا : تندب الصلاة على الدابة الى أى جهة توجهت اليها دابته ، فلو صلى الى جهة غير التى توجهت اليها دابته لا تصح لعدم الضرورة ، ولا يشترط فى ذلك السفر ، بل يتنفل المقيم بلا عذر متى جاوز المصر الى المحل الذى يجوز للمسافر قصر الصلاة فيه ، وينبغى أن يؤمى لأن الصلاة على الدابة شرعت بالإيماء ، فلو سجد على شيء وضعه أو سجد على السرج اعتبر سجوده أيماء أن كان أخفض من الركوع ، ولا يشترط استقبال القبلة فى ابتداء الصلاة ، لأنها لما جازت الى غير جهة الكعبة جاز الافتتاح الى غير جهتها ، نعم يستحب ذلك مع عدم المشقة ، ويجوز أن يحد دابته على السير بالعمل القليل ، كما يجوز أن يفتتح الصلاة على الدابة ، ثم ينزل عنها بالعمل القليل ويتمها بانيا على ما صلاه ، أما إذا افتتح الصلاة وهو على الأرض فلا يجوز له أن يتمها بانيا على ظهر الدابة ولو افتتح صلاته خارج المصر ثم دخل المصر أتم على الدابة ، وأما صلاة الفرض والواجب وسنة الفجر ، فإنها لا تجوز على الدابة الا لضرورة ، كخوف من لص أو سبع على نفسه أو دابته أو ثيابه لو نزل ، وقد تقدم بيانه فى « استقبال القبلة » ، ولا يمنع صحة الصلاة على الدابة نجاسة كثيرة دليها ، ولو كانت فى السرج والركابين فى الأصح ، ولا يجوز للماشى أن يتنفل ماشيا بل يقف إذا أراد التنفل ، ويؤدى الصلاة تامة .

الحنابلة — قالوا : يجوز للمسافر سفرا مباحا الى جهة معينة ، سواء كان سفر قصر أو لا أن يتنفل على ظهر الدابة أو على الأرض إذا كان ماشيا ، ويجب على المتنفل على الدابة أن يركع ويسجد ويستقبل القبلة فى جميع الصلاة متى أمكنه ذلك بلا مشقة ، فإن شق عليه شيء من ذلك فلا يجب ، فيستقبل جهة سفره أن شق عليه استقبال القبلة ، ويؤمى للركوع ، أو السجود ان تعسر وانهد متهما ويلزم أن يكون الايماء للسجود أخفض من =

تصح بها الجمعة ، الخطبة - أركانها - شروطها - سننها - مكروهاتها - الكلام حال الخطبة وعند خروج الخطيب من خلوته وجلوسه على المنبر - الترقية بين يدي الخطيب ، سادسها : بيان ما لا يجوز فعله يوم الجمعة في المسجد أو غيره ، كتخطي رقاب الناس في المسجد ، وعدم جواز السفر يومها ، سابعها : هل يجوز لمن فاتته الجمعة أن يصلي الظهر قبل فراغ الإمام من الجمعة ، ثامنها : هل يجوز لمن فاتته الجمعة أن يصلي الظهر جماعة ، تاسعها : بيان حكم من أدرك إمام الجمعة في بعض الصلاة ، عاشرها : مندوبات صلاة الجمعة ، واليه بيان هذه المباحث بالتفصيل .

حكم الجمعة ، ودليله

صلاة الجمعة فرض على كل من استكمل فيه الشروط الآتية بيانها ، وهي ركعتان ، لما روى عن عمر رضي الله عنه أنه قال : « صلاة الجمعة ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم ﷺ » رواه أحمد والنسائي ، وابن ماجه بإسناد حسن ، وهي فرض عين على كل مكلف قادر مستكمل لشروطها ، وليست بدلا عن الظهر ، فإذا لم يدركها فرض عليه صلاة الظهر أربع ركعات ، وقد ثبتت فرضيتها بالكتاب والسنة والاجماع ، أما الكتاب فقد قال الله تعالى « يا أيها الذين آمنوا إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله ، وذكروا البيع » وأما السنة فممنها قوله ﷺ : « لقد هممت أن أمر رجلا يصلي بالناس ، ثم أحرق على رجال يتخلفون عن الجمعة بيوتهم » رواه مسلم ، وقد انعقد الاجماع على أن الجمعة فرض عين .

وقت الجمعة ، ودليله

وقت الجمعة هو وقت الظهر ، من زوال الشمس إلى أن يصير ظل كل شيء مثله بعد ظل الاستواء كما تقدم بيانه في مبحث « أوقات الصلاة » فلا تصح الجمعة قبل هذا الوقت ، ولا بعده باتفاق الحنفية والشافعية ، وخالف الحنابلة والمالكية فانظر مذهبهم تحت

= الأيماء للركوع أن تيسر ، وأما الماشي فيلزمه افتتاح الصلاة إلى جهة القبلة ، وأن يركع ويسجد بالأرض إلى جهة القبلة أيضا ، ويفعل باقي الصلاة وهو ماش مستقبلا جهة مقصده . ومن كان يتنزل على الدابة وهو ماش ، وكان مستقبلا جهة مقصده ، ثم عدلت به دابته أو عدل هو عنها فإن كان العدل لجهة القبلة صحت وإن كان لغيرها ، فإن كان لغير عذر بطلت صلاته مطلقا ، وإن كان لعذر وطال العدول عرفا بطلت ، وإلا فلا ، ويشترط طهارة ماله تحت الراكب المتنفل من برذعة ونحوها ، بخلاف الحيوان ، فلا تشترط طهارته ، أما من سافر ولم يقصد جهة معينة ، وكذا من سافر سفيها جكروها أو مجرما فإنه يلزمه كل ما يلزم في الصلاة من استقبال القبلة وغيرها .

الخط (١) وإذا خرج الوقت وهم في صلاة الجمعة ، ففي حكم صلاتهم خلاف في المذاهب
هاظرة تحت الخط (٢) أما دليل وقتها فهو ما رواه البخاري في « صحيحه » عن أنس رضي
الله عنه قال : كان النبي ﷺ يصلي الجمعة حين تميل الشمس ، وأخرج مسلم عن سلمة
ابن الأكوع ، قال : كنا نجمع مع رسول الله ﷺ إذا زالت الشمس ثم نرجع ننتبج الفيء
(الظل) .

حتى يجب السعي لصلاة الجمعة ، ويحرم البيع ؟

الأذان الثاني

يجب السعي لصلاة الجمعة على من تجب عليه الجمعة إذا نودي لها بالأذان الذي بين
يدى الخطيب ، ويحرم البيع في هذه الحالة لقوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا إذا نودي
للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله ، وذروا البيع » فقد أمر الله تعالى بالسعي إلى
الصلاة عند النداء ، ولم يكن معروفا في عهد النبي ﷺ سوى هذا الأذان ، فكان إذا صعد
النبر أذن المؤذن بين يديه ، وقد روى ذلك البخاري وأبو داود والنسائي والترمذي ،
وقد زاد عثمان رضي الله عنه نداء قبل هذا عندما كثر الناس ، روى عن السائب بن يزيد ،
قال : كان النداء يوم الجمعة أوله إذا جلس الإمام على المنبر على عهد النبي ﷺ وأبي
بكر وعمر ، فلما كان زمان عثمان وكثر الناس زاد النداء الثاني على الزوراء ، وفي رواية زاد
الأذان الثالث . ولكن المراد به ههنا الأذان ، وإنما سماه ثالثا لأن الإقامة تسمى أذانا ، وهما
لا ريب فيه أن زيادة هذا الأذان مشروعة ، لأن الغرض منه الاعلام ، فلما كثر الناس كان
اعلامهم بوقت الصلاة مطلوبا ، وسيدنا عثمان من كبار الصحابة المجتهدين الذين عرفوا
قواعد الدين ونقلوها عن رسول الله ﷺ .

(١) الحنابلة — قالوا : يتددى وقت الجمعة من ارتفاع الشمس قدر رمح ، وينتهي
بضيورة ظل كل شيء مثله ، سوى ظل الزوال ، ولكن ما قبل الزوال وقت جواز يجوز
فعلها فيه ، وما بعد الزوال وقت وجوب يجب إيقاعها فيه ، وإيقاعها فيه أفضل .
المالكية — قالوا : وقتها من زوال الشمس إلى غروبها بحيث يدركها بتمامها مع الخطبة
قبل الغروب ، فإن علم أن الوقت الباقي إلى الغروب لا يسع إلا ركعة منها بعد الخطبة
فلا يشرع فيها ، بل يصلي الظهر فإن شرع يصح .
(٢) الحنفية — قالوا : تبطل صلاتهم بخروج الوقت قبل تمامها لفوات الشرط ، ولو
بعد القعود قدر التشهد .

الشافعية — قالوا : إذا شرعوا في صلاتها ، وقد بقي من الوقت ما يسمعها ، ولكنهم
أطالوا فيها حتى خرج الوقت لم يبطل ما صلوه ، بل يتمونها ظهرا بائنين على صلاتهم الأولى
من غير نية الظهر ، ويسر الإمام فيما بقي ، ويحرم أن يقطعوا الصلاة ويستأنفوا الظهر من

وقد اتفق ثلاثة من الأئمة على أنه يجب على المكلف بالجمعة أن يسعى إليها متى سمع النداء الذي بين يدي الخطيب ، لأنه هو المقصود بالآية الكريمة ، وخالف الحنفية فقالوا : متى سمع أذان الجمعة بعد زوال الشمس فإنه يجب عليه أن يسعى ، فالأذان المعروف الآن على المؤذنة ونحوها يوجب السعى إلى الصلاة ، لأنه نداء مشروع ، والآية عامة ، فلم تخصه بالأذان الذي بين يدي الخطيب ، كما يقول الثلاثة .

أما البيع فقد اتفق الحنفية ، والشافعية على أنه حرام عند أذان الجمعة . وإن كان صحيحا ، إلا أن الشافعية أرادوا الأذان الذي بين يدي الخطيب ، والحنفية أرادوا الأذان الذي قبله إلى انتهاء الصلاة ، أما المالكية ، والحنابلة : فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ، هذا حكم من تجب عليهم الجمعة ، أما من لا تجب عليهم فإنه لا يجب عليهم السعى ولا يحرم عليهم البيع ، فإن كان أحد المتعاقدين يلزمه ، والآخر لا يلزمه ، فإنه يحرم عليهما معا ، وذلك لأن من لا تجب عليه أعان من تجب عليه على المعصية . ومن هذا تعلم أنه لا يجب السعى ، ولا يحرم البيع قبل الأذان المذكور على الخلاف المتقدم ، نعم يجب السعى على من كانت داره بعيدة عن المسجد بقدر ما يدرك به أداء الفريضة .

شروط الجمعة

تصريف المصر والقرية

يشترط لصلاة الجمعة ما يشترط لصلاة الظهر وغيره من الصلوات المذكورة في صحيفة ١٥٦ وما بعدها في مبحث « شروط الصلاة » المتقدم بيانها ، ولكن للجمعة شروط زائدة على شروط الصلاة المتقدمة ، فلنذكرها لك مجتمعة عند كل مذهب تحت الخط (٢) ، ثم نبين المتفق عليه ، والمختلف فيه .

أوله ، أما إذا شرعوا فيها بعد أن ضاق الوقت فطائفتان أنه يسعها فلم يسعها ، وخرج وهم في الصلاة بطلت صلاتهم ، ولا تتقلب ظهرا .
الحنابلة - قالوا : إذا شرعوا في صلاة الجمعة آخر وقتها فخرج الوقت وهم فيها أتموها جمعة .

المالكية - قالوا : إن شرع في الجمعة معتنقا ادراكها بتمامها ثم غربت الشمس قبل تمامها ، فإن كان الغروب بعد تمام ركعة بسجدة ثلثها أتمها جمعة ، والا أتمها ظهرا .
(١) المالكية - قالوا : إذا وقع البيع وقت الأذان المذكور كان فاسدا ويفسخ ، إلا إذا تغيرت ذات المبيع ، كأن ذبح أو أكل منه أو نحو ذلك ، وكذا إذا تغير سوقه ، كأن نزل ثمنه أو صعد ونحو ذلك مما يفوت به البيع الفاسد ، كما يأتي في « الجزء الثاني » فإذا وقع شيء من ذلك فإن البيع يمضي ، وتجب قيمة المبيع يوم قبضه لا الثمن الذي وقع العقد عليه .
الحنابلة - قالوا : إذا وقع البيع في هذا الوقت لا ينعقد رأسا .
(٢) الحنفية - قالوا : تنقسم شروط الجمعة الزائدة على شروط الصلاة إلى قسمين

شروط وجوب ، وشروط صحة ، فشروط وجوبها عندهم ستة : أحدها : الذكورة ، فلا تجب على الأنثى ، ولكن إذا حضرته وأدتها ، فإنها تصح منها ، وتجزئها عن صلاة الظهر ، ثانيها : الحرية ، فلا تجب على من به رق ، ولكن إذا حضرها وأداها فإنها تصح منه ، ثالثها : أن يكون صحيحا ، فلا تجب على المريض الذي يتضرر بالذهاب لحضورها ماشيا ، فإن عجز عن الذهاب إلى المسجد ماشيا سقطت عنه الجمعة ، وإن وجد من يحمله باتفاق الحنفية ، أما الأعمى الذي لا يمكنه الذهاب إليها بنفسه فالإمام يقول : إنها تسقط عنه ، ولو وجد قائدا متبرعا ، أو بأجر يقدر عليه ، والصاحبان يقولان أن قدر على الذهاب ، ولو بقائد متبرع ، أو بأجر يقدر عليه لزمه الذهاب ، فيجوز للأعمى أن يقلد أحد الرأيين ، ولكن الأحوط أن يقلد مذهب الصاحبين ، خصوصا أن الجمعة تصح منه باتفاق ، رابعها : الإقامة في المحل الذي تقام فيه الجمعة ، أو في محل متصل به ، فمن كان في محل يبعد عن مكان الجمعة فإنها لا تجب عليه ، وقدروا مسافة البعد بفرسخ ، وهو ثلاثة أميال ، والميل ستة آلاف ذراع ، وهي — خمسة كيلومترات ، وأربعون مترا — وهذا هو المختار للفتوى ، وبعضهم قدر هذه المسافة بأربعمئة ذراع ، وتسمى « غلوة » ، وبذلك تعلم أنها لا تجب على المسافرين إلا إذا نوى أن يقيم خمسة عشريوما ، خامسها : أن يكون عاقلا ، فلا تجب على المجنون ومن في حكمه ، سادسها : البلوغ ، فلا تجب على الصبي الذي لم يبلغ .

هذا ، ولا يشتبه عليك عد العقل والبلوغ من شروط وجوب الجمعة الزائدة على شروط وجوب الصلاة ، وذلك لأن الحنفية عدوا في كتبهم المشهورة شروط الصلاة مقصورة على شروط الجواز والصحة ، والا فمما لا شك فيه أن البلوغ من شروط وجوب الصلاة ، وكذلك القدرة والصحة ، فلا تجب الصلاة على العاجز لمرض ونحوه ، فمن لم يعد العقل والبلوغ والقسورة في شرائط الجمعة اكتفاء بعدها في شروط الصلاة كان له وجه حسن ، وأما شروط صحتها فهي سبعة أحدها : المصر ، فلا تجب على من كان مقيما بقرية لقول على رضى الله عنه : « لا الجمعة ولا تشريق ولا صلاة فطر ، ولا أضحي إلا في مصر جامع أو مدينة عظيمة » رواه ابن أبي شيبة في « مصنفه » موقوفا على على ، رضى الله عنه ، وكذلك رواه عبد الرزاق والفرق بين القرية والمصر أن المصر ما لا تسع أكبر مساجده أهلته المكلفين بصلاة الجمعة ، ولو لم يحضروا بالفعل ، وبهذا أفتى أكثر فقهاء الحنفية ، وعليه فتصح الجمعة في كل بلاد القطر المصرى التى بها مساجد تقام فيها الجمعة ، إذا لا توجد قرية يسع أكبر مساجدها جميع أهلها المكلفين ، فإذا فرض ووجدت قرية صغيرة ، ويقال لها : نزلة ، لا ينطبق عليها هذا الشرط ، فإنه لا يصح من أهلها الجمعة إذا لم يكن بينها وبين بلدة أخرى أقل من مسافة فرسخ ، والا فسانه يلزمهم الذهاب إلى هذه البلدة لأداء الجمعة ، ولكن المشهور من مذهب أبى حنيفة أن المصر هو كل موضع له أمير وقاض يقدر على إقامة أكثر الحدود ، وإن لم ينفذها بالفعل فلا تصح الجمعة على هذا الرأي في مساجد البلدان التى لا ينطبق عليها هذا الشرط لوحيث .

أن معظم علماء المذهب أفتوا بالرأى الأول فمن الحيطة العمل به خصوصا أن جميع الأئمة لم يشترطوا هذا الشرط ، فالذين يتركون صلاة الجمعة بناء على ما اشتهر عند بعض الحنفية في تعريف المصر لم يأخذوا بالأحوط لدينهم ، خصوصا إذا ترتب على ترك الجمعة تشكيك العمامة واستهانتهم بأداء واجباتهم الدينية ، على أن سندهم الذي يعولون عليه في هذا ما رواه ابن أبي شيبة عن علي موقوفا ، وقد نقل الزيلعي في كتابه « نصب الرأية » أن النبي ﷺ لم ينقل عنه في هذا الموضوع شيء ، وعلى فرض أنه حديث صحيح فمن أين جاء تعريف المصر بأنه ما كان له أمير وقاض ينفذ الحدود ، فالحق واضح ، والارتكاز على هذا لا يفيد مطلقا ، ولهذا جرى جمهور محققى الحنفية على أن المصر هو ما كان أكبر مسجد فيه لا يسبح أهله الذين تجب عليهم الصلاة ، وإن لم يحضروا فعلا : أما الأئمة الآخرون فانهم لم يعولوا على هذا الأثر الذى نقل عن على كرم الله وجهه ، وستعرف شرائطهم بعد هذا ، ثانيها : إذن السلطان أو نائبه الذى ولاه اماره ، فاذا ولى الامام خطيبا فان له أن يولى غيره ، ولو لم يأذن بالانابة على الظاهر ، وبعضهم يقول : لا يجوز الا اذنه بانابة غيره ، ثالثها : دخول الوقت ، فلا تصح الجمعة الا اذا دخل وقت الظهر ، وقد عرفت أن دخول الوقت شرط لصحة الصلاة مطلقا ، ولو غير الجمعة ، كما هو شرط لوجوبها ، ولكنهم ذكروه أيضا في شرائط صحة الجمعة تساهلا ، واذا خرج الوقت قبل تمام صلاتها فان صلاتهم تبطل ، ولو بعد القعود قدر التشهد ، وقد عرفت أن وقت الجمعة هو وقت الظهر ، وهو من زوال الشمس الى أن يصير ظل كل شيء مثله بعد ظل الاستواء ، رابعها ، الخطبة ، وسيأتى بيانها ، خامسها : أن تكون الخطبة قبل الصلاة ، سادسها : الجماعة ، فلا تصح الجمعة اذا صلاها منفردا ، ويشترط في الجماعة عند الحنفية أن يكونوا ثلاثة غير الامام ، وإن لم يحضروا الخطبة ، كما سيأتى في مبحث « الجماعة التى لا تصح الجمعة الا بها » ، سابعها : الاذن العام من الامام — الحاكم — فلا تصح الجمعة في مكان يمنع منه بعض المصلين ، فلو أقام الامام الجمعة في داره بحاشيته وخدمه ، فانها تصح مع الكراهة ، ولكن بشرط أن يفتح أبوابها ، ويأذن للناس بالدخول فيها ، ومثلها الحصن والقلعة ، على أنه لا يضر اغلاق الحصن أو القلعة لخوف من العدو ، فتصح الصلاة فيها مع اغلاقها متى كان مأذونا للناس بالدخول فيها ، وتصح صلاة الجمعة في الفضاء ، بشرطين : أحدهما إذن الامام ، ثانيهما : أن لا يبعد عن المصر أكثر من فرسخ ، أو يكون له علاقة بالمصر ، كالمحل الذى أعد لسباق الخيل ، أو لدفن الموتى ، وسيأتى في مبحثه .

المالكية — قالوا : تنقسم شروط الجمعة الى قسمين : شروط وجوب ، وشروط صحة ، فأما شروط وجوبها فهي كشروط وجوب الصلاة المتقدمة ، وتزيد عليها أمور : أحدها الذكورة ، فلا تجب الجمعة على المرأة ، ولكن ان صلتها مع الجماعة فانها تصح منها ، وتجزئها عن صلاة الظهر ، ثانيها : الحرية ، فلا تجب على العبد ، ولكن اذا حضرها وأداها فانها تصح منه ، —

وهذا الشرطان متفق عليهما في المذاهب بنصهما ، ثالثها : عدم العذر المبيح لتركها ، فتسقط عن المريض الذي يتضرر بالذهاب اليها راكباً أو محمولا ، فإذا قدر على السعى لها راكباً ، ولو بأجرة لا تنجفبه ، فإنها تجب عليه ، وإذا كان مقعداً فإنه لا يلزمه الذهاب الى الجمعة ، إلا إذا وجد من يحمله ، ولم يتضرر من ذلك ، رابعها : أن يكون مبصراً ، فلا تجب على الأعمى إذا تعذر عليه الحضور بنفسه ، أو لم يجد قائداً ، فإن أمكنه المشي بنفسه ، أو وجد قائداً ، فإنها تجب عليه ، خامسها : أن لا يكون شيخاً هرمًا يصعب عليه الحضور ، سادسها : أن لا يكون وقت حصر أو برد شديد ، ومثل الحر والبرد الشديدين المطر والوحل الشديدين ، سابعها : أن يخاف من ظالم يحبسه أو يضربه ظلماً ، أما أن كان يستحق ذلك فإن الجمعة لا تسقط عنه . ثامنها : أن يخاف على مال أو عرض أو نفس ، ويشترط في المال أن يكون ضياعه مجحفاً به . تاسعها : أن يكون مقيماً بالبلد الذي تقام به الجمعة ، أو مقيماً بقرية أو خيمة تبعد عنه ثلاثة أميال وثلاث ميل ، وتعتبر هذه المسافة من المنارة التي في طرف البلد أن جاز تعدد مساجد الجمعة ، بأن كان هناك ضرورة توجب التعدد ، أما إذا منع تعدد المساجد فتعتبر هذه المسافة من منارة الجامع الذي أقيمت فيه الجمعة أولاً ، فالمقيم والمسافر الذي نوى الإقامة أربعة أيام تامة تجب عليه الجمعة ، وإن كانت لا تتعد بالمسافر الذي نوى الإقامة ، أما الاستيطان ، وهو الإقامة بنية التأبيد ، فهو شرط لوجوبها ابتداءً ولصحتها ، فلا تجب الجمعة ابتداءً إلا على قوم أقاموا في بلدة على التأبيد بحيث يمكن حمايتها والدود عنها من الطوارئ الغالبة ، عاشرها : أن يكون في بلدة مستوطنة ، فلو نزل جماعة كثيرة بمكان ونووا فيه الإقامة شهراً مثلاً ، وأرادوا أن يقيموا الجمعة في ذلك المكان ، فلا تجب عليهم ولا تصح ولا يشترط في بلد الجمعة أن يكون مصر ، فتصح في القرية وفي الأخصاص ، وهي البيوت المبنية من الجريد أو القصب الفارسي - البوص - ، وأما بيوت الشعر فلا تجب الجمعة على أهلها ، ولا تصح ، لأن الغالب عليهم الارتحال ، إلا إذا كانوا قريين من بلدها ، فتجب عليهم تبعاً ، كما تقدم .

وأما شروط صحة الجمعة فهي خمسة : الأول : استيطان قوم ببلدة أو جهة ، بحيث يعيشون في هذا البلد دائماً آمنين على أنفسهم من الطوارئ الغالبة ، وكما أن الاستيطان شرط في الصحة ، فهو شرط في الوجوب ، كما تقدم بيانه في « شرائط الوضوء » ، الثاني : حضور اثني عشر غير الإمام ، ولا يلزم حضور جميع أهل البلد ، ولو في أول جمعة على الصحيح ، نعم يشترط وجودهم في البلد أو قريباً منه بحيث يمكن الاستئجار بهم في كل جمعة ، الثالث : « الإمام » ويشترط فيه أمران : أحدهما : أن يكون مقيماً أو مسافراً نوى إقامة أربعة أيام ، وقد تقدم ، ثانيهما : أن يكون هو الخطيب ، فلو صلى بهم غير من خطب ، فالصلاة باطلة « إلا إذا منع الخطيب من الصلاة مانع يبيح له الاستخلاف ، كرعاف ، ونقض وضوء ، فيصح أن يصلى غيره أن لم ينتظر زوال عذره في زمن قريب ، وإلا وجب انتظاره » ،

والقريب مقدار صلاة الركعتين الأوليين من العشاء وقراءتهما : الرابع : الخطبتان ، وقد تقدم الكلام عليهما ، الخامس : الجامع ، ملاتصح الجمعة في البيوت ولا في أرض براح مثلاً ، ويشترط في الجامع شروط أربعة ، الأول : أن يكون مبنياً ، فلا تصح في المسجد المحوط عليه بأحجار أو طوب من غير بناء ، الثاني : أن يكون بناؤه مساوياً على الأقل للبناء المعتاد لأهل البلد ، فلو كان البلد أخصاصاً صح بناء المسجد من البوص ، الثالث : أن يكون في البلد أو يكون قريباً منها ، بحيث يصل إلى المكان المقيم به دخان البلد التي تقام فيها الجمعة ، الرابع : أن يكون المسجد ، واحداً ولو تعددت المساجد في البلد الواحد فلا يصح إلا في الجامع القديم ، على التفصيل الذي تقدم في « مبحث تعدد المساجد » .

الشافعية - قالوا : تنقسم شروط الجمعة إلى قسمين : شروط وجوب : وشروط صحة ، فأما شروط وجوبها الزائدة على ما تقدم في شروط وجوب الصلاة ، فمنها الشروط التي ذكرها المالكية إلى الشرط العاشر ، فهم متفقون معهم في أن الجمعة لا تجب على المريض والمقعد والأعمى إلا بالشروط التي ذكرها المالكية في شرائط الوجوب ، وكذا لا تجب في حال البرد والحر الشديد جداً ، كما يقول المالكية ، ومثلها المطر والوهل والخوف من عدو ظالم أو حاكم ظالم كذلك ، وكذا لا تجب على من خاف ضياع مال ، سواء كان مجحفاً به أو لا ، خلافاً للمالكية في ذلك ، وكذا لا تجب على من خاف على عرضه أو نفسه ، كما لا تجب على المرأة والرقيق ، ولكنها تصح منهما ، وقد وافق الحنابلة على هذه الشروط أيضاً ، إلا أن الحنابلة قالوا : لا تجب على الأعمى ، إلا إذا وجد قائداً أو ما يقوم مقامه من علامة يستند إليها حتى يصل إلى المسجد ، كجدار يمكنه أن يستند إليه أو حبل يمسكه أو نحو ذلك ، وقد عرفت أن الحنفية يقولون : تسقط عن المريض الذي يتضرر بالذهاب لحضورها ما شياً ، فإن عجز عن ذلك سقطت عنه ، وإن وجد من يحمله باتفاق ، أما الأعمى ففيه خلاف ، فبعضهم يقول : تسقط عنه ، ولو وجد قائداً متبرعاً ، ومنهم من يقول : إذا قدر على الذهاب ولو بقائد متبرع أو بأجير يقدّر عليه فإن الذهاب يجب عليه ، كما تقدم في شرائط الوجوب عند الحنفية ، وقد وافق الحنفية جميع الأئمة على أن الجمعة لا تجب على من خاف من ظالم يعتدي على ماله أو عرضه أو نفسه ، بشرط أن يكون ضياع ماله مجحفاً به ، كما يقول المالكية ، والحنابلة ، وخلافاً للشافعية ، أما إن كان ظالماً ، فإن الجمعة لا تسقط عنه بالخوف من القصاص .

ومن شروط وجوب الجمعة عند الشافعية الإقامة بمحل الجمعة أو بمحل قريب منه ، كما يقول غيرهم من الأئمة ، إلا أن لهم في ذلك تفصيلاً ، وهو أنهم يشترطون فيمن كان مقيماً بمحل قريب من محل الجمعة أن يسمع الأذان أو النداء ، فلا تجب الجمعة على من كان مقيماً بمكان بعيد لا يسمع أهله النداء ، إلا إذا بلغ عددهم أربعين ، فتجب عليهم في هذه الحالة إقامة الجمعة بمحلهم ، ولا يلزمهم السعي للبلد القريب منهم ، ولا يشترط في وجوب الجمعة .

الاستيطان ، وهو الإقامة على التأبيد ، بحيث لا يرحلون عن محلهم صيفا أو شتاء إلا لحاجة .
 كالمعتاد في القاطنين ببلد ، وإنما الاستيطان المذكور شرط لانعقاد الجمعة ، فلا تتعقد
 الجمعة إلا بمن كان مستوطنا ، بمعنى أنه لو حضر من المستوطنين أقل من أربعين ، وكمل
 العدد بغير متوطن ، فإن الجمعة لا تتعقد ، ولا تصح ، كما لا تجب عليهم من أول الأمر ، ومن
 شرط وجوب الجمعة الإقامة ، فلا تجب الجمعة على المسافر ، إلا إذا نوى المسافر إقامة أربعة
 أيام في بلد الجمعة ، وإذا خرج للسفر من بلده بعد فجر الجمعة فإنها تجب عليه إذا أدرك
 الجمعة في المحل المسافر إليه ، أما إذا خرج من بلده قبل فجر يوم الجمعة ، فإنها لا تجب عليه ،
 ولا فرق في ذلك بين أن يكون السفر طويلا أو قصيرا ، إلا إذا كان يريد الذهاب إلى مكان
 قريب يسمع فيه أذان الجمعة من البلدة التي خرج منها ، أما إذا سمع النداء من بلدة غيرها
 فإنها لا تجب عليه ، وعلى هذا إذا خرج الحصادون والعمال من بلدهم إلى مكان
 أعمالهم قبل الفجر ، فإن الجمعة لا تجب عليهم ، إلا إذا كانوا في مكان يسمعون فيه النداء من
 بلدهم ، وأما شروط صحة الجمعة عند الشافعية فهي ستة أشياء ، الأول : أن تقع كلها وخطبتها
 في وقت الظهر يقينا ، الثاني : أن تقع بأبنية مجتمعة ، سواء كانت مصرا أو قرية ، أو بلدا ،
 أو غارا بالجبل ، أو سردابا ، فلا تصح في الصحراء ، والضابط المعتمد لصحة الجمعة في
 الأبنية ما لا تقصر الصلاة فيه تصح فيه الجمعة كفضاء داخل سور البلد ، وما تقصر
 الصلاة فيه لا تصح فيه ، الثالث : أن تقع الصلاة جماعة بشرائها المتقدمة ، الرابع :
 أن يكون عدد جماعتها أربعين بالشروط المتقدمة ، الخامس : أن تكون صلاة الجمعة متقدمة
 على غيرها في مكانها ، وسيأتى تفصيل ذلك في مبحث « تعدد الجمعة » ، السادس : تقديم
 الخطبتين بالأركان والشروط الآتى بيانها .

الحنابلة - قالوا : تنقسم شروط الجمعة الزائدة على شروط الصلاة المتقدمة إلى شروط
 وجوب - وشروط صحة ، فأما شروط وجوبها الزائدة على ما تقدم ، فمنها الشروط التي ذكرت
 عند المالكية ، والشافعية ، والحنفية ، ومنها الحرية ، فلا تجب على العبد ، والذكورة ،
 فلا تجب على الاناث ، وتصح منهن إذا حضرنها ، ومنها عدم العذر المبيح لتركها ، فلا تجب
 على المريض الذي يتضرر بالذهاب إليها راكبا أو محمولا ، أما إذا قدر ولو بأجرة لا تجحف
 به ، فإنها تجب عليه ، ومثل المريض المقعد ، ومنها أن يكون مبصرا ، فلا تجب على الأعمى ،
 ولو وجد قائدا ، إلا إذا أمكنه أن يستند إلى جبل متصل بمسجد الجمعة ، ومنها أن لا يكون
 وقت حر أو برد شديد ، أو وقت مطر ووحل شديد ، كذلك ، ومنها أن يخاف من حبس
 ونحوه ، وهو مظلوم لا ظالم ، ومنها أن يخاف على مال من الضياع ، أو يخاف على عرضه أو
 نفسه ، ويشترط أن يكون ضياع المال مجحفاه ، ومنها الإقامة ببناء يشمل اسم واحد
 كمصر ، فكل القاطنين في مدينة مصر تجب عليهم الجمعة ، ولو كان بينهم وبين المحل التي
 تقام فيه فراسخ كثيرة ، لأنها مدينة واحدة لها اسم واحد ، أما الجهات التي لها أسماء =

حضور النساء الجمعة

قد عرفت أن الذكورة شرط في وجوب الجمعة ، فلا تجب على المرأة ، ولكن تصحح منها إذا صلتها بدل الظهر ، وهل الأفضل للمرأة أن تصلي الجمعة ، أو تصلي الظهر في بيتها ؟ في ذلك تفصيل المذاهب ، فانظره تحت الخط (١) ، أما غير المرأة ممن لا تجب عليهم الجمعة ، كالعبد ، فإنه يستحب له حضور الجمعة .

= خاصة بها ، كمين شمس ، ومصر الجديدة ، الزيتون ، والمعادي الخيري ، ونحو ذلك ، فإن كل جهة منها مستقلة بنفسها في هذا الشرط بحيث لا تجب الجمعة إلا على من كان متوطنا بها إذا كانت الجمعة تقام فيها ، فإن لم تكن بها مساجد تقام فيها الجمعة ، ولكن بجوارها جهة أخرى تقام فيها الجمعة ، فإنه يجب أن يذهب إلى الجهة التي تقام فيها الجمعة ، بشرط أن تكون بين الجهتين مسافة فرسخ فأقل ، أما إذا كانت المسافة أكثر فإن الجمعة لا تجب ، وقد عرفت حد الفرسخ فيما مضى من مذهب الحنفية ، ولا تجب الجمعة على سكان الخيام ، ولا على أهل القرى الصغيرة التي لا يتجاوز عدد سكانها أربعين ، فإن كانوا أربعين فأكثر ، فإن الجمعة تجب عليهم إذا كانوا لا يفارقونها صيفا ولا شتاء ، ومن شروط وجوب الجمعة الإقامة ، فلا تجب على المسافر إلا إذا نوى الإقامة أكثر من أربعة أيام ، وأقل مسافة السفر المعتبرة عند الحنابلة أن يكون بين المسافر وبين المحل الذي تقام فيه الجمعة فرسخ فأقل ، ولا فلا تجب عليه ، وأما شروط صحة الجمعة فهي أربعة : أحدها : دخول الوقت ، فلا تصح قبله ولا بعده ، ولكن وقت الجمعة عندهم كوقت صلاة العيد ، فمتى طلعت الشمس وارتفعت بمقدار ما تحل فيه الصلاة النافلة ، فإن صلاة الجمعة تبتدىء عندهم ، وقد تقدم توضيح مذهبهم في بحث « وقت الجمعة » فارجع إليه إن شئت ، ثانيها : أن يكون مقيما بمدينة أو قرية على الوجه المتقدم ذكره في شروط الوجوب ، فلا تصح الصلاة عندهم في صحراء أو خيمة أو نحو ذلك ، خلافا للحنفية الذين قالوا : تصح في الصحراء ، ثالثها : أن يحضرها أربعون فأكثر بالامام ، وإن كان بعضهم أخرس ، أما إن كانوا كلهم كذلك فإن الجمعة لا تصح ، رابعها : الخطبتان بشروطهما وأحكامهما .

(١) الحنفية — قالوا : الأفضل أن تصلي المرأة في بيتها ظهرا ، سواء كانت عجوزا أو شابة لأن الجماعة لم تشرع في حقها .

الملكية — قالوا : إن كانت المرأة عجوزا انقطع منها أرب الرجال جاز لها أن تمهر الجمعة ، والا كرم لها ذلك ، فإن كانت شابة وخيف من حضورها الافتتان بها في طريقها أو في المسجد ، فإنه يحرم عليها الحضور دفعا للفساد .

الشافعية — قالوا : يكره للمرأة حضور الجماعة مطلقا في الجمعة وغيرها إن كانت مستهانة ، ولو كانت في ثياب رثة ، ومثلها غير المستهانة أن تزينت أو تطيبت ، فإن كانت عجوزا —

تعدد المساجد التي تقام فيها الجمعة

الغرض من صلاة الجمعة هو أن يجتمع الناس في مكان واحد خاضعين لربهم ، فتوثق بينهم روابط الألفة ، وتقوى صلوات المحبة ، وتحيا في أنفسهم عاطفة الرحمة والرفق ، وتموت عوامل البغضاء والحقد ، وكل منهم ينظر الى الآخر نظرة المودة والاخاء ، فيعين قويهم ضعيفهم ، ويساعد غنيهم فقيرهم ، ويرحم كبيرهم صغيرهم ، ويوقر صغيرهم كبيرهم ، ويشنعون جميعا بأنهم عبيد الله وحده ، وأنه هو الغنى الحميد ، ذو السلطان القاهر ، والعظمة التي لا حد لها .

ذلك بعض أغراض الشريعة الاسلامية من حث الناس على الاجتماع في العبادة ، ومما لا ريب فيه أن تعدد المساجد لغير حاجة يذهب بهذه المعاني السامية ، لأن المسلمين يتفرقون في المساجد ، فلا يشعرون بفائدة الاجتماع ، ولا تتأثر أنفسهم بعظمة الخالق الذي يجتمعون لعبادته خاضعين متذللين ، فمن أجل ذلك قال بعض الأئمة : اذا تعددت المساجد لغير حاجة فان الجمعة لا تصح الا لمن سبق بها في هذه المساجد ، فمن سبق بيقين كانت الجمعة له ، وأما غيره فانه يصليها ظهرا ، واليك بيان آراء المذاهب في هذا الموضوع تحت الخط (١) .

== وخرجت في أثواب رثة ، ولم تضع عليها رائحة عطرية ، ولم يكن للرجال فيها غرض ، فانه يصح لها أن تحضر الجمعة بدون كراهة ، على أن كل ذلك مشروط بشرطين : الأول أن يأذن لها وليها بالحضور ، سواء كانت شابة أو عجوزا ، فان لم يأذن حرم عليها : الثاني ؟ أن لا يخشى من ذهابها للجماعة افتتان أحد بها ، والا حرم عليها الذهاب .
الحنابلة — قالوا : يباح للمرأة أن تحضر صلاة الجمعة ، بشرط أن تكون غير حسناء ، أما ان كانت حسناء ، فانه يكره لها الحضور مطلقا .

(١) الشافعية — قالوا : اما أن تتعدد الأمكنة التي تقام فيها الجمعة لغير حاجة الى هذا التعدد ، أو تتعدد لحاجة ، كأن يضيّق المسجد الواحد عن أهل البلدة ، فاذا تعددت المساجد أو الأمكنة التي تقام فيها الجمعة لغير حاجة كانت الجمعة لمن سبق بالصلاة ، بشرط أن يثبت يقينا أن الجماعة التي صلت في هذا المكان سبقت غيرها بتكبيرة الاحرام ، أما اذا لم يثبت ذلك ، بل ثبت أنهم صلوا جميعا في وقت واحد ، بأن كبروا تكبيرة الاحرام معا ، أو وقع شك في أنهم كبروا معا ، أو سبق أحدهم بالتكبير فان صلاتهم تبطل جميعا ، وفي هذه الحالة يجب عليهم أن يجتمعوا معا ، ويعيدوها جمعة أن أمكن ذلك ، وان لم يمكن صلوا ظهرا ، أما اذا تعددت لحاجة ، فان الجمعة تصح في جميعها ، ولكن يندب أن يصلوا الظهر بعد الجمعة .

المالكية — قالوا : اذا تعددت المساجد في بلد واحد ، فان الجمعة لا تصح الا في أول مسجد أقيمت فيه الجمعة في البلد ، ولو كان بناؤه متاخرا ، مثلا اذا كان في البلد — زوايا — لم تنم فيها الجمعة ، ثم بنى مسجد أقيمت فيه الجمعة ، ثم بنى بعده مسجد آخر أقيمت فيه —

الجمعة ، فان الجمعة لا تصح الا في المسجد الذي أقيمت فيه الجمعة أولا ، ولكن هذا الحكم عندهم مشروط بأربعة شروط : أحدها : أن لا يهجر القديم بالصلاة في الجديد ، بأن ينرك الناس الصلاة في القديم رغبة في الجديد بدون عذر ، ثانيها : أن يكون القديم ضيقا ، ولا يمكن توسعته ، فيحتاج الناس الى الجديد ، — المسجد الضيق هو الذي لا يسع من يغلب حضورهم الجمعة — وان لم تكن واجبة عليهم — ثالثها : أن لا يخشى من اجتماع أهل البلدة في مسجد واحد حدوث فتنة أو فساد ، كما اذا كان بالبلدة أسرتان متنافستان احدهما شرقي البلد ، والثانية غربيها ، فانه يصح لكل منهما أن تتخذ لها مسجدا خاصا : رابعها : أن لا يحكم حاكم بصحتها في المسجد الجديد .

الحنابلة — قالوا : تعدد الأماكن التي تقام فيها الجمعة في البلد الواحد أما أن يكون لحاجة أو لغير حاجة ، فان كان لحاجة ، كضيق مساجد البلد عن تصح منهم الجمعة ، وان لم تجب عليهم ، وان لم يصلوا فعلا — فانه يجوز ، وتصح الجمعة ، سواء أذن فيها ولي الأمر ، أو لم يأذن ، وفي هذه الحالة يكون الأولى أن يصلى الظهر بعدها ، أما ان كان التعدد لغير حاجة ، فان الجمعة لا تصح الا في المكان الذي أذن باقامتها فيه ولي الأمر ، ولا تصح في غيره حتى ولو سبقت ، واذا أذن ولي الأمر باقامتها في مساجد متعددة لغير حاجة ، أو لم يأذن أصلا ، فالصحيحة منها ما سبقت غيرها بتكبيرة الاحرام ، فان وقعت الصلاة في وقت واحد ، بأن كبروا تكبيرة الاحرام معا بطلت صلاة الجميع أن تيقنوا ذلك ، ثم اذا أمكن اعادتها جمعة أعادوها ، والا صلوا ظهرا ، أما اذا لم تعلم الجمعة السابقة ، فان الجمعة تصح في واحد غير معين ، فلا تعاد جمعة ، ولكن يجب على الجميع أن يصلوا ظهرا .

الحنفية — قالوا : تعدد الأماكن التي تصح فيها الجمعة لا يضر ، ولو سبق أحدها الآخر في الصلاة على الصحيح ، ولكن اذا علم يقينا من يصلى الجمعة في مسجد أن غيره سبقه من المصلين في المساجد الأخرى ، فانه يجب عليه أن يصلى أربع ركعات بنية آخر ظهر بتسليمة واحدة ، والأفضل أن يصليها في منزله حتى لا يعتد العامة أنها فرض ، وقد عرفت أن الواجب عند الحنفية أقل من الفرق ، وان شئت قلت : انه سنة مؤكدة . أما اذا شك في أن غيره سبقه فانه يندب له أن يصلى أربع ركعات بنية آخر ظهر فقط ، وعليه أن يقرأ في كل ركعة سورة أو ثلاث آيات قصار ، لا اجتماع أن تكون هذه الصلاة نافلة ، وقد تقدم أن قراءة السورة ونحوها واجبة في جميع ركعات النفل ، وهل يصلى الركعات الأربع المذكورة قبل صلاة أربع ركعات سنة الجمعة — أو بعدها ؟ والجواب : يصليها بعدها فاذا سلاها قبلها فقد خالف الأولى والأمر في ذلك سهل ، وعلى هذا يطلب ممن يصلى الجمعة أن يصلى بعدها أربع ركعات سنة الجمعة ، ثم يصلى بعدها أربع ركعات بنية آخر ظهر ، على الوجه المتقدم ، ثم يصلى بعدها ركعتين سنة وقت الظهر كما تقدم في السفن .

هل تصح صلاة الجمعة في الفضاء

اتفق ثلاثة من الأئمة على جواز صحة الجمعة في الفضاء ، وقال المالكية : لا تصح
لا في المسجد وقد ذكرنا بيان المذاهب في ذلك تحت الخط (١) .

الجماعة التي لا تصح الجمعة الا بها

اتفق الأئمة على أن الجمعة لا تصح الا بجماعة ، ولكنهم اختلفوا في عدد الجماعة
التي لا تصح الجمعة الا بهم ، كما اختلفوا في شروط هذه الجماعة ، وقد ذكرنا آراء المذاهب
تحت الخط (٢) .

(١) المالكية — قالوا : لا تصح الجمعة في البيوت ولا في الفضاء ، بل لابد أن تؤدي في
الجامع .

الحنابلة — قالوا : تصح الجمعة في الفضاء اذا كان قريبا من البناء ، ويعتبر القرب
بحسب العرف فان لم يكن قريبا فلا تصح الصلاة ، واذا صلى الامام في الصحراء
استخلف من يصلي بالضعاف .

الشافعية — قالوا : تصح الجمعة في الفضاء اذا كان قريبا من البناء ، وحد القرب
عندهم المكان الذي لا يصح فيه للمسافر أن يقصر الصلاة متى وصل عنده ، وسيأتي
تفصيله في مباحث « قصر الصلاة » ومثل انفضاء الخندق الموجود داخل سور البلد ان
كان لها سور .

الحنفية — قالوا : لا يشترط لصحة الجمعة أن تكون في المسجد ، بل تصح في
الفضاء ، بشرط أن لا يبعد عن المصر بأكثر من فرسخ ، وأن يأذن الامام باقامة الجمعة فيه ،
كما تقدم في الشروط .

(٢) المالكية — قالوا : أقل الجماعة التي تعقد بها الجمعة اثنا عشر رجلا غير الامام ،
ويشترط فيهم شروط : أحدها : أن تكون ممن تجب عليهم الجمعة ، فلا يصح أن يكون
منهم عبد أو صبي أو امرأة ، الثاني : أن يكونوا متوطنين ، فلا يصح أن يكون منهم مقيم
ببلد الجمعة لتجارة مثلا أو مسافر نوى الإقامة أربعة أيام ، الثالث : أن يحضروا من أول
الخطبتين الى تمام الصلاة ، فلو بطلت صلاة واحد منهم ، ولو بعد سلام الامام ، وقبل
سلامه هو ، فسدت الجمعة على الجميع ، الرابع أن يكونوا مالكيين أو حنفيين ، فان كانوا
من الشافعية أو الحنابلة الذين يشترطون أن يكون عدد الجماعة أربعين ، فلا تعقد الجمعة
يوم الا اذا قلدوا مالكا أو أبا حنيفة ، ولا يلزم عند اقامة أول جمعة في قرية حضور أهل
القرية كلهم ، بل يكفي حضور الاثنى عشر على الراجح ، ويشترط في الامام أن يكون ممن
تجب عليه الجمعة ولو كان مسافرا نوى الإقامة أربعة أيام ، لكن بشرط أن تكون الإقامة
بغير قصد الخطبة ، فان أقام بقصد الخطبة فلا يصح أن يكون أماما .

= الحنفية — قالوا : يشترط في الجماعة التي تصح بها الجمعة أن تكون بثلاثة غير الإمام ، وإن لم يحضروا الخطبة ، فلو خطب بحضور واحد ، ثم انصرف قبل الصلاة وحضر ثلاثة رجال بعد ذلك وصلى بهم صحت من غير أن يعيد عليهم الخطبة ، ويشترط فيها أن يكونوا رجالا ولو كانوا عبيدا أو مرضى أو مسافرين أو أميين أو بهم صمم ، لأنهم يصلحون للإمامة في الجمعة ، أما لكل أحد ، وأما مثلهم في الأُمى والأخرس بعد أن يخطب واحد غيرهم ، إذ لا يشترط أن يكون الخطيب هو امام الجمعة ، فصلاحيتهم للابتداء لغيرهم أولى ، بخلاف النساء أو الصبيان ، فإن الجماعة في الجمعة لا تصح بهم وحدهم لعدم صلاحيتهم للإمامة بمثلهم فيها ويشترط أن يستمروا مع الإمام حتى يسجد السجدة الأولى فإن تركوه بعد ذلك بطلت صلاتهم وحدهم وأتمها هو الجمعة ، وإن تركوه قبل أن يسجد بطلت صلاة الجميع عند أبي حنيفة ، ويشترط في الإمام أن يكون ولي الأمر الذي ليس فوقه ولي أو من يأذنه بأقامة الجمعة ، وهذا شرط في صحة الجمعة ، فلو لم يكن الإمام ولي الأمر أو نائبه لم تنعقد الجمعة وصلاتها الناس ظهرا ، ويجوز لمن أذنه الإمام بأقامة الجمعة أن ينيب غيره ، وأن يصرح له بذلك .

الشافعية — قالوا : يشترط في الجماعة التي تصح بها الجمعة أمور : أحدها : أن يكونوا أربعين ولو بالإمام ، فلا تنعقد الجمعة بأقل من ذلك ، فإن نقص العدد عن ذلك جاز تقليد امام لا يشترط ذلك العدد بشرط أن يحترز المقلد عن التلفيق ، كأن يكون في طهارته حوافقا لذلك المذهب ، ويشترط فيهم أن يكونوا ممن تنعقد بهم الجمعة ، بأن يكونوا أحرارا ذكورا مكلفين متوطنين بمحل واحد ، فلا تنعقد بالعبيد والنساء والصبيان والمسافرين ، وأن يستمروا مع الإمام في صلاة صحيحة مغنية عن القضاء ، بحيث لا تلزمهم أعادتها لعذر إلى أن تنتهي الركعة الأولى ، أما الركعة الثانية فلا يشترط فيها بقاء الجماعة ، بمعنى أنهم لو نوا مفارقة الإمام فيها وأتموا صلاتهم لأنفسهم صحت جمعتهم ، وكذلك الإمام إذا نوى مفارقتهم فيها وأتم لنفسه ، أما إذا فسدت صلاة واحد منهم قبل سلام الإمام أو بعده فإن صلاة الجمعة تبطل على الجميع ، لأنه يشترط دوام العدد إلى تمامها ، فإن أمكنهم أعادتها الجمعة لتبطل على الجميع ، ولا صلوا ظهرا ، ويشترط أيضا أن يفتتح المقتدون صلاتهم عقب افتتاح الإمام صلاته بدون أن يتأخروا عنه زمنا لا يسع قراءة الفاتحة والركوع قبل رفعه من الركوع ، فلو تأخروا عن تكبيرة الإمام حتى صار الزمن الذي بين تكبيرهم للإمام ورفع الإمام من الركوع لا يسع قراءة الفاتحة والركوع لم تنعقد الجمعة أما الإمام فإن كان من الأربعين فإنه يشترط فيه أن يستكمل الشروط التي شرطت في المقتدين ، وإن كان زائدا عن الأربعين صح أن يكون صبيا أو عبدا أو مسافرا ، ويشترط أن ينوي الإمام الإمامة وإن كان صبيا أو عبدا أو مسافرا ، وكذا يشترط في المقتدين أن ينوا الاقتداء ، وإن لم ينو الإمام أو المقتدون ذلك لم تنعقد ، ويشترط أيضا بقاء العدد كاملا من أول الخطبة إلى انتهاء الصلاة .

أركان خطبتي الجمعة افتتاحها بالحمد

قد ذكرنا لك في مباحث « صلاة العيدين » أن أركان خطبتها كأركان خطبة الجمعة ما عدا افتتاح خطبة العيد ، فإنه يكون بالتكبير وافتتاح خطبة الجمعة يكون بالحمد ، وقد ذكرنا لك في مباحث « صلاة العيد » أركان الخطبتين مفصلة عند كل مذهب ، على أننا قد بينا هناك أن افتتاح خطبة الجمعة بالحمد ركن عند الشافعية ، والحنابلة ، أما المالكية ، والحنفية فقالوا : أنه ليس بركن لا في خطبة العيد ولا في خطبة الجمعة ، ولذا رأينا أن نذكر لك أركان خطبة الجمعة وهنا أيضا ليسهل نظرها في كل مذهب ، فانظرها تحت الخط (١) *

= الحنابلة — قالوا : يشترط في جماعة الجمعة شروط :

- ١ — أن لا يقل عددهم عن أربعين ، ولو بالامام *
- ٢ — أن يكونوا ممن تجب عليهم الجمعة بأنفسهم ، وهم الأحرار الذكور البالغون المستوطنون بالمحل الذي يصح أن تقام فيه الجمعة ، وهو البلد المبنى بناء معتادا ، فلا يصح أن يكون من جماعة الجمعة رقيق ولا أثنى ولا صبي ولا مسافر ولا مقيم غير مستوطن ولا مستوطن بمحل خارج عن بلد الجمعة وإن وجبت عليه تبعا ، كما تقدم *
- ٣ — أن يكونوا قد حضروا الخطبة والصلاة ولا يشترط أن يحضروا جميع الصلاة ، فلو حضر الأربعون جميع الخطبة وبعض الصلاة ثم انصرفوا بعد مجيء بدلهم صحت ، أما لو نقص العدد عن الأربعين في أثناء الصلاة قبل حضور ما يكمله ، فإنها تبطل . وتجب أعادتها جمعة إن أمكن ، ويستثنى من ذلك ما إذا كان المأمومون يرون بحسب مذهبهم أن الجمعة تصح باثنى عشر مثلا ، ثم نقص عدد الأربعين حتى صاروا اثنى عشر ، فإن الصلاة لا تبطل عليهم ، ويجب على الامام أن يستخلف منهم من يتم بهم صلاتهم ، أما هو فصلاته باطلة حيث كان مذهبه يشترط الأربعين ، فإن كان المأمومون يرون أنه لا بد من أربعين والامام لا يرى ذلك ، ثم نقص عددهم عن الأربعين قبل حضور ما يتسم به العدد المذكور ، فإن الصلاة تبطل على الجميع *

(١) الحنفية — قالوا : الخطبة لها ركن واحد ، وهو مطلق الذكر الشامل للقليل والكثير فيكفي لتحقيق الخطبة المفروضة تحميدة أو تسيحية أو تهليلية ، نعم يكره تنزيهاها للاقتصار على ذلك ، كما سيأتي في سنن الخطبة ، والمشروط عندهم إنما هو الخطبة الأولى ، وأما تكرارها فهو سنة كما يأتي في السنن *

الشافعية — قالوا : أركان الخطبة خمسة : أحدها : حمد الله ، ويشترط أن يكون من مادة الحمد ، وأن يكون مشتملا على لفظ الجلالة ، فلا يكفي أن يقول : أشكر الله ، أو أثنى عليه ، أو الحمد للرحمن ، أو نحو ذلك ، وجزاله أن يقول : أحمد الله ، أو أنى حامد لله ، وهذا الركن لا بد منه في كل من الخطبتين الأولى والثانية وثانيها : الصلاة على النبي ﷺ *

شروط خطبتي الصلاة

هل يشترط أن تكونا بالعربية ، وهل تشترط النية ؟

بشروط لخطبتي الجمعة أمور : أحدها : أن تتقدما على الصلاة ، فلا يعتد بهما أن تأخرتا عنها ، باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وخالف المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ، ثانيها : نية الخطبة فلو خطب بغير النية لم يعتد بخطبته عند الحنفية ، والحنابلة ، وقال الشافعية ، والمالكية : أن النية ليست بشرط في صحة الخطبة ، إلا أن الشافعية اشترطوا عدم الانصراف عن الخطبة ، فلو عطس وقال : الحمد لله ، بطلت خطبته ، وهذا الشرط لم يوافقهم

في كل من الخطبتين ، ولا بد من لفظ الصلاة ، فلا يكفي رحم الله سيدنا محمدا ﷺ ، ولا يتعين لفظ محمد ، بل يكفي أن يذكر اسما من أسمائه الظاهرة ، ولا يكفي الضمير في ذلك ، ولو مع تقدم المرجع على المعتمد ، ثالثها : الوصية بالتقوى في كل من الخطبتين ، ولو بغير لفظها ، فيكفي نحو : وأطيعوا الله ، ولا يكفي التحذير من الدنيا وغرورها في ذلك من غير حث على الطاعة ، رابعها : قراءة آية من القرآن في أحدها ، وكونها في الأولى أولى ، ويشترط أن تكون آية كاملة أو بعضا منها طويلا ، وأن تكون مفهومة معنى مقصودا من وعد أو وعيد أو حكم أو قصة أو مثل أو خبر ، أما نحو قوله تعالى : « ثم نظر » فلا يكفي في أداء ركن الخطبة ، خامسها : الدعاء للمؤمنين والمؤمنات في خصوص الثانية ، ويشترط أن يكون الدعاء بأمر آخرى ، كالغفران أن حفظه ، والا كفى الدعاء بالأمر الديني ، وأن لا يخرج منه الحاضرين بأن يقصد غيرهم .

المالكية - قالوا الخطبة لها ركن واحد ، وهو أن تكون مشتملة على تحذير أو تبشير ، ولا يشترط السجع فيهما على الأصح فلو أتى بها نظما أو نثرا صح وندب أعادتها إذا لم يمل ، فإن صلى فلا أعادة .

الحنابلة - قالوا : أركان الخطبتين أربعة : الأول : الحمد لله في أول كل منهما بهذا اللفظ ، فلا يكفي أحمد الله مثلا ، الثاني : الصلاة على رسول الله ﷺ ، ويتعين لفظ الصلاة ، الثالث : قراءة آية من كتاب الله تعالى ، ويلزم أن تكون مستقلة بمعنى أو حكم ، فنحو قوله تعالى : « مدهامتان » لا يكفي في ذلك ، الرابع : الوصية بتقوى الله تعالى ، وأقلها أن يقول : اتقوا الله . أو نحو ذلك .

(١) المالكية - قالوا : إذا أخرت الخطبتان عن الصلاة أعيدت الصلاة فقط وصح الخطبتان ولا يعيدهما ، بشرط أن يعيد الصلاة قبل أن يخرج من المسجد بدون تأخير ، أما إذا لم يعدها قبل الخروج من المسجد أو مضى زمن طويل عرفا قبل أعادتها ، فإنه يجب أن يعيد الخطبتين ويعيد الصلاة بعدهما .

عليه أحد ، ثالثها : أن تكون بالعربية على تفصيل في المذاهب ، فانظره تحت الخط (١) ،
 رابعها : أن تكونا في الوقت ، فلو خطب قبله ، وصلى فيه لم تصح باتفاق .
 خامسها : أن يجهر الخطيب بهما ، بحيث يسمع الحاضرين ، على تفصيل في المذاهب ،
 فانظره تحت الخط (٢) .

(١) الحنفية — قالوا : تجوز الخطبة بغير العربية ، ولو لقادر عليها ، سواء كان
 القوم عربا أو غيرهم .

الحنابلة — قالوا : لا تصح الخطبة بغير العربية ان كان قادرا عليها ، فان عجز عن
 الاتيان بهذا أتى بغيرها مما يحسنه ، سواء كان القوم عربا أو غيرهم ، لكن الآية التي هي
 ركن من أركان الخطبتين لا يجوز له أن ينطق بها بغير العربية ، فيأتى بدلها بأي ذكر شاء
 بالعربية ، فان عجز سكت بقدر قراءة الآية .

الشافعية — قالوا : يشترط أن تكون أركان الخطبتين باللغة العربية ، فلا يكفي غير
 العربية متى أمكن تعلمها ، فان لم يمكن خطب بغيرها ، هذا اذا كان القوم عربا ، أما ان
 كانوا عجماء فانه لا يشترط أداء أركانها بالعربية مطلقا ، ولو أمكنه تعلمها ما عدا
 الآية ، فانه لا بد أن ينطق بها بالعربية ، الا اذا عجز عن ذلك ، فانه يأتي بدلها بذكر أو
 دعاء عربى ، فان عجز عن هذا أيضا فعليه أن يقف بقدر قراءة الآية ، ولا يترجم ، وأما
 غير أركان الخطبة فلا يشترط لها بالعربية بل ذلك سنة .

المالكية — قالوا : يشترط في الخطبة أن تكون باللغة العربية ، ولو كان القوم عجماء لا
 يعرفونها فان لم يوجد فيهم من يحسن اللغة العربية بحيث يؤدي الخطبة بها سقطت عنهم
 الجمعة .

(٢) الحنفية — قالوا : يشترط الجهر بالخطبة بحيث يسمعا من كان حاضرا اذا لم
 يكن به مانع من سماعها ، فاذا قام به مانع من صمم ونحوه أو كان بعيدا عن الخطيب . فانه
 لا يشترط أن يسمعه ، على أن الخطبة عند الحنفية تكفى بقول : لا اله الا الله ، أو يقول :
 الحمد لله ، أو يقول : سبحان الله . فاذا جهر بهذا فانه يكون خطبة ولو لم يسمعه أحد ،
 ولكن يكره الاقتصار على ذلك والصاحبان يفتون لان : أقسل الخطبة أن يأتي بذكر قدر التشهد
 من قول : التحيات لله الى قول : عبده ورسوله وعلى كل حال فلا بد من حضور واحد على
 الأقل لسماعها ممن تتعقد بهم الجمعة ، بان يكون ذكرا بالغا عاقلا ولو كان معذورا بسفر
 أو مرض .

الشافعية — قالوا : يشترط أن يجهر الخطيب بأركان الخطبة بحيث يمكنه أن يسمع
 الأربعين الذين تتعقد بهم الجمعة ، أما سماعهم بالفعل فليس بشرط ، بل يكفي أن يسمعه
 ولو بالقوة . بمعنى أنهم يكونون جميعا قريبا منه مستعدين لسماعه وان انصرفوا عن سماعه
 بنعاس ونحوه ، أما أن كانوا غير مستعدين لسماعه ، كأن كانوا صما أو نياما نوما ثقيلا
 أو بعيدين عنه ، فلا تجزىء الخطبتان لعدم السماع بالقوة .

هل يصح الفصل بين الخطبتين والصلاة بفواصل

سادسها : أن لا يفصل الخطيب بين الخطبة والصلاة بفواصل طويلة، وقد اختلفت في تحديده المذاهب فانظره تحت الخط (١) . هذا وقد ذكرنا الشروط مجمعة عند كل مذهب تصنت الخط (٢) .

= الحنابلة — قالوا : يشترط لصحة الخطبتين أن يجهر الخطيب بهما بحيث يسمع العدد الذي تجب عليه الجمعة بنفسه أركان الخطبتين حيث لا مانع من نوم أو غفلة ، أو صمم ولو لبعضهم ، فإن لم يسمع العدد المذكور لخفض صوته أو بعدهم عنه لم تصح لفوات المقصود من الخطبة .

المالكية — قالوا : من شروط صحة الخطبة الجهر بها ، فلو أتى بها سرا لم يعتد بها ولا يشترط سماع الحاضرين ولا أصغائهم ، وإن كان الاصغاء واجبا عليهم في ذاته . (١) الشافعية — قالوا : يشترط الموالاة بين الخطبتين ، أي بين أركانها ، وبينهما وبين الصلاة ، وحد الموالاة أن لا يكون الفصل بقدر ركعتين بأخف ممكن ، فإن زاد عن ذلك بطلت الخطبة ما لم تكن الزيادة عظة .

المالكية — قالوا : يشترط وصل الخطبتين بالصلاة ، كما يشترط وصلهما ببعضهما ، ويغتفر الفصل اليسير عرفا .

الحنفية — قالوا : يشترط أن لا يفصل الخطيب بين الخطبتين والصلاة بفواصل أجنبية ، كالأكل ونحوه ، أما الفاصل غير الأجنبي كقضاء فائتة وافتتاح تطوع بينهما فإنه لا يبطل الخطبة ، وإن كان الأولى أعادتها ، وكذا لو أفسد الجمعة ثم أعادها ، فإن الخطبة لا تبطل : الحنابلة — قالوا : يشترط لصحة الخطبتين الموالاة بين أجزائهما . وبينهما وبين الصلاة ، والموالاة هي أن لا يفصل بينهما بفواصل طويلة عرفا .

(٢) الحنفية — قالوا : شروط صحة الخطبة ستة : أن تكون قبل الصلاة ، أن تكون بقصد الخطبة : أن تكون في الوقت : أن يحضرها واحد على الأقل ، أن يكون ذلك الواحد ممن تتعقد بهم الجمعة ، أن لا يفصل بين الخطبة والصلاة بفواصل أجنبية ، أن يجهر بها الخطيب بحيث يسمعها من كان حاضرا أن لم يوجد مانع كما تقدم ، أما العربية فإنها ليست شرطا في صحة الخطبة ولو كان قادرا عليها عند الإمام وشرطا للقادر عليها عندهما ، على ما تقدم في تكبيرة الاحرام وأذكار الصلاة .

الشافعية — قالوا : شروط صحة الخطبة خمسة عشر : أن تكون قبل الصلاة ، أن تكون في الوقت ، أن لا ينصرف عنها بصارفا : أن تكون بالعربية ، أن يوالى بين الخطبتين ، وبينهما وبين الصلاة : أن يكون الخطيب متطهرا من الحدثين ، ومن نجاسة غير معفو عنها ، أن يكون مستور العورة في الخطبتين : أن يخطب واقفا ، أن تدر . فإن عجز صحت الخطبة من جلوس ، أن يجلس بين الخطبتين بقدر الطمأنينة ، فلو خطب قاعدا لعذر سكنت بينهما .

سنن الخطبة

الدعاء لأئمة المسلمين وولاية الأمور في الخطبة

وأما سنن الخطبة فقد ذكرناها مجتمعة عند كل مذهب نحت الخط (١) .

وجوبا بما يزيد عن سكتة التنفس، وكذا يسكت بينهما أن خطيب قائما وعجز عن الجلوس ، أن يجهر بحيث يمكنه أن يسمع الأربعين الذين تتعقد بهم الجمعة أركان الخطبتين ، أن يكون الأربعون سامعين ولو بالقوة ، أن تقعا في مكان تصح فيه الجمعة ، أن يكون الخطيب ذكرا ، أن نصح امامته بالقوم ، أن يعتقد الركن ركنا ، والسنة سنة أن كان من أهل العلم ، والا وجب أن لا يعتقد الفرض سنة ، وإن جاز عكس ذلك .

الحنابلة — قالوا شروط صحة الخطبتين تسعة : أن نكون في الوقت ، أن يكون الخطيب ممن تجب عليه الجمعة بنفسه ، فلا تجزى خطبة عبد أو مسافر ، ولو نوى إقامة مدة ينقطع بها السفر ، أن يشتملا على حمد الله تعالى ، أن يكونا باللغة العربية ، أن تشمل كل منهما على الوصية بتقوى الله تعالى ، أن يصلى على رسول الله ﷺ ، أن يقرأ آية كاملة من القرآن في كل منهما ، أن يوالى بين أجزائهما ، وبينهما وبين الصلاة ، أن يؤديهما بنية ، أن يجهر بأركانها بحيث يسمع العدد الذى تجب عليه الجمعة بنفسه حيث لا مانع من السماع . كنوم أو غفلة ، أو صمم بعضهم .

المالكية — قالوا : يشترط لصحة الخطبتين تسعة شروط : أن يكونا قبل الصلاة ، أن تتصل الصلاة بهما ، أن تتصل أجزاؤهما بعضها ببعض ، أن يكونا باللغة العربية ، أن يجهر بهما ، أن يكونا داخل المسجد ، أن يكونا مما تسميه العرب خطبة ، أن يحضرهما الجماعة التى تتعقد بهما الجمعة وهى اثنا عشر رجلا ، كما يأتى ، وإن لم يسمعوا الخطبة ، القيام فيها : وقيل : انه سنة ، وقد اعتمد كل من القولين ، فمن الاحتياط القيام فيها .

(١) الشافعية — قالوا : سنن الخطبة هي : ترتيب الأركان بأن يبدأ بالحمد أولا ، ثم يصلى على النبي ﷺ ، ثم يوصى الناس بالتقوى ، ثم يقرأ الآية ، ثم يدعو للمؤمنين ، والدعاء في الخطبة الثانية لأئمة المسلمين ، وولاية أمورهم بالصلاح والاعانة على الحق ، ولا بأس بالدعاء للملك والسلطان بخصوصه ، وزيادة السلام على النبي ﷺ بعد الصلاة والسلام على آل وأصحابه ، والانصات وقت الخطبة لمن كان يسمعها لو أنصت ، أما من لا يستطيع سماعها ، فيندب له الذكر ، وأفضلها سورة « الكهف » ثم الصلاة على النبي ﷺ ، أن تكون الخطبة على منبر ، فإن لم يكن ، فعلى شيء مرتفع عن مستوى القوم ، وأن يكون المنبر عن يمين من يستقبل المحراب وأن يسلم الخطيب على من كان عند المنبر قبل الصعود عليه أن خرج من الخلوة المعهودة ، فإن دخل من باب المسجد سلم على كل من مر عليه بكفيرة ، وأن يقبل عليهم إذا صعد فوق المنبر ، وأن يجلس على المنبر قبل الخطبة الأولى ، وأن يسلم على القوم قبل أن يجلس ، أما رد القوم السلام عليهما سلم فواجب .

— وأن يؤذن واحد بين يدي الخطيب لا جماعة، والا كره ، وأما الأذان الذي قبله على المنارة فسنة أن توقف اجتماع الناس لها عليه ، وأن تكون الخطبة فصيحة قريبة من فهم العامة ، متوسطة بين الطول والقصر ، وأن تكون الخطبة أقصر من الصلاة ، وأن لا يلتفت الخطيب فيها بل يستمر مستقبلاً للناس ، وأن يشغل يسراه بسيف ، ولو من خشب ، أو عصا ، أو نحو ذلك ، ويشغل يمينه بحرف المنبر .

الحنابلة — قالوا : سنن الخطبة هي أن يخطب الخطيب على منبر أو موضع مرتفع ، وأن يسلم على المأمومين إذا خرج عليهم ، وأن يسلم عليهم أيضاً بعد أن يصعد على المنبر ، ويقبل عليهم بوجهه ، وأن يجلس حتى يؤذن المؤذن بين يديه ، وأن يجلس بين الخطبتين قليلاً بقدر سورة « الاخلاص » ، وأن يخطب قائماً ، وأن يعتمد على سيف أو قوس أو عصا ، وأن يستقبل بخطبته جهة وجهه ، فلا يلتفت يمينا أو شمالاً ، وأن يقصر الخطبتين ، وأن تكون الأولى أطول من الثانية وأن يرفع صوته بهما حسب طاقته ، وأن يدعو للمسلمين ، ويأج الدعاء لواحد معين ، كولي الأمر أو ابنه أو أبيه ، ونحو ذلك ، وأن يخطب من صحيفة .

المالكية — قالوا : يسن للامام أن يجلس على المنبر قبل الخطبة الأولى حتى يفرغ المؤذن من الأذان ، وأن يجلس بين الخطبتين قليلاً ، وقدره بعضهم بقراءة سورة « الاخلاص » ، ويندب أن تكون الخطبة على منبر ، والأفضل أن لا يصعد الى أعلاه لغير حاجة ، بل يقتصر في الصعود على قدر ما يتمكن من اسماع الناس ، وأن يسلم على الناس حال خروجه للخطبة ، واصل البدء بالسلام سنة ، وكونه حال الخروج هو المندوب ، ويكره أن يؤخر السلام الى صعوده على المنبر فلو فعل ، فلا يجب على سامعه الرد عليه ، وأن يعتمد حال الخطبتين على عصا ونحوها ، وابتداء كل من الخطبتين بالحمد والثناء على الله تعالى ، وأن يبتدئها بعد الحمد بالصلاة والسلام على رسول الله ﷺ ، وختم الأولى بشيء من القرآن ، وختم الثانية بقول : يغفر الله لنا ولكم ، ويقوم مقام ذلك : اذكروا الله يذكركم ، واشتمالها على الأمر بالتقوى والدعاء لجميع المسلمين ، والترضى على الصحابة ، ويستحب الدعاء لولي الأمر بالتصر على الأعداء واعزاز الاسلام به ، ويستحب أيضاً الطهارة في الخطبتين ، وأن يدعو فيهما بأجزال النعم ، ودفع النقم ، والنصر على الأعداء ، والمعاذاة من الأمراض والادواء ، وجاز الدعاء لولي الأمر بالعدل والاحسان ، ويندب أن يزيد في الجهر حتى يسمع القوم الخطبة ، وأن يكون جهره في الثانية أقل من جهره في الأولى ، وأن تكون الثانية أقصر من الأولى ، وأن يخفف الخطبتين .

الحنفية — قالوا : يسن للخطبة أمور : بعضها يرجع الى الخطيب ، وبعضها يرجع الى نفس الخطبة ، فيسن للخطيب أن يكون ظاهراً من الحدثين الأكبر والأصغر ، فإن لم يكن كذلك صحت مع الكراهة ، ويندب إعادة خطبة الجنب ان لم يطل الفصل ، وأن يجلس الخطيب على المنبر قبل الشروع في الخطبة ، وأن يخطب وهو قائم ، فلو خطب قاعداً أو —

مكروهات الخطبة

مكروهات الخطبة هي ترك سنة من السنن المتقدمة ، فمن ترك سنة من سنن الخطبة فإنه يكره له ذلك باتفاق الحنفية ، والمالكية ، أما الشافعية ، والحنابلة فلهم في ذلك تفصيل ذكرناه تحت الخط (١) .

الترقية بين يدي الخطيب

يبتدع بعض الناس أن يتكلموا بين يدي الخطيب بقوله تعالى : « أن الله وملائكته يصلون على النبي » الآية ، ويزيدون عليها أنشودة طويلة ، ثم إذا فرغ المؤذن الذي يؤذن بين يديه يقول : « إذا قلت لصاحبك والامام يحطّيب يوم الجمعة : أنصت ، فقد

مضطجعا أجزأه مع الكراهة ، وأن يعتمد على سيف متكئا عليه بيده اليسرى في البلاد التي فتحت عنوة ، بخلاف البلاد التي فتحت صلحا ، فإنه يخطب فيها بدون سيف ، وأن يستقبل القوم بوجهه فلا يلتفت يمينا ولا شمالا ، وأن يخطب خطبتين أحدهما سنة والأخرى شرط لصحة الجمعة ، كما تقدم ، وأن يجلس بينهما بقدر ثلاث آيات على المذهب ، فلو ترك الجلوس أساء ، وأن يبدأ الأولى منهما بالتعوذ في نفسه ، ثم يجهر فيها بالحمد لله والثناء عليه بما هو أهله ، والشهادتين ، والصلاة والسلام على النبي ﷺ ، والعظة بالزجر عن المعاصي ، والتخويف والتحذير مما يوجب مقت الله تعالى وعقابه سبحانه والتذكير بما به النجاة في الدنيا والآخرة ، وقراءة آية من القرآن ، ويبدأ الثانية بالحمد لله والثناء عليه ، والصلاة والسلام على رسوله ، ويدعو فيها للمؤمنين والمؤمنات ، ويستغفر لهم ، أما الدعاء للملك والأمير بالنصر والتأييد والتوفيق لمافيه مصلحة رعيته ونحو ذلك فإنه مندوب ، لأن أبا موسى الأشعري كان يدعو لعمر في خطبته ، ولم ينكر عليه أحد من أصحاب النبي ﷺ .

ويسن للخطيب أيضا أن يجلس في ناحية خلوته ، ويكره له أن يسلم على القوم ، وأن يصلي في المحراب قبل الخطبة ، وأن يتكلم في الخطبتين بغير الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

(١) شافعية — قالوا : أن ترك السنن المتقدمة ليس مكروها على إطلاقه ، بل منه ما هو مكروه ، ومنه ما هو خلاف الأولى ، فمن المكروه في الخطبة أن يتكلم سامعها خلالها ، وأن يؤذن جماعة بين يدي الخطيب ، ومن خلاف الأولى أن يغض عينيه لغير حاجة حال الخطبة .

الحنابلة — قالوا : أن ترك السنن المتقدمة منه ما هو مكروه ، ومنه ما هو خلاف الأولى ، فمن المكروه استدبار القوم حال الخطبة ، ورفع يديه حال الدعاء فيها .

لغوت « الحديث ، ثم يقول بعد ذلك : أنصتوا تؤجروا ، وكل هذا بدعة لا داعى اليها ولا لزوم لها ، خصوصا ما يعلنه ذلك المؤذن من الجهل بمعنى الحديث ، لأنه يأمر بالانصات وعدم الكلام ، ثم يتكلم هو بعده بقوله : أنصتوا تؤجروا ، ولا أدري ما هو الداعى لهذه الزيادة التى لم يأمرنا بها الذين ، وقواعده تأباها ، لأن الغرض فى هذا المقام اظهار الخضوع والخشوع لله عز وجل ، فكل تهويش أو كلام سوى كلام الخطيب لغو فاسد لا قيمة له وقد وافق على هذا المالكية ، والحنفية على المعتمد عندهم ، واليك تفصيل المذاهب فى ذلك تحت الخط (١) •

مبحث الكلام حال الخطبة

لا يجوز الكلام حال الخطبة على تفصيل فى المذاهب فانظره تحت الخط (٢) •

(١) المالكية — قالوا : الترقية بدعة مكروهة لا يجوز فعلها ، الا اذا شرطها واقف فى كتاب وقفه •

- الحنفية — قالوا : ان الكلام بعد خروج الامام من خلوته الى أن يفرغ من صلاته مكروه تحريما ، سواء كان ذكرا أو صلاة على النبي ﷺ ، أو كلاما دنيويا ، وهذا هو مذهب الامام ، وهو المعتمد ، وبذلك تعلم أن الترقية وكل كلام مكروه تحريما فى هذا المقام ، وقال صاحبه : لا يكره الكلام كذلك الا حال الخطبة ، أما بعد خروج الامام من خلوته وحال جلوسه على المنبر ساكتا فلا يكره الكلام ، وانما تكره الصلاة ، وعلى هذا فلو تكلم بذكر أو صلاة على النبي بدون تهويش ، فانها تجوز عندهما ، وعلى كل حال فالترقية بهذه الكيفية بدعة مكروهة فى نظر الحنفية ، وتركها أحوط على كل حال •

الشافعية — قالوا : ان الترقية المعروفة بالمساجد — وان كانت بدعة ، لم تكن فى عهد رسول الله ولا عهد أصحابه — ولكنها حسنة لا ياباها الدين ، لأنها لا تخلو من حث على الصلاة على النبي ﷺ وتحذير من الكلام والامام يخطب يوم الجمعة بذكر الآية والحديث ، ومما لا شك فيه أن الشافعية الذين يقولون بالجواز لا يبيحون التغنى بالصيغ المشهورة المعروفة ، كقولهم : اللهم صل وسلم وكرم ومجد وبارك على من تظله الغمامة ، الخ ، فان ذلك التغنى لا يجوز باتفاق •

الحنابلة — قالوا : لا يجوز الكلام حال الخطبتين ، أما قبلهما أو بينهما عند سكوت الخطيب ، ان الكلام يباح ، ويباح الكلام أيضا اذا شرع الخطيب فى الدعاء ، وبذلك تعلم حكم الترقية عندهم •

(٢) الحنفية — قالوا : يكره الكلام تحريما حال الخطبة ، سواء أكان بعيدا عن الخطيب أم قريبا منه فى الأصح ، وسواء كان الكلام دنيويا أم بذكر ونحوه على المشهور ، وسواء حصل من الخطيب لغو بذكر الظلمة أو لا ، واذا سمع اسم النبي ﷺ يصلى عليه فى نفسه ، ولا بأس أن يشير بيده ورأسه عند رؤية المنكر ، وكما يكره الكلام تحريما حال —

تخطي الجالسين لحضور الجمعة أو اختراق الصفوف

لا يجوز اختراق صفوف الجالسين لحضور الجمعة ، ويقال له : تخطي الرقاب ، بشروط مفصلة في المذاهب ، فانظرها تحت الخط (١) .

الخطبة كذلك تكره الصلاة كما تقدم باتفاق أهل المذهب ، أما عند خروج الإمام من خلوته فالحكم كذلك عند أبي حنيفة ، لأن خروج الإمام عنده يقطع الصلاة والكلام ، وعند صاحبيه يقطع الصلاة دون الكلام ، ومن الكلام المكروه رد السلام بلسانه وبقلبه ، ولا يلزمه قبل الفراغ من الخطبة أو بعدها ، لأن البدء بالسلام غير مأذون فيه شرعا ، بل يأنم فاعله ، فلا يجب الرد عليه ، وكذا تشميت العاطس ، ويكره للإمام أن يسلم على الناس ، وليس من الكلام المكروه التحذير من عقرب أو حية ، أو النداء لخوف على أعمى ونحو ذلك ، مما يترتب عليه دفع ضرر .

المالكية - قالوا : يحرم الكلام حال الخطبة وحال جلوس الإمام على المنبر بين الخطبتين ، ولا فرق في ذلك بين من يسمع الخطبة وغيره ، فالكل يحرم عليه الكلام ، ولو كان برحبة المسجد أو الطرق المتصلة به ، وإنما يحرم الكلام المذكور ما لم يحصل من الإمام لغو في الخطبة ، كأن يمدح من لا يجوز مدحه أو يذم من لا يجوز ذمه ، فإن فعل ذلك سقطت حرمة ، ويجوز الكلام حال جلوسه على المنبر قبل الشروع في الخطبة وفي آخر الخطبة الثانية عند شروع الخطيب في الدعاء للمسلمين أو لأصحاب الرسول عليه السلام أو الخليفة ، ومن الكلام المحرم حال الخطبة ابتداء السلام ورده على من سلم ، ومنه أيضا نهى المتكلم حال الخطبة ، وكما يحرم الكلام تحريم الإشارة لمن يتكلم ورميه بالحصى ليسكت ، ويحرم أيضا الشرب وتشميت العاطس ، لكن يندب للعاطس والإمام يخطب أن يحمد الله سرا ، وكذلك إذا ذكر الخطيب آية عذاب أو ذكر النار مثلا ، فإنه يندب للحاضر أن يتعوذ سرا قليلا ، وإذا دعا الخطيب ندب للحاضر التأمين ، ويكره الجهر بذلك ، ويحرم الكثير منه ، ومثل التأمين التعوذ والاستغفار والصلاة على النبي عليه السلام إذا وجد السبب لكل منهما فيندب كل منهما سرا إذا كان قليلا ، وأما التنفل فيحرم بمجرد خروج الإمام للخطبة ، والقاعدة أن خروج الخطيب يحرم الصلاة ، وكلامه يحرم الكلام . الشافعية - قالوا : من كان قريبا من الخطيب بحيث لو أنصت يسمعه بكره له تنزيها أن يتكلم أثناء أداء الخطيب أركان الخطبة ، وإن لم يسمع بالفعل ، وقيل : يحرم ، أما ما زاد على أركان الخطبة فإنه لا يكره الكلام في أثناء أدائه ، كما لا يكره الكلام قبل الخطبة ، ولو خرج الإمام من خلوته ولا بعدها قبل إقامة الصلاة ولا بين الخطبتين ، وكذا لا يكره كلام من كان بعيدا عنه ، بحيث لو أنصت لا يسمع ، ويسن له حينذاك أن يشتغل بالفكر ، ويستثنى من كراهة الكلام أن تذكر أربعة أمور ، الأول : تشميت العاطس . فإنه مندوب ، الثاني : رفع الصوت بالصلاة على النبي ﷺ عند ذكر اسمه الكريم من غير مطالعة .

في رفعه فانه أيضا ، الثالث رد السلام فانه واجب ، وان كان البدء بالسلام على مستمع الخطبة من الكلام المكروه ، الرابع ما قصد به دفع أذى ، كأنقاذ أعمى أو التحذير من عقرب ونحوه ، فانه واجب ، أما الصلاة حال الخطبة فقد تقدم حكمها .
الحنابلة — قالوا : يحرم على من كان قريبا من الخطيب يوم الجمعة — بحيث يسمعه — أن يتكلم حال الخطبة بأي كلام ، ذكرا كان أو غيره ، ولو كان الخطيب غير عدل ، إلا الخطيب نفسه ، فانه يجوز له أن يتكلم مع غيره لمصلحة ، كما يجوز لغيره أن يتكلم معه نعم يباح للمستمع أن يصلى على النبي ﷺ عند ذكر اسمه ، ولكن يسن له أن يصلى عليه سرا ، وكذا يجوز له أن يؤمن على الدعاء ، وأن يحمد اذا عطس خفية ، وأن يشمت العاطس ، وأن يرد السلام بالقول لا بالإشارة ، أما من كان بعيدا عن الخطيب بحيث لا يسمعه ، فانه يجوز له الكلام ، واذا اشتغل بالقراءة والذكر ونحو ذلك كان أفضل من السكوت ، وليس له أن يرفع صوته بذلك لئلا يشغل غيره عن الاستماع للخطيب ، وكذلك لا يحرم الكلام قبل الخطبتين أو بعدهما ، ولا في حال سكوت الخطيب بين الخطبتين ، ولا عند شروع الخطيب في الدعاء ، لأنه يكون قد فرغ من أركان الخطبة ، والدعاء لا يجب الانصات له ومن سمع غيره يتكلم فليس له اسكاته بالقول ، بل أن يشير له بوضع اصبعه السببية على فيه ، وقد يجب الكلام حال الخطبة اذا كان لانقاذ أعمى أو تحذير الغير من حية أو عقرب أو نار أو نحو ذلك .

الحنفية — قالوا : تخطى الصفوف يوم الجمعة لا بأس به بشرطين : الأول : أن لا يؤذى أحدا به ، بأن يطأ ثوبه أو يمس جسده ، الثاني : أن يكون ذلك قبل شروع الامام في الخطبة ، والا كره تحريما ، ويستثنى من ذلك ما اذا تخطى لضرورة ، كأن لم يجد مكانا يجلس فيه الا بالتخطى ، فيباح له حينئذ مطلقا .

الشافعية — قالوا : تخطى الرقاب يوم الجمعة مكروه ، وهو أن يرفع رجله ، ويفطى بها كتف الجالس ، أما المرور بين الصفوف بغير ذلك فليس من التخطى ، ويستثنى من التخطى المكروه أمور : منها أن يكون المتخطى ممن لا يتأذى منه كان يكون رجلا صالحا أم عظيما ، فانه لا يكره ، ومنها أن يجد أمامه فرجة يريد سدها ، فيسن له في هذه الحالة أن يتخطى لسدها ، ومنها أن يجلس في الصفوف الأمامية التي يسمع الجالسون فيها الخطيب من لا تتعد بهم الجمعة ، كالصبيان ونحوهم ، فانه يجب في هذه الحالة على من تتعقد بهم الجمعة أن يتخطوا الرقاب ، ومنها أن يكون المتخطى امام الجمعة ، اذا لم يمكنه الوصول الى المنبر الا بالتخطى .

الحنابلة — قالوا : يكره لغير الامام والمؤذن بين يدي الخطيب اذا دخل المسجد لصلاة الجمعة أن يتخطى رقاب الناس الا اذا وجد فرجة في الصف المتقدم ، ولا يمكنه الوصول اليها الا بالتخطى ، فانه يباح له ذلك ، والتخطى المكروه هو أن يرفع رجله ، ويخطى

السفر يوم الجمعة

لا يجوز السفر يوم الجمعة باتفاق المذاهب ، الا أن في حكمه تفصيلا ذكرناه تحت الخط (١) .

لا يصح لمن فاتته الجمعة بغير عذر

أن يصلى الظهر قبل فراغ الامام

من وجبت عليه الجمعة ، وتخلف عن حضورها بعد عذر لا يصح أن يصلى الظهر قبل فراغ الامام من صلاة الجمعة بسلامه منها ، فلو صلى الظهر في هذه الحالة لم تنعقد ، باتفاق الشافعية والحنابلة ، وخالف الحنفية والمالكية فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) . أما من لا تجب عليه الجمعة كالمرضى ونحوه فتصح صلاة الظهر منه ، ولو حال

— بها كتف الجالس .

المالكية — قالوا : يحرم تخطي الرقاب حال وجود الخطيب على المنبر ، ولو كان لسد فرجة في الصف ، ويكره قبل وجود الخطيب على المنبر أن كان لغير سد فرجة ، ولم يترتب عليه ايذاء احد من الجالسين ، فان كان لسد فرجة جازء وان ترتب عليه ايذاء حرم ، ويجوز التخطي بعد فراغ الخطبة وقيل الصلاة ، كما يجوز المشي بين الصفوف ولو حال الخطبة . (١) الحنفية — قالوا : يكره الخروج من المصلى يوم الجمعة بعد الأذان الأول الى أن يصلى الجمعة على الصحيح ، أما السفر قبل الزوال فلا يكره .

المالكية — قالوا : يكره السفر بعد فجر الجمعة لمن لا يدركها في طريقه والا جاز ، كما يجوز السفر قبل الفجر ، أما السفر بعد الزوال فحرام ، ولو كان قبل الأذان الا لضرورة ، كفوات رفيقة يخشى منه ضررا على نفسه أو ماله ، وكذا اذا علم أنه يدركها في طريقه ، فيجوز له السفر في الحالتين .

الشافعية — قالوا : يحرم على من تلزمه الجمعة السفر بعد فجر يومها الا اذا ظن أنه يدركها في طريقه أو كان السفر واجبا ، كالسفر لحج وقته وخاف فوته ، أو كان لضرورة ، تخوفه فوات رفيقة يلحقه ضرر بغيرتهم ، وأما مجرد الوحشة بفوتهم فلا يبيح السفر ، أما السفر قبل فجرها فمكروه .

الحنابلة — قالوا : يحرم سفر من تلزمه الجمعة بعد الزوال الا اذا لحقه ضرر ، كتخلفه عن رفيقته في سفر مباح ، فيباح له السفر بعد الزوال حينئذ ، أما السفر قبل الزوال فمكروه وانما يكون السفر المذكور حراما أو مكروها اذا لم يأت بها في طريقه ، والا كان مباحا .

(٢) الحنفية — قالوا : من لا عذر له يمنعه عن حضور الجمعة اذا لم يحضرها وصلى الظهر قبل صلاة الامام انعقد ظهره موقوفا ، فان اقتصر على ذلك بأن انصرف عن الجمعة بالمرّة مسح ظهره ، وان حرم عليه ترك الجمعة ، أما اذا لم ينصرف بأن مشى الى الجمعة ، فإن

اشتغال الامام بصلاة الجمعة ، ويندب له تأخير الظهر اذا رجا زوال عذره ، أما اذا لم يرج ذلك ، يندب له تعجيلها في أول وقتها ، وذا ينتظر سلام الامام ، باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وخالف الحنفية فانظر مذهبهم تحت الخط (١)

هل يجوز لمن فاتته الجمعة أن يصلى الظهر جماعة

من فاتته الجمعة لعذر أو لغيره جاز له أن يصلى الظهر جماعة ، على تفصيل في المذاهب ، فانظره تحت الخط (٢) .

من أدرك الامام في ركعة أو أقل من صلاة الجمعة

من أدرك الامام في الركعة الثانية فقد أدرك الجمعة ، فعليه أن يأتي بركعة ثانية ويسلم باتفاق ، أما اذا أدركه في الجلوس الأخير فقط فانه يلزمه أن يصلى أربع ركعات

كان الامام لم يفرغ من صلاته ، بطل ظهره بالمشي اذا انفصل عن داره وانعقد نفلا ، ووجب عليه أن يدخل مع الامام في صلاته ، فان لم يدركه أعاد الظهر ، وان كان الامام قد فرغ من صلاته لم يبطل ظهره بالمشي ، ومثله ما اذا كان مشيه مفارفا لفراغ الامام أو قبل إقامة الجمعة .

المالكية - قالوا : من تلزمه الجمعة ، وليس له عذر يبيح له التخلف عنها ان صلى الظهر ، وهو يظن أنه لو سعى الى الجمعة أدرك ركعة منها فصلاته باطلة على الأصح . ويعيدها أبداً ، وأما اذا كان بحيث لو سعى الى الجمعة لا يدرك منها ركعة فصلاته الظهر صحيحة ، كما نصح ممن لا تلزمه الجمعة ، ولو علم أنه لو سعى اليها يدركها بتمامها .
(١) الحنفية - قالوا : يسن للمعذور تأخير صلاة الظهر بعد صلاة الجمعة ، أما صلاته قبل ذلك فمكروهة تنزيها ، سواء رجا زوال عذره أو لا .

(٢) الحنفية - قالوا : من فاتته صلاة الجمعة لعذر أو لغيره يكره له صلاة ظهر الجمعة بالمصر بجماعة ، أما أهل البوادي الذين لا تصح منهم الجمعة فيجوز لهم صلاة ظهر الجمعة بجماعة من غير كراهة ، لأن يوم الجمعة بالنسبة لهم كغيره من باقي الأيام .
الشافعية - قالوا : من فاتته الجمعة لعذر أو لغيره سن له أن يصلى الظهر في جماعة ، ولكن ان كان عذره ظاهرا كالسفر ونحوه سن له أيضا اظهار الجماعة وان كان عذره خفيا ، كالجوع الشديد ، سن اخفاء الجماعة ، ويجب على من ترك الجمعة بلا عذر أن يصلى عقب سلام الامام فورا .

الحنابلة - قالوا : من فاتته الجمعة لغير عذر أو لم يفعلها لعدم وجوبها عليه ، فالأفضل له أن يصلى الظهر في جماعة مع اظهاره ، ما لم يخش الفتنة من اظهار جماعتها ، والا طلب اخفاؤها .

ظهرا ، بأن يقف بعد سلام الامام ، ويصلي أربع ركعات ، ولا يكون مدركا للجمعة باتفاق المالكية والشافعية ، وخالف الحنفية ، والحنابلة فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

مندوبات الجمعة

تحسين الهيئة — قراءة سورة الكهف — المبادرة بالذهاب للمسجد ، وغير ذلك .
وأما مندوبات الجمعة ، فمنها تحسين الهيئة ، بأن يقلم أظفاره ، ويقص شاربيه ، وينتف أطه ونحو ذلك ، ومنها التطيب والاختسال ، وهو سنة باتفاق ثلاثة ، وقال المالكية : انه مندوب لا سنة ، والأمر في ذلك سهل ذكرناه قبلا ، ومنها قراءة سورة الكهف يومها وليلتها ، فيندب لمن يحفظها أو يمكنه قراءتها في المصحف أن يفعل ذلك ، أما قراءتها في المساجد فإن ترتب عليها تهويش أو إخلال بحرمة المسجد برفع الأصوات والكلام المنوع فإنه لا يجوز باتفاق ، وقد تقدم في بحث « ما يجوز فعله في المساجد وما لا يجوز » فارجع إليه أن شئت ، ومنها الاكثار من الصلاة على النبي ﷺ ، ومنها الاكثار من الدعاء يومها لقوله ﷺ : « ان في الجمعة ساعة لا يوافقها عبد مسلم يسأل الله تعالى شيئا الا أعطاه آياه » وأشار بيده يقللها ، رواه مسلم ، ومنها المبادرة بالذهاب الى موضع اقامتها لغير الامام ، أما هو فلا يندب له التبكير ، وليس للمبادرة وقت معين ، فله أن يذهب قبل الأذان ، ومنها المشي بسكينة الى موضعا بساعتين أو أكثر أو أقل ، عند ثلاثة ، وخالف المالكية فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) ، ومنها أن يتزين بأحسن ثيابه ، والأفضل ما كان أبيض ، باتفاق الشافعية والحنفية ، أما المالكية والحنابلة فانظر مذهبهم تحت الخط (٣)

= المالكية — قالوا : تطلب الجماعة في صلاة الظهر يوم الجمعة من معذور يمنعه عذره من حضور الجمعة ، كالمريض الذي لا يستطيع السعى لها والمسجون ، ويندب له اخفاء الجماعة لئلا يتهم بالاعراض عن الجمعة ، كما يندب له تأخيرها عن صلاة الجمعة ، أما من ترك الجمعة بتعذر أو لعذر لا يمنعه من حضورها ، كخوف على ماله لو ذهب للجمعة ، فهذا يكره له الجماعة في الظهر .

(١) الحنفية — قالوا : من أدرك الامام في أي جزء من صلاته فقد أدرك الجمعة ولو في تشهد سجود السهو ، وأتمها جمعة على الصحيح .
الحنابلة — قالوا : من أدرك مع امام الجمعة ركعة واحدة بسجودتها أتمها جمعة ، والا أتمها ظهرا ان كان يصلي الجمعة في وقت الظهر ، بشرط أن ينويه ، والا أتمها نفلا ، ووجبت عليه صلاة الظهر .

(٢) المالكية — قالوا : يندب الذهاب للجمعة وقت الهاجرة ، ويستدعى بقدر ساعة قبل الزوال ، وأما التبكير ، وهو الذهاب قبل ذلك ، فمكروه .

(٣) المالكية — قالوا : المندوب لبس الأبيض يوم الجمعة ، فان وافق يوم الجمعة

مباحث الإمامة في الصلاة

متعلق بها مباحث ، الأول : تعريفها . وبيان العدد الذي تتحقق به ، الثاني : حكمها ودليله ، الثالث : شروطها : ويتعلق بالشروط أمور : منها حكم امامة النساء ، ومنها حكم امامة الصبي المميز ، ومنها حكم امامة الأعمى الذي لا يقرأ ولا يكتب ، ومنها حكم امامة المحدث الذي نسي حدثه . ومنها حكم امامة الألتخ ونحوه ، ومنها نية المأموم الاقتداء ، ومنها نية الإمام الاقتداء ، ومنها اقتداء الذي يصلى فرضاً بإمام يصلى نفلاً ، ومنها متابعة المأموم لإمامه ، ومنها اتحاد فرض المأموم والإمام ، فلا تصح صلاة ظهر خلف عصر مثلاً ، فكل هذه المباحث تتعلق بمبحث واحد من مباحث الإمامة وهو المبحث الثالث ، وبقي من مساحتها المبحث الرابع ، أعنى الأعذار التي تسقط بها صلاة الجماعة ، الخامس : مبحث من له حق التقدم في الإمامة ، السادس : مبحث مكروهات الإمامة ، السابع : مبحث كيف يقف المأموم مع إمامه ، وكيف يقف الإمام مع المأمومين ، ومن أحق بالوقوف في الصف الأول ، الثامن : تراص الصفوف وتسويتها ، التاسع : يصح لمن صلى فرضاً جماعة أن يصلى مع جماعة أخرى ، العاشر : تكرار الجماعة في المسجد الواحد ، الحادى عشر : مبحث بيان القدر الذى تدرك به الجماعة ، الثانى عشر : مبحث اذا فات المقتدى أداء بعض الركعات أو كلها مع إمامه لمعذر ، كرحمة ونحوها ، الثالث عشر : مبحث الاستخلاف ، واليك بيانها بالعناوين الآتية :

تعريف الإمامة في الصلاة ، وبيان العدد الذى تتحقق به

الإمامة في الصلاة معروفة ، وهى أن يربط الإنسان صلاته بصلاة إمام مستكمل للشروط الآتى بيانها ، فيتبعه في قيامه وركوعه وسجوده وجلوسه ونحو ذلك ، مما تقدم بيانه في « أحكام الصلاة » فهذا الربط يقال له : إمامة ، ولا يخفى أن هذا الربط واقع من المأموم ، لأنه كناية عن اتباع المأموم للإمام في أفعال الصلاة ، بحيث لو بطلت صلاة المأموم لا تبطل صلاة الإمام ، أما اذا بطلت صلاة الإمام فان صلاة المأموم تبطل ، لأنه قد ربط صلاته بصلاة الإمام ، وتتحقق الإمامة في الصلاة بواجب مع الإمام فأكثر ، لا فرق بين أن يكون الواحد المذكور رجلاً أو امرأة ، باتفاق ، فان كان صبياً مميزاً فان الإمامة تتحقق به عند الحنفية والشافعية ، وخالف المالكية ، والحنابلة ، فقالوا : لا تتحقق صلاة الجماعة بصبي مميز مع الإمام وحدهما .

— يوم العيد لبس الجديد أول النهار ، ولو كان أسود ، لما عرفت أن السنة يوم العيد هى أن يلبس الجديد مطلقاً أبيض أو أسود فاذا خرج لصلاة الجمعة فانه يندب له أن يلبس الأبيض ، وبذلك يكون قد أدى حق العبد وحق الجمعة .

الحنابلة — قالوا : المندوب يوم الجمعة هو الأبيض لا غير .

حكم الامامة في الصلوات الخمس ، ودليله

اتفقت المذاهب على أن الامامة مطلوبة في الصلوات المفروضة ، فلا ينبغي للمكلف أن يصلى منفردا بدون عذر من الأعذار الآتية ببيانها ، على أن الحنابلة قالوا : انها فرض عين في كل صلاة من الصلوات الخمس المفروضة ، ولم يوافقهم على ذلك أحد من الأئمة الثلاثة ، كما ستعرفه في التفصيل الآتي : وقد استدلل الحنابلة ومن وافقهم من العلماء على ذلك بما رواه البخارى عن أبى هريرة عن رسول الله ﷺ ، قال : « والذى نفسى بيده لقد هممت أن آمر بحطب فيحطب ، ثم آمر بالصلاة فيؤذن لها ثم آمر رجلا فيؤم الناس ، ثم أخالف الى رجال فأحرق عليهم بيوتهم ، والذى نفسى بيده لو يعلم أحدكم أنه يجد عرقا سمينا ، أو مرماتين حسنتين لشهد العشاء » ، والعرق : - بفتح العين وسكون الراء - قطعة لحم على عظم ، والمرماتين : - بكسر الميم - ثنية مرماء ، وهى سهم دقيق يتعلم عليه الرمي ليصطاد به ما يملأ به بطنه ، فهذا الحديث يدل على أن الجماعة فرض ، لأن عقوبة التحريق بالنار لا تكون الا على ترك الفرض ، وارتكاب المحرم الغليظ ، ولا يلزم في الدلالة على ذلك أن يحرقهم بالفعل ، بل يكفى أن يعلم الناس عظيم قدر الجماعة ، واهتمام النبى ﷺ بشأنها ، وهذا وجيه ، ولكن مما لا شك فيه أن هذا الحديث لم تذكر فيه سوى صلاة العشاء فاذا كان الحنابلة ومن معهم وجه في الاستدلال به فانما يكون في صلاة العشاء وحدها ، أما باقى الصلوات الخمس فلا تؤخذ من هذا الحديث ، على أن علماء المذاهب الأخرى قد أجابوا عن هذا بأجوبة كثيرة ، منها أن هذا الحديث كان في بدء الاسلام ، حيث كان المسلمون في قلة ، وكانت الجماعة لازمة في صلاة العشاء بخصوصها ، لأنها وقت الفراغ من الأعمال ، فلما كثر المسلمون نسخ بقوله ﷺ : « صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة » ، فان الأفضلية تقتضى الاشتراك في الفضل ، ويلزم من كون صلاة الفذ فاضلة أنها جائزة ، وأيضا فقد ثبت نسخ التحريق بالنار في حق المتخالفين باتفاق ، فالاستدلال به على الفرضية ضعيف ، وقد استدلل الحنابلة على فرضية الصلاة جماعة أيضا بقوله تعالى : « وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة ، فلتنم طائفة منهم معك ، وليأخذوا أسلحتهم ، فإذا سجدوا فليكونوا من ورائكم ، ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك ، وليأخذوا حذرهم وأسلحتهم » ووجه الاستدلال أن الله تعالى قد كلفهم بصلاة الجماعة في وقت الشدة والحرص ، فلو لم تكن الجماعة واجبة لما كلفهم بأن يصلوها على هذا الوجه ، ولكن علماء المذاهب الأخرى قالوا : ان الآية تدل على أن الامامة مشروعة ، لا على أنها فرض عين ، أما قولهم : ان هذا الوقت وقت خوف وشدة فذلك صحيح ، ولكن تعليمهم للصلاة بهذه الكيفية قد يكون فيه حذر أكثر من صلاتهم فرادى : لأن الفئة الواقعة ازاء العدو حارسة للآخرين ، فاذا وجدت فرصة للعدو للهجوم عليهم بغتة نبهتهم الفرقة الحارسة ليقطعوا صلاتهم ، ويقاوموا عدوهم ، وذلك منتهى الدقة والحذر ، نعم تدل الآية على عظم قدر الصلاة جماعة عند المسلمين الأولين

الذين كانوا يشعرون بعظمة خالق الكائنات الحي الدائم الذي لا يفنى حقاً ، ويعرفون أن الصلاة تذلل لخالقهم ، وخضوع لا ينبغي إهماله حتى في أحرج المواقف وأخطرها ، ومما لا شك فيه أن صلاة الجماعة مطلوبة باتفاق ، إنما الكلام في أنها فرض عين في جميع الصلوات الخمس ، وجمهور أئمة المسلمين على أنها ليست كذلك .
وبعد ، فحكم صلاة الجماعة في الصلوات الخمس المفروضة مبين في كل مذهب من المذاهب الأربعة تحت الخط (١) .

(١) المالكية — قالوا : في حكم الجماعة في الصلوات الخمس قولان : أحدهما مشهور ، والثاني أقرب إلى التحقيق ، فأما الأول فهو أنها سنة مؤكدة بالنسبة لكل مصل ، وفي كل مسجد ، وفي البلد الذي يقيم به المكلف ، على أنه إن قام بها بعض أهل البلد لا يقاتل الباقيون على تركها ، ولا قوتلوا لاستهانتهم بالسنة ، وأما الثاني فهو أنه فرض كفاية في البلد ، فإن تركها جميع أهل البلد قوتلوا ، وإن قام بها بعضهم سقطت الفرض عن الباقيين ، وسنة في كل مسجد للرجال ، ومندوبة لكل مصل في خاصة نفسه ، وللمالكي أن يعمل بأحد الرأيين ، فإذا قال : أنها سنة عين مؤكدة يطلب أدائها من كل مصل وفي كل مسجد ، فقولاه صحيح عندهم ، على أنها وإن كانت سنة عين مؤكدة بالنسبة لكل مصل ، ولكن إن قام بها بعض أهل البلد لا يقاتل الباقيون على تركها ، فالبلد الذي فيها مسجد تقام فيه الجماعة يكفي في رفع القتال عن الباقيين ، ومن قال : أنها فرض كفاية فإنه يقول إذا قام بها البعض سقطت عن الباقيين ، وقد وافقهم الشافعية في هذا القول ، وإن خالفهم في التفصيل الذي بعده .

الحنفية — قالوا : صلاة الجماعة في الصلوات الخمس المفروضة سنة عين مؤكدة ، وإن شئت قلت هي واجبة ، لأن السنة مؤكدة هي الواجب على الأصح ، وقد عرفت أن الواجب عند الحنفية أقل من الفرض ، وأن ترك الواجب يائس أثماً أقل من أثم ترك الفرض ، وهذا القول متفق مع الرأي الأول ولكنهم يخالفونهم في مسألة قتال أهل البلدة للمالكية الذين يقولون : أنها سنة عين مؤكدة ، من أجل تركها ، وإنما تسن في الصلاة المفروضة للرجال العقلاء الأحرار ، غير المعذورين بعذر من الأعذار الآتية إذا لم يكونوا عراة ، وسيأتي بيان الجماعة في حق النساء والصبيان ، وباقي شروط الإمامة .

الشافعية — قالوا : في حكم صلاة الجماعة في الصلوات الخمس المفروضة أقوال عندهم : الراجح منها أنها فرض كفاية إذا قام بها البعض سقطت عن الباقيين ، فإذا أقيمت الجماعة في مسجد من مساجد البلدة سقطت عن باقي سكان البلدة ، وكذا إذا أقامها جماعة في جهة من الجهات ، فإنها تسقط عن باقي أهل الجهة ، وبعض الشافعية يقول : أنها سنة عين مؤكدة ، وهو مشهور عندهم ، ومثل الصلوات الخمس في ذلك الحكم صلاة الجنائز ، على أنهم قالوا : أن صلاة الجنائز تسقط إذا صلاها رجلاً واحداً أو صبياً مميزاً ، بخلاف ما إذا صلتها امرأة واحدة ، كما سيأتي في مباحث « صلاة الجنائز » .

حكم الامامة في صلاة الجمعة والجنازة والنوافل

قد عرفت حكم الامامة في الصلوات الخمس المفروضة ، وبقي حكمها في غير ذلك من الصلوات الأخرى ، كصلاة الجنازة والجمعة والعيد والكسوف والاستسقاء وباقى النوافل ، فانظره مفصلاً في كل مذهب تحت الخط (١) .

= الحنابلة - قالوا : الجماعة في الصلوات الخمس المفروضة ، فرض عين بالشرائط الآتية بيانها ، وقد عرفت استدلالهم .

(١) المالكية - قالوا : الجماعة في صلاة الجمعة شرط لصحتها ، فلا تصح الا بها ، والجماعة في صلاة الكسوف والاستسقاء والعيد شرط لتحقيق سنيتهما ، فلا يحصل له ثواب السنة الا اذا صلاها جماعة ، والجماعة في صلاة التراويح مستحبة ، أما باقى النوافل فان صلاتها جماعة تارة يكون مكروها ، وتارة يكون جائزاً ، فيكون مكروها اذا صليت بالمسجد ، أو صليت بجماعة كثيرين ، أو كانت بمكان يكثر تردد الناس عليه ، وتكون جائزة اذا كانت بجماعة قليلة ، ووقعت في المنزل ونحوه في الأمكنة التي لا يتردد عليها الناس .

الحنفية - قالوا : تشترط الجماعة لصحة الجمعة والعيد ، وتكون سنة كفاية في صلاة التراويح والجنازة ، وتكون مكروهة في صلاة النوافل مطلقاً ، والموتر في غير رمضان ، وانما تكره الجماعة في ذلك اذا زاد المقتدون عن ثلاثة ، أما الجماعة في وتر رمضان ففيها قولان مصححان ، أحدهما : أنها مستحبة ثانيهما : أنها غير مستحبة ، ولكنها جائزة ، وهذا القول أرجح .

الشافعية - قالوا : الجماعة في الركعة الأولى من صلاة الجمعة فرض عين ، وفي الركعة الثانية من صلاة الجمعة سنة ، فلو أدرك الإمام في الركعة الأولى من صلاة الجمعة ، ثم نوى مفارقتها في الركعة الثانية وصلها وحده صحت صلاته ، وكذلك تكون فرض عين في خمسة مواضع أخرى ، الأول في كل صلاة أعيدت ثانياً في الوقت ، فلو صلى الظهر مثلاً منفرداً أو في جماعة ، ثم أراد أن يعيد صلاته مرة أخرى ، فانه لا يجوز له ذلك ، الا اذا صلاه جماعة ، الثانى : تفترض الجماعة في الصلاة المجموعة جمع تقديم في حالة المطر ، وانما تفترض الجماعة في الصلاة الثانية ، فاذا وجد مطر شديد بعد دخول وقت الظهر مثلاً ، فان له أن يصلى الظهر منفرداً ، ويصلى العصر مع الظهر لشدة المطر ، بشرط أن يصلى العصر جماعة ، فلو صلاه منفرداً فلا تصح صلاته . الثالث : الصلاة التي نذر أن يصليها جماعة ، فانه يفترض عليه أن يصليها كذلك ، بحيث لو صلاها منفرداً ، فانه لا تصح ، الرابع : الصلاة المفروضة التي لم يوجد أحد يصليها جماعة الا اثنان ، فاذا فرض ولم يوجد في جهة الا اثنان ، فان الجماعة تكون فرضاً عليهما ، وذلك لأنك عرفت أن الجماعة في الصلوات الخمس المفروضة فرض كفاية في الأصح ، فاذا لم يوجد أحد يصليها الا اثنان

شروط الإمامة : الاسلام

يشترط لصحة الجماعة شروط منها الاسلام ، فلا تصح امامة غير المسلم باتفاق ، فمن صلى خلف رجل يدعى الاسلام ، ثم تبين له أنه كافر ، فإن صلاته التي صلاها خلفه تكون باطلة ، وتجب عليه اعادتها ، وقد يظن بعضهم أن هذه الصورة نادرة الوقوع ، ولكن الواقع غير ذلك ، فإن كثيرا ما يترى غير المسلم بزي المسلم لأغراض مادية ، ويظهر الورع والتقوى ليظهر ببغيته ، وهو في الواقع غير مسلم .

البلوغ

وهل تصح امامة الصبي المميز ؟

ومن شروط صحة الامام البلوغ ، فلا يصح أن يقتدى بالغ بصبي مميز في صلاة مفروضة ، باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وخالف الشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .
هذا في الصلاة المفروضة ، أما صلاة النافلة فيصح للبالغ أن يقتدى بالصبي المميز فيها ، باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وخالف الحنفية فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .
هذا ، ويصح للصبي المميز أن يصلي اما ما بصبي مثله باتفاق .

== فعينت عليهما، الخامس : تكون الجماعة فرض عين إذا وجد الامام راعيا ، وعلم أنه إذا اقتدى به أدرك ركعة في الوقت ، ولو صلى منفردا فاتته الركعة .

أما الجماعة في صلاة العيدين والاستسقاء والكسوف والتراويح ووتر رمضان فهي مندوبة عند الشافعية ، ومثل ذلك الصلاة التي يقضيها خلف امام يصلي مثلها ، كما إذا كان عليه ظهر قضاء ، فإنه يندب أن يصليه خلف امام يصلي ظهرا مثله ، وكذلك تتدب الجماعة لمن فاتته الجمعة لعذر من الأعذار ، فإنه يندب له أن يصلي الظهر بدلا عن الجمعة في جماعة وتباح الجماعة في الصلاة المنذورة وتكره في صلاة أداء خلف قضاء وعكسه ، وفي فرض خلف نفل وعكسه ، وفي وتر خلف تراويح وعكسه .

الحنابلة — قالوا : تشترط الجماعة لصلاة الجمعة ، وتسب للرجال الأحرار القادرين في الصلوات المفروضة إذا كانت قضاء ، كما تسب لصلاة الجنائز ، أما النوافل فممنها ما تسب فيه الجماعة وكذلك كصلاة الاستسقاء والتراويح والعيدين ، ومنها ما تباح فيه الجماعة ، كصلاة التهجد ورواتب الصلوات المفروضة .

(١) الشافعية — قالوا : يجوز اقتداء البالغ بالصبي المميز في الفرض الا في الجمعة ، فيشترط أن يكون بالغاً إذا كان الامام من ضمن العدد الذي لا يصح الا به ، فإما كان زائدا عنهم صح أن يكون صبيا مميزا .

(٢) الحنفية — قالوا : لا يصح اقتداء البالغ بالصبي مطلقا ، لا في فرض ، ولا في نفل على الصحيح .

امامة النساء

ومن شروط الامامة — الذكورة المحققة — فلا تصح امامة النساء ، وامامة الخنثى المشكل اذا كان المقتدى به رجال ، أما اذا كان المقتدى به نساء فلا تشترط الذكورة في امامتهن ، بل يصح أن تكون المرأة اماما لامرأة مثلها ، أو الخنثى ، باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وخالف المالكية فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

العقل

ومن شروط صحة الامامة العقل ، فلا تصح امامة المجنون اذا كان لا يفيق من جنونه أما اذا كان يفيق أحيانا ويجن أحيانا ، فإن امامته تصح حال أفاقته ، وتبطل حال جنونه باتفاق .

اقتداء القارئ بالأمي

اشترطوا لصحة الامامة أن يكون الامام قارئاً اذا كان المأموم قارئاً ، فلا تصح امامة أمي بقارئ ، والشرط هو أن يحسن الامام قراءة ما لا تصح الصلاة الا به ، فلو كان امام قرية مثلاً يحسن قراءة ما لا تصح الصلاة الا به ، فإنه يجوز للمتعلم أن يصلى خلفه ، أما اذا كان أمياً ، فإنه لا تصح امامته الا بأمر مثله ، سواء وجد قارئ يصلى بهما أو لا ، باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وخالف المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .

سلامة الامام من الأعذار

كسلس البول

ويشترط أيضاً لصحة الامامة أن يكون الامام سليماً من الأعذار ، كسلس البول ، والاسهال المستمر ، وانفلات الريح ، والرعاف ونحو ذلك ، فمن كان مريضاً بمرض من هذه فإن امامته لا تصح بالسليم منها ، وتصح بمريض مثله ان اتحد مرضهما ، أما ان اختلف ، كأن كان أحدهما مريضاً بسلس البول والآخر بالرعاف الدائم ، فإن امامتهما لبعضهما لا تصح ، وهذا القدر متفق عليه بين الحنفية والحنابلة ، وخالف الشافعية والمالكية

(١) المالكية — قالوا : لا يصح أن تكون المرأة ولا الخنثى المشكل اماماً لرجال أو نساء ، لا في فرض ، ولا في نفل ، فالذكورة شرط في الامام مطلقاً مهما كان المأموم .
(٢) المالكية — قالوا : لا يصح اقتداء أمي عاجز عن قراءة الفاتحة بمثله أن وجد قارئ ، ويجب عليهما معا أن يقتديا به ، والا بطلت صلاتهما ، أما القادر على قراءة الفاتحة ، ولكنه لا يحسنها ، فالصحيح أنه يمنع ابتداء من الاقتداء بمثله ان وجد من يحسن القراءة ، فإن اقتدى بمثله صحت ، أما اذا لم يوجد قارئ فيصح اقتداء الأمي بمثله على الأصح .

فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

طهارة الامام من الحدث والخبث

ومن شروط صحة الامامة المتفق عليها أن يكون الامام طاهرا من الحدث والخبث ، فإذا صلى شخص خلف رجل محدث أو على بدنه نجاسة ، فإن صلاته تكون باطلة ، كصلاة امامه ، بشرط أن يكون الامام عالما بذلك الحدث ، ويعتمد الصلاة . والا فلا تبطل ، على تفصيل في المذاهب . ذكرناه تحت الخط (٢) .

(١) المالكية — قالوا : لا يشترط في صحة الامامة سلامة الامام من الأعذار المعفو عنها في حقه ، فإذا كان الامام به سلس بول معفو عنه للأثرته ولو نصف الزمن كما تقدم ، صحت امامته ، وكذا إذا كان به انفلات ريح أو غير ذلك مما لا ينقض الوضوء ، ولا يبطل الصلاة ، امامته صحيحة ، نعم يكره أن يكون اماما لصحيح ليس به عذر .
الشافعية — قالوا : إذا كان العذر القائم بالامام لا تجب معه إعادة الصلاة ، فامامته صحيحة ، ولو كان المقتدى سليما .

(٢) المالكية — قالوا : لا تصح امامة المحدث أن تعدد الحدث ، وتبطل صلاة من اقتدى به ، أما إذا لم يتعمد ، كان دخول في الصلاة ناسيا الحدث أو غلبه الحدث ، وهو فيها ، فإن عمل بالمأمومين عملا من أعمال الصلاة بعد علمه بحدثه أو بعد أن غلبه بطلت صلاتهم ، كما تبطل صلاتهم إذا اقتدوا به بعد علمهم بحدثه وإن لم يعلم الامام ، أما إذا لم يعلموا بحدثه ولم يعلم الامام أيضا إلا بعد الفراغ من الصلاة فصلاتهم صحيحة ، وأما صلاة الامام فباطلة في جميع الصور ، لأن الطهارة شرط لصحة الصلاة ، وحكم صلاة الامام والمأموم إذا علق بالامام نجاسة ، كالحكم إذا كان محدثا في هذا التفصيل ، وأما أن صلاته هو تصح إذا لم يعلم بالنجاسة إلا بعد الفراغ من الصلاة ، لأن الطهارة من الخبث شرط لصحة الصلاة مع العلم ، كما تقدم .

الشافعية — قالوا : لا يصح الاقتداء بالمحدث إذا علم المأموم به ابتداء ، فإن علم بذلك في أثناء الصلاة وجبت عليه نية المفارقة ، وأتم صلاته وصحت ، وكفاه ذلك ، وأن علم المأموم بحدث امامه بعد فراغ الصلاة فصلاته صحيحة ، وله ثواب الجماعة ، أما صلاة الامام فباطلة في جميع الأحوال لفقد الطهارة التي هي شرط للصلاة ، ويجب عليه اعادتها ، ولا يصح الاقتداء أيضا بمن به نجاسة خفية ، كقول خف مع علم المقتدى بذلك ، بخلاف ما إذا جهله ، فإن صلاته صحيحة في غير الجمعة ، وكذا في الجمعة إذا تم العدد بغيره ، والا فلا تصح للجميع لنقص العدد المشترط في صحة الجمعة ، أما إذا كان على الامام نجاسة ظاهرة ، بحيث لو تأملها أدركها ، فإنه لا يصح الاقتداء به مطلقا ، ولو مع الجهل بحاله .

الحنابلة — قالوا : لا تصح امامة المحدث حدثا أصغر أو أكبر ، ولا امامة من به نجاسة إذا كان يعلم بذلك . فإن جهل ذلك ، وجهله المقتدى أيضا حتى تمت الصلاة صحت صلاة =

امامة من بلسانه لثغ ونحوه

من شروط صحة الامامة أن يكون لسان الامام سليما لا يتحول في النطق عن حرف الى غيره ، كأن يبدل المراء غينا ، أو السين ثاء ، أو الذال زاياء ، أو الشين سينا ، أو غير ذلك من حروف الهجاء ، وهذا يقال له : اللثغ لأن اللثغ في اللغة تحول اللسان من حرف الى حرف ، ومثل هذا يجب عليه تقويم لسانه ، ويحاول النطق بالحرف صحيحا بكل ما في وسعه ، فان عجز بعد ذلك فان امامته ، لا تصح الا لمثله ، أما اذا قصر ، ولم يحاول اصلاح لسانه ، فان صلاته تبطل من أصلها ، فضلا عن امامته ، وهذا الحكم متفق عليه بين الحنفية والشافعية ، والحنابلة ، الا أن الحنفية يقولون : ان مثل هذا اذا كان يمكنه أن يقرأ موضعا من القرآن صحيحا غير الفاتحة وقرأه فان صلاته لا تبطل ، لأن قراءة الفاتحة غير فرض عندهم ، وخالف في ذلك كله المالكية ، فقالوا : ان امامته صحيحة مطلقا ، كما هو موضح في مذهبهم الآتي ، ومثل اللثغ في هذا التفصيل من يدغم حرفا في آخر خطأ ، كأن يقلب السين تاء ، ويدغمها في تاء بعدها ، فيقول مثلا المتقِيم بدل « المستقيم » ، فمثل هذا يجب عليه أن يجتهد في اصلاح لسانه ، فان عجز صحت امامته لمثله ، وان قصر بطلت صلاته وامامته أما الفأفاء ، وهو الذي يكرر الفاء في كلامه ، والتمتاع ، وهو الذي يكرر التاء ، فان امامته تصح لمن كان مثله ، ومن لم يكن ، مع الكراهة عند الشافعية ، والحنابلة ، أما المالكية فقالوا : انها تصح بدون كراهة مطلقا ، والحنفية قالوا : ان امامتهما كامامة الألتغ ، فلا تصح الا لثلثهما بالشرط المتقدم ، وقد ذكرنا مذهب المالكية في ذلك كله تحت الخط (١) .

= المأموم وحده ، سواء كانت صلاة جمعة أو غيرها ، الا أنه يشترط في الجمعة أن يتم العدد المعتبر فيها ، وهو — أربعون — بغير هذا الامام ، والا كانت باطلة على الجميع ، كما تبطل عليهم أيضا اذا كان بأحد المأمومين حدث أو خبث ان كان لا يتم العدد الا به . الحنفية — قالوا لا تصح امامة المحدث ولا من به نجاسة لبطلان صلاته ، أما صلاة المقتدين به فصحيحة ان لم يعلموا بفساد صلاته ، فان علموا بشهادة عدول ، أو باخبار الامام العدل عن نفسه بطلت صلاتهم ولزمهم اعادتها ، فان لم يكن الامام الذي أخبر بفساد صلاته عدلا ، فلا يقبل قوله ، ولكن يستحب لهم اعادتها احتياطا .

(١) المالكية — قالوا : الألتغ ، والتمتاع والفأفاء ، والأرت ، وهو الذي يدغم حرفا في آخر خطأ ، ونحوهم من كل ما لا يستطيع النطق ببعض الحروف . تصح امامته وصلاته لمثله ولغير مثله من الأصحاء الذين لا اعوجاج في ألسنتهم ، ولو وجد من يعلمه ، وقبل التعليم ، واتسع الوقت له ، ولا يجب عليه الاجتهاد في اصلاح لسانه على الراجع ، ومن هذا تعلم أن المالكية لا يشترطون لصحة الامامة أن يكون لسان الامام سليما .

امامة المقتدى بامام آخر

من شروط صحة الامامة أن لا يكون الامام مقتديا بامام غيره ،مثلا اذا أدرك شخص امام المسجد في الركعتين الأخيرتين من صلاة العصر ، ثم سلم الامام ، وقام ذلك الشخص ليقضى الركعتين ، فجاء شخص آخر ونوى صلاة العصر مقتديا بذلك الشخص الذى يقضى ما فاتته ، فهل تصح صلاة المقتدى الثانى أولا ؟ وأيضا اذا كان المسجد مزدحما بالمصلين ، وجاء شخص فى آخر الصفوف ، ولم يسمع حركات الامام ، فاقتردى بأحد المصلين الذين يصلون خلفه ، فهل يصح اقتداؤه أو لا ؟ فى ذلك كله تفصيل ، فانظره تحت الخط (١) .

الصلاة وراء المخالف فى المذاهب

من شروط الامامة أن تكون صلاة الامام صحيحة فى مذهب المأموم ، فلو صلى حنفى خلف شافعى سال منه دم ولم يتوضأ بعده ، أو صلى شافعى خلف حنفى لمس امرأة مثلا ، فصلاة المأموم باطلة ، لأنه يرى بطلان صلاة امامه ، باتفاق الحنفية ، والشافعية ، ومخالف المالكية ، والحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .

(١) المالكية - قالوا : من اقتدى بمسبوق أدرك مع امامه ركعة بطلت صلاته ، سواء كان المقتدى مسبوقا مثله أو لا . أما اذا حاكى المسبوق مسبوقا آخر فى صورة اتمام الصلاة بعد سلام الامام من غير أن ينوى الاقتداء به ، فصلاته صحيحة ، وكذا ان كان المسبوق لم يدرك مع امامه ركعة كان دخل مع الامام فى التشهد الأخير ، فيصح الاقتداء به ، لأنه منفرد لم يثبت له حكم الاقتداء .

الحنفية - قالوا : لا يصح الاقتداء بالمسبوق ، سواء أدرك مع امامه ركعة أو أقل منها ، فلو اقتدى اثنان بالامام ، وكانا مسبوقين ، وبعد سلام الامام نوى أحدهما الاقتداء بالآخر بطلت صلاة المقتدى ، أما ان تابع أحدهما الآخر لينتذكر ما سبقه من غير نية الاقتداء ، فان صلاتهما صحيحة لارتباطهما بامامهما السابق .

الشافعية - قالوا : لا يصح الاقتداء بالمأموم مادام مأموما ، فان اقتدى به بعد أن سلم الامام أو بعد أن نوى مفارقتة - ونية المفارقة جائزة عندهم - صح الاقتداء به ، وذلك فى غير الجمعة ، أما فى صلاتها ، فلا يصح الاقتداء .

الحنابلة - قالوا : لا يصح الاقتداء بالمأموم مادام مأموما ، فان سلم امامه ، وكان مسبوقا صح اقتداء مسبوق مثله به ، الا فى صلاة الجمعة ، فانه لا يصح اقتداء المسبوق بمثله .

(٢) المالكية ، والحنابلة - قالوا : ماكان شرطا فى صحة الصلاة ، فالعبرة فيه مذهب الامام فقط ، فلو اقتدى مالكى أو حنبلى بحنفى أو شافعى لم يمسح جميع الرأس فى الوضوء فصلاته صحيحة لصحة صلاة الامام فى مذهبه بؤاما ماكان شرطا فى صحة الاقتداء ، فالعبرة

تقديم المأموم على امامه وتمكن المأموم من ضبط أفعال الامام

ومن شروط صحة الامامة أن لا يتقدم المأموم على امامه ، فاذا تقدم المأموم بطلت الامامة والصلاة ، وهذا الحكم متفق عليه بين ثلاثة من الأئمة ، وخالف المالكية فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ، على أن الذين اشترطوا عدم تقدم المأموم على امامه استثنوا من هذا الحكم الصلاة حول الكعبة ، فقالوا : ان تقدم المأموم على امامه جائز فيها ، الا أن الشافعية لهم في هذا تفصيل مذكور تحت الخط (٢) ، ثم ان كانت الصلاة من قيام ، فالعبرة في صحة صلاة المقتدى بأن لا يتقدم مؤخر قدمه على مؤخر قدم الامام ، وان كانت من جلوس ، فالعبرة بعدم تقدم عجزه على عجز الامام فان تقدم المأموم في ذلك لم تصح صلاته ، أما اذا حاذاه فصلاته صحيحة بلا كراهة ، عند الأئمة الثلاثة ، وخالف الشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٣) ، ومنها تمكن المأموم من ضبط أفعال امامه برؤية أو سماع . ولو بمبلغ فمضى تمكن المأموم من ضبط أفعال امامه صحت صلاته الا اذا اختلف مكانهما ، فان صلاته تبطل على تفصيل في المذاهب ، فانظره تحت الخط (٤) .

= فيه بمذهب المأموم ، فلو اقتدى ملكي أو حنبلي في صلاة فرض بشافعي يصلى نفلا فصلاته باطلة ، لأن شرط الاقتداء اتحاد صلاة الامام والمأموم .

(١) المالكية — قالوا : لا يشترط في الاقتداء عدم تقدم المأموم على الامام ، فلو تقدم المأموم على امامه — ولو كان المتقدم جميع المأمومين — صحة الصلاة على المعتمد على أنه يكره التقدم لغير ضرورة .

(٢) الشافعية — قالوا : لا يصح تقدم المأموم على الامام حول الكعبة اذا كانا في جهة واحدة ، أما اذا كان المأموم في غير جهة امامه ، فانه يصح تقدمه عليه ، ويكره التقدم لغير ضرورة ، كضيق المسجد ، والا فلا كراهة .

(٣) الشافعية — قالوا : تكره محاذاة المأموم لامامه .

(٤) الشافعية — قالوا : اذا كان الامام والمأموم في المسجد فهما في مكان واحد غير مختلف ، سواء كانت المسافة بين الامام والمأموم تزيد على ثلاثمائة ذراع أو لا ، فلو صلى الامام في آخر المسجد والمأموم في أوله صح الاقتداء ، بشرط أن لا يكون بين الامام والمأموم حائل يمنع وصول المأموم اليه — كباب مسمر — قبل دخوله في الصلاة ، فلو سدت الطريق بينهما في أثناء الصلاة لا يضر ، كما لا يضر الباب المغلق بينهما ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون امكان وصول المأموم الى الامام مستقبلا أو مستدبرا للقبلة ، وفي حكم المسجد رجبته ونحوها : أما اذا كانت صلاتهما خارج المسجد ، فان كانت المسافة بينهما لا تزيد على ثلاثمائة ذراع تقريبا بذراع آدمي صحت الصلاة ، ولو كان بينهما فاصل : كثر تجرى فيه السفن ، أو طريق يكثر مرور الناس فيه على المعتمد ، بشرط أن لا يكون بينهما حائل =

• • • • •

= يمنع المأموم من الوصول الى الامام لو أراد ذلك، بحيث يمكنه الوصول اليه غير مستدبر للقبلة ، ولا منحرف ، ولا فرق في الحائل الضار بين أن يكون بابا مسمرا أو مغلقا أو غير ذلك ، فان كان أحدهما في المسجد والآخر خارجه ، فان كانت المسافة بين من كان خارجا عن المسجد وبين طرف المسجد الذي يليه أكثر من ثلاثمائة ذراع بطل الاقتداء ، والا فيصح بشرط أن لا يكون بينهما الحائل الذي مر ذكره في صلاتهما خارج المسجد •

الحنفية — قالوا : اختلاف المكان بين الامام والمأموم مفسد للاقتداء ، سواء اشتبه على المأموم حال امامه أو لم يشتبه على الصحيح ، فلو اقتدى رجل في داره بامام المسجد ، وكانت داره منفصلة عن المسجد بطريق ونحوه ، فان الاقتداء لا يصح لاختلاف المكان ، أما اذا كانت ملاصقة للمسجد بحيث لم يفصل بينهما الا حائط المسجد ، فان صلاة المقتدى تصح اذا لم يشتبه عليه حال الامام ، ومثل ذلك ما اذا صلى المقتدى على سطح داره الملاصق لسطح المسجد ، لأنه في هاتين الحالتين لا يكون المكان مختلفا ، فان اتخذ المكان وكان واسعا ، كالمساجد الكبيرة ، فان الاقتداء يكون به صحيحا مادام لا يشتبه على المأموم حال امامه اما بسماعه أو بسماع المبلغ أو برؤيته أو برؤية المقتدين به ، الا أنه لا يصح اتباع المبلغ اذا قصد بتكبيره الاحرام مجرد التبليغ ، لأن صلاته تكون باطلة حينئذ ، فتبطل صلاته من يقتدى بتبليغه ، وانما يصح الاقتداء في المسجد الواسع اذا لم يفصل بين الامام وبين المقتدى طريق نافذ تمر فيه العجلة — العرب — أو نهر يسع زورقا يمر فيه ، فان فصل بينهما ذلك لم يصح الاقتداء ، أما الصحراء فان الاقتداء فيها لا يصح اذا كان بين الامام والمأموم خلاء يسع صفين ، ومثل الصحراء المساجد الكبيرة جدا ، كبيت المقدس •

المالكية — قالوا : اختلاف مكان الامام والمأموم لا يمنع صحة الاقتداء ، فاذا حال بين الامام والمأموم نهر أو طريق أو جدار فصلا المأموم صحيحا متى كان متمكنا من ضبط أفعال الامام ، ولو بمن يسمعه ، نعم لو صلى المأموم الجمعة في بيت مجاور للمسجد ، مقتديا بامامه ، فصلاته باطلة ، لأن الجامع شرط في الجمعة ، كما تقدم •

الحنابلة — قالوا : اختلاف مكان الامام والمأموم يمنع صحة الاقتداء على التفصيل الآتي ، وهو ان حال بين الامام والمأموم نهر تجري فيه السفن بطلت صلاة المأموم ، وتبطل صلاة الامام أيضا ، لأنه ربط صلاته بصلاة من لا يصح الاقتداء به ، وان حال بينهما طريق ، فان كانت الصلاة مما لا تصح في الطريق عند الزحمة لم يصح الاقتداء ، ولو اتصلت الصفوف بالطريق ، وأن كانت الصلاة مما لا تصح في الطريق عند الزحمة ، كالجمعة ونحوها ، مما يكثر فيه الاجتماع ، فان اتصلت الصفوف بالطريق صح الاقتداء مع الفصل بين الامام والمأموم ، وان لم تتصل الصفوف فلا يصح الاقتداء ، وأن كان الامام والمأموم بالمسجد صح الاقتداء ، ولو كان بينهما حائل متى سمع تكبيرة الاحرام ، أما اذا كان خارج المسجد أو المأموم خارجه والامام فيه ، فيصح الاقتداء بشرط أن يرى المأموم الامام ، أو =

نية المأموم الاقتداء ، ونية الامام الامامة

ومن شروط صحة الامامة : نية المأموم الاقتداء بامامه في جميع الصلوات ، باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وخالف الحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ، وتكون النية من أول صلاته بحيث تقارن تكبيرة الاحرام من المأموم حقيقة أو حكما ، على ما تقدم في بحث « النية » ، فلو شرع في الصلاة بنية الانفراد ، ثم وجد اماما في أثناءها فنوى متابعتها ، فلا تصح صلاته لعدم وجود النية من أول الصلاة ، فالمنفرد لا يجوز انتقاله للجماعة ، كما لا يجوز لمن بدأ صلاته في جماعة أن ينتقل للانفراد ، بأن ينوى مفارقة الامام الا لضرورة ، كأن أطال عليه الامام ، وهذا كله متفق عليه بين ثلاثة من الأئمة ، وخالف الشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .

أما نية الامام الامامة ، كأن ينوى صلاة الظهر أو العصر اماما ، فانها ليست بشرط في الامامة ، الا في أحوال مفصلة المذاهب ، فانظرها تحت الخط (٣) .

= يرى من وراءه ولو في بعض الصلاة ، أو من شبك ، ومتى تحققت الرؤية المذكورة صح الاقتداء ولو كان بينهما أكثر من ثلاثمائة ذراع .

(١) الحنفية — قالوا : نية الاقتداء شرط في غير الجمعة والعيد على المختار ، لأن الجماعة شرط في صحتها ، فلا حاجة الى نية الاقتداء .

(٢) الشافعية — قالوا : لا تشترط نية الاقتداء في أول الصلاة ، فلو نوى الاقتداء في أثناء صلاته صحت مع الكراهة الا في الجمعة ونحوها مما تشترط فيه الجماعة ، فانه لا بد فيها من نية الاقتداء من أول الصلاة ، بحيث تكون مقارنة لتكبيرة الاحرام ، وكذا يصح للمأموم أن ينوى مفارقة امامه ولو من غير عذر ، لكن يكره ان لم يكن هناك عذر ، ويستثنى من ذلك الصلاة التي تشترط فيها الجماعة كالجمعة ، فلا تصح نية المفارقة في الركعة الأولى منها ومثلها الصلاة التي يريد اعادتها جماعة ، فلا تصح نية المفارقة في شيء منها ، وكذا الصلاة المجموعة تقديمها ونحوها .

الحنفية — قالوا : تبطل الصلاة بانتقال المأموم للانفراد ، الا اذا جلس مع امم الجلوس الأخير بقدر التشهد ، ثم عرضت ضرورة ، فانه يسلم ويتركه ، واذا تركه بدون عذر صحت الصلاة مع الاثم ، كما سيأتى في بحث « أحوال المقتدى » .

(٣) الحنابلة — قالوا : يشترط في صحة الاقتداء نية الامام الامامة في كل صلاة ، فلا تصح صلاة المأموم اذا لم ينو الامام الامامة .

الشافعية — قالوا : يشترط في صحة الاقتداء أن ينوى الامام الجماعة في الصلوات التي تتوقف صحتها على الجماعة ، كالجمعة ، والمجموعة للمطر ، والمعدة .

الحنفية — قالوا : نية الامامة شرط لصحة صلاة المأموم اذا كان اماما لنساء ، فتنفسد صلاة النساء اذا لم ينو امامهن الامامة ، وأما صلاته هو فصحيحة ، ولو هاذته امرأة ، كما تقدم في المحاذاة .

اقتداء المفترض بالمتنفل

ومن شروط الامامة أن لا يكون الامام أدنى حالا من المأموم ، فلا يصح اقتداء مفترض بمتنفل ، الا عند الشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ، وكذا لا يجوز اقتداء قادر على الركوع ، مثلا بالعاجز عنه ، ولا كاس بعار لم يجد ما يستتر به ، باتفاق الحنفية ، والحنابلة ، وخالف الشافعية ، والمالكية ، فانظر مذهبهما تحت الخط (٢) ، ولا متطهر بمتنجس عجز عن الطهارة ، باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وخالف المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٣) وكذا لا يجوز اقتداء القارىء بالأمرى ، كما تقدم ، نعم يصح اقتداء القائم بالقاعد الذى عجز عن القيام ، على تفصيل فى المذاهب .

المالكية - قالوا : نية الامامة ليست بشرط فى صحة صلاة المأموم ، ولا فى صحة صلاة الامام الا فى مواضع : أولا : صلاة الجمعة ، فاذا لم ينو الامامة بطلت صلاته ، وصلاة المأموم ، ثانيا : الجمع ليلة المطر ، ولابد من نية الامامة فى افتتاح كل من الصلاتين ، فاذا تركت فى واحدة منهما بطلت على الامام والمأموم لاشتراط الجماعة فيها ، وصحت ما نوى فيها الامامة ، الا اذا ترك النية الأولى ، فبطلت الثانية أيضا تبعا لها ، ولو نوى الامامة ، وقال بعض المالكية : ان الأولى لا تبطل على أى حال ، لأنها وقعت فى محلها ، ثالثها صلاة الخوف على الكيفية الآتية : وهى أن يقسم الامام الجيش نصفين ، يصلى بكل قسم جزءا من الصلاة ، فاذا ترك الامام نية الامامة لحصول فضل الجماعة على المعتمد ، فقط ، وصحت للامام والطائفة الثانية ، رابعا : المستخلف الذى قام مقام الامام لعذر ، فيشترط فى صحة صلاة من اقتدى به أن ينوى هو الامامة ، فاذا لم ينوها فصلاة من اقتدى به باطلة ، وأما صلاته هو فصحيحة ، ولا تشترط نية الامامة لحصول فضل الجماعة على المعتمد ، فلو أم شخص قوما ، ولم ينو الامامة حصل له فضل الجماعة ، والمراد بكون نية الامامة شرطا فى المواضع السابقة أن لا ينوى الانفراد .

(١) الشافعية - قالوا : يصح اقتداء المفترض بالمتنفل مع الكراهة .

(٢) الشافعية ، والمالكية - قالوا : يصح اقتداء الكاسى بالعارى الذى لم يجد ما يستتر به ، الا أن المالكية قالوا : انه يكره ، والشافعية لم يقولوا بالكراهة .

(٣) المالكية - قالوا : يصح اقتداء المتطهر بالمتنجس العاجز عن الطهارة مع الكراهة .

المالكية - قالوا : لا يصح اقتداء القائم بالقاعد العاجز عن القيام ، ولو كانت الصلاة نفلا ، الا اذا جلس المأموم اختيارا فى النفل . فتصح صلاته خلف الجالس فيه ، أما اذا كان المأموم عاجزا عن الأركان فيصح أن يقتدى بعاجز عنها اذا استويا فى العجز بأن يكونا عاجزين معا عن القيام ، ويستثنى من ذلك من يصلى بايماء ، فلا يصح أن يكون اماما لمثله ، لأن الايماء لا ينفذ فقد يكون ايماء الامام أقل من ايماء المأموم ، فان لم يستويا فى العجز كان يكون الامام عاجزا عن السجود ، والمأموم عاجزا عن الركوع فلا تصح الامامة .

متابعة المأموم لأمامه في أفعال الصلاة

ومن شروط الامامة متابعة المأموم لأمامه في أفعال الصلاة ، على تفصيل في المذاهب ، فانظره تحت الخط (١) .

— الحنفية — قالوا : يصح اقتداء القائلين بالقاعد الذي يستطيع أن يركع ويسجد ، أما العاجز عن الركوع والسجود فلا يصح اقتداء القائلين به إذا كان قادرا ، فان عجز كل من الامام والمأموم ، وكانت صلاتهما بالايماء صح الاقتداء ، سواء كانا قاعدين أو مضطجعين أو مستلقين أو مختلفين ، بشرط أن تكون حالة الامام أقوى من حالة المقتدى ، كأن يكون مضطجعا ، والامام قاعدا .

الشافعية — قالوا : تصح صلاة القائلين خلف القاعد والمضطجع العاجزين عن القيام والعقود ، والقادر على الركوع والسجود بالعاجز عنهما .

الحنابلة — قالوا لا يصح اقتداء القائلين بالقاعد الذي عجز عن القيام ، الا اذا كان العاجز عن القيام اماما راتبا ، وكان عجزه عن القيام بسبب علة يرجي زوالها .

(١) الحنفية — قالوا : متابعة المأموم لأمامه تشمل أنواعا ثلاثة : أحدها : مقارنة فعل المأموم لفعل أمامه ، كأن يقارن احرامه احرام أمامه وركوعه ركوعه وسلامه سلامه ، ويدخل في هذا القسم ما لو ركع قبل أمامه ، وبقي راکعا حتى ركع أمامه فتابعه فيه ، فانه يعتبر في هذه الحالة مقارنا له في الركوع ، ثانيها : تعقيب فعل المأموم لفعل أمامه ، بأن يأتي به عقب فعل الامام مباشرة ثم يشاركه في باقيه ، ثالثها : التراخي في الفعل بأن يأتي به بعد اتيان الامام بفعله متراخيا عنه ، ولكنه يدركه فيه قبل الدخول في الركن الذي بعده فهذه الأنواع الثلاثة يصدق عليها أنها متابعة في أفعال الصلاة فلو ركع أمامه فركع معه مقارنا أو عقبه مباشرة وشاركه فيه أو ركع بعد رفع أمامه من الركوع ، وقبل أن يهبط للسجود ، فانه يكون متابعا له في الركوع ، وهذه المتابعة بأنواعها تكون فرضا فيما هو فرض من أعمال الصلاة ، وواجبة في الواجب ، وسنة في السنة ، فلو ترك المتابعة في الركوع مثلا بأن ركع ورفع قبل ركوع الامام ، ولم يركع معه أو بعده في ركعة جديدة بطلت صلاته ، لكونه لم يتابع في الفرض ، وكذا لو ركع وسجد قبل الامام ، فان الركعة التي يفعل فيها ذلك تلغى ، وينتقل ما في الركعة الثانية الى الركعة الأولى ، وينتقل ما في الثالثة الى الثانية ، وما في الرابعة الى الثالثة ، فتبقى عليه ركعة يجب عليه قضاؤها بعد سلام الامام : والا بطلت صلاته ، وسيأتى بهذا أيضا في « مبحث صلاة المسبوق » ، ولو ترك المتابعة في القنوات اثم ، لأنه ترك واجبا ، ولو ترك المتابعة في تسبيح الركوع مثلا ، فقد ترك السنة ، وهناك أمور لا يلزم المقتدى أن يتابع فيها أمامه ، وهي أربعة أشياء : الاول : اذا زاد الامام في صلاته سجدة عمدا ، فانه لا يتابعه ، الثاني : أن يزيد عما ورد عن الصحابة رضي الله عنهم في تكبيرات العيد ، فانه لا يتابعه ، الثالث : أن يزيد عن الوارد في

تكبيرات صلاة الجنابة بأن يكبر لها خمسا ، فانه لا يتابعه ، الرابع : أن يقوم ساهيا الى ركعة زائدة عن الفرض بعد القعود الأخير ، فان فعل وقيّد ما قام لها بسجدة سلم المقتدى وحده ، وان لم يقيد بها بسجدة وعاد الى القعود الأخير وسلم سلم المقتدى معه ، أما ان قام الامام الى الزائدة قبل القعود الأخير وقيد بها بسجدة ، فان صلاتهم جميعا تبطل ، وهناك أمور تسعة اذا تركها الامام يأتي بها المقتدى ولا يتابعه في تركها وهي : رفع اليدين في التحريمة ، وقراءة الثناء ، وتكبيرات الركوع ، وتكبيرات السجود ، والتسبيح فيهما ، والتسميع ، وقراءة التشهد ، والسلام ، وتكبير التشريق ، فهذه الأشياء التسعة اذا ترك الامام شيئا منها لم يتابعه المقتدى ، في تركها بل يأتي بها وحده . وهناك أمور مطلوبة اذا تركها الامام تركها المقتدى وهي خمسة أشياء : تكبيرات العيد والقعدة الأولى ، وسجدة التلاوة ، وسجود السهو ، والقنوت اذا خاف فوات الركوع أما أن لم يخف ذلك فعليه القنوت .

هذا ، وقد تقدم أن القراءة خلف الامام مكروهة تحريما ، فلا تجوز المتابعة فيها ، وسيأتي الكلام في المتابعة في السلام والتحريمة في مبحث « اذا فات المقتدى بعض الركعات أو كلها » أنه يجب على المأموم أن يتبع امامه في السلام متى فرغ المأموم من قراءة التشهد ، فاذا أتم المأموم تشهده قبل امامه ، ثم سلم قبله ، فان صلاته تصح مع كراهة التحريم ان وقع ذلك بغير عذر ، والأفضل في المتابعة في السلام أن يسلم المأموم مع امامه لا قبله ولا بعده ، وقد عرفت حكم ما اذا سلم قبله ، أما اذا سلم بعده فقد ترك الأفضل ، أما ان كبر تكبيرة الاحرام قبله ، فلا تصح صلاته ، وان كبر معه ، فان صلاته لا تصح ، وان كبر بعده فقد فات أدراك وقت فضيلة تكبيرة الاحرام ، وسيأتي بيان هذا في مبحث « اذا فات المقتدى بعض الركعات » .

الملكية - قلوا : متابعة المأموم ل امامه هي عبارة عن أن يكون فعل المأموم في صلاته واقعا عقب فعل الامام ، فلا يسبقه ، ولا يتأخر عنه ، ولا يساويه ، وتنقسم هذه المتابعة الى أربعة أقسام : الأول : المتابعة في تكبيرة الاحرام ، وحكم هذه المتابعة أنها شرط لصحة صلاة المأموم ، فلو كبر المأموم تكبيرة الاحرام قبل امامه أو معه بطلت صلاته ، بل يشترط أن يكبر المأموم بعد أن يفرغ امامه من التكبير ، بحيث لو كبر بعد شروع امامه ، ولكن فرغ من التكبير قبل فراغ الامام أو معه بطلت صلاته ، الثاني : المتابعة في السلام ، فيشترط فيها أن يسلم المأموم بعد سلام امامه ، فلو سلم قبله سهوا ، فانه يفتنظر حتى يسلم الامام ، ويعيد السلام بعده ، وتكون الصلاة صحيحة ، فاذا بدأ المأموم بالسلام بعد الامام ، وختم معه أو بعده فان صلاته تصح ، أما اذا ختم قبله بطلت صلاته ، فيحسن أن يسرع الامام بالسلام كي لا يسبقه أحد من المأمومين بالفراغ من السلام قبله ، فتبطل صلاته ، وكذلك تكبيرة الاحرام ، واذا ترك الامام السلام ، وظل الزمان عرفا بطلت صلاة الجميع ، ولو أتى به

المأموم ، لما عرفت من أن السلام ركن لكل فصل فلو تركه الامام بطلت صلاته ، وتبطل صلاة المأمومين تبعاً ، الثالث : المتابعة في الركوع والسجود ، ولهذه المتابعة ثلاث مسور : الصورة الأولى أن يركع أو يسجد قبل امامه سهواً أو خطأ ، وفي هذه الحالة يجب أن ينتظر امامه حتى يركع أو يسجد ثم يشاركه في ركوعه مطمئناً ولا شيء عليه ، فان لم ينتظر امامه بذ رفع من ركوعه عمداً أو جهلاً بطلت صلاته ، أما اذا رفع سهواً فان عليه أن يرجع ثانياً الى الاشتراك مع الامام في ركوعه وسجوده ، وتصح صلاته ، الصورة الثانية : أن يركع أو يسجد قبل امامه عمداً ، وفي هذه الحالة ان انتظر الامام وشاركه في ركوعه وسجوده ، فان صلاته تصح ، ولكنه يأثم لعدم سبق الامام ، أما اذا لم ينتظره ورفع من ركوعه أو سجوده قبل الامام ، فان كان ذلك عمداً فان صلاته تبطل ، وان كان سهواً فانه ينبغي له أن يرجع الى الاشتراك مع الامام ثانياً ، ولا شيء عليه ، الصورة الثالثة : أن يتأخر المأموم عن امامه حتى ينتهي من الركن ، كأن ينتظر حتى يركع امامه : ويرفع من الركوع وهو واقف يقرأ مثلاً وفي هذه الصورة تبطل صلاة المأموم بشرطين : الأول : أن يفعل ذلك في الركعة الأولى ، أما اذا وقع منه ذلك في غير الركعة الأولى فان صلاته تصح ، ولكنه يأثم بذلك . الثاني : أن يصدر منه ذلك بالفعل عمداً لا سهواً ، أما اذا وقع منه سهواً ، فان عليه أن يلغى هذه الركعة ويعيدها بعد فراغ الامام من صلاته : القسم الرابع : ما لا تلزم فيه المتابعة ، وله حالات ثلاث : الحالة الأولى : ما يطلب من المأموم . وان لم يأت به الامام ، وذلك في أمور : منها ما هو سنة ، وذلك كما في تكبيرات الصلاة ، سوى تكبيرة الاحرام والتشهد ، فيسن للمأموم أن يأتي بها وان لم يأت بها الامام ، ومثلها تكبيرات العيد ، فانها يأتي بها المأموم ، ولو تركها الامام ، ومنها ما هو مندوب كالتكبير في أيام التشريق عقب الصلوات المفروضة المتقدم بيانه في مباحث « العيدين » فانه يندب أن يأتي به المأموم ، ولو تركه الامام ، ومثل ذلك رفع اليدين في تكبيرة الاحرام ، فانه مندوب في حق الامام والمأموم ، فلو تركه الامام فانه يندب للمأموم أن يأتي به ، الحالة الثانية : ما لا تصح متابعة الامام فيه ، وذلك فيما اذا وقع من الامام عمل غير مشروع في الصلاة من زيادة أو نقصان أو نحو ذلك ، فإذا زاد في صلاته ركعة أو سجدة أو نحوهما من الأركان فان المأموم لا يتبعه في ذلك ، بل يسبح له ، وان زاد الامام عمداً بطلت صلاته وصلاة المأموم طبعاً ، وكذا لا يتبع المأموم امامه اذا زاد في تكبيرات العيد على ما يراه المالكى ، كما تقدم في العيد ، ومثل ذلك ما اذا زاد الامام في تكبير صلاة الجنازة على أربع ، فان المأموم لا يتبعه في هذه الزيادة ، ومثل ذلك ما اذا زاد الامام ركناً في صلاته ، كما اذا صلى الظهر أربع ركعات ثم سها وقام للخامسة ، فان المأموم لا يتبعه في ذلك القيام ، بل يجلس ويصيح له ، وان تابعه المأموم فيها عمداً بطلت صلاته ، ألا اذا تبين أن المأموم مخطئ ، والامام مصيب بعد الصلاة .

= هذا وإذا ترك الإمام الجلوس الأول وهم للقيام للركعة الثالثة فإذا لم يفارق الأرض بيديه وركبتيه : ورجع ، فلا شيء عليه ، أما إذا فارق الأرض بيديه وركبتيه ثم رجع ، فإن صلاته لا تبطل على الصحيح ، ويسجد بعد السلام ، لأن المفروض أنه رجع قبل أن يقوم ، ويقرا الفاتحة وعلى المأموم أن يتابعه في كل ذلك ، والحنفية يقولون : إذا فعل ذلك ، وكان للقيام أقرب بطلت صلاته ، وكذا يتبع المأموم إمامه أن سجد للتلاوة في الصلاة ، فإذا ترك المأموم السجود ، كما إذا كان حنفياً يرى أن سجود التلاوة يحصل ضمن الركوع ، فإن المأموم يتركه أيضاً .

الضابطة - قالوا : متابعة المأموم لإمامه ، هي أن لا يسبق المأموم إمامه بتكبيره الإحرام أو السلام أو فعل من أفعال الصلاة ، فإذا سبقه بتكبيره الإحرام ، فإن صلاته لم تنعقد ، سواء فعل ذلك عمداً أو سهواً ، ومثل ذلك ما إذا ساءوا في تكبيرة الإحرام بأن كبر مع إمامه ، فإن صلاته لم تنعقد ، فالمقارنة في تكبيرة الإحرام مفسدة للصلاة ، بخلاف غيرها من باقي الأركان ، فإنها مكروهة فقط ، وإذا سبق المأموم إمامه بالسلام ، فإن كان ذلك عمداً بطلت صلاته ، فإذا سلم قبله ولم يأت بالسلام بعده بطلت صلاته ، هذا ما إذا سبق المأموم إمامه بتكبيره الإحرام أو السلام . أما إذا سبقه في فعل غير ذلك ، فلا يخلو إما أن يسبقه بالركوع ، أو بالهوى للسجود ، أو بالسجود أو بالقيام ، ولكل منها أحكام ، فإذا سبقه بالركوع عمداً بأن ركع ورفع من الركوع قبل إمامه متعمداً بطلت صلاته ، أما إذا ركع قبل إمامه ، وظل راکعاً حتى ركع إمامه ، وشاركه في ركوعه ، فإن صلاته لا تبطل إذا رجع وركع بعد ركوع إمامه ، أو ركع ورفع قبل إمامه سهواً أو خطأ ، فإنه يجب عليه أن يرجع ويركع ويرفع بعد إمامه ، ويلغى ما فعله أولاً في الحاليتين ، فإن ركع ورفع وحده عمداً أو سهواً قبل الإمام ، وظل واقفاً حتى فرغ الإمام من الركوع والرفع منه ، ثم شاركه في الهوى للسجود بطلت صلاته .

هذا إذا ركع ورفع قبل إمامه : أما إذا ركع إمامه قبله ورفع ولم يتبعه في ذلك عمداً ، فإن صلاته تبطل ، أما إذا تخلف عن متابعة الإمام في ركوعه ورفع سهواً أو لعذر ، فإن صلاته لا تبطل ، وفي هذه الحالة يجب عليه أن يركع ويرفع وحده إذا لم يخف فوات الركعة الثانية مع الإمام ، فإن خاف ذلك فإنه يجب عليه أن يتبع الإمام في أفعاله ، ويلغى الركعة التي فاتته مع الإمام ، وعليه قضاؤها بعد سلام إمامه ، ومثل الركوع في هذا الحكم غيره من أفعال الصلاة ، سواء كان سجوداً أو قياماً أو غيرهما ، فإنه إذا لم يتبع الإمام فيه سهواً أو لعذر ، فإن عليه أن يقضيه وحده إن لم يخف فوت ما بعده مع إمامه ، والا تتبع الإمام فيما بعده ، وأتى بركعة بعد سلام إمامه .

هذا ، إذا لم يتبع إمامه في الركوع ، أما إذا لم يتبعه في الهوى للسجود ، فإن هوى الإمام للسجود وهو واقف حتى سجد الإمام ثم هوى وحده وأدرك الإمام في سجوده ، أو سبق الإمام في القيام للركعة الثانية ، بأن سجد مع الإمام ثم ظلم قبل أن يقوم الإمام فإن =

= صلاته لا تبطل بذلك ، ولكن يجب عليه أن يرجع لاتباع الامام في ذلك واذا وقع منه ذلك سهوا فانه لا يضرب من باب أولى ، ولكن يجب عليه أن يرجع أيضا ، ويتابع فيه امامه ، ويلغى ما فعله وحده فاذا لم يأت به فان الركعة لا تحسب له ، وعليه أن يأتي بها بعد سلام الامام ، واذا لم يتبع امامه في ركنين ، كأن ركع امامه وسجد ورفع من سجوده وهو قائم ، فان كان ذلك عمدا فان صلاته تبطل على أى حال ، وأن كان سهوا فان أمكنه أن يأتي بهما ويدرك امامه في باقى أفعال الصلاة ، فذاك ، والا ألغيت الركعة ، وعليه الاتيان بها بعد السلام ، واذا تخلف بركعة كاملة أو أكثر عن الامام لعذر ، كنوم يسير حال الجلوس ، ثم تنبسه ، فانه يجب عليه عند تنبئه أن يتبع الامام فيما بقى من الصلاة ، ثم يقضى ما فاتته بعد سلام امامه لأنه يكون كالسبوق .

الشافعية — قالوا : متابعة المأموم لامامه لازمة في أمور يعبر عنها بعضهم — بشروط القدوة — الأول : أن يتبع المأموم امامه في تكبيرة الاحرام ، فلو تقدم المأموم على امامه أو ساواه في حرف من تكبيرة الاحرام لم تنعقد صلاته أصلا ، واذا شك في تقدمه على امامه بتكبيرة الاحرام ، فان صلاته تبطل ، بشرط أن يحصل له هذا الشك أثناء الصلاة ، أما اذا شك في ذلك بعد الفراغ من الصلاة فان شكه لا يعتبر ، ولا تجب عليه الاعادة ، الثانى : أن لا يسلم المأموم قبل سلام امامه ، فلو وقع منه ذلك بطلت صلاته ، أما اذا سلم معه فان صلاته تصح مع الكراهة ، واذا شك في أنه سلم قبل الامام بطلت صلاته ، الثالث : أن لا يسبق المأموم امامه بركنين من أركان الصلاة ، ولهذا المأموم حالتان ، الحالة الأولى : أن يكون مدركا ، وهو الذى يدرك مع الامام زمنا يسع قراءة الفاتحة ، الحالة الثانية : أن يكون المأموم مسبوqa ، وهو الذى لم يدرك مع امامه ذلك الزمن ، فاذا كان مدركا وسبق امامه بركنين ، كأن ترك امامه قائما ، ثم ركع وحده ورفع من الركوع وهوى للسجود ، ولم يشترك مع امامه ، فان صلاته تبطل ، بشروط : الأول : أن يسبقه بركنين ، كما ذكرنا ، فلو سبق المأموم امامه بركن واحد ، كأن ترك امامه يقرأ ، ثم ركع وحده ، ولم يرفع من ركوعه حتى ركع امامه وشاركه في ركوعه ، فان صلاة المأموم لا تبطل بذلك النسبى ، ولكن يحرم على المأموم أن يسبق امامه بركن واحد فعلى بغير عذر : الثانى : أن يكون الركنان فعليان لا قوليان ، فاذا سبق المأموم امامه بركنين قوليين ، كأن قرأ التشهد وصلى على النبى قبل امامه ، فان ذلك لا يضر ، سواء كان عمدا أو جهلا أو نسيانا ، واذا سبق امامه بركنين : أحدهما قولى ، والآخر فعلى ، كأن قرأ الفاتحة قبل امامه ، ثم ركع قبله ، فانه يحرم عليه سبقه بالركوع ، أما سبقه بقراءة الفاتحة فانه لا شئ فيه : الشرط الثالث : أن يسبقه بالركنين عمدا ، أما اذا ركع قبل امامه ورفع جهلا ، فان صلاته لا تبطل ، وكذا لو فعل ذلك نسيانا ، ولكن يجب عليه في هذه الحالة أن يرجع ويتبع امامه متى ذكر ، ويلغى ما عمله وحده . ومثل ذلك ما اذا لو قرئ وتعلم الجاهل وهو في الصلاة ، فانه يجب عليه أن يرجع ويصح امامه ، والا بطلت صلاته .

= هذا حكم ما إذا كان المأموم مدركاً ، وسبق امامه بركنين فعليين عمداً أو جهلاً أو نسياناً ، أو سبقه بركنين قوليين أو بركن قولي وركن فعلي ، أما إذا كان المأموم مدركاً وتخلّف عن امامه بأن سبقه امامه ، كما إذا كان المأموم بطيء القراءة ، والامام معتدل القراءة ، فإنه في هذا الحال يغتفر للمأموم أن يتخلّف عن امامه ، ولا يتبعه في ثلاثة أركان طويلة وهي الركوع والسجدة ، أما الاعتدال من الركوع أو من السجود والجلوس بين السجدين فهما ركنان قصيران فلا يحسبان في تخلّف المأموم عن امامه ، فإذا سبقه الامام بأكثر من ذلك كان لم يفرغ المأموم من قراءته الا بعد شروع الامام في الركن الرابع ، فان عليه في هذه الحالة أن يتبع امامه فيما هو فيه من أفعال الصلاة ، ثم يقضى ما فاتته منها بعد سلام الامام ، فان لم يتبع امامه قبل شروع الركن الخامس فان صلاته تبطل ، ولا فرق في هذا الحكم بين أن يكون المأموم المدرك مشغولاً بقراءة مفروضة أو بقراءة مسفونة ، كدعاء الافتتاح .

هذا حكم المأموم المدرك ، وهو الذي ذكرناه في الحالة الأولى ، أما الحالة الثانية للمأموم المسبوق ، وهو الذي لم يدرك مع امامه زمناً يسع قراءة الفاتحة فهي أنه ينسب له أن لا يشتغل بسنة ، بل عليه أن يشتغل بقراءة الفاتحة ، الا إذا كان يظن أنه يدركها مع اشتغاله بالسنة ، فان لم يظن ذلك ولم يشتغل بقراءة السنة ، ثم ركع امامه وهو يقرأ الفاتحة ، فإنه يجب عليه أن يتبع امامه في الركوع ، ويسقط عنه في هذه الحالة ما بقى عليه من قراءة الفاتحة ، فان لم يتبع الامام في الركوع في هذه الحالة حتى رفع الامام فاتته الركعة ، ولا تبطل صلاته الا إذا تخلّف عن الامام بركنين فعليين ، كأن يترك امامه يركع ويرفع من الركوع ، ويهوى للسجود ، وهو واقف يقرأ الفاتحة ، فإذا اشتغل المسبوق بسنة ، كقراءة دعاء الافتتاح ، فإنه يجب عليه في هذه الحالة أن يتخلّف عن الامام ، ويقرأ بقدر هذا الدعاء من الفاتحة ، فإذا فرغ من ذلك وأدرك الركوع مع الامام احتسبت له الركعة ، أما إذا رفع الامام من الركوع وأدركه في هذا الرفع ، فإنه يجب عليه أن يتبع امامه في الرفع من الركوع ، ولا يركع هو . وتفوته الركعة ، فإذا لم يفرغ من قراءة ما عليه وأراد الامام الهوى للسجود ، فيجب على المأموم في هذه الحالة أن ينوي مفارقة امامه ، ويصلي وحده ، فان لم ينو المفارقة عند هوى الامام للسجود ، في هذه الحالة بطلت صلاته ، سواء هوى معه للسجود أو لا .

هذا حكم المأموم المسبوق ، وبقي في الموضوع أمور : منها إذا سها المأموم عن قراءة الفاتحة ، ثم ذكرها قبل ركوع الامام وجب عليه التخلّف عن الامام لقراءة الفاتحة ، ويغفر له مفارقة الامام بثلاثة أركان طويلة ، كما تقدم ، أما إذا تذكرها بعد ركوعه مع الامام ، فلا يعود لقراءتها ثم يأتي بعد سلام الامام بركعة ، وإذا لم يقرأ الفاتحة انتظارا لسكوت امامه بعد الفاتحة ، فلم يسكت الامام ، وركع قبل أن يقرأ المأموم الفاتحة ، فإنه يكون في هذه الحالة معذوراً ، ويلزمه أن لا يتبع امامه في ركوعه ، بل عليه أن يقرأ الفاتحة ، ويغفر له عدم المتابعة في ثلاثة أركان طويلة ، وهي الركوع والسجودان ، وعليه أن يتم الصلاة =

اقتداء مستقيم الظهر بالمنحني

ومن شروط صحة الامامة أن لا يكون ظهر الامام منحنيا الى الركوع ، فان وصل انحناءه الى حد الركوع فلا يصح اقتداء الصحيح به ، ولكن يصح لمثله أن يقتدى به ، وهذا متفق عليه بين ثلاثة من الأئمة ، وخالف الشافعية فقالوا : ان امامته تصح لمثله ولغيره ، ولو وصل انحناءه الى حد الركوع •

اتحاد فرض الامام والمأموم

ومنها اتحاد فرض الامام والمأموم فلا تصح صلاة ظهر مثلا خلف عصر ، ولا ظهر أداء ، خلف ظهر قضاء ، ولا عكسه ، ولا ظهر يوم السبت خلف ظهر يوم الأحد ، وان كان كل منهما قضاء ، هذا متفق عليه بين المالكية والحنفية ، أما الشافعية ، والحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ، نعم يصح اقتداء المتنفل بالمفترض ، ونادر نفل بنادر آخر ، والحايف أن يصلي نفلا بحالف آخر ، والنادر بالحالف ، ولو لم يتحد المنذور أو المحلوف عليه ، كأن نذر شخص صلاة ركعتين عقب الزوال ، ونذر الآخر صلاة ركعتين مطلقا ، كما يصح اقتداء المسافر بالمقيم في الوقت وخارجه ، ويلزم اتمام الصلاة أربعا ، وهذا متفق عليه الا عند الحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) •

هذا ، وللإمامة شروط أخرى مبنية في المذاهب في أسفل الصحيفة (٣) •

= خلف الامام حسب الحالة التي هو عليها ، سواء أدرك الامام في أفعاله أو لا •

هذا اذا كان الامام معتدل القراءة ، أما ان كان سريع القراءة ، وكان المأموم موافقا لإمامه ، فانه يقرأ ما يمكنه من الفاتحة ، ويتحمل عنه الامام الباقي ، ولا يغتفر له التخلف عن امامه بثلاثة أركان طويلة •

(١) الشافعية ، والحنابلة — قالوا ، يصح الاقتداء في كل ما ذكر ، الا أن الحنابلة قالوا : لا يصح ظهر خلف عصر ولا عكسه ، ونحو ذلك ، والشافعية قالوا : يشترط اتحاد صلاة المأموم وصلاة الامام في الهيئة والنظام ، فلا يصح صلاة ظهر مثلا خلف صلاة جنازة ، لاختلاف الهيئة ، ولا صلاة صبح مثلا خلف صلاة كسوف ، لأن صلاة الكسوف ذات قيامين وركوعين •

(٢) الحنفية — قالوا : لا يصح اقتداء نادر لم ينذر عين ما نذر الامام ، أما اذا نذر المأموم عين ما نذره الامام ، كأن يقول : نذرت أن أصلي الركعتين اللتين نذرهما فلان ، فيصح الاقتداء ، وكذا لا يصح اقتداء النادر بالحالف ، أما اقتداء الحالف بالنادر ، والحالف بالحالف صحيح ، وكذا قالوا : ولا يصح اقتداء المسافر بالمقيم في الرباعية خارج الوقت : لأن المأموم بعد الوقت فرضه الركعتان ، فتكون الجلسة الأولى فرضا بالنسبة له ، والامام فرضه الأربع ، لأنه مقيم ، فتكون الجلسة الأولى سنة بالنسبة له ، فيلزم اقتداء مفروض بمتنفل ، وهو لا يصح وسيأتي في « صلاة المسافر » •

(٣) الحنفية — زادوا في شروط صحة الاقتداء أن لا يفصل بين المأموم والامام صف —

من النساء ، فإن كن ثلاثا فسدت صلاة ثلاثة رجال خلفهن من كل صف الى آخر الصفوف ، وإن كانتا اثنتين فسدت صلاة اثنين من الرجال خلفهما الى آخر الصفوف ، وإن كانت واحدة فسدت صلاة من كانت محاذية له عن يمينها ويسارها ومن كان خلفها ، وقد تقدمت شروط فساد الصلاة بمحاذاة المرأة في « مفسدت الصلاة » .

الحنابلة — زادوا في شروط صحة الاقتداء أن يقف المأموم ان كان واحدا عن يمين الامام ، فان وقف عن يساره أو خلفه بطلت ان كان ذكرا أو خنثى ، أما المرأة فلا تبطل صلاتها بالوقوف خلفه ، لأنه موقفها المشروع ، وكذا بالوقوف عن يمين الامام ، نعم تبطل صلاتها بالوقوف عن يساره ، وهذا كله فيما اذا صلى المأموم المخالف لموقفه الشرعى ركعة مع الامام ، أما اذا صلى بعض ركعة ، ثم عاد الى موقفه الشرعى ، وركع مع الامام فإن صلاته لا تبطل ، وأن يكون الامام عدلا ، فلا تصح امامة الفاسق ولو كان بمثله ، ولو كان فسقه مستورا ، فلو صلى خلف من يجهل فسقه ، ثم علم بذلك بعد فراغ صلاته وجبت عليه اعادتها الا في صلاة الجمعة والعيد ، فانهما تصحان خلف الفاسق بلا اعادة ان لم تتيسر صلاتهما خلف عدل ، والفاسق هو من اقترف كبيرة أو دوام على صغيرة .

الشافعية — زادوا في شروط صحة الاقتداء موافقة المأموم لامامه في سنة تفحش المخالفة فيها ، وهى محصورة في ثلاث سنن : الأولى : سجدة التلاوة في صبح يوم الجمعة ، فيجب على المقتدى أن يتابع امامه اذا فعلها ، وكذا يجب عليه موافقته في تركها ، الثانية : سجود السهو ، فيجب على المأموم متابعة امامه في فعله فقط ، أما اذا تركه الامام فيسن للمأموم فعله بعد سلام امامه ، الثالثة : التشهد الأول ، فيجب على المأموم أن يتركه اذا تركه امامه ، ولا يجب عليه أن يفعل اذا فعله الامام ، بل يسن له فعله عند ذلك ، أما القنوت فلا يجب على المقتدى متابعة امامه فيه فعلا ولا تركا ، وأن يكون الامام في صلاة لا تجب اعادتها ، فلا يصح الاقتداء بفاقد الطهورين ، لأن صلاته تجب اعادتها .

المالكية — زادوا في شروط صحة الامامة أن لا يكون الامام معيدا صلاته لتحصيل فضل الجماعة ، فلا يصح اقتداء مفترض بمعيد ، لأن صلاة المعيد نفل ، ولا يصح فرض خلف نفل ، وأن يكون الامام عالما بكيفية الصلاة على الوجه الذى تصح به ، وعالما بكيفية شرائطها ، كالوضوء والغسل على الوجه الصحيح ، وان لم يميز الأركان من غيرها ، وأن يكون الامام سليما من الفسق المتعلق بالصلاة ، كأن يتهاون في شرائطها أو فرائضها ، فلا تصح امامة من يظن فيه أنه صلى بدون وضوء ، أو يترك قراءة الفاتحة ، أما اذا كان فسقه غير متعلق بالصلاة ، كالزاني وشارب الخمر ، فإن امامته تصح مع الكراهة على الراجح .

الأعذار التي تسقط بها الجماعة

تسقط الجماعة بعذر من الأعذار الآتية • المطر الشديد ، والبرد الشديد ، والوحل الذي يتأذى به ، والمريض ، والخوف من ظالم ، والخوف من الحبس لدين ان كان معسرا ، والمعنى ، ان لم يجد الأعمى قائدا ، ولم يهتد بنفسه ، وغير ذلك مما تقدم في الأعذار التي تسقط بها الجمعة •

من له حق التقدم في الامامة

قد ذكرنا من له حق التقدم على غيره في الامامة عند كل مذهب تحت الخط (١) •

(١) الحنفية — قالوا : الأحق بالامامة الأعلّم بأحكام الصلاة صحة وفسادا ، بشرط أن يجتنب الفواحش الظاهرة ، ثم الأحسن تلاوة وتجويدا للقراءة ، ثم الأورع ، ثم الأقدم اسلاما ، ثم الأكبر سنا ، ان كانا مسلمين أصليين ، ثم الأحسن خلقا ، ثم الأحسن وجها ، ثم الأشرف نسبا ، ثم الأنظف ثوبا ، فان استووا في ذلك كله أقرع بينهم ان تزاحموا على الامامة ، والا قدموا من شاعوا ، فان اختلفوا ولم يرضوا بالقرعة قدم من اختاره أكثرهم ، فان اختار أكثرهم غير الأحق بها أساءوا بدون اثم ، وهذا كله اذا لم يكن بين القوم سلطان ، أو صاحب منزل اجتمعوا فيه ، أو صاحب وظيفة ، والا قدم السلطان ، ثم صاحب البيت مطلقا ، ومثله الامام الراتب في المسجد ، واذا وجد في البيت مالكة ومستأجره ، فالأحق بها المستأجر •

الشافعية — قالوا : يقدم ندبا في الامامة الوالى بمحل ولايته ، ثم الامام الراتب ، ثم المساكن بحق ان كان أهلا لها ، فان لم يكن فيهم من ذكر قدم الأفقه ، فالأقرأ ، فالأزهد ، فالأورع ، فالأقدم هجرة ، فالأسن في الاسلام ، فالأفضل نسبا ، فالأحسن سيرة ، فالأنظف ثوبا وبدنا وصنعة ، فالأحسن صوتا ، فالأحسن صورة ، فالمتزوج ، فان تساوا في كل ما ذكر أقرع بينهم ، ويجوز للأحق بالامامة أن يقدم غيره لها ، ما لم يكن تقدمه بالصفة ، كالأفقه ، فليس له ذلك •

المالكية — قالوا : اذا اجتمع جماعة كل واحد منهم صالح للامامة يندب تقديم السلطان أو نائبه ، ولو كان غيرهما أفقه وأفضل ، ثم الامام الراتب في المسجد ، ورب المنزل ، ويقدم المستأجر له على المالك : فان كان رب المنزل امرأة كانت هي صاحبة الحق ، ويجب عليها أن تنيب عنها ، لأن امامتها لا تصح ، ثم الأعلّم بأحكام الصلاة ، ثم الأعلّم بفن الحديث رواية وحفظا ثم العدل على مجهول الحال ، ثم الأعلّم بالقراءة ، ثم الزائد في العبادة ، ثم الأقدم اسلاما ، ثم الأرقى نسبا ، ثم الأحسن في الخلق ، ثم الإحسن لباسا ، وهو لابس الجديد المباح فان يتساوى أهل رتبة قدم أورعهم ، وحزمهم على عبدتهم ، فان استووا في كل شيء أقرع بينهم ، الا اذا رضوا بتقديم أحدهم ، فاذا كان تزاحمهم بقصد العلو والكبر سقط حقهم جميعا •

مبحث مكروهات الامامة امامة الفاسق والأعمى

تكره امامة الفاسق الا اذا كان اماما مثله باتفاق الحنفية والشافعية ، أما الحنابلة ، والمالكية ، فانظر مذهبيهما تحت الخط (١) ، وكذا تكره امامة المبتدع اذا كانت بدعته غير مكفرة باتفاق ، ويكره تنزيها للامام اطالة الصلاة ، الا اذا كان امام قوم محصورين ، ورضوا بذلك فانه لا يكره كما تقدم ، باتفاق ثلاثة ، وخالف الحنفية ، فانظر مذهبيهما تحت الخط (٢) .

اقتداء المتوضىء بالمتميم وغير ذلك

هذا ، ويصح اقتداء متوضىء بمتميم ، وغاسل بماسح على خف أو جبيرة بلا كراهة ، باتفاق الحنفية والحنابلة ، أما الشافعية . والمالكية فانظر مذهبيهما تحت الخط (٣) .

= الحنابلة — قالوا : الأحق بالامامة الأفقه الاجود قراءة ، ثم الفقيه الاجود قراءة ، ثم الاجود قراءة فقط ، وان لم يكن فقيها اذا كان يعلم أحكام الصلاة ، ثم الحافظ لما يجب للصلاة الأفقه ، ثم الحافظ لما يجب لها الفقيه ، ثم الحافظ لما يجب العالم فقه صلاته ، ثم قارئ لا يعلم فقه صلاته ، فان استوا في عدم القراءة قدم الأعلم بأحكام الصلاة ، فان استوا في القراءة والفقه قدم أكبرهم سنا ، ثم الأشرف نسبا ، فالأقدم هجرة بنفسه ، والسابق بالاسلام كالسابق بالهجرة ، ثم الأتقى ، ثم الأورع ، فان استوا فيما تقدم أقرع بينهم ، وأحق الناس بالامامة في البيت صاحبه ان كان صالحا للامامة ، وفي المسجد الامام الراتب ، ولو عبدا فيهما ، وهذا اذا لم يحضر البيت أو المسجد ذو سلطان ، والا فهو الأحق .

(١) الحنابلة — قالوا : امامة الفاسق ، ولو لمثله ، غير صحيحة الا في صلاة الجمعة والعيد اذا تعذرت صلاتهما خلف غيره ، فتجوز امامته للضرورة .

المالكية — قالوا : امامة الفاسق مكروهة ولو لمثله .

(٢) الحنفية — قالوا يكره للامام تحريما التطويل في الصلاة الا اذا كان امام قوم محصورين ، ورضوا بالتطويل ، لقوله ﷺ : « من أم فليخفف » ، والمكروه تحريما انما هو الزيادة عن الاتيان بالسنن .

(٣) الشافعية — قالوا : انما يصح ذلك بشرط أن لا تلزم الامام اعادة الصلاة التي يصليها ، فاذا مسح شخص على جبيرة وكان ذلك المنسح كاف في صحة الصلاة بدون اعادة فانه يصح أن يكون اماما ، والا فلا .

المالكية — قالوا : اقتداء المتوضىء بالمتميم والغاسل بالماسح على خف أو جبيرة مكروه ، فهو من مكروهات الامامة عندهم .

وللامامة مكروهات أخرى مبينة في المذاهب ، فانظرها تحت الخط (١) .

(١) الحنفية — قالوا : يكره تنزيها امامة الأعمى الا اذا كان أفضل القوم ، ومثله ولد الزنا ، وكذا تكره امامة الجاهل ، سواء كان بدويا أو حضريا مع وجود العالم ، وتكره أيضا امامة الأعمى الصبيح الوجه ، وان كان أعلم القوم ان كان يخشى من امامته الفتنة ، والا فلا ، وتكره امامة السفه الذي لا يحسن التصرف ، والمفلوج ، والأبرص ، الذي انتشر برصه ، والمجذوم ، والمجبوب والأعرج الذي يقوم ببعض قدمه ، ومقطوع اليد ، ويكره أيضا امامة من يؤم الناس بأجر ، الا اذا شرط الواقف له أجرا ، فلا تكره امامته ، لأنه يأخذه كصدقة ومعونة ، وتكره أيضا امامة من خالف مذهب المقتدى في الفروع ان شك في كونه لا يرعى الخلاف فيما يبطل الصلاة أو الوضوء أما اذا لم يشك في ذلك بأن علم أنه يرعى الخلاف ، أو لم يعلم من أمره شيئا ، فلا يكره ، ويكره أيضا ارتفاع مكان الامام عن سائر المقتدين بقدر ذراع . فأكثر ، فان كان أقل من ذلك فلا كراهة ، كما يكره أيضا ارتفاع المقتدين عن مكانه بمثل هذا القدر ، والكراهة في كلتا الحالتين مقيدة بما اذا لم يكن مع الامام في موقفه أحد منهم ولو واحدا ، فان كان معه واحد فأكثر فلا كراهة ، وتكره امامة من يكرهه الناس اذا كان ينفرهم من الصلاة خلفه لنقص فيه ، ويكره تحريما جماعة النساء ، ولو في التراويح ، الا في صلاة الجنازة ، فان فعلن تقف المرأة وسطهن ، كما يصلي العراة ، ويكره حضورهن الجماعة ، ولو الجمعة والعيد والوعظ بالليل ، أما بالنهار فجائز اذا أمنت الفتنة ، وكذا تكره امامة الرجل لهن في بيت ليس معهن رجل وغيره ولا محرم منه ، كزوجه وأخته . الشافعية — قالوا : تكره امامة من تغلب على الامامة ولا يستحقها ، ومن لا يتحرز عن النجاسة ، ومن يحترف حرفة دنيئة كالحجام ، ومن يكرهه أكثر القوم لأمر مذموم كالكفار المضحك ، ومن لا يعرف له أب ، وكذا ولد الزنا الا لمثله ، وتكره امامة الأقف ، ولو بالغا ، كما تكره امامة الصبي ، ولو أفقه من البالغ ، وكذا الفأفاء والوأواء ، ولا تكره امامة الأعمى ، وتكره امامة من كان يلحن لحنا لا يغير المعنى ، وتكره أيضا امامة من يخالف مذهب المقتدى في الفروع ، كالحنفى الذي يعتقد أن التسمية ليست فرضا ، ويكره ارتفاع مكان الامام عن مكان المأموم وعكسه من غير حاجة ، كأن كان وضع المسجد يقتضى ذلك ، فانه لا يكره الارتفاع حينئذ .

الحنابلة — قالوا : تكره امامة الأعمى والأصم والأغلف ، ولو بالغا ، ومن كان مقطوع اليدين أو الرجلين أو أحدهما اذا أمكنه القيام ، والا فلا تصح امامته الا لمثله ، وتكره امامة مقطوع الأنف ، ومن يصرع أحيانا ، وتكره امامة الفأفاء والتمتام ، ومن لا يفصح ببعض الحروف ، ومن يلحن لحنا لا يغير المعنى ، كأن يجر دال الحمد لله ، ويكره أيضا ارتفاع مكان الامام عن المأموم ذراعا فأكثر ، أما المأموم فلا كراهة في ارتفاع مكانه وتكره امامة من يكرهه أكثر القوم بحق لخلال في دينه أو فضله ، ولا يكره الاقتداء به ، وتكره امامة الرجل للنساء ، ولو واحدة ، ان كن أجنبيات ، ولم يكن معهن رجل .

كيف يقف المأموم مع إمامه

إذا كان مع الإمام رجل واحد أو صبي مميز قام ندبا عن يمين الإمام مع تأخره قليلا ،
تكره مساواته (١) ووقوفه عن يساره أو خلفه ، إذا كان معه رجلان قاما خلفه ندبا ، وكذلك
إذا كان خلفه رجل وصبي ، وإن كان معه رجل وامرأة قام الرجل عن يمينه والمرأة خلف
الرجل ، ومثل الرجل في هذه الصورة الصبي ، وإذا اجتمع رجال وصبيان وخنائى واناث ،
قدم الرجال ثم الصبيان ثم الخنائى ثم الاناث ، وهذه الأحكام متفق عليها بين الأئمة ، إلا
الحنابلة ، فإنهم قالوا : إذا صلى رجل واحدا مع إمام واقف عن يسار الإمام ركعة كاملة ،
بطلت صلاته ، وإذا صلى رجل وصبي ، فإنه يجب أن يكون الرجل عن يمين الإمام ، وللصبي
أن يصلي عن يمينه أو يساره لا خلفه .
وينبغي للإمام أن يقف وسط القوم ، فإن وقف عن يمينهم أو يسارهم فقد أساء بمخالفته

المالكية - قالوا : تكره امامة البدوي - وهو ساكن البادية - للحضري - ساكن
الحاضرة - ولو كان البدوي أكثر قراءة من الحضري ، أو أشد اتقانا للقراءة منه ، لما فيه
من الجفاء والغلظة ، والإمام شافع فينبغي أن يكون ذا لين ورحمة ، وكذا تكره امامة من
يكرهه بعض الناس لتقصير في دينه غير ذوى الفضل من الناس ، وأما من يكرهه أكثر الناس
أو ذو الفضل ، فتعزيم امامته ، ويكره أن يكون الخصي إماما راتبا ، وكذلك من يتكسر في
كلامه كالنساء ، وولد الزنا . وأما امامتهم من غير أن يكونوا مرتبين ، فلا تكره ، ويكره أن
يكون العبد إماما راتبا ، والكراهة في الخصي وما بعده مخصوصة بالفرائض والسنن ، وأما
النوافل فلا يكره أن يكون واحد من هؤلاء إماما راتبا فيها ، وتكره امامة الأغلف - وهو
الذي لم يختتن - ومجهول الحال الذي لا يدري هل هو عدل أو فاسق ، ومجهول النسب ،
وهو الذي لا يعرف أبوه ، ويكره اقتداء من بأسفل السفينة بمن في أعلاها ، لئلا تدور
السفينة ، فلا يتمكنون من ضبط أعمال الإمام واقتداء من على جبل أبي قبيس بمن في
المسجد الحرام ، وتكره صلاة رجل بين نساء أو امرأة بين رجال ، وصلاة الإمام بدون رداء
يلقيه على كتفه أن كان في المسجد ، وتتفل الإمام بمحراجه ، والجلوس به على هيئته وهو
في الصلاة ، وأما امامة الأعمى فهي جائزة ، ولكن البصير أفضل ، وكذلك يجوز علو المأموم
على إمامه ما لم يقصد به الكبر ، والأحرم وبطلت به الصلاة ، ولو كان المأموم بسطح
المسجد ، وهذا في غير الجمعة ، أما صلاة الجمعة على سطح المسجد فباطلة ، كما تقدم ،
وأما علو الإمام على مأمومه فهو مكروه ، إلا أن يكون العلو بشيء يسير ، كالشبر والذراع ،
أو كان لضرورة ، كتعليم الناس كيفية الصلاة فيجوز ، ويكره اقتداء البالغ بالصبي في
النفل ، ويكره اقتداء المسافر بالمقيم ، وبالعكس ، إلا أن الكراهة في الأول أكد .
(١) الحنفية - قالوا : لا تكره المساواة .

السنة ، وينبغي أن يقف أفضل القوم في الصف الأول حتى يكونوا متاهلين للإمامة عند سبق الحدث ونحوه ، والصف الأول أفضل من الثاني ، والثاني أفضل من الثالث ، وهكذا ، وينبغي أيضا لمن يسد الفرج أن يكون أهلا للوقوف في الصف الذي به الفرجة ، فليس للمرأة أن تنتقل من مكانها المشروع لسد فرجة في صف لم يشرع لها الوقوف فيه ، أما الصبيان فانهم في مرتبة الرجال إذا كان الصف ناقصا ، فيندب أن يكملوه إذا لم يوجد من يكمله من الرجال ، باتفاق ثلاثة ، وخالف الحنفية ، فانظر مذهبه تحت الخط (١) .

وينبغي للقوم إذا قاموا إلى الصلاة أن يتراصوا ، ويسدوا الفرج ، ويسووا بين مناكبهم في الصفوف ، فإذا جاء أحد للصلاة ، فوجد الامام راكعا أو وجد فرجة بعد أن كبر تكبيرة الاحرام ففيما يفعله في هاتين الحالتين تفصيل المذاهب ، فانظره تحت الخط (٢) .

(١) الحنفية — قالوا : إذا لم يكن في القوم غير صبي واحد دخل في صف الرجال ، فان تعدد الصبيان جعلوا صفا وحدهم خلف الرجال ، ولا تكمل بهم صفوف الرجال .
(٢) الحنفية — قالوا : إذا جاء إلى الصلاة أحد فوجد الامام راكعا ، فان كان في الصف الأخير فرجة فلا يكبر للاحرام خارج الصف ، بل يحرم فيه ، ولو فاتته الركعة ، ويكره له أن يحرم خارج الصف ، أما إذا لم يكن في الصف الأخير فرجة ، فان كان في غيره من الصفوف الأخرى فرج لا يكبر خارجها أيضا ، وإن لم يكن بها فرج كبر خلف الصفوف ، وله أن يجذب إليه واحدا ممن أمامه في الصف بشرط أن لا يعمل عملا كثيرا مفسدا للصلاة ليكون له صفا جديدا ، فان صلى وحده خلف الصفوف كره وأما إذا دخل المقتدى في الصلاة ، ثم رأى فرجة في الصفوف التي أمامه مما يلي المحراب ، فيندب له أن يمشى لسد هذه الفرجة بمقدار صف واحد ، فإذا كان المقتدى المذكور في الصف الثاني ، ورأى الفرجة في الصف الأول جاز له الانتقال إليه ، أما إذا كان في الثالث والفرجة في الأول ، فلا يمشى إليها ولا يسدها ، فان فعل ذلك بطلت صلاته ، لأنه عمل كثير .

الحنابلة — قالوا : إذا جاء إلى الصلاة فوجد الامام راكعا . وكان في الصف الأخير فرجة جاز له أن يكبر خارج الصف محافظة على الركعة ، وأن يمشى إلى الفرجة فيسدها ، هو راكع ، أو بعد رفعه من الركوع إذا لم يسجد الامام ، فان لم يدخل الصف قبل سجود الامام ، ولم يجد واحدا يكون معه صفا جديدا بطلت صلاته ، أما إذا كبر خلف الصفوف لا لخوف فوات الركعة ، ولم يدخل الصف الا بعد الرفع من السجود ، فان صلاته تبطل ، وإذا أحرم المقتدى ثم وجد فرجة في الصف الذي أمامه ندب له أن يمشى لسدها ان لم يؤد ذلك إلى عمل كثير عرفا ، وألا بطلت صلاته ، أما إذا جاء ليصلي مع الجماعة فلم يجد فرجة في الصف ، ولا يمكنه أن يقف عن يمين الامام ، فيجب عليه أن ينه رجلا من الصف يقف معه خلف الصف بكلام أو بنحنية ، ويكره له أن ينهه بجذبه ، ولو كان عبده ، أو ابنه ، فان صلى ركعة كاملة خلف الصف وحده بطلت صلاته .

المالكية — قالوا : إذا جاء المأموم فوجد الامام في الصلاة ، فان ظن أنه يحرك الركعة

اعادة صلاة الجماعة

إذا صلى الظهر أو المغرب أو العشاء وحده أو في جماعة ، ثم وجد جماعة أخرى
تصلي ذلك الفرض الذي صلاة • فهل له أن يعيده مع هذه الجماعة ؟ في هذا الحكم تفصيل
المذاهب ، فانظره تحت الخط (١) •

— إذا أخرج الدخول معه حتى يصل إلى الصف آخر الأحرار ندبا حتى يصل إليه ، وإن ظن أن
الركعة تقوته إذا أخرج الأحرار حتى يصل إلى الصف ندب له الأحرار خارجه إن ظن أنه
يدرك الصف قبل رفع الإمام رأسه من الركوع لو مشى إليه بعد الدخول في الصلاة ، وإن لم
يظن ذلك أخرج الأحرار حتى يدخل في الصف ، لو فاتته الركعة إلا إذا كان الإمام في الركعة
الأخيرة ، فإنه يحرم خارج الصف للمحافظة على إدراك الجماعة ، وإذا مشى في الصلاة
لسد الفرجة ، فإنه يرخص له في المشى مقدار صفين ، سوى الذي خرج منه ، والذي دخل
فيه فإن تعددت الفرج مشى للأول من جهة المحراب حيث كانت المسافة لاتزيد على ما ذكره ،
وإذا مشى إلى الصف ، فإنه يمشى راعيا في الركعة الأولى ، أو قائما في الركعة الثانية ،
ولا يمشى وهو جالس أو ساجد أو رافع من الركوع : فإن فعل ذلك كره ، ولا تبطل على
المعتمد ، وإذا جاء المأموم ولم يجد في الصف فرجة ، فإنه يحرم خارجه ، ويكره له أن يجذب
أحدا من الصف ليقف معه ، ولو جذب أحدا كره له أن يوافقه •

الشافعية — قالوا : إذا جاء المأموم فوجد الإمام راعيا ، وفي الصف فرجة ندب له
أن يؤخر الدخول معه حتى يصل إلى الصف ، ولو فاتته الركعة ، وأما إذا دخل في الصلاة ،
ثم وجد بعد ذلك فرجة في صف من الصفوف جاز له أن يخرق الصفوف حتى يصل إلى
الفرجة ، بشرط أن لا يمشى ثلاث خطوات متوالية ، وبشرط أن يكون مشيه في حال
قيامه والابتلاء صلاته ، وإنما يمشى في الصلاة لسد الفرجة إذا كانت موجودة قبل دخوله
في الصلاة ، أما إذا حدثت الفرجة بعد دخوله في الصلاة ، فليس له أن يخرق الصفوف ،
وأما إذا جاء إلى الصلاة ، ولم يجد فرجة في الصف ، فإنه يحرم خارجه ، ويسن له بعد
أحرامه أن يجذب في حال قيامه رجلا من الأحرار يرجو أن يوافقه في القيام معه ، بشرط
أن يكون الصف المجذوب منه أكثر من اثنين ، والا فلا يسن الجذب •

(١) الشافعية — قالوا : تسن إعادة الصلاة في الوقت مطلقا ، سواء صلى الأولى
منفردا أو بجماعة ، بشرط أن تكون الصلاة الثانية كلها في جماعة ، وأن ينوي إعادة الصلاة
المفروضة ، وأن تقع الثانية في الوقت ولو ركعة فيه على الراجح ، وأن يعيدها الإمام مع من
يرى جواز أعادتها وندبها ، وأن تكون الأولى مكتوبة أو نفلا تسن فيه الجماعة ، وأن تعاد
مرة واحدة على الراجح ، وأن تكون غير صلاة الجنائز ، وأن تكون الثانية صحيحة ، وإن
لم تغن عن القضاء ، وأن لا ينفرد وقت الأحرار بالصلاة الثانية عن الصف ، مع إمكان
دخوله فيه ، فإن انفرد فلا تصح الإعادة ، أما إذا انفرد بعد أحرامه ، فإنها تصح ، وأن تكون
للمصلاة الثانية من قيام لقادر ، وأن تكون الجماعة مطلوبة في حق من يعيدها ، فإن كان

• • • • •

عاريًا فلا يعيدها في غير ظلام ، فإن فقد شرط من هذه الشروط لم تصح الاعادة .
 الحنابلة - قالوا : يسن لمن صلى الفرض منفردا أو في جماعة أن يعيد الصلاة في جماعة إذا أقيمت الجماعة ، وهو في المسجد ، سواء كان وقت الاعادة وقت نهى أو لا ، وسواء كان الذي يعيد معه هو الإمام الراتب أو غيره ، أما إذا دخل المسجد فوجد الجماعة مقامة ، فإن كان الوقت وقت نهى حرمت عليه الاعادة ، ولم تصح ، سواء قصد بدخوله المسجد لتحصيل الجماعة أو لا ، أما إذا لم يكن الوقت وقت نهى وقصد المسجد للاعادة ، فلا يسن له الاعادة ، وإن لم يقصد ذلك كانت الاعادة مسنونة ، وهذا كله في غير المغرب ، أما المغرب فلا تسن اعادته مطلقا ، ومن أعاد الصلاة ففرضه الأولى ، والثانية نافلة ، فينوبها معادة أو نافلة .
 المالكية - قالوا : من أدى الصلاة وحده أو صلاها اماما لصبي يندب له أن يعيدها مادام الوقت باقيا في جماعة أخرى منعقدة بدونه بأن تكون مركبة من اثنين سواء ، ولا يعيدها مع واحد إلا أن يكون اماما راتبا ، فيعيد معه ، ويستثنى من الصلاة التي تعاد المغرب والعشاء بعد الوتر فتحرم اعادتهما لتحصيل فضل الجماعة ، ويستثنى أيضا من صلى منفردا بأحد المساجد الثلاثة ، وهي : مسجد مكة ، والمدينة ، وبيت المقدس فلا يندب له اعادتها جماعة خارجها ، ويندب اعادتها جماعة فيها ، وإذا أعاد الصلي منفردا صلاته لتحصيل فضل الجماعة تعين أن يكون مأموما ، ولا يصح أن يكون اماما لمن لم يصل هذه الصلاة ، كما تقدم وينبى العيد الفرض ، سفوض الأمر لله تعالى في قبول أى الصلاتين ، فإذا نوى النفل بالصلاة المعادة ، ثم تبين بطلان الأولى ، فلا تجزئة الثانية ، وأما من أدى الصلاة في جماعة فيكره له صلاتها في جماعة مرة أخرى ، إلا إذا كانت الجماعة الأولى خارج المساجد الثلاثة ، ثم دخل أحدها فيندب له اعادتها به جماعة لا فرادى .

الحنفية - قالوا : إذا صلى منفردا ، ثم أعاد صلاته مع امام جماعة جاز له ذلك ، وكانت صلاته الثانية نفلا ، وإنما تجوز إذا كان امامه يصلى فرسا لا نفلا ، لأن صلاة النافلة خلف الفرض غير مكروهة ، وإنما المكروه صلاة نفل خلف نفل إذا كانت الجماعة أكثر من ثلاثة ، كما تقدم ، فإن صلوا جماعة ثم أعادوا الصلاة ثانيا بجماعتهم كرهه إن كانوا أكثر من ثلاثة إلا فلا يكره إذا أعادوها بغير أذان ، فإن أعادوها بأذان كرهت مطلقا ، ومتى علم أن الصلاة الثانية تكون نفلا أعطيت حكم الصلاة النافلة في الأوقات المكروهة ، فلا تجوز إعادة صلاة العصر ، لأن النفل ممنوع بعد العصر ، وإذا شرع في صلاته منفردا أو كانت الصلاة أداء لا قضاء ولا مندورة ولا نافلة ، ثم أقيمت بجماعة فيستحب له أن يقطعها واقفا بتسليمه واحدة ليدرك فضل الجماعة ، وهذا إذا لم يسجد ، أما اعادة الصلاة لخلل فيها يترك واجب ونجوه ، فسيأتي بيانه في قضاء الفوائت ، بعيدا عنه ، فلا يكره ولا يكره تجديدها ، كما لا يكره مطلقا تكرار الجماعة في مسجد المظلة بلا أذان واقسامه .

تكرار الجماعة في المسجد الواحد

يكره تكرار الجماعة في المسجد الواحد بأن يصلى فيه جماعة بعد أخرى ، وفيه تفصيل في المذاهب (١) .

(١) الحنفية — قالوا : لا يكره تكرار الجماعة في مساجد الطرق ، وهى ما ليس لها امام وجماعة معينون ، أما مساجد المحلة — وهى ما لها امام وجماعة معينون — فلا يكره تكرار الجماعة فيها أيضا ان كانت على غير الهيئة الأولى ، فلو صليت الأولى في المحراب والثانية صليت بعيدا بعد ذلك فلا يكره ، والاكره تحريما .

الحنابلة — قالوا : اذا كان الامام الراتب يصلى بجماعة فيحرم على غيره أن يصلى بجماعة أخرى وقت صلاته ، كما يحرم أن تقوم جماعة قبل صلاة الامام الراتب ، بل لا تصح صلاة جماعة غير الامام الراتب في كلتا الحالتين ، ومحل ذلك اذا كان بغير اذن الامام الراتب ، أما اذا كان باذنه ، فلا تحرم ، كما لا تهرم صلاة غيره اذا تأخر الامام الراتب لعذر أو ظن عدم حضوره ، أو ظن حضوره ، ولكن كان الامام لا يكره أن يصلى غيره في حال غيبته ، ففي هذه الأحوال لا تكره امامة غيره ، وأما امامة غير الراتب بعد اتمام صلاته فمأثرة من غير كراهة الا في المسجد الحرام ، والمسجد النبوى ، فان إعادة الجماعة فيهما مكروهة الا لعذر ، كمن نام عن صلاة الامام الراتب بالحرمين فله أن يصلى جماعة بعد ذلك بلا كراهة ، ويكره للامام أن يؤم بالناس مرتين في صلاة واحدة بأن ينوى بالثانية فائتة ، وبالأولى فرض الوقت مثلا .

الشافعية — قالوا : يكره إقامة الجماعة في مسجد بغير اذن امامه الراتب مطلقا قبله أو بعده أو معه الا اذا كان المسجد مطروقا أو ليس له امام راتب ، أو له وضائق المسجد عن الجميع أو خيف خروج الوقت ، والا فلا كراهة .

المالكية — قالوا : يكره تكرار الجماعة مرة أخرى بعد صلاة الامام الراتب في كل مسجد أو موضع جرت العادة باجتماع الناس للصلاة فيه ، وله امام راتب ، ولو اذن الامام في ذلك ، وكذلك تكره إقامة الجماعة قبل الامام الراتب اذا صلى في وقته المعتاد له ، والا فلا كراهة ، وأما إقامة جماعة مع جماعة الامام الراتب فهي محرمة ، والقاعدة عندهم أنه متى أقيمت الصلاة للامام الراتب فلا يجوز أن تصلى صلاة أخرى فرضا أو نفلا ، لا جماعة ولا فرادى ، ويتعين على من في المسجد الدخول مع الامام اذا كان لم يصل هذه الصلاة المقامة أو صلاها منفردا ، أما اذا كان قد صلاها جماعة فيتعين عليه الخروج من المسجد لئلا يطمع على الامام ، واذا كان على من بالمسجد فرض غير الفرض الذى يريد الامام أن يصليه ، كأن كان عليه الظهر وأقيمت صلاة العصر للراتب فانه يتابع الامام في الصورة فقط ، وينوى الظهر وهو منفرد فيها ، وعليه أن يحافظ على ما يجب على المنفرد ، واذا وجد بمسجد أئمة متعددة مرتبون ، فان صلوا في وقت واحد حرم لما فيه من (التشويش) .

ما تدرك به الجماعة ، والجماعة في البيت

تدرك الجماعة إذا شارك المأموم امامه في جزء من صلاته ، ولو آخر القعدة الأخيرة قبل السلام ، فلو كبر قبل سلام امامه فقد أدرك الجماعة ، ولو لم يتعد معه ، وهذا الحكم متفق عليه بين الحنفية ، والحنابلة ، والشافعية ، إلا أن الشافعية استثنوا من ذلك صلاة الجمعة فقبلوا : أنها لا تدرك إلا بإدراك ركعة كاملة مع الامام ، كما تقدم في « الجمعة » ، أما المالكية فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

هذا ، ولا فرق في ادراك فضل الجماعة بين أن تكون في المسجد أو في البيت ، ولكنها في المسجد أفضل إلا للنساء .

إذا فات المقتدى بعض الركعات أو كلها

من لا يدرك امامه في جميع صلاته لا يخلو حاله عن أمرين : أحدهما : أن يفوته ركعة من ركعات الصلاة أو أكثر بسبب عذر أو زحمة ونحوها ، بعد الدخول في الصلاة ، ثانيهما : أن يفوته شيء من ذلك قبل الدخول فيها مع الامام ، كأن يدرك الامام في الركعة الثانية

وإذا ترتبوا بأن يصل أحدهم ، فإذا انتهى صلى الآخر ، وهكذا فهو مكروه على الراجح ، وأما المساجد أو المواضع التي ليس لها امام راتب فلا يكره تكرار الجماعة فيها بأن يصلي جماعة جماعة ، ثم يحضر آخرون فيصلون جماعة ، وهكذا .

(١) المالكية - قالوا : تدرك الجماعة ، وفضلها الوارد في الحديث السابق بإدراك ركعة كاملة مع الامام بأن ينحني المأموم في الركوع قبل أن يرفع الامام رأسه منه ، وإن لم يطمئن في الركوع إلا بعد رفع الامام ، ثم يدرك السجدة أيضا مع الامام ، ومتى أدرك الركعة على هذا النحو حصل له الفضل ، وثبتت له أحكام الاقتداء ، فلا يصح أن يكون اماما في هذه الصلاة ولا يعيدها في جماعة أخرى ، ويلزمه أن يسجد لسهو الامام قبلها كان أو بعدا ، ويسلم على الامام ، وعلى من على يساره وغير ذلك من أحكام المأموم ، أما إذا دخل مع الامام بعد الرفع من الركوع أو أدرك الركوع معه ولم يتمكن من السجود معه لعذر ، كزحمة ونحوها مما تقدم ، فلا يحصل له فضل الجماعة ، ولا يثبت له أحكام الاقتداء ، فيصح أن يكون اماما في هذه الصلاة ، ويستحب أن يعيدها في جماعة أخرى لادراك فضل الجماعة ، ولا يسلم على الامام ، ولا على المأموم الذي على يساره ونحو ذلك ، وإنما قالوا : إن الفضل الوارد في الحديث هو الذي يتوقف على ادراك ركعة كاملة ، لأن مطلق الأجر لا يتوقف على ذلك ، فمن أدرك التشهد فقط مع الامام لا يحرم من الثواب والأجر ، وإن كان لا يحصل له الفضل الوارد في قوله عليه السلام : صلاة الجماعة أفضل من صلاة أحدكم وحدهم بسبعة وعشرين درجة ، وهذا هو الحديث السابق .

أو الثالثة أو الأخيرة ، وفي كل هذا تفصيل في المذاهب ، فانظره تحت الخط (١) .

(١) الحنفية - قالوا : ان الأول يسمى لاحقا ، والثاني يسمى مسبقا ، فاللاحق هو من دخل الصلاة مع الامام ، ثم فاتته كل الركعات أو بعضها لعذر ، كزحام ، والمسبوق هو من سبقه امامه بكل الركعات أو بعضها ، وحكم اللاحق كحكم المؤتم حقيقة فيما فاتته ، فلا تنقطع تبعيته للامام ، فلا يقرأ في قضاء ما فاتته من الركعات ، ولا يسجد للسهو فيما يسهو فيه حال قضاائه ، لأنه لا سجود على المأموم فيما يسهو فيه خلف امامه ، ولا يتغير فرضه أربعا بنية الإقامة ان كان مسافرا ، وكيفية قضاء ما فاتته أن يقضيه في أثناء صلاة الامام ثم يتابعه فيما بقي ان أدركه ، فان لم يدركه مضى في صلاته الى النهاية ، ولا يقرأ شيئا في قيامه حال القضاء ، لأنه معتبر خلف الامام ، واذا كان على الامام سجود سهو فلا يأتي به اللاحق الا بعد قضاء ما فاتته ، وقد يكون اللاحق مسبقا بأن يدخل مع الامام في الركعة الثانية ثم تفوته ركعة أو أكثر وهو خلف الامام ، وفي هذه الحالة يقضى ما سبق به بعد أن يفرغ من قضاء ما فاتته بعد دخوله مع الامام ، وعليه القراءة في قضاء ما سبق به ، فاللاحق اذا كان مسبقا عليه أن يقضى ما فاتته بعد دخوله في الصلاة بدون قراءة ثم يتابع الامام فيما بقي من الصلاة ان أدركه فيها ثم يقضى ما سبق به بقراءة فان كان على الامام سجود سهو في هذه الحالة أتى به بعد قضاء ما سبق به فان قضى ما سبق به قبل أن يقضى ما فاتته صحت صلاته مع الاثم لترك الترتيب المشروع . أما المسبوق فله أحكام كثيرة : منها أنه ان أدرك الامام في ركعة سرية أتى بالثناء بعد تكبيرة الاحرام ، وان أدركه في صلاة ركعة جهرية لا يأتي به على الصحيح مع الامام ، وانما يأتي به عند قضاء ما فاتته وحيثما يتعوذ ، ويبسمل للقراءة كالمفرد . فان أدرك الامام وهو راکع أو ساجد تحرى ، فان غلب على ظنه أنه لو أتى بالثناء أدركه في جزء من ركوعه أو سجوده أتى به والا فلا ، وان أدركه في القعود لا يأتي بالثناء ، بل يكبر ويقعد معه مباشرة ، ومنها أنه يكره تحريما أن يقوم المسبوق لقضاء ما فاتته قبل سلام امامه اذا قعد قدر التشهد ، الا في مواضع : الأول : اذا خاف للمسبوق الماسح زوال مدته اذا انتظر سلام الامام ، الثاني : اذا خاف خروج الوقت وكان صاحب عذر ، لأنه اذا انتظره في هذه الحالة ينتقض وضوءه ، الثالث : اذا خاف في الجمعة دخول وقت العصر اذا انتظر سلام الامام ، الرابع : اذا خاف المسبوق دخول وقت العصر في العيدين أو خاف طلوع الشمس اذا انتظر سلام الامام ، الخامس : اذا خاف المسبوق أن يسبقه الحدث ، السادس : اذا خاف أن يمر الناس بين يديه اذا انتظر سلام الامام ، فهذه المواضع كلها يقوم فيها المسبوق قبل أن يسلم امامه ، ويقضى ما فاتته متى كان الامام قد قعد قدر التشهد ، وأما اذا قام قبل أن يتم الامام القعود بقدر التشهد ، فان صلاة المسبوق تبطل ، وكما أن المسبوق لا تجب عليه متابعة امامه في سلام عند وجود عذر من هذه الأغذار فكذلك المدرك لا تجب عليه المتابعة عند وجود ذلك العذر ، فان لم يوجد عذر وجب على المأموم أن يتابع امامه في السلام ان كان قد أتم التشهد ، فان سلم امامه ، قبل ذلك لا =

= يسلم معه ، بل يتم تشهده ثم يسلم ، فإذا أتم المأموم تشهده قبل امامه ، ثم سلم قبله صحت صلاته مع الكراهة ان كانت بغير عذر من تلك الأعذار ، والأفضل في المتابعة في السلام أن يسلم المأموم مع امامه لا قبله ولا بعده ، فان سلم قبله كان الحكم ما تقدم ، وان سلم بعده فقد ترك الأفضل ، وكذلك المتابعة في تكبير الاحرام ، فان المقارنة فيها أفضل ، أما ان كبر قبله فلا تصح صلاته ، وان كبر بعده فقد فاتته ادراك وقت فضيلة تكبيرة الاحرام ، ومنها أن يقضى أول صلاته بالنسبة للقراءة ، وآخرها بالنسبة للتشهد ، فلو أدرك ركعة من المغرب قضى ركعتين ، وقرأ في كل واحدة منهما الفاتحة وسورة ، لأن الركعتين اللتين يقضيهما هما الأولى والثانية بالنسبة للقراءة ، ويتعدى رأس الأولى منهما ويتشهد ، لأنها الثانية بالنسبة له ، فيكون قد صلى المغرب في هذه الحالة بثلاث قعدات ، ولو أدرك ركعة من العصر مثلاً قضى ركعة يقرأ فيها الفاتحة والسورة ويتشهد ، ثم يقضى ركعة أخرى يقرأ فيها الفاتحة والسورة ، ولا يتشهد ، ثم يقوم لقضاء الأخيرة وهو مخير في القراءة فيها وعدمها ، والقراءة أفضل ، ولو أدرك ركعتين من العصر مثلاً قضى ركعتين يقرأ فيهما الفاتحة والسورة ، ويتشهد ، فلو ترك القراءة في أحدهما بطلت صلاته ، ومنها أنه في حكم المنفرد فيما يقضيه الا في مواضع أربع : أحدها : أنه لا يجوز له أن يقتدى بمسبوق مثله ، ولا أن يقتدى به غيره ، فلو اقتدى بمسبوق فسدت صلاة المقتدى دون الامام ، ولو اقتدى هو بغيره بطلت صلاته ، ثانيها : أنه لو كبر فأويا لاستئناف صلاة جديدة من أولها وقطع الصلاة الأولى تصح ، بخلاف المنفرد ، ثالثها : أنه لو سها الامام قبل أن يدخل المسبوق معه في الصلاة ثم قام لقضاء ما فاتته ، فرأى الامام يسجد للسهو ، فإنه يجب أن يعود ويسجد معه لذلك ما لم يقيد الركعة التي قام لقضائها بسجدة ، فلو لم يعد حتى أتم الامام سجود السهو مضى في صلاته وسجد للسهو بعد فراغه منها ، بخلاف المنفرد ، فإنه لا يلزم بسهو غيره ، رابعها : أن يتذكر الامام سجدة تلاوة فيعود الى قضائها ، وقد قام المأموم لقضاء ما سبق به ، فإنه في هذه الحالة يجب على المأموم أن يعود الى متابعة امامه في قضاء سجدة التلاوة ، لأن المتابعة في هذه الحالة فرض ، فان عود الامام الى قضاء سجدة التلاوة رفع للقعدة الأخيرة فصارت أعادتها فرضاً ، والمتابعة فيها فرض ، فلو لم يتابعه بطلت صلاته ، وهذا اذا لم يقيد المسبوق ما قام له بسجدة ، فان قيده بسجدة فسدت صلاته ، سواء عاد الى متابعة امامه أو لم يعد ، وكذا الحكم فيما اذا ترك الامام سجدة صلبية ، أما اذا لم يعد الامام الى سجود التلاوة ، فان صلاته وصلاة المسبوق صحيحة .

المالكية — قالوا : المقتدى أن فاتته ركعة أو أكثر قبل الدخول مع الامام فهو مسبوق ، وحكمه أنه يجب عليه أن يقضى بعد سلام الامام ما فاتته من الصلاة ، الا أنه يكون بالنسبة للقول قاضياً ، وبالنسبة للفعل بانياً ، ومعنى كونه قاضياً أن يجعل ما فاتته أول صلاته ، فيأتي به على الهيئة التي فاتت عليها بالنسبة للقراءة فيأتي بالفاتحة وسورة أو =

بـ بالفاتحة فقط سرا أو جهرا على حسب ما فاتته ، ومعنى كونه بانيا أن يجعل ما أدركه أول صلاته ، وما فاتته آخر صلاته ، ولايضاح ذلك نقول : دخل المأموم مع الامام في الركعة الرابعة من العشاء وفاتته ثلاث ركعات قبل الدخول ، فاذا سلم الامام يقوم المأموم فيأتي بركعة يقرأ فيها بالفاتحة وسورة جهرا ، لأنها أولى صلاته بالنسبة للقراءة ، ثم يجلس على رأسها للتشهد ، لأنها ثانية له بالنسبة للجلوس ثم يقوم بعد التشهد فيأتي بركعة بالفاتحة وسورة جهرا ، لأنها ثانية له بالنسبة للقراءة ، ولا يجلس للتشهد على رأسها ، لأنها ثالثة له بالنسبة للجلوس ، ثم يقوم فيأتي بركعة يقرأ فيها بالفاتحة فقط سرا ، لأنها ثالثة له بالنسبة للقراءة ويجلس على رأسها للتشهد ، لأنها رابعة له بالنسبة للأفعال ثم يسلم ، ومن القول الذي يكون قاضيا فيه القنوت ، فاذا دخل مع الامام في ثانية الصبح يقنت فيها تبعا لإمامه ، فاذا سلم الامام قام بركعة القضاء ولا يقنت فيها ، لأنها أولى بالنسبة للقنوت ، ولا قنوت في أولى الصبح ، فالقول الذي يكون قاضيا فيه هو القراءة والقنوت ، ثم اذا ترتب على الامام سجود سهو ، فان كان قبليا سجده مع الامام قبل قيامه للقضاء ، وان كان بعديا أخره حتى يفرغ من قضاء ما عليه ، والمسبوق يقوم بالقضاء بتكبير أن أدرك مع الإمام ركعتين أو أدرك أقل من ركعة ، والا فلا يكبر حال القيام ، بل يقوم ساكنا ، وأما اذا فات المأموم شيء من الصلاة بعد الدخول مع الامام لعذر ، كرحمة أو نعاس لا ينقض الوضوء ، فله ثلاث أحوال : الأولى أن يفوته ركوع أو رفع منه ، الثانية — أن تفوته سجدة أو السجدة ، الثالثة : أن تفوته ركعة أو أكثر فالحالة الأولى أنه اذا فات المأموم الركوع أو الرفع منه مع الامام ، فاما أن يكون ذلك في الركعة الأولى أو غيره ، فان كانت الركعة الأولى تبع الامام فيما هو فيه من الصلاة ، وألغى هذه الركعة لعدم انسحاب المأمومية عليه بفوات الركوع مع الامام ، ولعدم عقد الركعة مع الامام في حالة فوات الرفع معه بناء على أن عقد الركوع برفع الرأس منه مع الامام ، وعليه أن يقضى ركعة بعد سلام الامام بدل الركعة التي ألغاه ، وان كان ذلك الفوات في غير الركعة الأولى ، فان ظن أنه لو ركع أو رفع يمكنه أو يسجد مع الامام ولو سجدة واحدة فعل ما فاتته ليدرك الامام ، ثم ان تحقق ظنه فالأمر واضح ، وأن تخلف ظنه ، كأن كان بمجرد ركوعه رفع الامام رأسه من السجدة الثانية ، فانه يلغى ما فعله ، ويتبع الامام فيما هو فيه ، ويقضى ركعة بعد سلامه ، وان لم يظن ادراك شيء من السجود مع الامام ألغى هذه الركعة ، ويقضى ركعة بعد سلام الامام ، فان خالف ما أمر به ، وأتى بما فاتته ، فان أدرك مع الامام شيئا من السجود صحت صلاته وحسبت له الركعة ، والا بطلت لمخالفة ما أمر به مع قضاء ما فاتته من طلب امامه ، الحالة الثانية : أن يفوته سجدة أو سجدتان ، وحكم ذلك أن المأموم اما أن يظن أنه يدرك الامام قبل رفع رأسه من ركوع الركعة التالية أو لا ، ففي الحالة الأولى يفعل ما فاتته ، ويلحق الامام وتحسب له الركعة ، وفي الحالة الثانية يلغى الركعة ، ويتبع الامام فيما هو فيه ، ويأتي بركعة بعد سلام الامام ، ولا سجود عليه بعد السلام لزيادة الركعة التي ألغاه ، لأن الامام

= يجمل مثل ذلك عنه، الحالة الثالثة : أو تفوته ركعة أو أكثر بعد الدخول مع الامام ، وحكم ذلك أنه يقضى ما فاتته بعد سلام الامام على نحو ما فاتته بالنسبة للقراءة والقنوت ، ويكون بانيا في الأفعال على ما تقدم ، وقد يفوت المأموم جزء من الصلاة قبل الدخول مع الامام ، وحكم ذلك أنه يقضى ما فاتته بعد سلام الامام على نحو ما فاتته بالنسبة للقراءة والقنوت ، ويكون بانيا في الأفعال على ما تقدم ، وقد يفوت المأموم جزء من الصلاة قبل الدخول مع الامام ، ثم يفوته ركعة أيضا أو أكثر بعد الدخول لرحمة ونحوها ، مثال ذلك أن يدخل المأموم مع الامام في الركعة الثانية الرباعية ، فيدرك معه الثانية والثالثة ، وتفوته الرابعة فقد فاتته الآن ركعتان ، احدهما قبل الدخول مع الامام والثانية بعد الدخول معه ، وحكم ذلك أنه يقدم في القضاء الركعة الثانية التي هي رابعة الامام ، فيأتى بها بالفاتحة فقط سرا ، ولو كانت الصلاة جهرية لم يجلس عليها ، لأنها أخيرة الامام ، ثم يقوم فيأتى بركعة بذل الأولى ، ويقرأ فيها بالفاتحة وسورة لأنها أولى ويجهر ان كانت الصلاة جهرية ، ويجلس عليها ، لأنها أخيرته هو ثم يسلم .

الحنبلة - قالوا : من اقتدى بالامام من أول الصلاة أو بعد ركعة فأكثر وفاته شيء منها ، فهو في الحالين مسبوق ، فمن دخل مع امامه من أول صلاته وتخلف عنه بركن بعذر كغفلة أو نوم لا ينقض الوضوء وجب عليه أن يأتى بما فاتته متى زال عذره اذا لم يخش فوت الركعة التالية بعدم ادراك ركوعها مع الامام ، وصارت الركعة معتدا بها ، فان خشي فوت الركعة التالية مع الامام عند ذلك وجب عليه متابعة امامه ولغت الركعة ، ووجب عليه قضاؤها بعد سلام الامام على صفتها وان تخلف عن امامه بركعة فأكثر لعذر من الأعذار السابقة تابعه ، وقضى ما تخلف به عن امامه بعد فراغه على صفته ، ومعنى قضاء ما فاتته على صفته ، أنه لو كان ما فاتته الركعة الأولى أتى عند قضائها بما يطلب فعله فيها من استفتاح وتعوذ وقراءة سورة بعد الفاتحة ، وان كانت الثانية قرأ سورة بعد الفاتحة ، وان كانت الثالثة أو الرابعة قرأ الفاتحة فقط ، وان دخل مع امامه وأدرك ركوع الأولى ثم تخلف عن السجود معه لعذر وزال عذره بعد رفع امامه من ركوع الثانية ، تابع امامه في سجود الثانية وتمت له بذلك ركعة ملفقة من ركوع الأولى وسجود الثانية ويقضى ما فاتته بعد سلام امامه على صفته ، كما تقدم ، وهذا كله اذا كان المقتدى قد دخل مع امامه من أول صلاته ، أما اذا دخل معه بعد ركعة فأكثر فيجب عليه قضاء ما فاتته بعد فراغ امامه من الصلاة ، ويكون ما يقضى أول صلاته ، وما أداه مع امامه آخر صلاته ، فمن أدرك الامام في الظهر في الركعة الثالثة وجب عليه قضاء الركعتين بعد فراغ امامه ، فيستفتح ويتعوذ ويقرأ الفاتحة وسورة في أولها ، ويقرأ الفاتحة وسورة في الثانية لما علمت ، ويخير في الجهر ان كانت الصلاة جهرية غير جمعة ، فانه لا يجهر فيها ، ويجب على المسبوق أن يقوم للقضاء قبل تسليمه الامام الثانية ، فان قام فيها بلا عذر يبيح المفارقة وجب عليه أن يعود =

= ليقوم بعدها ، والا انقلبت صلاته نفلا ، ووجببت عليه إعادة الفرض الذي صلاه مع الامام ، وانما يكون ما يقضيه المسبوق أول صلاته فيما عدا التشهد ، أما التشهد فانه اذا أدرك امامه في ركعة من رباعية ، أو من المغرب فانه يتشهد بعد قضاء ركعة أخرى لثلا يغير هيئة الصلاة ، وينبغي للمسبوق أن يتورك في تشهد امامه الأخير اذا كانت الصلاة مغربا أو رباعية تبعا لامامه ، واذا سلم المسبوق مع امامه سهوا وجب عليه أن يسجد للسهو في آخر صلاته ، وكذا يسجد للسهو ان سها فيما يصليه مع الامام ، وفيما انفرد بقضائه ، ولو شارك الامام في سجوده لسهوه ، واذا سها الامام ولم يسجد لسهوه وجب على المسبوق سجود السهو بعد قضاء ما فاتته ، ويعتبر المسبوق مدركا للجماعة متى أدرك تكبيرة الاحرام قبل سلام الامام التسليمة الأولى ، ولا يكون المسبوق مدركا للركعة الا اذا أدرك ركوعها مع الامام ، ولو لم يطمئن معه ، وعليه أن يطمئن وحده ، ثم يتابعه .

الشافعية - قالوا : ينقسم المقتدى الى قسمين : مسبوق ، وموافق ، فالمسبوق هو الذي لم يدرك مع الامام زمنا يسع قراءة الفاتحة من قارئ معتدل ، ولو أدرك الركعة الأولى ، والموافق هو الذي أدرك مع الامام بعد احرامه وقبل ركوع امامه زمنا يسع الفاتحة ، ولو في آخر ركعة من الصلاة ، فالعبرة في السبق وعدمه بادراك الزمن الذي يسع قراءة الفاتحة بعد احرامه وقبل ركوع الامام وعدم ادراكه ، ولكل حكم ، أما المسبوق فله ثلاثة أحوال ، الحالة الأولى : أن يدخل مع الامام وهو راكع ، الحالة الثانية : أن يدخل مع الامام وهو قائم ولكنه بمجرد احرامه ركع مع الامام ، الحالة الثالثة : أن يدخل مع الامام وهو قائم ولكنه قريب من الركوع بحيث يتمكن المأموم من قراءة شيء من الفاتحة ، وحكم المأموم في الحالتين الأوليين أنه يجب عليه الركوع مع الامام ، وتسقط عنه قراءة الفاتحة ، وتحسب له الركعة ان اطمأن مع الامام يقينا في الركوع ، والا فلا يعتد بها ، ويأتي بركعة بدلها بعد سلام الامام ، وفي الحالة الثالثة يجب عليه أن يشتغل بقراءة ما يمكنه من الفاتحة قبل ركوع الامام ، ويسقط عنه بقية الفاتحة ، ويندب له ترك دعاء الاستفتاح والتعوذ ، فان اشتغل بشيء منهما وجب عليه أن يستمر قائما بدون ركوع حتى يقرأ من الفاتحة بقدر الزمن الذي صرفه في دعاء الاستفتاح أو التعوذ ، ثم ان اطمأن مع الامام في الركوع يقينا حسبت له الركعة والا فلا ، وتصح صلاته ولا تجب عليه نية المفارقة ، الا اذا استمر في القراءة الواجبة عليه حتى هوى الامام للسجود ، فحينئذ تجب عليه نية المفارقة ، والا بطلت صلاته لتأخره عن امامه بركعتين فخلين بلا عذر ، وأما الموافق فقد تقدمت أحكامه في مبحث « المتابعة » ، ثم ان كلا من المسبوق والموافق بالمعنى المتقدم قد يكون مسبوقا ، بمعنى أنه فاتته بعض ركعات الصلاة مع الامام ، وحكم هذا أن أول صلاة المأموم في هذه الحالة هو ما أدركه مع الامام ، فلو أدرك مع الامام الركعة الثانية ، ثم قام للثلاثين بما فاتته تحسب له الركعة التي أداها مع الامام الأولى ، وان كانت ثانية بالنسبة .

الاستخلاف في الصلاة

تعريفه - وحكمة مشروعيته

الاستخلاف في اصلاح الفقهاء هو أن ينيب امام الصلاة أو أحد المأمومين رجلاً صالحاً للإمامة ليكمل بهم الصلاة بدل امامهم لسبب من الأسباب الآتية ، مثال ذلك أن يصلى الامام بجماعة ركعة أو ركعتين أو أقل أو أكثر ثم يعرض له في الصلاة مانع يمنعه من اتمام الصلاة بهم ، كمرض فجائى أو سبق حدث أو غير ذلك من الموانع ، ففى هذه الحالة يصح أن يختار الامام رجلاً من المصلين خلفه أو من غيرهم من الموجودين ويوقفه اماماً ليكمل ما بقى من الصلاة بالمأمومين ، فان لم يفعل ذلك فللمأمومين أن يختاروا واحداً منهم وينيبوه بدل هذا الامام بدون أن يتكلموا أو يتحولوا عن القبلة ، كما ستعرفه ، ولعل قارئاً يقول : لماذا كل هذا ، أليس من السهل المعقول أنه اذا عرض مانع يمنع الامام من المضى فى صلاته تبطل ، ويأتى غيره من الصالحين للإمامة ويصلى بالجماعة ، والجواب : ان الصلاة لها حرمة عظيمة فى نظر الشريعة الاسلامية ، فمتى شرع الانسان فى الصلاة ووقف ينادى ربه خاضعاً خاشعاً ، فانه ينبغى له أن يحتفظ بموقفه هذا حتى يفرغ منه ، فاذا سها عن فعله لزمه أن يأتى به ويجبره بالسجود ، وإذا عرض للإمام ما يبطل صلاة الجماعة خرج من الصلاة واستخلف غيره ليكملها ، والغرض من كل هذا تأدية الصلاة كاملة بعد الشروع فيها ، لأنها عمل من الأعمال اللازمة فى نظر الشريعة الاسلامية التى لا ينبغى التساهل فى أمره على كل حال .

سبب الاستخلاف

أما سبب الاستخلاف ففيه تفصيل المذاهب ، فانظره تحت الخط (١) .

= للإمام فيسن له أن يقنت فى الركعة التى يأتى بها ، لأنها ثانية له ، وان كان قد قنت فى التى أداها مع الامام متابعاً له ، وينبغى للمسبوق الذى لم يتحمل عنه الامام الفاتحة أن يجعل صلاته غير خالية من السورة بعد الفاتحة ، فمثلاً اذا أدرك الامام فى الثالثة الظهر ، ثم فعل ما فاتته بعد فراغه ، يسن له أن يأتى بآية أو سورة بعد الفاتحة فيهما ، لئلا تخلو صلاته من سورة .

(١) الحنفية - قالوا : سبب الاستخلاف هو أن يحدث الامام فى الصلاة بدون اختيار ، يخرج منه ريح أو يسيل منه دم أو نحو ذلك من النجاسات التى تخرج من بدن الانسان وهو يصلى ، أما اذا أصابته نجاسة تمنع من الاستمرار فى الصلاة ، أو كشفت عورته بمقدار ركن من أركان الصلاة ونحو ذلك ، فان صلاته تفسد وتفسد معها صلاة المأمومين ، فلا يصح الاستخلاف فى هذه الحالة ، كما لا يصح الاستخلاف اذا ضحك الامام قهقهة أو جن أو أغمى عليه أو غير ذلك مما يأتى فى شروط الاستخلاف ، ويجوز الاستخلاف اذا عجز عن قراءة اللقطة المفروضة ، أما اذا عجز عن الركوع أو السجود بسبب حصر البول أو الغائط فانه لا يستخلف اذا أمكنه أن يصلى قاعداً ، وعلى المأمومين فى =

هذه الحالة أن يتموا صلاتهم خلفه قياماً ، وهذا هو رأى الامام أبى حنيفة ، ولا يصح الاستخلاف اذا خاف حصول ضرر أو ضياع مال ، بل يقطع الصلاة ، ويبتدىء المقتدون به الصلاة من أولها بحسب ما يتاح لهم .

المالكية - قالوا : أسباب الاستخلاف ثلاثة أمور ، الأمر الأول : أن يخاف الامام وهو في صلاته على مال ، سواء كان ماله أو مال غيره ، وفي هذه الحالة يجب عليه قطع الصلاة لانقاذ ذلك المال ، ويندب له أن يستخلف اماماً غيره ، على أنه يشترط لقطع الصلاة بسبب الخوف على المال أن يترتب على ضياعه أو تلفه هلاك صاحبه أو حصول ضرر شديد له وفي هذه الحالة يجب على الامام أن يقطع الصلاة مطلقاً ، سواء كان المال قليلاً أو كثيراً ، وسواء اتسع الوقت لادراك الصلاة بعد ذلك أو لم يتسع ، أما اذا لم يخف ضياعه ، ولكنه لم يطمئن لتركه بدون حراسة فانه في هذه الحالة يصح له أن يقطع الصلاة بشرطين ، الشرط الأول : أن يكون الوقت متسعاً بحيث يمكنه أن يؤدي الصلاة التي قطعها قبل خروج الوقت ، الشرط الثانى : أن يكون المال كثيراً - والمال الكثير هنا هو ما كان له قيمة وشأن عند صاحبه - فاذا فقد شرط من هذين الشرطين في هذه الحالة فانه لا يصح له قطع الصلاة ، ومثل الخوف على المال الخوف على نفس من الهلاك والتلف ، فاذا خاف على أعمى الاصطدام بسيارة أو الوقوع في حفرة عميقة يضره الوقوع فيها فانه في هذه الحالة يجب عليه قطع الصلاة لانقاذه .

والحاصل أن الخوف على المال أو النفس بالشروط المذكورة يجعل قطع الصلاة فرضاً على الامام ، ويندب له أن يستخلف من يكمل بهم الصلاة ، وعرفت أن الحنفية قالوا : أن الخوف على مثل هذا يوجب قطع الصلاة ، ولكن لا يجوز له حال الخوف أن يستخلف ، بل تبطل صلاته وصلاة من خلفه ، وللمؤمنين أن يقيموا امامين يصلى كل امام بفريق ، واذا أقام الامام خليفة عنه ، وأقام المقتدون اماماً ثانياً ، وصلت كل فرقة خلف واحد منهما ، فإن الصلاة تصح ، ولكن اذا أقام الامام خليفة حزم على المؤمنين أن يقيموا غيره ، وان كانت تصح الصلاة خلف من أقاموه

هذا كله في غير صلاة الجمعة ، أما اذا وقع ذلك وهو يصلى الجمعة اماماً ، فاذا لم يستخلف في الجمعة وصلوها فرادى فانها تبطل لاشتراط الجماعة فيها ، واذا استخلف الامام واحداً واستخلف المقتدون واحداً فإنا الجمعة تصح خلف من استخلفه الامام ، وتبطل خلف غيره ، فان لم يستخلف الامام أحداً ، واستخلف المقتدون اثنين فإن الجمعة تصح لمن سبق منهما ، فان تساوى في السلام بطلت صلاة الجمعة ، وعليهم أن يقيموها الجمعة ثانياً ، أن كان الوقت باقياً ، والا صلوها ظهراً ، وقد خالف الحنفية في ذلك كله فقللوا ، ان لم يستخلف الامام وصلوها فرادى بطلت صلاتهم ، سواء في الجمعة أو في غيرها ، وكذلك اذا استخلف الامام واحداً واستخلف المقتدون واحداً ، بطلت الصلاة خلف من استخلفه

حكم الاستخلاف في الصلاة

اختلفت المذاهب الأربعة في حكم الاستخلاف ، فانظر كل مذهب تحت الخط (١) .

= المقتدون ، وإذا لم يستخلف الإمام ولا مقتدون ، وتقدم واحد من المصلين وأتم بهم الصلاة ، فإنها تصح .

الشافعية — قالوا : سبب الاستخلاف خروج الإمام عن الإمامة بطرو حدث ، سواء كان الحدث عمداً أو قهراً عنه ، أو تبين له أنه كان محدثاً قبل شروعه في الصلاة ، وهذا السبب عندهم ليس ضرورياً ، بل للإمام أن يستخلف غيره ، ولو بدون سبب ، وإذا قدم الإمام واحداً وقدم المقتدون واحداً ، فإن الصلاة تصح خلف كل منهما ، ولكن الأولى بالإمامة من قدمه المقتدون لا من قدمه الإمام ، إلا إذا كان اماماً راتباً ، فإن الأولى بالإمامة من قدمه الإمام الراتب ، وإذا قدم الإمام واحداً ، وتقدم واحد آخر بدون أن يقدمه أحد فإن الصلاة تصح خلف كل منهما ، ولكن الأولى بالإمامة من قدمه الإمام ، سواء كان راتباً أو غير راتب ، ولا يخفى أن الشافعية قد خالفوا الحنفية والمالكية في هذه الأحكام .

الحنابلة — قالوا : سبب الاستخلاف هو أن يحصل للإمام مرض شديد يمنعه من اتمام الصلاة ومنه ما إذا عجز عن ركن قولي ، كقراءة الفاتحة ، أو واجب قولي ، كتسيبحات الركوع والسجود ، فإن حصل له عذر كهذا فإنه يجوز له أن يستخلف واحداً بدله ، ولو لم يكن من المقتدين ليتم بهم الصلاة ، وليس من الأعذار عندهم سبق الحدث ، فإذا انتفض وضوء الإمام أثناء صلاته بطلت صلاته وصلاة من خلفه ، ولا يجوز له الاستخلاف ، وإذا حصل للإمام عذر يبيح الاستخلاف ولم يستخلف جاز للمقتدين أن يستخلفوا واحداً ليتم بهم الصلاة ، كما يجوز لهم أن يتموها فرادى بدون إمام ، وإذا استخلف القوم واحداً واستخلف الإمام واحداً آخر فالصلاة لا تصح إلا خلف من استخلفه الإمام ، كما يقول الحنفية .

(١) الحنفية — قالوا : إن الاستخلاف أفضل ، بحيث لو لم يستخلف الإمام أو المقتدون ، ولم يتقدم واحد منهم بدون استخلاف فإن الصلاة تبطل ، ويميدونها من أولها مع مخالفة الأفضل ، بشرط أن يكون الوقت متسعاً لأداء الصلاة فيه ، أما إذا ضاق الوقت فإن الاستخلاف يكون واجباً ، ولا فرق عندهم في ذلك بين الجمعة وغيرها ، وإذا استخلف الإمام واحداً ، واستخلف المقتدون واحداً آخر ، فإن الصلاة لا تصح إلا خلف من استخلفه الإمام ، وإذا تقدم واحد من المقتدين بدون استخلاف وأتم بهم الصلاة فإنها تصح ، أما إذا لم يستخلف الإمام أو القوم ، أو يتقدم واحد بدون استخلاف وصلوا وعندهم فرادى ، فإن صلاتهم تبطل .

الحنابلة — قالوا : حكم الاستخلاف الجواز ، فيجوز عند حصول سبب من الأسباب المتقدم بيانها أن يستخلف الإمام واحداً من المقتدين به أو من غيرهم ليكمل بهم الصلاة .

= وإذا استخلف الامام واحدا واستخلف المقتدون غيره ، فان الصلاة لا تصح الا خلف من استخلفه الامام ، كما يقول الحنفية ، على أنهم قالوا : يجوز للمقتدين أن يتموا صلاتهم فرادى بدون استخلاف خلافا للحنفية ، كما هو موضح في مذهبهم ، ولذا لم يشترط الحنابلة أن يكون الوقت متسعا ، لأنهم يبيحون للمقتدين أن يكملوا صلاتهم وحدهم بدون امام في مثل هذه الحالة ، وكذا لم يفرقوا بين صلاة مثل هذه الحالة ، وكذا لم يفرقوا بين صلاة الجمعة وحدهم بدون امام .

المالكية — قالوا : حكم الاستخلاف النذب ، لأنه قد عرفت في تفصيل مذهبهم أنه يجوز للمقتدين أن يتموا صلاتهم فرادى اذا لم يستخلف الامام ، أو لم يستخلفوا هم واحدا ، بشرط أن لا يكونوا في صلاة الجمعة ، أما الجمعة ، فتبطل اذا صلوا فرادى ، وعليهم اعادتها جمعة ان كان الوقت متسعا ، ولم يستخلفوا ، كما تقدم تفصيله في مذهبهم قريبا ، على أنهم لم يصرحوا بكون الاستخلاف واجبا في صلاة الجمعة ، كما قال الشافعية ، بل ظاهر مذهبهم أن حكم الاستخلاف النذب على أى حال ، فيكره للامام والمأمومين أن لا يستخلفوا .

الشافعية — قالوا : حكم الاستخلاف النذب ، بشرط أن يكون الخليفة صالحا لامامة هذه الصلاة الا في الجمعة ، فان الاستخلاف فيها واجب في الركعة الأولى ، فاذا طرأ عذر على الامام في الركعة الأولى فانه يجب عليه أن يستخلف عنه من يتم الصلاة ، أما اذا صلى بهم ركعة كاملة ثم طرأ عليه العذر ، فانه يندب له أن يستخلف من يصلى بهم الركعة الثانية ، ولهم أن ينووا مفارقة الامام بعد ذلك ، ويصلوا الركعة الثانية فرادى ، ويشترط لصحة الاستخلاف في الجمعة شرطان أحدهما : أن يكون الخليفة مقتديا بالامام قبل الاستخلاف ، فلا يصح في الجمعة استخلاف من لم يكن مقتديا به ، كما يصح في غيرها ، ثانيهما : أن يكون الاستخلاف سريعا ، فلمضى زمن قبل الاستخلاف يسع ركنا قصيرا من أركان الصلاة كالركوع ، فانه لا يصح الاستخلاف بعد ذلك ، ثم ان خليفة الجمعة ان كان قد أدرك الركعة الأولى مع الامام الأول ، فان الجمعة تتم له وللمقتدين ، أما اذا اقتدى بالامام في الركعة الثانية فان الجمعة تتم للمقتدين به فقط ، أما هو فلا تتم له الجمعة . الشافعية — قالوا : لا يشترط شيء لصحة الاستخلاف في غير الجمعة ، كما تقدم ، فيجوز أن يستخلف غير مقتد ، وأن يستخلف بعد طول الفصل ، ولو خرج الامام من المسجد ، الا أنهم يحتاجون لنية الاقتداء بالقلب بدون نطق في حالة ما اذا كان الخليفة غير مقتد قبل الاستخلاف ، وكانت صلاته مخالفة لصلاة الامام ، كأن كان في الركعة الأولى مثلاً والامام في الثانية ، فان لم يكن كذلك لا يحتاجون لنية ، وكذا فيما اذا طال الفصل بأن مضى زمن يسع ركنا فأكثر ، فانهم يحتاجون لتجديد النية ، وعلى الخليفة أن يراعى نظم صلاة امامه وجوبا في الواجب ، وتدينا في المندوب ، وعليه أن يشير إلى القوم بعد فراغهم

من صلاتهم بما يفيد أنهم ينتظرونه أو يفارقونه ان كان مسبوقا ، والانتظار أفضل ، وإذا لم يستخلف أحد في غير الجمعة ينوى المقتدون المفارقة ويتمون صلاتهم فرادى وتصح ، أما الجمعة فمفتى أدركوا الأولى جماعة فان لهم نية المفارقة ، ويتموا فرادى في الثانية اذا بقي العدد الى آخر الصلاة .

الحنفية — قالوا : يشترط لصحة الاستخلاف ثلاثة شروط ، الشرط الأول : أن لا يخرج الامام من المسجد الذي كان يصلي فيه قبل الاستخلاف ، فان خرج لم يصح الاستخلاف ، لا منه ولا من القوم ، لأن صلاة الجميع تبطل بخروجه ، الشرط الثانى : أن يكون الخليفة صالحا للامامة ، فاذا استخلف أميا أو صبيا بطلت صلاة الجميع ، وضورة الاستخلاف أن يتأخر منحنيا واضعا يده على أنفه ، كأنه سال منه دم الرعاف قهرا ، وهذا وان كان خلاف الواقع ، ولكن الحكمة فيه واضحة ، وهى المحافظة على نظام الصلاة والآداب العامة ، الشرط الثالث من شروط الاستخلاف : تحقق شروط البناء على ما أداه من الصلاة ، فاذا لم تتحقق هذه الشروط فان الصلاة تبطل ولا يصح الاستخلاف ، وهى أحد عشر شرطا ، الأول : أن يكون الحدث قهريا ، الثانى : أن يكون من بدنه ، فلو أصابته نجاسة مانعة لا يجوز له البناء ، الثالث : أن يكون الحدث غير موجب للغسل ، كإزالة بالتفكر ، الرابع : أن لا يكون نادرا ، كالقهقهة والاعغاء والجنون ، الخامس : أن لا يؤدى الامام ركبا مع الحدث أو يمشى ، السادس : أن لا يفعل منافيا ، كأن يحدث عمدا بعد الحدث القهرى ، السابع : أن لا يفعل ما لا احتياج اليه ، كأن يذهب الى ماء بعيد مع وجود القريب ، الثامن : أن لا يتراخى قدر ركن بغير عذر كرحمة ، التاسع : أن لا يتبين أنه كان محدثا قبل الدخول فى الصلاة ، العاشر : أن لا يتذكر فائتة ان كان صاحب ترتيب ، الحادى عشر : أن لا يتم المؤتم فى غير مكانه ، فلو سبق المصلى الحدث سواء كان اماما أو مأموما ثم ذهب ليتوضأ وجب عليه بعد الوضوء أن يعود ويصلى مع الامام ، أما المنفرد فهو بالخيار ان شاء أتم فى مكانه أو غيره .

المالكية — قالوا : يشترط لصحة الاستخلاف أن يكون الخليفة قد أدرك مع الامام جزءا من الركعة التى حصل فيها العذر قبل تمام رفع الامام رأسه من الركوع ، فلا يصح استخلاف من فاتته الركوع مع الامام اذا حصل له العذر بعده فى هذه الركعة ، كما لا يصح استخلاف من دخل مع الامام بعد حصول العذر ، وعلى الخليفة أن يراعى نظم صلاة الامام ، فيقرأ من انتهاء قراءة الامام ان علم الانتهاء ، والا ابتداء القراءة ، ويجلس فى محل الجلوس وهكذا ، فاذا كان الخليفة مسبوقا أتم بالقوم صلاة الامام حتى لو كان على الامام سجود قبلى سجده وسجده معه القوم ، ثم أشار لهم بالانتظار ، وقام لقضاء ما فاتته ، فاذا أتى به وسلم سلموا بسلامه ، فاذا سلموا ولم ينتظروه بطلت صلاتهم ، وأما اذا كان على الامام الأول سجود بعدى فيؤخره الخليفة المسبوق حتى يقضى ما عليه ، ويسلم بالقوم .

مباحث سجود السهو تعريفه - محله - هل تلزم النية فيه

معنى السجود في اللغة مطلق الخضوع ، سواء كان بوضع الجبهة على الأرض أو كان بأمانة أخرى من أمارات الخضوع ، كالطاعة ، ومعنى السهو في اللغة الترك من غير علم ، فإذا قيل سها فلان ، فمعناه ترك الفعل من غير علمه ، أما إذا قيل سها عن كذا ، فمعناه تركه وهو عالم ، وبذا تعلم أن اللغة تفرق بين قول سها فلان ، وبين قوله سها فلان عن كذا ، ولا فرق في اللغة بين النسيان وبين السهو ، أما الفقهاء فانهم لا يفرقون بين النسيان وبين السهو أيضا ، بل عندهم السهو والنسيان والشك بمعنى واحد ، وإنما يفرقون بين هذه الأشياء وبين الظن ، فيقولون : إن الظن هو إدراك الطرف الراجح ، فإذا ترجح عند الشخص أنه فعل الفعل كان ظانا ، بخلاف السهو والنسيان والشك ، فإنه يستوى عنده إدراك الفعل وعدمه ، بدون أن يرجح أنه فعل ، أو أنه لم يفعل .

هذا هو معنى سجود السهو في اللغة ، أما معناه في اصطلاح الفقهاء وبيان محصله وبيان النية فيه ، فانظره تحت الخط (١) .

مسبوق فلا يقوم لقضاء ما عليه حتى يسلم

ثم يسجد بعد ذلك ، وإذا كان في المأمومين

الخليفة ، ولو كان الخليفة مسبوqa انتظره جالسا حتى يقضى ما عليه ويسلم ، فإذا سلم قام هو للقضاء ، وإن لم ينتظره بطلت صلاته ، مثلا إذا أدرك المقتدى الإمام الأول في الركعة الثانية ، ثم استخلف الإمام الثاني في الركعة الثالثة ، وكان الخليفة أيضا مسبوqa مثل المأموم ، فإنه في هذه الحالة يجب على المقتدى أن لا يسلم ، بل ينتظر وهو جالس حتى يفرغ الإمام الثاني - وهو الخليفة - من قضاء ما عليه ويسلم ، فإذا سلم الخليفة قام المقتدى المنتظر وقضى ما عليه ، وإن لم ينتظره وقام لقضاء ما عليه بطلت صلاته .

هذا ، ويندب للإمام أن يخرج ممسكاً بأنفه موهما أنه راعف ، كما يقول الحنفية الحنابلة - قالوا : لا يشترط في الخليفة إلا الشروط المطلوبة في الإمام ، فلا يشترط أن يكون مقتديا ، كما لا يشترط شيء من الشروط التي ذكرها الحنفية ، لأن الاستخلاف لا يصح عند الحنابلة إلا عند العجز عن أداء ركن قولي أو فعلي من أركان الصلاة ، أما من عرض له ناقض ينقض وضوءه فقد بطلت صلاته ، ولا يصح له أن يستخلف ، على أنهم قالوا : يجب على الخليفة أن يبنى على نظم صلاة الإمام لئلا يختلط الأمر على المقتدين ، فإذا كان الخليفة مسبوqa بنى على نظم صلاة الإمام ، واستخلف قبل السلام من يسلم بهم ، وقام لقضاء ما سبقه به الإمام ، فإن لم يفعل ، فلهم أن يسلموا لأنفسهم ، ولههم أن ينتظروه من جلوس حتى يقضى ما فاتهم ، ويسلم بهم .

(١) الحنفية - قالوا : سجود السهو هو عبارة عن أن يسجد المصلي سجدة بعد أن

يسلم عن يمينه فقط ، ثم يتشهد بعد السجدة ، ويسلم بعد التشهد ، فإن لم يتشهد -

يكون تاركا للواجب ، وتصح صلاته ، وبعد الفراغ من التشهد لسجود السهو يجب أن يسلم ، فإن لم يسلم يكون تاركا للواجب ، ولا يكفي السلام الأول الذي خرج به من الصلاة ، لأن السجود للسهو يرفعه ، كما يرفع التشهد الأخير الذي قبل السلام ، أما الصلاة على النبي ﷺ والدعاء فإنه يأتي بهما في التشهد الأخير قبل السلام ، ولا يأتي بهما في سجود السهو على المختار ، وقيل : يأتي بهما فيه أيضا احتياطا ، وقولهم : يأتي بسجود للسهو بعد أن يسلم عن يمينه فقط ، خرج به ما إذا سلم التسليمة الثانية ، فإنه إذا سلم التسليمتين فقد سقط سجود السهو عنه على الصحيح ، فإن فعل ذلك عمدا فإنه يأنثم بترك الواجب ، وإن سلم التسليمتين سهوا فقد عنه السجود ، وإن ترك الركن عمدا بطلت لا إعادة لسجود السهو مرة أخرى ، لأن نسيان سجود السهو يسقطه ، وكذا إذا تكلم بكلام أجنبي عن الصلاة عمدا أو سهوا ، فإن فعل ذلك سقط عنه سجود السهو ، ولا يجب السجود إذا ترك الواجب عمدا أو ترك ركنا من أركان الصلاة أو نحو ذلك عمدا ، لأنه إن ترك الواجب عمدا صحت صلاته مع الاثم ، وسقط عنه السجود ، وإن ترك الركن عمدا بطلت صلاته ، ولا يجبره سجود السهو ، فالسجود عند الحنفية لا يكون إلا عند السهو ، أما لترك عمدا فلم يشرع لجبره السجود ، وهل تجب نية لسجود السهو أو لا ، خلاف ، فقال بعضهم : إن سجود السهو لا تجب له نية ، وذلك لأنه قد جرى به لجبر نقص واجب من صلاته ، أو لجبر خلل وقع ثم أصلحه ، والنية لا تجب لكل جزء من أجزاء الصلاة ، فسجود السهو لا تجب له النية ، وقال بعضهم : بل تجب له النية ، لأنه صلاة ، ولا تصح صلاة بدون نية ، فكما تجب النية لسجود التلاوة وسجدة الشكر ، فكذلك تجب لسجود السهو ، لأنها كلها كالصلاة ، فكما تجب النية للصلاة تجب لها ، وهذا القول الثاني هو الظاهر والاحتياط في العمل به .

الشافعية — قالوا : سجود السهو هو أن يأتي المصلي بسجدة سجود الصلاة قبل السلام ، وبعد التشهد والصلاة على النبي وآله بنية ، وتكون النية بقلبه لا بلسانه ، لأنه أن تلفظ بها بطلت صلاته ، لأنك قد عرفت أن سجود السهو عندهم لا يكون إلا قبل السلام من الصلاة ، فإذا تكلم بطلت صلاته طبعاً ، وإذا سجد بدون نية عامدا عالما بطلت صلاته ، وإنما تشترط النية للامام والمنفرد ، أما المأموم فإنه لا يحتاج للنية اكتفاء بنية الاقتداء بإمامه ولا يلزم عند الشافعية أن يكون ذلك السجود بسبب السهو ، بل يكون بترك جزء من الصلاة على الوجه الآتي بيانه في أسباب سجود السهو عمدا أو سهوا ، وإنما سمي سجود السهو ، لأن الغالب أن الإنسان لا يترك بعض صلاته عمدا ، وإذا كان سببه السهو يحسن أن يقول في سجوده : سبحان الذي لا ينাম ولا يسهو ، أما إذا كان عمدا ، فيحسن أن يستغفر الله في سجوده . وبهذا تعلم أن الحنفية متفقون مع الشافعية في اشتراط النية .

• • • • •
 = لسجود السهو ، ومختلفون معهم فيما عدا ذلك ، لأن الشافعية يقولون : هو قبل السلام ،
 والحنفية يقولون : بل هو بعده ، والشافعية يقتضون على السجدين ، والحنفية يقولون :
 لابد من التشهد والجلوس •

المالكية - قالوا : سجود السهو سجدتان يتشهد بعدهما بدون دعاء وصلاة على
 النبي ﷺ ، ثم ان كان سجود السهو بعد السلام ، فانه يسجد ويتشهد ويعيد السلام
 وجوبا ، وان لم يعده فلا تبطل صلاته ، وقد عرفت مذهبي الشافعية والحنفية في ذلك ،
 فأما الشافعية فانهم يقولون : ان سجود السهو قبل السلام دائما فالسلام بعد السجدين
 لابد منه وأما الحنفية فانهم يقولون أن السلام في سجود السهو واجب بحيث لو تركه يصح
 السجود مع الاثم ثم ان سجود السهو عند المالكية اذا كان قبل السلام فلا
 يحتاج الى نية ، لأن نية الصلاة تكفى لكونه بمنزلة جزء من الصلاة عندهم ، اما أن كان
 بعد السلام فانه يحتاج لنية لكونه خارجا عن الصلاة ، وهم في ذلك متفقون مع الحنفية في
 أن النية لازمة لسجود السهو بعد السلام ، ومختلفون مع الشافعية ، كما عرفت في مذهبهم .
 هذا ، واذا نسي سجود السهو في صلاة الجمعة بسبب نقص ثم سلم فانه يتعين عليه
 أن يسجد بالجامع الذي صلى فيه ، وأما اذا كان لزيادة فيها فيسجد في أى جامع كان ،
 لأنه بعد السلام ، ولا يجزىء سجوده في غير مسجد تقام فيه الجمعة ، ثم ان كان سجود
 السهو نقصا فقط أو نقصا وزيادة ، فان محله يكون قبل السلام ، نقص السورة ناسيا
 مثلا ، ولم يتذكر حتى انحنى للركوع ، فانه لا يرجع لقراءة السورة ، والا بطلت صلاته
 اذا رجع ، واذا لم يرجع فعليه أن ينتظر ، حتى يتشهد التشهد الأخير ، ويصلى على
 النبي ويدعو ثم يسجد سجدتين يتشهد فيهما والتشهد فيهما سنة ، ولا يصلى على النبي في
 تشهده ، ولا يدعو ثم يسلم ، وان كان سببه الزيادة فقط سجد بعد السلام ، واذا أخره
 كره ، واذا قدم البعدى حرم ان تعتمد التقديم أو التأخير ، والا فلا كراهة ، ولا
 حرمة ، ولا تبطل صلاته فيهما •

الحنابلة - قالوا : سجود السهو هو أن يكبر ويسجد سجدتين ، وهذا القدر متفق
 عليه ، ويجوز أن يكون قبل السلام وبعده لسبب من الأسباب الآتى بيانها ، ثم ان كان
 السجود بعديا فانه يأتى بالتشهد قبل السلام ، واذا كان قبليا لا يأتى بالتشهد في سجود
 السهو اكتفاء بالتشهد الذى قبله ، كما يقول الشافعية ، على أن الحنابلة يقولون : الأفضل
 أن يكون سجود السهو قبل السلام مطلقا الا في صورتين ، احدهما : أن يسجد لنقص ركعة
 فأكثر في صلاته ، فانه يأتى بالنقص ثم يسجد بعد السلام ، ثانيهما : أن يشك الامام في شيء
 من صلاته ، ثم يبنى على غالب ظنه ، فان الأفضل في هذه الحالة أيضا أن يسجد بعد
 السلام ، ويكفيه لجميع سهوه سجدتان ، وان تعدد موجهه ، واذا اجتمع سجود قبلى وبعدى

سبب سجود السهو

الأسباب التي يشرع من أجلها سجود السهو مختلفة في المذاهب ، فافظرها تحت
الخط (١) .

(١) الحنفية — قالوا : أسباب سجود السهو أمور : (السبب الأول) : أن يزيد أو ينقص في صلاته ركعة أو أكثر أو نحو ذلك ، فإذا تيقن أنه زاد ركعة في الصلاة مثلا ، كأن صلى الظهر أربعاً ، ثم قام للركعة الخامسة ، وبعد رفعه من الركوع تبين أنها الخامسة ، فإن له في هذه الحالة أن يقطع الصلاة بالسلام قبل أن يجلس ، وله أن يجلس ثم يسلم ، ولكن الأولى أن يجلس ثم يسلم ، ويسجد للسهو على كل حال ومثل ذلك ما إذا تيقن أنه نقص ركعة بأن صلى الظهر ثلاث ركعات وجلس ، ثم تذكر ، فإن عليه أن يقوم لأداء الركعة الرابعة ، ثم ينتشهد ويصلى على النبي ﷺ . الخ ، ثم يسجد للسهو بالكيفية المتقدمة ، أما إذا شك في صلاته فلم يدر كم صلى فلا يخلو إما أن يكون الشك طارئاً عليه فلم يتعوده ، أو يكون الشك عادة له ، فإن كان الشك نادراً يطرأ عليه في بعض الأحيان فإنه يجب عليه في هذه الحالة أن يقطع الصلاة ويأتى بصلاة جديدة ، ولا بد أن يقطع الصلاة بفعل مناف لها ، فلا يكفي قطعها بمجرد النية ، وقو عرفت أن قطعها بلفظ السلام ، واجب وله في هذه الحالة أن يجلس ويسلم ، فإذا سلم وهو قائم فإنه يصح مع مخالفة الأولى ، كما تقدم ، أما إذا كان الشك عادة له فإنه لا يقطع الصلاة ، ولكن يبنى على ما يغلب على ظنه ، مثلاً إذا صلى الظهر وشك في الركعة الثالثة هل هي الثالثة أو الرابعة ، فإن عليه أن يعمل بما يظنه ، فإن غلب على ظنه أنه في الرابعة وجب عليه أن يجلس وينتشهد ويصلى على النبي ﷺ ثم يسلم ويسجد للسهو بالكيفية المتقدمة في تعريفه ، وإن غلب على ظنه أنه في الركعة الثالثة فإنه يجب عليه أن يأتى بالركعة الرابعة وينتشهد كذلك ، ويصلى على النبي ﷺ . الخ ، ثم يسلم ويسجد للسهو بعد السلام بالكيفية المتقدمة ، وعلى هذا القياس .

هذا إذا كان يصلى منفرداً ، أما إذا كان اماماً وشك في صلاته وأقره المأمومون على أنه زاد أو نقص في صلاته فإنه يلزمه أن يعيد الصلاة عملاً بقولهم ، أما إذا اختلف معهم فأجمعوا على أنه صلى ثلاث ركعات ، وقال هو أنه موقن بأنه صلى أربعاً فإنه لم يعد الصلاة عملاً بيقينه ، فإذا انضم واحد من المصلين أو أكثر إلى الإمام أخذ بقول الإمام ، وإذا شك الإمام وتيقن بعض المصلين بتمام الصلاة وبعضهم بنقصها ، فإن الاعادة تجب على من شك فقط ، وإذا تيقن الإمام بالنقص لزمهم الاعادة إلا إذا تيقنوا بالتمام ، وإذا تيقن واحد من المأمومين بالنقص وشك الإمام والقوم فإن كان في الوقت فالأولى أن يعيدوا احتياطاً ، وإلا فلا . هذا ، وإذا أخبره عدل ، ولو من غير المأمومين بعد الصلاة ، بأنه صلى الظهر ثلاثاً وشك في صدقه وكذبه أعاد الصلاة احتياطاً ، أما لو أخبره عدلان فإنه يلزمه الأخذ بقولهما ، ولا يعتبر شكه ، فإذا كان المخبر غير عدل فإن قوله لا يقبل ،

وإذا شك في النية أو تكبيرة الإحرام ، أو شك وهو في الصلاة في أنه أحدث أو أصابته نجاسة أو نحو ذلك ، فإن كان هذا الشك عارضاً له في أول مرة فإن عليه أن يقطع الصلاة ويتأكد مما شك فيه ويعيد الصلاة ، أما إن اعتاد ذلك الشك فإنه لا يعبأ به ، ويمضي في صلاته ، أما إذا شك بعد تمام الصلاة فإن شكه لا يضر . (السبب الثاني من أسباب سجود السهو) : أن يسهو عن القعود الأخير المفروض ويقوم ، وحكم هذه الحالة أنه يعود ويجلس بقدر التشهد ثم يسلم ويسجد للسهو ، لأنه آخر القعود المفروض عن محله ، فإذا مضى في الصلاة وسجد قبل أن يجلس انقلبت صلاته نفلاً بمجرد رفع رأسه من السجدة ويضم إليها ركعة سادسة ، ولو كان في صلاة العصر ، ولا يسجد للسهو في هذه الحالة على الأصح ، لأن انقلابه نفلاً يرفع سجود السهو ، بخلاف ما لو كان نفلاً من الأصل ، فإنه يسجد له ، وعلى كل حال فيكون ملزماً بإعادة الفرض الذي انقلب نفلاً ، (السبب الثالث من أسباب سجود السهو) : أن يسهو عن القعود الأول ، وهو واجب لا فرض ، فإذا سها عن القعود الأول من صلاة الفرض بأن لم يجلس في الركعة الثانية ، وهم بالقيام ، فإن تذكر قبل أن يقوم وجلس ثانياً فإن صلاته تصبح ولا يسجد عليه أما إن تذكر بعد أن يستوى قائماً فإنه لا يعود للتشهد ، ولو عاد فيعصمهم يقول : إن صلاته تبطل ، وذلك لأن الجلوس للتشهد الأول ليس بفرض والقيام فرض ، وقد اشتغل بالنفل ، وترك الفرض لما ليس بفرض مبطل للصلاة ، ولكن التحقيق أن صلاته بهذا العمل لا تفسد ، لأنه في هذه الحالة لم يترك فرض القيام بل أخره ، ونظير ذلك ما لو سها عن قراءة السورة وركع ، فإنه يبطل الركوع ويعود إلى القيام ، ويقرأ السورة وتصح صلاته ، وعليه سجود السهو لتأخير الركن أو الفرض عن محله .

هذا إذا كان المصلي منفرداً أو اماماً ، أما إذا كان مأموماً وقام وجلس امامه للتشهد فإنه يجب عليه أن يجلس ، لأن هذا الجلوس يفترض عليه بحكم المتابعة لامامه ، (السبب الرابع) : أن يقدم ركناً على ركن ، أو يقدم ركناً على واجب ، ومثال ما إذا قدم ركناً على ركن هو أن يقدم الركوع على القراءة المفروضة ، بأن يكبر تكبيرة الإحرام ، ويقرأ الثناء مثلاً ، ثم يسهو ويركع قبل أن يقرأ شيئاً ، وفي هذه الحالة إذا ذكر فإنه يجب عليه أن يعود ، ويقرأ ثم يركع ثانياً ، ويسجد للسهو على الوجه المتقدم ، فإن لم يذكر فإن الركعة تعتبر ملغاة ، وعليه أن يأتي بركعة قبل أن يسلم ثم يسلم ويسجد للسهو ، ومثال ما إذا قدم ركناً على واجب فهو كتقديم الركوع على قراءة السورة ، وقد عرفت حكمه مما تقدم قريباً ، وهو أنه إذا ذكر أثناء الركوع فإنه يرفع من الركوع ويقرأ السورة ثم يركع ثانياً ، وإن لم يذكر فإنه يسجد للسهو بعد السلام ، (السبب الخامس من أسباب سجود السهو) : أن يترك واجباً من الواجبات الآتية ، وهي أحد عشر (الأول) : قراءة الفاتحة فإن تركها كلها أو أكثرها في ركعة من الأوليين في الفرض وجب سجود السهو ، أما لو ترك أقلها فلا يجب ، لأن الأكثر حكم الكل ، ولا فرق في ذلك بين الإمام والمنفرد ، وكذا

لو تركها أو أكثرها في أى ركعة من النفل أو الوتر فإنه يجب عليه سجود السهو لوجوب قراءتها في كل الركعات ، (الثانى) : ضم سورة أو ثلاث آيات قصار أو آية طويلة الى الفاتحة ، فان لم يقرأ شيئاً أو قرأ آية قصيرة وجب عليه سجود السهو ، أما أن قرأ آيتين قصيرتين فإنه لا يسجد ، لأن للاكثر حكم الكل ، فان نسي قراءة الفاتحة أو قراءة السورة وركع ثم تذكرها عاد وقرأ ما نسيه ، فان كان ما نسيه هو الفاتحة أعادها وأعاد بعدها قراءة السورة وعليه إعادة الركوع ثم يسجد للسهو ، أما اذا نسي قنوت الوتر وركع ركعتين ثم تذكره فإنه لا يعود لقراءته ، وعليه سجود السهو ، فان عاد وقنت لا يرتفع ركوعه ، وعليه سجود السهو أيضاً ، ومن قرأ الفاتحة مرتين سهواً وجب عليه سجود السهو ، لأنه أخر السورة عن موضعها ولو نكس قراءته بأن قرأ فى الأولى سورة الضحى ، والثانية سورة سبح مثلاً لا يجب عليه سجود السهو ، لأن مراعاة ترتيب السور من واجبات نظم القرآن لا من واجبات الصلاة ، وكذا من أخر الركوع عن آخر السورة بأن سكت قبل أن يركع ، فإنه لا يجب عليه سجود السهو ، وهذه الصورة كثيرة الوقوع عند الشافعية فيما اذا كان يصلى اماماً ، (الثالث) : تعيين القراءة فى الأوليين من الفرض فلو قرأ فى الأخيرين أو فى الثانية والثالثة فقط وجب عليه سجود السهو ، بخلاف النفل والوتر ، كما تقدم ، (الرابع) : رعاية الترتيب فى فعل مكرر فى ركعة واحدة وهو السجود ، فلو سجد سجدة واحدة سهواً ، ثم قام الى الركعة التالية فأداها بسجديها ، ثم ضم اليها السجدة التى تركها سهواً صحت صلاته ووجب عليه سجود السهو لترك هذا الواجب ، وليس عليه إعادة ما قبلها ، أما عدم رعاية الترتيب فى الأفعال التى لم تتكرر كأن أحرم فركع ورفع ثم قرأ الفاتحة والسورة ، فان الركوع يكون ملغى ، وعليه أعادته بعد القراءة ، ويسجد للسهو لزيادة الركوع الأول (الخامس) : الطمأنينة فى الركوع والسجود ، فمن تركها سهواً وجب عليه سجود السهو على الصحيح ، (السادس) : القعود الواجب ، وهو ما عدا الأخير ، سواء كان فى الفرض أو فى النفل ، فمن سها عن القعود الأول وقام الى الركعة التالية قياماً تاماً مضى فى صلاته وسجد للسهو ، لأنه ترك واجب القعود ، وقد تقدم بيان ذلك قريباً (السابع) : قراءة التشهد ، فلو تركه سهواً سجد للسهو ، ولا فرق بين تركه فى القعود الأول أو الثانى ، وقد عرفت تفصيل حكمها قريباً (الثامن) : قنوت الوتر ، ويتحقق تركه بالركوع قبل قراءته فمن تركه سجد للسهو (التاسع) : تكبيرة القنوت ، فمن تركها سهواً سجد للسهو (العاشر) : تكبيرة ركوع الركعة الثانية من صلاة العيد ، فإنها واجبة بخلاف تكبيرة الأولى ، كما تقدم ، (الحادى عشر) : جهر الامام واسراره فيما يجب فيه ذلك ، فسان ترك ما يجب من ذلك وجب عليه سجود السهو ، وهذا فى غير الأدعية والثناء ونحوها ، فإنه لو جهر بشيء منها لم يسجد للسهو ، ولا فرق فى كل ما تقدم بين أن تكون الصلاة فرضاً أو تطوعاً .

المالكية - قالوا : أسباب سجود السهو تنحصر فى ثلاثة أشياء :

(السبب الأول) : أن ينقص من صلاته سنة ، وهذا السبب ينقسم الى ثلاثة أقسام ، أحدها : أن يترك سنة مؤكدة داخلية في الصلاة ، كالسورة اذا لم يقرأها في محلها سهوا ، فإن وقع منه ذلك ، سواء كان ذلك الترك محققا ، أو مشكوكا فيه ، فإنه يعتبر نقصا ، ويسجد قبل السلام ، ومثل ذلك ما لو شك في كون الحاصل منه نقصا أو زيادة ، فإنه يعتبره نقصا ، ويسجد قبل السلام ، لما عرفت من أن القاعدة عندهم أن النقص يجبر بالسجود قبل السلام ، ويشترط لسجود السهو بترك السنة ثلاثة شروط ، الشرط الأول : أن تكون مؤكدة ، كما ذكر ، فإن لم تكن مؤكدة ، كما اذا ترك تكبيرة واحدة من تكبيرات الركوع أو السجود أو ترك مندوبا كالقنوت في الصبح سهوا ، فإنه لا سجود عليه ، فإذا سجد للسنة غير المؤكدة قبل السلام بطلت صلاته ، لكونه قد زاد فيها ما ليس منها ، أما ان سجد بعد السلام فإنها لا تبطل ، لكونه زاد زيادة خارجة عن الصلاة فلا تضر ، الشرط الثاني : أن تكون داخلية في الصلاة ، أما اذا ترك سنة من السنن الخارجة عن الصلاة ، كالسنة المتقدمة ، فإنه لا يسجد لها اذا نسيها ، الشرط الثالث : أن يتركها سهوا ، أما اذا ترك سنة مؤكدة عمدا داخلية في الصلاة ، ففي صحة صلاته وبطلانها خلاف ، ومثل السنة المؤكدة في هذا الحكم ، وفي الشروط السنتان غير المؤكنتين الداخلتين في الصلاة ، فمن تركهما سهوا فإنه يسجد لهما قبل السلام ، ومن تركهما عمدا ففي صلاته خلاف ، وأما من ترك أكثر من سنتين عمدا فصلاته باطلة على الراجح ، فعليه أن يستغفر الله ويعيدها .

وحاصل هذا كله أن ترك السنة المؤكدة والسنتين الخفيفتين يجبر بسجود السهو وان ترك السنة الخفيفة والمندوب — ويقال له فضيلة — لا يشرع له السجود ، فإذا سجد له قبل السلام بطلت صلاته ، وإذا سجد له بعد السلام فلا تبطل ، أما اذا ترك فرضا من الفرائض فإنه لا يجبر بسجود السهو ، ولا بد من الاتيان به ، سواء تركه في الركعة الأخيرة أو غيرها ، الا انه اذا كان الركن المتروك من الأخيرة فإنه يأتي به اذا تذكره قبل أن يسلم معتقدا كمال صلاته ، فإن سلم معتقدا ذلك فإن تدارك الركن المتروك وألغى الركعة الناقصة وأتى بركعة بدلها صحت صلاته ، وعليه أن يسجد للسهو بعد سلامه لكونه قد زاد ركعة ألغاه ، وهذا ان قرب الزمن عرفا بعد السلام ، وألا بطلت صلاته ، وان كان الركن المتروك من غير الركعة الأخيرة فإنه يأتي به ما لم يعقد ركوع الركعة التي تليها ، وعقد الركوع يكون برفع الرأس منه مطمئنا معتدلا ، الا اذا كان المتروك سهوا هو الركوع ، فإن عقد الركعة التالية يكون بمجرد الانحناء في ركوعها وان لم يرفع منه كما تقدم ، فإذا ترك سجود الركعة الثانية ثم قام للركعة الثالثة ، فإنه يأتي بالسجود المتروك اذا تذكر قبل أن يرفع رأسه من ركوع الركعة التي قام لها مطمئنا معتدلا ، فإن لم يتذكر حتى رفع من ركوعها مضى في صلاته وجعل الثالثة ثانية ، فيجلس على رأسها ، ويأتي بعدها بركعتين ثم يسلم ويسجد قبل سلامه لنقص السورة من الركعة الثانية التي كانت ثالثة قرأ فيها بضم القرآن .

== فقط ، ولزيادة الركعة التي ألغاه ، وكيفية الاتيان بالنقص أن تارك الركوع يرجع قائما ، ويندب له أن يقرأ شيئا من القرآن غير الفاتحة قبل ركوعه ليقع ركوعه عقب قراءة ، وتارك الرفع من الركوع يرجع محدودبا حتى يصل لحد الركوع ثم يرفع بنيته ، وتارك سجدة واحدة يجلس ليأتي بها من جلوس ، وتارك سجدة يهوى لهما من قيام ثم يأتي بها ، ويستثنى مما تقدم الفاتحة إذا تركها سهوا ، ولم يتذكر حتى ركع ، فإنه يمضي في صلاته على المشهور ، ويسجد قبل السلام ، سواء كان الترك لها في ركعة من الصلاة أو أكثر متى أتى بها ، ولو في ركعة واحدة من صلاته ، وذلك لأن الفاتحة وإن كان المعتمد في المذهب هو القول بوجوبها في كل ركعة من ركعات الصلاة ، إلا أنه إذا أتى بها في ركعة واحدة منها وتركها في الباقي سهوا ، فإن صلاته تصح ، ويجبر تركها بالسجود قبل السلام مراعاة للقول بوجوبها في ركعة واحدة ، ويندب له إعادة الصلاة احتياطا في الوقت وخارجه ، فإن ترك السجود لترك الفاتحة فإن كان عمدا بطلت الصلاة وإن كان سهوا أتى به إن قرب الزمن عرفا ، والا بطلت ، كما تبطل إذا ترك الفاتحة عمدا أو تركها سهوا ، وتذكر قبل الركوع ، ولم يأت بها على القول بعدم وجوبها في كل ركعة لاشتغال القول بوجوبها في الكل .

السبب الثاني : الزيادة ، وهي زيادة فعل ليس من جنس أفعال الصلاة ، كأكمل خفيف سهوا أو كلام خفيف كذلك ، أو زيادة ركن فعلى من أركان الصلاة كالركوع والسجود ، أو زيادة بعض من الصلاة ، كركعة أو ركعتين على ما تقدم في « مبطلات الصلاة » فأما إذا كانت الزيادة من أقوال الصلاة ، فإن لم يكن القول المزيدي فريضة ، كأن زاد سورة في الركعتين الأخيرتين من الرباعية سهوا ، فلا يطلب منه السجود ولا تبطل صلاته إذا سجد بعد السلام ، لأنها زيادة خارج الصلاة فلا تضر كما تقدم ، وإن كان القول المزيدي فريضة ، كالفاتحة إذا كررها سهوا ، فإنه يسجد لذلك ، والزيادة على ما ذكر تقتضي السجود ، ولو كانت مشكوكا فيها ، فمن شك في صلاة الظهر مثلا هل صلى ثلاثا أو أربعاً ، فإنه يبنى على اليقين ، ويأتي بركعة ويسجد بعد السلام ، لاحتمال أن الركعة التي أتى بها زائدة ، ومثله من شك وهو في صلاة الشفع ، هل هو به أو بالوتر ، فإنه يجعل ما هو فيه الشفع ، ويأتي بركعة وترا ، ويسجد بعد السلام ، لاحتمال أنه صلى الشفع ثلاث ركعات ، فيكون قد زاد ركعة ومن الزيادة أن يطيل في محل لا يشرع فيه التطويل ، كحال الرفع من الركوع والجلوس بين السجدة ، والتطويل أن يمكث أزيد من الطمأنينة الواجبة والسنة زيادة ظاهرة ، أما إذا طول بمحل يشرع فيه التطويل كالسجود والجلوس الأخير فلا يعد ذلك زيادة فلا سجود ، ومن الزيادة أيضا أن يترك الاسرار بالفاتحة ، ولو في ركعة ويأتي بدله بأعلى الجهر ، وهو أن يزيد على اسماع نفسه ومن يليه ، أما إذا ترك الجهر وأتى بدله بأقل السر ، وهو حركة اللسان - فإنه نقص لا زيادة ، فيسجد له قبل السلام إن كان ذلك في الفاتحة فقط ، أو فيها وفي السورة فإن كان في السورة فقط ، فلا يسجد له إن كان ذلك .

== في ركعة واحدة لأنه سنة خفيفة ، بخلاف ما إذا كان في ركعتين ، فإنه يسجد له .
هذا ، وإذا ترك المنفرد أو الامام الجلوس للتشهد الأول ، فإنه يرجع للاتيان به استقانا ما لم يفارق الأرض بيديه وركبتيه ، والا فلا يرجع ، فلو رجع فلا تبطل صلاته ، ولو كان رجوعه بعد قراءة شيء من الفاتحة ، أما إذا رجع بعد تمام الفاتحة فتبطل ، وعلى المأموم أن يتبع امامه في الركوع إذا رجع قبل مفارقة الأرض بيديه وركبتيه ، أو رجع بعد المفارقة وقبل تتميم الفاتحة ، كما يتبعه في عدم الرجوع إذا فارق الأرض بيديه وركبتيه ، فإن خالفه في شيء من ذلك عمدا ولم يكن متأولا أو جهلا بطلت صلاته .

السبب الثالث من أسباب السجود : نقص وزيادة معا ، والمراد بالنقص هنا نقص سنة ، ولو كانت غير مؤكدة ، والمراد بالزيادة ما تقدم في السبب الثاني ، فإذا ترك الجهر بالسورة وزاد ركعة في الصلاة سهوا فقد اجتمع له نقص وزيادة ، فيسجد لذلك قبل السلام ترجيحاً لجانب النقص على الزيادة .

الحنبلة — قالوا : أسباب السهو ثلاثة ، وهي : الزيادة ، والنقص ، والشك في بعض صوره إذا وقع شيء من ذلك سهواً ، أما أن حصل عمداً فلا يسجد له ، بل تبطل به الصلاة أن كان فعلياً ، ولا تبطل أن كان قولياً في غير محله ، ولا يكون السهو موجبا للسجود إلا إذا كان في غير صلاة جفازة ، أو سجدة تلاوة أو سجود سهو أو سجود شكر ، فإنه لا يسجد للسهو في ذلك كله ، أما الزيادة في الصلاة فمثالها أن يزيد قياماً أو قعوداً ، ولو كان القعود قدر جلسة الاستراحة عند من يقول بها ، أو أن يقرأ الفاتحة مع التشهد في القعود أو يقرأ التشهد مع الفاتحة في القيام ، فإنه يسجد للسهو وجوباً في الزيادة الفعلية ، ونحوها في القولية التي أتى بها في غير محلها ، كما ذكر ، وأما النقص في الصلاة فمثاله أن يترك الركوع أو السجود أو قراءة الفاتحة ، أو نحو ذلك سهواً ، فيجب عليه إذا تذكر ما تركه قبل الشروع في قراءة الركعة التي تليها أن يأتي به وبما بعده ويسجد للسهو في آخر صلاته ، فإن لم يتذكره حتى شرع في قراءة الركعة التالية لغت الركعة وقامت ما بعدها مقامها ، وأتى بركعة بدلها ، ويسجد للسهو وجوباً ، فإن رجع إلى ما فاتته بعد الشروع في قراءة التالية عالماً بحرمة الرجوع ، فإن صلاته تبطل ، أما إذا كان معتقداً جوازه فلا تبطل ، وإذا تذكره قبل الشروع في قراءة التالية ، ولم يعد إلى ما تركه عمداً ، فإن كان عالماً بالحكم بطلت صلاته ، وإن كان جاهلاً بالحكم لغت الركعة ، وقامت تاليتها مقامها ، وأتى بركعة بدلها وسجد للسهو وجوباً أما إذا لم يتذكر ما فاتته إلا بعد سلامه ، فيجب عليه أن يأتي بركعة كاملة إن كان ما تركه من غير الركعة الأخيرة ، فإن كان منها فيجب عليه أن يأتي به وبما بعده ، ثم يسجد للسهو ، وهذا إذا لم يطل الفصل ، ولم يحدث أو يتكلم ، والا بطلت صلاته ، ووجب إعادة ، وأما الشك في الصلاة الذي يقتضي سجود السهو ، فمثاله أن يشك في ترك ركن من أركانها ، أو في عدد الركعات ، فإنه في هذه الحالة يعني ==

على المتيقن ، ويأتى بما شك في فعله ، ويتم صلاته ، ويسجد للسهو وجوبا ، ومن أدرك الامام راكعا ، فشك هل شارك الامام في الركوع قبل أن يرفع أو لم يدركه لم يعتد بتلك الركعة ، ويأتى بها مع ما يقضيه ويسجد للسهو ، أما اذا شك في ترك واجب من واجبات الصلاة ، كان شك في ترك تسبيحة من تسبيحات الركوع أو السجود ، فانه لا يسجد للسهو ، لأن سجود السهو لا يكون للشك في ترك الواجب ، بل يكون لترك الواجب سهوا ، واذا أتم الركعات وشك وهو في التشهد في زيادة الركعة الأخيرة لا يسجد للسهو ، أما اذا شك في زيادة الركعة الأخيرة قبل التشهد ، فانه يجب عليه سجود السهو ، ومثل ذلك ما اذا شك في زيادة سجدة على التفصيل المتقدم ومما تقدم يعلم أن الشك لا يسجد له في بعض صورته فمن سجد للسهو في حالة لم يشرع لها سجود السهو وجب عليه أن يسجد للسهو لذلك ، لانه زاد في صلاته سجدتين غير مشروعتين ، ومن علم أنه سها في صلاته ، ولم يعلم هل السجود مشروع لهذا السهو أولا لم يسجد ، لانه لم يتحقق سببه ، والأصل عدمه ، ومن سها في صلاته وشك هل سجد لذلك السهو أو لا سجد للسهو سجدتين فقط ، واذا كان المأموم واحدا وشك في ترك ركن أو ركعة ، فانه يجب عليه أن يبنى على الأقل ، كالمفرد ، ولا يرجع لفعل امامه ، فاذا سلم امامه لزمه أن يأتى بما شك فيه ، ويسجد للسهو ، ويسلم ، فان كان مع امامه غيره من المأمومين ، فانه يجب عليه أن يرجع الى فعل امامه ، وفعل من معه من المأمومين ، واذا شك شكيا يشرع السجود له ، ثم تبين له أنه مصيب لم يسجد لذلك الشك ، ومن نحن لحنا يعني سهوا أو جهلا وجب عليه أن يسجد للسهو ، واذا ترك سنة من سنن الصلاة أبيح له السجود .

الشافعية - قالوا : تنحصر أسباب سجود السهو في ستة أمور ، الأول : أن يترك الامام أو المفرد سنة مؤكدة ، وهي التي يعبر عنها بالأبغاض ، وذلك كالنشهد الأول ، والقنوت الراتب ، وهو غير قنوت النازلة ، أما لو ترك سنة غير مؤكدة ، وهي التي يعبر عنها بالهيئات ، كالسجدة ونحوها مما تقدم ، فانه لا يسجد لتركها عمدا ، أو سهوا ، فلو ترك فرضا ، كسجدة أو ركوع ، فان تذكره قبل أن يفعل مثله أتى به فورا ، وان لم يتذكره الا بعد فعل مثله قام مقامه ، بحيث يعتبر أولا ، ويلغى ما فعله بينهما ، فان ترك الركوع مثلا ثم تذكره قبل أن يأتى بالركوع الثاني أتى به ، ثم يلغى ما فعله أولا ، ويمضى في اتمام صلاته ، ويسجد قبل السلام ، فان تذكره بعد الاتيان بالركوع الثاني قام الثاني مقام الأول ، وهكذا يقوم التأخر مقام التقدم ، ويلغى ما بينهما متى تذكر قبل السلام ، وأما اذا تذكره بعد السلام ، فان لم يطل الفصل عرفا ، ولم تصبه نجاسة غير معفو عنها ، ولم يتكلم أكثر من ست كلمات ، ولم يأت بفعل كثير مبطل ، وجب عليه أن يأتى بما نسيه ، فلو ترك الركوع مثلا ، ثم تذكره بعد السلام بالشروط المتقدمة ، وجب عليه أن يقوم ويركع ، ثم يأتى بما يكملها ، ويتشهد ويسجد للسهو ثم يسلم ، ومن ترك سنة مؤكدة كالنشهد الأول المتقدم ذكره ثم قام ، فان كان الى القيام أقرب فلا يعود له ، فان عاد عامدا

حكم سجود السهو

في حكم سجود السهو تفصيل المذاهب ، فانظره تحت الخط (١) .

عالمًا بطلت صلاته ، أما ان عاد ساهيا أو جاهلا فلا تبطل ، الا أنه يسن له السجود ، ولو ترك القنوت المشروع لغير النازلة ، ونزل للجلوس حتى بلغ حد الركوع لا يعود له ، فان عاد عالمًا عامداً بطلت صلاته ، والا كان حكمه كما تقدم في التشهد ، وهذا ان كان غير مأموم ، فـإن كان مأموماً وترك التشهد والقنوت قصداً فهو مخير بين أن يعود لمتابعة امامه أو ينتظره حتى يلحقه امامه فيمضى معه ، وان تركهما سهواً يجب عليه العود مع الامام ، فان لم يعد بطلت صلاته ، الا اذا نوى المفارقة في الصورتين ، فإنه حينئذ يكون منفرداً ، فلو ترك الامام والمقتدى التشهد الأول مثلاً أو القنوت عمداً وكانا الى القيام أقرب في الأول ، وبلغا حد الركوع في الثاني ، ثم عاد الامام فيجب على المأموم أن لا يعود معه ، وانما يفارقه بالنية بقلبه أو ينتظره في القيام أو في السجود ، فان عاد المأموم معه عالمًا عامداً بطلت صلاته ، والا فلا تبطل ، واذا ترك الامام التشهد الأول وقام ، وجب على المأموم أن يقوم معه ، فان عاد الامام يعود المأموم معه السبب الثاني : الشك في الزيادة ، فلو شك في عدد ما أتى به من الركعات بنى على اليقين ، وتتم الصلاة وجوباً ، وسجد لاحتمال الزيادة ، ولا يرجع الشك الى ظنه ، ولا لاخبار مخبر ، الا اذا بلغ عدد المخبرين التواتر فيرجع لقولهم : السبب الثالث : فعل شيء سهواً يبطل عمده فقط ، كتطويل الركن القصير بأن يطيل الاعتدال أو الجلوس بين السجدين ، ومثل ذلك الكلام القليل سهواً ، ولا يسجد الا اذا تيقنه ، فان شك فيه فلا يسجد ، أما ما لا يبطل عمده ولا سهوه كالتفات بالعنق ، ومشى خطوتين ، فلا يسجد لسهوه ولا لعمده ، وأما ما يبطل عمده وسهوه ككلام كثير وأكل ، فلا يسجد له أصلاً ، لبطلان الصلاة ، السبب الرابع : نقل ركن قولى غير مبطل في غير محله ، كأن يعيد قراءة الفاتحة كلها أو بعضها في الجلوس ، وكذلك نقل السنة القولية ، كالسورة من محلها الى محل آخر ، كأن يأتي بها في الركوع فانه يسجد له ، ويستثنى من ذلك اذا قرأ السورة قبل الفاتحة ، فلا يسجد لها ، السبب الخامس : الشك في ترك بعض معين ، كأن شك في ترك قنوت ، لغير النازلة ، أو ترك بعض مبهم ، كأن لم يدر هل ترك القنوت أو الصلاة على النبي في القنوت ، وأما اذا شك هل أتى بكل الأبعاض أو ترك شيئاً منها فلا يسجد ، السبب السادس : الاقتداء بمن في صلاته خلل ، ولو في اعتقاد المأموم ، كالاقتداء بمن ترك القنوت في الصبح ، أو بمن يقنت قبل الركوع فانه يسجد بعد سلام الامام وقبل سلام نفسه ، وكذلك اذا اقتدى بمن يترك الصلاة على النبي ﷺ في التشهد الأول فانه يسجد .

(١) الحنفية - قالوا : سجود السهو واجب على الصحيح ، يأثم المصلي بتركه ، ولا تبطل صلاته ، وانما يجب اذا كان الوقت صالحاً للصلاة ، فلو طلعت الشمس عقب الفراغ -

== من صلاة الصبح ، وكان عليه سجود سهو سقط عنه لعدم صلاحية الوقت للصلاة وكذا إذا تغيرت الشمس بالحمرة قبل الغروب وهو في صلاة العصر ، أو فعل بعد السلام مانعا من الصلاة كأن أحدث عمدا ، أو تكلم ، وكذا إذا خرج من المسجد بعد السلام ونحو ذلك مما يقطع البناء كما تقدم ، ففي كل هذه الصور يسقط عنه سجود السهو ، ولا تجب عليه إعادة الصلاة ، إلا إذا كان سقوط السجود بعمل مناف لها عمدا ، فتجب عليه الإعادة ، وإنما يجب سجود السهو على الإمام والمنفرد ، أما المأموم فلا يجب عليه سجود السهو إذا حصل موجب منه حال اقتدائه بالإمام ، أما إذا حصل الموجب من إمامه ، فيجب عليه أن يتابعه في السجود إذا سجد الإمام . وكان هو مدركا أو مسبوقا كما تقدم ، فإن لم يسجد الإمام سقط عن المأموم ، ولا تجب عليه إعادة الصلاة إلا إذا كان ترك الإمام إياه بعمل مناف للصلاة عمدا ، فيجب عليه الإعادة كما تجب على إمامه ، والأولى ترك سجود السهو في الجمعة والعيدين إذا حضر فيها جمع كثير لئلا يشتبه الأمر على المصلين .

الحنبلة - قالوا : سجود السهو تارة يكون واجبا ، وتارة يكون مسنونا ، وتارة يكون مباحا وذلك لاختلاف سببه على ما يأتي ، وهذا بالنسبة للإمام والمنفرد ، أما المأموم فيجب عليه متابعة إمامه في السجود ، ولو كان مباحا ، فإن لم يتابعه بطلت صلاته ، فإن ترك الإمام أو المنفرد السجود فإن كان مسنونا أو مباحا ، فلا شيء في تركه ، وإن كان واجبا ، فإن كان الأفضل فيه أن يكون قبل السلام ، كأن كان لترك واجب من واجبات الصلاة سهوا بطلت الصلاة بتركه عمدا ، أما إذا تركه سهوا وسلم ، فإن تذكره عن قرب عرفا أتى به وجوبا ، ولو تكلم أو انصرف عن القبلة ما لم يحدث أو يخرج من المسجد ، والا سقط عنه ، ولا تجب عليه إعادة الصلاة ، كما إذا طال الزمن عرفا ، وإن ترك جهلا لم تبطل صلاته ، وأما إذا كان الأفضل فيه أن يكون بعد السلام - وهو ما إذا كان سببه السلام سهوا قبل اتمام الصلاة - فإن تركه عمدا اثم ولا تبطل صلاته ، وإن تركه سهوا وتذكره في زمن قريب عرفا وجب الاتيان به ، والا اثم والصلاة صحيحة ، وإن طال الزمن عرفا أو أحدث أو خرج من المسجد سقط عنه ، وأن تركه جهلا ، فلا اثم عليه وصحت صلاته ، وإذا سها المأموم حال اقتدائه ، وكان موافقا يحمله عنه الإمام فإن كان مسبوقا طلب منه السجود كالمنفرد ، وقد تقدم معنى الموافق وغيره ، وإذا ترك الإمام سجود السهو الواجب فعله المأموم وجوبا إذا يئس من فعل الإمام له ، إلا إذا كان مسبوقا فيجب عليه أن يسجد بعد قضاء ما فاتته .

المالكية - قالوا : سجود السهو سنة للإمام والمنفرد ، أما المأموم إذا حصل منه سبب السجود ، فإن الإمام يحمله عنه إذا كان ذلك حال الاقتداء ، فإن كان على إمامه سجود سهو ، فإنه يتابعه فيه ، وإن لم يدرك سببه مع الإمام ، فإن لم يتابعه بطلت صلاته حيث يكون ترك السجود مبطلا وإلا فلا ، وسيأتي بيان ما يبطل تركه وما لا يبطل ، وإذا

مباحث سجدة التلاوة

دليل مشروعيتها

ورد في الصحيحين أن ابن عمر رضي الله عنهما قال : « كان النبي ﷺ يقرأ القرآن فيقرأ السورة فيها سجدة فيسجد ونسجد معه حتى ما يجد بعضنا موضعاً لمكان جبهته » وقال ﷺ : « إذا قرأ ابن آدم السجدة فسجد اعتزل الشيطان يبكي يقول : يا ويله ، أمر ابن آدم بالسجود فسجد فله الجنة ، وأمرت بالسجود فعصيت فلي النار » رواه مسلم ، وقد أجمعت الأمة على أنها مشروعة عند قراءة مواضع مخصوصة من القرآن .

حكمها

أما حكمها ، فهو السنية للقارئ والمستمع ، بالشروط الآتية ، باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وخالف الحنفية فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

ترك الإمام أو المنفرد السجود ، فإن كان محله بعد السلام سجد في أي وقت كان ، ولو في أوقات النهي ، وإذا ترك السجود الذي محله قبل السلام ، فإن كان سببه نقص ثلاث سنن من سنن الصلاة بطلت صلاته إذا كان الترك عمداً ، وإن كان سهواً فإن تذكره قبل أن يطول الزمن عرفاً أتى به وصحت صلاته ، بشرط أن لا يحصل منه منافي للصلاة بعد السلام ، كالحدث ونحوه ، والا بطلت صلاته كما تبطل إذا لم يتذكر حتى طال عليه الزمن عرفاً بعد السلام ، وأما إذا كان سبب السجود نقص أقل من ثلاث سنن كتكبيرتين من تكبيرات الصلاة المسنونة ، فلا شيء عليه أن تركه عمداً وإن تركه سهواً وسلم ، فإن قرب الزمن أتى به ، والا تركه وصلاته صحيحة ، وإذا ترتب على الإمام سجد سهو طلب من المأموم أن يأتي به ، ولو تركه إمامه .

الشافعية — قالوا : سجد السهو تارة يكون واجباً ، وتارة يكون سنة ، فيكون واجباً في حالة واحدة ، وهي ما إذا كان المصلي مقتدياً وسجد إمامه للسهو ، ففي هذه الحالة يجب عليه أن يسجد تبعاً لإمامه ، فإن لم يفعل عمداً بطلت صلاته ، ووجب عليه أعادتها أن لم يكن قد نوى المفارقة قبل أن يسجد الإمام ، وإذا ترك الإمام سجد السهو ، فلا يجب على المأموم أن يسجد ، بل يندب ويكون سنة في حق المنفرد ، والإمام لسبب من الأسباب الآتية إلا إذا أدى سجد الإمام — التشويش — على المقتدين به لكثرتهم ، فيسن له ترك السجود ، وإذا ترك المنفرد أو الإمام السجود المسنون ، فلا شيء فيه ، ولا تبطل الصلاة بتركه ، أما المأموم إذا سها حال اقتدائه بإمامه فلا سجد عليه لتحمل الإمام له إذا كان أهلاً للتحمل ، كأن لم يتبين أنه محدث ، أما إذا سها المأموم حال انفراده عن الإمام ، كأن سها في حال قضاء ما فاتته معه ، فإنه كالمنفرد يسن له السجود حيث وجد سببه .

(١) الحنفية — قالوا : حكم سجدة التلاوة الوجوب على القارئ والسامع ، فإن لم يسمع

شروط سجدة التلاوة

وأما شروطها فمنها أن يكون السامع قاصدا للسمع ، فان لم يقصد فلا تجب عليه عند المالكية والحنابلة ، أما الشافعية والحنفية فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ، ومنها غير ذلك مما هو مفصل تحت الخط (٢) .

يسجد أحدهما عند موجه كان أتما ، ثم ان ذلك الوجوب تارة يكون موسعا وتارة يكون مضيقا ، فيكون موسعا ان حصل موجه خارج الصلاة فلا يأنثم بتأخير السجود الى آخر حياته ان مات ولم يسجد ، ولكن يكره تأخيره تنزيها ، ويكون الوجوب مضيقا ان حصل موجب للسجود في الصلاة بأن تلا آية السجدة وهو يصلي ، فانه يجب عليه في هذه الحالة أن يؤديه فورا ، وقدر الفور بأن لا يكون بين السجدة وبين تلاوة آيتها زمن يسع أكثر من قراءة ثلاث آيات ، فان مضى بينهما زمن يسع ذلك بطل الفور ، ثم أن آية السجدة اما أن تكون وسط السورة أو آخرها ، فان كانت وسطها فالأفضل للمصلي أن يسجد لها عقب قراءتها وقبل اتمام السورة ثم يقوم فيختم السورة ويركع ، فان لم يسجد وركع قبل انقطاع الفور السابق ونوى بالركوع السجدة أيضا ، فانه يجزئه كما يجزئ السجود للصلاة قبل انقطاع الفور المذكور ولو لم ينو به السجدة أيضا ، انقطع الفور فلا تسقط عنه لا بالركوع ولا بسجود الصلاة وعليه قضاءها بسجدة خاصة مادام في صلاته ، فاذا خرج من الصلاة فلا يقضيها لفوات وقتها ، الا اذا كان خروجه بالسلام ، ولم يأت بمناف للصلاة بعده فانه يقضيها عقب السلام ، أما ان كانت الآية آخر السورة فالأفضل أن يركع وينوي السجدة ضمن الركوع ، فاذا سجد لها ولم يركع وعاد الى القيام فيندب أن يتلو آيات من السورة التي تليها ثم يركع ويتم الصلاة .

(١) الحنفية — قالوا : لا يشترط القصد ، بل يطلب من السامع السجود ولو لم يقصد السماع .

(٢) الحنفية — قالوا : يشترط لها ما يشترط للصلاة الا التحريمة ونية تعين الوقت ، فانهما لا يشترطان لها ، ولا يؤتى بالتحريمة فيها كما سيأتى في صفتها ، ويشترط لوجوبها كذلك ما يشترط لوجوب الصلاة من الاسلام والبلوغ والعقل والطهارة من الحيض والنفاس ، فلا تجب على كافر وصبي ومجنون ، ولا على حائض أو نفساء ، لا فرق بين أن يكون أحدهم هؤلاء قارئاً أو سامعاً ، أما من سمع من أحدهم فانه يجب عليه السجود ان كان أهلاً للوجوب أداء أو قضاء ، فيجب على السكران والجنب لأنهما أهل للوجوب قضاء الا اذا كان القارئ مجنوناً فانه لا تجب على من سمع منه ، ومثله الصبي الذي لا يميز ، لأن صحة التلاوة يشترط لها التمييز ، وكذا اذا سمع آية السجدة من غير آدمي كأن يسمعها من الببغاء أو من آلة حاكية (كالفونوغراف) ، فان هذا السماع لا يوجب السجود لعدم صحة التلاوة بفقد التمييز .

== الحنابلة — قالوا : يشترط لها بالنسبة للقارئ والمستمع ما يشترط لصحة الصلاة من طهارة الحدث واجتناب النجاسة واستقبال القبلة والخية وغير ذلك مما تقدم ، ويزاد في المستمع شرطان : الأول : أن يصلح القارئ للإمامة له ولو في صلاة النفل ، فلو سمعها من امرأة لا يسن له السجود ، وأولى إذا سمعها من غير آدمى كالألة الحاكية والبيغاء ، نعم إذا سمعها من أمي أو زمن لا يصلحان لإمامته فإنه يسن أن يسجد للاستماع منهما ، الثاني : أن يسجد القارئ ، فإن لم يسجد فلا يسن للمستمع ، ولا يصح السجود أمام القارئ أو عن يساره إذا كان يمينه خاليا ، ويكره أن يقرأ الإمام آية سجدة في صلاة سرية ، ولا يلزم المأموم متابعة لو سجد لذلك ، بخلاف الجهرية فإنه يلزم متابعتها فيها .

هذا ، وإذا كرر تلاوتها أو استماعها ، فإنه يسن له تكرار السجود بتكرار ذلك .
المالكية — قالوا : يشترط لها في القارئ والمستمع شروط صحة الصلاة من طهارة حدث وخبث واستقبال قبلة وستر عورة وغير ذلك مما تقدم ، ويسجد القارئ ، ولو كان غير صالح للإمامة ، كالفسق والمرأة ، ولو قصد بقراءته أسمع الناس حسن صوته ، وكذلك يسجد في الصلاة إذا قرأ آيتها فيها ، ولو كانت صلاة فرض ، إلا أنه يكره تعمد قراءة آيتها في الفريضة .

هذا إذا كان المصلي إماما أو منفردا ، أما المأموم فإنه يسجد تبعا لإمامه ، فلو لم يسجد ، فلا تبطل صلاته ، لأنها ليست جزءا من الصلاة ، وإذا قرأها وهو دون إمامه فلا يسجد ، فلو سجد بطلت صلاته لمخالفة فعله فعل الإمام . ويستثنى من الصلاة صلاة الجنائز فلا يسجد فيها ، كما أنه إذا قرأ آية السجدة في خطبة جمعة أو غيرها لا يسجد ، ولا تبطل صلاة الجنائز ولا الخطبة لو سجد ، ويزاد في المستمع شروط ثلاثة ، أولا : أن يكون القارئ صالحا للإمامة في الفريضة ، بأن يكون ذكرا بالغاً عاقلاً مسلماً متوضئاً ، فلو كان القارئ مجنوناً أو كافراً أو غير متوضئ فلا يسجد هو ولا المستمع ، كما لا يسجد السامع الذي لم يقصد الاستماع ، وإن كان القارئ امرأة أو صبياً يسجد القارئ دون المستمع ، ثانياً : أن لا يقصد القارئ أسمع الناس حسن صوته ، فإذا كان ذلك فلا يسجد المستمع ، ثالثاً : أن يكون قصد السامع من السماع أن يتعلم من القارئ القراءة أو أحكامها من اظهار وادغام ومد وقصر وغير ذلك ، أو الروايات ، كرواية ورش أو غيره ، أو يعلم القارئ ذلك ، ومتى استكملت شروط السامع فإنه يسجد ، ولو ترك القارئ السجود إلا في الصلاة فيتركها تبعا للإمام ، وإذا كان القارئ غير متوضئ ترك آية السجود ويلاحظها بقلبه محافظة على نظام التلاوة ، وكذا إذا كان الوقت ينهي فيه عن سجود التلاوة ، وإذا كرر المعلم أو المتعلم آية السجدة فبسن السجود لكل منهما عند قراءتها أول مرة فقط ، وإذا جاوز القارئ محل السجود ببسير كآية أو آيتين طلب منه السجود ولا يعيد قراءة محله مرة أخرى وإن جاوزه بكثير أعاد آية السجدة وسجد ، ولو كان في

أسباب سجود التلاوة

أسباب سجود التلاوة موضحة في المذاهب : فانظرها تحت الخط (١) .

= صلاة فرض ، ولكن لا يسجد في الفرض الا اذا لم ينحن للركوع ، أما في النفل فانه يأتي بآية السجدة في الركعة الثانية ، ويسجد ان لم يركع ، فان ركع في الثانية فانت السجدة . الشافعية - قالوا : يشترط لسجود التلاوة شروط : أولا : أن تكون القراءة مشروعة ، فلو كانت محرمة ، كقراءة الجنب ، أو مكروهة ، كقراءة المصلى في حال الركوع مثلا ، فلا يسن السجود للقارئ ولا للسامع ، ثانيا : أن تكون مقصودة ، فلو صدرت من ساه ونحوه ، كالطير (والفوتوغراف) ، فلا يشرع السجود ، ثالثا : أن يكون المقروء كل آية السجدة ، فلو قرأ بعضها فلا سجود ، رابعا : أن لا تكون قراءة آية السجدة بدلا من قراءة الفاتحة لعجزه عنها ، والا فلا سجود ، خامسا : أن لا يطول الفصل بين قراءة الآية والسجود ، وأن لا يعرض عنها ، فان طال وأعرض عنها فلا سجود ، والطول أن يزيد على مقدار صلاة ركعتين بقراءة متوسطة بين الطول والقصر ، سادسا : أن تكون قراءة الآية من شخص واحد ، فلو قرأ واحد بعض الآية ، وكملها شخص آخر فلا سجود ، سابعا : يشترط لها ما يشترط للصلاة من طهارة واستقبال وغير ذلك ، وهذه الشروط في جعلتها عامة للمصلى وغيره ، ويزاد في المصلى شرطان آخران : أولا : أن لا يقصد بقراءة الآية السجود ، فان قصد ذلك وسجد بطلت صلاته ان سجد عامدا عالما ، ويستثنى من ذلك قراءة سورة « السجدة » في صبح يوم الجمعة ، فانها سنة ، ويسن السجود حينئذ ، فان قرأ في صبح يوم الجمعة غير هذه السورة وسجد بطلت صلاته بالسجود ان كان عامدا عالما ، كما تبطل صبح يوم الخميس مثلا لو قرأ فيها السورة المذكورة وسجد ، ويجب على المأموم أن يسجد تبعاً لإمامه حيث كان سجوده مشروعا ، فان ترك متابعة الإمام عمدا مع العلم بطلت صلاته ، ثانيا : أن يكون هو القارئ ، فان كان القارئ غيره وسجد فلا يسجد فان سجد بطلت صلاته اذا كان عالما عامدا ، ولا يسجدها مصلى الجنائز بخلاف الخطيب ، فيسن له السجود ، ويحرم على القوم السجود لما فيه من الاعراض عن الخطبة .

(١) الحنفية - قالوا : أسباب سجود التلاوة ثلاثة أمور : الأول : التلاوة ، فتجب على التالي ، ولو لم يسمع نفسه ، كأن كان أصم ، لا فرق بين أن يكون خارج الصلاة أو فيها ، اماما كان أو منفردا ، أما المأموم فلا تجب عليه بتلاوته ، لأنه ممنوع من القراءة خلف امامه فلا تعتبر تلاوته موجبا لها ، واذا تلا الخطيب يوم الجمعة أو العيدين آية سجدة وجبت عليه وعلى من سمعه ، فينزل من فوق المنبر ثم يسجد ويسجد الناس معه ، ولكن يكره له أن يأتي بآية السجدة وهو على المنبر ، أما الاتيان بها وهو في الصلاة ، فانه لا يكره اذا أدى السجدة ضمن الركوع أو السجود ، بخلاف ما اذا أتى بها وحدها ، فانه يكره لما فيه من التهويش على المصلين ، الثاني : سماع آية سجدة من غيره ، والسامع أما =

صفة سجود التلاوة ، أو تعريفها وركناتها

في صفة سجود التلاوة أو تعريفها وركناتها تفصيل في المذاهب ، فانظره تحت الخط (١) .

— أن يكون في الصلاة أو لا، وكذا المسموع منه، فإن كان السامع في الصلاة ، وكان منفردا أو اماما ، فإنه يجب عليه فعلها خارج الصلاة ، إلا إذا سمعها من مأوم على الصحيح ، فإنه لا تجب عليه السجدة ، أما إذا كان السامع مأوما ، فإن سمعها من غير امامه فحكمه كذلك ، وإن سمعها من امامه ، فإن كان مدركا للصلاة وجبت عليه متابعتها في سجوده ، وإن كان مسبقا فإن أدرك الامام قبل سجوده للتلاوة تابعه أيضا ، وإن أدركه بعد سجود التلاوة في الركعة التي تلا فيها الآية لم يسجد أصلا ، وإن أدركه في الركعة التي بعدها سجد بعد الصلاة ، الثالث : الاقتداء ، فلو تلاها الامام وجبت على المقتدى وإن لم يسمعها .

الحنابلة — قالوا : لها سببان : التلاوة ، والاستماع بالشروط المتقدمة ، وبشرط أن لا يطول الفصل عرفا بينها وبين سببها ، فإن كان القاريء أو السامع محدثا ولا يقدر على استعمال الماء تيمم وسجد ، أما إذا كان قادرا على استعمال الماء فإن السجود يسقط عنه ، لأنه لو توسأ يطول الفصل هذا ، ولا يسجد المقتدى للتلاوة إلا متابعة لامامه .

المالكية — قالوا : سببها التلاوة والسماع بشرط أن يقصده ، كما تقدم بيانه في شروطها .
الشافعية — قالوا : سببها التلاوة والسماع بالشروط المتقدمة .

(١) الحنفية — قالوا : صفة سجود التلاوة أو تعريفه هو أن يسجد الانسان سجدة واحدة بين تكبيرتين : احدهما : عند وضع جبهته على الأرض للسجود ، وثانيهما : عند رفع جبهته ، ولا يقرأ التشهد ولا يسلم ، والتكبيرتان المذكورتان مسنونتان ، فلو وضع جبهته على الأرض دون تكبير صحت السجدة مع الكراهة ، فليسجد السهو ركن واحد عندهم ، وهو وضع الجبهة على الأرض ، أو ما يقوم مقامه من الركوع أو السجود ، أو من الايماء للمريض ، أو للمسافر الذي يصلح على الدابة في السفر ، لأن سجدة التلاوة تؤدي عند الحنفية ضمن الركوع أو السجود أو الايماء ، ويقول في سجوده : سبحان ربى الأعلى ، ثلاثا ، أو يقول ما يشاء مما ورد ، نحو اللهم اكتب لى بها عندك أجرى ، وضغ عنى بها وزرا ، واجعلها لى عندك ذخرا وتقبلها منى كما تقبلتها من عبدك داود ، ويستحب لمن تلاها جالسا أن يقف ويخبر لها ساجدا ، ومن كرر آية سجدة في مجلس واحد سجد كذلك سجودا واحدا ، فإن اختلف المجلس فإنه يكرر السجود .

الحنابلة — قالوا : تعريف سجدة التلاوة هو أن يسجد بدون تكبيرة احرام ، بل بتكبيرتين : احدهما عند وضع جبهته على الأرض ، والثانية . عند رفعها ، ولا يشهد ، إلا أنه يندب له الجلوس إذا لم يكن في الصلاة ليسلم جالسا على أنهم قالوا : ان التكبيرتين لستا من أركان السجدة بل هما واجبتان ، فأركان السجدة عندهم ثلاثة : السجود ، منه ، والتسليمة الأولى ، أما التسليمة الثانية فليست بركن ولا واجب ، ويندب أن

المواضع التي تطلب فيها سجدة التلاوة

تطلب في أربعة عشر موضعا : وهى آخر آية في الأعراف : « ان الذين عند ربك لا يستكبرون عن عبادته ، ويسبحونه ، وله يسجدون » ، وآية الرعد : « والله يسجد من فى السموات والأرض طوعا وكرها ، وظلالهم بالغدو والآصال ، آية النحل : « والله يسجد ما فى السموات وما فى الأرض من دابة ، والملائكة ، وهم لا يستكبرون ، يخافون ربهم من فوقهم ويفعلون ما يؤمرون » ، وآية الاسراء التى آخرها : « يزيدهم خشوعا » ، وآية مريم التى آخرها : « خروا سجدا وبكيا » ، وأيتان فى سورة الحج : أولاهما « ان الله يفعل ما يشاء » فى آخر الربع الأول منها ، ثانيتهما آخر السورة : « يا أيها الذين آمنوا اركعوا واسجدوا الى قوله تعالى : « لعلكم تتفلحون » ، عند الشافعية ، والحنابلة ، وخالف المالكية ،

= يدعو فى سجوده بالدعاء المتقدم ذكره عند الحنفية .

المالكية - قالوا : تعريف سجود التلاوة هو أن يسجد سجدة واحدة بلا تكبيرة احرام وبلا سلام ، بل يكبر للهوى وللرفع استقانا واذا كان قائما يهوى لها من قيام ، سواء كان فى صلاة أو غيرها ، ولا يطلب منه الجلوس ، بل يسجد كما يسجد القائم من ركوع الصلاة المعتادة ، لا فرق بين أن يكون فى صلاة أو غيرها ، واذا كان راكبا على دابة أو غيرها نزل وسجد على الأرض ، الا اذا كان مسافرا أو كان مقيما وتوفرت فيه شروط صلاة انفصل على الدابة المتقدم ذكرها ، ويسجد عليها بالايماء .

هذا ، ويندب أن يدعو فى سجوده باندعاء المتقدم ذكره عند الحنفية .

الشافعية - قالوا : سجدة التلاوة ، اما أن يفعلها المتلبس بالصلاة أو غيره ، فتعريفها بالنسبة لغير المصلى هو أن ينوى بلسانه ، ثم يكبر تكبيرة الاحرام ، ثم يسجد سجدة واحدة كسجدة الصلاة ، ثم يجلس بعد السجدة ثم يسلم ، وبهذا تعلم أن أركان سجدة التلاوة لمن لم يكن فى الصلاة خمسة ، أما اذا كان فى الصلاة وقرأ آية فيها سجدة فانه يسجد . وتحقق السجدة بأمرين : أحدهما : النية ولا بد أن تكون بالقلب ، بحيث لو تلفظ بها بطلت صلاته ، ثانيتهما : أن يسجد سجدة واحدة كسجدة الصلاة ، واذا كان مأموما فلا تطلب منه النية بل تكفيه نية امامه ، ويشترط لغير المصلى أن يقارن بين النية وتكبيرة الاحرام ، ويسن رفع اليدين عند تكبيرة الاحرام : ويسن التكبير للهوى للسجود والرفع منه ، والدعاء فيه ، والتسليمة الثانية ويسن أن يدعو بالدعاء المتقدم ذكره عند الحنفية .

هذا ، ويقوم مقام سجود التلاوة ما يقوم مقام تحية المسجد ، فمن لم يرد فعل سجدة التلاوة قرأ : سبحان الله ، والحمد لله ، ولا اله الا الله ، والله أكبر ، ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم ، أربع مرات ، فان ذلك يجزئه عن سجدة التلاوة ، ولو كان متطهرا .

والحنفية ، فانظر مذهبيهما تحت الخط(١) : وآية الفرقان وهي : « واذا قيل لهم اسجدوا للرحمن ، قالوا وما الرحمن أنسجد لما تأمرنا وزادهم نفورا » وآية النمل وهي : « إلا يسجدوا لله الذي يخرج الخبء في السموات والأرض ، ويعلم ما تخفون وما تعلنون ، الله لا اله الا هو رب العرش العظيم » ، وآية سورة السجدة وهي : « إنما يؤمن بآياتنا الذين اذا ذكروا بها خروا سجدا » الى قوله تعالى : « وهم لا يستكبرون » وآية سورة فصلت وهي : « لا تسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله الذي خلقهن ان كنتم ايها السامعون » آية النجم وهي : « أفمن هذا الحديث تعجبون وتضحكون ولا تبكون وانتم سامعون فاسجدوا لله واعبدوا » وآية سورة الانشقاق ، وهي قوله تعالى : « واذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون » وآية « اقرأ » وهي : « كلا لا تطعه ، واسجد واقترب » باتفاق ثلاثة ، وخالف المالكية ، فانظر مذهبيهما تحت الخط(٢) .

وأما آية « ص » وهي : « وظن داود انما فتناه فاستغفر ربه وخر راكعا وأناب » ، فليست من مواضع سجود التلاوة عند الشافعية ، والحنابلة خلافا للمالكية ، والحنفية ، فانظر مذهبيهما تحت الخط(٣) ، والسجود يكون عند آخر كل آية من آياتها المتقدمة باتفاق ، الا عند الحنفية في بعض المواضع ، فانظر مذهبيهما تحت الخط(٤) .

سجدة الشكر

هي سجدة واحدة كسجود التلاوة عند تجدد نعمة أو اندفاع نقمة ، ولا تكون الا خارج الصلاة ، فلو أتى بها في الصلاة بطلت صلاته ، ولو نواها ضمن ركوع الصلاة وسجودها لم تجزه ، وهي مستحبة ، وهذا متفق عليه بين الشافعية ، والحنابلة ، أما

(١) المالكية والحنفية — لم يعدو آية آخر الحج من المواضع التي يطلب فيها سجود التلاوة .

(٢) المالكية — قالوا : ان آية النجم ، وآية الانشقاق ، وآية اقرأ ليست من المواضع التي يطلب فيها سجود التلاوة .

(٣) الحنفية والمالكية — قالوا : انها من مواضع سجود التلاوة ، الا أن المالكية قالوا : ان السجود عند قوله تعالى : « وأناب » والحنفية قالوا : الأولى أن يسجد عند قوله تعالى : « وحسن ما ب » .

ومن هذا يتضح أن عدد مواضع سجدة التلاوة عند الحنفية أربعة عشر موضعا بنقص آية آخر الحج ، وزيادة آية « ص » .

وعند المالكية أحد عشر موضعا بنقص آية النجم ، والانشقاق ، وسورة اقرأ ، وزيادة آية ص .

(٤) الحنفية — قالوا : ان السجود في آية سورة فصلت عند قوله تعالى : « وهم لا يسمعون » .

• المالكية ، والحنفية • فانظر مذهبهم تحت الخط (١) •

مباحث قصر الصلاة الرباعية حكمها

يجوز للمسافر المجتمعة فيه الشروط الآتية بيانها أن يقصر الصلاة الرباعية — الظهر والعصر والعشاء — فيصلحها ركعتين فقط ، كما يجوز له أن يتم عند الشافعية ، والحنابلة ، أما المالكية ، والحنفية فقالوا : ان قصر الصلاة مطلوب من المسافر لا جائز ، ولكنهم اختلفوا في حكمه ، فقال الحنفية : انه واجب ، والواجب عندهم أقل من الفرض ، ومساو للسنة المؤكدة ، وعلى هذا فيكره للمسافر أن يتم الصلاة الرباعية ، وإذا أتمها فإن صلاته تكون صحيحة إذا لم يترك الجلوس الأول ، لأنه فرض في هذه الحالة ، ولكنه يكون مسيئاً بترك الواجب ، وهو وإن كان لا يعذب على تركه بالنار ، ولكنه يحرم من شفاعته النبي ﷺ يوم القيامة ، كما تقدم •

هذا هو رأي الحنفية ، أما المالكية فقد قالوا : ان قصره الصلاة سنة مؤكدة أكد من صلاة الجماعة ، وإذا تركه المسافر فلا يؤاخذ على تركه ، ولكنه يحرم من ثواب السنة المؤكدة فقط ، ولا يحرم من شفاعته النبي ، كما يقول الحنفية ، فالمالكية ، والحنفية متفقون على أنه سنة مؤكدة ، ولكنهم مختلفون في الجزاء المترتب على تركه •
هذا هو ملخص المذاهب في هذا الحكم ، ولكن لكل مذهب تفصيل ، فانظر تفصيل كل مذهب على حدة تحت الخط (٢) •

(١) المالكية — قالوا : سجدة الشكر مكروهة ، وإنما المستحب عند حدوث نعمة أو اندفاع نقمة صلاة ركعتين ، كما تقدم •
الحنفية — قالوا : سجدة الشكر مستحبة — على المفتي به — ، وإذا نواها ضمن ركوع الصلاة أو سجودها أجزأته ، ويكره الاتيان بها عقب الصلاة لئلا يتوهم العامة أنها سنة أو واجبة •

(٢) الحنفية — قالوا : قصر الصلاة واجب بالمعنى الذي فصلناه فوق الخط ، فإذا أتم الصلاة فقد فعل مكروهاً بترك الواجب ، على أن في الاتمام أيضاً تأخيراً للسلام الواجب عن محله ، وذلك لأنه يجب على المصلي أن يسلم بعد الفراغ من القعود الأخير ، والقعود الأخير في صلاة المسافر هو ما كان في نهاية الصلاة المطلوبة منه ، وهي ركعتان ، فإذا صلى ركعتين ولم يجلس في الركعة الثانية بطلت صلاته ، لأن هذا الجلوس فرض كالجلوس الأخير ، وإذا لم يسلم بعد القعود وقام للركعة الثالثة فقد فعل مكروهاً ، لأنه بذلك يكون قد أخسر السلام المطلوب منه عن محله •

المالكية — قالوا قصر الصلاة سنة مؤكدة ، كما ذكرنا فوق الجدول ، فمن تركه وثأثم •

دليل حكم قصر الصلاة

ثبت قصر الصلاة بالكتاب والسنة والاجماع • قال تعالى : « واذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتهم أن يفتنكم الذين كفروا » ، فهذه الآية قد دلت على أن قصر الصلاة مشروع حال الخوف ، وهي وإن لم تدل على أنه مشروع حال الأمن ، ولكن الأحاديث الصحيحة والاجماع قد دلت على ذلك ، فمن ذلك ما رواه يعلى بن أمية ، قلت لعمر : ما لنا نقصر وقد آمنا ؟ فقال : سألت رسول الله ﷺ فقال : « صدقة : تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته ، رواه مسلم • وقال ابن عمر رضي الله عنه • صحبت النبي ﷺ ، فكان لا يزيد في السفر على ركعتين ، وأبو بكر ، وعمر ، وعثمان كذلك ، متفق عليه ، وقد ثبت أنه ﷺ صلى أماما بأهل مكة بعد الهجرة صلاة رباعية ، فسلم على رأس ركعتين ثم التفت إلى القوم فقال : أتموا صلاتكم فإنا قوم سفر » • هذا ، وقد أجمعت الأمة على مشروعية القصر •

شروط صحة القصر

مسافة السفر التي يصح فيها القصر

يتشترط لصحة الصلاة شروط : منها أن يكون السفر مسافة تبلغ ستة عشر فرسخا ذهابا فقط ، والفرسخ ثلاثة أميال ، والميل ستة آلاف ذراع بذراع اليد ، وهذه المسافة تساوي ثمانين كيلو ونصف كيلو ومائة وأربعين مترا — مسيرة يوم وليلة بسير الابل المحملة بالأنقال سيرا معتادا — وتقدير المسافة بهذا متفق عليه بين الأئمة الثلاثة ما عدا الحنفية ،

— الصلاة فقد حرم من ثواب هذه السنة ، وإدالم يجد المسافر مسافرا مثله ليقترى به صلى منفردا صلاة قصر ، ويكره له أن يقترى بإمام مقيم ، لأنه لو اقتدى بإمام مقيم لزمه أن يتم الصلاة معه فتفوته سنة القصر المؤكدة •

الشافعية — قالوا : يجوز للمسافر مسافة قصر أن يقصر الصلاة ، كما يجوز له الاتمام ، بلا خلاف ، ولكن القصر أفضل من الاتمام ، بشرط أن تبلغ مسافة سفره ثلاثة مراحل ، والا لم يكن القصر أفضل ، وذلك لأن أقل مسافة القصر عندهم مرحلتان ، وسيأتى قريبا بيان معنى المرحلة عندهم ، فإذا كانت مسافة سفره مرحلتين فقط ، فإنه يجوز له أن يقصر ، كما يجوز له أن يتم ، أما إذا كانت ثلاث مراحل فأكثر فإن القصر يكون أفضل ، وإنما يكون القصر في هذه الحالة أفضل إذا لم يكن المسافر ملاحا ، والملاح هو القائم بتسيير السفينة ومساعدوه ، ويقال لهم : البحارة ، فإذا كان هؤلاء مسافرين فإن اتمام الصلاة أفضل لهم ، وإن كانت مسافة سفرهم تزيد على ثلاث مراحل •

فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ، ويقدر الشافعية هذه المسافة بمرحلتين ، والمرحلة عندهم ثمان فراسخ ، ولا يضر نقصان المسافة عن المقدار المبين بشيء قليل ، كميل أو ميلين باتفاق الحنفية ، والحنابلة ، أما المالكية والشافعية : فانظر مذهبيهما تحت الخط (٢) ، ولا يشترط أن يقطع هذه المسافة في المدة المذكورة — يوم وليلة — فلو قطعها في أقل منها ولو في لحظة صح القصر ، كما اذا كان مسافرا بالطائرة ونحوها ، وهذا متفق عليه .

— هذا ، واذا أخر المسافر الصلاة الى آخر وقتها بحيث لم يبق من الوقت الا ما يسع صلاة ركعتين فقط ، فانه يجب عليه في هذه الحالة أن يصلي قصرا ، ولا يجوز له الاتمام بحال ، لأنه في هذه الحالة يمكنه أن يوقع الصلاة كلها في الوقت ، كما تقدم في المسح على الخف ، فانه اذا ضاق الوقت كان المسح فرضا لادراك الصلاة في وقتها .

الحنابلة — قالوا : القصر جائز ، وهو أفضل من الاتمام ، فيجوز للمسافر مسافة قصر أن يتم الصلاة الرباعية وأن يقصرها بلاكراهة ، وان كان الأفضل له الاتمام ، ويستثنى من ذلك أمور سنذكرها في شروط القصر ، ومنها أن يكون المسافر ملاحا — بحارا — فانه اذا كان معه أهله في السفينة فانه في هذه الحالة لايجوز له قصر الصلاة لكونه في حكم المقيم ، وقد عرفت حكم هذا عند الشافعية ، وهو أن اتمام الصلاة أفضل في حقهم فقط ، أما الحنفية ، والمالكية فلم يفرقوا بين الملاح وغيره في الحكم الذي تقدم بيانه عندهم .

(١) الحنفية — قالوا : المسافة مقدره بالزمن ، وهو ثلاثة أيام من أقصر أيام السنة ، ويكفى أن يسافر في كل يوم منها من الصباح الى الزوال ، والمعتبر السير الوسيط ، أى سير الابل ، ومشى الأقدام ، فلو بكر في اليوم الأول ومشى الى الزوال ، وبلغ المرحلة ، ونزل وبات فيها ، ثم بكر في اليوم الثانى ، وفعل ذلك ، ثم فعل ذلك في اليوم الثالث أيضا فقد قطع مسافة القصر ، ولا عبرة بتقديرها بالفراسخ على المعتمد ، ولا يصح القصر في أقل من هذه المسافة وبعض الحنفية يقدرها بالفرسخ ، ولكنه يقول ، انها أربعة وعشرون فرسخا فهي ثلاثة مراحل لا مرحلتان .

(٢) المالكية — قالوا : ان نقصت المسافة عن القدر المبين بثمانية أميال وقصر الصلاة سمحت صلاته ، ولا اعادة عليه على المشهور ، ويستثنى من اشتراط المسافة أهل مكة ومنى ومزدلفة والمحصب اذا خرجوا في موسم الحج للوقوف بعرفة ، فانه يسن لهم القصر في حال ذهابهم وكذا في حال إيابهم اذا بقى عليهم عمل من أعمال الحج التى تؤدى في غير وطنهم ، والا أتموا .

الشافعية — قالوا : يضر نقصان المدة عن القدر المبين ، فاذا نقصت ولو بشيء يسير فان القصر لا يجوز ، على أنهم اكتفوا في تقدير المسافة بالظن الراجح ، ولم يشترطوا اليقين ،

نية السفر

لا يصح القصر الا اذا نوى السفر ، فنية السفر شرط لصحة القصر باتفاق ، ولكن يشترط لنية السفر أمران . أحدهما : أن ينوي قطع المسافة بتمامها من أول سفره ، فلو خرج هائما على وجهه لا يدري أين يتوجه لا يقصر ، ولو طاف الأرض كلها ، لأنه لم يقصد قطع المسافة ، وهذا الحكم متفق عليه ، وكذلك لا يقصر اذا نوى قطع المسافة ، ولكنه نوى الإقامة أثناءها مدة قاطعة لحكم السفر وسيأتى بيانها ، وخالف في هذا الحكم الحنفية فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ، ثانيهما : الاستقلال بالرأى ، فلا تعتبر نية التابع بحون نية متبوعه ، كالزوجة مع زوجها ، والجندى مع أميره ، والخادم مع سيده ، فلو نوت الزوجة مسافة القصر دون زوجها لا يصح لها أن تقصر ، وكذلك الجندى والخادم ونحوهما ، سواء نوى التابع التخلص من متبوعه عند سنوح الفرصة أو لا ، باتفاق ، وخالف الشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) ، ولا يشترط في نية السفر البلوغ ، فلو نوى الصبي مسافة القصر قصر الصلاة ، الا عند الحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٣) .

حكم قصر الصلاة في السفر المحرم والمكروه

ومن الشروط أن يكون السفر مباحا . فلو كان السفر حراما كأن سافر لسرقة مال أو لقطع طريق أو نحو ذلك فلا يقصر ، واذا قصر لم تنعقد صلاته ، باتفاق الشافعية ، والحنابلة ، وخالف الحنفية ، والمالكية ، فانظر مذهبهما تحت الخط (٤) ، فان كان السفر مكروها ففيه

(١) الحنفية - قالوا : نية إقامة المدة القاطعة لحكم السفر لا تبطل حكم القصر الا اذا أقام بالفعل ، فلو سافر من القاهرة مثلالناويا الإقامة بأسيوط مدة خمسة عشر يوما فأكثر يجب عليه القصر في طريقه الى أن يقيم .

(٢) الشافعية - زادوا حكما آخر ، وذلك أن التابع اذا نوى أنه متى تخلص من التبعية يرجع من سفره كالجندى اذا شطب اسمه ، والخادم اذا انفصل من الخدمة . فلا يقصر في هذه الحالة حتى يقطع مسافة القصر وهي المرحلتان ، فان فاتته صلاة حين بلوغه المرحلتين قضاها مقصورة لأنها فائتة سفر .

(٣) الحنفية - قالوا : يشترط في نية السفر أن تكون من بالغ ، فلا تصح نية الصبي ، فشروط نية السفر عندهم ثلاثة : نية قطع المسافة بتمامها من أول السفر ، والاستقلال بالرأى ، والبلوغ .

(٤) الحنفية ، والمالكية - لم يشترطوا ذلك ، فيجب القصر على كل مسافر ، ولو كان محرما ، ويأثم بفعل المحرم عند الحنفية ، أما المالكية فقالوا : اذا كان السفر محرما فإثم القصر يصح مع الإثم .

تفصيل المذاهب فانظره تحت الخط (١) .

وأما اذا كان السفر مباحا ، ولكن وقعت فيه المعصية فلا يمنع القصر .

المكان الذي يبدأ فيه المسافر صلاة القصر

لا يصح للمسافر أن يقصر الصلاة قبل أن يشرع في سفره ويفارق محل إقامته بمسافة مفصلة في المذاهب ، فانظرها تحت الخط (٢) .

(١) الحنفية — قالوا : يجب القصر في السفر المكروه أيضا كغيره .

الشافعية — قالوا : يجوز القصر في السفر المكروه .

المالكية — قالوا : يكره القصر في السفر المكروه .

الحنابلة — قالوا : لا يجوز القصر في السفر المكروه ، ولو قصر لا تنعقد صلاته

كالسفر المحرم .

(٢) الشافعية — قالوا : لا بد أن يصل إلى محل يعد فيه مسافرا عرفا ، وابتداء السفر لسكان الأبنية يحصل بمجاورة سور مختص بالمكان الذي سافر منه اذا كان ذلك السور صوب الجهة التي يقصدها المسافر ، وان كان داخله أماكن خربة ومزارع ودور ، لأن كل هذا يعد من ضمن المكان الذي سافر منه ، ولا عبرة بالخندق والقنطرة مع وجود السور ، ومثل السور ما يقيمه أهل القرى من الجسور ، فان لم يوجد السور المذكور ، وكان هناك قنطرة أو خندق فلا بد من مجاوزته ، فان لم يوجد شيء من ذلك فالعبرة بمجاورة العمران وان تخلله خراب ، ولا يشترط مجاوزة الخراب الذي في طرف العمران اذا ذهبت أصول حيطانه ، ولا مجاوزة المزارع ولا البساتين ، ولو بنيت بها قصور أو دور تسكن في بعض فصول السنة ، ولا بد من مجاوزة المقابر المتصلة بالقرية التي لا سور لها ، واذا اتصل بالبلد عرفا قرية أو قريتان مثلا ، فيشترط مجاوزتهما ان لم يكن بينهما سور ، والا فالشرط مجاوزة السور ، فان لم تكونا متصلتين اكتفى بمجاورة قرية المسافر عرفا ، أما القصور التي في البساتين المتصلة بالبلد ، فان كانت تسكن في كل السنة فحكمها كالقريتين المذكورتين ، والا فلا ، كما تقدم . وابتداء السفر لسكان الخيام يكون بمجاورة تلك الخيام ومرافقها ، كمطرح الرماد وملعب الصبيان ومرابط الخيل ، ولا بد أيضا من مجاوزة المهبط ان كان في ربوة ، ومجاورة المصعد ان كان في منخفض ، ولا بد أيضا من مجاوزة عرض الوادي ان سافر في عرضه ، وهذا اذا لم يخرج المهبط والمصعد والوادي عن الاعتدال ، أما لو اتسع شيء منها جدا فيكتفى بمجاورة الحلة ، وهي البيوت التي يجتمع أهلها للسمر ، ويستطيعون استعارة لوازمهم بعضهم من بعض ، أما المسافر الذي سكن غير الأبنية وغير الخيام ، فابتداء سفره يكون بمجاورة محل رحله ومرافقه .

هذا اذا كان السفر برا ، أما لو كان في البحر المتصل ببلدة كالسويس وجدة ، فابتداء سفره من أول تحرك السفينة للسفر ولا عبرة بالأسوار ، ولو وجدت بالبلدة على المعتدلين

اقتداء المسافر بالمقيم

من شروط القصر أن لا يقتدى المسافر الذي يقصر الصلاة بمقيم أو مسافر يتم الصلاة فان فعل ذلك وجب عليه الاثمام، سواء اقتدى به في الوقت أو بعد خروج الوقت ،

— وإذا كانت السفينة تجرى محاذية للأبنية التي في البلدة ، فلا يقصر حتى تجاوز تلك الأبنية .
الحنابلة — قالوا : يقصر المسافر إذا فارق بيوت محل اقامته العامرة بما يعد مفارقة عرفاء ، سواء كانت داخل السور أو خارجه ، وسواء اتصل بها بيوت خربة أو صحراء ، أما إذا اتصل بالبيوت الخربة بيوت عامرة ، فلا يقصر إلا إذا فارقهما معا ، وكذا لا يقصر إذا اتصل بالخراب بساتين يسكنها أصحابها للرياسة في الصيف مثلا ، إلا إذا جاوز تلك البساتين . أما إذا كان من سكان الخيام أو من سكان القصور أو البساتين ، فلا يقصر حتى يفارق خيامه أو المكان الذي نسب إليه البساتين أو القصور عرفاء ، وكذا إذا كان من سكان عزب مصنوعة من أعواد الذرة ونحوها ، فإنه لا يقصر حتى يفارق محل إقامة قومه .

الحنفية — قالوا : من قصد سفر مسافة القصر المتقدم بيانه قصر الصلاة متى جاوز العمران من موضع اقامته ، سواء كان مقيما في المصر أو في غيره ، فإذا خرج من المصر ولا يقصر إلا إذا جاوز بيوته من الجهة التي خرج منها ، وإن كان بازائه بيوت من جهة أخرى ، ويلزم أن يجاوز كل البيوت ، ولو كانت متفرقة متى كان أصلها من المصر ، فلو انفصلت عن المصر محلة كانت متصلة بها قبل ذلك الانفصال لا يقصر إلا إذا جاوزها بشرط أن تكون عامرة ، أما إذا كانت خربة لا سكان فيها ، فلا يلزم مجاوزتها ، ويشترط أيضا أن يجاوز ما حول المصر من المساكن ، وأن يجاوز القرى المتصلة بذلك ، بخلاف القرى المتصلة بالفناء ، فلا يشترط مجاوزتها ، ولا يشترط أن تغيب البيوت عن بصره ، وإذا خرج من الأخبية — الخيام — لا يكون مسافر إلا إذا جاوزها ، سواء كانت متصلة أو متفرقة ، أما إذا كان مقيما على ماء أو محتطب ، فإنه يعتبر مسافرا إذا فارق الماء أو المحتطب ما لم يكن المحتطب واسعا جدا ، أو النهر بعيد المنبع أو المصب ، والا فالعبرة بمجاوزة العمران ، ويشترط أيضا أن يجاوز الفناء المتصل بموضع اقامته ، وهو المكان المعد لمصالح السكان ، كركض الدواب ، ودفن الموتى ، والقاء التراب ، فإن انفصل الفناء عن محل الإقامة بمزرعة أو بفضاء قدر أربعمائة ذراع ، فإنه لا يشترط مجاوزته ، كما لا يشترط مجاوزة البساتين ، لأنها لا تعتبر من العمران . وإن كانت متصلة بالبناء ، سواء سكنها أهل البلدة في كل السنة أو بعضها .

المالكية — قالوا : المسافر إما أن يكون مسافرا من أبنية أو من خيام — وهو البدوي — أو من محل لا بناء به ولا خيام ، كساكن الجبل ، فالمسافر من البلد لا يقصر إلا إذا جاوز بيئها ، والفضاء الذي حوالها ، والبساتين المسكونة بأهلها ولو في بعض العام ، بشرط =

باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وخالف الحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .
ولا فرق في ذلك بين أن يدرك مع الامام كل الصلاة أو بعضها حتى ولو أدرك التشهد الأخير ، فانه يتم باتفاق وخالف المالكية فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) ، ولا يكره اقتداء المسافر بالمقيم الا عند المالكية ، فانهم يقولون : يكره ، الا اذا كان الامام أفضل أو به ميزة .

نية القصر

ومنها أن ينوى القصر عند كل صلاة : يقصر على التفصيل المتقدم في بحث « النية » باتفاق الشافعية والحنابلة وخالف المالكية والحنفية فانظر مذهبهما تحت الخط (٣) .

= أن تكون متصلة بالبلد حقيقة أو حكما ، بأن كان ساكنوها ينتفعون بأهل البلد ، فان كانت غير مسكونة بالأهل في وقت من العام ، فلا تشترط مجاوزتها كالزراع ، وكذا اذا كانت منفصلة عن البلد ، ولا ينتفع ساكنوها بأهلها ، فلا تشترط مجاوزتها ، ولا يشترط مجاوزة ثلاثة أميال من سور بلد الجمعة على المعتمد ، بل العبرة بمجاوزة البساتين المذكورة فقط ، ولو كان مسافرا من بلد تقام فيها الجمعة ، ومثل البساتين القريبة المتصلة بالبلد التي سافر منها اذا كان أهلها ينتفعون بأهل البلد ، فلا بد من مجاوزتها أيضا ، فالعزب المتجاورة متى كان بين سكانها ارتفاق ، فهي كبلد واحد ، فلا يقصر المسافر من عزبة منها حتى يجاوز الجميع ، وأما ساكن الخيام فلا يقصر اذا سافر حتى يجاوز جميع الخيام ، التي يجمع سكانها اسم قبيلة ودار واحدة ، أو اسم الدار فقط ، فان جمعهم اسم القبيلة فقط أو لم يجتمعوا في قبيلة ولا دار ، فان كان بينهما ارتفاق فلا بد من مجاوزة الكل ، والا كفى أن يجاوز المسافر خيمته فقط ، وأما المسافر من محل خال عن الخيام والبناء ، فانه يقصر متى انفصل عن محله .

(١) الحنفية — قالوا : لا يجوز اقتداء المسافر بالمقيم الا في الوقت ، وعليه الالتزام حينئذ ، لأن فرضه يتغير عند ذلك من اثنين لأربع ، أما اذا خرج الوقت فلا يجوز له الاقتداء بالمقيم لأن فرضه بعد خروج الوقت لا يتغير الى أربع . لأنه استقر في ذمته ركعتين فقط ، فلو اقتدى به بطلت صلاته ، لأن القعدة الأولى حينئذ في حق المسافر المقتدى فرض ، وهي في حق امامه المقيم ليست كذلك ، والواجب أن يكون الامام أقوى حالا من المأموم في الوقت وبعده ، أما الاقتداء بالمقيم بالمسافر فيصح مطلقا في الوقت وبعده ، ويصلى معه ركعتين ، فإذا سلم قام المأموم وكمل صلاته كالسبوق بركعتين .

(٢) المالكية — قالوا : اذا لم يدرك المسافر مع الامام المقيم ركعة كاملة ، فلا يجب عليه الالتزام ، بل يقصر لأن المأمومية لا تتحقق الا بادراك ركعة كاملة مع الامام .

(٣) المالكية — قالوا : تكفي نية القصر في أول صلاة يقصرها في السفر ، ولا يلزم =

ما يمنع القصر : نية الإقامة

يمتنع القصر بأمر منها : أن ينوى الإقامة مدة مفصلة في المذاهب (١) .

تجديدها فيما بعدها من الصلوات، فهي كنية الصوم أول ليلة من رمضان ، فانها تكفى لباقي الشهر .

الحنفية — قالوا : انه يلزمه نية السفر قبل الصلاة ، ومتى نوى السفر كان فرضه ركعتين ، وقد علمت أنه لا يلزمه في النية تعيين عدد الركعات ، كما تقدم .
(١) الحنفية — قالوا : يمتنع القصر اذا نوى الإقامة خمسة عشر يوما متوالية كاملة ، فلو نوى الإقامة أقل من ذلك ، ولو بساعة لا يكون مقيما ، ولا يصح له قصر الصلاة بشروط أربعة : الأول : أن يترك السير بالفعل ، فلو نوى الإقامة وهو يسير لا يكون مقيما ، ويجب عليه القصر ، الثاني : أن يكون الموضع الذي نوى الإقامة فيه صالحا لها، فلو نوى الإقامة في صحراء ليس فيها سكان أو في جزيرة خربة أو في بحر فانه يجب عليه القصر ، الثالث : أن يكون الموضع الذي نوى الإقامة فيه واحدا ، فلو نوى الإقامة في بلدين لم يعين احدهما لم تصح نيته أيضا ، الرابع : أن يكون مستقلا بالرأى ، فلو نوى التابع الإقامة لا تصح نيته ، ولا يتم الا اذا علم نية متبوعه ، كما تقدم ، ومن نوى السفر مسافة ثلاثة أيام ثم رجع قبل اتمامها وجب عليه اتمام الصلاة بمجرد عزمه على الرجوع ، وكذا اذا نوى الإقامة قبل اتمامها ، فانه يجب عليه اتمام في الموضع الذي وصل اليه ، وان لم يكن صالحا للإقامة فيه ، كما يأتي ، ومن نوى الإقامة أقل من خمسة عشر يوما أو أقام بمحل ولم ينو الإقامة أصلا ، يعتبر مسافرا يجب عليه القصر ولو بقى على ذلك عدة سنين الا اذا كان منتظرا قافلة مثلا وعلم أنها لا تحضر الا بعد خمسة عشر يوما ، فانه يعتبر ناويا الإقامة ، ويجب عليه اتمام الصلاة في هذه الحالة .

الحنابلة — قالوا : يمتنع القصر لو نوى المسافر إقامة مطلقة ، ولو في مكان غير صالح للإقامة فيه أو نوى الإقامة مدة يجب عليه فيها أكثر من عشرين صلاة ، وكذا اذا نوى الإقامة لحاجة يظن أنها لا تنقضى الا في أربعة أيام ، ويوم الدخول ، ويوم الخروج يحسبان من المدة ، ومن أقام في أثناء سفره لحاجة بلانية إقامة ، ولا يدري متى تنقضى فله القصر ، ولو أقام سنين ، سواء غلب على ظنه كثرة مدة الإقامة أو قلتها بعد أن يحتمل انقضاؤها في مدة لا ينقطع حكم السفر بها ، واذا رجع الى المحل الذي سافر منه قبل قطع المسافة ، فلا يقصر في عودته .

الملكية — قالوا : يقطع حكم السفر ويمتنع القصر نية إقامة أربعة أيام بشرطين : أحدهما : أن تكون تامة لا يحسب منها يوم الدخول ان دخل بعد طلوع الفجر ولا يوم الخروج ان خرج في أثنايه ، وثانيهما : وجوب عشرين صلاة على الشخص في هذه الإقامة ، فلو أقام أربعة أيام تامة ، وخرج بعد غروب الشمس من اليوم الرابع ، كان ناويا ذلك قبل

ما يبطل به القصر ، وبيان الوطن الأصلي وفيه

يبطل القصر بالعودة الى المكان الذى يباح له القصر عنده حين ابتداء سفره ، سواء كان ذلك المكان وطننا له أو لا ، ومثل العودة بالفعل نية العودة ، وفى ذلك كله تفصيل فى المذهب ، فانظره تحت الخط (١) .

= الإقامة ، فانه يقصر حال اقامته لعدم وجوب عشرين صلاة ، وكذا اذا دخل عند الزوال ، وكان ينوى الارتحال بعد ثلاثة أيام ، وبعض الرابع غير يوم الدخول ، فانه يقصر لعدم تمام الأيام الأربعة ، ثم ان نية الإقامة اما أن تكون فى ابتداء السير ، واما أن تكون فى أثناءه ، فان كانت فى ابتداء السير ، فلا يخلو اما أن تكون المسافة بين محل النية ، ومحل الإقامة مسافة قصر أو لا ، فان كانت مسافة قصر قصر الصلاة حتى يدخل محل الإقامة بالفعل ، والا أتم من حين النية ، أما ان كانت النية فى أثناء سفره ، فانه يقصر حتى يدخل محل الإقامة بالفعل ، ولو كانت المسافة بينهما دون مسافة القصر على المعتمد ، ولا يشترط فى محل الإقامة المنوية أن يكون صالحا للإقامة فيه ، فلو نوى الإقامة المذكورة بمحل لا عمران به ، فلا يقصر بمجرد دخوله على ما تقدم ، ومثل نية الإقامة أن يعلم بالعادة أن مثله يقيم فى جهة أربعة أيام فأكثر فانه يتم ، وان لم ينو الإقامة ، أما ان أراد أن يخالف العادة ، ونوى أن لا يقيم فيها الأربعة أيام المعتادة ، فانه لا يقطع حكم سفره ، ويستثنى من نية الإقامة نية العسكر بمحل خوف ، فانها لا تقطع حكم السفر ، أما اذا أقام بمحل فى أثناء سفره بدون أن ينوى الإقامة به فان اقامته به لا تمنع القصر ولو أقام مدة طويلة ، بخلاف ما اذا أقام بدون نية فى محل ينتهى اليه سفره ، فان هذه الإقامة تمنع من القصر اذا علم أو ظن أنه يخرج منه قبل المدة القاطعة للسفر ، ومن رجع بعد الشروع فى السفر الى المحل الذى سافر منه ، سواء كان وطننا أو محل إقامة اعتبر الرجوع فى حقه سفرا مستقلا ، فان كان مسافة قصر قصر ، والا فلا ، ولو لم يكن ناويا الإقامة فى ذلك المحل ، وسواء كان رجوعه لحاجة نسيها أو لا . الشافعية — قالوا : يمتنع القصر اذا نوى الإقامة أربعة أيام تامة غير يومى الدخول والخروج ، فاذا نوى أقل من أربعة أيام أو لم ينو شيئا ، فله أن يقصر حتى يقيم أربعة أيام بالفعل .

هذا اذا لم تكن له حاجة فى البقاء ، أما اذا كانت له حاجة ، وجزم بأنها لا تقضى فى أربعة أيام ، فان سفره ينتهى بمجرد المكث والاستقرار ، سواء نوى الإقامة بعد الوصول له أو لا ، فان توقع قضاءها من وقت لأخر بحيث لا يجزم بأنه يقيم أربعة أيام ، فله القصر الى ثمانية عشر يوما .

(١) الحنفية — قالوا : اذا عاد المسافر الى المكان الذى خرج منه ، فان كان ذلك قبل أن يقطع مقدار مسافة القصر بطل سفره ، وكذلك يبطل بمجرد نية العودة ، وان لم يعد ، ويجب عليه فى الحالتين اتمام الصلاة ، أما اذا عاد بعد قطع مسافة القصر ، فانه لا يتم الا

= إذا عاد بالفعل ، فلا يبطل القصر بمجرد نية العودة ولا بالشروع فيها ، ثم إن الوطن عندهم ينقسم إلى قسمين : وطن أصلي ، وهو الذي ولد فيه الإنسان ، أو له فيه زوج في عصمته ، أو قصد أن يرتزق فيه ، وإن لم يولد به ، ولم يكن له به زوج ، ووطن اقامة ، وهو المكان الصالح للاقامة فيه مدة خمسة عشر يوما ، فأكثر إذا نوى الاقامة ، ثم إن الوطن الأصلي لا يبطل إلا بمثله ، فإذا ولد شخص بأسبوط مثلا كانت له وطنا أصليا ، فإن خرج منها إلى القاهرة ، وتزوج بها أو مكث فيها بقصد الاستقرار والتعيش كانت له وطنا أصليا كذلك فإذا سافر من القاهرة إلى أسبوط التي ولد بها وجب عليه قصر الصلاة فيها ما لم ينو المدة التي تقطع القصر ، لأن أسبوط ، وإن كانت وطنا أصليا له ، إلا أنه بطل بمثله وهو القاهرة ولا يشترط في بطلان أحدهما بالآخر أن يكون بينهما مسافة القصر ، فلو ولد في الواسطي مثلا ثم انتقل إلى القاهرة قاصدا الاستقرار فيها ، أو تزوج فيها ثم سافر إلى أسبوط ، ومر في طريقه على الواسطي أو دخل فيها فإنه يقصر لأنها — وإن كانت وطنا أصليا — إلا أنه بطل بمثله ، وهو القاهرة ، وإن لم يكن بينهما مسافة القصر ، فلا يبطل الوطن الأصلي بوطن الاقامة ، فلو سافر من محل ولادته أو بلدة زوجه أو محل ارتقاؤه إلى جهة ليست كذلك ، وأقام بها خمسة عشر يوما ، ثم عاد إلى المحل الذي خرج منه ، فإنه يجب عليه الاتمام وإن لم ينو الاقامة لأن وطن الاقامة لا يبطل الوطن الأصلي ، أما وطن الاقامة فإنه يبطل بثلاثة أمور ، أحدها : الوطن الأصلي ، فإذا أقام شخص بمكة مثلا خمسة عشر يوما ، ثم سافر منها إلى منى ، فتزوج بها ، ثم رجع إلى مكة ، فإنه يتم الصلاة لبطلان وطن الاقامة وهو مكة بالوطن الأصلي ، وهو منى ، ثانيها : يبطل بمثله فلو سافر مسافة قصر إلى مكان صالح للاقامة ، وأقام به خمسة عشر يوما ناويا ، ثم ارتحل عنه إلى مكان آخر وأقام به كذلك ، ثم عاد إلى المكان الأول وجب عليه قصر الصلاة إن لم ينو الاقامة به خمسة عشر يوما ، لأن وطن الاقامة الأول بطل بوطن الاقامة الثاني ، ولا يشترط في بطلان وطن الاقامة بمثله أن يكون بينهما مسافة قصر ، كما تقدم في الوطن الأصلي ، ثالثها : انشاء السفر من وطن الاقامة فلو أقام المسافر سفر قصر بمكان صالح خمسة عشر يوما فأكثر ، ثم نوى السفر بعد ذلك إلى مكان آخر بطل وطن الاقامة بانشاء السفر منه فلو عاد إليه ولو لحاجة لا يتم لبطلان كونه وطن اقامة له بانشاء السفر منه ، أما انشاء السفر من غيره ، فإنه لا يبطله إلا بشرطين : أحدهما : أن لا يمر المسافر في طريقه على وطن اقامته ، فإذا مر عليه لم يبطل كونه وطن اقامة ، ثانيهما : أن يكون بين المكان الذي أنشأ منه السفر وبين وطن الاقامة مسافة القصر ، فلو كان أقل من ذلك لا يبطل كونه وطن اقامة ، مثلا إذا خرج تاجران ، أحدهما من أسبوط ، والآخر من جرجا ، وأقام الأول بالقاهرة خمسة عشر يوما ناويا ، وأقام الثاني بكفر الزيات كذلك ، فصارت القاهرة وطن الاقامة للاول ، وكفر الزيات وطن الاقامة للثاني ، وبين القاهرة وكفر الزيات مسافة القصر ، فإذا أقام كل منهما إلى بنها ، ففي هذه الحالة يتمان =

== لأن بين القاهرة وبينها دون مسافة القصر، وكذلك من كفر الزيات الى بنها ، فاذا أقاما ببينها خمسة عشر يوما بطل وطن الإقامة لهما بالقاهرة وكفر الزيات ، لأن وطن الإقامة يبطل بمثله ، كما تقدم ، وصارت بنها وطن إقامة لهما ، فاذا قاما من بنها الى كفر الزيات بقصد انشاء السفر من كفر الزيات الى القاهرة ، فأقاما بكفر الزيات يوما ، ثم قاما الى القاهرة ، فانهما يتمان في كفر الزيات ، لأن المسافة دون مسافة القصر ، وكذلك يتمان في طريقهما الى القاهرة اذا مرا على بنها ، لأنه — وان كان بين كفر الزيات وبين القاهرة مسافة قصر — الا أنهما لمرورهما في سفرهما على بنها لم يبطل كونها وطن إقامة لهما ، لأن وطن الإقامة لا يبطل بانشاء السفر من غيره ، وهو كفر الزيات مادام المسافر يمر عليه ، ومادامت المسافة بينه وبين المكان الذى أنشأ السفر منه دون مسافة القصر .

الملكية — قالوا : اذا سافر من بلده قاصدا قطع مسافة القصر ، ثم رجع الى تلك البلدة ، فتلك البلدة ، اما أن تكون بلدته الأصلية ، وهى التى نشأ فيها واليهما ينتسب ، واما أن تكون بلدة أخرى ويريد أن يقيم بها دائما ، واما أن تكون محلا أقام فيه المدة القاطعة لحكم السفر بنية ، فاذا رجع الى بلدته الأصلية ، أو البلدة التى نوى الإقامة فيها على التأبيد ، فانه يتم بمجرد دخولها ، ولو لم ينوبها الإقامة القاطعة ، الا لذا خرج منها أولا رافضا لسكنائها ، فان دخوله فيها لا يمنع القصر الا اذا نوى إقامة بها قاطعة ، أو كان له بها زوجة بنى بها ، واذا رجع الى محل الإقامة فدخوله فيه لا يمنع القصر ، الا اذا نوى إقامة المدة المذكورة .

هذا هو الحكم فى حال وجوده بالبلدة التى خرج منها ، وأما حال رجوعه وسيره الى هذه البلدة فينظر للمسافة ، فان كانت مسافة الرجوع مسافة قصر قصر ، والا فلا ، ومتى كانت مسافة الرجوع أقل من مسافة القصر فقد بطل السفر ، وأتم الصلاة فى حال رجوعه وحال وجوده بالبلدة مطلقا ، ولو كانت غير بلدته الأصلية ، وغير محل الإقامة على التأبيد ، وأما اذا كانت بلدته الأصلية أو البلدة التى نوى الإقامة فيها على الدوام فى أثناء طريقه ، ثم دخلها ، فان مجرد دخوله يقطع حكم السفر ومثل ذلك بلدة الزوجة التى بنى بها وكانت غير ناشز ، فمجرد دخولها يقطع حكم السفر أيضا ، فان نوى فى أثناء سيره دخول ما ذكر نظر الى المسافة بين محل النية والبلدة المذكورة وهى بلدته الأصلية ، أو بلدة الإقامة على الدوام ، أو بلدة الزوجة ، فان كانت مسافة قصر قصر فى حال سيره اليها ، والا فلا ، واعتمد بعضهم القصر مطلقا ، ومجرد المرور لا يمنع حكم القصر ، كما أن دخول بلدة الزوجة التى لم يدخل بها أو كانت ناشزا لا يمنعه .

الشافعية — قالوا : الوطن هو المحل الذى يقيم فيه المرء على الدوام صيفا وشتاء ، وغيره ما ليس كذلك ، فاذا رجع الى وطنه بعد أن سافر منه انتهى سفره بمجرد وصوله اليه ، سواء رجع اليه لحاجة أو لا ، وسواء نوى إقامة أربعة أيام به أو لا ، ويحصر فى حال

مباحث الجمع بين الصلاتين تقديمًا وتأخيرًا

يتعلق به أمور ، أحدها : تعريفه ، ثانيها : حكمه ، ثالثها : شروطه وأسبابه .

تعريفه

هو أن يجمع المصلي بين الظهر والعصر تقديمًا في وقت الظهر ، بأن يصلي العصر مع الظهر قبل حلول وقت العصر ، أو يجمع بينهما تأخيرًا ، بأن يؤخر الظهر حتى يخرج وقته ، ويصلي مع العصر في وقت العصر ، ومثل الظهر والعصر المغرب والعشاء ، فيجمع بينهما تقديمًا وتأخيرًا ، أما الصبح فانه لا يصح فيه الجمع على أى حال ، ولا يجوز للمكلف أن يؤخر فرضًا عن وقته أو يقدمه بدون سبب من الأسباب التي سنذكرها ، لأن الله سبحانه قد أمرنا بأداء الصلاة في أوقاتها المبينة في مبحث « أوقات الصلاة » حيث قال : « ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابًا موقوتًا » ، ولكن الدين الاسلامي دين يسر فأباح الصلاة في غير أوقاتها عند وجود مشقة دفعا للحرَج .

= رجوعه حتى يصل ، وان رجع الى غير وطنه فاما أن يكون رجوعه لغير حاجة أو لا ، فان كان رجوعه لغير حاجة فلا ينتهي سفره الا بنية اقامة المدة القاطعة قبل وصوله ، أو نية الاقامة مطلقا ، بشرط أن ينوي وهو ماكث لا سائر ، مستقل لا تابع ، وحينئذ ينتهي سفره بمجرد الوصول ، فان لم ينو الاقامة المذكورة ، فلا ينقطع حكم السفر الا بأحد أمرين : اقامة المدة المذكورة بالفعل أو نيتها بعد الوصول ، وان كان رجوعه لحاجة ، فان جزم بأنها لا تقضى في أربعة أيام انقطع سفره بمجرد الاستقرار في البلدة والمكث فيها ، وان لم ينو الاقامة ، أما اذا علم أنها تقضى فيها ، فلا ينقطع سفره وله القصر مادام في هذه البلدة .
هذا اذا لم يتوقع قضاء الحاجة كل وقت ، فان توقع قضاءها كذلك فله القصر مدة ثمانية عشر يوما كاملة ، ومثل الرجوع الى الوطن نيته ، فينتهي السفر بمجرد النية ، بشرط أن ينوي وهو ماكث غير سائر ، وأما نية الرجوع الى غير وطنه ، فينتهي سفره بها اذا كان الرجوع لغير حاجة فان كان الرجوع المنوي لحاجة فلا ينقطع سفره بذلك ، ومثل نية الرجوع التردد فيه .

الحنبلة - قالوا : اذا رجع لوطنه الذي ابتداء السفر منه أولا أو نوى الرجوع اليه ، فان كانت المسافة دون مسافة القصر وجب عليه الانتمام بمجرد ذلك حتى يفارق وطنه ثانيًا أو يعدل عن نية الرجوع ، ولا يلزمه اعادة ما قصره من الصلوات قبل أن يرجع أو ينوي الرجوع ، ولا فرق في كل ذلك بين أن يكون رجوعه لحاجة أو للعدول عن السفر بالمرة ، وان كانت المسافة بين وطنه وبين المصل الذي نوى الرجوع فيه قدر مسافة القصر قصر في حال رجوعه ، لأنه سفر طویل فيقصر فيه ، واذا مر المسافر بوطنه أتم ، ولو لم يكن له به حاجة سوى المرور عليه لكونه طريقه ، وكذا اذا مر ببلدة تزوج فيها ، وان لم تكن وطنًا له ، قلناه يتم حتى يفارق تلك البلدة .

حكمه وأسبابه

أما حكمه فهو الجواز ، وأما أسبابه وشروطه ، فإن فيها تفصيل المذاهب ، فانظرها تحت الخط (١) •

(١) الملكية — قالوا : أسباب الجمع هي : السفر ، والمرض ، والمطر ، والطين مع الظلمة في آخر الشهر ، ووجود الحاج بعرفة أو مزدلفة ، الأول : السفر ، والمراد به مطلق السفر ، سواء كان مسافة قصر أو لا ، ويشترط أن يكون غير محرم ولا مكروه ، فيجوز لمن يسافر سفرا مباحا أن يجمع بين الظهر والعصر جمع تقديم ، بشرطين ، أحدهما : أن تزول عليه الشمس حال نزوله بالمكان الذي ينزل فيه المسافر للاستراحة ، ثانيهما : أن ينوى الارتحال قبل دخول وقت العصر والنزول للاستراحة مرة أخرى بعد غروب الشمس ، فإن نوى النزول قبل اصفار الشمس صلى الظهر قبل أن يرتحل ، وآخر العصر وجوبا حتى ينزل ، لأنه ينزل في وقتها الاختياري ، فلا داعي لتقديمها ، فإن قدمها مع الظهر صحت مع الاثم وندب اعادتها في وقتها الاختياري بعد نزوله ، وإن نوى النزول بعد الاصفار وقبل الغروب صلى الظهر قبل أن يرتحل وخير في العصر ، فإن شاء قدمها ، وإن شاء أخرها حتى ينزل ، لأنها واقعة في الوقت الضروري على كل حال ، لأنه إن قدمها صلاها في وقتها الضروري المقدم لأجل السفر ، وإن أخرها صلاها في وقتها الضروري المشروع ، وإن دخل وقت الظهر — وهو بزوال الشمس — وكان سائرا ، فإن نوى النزول وقت اصفار الشمس أو قبله جاز له تأخير الظهر حتى يجمعها مع العصر بعد نزوله ، فإن نوى النزول بعد الغروب ، فلا يجوز له تأخير الظهر حتى يجمعها مع العصر ولا تأخير العصر حتى ينزل ، لأنه يؤدي إلى إخراج كل من الصلاتين عن وقتها ، وإنما يجمع بينهما جمعا صوريا ، فيوقع الظهر في آخر وقتها الاختياري ، والعصر في أول وقتها الاختياري ، والمغرب والعشاء كالظهر والعصر في جميع هذا التفصيل ، ولكن مع ملاحظة أن أول وقت المغرب ، وهو غروب الشمس ، ينزل منزلة الزوال بالنسبة للظهر ، وأن ثلث الليل الأول ينزل منزلة اصفار الشمس بعد العصر ، وأن طلوع الفجر بمثابة غروب الشمس فيما تقدم ، فإذا دخل وقت المغرب وهو نازل ، فإن نوى الارتحال قبل دخول وقت العشاء والنزول بعد طلوع الفجر جمع العشاء مع المغرب جمع تقديم قبل ارتحاله ، وإن نوى النزول قبل الثلث الأول أضر العشاء حتى ينزل ، وإن نوى النزول بعد الثلث الأول من الليل صلى المغرب قبل ارتحاله وخير في العشاء ، وعلى هذا القياس ، والجمع للسفر جائز بمعنى خلاف الأولى ، فالأولى تركه ، وإنما يجوز إذا كان مسافرا في البر ، فإن كان مسافرا في البحر ، فلا يجوز له ، لأن رخصة الجمع إنما ثبتت في سفر البر لا غير ، الثاني : المرض ، فمن كان مريضا يشق عليه القيام لكل صلاة أو الوضوء كذلك ، كما يبطون يجوز له الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء جمعا صوريا ، بأن يصلي الظهر في آخر وقتها الاختياري ، والعصر في أول وقتها الاختياري ،

= ويصلى المغرب قبيل مغيب الشفق ، والعشاء في أول مغيبه ، وليس هذا جمعا حقيقيا لوقوع كل صلاة في وقتها ، وهو جائز من غير كراهة ، وتحصل لصاحبه فضيلة أول الوقت بخلاف غير المعذور ، فانه - وان جاز له هذا الجمع الصوري - ولكن تنفوته فضيلة أول الوقت ، وأما الصحيح اذا خاف حصول دوخة تمنعه من أداء الصلاة على وجهها ، أو اغماء يمنعه من الصلاة عند دخول وقت الصلاة الثانية كالعصر بالنسبة للظهر ، والعشاء بالنسبة للمغرب ، فانه يجوز له أن يقدم الصلاة الثانية مع الأولى ، فان قدمها ولم يقع ما خلفه أعادها في الوقت ، ولو الضروري استحبابا ، الثالث ، والرابع : المطر والطين مع الظلمة اذا وجد مطر غزير يحمل أواسط الناس على تغطية رؤوسهم أو وحل كبير ، وهو ما يحمل أواسط الناس على خلع الحذاء مع الظلمة ، جاز جمع العشاء مع المغرب جمع تقديم محافظة على صلاة العشاء في جماعة من غير مشقة ، فيذهب الى المسجد عند وقت المغرب ، ويصليهما دفعة واحدة ، وهذا الجمع جائز بمعنى خلاف الأولى ، وهو خاص بالمسجد ، فلا يجوز بالمنازل ، وصفة هذا الجمع أن يؤذن للمغرب أولا بصوت مرتفع كالعادة ، ثم يؤخر صلاة المغرب ندبا بعد الأذان بقدر ثلاث ركعات ، ثم يصلى المغرب ، ثم يؤذن للعشاء ندبا في المسجد لا على المنارة لئلا يظن دخول وقت العشاء المعتاد ، ويكون الأذان بصوت منخفض ، ثم يصلى العشاء ، ولا يفصل بينهما بنفل ، وكذا يكره التثفل بين كل صلاتين مجموعتين ، فان تثفل فلا يمتنع الجمع ، وكذا لا يتثفل بعد العشاء في جمع المطر ويؤخر صلاة الوتر حتى يغيب الشفق ، لأنها لا تصح الا بعده ، ولا يجوز الجمع للمنفرد في المسجد الا أن يكون اماما راتبا له منزل ينصرف اليه ، فانه يجمع وحده ينوي الجمع والامامة ، لأنه منزل منزلة الجماعة ، ومن كان معتكفا بالمسجد جاز له الجمع تبعا لمن يجمع في المسجد ان وجد ، واذا انقطع المطر بعد الشروع في الأولى جاز الجمع لا ان انقطع قبل الشروع ، الخامس : الوجود بعرفة ، فيسن للحاج أن يجمع بين الظهر والعصر جمع تقديم بعرفة ، سواء كان من أهلها ، أو من أهل غيرها من أماكن النسك ، كمنى ومزدلفة ، أو كان من أهل الآفاق ، ويقتصر من لم يكن من أهل عرفة للسنة ، وان لم تكن المسافة مسافة قصر ، السادس : الوجود بمزدلفة ، فيسن للحاج بعد أن يدفع من عرفة أن يؤخر المغرب حتى يصل الى المزدلفة فيصليها مع العشاء مجموعة جمع تأخير ، وانما يسن الجمع لمن وقف مع الامام بعرفة والا صلى كل صلاة في وقتها ، ويسن قصر العشاء لغير أهل المزدلفة ، لأن القاعدة أن الجمع سنة لكل حاج ، والقصر خاص بغير أهل المكان الذي فيه ، وهو عرفة ومزدلفة . الشافعية - قالوا : يجوز الجمع بين الصلاتين المذكورتين جمع تقديم أو تأخير للمسافر مسافة القصر المتقدمة بشروط السفر ، ويجوز جمعها جمع تقديم فقط بسبب نزول المطر ، ويشترط في جمع التقديم ستة شروط : الأول : الترتيب بأن يبدأ بصاحبه الوقت ، فلو كان في وقت الظهر وأراد أن يصلى معه العصر في وقته يلزمه أن يبدأ بالظهر ، فلو عكس -

= صحت صلاة الظهر، وهي صاحبة الوقت، وأما التي بدأ بها وهي صلاة العصر، فلم تتعقد لا فرضاً ولا نفلاً إن لم يكن عليه فرض من نوعها، والا وقعت بدلاً منه، وإن كان ناسياً أو جاهلاً وقعت نفلاً: الثاني: نية الجمع في الأولى بأن ينوي بقلبه فعل العصر بعد الفراغ من صلاة الظهر، ويشترط في النية أن تكون في الصلاة الأولى ولو مع السلام منها، فلا تكفى قبل التكبير، ولا بعد السلام، الثالث: الموالاة بين الصلاتين، بحيث لا يطول الفصل بينهما بما يسع ركعتين بأخف ما يمكن فلا يصلى بينهما النافلة الراكبة، ويجوز الفصل بينهما بالأذان والاقامة والطهارة، فلو صلى الظهر وهو متيمم ثم أراد أن يجمع معه العصر، فلا يضره أن يفصل بالتيمم الثاني للعصر، إذ لا يجوز أن يجمع بين صلاتين بالتيمم، كما تقدم، الرابع: دوام السفر إلى أن يشرع في الصلاة الثانية بتكبيره الاحرام، ولو انقطع سفره بعد ذلك أثناءها، أما إذا انقطع سفره قبل الشروع فيها فلا يصح الجمع لزوال السبب، الخامس: بقاء وقت الصلاة الأولى يقينا إلى عقد الصلاة الثانية، السادس: ظن صحة الصلاة الأولى، فلو كانت الصلاة الأولى جمعة في مكان تعددت فيه لغير حاجة وشك في السبق والمعية لا يصح جمع العصر معها جمع تقديم، هذا، والأولى ترك الجمع لأنه مختلف في جوازه في المذهب، لكن يسن الجمع إذا كان الحاج مسافراً وكان يعرفه أو مزدلفاً، فالأفضل للأول جمع العصر مع الظهر تقديماً، وللثاني جمع المغرب مع العشاء تأخيراً، لاتفاق المذاهب على جواز الجمع فيهما *

واعلم أن الجمع قد يكون أيضاً واجباً ومندوباً، فيجب إذا ضاق وقت الأولى عن الطهارة والصلاة أن يجمع تأخيراً، ويندب للحاج المسافر على ما سبق بيانه، كما يندب إذا ترتب على الجمع كمال الصلاة، كأن يصلّيها جماعة عند الجمع بدل صلاتها منفرداً عند عدمه، ويشترط لجمع الصلاة جمع تأخير في السفر شرطان: الأول نية التأخير في وقت الأولى مادام الباقي منه يسع الصلاة تامة أو مقصورة، فإن لم ينو التأخير أو نواه والباقي من الوقت لا يسمعها فقد عصى، وكانت قضاء إن لم يدرك منها ركعة في الوقت، والا كانت أداء مع الحرمة، الثاني: دوام السفر إلى تمام الصلاتين، فلو أقام قبل ذلك صليت الصلاة التي نوى تأخيرها قضاء، أما الترتيب والموالاة بين الصلاتين في جمع التأخير فهو مسنون، وليس بشرط، ويجوز للمقيم أن يجمع ما يجمع في السفر ولو عصراً مع الجمعة تقديماً في وقت الأولى بسبب المطر، ولو كان المطر قليلاً بحيث يبيل أعلى الثوب: أو أسفل النعل، ومثل المطر الثلج والبرد الذائبان، ولكن لا يجمع المقيم هذا الجمع إلا بشروط: الأول: أن يكون المطر ونحوه موجوداً عند تكبيرة الاحرام فيهما، وعند السلام من الصلاة الأولى حتى تتصل بأول الثانية، ولا يضر انقطاع المطر في أثناء الأولى أو الثانية أو بعدهما، الثاني: الترتيب بين الصلاتين، الثالث: الموالاة بينهما: الرابع: نية الجمع كما تقدم في «جمع السفر»، الخامس: أن يصلى الثانية جماعة، ولو أحرامها: ولا يشترط وجود الجماعة إلى آخر =

= الصلاة الثانية على المراجع ، ولو انفرد قبل تمام ركعتها الأولى ، السادس : أن ينوي الإمام الإمامة والجماعة ، والسابع : أن يكون الجمع في مصلى بعيد عرفا بحيث يأتونه بمشقة في طريقهم إليه ، ويستثنى من ذلك الإمام الراتب ، فله أن يجمع بالمؤمنين بهذا السبب وإن لم يتأذ بالمطر ، فإذا تخلف شرط من ذلك ، فلا يجوز الجمع للمقيم ، وليس من الأسباب التي تبيح للمقيم هذا الجمع الظلمة الشديدة والرياح والخوف والوحل والمرض على المشهور ، ورجح جواز الجمع تقديمًا وتأخيرًا للمرض .

الحنفية — قالوا : لا يجوز الجمع بين صلاتين في وقت واحد لا في السفر ولا في الحضر بأى عذر من الأعذار إلا في حالتين : الأولى : يجوز جمع الظهر والعصر في وقت الظهر جمع تقديم بشروط أربعة : الأول : أن يكون ذلك يوم عرفة ، الثاني : أن يكون محرما بالحج ، الثالث : أن يصلى خلف إمام المسلمين أو من ينوب عنه ، الرابع : أن تبقى صلاة الظهر صحيحة ، فإن ظهر فسادها وجبت أعادتها ، ولا يجوز له في هذه الحالة أن يجمع معها العصر ، بل يجب أن يصلى العصر إذا دخل وقته ، الثانية : يجوز جمع المغرب والعشاء في وقت العشاء جمع تأخير ، بشرطين : الأول : أن يكون ذلك بالمزدلفة ، الثاني : أن يكون محرما بالحج ، وكل صلاتين جمعتا لا يؤذن لهما إلا أذان واحد ، وإن كان لكل منهما إقامة خاصة ، قال عبد الله بن مسعود : والذي لا اله غيره ما صلى رسول الله ﷺ صلاة قط إلا لوقتها ، إلا صلاتين : جمع بين الظهر والعصر بعرفة ، وبين المغرب والعشاء بجمع — أى بالمزدلفة — رواه الشيخان .

الحنابلة — قالوا : الجمع المذكور بين الظهر والعصر ، أو المغرب والعشاء تقديمًا أو تأخيرًا مباح وتركه أفضل ، وإنما يسن الجمع بين الظهر والعصر تقديمًا بعرفة ، وبين المغرب والعشاء تأخيرًا بالمزدلفة ، ويشترط في إباحة الجمع أن يكون المصلى مسافرا سفرا تقصر فيه الصلاة ، أو يكون مريضا تلحقه مشقة بترك الجمع ، أو تكون امرأة مرضعة أو مستحاضة ، فإنه يجوز لها الجمع دفعا لمشقة الطهارة عند كل صلاة ، ومثل المستحاضة المعذور كمن به سلس بول ، وكذا يباح الجمع المذكور للعاجز عن الطهارة بالماء أو التيمم لكل صلاة ، وللعاجز عن معرفة الوقت كالأعمى والساكن تحت الأرض وكذا يباح الجمع لمن خاف على نفسه أو ماله أو عرضه ، وإن يخاف ضررا يلحقه بتركه في معيشته ، وفي ذلك سعة للأعمال الذين يستحيل عليهم ترك أعمالهم .

وهذه الأمور كلها تبيح الجمع بين الظهر والعصر ، أو المغرب والعشاء تقديمًا وتأخيرًا ، ويباح الجمع بين المغرب والعشاء خاصة بسبب الثلج والبرد والجليد والوحل والرياح الشديدة الباردة والمطر الذى يبيل الثوب ، ويترتب عليه حصول مشقة ، لا فرق في ذلك بين أن يصلى بداراه أو بالمسجد ، ولو كان طريقه مسقوفا ، والأفضل أن يختار في الجمع ما هو أهون عليه من التقديم أو التأخير ، فإن استوى الأمران عنده فجمع التأخير أفضل ويشترط لصحة

مباحث قضاء الفوائت

يجب أداء الصلاة المفروضة في أوقاتها . فمن أخرها عن وقتها بغير عذر كان آثما أثما عظيما كما تقدم في مبحث « أوقات الصلاة » ، أما من أخرها لعذر فلا آثم عليه ، وتارة يكون العذر مسقطا للصلاة رأسا ، وتارة يكون غير مسقط بحيث يجب على من فاتته صلاة لعذر أن يقضيها عند زوال العذر ، واليك بيان الأعذار .

الأعذار التي تسقط بها الصلاة رأسا

تسقط الصلاة رأسا عن الحائض والنفساء ، فلا يجب عليهما قضاء ما فاتهما أثناء الحيض والنفساء بعد زوالهما ، وكذلك تسقط عن المجنون والمغنى عليه ، والمرتد إذا رجع إلى الإسلام ، فهو كالكافر الأصلي لا يجب عليه قضاء ما فاتته من الصلاة ، عند المالكية ، والحنفية ، أما الشافعية فقد خالفوا في المرتد ، وقالوا : إن الصلاة لا تسقط عنه ، وأما الحنابلة فقد خالفوا في الإغماء ونحوه ، وقد ذكرنا تفصيل كل هذا في المذاهب تحت الخط (١) .

= الجمع تقديمًا وتأخيرًا أن يراعى الترتيب بين الصلوات ، ولا يسقط هنا بالنسيان ، كما يسقط في قضاء الفوائت الآتى بعد ، ويشترط لصحة جمع التقديم فقط أربعة شروط : الأول أن ينوى الجمع عند تكبيرة الاحرام في الصلاة الأولى ، الثانى : أن لا يفصل بين الصلاتين إلا بقدر الإقامة والوضوء الخفيف ، فلو صلى بينهما نافلة راتبة لم يصح الجمع ، الثالث : وجود العذر المبيح للجمع عند افتتاحهما ، وعند سلام الأولى ، الرابع : أن يستمر العذر إلى فراغ الثانية ، ويشترط لجمع التأخير فقط شرطان : الأول : نية الجمع في وقت الصلاة الأولى ، إلا إذا ضاق وقتها عن فعلها ، فلا يجوز أن يجمعها مع الثانية حينئذ ، الثانى : بقاء العذر المبيح للجمع من حين نية الجمع وقت الصلاة الأولى إلى دخول وقت الثانية . (١) الحنفية - قالوا : تسقط الصلاة رأسا عن المغنى عليه والمجنون بشرطين : الأول : أن يستمر الإغماء والمجنون أكثر من خمس صلوات ، أما أن استمر ذلك خمس صلوات فأقل ، ثم أفارق وجب عليه قضاء ما فاتته ، الثانى : أن لا يفارق مدة الجنون أو الإغماء افاقة منتظمة بأن لا يفارق أصلا أو يفارق افاقة متقطعة ، فإذا أفارق افاقة منتظمة في وقت معلوم ، كوقت الصبح مثلا ، فإن افاقته هذه تقطع المدة ، ويطلب بالقضاء ، ومن استتر عقله بسكر حرام كالخمر ونحوه ، فإنه يجب عليه قضاء ما فاتته من الصلاة أثناء سكره ، وكذا من استتر عقله بدواء مباح كالبنج إذا استعمله بقصد التداوى لا بقصد السكر ، فإنه يجب عليه القضاء على الراجح ، وإذا طرأ عذر من الأعذار المسقطة للصلاة في آخر وقتها بحيث لم يبق من الوقت إلا ما يسع التحريم ، فلا يجب قضاء تلك الصلاة بعد زوال العذر ، أما إذا زال العذر وقد بقى من الوقت ما يسع التحريم ، فإنه يجب عليه قضاء =

ذلك الفرض ، إلا أن الحائض والنفساء إذا زال عذرهما بانقطاع الحيض والنفاس ، فإن كان ذلك الانقطاع لأكثر المدة المحددة لكل منهما وجب عليهما قضاء الفرض إن بقي من الوقت ما يسع التحريمة فقط ، كغيرهما ، وإن كان الانقطاع لأقل المدة لا يجب عليهما القضاء ، إلا إذا بقي من الوقت ما يسع الغسل والتحريمة .

المالكية — زادوا على الأعذار المذكورة : السكر بالحلال ، كأن شرب لبنا حامضاً وهو يعتقد أنه لا يسكر فسكر منه ، وأما السكر بحرام فإنه لا يسقط القضاء ، ولا ينتفى معه أثم تأخير الصلاة ، ثم إن هذه الأعذار لها ثلاث حالات : الأولى : أن تستغرق جميع وقت الصلاة الاختياري والضروري ، كأن يحصل الإغماء مثلاً من زوال الشمس إلى غروبها ، وفي هذه الحالة تسقط الصلاة ولا يجب قضاؤها بعد الافاقة ، الثانية : أن يطرأ العذر في أثناء الوقت ، فإن طرأ وقد بقي ما يسع الصلاتين — الظهر والعصر مثلاً — ففي هذه الحالة تسقط الصلاتان معاً ، وإن طرأ وقد بقي من الوقت ما يسع الصلاة الأخيرة فقط أو جزء منها أقله ركعة كاملة بسجديتيها سقطت الأخيرة وبقيت الأولى في ذمته يجب عليه قضاؤها بعد زوال العذر ، ومقدار الزمن الذي يسع الصلاتين ، هو ما يسع خمس ركعات حضراً وثلاثاً سفراً بالنسبة للظهر والعصر ، وما يسع أربع ركعات حضراً وسفراً بالنسبة للمغرب والعشاء لأنه يعتبر للمغرب ثلاث ركعات ولو في السفر نظراً لكونها لا تقصر ويعتبر للعشاء ركعة واحدة ، لأن الوقت يدرك بها ، أما إن طرأ العذر ، وقد بقي من الوقت أقل مما ذكر ، فإن الوقت يختص بالصلاة الأخيرة ، فيعتبر أن العذر طرأ في وقتها فقط ، فتسقط دون الأولى ، الثالثة ، أن يرتفع العذر في آخر الوقت بعد وجوده ، وفي هذه الحالة يسقط عن الشخص ما استغرق العذر وقته من الصلوات السابقة ، أما الصلاة التي ارتفع العذر في آخر وقتها فجعلها أنه إن ارتفع العذر ، وقد بقي من الوقت زمن يسع الصلاتين بعد الطهارة وجب عليه قضاؤهما ، وإن ارتفع وقد بقي منه ما يسع الصلاة الأخيرة فقط أو ركعة منها ، كما تقدم ، بعيد الطهارة وجب عليه قضاؤها وتسقط عنه الأولى لخروج وقتها حال وجود العذر ، لأن الوقت إذا ضاق اختص بالأخيرة .

ويتضح من هذا أن الطهارة تقدر في جانب ادراك الصلاة حين زوال العذر ، ولا تعتبر في جانب السقوط عند طروه فمن زال عذره وقد بقي من الوقت ما يسع ركعة من الصلاة بعد الطهارة وجبت ، وإلا فلا ، ومتى طرأ عذره وقد بقي من الوقت ما يسع ادراك الصلاة ولو بدون الطهارة سقطت عنه الصلاة فلا يقضيها بعد زوال العذر ، وكل ما تقدم من الأحكام إنما هو بالنسبة لمشتركتي الوقت (الظهر والعصر والمغرب والعشاء) أما المصباح فإن زال العذر وقد بقي من وقتها الضروري ما يسع ركعة بعد الطهارة وجبت وإلا فلا ، لأن الوقت لا يدرك إلا بركعة كاملة ، كما تقدم ، ويلاحظ في هذه الركعة أن يقرأ فيها الفاتحة قراءة معتدلة ، وأن يطعنن ويعتدل فيها ، ولا يلاحظ الاتيان بالسنن كالسورة ، وإن طرأ =

الأعذار المبيحة لتأخير الصلاة عن وقتها

وأما الأعذار المبيحة لتأخير الصلاة عن أوقاتها فقط ، فقد تقدم بعضها في مبحث « الجمع بين الصلاتين » وبقي منها الصوم والنسيان ، والغفلة عن دخول الوقت ، ولو كان ناشئا عن تقصير ، خلافا للشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

= العذر وقد بقي من وقت الصبح ما يسع ركعة ولو بدون طهارة سقطت والا وجب قضاؤها بعد زوال العذر لخروج وقتها قبل طروء حكمها .

العنابلة - قالوا : اذا طرأ عذر من هذه الأعذار بعد أن مضى من أول الوقت زمن يسع تكبيرة الاحرام وجب قضاء الصلاة بعد زوال العذر ، وان ارتفعت وقد بقي من الوقت ما يسع ذلك وجبت الصلاة التي ارتفع العذر في وقتها والصلاة التي تجمع معها ، كالظهر مع العصر ، والمغرب مع العشاء ، مثلا اذا استمر الجنون وقتا كاملا ، فلا يجب قضاء الصلاة ، أما اذا طرأ بعد أن مضى من أول الوقت ما يسع تكبيرة الاحرام فان الصلاة يجب قضاؤها ، فاذا ارتفع الجنون قبل خروج الوقت بزمن يسع تكبيرة الاحرام وجب قضاء الصلاة التي ارتفع فيها والتي قبلها ان كانت تجمع معها ، ومثل الجنون في ذلك الصبي اذا بلغ وقد بقي من الوقت ما يسع تكبيرة الاحرام ، وقالوا : من استتر عقله بسكر محرم ، أو حلال ، أو دواء مباح ، أو بمرض غير الجنون ، فانه يجب عليه قضاء ما فاتته من الصلاة .

الشافعية - قالوا : ان استمر الجنون وقتا كاملا ، فلا يجب على المجنون قضاء الصلاة ان كان جنونه بلا تعد منه ، والا وجب القضاء ، ومثل المجنون في ذلك السكران غير المتعدى والمغمى عليه ، أما اذا طرأ الجنون ونحوه ، كالحيض بعد أن مضى من أول الوقت ما يسع الصلاة وطهرها بأسرع ما يمكن ، فانه يجب قضاء الصلاة ، واذا ارتفع العذر وكان الباقي من الوقت قدر تكبيرة الاحرام فأكثر وجب قضاء تلك الصلاة مع ما قبلها ان كانت تجمع معها ، كالظهر مع العصر ، بشرط أن يستمر ارتفاع العذر زمنا متصلا يسع الطهر والصلواتين زيادة على ما يسع الصلاة المؤداة وطهرها .

هذا اذا كان الطهر بالوضوء ، فان كان بالتيمم فيشترط أن يسع قدر طهرين وصلاتين ، فان لم يسع الا طهرا واحدا وصلاة واحدة لم تجب ما قبلها ، وقالوا : ان المرتد لا تسقط عنه الصلاة زمن رده ، فاذا عاد الى الاسلام وجب عليه قضاء ما فاتته منها .

(١) الشافعية - قالوا : انما يكون النسيان عذرا رافعا لاثم التأخير اذا لم يكن ناشئا عن تقصير ، فاذا نسي الصلاة لاشتغاله يلعب (الفرد أو المنقلة) أو نحو ذلك لا يكون معذورا بذلك النسيان ، ويأثم بتأخيرها عن وقتها .

مباحث قضاء الصلاة الفائتة

حكمه

قضاء الصلاة المفروضة التي فاتت واجب على الفور ، سواء فاتت بعذر غير مسقط لها ، أو فاتت بغير عذر أصلا ، باتفاق ثلاثة من الأئمة (١) . ولا يجوز تأخير القضاء إلا لعذر ، كالسعي لتحصيل الرزق وتحصيل العلم الواجب عليه وجوبا عينيا ، وكالأكل والنوم ، ولا يرتفع الاثم بمجرد القضاء ، بل لابد من التوبة ، كما لا ترتفع الصلاة بالتوبة ، بل لابد من القضاء لأن من شروط التوبة الاقلاع عن الذنب ، والتائب بدون قضاء غير مقلع عن ذنبه ، ومما ينافي القضاء فورا الاشتغال بصلاة النوافل على تفصيل في المذاهب (٢) .

كيف تقضى الفائتة ؟

من فاتته صلاة قضاها على الصفة التي فاتت عليها ، فإن كان مسافرا سفر قصر وفاتته صلاة رباعية قضاها ركعتين ولو كان القضاء في الحضر ، عند الحنفية ، والمالكية ، وخالف

(١) الشافعية — قالوا : ان كان التأخير بغير عذر وجب القضاء على الفور ، وان كان بعذر وجب على التراخي : ويستثنى من القسم الأول أمور لا يجب فيها القضاء على الفور : منها تذكر الفائتة وقت خطبة الجمعة ، فسانه يجب تأخيرها حتى يصلى الجمعة ، ومنها ضيق وقت الحاضرة عن أن يسع الفائتة التي فاتت بغير عذر وركعة من الحاضرة ، ففي هذه الحالة يجب عليه تقديم الحاضرة لئلا يخرج وقتها ، ومنها لو تذكر فائتة بعد شروعه في الصلاة الحاضرة فإنه يتمها ، سواء ضاق الوقت أو اتسع .

(٢) الحنفية — قالوا : الاشتغال بصلاة النوافل لا ينافي القضاء فورا ، وإنما الأولى أن يشتغل بقضاء الفوائت ويترك النوافل إلا السنن الرواتب ، وصلاة الضحى وصلاة التسبيح ، وتحية المسجد ، والأربع قبل الظهر ، والست بعد المغرب .

المالكية — قالوا : يحرم على من عليه فوائت أن يصلى شيئا من النوافل إلا فجر يومه والشفع والوتر إلا السنة كصلاة العيد ، فإذا صلى نافلة غير هذه كالتراويح كان مأجورا من جهة كون الصلاة في نفسها طاعة ، وآثما من جهة تأخير القضاء ، وخصوصا في يسير النوافل كتحية المسجد ، والسنن الرواتب .

الشافعية — قالوا : يحرم على من عليه فوائت يجب عليه قضاؤها فورا — وقد تقدم ما يجب فيه الفور — أن يشتغل بصلاة التطوع مطلقا سواء كانت راتبة أو غيرها حتى تبرا ذمته من الفوائت .

الحنابلة — قالوا : يحرم على من عليه فوائت أن يصلى النفل المطلق ، فلو صلاة لا ينمقد ، وأما النفل المقيّد كالسنن الرواتب والوتر ، فيجوز له أن يصليه في هذه الحالة ، ولكن الأولى له تركه ان كانت الفوائت كثيرة ويستثنى من ذلك سنة الفجر ، فإنه يطلب قضاؤها ولو كثرت الفوائت لتأكدها وحث الشارع عليها .

الشافعية ، والحنابلة ، فانظر مذهبيهما ، تحت الخط (١) ، وأن كان مقيماً وفاتتته تلك الصلاة قضاها أربعاً ، ولو كان القضاء في السفر ، وإذا فاتتته صلاة سرية كالظهر مثلاً فإنه يقرأ في قضائها سرا ولو كان القضاء ليلاً ، وإذا فاتتته جهرية كالمغرب مثلاً ، فإنه يقرأ في قضائها جهراً ولو كان القضاء نهاراً ، عند الحنفية ، والمالكية ، وخالف الشافعية ، والحنابلة ، فانظر مذهبيهما تحت الخط (٢) .

مراعاة الترتيب في قضاء الفوائت

ينبغي مراعاة الترتيب في قضاء الفوائت بعضها مع بعض ، فيقضى الصبح قبل الظهر ، والظهر قبل قضاء العصر وهكذا ، كما ينبغي مراعاة الترتيب بين الفوائت والحاضرة ، وبين الحاضرتين كالصلاتين المجموعتين في وقت واحد ، وفي ذلك تفصيل المذاهب فانظره تحت الخط (٣)

(١) الحنابلة ، والشافعية — قالوا : ان كان مسافراً وفاتتته صلاة رباعية قضاها ركعتين ان كان القضاء في السفر ، أما ان كان في الحضر فيجب قضاؤها أربعاً ، لأن الأصل الاتمام ، فيجب الرجوع اليه في الحضر .

(٢) الشافعية — قالوا العبرة بوقت القضاء سرا أو جهراً ، فمن صلى الظهر قضاء ليلاً جهراً ، ومن صلى المغرب قضاء نهاراً أسر .

الحنابلة — قالوا : اذا كان القضاء نهاراً فإنه يسر مطلقاً ، سواء أكانت الصلاة سرية أم جهرية ، وسواء أكان أماماً أو منفرداً ، وان كان القضاء ليلاً فإنه يجهر في الجهرية اذا كان أماماً لشبهه القضاء الأداء في هذه الحالة ، أما اذا كانت سرية فإنه يسر مطلقاً ، وكذا اذا كانت جهرية وهو يصلي منفرداً فإنه يسر .

(٣) الحنفية — قالوا : الترتيب بين الفوائت بعضها مع بعض وبين الفائتة والوقتية لازم ، فلا يجوز أداء الوقتية قبل قضاء الفائتة ، ولا قضاء فائتة الظهر قبل قضاء فائتة الصبح مثلاً ، وكذلك الترتيب بين الفرائض والوتر ، فلا يجوز أداء الصبح قبل قضاء فائتة الوتر ، كما لا يجوز أداء الوتر قبل أداء لعشاء ، وانما يجب الترتيب اذا لم تبلغ الفوائت ستاً غير الوتر ، فلو كانت عليه فوائت أقل من ست صلوات وأراد قضاءها يلزمه أن يقضيها مرتبة ، فيصلي الصبح قبل الظهر ، والظهر قبل العصر ، وهكذا ، فلو صلى الظهر قبل الصبح فسدت صلاة الظهر ووجب عليه اعادتها بعد قضاء فائتة الصبح ، وكذا اذا صلى العصر قبل الظهر ، وهلم جرا ، أما اذا بلغت الفوائت ستاً غير الوتر ، فإنه يسقط حينئذ الترتيب ، كما سنذكره ، وكذا لو كان عليه فوائت أقل من ست وأراد قضاءها مع الصلاة الوقتية فإنه يلزمه أن يصليها مرتبة قبل أداء الوقتية ، الا اذا ضاق الوقت ، كما يأتي ، فمن فاتتته صلاة واحدة ثم ذكرها عند أداء الصلاة الوقتية التي بعدها فصلى الثانية ولم يصل الأولى ، فسدت فرضية الصلاة الثانية فساداً موقوفاً . ولو صلى صلاة ثالثة بعدها فسدت الثالثة كذلك ومثلها الرابعة والخامسة ، ومتى خرج وقت الخامسة ولم يقض الفائتة الأولى صحت الصلوات التي صلاها جميعاً ، وعليه أن يقضى الفائتة فقط ، لأنها صارت كالفوائت يسقط بها

= الترتيب ، لأن مراعاة الترتيب بين الفائتة والوقتية كما يسقط بكثرة الفوائت يسقط بكثرة المؤدى ، أما إذا قضى الفائتة قبل خروج وقت الخامسة انقلبت الصلوات التى صلاها كلها نفلا ولزمه قضاؤها ، فلو فاتته صلاة الصبح ثم صلى الظهر بعدها وهو ذاكر فسدت صلاة الظهر فسادا موقوفا ، فلو صلى العصر قبل قضاء الصبح وقعت صلاة العصر فاسدة فسادا موقوفا كذلك ، وهكذا الى خروج وقت صلاة صبح اليوم الثانى ، فان قضى فائتة صبح اليوم الأول قبل ذلك فسدت فرضية كل ما صلاه ، وانقلبت نفلا ولزمه اعادته ، والا صح كل ما صلاه ولزمه فقط اعادة الفائتة التى عليه وحدها ، ومن تذكر فائتة أو أكثر فى أثناء أداء صلاته انقلبت صلاته نفلا وأتمها ركعتين ثم يقضى ما فاتته مراعى الترتيب بين الفوائت ، وبينها وبين الوقتية ، أما إذا تذكر صلاة الصبح وهو يصلى الجمعة ، فان لم يخف فوت وقت الجمعة أتى بصلاة الفائتة ثم صلى الوقتية الجمعة أو ظهرا ، وان خاف فوت وقت الجمعة أتمها ثم أتى بالفائتة ، ويسقط الترتيب بثلاثة أمور : الأول : أن تصير الفوائت ستا ، كما ذكر ولا يدخل الوتر فى العدد المذكور ، الثانى : ضيق الوقت عن أن يسع الوقتية والفائتة ، الثالث : نسيان الفائتة وقت الأداء ، لأن الظهر انما يجىء من طول وقتها قبل الوقتية ، والفائتة عند نسيانها لم يوجد وقتها لعدم تذكرها ، فلا تراحم الوقتية ، وقد قال عليه السلام : « رفع عن أمتى الخطأ والنسيان ، وما استكرهوا عليه » .

المالكية - قالوا : يجب ترتيب الفوائت فى نفسها ، سواء كانت قليلة أو كثيرة مشرطين : أن يكون متذكرا للسابقة ، وأن يكون قادرا على الترتيب ، بأن لا يكره على عدمه وهذا الوجوب غير شرطى ، فلو تخالفه لا تبطل المقدمة على محلها ، ولكنه يأثم ولا إعادة عليه للصلاة المقدمة لخروج وقتها بمجرد فعلها ، ويجب أيضا بالشرطين السابقين ترتيب الفوائت اليسيرة مع الصلاة الحاضرة ، والفوائت اليسيرة ما كان عددها خمسا فأقل ، فيصليها قبل الحاضرة ، ولو ضاق وقتها فان قدم الحاضرة عمدا صحت مع الاثم ، ويندب له اعادتها بعد قضاء الفوائت اذا كان وقتها باقيا ولو الوقت الضرورى ، وقد تقدم بيانه فى مبحث « أوقات الصلاة » ، أما ان قدمها ناسيا أن عليه فوائت ، ولم يتذكر حتى فرغ منها ، فانها تصح ولا اثم ، وأعاد الحاضرة ندبا ، كما تقدم ، وأما لو تذكر الفوائت اليسيرة فى أثناء الحاضرة ، فان كان تذكره قبل تمام ركعة منها بسجديتها قطعها وجوبا ورجع للفوائت ، سواء كان منفردا أو اماما ، ويقطع مأمومه تبعاً له ، فان كان مأموما وتذكر فى الحاضرة أن عليه فوائت يسيرة فلا تقطع صلاته نظرا لحق الامام ، وندب له أن يعيدها بعد قضاء الفوائت ان كان وقتها باقيا ، ولو الضرورى ، وان كان التذكر بعد تمام ركعة يسجدتيها ضم اليها ركعة أخرى ندبا وجعلها نافلة وسلم ورجع للفوائت ، وان كان التذكر بعد صلاة ركعتين من الثنائية أو الثلاثية أو بعد ثلاث من الرباعية أتمها ثم صلى الفوائت ثم يعيد الحاضرة ندبا فى الوقت ان كان باقيا ، واذا تذكر يسير الفوائت وهو فى نفل أتمه .

= مطلقا ، الا اذا خاف خروج وقت حاضرة لم يكن صلاها ولم يعقد من النفل ركعة ، فيقطعه حينئذ ، وأما اذا كانت الفوائت أكثر من خمس فلا يجب تقديمها على الحاضرة ، بل يندب تقديم الحاضرة عليها ان اتسع وقتها ، فان ضاق قدمها وجوبا ، ويجب وجوبا شرطيا ترتيب الحاضرتين المشتركى الوقت ، وهما الظهر والعصر والمغرب والعشاء ، سواء كانتا مجموعتين أو لا ، بأن يصلى الظهر قبل العصر ، والمغرب قبل العشاء فان خالف بطلت المقدمة على محلها ، الا اذا أكره على التقديم ، أو كان التقديم نسيانا ، فانها تصح ان لم يتذكر الأولى حتى فرغ من الثانية ، وأعادها ندبا بعد أن يصلى الأولى ان كان الوقت باقيا ولو الضرورى ، أما اذا تذكر الأولى في أثناء الثانية ، فحكمه حكم من تذكر يسير الفوائت في الصلاة الحاضرة على المعتمد ، فيقطع ان عقد ركعة ، ويندب له أن يضم اليها أخرى ، ويجعلها نفلا ان عقدها ، الى آخر ما تقدم تفصيله .

الحنابلة — قالوا : ترتيب الفوائت في نفسها واجب ، سواء كانت قليلة أو كثيرة ، فاذا خالف الترتيب ، كأن صلى العصر الفائتة قبل الظهر الفائتة لم تصح المتقدمة على محلها ، كالعصر في المثال السابق ان خالف وهو متذكر للسابقة ، فان كان ناسيا أن عليه الأولى فصلى الثانية ولم يتذكر الأولى حتى فرغ منها صحت الثانية ، أما اذا تذكر الأولى في أثناء الثانية كانت الثانية باطلة . وترتيب الفوائت مع الصلاة الحاضرة واجب الا اذا خاف فوات وقت الحاضرة ولو الاختيارى ، فيجب تقديمها على الفوائت ، وتكون صحيحة ، كما تصح اذا قدمها على الفوائت ناسيا أن عليه فوائت ، ولم يتذكر حتى فرغ من الحاضرة ، وترتيب الصلاتين الحاضرتين واجب أيضا بشرط التذكر للأولى على ما تقدم من التفصيل بتمامه ، فاذا كان مسافرا ، وأراد أن يجمع بين الظهر والعصر في وقت العصر مثلا وجب عليه أن يقدم الظهر على العصر ، فاذا خالف وكان متذكرا للظهر ولو في أثناء العصر بطلت ، وإن استمر ناسيا للظهر حتى فرغ من صلاة العصر صحت ، ولا يسقط الترتيب بجهل وجوبه ، ولا بخوف فوت الجماعة ، فمن فاتته صلاة الصبح وصلاة العصر فصلى الظهر قبل الصبح جاهلا وجوب الترتيب بينهما ثم صلى العصر في وقتها صحت صلاة العصر ، لاعتقاده عدم وجوب صلاة عليه حال صلاة العصر ، ويجب عليه إعادة الظهر .

الشافعية — قالوا : ترتيب الفوائت في نفسها سنة ، سواء كانت قليلة أو كثيرة ، فلو قدم بعضها على بعض صح المقدم على محله ، وخالف السنة ، والأولى أعادته ، فمن صلى العصر قبل الظهر أو صلى ظهر الخميس القضاء قبل ظهر يوم الأربعاء الذى قبله صح ، وترتيب الفوائت مع الحاضرة سنة أيضا بشرطين : الأول : أن لا يخشى فوات الحاضرة وفوائتها يكون بعدم ادراك ركعة منها في الوقت . - ، الثانى : أن يكون متذكرا للفوائت قبل الشروع في الحاضرة ، فان لم يتذكرها حتى شرع فيها أتمها ، ولا يقطعها للفوائت ، ولو كان وقتها متسعا ، واذا شرع في الفائتة قبل الحاضرة معتقدا سعة الوقت ، فظهر له =

إذا كان على المكلف فوائت لا يدري عددها

من عليه فوائت لا يدري عددها يجب عليه أن يقضى حتى يثيقن براءة ذمته ، عند الشافعية ، والحنابلة ، وقال المالكية ، والحنفية : يكفي أن يغلب على ظنه براءة ذمته ، ولا يلزم عند القضاء تعيين الزمن ، بل يكفي تعيين المنوى كالظهر أو العصر مثلا ، وخالف الحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

هل تقضى الفائتة في وقت النهي عن صلاة النافلة ؟

تقضى الفائتة في جميع الأوقات ولو في وقت النهي عن صلاة النافلة ، على تفصيل في المذاهب ، فانظره تحت الخط (٢) .

مباحث صلاة المريض

كيف يصلى

من كان مريضا لا يستطيع أن يصلى الصلاة المفروضة قائما صلى قاعدا ، فإذا أمكنه القيام ولكن يلزم من قيامه حدوث مرض آخر أو زيادة مرضه أو تأخر شفائه فله أن يصلى قاعدا أيضا ، وإذا كان مرضه سلس البول مثلا ، وعلم أنه لو صلى قائما نزل منه البول ، وإن صلى قاعدا بقى على طهارته ، فإنه يصلى أيضا قاعدا ، وكذلك الصحيح الذي عندهم

= بعد الشروع فيها أنه لو أتم الفائتة خرج وقت الحاضرة فاما أن يقطعها ، واما أن يقلبها نفلا ، ويسلم ليدرك الحاضرة في الصلاتين ، وهو الأفضل ، وترتيب الحاضرتين المجموعتين تقديمًا واجب ، وفي المجموعتين تأخيرًا سنة ، كما تقدم .

(١) الحنفية — قالوا : لابد من تعيين الزمن فينوى أول ظهر عليه أدرك وقته ولم يصله وهكذا ، أو ينوى آخر ظهر عليه كذلك .

(٢) الحنفية — قالوا : لا يجوز قضاء الفوائت في ثلاثة أوقات : وقت طلوع الشمس ، ووقت الزوال ، ووقت الغروب ، وما عدا ذلك يجوز فيه القضاء ولو بعد العصر .

المالكية — قالوا : إن كانت الفائتة في ذمته يقينا أو ظنا قضاها ولو في وقت النهي عن صلاة النافلة ، فيقضيه عند طلوع الشمس وعند غروبها ، وغير ذلك من أوقات النهي عن النافلة ، وتقدم بيانها ، وإن شك في شغل ذمته بها وعدمه قضاها في غير أوقات النهي عن النافلة أما في أوقات النهي فيحرم قضاؤه في أوقات حرمة النافلة ، ويكره في أوقات كراهة النافلة .

الشافعية — قالوا : يجوز قضاء الفوائت في جميع أوقات النهي ، إلا إذا قصد قضاء الفوائت فيها بخصوصها ، فإنه لا يجوز ولا تتم الصلاة ، أما الوقت المشغول بخطبة خطيب الجمعة فإنه لا يجوز فيه قضاء الفوائت ، ولا تتم بمجرد جلوس الخطيب على المنبر ، وإن لم يشرع في الخطبة إلى أن تتم الخطبتان بتواضعهما .

بتجربة أو غيرها أنه إذا صلى قائما أصابه إغماء أو دوار في رأسه ، فإنه يصلى من جلوس ، ويجب اتمام الصلاة بركوع وسجود في جميع ما تقدم ، وإذا عجز عن القيام استقلالا ، ولكنه يقدر عليه مستندا على حائط أو عصا أو نحو ذلك تعين عليه القيام مستندا ، ولا يجوز له الجلوس ، باتفاق الحنفية ، والحنابلة ، وخالف المالكية ، والشافعية ، فانظر مذهبيهما تحت الخط (١) . وإذا قدر على بعض القيام ، ولو بقدر تكبيرة الاحرام تعين عليه أن يقوم بالقدر المستطاع ، ثم يصلى من جلوس بعد ذلك ، والصلاة من جلوس تكون بدون استناد الى شيء حال الجلوس متى قدر ، فان لم يقدر على الجلوس الا مستندا تعين عليه الاستناد ، ولا يجوز له الاضطجاع ، فان عجز عن الجلوس بحالتيه صلى مضطجعا أو مستلقيا على تفصيل في المذاهب ، فانظره تحت الخط (٢) .

= الحنابلة — قالوا : يجوز قضاء الفوائت في جميع أوقات النهى بلا تفصيل .

(١) المالكية — قالوا : من قدر على القيام مستندا لا يتعين عليه القيام ، وله أن يجلس إذا أمكنه الجلوس من غير استناد الى شيء ، أما إذا لم يمكنه الجلوس استقلالا ، فيتعين عليه القيام مستندا .

الشافعية — قالوا : إذا قدر على القيام مستندا الى شخص تعين عليه القيام إذا كان يحتاج الى المعين المذكور في ابتداء قيام كل ركعة فقط ، أما إذا كان يحتاج اليه في القيام كله فلا يجب عليه القيام ، ويصلى من قعود ، وإذا قدر على القيام مستندا الى عصا ونحوها ، كحائط ، فيجب عليه القيام ، ولو احتاج الى الاستناد في القيام كله .

(٢) المالكية — قالوا : من عجز عن الجلوس بحالتيه اضطجع على جنبه الأيمن مصليا بالايمن ووجهه الى القبلة ، فان لم يقدر اضطجع على جنبه الأيسر ووجهه للقبلة أيضا ، فان لم يقدر استلقى على ظهره ورجلاه للقبلة ، والترتيب بين هذه المراتب الثلاث مندوب ، فلو اضطجع على جنبه الأيسر مع القدرة على الاضطجاع على الجانب الأيمن ، أو استلقى على ظهره مع القدرة على الاضطجاع بقسميه صحت صلاته ، وخالف المندوب ، فان لم يقدر على الاستلقاء على الظهر استلقى على بطنه جاعلا رأسه للقبلة وصلى بالايمن برأسه ، فان استلقى على بطنه مع القدرة على الاستلقاء على الظهر بطلت صلاته لوجوب الترتيب بين هاتين المرتبتين .

الحنفية — قالوا : الأفضل أن يصلى مستلقيا على ظهره ورجلاه نحو القبلة وينصب ركبتيه ويرفع رأسه يسيرا ليصير وجهه الى القبلة ، وله أن يصلى على جنبه الأيمن أو الأيسر ، والأيمن أفضل من الأيسر ، وكل هذا عند الاستطاعة ، أما إذا لم يستطع ، فله أن يصلى بالكيفية التي تمكنه .

الحنابلة — قالوا : إذا عجز عن الجلوس بحالتيه صلى على جنبه ووجهه الى القبلة ، والجانب الأيمن أفضل ، ويصح أن يصلى على ظهره ورجلاه الى القبلة مع استطاعته الصلاة =

كيف يجلس المصلي قاعدا ؟

يندب لمن يصلي قاعدا لعجزه عن القيام أن يكون متربعا ، عند المالكية ، والحنابلة ، وخالف الحنفية ، والشافعية ، وللجميع تفصيل ، فانظره تحت الخط (١) .

إذا عجز عن الركوع والسجود

إذا عجز عن الركوع والسجود أو عن أحدهما صلى بالإيماء ما عجز عنه ، فان قدر على القيام والسجود ، وعجز عن الركوع فقط ، فإنه يجب عليه أن يقوم للاحرام والقراءة ، ويومئ للركوع ثم يسجد ، وان قدر على القيام مع العجز عن الركوع والسجود كبر الاحرام وقرأ قائما ، ثم أومأ للركوع من قيام ، وللسجود من جلوس ، فلو أومأ للسجود من قيام ، أو للركوع من جلوس بطلت صلاته الا عند الحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) ،

= على جنبه الأيمن مع الكراهة ، فان لم يستطع أن يصلي على جنبه صلى على ظهره ورجلاه الى القبلة .

الشافعية - قالوا : إذا عجز عن الجلوس مطلقا صلى مضطجعا على جنبه متوجها الى القبلة بصدرة ووجهه ، ويسن أن يكون الاضطجاع على جنبه الأيمن ، فان لم يستطع فعلى جنبه الأيسر ويركع ويسجد وهو مضطجع ان قدر على الركوع والسجود ، والا أومأ لهما ، فان عجز عن الاضطجاع صلى مستلقيا على ظهره ، ويكون باطنا قدميه للقبلة ، ويجب رفع رأسه وجوبا بنحو وسادة ليتوجه للقبلة بوجهه ، ويومئ برأسه لركوعه وسجوده ، ويجب أن يكون أيماءه للسجود أخفض من أيمائه للركوع ان قدر والا فلا ، فان عجز عن الأيماء برأسه أومأ بأجفانه ولا يجب حينئذ أن يكون الأيماء للسجود أخفض من الركوع ، فان عجز عن ذلك كله أجرى أركان الصلاة على قلبه .

(١) المالكية - قالوا : يندب له التربع الا في حال السجود والجلوس بين السجدين والجلوس للتشهد ، فإنه يكون على الحالة التي تقدم بيانها في « سنن الصلاة ومندوباتها » .

الحنفية - قالوا : له أن يجلس وقت القراءة والركوع كيف شاء ، والأفضل أن يكون على هيئة التشهد ، أما في حالة السجود والتشهد فإنه يجلس على الهيئة التي تقدم بيانها ، وهذا اذا لم يكن فيه حرج أو مشقة ، والا اختار الأيسر في جميع الحالات .

الحنابلة - قالوا : اذا صلى من جلوس سن له أن يجلس متربعا في جميع الصلاة الا في حالة الركوع والسجود ، فإنه يسن له أن يثنى رجله وله أن يجلس كما يشاء .

الشافعية - قالوا : اذا صلى من جلوس فإنه يسن له الافتراش الا في حالتين : حالة سجوده ، فيجب وضع بطون أصابع القدمين على الأرض ، وحالة الجلوس للتشهد الأخير ، فيسن فيه التورك كما تقدم .

(٢) الحنفية - قالوا : الأيماء للركوع والسجود يصح وهو قائم ، ويصح وهو =

وان لم يقدر على القيام أو ما للركوع والسجود من جلوس ، ويكون أيماءه للسجود أخفض من أيماءه للركوع وجوبا ، وأن قدر على القيام ولم يقدر على الجلوس ، وعجز عن الركوع والسجود أو ما لهما من قيام ولا يسقط القيام متى قدر عليه بالعجز عن السجود ، إلا عند الحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ، ويكون أيماءه للسجود أخفض من أيماءه للركوع وجوبا ، وان لم يقدر على شيء من أفعال الصلاة إلا بأن يشير إليه بعينه ، أو يلاحظ أجزائها بقلبه وجب عليه ذلك ، ولا تسقط مادام عقله ثابتا ، فإن قدر على الإشارة بالعين ، ملابد منها ، ولا يكفي مجرد استحضار الأجزاء بقلبه خلافا للحنفية . فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .

ويكره لمن فرضه الأيماء أن يرفع شيئا يسجد عليه ، فلو فعل وسجد عليه يعتبر موميا في هذه الحالة ، فلا يصح أن يقتدى به من هو أقوى حالا منه ، خلاف الشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٣) ، وإذا برأ المريض في أثناء الصلاة بنى على ما تقدم منها وأتمها بالحالة التي قدر عليها ، باتفاق ، وللحنفية تفصيل تحت الخط (٤) .

مباحث الجنائز

ما يفعل بالمتضر

يسن أن يوجه من حضرته الوفاة إلى القبلة بأن يجعل جنبه الأيمن ووجهه لها أن لم يشق ذلك والا وضع على ظهره ورجلاه للقبلة ، ولكن ترفع رأسه قليلا ليصير وجهه

= جالس ، ولكن الأيماء وهو جالس أفضل .

(١) الحنفية - قالوا : إذا عجز عن السجود ، سواء عجز عن الركوع أيضا أو لا ، فإنه يسقط عنه القيام على الأصح ، فيصلى من جلوس موميا للركوع والسجود ، وهو أفضل من الأيماء قائما ، كما تقدم .

(٢) الحنفية - قالوا : إذا قدر على الأيماء بالعين أو الحاجب أو القلب فقط سقطت عنه الصلاة ، ولا تصح بهذه الكيفية ، سواء كان يعقل أولا ، ولا يجب عليه قضاء ما فاتته وهو في مرضه .

هذا إذا كان أكثر من خمس صلوات ، والا وجب القضاء .

(٣) الشافعية - قالوا : يصح أن يقتدى به من هو أقوى حالا منه متى كانت صلاته مجزئة عن القضاء ، كما تقدم .

(٤) الحنفية - قالوا : إذا كان عاجزا عن القيام وكان يصلى من جلوس بركوع وسجود ، ثم قدر عليه في صلاته بنى على ما تقدم منها ، وأتمها من قيام ، ولو لم يركع أو يسجد بالفعل ، أما إذا كان يصلى من قعود بالأيماء ثم قدر على الركوع والسجود ، فإن كان ذلك بعد أن أوما في ركعة أتمها بانيا على ما تقدم والا قطعها ، واستأنف صلاة جديدة ، كما يستأنف مطلقا لو كان يومئ مضطجعا ، ثم قدر على القعود .

لها ، وقال المالكية : هذا الوضع مندوب لاسنة ، ويستحب أن يلحق الشهادة بأن تذكر عنده ليقولها ، لقوله ﷺ « لقنوا موتاكم لا اله الا الله » ، فانه ليس مسلم يقولها عند الموت الا أنجته من النار » وهذا الحديث رواه أبو حفص بن شاهين في كتاب « الجنائز » عن ابن عمر مرفوعاً ، وروى مسلم عن أبي هريرة : « لقنوا موتاكم شهادة أن لا اله الا الله » ولا يقال له : قل ، لئلا يقول : لا ، فيساء به الظن ، ولا يلح عليه متى نطق بها مخافة أن يضجر ، الا اذا تكلم بكلام أجنبي بعد النطق بها ، فانه يعادله التلقين ليكون النطق بها آخر كلامه في الدنيا ، ويستحب تلقينه أيضاً بعد الفراغ من دفنه وتسوية التراب عليه ، والتلقين هنا هو أن يقول الملقن مخاطباً الميت : يا فلان ابن فلانة ، ان كان يعرفه ، والا نسبته الى حواء عليها السلام ، ثم يقول بعد ذلك : أذكر العهد الذي خرجت عليه من الدنيا ، شهادة أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله ، وأن الجنة حق ، وأن النار حق ، وأن البعث حق ، وأن الساعة آتية لا ريب فيها ، وأن الله يبعث من في القبور ، وأنت رضىت بالله رباً ، وبالاسلام ديناً ، وبمحمد ﷺ نبياً ، وبالقرآن اماماً ، وبالكعبة قبلة وبالمؤمنين اخواناً ، وهذا التلقين مستحب عند الشافعية والحنابلة ، وخالف المالكية والحنفية فانظر مذهبيهما تحت الخط (١) .

ويندب أن يدخل عليه حال احتضاره أحسن أهله وأصحابه ، وكثرة الدعاء له وللحاضرين ، ويندب أبعاد الحائض والنفساء والجنب وكل شيء تكرهه الملائكة كآلة اللهو ، ويندب أن يوضع عنده طيب ، ويستحب أن يقرأ عنده سورة « يس » لما ورد في الخبر « ما من مريض يقرأ عنده « يس » الا مات ريان ، وأدخل قبره ريان ، وحشر يوم القيامة ريان » ، رواه أبو داود ، وهذا الحكم متفق عليه ، الا عند المالكية ، فانظر مذهبيهما تحت الخط (٢) ، على أنه ينبغي للقارئ أن يقرأها سرا كي لا يزعج المحتضر ، أما بعد موته فلا يقرأ عنده شيء باتفاق ، ويندب للمحتضر أن يحسن ظنه بالله تعالى ، لقوله ﷺ : « لا يموتن أحدكم الا وهو يحسن الظن بالله أنه يرحمه ويعفو عنه » ، وفي الصحيحين قال الله تعالى : « أنا عند ظن عبدي بي » . ويندب لمن يكون عند المحتضر أن يحمله على تحسين ظنه بالله تعالى .

ويسن تخميض عينيه ، وأن يقول مغمضة ، بسم الله ، وعلى ملة رسول الله ، اللهم اغفر له ، وارفع درجته في المهديين ، واخلفه في عقبه في الغابرين ، واغفر لنا وله يا رب العالمين ، وأفسح له في قبره ، ونور له فيه ، وقد روى هذا عن النبي ﷺ لما أغمض أباً سلمة ،

(١) الحنفية - قالوا : التلقين بعد الفراغ من الدفن لا ينهى عنه ولا يؤمر به ، وظاهر الرواية يقتضى النهي عنه .

المالكية - قالوا : التلقين بعد الدفن وحاله مكروه ، وانما التلقين يندب حال الاحتضار فقط كما ذكر .

(٢) المالكية - رجحوا القول بکراهة قراءة شيء من القرآن عند المحتضر ، لأنه ليس =

وهذا متفق عليه ، الا عند المالكية ، فانهم يقولون : أن تغميض العينين مندوب لا سنة ، وأن الدعاء ، وهو : بسم الله وعلى ملة رسول الله ، الخ ، ليس بمطلوب عندهم .

مبحث ما يفعل بالميت قبل غسله

إذا مات المحتضر يندب شد لحبيه بعصابة عريضة تربط من فوق رأسه ، وتلين مفاصله برفق ، ورفعته عن الأرض ، وستره بثوب صونا له عن الأعين بعد نزع ثيابه التي قبض فيها ، الا عند المالكية ، فإن لهم في ذلك تفصيلا تحت الخط (١) ، ويجب الانتظار بتجهيزه حتى يتحقق موته ، وبعد التحقق من الموت ينبغي الإسراع بتجهيزه ودفنه ، ويستحب اعلام الناس بموته ، ولو بالنداء في الأسواق ليشهدوا جنازته من غير افراط في المدح ، بأن يقول مثلا : مات الفقير الى الله تعالى فلان ابن فلان ، فاسعوا في جنازته ، وهذا متفق عليه ، الا عند الحنابلة . فانهم يقولون : ان الاعلام مبذوح ، ويكره رفع الصوت به ، ووافقهم المالكية على كراهة رفع الصوت به ، والمناسب لذهبيهما أن يكون الاعلام بطريق الاعلانات في الصحف ونحوها ما يفعل في زماننا .

مبحث غسل الميت

حكمه

غسل الميت فرض كفاية على الأحياء ، إذا قام به البعض سقط عن الباقيين ، والمفروض غسله مرة واحدة بحيث يعم بها جميع بدنه ، أما تكرار غسله وترا فهو سنة ، كما يأتي في مبحث « كيفية الغسل » باتفاق ، الا عند المالكية ، فانهم قالوا : تكرار الغسل وترا مندوب لا سنة .

= من عمل السلف ، وقال بعضهم : يستحب قراءة سورة « يس » عنده .
الحنفية — قالوا : تكره القراءة عند الميت قبل غسله إذا كان القارئ قريبا منه ، أما إذا بعد عنه فلا كراهة ، كما لا تكره القراءة قريبا منه إذا كان جميع بدن الميت مستورا بثوب طاهر ، والمكروه في الصورة الأولى إنما هو القراءة برفع الصوت .
الشافعية — قالوا : يقتصر في الدعاء حال التغميض على قول : بسم الله ، وعلى ملة رسول الله .

(١) المالكية — قالوا : في نزع ثيابه التي قبض فيها أحد قولين : الأول : تنزع ، ولكن لا تنزع بتمامها ، بل يترك عليه قميصه ، والثاني : أنه لا ينزع شيء من ثيابه ، ويزاد عليها ثوب آخر يستر جميع بدنه عن الأعين .

شروط غسل الميت

ويشترط لفريضة غسل الميت شروط ، الأول : أن يكون مسلماً ، فلا يفترض تغسيل الكافر ، بل يحرم باتفاق ثلاثة ، وقال الشافعية : أنه ليس بحرام ، لأنه للنظافة لا للتعبد ، الثاني : أن لا يكون سقطاً ، فإنه لا يفترض غسل السقط ، على تفصيل في المذاهب فانظره تحت الخط (١) ، الثالث : أن يوجد من جسد الميت مقدار ، ولو كان قليلاً ، باتفاق الشافعية والحنابلة ، وخالف الحنفية والمالكية فانظر مذهبيهما تحت الخط (٢) ، الرابع : أن لا يكون شهيداً قتل في اعلاء كلمة الله ، كما سيأتى في مبحث « الشهيد » لقوله ﷺ في قتلى أحد : « لا تغسلوهم ، فان كل جرح أو كل دم يفوح مسكا يوم القيامة ، ولم يصل عليهم » ، رواه أحمد ، ويقوم التيمم مقام غسل الميت عند فقد الماء أو تعذر الغسل ، كأن مات حريقاً ، ويخشى أن يتقطع بدنه اذا غسل بذلك أو بصب الماء عليه بدون ذلك ، أما ان كان لا يتقطع بصب الماء فلا ييمم ، بل يغسل بصب الماء بدون ذلك .

(١) الشافعية — قالوا : ان السقط النازل قبل عدة تمام الحمل ، وهي ستة أشهر ولحظتان ، اما أن تعلم حياته فيكون كالكبير في افتراض غسله ، واما أن لا تعلم حياته وفي هذه الحالة اما أن يكون قد ظهر خلقه فيجب غسله أيضاً دون الصلاة عليه ، واما أن لا يظهر خلقه فلا يفترض غسله ، وأما السقط النازل بعد المدة المذكورة ، فإنه يفترض غسله وان نزل ميتاً ، وعلى كل حال ، فإنه يسن تسميته ، بشرط أن يكون قد نفخت فيه الروح . الحنفية — قالوا : ان السقط اذا نزل حياً بأن سمع له صوت ، أو رؤيت له حركة ، وأن لم يتم نزوله وجب غسله ، سواء كان قبل تمام مدة الحمل أو بعده ، وأما اذا نزل ميتاً ، فإن كان تام الخلق فإنه يغسل كذلك ، وأن لم يكن تام الخلق ، بل ظهر بعض خلقه ، فإنه لا يغسل الغسل المعروف ، وإنما يصب عليه الماء ، ويلف في خرقة ، وعلى كل حال ، فإنه يسمى ، لأنه يحشر يوم القيامة .

الحنابلة — قالوا : السقط اذا تم في بطن أمه أربعة أشهر كاملة ونزل وجب غسله ، وأما ان نزل قبل ذلك فلا يجب غسله .

المالكية — قالوا : اذا كان السقط محقق الحياة بعد نزوله بعلامة تدل على ذلك كالصراخ والرضاع الكثير الذي يقول أهل المعرفة انه لا يقح مثله الا ممن فيه حياة مستقرة وجب تغسيه ، والا كرهه .

(٢) الحنفية — قالوا : لا يفرض الغسل الا اذا وجد من الميت أكثر البدن أو وجد نصفه مع الرأس .

حكم النظر الى عورة الميت ولمسها وتغسيل الرجال النساء ، وبالعكس

يجب ستر عورة الميت ، فلا يحل للغاسل ولا غيره أن ينظر اليها ، وكذلك لا يحل لمسها ، فيجب أن يلف الغاسل على يده خرقة ليغسل بها عورته ، سواء كانت مخففة ، أو مغلظة أما باقى بدنه فيصح للغاسل أن يباشره بدون خرقة ، وهذا متفق عليه ، إلا أن الحنابلة يقولون : انه يندب لف خرقة لغسل باقى البدن ، وفي قول صحيح للحنفية : أن لمس العورة للمخففة من الميت غير محرم ، ولكن يطلب سترها وعدم لمسها ، ولا يحل للرجال تغسيل النساء وبالعكس إلا الزوجين ، فيحل لكل منهما أن يغسل الآخر إلا إذا كانت المرأة مطلقة ولو طلاقاً رجعيًا ، فإنه لا يحل لأحد الزوجين غسل الآخر حينئذ ، وهذا الحكم متفق عليه بين المالكية والشافعية ، أما الحنفية والحنابلة فانظر مذهبيهما تحت الخط (١) ، فإذا ماتت امرأة بين رجال ليس معهم امرأة غيرها أو زوج لها وتعذر اخضرار امرأة تغسلها كأن ماتت في طريق سفر منقطع ففي ذلك تفصيل المذاهب ، فانظره تحت الخط (٢) .

= المالكية — قالوا : لا يفترض غسل الميت إلا إذا وجد ثلثا بدنه ولو مع الرأس ، فإن لم يتوجد ذلك كان غسله مكروها .
(١) الحنفية — قالوا : إذا ماتت المرأة فليس لزوجها أن يغسلها لانتهاء ملك النكاح فخصار أجنبيا منها ، أما أن مات الزوج فلها أن تغسله ، لأنها في العدة ، فالزوجة باقية في حقها ولو كانت مطلقة رجعيًا قبل الموت ، أما أن كانت بائنة فليس لها أن تغسله ولو كانت في العدة .

الحنابلة — قالوا : المرأة المطلقة رجعيًا يجوز لها أن تغسل زوجها ، أما المطلقة طلاقاً بائنًا فلا .

(٢) المالكية — قالوا : إذا ماتت المرأة وليس معها زوجها ولا أحد من النساء ، فإن كان معها رجل محرم لها غسلها وجوبا ولف على يديه خرقة غليظة لئلا يباشر جسدها ، وينصب ستارة بينه وبينها ، ويمد يده من داخل الستارة ، مع غش بصره ، فإن لم يوجد معها إلا رجال أجنب وجب عليهم أن ييممها واحد منهم لكوعها فقط ، ولا يزيد في المسح إلى المرفقين ، وإن مات رجل بين نساء ، فإن كان منهن زوجته غسلته ، ولا يغسله غيرها ، وإن لم توجد زوجته ، فإن وجد من بينهن امرأة محرم له غسلته ، ويجب عليها أن لا تباشره إلا بخرقة تلقها على يدها ، ويجب عليها ستر عورته فقط ، فإن لم يوجد محرم له من النساء ييممته واحدة من الأجنبيات ، ويكون التيمم لرفقيه .

الحنفية — قالوا : إذا ماتت المرأة وليس معها نساء يغسلنها ، فإن كان معها رجل محرم ييممها باليد إلى المرفق ، وإن كان معها أجنبي وضع خرقة على يده وييممها ، كذلك ، ولكنه يغض بصره عن ذراعيها ، والزواج كالأجنبي ، إلا أنه لا يكلف بغض البصر عن الذراعين ، =

فان كان الميت صغيرا جاز للنساء تغسيله . وان كانت صغيرة جاز للرجال تغسيلها ، وفي حد الصغير والصغيرة المذكورين التفصيل المتقدم في مبحث « ستر العورة » ، وفي تغسيل الخنثى المشكل تفصيل المذاهب ، فانظره تحت الخط (١) .

مندوبات غسل الميت تكرار الغسلات الى ثلاث

تندب في غسل الميت أشياء ، أحدها : تكرار الغسلات الى ثلاث ، بحيث تعم كل غسلة منها جميع بدن الميت ، بالكيفية الآتية بيانها ، واحدى الغسلات الثلاث التى تعم جميع البدن فرض ، والغسلتان اللتان بعدها مندوبتان ، باتفاق ثلاثة ، وخالف الحنفية فقالوا : ان الغسلتين مسنونتان ، وقد يوافقهم على ذلك الشافعية والحنابلة ، اذ لا يفرق

= ولا فرق في ذلك بين الشابة والعجوز ، واذا مات الرجل بين نساء ليس معهن رجل ولا زوجة ، فان كان معهن قاصرة لا تشتى علمنها الغسل وغسلته ، وان لم توجد قاصرة بينهن يمتنه الى مرفقيه مع غض بصرهن عن عورته ، فاذا غسل الميت مع مخالفة شيء مما ذكر صح غسله مع الاثم .

الشافعية — قالوا : اذا ماتت المرأة بين رجال ليس فيهم محرم ولا زوج يمتها الأجنبية انى مرفقيها مع غض البصر عن العورة ومع عدم اللمس ، فان وجد محرم وجب عليه تغسيلها ان لم يوجد زوجها ، والا قدم على المحرم ، واذا مات الرجل بين نساء ليس بينهن زوجته ولا محرم يمتته واحدة من الأجنيات بحائل يمنع اللمس مع غض البصر عن العورة ، فان كان بينهن زوجته غسلته وجوبا ولو بلا حائل ، فان لم توجد الزوجة ، ولكن وجد بينهن امرأة محرم كبنته وأخته وأمه غسلته أيضا ، والزوجة مقدمة على المحرم .

الحنابلة — قالوا : اذا ماتت المرأة بين رجال ليس فيهم زوج يمتها واحد من الأجانب بحائل ، واذا مات الرجل بين نساء ليس فيهن زوجة يمتته واحدة أجنبية بحائل ، ويحرم أن يمت بغير حائل الا اذا كان الميم محرم من رجل أو امرأة ، فيجوز بلا حائل .

(١) المالكية — قالوا : أن أمكن وجود أمة للخنثى ، سواء كانت من ماله ، أو من بيت المال ، أو من مال المسلمين ، فانها تغسله ، ولا يغسله أحد سواها .

الحنفية — قالوا : الخنثى المشكل المكلف أو المراهق لا يغسل رجلا ولا امرأة ، ولا يغسله رجل ولا امرأة ، وانما ييمم وراء ثوب .

الحنابلة — قالوا : اذا مات الخنثى المشكل الذى له سبع سنين فأكثر ، وكانت له أمة غسلته ، والا ييمم بحائل يمنع اللمس ، والرجل أولى من المرأة بتيممه .

الشافعية — قالوا : يجوز للرجل والمرأة الأجنبية تغسيل الخنثى المشكل الكبير عند فقد محرمه مع وجوب غض البصر وعدم اللمس ، ويجب أن يقتصر في غسله على غسلة واحدة تعم بدنه ، أما الخنثى الصغير فهو كباقي الصبيان .

عندهم بين المندوب والمسنون ، وهتى غسل الميت ثلاث غسلات عمت كل غسلة منها جميع بدنه ، ونظف بدنه بها ، فانه يكره أن يزداد عليها ، كما يكره أن ينقص عنها ، ولو نظف بإقليل من الثلاث باتفاق ، أما إذا لم ينظف البدن بالثلاث المذكورة المستوعبة لجميع البدن ، فانه يندب أن يزداد عليها حتى ينظف البدن بدون عدد معين ، ولكن يندب أن تنتهى الزيادة التي وتر ، فإن حصل تنظيف البدن بأربع زيد عليها خامسة ، وهكذا ، وهذا الحكم متفق عليه عند الشافعية والحنفية ، أما المالكية والحنابلة فانظر مذهبيهما تحت الخط (١) .

حكم خلط ماء الغسل بالطيب ونحوه

ثاني المندوبات : أن يجعل في ماء الغسلة الأخيرة كافور ونحوه من الطيب ، إلا أن الكافور أفضل ، أما غير الغسلة الأخيرة فيندب أن يكون بماء فيه ورق نبق ونحوه مما ينظف كالصابون ، وإنما يوضع الطيب في ماء غسل الميت إذا لم يكن متلبساً بالأحرام للحج ، أما المتلبس بالأحرام فانه لا يوضع في ماء غسله طيب ، كما لو كان حياً ، وهذا متفق عليه عند الحنابلة والشافعية ، أما المالكية والحنفية فانظر مذهبيهما تحت الخط (٢) .

تسخين ماء الغسل

ثالث المندوبات : أن يغسل بالماء البارد إلا لحاجة ، كشدة برد ، أو إزالة وسخ ، وهذا متفق عليه عند الشافعية والحنابلة ، أما المالكية فقالوا : لا فرق بين أن يكون الماء بارداً أو ساخناً ، وأما الحنفية فقالوا : الماء الساخن أفضل على كل حال .

(١) المالكية — قالوا : ان احتاج الى غسلة رابعة غسلة أربع مرات ، الأولى : منها تكون بالماء القراح ، والثالثة التي بعدها تكون بمنظف ، كالصابون ونحوه ، ثم يزيد غسلة خامسة ليصير عدد الغسل وتراً ، فإن لم ينظف جسده بذلك غسلة ستاً بمنظف ما عدا الأولى ، وزاد السابعة ليصير العدد وتراً ، فإن لم ينظف إلا بثمانية اقتصر عليها ولا يزيد تاسعة ، وعلى كل حال فيجعل الطيب في الغسلة الأخيرة ، وتكون الغسلة بالماء القراح .
الحنابلة — قالوا : ان لم ينظف جسد الميت بثلاث غسلات وجبت الزيادة عليها الى سبع ، فإن لم ينظف بالسبع كان الأولى أن يزداد عليها حتى ينقى ، ولكن يندب أن ينتهى الى وتر .

(٢) الحنفية ، والمالكية — قالوا : يندب وضع الطيب ونحوه في ماء غسل الميت ، سواء كان متلبساً بالأحرام أو لا ، وذلك لأن الميت غير مكلف ، وينقطع احرامه بالموت ، ولذا تغطي رأسه ، بغلاف ما لو كان متلبساً بالأحرام وهو حي ، إلا أن المالكية قالوا : إنه يلزم أن تكون الغسلة الأولى بالماء القراح ، وذلك لأن مذهبيهم أن طهورية الماء تسلبها الصابون ونحوه كذا تقدم في مجازيت « المياه » .

تطيب رأس الميت ولحيته

رابعها : أن تطيب رأس الميت ولحيته بعد تمام الغسل بطيب ، بشرط أن لا يكون الطيب زعفران ، وأن يوضع الطيب على الأعضاء التي يسجد عليها ، وهي الجبهة والأنف واليدين والركبتان والقدمان ، وكذلك يوضع الطيب على عينيه وأذنيه وتحت ابطينه ، والأفضل أن يكون الطيب كافورا ، وهذا كله إذا لم يكن متلبسا بالأحرام ، والأفلا يطيب ، وهذا الحكم متفق عليه إلا عند المالكية ، فانهم قالوا : وضع الطيب على رأس الميت ولحيته ليس بمندوب .

إطلاق البخور عند الميت وتجريده من ثيابه عند الغسل

خامس المندوبات : إطلاق البخور عند الميت على تفصيل في المذاهب ، فانظره تحت الخط (١) سادسها : أن يجرد الميت عند غسله من ثيابه ما عدا ساتر العورة باتفاق ثلاثة ، وخالف الشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .

هل يوضأ الميت قبل غسله

يندب أن يوضأ كما يتوضأ الحي عند الغسل من الجنابة إلا المضمضة والاستنشاق ، فانهما لا يفعلان في وضوء الميت ، لثلا يدخل الماء الى جوفه ، فيسرع فساده ، ولوجود مشقة في ذلك ، ولكن يستحب أن يلف الغاسل خرقة على سبابته وابهامه ويبلها بالماء ثم يمسح بها أسنان الميت ولثته ومنخرية ، فيقوم ذلك مقام المضمضة والاستنشاق ، وهذا متفق عليه بين الحنفية والحنابلة ، أما المالكية والشافعية فانظر مذهبهما تحت الخط (٣) .

(١) المالكية - قالوا : لا يندب إطلاق البخور .

الحنفية - قالوا : يندب إطلاق البخور في ثلاثة مواضع ، أحدها : عند خروج روح الميت ، فمتى يتقن موته يوضع على مكان مرتفع - سرير أو دكة - وقبل وضعه على المكان المرتفع يبخر ذلك المكان ثلاث مرات أو خمسا ، بأن تدار المجرمة - البخرة - حول السرير ثلاثا أو خمسا أو سبعا ، ولا يزداد على ذلك ثم يوضع الميت عليه ، ثانيها : عند غسله بأن تدار حول - دكة - غسله بالكيفية المذكورة ، ثالثها : عند تكفينه بالصفة المتقدمة .

الحنابلة - قالوا : التبخير يكون في مكان الغسل الى أن يفرغ منه .

الشافعية - قالوا : يندب أن يستمر البخور عند الميت من وقت خروج روحه الى أن يصل على .

(٢) الشافعية - قالوا : يندب تغسيل الميت في قميص رقيق لا يمنع وصول الماء ، فان أمكن أن يدخل الغاسل يده في كمه الواسع فذاك ، وإن لم يمكن شقه من الجانبين .

(٣) المالكية والشافعية - قالوا : يوضأ بمضمضة واستنشاق ، وإن تنظيف أسنانه ومنخرية بالخرقة مستحب ولا يغنى عن المضمضة والاستنشاق .

ما يندب أن يكون عليه الغاسل من صفات

يندب أن يكون الغاسل ثقة كى يستوفى الغسل ويستتر ما يراه من سوء ، ويظهر ما يراه من حسن ، فإن رأى ما يعجبه من تهلل وجه الميت وطيب رائحته ونحو ذلك ، فإنه يستحب له أن يتحدث به إلى الناس ، وإن رأى ما يكرهه من نتن رائحة أو تقطيب وجه أو نحو ذلك لم يجز له أن يتحدث به ويندب أن يجفف بدن الميت بعد الغسل حتى لا يتبل أكفانه .

ما يكره فعله بالميت

يكره تسريح شعر رأسه ولحيته ، إلا عند الشافعية ، فإنهم قالوا : يسن تسريحها إن تلبد الشعر ، والأغلايسن ولا يكره ، وكذا يكره قص ظفره وشعره وشاربه وإزالة شعر أبطيه وشعر عافته ، بل المطلوب أن يدفن بجميع ما كان عليه ، فإن سقط منه شيء من ذلك رد إلى كفنه ليدفن معه ، وهذا متفق عليه بين الشافعية والحنفية ، أما الحنابلة والمالكية فإنظر مذهبيهما تحت الخط (١) .

إذا خرج من الميت نجاسة بعد غسله

إذا خرج من الميت بعد غسله نجاسة علققت ببدنه أو بكفنه فإنها تجب إزالتها ، ولا يعاد الغسل مرة أخرى ، باتفاق المالكية والشافعية ، أما الحنفية والحنابلة فإنظر مذهبيهما تحت الخط (٢) .

(١) الحنابلة — قالوا : يسن قص شاربه غير المحرم وتقليم أظفاره إن طالا وأخذ شعر أبطيه ، إلا أنها بعد نزعها توضع معه في كفنه ، أما حلق رأس الميت فحرام ، لأنه إنما يكون لنفسك أو ريفة ، أما حلق شعر عافته فهو حرام لا مكروه ، لما قد يترتب على ذلك من مس عورته أو نظرها .

المالكية — قالوا : ما يحرم فعله في الشعر مطلقا حال الحياة يحرم بعد الموت وذلك كحلق لحيته وشاربه ، وما يجوز حال الحياة يكره بعد الموت .

(٢) الحنفية — قالوا : النجاسة الخارجة من الميت لا تضر ، سواء أصابت بدنه أو كفنه ، إلا أنها تغسل قبل التكمين تنظيفا لا شرطا في صحة الصلاة عليه ، أما بعد التكمين فإنها لا تغسل ، لأن في غسلها مشقة وحرجا ، بخلاف النجاسة الطارئة عليه ، كأن كفن بنجس فإنها تمنع من صحة الصلاة عليه .

الحنابلة — قالوا : إذا خرج من الميت نجاسة بعد غسله وجبت إزالتها وإعادة غسله إلى سبع مرات ، فإن خرج بعد السبع وجب غسل الخارج فقط ولا يعاد الغسل .

هذا إذا كان خروج النجاسة قبل وضعه في الكفن ، أما بعده فلا ينتقض الغسل ولا يعاد .

كيفية غسل الميت

ذكرت كيفية غسل الميت مفصلة في المذاهب ، فانظرها تحت الخط (١) .

(١) الحنفية - قالوا : يوضع الميت على شيء مرتفع ساعة الغسل - كخشبة الغسل - ثم ييخر حال غسله ثلاثاً أو خمساً أو سبعا بأن تدار المجرمة حول الخشبة ثلاث مرات أو خمساً أو سبعا ، كما تقدم ، ثم يجرد من ثيابه ما عدا ساتر العورة ، ويندب أن لا يكون معه أحد سوى الغاسل ومن يعينه ، ثم يلف الغاسل على يده خرقة ، يأخذ بها الماء ويغسل قبله ودبره - الاستنجاء ، ثم يوضأ ، ويبدأ في وضوئه بوجهه ، لأن البدء بغسل اليدين إنما هو للأحياء الذين يغسلون أنفسهم فيحتاجون إلى تنظيف أيديهم ، أما الميت فإنه يغسله غيره ، ولأن المضمضة والاستنشاق لا يفعلان في غسل الميت ، ويقوم مقامهما تنظيف الأستنان والمنخرين بخرقة ، كما تقدم ، ثم يغسل رأسه ولحيته بمنظف كالصابون ونحوه إن كان عليهما شعر ، فإن لم يكن عليهما شعر لا يغسلان كذلك ، ثم يضيغ الميت على يديه لينتدأ بغسل يمينه ، فيصب الماء على شقه الأيمن من رأسه إلى رجليه ثلاث مرات حتى يعم الماء الجانب الأسفل ، ولا يجوز كب الميت على وجهه لغسل ظهره ، بل يحرك من جانبه حتى يعمه الماء ، وهذه هي الغسلة الأولى ، فإذا استوعبت جميع بدنه حصل بها فرض الكفاية ، أما السنة فإنه يزداد على هذه الغسلة غسلتان أخريان ، وذلك بأن يضيغ ثانياً على يمينه ثم يصب الماء على شقه الأيسر ثلاثاً بالكيفية المتقدمة ، ثم يجلسه الغاسل ويسفده إليه ويمسح بطنه برفق ويغسل ما يخرج منه ، وهذه هي الغسلة الثانية ، ثم يضيغ بعد ذلك على يساره ويصب الماء على يمينه بالكيفية المتقدمة ، وهذه هي الغسلة الثالثة ، وتكون الغسلتان الأوليان بماء ساخن مصحوب بمنظف ، كورق النبق والصابون ، أما الغسلة الثالثة فتكون بماء مصحوب بكافور ، ثم بعد ذلك يجفف الميت ويوضع عليه الطيب ، كما تقدم .

هذا ، ولا يشترط لصحة الغسل نية ، وكذلك لا تشترط النية لاسقاط فرض الكفاية على التحقيق ، إنما تشترط النية لتحصيل الثواب على القيام بفرض الكفاية .
الملكية - قالوا : إذا أريد تغسيل الميت وضع أولاً على شيء مرتفع ، ثم يجرد من جميع ثيابه ما عدا ساتر العورة ، فإنه يجب إبقاؤه ، سواء كانت مغلفة أو مخففة ، ثم يغسل يدي الميت ثلاث مرات ، ثم يغمر بطنه برفق ليخرج ما عسى أن يكون فيها من الأذى ، فلا يخرج بعد الغسل ، ثم يلف الغاسل على يده اليسرى خرقة غليظة ويغسل بها مخرجيه حال صب الماء عليهما ، ثم يغسل ما على بدنه من أذى ، ثم يضمضه وينشقه ويميل رأسه لجهة صدره برفق حال المضمضة والاستنشاق ، ثم يمسح أذنيه وداخل أذنيه بخرقة ، ثم يكمل وضوءه ، ويكون هذا الوضوء ثلاث مرات في كل عطف ، ثم يفيض الماء على رأسه ثلاث مرات بلانية ، فإن النية ليست مشروعة في غسل الميت ، ثم يغسل شقه الأيمن ظهره .

= وبطننا ، الخ ، ثم يغسل شقه الأيسر كذلك وقد تم بذلك غسله ، وهذه هي الغسلة الأولى ، وتكون بماء قراح ، وبها يحصل الغسل المفروض ، ثم يندب أن يغسله غسلة ثانية وثالثة للتنظيف ، وتكون أولى هاتين الغسلتين بالصابون ونحوه ، فبذلك جسده بالصابون أولا ، ثم يصب عليه الماء ، أما الغسلة الثانية منهما فتكون بماء فيه طيب ، والكافور أفضل من غيره ، ولا يزداد على هذه الغسلات الثلاث متى حصل بها انقاء جسده من الأوساخ ، فإن احتاج لغسلة رابعة غسله أربع مرات ، الى آخر ما تقدم في « المندوبات » ثم ينششف جسده ندبا ، ثم يجعل الطيب في حواسه ومحل سجوده ، كالجبهة والميدين والرجلين ، وفي الجال الغائرة منه ، كابطيه ، ثم يجعل في منافذه قطنيا ، وعليه شيء من الطيب .

الشافعية - قالوا : إذا أريد غسل الميت وضع على شيء مرتفع ندبا ، وأن يكون غسله في خلوة لا يدخلها الا الغاسل ، ومن يعينه ، وأن يكون في قميص رقيق لا يمنع وصول الماء ، فإن أمكن الغاسل أن يدخل يده في كمه الواسع اكتفى بذلك ، وإن لم يمكن شقه من الجانبين ، فإن لم يوجد قميص يغسل فيه وجب ستر عورته ، ويستحب تغطية وجهه من أول وضعه على المغتسل ، وأن يكون الغسل بماء بارد مالح الا لحاجة ، كبرد أو وسخ ، فيسخن قليلا ، ثم يجلسه الغاسل على المرتفع برفق ، ويجعل يمينه على كتف الميت ، وابهامه على نقرة قفاه ، ويسند ظهره بركبته اليمنى ، ويمسح بيساره بطنه ، ويكرر ذلك مع تحامل خفيف ليخرج ما في بطنه من الفضلات ، ويندب أن يكون عنده مجمرة - مبخرة - بفوح منها الطيب ، ويكثر من صب الماء كيلا تظهر الرائحة من الخارج ، ثم بعد ذلك يضجم الميت على ظهره ، ويلف الغاسل خرقة على يده اليسرى فيغسل بها سواتيه وباقي عورته ، ثم يلتقى الغاسل الخرقة ويغسل يده بنفسه بماء وصابون أن تلوث بشيء من الخارج ثم يلف خرقة أخرى على سبابته اليسرى ، وينظف بها أسنان الميت ومنخريه ، ولا يفتح أسنانه الا اذا تنجس فمه ، فانه يفتح أسنانه للتطهير ، ثم يوضئه كوضوء الحي بمضمضة واستنشاق ، ويجب على الغاسل أن يفوى الوضوء بأن يقول : نويت الوضوء عن هذا الميت ، على المعتمد ، أما نية الغسل فسنة ، كما تقدم ، ثم يغسل رأسه فليحيته : سواء كان عليهما شعر أو لا بمنظف ، كورق نبق وصابون ، ويسرح شعر الرأس واللحية لغير المحرم أن كان متلبدا بمشط ذا أسنان واسعة ، ويكون تسريحهما برفق حتى لا يتساقط شيء من الشعر ، فإن سقط شيء رد الى الميت في كفه ، ثم يغسل شقه الأيمن من عنقه الى قدمه من جهة وجهه ثم شقه الأيسر كذلك ، ثم يحركه الى جنبه الأيسر ، فيغسل شقه الأيمن مما يلي قفاه وظهره الى قدمه ثم يحركه الى شقه الأيمن فيغسل شقه الأيسر كذلك مستعينا في كل غسلة بصابون ونحوه ، ويحرم كب الميت على وجهه احتراماً له ، ثم يصيب عليه ماء من رأسه الى قدمه ليزيل ما عليه من الصابون ونحوه ، ثم يصب عليه ماء قراحا خالصا ، ويكون فيه شيء من الكافور بحيث لا يغير الماء .

التكفين

تكفين الميت فرض كفاية على المسلمين ، إذا قام به البعض سقط عن الباقيين ، وأقله ما يستر جميع بدن الميت ، سواء كان ذكراً أو أنثى ، وما دون ذلك لا يسقط به فرض الكفاية عن المسلمين ويجب تكفين الميت من ماله الخاص الذي لم يتعلق به حق الغير .

= هذا إذا كان الميت غير محرم كما تقدم ، وهذه الغسلات الثلاث تعد غسلة واحدة ، لا يحسب منها سوى الأخيرة لتغير الماء بما قبلها من الغسلات ، فهي المسقط للواجب ، ولذا تكون نية الغسل معها لا مع ما قبلها ، فإذا اقتصر على ذلك سقط فرض الكفاية ، ولكن يسن الغسل ثانية وثالثة بالكيفية السابقة ، فيكون عدد الغسلات تسماً ، ولكن التكرار يكون في غسل غير الوجه والليحية ، أما غسلهما فلا يندب تكراره .

الحنابلة - قالوا : إذا شرع في غسل الميت وجب ستر عورته على ما تقدم ، ثم يجرد من ثيابه ندبا ، فلو غسل في قميص خفيف واسع الكمين جاز ، ويسن ستر الميت عن العيون وأن يكون تحت سقف أو خيمة ، ثم يرفع رأسه قليلاً برفق في أول الغسل إلى قريب من جلوسه ، أن لم يشق ذلك ، ثم يعصر بطنه برفق ليخرج ما عساه أن يكون من أذى ، إلا إذا كانت امرأة حاملاً فإن بطنها لا تعصر ، وعند عصر بطنه يكثر من صب الماء ، ليذهب ما خرج ، ولا تظهر رائحته وكذلك يكون في مكان الغسل بخور ليذهب بالرائحة ، ثم يضع الغاسل على بده خرقة خشنة ، فيغسل بها أحد فرجي الميت ، ثم يضع خرقة أخرى كذلك فيغسل بها الفرج الثاني ، ويستحب أن لا يمس سائر بدنه إلا بخرقة ، ثم بعد تجريده من ثيابه وستر عورته وغسل قبله ودبره بالكيفية الموضحة ينوي الغاسل غسله ، وهذه النية شرط في صحة الغسل ، فلو تركها الغاسل لم يصح الغسل ثم يقول الغاسل : بسم الله ، ولا يزيد على التسمية بذلك ولا ينقص ، ثم يغسل كفى الميت ويزيل ما على بدنه من نجاسة ، ثم يلف الغاسل خرقة خشنة على سبابته وإبهامه ويبلها بالماء ، ويمسح بها أسنان الميت ومنخرية ، وينظفهما بها وتنظيف أسنانه ومنخرية بالخرقة المذكورة مستحب ، ثم يسن أن يوضئه في أول الغسلات ، كوضوء المحدث ما عدا المضمضة والاستنشاق ، وهذا الوضوء سنة ، ثم يغسل رأسه وليحيته فقط برفقة ورق النبق ونحوه مما ينظف ، ويغسل باقي بدنه بورق النبق ونحوه ويكون ورق النبق ونحوه في كل غسلة من الغسلات ، ثم يغسل شقه الأيمن من رأسه إلى رجليه يبدأ بصفحة عنقه ، ثم يده اليمنى إلى الكتف ، ثم كتفه ، ثم شق صدره الأيمن ، ثم فخذه وساقه إلى الرجل ، ثم يغسل شقه الأيسر كذلك ويقبله الغاسل على جنبه مع غسل شقيه ، فيرفع جانبه الأيمن ، ويغسل ظهره ووركه وفخذه ، ولا يكب على وجهه ، ويفعل بجانبه الأيسر كذلك ، ثم يصب الماء القراح على جميع بدنه ، وبذلك يتم الغسل مرة واحدة يجزىء الاقتصاد عليها ، ولكن السنة أن يكرر الغسل بهذه الكيفية ثلاث مرات ، كما تقدم وترا .

كالمرهون ، فان لم يكن له مال خاص فكفته على من تلزمه نفقته في حال حياته ، ولو كانت زوجة تركت مالا فيجب على الزوج القادر تكفين زوجها (١) ، فان لم يكن لمن تلزمه نفقته مال كفن من بيت المال ان كان للمسلمين بيت مال وأمكن ، لأخذ منه ، والا فعلى جماعة المسلمين القادرين ، ومثل الكفن في هذا التفصيل مؤن التجهيز كالحمل الى المقبرة ، والدفن ونحوه .

وفي أنواع الكفن وصفته تفصيل في المآهب مذكورة تحت الخط (٢) .

(١) المالكية والحنابلة — قالوا لا يلزم الزوج بتكفين زوجته ، ولو كانت فقيرة .
 (٢) الشافعية — قالوا : لا يجوز تكفين الميت الا بما كان يجوز له لبسه حال حياته ، فلا يكفن الرجل ولا الخنثى بالحرير والمزعر ان وجد غيرهما ، والا جاز للضرورة ، ويكره تكفينهما بالمعصر ، أما الصبي والمجنون والمرأة فيجوز تكفينهم بالحرير والمعصر والمزركش بالذهب أو الفضة مع الكراهة ، والأفضل أن يكون الكفن أبيض اللون قديماً مغسولاً ، فان لم يوجد ذلك كفن بما يحل ، فان لم يوجد الا حرير ، وجلد ، وحشيش ، وحناء معجونة وطين ، قدم الحرير على الجلد ، والجلد على الحشيش ، والحشيش على الحناء المعجونة ، وهي مقدمة على الطين ، ويجب أن يكون الكفن طاهراً ، فلا يجوز تكفينه بالمتنجس مع القدرة على الطاهر ، ولو كان حريراً ، فان لم يوجد طاهر صلى عليه عارياً ثم كفن بالمتنجس ودفن ، وتركه المغالاة في الكفن بأن يكون غالى القيمة كما يكره للحى أن يدخر لنفسه كفنًا حال حياته الا اذا كان ذلك الكفن من آثار الصالحين فيجوز ، ويحرم كتابة شيء من القرآن على الكفن ، ويكره أن يكون في الكفن شيء غير البياض ، كالمعصر ونحوه ، ثم الكفن ثلاثة أثواب للذكر والأنثى يستتر كل واحد منها جميع بدن الميت الا رأس المحرم ووجه المحرمة ، وهذا اذا كفن من تركته ، ولم يكن عليه دين مستغرق للتركة ، ولم يوص أن يكفن بثوب واحد ، وإلا كفن بثوب واحد سائر لجميع بدن غير المحرم ، ويجوز الزيادة على ذلك أن تبرع بها غيره ، أما من يكفن من بيت المال ، أو من المال الموقوف على أكفان الموتى فيحرم الزيادة فيه على ثوب واحد ، الا أن شرط الواقف زيادة على ذلك فينفذ شرطه ، ويجوز أن يزداد على الثلاثة الأثواب المتقدمة في كفن الرجل قميص تحتها وعمامة على رأسه ، ولكن الأفضل والأكمل الاقتصار على الثلاثة فقط ، وانما تجوز الزيادة ما لم يكن في الورثة قاصر أو محجور عليه ، والا حرمت الزيادة ، أما الأنثى فالأفضل أن يكون كفنهما خمسة أشياء : ازار ، قميص ، فخمارة ، فلفافتان ، وكيفيته أن يبسط أحسن اللفائف وأوسعها ويوضع عليه حنوط ، نوع من انطيب — ونحوه كالكاפור ، وتوضع الثانية فوقها ويوضع عليه الحنوط وكذا الثالثة ان كانت ، ثم يوضع الميت فوقها برفق مستلقياً على ظهره ، وتجعل يده على صدره ، ويمناه على يساره أو يرسلان في جنبه ، ثم تشد الميتاه بخرقعة بعد أن يدس بينهما قطن مندوف عليه حنوط حتى تصل الخرقعة الى حلقه لدبر من غير انخال ، وينبغي أن تكون الخرقعة مشبقة الطرفين على هيئة — الحفاظ — وتلف —

عليه اللفائف واحدة واحدة بأن يثنى حرفها الذي يلي شقه الأيسر على الأيمن وبالعكس ، وينبغي جمع الباقي من الكفن عند رأسه ورجليه وتشد لفائف غير المحرم بأربطة خشبية الانتشار عند حمله ، وتحل الأربطة بعد وضعه في القبر تقاؤلا بحل الشدائد عنه ، ولا يطيب المحرم مطلقا لا في كفنه ولا في بدنه ولا في ماء غسله ، كما تقدم ، كما لا يجوز تكفينه بشيء يحرم عليه لبسه في حال إحرامه كالمخيط .

الحنفية - قالوا : أحب الأكفان أن تكون بالثياب البيض ، سواء كانت جديدة أو خلفة ، وكل ما يباح للرجال لبسه في حال الحياة يباح للتكفين به بعد الوفاة ، وكل ما لا يباح في حال الحياة يكره للتكفين فيه ، فيكره للرجال التكفين بالحرير والمصفر والمزفر ونحوها إلا إذا لم يوجد غيرها ، أما المرأة فيجوز تكفينها بذلك وينظر في كفن الرجل إلى مثل ثيابه لخروجه في العيدين ، وينظر في كفن المرأة إلى مثل ثيابها عند زيارة أبيها ، والكفن ثلاثة أنواع : كفن السنة ، وكفن الكفاية ، وكفن الضرورة ، وكل منها إما أن يكون للرجل أو للمرأة ، فكفن السنة للرجال والنساء قميص وازار ولفافة ، والقميص من أصل العنق إلى القدم ، والازار من قرن الرأس إلى القدم ، ومثله اللفافة ، ويزاد للمرأة على ذلك خمار يستر وجهها ، وخرقة تربط ثدييها ، ولا تعمل للقميص أكمام ولا فتحات في ذيله ، وتزاد اللفافة عند رأسه وقدمه كي يمكن ربط أعلاها وأسفلها ، فلا يظهر من الميت شيء ، ويجوز ربط أوسطها بشريط من قماش الكفن إذا خيف انفراجها ، وأما كفن الكفاية فهو الاقتصار على الازار أو اللفافة أو مع الخمار وخرقة الثديين للنساء مع ترك القميص فيهما ، فيكتفى هذا بدون كراهة ، وأما كفن الضرورة فهو ما يوجد حال الضرورة ولنسوة يقدر ما يستر العورة ، وأن لم يوجد شيء يغسل ويجعل عليه الأذخر أن وجد ، ويصلى على قبره - وإذا كان للمرأة صفائر وضعت على صدرها بين القميص والازار ، ويندب تبخير الكفن ، كما تقدم .

هذا وإذا كان مال الميت قليلا وورثته كثيرون ، أو كان مدينا يقتصر على كفن الكفاية ، وكيفية التكفين أن يبسط للرجل اللفافة ثم يبسط عليها ازار ، ثم يوضع الميت على الازار ويقتصر ثم يطوى الازار عليه من قبل اليسار ، ثم من قبل اليمين ، وأما المرأة فتبسط لها اللفافة والازار ثم توضع على الازار وتلبس الدرع ، ويجعل شعرها صغيرتين على صدرها فوق الدرع ، ثم يجعل الخمار فوق ذلك ، ثم يطوى الازار واللفافة ، ثم الخرقه بعد ذلك تربط فوق الأكفان وفوق القدمين .

المالكية - قالوا : يندب زيادة الكفن على ثوب واحد بالنسبة للرجل والمرأة ، والأفضل أن يكفن الرجل في خمسة أشياء : قميص له أكمام وازار ، وعمامة لها « عذبة » قدر ذراع تطرح على وجهه ، ولفافتان ، وأن تكفن المرأة في سبعة أشياء : ازار ، وقميص ، وخمار يوارب لفاائف ، ولا يزداد على ما ذكر للرجل ولا للمرأة إلا - الصفاف - وهو خرقة تجعل

مباحث صلاة الجنائز حكمها

هي فرض كفاية على الأحياء ، فإذا قام بها البعض ولو واحدا سقطت عن الباقيين ، فلا يكفون بها ، ولكن ينفرد بثوابها من قام بها منهم .

= فوق القطن المجمعول بين الفخذين مخافة ما يخرج من أحد السبيلين ويندب أن يكون أبيض ويجوز التكفين بالمصبوغ بالزعفران أو الورس - نبت أصفر باليمن - ، ويكره بالمعصر والمأخضر وكل ما ليس بأبيض غير المصبوغ بالزعفران والورس ، ويكره أيضا بالحرير والخز والنجس ، ومحل الكراهة في ذلك أن وجد غيره ، والا فلا كراهة ، ويجب تكفين الميت فيما كان يلبسه لصلاة الجمعة ولو كان قديما ، وإذا تنازع الورثة فطلب بعضهم تكفينه فيما كان يلبسه في الجمعة ، وطلب البعض الآخر تكفينه في غيره قضى للفريق الأول ، ويندب تبخير الكفن وأن يوضع الطيب داخل كل لفافة وعلى قطن يجعل بمنافذه وفمه وعينيه وأذنيه ومخرجه ، والأفضل من الطيب الكافور كما تقدم ، ويندب ضمير شعر المرأة والقاذو من خلفها .

الحنابلة - قالوا : الكفن نوعان : واجب ومسنون ، فالواجب ثوب يستر جميع بدن الميت مطلقا ، ذكرا كان أو غيره ، ويجب أن يكون الثوب مما يلبس في الجمع والأعياد ، الا إذا أوصى بأن يكفن بأقل من ذلك فتنفذ وصيته ، ويكره تكفينه فيما هو أعلى من ملبوس مثله في الجمع والأعياد ولو أوصى بذلك ، وأما المسنون فمختلف باختلاف الميت ، فإن كل رجل أسن تكفينه في ثلاث لفائف بيض من قطن ، ويكره الزيادة عليها ، كما يكره أن يجعل له عمامة ، وكيفيته أن تبسط اللفائف على بعضها ، ثم تبخر بعود ونجوه ، ويوضع الميت عليها ، ويسن أن تكون اللفافة الظاهرة أحسن الثلاث ، وأن يجعل الحنوط - وهو إخلاط من طيب - فيما بينها ، ثم يجعل قطن محنط بين اليتي ، وتشد فوقه خرقة مشقوقة الطرف كالسراويل ، ويجسن تطيب الميت كله ، ثم يرد طرف اللفافة العليا الأيمن على شق الميت الأيسر ، وطرفها الأيسر على شقه الأيمن ، ثم يفضل باللفافة الثانية والثالثة كذلك ، ويجعل أكثر الزائد من اللفائف عند رأسه ، ثم تربط هذه اللفائف عليه ، ثم تجعل إذا وضع في القبر ، أما الأنثى والخنثى البالغان فيكفنان في خمسة أثواب بيض من قطن وهي : أزار ، وخمار ، وقميص ، ولفافتان ، والكيفية في اللفافتين كما تقدم ، والخمار يجعل على الرأس والأزار في الوسط والقميص يلبس لها ، ويسن أن يكفن الصبي في ثوب واحد ، وأن تكفن الصبية في قميص ولفافتين ، ويكره التكفين بالشعر والصوف والزعفر والمعصر والرقيق الذي يحدد الأعضاء ، أما الرقيق الذي يشف عينا تحته فلا يكفى ، ويحرم التكفين بالجلد والحرير ولو لامرأة ، وكذا بالمذهب والمفضض ، ويجوز التكفين بالحرير والمذهب والمفضض أن لم يوجد غيرها

صفة صلاة الجنابة

نريد أن نبين هنا كيفية صلاة الجنابة في كل مذهب من المذاهب بطريق الاجمال ،
ثم نذكر ما هو ركن ، وما هو شرط ، وما هو سنة ، أو مندوب ، فانظر كيفيتها في كل
مذهب تحت الخط (١) .

(١) الحنفية — قالوا : صفتها أن يقوم المصلي بحذاء صدر الميت ، ثم ينوى أداء
فريضة صلاة الجنابة عبادة لله تعالى ثم يكبر للاحرام مع رفع يديه حين التكبير ، ثم يقرأ
الثناء ، ثم يكبر تكبيرة أخرى بدون أن يرفع يديه ، ثم يصلي على النبي ﷺ ، ثم يكبر
ثالثة بدون رفع يديه أيضا ، ثم يدعو للميت ولجميع المسلمين ، والأحسن أن يكون بالدعاء
ص ٤٦٠ ، ثم يكبر رابعة بدون رفع يديه أيضا ، ثم يسلم تسليمين ، احداهما عن يمينه ،
وينوى بها السلام على من على يمينه ، ثانيتهما على يساره ، وينوى بها السلام على من على
يساره ، ولا ينوى السلام على الميت في التسليمين . ويسر في الكل الا في التكبير .
المالكية — قالوا : صفتها أن يقوم المصلي عند وسط الميت ان كان رجلا ، وعند منكبيه
ان كان امرأة ، ثم ينوى الصلاة على من حضر من أموات المسلمين ، ثم يكبر تكبيرة الاحرام
مع رفع يديه عندها ، كما في الصلاة ، ثم يدعو ، كما تقدم ، ثم يكبر تكبيرة ثانية
بدون رفع يديه ، ثم يدعو أيضا ثم يكبر ثالثة بدون رفع يديه ، ثم يدعو ، ثم يكبر
رابعة بدون رفع ، ثم يدعو ، ثم يسلم تسليمية واحدة على يمينه يقصد بها الخروج
من الصلاة كما تقدم في الصلاة ولا يسلم غيرها ، ولو كان مأموما ، ويندب الاسرار بكل
أقوالها الا الامام فيجهر بالتسليم والتكبير ليسمع المأمومون ، كما تقدم . ويلاحظ في كل
دعاء أن يكون مبدوءا بحمد الله تعالى ، وصلاة على نبيه عليه السلام .

الشافعية — قالوا : كيفيتها أن يقف الامام أو المنفرد عند رأسه أن كان ذكرا ، وعند
عجزه ان كان أنثى أو خنثى ، ثم ينوى بقلبه قائلا بلسانه : نويت أصلي أربع تكبيرات على
من حضر من أموات المسلمين فرض كفاية لله تعالى ، ثم يكبر تكبيرة الاحرام ، وأن كان
مقتديا ينوى الاقتداء ، ثم يقول : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، بدون دعاء الافتتاح ، ثم
يقرأ الفاتحة ، ولا يقرأ سورة بعدها ، ثم يكبر التكبيرة الثانية ، ثم يقول : اللهم صلى على
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد ، كما صليت على سيدنا ابراهيم وعلى آل سيدنا
ابراهيم ، وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد ، كما باركت على سيدنا ابراهيم
وعلى آل سيدنا ابراهيم في العالمين ، انك حميد مجيد ، ثم يكبر التكبيرة الثالثة ويدعو بعدها
للميت بأى دعاء أخروى ، والأفضل أن يكون بالدعاء المتقدم ، ثم يكبر التكبيرة الرابعة ،
اللهم لا تحرمننا أحدا ، ولا تفتتنا بعده ، ثم يقرأ قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ
بِحَمْدِ رَبِّهِمْ ﴾ الآية . ثم يسلم التسليمية الأولى
في الثانية ناويا بها من على يساره ، ويرفع يديه عند

أركان صلاة الجنائز

لصلاة الجنائز أركان لا تتحقق إلا بها بحيث لو نقص منها ركن بطلت ، ولزمت اعادتها ، وأول هذه الأركان النية ، وهى ركن عند المالكية والشافعية ، أما الحنفية والحنابلة فقالوا : إنها شرط لا ركن ، وعلى كل حال فلا بد منها فى صلاة الجنائز ، كغيرها من الصلوات ، أما صفة النية المذكورة ففيها تفصيل فى المذاهب ذكرناه تحت الخط (١) .

ثانيها : التكبيرات ، وهى أربع بتكبيرة الاحرام ، وكل تكبيرة منها بمنزلة ركعة ، وهى ركن باتفاق ، ثالثها : القيام فيها الى أن تتم ، فلو صلاها قاعدا بغير عذر لم تصح ، باتفاق ، رابعها : الدعاء للميت ، وفى محله وصفته تفصيل المذاهب ، فانظره تحت الخط (٢) ، خامسها : السلام بعد التكبيرة الرابعة وهو ركن عند الثلاثة ، وقال الحنفية :

= كل تكبيرة ، ويضعهما تحت صدره ، كما فى الصلاة .

الحنابلة - قالوا : صفتها أن يقف المصلى عند صدر الذكر ، ووسط الأنثى ، ثم ينوى الصلاة على من حضر من أموات المسلمين أو على هذا الميت ، ونحو ذلك ، ثم يكبر للاحرام مع رفع يديه كما فى الصلاة ، ثم يتعوذ ، ثم يسلم ، ثم يقرأ الفاتحة ، ولا يزيد عليها ، ثم يكبر تكبيرة ثانية رافعا يديه ، ثم يصلى على النبي ﷺ ، كما فى التشهد الأخير ، ثم يكبر تكبيرة ثالثة مع رفع يديه ، ثم يدعو للميت ، كما تقدم ، ثم يكبر رابعة مع رفع يديه أيضا ، ولا يقول بعدها شيئا ، ويصير قليلا ساكنا ، ثم يسلم تسليمة واحدة ، ولا بأس بتسليمة ثانية .

(١) الحنفية - قالوا : يكفى أن ينوى فى نفسه صلاة الجنائز ، وبعضهم يقول : لا بد من أن ينوى الصلاة على رجل أو أنثى أو صبي أو صبية ، ومن لم يعرف يقول : نويت أن أصلى الصلاة على الميت الذى يصلى عليه الامام ، وذلك لأن الميت سبب للصلاة ، ولا بد من تعيين السبب ، وهذا هو الظاهر الأحوط ، وبعضهم يقول : أنه لا بد مع هذا أن ينوى الدعاء على الميت أيضا .

المالكية - قالوا : يكفى أن يقصد الصلاة على هذا الميت ، ولا يضر عدم معرفة كونه ذكرا أو أنثى لو اعتقد أنها ذكر . فبانت أنثى وبالعكس ، فإنه لا يضر ، ولا يلزمه أن ينوى الفرضية كما هو رأى الحنفية .

الشافعية - قالوا : لا بد فيها من أن يقصد صلاة الجنائز ، ويقصد أداء فرض صلاتها ، وإن لم يصرح بفرض الكفاية ، ولا يشترط تعيين الميت الحاضر ، فإن عينه وظهر غيره لم تصح .

الحنابلة - قالوا : صفة النية هاهنا ، هى أن ينوى الصلاة على هذا الميت ، أو هؤلاء الموتى أن كانوا جماعة ، سواء عرف عددهم أو لا .

(٢) المالكية - قالوا : يجب الدعاء عقب كل تكبيرة حتى الرابعة على المعتد ، وأقله =

أن يقول : اللهم اغفر له ونحو ذلك ، وأحسنه أن يدعو بدعاء أبي هريرة رضى الله عنه ، وهو أن يقول بعد حمد الله تعالى والصلاة على نبيه ﷺ : اللهم انه عبدك وابن عبدك وابن أمتك : كان يشهد أن لا إله الا أنت وحدك لا شريك لك وأن محمداً عبدك ورسولك ، وأنت أعلم به ، اللهم ان كان محسناً فزد في إحسانه ، وان كان مسيئاً فتجاوز عن سيئاته ، اللهم لا تحرمنا أجره ، ولا تفتنا بعده ، ويقول في المرأة : اللهم انها أمتك ، وبنت عبدك ، وبنت أمتك ويستمر في الدعاء المتقدم بصيغة التأنيث ، ويقول في الطفل الذكر : اللهم انه عبدك ، وابن عبدك أنت خلقتة ورزقتة ، وأنت أمته وأنت تحييه : اللهم اجعله لوالديه سلفاً وذخراً وفرطاً وأجراً ، وثقل به موازينهما ، وأعظم به أجورهما ، ولا تفتنا وإياهما بعده ، اللهم الحق بصالح سلف المؤمنين في كفالة إبراهيم ، وأبدله داراً خيراً من داره ، وأهلاً خيراً من أهله ، وعافه من فتنة القبر ، وعذاب جهنم ، فان كان يصلى على ذكر وأنثى معاً يغلب الذكر على الأنثى ، فيقول : انهما عبدك ، وابنا عبدك ، وابنا أمتك ، الخ ، وكذا اذا كان يصلى جماعة من رجال ونساء فانه يغلب الذكور على الإناث فيقول : اللهم انهم عبيدك وأبناء عبيدك ، . الخ . فان كن نساء يقول : اللهم انهن اماءك وبنيات عبيدك وبنيات اماءك كن يشهدن . الخ . وزاد على الدعاء المذكور في حق كل ميت ، بعد التكبيرة الرابعة ، اللهم اغفر لأسلافنا وأفرادنا ، ومن سبقنا بالإيمان ، اللهم من أحبيته متناً فأحبيه على الإيمان ، ومن توفيته منا فتوفه على الإسلام ، واغفر للمسلمين والمسلمات ، ثم يبسلم . الحنفية - قالوا : الدعاء يكون بعد التكبيرة الثالثة ، ولا يجب الدعاء بصيغة خاصة ، بل المطلوب الدعاء بأمور الآخرة ، والأحسن أن يدعو بالمأثور في حديث عوف ابن مالك ، وهو : اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه ، وأكرم نزله ، ووسع مدخله ، واغسله بالماء والثلج والبرد ، ونقه من الخطايا ، كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس ، وأبدله داراً خيراً من داره ، وأهلاً خيراً من أهله ، وزوجاً خيراً من زوجه ، وأدخله الجنة ، وأعذه من عذاب القبر ، وعذاب النار . هذا اذا كان الميت رجلاً ، فان كان أنثى يبذل ضمير المذكر بضمير الأنثى ، ولا يقول : وزوجاً خيراً من زوجها ، وان كان طفلاً يقول : اللهم اجعله لنا فرطاً ، اللهم اجعله لنا ذخراً وأجراً ، اللهم اجعله لنا شافعاً ومشفعاً ، فان كان لا يحسن المصلى هذا الدعاء دعا بما شاء .

الشافعية - قالوا : يشترط في الدعاء أن يكون بعد التكبيرة الثالثة طلب الخير لل ميت الجاضر ، فلو دعا للمؤمنين بغير دعائه بخصومه لا يكفى الا اذا كان صبياً ، فانه يكفى كما يكفى الدعاء لوالديه ، وأن يكون المطلوب به أمراً أخروياً ، كطلب المغفرة والرحمة ، ولو كان الميت غير مكلف ، كالصبي والمجنون الذى بلغ مجنوناً واستمر كذلك الى الموت ، ولا يتقيد المصلى في الدعاء بصيغة خاصة ، ولكن الأفضل أن يدعو بالدعاء المشهور عند الأمن من تغير رائحة الميت ، فان خيف ذلك وجب الاقتصار على الأقل =

= والدعاء المشهور هو : اللهم هذا عبدك وابن عبدك ، خرج من روح الدنيا وسعتها ، ومحبوبه وأحبابه فيها الى ظلمة القبر وما هو لاقيه ، كان يشهد أن لا اله الا أنت وحدك لا شريك لك ، وأن سيدنا محمدا ﷺ عبدك ورسولك ، وأنت أعلم به منا ، اللهم انسه نزل بك ، وأنت خير منزل به وأصبح فقيرا الى رحمتك ، وأنت غنى عن عذابه ، وقد جئناك راغبين اليك شفعاء له ، اللهم ان كان محسنا فزد في احسانه ، وان كان مسيئا فتجاوز عنه ، ولقه برحمتك رضاك ، وقه قتلة القبر وعذابه وأفسح له في قبره ، وجافي الأرض عن جنبه ، ولقه برحمتك الأمن من عذابك حتى تبعثه آمنا الى جنتك برحمتك يا أرحم الراحمين ، ويستحب أن يقول قبله : اللهم اغفر لحينا وميتنا ، وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا ، وذكرنا وأنثانا ، اللهم من أحييته منا ، فأحيه على الاسلام ، ومن توفيته منا ، فتوفه على الايمان ، اللهم لا تحرمنا أجره ، ويندب أن يقول قبل الدعاءين المذكورين : اللهم اغفر له وارحمه ، وعافه واعف عنه ، وأكرم نزله ، ووسع مدخله ، واغسله بالماء والثلج والبرد ، ونقه من الخطايا ، كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس ، وأبدله دارا خيرا من داره ، وأهلا خيرا من أهله ، وزوجا خيرا من زوجته ، وأعدّه من عذاب القبر ، وفتنته ، ومن عذاب النار ، وينبغي أن يلاحظ قارئ الدعاء التذكير والتأنيث والتثنية والجمع بما يناسب حال الميت الذي يصلى عليه ، وله أن يذكر مطلقا بقصد الشخص ، وأن يؤث مطلقا بقصد الجناسة ، ويصح أن يقول في الدعاء على الصغير بدل الدعاء المذكور : اللهم اجعله فرطا لأبويه ، وسلفا وذخرا وعظما واعتبارا وشفيما ، وثقل به موازينهما ، وأفرغ الصبر على قلوبهما ، ولا تفتتعهما بعده ، ولا تحرمهما أجسده .

هذا ويسمى أن يرفع يديه عند كل تكبيرة .

الحنبلة - قالوا : محل الدعاء بعد التكبيرة الثالثة ، ويجوز عقب الرابعة ، ولا يصح عقب سواهما ، وأقل الواجب بالنسبة للكبير : اللهم اغفر له ونحوه ، وبالنسبة للصغير : اللهم اغفر لوالديه بسببه ، ونحو ذلك ، والمسنون الدعاء بما ورد ، ومنه اللهم اغفر لحينا وميتنا ، وشاهدنا وغائبنا ، وصغيرنا وكبيرنا ، وذكرنا وأنثانا أنك تعلم منقلبنا ومثوانا ، وأنت على كل شيء قدير ، اللهم من أحييته منا فأحيه على الاسلام والجنة ، ومن توفيته منا ، فتوفه عليهما ، اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه وأكرم نزله ، ووسع مدخله ، واغسله بالماء والثلج والبرد ، ونقه من الذنوب والخطايا ، كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس ، وأبدله دارا خيرا من داره ، وزوجا خيرا من زوجته ، وأدخله الجنة ، وأعدّه من عذاب القبر ، ومن عذاب النار ، وأفسح له قبره ونور له فيه ، ويوهو هذا الدعاء للميت الكبير ذكرًا كان أو أنثى ، الا أنه يؤث الضمائر في الأنثى ، وان كان الميت صغيرا أو بلغ مجنونا واستمر على جنونه حتى مات قال في الدعاء : اللهم اجعله ذخرا =

أنه واجب ، كالسلام في باقى الصلوات ، فلا يبطل الصلاة بتركه ، ومنها الصلاة على النبى ﷺ بعد التكبيرة الثانية ، وهى ركن عند الشافعية والحنابلة ، أما الحنفية والمالكية ، فانظر مذهبيهما تحت الخط(١) ، وأما قراءة الفاتحة في صلاة الجنابة ففيهما اختلاف في المذاهب ، فانظره تحت الخط(٢) .

شروط صلاة الجنابة

وأما شروطها : فمنها أن يكون الميت مسلماً ، فتحرم الصلاة على الكافر لقوله تعالى : « ولا تصل على أحد منهم مات أبداً » ، ومنها أن يكون الميت حاضراً ، فلا تجوز الصلاة على الغائب ، أما صلاة النبى ﷺ على النجاشى فهى خصوصية له ، باتفاق الحنفية والمالكية ، وخالف الشافعية والحنابلة ، فانظر مذهبيهما تحت الخط(٣) ، ومنها تطهير الميت فلا تجوز الصلاة عليه قبل الغسل أو التيمم ، باتفاق المذاهب ، ومنها أن يكون الميت مقدماً أمام القوم ، فلا تصح الصلاة عليه إذا كان موضوعاً خلفهم ، باتفاق ، وخالف المالكية ، فانظر مذهبيهما تحت الخط(٤) ، ومنها أن لا يكون الميت محمولاً على دابة ، أو على أيدي الناس أو أعناقهم وقت الصلاة عند الحنفية والحنابلة ، وخالف الشافعية والمالكية فانظره

لوالديه ، وفرطاً وأجراً وشفيماً مجاباً ، اللهم ثقل به موازينهما ، وأعظم به أجورهما ، وألحقه بصالح سلف المؤمنين ، واجعله في كفالة إبراهيم ، وقه برحمتك عذاب الجحيم ، يقال ذلك في الذكر والأنثى ، إلا أنه يؤنث في المؤنث .

(١) الحنفية - قالوا : الصلاة على النبى ﷺ بعد التكبيرة الثانية مسنونة وليست ركناً .
المالكية - قالوا : الصلاة على النبى ﷺ مندوبة عقب كل تكبيرة قبل الشروع في الدعاء .
(٢) الحنفية - قالوا : قراءة الفاتحة بنية التلاوة في صلاة الجنابة مكروهة تحريماً . أما بنية الدعاء فجائزة .

الشافعية - قالوا : قراءة الفاتحة في صلاة الجنابة ركن من أركانها ، والأفضل قراءتها بعد التكبيرة الأولى ، وله قراءتها بعد أى تكبيرة ، ومتى شرع فيها بعد أى تكبيرة وجب اهتمامها ، ولا يجوز قطعها ولا تأخيرها إلى ما بعدها ، فإن فعل ذلك بطلت صلاته ، ولا فرق بين المسبوق وغيره .

الحنابلة - قالوا : قراءة الفاتحة فيها ركن ، ويجب أن تكون بعد التكبيرة الأولى .
المالكية - قالوا : قراءة الفاتحة فيها مكروهة تنزيهاً .

(٣) الحنابلة - قالوا : تجوز الصلاة على الغائب أن كان بعد موته بشهر ، فأقل .
الشافعية - قالوا : تصح الصلاة على الغائب عن البلد من غير كراهة .

(٤) المالكية - قالوا : الواجب حضور الميت ، وأما وضعه أمام المصلى بحيث يكون عند منكبى المرأة ووسط الرجل فمندوب .

تحت الخط (١) ، ومنها أن لا يكون شهيدا ، وسيأتى بيانه في مبحث خاص ، فتحرم الصلاة عليه لحرمة غسله باتفاق ثلاثة ، وقال الحنفية : ان الشهيد لا يغسل ، ولكن تجب الصلاة عليه ، ومنها أن يكون الحاضر من بدن الميت الجزء الذى يلزم تغسيله ، على ما تقدم في الغسل ، وتجب الصلاة على السقط اذا كان غسله واجبا ، على ما تقدم تفصيله في المذاهب ، وأما شروطها المتعلقة بالمصلى ، فهي شروط الصلاة : من النية ، والطهارة ، واستقبال القبلة ، وستر العورة ، ونحو ذلك .

سنن صلاة الجنائز كيف يقف الامام للصلاة على الميت

لصلاة الجنائز سنن مفصلة في المذاهب المذكورة تحت الخط (٢) .

(١) الشافعية والمالكية — قالوا : تجوز الصلاة على الميت المحمول على دابة ، أو أيدي الناس ، أو أعناقهم .

(٢) الحنفية — قالوا : يسن الثناء بعد التكبيرة الأولى ، وهو : سبحانك اللهم وبحمدك ، الى آخر ما تقدم في « سنن الصلاة » والصلاة على النبي ﷺ بعد التكبيرة الثانية ، والدعاء على القول بأنه ليس ركننا ، ويندب أن يقوم الامام بحذاء صدر الميت ، سواء كان ذكرا أو أنثى ، كبيرا أو صغيرا . ويندب أيضا أن تكون صفوف المصلين عليه ثلاثة ، لقوله ﷺ : « من صلى عليه ثلاثة صفوف غفر له » فلو كان عدد المصلين سبعة قدم واحد ، ثم ثلاثة ، ثم اثنان ، ثم واحد .

المالكية — قالوا : ليس لصلاة الجنائز « سنن » ، بل لها مستحبات ، وهى الاسرار بها ، ورفع اليدين عند التكبيرة الأولى فقط حتى يكونا حذو أذنيه ، كما في الاحرام لغيرها من الصلوات ، وابتداء الدعاء بحمد الله تعالى ، والصلاة على النبي ﷺ ، كما تقدم ، ووقوف الامام والمنفرد على وسط الرجل ، وعند منكبي المرأة ، ويكون رأس الميت عن يمينه ، رجلا كان أو امرأة ، الا في الروضة الشريفة ، فانه يكون عن يساره ليكون جهة القبر الشريف ، وأما المأموم فيقف خلف الامام كما يقف في غيرها من الصلاة ، وقد تقدم في صلاة الجماعة ، وجهر الامام بالسلام والتكبير بحيث يسمع من خلفه ، وأما غيره فيسهر فيها .

الحنابلة — قالوا : سننها نعلها في جماعة ، وأن لا ينقص عدد كل صف عن ثلاثة ان كثر المصلون ، وان كانوا ستة جعلهم الامام صفين ، وان كانوا أربعة جعل كل اثنين صفا ، ولا تصح صلاة من صلى خلف الصف كغيرها من الصلاة ، وأن يقف الامام والمنفرد عند صدر الذكر ، ووسط الأنثى ، وأن يسر بالمقراءة والدعاء فيها .

الشافعية — قالوا : سننها التموذ قبل الفاتحة ، والتأمين بها ، والاسرار بكل الأحوال التى فيها ، ولو فعلت ليلا ، الا اذا احتيج لهجر الامام أو المبلغ بالتكبير والسلام فيجهران =

مبحث الأحق بالصلاة على الميت

في الأحق بالصلاة على الميت اختلاف في المذاهب ، مذكور تحت الخط (١) .

= بهما ، وفعلها في جماعة ، وأن يكون ثلاثة صفوف إذا أمكن ، وأقل الصف اثنان ولو بالامام ، ولا تكره مساواة المأموم للامام في الوقوف حينئذ ، وأكمل الصلاة على النبي عليه السلام ، وقد تقدم في سبب الصلاة ، والصلاة على الآل دون السلام عليهم وعلى النبي عليه السلام ، والتحميد قبل الصلاة على النبي ﷺ والدعاء للمؤمنين والمؤمنات بعد الصلاة على النبي ، والدعاء المأثور في صلاة الجنائز ، والتسليمة الثانية ، وأن يقول بعد التكبيرة الرابعة قبل السلام : اللهم لاتحرمنا أجره ، ولا تفتنا بعده ، ثم يقرأ آية « الذين يحملون العرش ، ومن حوله ، يسبحون بحمد ربهم ، ويؤمنون به » الآية : وأن يقف الامام أو المفرد عند رأس الذكر ، وعند عجز الأنثى أو الخنثى ، وأن يرفع يديه عند كل تكبيرة ، ثم يضعهما تحت صدره ، وأن لا ترفع الجنائز حتى يتم المسبوق صلاته ، وأن تكرر الصلاة عليه من أشخاص متغايرين ، أما اعادتها ممن أقاموها أولاً فمكرهة ، ومن السفن ترك دعاء الافتتاح وترك السورة ، ويكره أن يصلى عليه قبل أن يكفن .

(١) الحنفية - قالوا : يقدم في الصلاة عليه السلطان ان حضر ، ثم نائبه وهو أمير مصر ، ثم القاضي ، ثم صاحب الشرطة ، ثم امام الحى اذا كان أفضل من ولى الميت ، ثم ولى الميت على ترتيب العصبة في النكاح ، فبقدم الابن ، ثم ابن الابن ، وان سفل ، ثم الأب ، ثم الجد ، وان علا ، ثم الأخ الشقيق ، ثم الأخ لأب ، ثم ابن الأخ الشقيق ، وهكذا الاقرب فالأقرب ، كما هو مفصل في « باب النكاح » فان لم يكن له ولى ، قدم الزوج ، ثم الجيران ، واذا أوصى لأحد بأن يصلى عليه أو بأن يغسله فهو وصية باطلة لا تنفذ ، ولان له حق التقدم أن يأذن غيره في الصلاة .

الحنابلة - قالوا : الأولى بالصلاة عليه اماما : الوصى العدل ، فاذا أوصى بأن يصلى عليه شخص عدل قدم على غيره ، ثم السلطان ، ثم نائبه ، ثم أب الميت ، وان علا ، ثم ابنه ، وان نزل : ثم الأقرب فالأقرب على ترتيب الميراث ، ثم ذوو الأرحام ، ثم الزوج ، فان تساوى الأولياء في القرب كالخوة أو أعمام ، قدم الأفضل منهم على ترتيب الامامة ، وقد تقدم في صلاة الجماعة ، فان تساوا في جميع جهات التقديم أقرع بينهم عند التنزع ، واذا أتاب الولى عنه واحدا كان بمنزلته ، فيقدم على من يليه في الرتبة ، بخلاف نائب الوصى ، فلا يكون بمنزلته .

الشافعية - قالوا : الأولى بامامتها أب الميت ، وان علا ، ثم ابنه ، وان سفل ، ثم الأخ الشقيق ، ثم الأخ لأب ، ثم ابن الأخ الشقيق ، ثم ابن الأخ لأب ، وهكذا على ترتيب الميراث ، فان لم يكن قريب قدم معتق الميت ، ثم عصبته الأقرب فالأقرب ، ثم الامام الأعظم ، لو نائبه ، ثم ذوو الأرحام الاقرب فالأقرب ، ويقدم الامن في الاسلام المعدل =

إذا زاد الامام في التكبير على أربع

بج

أو نقص

أولاً ، إذا زاد الامام في التكبير على أربع أو نقص عنها ففي متابعة المأمومين إياه وصحة الصلاة تفصيل في المذاهب ، فانظره تحت الخط (١) •

= عند التساوى في درجة كابنين ، ثم الأقفه ، والأقراً ، والأورع ، وإذا أوصى بالصلاة عليه لغير من يستحق التقديم ممن ذكر فلا تنفذ وصيته •

المالكية — قالوا : الأحق بالصلاة على الميت من أوصى الميت بأن يصنى عليه إذا كان الأيضاء لرجاء بركة الموصى له ، والا فلا ، ثم الخليفة ، وهو الامام الأعظم ، وأما نائبه فلا حق له في التقديم ، الا إذا كان نائباً عنه في الحكم والخطبة ، ثم أقرب العصبه ، فيقدم الابن ، ثم ابنه ، ثم الأب ، ثم الأخ ، ثم ابن الاخ ، ثم الجد ، ثم العم ، ثم ابن العم ، وهكذا ، فان تعددت العصبه المتساوون في القرب من الميت تقدم الأفضل منهم لزيادة فقهه ، أو حديثه ، ونحو ذلك ، ولا حق لخروج غير عصبه الميت ، في التقدم بخلاف السيد فله الحق ، ويكون بعد العصبه ، فان لم يوجد عصبه ولا سيد ، فالأجانب سواء ، الا أنه يقدم الأفضل منهم ، كما في صلاة الجماعة ، وقد تقدم •

(١) الحنفية — قالوا : إذا زاد الامام عن أربع ، فالمقتدى لا يتابعه في الزيادة ، بل ينتظر حتى يسلم معه ، وصحت صلاة الجميع ، أما إذا نقص عنها فتبطل صلاة الجميع ان كان النقص عمداً ، فان كان سهواً فالحكم حكم نقص ركعة في الصلاة ، الا أنه لا سجود للسهو في صلاة الجنابة • وقد تقدم حكم نقصان ركعة في الصلاة •

الشافعية — قالوا : لو زاد عن الأربع فلا يتابعه المأموم ، بل ينوى المفارقة بقلبه ويسنم قبله أو ينتظره ليسلم معه ، والأفضل الانتظار • وتصح صلاة الكل ، الا إذا والى الامام رفع يديه في التكبيرات الزائدة ثلاث مرات ، فان الصلاة تبطل عليه وعلى المأمومين ان ينتظروه ، وان نقص عنها بطلت عليه وعلى المأمومين ان كان النقص عمداً ، فان كان سهواً تداركه كالصلاة ، ولا سجود للسهو هنا •

المالكية — قالوا : إذا زاد الامام عن الأربع عمداً أو سهواً كره للمأمومين أن ينتظروه ، بل يسلمون دونه وصحت صلاته وصلاتهم ، وان نقص عنها عمداً وهو يرى ذلك مذهباً له فلا يتبعه المأمومون في النقص ، بل يكلمون التكبير أربعاً ، وصحت صلاة الجميع ، وأما إذا نقص عمداً وهو لا يرى ذلك مذهباً ، فان صلاته تبطل ، وتبطل صلاة المأمومين تبعاً لبطلان صلاته ، فان نقص سهواً سبغ له المأمومون ، فان رجع عن قرب ، وكمل التكبير كملوه معه وصحت صلاة الجميع ، وان لم يرجع ولم ينتبه ألا بعد زمن طويل ، كما تقدم في الصلاة كملوا هم ، وصحت صلاتهم ، وبطلت صلاته •

الحنابلة — قالوا : إذا زاد الامام عن أربع تكبيرات تابعة المأمومون في الزيادة الى سبع تكبيرات ، فان زاد عن السبع نبهوه ، ولا يجوز لهم أن يسلموا قبله ، وتصح صلاة =

إذا فات المصلي تكبيرة أو أكثر مع الإمام

إذا جاء المأموم إلى صلاة الجنازة فوجد الإمام قد كبر قبله تكبيرة أو أكثر من تكبيرة ، ففى حكمه تفصيل في المذاهب ، مذكور تحت الخط (١) .

= الجميع ، وإن نقص عنها ، فإن كان عمدا ، بطلت صلاة الجميع ، وإن كان سهوا ، فلا يسلم المأمومون ، بل ينبهونه ، فإن أتى بماتركه عن قرب صحت صلاة الجميع ، وإن طال الفصل أو وجد من الإمام مناف للصلاة بطلت صلاة الإمام ، وتبطل صلاة المأمومين إن لم ينووا المفارقة ، والا صحت .

(١) الحنفية - قالوا : إذا جاء المأموم فوجد الإمام قد فرغ من التكبيرة الأولى ، واشتغل بالثناء ، أو الثانية ، واشتغل بالصلاة على النبي ﷺ ، أو الثالثة ، واشتغل بالدعاء فلا يكبر في الحال ، بل ينتظر إمامه ليكبر معه ، فإن لم ينتظره وكبر فلا تفسد صلاته ، ولكن لا تحتسب هذه التكبيرة ، ثم بعد سلام الإمام يأتي المسبوق بالتكبيرات ، التي فاتته إن لم ترفع الجنازة فورا فإن رفعت فورا سلم ولا يقضى ما فاتته من التكبيرات ، فلو جاء بعد أن كبر الإمام التكبيرة الرابعة ، وقبل أن يسلم ، فالصحيح أن يدخل معه ثم يتم بعد سلامه ، على التفصيل السابق .

المالكية - قالوا : إذا جاء المأموم فوجد الإمام مشتغلا بالدعاء فإنه يجب عليه أن لا يكبر ، وينتظر حتى يكبر الإمام ، فيكبر معه ، فإن لم ينتظر وكبر صحت صلاته ، ولا تحتسب هذه التكبيرة في حالة الانتظار وعدمه ، وإذا سلم الإمام قام المأموم بقضاء ما فاتته من التكبير سواء رفعت الجنازة فورا أو بقيت ، إلا أنه إذا بقيت الجنازة دعا عقب كل تكبيرة يقضيها ، وإن رفعت فورا وإلى التكبير ولا يدعو ، لئلا يكون مصليا على غائب ، والصلاة على الغائب ممنوعة ، كما تقدم ، أما إذا جاء المأموم ، وقد فرغ الإمام ومن معه من التكبيرة الرابعة ، فلا يدخل معه على الصحيح لأنه في حكم التشهد ، فلو دخل معه يكون مكررا للصلاة على الميت ، وتكرارها مكروه .

الحنابلة - قالوا ، إذا جاء المأموم فوجد الإمام قد كبر التكبيرة الأولى ، واشتغل بالقراءة أو الثانية ، واشتغل بالصلاة على النبي ﷺ ، أو الثالثة ، واشتغل بالدعاء ، فإنه يكبر فورا ولا ينتظر الإمام حتى يرجع إلى التكبيرة ، ثم يتبع الإمام فيما يفعله ، ثم يقضى بعد سلام إمامه ما فاتته على صفته ، بأن يقرأ الفاتحة بعد أول تكبيرة يأتي بها بعد سلام الإمام ، ثم يصلى على النبي ﷺ بعد الثانية إن لم يخف رفع الجنازة فإن خشى رفعها كبر تكبيرا متتابعاً بدون دعاء ونحوه ، وسلم ويجوز له أن يسلم بدهن أن يقضى ما فاتته ، كما يجوز له أن يدخل مع الإمام بعد التكبيرة الرابعة ، ثم يقضى الثلاثة استصحابا . الشافعية - قالوا : إذا جاء المأموم فوجد الإمام قد فرغ من التكبيرة الأولى أو غيرها ، واشتغل بما بعدها من قراءة أو غيرها فإنه يدخل معه ، ولا ينتظر حتى يكبر التكبيرة =

هل يجوز تكرار الصلاة على الميت

يكره تكرار الصلاة على الجنائز ، فلا يصلى عليها الا مرة واحدة حيث كانت الصلاة الأولى جماعة ، فان صلى أولا بدون جماعة أعيدت ندباً في جماعة ما لم تدفن ، عند الحنفية ، والمالكية ، وخالف الشافعية ، والحنابلة ، كما هو مذكور تحت الخط (١) .

هل يجوز الصلاة على الميت في المساجد

تكره الصلاة على الميت في المساجد ، وان كان الميت خارج المسجد ، كما يكره ادخاله في المسجد من غير صلاة ، عند الحنفية ، والمالكية ، أما الحنابلة ، والشافعية ، فانظر مذهبيهما تحت الخط (٢) .

مبحث الشهيد

في حد الشهيد وحكمه وأقسامه تفصيل في المذاهب ، فانظره تحت الخط (٣) .

= الثالثة ، الا أنه يسير في صلاته على نظم الصلاة لو كان منفرداً ، فبعد أن يكبر التكبير الأولى يقرأ من الفاتحة ما يمكنه قراءته قبل تكبير الامام ، ويسقط عنه الباقي ، ثم يصلى على النبي ﷺ بعد الثانية وهكذا ، فاذا فرغ الامام أتم المأموم صلاته على النظم المذكور ، سواء بقيت الجنائز أو رفعت ، واذا لم يمكنه قراءة شيء من الفاتحة بأن كبر امامه عقب تكبيرة هو للحرام كبر معه وتحمل الامام عنه كل الفاتحة .

(١) الشافعية — قالوا : تسن الصلاة على الجنائز مرة أخرى لمن لم يصل أولاً ، ولو بعد الدفن .

الحنابلة — قالوا : يجوز تكرار الصلاة على الجنائز لمن لم يصل أولاً ولو بعد الدفن ، كما تقدم ، ويكره التكرار لمن صلى أولاً .

(٢) الحنابلة — قالوا : تنبأ الصلاة على الميت في المساجد ان لم يخش تلويث المسجد ، والا حرمت الصلاة عليه وحرم ادخاله .

الشافعية — قالوا : يندب الصلاة على الميت في المسجد .

(٣) الحنفية — قالوا : الشهيد هو من قتل ظلماً ، سواء قتل في حرب أو قتله باغ أو حربى أو قاطع طريق أو لص ، ولو كان قتله بسبب غير مباشر ، وينقسم الى ثلاثة أقسام : الأول : الشهيد الكامل وهو شهيد الدنيا والآخرة ، ويشترط في تحقق الشهادة الكاملة ستة شروط ، وهى : العقل ، والبلوغ ، والاسلام والطهارة من الحدث الأكبر ، والحیض ، والنفاس ، وأن يموت عقب الاصابة بحيث لا يأكل ولا يشرب ولا ينام ، ولا يتداوى ولا ينتقل من مكان الاصابة الى خيمته أو منزله حياً ، ولا يمضى عليه وقت الصلاة ، وأن يجب بقتله القصاص ، وان رفع القصاص لعارض كصلح ونحوه ، أما اذا وجب بقتله عوض مالى ، كما اذا قتل خطأ فانه لا يكون كسامل الشهادة ، ويدخل في هذا القسم من قتل

= مدافعا عن ماله أو نفسه أو المسلمين أو أهل الذمة ولكن بشرط أن يقتل بمحمّد ، وحكم هذا القسم من الشهداء أن لا يغسل ألا لنجاسة أصابته غير دمه ، ويكفن في أثوابه بعد أن ينتزع عنه ما لا يصلح للكفن ، مثل الفرو والحشو والقلنسوة والخف والسلاح ، والدرع ، بخلاف السراويل ، وكذلك الحشو والفرو إذا لم يوجد غيرهما ، ثم يزداد أن نقص ما عليه عن كفن السنة ، وينقص أن زاد ما عليه عن ذلك ، ويصلى عليه ، ويدفن بدمه ، وثيابه ، الثاني : من الشهداء شهيد الآخرة فقط ، وهو كل من فقد شرطا من الشروط السابقة بأن قتل ظلما ، وهو جنب أو حائض أو نفساء ، أو لم يممت عقب الإصابة ، أو كان صغيرا أو مجنونا ، أو قتل خطأ ووجب بقتله مال ، فهؤلاء ليسوا كالملى الشهادة إلا أنهم شهداء في الآخرة ، لهم الأجر الذي وعد به الشهداء يوم القيامة فيجب تغسيلهم وتكفينهم والصلاة عليهم كغيرهم ، ومثل هؤلاء في شهادة الآخرة ، العرقى ، والحرقي ، ومن مات بسقوط جدران عليه وكذلك الغرباء والموتى بالبوساء ، وبداء الاستسقاء ، أو الاسهال ، أو ذات الجنب ، أو النفاس ، أو السل ، أو الصرع ، أو الحمى ، أو لدغ العقرب ونحوه ، كالموتى في أثناء طلب العلم ، والموتى ليلة الجمعة ، ومثل هؤلاء يغسلون ويكفنون ويصلى عليهم * وإن كان لهم أجر الشهداء في الآخرة ، الثالث : الشهيد في الدنيا فقط ، وهو المنافق الذي قتل في صفوف المسلمين ونحوه ، وهذا لا يغسل ، ويكفن في ثيابه ، ويصلى عليه اعتبارا بالظاهر .

الحنابلة — قالوا : الشهيد هو من مات بسبب قتال كفار حين قيام القتال ، ولو كان غير مكلف ، أو كان غالا — بأن كتم من الغنيمة شيئا — رجلا كان أو امرأة ، وحكمه أن يحرم غسله والصلاة عليه ، ويجب دفنه بثيابه التي قتل فيها ، إلا إذا وجب عليه غسل غير غسل الإسلام قبل قتله ، فانه يجب غسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه بدمه الذي عليه ، إلا إذا كانت عليه نجاسة غير الدم ، فانه يجب غسلها ، ويجب نزع ما كان عليه من سلاح أو جلود ، وأن لا يزداد أو ينقص من ثيابه التي قتل فيها ، فإن سلبت عنه وجب تكفينه في غيرها ، ومثل الشهيد المتقدم ، المقتول ظلما بأن قتل وهو يدافع عن عرضه أو ماله ونحو ذلك ، فانه لا يغسل ، ولا يصلى عليه ، ولا يكفن ، بل يدفن بثيابه ، بخلاف من تردى عن دابته في الحرب ، أو عن شاهق جبل بغير فعل العدو فمات بسبب ذلك ، أو عاد سهمه إليه فمات ، أو وجد بغير المعركة ميتا ، أو جرح ثم حمل ، فأكل أو شرب ، أو عطش ، أو طال بقاؤه عرفا فانه يجب غسله وتكفينه والصلاة عليه كغير الشهداء ، وإن كان من الشهداء يوم القيامة ، والشهيد الذي تقدم بيانه ، هو شهيد الدنيا والآخرة وهناك شهيد الآخرة ، وهو من لم تتوفر فيه الشروط السابقة ، إلا أن الآثار الصحيحة دلت على أنه من الشهداء يوم القيامة ، وذلك نحو من مات بالطاعون ، أو وجع البطن ، أو الغرق ، أو الشرق ، أو بالحرق ، أو بالهدم ، أو بذات الجنب ، أو بالسل ، أو اللقوة ، أو سقط من فوق جبل ، أو مات في سبيل الله ، ومنه من مات في الحج ، أو طلب العلم ، أو خرج من بيته =

= للقتال في سبيل الله بنية الشهادة فيه صادقة فمات بغير فعل الكفار ، ومن الشهداء المرابطون ، وأمناء الله في الأرض وهم العلماء ، والمقتول مدافعا عن دينه أو عرضه أو ماله أو نفسه ، ومن قتله السباع وغير ذلك •

المللجية — قالوا : الشهيد هو من قتله كافر حربى أو قتل في معركة بين المسلمين والكفار ، سواء كان القتال ببلاد الحرب ، أو ببلاد الاسلام ، كما اذا غزا الصربيون المسلمين ، وحكم الشهيد المذكور أنه يحرم تغسيله والصلاة عليه ، ولو لم يقاتل ، بأن كان غافلا أو نائما ثم قتل ، وكذلك اذا قتله مسلم يظنه كافرا ، أو داسته الخيل ، أو رجع عليه سيفه أو سهمه فقتله ، أو تردى في بئر أو سقط من شاهق جبل فمات ، فكل هؤلاء يحرم تغسيلهم والصلاة عليهم ، ولا فرق بين الجنب وغيره ، انما يشترط أن لا يرفع من المعركة حيا ، فان رفع حيا غسل وصلى عليه ، الا اذا رفع مغمورا — والمغمور هو الذي لا يأكل ولا يشرب ، ولا يتكلم — فهذا كالرفوع ميتا ، فلا يغسل ، ولا يصلى عليه ، ويجب دفن الشهيد بثيابه التي مات فيها متى كانت مباحة ، ولا يزداد عليها ان سترت جميع بدنه ، فان لم تستر جميع بدنه زيد عليها ما يستره ، ولا ينزع خفه ، ولا قلنسوته — وهى ما يتعمم عليه ، وتسمى الطاقية — ولا تنزع منطقتة ، وهى ما يشد في وسطه ان كان ثمنها قليلا ، وكذلك يبقى خاتمته ان قل ثمن فصه ، وكان الخاتم من فضة • والا نزع ودفن بدونه • وينزع عنه آلة الحرب كالسيف والذرع ، والشهيد المذكور يشمل شهيد الدنيا والآخرة ، وهو من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا ، وشهيد الدنيا فقط وهو من قاتل للغنيمة ، وأما شهيد الآخرة فقط وهو المرابطون والحريق والحرق ونحوهم والمقتول ظلما في غير الحربين ، ولم يقتله حربى ، فهو كغيره من الموتى في غسله وغيره • فيجب تغسيله والصلاة عليه • ولا يجب دفنه في ثيابه ، وشهيد الآخرة المذكور له في الآخرة الأجر الوارد في الشرع ان شاء الله تعالى ، وأما شهيد الدنيا فقط فلا أجر له في الآخرة ، وان كان يعامل معاملة الشهداء في الدنيا ، كما تقدم •

الشافعية — قالوا : الشهيد ثلاثة أقسام : (١) شهيد الدنيا والآخرة ، وهو من قاتل الكفار لاعلاء كلمة الله تعالى من غير رياء ولا غلول من الغنيمة — الغلول هو الأخذ من الغنيمة قبل قسمها بين المجاهدين • (٢) شهيد الدنيا فقط ، وهو من قاتل للغنيمة ولو مع اعلاء كلمة الله ، أو قاتل رياء أو غل من الغنيمة • (٣) شهيد الآخرة فقط ، وهو من مات بهدم أو غرق أو نحوهما ، كالمقتول ظلما ، والقسمان الأولان يحرم تغسيلهما والصلاة عليهما ، ولو كان بهما حدث أصغر أو أكبر ولا فرق بين أن يقتل واحد من القسمين المذكورين بسلاح كافر أو مسلم خطأ ، وكذا من يقتل بسلاح نفسه ، بأن يرجع عليه سلاحه فيقتله ، أو يسقط عن دابته فيموت ، أو تطلاه الدواب ، أو نحو ذلك ، ولا فرق أيضا بين أن يموت في الحال أو يبقى حيا بعد الاصلية ، بشرط أن يكون بذلك السبب قبل انقضاء =

حكم حمل الميت وكيفيته

حمل الميت الى المقبرة فرض كفاية ، كغسله وتكفينه والصلاة عليه ، وفي كيفيته المسنونة تفصيل المذاهب ، فانظره تحت الخط (١) •

= الحرب ، أو يموت بعد انقضاء الحرب اذا كانت حياته غير مستقرة بأن لم يبق فيه الا حركة مذبوح ، ويجب تكفينه ، ويسن أن يكفن بثيابه ، وتكمل بما يستره ان لم تستره ، ويندب أن ينزع عنه آلات الحرب ، كالدرع والخف والفروة والسلاح ونحوها ، وأما القسم الثالث فهو شهيد في ثواب الآخرة فقط ، وأما في الدنيا فهو كغيره من الموتى يغسل ويصلى عليه ، ويلاحظ فيه كل ما تقدم مما يتعلق بسائر الموتى ، وتجب إزالة الفجاسة من على بدن من يحرم غسله سوى دم الشهادة ، ولو أدى إزالتها الى إزالة دم الشهادة •

(١) الحنفية - قالوا : يحصل أصل السنة في حمل الجنازة بأن يحملها أربعة رجال على طريق التعاقب ، بأن تحمل من كل جانب عشر خطوات ، وأما كمال السنة فيحصل بأن يبتدأ الحامل بحمل يمين مقدم الجنازة ، فيضعه على عاتقه الأيمن عشر خطوات ، ثم ينتقل الى المؤخر الأيمن فيضعه على عاتقه الأيمن عشر خطوات أيضا ، ثم ينتقل الى المقدم الأيسر فيحمله على عاتقه الأيسر كذلك ثم ينتقل الى المؤخر الأيسر فيضعه على عاتقه الأيسر كذلك ويكره أن تحمل على الكتف ابتداء ، بل السنة أن يأخذ قائمة السرير بيده أولا ، ثم يضعها على كتفه ، ويكره حمله بين عمودين بأن يحملها رجلان ، أحدهما في المقدم ، والآخر في المؤخر ، الا عند الضرورة ، وكيفية حمل الصغير الرضيع أو الفطيم أو فوق ذلك قليلا هي أن يحمله رجل واحد على يديه ، ويتداوله الناس بالحمل على أيديهم ، ولا بأس بأن يحمله على يديه وهو راكب ، ويكره حمل الكبير على الدابة ونحوها الا لضرورة ، ويندب أن يسرع بالسير بالجنازة اسرعا غير شديد ، بحيث لا يضطرب به الميت في نعشه ، ويغطي نعش المرأة ندبا ، كما يغطي قبرها عند الدفن الى أن يفرغ من لحدها ، اذ المرأة عورة من قدمها الى قرنها ، وربما يبدو شيء منها ، واذا تأكد ظهور شيء منها وجبت التغطية •

الحنابلة - قالوا : يسن أن يحمل الجنازة أربعة رجال بحيث يحمل كل واحد منهم من كل قائمة من القوائم الأربع مرة بأن يضع قائمة السرير اليسرى المقدمة حال السير على كتفه اليمنى ، ثم يدعها لغيره ، وينتقل الى القائمة اليسرى المؤخرة ويضعها على كتفه اليمنى أيضا ، ثم يدعها لغيره ، ثم يضع القائمة اليمنى المقدمة على كتفه اليسرى ، ثم يدعها لغيره ، ثم ينتقل الى القائمة اليمنى المؤخرة ، فيضعها على كتفه اليسرى أيضا ، ولا يكره الحمل بين قائمتي السرير ، وكذلك لا يكره حمل الطفل على يديه من غير نعش ، ولا يكره حمل الجنازة على دابة اذا كان حاجة ، كبعد المقبرة ونحو ذلك ، ومن السنة ستر نعش المرأة بغطاء مثل القبة يوضع فوق النعش ، يصنع من خشب أو جريد ، وفوقه ثوب •

المالكية - قالوا : حمل الميت ليس له كيفية معينة ، فيجوز أن يحمله أربعة أشخاص - وثلاثة واثنان بلا كراهة ، ولا يهين البدء بغاية من السرير - النعش - والتعفين من الهدع ، -

حكم تشييع الميت، وما يتعلق به

وأما تشييعه فهو سنة ، وقال المالكية : انه مندوب ، والأمر سهل ، ويندب أن يكون المشيع ماشيا ، ويكره الركوب الا لعذر ، فيجوز له ذلك ، باتفاق ثلاثة ، وخالف الحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ، ويندب للمشيع أن يتقدم أمام الجنازة ان كان ماشيا ، وأن يتأخر عنها أن كان راكبا ، عند المالكية ، والحنابلة ، وخالف الحنفية ، والشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) ، ويندب أن يكون قريبا منها عرفا ، باتفاق ثلاثة ، وقال المالكية : لا يندب ذلك ، ويندب الاسراع بالسير في الجنازة اسراعا وسطا ، بحيث يكون فوق المشي المعتاد ، وأقل من الهرولة ، ويكره للنساء أن يشيعن الجنازة الا اذا خيف منهن الفتنة ، فيكون تشييعهن للجنازة حراما ، باتفاق الشافعية والحنابلة ، أما الحنفية

= ويندب حمل ميت صغير على الأيدي ، وكره حمله في نعش لما فيه من التفاضر ، ويندب أن يجعل على المرأة ما يستر سريرها كالقبة ، لأنه أبلغ في الستر المطلوب بالنسبة لها ، وكره فرش النعش بحرير ، وأما ستر النعش بالحرير فجائز اذا لم يكون ملونا ، والا كره .
الشافعية — قالوا : للحمل كفتان كل منهما حسن : أولا : التثليث ، وصفته أن يحملها ثلاثة من الرجال بحيث يكون الأول حاملا لمقدم السرير يضع طرفيه على كتفيه ، ورأسه بينهما ، ثم يحمل المؤخر رجلان كل منهما يضع طرفا على عاتقه ، وهذه الكيفية أفضل من التربيع الآتي ، ثانيا التربيع ، وهو أن يحمله أربعة : اثنان يحملان مقدم سرير الميت واثنان يحملان مؤخره ، بحيث يضع من على يمين الميت طرف السرير على عاتقه الأيسر ، ومن على يسار الميت يضع الطرف الآخر على عاتقه الأيمن ، ويجب في حمل الميت أن لا يكون بهيئة تنافي الكرامة ، كأن يحمل ميت كبير على اليد والكتف ونحو ذلك ، بخلاف الصغير ، ويسن أن يغطى نعش المرأة بغطاء أو يوضع عليه نحو قبة ، لأنه أستر ، ويجوز ستر غطاء نعشها بحرير ، وكذا نعش الطفل على المعتمد ، أما الرجل فلا يجوز ستر نعشه بالحرير .

(١) الحنفية — قالوا : لا بأس بالركوب في الجنازة ، والمشى أفضل ، الا أنه اذا كان المشيع راكبا كره له أن يتقدم الجنازة ، لأنه يضر بمن خلفه بإثارة الغبار .
(٢) الحنفية — قالوا : الأفضل للمشيع أن يمشى خلفها ، ويجوز أن يمشى أمامها ، الا أن تباعد عنها ، أو تقدم على جميع الناس ، فانه يكره المشي أمامها حينئذ ، أما المشي عن يمينها أو يسارها فهو خلاف الأولى .
هذا اذا لم يكن خلف الجنازة نساء يخشى الاختلاط بهن ، أو كان فيهن نائحة ، فان كان ذلك فالمشى أمامها يكون أفضل .

الشافعية — قالوا : ان المشيع تشيع ، فيندب أن يقدم أمام الجنازة ، سواء كان راكبا أو ماشيا .

والمالكية فانظر مذهبيهما تحت الخط(١) ، ويسن أن يكون المشيعون سكوتا ، فيكره لهم رفع الصوت ، ولو بالذكر ، وقراءة القرآن ، وقراءة البردة ، والدلائل ونحوها ، ومن أراد منهم أن يذكر الله تعالى ، فليذكره في سره ، وكذلك يكره أن تتبع الجنازة بالمباخر والشموع . لما روى : « لا تتبعوا الجنازة بصوت ولا نار » وإذا صاحب الجنازة منكر - كالموسيقي والنائحة - فعلى المشيعين أن يجتهدوا في منعه ، فإن لم يستطيعوا فلا يرجعوا عن تشييع الجنازة ، باتفاق ثلاثة ، وقال الحنابلة : إذا عجز عن إزالة المنكر حرم عليه أن يتبعها ، لما فيه من اقرار المعصية ، والأفضل أن يسير المشيع الى القبر ، وينتظر الى تمام الدفن ، ولكن لا كراهة في الرجوع ، سواء رجع قبل الصلاة أو بعدها ، عند الشافعية ، والحنابلة : أما المالكية ، والحنفية ، فانظر مذهبيهما تحت الخط(٢) ، أما جلوس المشيع قبل وضع الجنازة على الأرض ففيه تفصيل المذاهب ، فافظره تحت الخط(٣) .

هذا ، ويكره أن يقوم الناس عند مرور الجنازة عليهم وهم جلوس ، باتفاق ثلاثة ، وقال الشافعية : يستحب القيام عند رؤية الجنازة على المختار .

مبحث البكاء على الميت ، وما يتبع ذلك

يهرم البكاء على الميت يرفع الصوت والصياح ، عند المالكية ، والحنفية ، وقال الشافعية ، والحنابلة : انه مباح ، أما هطل الدموع بدون صياح فانه مباح باتفاق ، وكذلك لا يجوز النذب ، وهو عد محاسن الميت بنحو قوله : واجملاه ، واسنداه ، ونحو ذلك ، ومنه ما تفعله النائحة « المعدة » كما لا يجوز صبغ الوجوه ، ولطم الخدود ، وشق الجيوب ، لقوله ﷺ : « ليس منا من لطم الخدود ، وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية » ، رواه البخاري ، ومسلم .

(١) المالكية - قالوا : اذا كانت المرأة مسنة جاز لها أن تشيع الجنازة مطلقا ، وتكون في سيرها متأخرة عنها وعن الراكب من الرجال أن وجد . وان كانت شابة لا يخشى منها الفتنة جاز خروجها لجنازة من يعز عليها ركاب وولد وزوج وأخ ، وتكون في سيرها كما تقدم ، وأما من يخشى من خروجها الفتنة فلا يجوز خروجها مطلقا .

الحنفية - قالوا : تشييع النساء للجنازة مكروه تحريما مطلقا .

(٢) المالكية ، والحنفية - قالوا : يكره الرجوع قبل الصلاة مطلقا ، وأما بعد الصلاة فلا يكره الرجوع أن أذن به أهل البيت ، وزاد المالكية أنه يكره الرجوع اذا طالت المسافة ، ولو بغير إذن .

(٣) المالكية - قالوا : يجوز : ذلك بلا كراهة .

الحنفية - قالوا : يكره ذلك تحريما بالضرورة .

الحنابلة - قالوا : يجوز ذلك لمن كان بعيدا عن الجنازة ، ويكره لمن كان قريبا منها .

الشافعية - قالوا : يسن أن لا يقدم حتى توضع .

هذا ولا يعذب الميت ببكاء أهله المحرم عليه ، الا اذا أوصى به ، واذا علم أن أهله سيكون عليه بعد الموت ، وظن أنهم لو أوصاهم بتركه امتثلوا ونفذوا وصيته ، وجب عليه أن يوصيهم بتركه ، فاذا لم يوص عذب ببكائهم عليه بعد الموت •

حكم دفن الميت، وما يتعلق به

دفن الميت فرض كفاية ان أمكن ، فان لم يمكن ، كما اذا مات في سفينة بعيدة عن الشاطئ ويتعسر أن ترسو على مكان يمكن دفنه به قبل تغير رائحته ، فانه يربط بمثل ، ويلقى في الماء ، وعند امكان دفنه يجب أن يحفر له حفرة في الأرض ، وأقلها عمقا ما يمنع ظهور الرائحة ونبش السباع ، وما زاد على ذلك ، ففيه تفصيل المذاهب ، فانظره تحت الخط (١) ، أما أقلها طولاً وعرضاً ، فهو ما يوسع الميت ومن يتولى دفنه ، ولا يجوز وضع الميت على وجه الأرض والبناء عليه من غير حفرة ، الا اذا لم يمكن الحفر ، ثم ان كانت صلبة فيسن فيها اللحد ، وهو أن يحفر أسفل القبر من جهة القبلة حفرة تسع الميت ، والمالكية يقولون ، ان اللحد في الأرض الصلبة مستحب لا سنة ، وان كانت رخوة فيباح فيها الشق ، وهو أن يحفر في وسط أسفل القبر حفرة كالنهر ، ثم يبنى جانباه بالطين - الطوب - وهذا الحكم متفق عليه بين الحنفية ، والحنابلة ، أما المالكية ، والشافعية ، فانظر مذهبيهما تحت الخط (٢) ، ويسقف بعد وضع الميت ، وهذا حيث تعذر اللحد ، ويجب وضع الميت في قبره مستقبل القبلة ، وهذا الوجوب متفق عليه الا عند المالكية ، فانهم قالوا : ان هذا مندوب لا واجب ، ويسن أن يوضع الميت في قبره على جنبه الأيمن • وأن يقول واضعه : بسم الله ، وعلى ملة رسول الله ﷺ ، باتفاق ثلاثة ، وزاد المالكية أمرين : أحدهما : أنه يندب وضع يده اليمنى على جسده بعد وضعه في القبر ، وأن يقول القائم بوضعه : اللهم تقبله بأحسن قبول ، واذا ترك شيء من هذه الأشياء بأن وضع الميت غير موجه للقبلة أو جعل رأسه

(١) المالكية - قالوا : يكره الزيادة في العمق على ذلك لغير حاجة •

الحنفية - قالوا : يسن أن يكون أقل العمق مقدار نصف قامة رجل متوسط ، وما زاد على ذلك فهو أفضل •

الشافعية - قالوا : يسن الزيادة في العمق الى قدر قامة رجل متوسط الخلقة باسط ذراعيه الى السماء •

الحنابلة - قالوا : يسن تعميق القبر من غير حد معين •

(٢) المالكية ، والشافعية - قالوا : يستحب الشق في الأرض الرخوة ، وهو أفضل من اللحد ، فليس هو بمباح فقط ، كما يقول الآخرون •

الشافعية - قالوا : يسن أن يقول واضعه : بسم الله الرحمن الرحيم ، وعلى ملة رسول الله ﷺ ، اللهم افتح أبواب السماء لروحه ، وأكرم نزله ، ووسع مدخله ، ووسع له في قبره •

موضع رجله أو وضع على ظهره أو على شقه الأيسر ، فإن أهيل عليه التراب لم ينبش القبر بقصد تدارك ذلك ، أما قبل اهالة التراب عليه ، فينبغي تدارك ما فات من ذلك ، ولو برفع اللبن بعد وضعه ، وهذا الحكم متفق بين الحنفية ، والمالكية ، وقال الشافعية ، والحنابلة : إذا دفن غير موجه للقبلة ، فإنه يجب نبش القبر ليحول الى القبلة ، ويستحب أن يسند رأس الميت ورجلاه بشيء من التراب أو اللبن في قبره ، ويكره أن يوضع الميت في صندوق الا لحاجة ، كنداوة الأرض ورخاوتها ، كما يكره وضع وسادة أو فراش أو نحو ذلك معه في قبره — باتفاق الحنفية ، والشافعية ، أما المالكية ، والحنابلة ، فانظر مذهبيهما تحت الخط (١) ، ثم بعد دفن الميت في اللحد أو الشق وسد قبره باللبن ونحوه يستحب أن يحثو كل واحد ممن شهد دفنه ثلاث حثيات من التراب بيديه جميعا ، ويكون من قبل رأس الميت ، ويقول في الأولى : (منها خلقناكم) ، وفي الثانية : (وفيها نعيدكم) ، وفي الثالثة : (ومنها نخرجكم تارة أخرى) ثم يهال عليه بالتراب حتى يسد قبره ، وقال المالكية ، والحنابلة : لا يقرأ شيئا من القرآن عند حثو التراب ، ويندب ارتفاع التراب فوق القبر بقدر شبر ، ويجعل كسنام البعير ، باتفاق الثلاثة ، وقال الشافعية : جعل التراب مستويا منظما أفضل من كونه كسنام البعير ، ويكره تبييض القبر بالجبس أو الجير ، أما طلاؤه بالطين فلا بأس به ، لأنه لا يقصد به الزينة ، عند ثلاثة ، وقال المالكية : طلاء القبر مكروه مطلقا ، سواء كان بالجبس أو الطين أو الجير ، ويكره أن يوضع على القبر : أحجار أو خشب ونحو ذلك الا اذا خيف ذهاب معالم القبر ، فيجوز وضع ذلك للتمييز ، أما اذا قصد به التفاخر والمباهاة فهو حرام ، وهذا متفق عليه ، الا عند الشافعية ، فإنهم قالوا : يسن وضع حجر أو نحوه عند رأس القبر لتمييزه ، أما الكتابة على القبر ففيها تفصيل في المذاهب ، فانظره تحت الخط (٢) .

- (١) الحنابلة — قالوا : ان وضع الميت في صندوق ونحوه مكروه مطلقا .
 - المالكية — قالوا : ان دفن الميت في التابوت — الصندوق ونحوه خلاف الأولى .
 - (٢) المالكية — قالوا : الكتابة على القبر ان كانت قرآنا حُرمت ، وان كانت لبيان اسمه ، أو تاريخ موته ، فهي مكروهة .
 - الحنفية — قالوا : الكتابة على القبر مكروهة تحريما مطلقا ، الا اذا خيف ذهاب أثره فلا يكره .
 - الشافعية — قالوا : الكتابة على القبر مكروهة ، سواء كانت قرآنا أو غيره ، الا اذا كان قبر عالم أو صالح ، فيندب كتابة اسمه ، وما يميزه ليعرف .
 - الحنابلة — قالوا : تكره الكتابة على القبور من غير تفصيل بين عالم وغيره .
- فهذه نصوص المذاهب الأربعة ، فلعل الناس يرجعون الى دينهم ويتركون التفاخر بكتابة النقوش الذهبية ونحوها على القبور ، فإن المقام مقام عظة واعتبار ، لا مقام مباهاة واقتضار .

اتخاذ البناء على القبور

يكره أن يبنى على القبر بيت أو قبة أو مدرسة أو مسجد أو حيطان تهدق به — كالحيشان — إذا لم يقصدها الزينة والتفاخر ، والا كان ذلك حراما ، وهذا إذا كانت الأرض غير مسبلة ولا موقوفة ، والمسبلة هي التي اعتاد الناس الدفن فيها ، ولم يسبق لأحد ملكها ، والموقوفة : هي ما وقفها مالك بصيغة الوقف ، كقراة مصر التي وقفها سيدنا عمر رضي الله عنه ، أما المسبلة والموقوفة فيحرم فيها البناء مطلقا ، لما في ذلك من الضيق والتحجير على الناس ، وهذا الحكم متفق عليه بين الأئمة ، إلا أن الحنابلة قالوا : إن البناء مكروه مطلقا ، سواء كانت الأرض مسبلة أولا ، والكراهة في المسبلة أشد ، وبذلك تعلم حكم ما ابتدعه الناس من التفاخر في البنين على القبور ، وجعلها قصورا ومسكن قد لا يوجد مثلها في مساكن كثير من الأحياء ، ومن الأسف أنه لا فرق في هذه الحالة بين عالم وغيره .

القعود والنوم وقضاء الحاجة والمشي على القبور

يكره القعود والنوم على القبر ، ويحرم البول والغائط ونحوهما ، كما تقدم في باب « قضاء الحاجة » وهذا متفق عليه بين الشافعية ، والحنابلة ، أما الحنفية ، والمالكية ، فانظر مذهبيهما تحت الخط (١) ، ويكره المشي على القبور الا لضرورة ، كما إذا لم يصل إلى قبر ميتة الا بذلك باتفاق . وخالف المالكية . فانظر مذهبه تحت الخط (٢) .

نقل الميت من جهة موته

وفي نقل الميت من الجهة التي مات فيها إلى غيرها قبل الدفن وبعده تفصيل في المذاهب ، فانظره تحت الخط (٣) .

(١) الحنفية — قالوا : القعود والنوم على القبر مكروه تنزيها ، والبول والغائط ونحوهما مكروه تحريما .

المالكية — قالوا : الجلوس على المقابر جائز ، وكذا النوم ، أما التبول ونحوه فحرام .
(٢) المالكية — قالوا : يكره المشي على القبر إن كان مسنما والطريق دونه ، وألا جاز ، كما يجوز المشي عليه إذا لم يبق من الميت جزء مشاهد ، ولو كان القبر مسنما .

(٣) المالكية — قالوا : يجوز نقل الميت قبل الدفن وبعده من مكان إلى آخر بشروط ثلاثة ، أولها : أن لا ينفجر حال نقله ، ثانيها : أن لا تهتك حرمة بأن ينقل على وجه يكون فيه تحقير له ، ثالثها : أن يكون نقله لمصلحة ، كأن يخشى من طغيان البحر على قبره ، أو يراد نقله إلى مكان له قيمة ، أو إلى مكان قريب من أهله ، أو لأجل زيارة أهله أياءه فان فقد شرط من هذه الشروط الثلاثة حرم النقل .

الحنفية — قالوا : يستحب أن يدفن الميت في الجهة التي مات فيها ، ولا بأس بنقله من بلدة إلى أخرى قبل الدفن عند أمن تغيير رايته ، أما بعد الدفن فيحرم اخراجه ونقله ، =

نبش القبر

يحرم نبش القبر مادام يظن بقاء شيء من عظام الميت فيه ، ويستثنى من ذلك أمور : منها أن يكون الميت قد كفن بمغصوب ، وأبى صاحبه أن يأخذ قيمته ، ومنها أن يكون قد دفن في أرض مغصوبة ، ولم يرض مالكا ببقائه ، ومنها أن يدفن معه مال بقصد أو بغير قصد ، سواء كان هذا المال له أو لغيره وسواء كان كثيرا أو قليلا ، ولو درهما ، سواء تغير الميت أو لا ، وهذا متفق عليه ، إلا عند المالكية فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

دفن أكثر من واحد في قبر واحد

دفن أكثر من ميت واحد في قبر واحد فيه تفصيل في المذاهب فانظره تحت الخط (٢)

= إلا إذا كانت الأرض التي دفن فيها مغصوبة ، أو أخذت بعد دفنه بشفعة .
الشافعية — قالوا : يحرم نقل الميت قبل دفنه من محل موته إلى آخر ليدفن فيه ولو أمن تغيره ، إلا أن جرت عادتهم بدفن موتاهم في غير بلدتهم ، ويستثنى من ذلك من مات في جهة قريبة من مكة أو المدينة المنورة أو بيت المقدس ، أو قريبا من مقبرة قوم صالحين فإنه يسن نقله إليها إذا لم يخش تغير رائحته ، وإلا حرم ، وهذا كله إذا كان قد تم غسله وتكفينه والصلاة عليه في محل موته ، وأما قبل ذلك فيحرم مطلقا ، وكذلك يحرم نقله بعد دفنه إلا لضرورة ، كمن دفن في أرض مغصوبة فيجوز نقله إن طالب بها مالكا .
الحنابلة — قالوا : لا بأس بنقل الميت من الجهة التي مات فيها إلى جهة بعيدة عنها ، بشرط أن يكون النقل لغرض صحيح ، كأن ينقل إلى بقعة شريفة ليدفن فيها أو ليدفن بجوار رجل صالح ، وبشرط أن يؤمن بتغير رائحته ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون قبل الدفن أو بعده .

(١) المالكية — قالوا : إذا دفن مع الميت مال نسيانا ، كأن سقطت ساعة أو خاتم أو دنانير أو دراهم حال الدفن وأهيل عليها التراب ، فلا يخلو ، أما أن تكون مملوكة له قبل موته ، أو هي ملك لغيره ، فإن كانت مملوكة لغيره فإن له أن ينبش القبر ويخرج ماله إن لم يتغير الميت ، وإلا يجبر على أخذ قيمة ماله من الثركة مثليا ، كالدراهم والدنانير ، وقيمه إن كان مقوما ، كالثياب .

هذا إذا كان ملكا لغير الميت ، أما إذا كان ملكا له فنتركه الورثة جبرا عند تغير الميت ، ولو كانت له قيمة ، أما إذا لم يتغير الميت ، وكانت له قيمة ، فإن لهم نبش القبر ، وأيضا إنما ينبش القبر لأخراج المال إذا لم يطل الزمن بحيث يظن تلف المال ، وإلا فلا ينبش ، لأنه لا فائدة في نبشه في هذه الحالة .

(٢) الحنفية — قالوا : يكره ذلك إلا عند الحاجة ، فيجوز عند الحاجة دفن أكثر من واحد : المالكية — قالوا : يجوز جمع أموات بقبر واحد لضرورة ، كضيق المقبرة ، ولو كان الجمع في أوقات ، كأن تفتح المقبرة بعد الدفن فيها لدفن ميت آخر وأما عند عدم =

وإذا وقع ذلك جعل الأفضل جهة القبلة ويليه الفضول ، ويلاحظ تقديم الكبير على الصغير ، والذكر على الأنثى ونحو ذلك ، ويندب أن يفصل بين كل اثنين بتراب ، ولا يكفى الفصل بالكفن ، وإذا بلى الميت وصار ترابا في قبره جاز نبش القبر وزرعه والبناء عليه وغير ذلك باتفاق الا عند المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

التعزية

التعزية لصاحب المصيبة مندوبة ، ووقتها من حين الموت الى ثلاثة أيام ، وتكره بعد ذلك ، الا اذا كان المعزى أو المعزى غائبا ، فانها لا تكره حينئذ بعد ثلاثة أيام ، وليس للتعزية صيغة خاصة ، بل يعزى كل واحد بما يناسب حاله ، وهذا متفق عليه الا عند الحنفية فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) ، والأولى أن تكون التعزية بعد الدفن ، وإذا اشتد بهم الجزع فتكون قبل الدفن أولى باتفاق ، وللمالكية تفصيل في ذلك ، فانظره تحت الخط (٣) ، ويستحب أن تعم التعزية جميع أقارب الميت نساء ورجالا ، كبارا وصغارا ، الا المرأة الثابتة ، فانه لا يعزىها الا محارمها دفعا للفتنة وكذا الصغير الذي لا يميز ، فانه لا يعزى ، ويكره لأهل المصيبة أن يجلسوا لقبول العزاء ، سواء أكان في المنزل أم في غيره ، عند الشافعية والحنابلة ، وقال الحنفية : أنه خلاف الأولى ، وقال المالكية : انه مباح ، أما الجلوس على قارعة الطريق ، وفرش البسط ونحوها مما اعتاد الناس فعله فهو بدعة منهي عنها ، وإذا عزى أهل الميت مرة كره تعزيتهم مرة أخرى ، باتفاق ثلاثة ، وقال المالكية : لا تكره تعزيتهم مرة أخرى .

مبحث ذبح الذبائح ، وعمل الأطعمة في المآتم

ومن البدع المكروهة ما يفعل الآن من ذبح الذبائح عند خروج الميت من البيت ، أو

= الضرورة فيحرم جمع أموات في أوقات ، ويكره في وقت واحد .
الشافعية والحنابلة — قالوا : يحرم ذلك الا لضرورة ، ككثرة الموتى ، وخوف تغيرهم أو لحاجة ، كمشقة على الأحياء .

(١) المالكية — قالوا : اذا بلى الميت ولم يبق منه جزء محسوس جاز نبش القبر للدفن فيه ، والمشي عليه ، وأما زرعه والبناء عليه ، فلا يجوز ، لأنه بمجرد الدفن صار حبسا لا يتصرف فيه بغير الدفن ، سواء بقى الميت أو فنى .

(٢) الحنفية — قالوا : يستحب أن يقال للمصاب : « غفر الله تعالى لميتك ، وتجاوز عنه وتعمده برحمته ، ورزقك الصبر على مصيبته ، وأجرك على موته » ، وأحسن صيغة في هذا الباب صيغة رسول الله ﷺ وهي : « ان لله ما أخذ ، وله ما أعطى ، وكل شيء عنده بأجل مسمى » فيحسن أن يضيفها الى ما ذكر .

(٣) المالكية — قالوا : الأولى أن يكون العزاء بعد الدفن مطلقا ، وان وجد منهم جزع شديد .

عند القبر ، واعداد الطعام لمن يجتمع للتعزية ، وتقديمه لهم كما يفعل ذلك في الأفراح ومحافل السرور وإذا كان في الورثة قاصر عن درجة البلوغ ، حرم اعداد الطعام وتقديمه ، روى الامام أحمد وابن ماجه عن جرير بن عبد الله قال : « كنا نعد الاجتماع الى أهل الميت ومنعهم الطعام من النياحة » • أما اعداد الجيران والأصدقاء طعاما لأهل الميت وبعثه لهم ، فذلك مندوب ، لقوله ﷺ : « اصنعوا لآل جعفر طعاما ، فقد جاءهم ما يشغلهم » ، ويلح عليهم في الأكل ، لأن الحزن قد يمنعهم منه •

خاتمة في زيارة القبور

زيادة القبور مندوبة للاتعاظ وتذكر الآخرة ، وتتأكد يوم الجمعة ، ويوما قبلها ، ويوما بعدها عند الحنفية والمالكية ، وخالف الحنابلة والشافعية ، فانظر مذهبيهما تحت الخط (١) وينبغي للزائر الاشتغال بالدعاء والتضرع والاعتبار بالموتى وقراءة القرآن للميت فان ذلك ينفع الميت على الأصح ، ومما ورد أن يقول الزائر عند رؤية القبور : « اللهم رب الأرواح الباقية والأجسام البالية ، والشعور المتمزقة ، والجلود المتقطعة ، والعظام النخرة التي خرجت من الدنيا وهي بك مؤمنة ، أنزل عليها روحا منك وسلاما منى » • ومما ورد أيضا أن يقول : « السلام عليكم دار قوم مؤمنين ، وأنا ان شاء الله بكم لاحقون » ولا فرق في الزيارة بين كون المقابر قريبة أو بعيدة ، وخالف الحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) ، بل ويندب السفر لزيارة الموتى خصوصا مقابر الصالحين ، أما زيارة قبر النبي ﷺ ، فهي من أعظم القرب ، وكما تندب زيارة القبور للرجال تندب أيضا للنساء العجائز اللاتي لا يخشى منهن الفتنة ان لم تؤد زيارتهن الى الندب أو النياحة ، والا كانت محرمة ، أما النساء التي يخشى منهن الفتنة ، ويترتب على خروجهن لزيارة القبور مفاسد ، كما هو الغالب على نساء هذا الزمان ، فخروجهن للزيارة حرام ، باتفاق الحنفية والمالكية ، أما الحنابلة والشافعية فانظر مذهبهم تحت الخط (٣) ، وينبغي أن تكون الزيارة مطابقة لأحكام الشريعة ، فلا يطوف حول القبر ولا يقبل حجرا ولا عتبة ولا خشبا ، ولا يطلب من المزور شيئا الى غير ذلك •

- (١) الحنابلة — قالوا : لا تتأكد الزيارة في يوم دون يوم •
الشافعية — قالوا : تتأكد من عصر يوم الخميس الى طلوع شمس يوم السبت ، وهذا قول راجح عند المالكية •
- (٢) الحنابلة — قالوا : القبور اذا كانت بعيدة لا يوصل اليها الا بسفر فزيارتها مباحة لا مندوبة •
- (٣) الحنابلة والشافعية — قالوا : يكره خروج النساء لزيارة القبور مطلقا ، سواء كن عجائز أو شواب الا اذا علم أن خروجهن يؤدي الى فتنة أو وقوع محرم والا كانت الزيارة محرمة •

كتاب الصيام

تعريف الصيام

معنى الصيام في اللغة مطلق الامساك عن الشيء ، فاذا أمسك شخص عن الكلام ، أو الطعام فلم يتكلم ، ولم يأكل ، فانه يقال له في اللغة : صائم ، ومن ذلك قوله تعالى : « ائني نذرت للرحمن صوما » أى صمتا وامساكا عن الكلام ، وأما معناه في اصطلاح الشرع فهو الامساك عن المفطرات يوما كاملا ، من طلوع الفجر الصادق الى غروب الشمس ، بالشروط الآتى بيانها ، وهذا التعريف متفق عليه بين الحنفية والحنابلة ، أما المالكية والشافعية فانهم يزيدون في آخره كلمة « بنية » ، وذلك لأن النية ليست بركن من أركان الصيام عند الحنفية والحنابلة ، فليست جزءا من التعريف ، على أنها شرط لازم لا بد منه ، فمن لم ينو بالكيفية الآتى بيانها ، فان صيامه يبطل باتفاق ، ومن هذا تعلم أن الخلاف في كون النية شرطا أو ركنا فلسفة فقهية يحتاج الى معرفتها طلبة العلم ، أما غيرهم فانهم ملزمون بمعرفة أن نية الصيام لازمة ، فلا يصح الصيام بدونها .

أقسام الصيام

اتفق المالكية والشافعية والحنابلة على أن الصيام ينقسم الى أربعة أقسام ، أحدها : صيام مفروض ، وهو صيام شهر رمضان أداء وقضاء ، وصيام الكفارات ، والصيام المنذور ، ثانيها : الصيام السنون ، ثالثها : الصيام المحرم ، رابعها : الصيام المكروه وسيأتى بيان كل قسم من هذه الأقسام عند الثلاثة ، أما الحنفية فقالوا : ان أقسام الصيام كثيرة ، فانظرها تحت الخط (١) .

(١) الحنفية — قد اختلفت آراؤهم في الصيام المنذور ، سواء كان معينا ، وهو نذر صوم يوم بعينه ، كيوم الخميس مثلا ، أو غير معين كنذر صيام يوم أو شهر بدون تعيين ، فمنهم من قال : ان قضاء هذا النذر واجب لا فرض ، وقد عرفت مما تقدم أن الواجب عندهم بمعنى السنة المؤكدة ، فلا يعاقب تاركه بالنار ، وان كان يحرم من شفاعة النبي المختار . وحجة هذا القائل أن الوفاء بالنذر ثبت بقوله تعالى : « وليوفوا نذورهم » وهذه الآية ليست قطعية الدلالة ، لأن من نذر معصية فانه لا يلزمه الوفاء بها ، ومتى خصصت الآية بنذر المعصية فانها لا تكون قطعية الدلالة ، على فرضية الوفاء بالنذر ، وأيضا فقد فرق الحنفية بين قضاء الصلاة المنذورة ، وقضاء الصلاة المفروضة ، فقالوا : لو نذر شخص أن يصلى لله ركعتين مثلا ، فانه لا يصح له أن يصليهما بعد صلاة العصر ، بخلاف ما لو فاتته صلاة الصبح مثلا ، فان له أن يصليها بعد صلاة العصر ، فدل ذلك على أن النذر واجب لا يفرض لاختلافه عن الفرض في الأداء ، ومنهم من قال : ان الوفاء =

القسم الأول : الصيام المفروض صوم رمضان

قد عرفت أن الصيام المفروض هو صيام شهر رمضان أداء وقضاء ، وصيام الكفارات ، والصيام المنذور ، وعرفت أن هذا القدر متفق عليه عند الأئمة ، وإن كان بعض الحنفية يخالف في الصيام المنذور ، ويقول : إنه واجب لا فرض ، واليك بيان الصيامات المذكورة على هذا الترتيب :

صيام شهر رمضان دليله

هو فرض عين على كل مكلف قادر على الصوم ، وقد فرض في عشر من شهر شعبان بعد الهجرة بسنة ونصف ، ودليل فرضيته الكتاب والسنة والاجماع ، أما الكتاب فقد قال تعالى : « يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام » إلى قوله : « شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن » فشهر رمضان خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو شهر رمضان ، أي المكتوب عليكم صيامه ، هو شهر رمضان الخ ، وقوله تعالى : « فمن شهد منكم الشهر فليصمه » ، وأما السنة فمنها قوله ﷺ « بنى الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، والحج ، وصوم رمضان » رواه البخاري ، ومسلم عن ابن عمر ، وأما الاجماع فقد اتفقت الأمة على فرضيته ، ولم يخالف أحد من المسلمين ، فهي معلومة من الدين بالضرورة ، ومنكرها كافر ، كمنكر فرضية الصلاة ، والزكاة ، والحج .

= بالنذر فرض ، فمن نذر أن يصوم يوماً معيناً أو أكثر ، أو نذر أن يصوم يوماً بغير تعيين ، فإنه يفترض عليه الوفاء بهذا النذر ، ولم تثبت الفرضية بأيـه « وليوفوا نذورهم » وإنما ثبتت بالاجماع ، وهذا الرأي هو الراجح عند الحنفية ، وبه قال غيرهم من الأئمة فعلى الرأي الأول تنقسم الصيامات عندهم إلى ثمانية أقسام ، أحدها : الصيام المفروض فرضاً معيناً ، كصوم رمضان أداء في وقته ، ثانيها : الصيام المفروض فرضاً غير معين ، كصوم رمضان قضاء في غير وقته ، فمن فاتته صيام شهر رمضان أو بعضه ، فإنه لا يلزمه أن يقضيه في وقت خاص ، ومثله صوم الكفارات ، فإنه فرض غير معين ، ثالثها : صيام واجب معين ، كالنذر المعين ، رابعها : صيام واجب غير معين ، كالنذر المطلق ، خامسها : صيام التفل ، سادسها : الصيام المستحب ، سابعها : الصيام المستحب ، ثامنها : المكروه تنزيهاً أو تحريماً ، فالأقسام عنده ثمانية ، أما على الرأي الثاني فإنها تنقسم إلى سبعة أقسام ، الأول : فرض معين ، وهو ما له وقت خاص كصوم رمضان أداء ، والنذر المعين ، الثاني فرض غير معين ، وهو ما ليس له وقت خاص ، كصوم رمضان قضاء ، والنذر غير المعين ، الثالث : =

أركان الصيام

للصيام ركن واحد عند الحنفية ، والحنابلة ، وهو الامساك عن المفطرات الآتى بيانها ، أما المالكية والشافعية ، فانظر مذهبيهما تحت الخط (١) .

شروط الصيام

تنقسم شروط الصيام الى : شروط وجوب ، ، وشروط صحة ، وشروط أداء ، على تفصيل فى المذاهب المذكور تحت الخط (٢) .

= الواجب ، وهو صوم التطوع بعد الشروع فيه ، فمن أراد أن يتطوع بصوم يوم الخميس مثلا ، ثم شرع فيه فانه يجب عليه أن يتمه ، بحيث لو أفطر يأثم اثما صغيرا كما تقدم . وكذلك يجب عليه قضاؤه اذا أفطر ، ومثله صوم الاعتكاف غير المنذور ، فانه واجب كذلك ، الرابع : الصيام المحرم ، الخامس : الصيام المسنون ، السادس : صيام النفل . السابع : الصيام المكروه ، وسيأتى بيان كل قسم منها .

١- المالكية - اختلفوا ، فقال بعضهم : ان للصيام ركنين ، أحدهما : الامساك ، ثانيهما : النية ، فمفهوم الصيام لا يتحقق الا بهما ، ورجح بعضهم أن النية شرط لا ركن . فمفهوم الصيام يتحقق بالامساك فقط .

٢- الشافعية - قالوا : أركان الصيام ثلاثة : الامساك عن المفطرات ، والنية ، والصائم ، فمفهوم الصيام عندهم لا يتحقق الا بهذه الثلاثة ، وقد عرفت أن الحنابلة والحنفية يقولون : ان النية والصائم شرطان خارجان عن مفهوم الصيام ، ولكن لابد منهما .

٣- الشافعية - قالوا : تنقسم شروط الصيام الى قسمين : شروط وجوب ، وشروط صحة ، أما شروط وجوبه فأربعة : أحدها البلوغ ، فلا يجب الصيام على الصبي ، ولكن يؤمر به لسبع سنين ان أطاعه ، ويضرب على تركه لعشر سنين ، ووافقهم على هذا الحنفية . أما المالكية فقد قالوا : لا يجب على الولي أمر الصبي بالصيام ، ولا يندب ، ولو كان الصبي مراهقا ، والحنابلة قالوا : المعول فى ذلك على القدرة والاطاقة ، فاذا كان الصبي مراهقا يطبق الصيام ، فيجب على الولي أن يأمره به ، ويضربه اذا امتنع ، ثانيها : الاسلام ، فلا يجب على الكافر وجوب مطالبة ، وان كان يعاقب عليه فى الآخرة ، أما المرتد فانه يجب عليه وجوب مطالبة فيطلب منه بعد عوده الى الاسلام ، ثالثها : العقل ، فلا يجب على المجنون الا ان كان زوال عقله بتعديده ، فانه يلزمه قضاؤه بعد الافاقة ، ومثله السكران ان كان متعديا بسكره ، فيلزمه قضاؤه ، وان كان غير متعدي كما اذا شرب من اناء يظن أن فيه ماء ، فاذا فيه خمر سكر منه ، فانه لا يطالب بقضاء زمن السكر ، أما المعفى عليه فيجب عليه القضاء مطلقا ، أى سواء أكان متعديا بسبب الاغماء أم لا ، رابعها : الاطاقة حسنا وشرعا ، فلا يجب على من لم يطقه لكبر أو مرض لا يرجى برؤه لعجزه حسنا ، ولا على =

= نحو حائض لعجزها شرعا ، وأما شروط صحته فأربعة أيضا ، الأول : الاسلام حال الصيام ، فلا يصح من كافر أصلي ، ولا مرتد ، الثاني : التمييز ، فلا يصح من غير مميز ، فإن كان مجنونا لا يصح صومه ، وإن جن لحظة من نهار ، وإن كان سكران أو منغى عليه لا يصح صومهما إذا كان عدم التمييز مستغرقا لجميع النهار ، أما إذا كان في بعض النهار فقط فيصح ، ويكفى وجود التمييز ولو حكما ، الثالث : خلو الصائم من الحيض والنفاس والولادة وقت الصوم وإن لم تر الولادة دما ، الرابع : أن يكون الوقت قابلا للصوم ، فلا يصح صوم يومي العيد وأيام التشريق ، فإنها أوقات غير قابلة للصوم ، ومنها يوم الشك إلا إذا كان هناك سبب يقتضيه ، كأن صامه قضاء عما في ذمته ، أو نذر صوم يوم الاثنين القابل ، فصادف يوم الشك ، فله صومه ، أو كان من عادته صوم الخميس وصادف ذلك يوم الشك فله صومه أيضا ، أما إذا قصد صومه ، لأنه يوم الشك فلا يصح صومه ، كما سيأتى في مبحث « صيام يوم الشك » ، وكذلك لو صام النصف الثاني من شعبان أو بعضه ، فإنه لا يصح ، ويحرم ، إلا أن كان هناك سبب يقتضى الصوم من نحو الأسباب التى بينا في يوم الشك ، أو كان قد وصله ببعض النصف الأول ، ولو بيوم واحد .

هذه هى الشروط عند الشافعية ، وليست منها النية ، لأنها ركن ، كما تقدم ، ويجب تجديدها لكل يوم صامه ، ولا بد من تبييتها ، أى وقوعها ليلا قبل الفجر ، ولو من المغرب ، ولو وقع بعدها ليلا ما ينافى الصوم ، لأن الصوم يقح بالنهار لا بالليل ، وإن كان الصوم فرضا ، كرمضان والكفارة والنذر فلا بد من إيقاع النية ليلا مع التعمين بأن يقول بقلبه : نويت صوم غد من رمضان ، أو نذرا على ، أو نحو ذلك ، ويحسن أن ينطق بلسانه بالنية ، لأنه عون للقلب ، كأن يقول : نويت صوم غد عن أداء فرض رمضان الحاضر لله تعالى ، وأما أن كان الصوم نفلا فإن النية تكفى فيه ولو كانت نهارا ، بشرط أن تكون قبل الزوال ، وبشرط أن لا يسبقها ما ينافى الصوم على الراجع ، ولا يقوم مقام النية التيسر في جميع أنواع الصوم ، إلا إذا خطر له الصوم عند التيسر ونواه ، كأن يتيسر بنية الصوم ، وكذلك إذا امتنع من الأكل عند طلوع الفجر خوف الإفطار ، فيقوم هذا مقام النية .

الحنفية - قالوا : شروط الصيام ثلاثة أنواع : شروط وجوب ، وشروط وجوب الأداء ، وشروط صحة الأداء ، فأما شروط الوجوب ، فهي ثلاثة ، أحدها : الاسلام ، فلا يجب على الكافر لأنه غير مخاطب بفروع الشريعة كما تقدم ، وكذا لا يصح منه لأن النية شرط لصحته ، كما سيأتى ، وقد تقدم أن النية لا تصح إلا من المسلم ، فالاسلام شرط للوجوب وللصحة ، ثانيها : العقل ، فلا يجب على المجنون حال جنونه ولو جن نصف الشهر ثم أفاق وجب عليه صيام ما بقى وقضاء ما فات ، أما إذا أفاق بعد فراغ الشهر ، فلا =

= يجب عليه قضاؤه، ومثل المجنون المغمى عليه، والنائم إذا أصيب بمرض النوم قبل حلول الشهر، ثم ظل نائماً حتى فرغ الشهر، ثالثها: البلوغ، فلا يجب الصيام على صبي ولو مميزاً، ويؤمر به عند بلوغه سبع سنين، ويضرب على تركه عند بلوغ سنة عشر سنين إن أطلقه، وأما شروط وجوب الأداء فاثنتان: أحدهما: الصحة، فلا يجب الأداء على المريض، وإن كان مخاطباً بالقضاء بعد شفائه من مرضه، ثانيهما: الإقامة، فلا يجب الأداء على مسافر، وإن وجب عليه قضاؤه، وأما شروط صحة الأداء، فاثنتان أيضاً، أحدهما: الطهارة من الحيض والنفاس، فلا يصح للحائض والنفاس أداء الصيام وإن كان يجب عليهما، ثانيهما: النية، فلا يصح أداء الصوم إلا بالنية تمييزاً للعبادات عن العادات، والقدر الكافي من النية أن يعلم بقلبه أنه يصوم كذا، ويسن له أن يتلفظ بها، ووقتها كل يوم بعد غروب الشمس إلى ما قبل نصف النهار، والنهار الشرعي: من انتشار الضوء في الأفق الشرقي عند طلوع الفجر إلى غروب الشمس، فيقسم هذا الزمن نصفين، وتكون النية في النصف الأول بحيث يكون الباقي من النهار إلى غروب الشمس أكثر مما مضى، فلو لم يبيت النية بعد غروب الشمس حتى أصبح بدون نية ممسكاً، فله أن ينوى إلى ما قبل نصف النهار كما سبق، ولا بد من النية لكل يوم من رمضان، والتسبب نية، إلا أن ينوى معه عدم الصيام ولو نوى الصيام في أول الليل، ثم رجع عن نيته قبل طلوع الفجر صح رجوعه في كل أنواع الصيام، ويجوز صيام رمضان، والنذر المعين، والنفل بنية مطلق الصوم، أو بنية النفل من الليل إلى ما قبل نصف النهار، ولكن الأفضل تبييت النية وتعيينها، وإذا نوى صيام يوم آخر، سواء كان مندوراً، أو مندوباً في رمضان يقع عن رمضان، إلا إذا كان مسافراً ونوى صوماً واجباً، فإنه يقع عن ذلك الواجب، لأنه مرخص له بالفطر حال السفر، أما القضاء والكفارة والنذر المطلق، فلا بد من تبييت النية فيها وتعيينها، أما صيام الأيام المنهى عنها، كالعمدين، وأيام التشريق، فإنه يصح، ولكن مع التحريم، فلو نذر صيامها صح نذره، ووجب عليه قضاؤه في غيرها من الأيام، ولو قضاها فيها صح مع الإثم.

الملكية - قالوا: للصوم شروط وجوب فقط، وشروط صحة فقط، وشروط وجوب وصحة معا، أما شروط الوجوب فهي اثنتان، البلوغ، والقدرة على الصوم، فلا يجب على صبي، ولو كان مراهقاً، ولا يجب على الولي أمره به ولا يندب، ولا على العاجز عنه، وأما شروط صحته فثلاثة: الإسلام، فلا يصح من الكافر، وإن كان واجباً عليه، ويعاقب على تركه زيادة على عقاب الكفر، والزمان القابل للصوم، فلا يصح في يوم العيد، والنية على الراجح، وسيأتي تفصيل أحكامها، وشروط وجوبه وصحته معاً ثلاثة: العقل، فلا يجب على المجنون والمغمى عليه، ولا يصح منهما، وأما وجوب القضاء، ففيه تفصيل حاصل: أنه إذا أغمى على الشخص يوماً كاملاً من طلوع الفجر إلى غروب الشمس، أو أغمى عليه معظم اليوم، سواء كان مفقداً وقت النية أولاً في الصورتين، أو أغمى عليه نصف اليوم =

= أو أقله ولم يكن مفيداً وقت النية في الحالتين ، فعليه القضاء بعد الافاقة في كل هذه الصور .
 أما إذا أغمى عليه نصف اليوم أو أقله ، وكان مفيداً وقت النية في الصورتين ، فلا يجب عليه
 القضاء متى نوى قبل حصول الاغماء ، والجنون كالإغماء في هذا التفصيل ، ويجب
 عليه القضاء على التفصيل السابق إذا جن أو أغمى عليه ، ولو استمر ذلك مدة طويلة ،
 والسكران كالغنى عليه في تفصيل القضاء ، سواء كان السكر بحلال أو حرام ، وأما النائم
 فلا يجب عليه قضاء ما فاتته وهو نائم متى ببت النية في أول الشهر ، الشرط الثاني :
 النقاء من دم الحيض والنفاس ، فلا يجب الصوم على حائض ولا نفساء ولا يصح منهما .
 ومتى طهرت أحدهما قبل الفجر ، ولو بلحظة ، وجب عليها تبببت النية ، ويجب على الحائض
 والنفساء قضاء ما فاتهما من صوم رمضان بعد زوال المانع . الشرط الثالث : دخول الشهر
 رمضان ، فلا يجب صوم رمضان قبل ثبوت الشهر ، ولا يصح ، أما النية فهي شرط
 لصحة الصوم على الراجح كما تقدم ، وهي قصد الصوم ، وأما نية التقرب الى الله تعالى
 فهي مندوبة ، فلا يصح صوم فرضاً كان أو نفلاً ، بدون النية ، ويجب في النية تعيين
 المنوى بكونه نفلاً أو قضاء أو نذراً مثلاً ، فإن جزم بالصوم وشك بعد ذلك هل نوى
 التطوع أو النذر أو القضاء انعقد تطوعاً ، وإن شك هل نوى النذر أو القضاء ، فسلما
 يجزئ عن واحد منهما وانعقد نفلاً ، فيجب عليه إتمامه ، ووقت النية من غروب الشمس
 الى طلوع الفجر ، فلو نوى الصوم في آخر جزء من الليل بحيث يطلع الفجر عقب النية
 صحت ، والأولى أن تكون متقدمة على الجزء الأخير من الليل ، لأنه أحوط ، ولا يضر
 ما يحدث بعد النية من أكل أو شرب أو جماع أو نوم ، بخلاف الاغماء والجنون إذا حصل
 أحدهما بعدها فبطل ، ويجب تجديدها ، وإن بقى وقتها بعد الافاقة ، ولا تصح النية نهائياً
 في أى صوم ولو كان تطوعاً ، وتكفى النية الواحدة في كل صوم يجب تتابعه ، كصيام
 رمضان ، وصيام كفارته ، وكفارة القتل أو الظهار مادام لم ينقطع تتابعه ، فإن انقطع
 التتابع بمرض أو سفر أو نحوهما ، فلا بد من تبببت النية كل ليلة ولو استمر صائماً على
 المعتمد ، فإذا انقطع السفر والمرض كفت نية للباقي من الشهر ، وأما الصوم الذي لا يجب
 فيه التتابع ، كقضاء رمضان وكفارة اليمين فلا بد فيه من النية كل ليلة ، ولا يكفي نية
 واحدة في أوله ، والنية الحكيمة كافية ، فلو تسحر ، ولم يخطر بباله الصوم ، وكان بحيث
 لو سئل لماذا تتسحر ، أجاب بقوله : انما تسحرت لأصوم ، كفاه ذلك .

الحنبلة - قالوا : شروط الصوم ثلاثة أقسام : شروط وجوب فقط ، وشروط صحة
 فقط ، وشروط وجوب وصحة معا ، فأما شروط الوجوب فقط ، فهي ثلاثة : الاسلام
 والبلوغ ، والقدرة على الصوم ، فلا يجب على صبي ، ولو كان مراهقاً ، ويجب على وليه
 أمره به إذا أطاقه ، ويجب أن يضربه إذا امتنع ، ولا يجب على المعاجز عنه لكبر أو مرض
 لا يلجئ برؤه ، وأما المريض الذي يرجى برؤه فيجب عليه الصيام إذا برأ ، وقضاء

ثبوت شهر رمضان

يثبت شهر رمضان بأحد أمرين ، الأول : رؤية هلاله إذا كانت السماء خالية مما يمنع الرؤية من غيم أو دخان أو غبار أو نحوها ، الثاني : اكمال شعبان ثلاثين يوما إذا لم تكن السماء خالية مما ذكر لقوله ﷺ : « صوموا لرؤيته ، وأفطروا لرؤيته ، فان غم عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين » ، رواه البخاري عن أبي هريرة ، ومعنى الحديث أن السماء إذا كانت صحواً كان أمر الصوم متعلقا برؤية الهلال ، فلا يجوز الصيام إلا إذا رؤى الهلال ، أما إذا كان بالسماء غيم ، فإن المرجع في ذلك يكون إلى شعبان ، بمعنى أن نكملة ثلاثين يوما ، بحيث لو كان ناقصا في حسابنا فلغى ذلك النقص ، وإن كان كاملا وجب الصوم ، وهذه القاعدة وضعها الشارع الذي أمر بالصيام ، فهو صاحب الحق المطلق في نصب العلامات التي يريدها ، وهو قد قال لنا : إن كانت السماء صحوا ، ويمكن رؤية الهلال ، فارصدوه ، وصوموا عند رؤيته ، وإلا فلا ، أما إذا كانت غيما ، فلنرجع إلى حساب شهر شعبان ، ونكملة ثلاثين يوما ، وبهذا أخذ ثلاثة من الأئمة ، وخالف الحنابلة حال الغيم عملا بلفظ آخر ورد في حديث آخر ، وهو : صوموا لرؤيته ، وأفطروا لرؤيته ، فإن غم عليكم ، فاقدروا له ، فقالوا : إن معنى « فاقدروا له » احتاطوا له بالصوم ، وقد احتج الحنابلة لذلك بعمل ابن عمر راوى الحديث ، فقد ثبت أنه كان إذا مضى من شعبان تسع وعشرون بيعت من ينظر فإن رأى فذاك ، وإن لم ير ، ولم يحل دون منظره سحب ، وقتل ، أصبح مفطرا ، وإن حال أصبح صائما ، ولا يقال لهذا اليوم ، يوم شك في هذه الحالة ، بل الشك عندهم لا يوجد إلا إذا كان اليوم صحوا ، وتقاعد الناس عند رؤية الهلال ، وقد ذكرنا مذهب الحنابلة تحت الخط (١) .

= ما فاتته من رمضان ، وأما شروط الصحة فقط فهي ثلاثة — أولها : النية ، ووقتها الليل من غروب الشمس إلى طلوع الفجر إن كان الصوم فرضا أما إذا كان الصوم نفلا فتصح نيته نهرا ولو بعد الزوال إذا لم يأت بمضاف للصوم من أكل أو شرب مثلا من أول النهار ، ويجب تعيين المنوى من كونه رمضان أو غيره ، ولا تجب نية الفرضية ، وتجب النية لكل يوم سواء رمضان وغيره ، ثانيها : انقطاع دم الحيض ، ثالثها : انقطاع دم النفاس ، فلا يصح صوم الحائض والنفساء ، وإن وجب عليهما القضاء ، وأما شروط الوجوب والصحة معا ، فهي ثلاثة ، الإسلام ، فلا يجب الصوم على كافر ، ولو كان مرتدا ، ولا يصح منه والعقل ، فلا يجب الصوم على مجنون ، ولا يصح منه ، والتمييز فلا يصح من غير مميز كصبي لم يبلغ سبع سنين ، لكن لو جن في أثناء يوم من رمضان أو كان مجنونا وأفاق أثناء يوم من رمضان وجب عليه قضاء ذلك اليوم ، وأما إذا جن يوما كاملا أو أكثر ، فلا يجب عليه قضاؤه بخلاف المعنى عليه ، فيجب عليه القضاء ، لو طال زمن الإغماء ، والسكران والنائم ، كالمغمى عليه ، لا فرق بين أن يكون السكران متعديا بسكره أو لا .

(١) الحنابلة - قالوا : إذا غم الهلال في غروب اليوم التاسع والعشرين من شعبان ، =

أما كيفية اثبات الهلال ، ففيها تفصيل المذاهب ، فانظره تحت الخط (١) .

= فلا يجب اكمال شعبان ثلاثين يوما ، ووجب عليه تبين النية وصوم اليوم التالي لتلك الليلة سواء كان في الواقع من شعبان أو من رمضان ، وينويه عن رمضان ، فان ظهر في اثنا عشر من شعبان لم يجب اتمامه .

(١) الحنفية — قالوا : اذا كانت السماء خالية من موانع الرؤية ، فلا بد من رؤية جماعة كثيرين يقع بخبرهم العلم ، وتقدير الكثرة منوط برأى الامام أو نائبه ، فلا يلزم فيها عدد معين على الراجح ، ويشترط في الشهود في هذه الحالة أن يذكروا في شهادتهم لفظ « أشهد » ، وان لم تكن السماء خالية من الموانع المذكورة ، وأخبر واحد أنه رآه اكتفى بشهادته ان كان مسلما عدلا عاقلا بالغاً ، ولا يشترط أن يقول : أشهد ، كما لا يشترط الحكم . ولا مجلس القضاء ، ومتى كان بالسماء علة فلا يلزم أن يراه جماعة لتعسر الرؤية حينئذ ، ولا فرق في الشاهد بين أن يكون ذكرا أو أنثى ، حرا أو عبداً ، واذا رآه واحد ممن تصح شهادته ، وأخبر بذلك واحدا آخر تصح شهادته ، فذهب الثاني الى القاضى وشهد على شهادة الأول ، فللقاضى أن يأخذ بشهادته ، ومثل العدل في ذلك مستور الحال على الأصح ، ويجب على من رأى الهلال ممن تصح شهادته أن يشهد بذلك في ليلته عند القاضى اذا كان في مصر ، فان كان في قرية فعليه أن يشهد بين الناس بذلك في المسجد ولو كان الذي رآه امرأة مخدرة ، ويجب على من رأى الهلال ، وعلى من صدقه الصيام ، ولو رد القاضى شهادته ، الا أنهما لو أفطرا في حالة رد الشهادة فعليهما القضاء دون الكفارة . الشافعية — قالوا : يثبت رمضان برؤية عدل ، ولو مستورا ، سواء كانت السماء صحواً أو بها ما يجعل الرؤية متعسرة ، ويشترط في الشاهد أن يكون مسلما عاقلا بالغاً حرا ذكرا عدلا ، ولو بحسب ظاهره ، وأن يأتى في شهادته بلفظ : أشهد ، كأن يقول أمام القاضى : أشهد أنني رأيت الهلال ، ولا يلزم أن يقول : وان غدا من رمضان ، ولا يجب الصوم على عموم الناس الا اذا سمعها القاضى ، وحكم بصحتها ، أو قال : ثبت الشهر عندي ، ويجب على من رأى الهلال بعينه أن يصوم رمضان ، ولو لم يشهد عند القاضى ، أو شهد ولم تسمع شهادته ، وكذا يجب على كل من صدقه أن يصوم متى بلغته شهادته ووثق بها ، ولو كان الرائي صبياً أو امرأة أو عبداً أو فاسقا أو كافرا .

المالكية — قالوا : يثبت هلال رمضان بالرؤية ، وهى على ثلاثة أقسام : الأول : أن يراه عدلان . والعدل هو الذكر البالغ العاقل الخالى من ارتكاب كبيرة ، أو اصرار على صغيرة ، أو فعل ما يخل بالمروءة ، الثانى : أن يراه جماعة كثيرة يفيد خبرهم العلم ، ويؤمن تواطؤهم على الكذب ، ولا يجب أن يكونوا كلهم ذكورا أحرارا عدولا ، الثالث : أن يراه واحد ، ولكن لا تثبت الرؤية بالواحد الا في حق نفسه أو في حق من أخبره اذا كان من أخبره لا يعتنى بأمر الهلال ، أما من اعتناء بأمره ، فلا يثبت في حقه الشهر برؤية الواحد ، وان وجب عليه الصوم برؤية نفسه ، ولا يشترط في الواحد الذكورة ، ولا الحرية ،

إذا ثبت الهلال بقطر من الأقطار

إذا ثبتت رؤية الهلال بقطر من الأقطار وجب الصوم على سائر الأقطار ، لا فرق بين القريب من جهة الثبوت والبعيد إذا بلغهم من طريق موجب للصوم . ولا عبرة باختلاف مطلع الهلال مطلقا ، عند ثلاثة من الأئمة ، وخالف الشافعية فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

هل يعتبر قول المنجم ؟

لا عبرة بقول المنجمين ، فلا يجب عليهم الصوم بحسابهم ، ولا على من وثق بقولهم ، لأن الشارع علق الصوم على أمانة ثابتة لا تتغير أبدا ، وهي رؤية الهلال أو اكمال العدة ثلاثين يوما أما قول المنجمين فهو ان كان مبنيا على قواعد دقيقة ، فانا نراه غير منضبط ، بدليل اختلاف آرائهم في أغلب الأحيان ، وهذا هو رأى ثلاثة من الأئمة ، وخالف الشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .

= فمتى كان غير مشهور بالكذب وجب على من لا اعتناء لهم بأمر الهلال أن يصوموا بمجرد اخباره ، ولو كان امرأة أو عبدا ، متى وثقت النفس بخبره واطمأنت له ، ومتى رأى الهلال عدلان ، أو جماعة مستقيضة وجب على كل من سمع منهما أن يصوم ، كما يجب على كل من نقلت اليه رؤية واحد من القسمين الأولين ، انما اذا كان النقل عن العدلين ، فلا بد أن يكون الناقل عن كل منهما عدلين ، ولا يلزم تعدد العدلين في النقل ، فلو نقل عدلان الرؤية عن واحد ، ثم نقلها عن الآخر أيضا وجب الصوم على كل من نقلت اليه ، أو جماعة مستقيضة ، ولا يكفي نقل الواحد وأما اذا كان النقل عن الجماعة المستقيضة ، فيكفي فيه العدل الواحد ، كما يكفي اذا كان النقل ثبوت الشاهد عند الحاكم ، أو عن حكمه بثبوته ، ولذا رأى الهلال عدل واحد ، أو مستور الحال وجب عليه أن يرفع الأمر للحاكم ليفتح باب الشهادة ، فربما ينضم اليه واحد آخر اذا كان عدلا ، أو جماعة مستقيضة ان كان غير عدل ، ولا يشترط في أخبار العدلين أو غيرهما أن يكون بلفظ : أشهد . الحنابلة - قالوا : لا بد في رؤية هلال رمضان من أخبار مكلف عدل ظاهرا وباطنا ، فلا تثبت برؤية صبي مميز ، ولا بمستور الحال ، ولا فرق في العدل بين كونه ذكرا أو أنثى حرا ، أو عبدا ، ولا يشترط أن يكون الأخبار بلفظ : أشهد ، فيجب الصوم على من سمع عدلا يخبر برؤية هلال رمضان ، ولو رد الحاكم خبره ، لعدم علمه بحاله ، ولا يجب على من رأى الهلال أن يذهب الى القاضي ، ولا الى المسجد ، كما لا يجب عليه اخبار الناس . (١) الشافعية - قالوا : اذا ثبتت رؤية الهلال في جهة وجب على أهل الجهة القريبة منها من كل ناحية أن يصوموا بناء على هذا الثبوت ، والقرب يحصل باتحاد المطلع ، بأن يكون بينهما أقل من أربعة وعشرين فرسخا تحديدا ، أما أهل الجهة البعيدة ، فلا يجب عليهم الصوم بهذه الرؤية لاختلاف المطلع . (٢) الشافعية - قالوا : يعتبر قول المنجم في حق نفسه وحق من صدقه ، ولا يجب الصوم على عموم الناس بقوله على الراجح .

حكم التماس الهلال

يفترض على المسلمين فرض كفاية أن يلتمسوا الهلال في غروب اليوم التاسع والعشرين من شعبان ورمضان حتى يتبينوا أمر صومهم وافتارهم ، ولم يخالف في هذا سوى الحنابلة فقالوا : ان التماس الهلال مندوب لا واجب ، ولا يخفى أن رأى غيرهم هو المعقول ، لأن صيام رمضان من أركان الدين ، وقد علق على رؤية الهلال فكيف يكون طلب الهلال مندوباً فقط ، وإذا رأى الهلال نهراً قبل الزوال أو بعده وجب صوم اليوم الذي يليه إذا كانت الرؤية في آخر شعبان ، ووجب افطار اليوم الذي يليه أن كان آخر رمضان ، ولا يجب عند رؤية الهلال الامساك في الصورة الأولى ، ولا الافطار في الثانية ، وهذا الحكم عند المالكية ، والحنفية ، وخالف الشافعية ، والحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

هل يشترط حكم الحاكم في الصوم ؟

لا يشترط في ثبوت الهلال ووجوب الصوم بمقتضاه على الناس حكم الحاكم . ولكن لو حكم بثبوت الهلال بناء على أى طريق في مذهبه وجب الصوم على عموم المسلمين ، ولو خالف مذهب البعض منهم . لأن حكم الحاكم يرفع الخلاف ، وهذا متفق عليه . إلا عند الشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .

ثبوت شهر شوال

يثبت شهر شوال برؤية هلاله طبعاً ، وفي كيفية ثبوته تفصيل المذاهب ، فانظره تجتبت الخط (٣) فان لم ير هلال شوال وجب اكمال رمضان ثلاثين . فإذا تم رمضان ثلاثين يوماً ، ولم ير هلال شوال ، فأما أن تكون السماء صحواً أو لا ، فان كانت صحواً فلا يحل الفطر في صبيحة تلك الليلة ، بل يجب الصوم في اليوم التالي ، ويكذب شهود هلال رمضان ، وإن كانت غير صحو وجب الافطار في صبيحتها واعتبر ذلك اليوم من شوال ، عند الحنفية .

(١) الشافعية ، والحنابلة — قالوا : ان رؤية الهلال نهراً لا عبرة بها ، وإنما المعتبر رؤيته بعد الغروب .

(٢) الشافعية — قالوا : يشترط في تحقيق الهلال ووجوب الصوم بمقتضاه على الناس أن يحكم به الحاكم ، فمتى حكم به وجب الصوم على الناس ، ولو وقع حكمه عن شهادة واحد .

(٣) الحنفية — قالوا : يثبت شوال بشهادة رجلين عدلين ، أو رجل وأمرأتين كذلك أن

والمالكية ، وخالف الشافعية ، والحنابلة فانظر مذهبيهما تحت الخط (١) .

مبحث صيام يوم الشك

في تعريف يوم الشك وحكم صومه تفصيل في المذاهب فانظره تحت الخط (٢) .

= كانت السماء بها علة ، كغيم ونحوه ، أما ان كانت صحوا ، فلا بد من رؤية جماعة كثيرين ، ويلزم أن يقول الشاهد : أشهد .

المالكية — قالوا : يثبت هلال شوال برؤية العدلين أو الجماعة المستفيضة ، وهي الجماعة الكثيرة التي يؤمن تواطؤها على الكذب ، ويفيد خبرها العلم ، ولا يشترط فيها الحرية ، ولا الذكورة ، كما تقدم في « ثبوت هلال رمضان » ، وتكفي رؤية العدل الواحد في حق نفسه ويجب عليه أن يفطر بالنية فلا ينوى الصوم ولكنه لا يجوز له أن يأكل أو يشرب أو نحو ذلك من المفطرات ، ولو أمن اطلاع الناس عليه ، نعم ان طرأ له ما يبيح السفر أو طرأ عليه مرض ، فإنه يجوز له أن يأكل ويشرب وغير ذلك ، وإذا أفطر بغير عذر مبيح ، بالأكل ونحوه ، وعظ وشدد عليه ان كان ظاهر الصلاح ، فان لم يكن ظاهر الصلاح عاقبه القاضى بما يراه تعزيرا .

الشافعية — قالوا : تكفى شهادة العدل الواحد في ثبوت هلال شوال ، فهو كرمضان على الراجح ، ويلزم أن يقول الشاهد : أشهد ، فلفظ الشهادة متفق عليه بين ثلاثة من الأئمة ، ما عدا المالكية .

الحنابلة — قالوا : لا يقبل في ثبوت شوال الا رجلان عدلان يشهدان بلفظ الشهادة . (١) الشافعية — قالوا : اذا صام الناس بشهادة عدل وتم رمضان ثلاثين يوما وجب عليهم الإفطار على الأصح ، سواء كانت السماء صحوا أو لا .

الحنابلة — قالوا : ان كان صيام رمضان بشهادة عدلين وأتموا عدة رمضان ثلاثين يوما ، ولم يروا الهلال ليلة الواحد والثلاثين وجب عليهم الفطر مطلقا ، أما ان كان صيام رمضان بشهادة عدل واحد ، أو بناء على تقدير شعبان تسعة وعشرين يوما بسبب غيم ونحوه ، فإنه يجب عليهم صيام الحادى والثلاثين .

(٢) الحنفية — قالوا : يوم الشك هو آخر يوم من شعبان احتمل أن يكون من رمضان ، وذلك بأن لم ير الهلال بسبب غيم بعد غروب يوم التاسع والعشرين من شعبان ، فوقع الشك في اليوم التالى له هل هو من شعبان أو من رمضان ، أو حصل الشك بسبب رد القاضى شهادة الشهود أو تحدث الناس بالرؤية ، ولم تثبت أما صومه فتارة يكون مكروها تحريما أو تنزيها ، وتارة يكون مندوبا ، وتارة يكون باطلا ، فيكره تحريما اذا نوى أن يصومه جازما أنه من رمضان ، ويكره تنزيها اذا نوى صيامه عن واجب نذر ، وكذا يكره تنزيها اذا صامه مترددا بين الفرض والواجب بأن يقول : نويت صوم غد ان كان من رمضان ، والا فعن واجب آخر ، أو مترددا بين الفرض والنفل ، بأن يقول : نويت =

صوم غد فرضا ان كان من رمضان ، وتطوعا ان كان من شعبان ، ويندب صومه بنية التطوع ان وافق اليوم الذي اعتاد صومه ، ولا بأس بصيامه بهذه النية ، وان لم يوافق عادته ، ويكون صومه باطلا اذا صامه مترددا بين الصوم والافطار ، بأن يقول نويت أن أصوم غدا ان كان من رمضان ، والا فأنا مفطر ، واذا ثبت أن يوم الشك من رمضان أجزاء صيامه ، ولو كان مكروها تحريما ، أو تنزيها ، أو مندوبا أو مباحا .

الشافعية — قالوا : يوم الشك هو يوم الثلاثين من شعبان اذا تحدث الناس برؤية الهلال ليلته ، ولم يشهد به أحد ، أو شهد به من لا تقبل شهادته ، كالنساء والمبنيان ، ويحرم صومه ، سواء كانت السماء في غروب اليوم الذي سبقه صحوا أو بها غيم ، ولا يراعى في حالة الغيم خلاف الامام أحمد القائل بوجوب صومه حينئذ ، لأن مراعاة الخلاف لا تستحب متى خالف حديثا صريحا ، وهو هنا خبر : « فان غم عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين يوما » ، فان لم يتحدث الناس برؤية الهلال ، فهو من شعبان جزما ، وان شهد به عدل ، فهو من رمضان جزما ، ويستثنى من حرمة صومه ما اذا صامه لسبب يقتضى الصوم ، كالنذر ، والقضاء ، أو الاعتیاد ، كما اذا اعتاد أن يصوم كل خميس ، فصادف يوم الشك . فلا يحرم صومه ، بل يكون واجبا في الواجب ، ومندوبا في التطوع ، واذا أصبح يوم الشك مفطرا ، ثم تبين أنه من رمضان وجب الامساك باقى يومه ثم قضاء بعد رمضان على الفور ، وان نوى صيام يوم الشك على أنه من رمضان ، فان تبين أنه من شعبان لم يصح صومه أصلا لعدم نيته ، وان تبين أنه من رمضان ، فان كان صومه مبنيا على تصديقه من أخبره ممن لا تقبل شهادته ، كالفسق والفاسق صح عن رمضان ، وان لم يكن صومه مبنيا على هذا التصديق لم يقع عن رمضان ، وان نوى صومه على أنه ان كان من شعبان فهو نفل ، وان كان من رمضان فهو عنه ، صح صومه نفلا ان ظهر أنه من شعبان ، فان ظهر أنه من رمضان لم يصح فرضا ولا نفلا .

المالكية — عرفوا يوم الشك بتعريفين : أحدهما : أنه يوم الثلاثين من شعبان اذا تحدث ليلته من لا تقبل شهادته برؤية هلال رمضان : كالفسق ، والعبد ، والمرأة ، الثانى : أنه يوم الثلاثين من شعبان اذا كان بالسماء ليلته غيم ، ولم ير هلال رمضان ، وهذا هو المشهور في التعريف ، واذا صامه الشخص تطوعا من غير اعتياد أو لعادة ، كما اذا اعتاد أن يصوم كل خميس ، فصادف يوم الخميس يوم الشك ، كان صومه مندوبا ، وان صامه قضاء عن رمضان السابق ، أو عن كفارة يمين أو غيره أو عن نذر صادفه كما اذا نذر أن يصوم يوم الجمعة وصادف يوم الشك وقع واجبا عن القضاء ، وما بعده ان لم يتبين أنه من رمضان فان تبين أنه من رمضان فلا يجزى عن رمضان الحاضر لعدم نيته ، ولا عن غيره من القضاء والكفارة والنذر ، لأن زمن رمضان لا يقبل صوما غيره ، ويكون عليه قضاء ذلك اليوم عن رمضان الحاضر ، وقضاء يوم آخر عن رمضان الفائت أو الكفارة ، أما النذر ، فلا .

الصيام المحرم

صيام يوم العيد ، وصيام المرأة بغير إذن زوجها

حرم الشارع الصوم في أحوال : منها الصيام يوم العيدين : عيد الفطر ، وعيد الأضحى ، وثلاثة أيام بعد عيد الأضحى ، عند ثلاثة من الأئمة ، إلا الحنفية قالوا : إن ذلك مكروه تحريماً ، وقال المالكية ، يحرم صوم يومين بعد عيد الأضحى لا ثلاثة أيام ، وقد ذكرنا تفصيل كل مذهب في ذلك تحت الخط (١) ، ومنها صيام المرأة نفلاً بغير إذن زوجها ، أو بغير أن تعلم بكونه راض عن ذلك وإن لم يأذنها صراحة ، إلا إذا لم يكن محتاجاً لها ، كذن كان غائباً ، أو محرماً ، أو معتكفاً . وهذا هو رأي الشافعية ، والمالكية ، أما الحنفية ،

= يجب قضاؤه ، لأنه كان معيناً وفات وقته ، وإذا صامه احتياطاً بحيث ينوى أنه إن كان من رمضان احتسب به ، وإن لم يكن من رمضان كان تطوعاً . ففى هذه الحالة يكون صومه مكروهاً ، فإن تبين أنه من رمضان فلا يجزئ عنه . وإن وجب الإمساك فيه لحرمة الشهر ، وعليه قضاء يوم ، وندب الإمساك يوم الشك حتى يرتفع النهار ويتبين الأمر من صوم أو افطار ، فإن تبين أنه من رمضان وجب إمساكه وقضاء يوم بعد ، فإن أفطر بعد ثبوت أنه من رمضان عامداً عالماً فعليه القضاء والكفارة .

الحنابلة — قالوا : يوم الشك هو يوم الثلاثين من شعبان إذا لم ير الهلال ليلته مع كون السماء صحواً لا علة بها ، ويكره صومه تطوعاً . إلا إذا وافق عادة له أو صام قبله يومين فأكثر ، فلا كراهة . ثم إن تبين أنه من رمضان . فلا يجزئ عنه ويجب عليه الإمساك وقضاء يوم بعد ، أما إذا صامه عن واجب كقضاء رمضان الفائت ونذر وكفارة ، فيصح ، ويقع واجباً إن ظهر أنه من شعبان فإن ظهر أنه من رمضان فلا يجزئ . لا عن رمضان ولا عن غيره ، ويجب إمساكه وقضاؤه بعد ، وإن نوى صومه عن رمضان إن كان منه لم يصح عنه إذا تبين أنه منه ، وإن وجب عليه الإمساك والقضاء ، كما تقدم ، فإن لم يتبين أنه من رمضان ، فلا يصح لا نفلاً ولا غيره .

(١) المالكية — قالوا : يحرم صيام يوم عيد الفطر ، وعيد الأضحى ، ويومين بعد عيد الأضحى ، إلا في الحج للمتمتع والقارن ، فيجوز لهما صومهما ، وأما صيام اليوم الرابع من عيد الأضحى فمكروه .

الشافعية — قالوا يحرم ولا ينعقد صيام يوم عيد الفطر وعيد الأضحى ، وثلاثة أيام بعد عيد الأضحى مطلقاً ، ولو في الحج .

الحنابلة — قالوا : يحرم صيام يوم عيد الفطر ، وعيد الأضحى ، وثلاثة أيام بعد عيد الأضحى ، إلا في الحج للمتمتع والقارن .

الحنفية — قالوا : صيام يومى العيد ، وأيام التشريق الثلاثة مكروه تحريماً ، إلا في الحج .

والحنابلة ، فانظر رأيهما تحت الخط (١) .

الصوم المندوب

تاسوعاء - عاشوراء - الأيام البيض - وغير ذلك

الصوم المندوب ، منه صوم شهر المحرم ، وأفضله يوم التاسع والعاشر منه ، والحنفية يقولون أن صومهما سنة لا مندوب ، وقد عرفت أن الشافعية ، والحنابلة يوافقون على هذه التسمية ، إذ لا فرق عندهم بين السنة والمندوب ، أما المالكية فلا يوافقون ، للفرق عندهم بين المندوب والسنة كما هو عند الحنفية ، ومنه صيام ثلاثة أيام من كل شهر . ويندب أن تكون هي الأيام البيض ، أعني الثالث عشر والرابع عشر ، والخامس عشر من الشهر العربي ، وخالف المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .

صوم يوم عرفة

يندب صوم اليوم التاسع من ذي الحجة ، ويقال له ، يوم عرفة . وإنما يندب صومه لغير القائم بأداء الحج ، أما إذا كان حاجا ففي صومه هذا اليوم تفصيل في المذاهب ، مذكور تحت الخط (٣) .

صوم يوم الخميس والاثنين

يندب صوم الاثنين والخميس من كل أسبوع ، وأن في صومهما مصلحة للإبسان لا تخفى .

- (١) الحنفية - قالوا : صيام المرأة بدون إذن زوجها مكروه .
- الحنابلة - قالوا : متى كان زوجها حاضرا ، فلا يجوز صومها بدون إذنه ، ولو كان به مانع من الوطء ، كاحرام ، أو اعتكاف ، أو مرض .
- (٢) المالكية - قالوا : يكره قصد الأيام البيض بالصوم .
- (٣) الحنابلة - قالوا : يندب أن يصوم الحاج يوم عرفة إذا وقف بها ليلا ولم يقف بها نهائرا ، أما إذا وقف بها نهائرا فيكره له صومه .
- الحنفية - قالوا : يكره صوم يوم عرفة للحاج أن أضعفه ، وكذا صوم يوم التروية ، وهو الثامن من ذي الحجة .
- المالكية - قالوا : يكره للحاج أن يصوم يوم عرفة ، كما يكره له أيضا أن يصوم يوم التروية وهو الثامن من ذي الحجة .
- الشافعية - قالوا : الحاج ان كان مقيما بمكة ثم ذهب الى عرفة نهائرا فصومه يوم عرفة خلاف الأولى ، وإن ذهب الى عرفة ليلا ، فيجوز له الصوم ، أما ان كان الحاج مسافرا فييسن له الفطر مطلقا .

صوم ستة من شوال

يندب صوم ستة من شوال مطلقا بدون شروط عند الأئمة الثلاثة ، وخالف المالكية ، والأفضل أن يصومها متتابعة بدون فاصل ، عند الشافعية ، والحنابلة ، أما المالكية ، والحنفية فانظر مذهبيهما تحت الخط (١) .

صوم يوم وافتطار يوم

يندب للقادر أن يصوم يوما ويفطر يوما ، وقد ورد أن ذلك أفضل أنواع الصيام المندوب .

صوم رجب وشعبان
وبقية الأشهر الحرم

يندب صوم شهر رجب وشعبان ، باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وخالف الحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) ، أما الأشهر الحرم وهي أربعة : ثلاثة متوالية ، وهي ذو القعدة : وذو الحجة ، والمحرم ، وواحد منفرد ، وهو رجب ، فإن صيامها مندوب عند ثلاثة من الأئمة ، وخالف الحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٣) .

(٢) المالكية — قالوا : يكره صوم ستة أيام من شوال بشروط :

١ — أن يكون الصائم ممن يقتدى به ، أو يخاف عليه أن يعتد وجوبها .

٢ — أن يصومها متصلة بيوم الفطر .

٣ — أن يصومها متتابعة .

٤ — أن يظهر صومها ، فإن انتفى شرط من هذه الشروط ، فلا يكره صومها ، إلا إذا اعتقد أن وصلها بيوم العيد سنة ، فيكره صومها ، ولو لم يظهرها ، أو صامها متفرقة .

الحنفية — قالوا : تستحب أن تكون متفرقة في كل أسبوع يومان .

(٣) الحنابلة — قالوا : أفراد رجب بالصوم مكروه ، إلا إذا أفطر في أثناءه ، فلا

يكره .

(٣) الحنفية — قالوا : المندوب في الأشهر الحرم أن يصوم ثلاثة أيام من كل منها ،

وهي : الخميس ، والجمعة ، والسبت .

إذا شرع في صيام النفل ثم أفسده

اتمام صوم التطوع بعد الشروع فيه وقضاؤه إذا أفسده مسنون عند الشافعية ،
والحنابلة ، وخالفهم المالكية ، والحنفية ، فانظر مذهبيهما تحت الخط (١) ، ومثل ذلك صوم
الأيام التي نذر اعتكافها ، كأن يقول : لله على أن أعتكف عشرة أيام ، فإنه يسن له أن يصوم
هذه الأيام العشرة ، ولا يفترض صيامها عند الشافعية ، والحنابلة ، وخالفهم المالكية ،
والحنفية ، فانظر مذهبيهما تحت الخط (٢) .

الصوم المكروه

صوم يوم الجمعة وحده والنيروز ، والمهرجان ، وصوم يوم أو يومين قبل
رمضان .

من الصوم المكروه صوم يوم النيروز ، ويوم المهرجان منفردين بذون أن يصوم قبلهما
أو بعدهما ما لم يوافق ذلك عادة له فإنه لا يكره عند ثلاثة ، وقال الشافعية : لا يكره
صومهما مطلقا ، ومن المكروه صيام يوم الجمعة منفردا ، وكذا صيام يوم السبت منفردا ، وقال
المالكية لا يكره افراد يوم الجمعة أو غيره بالصوم ، ومن المكروه أن يصوم قبل شهر رمضان
بيوم أو يومين لا أكثر ، عند الحنفية ، والحنابلة ، أما المالكية فقالوا : لا يكره صوم يوم أو
يومين قبل رمضان ، والشافعية قالوا : يحرم صوم يوم أو يومين قبل رمضان ، وكذا صوم
النصف الثاني من شعبان إذا لم يصله بمأقبله ، ولم يوجد سبب يقتضى صومه من نذر
أو عادة ، ومن المكروه صوم يوم الشك ، وقد تقدم بيانه في المذاهب ، وهناك مكروهات أخرى
مفصلة في المذاهب ، فانظرها تحت الخط (٣) .

(١) الحنفية - قالوا : إذا شرع في صيام نفل ثم أفسده ، فإنه يجب عليه قضاؤه ،
والواجب عندهم بمعنى السنة المؤكدة ، فافساد صوم النفل عندهم مكروه تحريما ،
وعدم قضائه مكروه تحريما ، كما تقدم في أقسام « الصوم » .

المالكية - قالوا : اتمام النفل من الصوم بعد الشروع فيه فرض ، وكذلك قضاؤه إذا
تعذر افساده ، ويستثنى من ذلك من صام تطوعا ، ثم أمره أحد والديه ، أو شيخه بالفطر
شفقة عليه من ادامة الصوم ، فإنه يجوز له الفطر ، ولا قضاء عليه .

(٢) الحنفية - قالوا : يشترط الصوم في صحة الاعتكاف المنذور ، كما تقدم .
المالكية - قالوا : الاعتكاف المنذور يفترض فيه الصوم ، بمعنى أن نذر الاعتكاف أياما
لا يستلزم نذر الصوم لهذه الأيام ، فيصح أن يؤدي الاعتكاف المنذور في صوم تطوع ، ولا
يصح أن يؤدي في حال الفطر ، لأن الاعتكاف من شروط صحته الصوم عندهم .

(٣) الحنفية - قالوا : الصوم المكروه ينقسم الى قسمين : مكروه تحريما ، وهو =

ما يفسد الصيام

تنقسم مفسدات الصيام الى قسمين : قسم يوجب القضاء والكفارة ، وقسم يوجب القضاء دون الكفارة ، واليك بيان كل قسم :

ما يوجب القضاء والكفارة

في مفسدات الصيام التي توجب القضاء والكفارة اختلاف المذاهب ، فانظره تمت الخط (١) .

• صوم أيام الأعياد ، والتشريق فاذا صامها انعقد صومه مع الاثم ، وأن شرع في صومها ثم أفسدها لا يلزمه القضاء ، ومكروه تنزيها ، وهو صيام يوم عاشوراء منفردا عن التاسع ، أو عن الحادى عشر ، ومن المكروه تنزيها أفراد يوم النيروز والمهرجان بالصوم اذا لم يوافق عادة له ، كما ذكر في أعلى الصحيفة ، ومنه صيام أيام الدهر ، لأنه يضعف البدن عادة ، ومنه صوم الوصال ، وهو مواصلة الامساك ليلا ونهارا ، ومنه صوم الصمت ، وهو أن يصوم ولا يتكلم ، ومنه صوم المرأة تطوعا بغير إذن زوجها ، إلا أن يكون مريضا أو سائما أو محرما بحج أو عمرة ، ومنه صوم المسافر اذا أجده الصوم .

الملكية - قالوا : يكره صوم رابع النحر ، ويستثنى من ذلك للقارن ونحوه ، كالمتمتع ، ومن لزمه هدى بنقص في حج أو عمرة فانه يصومه ولا كراهة ، واذا صام الرابع تطوعا فيعقد ، واذا أفطر قبله عامدا ، ولم يقصد بالفطر التخلص من النهى وجب عليه قضاءه ، واذا نذر صومه لزمه نظرا لكونه عبادة في ذاته ، ويكره سرد الصوم وتتابعه لمن يضعفه ذلك عن عمل أفضل من الصوم ، ويكره أيضا صوم يوم المولد النبوى ، لأنه شبيه بالأعياد ، ويكره صوم التطوع لمن عليه صوم واجب كالقضاء ، وصوم الضيف بدون إذن رب المنزل ، أما صوم المرأة تطوعا بدون إذن زوجها فهو حرام كما تقدم ، وكذا يحرم الوصال في الصوم ، وهو وصل الليل بالنهار في الصوم وعدم الفطر ، وأما صوم المسافر فهو أفضل من الفطر ، إلا أن يشق عليه الصوم ، فالأفضل الفطر .

الشافعية - قالوا : يكره صوم المريض والمسافر والحامل والمرضع والشيخ الكبير اذا خافوا مشقة شديدة ، وقد يكون محرما في حالة ما اذا خافوا على أنفسهم الهلاك أو تلف عضو بترك الغذاء ، ويكره أيضا افراد يوم الجمعة ، أو يوم سبت أو أحد بالصوم اذا لم يوجد لهم سبب من نذر ونحوه ، أما اذا صام لسبب ، فلا يكره ، كما اذا وافق عادة له ، أو وافق يوما في صومه ، وكذا يكره صوم الدهر ، ويكره التطوع بصيام يوم ، وعليه قضاء فرض ، لأن أداء الفرض أهم من التطوع .

الحنابلة - قالوا : يكره أيضا صيام الوصال ، وهو أن لا يفطر بين اليومين ، وتزول الكراهة بأكل تمره ونحوها ، ويكره افراد رجب بالصوم .

(١) الحنفية - قالوا : يوجب القضاء والكفارة أمران : الأول أن يتناول غذاء ، أو =

ما في معناه بدون عذر شرعي ، كالأكل والشرب ونحوهما ، ويميل إليه الطبع ، وتنقضى به شهوة البطن ، الثاني : أن يقضى شهوة الفرج كاملة ، وإنما تجب الكفارة في هذين القسمين ، بشروط :

أولا : أن يكون الصائم المكلف مبيثا للنية في أداء رمضان ، فلو لم يبيت النية لا تجب عليه الكفارة ، كما تقدم ، وكذا إذا ببيت النية في قضاء ما فاتته من رمضان ، أو في صوم آخر غير رمضان ثم أفطر ، فإنه لا كفارة عليه .
ثانيا : أن لا يطرأ عليه ما يبيح الفطر من سفر أو مرض ، فإنه يجوز له أن يفطر بعسب حصول المرض ، أما لو أفطر قبل السفر فلا تسقط عنه الكفارة .
ثالثا : أن يكون طائعا مختارا ، لا مكرها .

رابعا : أن يكون متعمدا ، فلو أفطر ناسيا أو مخطئا تسقط عنه الكفارة كما تقدم ، ومما يوجب الجماع في القبل أو الدبر عمدا ، وهو يوجب الكفارة على الفاعل والمفعول به ، بالشروط المتقدمة ، ويزاد عليها أن يكون المفعول به آدميا حيا يشتهي ، وتجب الكفارة بمجرد لقاء الختانين ، وإن لم ينزل ، وإذا مكنت المرأة صغيرا أو مجنونا من نفسها فعليها الكفارة بالاتفاق ، أما إذا تلذذت امرأة بامرأة مثلها بالمساحقة المعروفة وأنزلت فإن عليها القضاء دون الكفارة ، وأما وطء البهيمة والميت والصغيرة التي لا تشتهي فإنه لا يوجب الكفارة ويوجب القضاء بالانزال كما تقدم ومن القسم الأول شرب الدخان المعروف وتناول الأفيون والحشيش ونحو ذلك ، فإن الشهوة فيه ظاهرة ، ومنه ابتلاع ريق زوجته للتلذذ به ، ومنه ابتلاع حبة جنطة أو سمسة من خارج فمه ، لأنه يتلذذ بها ، إلا إذا مضغها فتلاشت ولم يصل منها شيء إلى جوفه ، ومنه أكل الطين الأرمني كما سيأتي ، وكذا قليل المسح ومنه أن يأكل عمدا بعد أن يغتاب آخر ظنانه أنه أفطر بالغيبة ، لأن الغيبة لا تفطر فهذه الشبهة لا قيمة لها ، وكذلك إذا أفطر بعد الحجامة ، أو المس ، أو القبله بشهوة من غير انزال ، لأن هذه الأشياء لا تفطر ، فإذا تعمد الفطر بعدها لزمته الكفارة ، ومنه غير ذلك مما يأتي بيانه فيما يوجب القضاء فقط .

الشافعية — قالوا : ما يوجب القضاء والكفارة ينحصر في شيء واحد وهو الجماع ، بشروط ، الأول أن يكون ناويا للصوم ، فلو ترك النية ليلا لم يصح صومه ، ولكن يجب عليه الإمساك ، فإذا أتى امرأته في هذه الحالة نهرا لم تجب عليه الكفارة ، لأنه ليس بصائم حقيقة ، الثاني : أن يكون عامدا فلو أتاه ناسيا لم يبطل صومه وليس عليه قضاء ولا كفارة ، الثالث : أن يكون مختارا ، فلو أكره على الوقاع لم يبطل صومه ، الرابع : أن يكون عالما بالتحريم ، وليس له عذر مقبول شرعا في جهله ، فلو صام وهو قريب العهد بالاسلام ، أو نشأ بعيدا عن العلماء ، وجامع في هذه الحالة لم يبطل صومه أيضا ، والخامس : أن يقع منه الجماع في صيام رمضان أداء بخصوصه ، ولو فعل ذلك في يوم الفطر فلا .

= النذر أو في صوم القضاء أو الكفارة ، فإن الكفارة لا تجب عليه ولو كان عامدا ، السادس : أن يكون الجماع مستقلا وحده في افساد الصوم ، فلو أكل في حال تلبسه بالفعل ، فإنه لا كفارة عليه ، وعليه القضاء فقط ، السابع : أن يكون آثما بهذا الجماع ، بأن كان مكلفا عاقلا ، أما إذا كان صبييا ، وفعل ذلك وهو صائم فإنه لا كفارة عليه ، ومن ذلك ما لو كان مسافرا ثم نوى الصيام ، وأصبح صائما ، ثم أفطر في أثناء اليوم بالجماع فإنه لا كفارة عليه بسبب رخصة السفر ، الثامن : أن يكون معتقدا صحة صومه ، فلو أكل ناسيا فظن أن هذا مفطر ، ثم جامع بعد ذلك عمدا ، فلا كفارة عليه ، وإن بطل صومه ووجب عليه القضاء ، التاسع : أن لا يصيبه جنون بعد الجماع وقبل الغروب ، فإذا أصابه ذلك الجنون فإنه لا كفارة عليه ، العاشر : أن لا يقدم على هذا الفعل بنفسه ، فلو فرض وكان نائما وعلته امرأته ، فأتاها وهو على هذه الحالة ، فإنه لا كفارة عليه ، إلا أن أغراها على عمل ذلك ، الحادي عشر : أن لا يكون مخطئا ، فلو جامع ظانا بقاء الليل أو دخول المغرب ، ثم تبين أنه جامع نهارا ، فلا كفارة عليه وإن وجب عليه القضاء والامساك ، الثاني عشر : أن يكون الجماع بادخال الحشفة أو قدرها من مقطوعها ونحوه ، فلو لم يدخلها أو أدخل بعضها فقط لم يبطل صومه ، وإذا أنزل في هذه الحالة فعليه القضاء فقط ، ولكن يجب عليه الامساك فإن لم يمسه بقية اليوم فقد أثم ، الثالث عشر : أن يكون الجماع في فرج ، دبرا كان أو قبلا ، ولو لم ينزل ، فلو وطئ في غير ما ذكر ، فلا كفارة عليه ، الرابع عشر : أن يكون فاعلا لا مفعولا ، فلو أتى أنثى أو غيرها ، فالكفارة على الفاعل دون المفعول مطلقا . هذا ، وإذا طلع الفجر وهو يأتي زوجته ، فإن نزع حالا صح صومه ، وإن استمر ولو قليلا بعد ذلك فعليه القضاء والكفارة إن علم بالفجر وقت طلوعه ، أما أن لم يعلم فعليه القضاء دون الكفارة .

الحنابلة - قالوا : يوجب القضاء والكفارة شيئا ، أحدهما : الوطء في نهار رمضان في قبل أو دبر ، سواء كان المفعول به حيا أو ميتة ، عاقلا أو غيره ، ولو بهيمة ، وسواء كان الفاعل متعمدا أو ناسيا ، عالما أو جاهلا ، مختارا أو مكرها أو مخطئا ، كمن وطئ وهو يعتقد أن الفجر لم يدخل وقته ، ثم تبين أنه وطئ بعد الفجر ، ودليلهم على ذلك أن النبي ﷺ أمر المجامع في نهار رمضان بالقضاء والكفارة ، ولم يطلب منه بيان حاله وقت الجماع ، والكفارة واجبة في ذلك ، سواء كان الفاعل صائما حقيقة أو ممسكا امساكا واجبا ، وذلك كمن لم يبيت النية ، فإنه لا يصح صومه مع وجوب الامساك عليه ، فإذا جامع في هذه الحالة لزمته الكفارة مع القضاء الذي تعلق بذمته .

هذا ، والنزاع جماع : فمن طلع عليه الفجر وهو يجامع فنزع وجب عليه القضاء والكفارة ، أما الموطوء ، فإن كان مطاوعا عالما بالحكم غير ناس للصوم فعليه القضاء والكفارة أيضا ، ثانيهما : إذا باشرت امرأة أخرى وأنزلت أحدهما وجبت عليها الكفارة ، =

= ويقال لذلك : المساحقة •

هذا ، وإذا جامع وهو في حال صحته ثم عرض له مرض ، لم تسقط الكفارة عنه بذلك ، ومثل ذلك إذا جامع وهو طليق ، ثم حبس ، أو جامع وهو مقيم ، ثم سافر ، أو جومعت المرأة وهي غير حائض ، ثم حاضت ، فإن الكفارة لا تسقط بشيء من ذلك •

الملكية — قالوا : موجبات القضاء والكفارة هي كل ما يفسد الصوم بشرائط خاصة ، واليك بيان مفسدات الصوم الموجبة للقضاء والكفارة •

أولا : الجماع الذي يوجب الغسل ، ويفسد به صوم اليبالغ ، سواء كان فاعلا أو مفعولا ، وإذا جامع بالغ صغيرة لا تطيقه ، فإن صومه لا يفسد إلا بالانزال ، وإذا خرج المني من غير جماع فإنه يوجب الكفارة دون القضاء ، إلا أنه إذا كان بنظر أو فكر فإنه لا يوجب الكفارة إلا بشرطين : أحدهما : أن يديم النظر والفكر ، فلو نظر إلى امرأة ، ثم غض بصره عنها بدون أن يطيل النظر ، وأمنى بهذا ، فلا كفارة عليه ، الثاني : أن تكون عادته الانزال عند استدامة النظر ، فإن لم يكن الانزال عادته عند استدامة النظر ، ففي الكفارة وعدمها قولان : وإذا خرج المني بمجرد نظراً أو فكر مع لذة معتادة بلا استدامة أوجب القضاء دون الكفارة ، وأما اخراج المني فإنه يوجب القضاء فقط على كل حال ، ومن أتى امرأة نائمة في نهار رمضان وجب عليه أن يكفر عنها ، كما تجب الكفارة على من صب شيئاً عمداً في حلق شخص آخر وهو نائم ووصل لمعدته ، وأما القضاء فيجب على المرأة ، وعلى المصوب في حلقه ، لأنه لا يقبل النسيابة •

ثانياً : اخراج القيء وتعمده ، سواء ملا الفم أو لا ، فمن فعل ذلك عمداً بدون علة وجب عليه القضاء والكفارة ، أما إذا غلبه القيء فلا يفسد الصوم إلا إذا رجع شيء منه ، ولو غلبه فيفسد صومه ، وهذا بخلاف البلغم إذا رجع ، فلا يفسد الصوم ، ولو أمكن الصائم أن يطرحه وتركه حتى رجع •

ثالثاً : وصول مائع إلى الحلق من فم أو أذن أو عين أو أنف ، سواء كان المائع ماء أو غيره إذا وصل عمداً ، فإنه تجب به الكفارة والقضاء ، أما إذا وصل سهواً ، كما إذا تمضمض فوصل الماء إلى الحلق قهراً ، فإنه يوجب القضاء فقط ، وكذا إذا وصل خطأ ، كأكله نهاراً معتقداً بقاء الليل أو غروب الشمس ، أو شاكاً في ذلك ما لم تظهر الصحة ، كأن تبين أن أكله قبل الفجر أو بعد غروب الشمس ، وإلا فلا يفسد صومه ، وفي حكم المائع : البخور وبخار القندر إذا استنشقها فوصل إلى حلقه ، وكذلك الدخان الذي اعتاد الناس شربه ، وهو مفسد للصوم بمجرد وصوله إلى الحلق ، وإن لم يصل إلى المعدة ، وأما دخان الحطب فلا أثر له ، كرائحة الطعام إذا استنشقها فلا أثر لها أيضاً ، ولو اكتحل نهاراً فوجد طعم الكحل في حلقه ففسد صومه ، ووجب عليه الكفارة إن كان عامداً ، وأما لو اكتحل ليلاً ثم وجد طعمه نهاراً فلا يفسد صومه ، ولو دهن شعره عامداً بدون عذر ، =

= فوصل الدهن الى حلقه من مسام الشعر ، ففسد صومه ، وعليه الكفارة ، وكذا اذا استعملت المرأة الحناء في شعرها عمدا بدون عذر ، فوجدت طعمها في حلقها ففسد صومها ، وعليها الكفارة .

رابعا : وصول أى شئ الى المعدة ، سواء كان مائعا أو غيره ، عمدا بدون عذر ، سواء وصل من الأعلى أو من الأسفل ، لكن ما وصل من الأسفل لا يفسد الصوم الا اذا وصل من منفذ ، كالدبر ، فلا يفسد الصوم بـسريان زيت أو نحوه من المسام الى المعدة ، فالحقنة بالابرة في الذراع أو الالية أو غير ذلك لا تفطر ، أما الحقنة في الاحليل ، وهو الذكر ، فلا تفسد الصوم مطلقا ، ولو وصل الى المعدة حصاة أو درهم ، ففسد صومه ان كان واصلا من الفم فقط ، وكل ما وصل الى المعدة على ما بين يبطل الصوم ، ويوجب القضاء في رمضان ، سواء كان وصوله عمدا أو غلبة أو سهوا أو خطأ ، كما تقدم في وصول المائع للحلق ، الا أن الواصل عمدا في بعضه الكفارة على الوجه الذى بينا .

وبالجملة فمن تناول مفسدا من مفسدات الصوم السابقة وجب عليه القضاء والكفارة ، بشروط : أولا : أن يكون الفطر في أداء رمضان ، فان كان في غيره كقضاء رمضان ، وصوم مندور أو صوم كفارة أو نفل ، فلا تجب عليه الكفارة ، وعليه القضاء في بعض ذلك ، على تفصيل يأتى في القسم الثانى ، ثانيا : أن يكون متعمدا ، فان أفطر ناسيا أو مخطئا ، أو لعذر ، كمرض ، وسفر ، فعليه القضاء فقط ، ثالثا : أن يكون مختارا في تناول المفطر ، أما اذا كان مكرها فلا كفارة عليه ، وعليه القضاء ، رابعا : أن يكون عالما بحرمة الفطر ولو جهل وجوب الكفارة عليه اذا أفطر ، أما اذا كان جاهلا بحرمة الفطر — كحديث عهد بالاسلام — أفطر عمدا مختارا فلا كفارة عليه ، خامسا : أن يكون غير مبال بحزمة الشهر ، وهو غير المتأول تأويلا قريبا ، فان كان متأولا تأويلا قريبا فلا كفارة عليه والمتأول تأويلا قريبا هو المستند في فطره لأمر موجود ، وله أمثلة : منها أن يفطر أولا ناسيا أو مكرها ، ثم ظن أنه لا يجب عليه امساك بقية اليوم بعد التذكر ، أو زوال الاكراه فتناول مفطرا عمدا ، فلا كفارة عليه لاستناده لأمر موجود وهو الفطر أولا نسيانا أو باكراه ، ومنها ما اذا سافر الصائم مسافة أقل من مسافة القصر ، فظن أن الفطر مباح له ، لظاهر قوله تعالى : « ومن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر » فنوى الفطر من الليل وأصبح ، مفطرا ، فلا كفارة عليه ، ومنها من رأى هلال شوال نهار الثلاثين من رمضان فظن أنه يوم عيد وأن الفطر مباح فأفطر لظاهر قوله عليه السلام : « صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته » فلا كفارة عليه ، وأما المتأول تأويلا بعيدا فهو المستند في فطره الى أمر غير موجود وعليه الكفارة وله أيضا أمثلة : منها أن من عادته الحمى في يوم معين ، فبيت نية الفطر من الليل ظانا أنه مباح ، فعليه الكفارة ، ولو حم في ذلك اليوم ، ومنها المرأة تعتاد الحيض في يوم معين ، فبيتت نية الفطر لظنها إياحته في ذلك اليوم لمجيء الحيض فيه ، ثم أصبحت .

ما يوجب انقضاء دون الكفارة وما لا يوجب شيئاً

قد عرفت ما يوجب القضاء والكفارة ، وبقي الكلام فيما يوجب القضاء دون الكفارة ، وما لا يفسد الصيام أصلاً ، وهو أمور كثيرة ، مفصلة في المذاهب فانظرها تحت الخط (١) .

= مفطرة فعليها الكفارة ، ولو جاء الحيض في ذلك اليوم حيث نوت الفطر قبل مجيئه ، ومنها من اغتاب في يوم معين من رمضان ، فظن أن صومه بطل ، وأن الفطر مباح فأفطر متعمداً فعليه الكفارة ، سادساً : أن يكون الواصل من الفم ، فلو وصل شيء من الأذن أو العين أو غيرهما مما تقدم ، فلا كفارة ، وإن وجب القضاء ، سابعاً : أن يكون الوصول للمعدة ، فلو وصل شيء إلى حلق الصائم ، وردته فلا كفارة عليه ، وإن وجب القضاء في المائع الواصل إلى الحلق ، ومن الأشياء التي تبطل الصوم وتوجب القضاء والكفارة : رفع النية ورفضها نهراً ، وكذا رفع النية ليلاً إذا استمر رافعاً لها حتى طلع الفجر ، ووصول شيء إلى المعدة من القيء الذي أخرجه الصائم عمداً سواء وصل عمداً أو غلبة لا نسياناً ووصول شيء من أثر السواك الرطب الذي يتحلل منه شيء عادة كقشر الجوز ، ولو كان الوصول غلبة متى تعمد الاستيائك في نهار رمضان ، فهذه الأشياء توجب الكفارة بالشروط السابقة ما عدا التعمد بالنسبة للراجع من القيء ، والواصل من أثر السواك المذكور ، فإنه لا يشترط ، بل التعمد والوصول غلبة سواء . وأما الوصول نسياناً فيوجب القضاء فقط فيهما .

(١) الحنفية - قالوا : ما يوجب القضاء دون الكفارة ثلاثة أشياء ، الأولى : أن يتناول الصائم ما ليس فيه غذاء أو ما في معنى الغذاء ، وما فيه غذاء هو ما يميل الطبع إلى تناوله ، وتنقضي شهوة البطن به ، وما في معنى الغذاء هو الدواء ، الثاني : أن يتناول غذاء أو دواء لعذر شرعي ، كمرض أو سفر أو إكراه ، أو خطأ ، كأن أهمل وهو يتمضمض فوصل الماء إلى جوفه ، وكذا إذا داوى جرحاً في بطنه أو رأسه ، فوصل الدواء إلى جوفه أو دماغه ، أما النسيان فإنه لا يفسد الصيام أصلاً ، فلا يجب به قضاء ولا كفارة ، الثالث : أن يقضى شهوة الفرج غير كاملة ، ومن القسم الأول ما إذا أكل أرزاً نيئاً ، أو عجينا ، أو دقيقاً غير مخلوط بشيء يؤكل عادة كالسمن والعسل ، والا وجبت به الكفارة ، وكذا إذا أكل طينا غير أرمني إذا لم يعتد أكله ، أما الطين الأرمني ، وهو معروف عند العطارين ، فإنه يوجب الكفارة مع القضاء ، أو أكل ملحاً كثيراً دفعة واحدة ، فإن ذلك مما لا يقبله الطبع ، ولا تنقضي به شهوة البطن ، أما أكل القليل منه ، فإن فيه الكفارة مع القضاء ، لأنه يتلذذ به عادة ، وكذا إذا أكل نواة أو قطعة من الجلد أو ثمرة من الثمار التي لا تؤكل قبل نضجها كالسفرجل إذا لم يطبخ أو يملح ، والا كانت فيه الكفارة ، وكذا إذا ابتلع حصاة ، أو حديدة ، أو درهما ، أو ديناراً ، أو تراباً ، أو نحو ذلك ، أو أدخل ماء أو دواء في جوفه =

بواسطة الحقنة من الدبر أو الأنف ، أو قبل المرأة ، وكذا إذا صب في أذنه دهنا ، بخلاف ما إذا صب ماء ، فإنه لا يفسد صومه على الصحيح ، لعدم سريان الماء ، وكذا إذا دخل فمه مطر أو ثلج ، ولم يبتلعه بصنعه ، وكذا إذا تعدد اخراج القيء من جوفه ، أو أخرج كرها وأعاد به بصنعه ، بشرط أن يكون ملء الفم في صورتين ، وأن يكون ذاكرة لصومه ، فإن كان ناسيا لصومه لم يفطر في جميع ما تقدم وكذا إذا كان أقل من ملء الفم على الصحيح ، وإذا أكل ما بقي من نحو ثمرة بين أسنانه إذا كان قدر الحمصة وجب القضاء ، إن كان أقل فلا يفسد ، لعدم الاعتداد به ، وكذا إذا تكون ريقه ثم ابتلعه ، أو بقي بلس بفيه بعد المضضة وابتلعه مع الريق ، فلا يفسد صومه ، وينبغي أن يبصق بعد المضضة قبل أن يبتلع ريقه ، ولا يشترط المبالغة في البصق ، ومن القسم الثاني — وهو ما إذا تناول غذاء ، أو ما في معناه لعذر شرعي — إذا أفطرت المرأة خوفا على نفسها أن تمرض من الخدمة ، أو كان الصائم نائما ، وأدخل أحد شيئا مفطرا في جوفه ، وكذا إذا أفطر عمدا بشبهة شرعية ، بأن أكل عمدا بعد أن أكل ناسيا ، أو جامع ناسيا ، ثم جامع عمدا ، أو أكل عمدا بعد الجماع ناسيا ، وكذا إذا لم يبيت النية ليلا ثم نوى نهارا ، فإنه إذا أفطر لا تجب عليه الكفارة لشبهه عدم صيامه عند الشافعية ، وكذا إذا نوى الصوم ليلا ، ولم ينقض نيته ، ثم أصبح مسافرا ، ونوى الإقامة بعد ذلك ثم أكل لا تلزمه الكفارة وإن حرم عليه الأكل في هذه الحالة وكذا إذا أكل أو شرب ، أو جامع شاكيا في طلوع الفجر ، وكان الفجر طالعا ، لوجود الشبهة ، أما الفطر وقت الغروب فلا يكفي فيه الشك لاسقاط الكفارة بل لا بد من غلبة الظن على إحدى الروايتين ، ومن جامع قبل طلوع الفجر ، ثم طلع عليه الفجر ، فإن نزع فوراً لم يفسد صومه ، وإن بقي كان عليه القضاء والكفارة ، ومن القسم الثالث — وهو ما إذا قضى شهوة الفرج غير كاملة — ما إذا أمنى بوطء ميتة أو بهيمة أو صغيرة لا تشتهى أو أمنى بفخذ أو بطن أو عبث بالكف أو وطئت المرأة وهي نائمة أو قطرت في فرجها دهنا ونحوه فإنه يجب في كل هذا القضاء دون الكفارة ، ويلحق بهذا القسم ما إذا أدخل أصبعه مبلولة بماء أو دهن في دبره واستنجد فوصل الماء إلى داخل دبره ، وإنما يفسد ما دخل في الدبر إذا ما وصل إلى محل الحقنة ، ولا يكون هذا إلا إذا تعمده ، وبالعكس فيه ، وكذا إذا أدخل في دبره خرقة أو خشبة ، كطرف الحقنة ولم يبق منه شيء ، أما إذا بقي منه في الخارج شيء بحيث لم يغيب كله لم يفسد صومه ، وكذلك المرأة إذا أدخلت أصبعها مدهونة بماء أو دهن في فرجها الداخل ، أو أدخلت خشبة الحقنة أو نحوها في داخل فرجها ، وغيبتها كلها ، ففي كل هذه الأشياء ونحوها يجب القضاء دون الكفارة .

هذا ، ولا يفسد صومه لو صب ماء أو دهنا في أحليله للتداوى ، وكذا لو نظر بشهوة فنزل منى بشهوة ، ولو كرر النظر ، كما لا يفطر إذا أمنى بسبب تفكره في وقاع ونحوه ، أو =

= احتلم ، ولا يفطر أيضا بشم الروائح العطرية كالورد والنرجس ، ولا بتأخير غسل الجنابة حتى تطلع الشمس ، ولو مكث جنبا كل اليوم ، ولا يفطر بدخول غبار طريق أو غربله دقيق ، أو ذباب أو بعوض الى حلقه رغما عنه .

المالكية - قالوا : من تناول مفطرا من الأمور المفسدة للصوم المتقدمة ، ولم تتحقق فيه شرائط وجوب الكفارة السابقة فعليه القضاء فقط ، سواء كان الصائم في رمضان أو في فرض غيره كقضاء رمضان ، والكفارات ، والنذر غير المعين ، وأما النذر المعين فان كان أفطر فيه لعذر ، كمرض واقع أو متوقع ، بأن ظن أن الصوم في ذلك الوقت المعين يؤدي الى مرضه ، أو خاف من الصوم زيادة المرض ، أو تأخر البرء ، أو كان الفطر لحبض المرأة ، أو نفاسها ، أو لاغماء أو جنون ، فلا يجب قضاؤه ، نعم اذا بقى شيء من زمنه بعد زوال المانع تعين الصوم فيه ، أما اذا أفطر فيه ناسيا ، كأن نذر صوم يوم الخميس فصام ، الأربعاء ، يظنه الخميس ، ثم أفطر يوم الخميس فعليه القضاء .

هذا ، ومن الصيام المفروض ، صوم المتمتع والقارن اذا لم يجد الهدى ، فان أفطر أحدهما فيهما وجب عليه القضاء .

وبالجملة كل فرض أفطر فيه فانه يجب عليه قضاؤه ، الا النذر المعين على التفصيل السابق ، وأما النفل فلا يجب القضاء على من أفطر فيه الا اذا كان الفطر عمدا حراما ، أما ما لا يفسد الصوم ، ولا يوجب القضاء ، فهو أمور : أحدها : أن يغلبه القيء ، ولم يبتلع منه شيئا فهذا صومه صحيح ، ثانيها : أن يصل غبار الطريق أو الدقيق ونحوهما الى حلق الصائم الذي يزاول أعمالا تتعلق بذلك ، كالذى يباشر طحن الدقيق أو نخله ، ومثلهما ما اذا دخل حلقه ذباب ، بشرط أن يصل ذلك الى حلقه قهرا عنه ، ثالثها : أن يطلع عليه الفجر وهو يأكل أو يشرب مثلا ، فيطرح المأكول ونحوه من فيه بمجرد طلوع الفجر ، فانه لا يفسد صيامه بذلك ، رابعها : من غلبه المنى أو المذي بمجرد نظر أو فكر فان ذلك لا يفسد الصيام ، كما تقدم قريبا ، خامسها : أن يبتلع ريقه المتجمع في فمه ، أو يبتلع ما بين أسنانه من بقايا الطعام ، فانه لا يضره ذلك ، وصومه صحيح حتى ولو تعمدا بلع ما بين أسنانه على المعتمد ، الا اذا كان كثيرا عرفا وابتلعه ، ولو قهرا عنه ، فان صيامه يبطل في هذه الحالة ، سادسها : أن يضع دهننا على جرح في بطنه متصلا بجوفه ، فان ذلك لا يفطره ، لأن كل ذلك لا يصل للمحل الذي يستقر فيه الطعام والشراب ، سابعها : الاحتلام ، فمن احتلم فان صومه لا يفسد .

الحنابلة - قالوا : يوجب القضاء دون الكفارة أمور : منها ادخال شيء الى جوفه عمدا من اللحم أو غيره ، سواء كان يذوب في الجوف كلقمة ، أو لا ، كقطعة حديد أو رصاص ، وكذا اذا وجد طعم العلك - اللبان - بعد مضغه نهارا ، أو ابتلع نخامة وصلته الى فمه أو وصل الدواء بالحقنة الى جوفه ، أو وصل طعم الكحل الى حلقه أو وصل قيء =

= الى فمه ، ثم ابتلعه عمدا ، أو أصاب ريقه نجاسة ثم ابتلعه عمدا ، فان صومه يفسد في كل هذه الأحوال ، وعليه القضاء دون الكفارة ، كما يفسد أيضا بكل ما يصل الى دماغه عمدا ، كالدواء الذي يصل الى أم الدماغ اذا داوى به الجرح الواصل اليها ، وتسمى - المأمومة - وكذا يفسد صومه ، وعليه القضاء دون الكفارة اذا أمنى بسبب تكرار النظر ، أو أمنى بسبب الاستمناء بيده ، أو بيد غيره ، وكذا اذا أمذى بنظر أو نحوه ، أو أمنى بسبب تقبيل أو لمس ، أو بسبب مباشرة دون الفرج ، فان صومه يفسد اذا تعمد في ذلك ، وعليه القضاء ، ولو كان جاهلا بالحكم ، ويفسد صومه أيضا اذا قاء قهرا عنه ولو قليلا ، وعليه القضاء فقط ، ويفسد أيضا بالحجامة ، فمن احتجم أو حجم غيره عمدا فسد صومه اذا ظهر دم ، والا لم يفطر ، ولا يفسد صومه بشيء من هذه الأمور اذا فعله ناسيا أو مكرها ولو كان الاكراه با دخال دواء الى جوفه ، وأما ما لا يوجب كفارة ولا قضاء ، فأمر : منها الفصد ولو خرج دم ، ومنها التشريط بالوسى بدل الحجامة للتداوى ، ومنها الرعاف ، وخروج القيء رغما عنه ، ولو كان عليه دم ، ومنها اذا وصل الى حلق الصائم ذباب أو غبار طريق ونحوه بلا قصد ، لعدم امكان التحرز عنه ، ومنها ما اذا أدخلت المرأة اصبعها أو غيره في قبلها ، ولو مبتلة ، فانها لا تقطر بذلك ، ومنها الانزال بالفكر ، أو الاحتلام فانه لا يفسد الصوم ، ومنها ما اذا لطخ باطن قدمه بالحناء فوجد طعمها في جلقه ، ومنها ما اذا تمضمض أو استنشق ، فسرى الماء الى جوفه بلا قصد ، فان صومه لا يفسد بذلك حتى ولو بالغ في المضمضة والاستنشاق ، ولو كانت المضمضة عبثا مكرها ، ومنها ما اذا أكل أو شرب أو جامع شاكا في طلوع النهار أو ظانا غروب الشمس ولم يتبين الحال ، فان صومه لا يفسد بذلك ، أما اذا تبينه في الصورتين فعليه القضاء في الأكل والشرب ، وعليه القضاء والكفارة في الجماع ، ومنها أن يأكل أو يشرب في وقت يعتقد له ليلا فبان نهارا ، أو أكل ناسيا فظن أنه أفطر بالأكل ناسيا فأكل عامدا ، فان صومه يفسد ، وعليه القضاء فقط .

الشافعية - قالوا : ما يفسد الصوم ويوجب القضاء دون الكفارة أمور : منها وصول شيء الى جوف الصائم ، كثيرا كان أو قليلا ، ولو قدر سمسة أو حصاة ، ولو ماء قليلا ، ولا يفسد الصوم بذلك الا بشروط ، أحدها : أن يكون جاهلا ، بسبب قرب اسلامه ، ثانيها : أن يكون عامدا ، فلو وصل شيء قهرا عنه ، فان صومه لا يفسد ، ثالثها : أن تصل الى جوفه من طريق معتبر شرعا ، كأنفه وفمه وأذنه وقبلة ودبره وكالجرح الذي يوصل الى الدماغ ، ومنها تعاطى الدخان المعروف والتبناك والنشوق ونحو ذلك ، فانه يفسد الصوم ، ويوجب القضاء دون الكفارة ، لما عرفت من مذهبهم أن الكفارة لا تجب الا بالجماع بالشرائط المتقدمة ، ومنها ما لو أدخل اصبعه أو جزء منه ، ولو جافا ، حالة الاستنجاء في قبل أو دبر بدون ضرورة فان صومه يفسد بذلك ، أما اذا كان لضرورة فانه لا يفسد ، =

ما يكره فصله للصائم وما لا يكره

يكره للصائم فعل أمور مفصلة في المذاهب ، فانظرها تحت الخط (١) •

= ومنها أن يدخل عودا ونحوه في باطن أذنه ، فإنه يفطر بذلك ، لأن باطن الأذن يعتبر شرعا من الجوف أيضا ، ومن ذلك ما إذا زاد في المضمضة والاستنشاق عن القدر المطلوب شرعا من الصائم ، بأن بالغ فيهما أو زاد عن الثلاث ، فترتب على ذلك سبق الماء إلى جوفه ، فإن صيامه يفسد بذلك ، وعليه القضاء ، ومنها ما إذا أكل ما بقي من بين أسنانه مع قدرته على تمييزه وطرحه ، فإنه يفطر بذلك ، ولو كان دون الحمصة ، ومنها إذا قاء الصائم عامدا عالما مختارا ، فإنه يفطر ، وعليه القضاء ، ولو لم يملأ الفم ، ومنها ما إذا دخلت ذبابة في جوفه فأخرجها ، فإن صومه يفسد ، وعليه القضاء ، ومنها ما إذا تجشئ عمدا فخرج شيء من معدته إلى ظاهر حلقه ، فإن صومه يفسد بذلك ، وظاهر الحلق — هو مخرج الحاء المهملة على المعتمد — وليس من ذلك إخراج النخامة من الباطن ، وقذفها إلى الخارج لتكرر الحاجة إلى ذلك ، أما لو بلعها بعد وصولها واستقرارها في فمه فإنه يفطر ، ومنها الانزال بسبب المباشرة ، ولو كانت فاحشة ، وكذا الانزال بسبب تقبيل أو لمس أو نحو ذلك ، فإنه يفسد الصوم ويوجب القضاء فقط ، أما الانزال بسبب النظر أو الفكر ، فإن كان غير عادة له ، فإنه لا يفسد الصوم كالاختلام •

(١) الحنفية — قالوا : يكره للصائم فعل أمور ، أولا : ذوق شيء لم يتحلل منه ما يصل إلى جوفه بلا فرق بين أن يكون الصوم فرضا أو نفلا إلا في حالة الضرورة ، فيجوز للمرأة أن تذوق الطعام لتتبين ملوحته إذا كان زوجها سىء الخلق ، ومثلها الطاهي — الطباخ — ، وكذا يجوز لمن يشتري شيئا يؤكل أو يشرب أن يذوقه إذا خشى أن يغبن فيه ولا يوافقه ، ثانيا : مضغ شيء بلا عذر ، فإن كان لعذر كما إذا مضغت المرأة طعاما لابنها ، ولم تجد من يمضغه سواها ممن يحل له الفطر فلا كراهة ، ومن المكروه مضغ العلك — اللبان — الذي لا يصل منه شيء إلى الجوف ، ثالثا : تقبيل امرأته ، سواء كانت القبلة فاحشة بأن يمضغ شفتها أو لا ، وكذا مباشرتها مباشرة فاحشة ، بأن يضع فرجه على فرجها بدون حائل ، وإنما يكره له ذلك إذا لم يأمن على نفسه من الانزال أو الجماع ، أما إذا أمن فلا يكره كما يأتي : رابعا : جمع ريقه في فمه ثم ابتلاعه ، لما فيه من الشبهة ، خامسا : فعل ما يظن أنه يضعفه عن الصوم ، كالفصد والحجامة ، أما إذا كان يظن أنه لا يضعفه فلا كراهة ، وأما ما لا يكره للصائم فعله فأمر ، أولا : القبلة ، أو المباشرة الفاحشة إن أمن الانزال والجماع ، ثانيا : دهن شاربه ، لأنه ليس فيه شيء ينافي الصوم ، ثالثا : الاكتحال ونحوه ، وإن وجد أثره في حلقه ، رابعا : الحجامة ونحوها إذا كانت لا تضعفه عن الصوم ، خامسا : السواك في جميع النهار ، بل هو سنة ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون السواك يابسا أو أخضر ، مبلولا بالماء أو لا ، سادسا : المضمضة =

• • • • •

= والاستنشاق ، ولو فعلها لغير وضوء ، سابعا : الاغتسال ، ثامنا : التبريد بالماء بلفه ثوب مبلول على بدنه ، ونحو ذلك •

الملكية - قالوا : يكره للصائم أن يذوق الطعام ، ولو كان صائعا له ، وإذا ذاقه وجب عليه أن يمجه لئلا يصل الى حلقه منه شيء ، فإن وصل شيء الى حلقه غلبه فعليه القضاء في الفرض ، على ما تقدم ، وإن تعمد ايصاله الى جوفه فعليه القضاء والكفارة في رمضان ، كما تقدم ، ويكره أيضا مضغ شيء كتمر أولبان ، ويجب عليه أن يمجه ، والا فكما تقدم ، ويكره أيضا مداواة حفر الأسنان - وهو فساد أصولها - نهارا إلا أن يخاف الضرر إذا أخر المداواة الى الليل فلا تكره نهارا ، بل تجب أن خاف هلاكها أو شديد أذى بالتأخير ، ومن المكروه غزل الكتان الذي له طعم ، وهو الذي يعطن في المبسات إذا لم تكن المرأة الغازلة مضطرة للغزل ، والا فلا كراهة ، ويجب عليها أن تمسح ما تكون في فمها من الريق على كل حال ، أما الكتاب الذي لا طعم له ، وهو الذي يعطن في البحر ، فلا يكره غزله ، ولو من غير ضرورة ، ويكره الحصاد للصائم لئلا يصل الى حلقه شيء من الغبار فيفطر ما لم يضطر اليه ، والا فلا كراهة ، وأما رب الزرع فله أن يقوم عليه عند الحصاد ، لأنه مضطر لحفظه وملاحظته وتكره مقدمات الجماع كالقبلة والفكر والنظران علمت السلامة من الامذاء والامناء ، فإن شك في السلامة وعدمها ، أو علم عدم السلامة حرمت ، ثم إذا لم يحصل امذاء ولا امناء فالصوم صحيح ، فإن أمذى فعليه القضاء ، إلا إذا أمذى بمجرد نظر أو فكر من غير قصد ولا متابعة ، فلا قضاء عليه وإن أمنى فعليه القضاء والكفارة في رمضان إن كانت المقدمات محرمة ، بأن علم الناظر مثلا عدم السلامة أو شك فيها ، فإن كانت مكروهة بأن علم السلامة فعليه القضاء فقط ، إلا إذا استرسل في المقدمة حتى أنزل ، فعليه القضاء والكفارة ، ومن المكروه الاستيلاء بالطرب الذي يتحلل نه شيء ، والا جاز في كل النهار ، بل يندب لمقتضى شرعى ، كوضوء وصلاة ، وأما المضمضة للعطش فهي جائزة ، والا صباح بالجنابة خلاف الأولى ، والأولى الاغتسال ليلا ، ومن المكروه الحجامه والفصد للصائم إذا كان مريضا وشك في السلامة من زيادة المرض التي تؤدي الى الفطر ، فإن علم السلامة جاز كل منهما كما يجوزان للصحيح عند علم السلامة أو شك فيها ، فإن علم كل منهما عدم السلامة ، بأن علم الصحيح أنه يمرض لو احتجم أو فصد ، أو علم المريض أن مرضه يزيد بذلك كان كل منهما محرما •

الحنابلة - قالوا : يكره للصائم أمور ، منها ما إذا تمضمض عبثا أو سرفا ، أو لحر ، أو لعطش ، أو غاص في الماء لغير تبرد ، أو غسل مشروع ، فإن دخل الماء في هذه الحالات الى جوفه فانه لا يفسد صومه مع كراهة هذه الأفعال ، ومنه أن يجمع ريقه ، فيبتلعه ، وكره مضغ ما لا يتحلل منه شيء ، وحرّم مضغ ما يتحلل منه شيء ، ولو لم يبلغ ريقه ، وكذا ذوق طعام لغير حاجة ، فإن كان ذوقه لحاجة لم يكره ، ويبطل الصوم بما وصل منه الى =

حكم من فسد صومه

في أداء رمضان

من فسد صومه في أداء رمضان وجب عليه الامساك بقية اليوم تعظيماً لحرمة الشهر، فإذا داعب شخص زوجته أو عانقها أو قبلها أو نحو ذلك فأمنى، ففسد صومه، وفي هذه الحالة يجب عليه الامساك بقية اليوم، ولا يجوز له الفطر، أما من فسد صومه في غير أداء رمضان، كالصيام المنذور، سواء أكان معيناً أم لا، وكصوم الكفارات، وقضاء رمضان، وصوم التطوع، فإنه لا يجب عليه الامساك بقية اليوم، باتفاق ثلاثة من الأئمة، وخالف المالكية، فانظر مذهبهم تحت الخط (١).

= حلقه إذا كان لغبر حاجة، وكره له أن يترك بقية طعام بين أسنانه، وشتم ما لا يؤمن من وصوله إلى حلقه بنفسه كسحق مسك وكافور وبخور بنحو عود، بخلاف ما يؤمن فيه جذبه بنفسه إلى حلقه، فإنه لا يكره كالورد، وكذا يكره له القبلة، ودواعي الوطء، كعمانقة ولس، وتكرار نظر. إذا كان ما ذكر يحرك شهوته، والا لم يكره، وتحرم عليه القبلة، ودواعي الوطء أن ظن بذلك انزالاً، وكذا يكره له أن يجامع وهو شاك في طلوع الفجر، الثاني بخلاف السحور مع الشك في ذلك، لأنه يتقوى به على الصوم، بخلاف الجماع، فإنه ليس كذلك.

الشافعية - قالوا: يغتفر للصائم أمور، ويكره له أمور: فبغتفر له وصول شيء إلى الجوف بنسيان أو إكراه، أو بسبب جهل يعذر به شرعاً، ومنه وصول شيء كان بين أسنانه بجريان ريقه بشرط أن يكون عاجزاً عن مجه، أما إذا ابتلعه مع قدرته على مجه، فإنه يفسد صومه، ومثل هذا النخامة، وأثر القهوة على هذا التفصيل، ومن ذلك غبار الطريق، وغلبة الدقيق، والذباب والبعوض، فإذا وصل إلى جوفه شيء من ذلك لا يضر، لأن الاحتراز عن ذلك من شأنه المشقة والحرَج، ويكره له أمور: منها المشتمة، وتأخير الفطر عن الغروب إذا اعتقد أن هذا فضيلة، والا فلا كراهة، ومن ذلك مضغ العلك - اللبان -، ومنه مضغ الطعام، فإنه لا يفسد، ولكنه يكره إلا لحاجة، كأن يمضغ الطعام لولده الصغير ونحوه، ومن ذلك ذوق الطعام، فإنه يكره للصائم إلا لحاجة، كأن يكون طباًخاً ونحوه فلا يكره، ومن ذلك الحجامَة والفصد، فإنهما يكرهان للصائم إلا لحاجة، ومن ذلك التقبيل أن لم يحرك الشهوة، والا حرم، ومثله المعانقة والمباشرة، ومن ذلك دخول الحمام فإنه مضغ للصائم، فيكره له ذلك لغبر حاجة، ومن ذلك السواك بعد الزوال فإنه يكره إلا إذا كان لسبب يقتضيه، كتغير فمه بأكل نحو بصل بعد الزوال نسياناً، ومن ذلك تمتع النفس بالشهوات من المبصرات والمشومات والمسموعات أن كان كل ذلك حلالاً، فإنه يكره، أما التمتع بالمحرم فهو محرم على الصائم والفطر، كما لا يخفى، ومن ذلك الاحتفال، وهو خلاف الأولى على الراجح.

(١) المالكية - قالوا: يجب امساك المفطر في النذر المعين أيضاً، سواء أفطر عمداً أو لا، =

الأعذار المبيحة للفطر المرض وحصول المشقة الشديدة

الأعذار التي تبيح الفطر للصائم كثيرة : منها المرض ، فإذا مرض الصائم ، وخاف زيادة المرض بالصوم أو خاف تأخير البرء من المرض ، أو حصلت له مشقة شديدة بالصوم ، فإنه يجوز له الفطر ، باتفاق ثلاثة ، وقال الحنابلة : بل يسن له الفطر ، ويكره له الصوم في هذه الأحوال ، أما إذا غلب على ظنه الهلاك أو الضرر الشديد بسبب الصوم ، كما إذا خاف تعطيل حسنة من هواه ، فإنه يجب عليه الفطر ، ويحرم عليه الصوم باتفاق . هذا ما إذا كان مريضا بالفعل ، أما إذا كان صحيحا ، وظن بالصوم حصول مرض شديد ، ففي حكمه تفصيل في المذاهب المذكور تحت الخط (١) .

ولا يجب على المريض إذا أراد الفطر أن ينوي الرخصة التي منحها الشارع للمعذورين ، باتفاق ثلاثة ، وقال الشافعية : بل نية الترخص له بالفطر واجبة ، وإن تركها كان آثما .

خوف الحامل والمرضع الضرر من الصيام

إذا خافت الحامل والمرضع الضرر من الصيام على أنفسهما ولديهما معاً ، أو على أنفسهما فقط ، أو على ولديهما فقط ، فإنه يجوز لهما الفطر على تفصيل في المذاهب .

= لتعيين وقته للصوم بسبب النذر ، كما أن شهر رمضان متعين للصوم في ذاته ، أما النذر غير المغين وباقي الصوم الواجب ، فإن كان التتابع واجباً فيه كصوم كفارة رمضان ، وصوم شهر نذر أن يصومه متتابعاً ، فلا يجب عليه الإمساك إذا أفطر فيه عمداً لبطلانه بالفطر ، ووجوب استئنافه من أوله ، وإن أفطر فيه سهواً أو غلبة ، فإن كان في غير اليوم الأول منه وجب عليه الإمساك ، وإن كان في اليوم الأول ندب الإمساك ، ولا يجب ، وإن كان التتابع غير واجب فيه ، كقضاء رمضان وكفارة اليمين جازاً الإمساك وعدمه ، سواء أفطر عمداً أو لا ، لأن الوقت غير متعين للصوم ، وإن كان الصوم نفلاً ، فإن أفطر فيه نسياناً وجب الإمساك ، لأنه لا يجب عليه قضاءه بالفطر نسياناً ، وإن أفطر فيه عمداً ، فلا يجب الإمساك لوجوب القضاء عليه بالفطر عمداً ، كما تقدم .

(١) الحنابلة — قالوا : يسن له الفطر ، كالمريض بالفعل ، ويكره له الصيام .

الحنفية — قالوا : إذا كان صحيحاً من المرض ، وغلب على ظنه حصول المرض بالصيام فإنه يباح له الفطر ، كما يباح له الصوم ، كما لو كان مريضاً بالفعل .

المالكية — قالوا : إذا ظن الصحيح بالصوم هلاكاً أو أذى شديداً وجب عليه الفطر كالمريض .

الشافعية — قالوا : إذا كان صحيحاً وظن بالصوم حصول المرض : فلا يجوز له الفطر ما لم يشرع في الصوم ، ويتحقق الضرر

مذكور تحت الخط (١) •

(١) المالكية — قالوا : الحامل والمرضع ، سواء أكانت المرضع أما للولد من التسبب ، أم غيرها ، وهى الظئر ، إذا خافتا بالصوم مرضا أو زيادته ، سواء كان الخوف على أنفسهما ولديهما ، أو أنفسهما فقط ، أو ولديهما فقط ، يجوز لهما الفطر وعليهما القضاء ، ولا فدية على الحامل ، بخلاف المرضع فعليها الفدية ، أما إذا خافتا بالصوم هلاكا ، أو ضررا شديدا لأنفسهما أو ولديهما ، فيجب عليهما الفطر ، وإنما يباح للمرضع الفطر إذا تعين الرضاع عليها ، بأن لم تجد مرصعة سواها ، أو وجدت ولم يقبل الولد غيرها ، أما إن وجدت مرصعة غيرها وقبلها الولد ، فيتعين عليها الصوم ، ولا يجوز لها الفطر بحال من الأحوال ، وإذا احتاجت المرصعة الجديدة التي قبلها الولد الأجرة ، فإن كان للولد مال ، فالأجرة تكون من ماله ، وإن لم يوجد له مال ، فالأجرة تكون على الأب ، لأنها من ثوابع النفقة على الولد ، والنفقة واجبة على أبيه إذا لم يكن له مال •

الحنفية — قالوا : إذا خافت الحامل ، أو المرضع الضرر من الصيام جاز لهما الفطر ، سواء كان الخوف على النفس والولد معا ، أو على النفس فقط ، أو على الولد فقط ، ويجب عليهما القضاء عند القدرة بدون غدية ، وبدون متابعة الصوم في أيام القضاء ، ولا فرق في المرضع بين أن تكون أما أو مستأجرة للارضاع ، وكذا لا فرق بين أن تتعين للارضاع أو لا ، لأنها إن كانت أما فالارضاع واجب عليها ديانة ، وإن كانت مستأجرة فالارضاع واجب عليها بالعقد ، فلا محيص منه •

الحنابلة — قالوا : يباح للحامل ، والمرضع الفطر إذا خافتا الضرر على أنفسهما ولديهما ، أو على أنفسهما فقط ، وعليهما في هاتين الحالتين القضاء دون الفدية ، أما إن خافتا على ولديهما فقط فعليهما القضاء والفدية ، والمرضع إذا قبل الولد ثدي غيرها ، وقدرت أن تستأجر له ، أو كان للولد مال يستأجر منه من ترضعه استأجرت له ، ولا تفطر ، وحكم المستأجرة للرضاع كحكم الأم فيما تقدم •

الشافعية — قالوا : الحامل والمرضع إذا خافتا بالصوم ضررا لا يحتمل ، سواء كان الخوف على أنفسهما ولديهما معا ، أو على أنفسهما فقط ، أو على ولديهما فقط ، وجب عليهما الفطر ، وعليهما القضاء في الأحوال الثلاثة ، وعليهما أيضا الفدية مع القضاء في الحالة الأخيرة ، وهى ما إذا كان الخوف على ولديهما فقط ، ولا فرق في المرضع بين أن تكون أما للولد أو مستأجرة الرضاع ، أو متبرعة به ، وإنما يجب الفطر على المرضع في كل ما تقدم إذا تعينت للارضاع ، بأن لم توجد مرصعة غيرها مفطرة ، أو صائمة لا يضرها الصوم ، فإن لم تتعين للارضاع جاز لها الفطر مع الارضاع ، والصوم مع تركه ، ولا يجب عليها الفطر ، ومحل هذا التفصيل في المرصعة المستأجرة إذا كان ذلك الخوف قبل الأجرة ، أما بعد الأجرة بأن نلب على ظننا احتياجها للفطر بعد الأجرة ، فإنه يجب عليها الفطر متى خافت الضرر من الصوم ، ولو لم تتعين للارضاع •

الفطر بسبب السفر

يباح الفطر للمسافر بشرط أن يكون السفر مسافة تبيح قصر الصلاة على ما تقدم تفصيله ، وبشرط أن يشرع فيه قبل طلوع الفجر بحيث يصل الى المكان الذي يبدأ فيه قصر الصلاة قبل طلوع الفجر ، فان كان السفر يبيح قصرها لم يجز له الفطن ، وهذان الشرطان متفق عليهما ، عند ثلاثة ، وخالف الحنابلة في الشرط الأول فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ، وزاد الشافعية شرطا ثالثا تحت الخط (٢) ، فاذا شرع في السفر بعد طلوع الفجر حرم عليه الفطر ، فلو أفطر فعليه القضاء دون الكفارة عند ثلاثة وخالف الشافعية فانظر مذهبهم تحت الخط (٣) ، ويجوز الفطر للمسافر الذي بيت النية بالصوم ، ولا اثم عليه ، وعليه القضاء خلافا للمالكية والحنفية ، فانظر مذهبهما تحت الخط (٤) ، ويندب للمسافر الصوم ان لم يشق عليه ، لقوله تعالى : « وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ » فان شق عليه كان الفطر أفضل باتفاق الحنفية والشافعية ، أما المالكية والحنابلة ، فانظر مذهبهما تحت الخط (٥) ، الا اذا أدى الصوم الى الخوف على نفسه من التلف أو تلف عضو منه ، أو تعطيل منفعته ، فيكون الفطر واجبا ، ويحرم الصوم باتفاق .

صوم الحائض والنفساء

اذا حاضت المرأة الصائمة أو نفست وجب عليها الفطر ، وحرم الصيام ، ولو صامت فصومها باطل ، وعليها القضاء .

= والفدية هي اطعام مسكين عن كل يوم من أيام القضاء مقدارا من الطعام يعادل ما يعطى لأحد مساكين الكفارة ، على التفصيل المتقدم في المذاهب .

(١) الحنابلة - قالوا : اذا سافر الصائم من بلده في أثناء النهار ، ولو بعد الزوال سفرا مباحا يبيح القصر جاز له الافطار ، ولكن الأولى له أن يتم صوم ذلك اليوم .

(٢) الشافعية - زادوا شرطا ثالثا لجواز الفطر في السفر ، وهو أن لا يكون الشخص مديما للسفر ، فان كان مديما له حرم عليه الفطر ، الا اذا لحقه بالصوم مشقة كالمشقة التي تبيح التيمم فيفطر وجوبا .

(٣) الشافعية - قالوا : اذا أفطر الصائم الذي أنشأ السفر بعد طلوع الفجر بما يوجب القضاء والكفارة وجبا عليه ، واذا أفطر بما يوجب القضاء فقط وجب عليه القضاء .

وحرم عليه الفطر على كل حال .

(٤) المالكية - قالوا : اذا بيت نية الصوم في السفر ، فأصبح صائما فيه ثم أفطر لزمه القضاء والكفارة ، سواء أفطر متأولا أو لا .

الحنفية - قالوا : يحرم الفطر على من بيت نية الصوم في سفره ، واذا أفطر فعليه القضاء دون الكفارة .

(٥) المالكية - قالوا : الأفضل للمسافر الصوم ان لم يحصل له مشقة .

حكم من حصل له جوع أو عطش شديدان

فأما الجوع والعطش الشديدان اللذان لا يقدر معهما على الصوم ، فيجوز لمن حصل له شيء من ذلك الفطر ، وعليه القضاء .

حكم الفطر لكبر السن

الشيخ الهرم الفاني الذي لا يقدر على الصوم في جميع فصول السنة يفطر وتجب عن كل يوم فدية طعام مسكين ، وقال المالكية : يستحب له الفدية فقط ، ومثله المريض الذي لا يرجى برؤه ، ولا قضاء عليهما لعدم القدرة ، باتفاق ثلاثة ، وخالف الحنابلة فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ، أما من عجز عن الصوم في رمضان ، ولكن يقدر على قضاائه في وقت آخر ، فانه يجب عليه القضاء في ذلك الوقت ، ولا فدية عليه .

إذا طرأ على الصائم جنون

إذا طرأ على الصائم جنون ولو لحظة . لم يجب عليه الصوم ، ولا يصح ، وفي وجوب القضاء تفصيل المذاهب ، فانظره تحت الخط (٢) .
وإذا زال العذر المبيح للأفطار في أثناء النهار ، كأن طهرت الحائض ، أو أقام المسافر ، أو بلغ الصبي ، وجب عليه الامساك بقية اليوم احتراماً للشهر ، عند الحنفية ، والحنابلة ، أما المالكية والشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٣) .

= الحنابلة — قالوا : يسن للمسافر الفطر ، ويكره له الصوم ، ولو لم يجد مشقة لقوله ﷺ : « ليس من البر الصوم في السفر » .

(١) الحنابلة — قالوا : من عجز عن الصوم لكبر أو مرض لا يرجى برؤه فعليه الفدية عن كل يوم ، ثم ان أخرجها فلا قضاء عليه إذا قدر بعد على الصوم ، أما إذا لم يخرجها ثم قدر فعليه القضاء .

(٢) الشافعية — قالوا : ان كان متعدياً بجنونه بأن تناول شيئاً أزال عقله نهراً ، فعليه قضاء ما جن فيه من الأيام ، والا فلا .

الحنابلة — قالوا : إذا استغرق جنونه جميع اليوم ، فلا يجب عليه القضاء مطلقاً ، سواء كان متعدياً أو لا ، وان أفاق في جزء من اليوم وجب عليه القضاء .

الحنفية — قالوا : إذا استغرق جنونه جميع الشهر ، فلا يجب عليه القضاء ، والا وجب .

المالكية — قالوا : إذا جن يوماً كاملاً أو جله سلم في أوله أو لا ، فعليه القضاء ، وان جن نصف اليوم أو أقله ، ولم يسلم أوله فيهما فعليه القضاء أيضاً ، والا فلا ، كما تقدم :

(٣) المالكية — قالوا : لا يجب الامساك ، ولا يستحب في هذه الحالة الا إذا كان لعذر الاكراه ، فانه إذا زال وجب عليه الامساك ، وكذا إذا أكل ناسياً ، ثم تذكر ، فانه يجب عليه الامساك أيضاً .

ما يستحب للصائتم

يستحب للصائتم أمور : منها تعجيل الفطر بعد تحقق الغروب ، وقبل الصلاة ، ويندب أن يكون على رطب ، فتمر فحلو ، فماء ، وأن يكون ما يفطر عليه من ذلك وتراً ، ثلاثة ، فأكثر ومنها الدعاء عقب فطره بالمأثور ، كأن يقول : اللهم لك صمت ، وعلى رزقك أفطرت ، وعلىك توكلت ، وبك آمنت ، ذهب الظمأ وابتلت العروق ، وثبت الأجر ، يا واسع الفضل اغفر لي ، الحمد لله الذي أعانني فصمت ، ورزقني فأفطرت ، ومنها السحور على شيء وإن قل ، ولو جرعة ماء ، لقوله ﷺ « تسحروا ، فإن في السحور بركة » ، ويدخل وقته بنصف الليل الأخير ، وكلما تأخر كان أفضل ، بحيث لا يقص في شك من الفجر ، لقوله ﷺ : « يدع ما يرييك إلى ما لا يرييك » ومنها كف اللسان عن فضول الكلام ، وأما كفه عن الحرام ، كالغيبة والنميمة ، فواجب في كل زمان ، ويتأكد في رمضان ، ومنها الاكثار من الصدقة والاجسان الى ذوى الأرحام والفقراء والمساكين : ومنها الاشتغال بالعلم ، وتلاوة القرآن والذكر ، والصلاة على النبي ﷺ كلما تيسر له ذلك ليلاً أو نهاراً ، ومنها الاعتكاف ، وسيأتى بيانه في محله .

قضاء رمضان

من وجب عليه قضاء رمضان لفطره فيه عمداً أو لسبب من الأسباب السابقة فإنه يقضى بدل الأيام التي أفطرها في زمن يباح الصوم فيه تطوعاً ، فلا يجزىء القضاء فيما نهى عن صومه ، كأيام العيد ، ولا فيما تعين لصوم مفروض كرمضان الحاضر ، وأيام النذر المعين ، كأن ينذر صوم عشرة أيام من أول القعدة ، فلا يجزىء قضاء رمضان فيها لتعينها بالنذر ، عند المالكية ، والشافعية ، أما الحنابلة ، والحنفية فانظر مذهبيهما تحت الخط (١) ، كما لا يجزىء القضاء في رمضان الحاضر ، لأنه متعين للاداء ، فلا يقبل صوماً آخر سواه ، فلو نوى أن يصوم رمضان الحاضر أو أياماً منه قضاء عن رمضان سابق ، فلا يصح الصوم عن

= الشافعية - قالوا : لا يجب الإمساك في هذه الحالة ، ولكنه يسن .

(١) الحنفية - قالوا : إذا قضى ما فاتته من رمضان في الأيام التي نذر صومها صح صيامه عن رمضان ، وعليه قضاء النذر في أيام آخر ، وذلك لأن النذر لا يتعين بالزمان والمكان ، فيجزئه صيام رجب عن صيام شعبان في النذر ، وكذلك يجزئه التصديق ب درهم بدل آخر في مكان غير المكان الذي عينه في نذره .

الحنابلة - قالوا : إن ظاهر عبارة الاقتناع أنه إذا قضى أيام رمضان في أيام النذر

المعين أجزأه .

(٢) الحنفية - قالوا : من نوى قضاء صيام الفائت في رمضان الحاضر صح الصيام =

واحد منهما ، لا عن الحاضر ، لأنه لم ينوّه ، ولا عن الفائت ، لأن الوقت لا يقبل سوى الحاضر ، باتفاق ثلاثة ، وخالف الحنفية فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ، ويجزىء القضاء في يوم الشك لصحة صومه تطوعا ، ويكون القضاء بالعدد لا بالهلال ، فمن أفطر رمضان كله ، وكان ثلاثين يوما ، ثم ابتداء قضاءه من أول المحرم مثلا ، فكان تسعة وعشرين يوما ، وجب عليه أن يصوم يوما آخر بعد المحرم ليكون القضاء ثلاثين يوما كرمضان الذي أفطره ، ويستحب لمن عليه قضاء أن يبادر به ليتعجل براءة ذمته ، وأن يتابعه إذا شرع فيه ، فإذا أخر القضاء أو فرقه صح ذلك ، وخالف المندوب ، إلا أنه يجب عليه القضاء فورا إذا بقي على رمضان الثاني بقدر ما عليه من أيام رمضان الأول ، فيتعين القضاء فورا في هذه الحالة خلافا للشافعية ، والحنفية ، فانظر مذهبيهما تحت الخط (٢) ، ومن أخرس القضاء حتى دخل رمضان الثاني وجبت عليه الفدية زيادة عن القضاء ، وهي اطعام مسكين عن كل يوم من أيام القضاء ومقدارها هو ما تعطى لمسكين واحد في الكفارة كما تقدم في « مبحث الكفارات » باتفاق ثلاثة ، وخالف الحنفية ، فقالوا ، لا فدية على من أخر قضاء رمضان حتى دخل رمضان الثاني ، سواء كان التأخير بعذر أو بغير عذر ، وإنما تجب الفدية إذا كان متمكنا من القضاء قبل دخول رمضان الثاني ، والا فلا فدية عليه ، ولا تتكرر الفدية بتكرر الأعوام بدون قضاء ، باتفاق ثلاثة . وقال الشافعية : بل تتكرر الفدية بتكرر الأعوام .

الكفارة الواجبة على من أفطر رمضان ، وحكم من عجز عنها

تقدم أن الصيام ينقسم إلى مفروض وغيره ، وأن المفروض ينقسم إلى أقسام : صوم رمضان وصوم الكفارات ، والصيام المنذور ، أما صوم رمضان فقد تقدم الكلام فيه ، وأما الكفارات فأنواع ، منها كفارة اليمين ، وكفارة الظهار ، وكفارة القتل ، ولهذه الأنواع الثلاثة مباحث خاصة بها في قسم المعاملات « وقد ذكرنا كفارة اليمين في الجزء الثاني صحيفة ٦٩ ، وكفارة الظهار في الجزء الرابع صحيفة ٤٦٤ ، ومن أنواع الكفارات كفارة الصيام ، وهي المراد بيانها هنا : فكفارة الصيام هي التي تجب على من أفطر في أداء رمضان على التفصيل السابق في المذاهب . وهي اعتاق رقبة مؤمنة ، باتفاق ثلاثة ، وقال

= ووقع عن رمضان الحاضر دون الفائت ، لأن الزمن متعين لأداء الحاضر ، فلا يقبل غيره ، ولا يلزم فيه تعيين النبوة ، كما تقدم في « شرائط الصيام » .
(١) الشافعية - قالوا : يجب القضاء فورا أيضا إذا كان فطره في رمضان عمدا بدون عذر شرعي .

الحنفية - قالوا يجب قضاء رمضان وجوبا موسما بلا تقييد بوقت ، فلا يأنم بتأخره إلى أن يدخل رمضان الثاني .

(٢) الشافعية - قالوا : تتكرر الفدية بتكرر الأعوام .

الحنفية : لا يشترط أن تكون الرقبة مؤمنة في الصيام ، ويشترط أن تكون سليمة من العيوب الخسرة ، كالعمى والبكم والجنون ، فإن لم يجدها فصيام شهرين متتابعين ، فإن صام في أول الشهر العربي أكمله وما بعده باعتبار الأهلة وأن ابتداء في أثناء الشهر العربي صام باقيه وصام الشهر الذي بعده كاملاً باعتبار الهلال ، وأكمل الأول ثلاثين يوماً من الثالث ، ولا يحسب يوم القضاء من الكفارة ، ولا بد من تتابع هذين الشهرين بحيث لو أفسد يوماً في أثناءها ولو بعذر شرعي ، كسفر ، صار ما صامه نفلاً ، ووجب عليه استئنافها لانقطاع التتابع الواجب فيها ، باتفاق ثلاثة ، وقال الحنابلة : الفطر لعذر شرعي كالفطر للسفر لا يقطع التتابع ، فإن لم يستطع الصوم لمشقة شديدة ونحوها ، فاطعام ستين مسكيناً ، فهي واجبة على الترتيب المذكور باتفاق ثلاثة . وخالف المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ، وقد استدلل الثلاثة بخبر الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه : جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : « هلكت ، قال : وما أهلكك ؟ قال : وقعت امرأتى في رمضان ، قال : هل تجد ما تعتق رقبة ؟ قال : لا ، قال : فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين ؟ قال : لا ، قال : فهل تجد ما تطعم ستين مسكيناً ؟ قال : لا ، ثم جلس السائل ، فأثنى النبي ﷺ بعرق فيه تمر (العرق : مكث من خوص النخل ، وكان فيه مقدار الكفارة) فقال تصدق بهذا ، فقال : على أفقر مني يا رسول الله ، فوالله ما بين لابتئها أهل بيت أحوج إليه مني ، فضحك ﷺ حتى بدت أنياباه ، ثم قال : اذهب ، فاطعمه أهلك » وما جاء في هذا الحديث من اجراء صرف الكفارة لأهل الكفر ، وفيهم من تجب عليه نفقته فهو خصوصية لذلك الرجل ، لأن المفروض في الكفارة انما هو اطعام ستين مسكيناً لغير أهله ، بحيث يغطي كل واحد منهم مقداراً مخصوصاً ، على تفصيل في المذهب ، مذكور تحت الخط (٢) .

(١) المالكية — قالوا : كفارة رمضان على التخيير بين الاعتاق والاطعام ، وصوم الشهرين المتتابعين ، وأفضلها الاطعام ، فالعتق ، فالصيام ، وهذا التخيير بالنسبة للحر الرشيد ، أما العبد فلا يصح العتق منه ، لأنه لا ولاء له ، فيكفر بالاطعام أن أذن له سيده فيه ، وله أن يكفر بالصوم ، فإن لم يأذن له سيده في الاطعام تعين عليه التكفير بالصيام ، وأما السفية فيأمره وليه بالتكفير بالصوم ، فإن امتنع أو عجز عنه كفر عنه وليه بأقل الأمرين قيمة من الاطعام ، أو العتق .

(٢) المالكية — قالوا : يجب تملك كل واحد ما بمد النبي ﷺ ، وهو ملء اليدين المتوسطتين لا مقبوضتين ولا مبسوطتين ، ويكون ذلك المد من غالب طعام أهل بلد المكفر من قمح أو غيره ، ولا يجزئ بدله الغداء ولا العشاء على المعتمد ، وقدر المد بالكيل بثلاث قدح مصري ، وبالوزن برطل وثلاث كل رطل مائة وثمانية وعشرون درهماً مكيًا ، وكل درهم يزن خمسين حبة ، وخمس حبة من متوسطة الشعير ، والذي يعطى انما هو الفقراء أو المساكين ، ولا يجزئ أعطائها لمن تلزمه نفقتهم ، كآبيه وأمه وزوجته وأولاده الصغار ، أما أقاربه الذين لا تلزمه نفقتهم فلا مانع من أعطائهم منها إذا كانوا فقراء ، =

وتتعدد الكفارة بتعدد الأيام التي حصل فيها ما يقتضى الكفارة ، عند الشافعية والمالكية أما الحنفية ، والحنابلة ، فانظر مذهبيهما تحت الخط (١) ، أما اذا تعدد المقتضى في

= كالخوته وأخواته وأجداده *

الحنفية - قالوا : يكفى في اطعام الستين مسكينا أن يشبعهم في غداين أو عشائين ، أو فطور وسحور ، أو يدفع لكل فقير نصف صاع من القمح أو قيمته ، أو صاعا من الشعير ، أو التمر أو الزبيب ، والصاع قدحان وثلث بالكيل المصرى . ويجب أن لا تكون في المساكين من تلزمه نفقته ، كأصوله وفروعه وزوجته *

الشافعية - قالوا : يعطى لكل واحد من الستين مسكينا مدا من الطعام الذى يصح اخراجه في زكاة الفطر ، كالقمح والشعير ، ويشترط أن يكون من غالب قوت بلده ، ولا يجزىء نحو الدقيق والسويق ، لأنه لا يجزىء في الفطرة . والمد : نصف قدح مصرى ، وهو ثمن الكيلة المصرية . ويجب تملكهم ذلك . ولا يكفى أن يجعل هذا القدر طعاما يطعمهم به ، فلو غداهم وعشاهاهم به لم يكف ولم يجزىء : ويجب أن لا يكون في المساكين من تلزمه نفقته ان كان الجانى في الصوم هو المكفر عن نفسه ، أما ان كفر عنه غيره فيصح أن يعتبر عيال ذلك الجانى في الصوم من ضمن المساكين *

الحنابلة - قالوا : يعطى كل مسكين مدا من قمح ، والمد : هو رطل وثلث بالعراقى ، والرطل العراقى مائة وثمانية وعشرون درهما ، أو نصف صاع من تمر أو شعير أو زبيب أو أقط ، وهو اللبن المجمد ، ولا يجزىء اخراجها من غير هذه الأصناف مع القدرة ، والصاع أربعة أمداد ، ومقدار الصاع بالكيل المصرى قدحان . ويجوز اخراجها من دقيق القمح والشعير أو سويقهما ، وهو ما يحمص ثم يطحن ، اذا كان بقدر حبه في الوزن لا في الكيل ، ولو لم يكن مخولا ، كما يجزىء اخراج الحب بلا تنقية ، ولا يجزىء في الكفارة اطعام الفقراء خبزا ، أو اعطاؤهم حبا معيبا ، كالقمح المسوس والمبلول والقديم الذى تغير طعمه ، ويجب أن لا يكون في الفقراء الذين يطعمهم في الكفارة من هو أصل أو فرع له ، كأمه وولده ، ولو لم يجب عليه نفقتهما ، ولا من تلزمه نفقته ، كزوجته وأخته التى لا يعولها غيره ، سواء كان هو المكفر عن نفسه ، أو كفر عنه غيره *

(١) الحنفية - قالوا : لا تتعدد الكفارة بتعدد ما يقتضيهامطلقا ، سواء كان التعدد في يوم واحد ، أو في أيام متعددة ، وسواء كان في رمضان واحد ، أو في متعدد من سنين مختلفة ، إلا أنه لو فعل ما يوجب الكفارة ثم كفر عنه ثم فعل ما يوجبها ثانيا ، فان كان هذا التكرار في يوم واحد كفت كفارة واحدة ، وان كان التكرار في أيام مختلفة كفر عما بعد الأول الذى كفر عنه بكفارة جديدة ، وظاهر الرواية يقتضى التفصيل ، وهو ان وجبت بسبب الجماع تتعدد ، والا فلا تتعدد *

الحنابلة - قالوا : اذا تعدد المقتضى الكفارة في يوم واحد ، فان كفر عن الأول لزمته كفارة ثانية للموجب الذى وقع بعده ، وان لم يكفر عن السابق كفته كفارة واحدة عن الجميع

اليوم الواحد فلا تتعدد ، ولو حصل الموجب الثاني بعد أداء الكفارة عن الأول ، فلو وطئ في اليوم الواحد عدة مرات فعليه كفارة واحدة ، ولو كفر بالعتق أو الاطعام عقيب الوطء الأول ، فلا يلزمه شيء لما بعده ، وإن كان آثما لعدم الامساك الواجب ، فإن عجز عن جميع أنواع الكفارات استقرت في ذمته إلى الميسرة ، باتفاق ثلاثة ، وخالف الحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

الاعتكاف

تعريفه وأركانه

هو اللبث في المسجد للعبادة على وجه مخصوص ، ومعنى هذا أن النية ليست ركناً من أركان الاعتكاف ، والا لذكرت في التعريف ، وهو كذلك عند الحنفية ، والحنابلة فانهم يقولون : أن النية شرط لا ركن ، وخالف المالكية ، والشافعية ، مقالوا . أنها ركن لا شرط . وقد عرفت أن الأمر في ذلك سهل ، إذ النية لا بد منها عند الفريقين ، سواء كانت شرطاً أو ركناً ، فمن قال : أنها ركن ذكرها في التعريف ، فزاد بعد كلمة « مخصوص » كلمة « بنية » ، ومن لم يقل : أنها ركن حذف كلمة « بنية » ، فأركانه ثلاثة : المكث في المسجد ، والمسجد ، والشخص المعتكف . والنية عند من يقول : أنها ركن . وله أقسام ، وشروط ، ومفسدات ، ومكروهات ، وآداب .

أقسامه ومدته

فأما أقسامه فهي اثنان : واجب ، وهو المنذور ، فمن نذر أن يعتكف وجب عليه الاعتكاف ، وسنة ، وهو ما عدا ذلك ، وفي كون السنة مؤكدة في بعض الأحيان دون بعض تفصيل في المذاهب مذكور تحت الخط (٢) . وأقل مدته لحظة زمنية بدون تحديد ، وخالف المالكية ، والشافعية ، فانظر مذهبهما تحت الخط (٢) .

(١) الحنابلة - قالوا : إذا عجز في وقت وجوبها عن جميع أنواعها سقطت عنه ، ولو أيسر بعد ذلك .

(٢) الحنابلة - قالوا : يكون سنة مؤكدة في شهر رمضان ، وأكده في العشر الأواخر منه . الشافعية - قالوا : أن الاعتكاف سنة مؤكدة في شهر رمضان وغيره وهو في العشر الأواخر منه أكد .

الحنفية - قالوا : هو سنة كفاية مؤكدة في العشر الأواخر من رمضان ، ومستحب في غيرها . فالأقسام عندهم ثلاثة .

المالكية - قالوا : هو مستحب في رمضان وغيره على المشهور ، ويتأكد في رمضان مطلقاً وفي العشر الأواخر منه أكد ، فأقسامه عندهم اثنان : واجب ، وهو المنذور ، ومستحب ، وهو ما عداه .

(٢) المالكية - قالوا : أقله يوم وليلة على الراجح .

شروط الاعتكاف - اعتكاف المرأة بدون إذن زوجها

وأما شروطه : فمنها الإسلام ، فلا يصح الاعتكاف من كافر ، ومنها التمييز ، فلا يصح من مجنون ونحوه ولا من صبي غير مميز ، أما الصبي المميز فيصح اعتكافه ، ومنها وقوعه في المسجد ، فلا يصح في بيت ونحوه ، على أنه لا يصح في كل مسجد ، بل لابد أن تتوافر في المسجد الذي يصح فيه الاعتكاف شروط مفصلة في المذاهب ، مذكورة تحت الخط (١) ، ومنها النية ، فلا يصح الاعتكاف بدونها . وقد عرفت أنها من الشروط عند الحنفية ، والحنابلة ، وخالف المالكية ، والشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) ، ومنها الطهارة من الجنابة والحيض والنفاس ، عند الشافعية ، والحنابلة ، أما المالكية ، والحنفية ، فانظر مذهبيهما تحت الخط (٣) .

الشافعية - قالوا : لابد في مدته من لحظة تزيد عن زمن قبول : « سبحان الله » .
 (١) المالكية - اشترطوا في المسجد أن يكون مباحا لعموم الناس ، وأن يكون المسجد الجامع لمن تجب عليه الجمعة ، فلا يصح الاعتكاف في مسجد البيت ولو كان المعتكف امرأة ، ولا يصح في الكعبة ، ولا في مقام الولي .
 الحنفية - قالوا : يشترط في المسجد أن يكون مسجد جماعة ، وهو ماله امام ومؤذن سواء أقيمت فيه الصلوات الخمس أو لا .
 هذا إذا كان المعتكف رجلا ، أما المرأة فتعتكف في مسجد بيتها الذي أعدته لصلاتها ، ويكره تنزيها اعتكافها في مسجد الجماعة المذكور ، ولا يصح لها أن تعتكف في غير موضع صلاتها المعتاد ، سواء أعدت في بيتها مسجد لها أو اتخذت مكانا خاصا بها للصلاة .
 الشافعية - قالوا : متى ظن المعتكف أن المسجد موقوف خالص للمسجدية - أي ليس مشاعا - صح الاعتكاف فيه للرجل والمرأة ، ولو كان المسجد غير جامع ، أو غير مباح للعموم .

الحنابلة - قالوا : يصح الاعتكاف في كل مسجد للرجل والمرأة ، ولم يشترط للمسجد شروط ، إلا أنه إذا أراد أن يعتكف زمنا يتخلله فرض تجب فيه الجماعة ، فلا يصح الاعتكاف حينئذ إلا في مسجد تقام فيه الجماعة ولو بالمعتكفين .

(٢) الشافعية ، والمالكية - قالوا : النية ركن لا شرط ، كما تقدم ، ولا يشترط عند الشافعية في النية أن تحصل وهو مستقر في المسجد ولو حكما ، فيشمل المتردد في المسجد ، فيتأكد في حال مروره على المعتمد .

(٣) الحنفية - قالوا : الخلو من الجنابة شرط لحل الاعتكاف لا لصحته ، فلو اعتكف الجنب صح اعتكافه مع الحرمة ، أما الخلو من الحيض والنفاس فإنه شرط لصحة الاعتكاف للواجب ، وهو المنذور ، فلو اعتكفت الحائض أو النفساء لم يصح اعتكافهما لأنه يشترط للاعتكاف الواجب الصوم ، ولا يصح الصيام منهما ، أما الاعتكاف المسنون ، فإن الخلو من

وزاد المالكية على ذلك شروطاً أخرى ، فإنظرها تحت الخط (١) ، ولا يصح اعتكاف المرأة بغير إذن زوجها ، ولو كان اعتكافها مندوراً ، سواء علمت أنه يحتاج إليها للاستمتاع ، أو ظنت ، أو لا . وخالف الشافعية والمالكية ، فإنظر مذهبيهما تحت الخط (٢) .

مفسدات الاعتكاف

أما مفسدات الاعتكاف منها : الجماع عمداً ، ولو بدون انزال ، سواء كان بالليل أو النهار ، باتفاق . أو الجماع نسياناً فإنه يفسد الاعتكاف عند ثلاثة ، وقال الشافعية : إذا جامع ناسياً للاعتكاف ، فإن اعتكافه لا يفسد ، أما دواعي الجماع من تقبيل بشهوة ، ومباشرة ونحوها ، فإنها لا تفسد الاعتكاف إلا بانزال ، باتفاق ثلاثة ، وخالف المالكية ، فإنظر مذهبيهم

جـ . الحيض والنفاس ليس شرطاً لصحته لعدم اشتراط الصوم له على الراجح .
المالكية — قالوا : الخلو من الجنابة ليس شرطاً لصحة الاعتكاف ، وإنما هو شرط لحصول المكث في المسجد ، فإذا حصل للمعتكف أثناء اعتكافه جنابة بسبب غير مفسد للاعتكاف ، كالاحتلام ، ولم يكن بالمسجد ماء وجب عليه الخروج للاغتسال خارج المسجد ، ثم يرجع عقبه فإن تراخى عن العود إلى المسجد بعد اغتساله بطل اعتكافه ، إلا إذا تأخر لحاجة من ضرورياته ، كقص أظفاره أو شاربته ، فلا يبطل اعتكافه ، وأما الخلو من الحيض والنفاس فهو شرط لصحة الاعتكاف مطلقاً ، مندوراً أو غيره ، لأن من شروط صحته الصوم ، والحيض والنفاس مانعان من صحة الصوم ، فإذا حصل للمعتكفة الحيض أو النفاس أثناء الاعتكاف خرجت من المسجد وجوباً ، ثم تعود إليه عقب انقطاعهما لتتميم اعتكافها التي نذرت أو نوتته حين دخولها المسجد ، فتعتكف في المنذور بقية أيامه وتأتي أيضاً ببذل الأيام التي حصل فيها العذر ، وأما في التطوع فتكمل الأيام التي نوت أن تعتكف فيها ، ولا تقضى بذل أيام العذر .

(١) المالكية — زادوا في شروط الاعتكاف الصوم ، سواء كان الاعتكاف مندوراً أو تطوعاً .

الحنفية — زادوا في شروط الاعتكاف الصيام إن كان واجباً ، أما التطوع فلا يشترط فيه الصوم .

(٢) الشافعية — قالوا : إذا اعتكفت المرأة بغير إذن زوجها صح وكانت آثمة ، ويكره اعتكافها إن أذن لها ، وكانت من ذوات الهيئة

المالكية — قالوا لا يجوز للمرأة أن تنذر الاعتكاف أو تتطوع به ، بدون إذن زوجها إذا علمت أو ظنت أنه يحتاج لها للوطء ، فإذا فعلت ذلك بدون إذنه ، فهو صحيح ، وله أن يفسده عليها بالوطء لا غير ، ولو أفسده وجب عليها قضاؤه ، ولو كان تطوعاً ، لأنها متعدية بعدم استئذانه ولكن لا تسرع في القضاء إلا بإذنه .

تحت الخط (١) ، ولكن يحرم على المعتكف أن يفعل تلك الدواعي بشهوة ، ولا يفسد أنزال المنى بفكر أو نظر أو احتلام ، سواء كان ذلك عادة له أو لا ، عند الحنفية والحنابلة ، أما المالكية ، والشافعية ، فانظر مذهبيهما تحت الخط (٢) ، ومنها الخروج من المسجد ، على تفصيل في المذاهب ، مذكور تحت الخط (٣) .

(١) المالكية — قالوا : مثل الجماع القبلة على الفم ، ولم يقصد المقبل لذة ، ولم يجدها ، ولو لم ينزل ، أما اللمس والمباشرة ، فانهما يفسدان بشرط قصد اللذة ، أو وجدانها ، والأفلا .

(٢) المالكية — قالوا : يفسد الاعتكاف بانزال بالفكر ، والنظر ليلا أو نهارا ، عامداً أو ناسياً .
الشافعية — قالوا : أن كان الانزال بالنظر والفكر عادة للمعتكف ، فانه يفسد الاعتكاف ، وإن لم يكن عادة له ، فلا يفسد .

(٣) الحنفية — قالوا : خروج المعتكف من المسجد له حالتان
الحالة الأولى : أن يكون الاعتكاف واجبا بنذر ، وفي هذه الحالة لا يجوز له الخروج من المسجد مطلقا ، ليلا أو نهارا ، عمداً أو نسيانا ، فمن خرج بطل اعتكافه الا بعذر ، والأعذار التي تبيح للمعتكف — اعتكافا واجبا — الخروج من المسجد تنقسم الى ثلاثة أقسام : الأول : أعذار طبيعية ، كالبول ، أو الغائط ، أو الجنابة بالاحتلام حيث لا يمكنه الاغتسال في المسجد ونحو ذلك ، فإن المعتكف يخرج من المسجد للاغتسال من الجنابة ، ولقضاء حاجة الإنسان بشرط أن لا يمكث خارج المسجد الا بقدر قضائها ، الثاني : أعذار شرعية كالخروج لصلاة الجمعة إذا كان المسجد المعتكف فيه لا تقام فيه الجمعة ، ولا يجوز أن يخرج الا بقدر ما يدرك به أربع ركعات قبل الأذان عند المنبر ولا يمكث بعد الفراغ من الصلاة الا بقدر ما يصلى أربع ركعات أو ستا ، فإن مكث أكثر من ذلك لم يفسد اعتكافه ، لأن المسجد الثاني محل الاعتكاف ، الا أنه يكره له ذلك تنزيها لمخالفته ما التزمه أولا ، وهو الاعتكاف في المسجد الأول بلا ضرورة ، الثالث : أعذار ضرورية ، كالخوف على نفسه أو متاعه إذا استمر في هذا المسجد ، وكذا إذا تهدم المسجد ، فانه يخرج بشرط أن يذهب الى مسجد آخر فوراً ناويا الاعتكاف فيه .

الحالة الثانية : أن يكون الاعتكاف نفلا ، وفي هذه الحالة لا بأس من الخروج منه ولو بلا عذر ، لأنه ليس له زمن معين ينتهي بالخروج ، ولا يبطل ما مضى منه ، فإن عاد الى المسجد ثانيا ونوى الاعتكاف كان له أجره ، أما إذا خرج من المسجد في الاعتكاف الواجب بلا عذر أثم وبطل ما فعل منه .

المالكية — قالوا : إذا خرج المعتكف من المسجد ، فإن كان خروجه لقضاء مصلحة لا بد منها كشرء طعام أو شرايب له ، أو ليتطهر ، أو ليتبول مثلا ، فلا يبطل اعتكافه ، وأما إذا

= خرج لغير حاجياته الضرورية، كأن خرج لعيادة مريض ، أو لصلاة الجمعة حيث كان المسجد الذى يعتكف فيه ليس فيه جمعة ، أو خرج لأداء شهادة ، أو تشييع جنازة ولو كانت جنازة أحد والديه ، فإن اعتكافه يبطل ، وإن كان الخروج واجبا ، كما فى الجمعة ، فإن مكث بالمسجد ، ولم يخرج لها ، كان آثما ، وصح اعتكافه ، لأن ترك الجمعة واحدة ليس من الكبائر ، والاعتكاف لا يبطل إلا بارتكاب كبيرة على المشهور ، وليس من الخروج المبطل لاعتكافه ما إذا خرج لعذر ، كحيفض ، أو نفاس . كما تقدم ، وأما إذا صادف المعتكف أثناء اعتكافه زمن لا يصح فيه الصوم كأيام العيد ، فإنه يجب عليه البقاء بالمسجد ، ولا يجوز له الخروج على الراجح ، فإذا انتهى العيد أتم ما بقى من أيام الاعتكاف الذى نذر . أو نواه تطوعا .

الجنابة - قالوا : يبطل الاعتكاف بالخروج من المسجد عمدا لاسهوا إلا الحاجة لا بد له منها كبول وقىء غلب عليه ، وغسل ثوب متنجس يحتاج إليه ، والطهارة من الأحداث . كغسل الجنابة والوضوء ، وله أن يتوضأ فى المسجد ، ويغتسل إذا لم يضر ذلك بالمسجد أو بالناس ، وإذا خرج المعتكف لشيء من ذلك ، فله أن يمشى على حسب عادته بدون انصراف . وكذلك يجوز له الخروج ليأتى بطعامه وشرابه إذا لم يوجد من يحضرهما له ويخرج أيضا للجمعة إن كانت واجبة عليه ولا يبطل اعتكافه بذلك ، لأنه خروج لواجب ، وله أن يذهب لها مبكرا ، وأن يطيل المقام بمسجدها بعد صلاتها بدون كراهة ، لأن المسجد الثانى صالح للاعتكاف ، ولكن يستحب له المسارعة بالرجوع الى المسجد الأول ليتم اعتكافه به . وعلى الاجمال لا يبطل الاعتكاف بالخروج لعذر شرعى أو طبيعى .

المشافية - قالوا : الخروج من المسجد بلا عذر يبطل الاعتكاف : والأعذار المبيحة للخروج تكون طبيعية كقضاء الحاجة من بول وغائط ، وتكون ضرورية ، كأنه دمام هيطان بالمسجد ، فإنه إن خرج الى مسجد آخر بسبب ذلك لا يبطل اعتكافه ، وإنما يبطل الاعتكاف بالفساد إذا فعله المعتكف عمدا مختارا عالما بالتحريم ، فإن فعله ناسيا ، أو مكرها ، أو جاهلا جهلا يعذر به شرعا ، كأن كان قريبا عهد بالاسلام ، لم يبطل اعتكافه ، ومن خرج لعذر مقبول شرعا لا ينقطع تتابع اعتكافه بالمدة التى خرج فيها ، ولا يلزمه تجديد نيته عند العودة ، لكن يجب قضاء المدة التى مضت خارج المسجد إلا الزمن الذى يقضى فيه حاجته من تبرز ونحوه مما لم يطل عادة ، فإنه لا يقضيه ، وهذا إذا كان الاعتكاف واجبا متتابعاً ، بأن نذر اعتكاف أيام متتابعة . أما الاعتكاف المفذور المطلق أو المقيد بمدة لا يشترط فيها التتابع ، فإنه يجوز الخروج من المسجد فيهما ولو لغير عذر ، لكن ينقطع اعتكافه بخروجه ، ويجدد النية عند عودته ، إلا إذا عزم على العودة فيهما ، أو كان خروجه لنحو تبرز ، فإنه لا يحتاج الى تجديدها ، ومثل ذلك الاعتكاف المندوب ، أما بول المعتكف في أنفائه بالمسجد فهو حرام ، وإن لم يبطل اعتكافه .

ومنها الردة ، فإذا ارتد المعتكف بطل اعتكافه ، ثم ان عاد للإسلام ، فلا يجب عليه قضاؤه ترغيباً له في الإسلام ، عند الحنفية ، والمالكية ، وخالف الشافعية ، والحنابلة ، فانظر مذهبيهما تحت الخط (١) .

• وهناك مفسدات أخرى مفصلة في المذاهب ، مذكورة تحت الخط (٢) .

(١) الحنابلة - قالوا : اذا عاد للإسلام بعد الردة وجب عليه القضاء .
الشافعية - قالوا : اذا كان الاعتكاف المنذور مقيداً بمدة متتابعة بأن نذر أن يعتكف عشرة أيام متتابعة بدون انقطاع ، ثم ارتد في الأثناء وجب عليه اذا رجع للإسلام أن يستأنف مدة جديدة ، أما اذا نذر اعتكافاً مدة غير متتابعة ، ثم ارتد أثناء الاعتكاف وأسلم ، فإنه لا يستأنف مدة جديدة ، بل يبني على ما فعل .

(٢) المالكية - قالوا : من المفسدات أن يأكل أو يشرب نهارة عمداً ، فإذا أكل أو شرب نهارة عمداً بطل اعتكافه ، ووجب عليه ابتداءه من أوله ، سواء كان الاعتكاف واجباً أو غيره ، ولا يبني على ما تقدم منه ، وأما اذا أكل أو شرب ناسياً ، فلا يجب عليه ابتداءه بل يبني على ما تقدم منه ، ويقضى بدل اليوم الذي حصل فيه الفطر ، ولو كان الاعتكاف تطوعاً ، ومنها تناول السكر المحرم ليلاً ، ولو أفاق قبل الفجر ، وكذلك تعاطى المخدر اذا خدره بالفعل ، فمتى تعاطى شيئاً من ذلك بطل اعتكافه وابتدأه من أوله ، ومنها فعل كبيرة لا تبطل الصوم كالغيبة والنميمة ، على أحد قولين مشهورين ، والقول الآخر هو : أن ارتكاب الكبائر لا يبطله ، وقد تقدمت الإشارة الى ذلك ، ومنها الجنون والاعماء ، فإذا جن المعتكف أو أغمى عليه ، فان كان ذلك مبطلًا للصوم ، كما تقدم ، بطل اعتكافه ، ولكنه لا يبتدئه من أوله بعد زوالهما ، بل يبني على ما تقدم منه ، ويقضى بدل الأيام التي حصل فيها أن كان الاعتكاف واجباً ، كما تقدم في « الحيض والنفاس » ومنها الحيض والنفاس ، كما تقدم في الشروط .

الحنفية - قالوا : يفسد الاعتكاف أيضاً باغماء اذا استمر أياماً ، ومثله الجنون ، وأما السكر ليلاً فلا يفسده ، وكذلك لا يفسد بالسباب والجدل ونحوهما من المعاصي ، وأما الحيض والنفاس فقد تقدم أن الخلو منهما شرط لصحة الاعتكاف الواجب ، ولحل الاعتكاف غير الواجب فإذا طرأ أحدهما على المعتكف اعتكافاً واجباً ففسد اعتكافه ، وإذا فسد الاعتكاف فان كان فساده بالردة ، فلا قضاء بعد الإسلام ، كما تقدم ، وان فسد بغيرها ، فان كان الاعتكاف معيناً ، كما اذا نذر اعتكاف عشرة أيام معينة قضى بدل الأيام التي حصل فيها الفساد ، ولا يستأنف الاعتكاف من أوله ، وان كان غير معين استأنف الاعتكاف ، ولا يعتد بما تقدم عنه على وجود الفساد .

الحنابلة - قالوا : من مفسدات الاعتكاف أيضاً سكر المعتكف ولو ليلاً ، أما ان شرب مسكراً ولم يسكر ، أو ارتكب كبيرة ، فلا يفسد اعتكافه ، ومنها الحيض والنفاس ، فإذا حاضت المرأة أو نفست بطل اعتكافها ، ولكنها بعد زوال المانع تنبى على ما تقدم منه ، لأنها

مكروهات الاعتكاف وآدابه

وأما مكروهاته وآدابه ، ففيها تفصيل في المذاهب المذكور تحت الخط (١) .

= معذورة ، بخلاف السكران ، فإنه يبنى بعد زوال السكر ، ويبتدىء اعتكافه من أوله ، ولا يبطل الاعتكاف بالاعماء ، ومن المفسدات أن ينوي الخروج من الاعتكاف وأن يخرج بالفعل .

الشافعية — قالوا : يفسد الاعتكاف أيضا بالسكر والجنون ان حصل بسبب تعديه . وبالحيض والنفاس اذا كانت المدة المنذورة تخلو في الغالب عنهما ، بأن كانت خمسة عشر يوما فأقل في الحيض ، وتسعة أشهر فأقل في النفاس ، أما اذا كانت المدة لا تخلو في الغالب عنهما ، بأن كانت تزيد على ما ذكر ، فلا يفسد بالحيض ولا بالنفاس ، كما لا يفسد بارتكاب كبيرة ، كالغيبة ولا بالشتم .

(١) المالكية — قالوا : مكروهات الاعتكاف كثيرة : منها أن ينقص عن عشرة أيام أو يزيد على شهر ، ومنها أكله خارج المسجد بالقرب منه ، كرحبته وفنائته ، أما اذا أكل بعيدا من المسجد ، فإن اعتكافه يبطل ، ومنها أن لا يأخذ القادر معه في المسجد ما يكفي من أكل أو شرب ولباس ، ومنها دخوله منزله القريب من المسجد لحاجة لابد منها اذا لم يكن بذلك المنزل زوجته أو أمته ، لئلا يشتغل بهما عن الاعتكاف . فإن كان منزله بعيدا من المسجد بطل اعتكافه بالخروج إليه ، ومنها الاشتغال حال الاعتكاف بتعلم العلم أو تعليمه ، لأن المقصود من الاعتكاف رياضة النفس ، وذلك يحصل غالبا بالذكر والصلاة ، ويستثنى من ذلك العلم العيني ، فلا يكره الاشتغال به حال الاعتكاف ، ومنها الاشتغال بالكتابة ان كانت كثيرة ، ولم يكن مضطرا لها لتحصيل قوته والا فلا كراهة ، ومنها اشتغاله بغير الصلاة والذكر ، وقراءة القرآن والتسبيح والتحميد والتهليل والاستغفار ، والصلاة على النبي ﷺ وذلك كعبادة مريض بالمسجد وصلاة على جنازة به ومنها صعوده منارة أو أسطحا للاذان ، ومنها اعتكاف ما ليس عنده ما يكفي .

وأما آدابه : فمنها أن يستصحب ثوبا غير الذي عليه ، لأنه ربما احتاج له ، ومنها مكته في مسجد اعتكافه ليلة العيد اذا اتصل انتهاء اعتكافه بها ليخرج من المسجد الى مصلى العيد ، فتتمصل عبادة بعبادة ، ومنها مكته بمؤخرة المسجد ليبعد عن يشغله بالكلام معه ، ومنها إيقاعه برمضان ، ومنها أن يكون في العشر الأواخر منه لالتماس ليلة القدر فإنها تغلب فيها ، ومنها أن لا ينقص اعتكافه عن عشرة أيام .

الحنفية — قالوا : يكره تحريما فيه أمور : منها الصمت اذا اعتقد أنه قربة ، أما اذا لم يَعتقد كذلك فلا يكره ، والصمت عن معاصي اللسان من أعظم العبادات ، ومنها احضار سلعة في المسجد للبيع أما عقد البيع لما يحتاجه لنفسه أو لعياله بدون احضار السلعة فجائز ، بخلاف عقد التجارة فإنه لا يجوز .

كتاب الزكاة

تعريفها

هي لغة التطهير والنماء ، قال تعالى : « قد أفلح من زكاهها » أى طهرها من الأدناس ، ويقال : زكا الزرع اذا نما وزاد ، وشرعا تمليك مال مخصوص لمستحقه بشرائط مخصوصة ، وهذا معناه : أن الذين يملكون نصاب الزكاة يفترض عليهم أن يعطوا الفقراء ومن على ثناكلتهم من مستحقى الزكاة الآتى بيانهم قدرا معينا من أموالهم بطريق التمليك ، والحنابلة يعرفون الزكاة بأنها حق واجب فى مال خاص لطائفة مخصوصة فى وقت مخصوص وهو بمعنى التعريف الأول ، الا أن التعريف الأول قد صرح بضرورة تمليك المستحق واعطائه القدر المفروض من الزكاة فعلا ، اذ لا يلزم من الوجوب التمليك بالفعل .

حكمها ودليله

الزكاة ركن من أركان الاسلام الخمس ، وفرض عين على كل من توفرت فيه الشروط الآتية : وقد فرضت فى السنة الثانية من الهجرة . وفرضيتها معلومة من الدين بالضرورة . ودليل فرضيتها : الكتاب ، والسنة ، والاجماع ، أما الكتاب فقد قال تعالى : « وآتوا الزكاة » . وقال تعالى : « وفى أموالهم حق معلوم ، للسائل والمحروم » . أما السنة فكثيرة : منها قوله ﷺ : « بنى الاسلام على خمس » فذكر من الخمس « ايتاء

= وأما آدابه : فمنها أن لا يتكلم الا بخير ، وأن يختار أفضل المساجد وهى المسجد الحرام ، ثم الحرم النبوى ، ثم المسجد الأقصى لمن كان مقيما هناك ، ثم المسجد الجامع ، ويلزم التلاوة والحديث والعلم وتدريسه ونحو ذلك .

الشافعية - قالوا : من مكروهات الاعتكاف الحجامة والفضد اذا أمن تلويث المسجد والا حرم ، ومنها الاكثار من العمل بصناعته فى المسجد ، أما اذا لم يكن ذلك ، فلا يكره فمن خاطأ أو نسج خوصا قليلا فلا يكره .

وأما آدابه : فمنها أن يشتغل بطاعة الله تعالى كتلاوة القرآن والحديث والذكر والعلم ، لأن ذلك طاعة ، ويسن له الصيام ، وأن يكون فى المسجد الجامع ، وأفضل المساجد لذلك المسجد الحرام ، ثم المسجد النبوى ، ثم المسجد الأقصى ، وأن لا يتكلم الا بخير فلا يشتم ، ولا ينطق بلفو الكلام .

الحنابلة - قالوا : يكره للمعتكف الصمت الى الليل ، واذا نذر ذلك لم يجب عليه الوفاء به .

وأما آدابه : فمنها أن يشتغل وقته بطاعة الله تعالى ، كقراءة القرآن ، والذكر ، والصلاة ، وأن يجتنب ما لا يعنيه .

الزكاة » ومنها ما أخرجه الترمذى عن سليمان بن عامر ، قال : سمعت أبا أمامة يقول سمعت رسول الله ﷺ يخطب في حجة الوداع ، فقال : « اتقوا الله ، وصلوا خمسكم ، وصوموا شهركم ، وأدوا زكاة أموالكم ، وأطيعوا إذا أمركم ، تدخلون جنة ربكم » حديث حسن صحيح ، ومنها غير ذلك وأما الاجماع فقد اتفقت الأمة على أنها ركن من أركان الاسلام بشرائط خاصة •

شروط وجوب الزكاة

يشترط لوجوب الزكاة شروط : منها البلوغ ، فلا تجب على الصبي الذى له مال ، ومنها العقل •

فلا تجب على المجنون ، ولكن تجب في مال كل منهما ، ويجب على الولي اخراجها ، عند ثلاثة من الأئمة : وخالف الحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) •

هل تجب الزكاة على الكافر

من شروطها الاسلام ، فلا تجب على كافر ، سواء كان أصليا أو مرتدا ، وإذا أسلم المرتد ، فلا يجب عليه اخراجها زمن رده ، عند الحنفية ، والعنابلة ، أما المالكية ، والشافعية ، فانظر مذهبهما تحت الخط (٢) ، وكما أن الاسلام شرط لوجوب الزكاة ، فهو شرط لصحتها أيضا ، لأن الزكاة لا تصح الا بالنية ، والنية لا تصح من الكافر ، باتفاق ثلاثة ، وقال الشافعية : تصح النية من المرتد ، ولذا قالوا : تجب الزكاة على المرتد وجوبا موقوفا الى آخر ما هو مبين في مذهبهم تحت الخط (٣) •

(١) الحنفية قالوا : لا تجب الزكاة في مال الصبي والمجنون ، ولا يطالب وليهما باخراجها من ماله ، لأنها عبادة محضة ، والصبي والمجنون لا مخاطبان بها ، وانما وجب في مالهما الغرامات والنفقات ، لأنهما من حقوق العباد ، ووجب في مالهما العشر وصدقة الفطر ، لأن فيهما معنى المؤنة ، فالتحقا بحقوق العباد ، وحكم المعتوه كحكم الصبي ، فلا تجب الزكاة في ماله •

(٢) المالكية — قالوا : الاسلام شرط للصحة لا للوجوب ، فتجب على الكافر وان كانت لا تصح الا بالاسلام ، وإذا أسلم فقد سقطت بالاسلام ، لقوله تعالى : « قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف » ، ولا فرق بين الكافر الأصلي والمرتد •

(٣) الشافعية — قالوا : تجب الزكاة على المرتد وجوبا موقوفا على عوده الى الاسلام ، فان عاد اليه تبين أنها واجبة عليه لبقاء ملكه ، فيخرجها حينئذ ، ولو أخرجها حال رده أجزاء ، وتجزئة النية في هذه الحالة ، لأنها للتمييز لا للعبادة ، أما إذا مات على رده ولم يسلم ، فقد تبين أن المال خرج عن ملكه وصار فيئا فلا زكاة •

هل تجب الزكاة في صدق المرأة

يشترط لوجوب الزكاة الملك التام ، وهل صدق المرأة قبل قبضة مملوك لها ملكا تاما أولا ؟ في ذلك تفصيل في المذاهب ، فانظره تحت الخط (١) .

(١) الحنفية — قالوا : الملك التام هو أن يكون المال مملوكا في اليد ، فلو ملك شيئا لم يقبضه ، فلا تجب فيه الزكاة ، كصدق المرأة قبل قبضه ، فلا زكاة عليها فيه ، وكذلك لا زكاة على من قبض مال ولم يكن ملكا له ، كالمدين الذي في يده مال الغير ، أما مال العبد المكاتب ، فإنه وإن كان مملوكا له ملكا غير تام ، إلا أنه خارج بقيد الحرية الآتية ، وأما مال الرقيق فهو غير مملوك له ، وهو خارج أيضا بقيد الحرية ، ولا زكاة في المال الموقوف لعدم الملك فيه ، ولا في الزرع النابت بأرض مباحة ، لعدم الملك أيضا .

المالكية — قالوا : الملك التام هو أن يكون الشخص صاحب التصرف فيما ملك ، فلا زكاة على العبد بجميع أنواعه فيما ملك من المال لأن ملكه غير تام ، ولو كان مكاتبا ، لأن تصرفه ربما أدى إلى عجزه عن أداء دين الكتابة ، فيرجع رقيقا ، وكذلك لا زكاة على من كان تحت يده شيء غير مملوك له ، كالمرتهن ، وأما المرأة فصدقها مملوك لها ملكا تاما ، إلا أنها لا تزكية حال وجوده بيد الزوج ، وإنما يجب عليها زكاته بعد أن يمضي عليه حول عندها بعد قبضه ، وأما المدين الذي بيده مال غيره ، وكان عينا ، إن كان عنده ما يمكنه أن يوفي الدين منه من عقار وغيره وجب عليه زكاة المال الذي بيده متى مضى عليه حول ، لأنه بالقدر على دفع قيمته من عنده أصبح مملوكا له ، أما إذا كان المال الذي عنده حرثا أو ماشية أو معدنا : فإن الدين لا تسقط زكاته ، ولا يتوقف وجوب الزكاة على أن عنده ما يوفي به الدين ، ولا زكاة في مال مباح لعموم الناس ، كالزرع النابت وحده في أرض غير مملوكة لأحد ، فيكون الزرع لمن أخذه ، ولا تجب الزكاة فيه . وأما الموقوف على غير معينين ، كالفقراء ، أو على معينين ، فتجب زكاته على ملك الواقف ، لأن الموقوف لا يخرج العين عن الملك ، فلو وقف بستانا ليوزع ثمره على الفقراء ، أو على معينين ، كبني فلان ، وجب عليه أن يزكى ثمره متى خرج منه نصاب ، فإن خرج منه أقل من نصاب ، فلا زكاة إلا إذا كان عند الواقف ثمر من بستان آخر يكمل النصاب . فتجب عليه زكاة الجميع .

الشافعية — قالوا : اشتراط الملك التام ، يخرج الرقيق والمكاتب ، فلا زكاة عليهما ، أما الأول فلأنه لا يملك ، وأما الثاني فلأن ملكه ضعيف ، وكذلك يخرج المال المباح لعموم الناس ، كررع نبت بفلاة وحده بدون أن يستتبعه أحد ، فلا زكاة فيه على أحد لعدم ملكه له ، وخرج أيضا المال الموقوف على غير معينين فلا تجب الزكاة فيه ، كما إذا وقف بستانا على مسجد ، أو رباط ، أو جماعة غير معينين ، كالفقراء والمساكين ، فلا تجب الزكاة في ثمره وزرعه ، أما إذا أجزت الأرض وزرعت ، فيجب على المستأجر الزكاة مع أجره الأرض .

نصاب الزكاة ، وحولان الحول عليه

يشترط لوجوب الزكاة أن يبلغ المال المملوك نصاباً ، فلا تجب الزكاة الا على من ملك نصاباً ، والنصاب معناه في الشرع — مانصبه الشارع علامة على وجوب الزكاة ، سواء كان من النقدين أو غيرهما — ويختلف مقدار النصاب باختلاف المال المزكى ، وسيأتى بيانه عند ذكر كل نوع من الأنواع التى تجب فيها الزكاة ، أما حولان الحول فمعناه أن لا تجب الزكاة الا اذا ملك النصاب ، ومضى عليه حول وهو ملكه ، والمراد الحول القمري لا الشمسى ، والسنة القمرية ثلاثمائة وأربع وخمسون يوماً ، والسنة الشمسية تختلف باختلاف الأحوال ، فتارة تكون ثلاثمائة وخمسة وستون يوماً ، وتارة تزيد على ذلك يوماً ، وفي حولان الحول تفصيل المذاهب ، فانظره تحت الخط (١) .

وكذلك الموقوف على معين تجب الزكاة فيه ، وأما صداق المرأة اذا كان بيد زوجها فهو من قبيل الدين ، وسيأتى أن زكاته واجبة ، وانما تخرج بعد قبضه ، وكذلك يجب على من استدان مالا من غيره أن يزكيه اذا حال عليه الحول وهو في ملكه ، لأنه ملكه بالاستقراض ملكاً تاماً .

الحنابلة — قالوا : الملك التام هو أن يكون بيده لم يتعلق به حق للغير ، ويتصرف فيه على حسب اختياره وفوائده له لا لغيره ، فلا تجب الزكاة في دين الكتابة ، ولا فيما هو موقوف على غير معين ، كالمساكين ، أو على مسجد ومدرسة ونحوها ، أما الوقف على معين ، فتجب فيه الزكاة ، فمن وقف أرضاً أو شجراً على معين ، فتجب عليه الزكاة في غلة ذلك متى بلغت نصاباً ، أما صداق المرأة فهو من قبيل الدين ، وسيأتى حكمه وحكم المال الذى استدانه شخص من غيره ، أما العبد فلا زكاة عليه ، وسيأتى الكلام فيه عند ذكر شرط الحرية .

(١) الحنفية — قالوا : يشترط كمال النصاب في طرق الحول ، سواء بقى في أثناءه كاملاً أو لا ، فإذا ملك نصاباً كاملاً في أول الحول ، ثم بقى كاملاً حتى حال الحول وجبت الزكاة ، فان نقص في أثناء الحول ، ثم تم في آخره وجبت فيه الزكاة كذلك أيضاً ، أما اذا استمر ناقصاً حتى فرغ الحول ، فلا تجب فيه الزكاة ، ومن ملك نصاباً في أول الحول ثم استفاد مالا في أثناء الحول يضم الى أصل المال ، وتجب فيه الزكاة اذا بلغ المجموع نصاباً ، وكان المال المستفاد من جنس المال الذى معه ، وانما يشترط حولان الحول في غير زكاة الزرع والثمار ، أما زكاتها فلا يشترط فيها ذلك .

المالكية — قالوا : حولان الحول شرط لوجوب الزكاة في غير المعدن والركاز والحرث — الزرع والثمار — ، أما هي فتجب فيها الزكاة ، ولو لم يحل عليها الحول ، كما يأتى تفصيله في كل من هذه الأنواع الثلاثة ، واذا ملك نصاباً من الذهب أو الفضة في أول الحول ، ثم نقص في أثناءه ، ثم ربح فيه ما يكمل النصاب في آخر الحول ، فتجب عليه الزكاة ، =

الحرية ، وفراغ المال من الدين

ويشترط لوجوب الزكاة الحرية : فلا تجب على الرقيق ولو مكاتباً ، كما يشترط فراغ المال من الدين ، فمن كان عليه دين يستغرق النصاب أو ينقصه ، فلا تجب عليه الزكاة على تفصيل في المذاهب المذكور تحت الخط (١) .

= لأن حول الربح حول أصله وكذا لو ملك أقل من نصاب في أول الحول ، ثم أجز فيه ما يكمل النصاب في آخر الحول وجب عليه زكاة الجميع .
الحنابلة - قالوا : يشترط لوجوب الزكاة مضي الحول ، ولو تقريباً ، فتجب الزكاة مع نقص الحول بنصف يوم ، وهذا الشرط معتبر في زكاة الأثمان والمواشي وعروض التجارة ، أما في غيرها : كالثمار والمعادن والركاز ، فلا يشترط لوجوب الزكاة فيها حولان الحول . ولا بد من حولان الحول بتمامه ، ولو تقريباً ، على النصاب ، فإذا ملك أقل من نصاب في أول الحول ، ثم أجز فيه فربح ما يكمل النصاب ، فيعتبر حول الجميع من حين تمام النصاب ، فلا زكاة إلا إذا مضى حول من يوم التمام ، أما إذا ملك في أول الحول نصيباً ، ثم استفاد في أثناء الحول مالا من جنسه بالاتجار فيه ، فإنه يضم إلى المال الذي عنده ، ويزكى الجميع على حول الأصل ، لأن حول الربح حول أصله متى كان الأصل نصيباً .
الشافعية - قالوا : حولان الحول شرط لوجوب الزكاة على التحديد ، فلو نقص الحول . ولو لحظة ، فلا زكاة ، وإنما يشترط حولان الحول في غير زكاة الحبوب ، والمعدن ، والركاز . وربح التجارة ، لأن ربح التجارة يزكى على حول أصله . بشرط أن يكون الأصل نصيباً ، فإن كان أقل من نصاب ثم كمل النصاب بالربح ، فالحول من حين التمام ، ولو كان النصاب كاملاً في أول الحول ، ثم نقص في أثناءه ، ثم كمل بعد ذلك فلا زكاة ، إلا إذا مضى حول كامل من يوم التمام .

(١) الشافعية - قالوا : لا يشترط فراغ المال من الدين . فمن كان عليه دين وجبت عليه الزكاة ولو كان ذلك الدين يستغرق النصاب .

الحنفية - قالوا : ينقسم الدين بالنسبة لذلك إلى ثلاثة أقسام : الأول : أن يكون ديناً خالصاً للعباد ، الثاني : أن يكون ديناً لله تعالى ، ولكن له مطالب من جهة العباد : كدين الزكاة والمطالب هو الإمام في الأموال الظاهرة - وهي السوائم . وما يخرج من الأرض - ، أو نائب الإمام في الأموال الباطنة - وهي أموال التجارة : كالذهب والفضة ونائب الإمام هم الملاك ، لأن الإمام كان يأخذها إلى زمن عثمان رضي الله عنه ، ففوضها عثمان إلى أربابها في الأموال الباطنة ، الثالث : أن يكون ديناً خالصاً لله تعالى ليس له مطالب من جهة العباد ، كديون الله تعالى الخالصة من نذور وكفارات ، وصدقة فطر ، ونفقة حج ، فالدين الذي يمنع وجوب الزكاة هو دين القسمين الأولين . فإذا ملك شخص نصاب الزكاة ، ثم حال عليه الحول ، ولم يخرج زكاته ، ثم حال عليه همل آخر ، فإنه =

هل تجب الزكاة في دور السكنى وثياب البدن ، وأثاث المنزل ، والجواهر الثمينة

لا تجب الزكاة في دور السكنى ، وثياب البدن ، وأثاث المنزل ، ودواب الركوب ، وسلاح الاستعمال ، وما يتجمل به من الأواني إذا لم يكن من الذهب أو الفضة ، وكذا لا تجب في الجواهر كاللؤلؤ ، أولياقوت والزبرجد ، ونحوها إذا لم تكن للتجارة ، باتفاق المذاهب ، وكذا لا تجب في آلات الصناعة مطلقا ، سواء أبقى أثرها في المصنوع أم لا ، إلا عند الحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ، وكذا لا تجب في كتب العلم إذا لم تكن للتجارة ، سواء أكان مالكا من أهل العلم ، أم لا ، إلا عند الحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .

الأنواع التي تجب فيها الزكاة

الأنواع التي تجب فيها الزكاة خمسة أشياء ، الأول : النعم — وهي الأبل والبقر والعنم — ، والمراد بها الأهلية ، فلا زكاة في الوحشية ، وهي التي تولد في الجبال : فمن

— لا تجب عليه الزكاة فيه بالنسبة للحول الثاني ، لأن دين زكاة الحول الأول ينقصه عن النصاب ، وكذا لو ملك مالا ، وكان عليه دين لشخص آخر لا فرق بين أن يكون الدين قرضا أو ثمن مبيع ، أو نقودا ، أو مكيلا ، أو موزونا ، أو حيوانا ، أو غيره ، والدين المذكور يمنع وجوب الزكاة بجميع أنواعها إلا زكاة الزروع والثمار — العشر والخراج — أما القسم الثالث فإنه لا يمنع وجوب الزكاة .

المالكية — قالوا : من كان عليه دين ينقص النصاب ، وليس عنده ما يفى به من غير مال الزكاة مما لا يحتاج إليه في ضرورياته ، كدار السكنى ، فلا تجب عليه الزكاة في المال الذي عنده ، وهذا الشرط خاص بزكاة الذهب والفضة إذا لم يكونا من معدن أو ركاز ، أما الماشية والحرث فتجب زكاتها . ولو مع الدين ، وكذا المعدن والركاز .

الحنابلة — قالوا : لا تجب الزكاة على من عليه دين يستغرق النصاب أو ينقصه ، ولو كان الدين من غير جنس المال المزكى ، ولو كان دين خراج ، أو حصاد ، أو أجرة أرض وحرث ، ويمنع الدين وجوب الزكاة في الأموال الباطنة : كالنقود وقيم عروض التجارة والمعدن ، والأموال الظاهرة : كالماشى والحبوب ، والثمار ، فمن كان عنده مال وجبت زكاته ، وعليه دين ، فليخرج منه بقدر ما يفى دينه أولا ، ثم يزكى الباقي إن بلغ نصابا .

(١) الحنفية — قالوا : آلات الصناعة أبقى أثرها في المصنوع : كالصبغة تجب فيها الزكاة ، والا فلا .

(٢) الحنفية — قالوا : كتب العلم إذا كان مالكا من أهل العلم ، فلا تجب فيها الزكاة ، والا وجبت .

كان يملك عددا من بقر الوحش ، أو من الظباء ، فإنه لا يجب عليه زكاتها ، ومثل ذلك النعم المتولدة بين وحش وأهلى ، فإنها لا زكاة فيها سواء أكانت الأم أهلية أم لا ، باتفاق المالكية ، والشافعية ، وخالف الحنفية والحنابلة ، فانظر مذهبيهما تحت الخط (١) ، والمراه بالبقر ما يشمل الجاموس ، وبالنعم ما يشمل المعز ولا زكاة في غير ما يتباه به من انحيوان ، فلا زكاة في الخيل والبغال والحمير والفهد والكلب المعام ونحوها إلا إذا كانت للتجارة ، ففيها زكاة التجارة الآتى بيانها : الثانى : الذهب والفضة ، ولو غير مضروبين الثالث : عروض التجارة ، الرابع : المعدن والركاز ، الخامس : الزروع والثمار ولا زكاة فيما عدا هذه الأنواع الخمسة .

شروط زكاة الأبل والبقر والغنم

وبيان معنى السائمة وغيرها

تجب الزكاة في الأبل والبقر والغنم بشرطين : الشرط الأول : أن تكون سائمة غير معلوفة ، خلافا للمالكية ، فانظر مذهبيهما تحت الخط (٢) ، وفي معنى السائمة تفصيل في المذاهب مذکور تحت الخط (٣) : الشرط الثانى : أن يملك منها عددا معينا ، وهو النصاب ، فإذا لم يملك هذا العدد ، أو كانت معلوفة عنده لا ترعى الحشائش المباحة فإن الزكاة لا تجب فيها .

(١) الحنفية - قالوا : المتولد بين وحش وأهلى ينظر فيه للام ، فإن كانت أهلية ففيها الزكاة ، وإلا فلا زكاة فيها .

الحنابلة - قالوا : تجب الزكاة في الوحشية والمتولد بين وحشية وأهلية .
(٢) المالكية - قالوا : لا يشترط في وجوب زكاة النعم السوم ، فتجب الزكاة فيها متى بلغت نصابا ، سواء أكانت سائمة أو معلوفة ، ولو في جميع السنة ، وسواء أكانت عاملة أم غير عاملة .

(٣) الحنابلة - قالوا : السائمة هي التي تكتفى برعى الكلأ المباح في أكثر السنة على الأقل ، ويشترط أن تكون مقصودة للدر أو النسل أو التسمين ، فلو اتخذت للحمل أو الركوب أو الحرث فلا زكاة فيها ، ولو اتخذت للتجارة ففيها زكاة التجارة الآتى بيانها ، ولا يشترط أن ترسل للرعى ، فلورعت بنفسها أو بفعل غاصب أكثر الحول بدون أن يقصد مالكا ذلك وجبت فيها الزكاة .

الشافعية - قالوا : السائمة هي النعم التي يرسلها صاحبها العالم بأنه مالك لها أو نائبه لرعى الكلأ المباح كل الحول ومثل الكلأ المباح الكلأ المملوك إذا كانت قيمته يسيرة ، ولا يضر علفها بشئ يسير تعيش بدونه بلا ضرر بين ، كيوم أو يومين إذا لم يقصد ذلك العلف اليسير قطع السوم ، فلو تخلف شرط من هذه الشروط لا تكون سائمة ، كأن سامت =

بيان مقادير زكاة الأبل

أول نصاب الأبل خمس ، فإذا بلغت ففيها شاة من الضأن أو المعز ، كما يأتي بيانه . وهكذا في كل خمس شاة إلى عشرين ففيها أربع شياة ، فإن بلغت خمسا وعشرين ، ففيها بنت مخص ، وهي ما بلغت من الأبل سنة ، ودخلت في الثانية ، وإذا بلغت ستا وثلاثين ففيها بنت لبون وهي ما أتمت سنتين ، ودخلت في الثالثة ، فإذا بلغت ستا وأربعين ففيها حقة ، وهي ما أتمت ثلاث سنين ودخلت في الرابعة ، فإذا بلغت إحدى وستين ، ففيها جذعة ، والجذعة هي ما أتمت أربع سنين ، ودخلت في الخامسة ، واشترط الدخول في السنة الثانية ، أو الثالثة ، أو الرابعة متفق عليه ، إلا الحنابلة فإنهم يكتفون ببلوغ السن إلى السنة الثانية ، ولا يشترطون الدخول في الثالثة ، وهكذا ، فإذا بلغت ستا وسبعين ، ففيها بنتا لبون ، فإذا بلغت إحدى وتسعين ، ففيها حقتان ، فإذا بلغت مائة وإحدى وعشرين ، ففيها ثلاث بنات لبون ، عند الشافعية ، والحنابلة ، أما المالكية ، والحنفية ، فانظر مذهبيهما تحت الخط (١) . فإذا بلغت مائة وثلاثين تغير الواجب فيكون في كل أربعين بنت لبون ، وفي كل خمسين حقة ، ففي مائة وثلاثين بنتا لبون وحقة ، وفي مائة وأربعين حقتان وبنت لبون ، وفي مائة وخمسين ثلاث حقائق ، وهكذا يكون التفاوت بزيادة عشرة فعشرة وما بين كل فريقتين من جميع الفرائض المتقدمة معفو عنه لا زكاة فيه ، مثلا الخمس من الأبل فيها شاة ، والتسع فيها شاة أيضا ، فلا شيء عليه في مقابل الأربع الزائدة على أصل النصاب ، وهكذا .

= بنفسها ، أو سامها غير مالكة ، أو نائبة ، أو علفت قدرا لا تعيش بدونه ، وكذا لو علفت بشيء تعيش بدونه بضرر بين ، أو تعيش بلا ضرر بين لكن قصد بعلفها قطع السوم ، أو ورثها وارث ولم يعلم بانتقال الملك إليه ، فلا زكاة في كل هذه الأحوال ، كما لا زكاة في السائمة المستكملة للشروط إذا قصدت للعمل .

الحنفية — قالوا : السائمة هي التي يرسلها صاحبها لترعى في البراري في أكثر السنة لقصد الدر ، أو النسل ، أو السمن الذي يراد به تقويتها لا ذبحها ، فلا بد من أن يقصد صاحبها أسامتها لذلك ، فإن قصد أسامتها للذبح أو الحمل أو الركوب ، أو الحرث ، فلا زكاة فيها أصلا ، وإن أسامها للتجارة ففيها زكاتها التي سيأتي بيانها ، وكذا لا تجب فيها الزكاة إن علفها نصف السنة أو أكثر من نصفها ، كما لا تجب الزكاة إن سامت بنفسها بدون قصد من مالكة .

المالكية — لم يحددوا السائمة ، لأنه لا فرق عندهم بين السائمة وغيرها في وجوب الزكاة ، كما عرفت .

(١) المالكية — قالوا : إذا بلغت الأبل مائة وإحدى وعشرين إلى تسع وعشرين خير الساعى بين أن يأخذ ثلاث بنات لبون أو حقتين ، إذا وجد الصنفان عند المزكى أو فقدا ، أما إذا وجد أحدهما فقط ، فإنه يتعين الإخراج منه ، ولا يكلف رب المال بإخراج النصف المفقود إذا رأى الساعى ذلك .

هذا ، ولا تجزىء الشاة في الزكاة عن الابل الا بشروط مفصلة في المذاهب ،
المذكورة تحت الخط (١) .

زكاة البقر

أول نصاب البقر ثلاثون ، فاذا بلغت ، ففيها تبيع ، أو تبيعه ، وأخراج التبعية أفضل ،

= الحنفية - قالوا : إذا زاد العدد على مائة وعشرين استؤنفت الفريضة ، وكانت زكاة ما زاد كزكاة النصاب الأول ، فيجب في كل خمس يزيد على ذلك شاة مع المحقتين الى مائة وخمس وأربعين ، ففيها حقتان وبنت مخاض ، وفي مائة وخمسين ثلاث حقا ، ثم تجب في كل خمس يزيد على مائة وخمسين شاة الى مائة وأربع وسبعين ، وفي مائة وخمسين ثلاث حقا وبنت مخاض وفي مائة وست وثمانين ثلاث حقا وبنت لبون ، وفي مائة وست وتسعين أربع حقا الى مائتين وفي مائتين وخمسين المتصدق بين أربع حقا أو خمس بنات لبون ، ثم تستأنف الفريضة ، كما تستأنف في الخمسين التي بعد المائة والخمسين ، بمعنى أنه يجب في كل خمس تزيد على المائتين شاة مضافة الى ما وجب في ذمته الى مائتين وأربع وعشرين فاذا بلغت مائتين وخمسين ففيها بنت مخاض ، مع الأربع حقا ، أو الخمس بنات لبون ، بل مائتين وست وثلاثين ، ففيها بنت لبون مع ما وجب في المائتين ، الى مائتين وخمسين وأربعين ، فاذا بلغت مائتين وست وأربعين ، ففيها خمس حقا ، الى مائتين وخمسين ، فاذا زادت ، فعل في الخمسين الزائدة مثل ما تقدم ، وهكذا .

(١) الحنفية - قالوا : الشاة التي تجزىء في الزكاة ما أتمت سنة ودخلت في الثانية ، معزا كانت أو ضانا ، ويشترط أن تكون سليمة من العيوب ، ولو كانت الابل المزكاة معيبة .
الحنابلة - قالوا : الشاة التي تجزىء في الزكاة أن كانت من الضأن ، فيشترط أن تتم ستة أشهر وإن كانت من المعز اشترط فيها تمام سنة كاملة ، ويجب أن تكون الشاة المخرجة سليمة من العيوب التي تمنع من اجزائها في الأضحية ، الا أنه اذا كانت الابل المخرج عنها مريضة تنقص قيمة الشاة بنسبة نقص قيمة الابل المريضة عن الابل الصحيحة مثلا اذا كانت عند الشخص خمس من الابل تساوى لمرضاها ثمانين جنيها ، ولو كانت صحيحة لكانت قيمتها مائة ، فيكون نقص المريضة عن الصحيحة الخمس ، فلو كانت الشاة التي تخرج عن الابل الصحيحة تساوى خمسا ، فالتى تخرج عن الابل المريضة شاة صحيحة تساوى أربعين فقط .

الشافعية - قالوا : الشاة التي تجزىء في الزكاة أن كانت ضانا وجب أن تتم سنة ، الا اذا أسقطت مقدم أسنانها بعد مضي ستة أشهر من ولادتها ، فانها تجزىء ، وإن لم تتم الحول ، وإن كانت من المعز فيشترط أن تتم سنتين وتدخل في الثالثة ، ولا بد في كل منها من السلامة ، وإن كانت الابل التي يخرج زكاتها معيبة .

عند الشافعية ، والمالكية ، فإذا بلغت أربعين ، ففيها مسنة ، ولا يجزئ الذكر المسن ، باتفاق ثلاثة ، وخالف الحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ، فإذا زادت على ذلك ففي كل ثلاثين تبيع أو تبيعه ، وفي كل أربعين مسنة ، وفي الستين تبيعان أو تبيعتان ، وفي السبعين مسنة وتبيع ، وفي الثمانين مسنتان وفي التسعين ثلاثة أتبعه ، وفي المائة مسنة ، وتبيعان . وفي مائة وعشرة مسنتان ، وتبيع ، وفي مائة وعشرين تجب أربعة أتبعه ، أو ثلاث مسنات ، إلا عند المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) ، وهكذا ، وما بين الفريضتين معفو عنه ، ولا زكاة فيه . إلا عند الحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٣) والتبيع ما أوفى سنة ، ودخل في الثانية ، والمسنة ما أوفت سنتين ، ودخلت في الثالثة ، وتعريف التبيع والمسنة بهذا متفق عليه ، إلا عند المالكية . فانظر مذهبهم تحت الخط (٤) .

زكاة الغنم

أول نصاب الغنم أربعون . وفيها شاة من الضأن أو المعز بالسن التي تقدم بيانها . إلا أنه إذا كانت الغنم ضأناً تعين الإخراج منها . وإن كانت معزاً فالإخراج من المعز .

= المالكية - قالوا : الشاة التي يجزئ إخراجها في الزكاة لابد أن تكون جذعة ، أو جذعا ، بلغ كل منهما سنة تامة ، سواء كانت من الضأن أو المعز ، وفي إخراج الواجب من أى الصنفين تفصيل حاصله ، أنه يتعين إخراج الشاة من الضأن ، أن كان أكثر غنم أهل البلد الضأن ، ولو كانت غنم المزكى بخلاف ذلك ، فإن كان أكثر الغنم في بلد المزكى هو المعز ، فالواجب إخراج الشاة منه ، إلا إذا تبرع بإخراجها من الضأن ، فيكفيه ذلك ، ويجبر الساعي على قبوله ، فإن تساوى الضأن والمعز في البلد ، خير الساعي في أخذ الشاة من الضأن أو المعز ، ويجب أن تكون الشاة التي يخرجها سليمة من العيوب ، فلا يجزئ إخراج المعيبة ، إلا إذا رأى الساعي أنها أنفع للفقراء ، لكثرة لحمها مثلاً ، فيجزئ إخراجها ، لكن لا يجبر المالك على دفعها .

(١) الحنفية - قالوا : الذكر والأنثى سواء . فالأربعون من البقر الواجب فيها مسن أو مسنة .

(٢) المالكية - قالوا : في مائة وعشرين أربعة أتبعه أو ثلاث مسنات . يخير أخذ الزكاة في أخذ أيهما شاء إذا وجد الصنفان . أو فقداً معاً . فإذا وجد أحدهما فقط عند المالك تغني الأخذ منه وليس لأخذ الزكاة جبره على شراء الصنف الآخر .

(٣) الحنفية - قالوا : ما بين الفريضتين معفو إلا فيما زاد على الأربعين إلى الستين ، فإنه يجب الزكاة في الزيادة بقدرها من المسنة على ظاهر الرواية . ففي الواحدة الزائدة على الأربعين ربع عشر مسنة . وفي الاثنین نصف عشر مسنة . وهكذا إلى الستين .

(٤) المالكية - قالوا : التبيع هو ما أوفى سنتين . ودخلت في الثالثة ، أما المسنة فهي ما أوفت ثلاث سنين . ودخلت في الرابعة .

وان كانت الغنم ضأنًا ومعزًا ، فان كان الغالب أحدهما فالشاة المخرجة تكون منه • وان تساويا مثل أن يكون عنده عشرون من الضأن ، وعشرون من المعز كان محصل الزكاة بالخيار في أخذ الشاة من أى الصنفين شاء ، وهذا الحكم متفق عليه بين الحنفية • والمالكية ، أما الشافعية ، والحنابلة فانظر مذهبهما تحت الخط (١) فاذا بلغت مائة واحد عشرين ، ففيها شاتان ، فاذا بلغت مائتين وواحدة ، ففيها ثلاث شياه ، وفي أربع مائة شاة أربع شياه ، وما زاد ففي كل مائة شاة ، وما بين الفريضتين معفو عنه ، فلا زكاة فيه •

زكاة الذهب والفضة

تجب الزكاة في الذهب والفضة اذا بلغا النصاب ، ونصاب الذهب عشرون مثقالا ، وهو الدينار ، باتفاق الا عند الحنابلة ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) ويساوى بالعملة المصرية أحد عشر جنيها مصرية ونصفا وربعا وثمنا ، وقيمة ذلك بالقروش المصرية ١١٨٧٥ قرش ، وقيمة النصاب بالجنيه الانجليزي اثنا عشر جنيها وثمان جنييه انجليزي ، وقيمة النصاب بالبننتو خمسة عشر بننتو وخمسا وخمس ، وقيمة النصاب من المجر خمسة وعشرون مجرا وثمانية أتساع ، وقيمة النصاب من البندقي خمسة وعشرون بندقيا ونصف بندقي ، ويجب أن يخرج مالك النصاب من الذهب ربع العشر زكاة له بالشروط المتقدمة ونصاب الفضة مائتا درهم ، وتساوى بالريال المصري ستة وعشرين ريالا مصرية ، وتسعة قروش ، وثلاثي قرش ويساوى بالقروش المصرية خمسمائة وتسعة وعشرين قرشا وثلاثين فعن ملك نصابا منها وجب عليه اخراج ربع العشر زكاة له ، ولا فرق بين أن يكون الذهب والفضة مضروبين أو غير مضروبين ، وهذا في غير الحل ، أما الحل ففي زكاته تفصيل المذاهب ، مذكور تحت الخط (٣) •

(١) الشافعية - قالوا : يجزىء اخراج الضأن عن المعز وعكسه مع رعاية القيمة ، فلو كانت غنمه كلها ضأنًا وأراد أن يخرج ثنية من المعز أجزاء ذلك بشرط أن تكون قيمتها تساوى قيمة الجذعة من الضأن ، وهكذا •

الحنابلة - قالوا : يجزىء اخراج الواحدة من المعز عن الضأن بشرط أن يكون سنهما حولًا ، كما تجزىء الشاة من الضأن عن أربعين من المعز بشرط ألا ينقص سنهما عن ستة أشهر ، كما تقدم •

(٢) الحنابلة - قالوا : الدينار أصغر من المثقال ، فالنصاب بالدنانير خمسة وعشرون دينبارا وسبعا دينار وتسع دينار •

(٣) المالكية - قالوا : الحل المباح كالسوار للمرأة وقبضة السيف المعد للجهاد ، والسن والأنف للرجل لا زكاة فيه ، الا في الأحوال الآتية : أولا : أن يتكسر بحيث لا يرجى عوده الى ما كان عليه الا بسبكه مرة أخرى ، ثانيا : أن يتكسر بحيث يمكن عوده بدون السبك مرة أخرى ولكن لم ينسوا ملكه اصلاحه ، ثالثا : أن يكون معدا لنوائب الدهر وحوادثه =

زكاة الدين

من كان له دين على آخر يبلغ نصاباً وحال عليه الحال ، واستكمل الشروط المتقدمة ، ففى زكاته تفصيل فى المذاهب ، مذكور تحت الخط (١) .

= لا للاستعمال ، رابعا : أن يكون معدا لمن سيوجد للمالك من زوجة وبنت مثلا ، خامسا : أن يكون معدا لصداق من يريد أن يتزوجها أو يزوجه لولده ، سادسا : أن ينوى به التجارة ، ففى جميع هذه الأحوال تجب فيه الزكاة ، وأما الحلى المحرم : كالأوانى ، والمروء ، والمكحلة ، فتجب فيه الزكاة بلا تفصيل ، والمعتبر فى زكاة الحلى الوزن لا القيمة .

الحنفية — قالوا : الزكاة واجبة فى الحلى ، سواء كان للرجال أو للنساء ، ثبرا كان أو سبيكة آنية كان ، أو غيرها ، ويعتبر فى زكاته الوزن لا القيمة .
الحنابلة — قالوا : لا زكاة فى الحلى المباح المعد للاستعمال أو الاعارة لمن يباح له استعماله ، فإن كان غير معد للاستعمال فتجب زكاته إذا بلغ النصاب من جهة الوزن . فإذا بلغ النصاب من جهة القيمة دون الوزن فلا تجب فيه الزكاة ، أما الحلى المحرم فتجب فيه الزكاة كما تجب فى آنية الذهب والفضة البالغة نصابا وزنا ، وإذا انكسر الحلى ، فإن أمكن لبسه مع الكسر فهو كالصحيح لا تجب فيه الزكاة ، وإن لم يمكن ، فإن كان يحتاج فى إصلاحه الى صوغ ، وجبت فيه الزكاة ، وإن لم يحتاج الى صوغ ، ونوى إصلاحه فلا زكاة فيه .

الشافعية — قالوا : لا تجب الزكاة فى الحلى المباح الذى حال عليه الحال مع مالكه العالم به . أما إذا لم يعلم بملكه ، كأنه يرث حليا يبلغ نصابا ، ومضى عليه الحال بدون أن يعلم بانتقال الملك اليه ، فإنه تجب زكاته ، أما الحلى المحرم : كالذهب للرجل ، فإنه تجب فيه الزكاة ، ومثله حلّى المرأة إذا كان فيه اسراف كخفخال المرأة إذا بلغ مائتى مثقال ، فإنه تجب فيه الزكاة أيضا ، كما تجب فى آنية الذهب والفضة ، وتجب الزكاة فى قلادة المرأة المأخوذة من الذهب والفضة المضروبين إذا لم تكن لها عروة من غير جنسها ، فإن كان لها عروة منها فلا زكاة فيها ، ويعتبر فى زكاة الحلّى الوزن دون القيمة ، وإذا انكسر الحلّى لم تجب زكاته إذا قصد إصلاحه . وكان إصلاحه ممكنا بلا صياغة ، والا وجبت .

(١) الحنفية — قالوا : ينقسم الدين الى ثلاثة أقسام : قوى ، ومتوسط ، وضعيف فالقوى هو دين القرض والتجارة إذا كان على معترف به ، ولو مفلسا ، والمتوسط هو ما ليس دين تجارة : ككتمان دار السكنى ، وثيابه المحتاج إليها إذا باعها ، ونحو ذلك مما تتعلق به حاجته الأصلية ، كطعامه وشرابه ، والضعيف هو ما كان فى مقابل شيء غير المال : كدين المهر ، فإنه ليس بدلا عن مال أخذه الزوج من زوجته ، وكدين الخلع ، بأن خالها على مال ، وبقي ديناً فى قمعتها ، فإن هذا الدين لم يكن بدلاً لشيء أخذه منها ، ومثله دين =

= الوصية ونحوه ، فأما الدين القوي ، فإنه يجب فيه أداء الزكاة عن كل ما يقبض منه أن كان يساوي أربعين درهما ، فكلما قبض أربعين درهما وجب عليه أن يخرج زكاتها درهما واحدا ، ولا يجب عليه اخراج شيء إذا قبض أقل من الأربعين سواء قبض أقل منها ابتداء ، بأن قبض أول دفعة ثلاثين مثلاً ، أو قبض في الأول أربعين ، ثم قبض أقل منها بعد ذلك ، فإنه لا تجب عليه الزكاة في كل حال ، إلا في الأربعين الكاملة ، لأن الزكاة لا تجب في الكسور من الأربعين ، فلو كان له دين عند آخر يبلغ ثلاثمائة درهم مثلاً ، ثم حال عليها ثلاثة أحوال ، فقبض منها مائتين ، وجب عليه أن يخرج زكاة السنة الأولى عنها خمسة دراهم ، فيبقى منها مائة وخمسة وتسعون تحتوى على الأربعين ، أربع مرات ، وذلك يساوي مائة وستين درهما فيخرج عنها أربعة دراهم ، وهي زكاة السنة الثانية ، فيبقى مائة وستة وثمانون درهما ، تحتوى أيضاً على الأربعين أربع مرات ، فيخرج زكاة السنة الثالثة أربع دراهم أيضاً ، ولا شيء عليه فيما زاد عن ذلك ، ويعتبر حولان الحول في الدين القوي من وقت ملك النصاب لا من وقت القبض ، فيجب أداء الزكاة بمجرد القبض ، بلا خلاف ، أما الدين المتوسط ، فإنه لا تجب فيه الزكاة إلا إذا قبض منه نصاباً فإذا كان الدين خمسمائة درهم مثلاً وقبض مائتين وجب عليه أن يخرج خمسة دراهم ، ولا يجب عليه فيما دون ذلك ، كما تقدم ، والدين المتوسط مثل الدين القوي في حولان الحول عليه ، فيعتبر حوله بحسب الأصل ، لا من وقت القبض في الأصح ، وأما الدين الضعيف ، فإنه يجب أداء الزكاة فيه بقبض نصاب منه ، بشرط أن يحول عليه الحول من وقت القبض . وهذا كله إذا لم يكن عنده ما يبلغ نصاباً سوى مال الدين ، أما لو كان عنده مال يبلغ ذلك ، ثم قبض من الدين شيئاً ، سواء كان ما قبضه قليلاً ، أو كثيراً ، وسواء أكان الدين قوياً أم متوسطاً أم ضعيفاً ، فإنه يجب ضم ما قبضه من الدين إلى ما عنده من المال ، واخراج زكاة الجميع ، لأن المقبوض من الدين في هذه الحالة يكون كاملاً الذي استفاده في أثناء السنة ، وقد علمت أنه يجب ضمه إلى الأصل .

الحنابلة - قالوا : تجب زكاة الدين إذا كان ثابتاً في ذمة المدين ، ولو كان المدين مفلساً ، إلا أنه لا يجب اخراج زكاته إلا عند قبضه ، فيجب عليه اخراج زكاة ما قبضه فوراً إذا بلغ نصاباً بنفسه ، أو بضمه إلى ما عنده من المال ، ولا زكاة في الديون التي لم تكن ثابتة في ذمة المدين .

المالكية - قالوا : من ملك مالا بسبب ميراث أو هبة أو صدقة أو خلع أو بيع عرض مقتنى ، كان باع متاعاً أو عقاراً أو أرضاً جناية - تعويض - ولم يضع عليه يده ، بل بقي ديناً له عند واضع اليد ، فإن هذا الدين لا تجب فيه الزكاة إلا بعد أن يقبضه ويمضى عليه حولاً من يوم قبضه مثلاً ذلك : رجل ورث مالا من أبيه ، وعينت له المحكمة حارساً قبل أن يقبضه لسبب من الأسباب ، واستمر ديناً له أعواماً كثيرة ، فإنه لا يطلب بزكاته في كل =

= هذه الأعوام ، ولو أخره فرارا من الزكاة ، فإذا قبضة ، ومضى عليه حول بعد قبضه ، وجبت عليه زكاة ذلك الحول ويحتسب من يوم القبض ، ومن كان عنده مال مقبوض بيده ، وأقرضه لغيره ، وبقي عند المدين أعواما كثيرة فإنه تجب عليه زكاة عام واحد ، إلا إذا أخره قصدا ، فرارا من الزكاة فإنه تجب عليه زكاته في كل الأعوام التي قصد تأخيرها فيها ويحتسب عام زكاة هذا المال من يوم الملك أو من يوم تركيته . أن كان قد زكاه قبل إقرضه ، فإذا ملك شخص مالا ، ومكث معه ستة أشهر ، ثم أقرضه لآخر ، فمكث عنده ستة أشهر أخرى فإنه تجب فيه الزكاة عن هذا الحول لأنه يحتسب من يوم الملك ، أما إذا مكث بيده سنة ، ثم زكاه وأقرضه لآخر ، فإن الحول يحتسب من يوم تركيته ، وإنما تجب الزكاة في هذا الدين بشروط أربعة :

أولا : أن يكون أصلة - وهو ما أعطاه للمدين - عينا ، ذهباً أو فضة ، أو عرض تجارة لمحتكر - التاجر المحتكر هو الذي لا يبيع ولا يشتري بالسعر الحاضر ، وإنما يحبس السلع عنده رجاء ارتفاع الأسواق - ، مثال ما أصله عين أن يكون عنده عشرون جنيهاً ، فيسلفها لغيره ، ومثال ما أصله عرض تجارة لمحتكر أن يكون عنده ثياب للتجارة ، وهو محتكر - فيبيعها لغيره بعشرين جنيهاً مؤجلة إلى عام أو أكثر ، فإن كان أصل الدين عرضاً للقتية ، ولم ينو به التجارة ، كما إذا كان عنده داراً اتخذها لسكناه ، ثم باعها بأربعمائة جنية مؤجلة ، عاماً أو أكثر ، فلا تجب عليه زكاة ثمنها إلا إذا قبض منه نصاباً فأكثر ، ومضى على المقبوض من يوم قبضه عام ، فيزكى ذلك المقبوض لا غير ، وإن كان أصل الدين عرض تجارة لتاجر مدير ، وهو الذي يبيع ويشترى بالسعر الحاضر ، فإنه يزكى الدين كل عام بإضافته إلى قيم العروض التي عنده ، وإلى ما باع به من الذهب والفضة ، على ما يأتي في « زكاة التجارة » .

ثانياً : أن يقبض شيئاً من الدين ، على التفصيل الآتي ، فإن لم يقبض منه شيئاً ، فلا زكاة عليه إلا في دين تجارة المدير على ما يأتي .

ثالثاً : أن يكون المقبوض ذهباً أو فضة ، فإن قبض عروضاً : كثياب ، وقمح ، فلا تجب عليه الزكاة ، إلا إذا باع هذه العروض ، ومضى حول من يوم قبض العروض ، فيزكى الثمن حينئذ ، وهذا إذا كان تاجراً محتكراً فإن كان مديراً يزكى قيمة العروض كل عام ، ولو لم يبيعها ، وإذا لم يكن تاجراً أصلاً بأن قبض عروضاً للقتية ، ثم باعها لحاجة ، فإنها تجب زكاتها عليه إذا مضى عليها حول من يوم قبض ثمنها .

رابعاً : أن يكون المقبوض نصاباً على الأقل ، ولو قبضه لعدة مرات ، أو يكون المقبوض أقل من نصاب ، ولكن عنده ما يكمل النصاب من ذهب أو فضة جال الحول عليهما . أو كانا من المعدن ، لأن المعادن لا يشترط في زكاة المستخرج منها طول الحول ، كما تقدم ، فلو قبض من دينه نصاباً زكاة دفعة واحدة ، ثم يزكى المقبوض بعد ذلك ، سواء كان قليلاً أو كثيراً ، إلا أن مبدأ الحول في المستقبل مختلف ، فحول النصاب المقبوض أولاً من يوم =

زكاة الأوراق المالية « البنكنوت »

جمهور الفقهاء يرون وجوب الزكاة في الأوراق المالية ، لأنها حلت محل الذهب والفضة في التعامل ، ويمكن صرفها بالفضة دون عسر ، فليس من المعقول أن يكون لدى الناس ثروة من الأوراق المالية ، ويمكنهم صرف نصاب الزكاة منها بالفضة ، ولا يخرجون منها زكاة ، ولذا أجمع فقهاء ثلاثة من الأئمة على وجوب الزكاة فيها ، وخالف الحنابلة فقط ، فانظر تفصيل آراء المذاهب تحت الخط (١) .

زكاة عروض التجارة

عروض التجارة جمع عرض — بسكون الراء — وهو ما ليس بذهب أو فضة ، مضروباً كان ، كالجنه والريال ، أو غير مضروب ، كحلية النساء ، فقد اتفق ثلاثة من الأئمة على أن الذهب والفضة لا تدخل في عروض التجارة مطلقاً ، وخالف المالكية في غير المضروب ، فقالوا : إذا لم يكن الذهب والفضة مضروبين فانهما يكونان من عروض التجارة ، لا من عروض التجارة .

= قبضه ، وحول الدفع المقبوضة بعد ذلك من يوم قبض كل منها ، أما إذا كان المقبوض أولاً أقل من نصاب ، ولم يكن عنده ما يكمل النصاب ، فلا يزكى إلا إذا تم المقبوض نصاباً بدفع أخرى ، ويعتبر حول المجموع من يوم التمام ، ثم ما يقبضه بعد التمام يزكيه قليلاً أو كثيراً ، ويعتبر حوله في المستقبل من يوم قبضه .

الشافعية — قالوا : تجب زكاة الدين إذا كان ثابتاً ، وكان من نوع الدراهم أو الدينار أو عروض التجارة ، سواء كان حالاً أو مؤجلاً ، أما إذا كان الدين ماشية أو مطموماً ، نحو التمر والعنب ، فلا تجب الزكاة فيه ، ولا يجب اخراج زكاة الدين على الدائن إلا عند التمكن من أخذ دينه ، فيجب حينئذ اخراجها عن الأعوام الماضية ، أما إذا تلف الدين قبل التمكن من أخذه ، فإن الزكاة تسقط عنه .

(١) الشافعية — قالوا : الورق النقدي ، وهو المسمى — بالبنكنوت — التعامل به من قبيل الحوالة على البنك بقيمته ، فيملك قيمته ديناً على البنك ، والبنك مدين ملىء ، مقر ، مستعد للدفع حاضر ، ومتى كان المدين بهذه الأوصاف وجبت زكاة الدين في الحال ، وعدم الإيجاب والقبول اللفظيين في الحوالة لا يبطلها ، حيث جرى العرف بذلك ، على أن بعض أئمة الشافعية قال : المراد بالإيجاب والقبول كل ما يشعر بالرضا من قول أو فعل ، والرضا هنا متحقق .

الحنفية — قالوا : الأوراق المالية — البنكنوت — من قبيل الدين القوي ، إلا أنها يمكن صرفها فضة فوراً ، فتجب فيها الزكاة فوراً .

المالكية — قالوا : أوراق البنكنوت وإن كانت سندات دين إلا أنها يمكن صرفها فضة فوراً ، وتقوم مقام الذهب في التعامل ، فتجب فيها الزكاة بشروطها .

الحنابلة — قالوا : لا تجب زكاة الورق النقدي إلا إذا صرف ذهباً أو فضة ووجدت فيه شروط الزكاة السابقة .

التقدين ، فتجب الزكاة في عرض التجارة من قماش وحديد ونحو ذلك ، فيجب على من يملك تجارة أن يخرج زكاتها ، وهو ربع العشر ، بشروط ، وكيفية مفصلة في المذاهب ، فانظرها تحت الخط (١) .

(١) الشافعية - قالوا : تجب زكاة عروض التجارة بشروط ستة : الأول : أن تكون هذه العروض قد ملكت بمعاوضة : كسراء ، فمن اشترى عروضاً نوى بها التجارة سواء اشتراها بنقد أو بدين ، حال أو مؤجل ، وجب عليه زكاتها بالكيفية الآتية ، أما إذا كانت العروض مملوكة بغير معاوضة : كإرث ، كأن ترك لورثته عروض تجارة ، فلا تجب عليهم زكاتها حتى يتصرفوا فيها بنية التجارة ، الثاني أن ينوى بهذه العروض التجارة حال المعاوضة في صلب العقد أو في مجلسه ، فإذا لم ينو بالعروض التجارة على هذا الوجه ، فلا زكاة فيها ، ويشترط تجديد نية التجارة عند كل معاوضة حتى يفرغ رأس المال ، فإذا فرغ رأس المال ، فلا تجب النية عند كل تصرف ، لانسحاب حكم التجارة عليه . اكتفاء بما تقدم ، الثالث : أن لا يقصد بالمال القنية ، أى امساكه للانتفاع به ، وعدم التجارة ، فان قصد ذلك انقطع الحول ، فإذا أراد التجارة بعد ، احتاج لتجديد نية التجارة مقرونة بتصرف في المال ، الرابع : مضى حول من وقت ملك العروض ، فان لم يمض حول من ذلك الوقت ، فلا تجب الزكاة فيها ، إلا إذا كان الثمن الذي ملك به العروض نقداً حالاً ، وكان نصاباً ، أو كان أقل من نصاب ولكنه يملك ما يكمل النصاب من النقد ، ففي هاتين الصورتين تجب عليه الزكاة في العروض ، متى مضى حول على أصلها ، وهو النقد ، الخامس : أن لا يصير جميع مال التجارة في أثناء الحول نقداً من جنس ما تقوم به العروض ، على ما يأتي في « كيفية زكاة العروض » وهو أقل من نصاب ، فان صار جميع المال نقداً ، مع كونه أقل من نصاب ، انقطع الحول ، فإذا اشترك به سلعة للتجارة ابتداءً حولها من حين شرائها ، ولا عبرة بالزمن السابق ، أما لو صار بعض المال الى ما ذكر ، وبقي بعضه عروضاً ، أو باع الكل بنصاب من نقد أو بعرض ، أو بنقد لا يقيم به آخر الحول ، كما يأتي ، فلا ينقطع الحول ، السادس : أن تبلغ قيمة العروض آخر الحول نصاباً ، فالعبرة بآخر الحول لا بجميعه ولا بطرفيه ، وإذا كانت عروض التجارة مما تتعلق الزكاة بعينها : كالسائمة والثمر ، نظر ، فإن وجد النصاب في عين المال وفي قيمته زكيت عين المال على حكم زكاة السوائم والثمر دون القيمة ، وإن وجد النصاب في أحدهما دون الآخر زكى ما وجد فيه النصاب من قيمة عروض التجارة أو ذات السوائم والثمر ، وتكرر زكاة عروض التجارة بتكرار الأعوام مادام النصاب كاملاً ، وكيفية زكاتها أن تقوم آخر الحول بما اشترت به من ذهب وفضة ، أما إذا اشتراها بغير نقد فتقوم بالنقد الغالب في البلد ، ولا بد في التقويم آخر الحول من عدلين ، لأنها شهادة بالقيمة . والشاهد في ذلك لا بد من تعدده ، والواجب فيها ربع العشر .

الحنفية - قالوا : تجب الزكاة في عروض التجارة بشروط : منها أن تبلغ قيمتها نصاباً =

= من انذهب أو الفضة ، وتقوم بالمضروبة منها ، وله تقويمها بأى النوعين شاء ، الا اذا كانت لا تبلغ بأحدهما نصابا ، وتبلغ بالآخر ، فحينئذ يتعين التقويم بما يبلغها النصاب ، وتعتبر قيمتها في البلد الذى فيه المال حتى لو أرسلت تجارة الى بلد آخر فحال عليها الحول اعتبرت قيمتها في تلك البلد ، فلو أرسلها الى مفازة اعتبرت قيمتها أقرب الأمصار الى تلك المفازة ، وتضم بعض العروض الى بعض في التقويم ، وان اختلفت أجناسها ، ومنها أن يحول عليها الحول ، والمعتبر في ذلك طرفا الحول لا وسطه ، فمن ملك في أول الحول نصابا ثم نقص في أثناءه ، ثم كمل في آخره وجبت فيه الزكاة ، أما لو نقص في أوله أو في آخره ، فإنه لا تجب فيه الزكاة ، كما تقدم في « شروط الزكاة » وكذا لو زادت قيمتها في آخر الحول عن النصاب فإنه يخرج زكاتها باعتبار هذه الزيادة ، ومنها أن ينوى التجارة ، وأن تكون هذه النية مصحوبة بعمل تجارة فعلا ، فلو اشترى حيوانا ليستخدمه ، ثم حوى أن يتجر فيه لا يكون للتجارة الا اذا شرع في بيعه أو تأجيريه بالفعل ، واذا وهب له مال غير النقدين ، أو أوصى له به ، ونوى به التجارة عند الهبة أو الوصية ، فان هذه النية لا تصح الا اذا تصرف بالفعل ، واذا استبدل سلعة تجارية بسلعة مثلاً ، فتعتبر النية في الأصل لا في البدل ، فيكون البدل للتجارة بلا نية اكتفاء بالنية في الأصل ، الا اذا نوى عدم التجارة فيه فإنه لا يكون للتجارة حينئذ ، ومنها أن تكون العيز المتجر فيها صالحة لنية التجارة ، فلو اشترى أرض عشر وزرعها ، أو بذرا وزرعه وجب في الزرع الخارج العشر دون الزكاة ، أما اذا لم يزرع الأرض العشرية ، فان الزكاة تجب في قيمتها ، بخلاف الأرض الخراجية ، فان الزكاة لا تجب فيها وان لم يزرعها ، واذا كان عنده ماشية للتجارة لم يحل عليها الحول ، ثم قطع نية التجارة وجعلها سائمة للدر والنسل ، ونحوهما ، مما تقدم في « زكاة السوائم » بطل حول التجارة ، وابتدأ الحول من وقت جعلها سائمة ، فاذا تم الحول من ذلك الوقت زكاهما نفسها على حكم زكاة السائمة المتقدمة ، ولا يقومها واذا اتجر في الذهب أو الفضة زكاهما على حكم زكاة النقد المتقدمة ، ولا يشترط في وجوب زكاتها نية التجارة ، واذا بقيت عروض التجارة عنده أعوام ثم باعها بعد ذلك ، فعليه زكاتها لجميع الأحوال ، لا لعام فقط .

الملكية — قالوا : تجب زكاة عروض التجارة مطلقا ، سواء كان التاجر محتكرا أو مديرا وقد سبق بيانهما في « زكاة الدين » بشروط خمسة ، وبكيفية مخصوصة : الأول : أن يكون العرض مما لا تتعلق الزكاة بعينه : كالثياب والكتب ، فان تعلقت الزكاة بعينه : كالحلى من الذهب أو الفضة وكالماشية — الابل والبقر والغنم — وجبت زكاته بالكيفية المتقدمة في زكاة النعم والذهب والفضة ، ان بلغ نصابا ، فان لم يبلغ نصابا تكون الزكاة في قيمته بكيفية العروض الثانی : أن يكون العرقى مملوكا بمبادلة حالية : ككسراء ، واجارة ، لا مملوكا بارث أو خلع أو هبة أو صدقة مثلاً ، فإنه اذا ملك شيئا بسبب ذلك ، ثم نوى به =

= التجارة فانه اذا باعه يستقبل بثمنه حولا من يوم قبض الثمن ، لا من يوم ملكه ، واذا لم يبيعه ، فلا يقوم عليه ، ولا زكاة فيه ولو كان مديرا ، الثالث أن ينوى بالعرض التجارة حال شرائه ، سواء نوى التجارة فقط ، أو نوى معها الاستغلال ، أو الانتفاع بنفسه ، مثال ذلك ، أن يشتري للتجارة بيتا • ونوى مع ذلك أن يكرهه ، أو يسكنه ريثما يظهر فيه ربح فيبيعه ، فتجب زكاته في كل هذه الأحوال على التفصيل الآتي في كيفية « زكاة العروض » وأما اذا اشتوى عرضا ، ونوى به الاستغلال ، أو الاقتناء لينتفع به بنفسه ، أو لم ينو شيئا ، فلا تجب زكاته ، الرابع : أن يكون ثمنه عينا ، أو عرضا امتلكه بمعاوضة مالية ، وأما اذا كان ثمنه عرضا ملكه بهبة أو ارث مثلا ، فلا زكاة فيه • بل اذا باعه بعد استقبل بثمنه حولا من يوم قبضه ، الخامس : أن يبيع من ذلك العرض بنصاب من الذهب أو الفضة ان كان محتكرا أو بأى شئ منهما • ولو درهما • ان كان مديرا • فان لم يبيع المحتكر بنصاب من النقدين ، أو لم يبيع المدير بشئ منهما • فلا تجب الزكاة الا اذا كان عند المحتكر ما يكمل النصاب منهما من مال استفاده بارث مثلا وحال عليه الحول ، أو من معدن وان لم يحصل الحول عليه فتجب عليه زكاة الجميع وأما كيفية زكاة عرض التجارة ، فان كان التاجر محتكرا فيزكى ما باع به من النقدين مضموما الى ما عنده منها لسنة واحدة فقط • ولو أقامت العروض عنده أعواما والديون التى له من التجارة لا يزكيها الا اذا قبضها • فيزكيها لعام واحد فقط • وان كان مديرا • فانه يقوم في كل عام ما عنده من عروض التجارة ، ولو كسد سوقها • وأقامت عنده أعواما ، ثم يضم قيمتها الى ما عنده من النقدين ، ويزكى الجميع ، وأما الديون التى له من التجارة فان كانت نقدا حل أجله • أو كان حالا ابتداء ، وكان مرجوا خلاصه ممن هو عليه في الصورتين ، فانه يعتبر عدده ، ويضمه الى ما تقدم • وان كان الدين عرضا أو نقدا مؤجلا • وكان مرجوا خلاصه أيضا فانه يقوم • ويضم القيمة لما تقدم ويزكى الجميع ، وكيفية تقويم النقد المؤجل أنه يقوم بعرض • ثم العرض بذهب أو فضة حالين ، مثلا اذا كان له عشرة جنيهات مؤجلة يقال • ما مقدار ما يشتري بهذه العشرة جنيهات المؤجلة من الثياب مثلا ؟ فاذا قيل خمسة أثواب قيل : واذا بيعت هذه الخمسة بذهب أو فضة حالة فيكم تباع ؟ فاذا قيل : بثمانية جنيهات اعتبرت هذه الثمانية قيمة للعشرة المؤجلة • وضمت لما عنده من النقود وقيمة العروض ، فاذا بلغ المجموع نصابا زكاة ، والا فلا ، وأما اذا كان الدين على معدم لا يرجى خلاصه منه ، فلا تجب عليه زكاته الا اذا قبضه من المدين ، فاذا قبضه زكاه لعام واحد فقط ، وكذا حكم الدين السلف ، فانه يزكى لعام واحد فقط بعد قبضه ، ويعتبر مبدأ حول المدير من الوقت الذى ملك فيه الثمن الذى اشترى به عروض التجارة ان لم تجر فيه للزكاة ، فان جرت الزكاة في عيه فحوله من يوم ملك الأصل ، أو زكاته اذا كان دون نصاب ، كما سبق ولو تأخر وقت الادارة عن ذلك على الراجح ، وأما المحتكر فمبدأ حوله يوم ملك الأصل ، أو زكاته ان كان قد زكاة : =

هل تجب الزكاة في عين عروض التجارة أو قيمتها

تجب الزكاة في قيمة عروض التجارة في عينها ، ويضم عند التقويم بعضها الى بعض ، ولو اختلفت أجناسها ، كثياب ونحاس ، كما يضم الربح الناشئ عن التجارة الى أصل المال في الحول ، وكذلك المال الذي استفاد منه غير التجارة ، وفي ذلك تفصيل المذاهب المذكور تحت الخط (١) .

= قولاً واحداً . ولا تقوم على المدير الأواني التي توضع فيها سلع التجارة ، ولا آلات العمل ، اذا كان التاجر محتكراً لبعض السلع ، ومدير للبعض الآخر ، فالزكاة فيها تفصيل يتلخص فيما يلي : ان كان ما فيه الادارة مساوياً لما فيه الاحتكار ، زكى الأول على حكم الادارة . يعنى يقوم كل عام ، ويزكى الثانى على حكم الاحتكار ، يعنى يزكى ثمنه بعد قبضه لعام واحد فقط . وكذا ان كان الأقل للادارة ، والأكثر للاحتكار ، فكل منهما على حكمه المتقدم ، أى المدار يقوم كل عام ، وغيره ينتظر بزكاته البيع وقبض الثمن ، وأما اذا كان الأكثر للادارة ، فيقوم الجميع كل عام ، تغليبا لجانب الادارة على الاحتكار ، ويكفى في تقويم العروض واحد ، ولا يشترط التعدد لأن ذلك ليس من قبيل الشهادة ، بل هو من قبيل الحكم ، والحاكم لا يجب أن يكون متعدداً .

الحنابلة - قالوا . تجب الزكاة في عروض التجارة اذا بلغت قيمتها نصاباً بشرطين : الأول : أن يملكها بفعله ، كالشراء ، فلو ملك العروض بغير فعله ، كأن ورثها ، فلا زكاة فيها ، الثانى : أن ينوى التجارة حال التمليك ، بأن يقصد التكسب بها ، ولا بد من استثمار النية في جميع الحول ، أما لو اشترى عرضاً للفتنة ، ثم نوى به التجارة بعد ذلك ، فلا يصير للتجارة ، الا الحلى المتخذ للبس ، فانه اذا نوى به التجارة بعد شرائه للبس يصير للتجارة بمجرد النية ، وتقوم عروض التجارة عند تمام الحول ، ويكون التقويم بما هو أنفع للفقراء من ذهب أو فضة ، سواء أكان من نقد البلد أم لا ، وسواء بلغت قيمة العروض نصاباً بكل منهما أو بأحدهما ، ولا يعتبر في التقويم ما اشترى به من ذهب أو فضة لا قدراً ولا جنساً ، واذا نقصت بعد التقويم أو زادت ، فلا عبرة بذلك متى كان التقويم عند تمام الحول ، وان ملك نصيب سائمة لتجارة ، ثم حال الحول عليه ، وكان السوم ونية التجارة موجودين ، فعليه زكاة تجارة ، وليس عليه زكاة سوم ، ولو ملك سائمة للتجارة نصف حول ، ثم قطع نية التجارة ، استأنف بها حولا من وقت قطع النية ، وان اشترى أرضاً لتجارة يزرعها وبلغت قيمتها نصاباً أو اشترى أرضاً لتجارة وزرعها ببذر تجارة ، فعليه زكاة الجميع زكاة قيمة ان بلغت قيمتها نصاباً .

(١) الحنفية - قالوا : اذا كان مالكا لنصيب من أول الحول ، ثم ربح فيه أثناء الحول ، أو استفاد مالا من طريق آخر غير التجارة ، كالارث والهبة ، فان الربح ، وذلك المال المستفاد يضم كل منهما الى النصيب في الحول ، بحيث أنه يزكى الجميع متى تم =

زكاة الذهب والفضة المخلوطين

إذا كان المذهب أو الفضة مخلوطين بشيء آخر من نحاس أو نيكل ، فلا زكاة فيهما حتى يبلغ ما فيهما من الذهب والفضة الخالصين نصاباً كاملاً ، سواء كان الذهب أو الفضة أكثر من المادة المخلوطة به أو أقل ، عند الشافعية ، والحنابلة ، وخالف الحنفية ، والمالكية ، فانظر مذهبيهما تحت الخط (١) .

= الحول على النصاب ولم ينقص في آخر الحول . فالعبرة عندهم في وجوب الزكاة بوجود النصاب في طريق الحول كما تقدم .

المالكية — قالوا : الربح ، وهو الناشئ عن التجارة بالمال ، يضم لأصله ، وهو المال الذي نشأ عنه في الحول ، ولو كان الأصل أقل من نصاب ، فلو كان عنده عشرة دنانير في المحرم اتجر فيها من ذلك التاريخ ، فصارت في رجب عشرين ديناراً ، ثم استمرت إلى المحرم من العام التالي وجب عليه زكاة الجميع ، لأن الربح يعتبر كامناً في أصله ، فكأنه موجود عند وجوده ، فلذلك ضم إليه مطلقاً ، ولو كان الأصل دون نصاب ، وأما المال المستفاد بدون تجارة ، كالارث والهبة فإنه لا يضم إلى ما عنده من المال في الحول ، ولو كان المال نصاباً ، بل يستقبل به حولاً جديداً من يوم ملكه ، فمن كان عنده نصاب من الذهب مثلاً ملكه في محرم ، ثم استفاد في رجب عشرة دنانير ، فإنه إذا جاء المحرم زكى النصاب ، ثم إذا جاء رجب ثانی عام زكى العشرة ، ففي زكاة العين — الذهب والفضة — فرق بين الربح وغيره ، أما زكاة الماشية فإن كان عنده ماشية ، وكانت نصاباً ، ثم استفاد ماشية أخرى بشراء أو هبة ، سواء أكان المستفاد نصاباً أم لا ، فإن الثانية تضم للأولى ، وتركى على حولها ، فإن كانت الأولى أقل من نصاب ، فلا تضم الثانية لها ، ولو كانت الثانية نصاباً ، ويستقبل بها حولاً من يوم حصول الثانية ، وأما ان حصلت الفائدة بولادة الأمهات ، فحولها حولهن ، وإن كانت الأمهات أقل من نصاب ، لأن النتاج يقدر كامناً في أصله ، فحولها حوله .

الشافعية — قالوا : يضم الربح لأصله في الحول ، وكذلك ماله المملوك له من أول حول التجارة ولو كان الأصل دون نصاب ، وأما المال المستفاد من غير التجارة ، فله حول مستقل من يوم ملكه ، ولا يضم إلى مال التجارة في الحول إلا إذا كان ثمرها ناشئاً عن الشجر المتجر فيه ، أو نتاجاً ناشئاً عن الحيوان المتجر فيه ، فإنه يضم إليه في الحول .

الحنابلة — قالوا : يضم الربح لأصله في الحول إذا كان الأصل نصاباً ، فإن كان أقل من نصاب ، فلا يضم إلى الأصل ، بل يكون حول الجميع من حين تمام النصاب ، وأما المستفاد من غير التجارة ، فلا يضم في الحول إلى ماله ، بل له حول مستقل من يوم ملكه ، إلا نتاج السائمة فحولها حول الأمهات .

(١) الحنفية — قالوا : يعتبر في المغشوش الغالب من الذهب أو الفضة أو غيرهما ، =

المعادن والركاز

في تعريف المعدن والركاز وحكمهما تفصيل في المذاهب ، فانظره تحت الخط (١) .

= فالذهب المخلوط بالفضة أن غلب فيه الذهب زكى زكاة ذهب ، واعتبر كله ذهباً ، وإن غلب فيه الفضة ، فحكمه كله حكم الفضة في الزكاة ، فإن بلغ نصاباً زكياً ، والا فلا ، أما أن كان الغالب النحاس ، فإن راجح في الاستعمال رواج النقد ، وبلغت قيمته نصاباً زكياً ، كالنقود ، وكذلك يزكى زكاة النقد أن كان الخالص فيه يبلغ نصاباً ، فإن لم يرجح ، ولم يبلغ خالصه نصاباً ، فإن نوى به التجارة كان كمروض التجارة ، فيقوم ، وتزكى القيمة ، والا فلا تجب فيه الزكاة .

المالكية - قالوا : الذهب والفضة المغشوشان أن راجح في الاستعمال رواج الخالص من الغش وجبت زكاتهما كالخالص سواء ، وإن لم يروجا في الاستعمال كرواج الخالص ، فاما أن يبلغ الصافي فيهما نصاباً أو لا ، فإن بلغ نصاباً زكياً الخالص . والا فلا .

(١) الحنفية - قالوا : المعدن والركاز بمعنى واحد ، وهو شرعاً مال وجد تحت الأرض ، سواء كان معدناً خلقياً ، خلقه الله تعالى بدون أن يضعه أحد فيها . أو كان كنزاً دفنه الكفار ، ولا يسمى ما يخرج من المعدن والركاز زكاة على الحقيقة ، لأنه لا يشترط فيهما ما يشترط في الزكاة وتنقسم المعادن إلى أقسام ثلاثة : ما يبطع بالنار ، ومائع ، وما ليس بمنطبع ولا مائع ، فالمنطبع ما كان كالذهب والفضة والنحاس والرصاص والحديد ، والمائع ما كان كالقار - الزفت - والنفط - زيت البترول (الغاز) - ونحوها ، والذي ليس بمنطبع ولا مائع ما كان كالنورة والجواهر والياقوت . فأما الذي ينطبع بالنار ، فيجب فيه اخراج الخمس ، ومصرفه مصرف خمس الغنيمة المذكور في قوله تعالى : « واعلموا أننا فنمقم من شيء ، فإن لله خمسة » الآية ، وما بقى بعد الخمس يكون للمواجد أن وجد في أرض غير مملوكة لأحد ، كالصحراء والجبل ، وإنما يجب فيه الخمس إذا كان عليه علامة الجاهلية ، أما أن كان من ضرب أهل الإسلام ، فهو بمنزلة اللقطة ، ولا يجب فيه الخمس ، ولو اشتبه الضرب يجعل جاهلياً ، أما أن وجد في أرض مملوكة ، ففيه الخمس المذكور ، والباقي للمالك ، ومن وجد في داره معدناً أو ركازاً ، فإنه لا يجب فيه الخمس ، ويكون ملكاً لصاحب الدار ، ولا فرق فيمن وجد الكنز والمعدن بين أن يكون رجلاً أو امرأة حراً أو عبداً ، بالغاً أو صبياً ، مسلماً أو ذمياً ، وأما المائع : كالقار والنفط والملح ، فلا شيء فيه أصلاً . ومثله ما ليس بمنطبع ولا مائع : كالنورة والجواهر ونحوهما ، فإنه لا يجب فيهما شيء ، ويستثنى من المائع الزئبق ، فإنه يجب فيه الخمس ، ويلحق بالكنز ما يوجد تحت الأرض من سلاح وآلات وأثاث ونحو ذلك ، فإنه يخمس على ما تقدم ، ولا شيء فيما يستخرج من البحر : كالعنبر واللؤلؤ والمرجان والسماك ونحو ذلك ، إلا إذا أعده للتجارة ، كما تقدم .

= المملكية - قالوا : المعدن هو ما خلقه الله تعالى في الأرض من ذهب أو فضة أو غيرها ، كالنحاس والرصاص والمغرة والكبريت ، فهو غير الركاز الآتي بيانه ، وحكمه أنه تجب زكاته ان كان من الذهب أو الفضة ، بشروط الزكاة السابقة ، من : الحرية ، والاسلام ، وبلوغ النصاب ، وأما مرور الحول فلا يشترط كما تقدم ، وفي اشتراط الحرية ، والاسلام ، وعدم اشتراطهما : قولان صحيحان ، فمتى أخرج نصابا ، من ذهب أو فضة في مرة أو مرات ، وجبت عليه الزكاة ، ويضم المخرج ثانيا لما استخرج أولا ، متى كان العرق واحدا ، ثم ما يخرج بعد تمام النصاب تجب فيه الزكاة أيضا ، سواء كان قليلا أو كثيرا ، فان تعدد العرق ، فان كان ظهور العرق الثاني قبل انقطاع العمل في الأول ، كان العرقان كعرق واحد ، فيضم ما خرج من أحدهما للآخر ، فمتى بلغ المجموع نصابا زكاه ، والا فلا ، وان كان ظهور العرق الثاني بعد انقطاع العمل في الأول كان العرقان كعرق واحد فيضم ما خرج من أحدهما للآخر فمتى بلغ المجموع نصابا زكاه والا فلا ، وان كان ظهور العرق الثاني بعد انقطاع العمل في الأول اعتبر كل على حدته ، فان بلغ المخرج منه نصابا زكاه ، والا فلا ، ولو كان مجموع الخارج منهما نصابا ، وكما لا يضم عرق الى آخر ، لا يضم معدن الى آخر ، فلا بد أن يكون الخارج من كل نصابا على حدته ، والزكاة الواجبة في المعدن هي ربع العشر ، ومصرفها مصرف الزكاة الآتي بيانه ، وهو الأصناف الثمانية المذكورة في قوله تعالى : « انما الصدقات للفقراء والمساكين » الآية ، ويستثنى من ذلك ما يسمى - بالندرة - وهي القطعة الخالصة من الذهب والفضة التي يسهل تصفيتها من التراب ، فيجب فيها الخمس ، ويصرف في مصارف الغنائم ، وهو مصالح المسلمين ، ولا يختص بالأصناف الثمانية ولو لم يبلغ الخارج نصابا ، وانما يجب الخمس في الندرة اذا لم يحتج مخرجها من الأرض الى نفقة عظيمة في الحصول عليها ، أو عمل كبير ، والا ففيها ربع العشر يصرف في مصارف الزكاة ، ولو لم تبلغ الندرة نصابا ولو كان مخرجها عبدا أو كافرا ، وأما معادن غير الذهب والفضة ، كالنحاس والقصدير ، فلا يجب فيها شيء الا اذا جعلت عروض تجارة ، فيجرى فيها تفصيل زكاة عروض التجارة السابق ، وأما الركاز فهو ما يوجد في الأرض من دفائن أهل الجاهلية من ذهب أو فضة أو غيرها ، ويعرف ذلك بعلامة عليه ، فاذا شك في المدفون هل هو لجاهلي أو غيره ، حمل على أنه لجاهلي ، ويجب في الركاز اخراج خمسة ، سواء كان ذهباً أو فضة أو غيرها ، وسواء وجدته مسلم أو غيره ، حرا كان الواجد أو عبداً ، ويكون الخمس كالغنائم يصرف في المصالح العامة ، الا اذا احتاج الحصول على الركاز الى عمل كبير ، أو نفقة عظيمة ، فيكون الواجب فيه ربع العشر ، ويصرف لمصارف الزكاة ، ولا يشترط في الواجب في الركاز في الحاليين بلوغ النصاب ، والباقي من الركاز بعد اخراج الواجب يكون لمالك الأرض التي وجد فيها ان كان قد ملكها بارث ، أو بائع لها ، فان ملكها بشراء أو هبة مثلاً ، فالباقي يكون للمالك الأول وهو البائع له ، أو الواجد =

= فإن لم تكن الأرض مملوكة لأحد ، فالباقي يكون لواجد الركاز ، وأما ما يوجد في الأرض مما دفنه المسلمون أو أهل الذمة من الكفار ، فإنه يكون لهم متى عرف المالك أو ورثته ، وإن لم يعرف مستحقه ، فيكون كاللقطة يعرف عاما ، ثم يكون لواجده ، إلا إذا قامت القرائن على أن هذه الدفائن قد توالى عليها عصور ودهور بحيث لا يمكن معرفة ملاكها ولا ورثتهم ، فلا تعرف حينئذ وتكون من قبيل المال الذي جهلت أربابه ، فيوضع في بيت مال المسلمين ، ويصرف في المصالح العامة ، ومثل دفائن الجاهلية أموالهم التي توجد على ظهر الأرض ، أو بساحل البحر ، فيجب فيها الخمس ، والباقي لمن وجدها ، ولا شيء فيما يلفظه البحر : كعنبر ولؤلؤ ومرجان وبيسر ، بل يكون لمن يجده إلا إذا علم أنه سبق ملكه لأحد من أهل الجاهلية أو غيرهم فيكون كالركاز واللقطة ، على ما تقدم من التفصيل .

الحنابلة — قالوا : المعدن هو كل ما تولد من الأرض ، وكان من غير جنسها ، سواء كان جامدا : كذهب وفضة وبلور وعقيق ونحاس وكحل ، أو مائعا : كزرنیخ ونفط ونحو ذلك ، فيجب على من استخرج شيئا من ذلك وملكه العشر ، بشرطين : الأول : أن يبلغ بعد تصفيته وسبكه بصابا أن كان ذهباً أو فضة ، أو تبلغ قيمته نصابا أن كان غيرهما ، الثاني : أن يكون مخرجه ممن تجب عليه الزكاة ، فلا تجب عليه أن كان ذميا أو كافرا أو مدينا أو نحو ذلك ، ثم إن كان المعدن جامدا أو كان مستخرجا من أرض مملوكة فهو للمالك ، ولو كان المستخرج غيره . لأنه يملكه بملكه الأرض ، لكن لا يجب عليه زكاته إلا إذا وصل إلى يده ، ولا يضم معدن إلى معدن آخر ليس من جنسه لتكميل نصاب المعدن ، إلا في الذهب والفضة ، فيضم كل منهما إلى الآخر في تكميل النصاب ، فإن كان في أرض مباحة غير مملوكة ، فالمستخرج منها ملك لمن استخرجه ، وتجب عليه زكاته — ربع العشر — سواء كان ذهباً أو فضة أو سلاحاً أو ثياباً أو غيرها ومن وجد مسكا أو زبادا ، أو استخرج لؤلؤا أو مرجانا أو سمكا أو نحوه من البحر ، فلا زكاة عليه في ذلك ، ولو بلغ نصابا ، وأما الركاز فهو دفين الجاهلية ، أو من تقدم من الكفار ، ويلحق بالمدفون ما وجد على وجه الأرض ، وكان عليه ، أو على شيء منه علامة كفر ، أما إن وجد عليه علامة اسلام ، أو وجد عليه علامة اسلام وكفر . فهو لقطة تجرى عليه أحكامها ، ويجب على واجد الركاز إخراج خمسها إلى بيت المال ، فيصرفه الإمام أو نائبه في المصالح العامة . وبقية لواجده إن وجده في أرض مباحة ، وإن وجد في ملكه فهو له . وإن وجده في ملك غيره فهو له إن لم يدعيه المالك ، فإن ادعاه مالك الأرض بالزينة ولا وصف ، فالركاز لمالك الأرض مع يمينه فإن كان متعديا بالدخول في الأرض فملكها أربابه ، وإن كان قد دخلها وعمل فيها بأذنه . فالواجد أحق من المالك .

الشافعية — قالوا : المعدن ما يستخرج من مكان خلقه الله تعالى فيه ، وهو خاص هنا بالذهب والفضة ، فلا يجب شيء فيما يستخرج من المعادن : كالحديد والنحاس والرصاص : =

زكاة الزرع والثمار

ثبتت فرضيتها زيادة على ما تقدم من الدليل العام بدليل خاص من الكتاب والسنة ، قال تعالى : « وآتوا حقه يوم حصاده » وقال ﷺ : ما سقت السماء ففيه العشر ، وما سقى غرب (دلو) أو دالية (دولاب) ففيه نصف العشر * وهذا الحديث قد يبين ما أجملته الآية للكرامة المذكورة .

وأما شروطها فهي شروط الزكاة العامة المتقدمة ، ولها شروط أخرى ، وأحكام مفصلة في المذاهب ، فانظرها تحت الخط (١) .

= وغير ذلك ، ولا فرق في المعدن بين الجامد والمائع والمنطبع وغيره ، ويجب فيه ربع العشر ، كزكاة الذهب والفضة بشروطها المتقدمة الا حولان الحول ، فانه ليس بشرط هنا ، ولكن بقي شرط آخر ، وهو أن يكون المعدن في أرض مباحة أو مملوكة له والا فلا زكاة فيه الا اذا كان المعدن بأرض موقوفة على معين ، وكان وجود المعدن بها بعد الوقف ، فانه يجب فيه الزكاة ، ولا يشترط في المستخرج من المعدن النصاب دفعة واحدة ، بل لو استخرج ما يبلغ النصاب على عدة مرات ضم ووجبت زكاة الجميع ولو زال ملكه عما استخرجه أولا ، بشرط أن يتحد المعدن ، ويتصل العمل ، أو ينفصل لعذر : كمرض ، والا فلا يزكى الأول ان لم يبلغ نصابا ، وانما يضم الى الثاني فقط في اكمال النصاب ، فان كمل به وجبت زكاة الثاني فقط ، ووقت وجوب الزكاة فيه عقب تخليصه وتنقيته ، فلو أخرج الزكاة قبل تصفيته لا تجزئ ، وأما الركاز فهو دفين الجاهلية ، ويجب فيه الخمس حالا بالشروط المعتبرة في الزكاة ، الا حولان الحول متى بلغ كل منهما نصابا ، ولو ضمه الى ما في ملكه ولو غير مضروب ، غلب وجده فوق الأرض لا يكون ركازا ، بل يكون لقطة ، فان لم يكن دفين الجاهلية بأن وجد عليه علامة تدل على أنه إسلامي ، فحكمه وجوب رده الى مالكه ، أو وارثه ان علم ، والا فهو لقطة ، وكذا اذا جهل حاله ، أجاهلي هو أو إسلامي ، واذا وجد الركاز في أرض مملوكة فهو لملك الأرض ان ادعاه ، والا فهو لمن علم ممن سبقه من المالكين .

(١) الحنفية - قالوا : من الشروط العامة : العقل والبلوغ ، فلا تجب الزكاة في مال الصبي والمجنون ، الا أن هذين الشرطين غير معتبرين في زكاة الزروع والثمار ، فتجب في مال الصبي والمجنون ، ويشترط لزكاتها - زيادة على ما تقدم - أن تكون الأرض عشرية فلا تجب الزكاة في الخارج من الأرض الخراجية ، وأن يكون الخارج منها مما يقصد بزراعته استغلال الأرض ونماؤها فلا تجب في الحطب والحشيش والقصب الفارسي - الغاب - والسعف ، لأن الأرض لا تنمو بزراعة هذه الأصناف ، بل تفسد بها ، نعم لو قطعها وباعها واستفاد منها ، وجبت الزكاة في قيمتها ان بلغت نصابا ، ولا بد من زرع الأرض بالفعل بالنسبة للزكاة ، بخلاف الخراج ، فانه يتقرر متى كانت صالحة للزراعة ، وتمتكن ربها من =

= زرعها ، فلو تمكن من زراعة أرض ولم يزرعها فلا نجب فيها الزكاة ، ويجب فيها الخراج لنموها تقديرا ، فسبب وجوب الزكاة هو الأرض النامية حقيقة بالخارج منا ، بخلاف الخراج ، فسبب وجوبه النمو ولو تقديرا . وحكم زكاة الزروع والثمار هو أنه يجب فيها أنعشر إذا كانت خارجة من أرض تسقى بالمطر أو السيج - الماء الذي يسبح على الأرض من المصارف ونحوها - ونصف العشر إذا كانت خارجة من أرض تسقى بالدلاء ونحوها ، ويجب أن يخرج زكاة كل ما تخرجه الأرض من الحنطة ، والشعير ، والدخن ، والأرز ، وأصناف الحبوب والبقول ، والرياحين ، والورد ، وقصب السكر ، والبطيخ ، والقثاء ، والخيار ، والمباذنجان ، والعصفر ، التمرز ووالعنب وغير ذلك ، سواء كانت له ثمرة تبقى أو لا ، وسواء كان قليلا أو كثيرا ، فلا يشترط فيها نصاب ولا حولان حول ، وتجب في الكتان وبذره ، وفي الجوز واللوز والكمون والكزبرة ، وفيما يجمع من ثمار الأشجار التي ليست بمملوكة : كأشجار الجبال ، ولا تجب في البذور التي لا تصلح إلا للزراعة : كبذر البطيخ والحناء ، وبذر الحلبة ، وبذر المبادنجان ولا تجب فيما هو تابع للأرض : كالنخل والأشجار ، ولا تجب فيما يخرج من الشجر : كالصمغ والقطران ، ولا تجب في حطب القطن ونحوه ، ولا تجب في الموز ، وما ينفق على الزرع من الكلف يحسب على الزارع ، فتجب الزكاة في كل الخارج بدون أن تخصم منه النفقات ، وإذا باع الزرع قبل أدراكه وجبت الزكاة على المشتري ، وبعد الإدراك على البائع ووقت وجوب زكاة الخضر عند ظهور الثمرة ، والأمن عليها من الفساد بأن بلغت حدا ينتفع بها ، ثم يخرج حقها وقت قطعها ، أما وقت زكاة الحبوب فبعد كيلها وتنقيتها ، وتسقط الزكاة بهلاك الخارج من غير ضنع المالك ، وإذا هلك بعضه بغير صنعه سقط بقدر ما هلك ، وكذا ما يقتاتته اضطرابا .

الشافعية - قالوا : زكاة الزروع والثمار تجب بشروط ثلاثة زيادة على ما تقدم : الأول : أن يكون مما يقتات اختيارا : كالبر ، والشعير والأرز ، والسذرة ، والعدس ، والحمص ، والفول ، والدخن ، فإن لم يكن صالحا للاقتيات : كالحلبة ، والكرابيا والكزبرة ، والكتان ، فلا زكاة فيه ، وكذا ما يقتات به عند الضرورة : كالترمس ونحوه ، الثاني : أن يكون مملوكا لمالك معين بالشخص ، فلا زكاة في الموقوف على المساجد ، على الصحيح ، إذ ليس لها مالك معين ، كما لا زكاة في النخيل المباح بالصحراء إذا لم يكن لها مالك معين ، الثالث ، أن يكون نصابا كاملا فأكثر ، ولا يزكى من الثمار إلا العنب والرطب ، فلا زكاة في الخوخ ، والمشمش ، والجوز ، واللوز ، والتين ، ومتى ظهر لون العنب أو الرطب ، أو لأن جلده وصلح للاكل ، أو اشتد الحب والزرع فقد بدا صلاحه ، وحينئذ يحرم على المالك التصرف فيه قبل اخراج الزكاة ولو بالصدقة ، وعلى هذا يحرم أكل الفول الأخضر والفريك ، واعطاء أجر الحصادين قبل اخراج الزكاة على المعتمد ، ولا تجب الزكاة في الزروع والثمار إلا إذا بلغا حد النصاب ، وهو خمسة أوسق تحديدا ، وما زاد فبحسابه ، فلا زكاة =

= فيما دون ذلك ، والسوق ستون صاعا ، والصاع أربعة أمداد ، والمد رطل وثلاث بالبغدادى ، ويبلغ النصاب بالكيل المصرى الآن أربعة أراذب وكيلتين .

هذا اذا كانت الحبوب خالية من الطين والتراب ومصفاة من القشر ، فان كانت مما يدخر فى قشره كشعير الأرز ، أو كان فيها غلت : كطين وتراب ، فلا يعتبر الا ما كان خالصا منها ، بحيث يبلغ النصاب ، ولا بد أن يكون النصاب من جنس واحد ، فلا يضم القمح الى الشعير لاتمام النصاب ، وكذا غيره من الأصناف المختلفة ، ولا يضم ثمر أو زرع هذا العام الى العام الذى قبله لاكمال النصاب أما اذا تكرر الزرع فى عام وأهد : كالذرة الصيفية ، والذرة النيلية فيضم بعضه الى بعض ، لأنه لم يتخلل بين الزرعين عام كامل ، أى اثنا عشر شهرا هلالية ، والعبرة فى الحبوب للحصاد ، وفى الثمار بظهورها ، وكذا العنب فانه يضم ما بكر منه الى ما تأخر فى عامه ، أما التمر المتكرر فى علم ، كأن أثمرت النخلة مرتين فى عام واحد ، فيزكى عن المرة الأولى ان أكملت النصاب ، والا فلا يضم الى المرة الثانية ، والذى يجب اخراجه يختلف باختلاف مدة عبش الزرع ونمائه ، لا بعدد السقيات ، فان سقى الزرع ، أو التمر بماء السماء ، أو بماء النهر بدون آلات ، أو شرب بعروقه : كالزروع البعلى ، فالواجب فيه العشر ، فان سقى بدولاب أو شادوف ، أو بماء مشترى ، فالواجب فيه نصف العشر لكثرة المؤنة ، فلو سقى بمجموع الأمرين ، كأن سقى نصف الأرض بماء السماء ، والنصف الآخر بدولاب وجب فى هذه الحالة اخراج ثلاثة أرباع العشر ، وان اختلف عدد السقيات لأن العبرة بمدة الزراعة لا بعدد السقيات .

الحنبلة — قالوا : تجب زكاة الزروع والثمار ، بشرطين زيادة على ما تقدم : الأول : أن تكون صالحة للأدخار ، الثانى : أن تبلغ نصابا وقت وجوب الزكاة ، والنصاب هنا خمسة أوسق بعد تصفية الحب من قشره أو تبته ، وبعد جفاف الثمر والورق ، والخمسة أوسق ثلثمائة صاع ، وهى ألف وأربعمائة وثمانية وعشرون رطلا مصريا ، وأربعة أسباع رطل ، فلا فرق فيما تجب فيه الزكاة بين كونه حبا أو غيره « مأكولا أو غير مأكول : كالقمح والفلول ، وحب الرشاد وحب الفجل وحب الخردل والزعرور والأشنان وورق الشجر المقصود كورق السدر ، والآس ، وكتمر وزبيب ، ولوز ، وفستق ، وبندق ، أما العنب والزيتون ، فلا تجب الزكاة فيهما ، كما لا تجب فى الجوز الهندى ، والتين ، والتوت ، وبقية الفواكه وقصب السكر ، واللنت ، والكرنب ، والبصل ، والفجل ، والورس ، والنيلة ، والحناء ، والبرتقال ، والقطن ، والكتان والزعفران ، والعصفر ، لأن هذه الأشياء لم يتحقق فيها الشرط الاول ، وأما العنيس ، والأرز اللذان يدخران فى قشرهما ، فنصابهما فى قشرهما عشرة أوسق لأن الاختبار دل على ذلك ، ولا يجوز تقدير غيرهما فى قشره ، ولا اخراج زكاته قبل تصفيته ، والعبرة فى هذه المكاييل بالمتوسط فى الثقل ، وهو العدى ، والحنطة ، فتجب فى خفيف بلغ النصاب كيلا ان قارب هذا الوزن ، وان لم يبلغه ، لأنه فى =

= الكيل كالثقل ، ولا تجب في ثقل بلغ النصاب وزنا لا كيلا ، وتضم أنواع الجنس لبعضها في تكميل النصاب ان كانت من زرع عام واحد ، أو من ثمر عام واحد ، ان كانت انثمة من شجر يحمل في السنة مرتين ، والزكاة الواجب اخراجها في الزرع والثمار هي العشر ان سقيت بماء السماء ونحوه ، ونصف العشر ان سقيت بالآلات ، فان سقى النصف بماء السماء والنصف الآخر بالآلات ، وجب اخراج ثلاثة أرباع العشر ، فان تفاوتا فالحكم لأكثرهما نفعا للزرع ، فان جهل المقدار ، فالواجب العشر احتياطاً ، والوقت الذي تجب فيه الزكاة في الحبوب هو وقت اشتدادها حال المصالح للاخذ والادخار ، ووقت وجوبها في الثمار عند طيب أكلها وظهورها ، فاذا أتلفها أو باعها بعد ذلك ضمن حق الفقراء ، فان تلفت من غير تعديه سقطت عنه الزكاة ما لم تكن قد وضعت في الجرين أو نحوه ، فان وضعت في ذلك ثم تلفت ضمن الزكاة للفقراء .

المالكية — قالوا : تجب زكاة الحرث — الزرع والثمار — وينتقل الوجوب بها من وقت الطيب ، وهو بلوغ الزرع ، أو الثمر حد الأكل منه ، قال مالك رضى الله عنه : اذا أزهى النخل ، وطاب الكرم ، وأسود الزيتون ، أو قارب ، وأفرك الزرع ، واستغنى عن الماء ، وجبت فيه الزكاة ، وحيث أن الزكاة وجبت فيها من حين الطيب فكل ما أكل من الحب ، وهو فريك ، أو من البلح وهو سر ، أو من العنب بعد ظهور الحلاوة فيه يحسب ، وتتحرى زكاته ، وإذا أخرج زكاته منه اذ ذاك أجزأه ، وكذلك يحسب ما يرميه الهواء ان أمكن جمعه والانتفاع به ، أو يهديه أو يعلف به الدواب ، أن يستأجر به الحصاد أو غيره ، ولا يحسب ما يأكله الطير أو الجراد ، وما تلف بسبب حر أو برد ، وكل جائحة سماوية ، وكذا لا يحسب ما تأكله الدابة في حال درسها ، ويشترط في وجوب الزكاة بلوغ الحرث نصيباً ، ونصاب الحرث خمسة أوسق ، لقول النبي ﷺ : « لبس في حب ولا تمر صدقة حتى تبلغ خمسة أوسق » ، وقدر النبي ﷺ الوسق بستين صاعاً بصاع المدينة في عهده ، والصاع خمسة أرطال وثلاث بالرطل العراقي ، وبالكيل أربعة أمداد بمد النبي ﷺ ، والمد ثلث قدح بالقدح المصري ، فيكون الصاع قدحا وثلثا ، وقدر النصاب بالكيل المصري بأربعة أراذب ، ووبية — كيلتين — ، ويقدر الجفاف للوسق ان كانت غير جافة بالفعل ولا يحسب منها الحشف ، وتعتبر خالصة من القشر الذي تخزن بدونه كقشر الفول الأعلى . أما القشر الذي تخزن فيه : كقشر حب الفول ، فلا يعتبر الخلوص منه ، وانما تجب الزكاة في الحبوب والثمار اذا حصلت من الانبات ، أو غرس الشخص ، سواء أكانت الأرض خراجية أم لا ، أما ما نبت بنفسه في الجبال أو في الأرض الباحة ، فلا زكاة فيه : ومن سبق الى شيء منها ملكه ، وتجب الزكاة في عشرين نوعاً ، وهي : القمح ، والشعير ، والسلت — نوع من الشعير لا قشر له — والعلس — وهو نوع من القمح تكون العبتان منه في قشرة واحدة ، وهو طعام أهل صنعاء باليمن — والأرز ، والدخن ، والذرة ، والقطن السبعة ، وهي :

= الفول ، واللوبياء ، والحمص ، والعدس ، والترمس والبسلة ، والجلبان - ، وذوات الزيوت الأربعة ، وهى : الزيتون والسوسم ، والقرطم ، وحب الفحل الأحمر - ونوعان من الثمار ، وهما : - التمر ، والزبيب - ولا زكاة فى غيرها ، الا أن تكون عروض تجارية ، فتزكى قيمتها على ما تقدم ، والواجب اخراجه هو نصف العشر من الحب ، أو التمر ، أو زيت ماله زيت ، متى بلغ الحب نصابا ، وان لم يبلغه الزيت وانما يجب نصف العشر ان سقى بالآلات ، فان سقى بالمطر أو السيج ، فالعشر ، ولو اشترى المطر ممن نزل بأرضه ، أو ألق عليه حتى أوصله لأرضه من غير آلة رافعة ، ففيه العشر أيضا ، وان سقى بالآلة وبغيرها نظر للزمن ، فان تساوت مدة السقيين أو تقاربت أخرج عن النصف العشر ، وعن النصف الآخر نصف العشر ، فيخرج عن الجميع ثلاثة أرباع العشر ، فان كانت مدة أحدهما الثلث أو فريبا منه فقليل : يعتبر الأكثر ، فيزكى الكل عن حكمه وقيل : ينظر لكل واحد على حدة فإذا كان السقى فى ثلثى المدة بدون آلة • وفى ثلثها بالآلة • أخرج عن ثلثى الخارج العشر • وعن ثلثه نصف العشر • وعلى القول الأول يخرج عن الكل العشر ، ويضم بعض الأنواع الى بعض على الوجه الآتى : القطنى السبعة المتقدمة جنس واحد فى الزكاة ، تضم أنواعه بعضها الى بعض ، فإذا حصل من مجموعها نصاب فأكثر وجبت زكاة الجميع ، ويخرج من كل نوع القدر الذى يخصه ، والقمح والشعير ، والسلت فى « باب الزكاة » جنس واحد كذلك فان اجتمع منها نصاب وجبت زكاة الجميع • وأخرج من كل نوع ما يخصه • وشروط الضم فى كل ما ذكر أن يزرع المضموم قبل استحقاق حصاد المضموم اليه ، والا لم يضم اليه ، وأن يبقى من حب الأول الى وجوب زكاة الثانى ما يكملان به نصابا • وأما الذى لا يضم بعضه الى بعض فهو باقى الأنواع العشرين السابقة : كالأرز والذرة والعلس والتمر • والزبيب ، فكل واحد منها ينظر اليه وحده ، فان حصل منه نصاب وجبت زكاته • والا فلا ، فلا يضم أرز لذرة • ولا تمر لزبيب ، كما لا يضم فول الى قمح ، ولا عدس الى الشعير مثلا ، وأما أصناف النوع الواحد ، كالتمر • فيضم بعضها الى بعض • فإذا كان عنده صنفان من التمر جيد وردى ، واجتمع منهما نصاب يزكى الجميع وأخرج من كل بقدره • فان اجتمع النصاب من جيد • ومتوسط وردى ، أخرج زكاة الجميع من المتوسط فان أخرجها من الجيد كان أفضل ولا يجزىء الاخراج من الردى ، لا عنه ولا عن غيره ، واذا بدا صلاة البلج باحمراره أو اصفراره ، أو بدا صلاح العنب بحلاوته ، واحتاج المالك للاكل منه أو بيعه • أو اهدائه فعليه أن يقدره أولا بواسطة عدل عارف ما على الأشجار والنخيل من العنب والبلج إذا جف كل منهما ، بأن صار البلج تمرا • والعنب زبيبا ، ويكون التقدير لشجرة شجرة ، وبعد ذلك يتصرف فيه كيف يشاء فإذا بلغ مقدار الزبيب أو التمر نصابا : زكى أن كان كل منهما مما شأنه الجفاف واليبس ، والا أخرج الزكاة من الثمن أن باعه ، ومن القيمة ان لم يبعه • فيخرج عشر الثمن أو القيمة أو =

مصرف الزكاة

تصرف الزكاة الأصناف الثمانية المذكورة في قوله تعالى : « إنما الصدقات للفقراء ، والمساكين ، والعاملين عليها ، والمؤلفة قلوبهم ، وفي الرقاب ، والغارمين ، وفي سبيل الله ، وابن السبيل » . وفي تعريف كل واحد من هؤلاء الأصناف ، وما يتعلق بذلك من الأحكام تفصيل في المذاهب ، فانظره تحت الخط (١) .

= نصف عشرهما ، كما سبق ، متى بلغ الحب بالتقدير نصاباً ، ولو لم يبلغه الثمن ولا القيمة وكذا الحنك في كل زرع وثمر شأنه عدم الجفاف ، ولو لم يكن محتاجاً إلى بيعه ، أو أكله ، فيخرج عنه من ثمنه أن باعه ، ومن قيمته أن لم يبعه ، وذلك : كالقول المسقاوى ، ورطب مصر ، وعنبها ، والزيتون الذي لا زيت له تخرج من ثمنه أو قيمته أن بلغ الحب نصاباً . (١) الحنفية - قالوا : « الفقير » هو الذي يملك أقل من النصاب ، أو يملك نصاباً غير تام يستغرق حاجته ، أو يملك نصباً كثيرة غير تامة تستغرق الحاجة ، فإن ملكها لا يخرجها عن كونه فقيراً يجوز صرف الزكاة له ، وصرفها للفقير العالم أفضل ، والمساكين هو الذي لا يملك شيئاً أصلاً ، فيحتاج إلى المسألة لقوته ، أو لتحصيل ما يوارى به بدنه ، ويحل له أن يسأل لذلك ، بخلاف الفقير ، فإنه لا تحل له المسألة مادام يملك قوت يومه بعد سترة بدنه « والعامل » هو الذي نصبه الإمام لأخذ الصدقات والعشور فيأخذ بقدر ما عمل ، « والرقاب » : هم الأرقاء المكاتبون ، « والغارم » : هو الذي عليه دين ولا يملك نصاباً كاملاً بعد دينه ، والدفع إليه لسداد دينه أفضل من الدفع للفقير ، « وفي سبيل الله » هم الفقراء المنقطعون للغزو في سبيل الله على الأصح « وابن السبيل » هو الغريب المنقطع عن ماله ، فيجوز صرف الزكاة له بقدر الحاجة فقط ، والأفضل له أن يستدين ، وأما المؤلفة قلوبهم ، فإنهم منعوا من الزكاة في خلافة الصديق ، ويشترط لصحة أداء الزكاة النية المقارنة لأخراجها ، أو لعزل ما رجب إخراجها .

هذا ، وللمالك أن يصرف الزكاة لجميع الأصناف المذكورة في الآية الكريمة ، أو لبعضهم ، ولو لواحد من أى صنف كان ، والأفضل أن يقتصر على واحد إذا كان المدفوع أقل من نصاب ، فإن دفع لواحد نصاباً كاملاً فأكثر ، أجزاء مع الكراهة ، إلا إذا كان مستحق الزكاة مديناً ، فإنه يجوز للمالك أن يسدد له دينه بالزكاة ، ولو كانت أكثر من نصاب ، وكذا لو كان ذا عيال . فإنه يجوز أن يصرف له من الزكاة أكثر من نصاب ، ولكن بحيث لو وزع على عياله يصيب كل واحد منهم أقل من نصاب ، ويشترط في سداد الدين بالزكاة أن يأمر مستحقها بذلك ، فلو سدد المالك دين من يستحق الزكاة بدون أمره لم تجزئه الزكاة ، وسقط الدين ، ولا يجوز للمالك أن يصرف الزكاة لأصله : كآبيه وجده ، وإن علا ، ولا لفرعه : كآبائه ، وابن أبنه . وإن سفل ، وكذا لا يجوز له أن يصرفها لزوجته ، ولو كانت مبانة في العدة ، كما لا يجوز لها أن تصرفها لزوجها ، عند أبي حنيفة : أما باقى الأقارب ، فإن صرف الزكاة لهم أفضل ، والأفضل أن يكون على هذا الترتيب : الاخوة ، =

= والأخوات ثم أولادهم ، ثم الأخوال ، والخالات ، ثم أولادهم ، ثم باقى ذوى الارحام ، ويجوز أن يصرف الزكاة لمن تجب عليه نفقته من الأقارب ، بشرط أن لا يحسبها من النفقة ، ولا يجوز أن يصرف الزكاة فى بناء المسجد ، أو مدرسة ، أو فى حج ، أو جهاد ، أو فى اصلاح طرق ، أو سقاية ، أو قنطرة ، أو نحو ذلك من تكفين ميت ، وكل ما ليس فيه تمليك لمستحق الزكاة ، وقد تقدم أن التمليك ركن للزكاة ويجوز صرف الزكاة لمن يملك أقل من النصاب ، وإن كان صحيحا ذا كسب ، أما من يملك نصابا من أى مال كان ، فاضلا عن حاجته الأصلية ، وهى مسكنه وأثاثه ، وثيابه ، وخادمه ، ومركبه ، وسلاحه ، فلا يجوز صرف الزكاة له ، ويجوز دفع الزكاة الى ولد الغنى الكبير اذا كان فقيرا ، أما ولده الصغير ، فانه لا يجوز دفع الزكاة له ، وكذا يجوز دفعها الى امرأة الغنى الفقيرة ، والى الأب المعسر ، وإن كان ابنه موسرا ، ويكره نقل الزكاة من بلد الى بلد ، الا أن ينقلها الى قرايته ، أو الى قوم هم أحوج اليها من أهل بلده ، ولو نقل الى غيرهم أجزأه مع الكراهة ، وإنما يكره النقل اذا أخرجها فى حينها ، أما اذا عجلها قبل حينها ، فلا بأس بالنقل . والمعتبر فى الزكاة مكان المال حتى لو كان المالك فى بلد ، وماله فى بلد أخرى ، تفرق الزكاة فى مكان المال ، وإذا نوى الزكاة بما يعطيه لصبيان أقاربه ، أو لمن يأتيه ببشارة ونحوها أجزأه وكذا ما يدفعه للفقراء من الرجال والنساء فى المواسم والأعياد ، ويجوز التصديق على الذمى بغير مال الزكاة ، ولا تحصل لبنى هاشم ، بخلاف صدقات التطوع والوقف .

المالكية - قالوا : « الفقير » هو من يملك من المال أقل من كفاية العام ، فيعطى منها ، ولو ملك نصابا وتجب عليه زكاة هذا النصاب . وليس الفقير من وجبت نفقته على غيره متى كان ذلك الغير غنيا قادرا على دفع النفقة . فلا يجوز أن يعطى الزكاة لوالده الفقير ، ولو لم ينفق عليه بالفعل ، لأنه قادر على أخذ نفقته منه برفع الأمر للمحاكم . وأما اذا كان شخص ينفق على فقير تطوعا بدون أن تجب عليه نفقته فانه يجوز له أن يصرف الزكاة له . ومتى كانت له حرفة يتحصل منها على ما يكفيه ، أو له مرتب كذلك ، فلا يجوز اعطاؤه من الزكاة فإن كان المرتب لا يكفيه أعطى من الزكاة بقدر كفايته ، و « المسكين » من لا يملك شيئا أصلا ، فهو أحوج من الفقير ، ويشترط فى الفقير والمسكين ثلاثة شروط : الحرية ، والاسلام ، وأن لا يكون كل منهما من نسل هاشم بن عبد مناف ، اذا أعطوا ما يكفيهم من بيت المال ، والا صح اعطاؤهم ، حتى لا يضر بهم الفقر ، وأما بنو المطلب أخى هاشم فليسوا من آل النبى ﷺ فتحل لهم الزكاة ، وأما صدقة التطوع ، فتحل لبنى هاشم ، وغيرهم ، « والمؤلفة قلوبهم » هم كفار ، يعطون منها ترغيبا فى الاسلام ، ولو كانوا من بنى هاشم ، وقيل : هم مسلمون حديثو عهد بالاسلام فيعطون منها ليتمكن الايمان فى قلوبهم ، وعلى القول الثانى ، فحكمهم باق لم ينسخ ، فيعطون من الزكاة الآن ، وأما على التفسير الأول ففي بقائه حكمهم وعدمه خلاف ، والتحقيق أنه اذا دعت =

= حاجة الاسلام الى استتلاف الكفار أعطوا من الزكاة والا فلا ، و « العامل على الزكاة » : كالساعي والكاتب ، والمفرق والذي يجمع أرباب المواشي لتحصيل الزكاة منهم ، ويعطى العامل منها ولو غنيا ، لأنه يستحقها بوصف العمل ، لا لفقره فان كان فقيرا استحق بالوصفين ، يشترط في أخذه منها ان يكون حرا مسلما غير هاشمي ، ويشترط في صحة توليته عليها أن يكون عدلا عارفا بأحكامها ، فلا يولى كافر ، ولا فاسق ، ولا جاهل بأحكامها ، وإذا ولى السلطان عاملا عبدا ، أو هاشميا ، نفذت تولايته ، ويعطى الأجرة من بيت المال لا من الزكاة ، « وفي الرقاب » الرقبة رقيق مسلم يشتري من الزكاة ويعتق ، ويكون ولاؤه للمسلمين ، فإذا مات ولا وارث له ، وله مال فهو في بيت مال المسلمين ، و « الغارم » هو المدين الذي لا يملك ما يوفيه دينه ، فيوفي دينه من الزكاة ، ولو بعد موته وشرطه الحرية ، والاسلام ، وكونه غير هاشمي ، وأن يكون تدانيه لغير فساد : كشرب خمر ، والا فلا يعطى منها الا أن يتوب ، ويشترط أن يكون الدين لآدمي ، فان كان لله كدين الكفارات ، فلا يعطى من الزكاة لسداده ، والمجاهد يعطى من الزكاة ان كان حرا مسلما غير هاشمي ، ولو غنيا ، ويلحق به الجاسوس ، ولو كافرا ، فان كان مسلما ، فشرطه أن يكون حرا غير هاشمي ، وان كان كافرا ، فشرطه الحرية فقط ، ويصح أن يشتري من الزكاة سلاح ، وخيل للجهاد ، ولتكن نفقة الخيل من بيت المال ، وابن السبيل هو الغريب المحتاج ان يوصله لوطنه فيعطى من الزكاة أن كان حرا مسلما غير هاشمي ، ولا عاصيا بسفوره : كقاطع الطريق ، ومتى استوفى الشروط أخذ ، ولو غنيا ببلده ، ان لم يجد من يسلفه ما يوصله اليها ، والا فلا يعطى ، كمن فقد أحد الشروط ، ويجب في الزكاة أن ينوى مخرجها أن هذا القدر المعطى زكاة ، وتكون النية عند تفريقها ان لم ينو عند العزل ، فان قوى عند عزل مقدار الزكاة أنه زكاة ، كفاه ذلك ، فان تركت النية أصلا ، فلا يعتد بما أخرجته من الزكاة ، ولا يلزم إعلان الأخذ بأن ما أخذه هو من الزكاة ، بل يكره ، لما فيه من كسر قلب الفقير ، ويتعين تفرقة الزكاة بموضع الوجوب أو قربه ، ولا يجوز نقله الى مسامة قصر فأكثر ، الا أن يكون أهل ذلك الموضع أشد حاجة من أهل محل الوجوب ، فيجب نقل الأكثر لهم ، وتفرقة الأقل على أهله وأجرة نقلها من بيت مال المسلمين ، فان لم يوجد بيت مال بيعت واشتري مثلها بالمحل الذي يراد النقل اليه ، أو فرق ثمنها بذلك المحل على حسب المصلحة ، وموضع الوجوب هو مكان الزروع والثمار ، ولو لم تكن في بلد المالك ، ومحل المالك .

هذا في العين ، وأما الماشية فموضع وجوبها محل وجودها ان كان هناك سباع والا فمحل المالك ، ولا يجب تعميم الأصناف الثمانية في الاعطاء ، بل يجوز دفعها ، ولو لواحد من صنف واحد ، الا العلم ، فلا يجوز دفعها كلها اليه اذا كانت زائدة على أجرة عمله .

= الحنابلة — قالوا : « الفقير » هو من لم يجد شيئا ، أو لم يجد نصف كفايته : و « المسكين » هو من يجد نصفها أو أكثر ، فيعطى كل واحد منهما من الزكاة تمام كفايته مع عائلته سنة ، و « العامل عليها » هو كل ما يحتاج اليه في تحصيل الزكاة ، فيعطى منها بقدر أجرته • ولو غنيا و « المؤلف » هو السيد المطاع في عشيرته ممن يرجى اسلامه أو يخشى شره ، أو يرجى قوة ايمانه أو اسلام نظيره من الكفار أو يحتاج اليه في جبايتها ممن لا يعطيها ، فيعطى منها ما يحصل التأليف ، و « الرقاب » هو المكاتب ولو قبل حلول شيء من دين الكتابة ويعطى ما يقضى به دين الكتابة ، و « الغارم » قسمان : أحدهما : من استدان للاصلاح بين الناس • ثانيهما : من استدان لاصلاح نفسه في أمر مباح أو محرم وتاب ، ويعطى ما يفي به دينه ، « وفي سبيل الله » هو الغازي أن لم يكن هناك ديوان ينفق منه عليه ، ويعطى ما يحتاج اليه من سلاح ، أو فرس ، أو طعام ، أو شراب وما يفي بعودته « وابن السبيل » هو الغريب الذي فرغت منه النفقة في غير بلده في سفر مباح ، أو محرم وتاب ، ويعطى ما يبلغه نبلده ولو وجد مقرضا ، سواء كان غنيا أو فقيرا ، ويكفى الدفع لواحد من هذه الأصناف الثمانية ويجوز أن يدفع الجماعة زكاتهم لواحد كما يجوز للواحد أن يدفع زكاته لجماعة ، ولا يجوز اخراج الزكاة بقيمة الواجب ، وإنما الواجب اخراج عين ما وجب ، ولا يجوز دفع الزكاة للكافر ، ولا لرقيق ، ولا لغنى بمال أو كسب ، ولا لمن تلزمه نفقته ما لم يكن عاملا أو غازيا ، أو مؤلفا ، أو مكاتبا ، أو ابن سبيل ، أو غارما لاصلاح ذات بين ، ولا يجوز أيضا أن تدفع الزوجة زكاتها لزوجها ، وكذا العكس ، ولا يجوز دفعها لهاشمى ، فان دفعها لغير مستحقها جهلا • ثم علم عدم استحقاقه لم تجزئه ، ويستردها ممن أخذها ، وان دفعها لمن يظنه فقيرا أجزأه كما يجزئه تفرقتها للأقارب ان لم تلزمه نفقتهم ، والأفضل تفرقتها جميعا لفقراء بلده ، ويجوز نقلها لأقل من مسافة القصر من البلد الذي فيه المال ويحرم نقلها الى مسافة القصر ، وتجزئه •

الشافعية — قالوا : « الفقير » هو من لا مال له أصلا ، ولا كسب من حلال ، أو له مال ، أو كسب من حلال لا يكفيه ، بأن كان أقل من نصف الكفاية ، ولم يكن له منفق يعطيه ما يكفيه : كالزوج بالنسبة للزوجة ، و الكفاية تعتبر بالنسبة لعمره الغالب ، هو اثنان وستون سنة ، الا اذا كان له مال يتجر فيه ، فيعتبر ربحه في كل يوم على حدة ، فان كان ربحه في كل يوم أقل من نصف الكفاية في ذلك اليوم ، فهو فقير ، وكذا اذا جاوز العمر الغالب ، فالعبرة بكل يوم على حدة ، فان كان عنده من المال أو الكسب ما لا يكفيه في نصف اليوم ، فهو فقير • و « المسكين » من قدر على مال ، أو كسب حلال ، يساوى نصف ما يكفيه في العمر الغالب المتقدم ، أو أكثر من النصف ، فلا يمنع من الفقر والمسكنة وجود مسكن لائق به ، أو وجود ثياب كذلك ، ولو كانت للتجمل ، وكذا لا يمنع من وصف المرأة =

= بالفقر والمسكنة وجود حلى لها تحتاج للترتين به عادة ، وكذا وجود كتب العلم الذى يحتاج لها للمذاكرة ، أو المراجعة ، كما أنه اذا كان له كسب من حرام ، أو مال غائب عنه بمرحلتين أو أكثر ، أو دين نه مؤجل . فان ذلك كله لا يمنعه من الأخذ من الزكاة بوصف الفقير أو المسكنة ، و « العامل على الزكاة » هو من له دخل فى جمع الزكاة : كالساعى ، والحافظ ، والكتيب ، وانما يأخذ العامل منها اذا فرقها الامام ، ولم يكن له أجرة مقدرة من قبله : فيعطى بقدر أجر مثله « والمؤلفة قلوبهم » هم أربعة أنواع : الأول ضعيف الايمان الذى أسلم حديثاً ، فيعطى منها ليقوى اسلامه . الثانى : من أسلم ، وله شرف فى قومه ، ويتوقع باعطائه من الزكاة اسلام غيره من الكفار ، الثالث : مسلم قوى الايمان ، يتوقع باعطائه أن يكفينا شر من وراءه من الكفار ، الرابع : من يكفينا شر مانع الزكاة ، « والمرقاب » هو المكاتب ، يعطى من الزكاة ما يستعين به على أداء نجوم الكتابة ، ليتخلص من الرق ، وانما يعطى بشروط : أن تكون كتابته صحيحة ، وأن يكون مسلماً ، وأن لا يكون عنده وفاء بما عليه من دين الكتابة ، وأن لا يكون مكاتباً لنفس المولى ، و « الغارم » هو المدين ، وأقسامه ثلاثة : الأول : مدين للإصلاح بين المتخاصمين ، فيعطى منها ، ولو غنياً ، الثانى : من استدان فى مصلحة نفسه ليصرف فى مباح ، أو غير مباح ، بشرط أن يقرب ، الثالث : من عليه دين بسبب ضمان لغيره ، وكان معسراً هو والمضمون اذا كان الضمان باذنه ، فان تبرع هو بالضمان بدون اذن المضمون يعطى متى أعسر هو ، ولو أيسر المضمون ، ويعطى الغارم فى القسمين الأخيرين ما عجز عنه من الدين ، بخلاف القسم الأول ، فيعطى منها ، ولو غنياً ، « وفى سبيل الله » وهو المجاهد المتطوع للغزو ، وليس له نصيب من المخصصات للغزاة فى الديوان ، ويعطى منها ما يحتاج اليه ذهاباً وإياباً واقامة ، ولو غنياً ، كما تعطى له نفقة من يموه وكسوته ، وقيمة سلاح وفرس ، ويهيأ له ما يحمل متاعه وزاده ان لم يعتد حملهما ، « وابن السبيل » هو المسافر من بلد الزكاة ، أو المار بها فيعطى منها ما يوصله لمقصده ، أو لماله ان كان له مال ، بشرط أن يكون محتاجاً حين السفر ، أو المرور ، وأن لا يكون عاصياً بسفاره ، وأن يكون سفره لغرض صحيح شرعاً ، ويشترط فى أخذ الزكاة من هذه الأصناف الثمانية زيادة على الشروط الخاصة لكل صنف شروط خمسة : الأول : الاسلام ، الثانى : كمال الحرية ، الا اذا كان مكاتباً ، الثالث : أن لا يكون من بنى هاشم ، ولا بنى المطلب ، ولا عتيقاً لواحد منهم ، ولو منع حقه من بيت المال ، ويستثنى من ذلك الحمل والكيال ، والحافظ للزكاة ، فيأخذون منها ولو كفاراً ، أو عبيداً ، أو من آل البيت ، لأن ذلك أجرة على العمل ، الرابع : أن لا تكون نفقته واجبة على المولى ، الخامس : أن يكون القابض للزكاة . وهو البالغ العاقل حسن التصرف ، ويجب فى الزكاة تعميم الأصناف الثمانية ان وجدوا ، سواء فرقها الامام أو المالك ، الا أن المالك لا يجب عليه التعميم ، الا اذا كانت الأصناف محصورة بالبلد وفى بهم المال . والا وجب اعطاء =

صدقة الفطر

صدقة الفطر واجبة على كل حر مسلم قادر ، أمرنا بها النبي ﷺ في السنة التي فرض فيها رمضان قبل الزكاة ، وقد كان ﷺ يخطب قبل يوم الفطر ، ويأمر باخراجها ، فقد أخرج عبد الرزاق بسند صحيح عن عبد بن ثعلبة ، قال : خطب رسول الله ﷺ قبل يوم الفطر بيوم أو يومين : فقال « أدوا صاعا من بر أو قمح ، أو صاعا من تمر أو شعير عن كل حر أو عبد ، صغير أو كبير » وفي بيان حكمها ومقاديرها تفصيل المذهب ، فانظره تحت الخط (١) .

= ثلاثة أشخاص من كل صنف ، وإن فقد بعض الأصناف أعطيت للموجود . واختار جماعة جواز دفع الزكاة . ولو كانت زكاة مال لواحد ، ونشترط نية الزكاة عند دفعها للامام أو المستحقين ، أو عند عزلها . ولا يجوز للمالك نقل الزكاة من بلد الى آخر : ولو كان قريباً ، متى وجد مستحق لها في بلدها . أما الامام فيجوز له نقلها . وبلد الزكاة هو المحل الذي تم الحول والمال موجود فيه .

وهذا فيما يشترط فيه الحول : كالذهب ، وأما غيره : كالزروع فبلد زكاته المحل الذي نعلقت الزكاة به وهو موجود فيه .

(١) الحنفية — قالوا : حكم صدقة الفطر الوجوب بالشرائط الآتية ، فليست فرضاً ، ويشترط لوجوبها أمور ثلاثة : الاسلام ، والحرية ، وملك النصاب الفاضل عن حاجته الأصلية ، ولا يشترط نماء النصاب ولا بقاؤه فلو ملك نصاباً بعد وجوبها ، ثم هلك قبل أدائها لا تسقط عنه بخلاف الزكاة ، فإنه يشترط فيها ذلك . كما تقدم ، وكذا لا يشترط فيها العقل ، ولا البلوغ ، فتجب في مال الصبي والمجنون ، حتى إذا لم يخرجها وليهما كان آثماً ، ويجب عليهما دفعها للفقراء بعد البلوغ والافاقة ووقت وجوبها من طلوع فجر عيد الفطر ، ويصح أدائها مقدماً ومؤخراً ، لأن وقت أدائها العمر ، فلو أخرجها في أى وقت شاء كان مؤدياً لا قاضياً ، كما في سائر الواجبات الموسعة ، ألا أنها تستجب قبل الخروج الى المصلى ، لقوله ﷺ : « أغنوهم عن السؤال في هذا اليوم » ، ويجب أن يخرجها عن نفسه ، وولده الصغير الفقير ، وخادمه ، وولده الكبير إذا كان مجنوناً ، أما إذا كان عاقلاً ، فلا يجب على أبيه ، وإن كان الولد فقيراً : إلا أن يتبرع ، ولا يجب على الرجل أن يخرج زكاة زوجته ، فإن تبرع بها أجزأت ، ولو بغير إذنها ، وتخرج من أربعة أشياء : الحنطة ، والشعير ، والتمر والزبيب ، فيجب من الحنطة نصف صاع عن الفرد الواحد ، والصاع أربعة أمداد . والمد رطلان ، والرطل مائة وثلاثون درهماً ، ويقدر الصاع بالكيل المصرى بقدرين وثلاث . فالواجب من القمح قدح وسدس مصرى عن كل فرد ، والكيل المصرية تكفى سبعة أفراد إذا زيد عليها سدس قدح ، ويجب من التمر والشعير والزبيب صاع كامل ، فالكيل المصرية منها تجزى عن ثلاثة ويبقى منها قدح مصرى ، ويجوز له أن يخرج قيمة =

= الزكاة الواجبة من النقود ، بل هذا أفضل ، لأنه أكثر نفعا للفقراء ، ويجوز دفع زكاة جماعة الى مسكين واحد ، كما يجوز دفع زكاة الفرد الى مساكين ، ومصرف زكاة الفطر هو مصرف الزكاة العامة الذي ورد في آية : « انما الصدقات للفقراء » الآية .

الحنابلة - قالوا : زكاة الفطر واجبة بغروب شمس ليلة عيد الفطر على كل مسلم يجد ما يفضل عن قوته وقوت عياله يوم العيد وليلته ، بعدما يحتاجه من مسكن وخادم ودابة وثياب وكتب علم ، وتلزمه عن نفسه وعن تلزمه مؤنته من المسلمين ، فان لم يهد ما يفترجه لجميعهم بدأ بنفسه ، فزوجته ، فرفيقه ، فأمه ، فأبيه ، فولده ، فالأقرب ، فالأقرب ، باعتبار ترتيب الميراث ، وسن اخراجها عن الجنين ، والأفضل اخراجها في يوم العيد قبل الصلاة ، ويكره اخراجها بعدها ، ويحرم تأخيرها عن يوم العيد اذا كان قادرا على الاخراج فيه ، ويجب قضاؤها ، وتجزئ قبل العيد بيومين ، ولا تجزئ قبلهما ، ومن وجب عليه زكاة فطره أخرجها في المكان الذي أفطر فيه آخر يوم من رمضان ، وكذا يخرج من وجبت عليه فطرته في هذا المكان ، والذي يجب على كل شخص : صاع من بر أو شعير ، أو تمر ، أو زبيب ، أو أقط ، وهو طعام يعمل من اللبن المخيض ويجزئ الدقيق ان كان يساوى الحب في الوزن ، فان لم يوجد أحد هذه الأشياء أخرج ما يقوم مقامه من كل ما يصلح قوتاً من ذرة ، أو أرز ، أو عدس ، أو نحو ذلك ، ويجوز أن يعطى الجماعة فطرتهم لواحد ، كما لا يجوز للشخص شراء زكاته ، ولو من غير من أخذها منه ، ومصرفها مصرف الزكاة المفروضة .

الشافعية - قالوا : زكاة الفطر واجبة على كل حر مسلم ويجب على الكافر الخراج زكاة خادمه وقريبه المسلمين لذا كان قادرا على قوته وقوت عياله يوم العيد وليلته بعدما يحتاج اليه من كل ما جرت به العادة ، من نحو سمك وغيره ، من الطعام الذي يصنع للعيد . ومن الثياب اللائقة به . ومن يموته ومن مسكن وخادم يحتاج اليهما يليقان به ومن آنية وكتب يحتاجهما ولو تعددت من نوع واحد ، ومن دابة أو غيرها مما يحتاجه لركوبه وركوب من يموته مما يليق بهما ، وتجب لو كان المذكي مدينا ، ويجب أن يخرجها عنه وعن تلزمه نفقته وقت وجوبها ، وهم أربعة أصناف : الأول : الزوجة غير الناشز ولو موسرة أو مطلقة رجعيًا . أو بائنا حاملا ، اذا لم تكن لها نفقة مقدرة والا فلا تجب . ومثل المرأة العبد والخادم . الثاني : أصله وان علا . الثالث : فرعه وان سفل : فذكره أو أنثى صغيرا أو كبيرا ، والأصل والفرع لا تجب الزكاة عنهما الا اذا كانوا فقراء أو مساكين ولو بسبب الاشتغال بطلب العلم . ويشترط في الفرع الكبير الذي لم يكن مشغولا بطلب العلم أن يكون غير قادر على الكسب ، الرابع : المملوك وان كان أبقيا أو مأسورا ، ووقت وجوبها آخر جزء من رمضان ، وأول جزء من شوال ، ويسن اخراجها أول يوم من أيام عيد الفطر بعد صلاة الفجر ، وقبل صلاة العيد ، ويكره اخراجها بعد صلاة العيد =

= الى الغروب الا لعذر ، كانتظار فقير قريب ، ونحوه ويحرم اخراجها بعد غروب اليوم الاول الا لعذر ، كغياب المستهقين لها وليس من العذر في هذه الحالة انتظار نحو قريب ، ويجوز اخراجها من أول شهر رمضان في أول يوم ثناء ، ويجب اخراجها في البلد التي غربت عليه فيها شمس آخر أيام رمضان ما لم يكن قد أخرجها في رمضان قبل ذلك في بلده ، والقدر الواجب عن كل فرد صاع — وهو قدحان بالكيل المصري — من غالب قوت المخرج عنه ، وأفضل الأقوات : البر ، والسلت ، الشعير ، والذرة ، فالأرز ، والحمص ، والعدس ، والفلول ، والتمر ، والزبيب ، فالأقط ، فاللبن ، فالجبن ، ويجزىء الأعلى من هذه الأقوات ، وان لم يكن غالباً عن الأدنى ، وان كان هو الغالب بدون عكس ، ولا يجزىء نصف من هذا ونصف من ذاك ، وان كان غالب القوت مخلوطاً ، ولا تجزىء القيمة ، ومن لزمه زكاة جماعة ، ولم يجد ما يفي بها بدأ بنفسه فزوجته ، فخدامها ، فولده الصغير ، فأبيه ، فأمه ، فأبنة الكبير فرفيقه ، فان استوى جماعة في درجة واحدة ، كالأولاد الصغار اختار منهم من شاء وزكى عنه •

المالكية — قالوا : زكاة الفطر واجبة على كل حر مسلم قادر عليها في وقت وجوبها ، سواء كانت موجودة عنده ، أو يمكنه اقتراضها ، فالقادر على التسلف يعد قادراً اذا كان يرجو الوفاء ، ويشترط أن تكون زائدة عن قوته وقوت جميع من تلزمه نفقته في يوم العيد ، فاذا احتاج اليها في النفقة فلا تجب عليه ، ويجب أن يخرجها الشخص عن نفسه وعن كل من تلزمه نفقته من الأقارب ، وهم الوالدان الفقيران ، والأولاد الذكور الذين لا مال لهم الى أن يبلغوا قادرين على الكسب ، والاناث الفقراء أيضاً الى أن يدخل الزوج بهن أو يدعى للدخول ، بشرط أن يكن مطيقات للوطء والماليك ذكورا واناثا والزوجة والزوجات • وان كن ذات مال ، وكذا زوجة والده الفقير ، قدرها صاع عن كل شخص ، وهو قدح وثلاث بالكيل المصري فتجزىء الكيلة عن ستة أشخاص ، ويجب اخراج الصاع للقادر عليه ، فان قدر على بعضه أخرجه فقط ، ويجب اخراجها من غالب قوت البلد من الأصناف التسعة الآتية وهي : القمح ، والشعير ، والسلت ، والذرة ، والدخن ، والأرز ، والتمر ، والزبيب ، والأقط — لبن يابس أخرج زبده — فان اقتات أهل البلد صنفين منها ، ولم يغلب أحدهما ، خير الزكى في الأخراج من أيهما — ولا يصح اخراجها من غير الغالب ، الا اذا كان أفضل ، كان اقتاتوا شعيراً فأخرج برأ فيجزىء ، وما عدا هذه الأصناف التسعة ، كالفلول ، والعدس ، لا يجزىء الاخراج منه الا اذا اقتاتته الناس وتركوا الأصناف التسعة ، فيتعين الاخراج من المقتات ، فان كان فيه غالب وغير غالب أخرج من الغالب وان استوى صنفان في الاقتيات : كالفلول ، والعدس خير في الأخراج من أيهما ، واذا أخرجها من اللحم اعتبر الشبع ، مثلاً اذا كان الصاع من القمح يشبع اثنين لو خبز ، فيجب أن يخرج من اللحم ما يشبع اثنين ، وشروط في صرف الزكاة لواحد من الأصناف المذكورة في الآية أن يكون فقيراً أو مسكيناً ، =

= حرا مسلما ليس من بنى هاشم ، فاذا وجد ابن سبيل ليس فقيرا ، ولا مسكينا • الخ ، لا تصرف له الزكاة وهكذا ، ويجوز اعطاء كل فقير أو مسكين صاعا أو أقل ، أو أكثر ، والأولى أن يعطى لكل واحد صاعا ، وهنا أمور تتعلق بذلك ، وهى : أولا : إذا كان الطعام الذى يريد الاخراج منه غير نظيف - به غلت - وجبت تنقيته إذا كان الغلت ثلثا فأكثر ، والا ندبت الغريلة ، ثانيا : يتدب اخراجها بعد فجر يوم العيد ، وقبل الذهاب لصلاة العيد ، ويجوز اخراجها قبل بيوم العيد أو يومين ، ولا يجوز أكثر من يومين على المعتمد ، ثالثا : إذا وجبت زكاة عن عدة أشخاص وكان من وجبت عليه زكاتهم غير قادر على اخراجها عنهم جميعا ، ويمكنه أن يخرجها عن بعضهم بدأ بنفسه ، ثم بزوجه ، ثم والديه ثم ولده ، رابعا : يحرم تأخير زكاة الفطر عن يوم العيد ، ولا تسقط بمضى ذلك اليوم ، بل تبقى فى ذمته . فيطالب باخراجها عن نفسه وعن كل من تلزمه نفقته ان كان ميسورا ليلة العيد ، خامسا : من كان عاجزا عنها وقت وجوبها ، ثم قدر عليها فى يوم العيد لا يجب عليه اخراجها ولكنه يتدب فقط ، سادسا : من وجبت عليه زكاة الفطر وهو مسافر ندب له اخراجها عن نفسه ، ولا يجب إذا كانت عادة أهله الاخراج عنه أو أوصاهم به ، فان لم تجر عادة أهله بذلك ، أو لم يوصهم ، وجب عليه اخراجها عن نفسه ، سابعا : من اقتات صنفا أقل مما يقتات أهله : كالشعير بالنسبة للقمح ، جاز له الاخراج منه عن نفسه ، وعن تلزمه نفقته إذا اقتاتاه لفقره ، فان اقتاتاه لشح أو غيره ، فلا يجزئه الاخراج منه ، ثامنا : يجوز اخراج زكاة الفطر من الدقيق أو السويق بالكيل ، وهو قدح وثلث ، كما تقدم ، ومن الخبز بالوزن • وقدر برطلين بالبرطل المصرى •

كتاب الحج

تعريفه

هو - لغة - القصد الى معظم ، وشرعا أعمال مخصوصة تؤدي في زمان مخصوص ،
ويمكن مخصوص على وجه مخصوص .

نعمه ، ودليله

الحج فرض في العمر مرة على كل فرد من ذكر أو أنثى بالشرائط الآتية ، وقد ثبتت فرضيته بالكتاب والسنة والاجماع . أما الكتاب فقوله تعالى : « والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا » ، وأما السنة فقوله ﷺ : « بنى الإسلام على خمس » الحديث ، وقد تقدم واتفقت الأمة على فرضيته ، فيكفر منكرها ، ويدل على أنه مفروض في العمر مرة واحدة قوله ﷺ : « يا أيها الناس قد فرض عليكم الحج ، فحجوا فقال رجل : أكل عام يا رسول الله ؟ فسكت ﷺ حتى قالها ثلاثا ، فقال عليه الصلاة والسلام : لو قلت : نعم لوجبت ، ولما استطعتم » . وقد فرض الله الحج على المسلمين القادرين لحكم كثيرة : منها اجتماع المسلمين في صعيد واحد ، يعبدون الها واحدا مخلصين له الدين القيم الذي هو أساس الفلاح والنجاح في الدنيا والآخرة . وأن من قواعد هذا الدين أن أتباعه أخوة يجب عليهم أن يتعاونوا على البر والتقوى ، فيعمل كل منهم لنصرة صاحبه وأن بعدت أبدانهم وتفرقت منازلهم . وعليهم أن يذكروا في هذا الموقف أنهم بين يدي ربهم العلي القدير الذي خلقهم وفضلهم على كثير من خلقه ، وأنهم سيموتون ويقفون بين يديه في يوم لا ينفع فيه سوى العمل الصالح ، والتمسك بما أمر الله به في كل شأن من الشئون .

متى يجب الحج ؟

الحج فرض على الفور . فكل من توفرت فيه شروط وجوبه ، ثم أخره عن أول عام استطاع فيه يكون آثما بالتأخير : عند ثلاثة من الأئمة ، وخالف الشافعية فانظر مذهبهم تحت الخط (١) .

(١) الشافعية - قالوا : هو فرض على التراخي فان أخره عن أول عام قدر فيه الى عام آخر فلا يكون عاصيا بالتأخير ، ولكن بشرطين : الأول : أن لا يخاف فواته ، اما لكبر سنه وعجزه عن الوصول ، وأما تضيق ماله ، فان خاف فواته لشيء من ذلك وجب عليه أن يفعل قورا وكان عاصيا بالتأخير . الثاني : أن يعزم على الفعل فيما بعد ، فلو لم يعزم يكون آثما .

وله شروط وجوب ، وشروط صحة ، وأركان ، وواجبات ، وسنن ، ومندوبات ، ومكروهات ، ومفسدات ، ومحرمات غير مفسدات ، وسننيتها وما يتعلق بها بفعلولين خاصة .

شروط وجوبه

فأما شروط وجوبه : فمنها الاسلام عند ثلاثة . وخالف المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) . فلا يجب على الكافر الأصلي . أما المسلم المرتد عن الاسلام فإنه لا يجب عليه عند الحنفية ، والحنابلة . أما المالكية فقد عرفت أنهم يقولون : ان الاسلام شرط صحة لا شرط وجوب ، وأما الشافعية فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) .

شروط وجوب الحج : البلوغ ، العقل ، الحرية

يشترط لوجوب الحج أمور : منها البلوغ ، فلا يجب الحج على الصبي الذي لم يبلغ الحلم لقوله ﷺ : « أيما صبي حج عشر حجج ، ثم بلغ ، فعليه حجة الاسلام » فإذا حج الصبي وكان مميزا يدرك معنى الحج ، فإنه يصح منه ، ولكن لا يسقط عنه الحج المفروض ، لما عرفت . فإذا لم يكن الصبي مميزا ، وحضر الحج ، فإن وليه يكلف بالقيام بأعمال الحج عنه ، كما سيأتى في شروط الصحة . ومنها العقل ، فلا يجب الحج على المجنون كما لا يصح منه ، فهو كالصبي غير المميز في ذلك ، ومنها الحرية ، فلا يجب الحج على الرقيق . وهذا القدر متفق عليه .

الاستطاعة وحكم حج المرأة ، والأعمى

ومن شروط وجوب الحج استطاعة . فلا يجب الحج على غير المستطيع ، باتفاق المذاهب ، كما قال تعالى : « والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا » ، ولكنهم اختلفوا في تفسير الاستطاعة ، كما اختلفوا في معنى الاستطاعة بالنسبة للمرأة ، والأعمى ، وقد ذكرنا ذلك مع باقى شروط وجوب الحج ، فانظره تحت الخط (٣) .

(١) المالكية — قالوا : الاسلام شرط صحة لا وجوب ، فيجب الحج على الكافر ولا يصح منه الا بالاسلام .

(٢) الشافعية — قالوا : لا يجب الحج على الكافر الأصلي ، أما المرتد المستطيع ، فيجب عليه الحج ، ولا يصح ، الا اذا أسلم ، واذا مات بعد اسلامه قبل أن يحج حج عنه من تركه .

(٣) الحنفية — قالوا : الاستطاعة هي القدرة على الزاد والراحلة ، بشرط أن يكون زائدين عن حاجياته الأصلية : كالدين الذي عليه ، والمسكن ، والملبس ، والمواشي اللازمة =

= له ، وآلات الحرفة ، والسلاح وأن يكونا زائدين عن نفقة من تلزمه نفقتهم مدة غيابه الى أن يعود ، ويعتبر في الرحلة ما يليق بالشخص عادة وعرفا ، ويختلف ذلك باختلاف أحوال الناس ، فالرجل الذي لا يستطيع الركوب على الأتان مثلا ، أو حول سنام البعير ، ولم يستطع أن يستأجر محملا ، فإنه لا يجب عليه الحج ، إذ لا يكون قادرا في هذه الحالة ومثله من لا يستطيع أن يستأجر مركبا يركب عليه وحده ، فلو قدر على رحلة مع شريك له ، بحيث يتعاقبان الركوب عليهما ، فيمشى كل منهما تارة ، ويركب أخرى ، فإنه لا يعتبر قادرا ، ولا يجب عليه الحج .

هذا إذا كان بعيدا عن مكة بثلاثة أيام فأكثر ، أما من كان قريبا منها ، فإنه يجب الحج عليه ، وإن لم يقدر على الرحلة ، متى قدر على المشى ، وعلى الزاد الفاضل عما تقدم .

ومن شروط الوجوب : العلم بكون الحج فرضا بالنسبة لمن كان في غير بلد الاسلام ، فمن نشأ في غير بلد الاسلام ، ولم يخبره بفرضية الحج رجلان ، أو رجل وامرأتان ، فلا يجب عليه الحج ، أما من كان في دار الاسلام ، فإنه يجب عليه الحج ، ولو لم يعلم بفرضيته ، سواء نشأ مسلما أو لا .

هذه هي شروط وجوب الحج عند الحنفية ، وهناك شروط أخرى يقال لها : شروط الأداء ، لان الحنفية يفرقون بين الوجوب وبين الأداء ، كما تقدم في « مباحث الصلاة » ، وهذه الشروط أربعة : أحدها : سلامة البدن ، فلا يجب على مقعد ، ومفلوج ، وشيخ لا يثبت على الرحلة ونحو ذلك ، وهؤلاء لا يجب عليهم تكليف غيرهم بالحج عنهم أيضا ، ويلحق بهم المحبوس والخائف من السلطان الذي يمنع الناس من الحج ، أما الأعمى القادر على الزاد والراحلة ، فإن لم يجد قائدا للطريق ، فإنه لا يجب عليه الحج بنفسه ، ولا بغيره ، وإن وجد قائدا وجب عليه أن يكلف غيره بالحج عنه ، ثانيها : أمن الطريق بأن يكون الغالب فيه السلامة ، سواء كان ذلك بحرا أو برا ، ثالثها : وجود زوج أو محرم للمرأة ، لا فرق بين أن تكون المرأة شابة أو عجوزا إذا كان بينها وبين مكة ثلاثة أيام ، فأكثر ، أما إذا كانت المسافة أقل من ذلك ، فيجب عليها أداء الحج وإن لم يكن معها محرم ولا زوج ، والمحرم هو الذي لا يحل له زواجها بسبب النسب ، أو المصاهرة ، أو الرضاع ، ويشترط فيه أن يكون مأمونا عاقلا بالغاً ، ولا يشترط كونه مسلما ، رابعها : عدم قيام العدة في حق المرأة ، فلا تخرج الى الحج إذا كانت معتدة من طلاق أو موت .

الملكية — قالوا : الاستطاعة هي إمكان الوصول الى مكة ومواضع النسك امكانا ماديا ، سواء كان ماشيا أو راكبا ، وسواء كان ما يركبه مملوكا له أو مستأجرا ، ويشترط أن لا تلحقه مشقة عظيمة بالسفر ، فمن قدر على الوصول مع المشقة القادحة ، فلا يكون مستطيعا ، ولا يجب عليه الحج ، ولكن لو تكلفه ، وتجهشم المشقة أجزاء ووقع فرضا ، كما أن من قدر على =

= الحج بأمر غير معتاد كالطيران ونحوه لا يعد مستطيعا ، ولكن لو فعله أجزاءه ، ويعتبر أيضا في الاستطاعة الأمن على نفسه وماله ، فمن لم يأمن على نفسه لا يجب عليه الحج ، وكذا من لم يأمن على ماله من ظالم ، لا يجب عليه الا اذا كان الظالم واحدا ، وكان يأخذ قليلا لا يجحف بالمأخوذ منه ، وكان لا يعود للأحذية أخرى ، فان وجوده وأخذه لا يمنعان الاستطاعة ، فيجب الحج مع ذلك ، ولا يشتط في الاستطاعة القدرة على الزاد والرحلة ، كما يؤخذ مما تقدم ، فيقوم مقام الزاد الصنعة اذا كانت لا تزرى بصاحبها . وعلم أو ظن زواجها ، وعدم كسادها بالسفر ، ويقوم مقام الراحة القدرة عن المشى ، فمن قدر على المشى وجب عليه الحج . ولو كان بعيدا عن مكة بمقدار مسافة القصر ، أو أكثر ، فيجب الحج على الأعمى القادر على المشى اذا كان معه ما يوصله من المال ، وكان يهتدى الى الطريق بنفسه ، أو معه قائد يهديه ، ولا يمنع الاستطاعة عدم ترك شيء لمن تلزمه نفقتهم : كولد ، أو خوفه على نفسه الفقر فيما بعد ، الا اذا خاف الهلاك عليهم أو على نفسه ، فلا يجب عليه الحج واذا لم يوجد عند الشخص الا ما يباع على الفليس : كالعقار ، والماشية ، والثياب التي للزينة ، وكتب العلم ، وآلة الصانع وجب عليه الحج ، لأنه مستطيع ، وتعتبر الاستطاعة ذهابا فقط ان أمكنه أن يعيش بمكة ، فان لم يمكنه الاقامة بها اعتبرت الاستطاعة في الاياب أيضا الى مكان يمكنه أن يعيش فيه ، ولا يلزم رجوعه لخصومه بلده ، فلا بد أن يكون عنده ما يكفيه ذهابا وايابا الى محل يعيش فيه ، أو صنعة تقوم بحاجياته اذا كانت رائجة ، كما تقدم ، ولا فرق بين البر والبحر متى كانت السلامة فيه غالبية ، فان لم تغلب ، فلا يجب الحج اذا تعين البحر طريقا ، ولا ما تقدم في الاستطاعة معتبر في حق الرجل والمرأة ، ويزاد في حق المرأة أن يكون معها زوج ، أو محرم من معارمها ، أو رفقة مأمونة ، فاذا فقد جميع ذلك ، فلا يجب عليها الحج ، وأن يكون الركوب ميسورا لها اذا كانت المسافة بعيدة ، والبعد لا يحد بمسافة القصر ، بل بما يشق على المرأة المشى فيه ، ويختلف ذلك باختلاف النساء ، فيلاحظ في كل امرأة ما يناسبها ، فاذا شق المشى على المرأة ، ولم يتيسر لها الركوب ، فلا يجب عليها الحج ، كما لا يجب عليها اذا تعين السفر في سفن صغيرة لا تتمكن فيها المرأة من الستر وحفظ نفسها ، أما السفن الكبيرة التي يوجد فيها محال يمكن أن تكون المرأة فيها محفوظة ، فيجب السفر فيها اذا تعينت طريقا ، ولا يسقط الحج عنها ، واذا كانت المرأة معتدة من طلاق أو وفاة وجب عليها البقاء في بيت العدة ولا يجوز لها الاحرام بالحج ، لأنه يؤدي الى ترك بيت العدة ولبنها فيه واجب ، لكن لو فعلت ذلك صح أهرامها مع الاثم ، ومقت فيه ، ولا تمكث في بيت العدة .

الحنابلة - قالوا : الاستطاعة هي القدرة على الزاد والراحة الصالحة لمثله ويشترط أن يكون فاضلين عما يحتاجه من كتب علم ، ومسكن ، وخادم ، ونفقة عياله على الدوام . ومن شروط وجوب الحج أمن الطريق بحيث لا يوجد مانع من خوف علي النفس ،

= أو المال ، أو العرض ، أو نحو ذلك ، أما المرأة فانه لا يجب عليها الحج الا اذا كان معها زوجها أو أحد من محارمها : كأخ ، أو ابن ، أو عم ، أو أب ، أو نحوهم ممن لا تحل له ، ومن شروط وجوب الحج أن يكون المكلف مبصرا ، فان كان أعمى فانه لا يجب عليه أداء الحج الا اذا وجد قائدا يقوده ، والا فلا يجب عليه الحج ، لا بنفسه ولا بغيره ، ومن عجز عن الحج بنفسه لكبر أو مرض لا يرجى برؤه ، أو كان لا يقدر على الركوب الا بمشقة شديدة ، فانه يجب عليه أن ينيب من يحج عنه ، كما يأتي في مبحث « الحج عن الغير » .

الشافعية — قالوا : الاستطاعة نوعان : استطاعة بالنفس ، واستطاعة بالغير . أما الأولى فلا تتحقق الا بأمور : أولا : القدرة على ما يلزمه من الزاد ، وأجرة الخفارة ، ونحو ذلك في الذهاب ، والاقامة بمكة ، والاياب منها ان لم يعزم على الاقامة بها ، فان عزم على الاقامة بها فلا يشترط القدرة على مثوبة الاياب : ثانيا : وجود الراحلة ، ويعتبر ذلك في حق المرأة مطلقا ، سواء كانت المسافة طويلة أو قصيرة ، وفي حق الرجل ان كانت المسافة طويلة ، وهي مرحلتان فأكثر ، فان كانت قصيرة وقدر على المشي بدون مشقة لا تحتل عادة وجب عليه الحج بدون وجود الراحلة ، والا فلا يجب ، والمراد بالراحلة ما يمكن الوصول عليه ، سواء كانت مختصة أو مشتركة ، بشرط أن يجد من يركب معه ، فان لم يجد من يركب معه ، ولم يتيسر له ركوبها وحده ، فلا يجب عليه الحج ، ولا بد أن تكون الراحلة مهيأة بما لا بد منه في السفر ، كخيمة تنصب عليها لاتقاء حر أو برد والا فلا يجب الحج ان حصلت بدونها مشقة لا تحتل ، وفي حق المرأة لا بد من ذلك ، ولو لم تتضرر بعده . لأن الستر مطلوب في حقها . ويشترط كون ما تقدم من الزاد والراحلة فاضلا عن دينه ، ولو مؤجلا ، وعن نفقة من تلزمه نفقته حتى يعود ، وعن مسكنه اللائق به ان لم يستغن عنه ، والا باع مسكنه وحج به ، وعن مواشى الزراعة ، وخيل الجندي ، وسلاحه المحتاج اليه ، وعن آلات صناعة ، وكتب فقهية ، ونحو ذلك ، ثالثا : أمن الطريق ولو ظنا ، على نفسه ، وعلى زوجته ، وعلى ماله ، ولو كان قليلا ، فلو كان في الطريق سبع ، أو قاطع طريق ، أو نحوهما ، ولا طريق له سوى هذا ، فلا يجب عليه الحج ، رابعا : وجود الماء والزاد وعلف الدابة في الطريق . بحيث يجد ذلك عند الاحتياج اليه بثمن المثل على حسب العادة . خامسا : أن يكون مع المرأة زوجها ، أو محرمها ، أو نسوة يوثق بهن ، اثنتان فأكثر ، فلو وجدت امرأة واحدة ، فلا يجب عليها الحج ، وان جاز لها أن تحج معها حجة الفريضة ، بل يجوز لها أن تخرج وحدها لأداء الفريضة عند الأمن . أما في النفل فلا يجوز الخروج مع النسوة ولو كثرت . واذا لم تجد المرأة رجلا محرما أو زوجا الا بأجرة لزمته ان كانت قادرة عليها ، والأعمى لا يجب عليه الحج الا اذا وجد قائدا ولو بأجرة ، بشرط أن يكون قادرا عليها ، فان لم يجد قائدا ، أو وجده ، ولم يقدر على .

شروط صحة الحج حج الصبى المميز وغيره - وقت الحج

يُشترط لصحة الحج الاسلام ، سواء باشره الشخص بنفسه أو فعله الغير نيابة عنه ، فلا يصح من الكافر ولا عنه طبعاً ، والتمييز ، فإذا حج صبى مميز وقام بأعمال الحج ، فإنها تصح منه : كالصلاة ، باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وقال المالكية : ان التمييز شرط لصحة الاحرام لا لصحة الحج ، والأمر في ذلك سهل ، فإن التمييز لا بد منه على كل حال ، أما الصبى الذى لا يميز والمجنون فإن الحج لا يصح منهما ، فلا يصح منهما احرام ، ولا أى عمل من أعمال الحج ، ولكن على الولي أن يقوم بالاحرام عنهما ، وعليه أن يخضرها المواقف ، فيطوف ويسعى بها ، ويأخذها الى عرفة . وهكذا ، ومن شروط صحة الحج أن يباشر أعماله في وقت خاص ، فإذا باشرها في وقت آخر بطل حجه ، وفي بيان هذا الوقت اختلاف المذاهب ، فانظره تحت الخط (١) .

= أجرته ، فلا يجب عليه ، ولو كان مكياً . وأحسن المشى بالعصا . سادساً : أن يكون ممن يثبت على الرحلة بدون ضرر شديد . والافليس بمستطيع بنفسه . سابعا : أن يبقى من وقت الحج بعد القدرة على لوازمه ما يكفي لأدائه ، وتعتبر الاستطاعة عند دخول وقته هو من أول شوال الى عشر ذى الحجة ، ولو كان مستطيعاً قبل ذلك ، ثم عجز عند دخول وقته فلا يجب عليه ، وأما النوع الثانى ، وهو الاستطاعة بالغير ، فسيأتى بيانه في مبحث « الحج عن الغير » .

(١) الحنفية - قالوا : الوقت الذى هو شرط لصحة الحج هو وقت طواف الزيارة ، ووقت الوقوف ، فأما وقت الوقوف فهو من زوال شمس يوم عرفة الى طلوع فجر يوم النحر ، وأما طواف الزيارة فوقته من فجر يوم النحر الى آخر العمر ، فيصح الطواف في أى زمن بعد الوقوف بعرفة في زمنه المذكور ، فلو لم يقف بعرفة في زمنه قبل الطواف لم يصح طوافه ، وأما الوقت الذى لا يصح شئ من أفعال الحج قبله ، فهو شوال ، وذو القعدة وعشر ذى الحجة ، فلو طاف أو سعى قبل ذلك فلا يصح ، ويستثنى من ذلك الاحرام ، فإنه يصح قبل أشهر الحج مع الكراهة ، وزاد الحنفية في شروط الصحة : المكان المخصوص ، وهو أرض عرفات للوقوف ، والمسجد الحرام الطواف الركن ، وهو طواف الافاضة ، يسمى الصحة فقط ثلاثة : الاحرام ، الوقت ، المكان ، أما الاسلام فهو شرط وجوب وصحة معاً ، وأما التمييز فلم يعدوه من شروط الصحة ، وان كان شرطاً في المعنى ، لأن احرام غير المميز لا يصح عندهم .

المالكية - قالوا : الوقت الذى هو شرط لصحة الحج منه ما يبطل الحج بفواته ، ومنه ما لا يبطل الحج بفواته ، وهو أنواع : وقت الاحرام بالحج ، ووقت الوقوف بعرفة ، ووقت لطواف الزيارة ، والاحرام ، وقد وعدوا شروط طواف الزيارة ، ووقت بقية أعمال الحج ، =

= كرمى الجمار ، والحلق ، والذبح ، والسعى بين الصفا والمروة ، فوقت الاحرام من أول شوال الى قرب طلوع فجر يوم النحر بحيث يبقى على الفجر زمن يسع الاحرام ، والوقوف بعرفة ، وليس ابتداء الاحرام في ذلك الوقت شرطا لصحة الحج ، فيصح ابتداء الاحرام قبل ذلك الزمن اذا استمر محرما الى دخوله ، وبعده مع الكراهة فيهما ، ويكون الاحرام بعده للعام القابل ، لأنه لا يمكن الحج في هذا العام ، لفوات زمن الوقوف ، ووقت الوقوف الركن من غروب شمس يوم عرفة الى طلوع فجر العيد ، وأما الوقوف لحظة من الوقت الذى بين زوال الشمس يوم عرفة وغروبها فهو واجب يلزم في تركه هدى ، ووقت طواف الافاضة من يوم عيد النحر الى آخر شهر ذى الحجة ، فاذا أخره عن ذلك لزمه دم ، وصح ، ولا يصح قبل يوم العيد ، بخلاف الوقوف الركن ، فلا يصح قبل وقته المتقدم ، ولا بعده ، ووقت بقية أعمال الحج على تفصيل سيأتى عند ذكر كل منها ، فالسعى يكون عقب طواف الافاضة ان لم يتقدم عقب طواف القدوم ، والرمى له أيام مخصوصة : الأول ، والثانى ، والثالث ، والرابع من أيام العيد وهكذا مما يأتى ، فوقت الحج الذى فيه جميع أعماله : شوال ، وذو القعدة ، وجميع ذى الحجة ، وأما المكان المخصوص ، وهو أرض عرفة للوقوف ، فليس ركنا على حدة ، ولا شرطا كذلك ، بل هو جزء من مفهوم الركن ، وهو الوقوف بعرفة ، وكذا المسجد الحرام بالنسبة للطواف ليس شرطا لصحة الحج ، بل هو شرط لصحة الطواف ، وأما التمييز فلم يعدوه من شروط الحج ، وان كان احرام غير المميز لا يصح ، لأنه شرط فى الاحرام الذى هو النية ، لأن النية لا تصح من غير المميز ؟ فليس عندهم شرط لصحة الحج الا الاسلام فقط .

الشافعية - قالوا : الوقت الذى هو شرط لصحة الحج يبتدىء من أول يوم من شوال الى طلوع فجر يوم عيد النحر ، وهو شرط لصحة الاحرام بالحج ، فلو أحرم به قبل هذا الوقت أو بعده ، فلا يصح حجا ، ولكن ينعقد عمرة ، وأما الوقوف بعرفة وطواف الافاضة والسعى بين الصفا والمروة وغير ذلك من أعمال الحج ، فلكل منها وقت يأتى بيانه عند ذكره ، وليس عندهم من شروط صحة الحج سوى هذه الثلاثة : الاسلام ، والتمييز ، والوقت المخصوص .

الحنابلة - قالوا : الوقت الذى هو شرط لصحة الحج أنواع : وقت الاحرام ، ووقت الوقوف بعرفة ووقت طواف الافاضة ، ووقت بقية أعمال الحج : كالسعى بين الصفا والمروة أما وقت الاحرام فهو من أول شوال الى قرب طلوع فجر يوم النحر ، بحيث يبقى على طلوع الفجر زمن يسع الاحرام والوقوف ، والاحرام فى هذا الوقت سنة ، ويصح قبل هذا الوقت وبعده مع الكراهة فيهما ، وأما وقت الوقوف بعرفة وغيره من بقية الأعمال ، فسيأتى ذكره عند بيان كل منها .

أركان الحج

وأما أركان الحج فهي أربعة : الاحرام ، وطواف الزيارة ، ويسمى طواف الافاضة ، والسعى بين الصفا والمروة ، والوقوف بعرفة ، وهذه الأركان لو نقص واحد منها بطل الحج ، باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وقال الحنفية : أن له ركنين فقط ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ، واليك بيان هذه الأركان على هذا الترتيب .

الركن الأول من أركان الحج : الاحرام تعريفه

الاحرام معناه في الشرع نية الدخول في الحج والعمرة ، ولا يلزم في تحققه اقترانه بتلبية ، أو سوق هدى ، أو نحو ذلك عند الشافعية ، والحنابلة ، أما المالكية ، والحنفية ، فانظر مذهبيهما تحت الخط (١) ، وإنما يسن اقترانه بالتلبية فقط بأن ينوى ويلبى بلافاصل .

مواقيت الاحرام

المواقيت معناه في اللغة موضع الاحرام للحاج وهو موافق للمعنى الشرعى ، فللاحرام ميقات مكانى ، وميقات زمانى ، أما الميقات الزمانى فقد تقدم الكلام عليه في مبحث « وقت الحج » المتقدم قريبا ، وأما الميقات المكانى فيختلف باختلاف الجهات ، فأهل مصر والشام والمغرب ، ومن وراءهم من أهل الأندلس والروم والتكرور ميقاتهم الجحفة ، وهى — بضم الجيم ، وسكون الحاء — قرية بين مكة والمدينة ، وهى خربة الآن ، ويقرب منها القرية المعروفة برباغ ، فيصح الاحرام منها بلاكراهة ، وهؤلاء يحرمون من هذا المكان عند

(١) الحنفية — قالوا : للحج ركنان فقط ، وهما الوقوف بعرفة ، ومعظم طواف الزيارة ، وهو أربعة أشواط ، وأما باقيه ، وهو الثلاثة الباقية المكملة للسبعة ، فواجب ، كما سيأتى ، وأما الاحرام فهو من شروط الصحة ، كما تقدم ، والسعى بين الصفا والمروة واجب لا ركن . الشافعية — قالوا : أركان الحج ستة ، وهى الأربعة المذكورة فى أعلى الصحيفة ، وزادوا عليها ركنين آخرين : وهما إزالة الشعر ، بشرط أن يزيل ثلاث شعرات ، كلاً أو بعضاً من الرأس لا من غيره ، ويشترط أن يكون ذلك بعد الوقوف بعرفة ، وبعد انتصاف ليلة النحر فى الحج وترتيب معظم الأركان الخمسة بأن يقدم الاحرام على الجميع ، والوقوف على طواف الافاضة والحلق ، والطواف على السعى ان لم يفعل السعى عقب طواف القدوم .

(١) الحنفية — قالوا : الاحرام هو التزام حرمت مخصوصة ، ويتحقق بأمرين . الأول : النية ، والثانى : اقترانها بالتلبية ، ويقوم مقام التلبية مطلق الذكر ، أو تقليد البدنة مع سوقها ، فلو نوى بدون تلبية أو ما يقوم مقامها مما ذكر ، أو لبى ولم ينو =

محاذاته بحرا ، لأنه لا يلزم في الاحرام من الميقات المسرور به في البر ، بل المدار على أحد أمرين : أما المرور عليه أو محاذاته ولو بالبحر ، وأهل العراق وسائر أهل المشرق ميقاتهم ذات عرق ، وهي قرية على مرحلتين من مكة ، وسميت بذلك لأن بها جبلا يسمى عرقا - بكسر العين - يشرف على واد يقال له : وادى العقيق ، وأهل المدينة المنورة بنور النبي ﷺ ميقاتهم ذو الحليفة ، وهي موضع ماء لبنى جشم ، بينه وبين المدينة دون خمسة أميال ، وهي أبعد المواقيت من مكة ، لأن بينهما تسع مراحل ، أى سفر تسعة أيام ، والميقات لأهل اليمن والهند يللم - بفتح اللامين ، وسكون الميم بينهما - وهو جبل من جبال تهامة على مرحلتين من مكة ولأهل نجد قرن بسكون الراء وفتح القاف وهو جبل مشرف على عرفات ، وهو على مرحلتين من مكة ويقال له : قرن المنازل ، وهذه المواقيت لأهل هذه الجهات المذكورة ، ولكل من مر بها أوحاذاها ، وإن لم يكن من أهل جهتها ، فمن مر بميقات منها ، أو حاذاه قاصدا للنسك ، وجب عليه الاحرام منه ، ولا يجوز له أن يجاوزه بدون احرام ، فإن جاوزه ولم يحرم ، وجب عليه الرجوع اليه ليحرم منه ، إن كان الطريق مأموئا ، وكان الوقت متسعا ، بحيث لا يفوته الحج لو رجع ، فإن لم يرجع لزمه هدى ، لأنه جاوز الميقات بدون احرام ، سواء أمكنه الرجوع ، أو لم يمكن ، لخوف الطريق ، أو ضيق الوقت ، إلا أنه في حالة امكان الرجوع يأنم بتركه ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون أمامه مواقيت أخرى في طريقه أو لا ، وهذا الحكم بهذا التفصيل متفق عليه بين الشافعية ، والحنابلة ، أما الحنفية والمالكية ، فانظر مذهبيهما تحت الخط (١) ، ومن كان بمكة ، سواء كان من أهلها أو لا ، فميقاته نفس مكة ، ولا يطلب من غير المكي إذا كان بها أن يخرج لميقاته ، ولو كان الوقت متسعا ، ومن كان مسكنه بعد المواقيت وقبل مكة ،

لا يكون محرما . وكذا لو أشعر البدنة بجرح سنامها الأيسر وهو خاص بالابل ، أو وضع الجبل عليها ، أو أرسلها ، وكان غير متمتع بالعمرة الى الحج ، ولم يلحقها أو قلد شاء لا يكون محرما .

المالكية - قالوا : الاحرام هو الدخول في حرمة الحج ، ويتحقق بالنية فقط على المعتمد ويسن اقترانه بقول : كالتلبية والتهليل ، أو فعل متعلق بالحج : كالتوجه ، وتقليد البدنة . (١) الحنفية - قالوا : إن جاوز الميقات بدون احرام حرم عليه ذلك ، ويلزمه الدم إن لم يكن أمامه ميقات آخر يمر عليه بعد ، والا فالأفضل احرامه من الأول فقط إن أمن على نفسه من ارتكاب ما ينافي الاحرام ، فإن لم يأمن فالأفضل أن يؤخر الاحرام الى آخر المواقيت التي يمر بها .

المالكية - قالوا : متى مر بميقات من هذه المواقيت وجب عليه الاحرام منه ، فإن جاوزه بدون احرام حرم ، ولزمه دم ، وإذا كان ميقات جهته أمامه يمر عليه فيما بعد ، فإن كان كذلك ندب له الاحرام من الأول فقط ، فإن لم يحرم منه فلا اثم عليه ولا

نم ، وخالف المذنب .

فأحرامه يكون من مسكنه ، لأنه ميقات له باتفاق ثلاثة ، وللمالكية تفصيل فانظره تحت الخط (١) .

ما يطلب من مريد الأحرام قبل أن يشرع فيه

من أراد الأحرام ، فإنه يطلب منه أمور : بعضها سنة ، وبعضها مندوب ، وقد رأينا أن نذكرها مفصلة في كل مذهب على حدة ، ليسهل حفظها فانظرها تحت الخط (٢) .

(١) المالكية — قالوا : من كان بمكة من غير أهلها ، وأراد الأحرام بالحج صح أحرامه من مكة بلا إثم ، ولكن يندب له أن يخرج لميقاته ليحرم منه أن كان الوقت متسعا ، وأمن على نفسه وماله لو خرج ، والا فلا يندب له الخروج .

(٢) الحنفية — قالوا : يطلب منه أمور : منها الاغتسال ، وهو سنة مؤكدة ويقوم مقامه الوضوء في تحصيل أصل السنة ، ولكن الغسل أفضل ، وهذا الغسل للنظافة ، لا للطهارة ، فيطلب من الحائض أو النفساء حال الحيض والنفاس ، وإذا فقد الماء سقط ولم يشرع بدله التيمم ، إذ لا نظافة في التيمم ، ومنها قص الأظافر ، وحلق الشعر المأذون في أزالته ، كشعر الرأس والشارب إذا اعتاد حلق ذلك ، والا فيسرحه ، وهذا مستحب ، ويكون قبل الغسل ، ومنها جماع زوجته إذا لم يكن بها مانع ، لئلا يطول عليه العهد ، فيقع فيما يفسد الأحرام ، وهو مستحب أيضا ومنها لبس أزار ورداء ، والأزار هو ما يستر به من سرته إلى ركبته ، والرداء هو ما يكون على الظهر والصدر والكتفين ، وهو مستحب أيضا ، وإن زرر الأزار أو عقده أساء ، ولادم عليه ، ويستحب أن يكون الأزار والرداء جديدين أو مغسولين طاهرين ، وأن يكونا أبيضين ، ومنها التطيب في البدن والثوب بطيب لا تبقى عينه بعد الأحرام ، وأن بقيت رائحته ، وهو مستحب أن كان عنده طيب ، والا فلا يستحب ومنها أن يصلى بعدما تقدم ركعتين إذا كان الوقت ليس وقت كراهة والا فلا يصلى ، وهذه الصلاة سنة على الصحيح ، والأفضل أن يقرأ في الركعة الأولى بفاتحة الكتاب ، وسورة (قل يا أيها الكافرون) وفي الثانية بالفاتحة ، وسورة الاخلاص ويقوم مقامها الصلاة المفروضة إذا أحرم بعدها ، ومنها أن يقول بلسانه قولاً مطابقاً لما في قلبه : اللهم انى أريد الحج ، فيسره لى ، وتقبله منى ، ثم يلبي بعد ذلك ، وصفة التلبية أن يقول : لبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك لبيك ، ان الحمد والنعمة لك والملك ، لا شريك لك ، ويصلى على النبي ﷺ بعد الفراغ من التلبية بصوت منخفض ، ويكثر ما استطاع من التلبية عقب كل صلاة مكتوبة ، وكذا كلما لقي ركبا ، أو ارتفع على مكان ، أو هبط واديا ، وكذا يكثرها بالأسفار ، وحين يستيقظ من نومه ، وعند الركوب والنزول ، ويستحب في التلبية كلها رفع الصوت بدون اجهاد .

المالكية — قالوا : يسن له أن يغتسل ولو كان حائضا أو نفساء ، لأنه مطلوب للأحرام ، وهو يتأتى من كل شخص ، ولا تعمل السنة الا اذا كان متصلا بالأحرام ، فلو اغتسل ثم =

انتظر طويلا عرفا بلا احرام أعاده ، ويندب أن يكون الغسل بالمدينة المنورة ، على ساكنها أفضل الصلاة والسلام ، لمن أراد أن يحرم من ذى الحليفة ، وإذا كان فاقدا للماء فلا يشرع له التيمم بدل الغسل ، ويسن أيضا تقليد الهدى ان كان معه ، ثم اشعاره بعد ذلك ، والتقليد هو : تعليق قلادة في عنقه ، وليعلم به المساكين ، فتطمئن نفوسهم ، والاشعار هو أن يشق من السنام قدر الأنملة أو الأنملتين ، ويكون بالجانب الايسر ، ويبدأ به من العنق الى المؤخر ، وانما تقلد الابل والبقر ولا يشعر الا الابل وما له سنام من البقر ، أما الغنم فلا تقلد ولا تشعر ، ويندب أن يلبس ازارا ورداء ونعلين ، والازار هو ما يستر العورة من السرة الى الركبة ، والرداء هو ما يلقي على الكتفين ولو لبس غيرهما مما ليس مخيطا ولا محيطا ، فلا يضر ، ولكن يفوت المندوب ، ومن السنن إيقاع الاحرام عقب صلاة ، ويندب أن يكون ركعتي نفل ان كان الوقت مما تجوز فيه النافلة ، والا انتظر حتى تحل النافلة ، والأولى أن يحرم الراكب اذا استوى على ظهر دابته ، والمأشئ اذا أخذ في المشئ ، ويسن قرن الاحرام بالتلبية ، كما تقدم ، والتلبية في ذاتها واجبة ، ويندب تجديدها عند تغير الحال ، كصعود على مرتفع ، أو هبوط الى واد ، أو ملاقة رفيقه ، وعقب الصلاة ، ويستمر يلبي حتى يدخل مكة ، ثم يقطعها حتى يطوف ، ويسعى اذا أراد السعى عقب طواف القدوم ، ثم يعاودها بعد ذلك ، حتى تزول الشمس يوم عرفة ، ويصل الى مصلاها ، فيقطعها حينئذ ، فان لم يعاودها كان تاركا للواجب ، وعليه دم ، ويندب التوسط فيها ، فلا يدأب عليها حتى يمل ويضجر ، كما يندب التوسط في رفع صوته بها ، فلا يخفنه جدا ، ولا يرفعه جدا ، بل يكون بين الرفع والخفض ، ويندب الاقتصار على اللفظ الوارد عن النبي ﷺ ، وهو : لبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك لبيك ، ان الحمد والنعمة لك والملك ، لا شريك لك .

الحفالة — قالوا : يسن أن يغتسل ولو حائضا أو نفساء أو يتيمم لعدم الماء أو عجزه عن استعماله بمرض ونحوه ، ولا يضر حدث بين الغسل والاحرام ، ويسن له أيضا أن يتنظف قبل احرامه بأخذ شعره ، وقلم ظفره ، وازالة رائحة كريهة ، ويسن له أيضا أن يطيب بدنه بالطيب وكره تطيب ثوبه ، فان طيبه واستدام لبسه فلا بأس ما لم ينزعه فان نزعه لم يجز له لبسه قبل غسله ، ويسن له أيضا قبل احرامه لبس ازار ورداء أبيضين نظيفين جديدين ونعلين بعد تجرده عن المخيط ان كان ذكرا ، ويسن له احرامه عقب صلاة مفروضة أو نافلة ، بشرط ان لا يكون أداء النافلة وقت نهى ، وأن لا يكون عادما للماء والتراب ، ويسن أن يعين في احرامه نسكا ، حجا كان أو عمرة ، أو قرانا ، وأن يتلفظ بما يعينه ، ويسن له أن يقول : اللهم انى أريد النسك الفلانى ، فيسره لى ، وتقبله منى ، وان حبسنى حابس ، فمحلّى حيث حبستنى ، فان فعل ذلك وجبس بمرض أو عدو ونحوه حل ، ولا شئ عليه .

مالا يجوز للمحرم فعله بعد الدخول في الاحرام الجماع - الصيد - الطيب

نهى الشارع المحرم عن أشياء بعضها لا يحل فعله ، وبعضها يكره فعله ، واليهك
بيناهما

يحرم على المحرم عقد النكاح ، ويقع باطلا عند ثلاثه ، وخالف الحنفية ، فانظر
هذههم تحت الخط (١) ، وكذا يحرم عليه الجماع ودواعيه : كالقبلة والمباشرة ، ويحرم
المخرج عن طاعة الله تعالى بأى فعل محرم ، وان كان ذلك محرما في غير الحج ، الا أنه يتأكد
فيه ، وتحرم المخاصمة مع الرفقاء والخدم وغيرهم ، لقوله تعالى : « فمن فرض فيهن

= الشافعية - قالوا : يسن لمن يريد الاحرام أمور : منها الغسل قبله ، ولو مع بقاء
الحيض ، وينوى به غسل الاحرام ، ويكره تركه لغير عذر ، فان عجز عنه لعدم الماء ،
أو لعدم قدرته على استعماله يتيمم ، ومنها ازالة شعر الابط والعانة ، وقص الشارب ، وتقليم
الأظافر وحلق الرأس ، لمن يتزين به ، والا أبقاه ولبده بنحو صمغ ، وهذا اذا كان عازما على
عدم التوضيحية ، والا آخر ذلك الى ما بعدها ، ويسن تقديم هذه الأشياء على الغسل ، في حق
غير الجنب ، أما هو فيسن له تأخيرها عنه ، ومنها تطيب البدن بعد الغسل الا لصائم ،
فيكره ، والا للمرأة التي وجب عليها الاحداد - ترك الزينة - لوفاة زوجها فيحرم ، ولا بأس
باستدامته بعد الاحرام ، ولو كان مما له جرم ، ولا يضر تعطر الثوب بسبب ذلك ومنها
الجماع قبل احرامه ، ومنها أن تخضب المرأة يديها الى الكوعين من غير نقش ، وأن تسمح
وجهها بشيء من الخضاب ، ومنها أن يلبس ان كان رجلا أزارا ورداء أبيضين جديدين ، والا
فمغسولين ، ونعلين ، ويكره لبس المصبوغ ومنها صلاة ركعتين سنة الاحرام القبلية غير
وقت الكراهة ، الا لمن كان في الحرم المكي ، فيصلبها مطلقا ، ويقوم مقامها أى صلاة يصلبها
فرضا أو نفلا ، ويسر القراءة فيهما ولو ليلا ، ومنها استقبال القبلة عند بدء الاحرام ،
ويقول : اللهم احرم لك شعري وبشري ، ولحمي ودمي ، ومنها التلبية ، وهى أن يقول :
لبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك لبيك ، ان الحمد والنعمة لك والملك ، لا شريك لك ، يقول
ذلك بسكينة ووقار للذكر ، ويسن أن يرفع صوته بها مادام محرما ، فان لم يكن محرما
فالسنة الاسرار بها ، كما أن السنة للمرأة أن تسر بها على كل حال ، ويكره لها رفع
الصوت بها بخضرة الأجانب ، ومثلها الخنثى ، ويصلى ويسلم عقبها على النبي ﷺ ، وتتأكد
التلبية ثلاثا عند تغير الأحوال من سكون الى حركة ، وصعود وهبوط ، واختلاط رفقته ،
واقبال ليل أو نهار ثم يدعو بعدها بما شاء ، والوارد أفضل .

(١) الحنفية - قالوا : يجوز للمحرم عقد النكاح لأن الاحرام لا يمنع صلاحية المرأة
للعقد عليها ، وانما يمتنع الجماع ، فهو كالحيض ، والنفاس ، والظهار قبل تكفيره ، في
أن كلا منها يمنع الجماع فقط ، لا صحة العقد .

الحج فلا رقت ، ولا فسوق ، ولا جدال في الحج » والرفث الجماع ودواعيه ، والكلام الفاحش ، والجدال : المخاصمة ، ويحرم أيضا التعرض لصيد البر بالقتل أو الذبح ، أو الإشارة إليه ان كان مرئيا ، أو الدلالة عليه ان كان غير مرئى ، أو نحو ذلك : كافساد بيضة ، وانما يحرم التعرض له اذا كان وحشيا مأكولا ، أما اذا كان غير مأكول ، فيجوز التعرض له عند الشافعية ، والحنابلة ، أما الحنفية ، والمالكية ، فقالوا : يحرم التعرض لصيد البر الوحشى مطلقا ، سواء كان مأكولا أو غير مأكول ، وأما صيد البحر فهو حلال : قال الله تعالى : « **أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعاً لكم وللسيارة** ، وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما » والبرى : هو ما يكون توالده وتناسله في البر ، وان كان يعيش في الماء ، والبحرى بخلافه عند الثلاثة وخالف الشافعية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) . ويحرم عليه أيضا استعمال الطيب : كالمسك في ثوبه ، أو بدنه ، وقلم الظفر ، ويحرم على الرجل أن يلبس مخيطا أو محيطا ببدنه ، أو بعضه : كالقميص والسراويل والعمامة والجبّة ، ويقال لها : القباء والخف الا اذا لم يجد نعلين ، فيجوز لبس الخفين بعد أن يقطعهما أسفل من الكعبين ، وتغطية رأسه ووجهه أو بعضه بأى ساتر ، عند الحنفية ، والمالكية ، أما الشافعية ، والحنابلة ، فقالوا : لا يحرم على الرجل تغطية وجهه .

ستر وجه المرأة المحرمة ورأسها

ويجوز للمرأة أن تستر وجهها ويديها وهي محرمة اذا قصدت الستر عن الأجانب بشرط أن تسدل على وجهها ساترا لا يمس وجهها ، عند الحنفية ، والشافعية ، وخالف الحنابلة ، والمالكية ، فانظر مذهبهما تحت الخط (٢) .

(١) الشافعية — قالوا : البرى ما يعيش في البر فقط ، أو يعيش فيه ، وفي البحر : كالسلحفاة البحرية ، والبحرى ما لا يعيش الا في البحر .
(٢) الحنابلة — قالوا : للمرأة أن تستر وجهها لحاجة ، كمرور الأجانب بقربها ، ولا يضر التصاق الساتر بوجهها ، وفي هذا سعة ترفع المشقة والحرص .
والمالكية — قالوا : اذا قصدت المرأة بستر يديها أو وجهها التستر عن أعين الناس ، فلها ذلك اذا تحققت أن هناك من ينظر اليها بالفعل ، أو كانت بارعة الجمال ، لأنها مظنة نظر الرجال ، وهي محرمة ، بشرط أن يكون الساتر لا غرز فيه ، ولا ربط ، والا كان محرما ، وعليها الفدية في ستر الوجه كما يأتى ، فاذا لم يتحقق هذان الشرطان ، فانه يحرم عليها ستر وجهها ويديها بشئ يحيط بهما كالقفاز ، وهو لباس يعمل على قدر اليدين لا قفاز البرد ، ويحرم سترهما بشئ فيه خياطة أو ربط ، وأما ادخالهما في قميصها ، فلا يحرم ، كما لا يحرم عليها ستر جزء من وجهها يتوقف عليه ستر رأسها ومقاصيصها .

لبس الثوب المصبوغ بما له رائحة طيبة ، وازالة الشعر

يحرم لبس ثوب مصبوغ بما له رائحة طيبة ، على تفصيل مذكور تحت الخط (١) .

شم الطيب وحمله حال الاحرام

يكره للمحرم أن يشم الطيب - الروائح العطرية - أو يحمله ، باتفاق ، أو المكث بمكان فيه رائحة عطرية ، فانه مكروه ، عند المالكية ، والحنفية ، سواء قصد شمه أو لا : أما الحنابلة ، والشافعية ، فانظر مذهبيهما تحت الخط (٢) .

ازالة شعر الرأس وغيره حال الاحرام

يحرم على المتلبس بالاحرام أن يزيل شعر رأسه بالحق أو القص أو غيرهما ، كما يحرم عليه ازالة شعر غير الرأس ، ولو كان نابتا في العين ، ويستثنى من ذلك ما اذا تأذى ببقائه ، فيجوز ازالته ، وفيه الفدية ، الا في ازالة شعر العين اذا تأذى به ، فلا فدية ، الا عند المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٣) ، وسيأتى تفصيل ذلك في باب الفدية .

(١) الحنفية - قالوا : يحرم لبس المصبوغ بالعصفر ، وهو زهر القرطم ، والورس - بفتح الواو ، وسكون الراء - وهو نبت أحمر باليمن ، والزعفران ، ونحو ذلك من أنواع الطيب ، الا اذا غسل بحيث لا تظهر له رائحة ، فيجوز لبسه حال الاحرام .
المالكية - قالوا : المصبوغ بما له رائحة يحرم على المحرم ، وذلك كالمصبوغ بالورس والزعفران . وأما المصبوغ بالعصفر : فان كان صبغه قويا بأن صبغ مرة بعد أخرى حرم لبسه ما لم يغسل ، وان كان صبغه ضعيفا ، أو كان قويا وغسل ، فلا يحرم ولبسه ، وانما يكره لبسه لمن كان قدوة لغيره ، لئلا يكون وسيلة لأن يلبس العوام ما يحرم ، وهو الطيب .
الشافعية - قالوا : المصبوغ بما تقتضد رائحته : كالزعفران ، والورس ، لا يجوز لبسه الا اذا زالت الرائحة بالمزة ، وأما المصبوغ بما يقصد للون دون الرائحة : كالعصفر والحناء فلبسه لا يحرم .

الحنابلة - قالوا : يحرم عليه لبس المصبوغ بالورس أو الزعفران ، وأما المصبوغ بالعصفر ، فيباح لبسه ، سواء كان الصبغ قويا أو ضعيفا .
(٢) الحنابلة ، الشافعية - قالوا : اذا قصد شم الطيب ، كما اذا وضع وردة على أنفه بقصد شمه حرم عليه ذلك ، سواء كان معناه أو مكث بمكانه ، أما اذا لم يقصد شمه ، فلا حرمة عليه .

(٣) المالكية - قالوا : ازالة الشعر مطلقا حرام على المحرم ، سواء كان الشعر في العين أو غيره ، الا لعذر يقتضي ازالته ، فلا يحرم حينئذ ، وهيئة الفدية ، ولو كان في العنق .

الخضاب بالحناء حال الاحرام

لا يجوز للمحرم أن يختضب بالحناء ، لأنه طيب ، والمحرم ممنوع من التطيب ، سواء كان رجلا أو امرأة ، وسواء كان الخضاب بها في اليدين ، أو في الرأس ، أو غير ذلك من أجزاء البدن ، عند المالكية ، والحنفية ، أما الشافعية ، والحنابلة ، فانظر مذهبيهما تحت الخط (١) .

هل يجوز للمحرم أن يأكل أو يشرب ما فيه طيب

لا يجوز للمحرم أن يأكل أو يشرب طيبا أو شيئا مخلوطا بطيب ، سواء كان قليلا أو كثيرا . إلا إذا استهلك الطيب ، بحيث لم يبق له طعم ، ولا رائحة ، باتفاق ثلاثة ، وللمالكية في هذا تفصيل مذكور تحت الخط (٢) ، فإذا بقي للطيب طعم أو رائحة حرم ، باتفاق ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون ما يضاف إليه الطيب مطبوخا أو غير مطبوخ ، باتفاق ثلاثة ، وخالف الحنفية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٣) .

(١) الشافعية — قالوا : يكره الخضاب بالحناء للمرأة حال الاحرام : إلا إذا كانت معتدة من وفجاة ، فيحرم عليها ذلك ، كما يحرم عليها الخضاب إذا كان نقشا ، ولو كانت غير معتدة ، وأما الرجل فيجوز له الخضاب بها حال الاحرام في جميع أجزاء جسده ، بما عدا اليدين والرجلين ، فيحرم خضبهما بغير حاجة ، وكذا لا يجوز له أن يغطي رأسه بحناء خضينة .

الحنابلة — قالوا : لا يحرم على المحرم ذكرًا كان أو أنثى الاختصاب بالحناء في أي جزء من البدن ما عدا رأس الرجل ، وفي هذا سعة .

(٢) المالكية — قالوا : المراد باستهلاك الطيب في الطعام ذهاب عينه بالطبخ . ومتى كان كذلك لا يحرم ، ولو ظهر ريحه : كالمسك أو لونه كالزعفران . أما ما اختلط بشيء من غير طبخ فيحرم تناوله على المحرم . وقال بعضهم : إن الطيب إذا طبخ في الطعام لا يحرم تناوله . ولو بقيت عينه .

(٣) الحنفية — قالوا : إذا تغير الطيب بالطبخ فلا شيء على المحرم في أكله سواء وجد رائحته أو لا . أما إن خالط ما يؤكل بلا طبخ . فإن كان الطيب مغلوبا ، فلا شيء فيه ، إلا أنه يكره أن وجدت معه رائحة الطيب : وإن كان غالبا ففيه الجواز . وهذا إذا خلط بما يؤكل ، فإن خلط بما يشرب ، فإن كان غالبا ففيه دم ، وإن كان مغلوبا ففيه صدقة . إلا أن شرب مرارا ، ففيه دم ، كما يأتي ، أما إن أكل عين الطيب ، فإن كان كثيرا ففيه دم ، والا فلا شيء فيه .

الاكتحال بما فيه طيب، دهن الشعر والبدن

لا يجوز للمحرم أن يكتحل بما فيه طيب، فإن فعل ففيه الجزاء الآتى ببيانه ، أما الاكتحال بما ليس فيه طيب فجائز ، باتفاق ثلاثة ، وخالف المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ويحرم عليه اسقاط شعره ، فإن فعل ففيه الجزاء الآتى ، ولا يجوز للمحرم أن يدهن شعره أو بدنه ، على تفصيل في المذاهب ، مذكور تحت الخط (٢) .

حكم قطع حشيش الحرم وشجره

لا يحل للمحرم ، كما لا يحل لغيره أن يتعرض لشجر الحرم بقطع ، أو قلع ، أو اتلاف ، ولا لغصن من أغصائه ، ولو كانت الأغصان واصله الى الحل ، أما اذا كان الشجر مغروسا في الحل ، فيباح التعرض له ، والانتفاع به اذا لم يكن مملوكا للغير ، ولو وصلت أغصانه الى داخل الحرم ، ومثل الشجر في ذلك حشيش الحرم ، ألا الأذخر ، وهو نبت معروف طيب الرائحة ، وكذا السنا المعروفة بالسنا مكي — فإنه يباح التعرض لها بالقطع

(١) المالكية — قالوا : يحرم على المحرم الاكتحال مطلقا بما فيه طيب وغيره ، الا لضرورة فيجوز مطلقا ، غير أنه اذا اكتحل بطيب لضرورة فعليه الفدية ، وان اكتحل بغير مطيب لضرورة ، فلا فدية عليه .

(٢) المالكية — قالوا : يحرم عليه دهن الشعر والجسد ، أو بعضه ، بأي دهن كان ، ولو كان خاليا من الطيب ، فإن فعل ذلك فعليه الفدية ، كما سيأتى ، الا اذا أدهن بما لا طيب فيه لمرض به ، فلا فدية عليه ، سواء كان المرض في باطن اليدين أو في الرجلين أو غيرها ، وفي غيرها خلاف في موجب الفدية .

الحنفية — قالوا : الأشياء التي تستعمل في البدن تنقسم الى ثلاثة أنواع : الأول : طيب محض أعد للتطيب به : كالمسك ، والكافور ، والعنبر ، ونحو ذلك ، وهذا النوع لا يجوز للمحرم استعماله في ادهان أو غيره ، بأي وجه كان ، الثاني : ما ليس طيبا بنفسه ، وليس فيه معنى الطيب ولا يصير طيبا بوجه : كالشحم ، وهذا النوع يجوز للمحرم استعماله في الادهان ، ونحوه ، ولا شيء في استعماله ، الثالث : ما ليس طيبا بنفسه ، ولكنه أصل للطيب ، وهذا يستعمل تارة على وجه التطيب والادهان ، وتارة على وجه التداوى : كالزيت ، فإن استعمال استعمال التطيب والادهان فهو في حكم الطيب ، لا يجوز للمحرم استعماله ، أما اذا استعمل للتداوى ، فإنه يجوز للمحرم ، كما يجوز له أكله .

الشافعية — قالوا : يحرم الادهان بماله رائحة طيبة مطلقا ، ويجوز الادهان بغيره في جميع البدن الا في شعر الرأس والوجه : فلا يجوز الا لحاجة .

الحنابلة — قالوا : ماله رائحة طيبة يحرم على المحرم الادهان به في سائر بدنه ، أو أى جزء ، أما ما ليس كذلك : كالزيت فلا يحرم الادهان به ، ولو في شعر الرأس والوجه .

وغیره • وفى شجر الحرم وحشيشه تفصيل مذكور تحت الخط (١) •

(١) الشافعية — قالوا : يحرم التعرض لأشجار الحرم الرطبة • وحشيشه الرطب بقطع • أو قلع أو اتلاف ، ولو كان مملوكا للمتعرض ما عدا ما ذكر فى الصفحة السابقة • ويزاد عليه الشوك فيباح قطعه ، وانما يحرم التعرض لشجر الحرم وحشيشه ان كان بغير قصد اصلاحه ، كأن يقلم الشجر لنموه ، والا جاز • أما الشجر اليابس منبته • فيجوز قطعه وقلعه ، وكذا يجوز قطع الحشيش اليابس • أما قلعه فيحرم مطلقا • الا اذا فسد منبته • فيجوز أيضا • ولا فرق فى الشجر بين الذى نبت بنفسه : كالسنط ، وما أنبته الناس : كالنخل ، فيحرم التعرض له مطلقا • أما الحشيش والحبوب ونحوها فانما يحرم التعرض لها اذا نبتت بنفسها • فاذا زرعها الناس جاز لهم التعرض لها محرمين • أو غير محرمين • ويستثنى من المنع أمور : منها أخذ سعف النخل • وورق الشجر بلا خبط يضر بالشجر • والا حرم • ومنها أخذ ثمر الشجر • وكذا عود السواك ، بشرط أن ينبت مثله فى سنة ، ومنها رعى الشجر بالبهايم • ومنها أخذه للدواء : كالحنظل ، والسفامكى • الحنابلة — قالوا : يحرم قلع شجر الحرم المكى وحشيشه اذا كانا رطبين • ولو كان فيهما مضره : كالشوك • وكذا السواك ونحوه • والورق الرطب • أما ما كان يابساً من الشجر والحشيش فلا بأس بقطعهما أو قلعهما • لأنهما كالميت ، وكذا لا بأس بقطع الاذخر ، والفقع والكمأة • والثمرة ، وان كان كل ذلك رطباً ، كما لا بأس بقطع أو قلع ما زرعه آدمى من شجر أو حشيش ، لأنه مملوك الأصل ، ويباح رعى حشيش الحرم ، المذكور ، والانتفاع بما تساقط من ورق الشجر ، وما انفصل من الأرض ، أو انكسر من غير فعل آدمى ، ولم ينفصل المنكسر عن أصله ، أما ما قطعه آدمى فلا يجوز أن ينتفع به هو أو غيره •

الحنفية — قالوا : النابت فى أرض الحرم • اما أن يكون جافاً ، منكسراً ، واما أن يكون غير ذلك ، فالجاف والمنكسر لا يدخل فى حكم شجر الحرم ، لأنه حطب ، وكذا حشيش الاذخر فإنه مستثنى من شجر الحرم ، وغير الجاف ، وهو قابل للنمو • اما أن يكون نابتاً بنفسه أو لا • والأول اما أن يكون من جنس ما ينبت الناس : كالزراع • أولاً : كالشجرة المعروفة — بأمر غيلان — فالذى يحرم قطعه من ذلك هو الذى ينبت بنفسه • وليس من جنس ما ينبت الناس • وهذا لا يجوز قطعه مطلقاً • سواء كان مملوكاً أو غير مملوك • الا أنه اذا قطعه مالكة حرم عليه قطعه فقط وليس عليه جزاء ، واذا قطعه غير مالكة فعليه الجزاء ، وسيأتى بيانه ، وعليه قيمته ، ويعفى عما يقطع من ذلك بسبب نصب الخيم ، أو حفر الكانون ، أو وطء الدواب ، لأنه لا يمكن الاحتراز عنه أما الذى ينبت الناس ، أو ينبت بنفسه ، وهو من جنس ما ينبت الناس ، فإنه يحل قطعه والانتفاع به اذا لم يكن مملوكاً للغير فإن كان مملوكاً للغير لزم دفع قيمته لمالكه •

المالكية — قالوا : يحرم قطع ما شأنه أن ينبت بنفسه من الشجر والنبات ، كالبقول =

ما يباح للمحرم الفصد - الحجامة - حك الجلد والشعر

يباح للمحرم الفصد والحجامة من غير حلق الشعر ، باتفاق ثلاثة ، وخالف المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ، وكذا يباح له حك الجلد والشعر اذا لم يترتب على ذلك سقوط الشعر ، أو الهوام ، باتفاق ثلاثة من الأئمة ، وقال الشافعية : يكره للمحرم حك جلده وشعره ، ما لم يترتب عليه سقوط الشعر ، والا كان حراما •

غسل الرأس واليدين والاستئصال

يباح للمحرم غسل رأسه وبدنه بالماء لازالة الأوساخ عنه ، بشرط أن لا يغتسل بما يقتل الهوام ، فيجوز الاغتسال بالصابون ونحوه من المنظفات التي لا تقتل الهوام ، ولو كانت له رائحة ، عند الشافعية ، والحنابلة : أما المالكية ، والحنفية ، فانظر مذهبيهما تحت الخط (٢) ، ويجوز له أيضا أن يستظل بالشجرة والخيمة والبيت ، والمحمل والمظلة المعروفة بالشمسية - بشرط أن لا يمس شيء من ذلك رأسه ووجهه ، فان كشفهما واجب ، باتفاق المالكية ، والحنفية ، أما الشافعية ، والحنابلة فانظر مذهبيهما تحت الخط (٣) •

= البرى ، وشجرة الطرفاء ، ولو زرع ، وسواء كان أخضر أو يابسا ، ويستثنى من ذلك أمور أولا : الأذخر وهو نبت كالخلفاء طيب الرائحة ، ثانيا : السنا ، المعروف بالسفامكى ، للاحتياج اليه في التداوى ، ثالثا : العصا ، رابعا السواك ، خامسا : قطع الشجر للبناء والسكنى بموضعه ، أو لاصلاح البساتين ، سادسا : قطع ورق الشجر بالمجن ، وهو عصا معوجة ، يضعها على الغصن ، ويحركها ، فيقع الورق من غير خبط ، وأما خبط العصا على الشجر ليقع ورقه فهو حرام ، وأما الشجر أو النبات الذى شأنه أن يزرع : كالخس ، والحنطية ، والبطيخ والرمان ، فيجوز قطعه من أرض الحرم ولو كان نابتا بنفسه •

(١) المالكية - قالوا : يكره للمحرم الفصد والحجامة لغير حاجة ، وهجوزان لحاجة ، وعليه الفدية ان وضع على موضعهما عصابة ، والا فلا •

(٢) المالكية - قالوا : لا يجوز للمحرم ازالة الوسخ بالغسل ، ويستثنى من ذلك غسل اليدين فيجوز بما يزيل الوسخ كالصابون ونحوه مما ليس بطيب ، أما الغسل بالطيب الذى تبقى رائحته في اليد فلا يجوز •

الحنفية - قالوا : يجوز للمحرم أن يغتسل بما يزيل الوسخ ، ولا يقتل الهوام كما قال الشافعية ، والحنابلة ، ألا أنه لا يجوز له أن يغتسل بما له رائحة عطرية •

(٣) الشافعية - قالوا : يجوز الاستئصال بكل ما ذكر • ولو لاصق رأسه أو وجهه ، لكن لو وضع على رأسه ما يقصد به الستر عرفا : كعباءة • وقصد الاستئثار به حرم عليه • والا فلا •

ما يطلب من المحرم لدخول مكة

يسن له أن يغتسل لدخول مكة ، وهذا الغسل للنظافة لا لطواف القدوم ، باتفاق ثلاثة من الأئمة ولذا يطلب من الحائض والنفساء عندهم ، وخالف المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ، ويستحب له أن يدخلها نهارا ، وأن يكون دخوله من أعلاها ، ليكون مستقبلا للبيت تعظيما له ، وأن يكون دخوله من بابها المعروف - بباب المعلى - وإذا دخلها بدأ بالمسجد الحرام بعد أن يأمن على أمتعته ، ويندب له أن يدخل المسجد من باب السلام نهارا ، ملبيا متواضعا خاشعا ، وأن يرفع يديه عند رؤية البيت ، ويكبر ويهلك ، ويقول : اللهم زد هذا البيت تشريفا وتعظيما ، وتكريما ومهابة ، وبراً ، وزد من عظمته وشرفه بمن حجه أو اعتمره تعظيما وتشريفا ، وتكريما ومهابة ، وبراً ، وهذا متفق عليه ، إلا أن الحنفية يقولون : يكره له رفع يديه ، وهو يدعو ، ولفظ الدعاء الوارد : « اللهم أنت السلام ، ومنك السلام ، فحينا ربنا بالسلام » ، ويدعوا بعد ذلك بما شاء ، وبعد ذلك يطوف طواف القدوم المذكور ، وانما يسن هذا الطواف للمحرم بشرطين : أحدهما : أن يكون قادماً من خارج مكة ، ولهذا يسمى طواف القدوم ، الشرط الثاني : أن يتسع له الوقت ، والا ذهب للوقوف وتركه إذا ظن أنه يعطله عن الوقوف .

الركن الثاني من أركان الحج

طواف الافاضة

أنواع الطواف ثلاثة : النوع الأول : الطواف الركن ، فمن لا يفعله يبطل حجه ، ويقال له : طواف الافاضة ، وطواف الزيارة . النوع الثاني : الطواف الواجب ، وهو طواف الزيارة ، يسمى طواف الصدر ، النوع الثالث : الطواف المسنون ، وهو طواف القدوم المتقدم ذكره فلنتكلم فيها ، ولنبدأ بالكلام في طواف الافاضة ، الذي هو ركن من أركان الحج .

تعريف طواف الافاضة

طواف الافاضة ، ويقال له : طواف الزيارة ركن من أركان الحج الأربعة المتقدمة ، باتفاق المذاهب ، فإذا لم يفعله الحاج بطل حجه ، وهو سبعة أشواط بكيفية خاصة ستعرفها قريباً ، وقال الحنفية : أن الطواف الركن هو أربعة أشواط فمتى طاف أربعة أشواط فقد حصل الركن ، أما باقي السبعة فسانه واجب لا ركن ، وذلك لأن طواف الأشواط الأربعة هو طواف لاكثر الأشواط ، وللاكثر ، حكم الكل .

= الحنابلة - قالوا : إذا استظل بما يلزمه غالباً . كالمحمل حرم عليه ذلك . سواء كان راكباً أو ماشياً . وان استظل بما لا يلزمه : كشجرة . أو خيمة جاز له ذلك .
(١) المالكية - قالوا : الغسل لدخول مكة مندوب لا سنة . وهو للطواف بالبيت =

وقت طواف الأفاضة

وقت طواف الأفاضة الذى هو ركن من أركان الحج اختلفت فى تحديده المذاهب ، فافظره تحت الخط (١) •

شروط الطواف

للطواف مطلقا بأنواعه شروط ، فلا يصح إلا بها ، وهى مفصلة فى المذاهب تحت الخط (٢) •

= للنظافة فلا تفعله الحائض ولا النفساء ، لأنهما ممنوعتان من الطواف ، لأن الطهارة شرط فيه ، كما يأتى ، ويندب أن يدخل مكة نهارا فى وقت الضحى ، فإن تقدم ليلا بات بمكان يعرف بذى طوى ، وأخر الدخول للغد إذا ارتفع النهار ، ولم ينصوا على طلب الدعاء عند رؤية البيت ، سواء كان الدعاء خاصا أو عاما •

(١) الحنفية — قالوا : وقت طواف الأفاضة من فجر يوم النحر الى آخر العمر بعد الوقوف بعرفة ، فمتى وقف الحاج بعرفة طوّل بطواف الأفاضة ، أما إذا لم يقف بعرفة فى وقته الآتى بيانه ، فإن طواف الأفاضة لم يصح منه ، ويبطل حجه ، ويشترط أن يطوف فى أشهر الحج المعلومة ، وهى شوال ، وذو القعدة ، وذو الحجة ، فإذا وقف بعرفة فى شهر ذى الحجة ، ولم يطف طواف الأفاضة حتى فرغ ذلك الشهر كان عليه أن يطوفه فى هذه الأشهر فى سنة أخرى •

المالكية — قالوا : ان وقت طواف الأفاضة من يوم عيد النحر الى آخر شهر ذى الحجة ، فإذا أخره الحاج عن ذلك الوقت لزمه دم وصح حجه ، ولا يصح طواف الأفاضة قبل يوم العيد ، أما وقت الوقوف بعرفة فإنه لا يصح قبل وقته ولا بعده ، كما يأتى فى مبحثه • الشافعية — قالوا : طواف الأفاضة ، أو طواف الزيارة الذى هو ركن من أركان الحج ، أول وقته بعد نصف الليل من ليلة النحر ، وأفضل وقته يوم النحر ، ولا آخر لوقته ، بل له أن يؤخره الى أى وقت شاء ، ولكن لا تحل له النساء الى أن يطوف ، كما لو كان محرما ، فإذا طاف تم له التحلل من الاحرام ، وحلت له النساء ، ولم يبق عليه سوى رمى أيام التشريق ، والبيت بمنى ، وهى واجبات يطالب بها بعد زوال الاحرام على سبيل التبعية لأعمال الحج •

الحنابلة — قالوا : ان طواف الأفاضة الركن يبتدىء من نصف ليلة عيد النحر بالنسبة لمن وقف بعرفة ، فلا يصح قبل الوقوف بعرفة مطلقا ، فمن طاف قبل الوقوف بعرفة بطل حجه ، كما يقول الحنفية ، أما نهاية وقته فلا حد لها ، فيطالب به مادام حيا ، فهم كالحنفية إلا فى تحديد الوقت •

(٢) الشافعية — قالوا : للطواف فى ذاته ثمانية شروط ، الأول : ستر العورة الواجب سترها فى الصلاة ، فإذا طاف أحد مكشوف العورة بطل حجه ، الثانى : الطهارة من الحدث =

= والخبث ، كما في الصلاة أيضا ، الثالث بدؤه بالحجر الأسود محاذيا له أو لجزئه بجميع بدنه من جهة الشق الأيسر ، بأن لا يقدم جزءا من بدنه على جزء من الحجر ، فاذا بدأ بغيره لم يحسب ما طافه قبل وصوله إليه ، فاذا انتهى إليه ابتداء منه ، ويشترط أن يحاذيه على الوجه المذكور عند الانتهاء أيضا ، الرابع : جعل البيت عن يساره وقت الطواف مارا تلقاء وجهه ، ولا بد أن يكون الطائف خارجا بكل بدنه عن جدار البيت وشاذروانه ، وعن الحجر - بكسر الناء - فلو مشى على الشاذروان أو مس الجدار في مروره ، أو دخل في إحدى فتحتي الحجر - بالكسر - وخرج من الأخرى لم يصح طوافه الذي حصل فيه ، كما لا يصح طواف من استقبل البيت ، أو استدبره أو جعله عن يمينه ، أو على يساره ورجع القهقري ، الخامس : كونه سبعة أشواط يقينا ، فلو ترك شيئا من السبع لم يجزئه ، السادس : كونه في المسجد وإن اتسع ، فيصح الطواف مادام في المسجد ، ولو في هوائه أو على سطحه ، ولو مرتفعا عن البيت ، ولو حال حائل بين الطائف والبيت ، السابع : عدم صرفه لأمر آخر غير الطواف ، فإن صرفه انقطع ، الثامن : نية الطواف ، وهذا شرط في غير طواف الركن وطواف القدوم ، أما هما فلا يحتاج كل منهما إلى نية لشمول نية النسك لهما " ولا بد أن تكون نية الطواف عند محاذاة الحجر ، فلو نوى بعدها لم يحسب ما طافه حتى ينتهي إليه ، إلا إذا عاد إلى محاذاته بعد النية ، ويزيد طواف القدوم شرطا تاسعا ، وهو أن يكون قبل الوقوف بعرفة ، فلا يطلب ممن دخل مكة بعد الوقوف بعرفة ، وبعد منتصف الليل ، وللطواف واجبات : منها أن يصون نفسه عن كل مخالفة في وقت الطواف ، ومنها أن يصون قلبه عن احتقار من يراه ، ومنها أن يلتزم الأدب ، ومنها أن يحفظ يده وبصره عن كل معصية .

• المالكية - قالوا : يشترط لصحة الطواف شروط ، الأول : أن يكون سبعة أشواط ، فإن نقص عنها لم يجزئه ، ولا يكفي عنه الدم إن كان ركنا ، وإن شك في النقص بنى على اليقين ، وتمم الأشواط السبعة ، أما إذا زاد عليها فلا يضر ، لأن الزائد لغو لا اعتداد به ، الثاني : الطهارة من الحدث الأصغر والكبير ومن الخبث ، فاذا أحدث في أثناءه ، أو علم فيه بنجاسة في بدنه أو ثوبه بطل ، فإن أحدث بعده وقبل ركعتيه أعاده ، لأن الركعتين كالجزء منه ، إلا إذا خرج من مكة وشق عليه الرجوع له ، فيكفيه الطواف ، ويعيد الركعتين فقط ، وعليه أن يبعث بهدي ، وحكم صلاة هاتين الركعتين الوجوب بعد طواف الأفاضة والقدوم ، أما في طواف الوداع ففيل وجوب الركعتين ، وقيل بسننهما ، والقولان صحيحان ، ويندب أن يقرأ فيهما بعد الفاتحة سورة « الكافرون » في الركعة الأولى ، وسورة « الإخلاص » في الثانية ، وندب صلاتهما خلف مقام إبراهيم . والدعاء بعدهما بالملتزم - وهو بين الحجر الأسود والباب - كما يندب فعلهما بعد صلاة المغرب . وقيل نافلتها لمن طاف بعد العصر الثالث : ستر العورة كما في الصلاة . الرابع : أن يجعل البيت - وهو الكعبة - عن =

سنن الطواف وأجباته

للطواف واجبات وسنن مفصلة في المذاهب ، فانظرها تحت الخط (١) .

= يساره . الخامس : أن يكون جميع بدنه خارجا عن الحجر بتمامه وعن الشاذروان . وهو بناء محدودب لاصق بالكعبة - السادس : الموالاة . فلو فرق بين أشواطه كثيرا بطل الطواف . ويغتفر التفريق اليسير . السابع : أن يكون داخل المسجد . فلا يصح على سطحه ولا خارجه . ويلزم ابتداء الطواف من الحجر الأسود . فلو ابتدأه قبله وجب اتمام الشوط الأخير إليه ، فإن لم يتمه وظال الفصل أو انتقض وضوءه فعليه إعادته ، إلا إذا رجع لبلده ، فيكفيه هذا الطواف ، ويبيح هديا .

الحنابلة - قالوا : يشترط لصحة الطواف شروط : منها النية ومنها دخول الوقت في طواف الزيارة ، وهو من نصف ليلة عيد النحر بالنسبة لمن وقف بعرفة ، ولا يصح قبل الوقوف ولا حد لآخر وقته ، ومنها ستر العورة كما في الصلاة ، ومنها الطهارة من الخبث ، كما في الصلاة ، ومنها الطهارة من الحدث الأصغر والكبير ، إلا إذا كان الحاج طفلا لم يميز ، فيصح الطواف ، ولو كان محدثا متلبسا بنجاسة ، ومنها كون الأشواط سبعة ، يبتدئها من الحجر الأسود . فإذا ابتدأ من غيره لا يحسب هذا الشوط ، ومنها المشي إذا كان قادرا عليه ، ومنها الموالاة بين الأشواط ، فلو أحدث في أثناءه بطل ، وعليه استئنافه ، لكن إذا أقيمت الصلاة للراتب فله أن يصلي معه ، ويبنى على ما تقدم من الأشواط ، مبتدئا من الحجر الأسود ، وكذلك إذا حضرت جنازة للصلاة عليها ، ومنها أن يكون بالمسجد فلا يصح خارجه ، ويصح على سطحه ، ومنها جعل البيت عن يساره ولا بد أن يكون خارجا عن جميع الحجر والشاذروان ، وليس للطواف واجبات عندهم .

الحنفية - قالوا : يشترط لصحة الطواف أمور : أحدها : أن يكون داخل المسجد الحرام حتى لو طاف بالكعبة من وراء زمزم ، أو من وراء العمدة ، أما إذا طاف خارج المسجد ، فإن طوافه لا يصح ، ثانيها : أن يبتدأ من طلوع فجر النحر إن كان طواف زيارة ، أو أفاضة ، ولا حد لنهايته ، كما تقدم في بحث « طواف الأفاضة » أما أن كان طواف قدوم فيبتدىء من حين دخوله مكة ، وينتهي إلى الوقوف بعرفة ، فمتى وقف فقد فات طواف القدوم ، أما إذا لم يقف فينتهي بطلوع فجر يوم النحر ، فهذه شرط صحة الطواف عند الحنفية .

(١) الشافعية - قالوا : للطواف ثمانية سنن : الأولى : أن يستقبل البيت أول طوافه ويقف بجانب الحجر إلى جهة الركن اليماني بحيث يصير جميع الحجر عن يمينه ، ومنكبه الأيمن عند طرفه ثم ينوي الطواف . ثم يمشى مستقبلا الحجر ميلا إلى جهة الباب . فإذا جاوزه انقلبت وجعل يساره إلى البيت ، وهذا خاص بالمرحلة الأولى . الثانية : أن يمشى القادر ، ولو امرأة والركوب في الطواف خلاف الأولى أن كان بلا عذر ، وإلا فلا بأس به إذا كان

الحمل على غير دابة صيانة للمسجد عن الدابة ، والأفضل أن يكون حافيا ما لم يتأذ بذلك ، ويندب أن يضيق الخطوات ليكثر الثواب ، وأن يلمس الحجر الأسود بيده أول طوافه ، ويقبله تقبيلاً خفيفاً ، ولا يسن للمرأة ذلك الا عند خلو المطاف ليلاً أو نهاراً ، ويستحب للرجل أن يضع جبهته عليه ، وأن يكون الاستلام والتقبيل ثلاثاً ، فان عجز عن الاستلام بيده استلمه بنحو عصا ، ويقبل ما أصابه به ، فان عجز عن ذلك أيضاً أشار إليه بيده ، أو بما فيها واليمين أفضل ، يفعل ذلك في طوافه ، الثالثة : الدعاء المأثور ، فيقول عند استلام الحجر الأسود عند ابتداء كل طوفة : بسم الله والله أكبر مع رفع يديه كرفع الصلاة : اللهم ايماناً بك ، وتصديقاً بكتابك ، ووفاء بعهدك ، واتباعاً لسنة نبيك سيدنا محمد ﷺ ، وهذا القول أكد في الطوفة الأولى من غيرها ، الرابعة : أن يمشى الذكر مسرعاً من غير عذو ، ولا وثب في الطوفات الثلاثة الأولى ، ويمشى في الباقي على هيئة ، بخلاف المرأة ، فانها تمشى كعادتها ، الخامسة : الاضطباع للذكر ولو صبياً ، وهو أن يجعل وسط رداءه تحت منكبيه الأيمن ، وطرفيه على منكبيه الأيسر ، السادسة : أن يكون الرجل والصبي قريباً من البيت عند عدم الزحام ، وعدم التأذي بخلاف المرأة ، فيسن لها عدم القرب صيانة لها ، السابعة : الموالاة في الطواف ، فلو أحدث في الطواف ، ولو عمداً ، تطهر وبنى ، لكن الاستئناف أفضل ، وكذا لو أقيمت الصلاة وهو في الطواف ، فانه يصلى ويتم الطواف بعدها ، والاستئناف أيضاً أفضل ، الثامنة : أن يصلى بعده ركعتين ، ويكفى فرض ، أو نفل آخر عنهما ويندب أن تكونا عقب الطواف مباشرة ، كما يندب استلام الحجر عقبهما ، وأن يسعى عقب الاستلام ان كان السعى مطلوباً منه ، والأفضل صلاتهما خلف المقام ، ثم بالحجر - بالكسر - ثم ما قرب من البيت ، وهما سنة مطلوبة ، ولو طال تأخرهما عن الطواف ، ويكره قطع الطواف من غير سبب ، والبصق ولو في نحو ثوب بلا عذر ، وجعل يديه خلف ظهره ، أو على فمه في غير حال التأثب ، وفرقة الأصابع ، ويكره الطواف أيضاً حال مدافعة الأخبثين •

المالكية - قالوا : للطواف واجبان ، وسنن ، فأما واجباه فهما صلاة ركعتين بعده ، كما تقدم ، والمشي فيه للقادر عليه ، وأما سننه ، فهي تقبيل الحجر الأسود في الشوط الأول ، ويكبر عند ذلك ، فبان لم يتمكن من تقبيله لمسه بيده ، فان لم يستطع لمسه بعود مثلاً ، ثم يضع يده أو العود بعد اللمس بأحدهما على فيه ، ويكبر حينئذ فان لم يستطع شيئاً من ذلك يكبر عند مجازاته ، من السنن أيضاً استلام الركن اليماني بيده في الشوط الأول ، ثم يضعها على فيه ، والدعاء في الطواف ، ولا يحجب مخصص ، بل يدعو بما شاء ، والرمل ، وهو الإسراع فوق المشي المعتاد في الأشواط الثلاثة الأول ، وانما يسن الرمل للرجل لا للمرأة وفي غير طواف الإفاضة • أما الرمل في طواف الإفاضة فهو مندوب ، كما يأتي ، ويندب في الطواف الرمل في الأشواط الثلاثة الأول من طواف الإفاضة لمن لم يطف طواف القدوم ، =

= وتقبيل الحجر الأسود في الشوط الأول ، واستلام الركن اليماني في الشوط الأول أيضا ، والقرب من الكعبة بالنسبة للرجال ، أما النساء فالسنة أن يقفن خلف الرجال ، كما في الصلاة .
 الحنابلة - قالوا : سنن الطواف هي : أولا : استلام الركن اليماني بيده اليمنى في كل شوط ، ثانيا : استلام الحجر الأسود وتقبيله في كل شوط أيضا أن تيسر ، والاشارة اليه بيده عند محاذاته ان تعسر ، ثالثا : الاضطباع في طواف القدوم ، وهو أن يجعل وسط رداءه تحت ابطه الأيمن وطرفيه على عاتقه الأيسر ، رابعا : الرمل ، وهو الاسراع في المشي مع تقارب الخطى ، وانما يسن في الأشواط الثلاثة الأول من طواف القدوم لغير المراكب والمعذور والمحرم من مكة أو مكان قريب منها ، ولغير المرأة أيضا ، أما هؤلاء فلا يسن لهم ، كما لا يسن في طواف الزيارة ولا غيره مما عدا طواف القدوم ، خامسا : الدعاء ، سادسا : الذكر ، سابعا : القرب من الكعبة ، ثامنا : صلاة ركعتين بعد الطواف .

الحنفية - قالوا : ولحجبات الطواف وسننه أمور : فمن واجباته أن يبدأ طوافه من الحجر الأسود ، فلو لم يفعل ذلك وجب عليه إعادة الطواف مادام بمكة ، فان لم يعده ورجع وجب عليه دم ، والأفضل أن لا يترك شيئا من الحجر الأسود ، بل يقابله بجميع بدنه ، بأن يجعله عن يمينه ، ويجعل منكبه الأيمن عند الحجر الأسود ، ومنها التيامن ، بأن يطوف عن يمينه مما يلي الباب ، ويجعل الكعبة عن يساره ، لأنها بمنزلة الامام له والمفرد يقف على يمين امامه ، فلو نكس الطواف بأن طاف عن يساره ، وجعل الكعبة عن يمينه وجبت عليه الاعادة أو الدم ، أما طهارة الثوب والبدن والمكان من الخبث فسنة مؤكدة ، حتى لو طاف وعليه ثوب كله نجس ، فلا جزاء عليه وانما ترك السنة على الصحيح ، ومنها ستر العورة الواجب سترها في الصلاة ، فلو انكشف ربع العضو الواجب ستره في الصلاة فقد ترك الواجب ، ووجب عليه الاعادة أو الدم .

وأعلم أن ستر العورة في ذاته فرض ، فمعنى كونه واجبا هنا أن الطواف لا يفسد بتركه ، بل يصح مع الاثم ، وتجب فيه الاعادة أو الجزاء ، أما اذا انكشف أقل من ربع العضو فلا يضر ، كما في الصلاة ، ومنها المثنى فيه للقادر عليه ، فلو طاف راكبا أو محمولا : أو زاحفا بلا عذر ، فعليه الاعادة أو الدم ، أما ان كان ذلك لعذر ، فلا شيء عليه ، ومنها أن يطوف وراء الحطيم - الحجر - لأن بعضه من البيت ومنها كون الطواف سبعة أشواط ، والشوط من الحجر الأسود الى الحجر الأسود وهذه الاشواط السبعة واجبة كلها في طوافي القدوم والوداع ، ألا أنه لو ترك أكثر أشواط الوداع ، وهي أربعة ، لزمه دم ، ولو ترك أقل من ذلك لزمه لكل شوط صدقة بخلاف طواف القدوم فإنه لا يلزمه شيء بترك أكثرها أو أقلها ، سوى التوبة ، لأنه سنة في ذاته ، وانما وجب بالشروع فيه ، كالنافلة ، فلا يكون حكمه حكم الواجب بأصله ، أما طواف الزيارة المفروض : فأكثر أشواطه ركن ، بحيث لو ترك الأثر بطل ، وباقيها واجب كما تقدم ولا يتحقق ترك الواجب الا بالخروج من مكة =

الركن الثالث من أركان الحج، السعى بين الصفا والمروة

السعى بين الصفا والمروة، ركن من أركان الحج، بحيث لو لم يفعله بطل حجه، عند ثلاثة من الأئمة، وخالف الحنفية في ذلك فقالوا: إن السعى واجب لا ركن، فلو تركه لا يبطل حجه، وعليه فدية.

شروط السعى بين الصفا والمروة، وكيفيته وسننه

للسعى شروط وسنن، مفصلة في المذاهب، فانظرها تحت الخط (١).

= أما مادام فيها فهو مطالب به، ولا تجزئ الانابة في الطواف بدون عذر، ومنها أن يصلي ركعتين عقب كل سبعة أشواط من طوافه، سواء كان طوافه فرضاً أو واجباً أو سنة أو نفلاً، والأفضل أن يوالى بينهما وبين الطواف، إلا إذا طاف في وقت الكراهة، ولا تفوت بتركها، بل يصليهما في أي وقت شاء، ولو بعد الرجوع إلى وطنه، إلا أنه يكره له ذلك، ويستحب أداءهما خلف المقام، ثم في الكعبة، ثم في الحجر تحت الميزاب، ثم في كل ما يقرب من الحجر - بالكسر - إلى البيت، ثم المسجد، ثم الحرم، فإن صلاهما خارج الحرم أساء، ويقرأ في الركعة الأولى «الكافرون» وفي الثانية «الخلاص».

هذه واجبات الطواف، أما سننه فهي أمور: منها أن يجعل قبل شروعه في الطواف طرف رداءه تحت إبطه اليمنى، ويلقى طرفه الآخر على كتفه الأيسر، ويسمى هذا الفعل اضطباعاً ويفعل ذلك في كل طواف بعده سعى، كطواف القدوم، ومنها المشى بسرعة، مع تقارب الخطى، وهز الكتفين ويسمى هذا الفعل رملاً، يأتي به في الأشواط الثلاثة الأولى فقط، فإن رأى ما يعوقه وقف حتى يتمكن من إعادة الرمل، ومنها استلام الحجر الأسود، وتقبيله عند نهاية كل شوط، وتتأكد النية في الشوط الأول والآخر، فإن لم يستطع استلامه بيده استلمه بنحو عصا إن أمكن، ويقبل ما مس به، فإن لم يستطع ذلك أيضاً استقبل الحجر ورفع يديه مستقبلاً بباطنها إياه، ويكبر، ويهلك ويحمد الله تعالى، ويصلى على النبي ﷺ، وهذا الاستقبال مستحب وكذا استلام الركن اليماني مستحب، وليس بسنة، ويستحب أن يدعوا عقب صلاة ركعتي الطواف خلف المقام بما يحتاج إليه من أمور الدنيا والآخرة، وأن يأتي زمزم بعد صلاة ركعتين قبل الخروج إلى الصفا، فيشرب منها، ويتخلع، ويفرغ الباقي في البئر، ويقول: اللهم انى أسألك رزقا واسعا، وعلمنا نافعا، وشفاء من كل رداء، ثم يأتي الملتزم قبل الخروج إلى الصفا.

(١) الحنفية - قالوا: للسعى بين الصفا والمروة واجبات، وسنن، شروط، فأما واجباته، فمنها أن يؤخره عن الطواف، ومنها أن يسعى سبعة أشواط، وكل شوط من أشواط السبعة واجب، ومنها المشى فيه، حتى لو سعى راكباً لغير عذر لزمه إعادته، أو إراقة دم، ومنها أن يبدأ سعيه من الصفا، ثم ينتهي إلى المروة، ويعد هذا شوطاً على الصحيح، فإن بدأ بالمروة لا يحسب هذا الشوط أما سننه: فمنها أن يوالى بين الطواف والسعى، =

== فلو فصل بينهما بوقت ولو طويلا ، فقد ترك السنة ، وليس عليه جزاء ، ومنها الطهارة من الحدثين ، فيصح سعى الحائض والنفساء بلاكراهة للعذر ، ومنها أن يصعد على الصفا والمروة في سعيه ، وأن يسمى بين الميئين الأخضرين وهما عمودان : أحدهما تحت منارة باب على ، والآخر قبالة رباط العباس ، ومنها أن يهرول بين الميئين المذكورين ، ومنها أن يكبر ويهال ويصلى على النبي ﷺ ، ويدعو بما شاء ، ويستقبل البيت على الصفا والمروة ، ومنها أن يستلم الحجر الأسود قبل الذهاب إلى السعى بيده ، فإن لم يستطع ، فعل ما تقدم بيانه في « سنن الطواف » والأفضل أن يخرج من باب الصفا ، وهو باب بنى مخزوم ، ويقدم رجله اليسرى في الخروج ، ويندب أن يرفع يديه نحو السماء عند الدعاء على الصفا والمروة ، وإذا أقيمت الصلاة وهو في طوافه أو سعيه صلى وبنى بعد صلاته على ما فعله قبلها ، ويكره له الحديث في البيع والشراء ونحوه في أثناء السعى والطواف ، وأما شرطه : فهو أن يكون بعد الطواف ، فلو سعى أولا ، ثم طاف لا يعتد بسعيه ، ويجب عليه الاعادة مادام يمكنه .

الملكية - قالوا : السعى بين الصفا والمروة ركن للحج ، كما تقدم . وله شروط صعبة ، وسنن . ومندوبات . وواجب : فأما شروط صحته فهي : أولا : كونه سبعة أشواط فإن سعى أقل منها فلا يجزئه وعليه أن يكمله ، إلا إذا أطال الفصل عرفا ، والا ابتداء من أوله . ثانيا : أن يبدأ بالصفا . فلو بدأ بالمروة فلا يحتسب ذلك الشوط ، ويعيد الذهاب من الصفا إلى المروة شوطا ، والرجوع منها إلى الصفا شوطا آخر ، ثالثا : الموالاة بين أشواطه ، فلو فرق بينها تفريقا كثيرا استأنفه ، ويغتفر الفطر اليسير : : كأن يصلى أثناءه على جنازة ، أو يحصل منه بيع وشراء لا يطول عرفا ، رابعا : أن يكون بعد طواف ، سواء كان الطواف ركنا أو غيره ، فإن لم يفعله بعد طواف ، فلا يصح ، وإن أوقعه بعد طواف صح ، ولا يطالب باعادته إن كان الطواف السابق عليه ركنا ، وهو طواف الإفاضة ، أو واجبا ، وهو طواف القدوم ، أما إذا أوقعه بعد الطواف المندوب : كطواف تحية المسجد ، فإنه يطالب باعادته عقب طواف القدوم إن لم يكن وقف بعرفة ، وإلا أعاده عقب طوافه الإفاضة ، لأن طواف القهوم يفوت بالوقوف ، وإنما يعيده على هذا التفصيل ، مادام بمسكة أو قريبا منها ، فيرجع لاعادته ، ويعيد طواف الإفاضة لأجله ، فإن تباعد عن مكة بعث هديا ، ولا يرجع لاعادته ، وكذلك يعيده على هذا التفصيل إذا أوقعه عقب طواف الركن ، وهو لا يعتقد أنه ركن ، ولم ينو ذلك ، أو بعد الطواف الواجب ، ولم يعتقد وجوبه ، ولم ينو . وأما سنته فهي ، أولا : تقبيل الحجر الأسود قبل أن يخرج له ، وبعد الطواف ، وصلاة ركعتين ، ثانيا : اتصاله بالطواف بأن يفعله عقب الفراغ من الطواف وركعتيه ، ثالثا : الصعود على كل من الصفا والمروة عند الوصول إليه في كل شوط ، وينبغي أن لا يفرط في إطالة الوقوف عليهما ، كما يفعله الناس ، وإنما يسن الصعود عليهما للرجال والنساء إن لم

= يكن هناك زحمة رجال ، والا فلا يصعدن ، رابعا : الدعاء عليهما بلا هد ، خامسا : اسراع الرجال بين الميلين الأخضرين فوق الرمل المتقدم في الطواف ، والميلان الأخضران عمودان : أحدهما تحت منارة باب على ، وثانيهما قبالة رباط العباس ، والاسراع المذكور يكون حال ذهابه الى المروة ، ولا يسرع في رجوعه على الراجح وأما مندوبات السعى فهي : الطهارة من الحدث الأصغر والكبير ، ومن الخبث ، وباقي شروط الصلاة الممكنة مندوبة له ، أما غير الممكنة فلا تندب : كاستقبال القبلة ، لعدم تيسره ، وليس للسعى سوى واجب واحد ، وهو المشى للقادر عليه .

الحنابلة — قالوا : شروط السعى بين الصفا والمروة سبعة : أحدها : النية ، ثانيها : العقل ، ثالثها : الموالاة بين مراتب السعى . رابعا : المشى للقادر عليه ، خامسها : أن يكون السعى بعد طواف ولو كان الطواف مندوبا ، سادسها : أن يكون السعى سبع مرات كاملة ، وتعتبر المرة من الصفا الى المروة ، ومن المروة الى الصفا مرة أخرى ، وهكذا الى تمام السبعة ، سابعها : أن يقطع المسافة التي بين الصفا والمروة كلها ، بأن يلصق عقب رجله بأسفل الصفا ، ثم يمشى الى المروة الى أن يلصق أصابع رجله بها ، ثم يلصق عقب رجله بأسفل المروة عند رجوعه الى الصفا الى أن يلصق أصابع رجله بأسفل الصفا ، وهكذا ، ويفتتح بالصفا ، ويختتم بالمروة ، فان بدأ بالمروة لم تجسب له تلك المرة ، وسنن السعى أن يكون متطهرا من الحدث والخبث ، وأن يكون مستور العورة ، وأن يوالى بين السعى والطواف .

الشافعية — قالوا : للسعى شروط ، ومندوبات ومكروهات : فأما شروطه فهي ، أولا : البدء بالصفا ، والختم بالمروة ، ويحتسب الذهاب من الصفا الى المروة شوطا ، ومن المروة اليه شوطا آخر ، ثانيا : كونه سبعة أشواط يقينا ، فلو شك في العدد بنى على الأقل لأنه هو المتيقن ، ويلزم استيعاب المسافة في كل شوط ، وأن لا يصرف سعيه الى غير النسك ، فلو قصد به المسابقة فقط فلا يصح ، ثالثا : أن يقع بعد طواف الافاضة أو القدوم ، بشرط أن لا يتخلل بينهما وقوف بعرفة ، فلو طاف للقدوم ، ثم وقف بعرفة ، فلا يسعى حينئذ بل يؤخره حتى يفعله بعد طواف الافاضة ، وأما مندوباته فهي ، أولا : أن يخرج اليه من باب الصفا ، وهو أحد أبواب المسجد الحرام ، ثانيا : أن يرقى على الصفا حتى يرى الكعبة أما النساء ، فلا يسن لهن ذلك ، الا اذا خلا المحل عن الرجال الأجانب ، ثالثا : الذكر الوارد عند كل منهما ، وهو أن يقول بعد استقبال الكعبة ، سواء رقى على الصفا ، أو لا : الله أكبر ثلاثا ، ثم يقول : لله الحمد ، الله أكبر على ما هدانا ، والحمد لله على ما أولانا ، لا اله الا الله وحده لا شريك له ، له الملك ، وله الحمد ، يحيى ويميت بيده الخير ، وهو على كل شيء قدير ، لا اله الا الله وحده لا شريك له ، أنجز وعده ، ونعم عبده ، وهزم الأحزاب وحده . لا اله الا الله ، ولا نعبد الا إياه ، مخلصين له الدين ، =

الركن الرابع : الحضور بأرض عرفة ، وكيفية الوقوف

الركن الرابع من أركان الحج الحضور بأرض عرفة ، على أى حال من الأحوال ، سواء كان يقظان أو نائما ، وسواء كان قاعدا أو قائما ، وسواء كان واقفا أو ماشيا ، باتفاق ، وله شروط وسنن مفصلة في المذاهب ، فانظرها تحت الخط (١) .

= ولو كره الكافرون ، ثم يدعو بما شاء ويكرر الذكر والدعاء ثلاث مرات ، رابعا : أن يكون متطهرا من الحدث والخبث ، مستورا العورة ، خامسا : عدم الركوب الا لعذر ، سادسا : أن يهرول الرجل في وسط المسافة ذهابا وإيابا ، وأما في أول المسافة وآخرها فيمشي على حسب عادته ، كما أن المرأة لا تهرول مطلقا ، سابعا : أن يقول في حال سعيه : رب اغفر وارحم ، وتجاوز عما تعلم ، انك أنت الأعز الأكرم ، ثامنا : اتصاله بالطواف واتصال أشواطه بعضها ببعض من غير تفريق ، ويكره الوقوف أثناءه بغير عذر ، وتكراره ، وصلاة ركعتين بعده بقصد أنهما سنة للسعى .

(١) الشافعية - قالوا : للوقوف بعرفة شروط ، وسنن ، أما شروطه فهي : أولا : أن يكون ذلك الحضور في وقته ، ووقته من زوال شمس اليوم التاسع من ذي الحجة الى فجر يوم النحر . ويكفي الحضور من ذلك الوقت ولو لحظة ، ثانيا : أن يكون الحاج أهلا للعبادة . بأن لم يكن مجنونا ولا سكران زائل العقل . فان كان مجنونا أو سكران زائل العقل لم يجزئه ذلك الحضور عن الفرض . وأما المغمى عليه فهو كالمجنون ان لم ترج أفاقته والا ظل مجرما الى أن يفيق من الانغماء ، وأما سننه : فمنها أن يقف في موقف النبي ﷺ عند الصخرات الكبار التي في أسفل جبل الرحمة ان سهل عليه ذلك ، والا اكتفى بالقرب منها بحسب الامكان ، وهذا للرجال ، أما النساء فيندب لهن الجلوس في حاشية الموقف الا أن يكن لهن هودج ونحوه فان الأولى لهن حينئذ الركوب فيه ، ومنها الاكثار من الدعاء والذكر والتهليل . كأن يقول : لا اله الا الله وحده لا شريك له . له الملك وله الحمد . وهو على كل شيء قدير ، اللهم اجعل في قلبي نورا وفي بصرى نورا ، اللهم اشرح لي صدري . ويسر لي أمري . اللهم لك الحمد كالذي نقول . وخيرا مما نقول ، ويندب غير ذلك من الأدعية المعروفة . ويكرر كل دعاء ثلاثا . ويفتتح بالتحميد والتمجيد والتسبيح . والصلاة على النبي ﷺ ، ويختم بمثل ذلك مع التأمين . ويكثر من البكاء ، ومن قراءة سورة « الحشر » ، ومنها أن يحرس على أكل الحلال وعلى خلوص النية ، ومزيد الخضوع والانكسار ، ومنه ارفع يديه - ولا يجاوز بهما رأسه - وأن يبرز للشمس الا لعذر ، وأن يفرغ قلبه من الشواغل قبل دخول وقت الوقوف ، وأن يتجنب الوقوف في الطريق ، ومنها أن يكون متطهرا من الحدث والخبث ، مستورا العورة . مستقبل القبلة . وأن يكون راكبا ان أمكن . وأن لا ينهر السائل . أو يحتقر أحدا من خلق الله . وأن يترك الخاصمة والملثمة ، ومنها أن يقف بعرفة الى الغروب ليحصل الجمع بين الليل والنهار .

= الحنفية - قالوا : للحضور بعرفة شرط، وواجب وسنن ، أما شرطه فهو أن يكون في وقته الشرعى . وهو من بعد زوال شمس اليوم التاسع من شهر ذى الحجة الى فجر يوم النحر ولا يشترط النية . ولا العلم والعقل . فمن حضر في عرفة في هذا الوقت صح حجه . سواء أكان ناويا أم لا ، عالما أنه في عرفة أو جاهلا ، أو مجنونا ، أو مغمى عليه ، أو نائما أو يقطان ، وأما واجبه فهو أن يمتد الى غروب الشمس ان وقف نهارا . أما ان وقف ليلا فلا واجب عليه . فاذا وقف بالنهار ودفع من عرفة قبل غروب الشمس فعليه دم ، وأما سننه فهي ، الاغتسال ، وأن يخطب الامام خطبتين وأن يجمع الحاج بين صلاة الظهر والعصر بالشروط المتقدمة في « مبحث الصلاة » وأن يعجل الوقوف عقبهما ، وأن يكون مفطرا ، وأن يكون متوضئا ، وأن يقف على راحلته ، وأن يكون وراء الامام قريبا منه بقدر امكانه وأن يكون حاضر القلب ، فارغا من الأمور الشاغلة عن الدعاء ، وأن يقف عند الصخرات السود ، وهي موقف النبي ﷺ ، فان تعذر الوقوف عندها اجتهد أن يكون قريبا منها بقدر الامكان ، وأن يرفع يديه مبسوطتين ، ويدعو بعد الحمد والتهليل والتكبير والصلاة على النبي ﷺ ، ويلبى في موقفه ، ويكثر الاستغفار لنفسه ولوالديه وللمؤمنين والمؤمنات وأن يستمر في التلبية والتهليل والتسبيح والثناء على الله بالخشوع والتذلل والاخلاص ، وأن يصلى على النبي ﷺ ، وأن يدعو بقضاء الحوائج لغروب الشمس ، ولا يتقيد بصيغة خاصة في دعائه ، بل يدعو بما شاء ، والأفضل أن يكون أكثر دعائه ، لا إله الا الله وحده لا شريك له ، له الملك ، وله الحمد ، يحيى ويميت ، وهو حي لا يموت ، بيده الخير ، وهو على كل شيء قدير ، لا نعبد الا اياه ، ولا نعرف ربا سواه ، اللهم اجعل في قلبي نورا ، وفي سمعي نورا ، وفي بصري نورا ، اللهم اشرح لى صدرى ، ويسر لى أمرى ، اللهم هذا مقام المستجير العائد من النار ، أجرنى من النار بعفوك ، وأدخلنى الجنة برحمتك يا أرحم الراحمين ، اللهم اذ هديتنى للإسلام فلا تنزع عنى ولا تنزعنى عنه حتى تقضىنى وأنا عليه ، والسنة أن يخفى صوته بالدعاء .

الحنفية - قالوا : للحضور بعرفة شروط ، وواجب ، وسنن أما شروطه : فمنها أن يكون الحضور الى عرفة باختياره . فلا يصح حضور من أكره على الوقوف : ومنها أن يكون أهلا للعبادة ، فلا يصح الحضور من مجنون ولا سكران ، ولا مغمى عليه ، ومنها أن يكون في الوقت المعتبر له شرعا ، وهو من فجر اليوم التاسع من شهر ذى الحجة الى فجر اليوم العاشر ، وهو يوم النحر ، ويجزئه الوقوف ، ولو لم يعلم بأن المكان الذى وقف فيه من عرفة ، ولو لم يعلم بأن هذا الزمن هو زمن الوقوف . فمتى صادف المكان والزمن صح وقوفه ، ولو لم يعلم بهما . وأما واجبه فهو حضوره بعرفة جزءا من الليل اذا كان قد وقف نهارا ، وأما من جاء الجبل ليلا ، فانه يجزئه الحضور في وقته المذكور ، ولا شيء عليه . وأما سننه : فمنها أن يقف على راحلته ، وأن يستقبل القبلة ، وأن يكون عند الصخرات =

واجبات الحج رمي الجمار - المبيت بمنى - الوجود بمزدلفة

وقد عرفت مما تقدم أن كل ركن من أركان الحج له شروط وواجبات ، وسنن ، وقد بينا كل ما يخص كل ركن منها قريبا ، وبقيت واجبات عامة لا تخص ركنا دون ركن ، وهي التي نريد بيانها هاهنا ذا ، ومنها رمي الجمار ، والمبيت بمنى ، والوجود بالمزدلفة ، والحلق ،

= وجب الرحمة ، ولا يطلب صعوده ، وأن يرفع يديه عند الدعاء ، وأن يكثر الدعاء والاستغفار والتضرع وإظهار الضعف والافتقار ، ويلج في الدعاء ، ولا يستبطنه الإجابة ، ويكرر كل دعاء ثلاث مرات ، ويكثر من قول : لا اله الا الله وحده لا شريك له ، له الملك ، وله الحمد ، يحيى ويميت ، وهو حي لا يموت ، بيده الخير ، وهو على كل شيء قدير ، اللهم اجعل في قلبي نورا ، وفي بصري نورا ، وفي سمعي نورا ، ويسر لي أمري •

المالكية - قالوا : من أركان الحج الحضور بعرفة بأى جزء منها على أى حال كان ، سواء لبث بها أو مر • الا أنه ان كان مارا شرط فيه أمران • الأول : العلم بأنها عرفة ، فلو مر بها جاهلا لا يكفيه ذلك ، الثانى : أن ينوى بمروره الحضور ، فلو مر بها • ولم ينو ذلك ، فلا يكفيه وأما غير المار وهو من لبث بها • فلا يشترط فيه شيء من ذلك : فيكفى مكثه بها وهو نائم • أو مغمى عليه • وقد تقدم أن الركن هو الحضور لحظة من الليل من غروب شمس اليوم التاسع من ذى الحجة الى طلوع الفجر • وواجب الركن الطمأنينة في حضوره • فان لم يطمئن لزمه دم ، كما يجب الوقوف في نهار التاسع بعد الزوال الى الغروب ، فاذا تركه بغير عذر فعليه دم ، فالحضور بعرفة نوعان ، ركن يفسد الحج بتركه ، وواجب يلزم في تركه دم • فالأول لحظة من غروب شمس يوم عرفة الى طلوع فجر يوم النحر • والثانى لحظة من زوال شمس يوم عرفة الى غروب الشمس من ذلك اليوم • ويجزئ الوقوف بأى جزء من عرفة كان • ولكن الأفضل الوقوف بمحل وقوفه عليه الصلاة والسلام • وذلك عند الصخرات العظام المنبسطة في أسفل جبل الرحمة • ويندب السير لعرفة بعد طلوع الشمس من اليوم التاسع وأن ينزل اذا وطها بالمحل المعروف بنمرة • والاغتسال للوقوف • والتضرع والابتهاال الى الله بالدعاء ، والتطهر من الحدث ، والركوب ، والقيام للرجال • الا لعذر • وأما النساء فلا يندب لهن القيام • ويسن الجمع بين صلاتي الظهر والعصر بعرفة تقديما • وأن يخطب الامام خطبتين يعلم الناس فيهما ما يفعل بعرفة الى آخر الحج • وتكون الخطبتان أثر زوال الشمس من اليوم التاسع • ثم يؤذن • ويقام للظهر وهو على المنبر • ثم ينزل فيصلى بالناس الظهر • ثم يؤذن • ويقام ثانيا للعصر • ثم يصلونها بهم • ويجمع هذا الجمع ، ولو كان اليوم يوم جمعة ، وعليه فلا جمعة في هذا اليوم ، ثم يتصرف الناس بعد الصلاة للوقوف الى الغروب فاذا غربت الشمس ، وظل البيت ، وهم بعرفة ، فقد حصل الركن • كما حصل الواجب بالحضور نهارا •

والتقصير ، وغير ذلك مما هو مفصل في المذاهب ، فانظره تحت الخط (١) .

(١) الشافعية — قالوا : واجبات الحج العامة خمسة ، الأول : الاحرام من الميقات على التفصيل المتقدم ، الثاني : الوجود بمزدلفة ، ولو لحظة ، بشرط أن يكون ذلك في النصف الثاني من الليل بعد الوقوف بعرفة ، ولا يشترط المكث ، بل يكفي مجرد المرور بها ، سواء أعظم بأنها المزدلفة أم لا ، الثالث : رمى الجمار ، بأن يرمى جمرة العقبة وحدها يوم النحر . والجمرات الثلاث كل يوم من أيام التشريق الثلاثة التي هي عقب يوم النحر ، ويدخل وقت الرمي بانتصاف ليلة النحر ، بشرط تقدم الوقوف ، ويمتد وقته الى آخر أيام التشريق ، ولا بد من تحقق معنى الرمي ، فلو وضع الحجر في الرمي لم يعتد به ، وكذا لا بد من قصد مكان الرمي ، فلا يجزئ الرمي في الهواء وان وقع في الرمي ، ولا يجزئ الرمي الا اذا تحقق اصابة الرمي ، والرمي المعتبر شرعا هو ما كان باليد لا بقوس ونحوه ، فانه لا يجزئه الا لعذر ، ولا يجزئ في الرمي الا الحجر ، أما اللؤلؤ ، والملح ، والآجر ونحوه فلا يجزئ ، ولا بد أن يجزم الرامي بأنه رمى سبع حصيات في كل جمرة من الجمرات الثلاث ، وذلك في اليوم الثاني ، والثالث ، والرابع من أيام العيد ، كما أنه لا بد أن يتحقق رمى سبع حصيات في جمرة العقبة ، وهي التي تتكون في يوم العيد ، فان شك كمل حتى يتحقق السبع ، ويشترط في السبع حصيات أن ترمى في سبع مرات ، أما لو رماها على غير ذلك فلا تحسب الا واحدة ، ولا بد من الترتيب بين الجمرات الثلاث التي يرميها أيام التشريق ، فيبدأ برمي الجمرة التي تلى مسجد الخيف ، ثم الوسطى ، ثم العقبة ، فلا ينتقل الى واحدة الا بعد تمام ما قبلها . وسنن الرمي ، منها الاغتسال له كل يوم ومنها تقديم الرمي أيام التشريق على صلاة الظهر . ومنها المواالة بين الرميات وبين الجمرات . ومنها أن يرمى راكبا اذا أتى من منى راكبا . ومنها غسل الحصى ان احتملت نجاسة . ومنها أن يكون الجمر صغيرا أقل من الأنملة . ومنها ابدال التلبية بالتكبير عند أول حصاة يرميها ومنها أن يرمى راكبا اذا أتى من منى راكبا . ومنها أن يرمى بحصيات جديدة لم يرم هو ولا غيره بها . وكره مخالفة شيء من تلك السنن . الرابع : من واجبات الحج : المبيت بمنى . ويشترط فيه أن يكون معظم الليل من ليالى أيام التشريق الثلاثة لمن لم يتعجل . أما من أراد أن يتعجل . ويخرج من منى الى مكة في اليوم الثاني من أيام التشريق وهو الثالث من أيام العيد ، فيسقط عنه المبيت بمنى ليلة الثالث من أيام التشريق والرمي فيه . لقوله تعالى : (فمن تعجل في يومين فلا اثم عليه) — الآية ، بشرط أن يخرج من منى قبل غروب الشمس من اليوم الثاني ، فلو غربت عليه الشمس ، وهو بمنى ، تعين عليه المبيت ليلة الثالث . والرمي فيه ، الا اذا كان تأخير لعذر ، ويشترط لجواز الخروج المذكور أن يكون بنية مقارنة له ، فلو خرج من غير نية لزمه العود وأن لا يعزم على العود حال خروجه . فلو خرج عازما على العود لزمه العود . ولا تفيد نية الخروج ، وإنما يجب المبيت بمنى ليالى الرمي على غير المعذور . أما المعذور . كراحة الابل . وأهل السقاية بمكة =

= أو بالطريق ومن خاف على نفسه وماله من المبيت فيرخص له في ترك المبيت ولا يلزمه أما الرمي فلا يسقط ، الخامس : التباعد عن محرمات الاحرام السابقة .

الحنفية — قالوا : واجبات الحج الأصلية خمس ، أولا : السعى بين الصفا والمروة ، ثانيا : الحضور بمزدلفة ، ولو ساعة قبل الفجر ، فلو ترك الحضور بالمزدلفة قبل طلوع الفجر لزمه دم الا اذا كانت به علة أو مرض فلا شيء عليه ، ثالثا : رمي الجمار لكل حاج ، وكيفيته أن يرمى يوم النحر جمرة العقبة من بطن الوادي بسبع حصيات ونحوها ، مما يجوز عليه التيمم ، ولو كفا من تراب ، فإنه يقوم مقام الحصاة الواحدة ، ولا يجوز الرمي : بخشب ، وعنبر ، ولؤلؤ ، وذهب ، وفضة ، وجوهر ، وبعر ، ونحو ذلك ، لأنه ليس من جنس الأرض ، ويكره أخذ الحصاة ونحوها من عند الجمرة ، كما يكره نثرها ، ويكره أن يرمى أكثر من سبع حصيات ، ويسن في الرمي أن يكون بين الرامي وبين الجمرة — أي المكان الذي يرمى فيه الحمى — خمسة أذرع ، وأن يمسكها برؤوس أصابعه ، فإن رماها ونزلت على رجل أو جمل ، فإن وقعت بنفسها بقرب الجمرة جاز ، أما ان وقعت في مكان بعيد عن الجمرة ، فإنها لا تجزئه ، ويرمى غيرها وجوبا ، ويقدر البعد بثلاثة أذرع ، وأن يكبر مع رمي كل حصاة ، بأن يقول : باسم الله ، الله أكبر ، ويقطع التلبية لأولها ، ويكره أن يتخذ حجرا واحدا يكسره الى حصي صغير يرمى به ، ووقت أداء رمي جمرة العقبة فجر يوم النحر الى فجر اليوم الثاني منه ، فان قدمه عن ذلك لا يجزئه ، وان أخره عن ذلك لزمه دم ، ويستحب أن يكون هذا الرمي بعد شروق الشمس الى الزوال ، ويباح بعد ذلك الى الغروب ، ويكره بالليل ، كما يكره بعد فجر النحر الى طلوع الشمس ، ثم يرمى ثاني يوم النحر الجمار الثلاث ، ويسن أن يبدأ برمي الجمرة الأولى ، وهي التي تلى مسجد الخيف ثم بالجمرة الوسطى ، ثم بجمرة العقبة ، وفي كل منها يرمى سبع حصيات بالكيفية المتقدمة ، فان عكس هذا الترتيب بأن رمى الجمرة الوسطى مثلاً قبل الجمرة الأولى ، سن له إعادة الرمي ، ويسن أن يقف بعد أن يتم الرمي الذي بعده رمي آخر بمقدار قراءة ثلاثة أرباع جزء من القرآن — ثلث ساعة تقريبا — ووقت الرمي في اليوم الثاني والثالث هو من بعد الزوال الى الغروب : ويكره في الليل الى الفجر وقبل الزوال لا يجزئ ، وبعد فجر اليوم الثاني يلزمه دم بالتأخير ويدعو لنفسه أو لغيره بما شاء ، رافعا يديه نحو القبلة أو نحو السماء ، ثم يرمى كذلك في ثالث أيام النحر . وكذا في ثاليه ان بقى هناك ، ويجوز له أن يرمى ماشيا أو راكبا . والأفضل في رمي الاولى والوسطى أن يكون ماشيا ، وفي رمي جمرة العقبة أن يكون راكبا ، رابعا : النطق أو التقصير ، خامسا : طواف الصدر ، أما ماعدا ذلك من الواجبات فهي متعلقة بكل واجب من هذه الواجبات الأصلية ، أو متعلقة بشرط أو ركن على حدته ، وقد علمت مما تقدم واجبات الطواف ، وواجبات السعي ، وواجبات الوقوف ، وبقى من الواجبات : الترتيب بين

= الرمي والحلق ، والذبح يوم النحر ، وتوقيت الحلق بالزمان والمكان . والضابط ان كل ما يترتب على تركه دم فهو واجب ، وسيأتى بيان كل ما يترتب على تركه دم في مبحث « جناية الحج » .

الحنابلة — قالوا : للحج واجبات سبعة ، الأول : الاحرام من الميقات المعتبر شرعا .
 الثانى : وقوفه بعرفة الى الغروب اذا وقف نهارا ، الثالث : المبيت بالمزدلفة ليلة النحر على غير السقاة والرعاة ، ويتحقق بالوجود فى أى لحظة من النصف الثانى من الليل ، الرابع : المبيت بمنى على غير السقاة والرعاة لىالى أيام التشريق ، الخامس : رمى الجمار على الترتيب ، بأن يبدأ بالتى تلى مسجد الخيف ، ثم بالوسطى ، ثم بجمرة العقبة ، ولا يجزىء فى الرمي أن يرمى بحصاة صغيرة جدا ، أو كبيرة ، ولا بما رمى بها غيره ، ولا يجزىء أبضاً بغير الحصى : كجوهر ، وذهب ، ونحوهما ، ويشترط رمى الحصى ، فلا يكفى وضعه فى الرمي بدون رمى ، ويشترط كون الرمي واحدة بعد واحدة الى تمام السبع ، فلو رمى أكثر من واحدة فى مرة واحدة حسب ذلك واحدة ، ويشترط أيضا أن يعلم وصول الحصى الى الرمي فلا يكفى ظن الوصول ، ولو رمى حصاة ووقعت خارج المرعى ، ثم تدهرجت حتى سقطت فيه أجزائه ، وكذا ان رماها فوقعت على ثوب انسان فسقطت فى الرمي ، ولو بدفع غيره أجزأته أيضا ، ووقته من نصف ليلة النحر لمن وقف قبله بعرفة ، ولا يصح الرمي فى أيام التشريق الا بعد الزوال ، السادس : الحلق أو التقصير ، السابع : طواف الوداع .

المالكية — قالوا : واجبات الحج العامة التى لا تخص ركنا من أركانه أمور : منها النزول بمزدلفة بقدر حظ الرجال ، بعد أن ينزل من عرفة ليلا ، وهو سائر الى منى اذا لم يكن عنده عذر ، والا فلا يجب عليه النزول بها ، ومنها تقديم رمى جمرة العقبة فى اليوم العاشر على الحلق . وطواف الافاضة ، فلو حلق قبل الرمي ، أو طاف للافاضة قبله فعليه دم ، وأما تقديم الرمي على النحر وتقديم النحر على الحلق ، وتقديم الحلق على طواف الافاضة فهو مندوب ، فالملطوب فى يوم النحر أربعة أمور : رمى جمرة العقبة ، نحر الهدى ، أو ذبحه . الحلق ، طواف الافاضة ، وتفعل على هذا الترتيب ورمى جمرة العقبة فى ذاته واجب ، ووقته من طلوع فجر يوم النحر ، ويندب أن يكون بعد طلوع الشمس الى الزوال ، ويكره تأخيره عنه ، ومنها الرجوع للمبيت بمنى بعد طواف الافاضة ، فيبيت بها ثلاث ابل وجوبا ، وهى ليلة الثانى : والثالث ، والرابع من يوم النحر ان لم يتعجل ، أما اذا تعجل فيكفيه المبيت ليلتين ، ويسقط عنه البيات ليلة الرابع ، والرمي فى ذلك اليوم ، بشرط أن يجاوز جمرة العقبة قبل غروب اليوم الثالث ، والا تعين عليه المبيت بها ليلة الرابع ، والرمي فيه ، ومنها رمى الجمار فى أيام التشريق الثلاثة بعد يوم عيد النحر يرمى فى كل يوم ثلاث جمرات كل منها بسبع حصيات ، ووقت الرمي فى كل يوم منها من زوال الشمس الى الغروب . فلو قدم على

سنن الحج

أما سنن الحج : فمنها ما يتعلق بالاحرام ، وقد تقدمت في مبحث « ما يطلب من مريد الاحرام قبل الشروع فيه » ، ومنها ما يتعلق بالطواف ، ومنها ما يتعلق بالسعى ، ومنها ما يتعلق بالوقوف ، وقد تقدم جميع ذلك في ألباحث السابقة ، وبقيت سنن أخرى مفصلة في المذاهب ، فانظرها تحت الخط (١) .

= الرمي على الزوال لا يكفي ، وعليه دم ان لم يعده بعد الزوال ، وان أخره الى الليل أو الى اليوم الثاني فعليه دم ، ويندب أن يكون في كل يوم قبل أن يصلى الظهر ، ويشترط في صحة الرمي أمور ، أولا : أن يبدأ برمي الجمرة الكبرى ، وهي التي تلى مسجد منى ، ثم الوسطى التي في السوق ، ثم يختم بالعقبة ، وليس في يوم النحر سوى رمي جمره العقبة ، كما تقدم ، ثانيا : أن يكون ما يرمى به من جنس الحجر فلو رمى بطين لا يكفي ، ثالثا : أن لا يكون صغيرا جدا : كالقمحة ، بل أن يكون كالحصى الذى يتحاذف به الصبيان وقت اللعب ، أو يجعل الحصى بين السبابة والابهام من يده اليسرى ، ثم يحذفها بسبابة اليمنى ، فلو رمى بصغير جدا لا يجزئ ، وان رمى بكبير أجزأه مع الكراهة ، ولا يشترط طهارة ما يرمى به ، فلو رمى بتنجس أجزأه ، وندب أن يعيده بطاهر ، رابعا : أن يكون الرمي باليد فلو رمى برجله لا يكفي ، ويندب أن يكون الرمي بيده اليمنى ان كان يحسن الرمي بها ، ومن الواجبات : الحلق ، فلو تركه لزمه دم وكذا يلزمه دم اذا أخره حتى رجع لبلده ، أو أخره عن أيام التشريق ولم يفعله بمكة ، أما اذا فعله بها ولو بعد أيام التشريق فلا دم عليه ، ويجزئ عن الحلق التقصير بالنسبة للرجل ، وخالف السنة ، وأما المرأة فالواجب في حقها التقصير ، ولا تحلق ، لأنه مثله ، وكيفية التقصير بالنسبة لها : أن تأخذ قدر الأنملة من شعر رأسها وأما الرجل ، فيأخذ الشعر من قرب أصله وجذوره ، فلو أخذ من أطرافه كما تفعل المرأة أجزأه ذلك وأساء ، ومن واجباته الفدية ، وهدى للفساد وهدى للقران أو للتمتع ، وسيأتى بيانها عند الكلام عليها .

(١) الحنفية - قالوا : بقى سنن . منها المبيت بمنى في ليالى أيام النحر ، ومنها المبيت بمزدلفة ليلة النحر بعد الخروج من عرفة ومنها أن يذهب من مزدلفة الى منى قبل طلوع انشمس ، ومنها الترتيب بين الجمار الثلاث ، وقد تقدم لك أن أصل رمي الجمار واجب ، وللحج آداب أيضا ، وهي كثيرة : منها أن يقضى ديونه قبل حجه ، ومنها أن يستئذن من ربه في سفره ذلك العام الذى يريد فيه أداء الحج ، ومنها أن يستخير الله تعالى ، وسنة الاستخارة : أن يصلى ركعتين بسورة الاخلاص بعد أم الكتاب ، ويدعو بدعاء الاستخارة المأثور ، ثم يبدأ بالتوبة واخلاص النية ورد المظالم ، ومنها أن يستسمح خصومه وكل من له معاملة ، ومنها أن يقضى ما قصر فيه من العبادات ، ومنها أن يتجرد من الرياء

= والسمة والفخر ، ومنها أن يجتهد في تحصيل النفقة الحلال فانه لا ثواب للحج بالمال الحرام ، وان سقط به الفرض حتى ولو كان المال مغصوبا ، ومنها أن يتخذ رفيقا صالحا يذكره ان نسي ، ويصبره اذا جزع ، ويعينه اذا عجز ومنها أن يجعل خروجه يوم الخميس ، والا فيوم الاثنين أول النهار من أول الشهر ، ومنها أن يودع أهله واخوانه ويستسمحهم ويطلب دعاءهم ، ويذهب اليهم لذلك ، وأما هم فيسألهم أن يذهبوا اليه عند قدومه ، ومنها أن يصلي ركعتين قبل أن يخرج من بيته وبعد الرجوع الى بيته ، ويقول عقب الصلاة حين يخرج : اللهم اليك توجهت ، وبك اعتصمت ، وعليك توكلت ، اللهم أنت ثقتي وأنت رجائي : اللهم اكفني ما أهمني ، وما لا أهتم به ، وما أنت أعلم به مني ، عز جارك ، ولا اله غيرك ، اللهم زدني التقوى ، واغفر لي ذنوبي ، ووجهني الى الخير أينما توجهت ، اللهم اني أعوذ بك من وعشاء السفر ، وكآبة المنقلب ، والحرور بعد الكور ، وسوء المنظر في الأهل والمال واذا خرج يقول : بسم الله ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ، توكلت على الله ، اللهم وفقني لما تحب وترضى ، واحفظني من الشيطان الرجيم ، ويقرأ آية الكرسي ، وسورة الاخلاص ، والمعوذتين ، واذا ركب الدابة يقول : بسم الله ، والحمد لله الذي هدانا للاسلام ، وعلمنا القرآن ، ومن علينا بمحمد ﷺ ، الحمد لله الذي جعلني من خير أمة أخرجت للناس ، سبحانه الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين ، وانا الى ربنا لمنقلبون . الحمد لله رب العالمين .

الشافعية — قالوا : سنن الحج كثيرة : منها البيت بمنى ليلة عرفة ، وانما كان سنة لأن المقصود منه الاستراحة ، بخلاف البيت ليالى التشريق ، فانه واجب ، كما تقدم ومنها سرعة السير في بطن وادي محسر ، وهو مكان فاصل بين مزدلفة ومنى ، سمي بذلك لأنه حسر ، أى عجز فيه الفيل الذي أراد أبرهة دهم الكعبة به ، وهو المذكور في الآية ، ومنها الخطب المسنونة فيه ، وهى أربع : أحداها : يوم السابع من ذى الحجة ، وهى خطبة مفردة يخطبها الامام أو نائبه : كأمر الحج بعد صلاة الظهر بالمسجد الحرام ، يفتتحها بالتكبير ان كان غير محرم ، وبالتلبية ان كان محرما ، والأفضل أن يكون الخطيب محرما ، ثانيها : يوم عرفة بنمرة قبل صلاة الظهر ، وهما خطبتان ، ثالثها : يوم النحر بمنى ، وهى واحدة بعد صلاة الظهر ، رابعها : يوم النفر الأول بمنى ، وهى واحدة بعد الظهر ، وينبغى للخطيب أن يعلم الناس في كل الخطب المذكورة ما يكون بعد كل خطبة من أعمال الحج ، ومن السنن حلق الرجل ، وتقصير الأنتى ، ومنها الوقوف بالمشعر الحرام ، وهو جبل قزح — بوزن عمر — يذكرون الله تعالى عنده ، ويدعون ربهم الى الاسفار مع استقبال القبلة ، ومنها أن لا يتعجل من منى ، بل يبقى بها جميع ليالى التشريق ، ومنها الذكر المسنون ، كأن يقول عند رؤية البيت الحرام ما سبق بيانه ، ويقول في أول طوافه ما تقدم أيضا ، ويقول قبالة البيت : اللهم ان البيت بيتك ، والحرم حرمك ، والأمن أمنك وهذا =

= مقام العائذ بك من النار ، ويقول بين الركضين اليمانيين : ربنا آتتنا في الدنيا حسنة ، وفي الآخرة حسنة ، وقتنا عذاب النار ، ويقول في الرمي : اللهم حبا مبرورا ، وذنبنا مغفورا ، وسعيا مشكورا ، ويقول في السعي : رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم ، انك أنت الأعز الأكرم ، ومنها أن يقضى ديونه قبل حجه ، ومنها ارضاء خصومه ، وأن يتوب من جميع المعاصي ، وأن يتعلم كيفية الحج • وأن يستسمح كل من كان بينه وبينه معاملة أو مصاحبة ، ومنها أن يكتب قبل سفره وصية ، ويشهد عليها ، وأن يطلب رفيقا صالحا مواثقا راغبا في الحج ، وأن يكثر من الزاد والنفقة ليواسى منه المحتاجين ، ومن السنن الاكثار من الصلاة والطواف والاعتكاف في المسجد الحرام كلما دخله ، ومنها دخول الكعبة والصلاة فيها ولو نقلا ، ومنها الاكثار من شرب ماء زمزم مع التضلع منه مستقبلا القبلة عند شربه قائلا : اللهم انى بلغنى عن نبيك محمد ﷺ أنه قال : « ماء زمزم لما شرب له » وأنا أشربه لسعادة الدنيا والآخرة ، اللهم فافعل ، ثم يسمى الله تعالى ، ويشرب ، ويتنفس ثلاثا ، ويسن الدخول الى البئر ، والنظر فيها ، والنزح منها بالدلو ، وفضح وجهه ورأسه وصدره بمائها ، ويتزود منها عند سفره •

الملكية — قالوا : للحج سنن ومندوبات ، فأما سننه فهي أولا : الخطبتان بعد الزوال بمسجد عرفة ، كما تقدم ، ثانيا : جمع الظهر والعصر به جمع تقديم كما تقدم ، ثالثا : قصر الظهر والعصر المذكورين لغير أهل عرفة ، أما هم فلا يقصرون ، رابعا : جمع المغرب والعشاء بمزدلفة بعد الدفع من عرفة اليها ، وهذا الجمع يكون تأخيرا في وقت العشاء ، وانما يسن لما وقف بعرفة مع الامام ، ثم سار الى المزدلفة مع الناس ، أو لم يسر معهم ، وهو قادر عليه ، فان لم يقف مع الامام ، فلا يجمع بينهما ، بل يصلى كل صلاة في وقتها ، واذا لم يسر مع الناس لعجزه عن السير معهم ، فانه يؤخر المغرب ، ويجعها مع العشاء عند دخول وقتها في أى مكان شاء ، خامسا : قصر العشاء لغير أهل مزدلفة : فالجمع بعرفة ومزدلفة سنة لكل حاج ولو كان من أهلها ، والقصر انما لا يسن لغير أهل المحل الذى فيه القصر ، سادسا : تقليد الهدى ، سابعا : الاشعار — وقد تقدم بيان معناهما ، وبيان ما يقلد ، وما يشعر من الأنعام ، وما لا يقلد منها ، وما لا يشعر ، ومن السنن غير ذلك مما تقدم في خلال الأركان ، وأما مندوباته فهي النزول بذى طوى لمن وصل مكة ليلا ، فبييت بها ليدخل مكة نهارا ضحوة ، والغسل إن دخلها ان لم يكن حائضا ، أو نفساء ، أما هما فلا يندب لهما الغسل ، لأنه للطواف بالبيت ، ولا يصح منهما ، كما تقدم ، والدعاء بعد تمام الطواف ، والاكثار من شرب ماء زمزم بنية حسنة ، فقد ورد « ماء زمزم لما شرب له » ، ونقل ماء زمزم ، والوقوف مع الناس بعرفة ، والدعاء ، والتضرع ، حال الوقوف الى الغروب والبيات بمزدلفة ليلة العاشر من ذى الحجة ، والارتحال منها الى منى بعد صلاة الصبح وقبل الاسفار ، ووقوفه بالمشعر الحرام ، مستقبلا يدعو الله =

ما يمنع الحاج من فعله

يمنع الحاج من أمور بعضها مفسد للحج بحيث لو فعله بطل حجّه ، ومنها ما يترتب عليه هدى وهو من الأبل أو البقر أو الغنم ، كما سيأتى فى مبحثه ، ومنها ما يترتب عليه فدية ، وهى صدقة من طعام أو غيره .

مفسدات الحج

يفسد الحج بترك الوقوف بعرفة فى وقته المتقدم باتفاق المذاهب ، وكذا يفسد بترك ركن من أركانه ، على التفصيل المتقدم فى المذاهب ، وكذا يفسد بالجماع . باتفاق أيضا ، ولكن وقت الفساد بالجماع وشروطه مختلفة فى المذاهب ، فانظرها تحت الخط (١) .

تعالى ، ويثنى عليه للأسفار ، والأسراع بطن محسر ، وهو واد بين مزدلفة ومنى قدر رمية حجر ،سمى بذلك لحسر أصحاب الفيل ونزول العذاب عليهم فيه ، كما فى سورة « الفيل » وإنما يندب الأسراع فيه لغير المرأة ، وأما المرأة فلا يندب لها إلا إذا كانت راكبة ، ومنها رمى جمرة العقبة حين وصوله الى منى ، وبعد طلوع الشمس ، كما تقدم ، والمشى فى غير جمرة العقبة ، والتكبير مع كل حصاة يرميها ، وتتابع الحصيات حال الرمي ، بأن لا يفصل بين رمى بعضها والبعض الآخر ، والتقاط الحصيات التى يرميها بنفسه ، وفعل الذبح والحلق قبل الزوال يوم العيد ، وتأخير الحلق عن الذبح ، وفعل طواف الافاضة فى ثوبى احرامه وعقب حلقه ، وقوفه عقب رمى الجمرتين الأوليين ، وهما الكبرى والوسطى للدعاء ، وجعل الجمرة الأولى خلفه ونزول غير المستحيل بالمحصب ، وهو واد يكثر فيه الحمى جهة مقبرة مكة عند كداء ، فاذا رجع من منى الى مكة بعد رمى اليوم الرابع ندب له النزول بهذا المكان قبل أن ينزل مكة ، فاذا نزل به أقام حتى يؤدى به أربع صلوات وهى من الظهر الى العشاء ، فيؤخر صلاة الظهر ليوقعها به ان لم يخف خروج وقتها الاختيارى ، وإنما يستحب النزول به ان لم يصادف رجوعه يوم الجمعة ، والا فلينزل الى مكة ، ولا يعرج عليه كما لا يستحب النزول به لمن تعجل ، وخرج من منى بعد رمى الثانى من أيام التشريق ، وطواف الوداع لمن أراد الخروج من مكة . وقد تقدم ، ومن المندوبات عدا ذلك ما تقدم مع الأركان .

الحنابلة - قالوا : بقى من مسنونات الحج أمور : منها المبيت بمنى ليلة التاسع من ذى الحجة . ومنها خطبة الامام للحجاج يوم الثامن من ذى الحجة بالمسجد الحرام ، ويوم غرفة بها ويوم الأضحى بمنى . ومنها استمرار التلبية الى رمى جمرة العقبة . ومنها غير ذلك . كاستقبال القبلة حال رمى الجمار .

(١) الملكية - قالوا : الجماع مفسد للحج . وهو أن يغيب الحشفة أو قدرها فى قبل أو دبر آدمى أو غيره . سواء كان الفاعل صغيراً أو كبيراً ، وسواء كان المفعول به مطيقاً أو لا .

= فإذا كان الحاج متزوجاً بصغيرة مرافقة له في حجه ، وفعل بها ذلك ، بطل حجها ، والكبيرة من باب أولى ، ولا فرق في بطلان الحج بذلك بين أن يكون ذاكراً ، أو ناسياً ، أو جاهلاً ، ومثل ذلك ما إذا أمنى بتقبيل أو مباشرة ، أو نظر ، أو فكر ، أو غير ذلك ، إلا أنه يشترط في فساد الحج بالانزال بسبب النظر أو الفكر أن يطيلهما ، أما الامناء بمجرد النظر أو الفكر ، فإنه لا يفسد . أما إذا أمنى بسبب القبلة ، فإن حجه يفسد ، ولو لم يكررها ، فمن كانت معه زوجته في الحج فينبغي أن يتجنب مداعبتها أو تقبيلها في الوقت الذي يحظر الشارع فيه اتیان النساء ، وإنما يفسد الحج بالجماع أو بانزال المنى بسبب من الأسباب المذكورة أن وقع قبل رمي جمرة العقبة ، ووقت رميها هو يوم النحر قبل طواف الافاضة . وقبل مضي يوم النحر ، ويفسد حجه بالجماع أو بالانزال المذكورين قبل رمي الجمرة المذكورة ، سواء حصل قبل الوقوف بعرفة أو بعده ، أما إذا جامع أو أخرج المنى بسبب من الأسباب المذكورة بعد أن قام برمي جمرة العقبة ، أو بعد طواف الافاضة ، أو بعد أن مضى يوم النحر ، ولم يكن رمى ولا طاف ، فإن حجه لا يفسد ، ولكن يلزمه في هذه الأحوال ذبح فداء ، فلا تحل النساء بجماع أو مقدماته ، كما لا يحل عقد النكاح بعد رمي جمرة العقبة ، ومن فعل ذلك فإن حجه لا يفسد ، ولكن يكون قد فعل ما لا يحل ، وعليه الفداء ، أما إذا فعل ذلك بعد طواف الافاضة ، وقبل الحلق ، فإنه يكون قد فعل ما هو حلال له ، ولكن يلزمه هدي ، فإذا فعل بعد الحلق فقد فعل ما هو حلال ، ولا يلزم بشيء بعد ذلك ، ويجب عليه الهدى أيضاً إذا أمذى ، أو أخرج المنى بمجرد نظره أو فكر بدون أن يستديمهما ، ويجب على من فسد حجه إتمامه ، فلو ترك إتمام الحج لظنه أنه خرج من الأحرام بيقى على إحرامه ، فلو أحرم في العام القابل إحراماً جديداً كان إحرامه لغوا ، ويتم إحرامه الذي أفسده .

هذا ، ومن فسد حجه بجماع أو غيره فإنه يجب عليه أربعة أشياء ، الأول : إتمام الحج الذي أفسده ، الثاني : قضاؤه فسورامتى كان قادراً ، فإن أخر قضاءه أثم ، الثالث : نصر هدى من أجل افساد الحج ، الرابع : أن يؤخر نصر الهدى لزمن القضاء .
الحنفية - قالوا : يفسد الحج بالجماع ، بشرط أن يكون قبل الوقوف بعرفة ، أما إذا أتى زوجته بعد الوقوف قبل أداء الركن الثاني وهو طواف الزيارة ، فإن حجه لا يفسد ، وذلك لأن الحج عند الحنفية لا يكون قابلاً للفساد بعد الوقوف بعرفة ، ولا فرق في الفساد بالجماع بين أن يكون ناسياً أو عامداً ، مستيقظاً أو نائماً ، مختاراً أو مكرهاً ، فمن أتى زوجته وهو نائم ، أو هي نائمة ، فإن حجها يفسد ، نعم يشترط لفساد الحج بالجماع أن يكون بالغاً عاقلاً ، فإذا جامع الصبي ، أو المجنون امرأة بالغة عاقلة فسد حجها دونهما ، وكذا إذا جامع البالغ صغيرة أو مجنونة فسد حجه دونهما ، ولا يشترط في الفساد الانزال ، بل يفسد الحج بمجرد تغيب الحشفة في القبل أو الدبر ، سواء حصل انزال أو لا . ومن فسد حجه بالجماع :

= فعليه أن يستمر في اثمائه فاسدا ، كما يقول المالكية ، ويقضيه في قابل ، وعلى كل واحد منهما دم ، وتجزئ الشاة في ذلك ، فاذا تعدد الجماع فان كان في مجلس واحد اكتفى بشاة واحدة ، أما اذا تعددت في مجالس مختلفة ففي كل واحد منها شاة .

الشافعية - قالوا : يفسد الحج بالجماع بشروط ، أحدها : أن يولج الحشفة أو قدرها اذا لم تكن له حشفة في قبل أو دبر ، ولوبهيمية ، ولو بحائل ، ثانيها : أن يكون عالما عامدا مختارا ، فاذا كان جاهلا ، أو ناسيا أو مكرها ، فان حجه لا يفسد بالجماع ، ثالثها : أن يقع منه قبل التحلل الأول ، وبيان ذلك أن أسباب التحلل عند الشافعية ثلاثة : رمى الجمار ، والطق ، والطواف الذي هوركن ، فاذا أتى بأمرين من هذه الثلاثة فقد تحلل أحد التحللين ، فاذا رمى وحلق فقد وقع منه التحلل الأول ، فلا يفسد حجه بالجماع ، وكذا اذا طاف وحلق أو حلق ورمى . فان الترتيب بين هذه الأمور الثلاثة ليس شرطا ، انما الأحسن أن يرتبها ، فيرمى الجمار ، ثم يحلق ، ثم يطوف ، على أنه وان كان لا يفسد حجه قبل التحلل الثاني بالجماع ولكنه يحرم عليه كما تحرم مقدماته ، كالقبلة ، والمباشرة بشهوة ، سواء أنزل أو لم ينزل . وتجب عليه في هذه الحالة الفدية ، وذلك لأن شرط الحرمة الاستمتاع ، وهو حاصل بالنظر واللمس ، أما الاستمنا باليد فهو حرام أيضا ، الا أنه لا تجب فيه الفدية عند عدم الانزال ، وكذا النظر واللمس مع وجود حائل من ثوب ونحوه بشهوة ، فانه حرام ، ولكن لا تجب فيه الفدية ، سواء أنزل أو لم ينزل ، وذلك لأن شرط الحرمة الاستمتاع ، وهو حاصل بالنظر واللمس المذكورين ، وشرط الفدية المباشرة بشهوة ، وهذه لم تحصل ، واذا فسد الحج بالجماع فانه يجب اتمام جميع أعماله ، وعليه أن يجتنب ما كان يلزمه اجتنابه لو كان صحيحا فان فعل محظورا بعد ذلك لزمته الفدية ان كانت فيه فدية ، ويجب قضاء الحج الذي أفسده بالجماع فورا ، أى في العام الذي يليه مباشرة ، ولو كان الحج الذي أفسده نفلا ، وتلزمه كفارة الجماع المفسد ، وهى ناقة أو جمل ، بشرط أن تكون متصفة بالأوصاف التي تكفى في الأضحية ، وسيأتى بيانها في بابها ، فارجع اليه ، فان عجز عنها وجبت عليه بقرة تجزئ في الأضحية ، فان عجز عنها أيضا وجب عليه سبع شياه تجزئ في الأضحية أيضا ، فان عجز عنها أيضا ، قومت بسعر مكة ، وتصدق بقيمتها طعاما لا نقدا على مساكين الحرم وفقرائه ، ثلاثة فأكثر ، ويشترط في الطعام أن يخرج من الأصناف التي تجزئ في صدقة الفطر . وقد تقدم بيانها في « مباحث الصيام » فان عجز عن ذلك صام عن كل مد يوما بنية الكفارة ، كأن يقول : نويت صوم غد عن كفارة الجماع .

هذا اذا كان رجلا ، أما المرأة فلا كفارة عليها ، وان فسد حجها مع الاثم ان كانت مميزة مختارة عامدة بالتحريم والا فلا اثم ولا فساد .

الحنابلة - قالوا : يفسد الحج بالجماع في قبل أو دبر ، هه آدمى أو غيره ، بشرط =

ما يوجب الفدية ، وبيان معنى التحلل^٢

قد عرفت أن الحاج يمنع من أمور : بعضها يفسد ، وبعضها يوجب الفدية ، وبعضها يوجب الاطعام : فأما ما يوجب الفدية فهو أمور مفصلة في المذاهب ، فانظرها تحت الخط (١) .

= أن يقع منه ذلك قبل التحلل الأول ، فان جامع بعد التحلل الأول فان حجه لا يفسد ، كما يقول الشافعية .

وأسباب التحلل عند الحنابلة ، ثلاثة : وهى الجمار ، والطواف ، والحلق ، والتحلل الأول يحصل بفعل اثنين منها ، كما يقول الشافعية ، فاذا رمى جمرة العقبة وحلق ، ثم جامع قبل الطواف لم يفسد حجه ، ولكن عليه أن ينحر جزورا ، ولا يفسد الاحرام شئ غير الجماع المذكور ، وعليه أن يمضى في حجه بعد الافساد كما لو كان صحيحا ، وعليه أن يجتنب ما كان يجتنبه قبل الافساد ، واذا فعل محظورا بعد هذا وجبت عليه الفدية ، وعلى الفاعل والمفعول القضاء فوراً في العام القابل .

(١) الحنابلة - قالوا : ما يوجب الفدية ينقسم الى قسمين ، الأول : ما يوجبها على التخير ، والثانى : ما يوجبها على الترتيب ، فالذى يوجبها على التخير فهو أمور :

- ١ - لبس المخيط ، أو المحيط ٢ - استعمال الطيب ٣ - تغطية الرجل رأسه ، أو الأثنى وجهها ٤ - إزالة أكثر من شعرتين من الجسد ، أو أكثر من ظفرين ، فكل واحد من هذه فيه فدية على التخير بين ثلاثة أشياء : فأما أن يذبح شاة سنهما ستة أشهر على الأقل ، ان كانت من الضأن ، وسنة ان كانت من المعز ، وأما أن يصوم ثلاثة أيام ، وأما أن يطعم ستة مساكين لكل واحد منهم مد من بر أو نصف صاع - مدان - من تمر ، أو زبيب أو شعير ، أو أقط ، ومما يوجب الفدية على التخير جزاء الصيد . والصيد اما أن يكون له مثل من النعم أو لا يكون ، فان كان له مثل ، فيخير في فديته بين ثلاثة أشياء : ذبح المثل ، واعطاء لحمه لفقراء الحرم في أى وقت شاء ، وتقويم مثله في المحل الذى تلف فيه الصيد ، ويكون التقويم بدراهم ثم يشتري بها طعاما من الأصناف السابقة ، ويعطى كل مسكين مدا من بر ، ومدين من غيره كما تقدم ، وصيام أيام بعدد الأمداد بحيث يكون كل يوم بدل ما يعطى من الطعام لكل مسكين ، فان بقى أقل من اطعام مسكين صام عنه يوما كاملا ، وان لم يكن له مثل فيخير في فديته بين الأمرين الأخيرين : اطعام القيمة ، والصيام . وأما ما يوجب الفدية على الترتيب ، فهو الوطء قبل التحلل الأول من الحج ، والتحلل الأول يحصل باثنين من ثلاثة ، وهى : رمى جمرة العقبة ، والحلق أو التقصير ، وطواف الزيارة ، ومثل الوطء الانزال بتركرار النظر ، أو بالمباشرة لغير الفرج ، أو بالتقبيل ، أو باللمس بشهوة قبل التحلل الأول ، فاذا حصل الوطء أو الانزال بواحد مما ذكر وجب عليه ذبح بدنة من الابل سنهما خمس سنين ، فان لم يجد بدنة صام عشرة أيام : ثلاثة قبل الفراغ من أعمال الحج وسبعد بعد =

= الفراغ منها، والمرأة كالرجل فيما يترتب على الوطء والانزال ان كانت طائعة ، وأما المباشرة بدون انزال فتوجب الفدية على التخيير بين الأنواع الثلاثة المتقدمة ، وهى : ذبح الشاة ، أو اطعام ستة مساكين أو صوم ثلاثة أيام ، وكذا الامناء بنظره بدون تكرار ، وكذا اذا حصل الوطء بعد التحلل الأول ، وقد تقدم بيانه ، واذا جاوز الشخص ميقاته بلا احرام ، أو ترك شيئاً من واجبات الحج : كرمى الجمار فعليه الفدية على الترتيب : بأن يذبح شاة ، فان لم يجد صام عشرة أيام ثلاثة في الحج ، وسبعة بعده ، كما تقدم ، وأما ما يوجب الاطعام فهو قص ظفرين ، أو أقل ، وازالة شعرتين ، أو أقل ، فيجب فى الظفر الواحد أو بعضه ، وفى ازالة الشعرة الواحدة ، أو بعضها اطعام مسكين واحد مداً من بر ، أو نصف صاع من غيره كما تقدم ، وفى الظفرين أو الشعرتين اطعام مسكينين . وأما ما يوجب القيمة فهو كسر بيض الصيد ، وقتل الجراد ، فاذا كسر بيضاً ، أو قتل جراداً فعليه قيمة كل منهما يتصدق بها فى محل الاتلاف ، وأما ما لا يوجب شيئاً فهو قتل القمل ، وعقد النكاح . وقد سبق أنه يحرم على المحرم قطع شجر الحرم ، وحشيشه إلا ما استثنى ، فان فعل شيئاً من ذلك فعليه فى قطع الشجرة الصغيرة عرفاً ذبح شاة ، وفى قطع الشجرة الكبيرة أو المتوسطة ذبح بقرة ، وفى الحشيش والورق اخراج القيمة .

المالكية - قالوا : يوجب الفدية كل فعل محرم يحصل به ترفه وتنعم للمحرم ، أو ازالة الشعث عنه : كالاغتسال فى الحمام ، فمضى جلس فى الحمام حتى عرق ثم صب الماء الحار على جسده ، ولو لم يتدلك ، فانه يجب عليه الفدية ، لأن ذلك مظنة زوال الوسخ عن الجسد ومثل ذلك مس شئ مما يتطيب به ، وقص الشارب ، ولبس الثياب ، وتغطية الرأس ، أو تغطية المرأة وجهها ويديها بقفاز لا يقصد التستر كما تقدم ، وقص أظفاره ، ونتف أبطه ، وغير ذلك : كالاختصاب بالحناء ، وانما تجب الفدية فى لبس الثياب ونحوها اذا حصل به انتفاع من حر أو برد ، أما لو لبس الثوب ونزعه فوراً قبل الانتفاع به ، فلا تجب فيه الفدية ، وأما الطيب ونحوه مما ينتفع به بمجرد مزاولته ، فان الفدية تجب فيه ، ولو أزاله فوراً ، والفدية ثلاثة أنواع على التخيير ، الأول : اطعام ستة مساكين لكل منهم مدان بمد النبى ﷺ من غالب قوت البلد ، ويجزئ بدل المدين الغداء والعشاء اذا بلغ مقدارهما المدين ، لكن تمليك المدين أفضل ، الثانى . صيام ثلاثة أيام ، الثالث : نسك - ذبيحة - شاة فأعلى : كبقرة وبدنة ، ويعتبر فى سنه ما ذكر فى الهدى ، ولا يختص ذبح هذا النسك بزمان أو مكان ، فله أن يذبحه بأى زمان ومكان شاء ، إلا اذا نوى به الهدى فانه يذبح بمنى أو مكة على ما ذكر فى تفصيل الهدى ، وأما ما يوجب الحنفية من الطعام فأمرور :

- ١ - قلم الظفر الواحد بدون قصد ازالة الأذى - الوسخ - كأن يقلمه لمداواة قرحة تحته ، أو لاستقباح طوله ، أو يقلمه عبثاً ، أما اذا قلّمه بقصد ازالة الأذى ففيه فدية ،
- ٢ - ازالة شعرة أو أكثر الى اثنتى عشرة أيضاً ، ٣ - ازالة القراد عن بعيه أو قتله ، ففى =

= كل منهما حفنة من طعام ولو كثر القراد وإذا تعدد موجب الفدية أو الحفنة فانهما يتعددان ، مثلا إذا لبس الثياب وتطيب فعليه فديتان فدية للبس ، وفدية لاستعمال الطيب ، وإذا قلم ظفرا واحدا ، وأزال شعرة فعليه حفنتان ، ويستثنى مما ذكر مسائل لا تتعدد فيها الفدية ولا الحفنة بتعدد الموجب : ١ - أن يظن إباحتها فعلة لفساد الحج ، أو لأنه رفضه ، أو لاعتقاده تمامه خطأ ، كما إذا طاف للأفاضة معتقدا صحته ، ففعل أمورا متعددة كل منها يوجب فدية أو حفنة ، ثم ظهر له فساد الطواف ، فلا تتعدد الكفارة - الفدية أو الحفنة - في هذه الصور ، ٢ - أن يفعل أمورا متعددة فورا من غير فصل بينها + ٣ - أن ينوى عند فعل الأول منها التكرار والتعدد ، كأن يلبس الثوب ونوى عنده أنه يتطيب أيضا ، فإذا لبس وتطيب فعليه فدية واحدة ، بشرط أن لا يفدى للأول قبل فعل الثاني والا فعليه فديتان ، ٤ - أن يقدم ما نفعه أعم ، كأن يلبس الثوب أولا ، ثم السراويل بعد فعليه فدية واحدة .

الحنفية - قالوا : الفدية هي ذبح شاة ونحوها ، وتجب بأمر ، أولا : دواعي الجماع : كالمعانقة ، والمباشرة والقبلة واللمس بشهوة ، سواء أنزل أو لم ينزل ، ومثل ذلك ما لو نظر الى فرج امرأة ، أو تفكر فأنزل ، وكذا إذا أولج في فرج بهيمة فأنزل ، أما إذا أولج في البهيمة بدون انزال فلا شيء عليه ، ويلزمه دم بالتبطين والتفخيذ ، أنزل أو لم ينزل ، ثانيا : إزالة شعر كل رأسه أو لحيته ، أو إزالة ربعهما ، وليس في أقل من الربع دم ، وكذا إزالة شعر رقبته ، أو إبطيه ، أو أحدهما ، أو إزالة شعر عانقه ، وإنما يجب الدم بإزالة الشعر إذا كان لغير عذر ، فإن كان لعذر ، كأن علقته به الهوام وآذته ، فهو مخير بين أمور ثلاثة : ذبح شاة ، صيام ثلاثة أيام ، اطعام ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع ، قال تعالى : « فمن كان منكم مريضا ، أو به أذى من رأسه ، ففدية من صيام أو صدقة أو نسك » ثالثا : أن يلبس الرجل المخيط ، أما المرأة فانهما تلبس ما شاءت إلا أنها لا تستر وجهها بساتر ملاصق ، كما تقدم ، والذي يضر هو اللبس المعتاد ، فلو التحف بالمخيط ، أو وضعه على بدنه بوضع غير معتاد فلا شيء عليه .

هذا إذا لبس لغير عذر ، فإن كان لعذر ففيه التفصيل المتقدم فيما قبله ، رابعا : أن يستتر رأسه بساتر معتاد يوما كاملا ، وقد تقدم تفصيل الكلام في الساتر المعتاد ، خامسا : أن يطيب عضوا كاملا من الأعضاء الكبيرة : كالفخذ ، والساق والذراع ، والوجه ، والرأس ، والرقبة بأي نوع من أنواع الطيب المتقدم ذكرها ، أما إذا طيب ثوبه فانه لا يلزمه الدم ، إلا إذا لبس الثوب يوما كاملا ، وكان الطيب كثيرا في ذاته ، أو كان قليلا واستغرق من الثوب ما تبلغ مساحته شبرا في شبر ، والحناء من الطيب ، فلو وضعها على رأسه وكانت رقيقة لا تستر ما تحتها فعليه دم ، والا فعليه دمان ، لأنه يكون في هذه الحالة قد تطيب واستر رأسه ، ومنه العنصر والزعفران كما تقدم ، فإن تطيب لعذر ففيه التفصيل المتقدم ، ومثل :-

= الطيب دهان عضو كامل بزيت الزيتون ، أو السمسسم لغير عذر ، فان فعل لعذر ، كالتداوى فلا شيء عليه ، سادسا : قص أظافر يد واحدة أو رجل واحدة ، وكذا لو قص أظفار يديه ورجليه جميعها في مجلس واحد ، أما إذا قصها في مجالس متعددة لزمه أربعة دماء لكل أظافر عضو دم ، سابعا : أن يترك طواف القدوم أو طواف الصدر ، أو يترك شوطا من أشواط العمرة ، أو واجبا من الواجبات المتقدمة .

الشافعية — قالوا : الفدية هي دم شاة توفرت فيها شروط الأضحية الآتى بيانها في مبحث « الأضحية » أو اطعام ستة مساكين ، أو صوم ثلاثة أيام ، وتجب بأمور . أحدها : التطيب ، فمن تطيب في الحج برائحة عطرية ، فعليه أن يذبح شاة يتصدق بها ، ثانيها : أن يلبس قميصا ، أو سراويل ، أو خفا ، أو عمامة ، أو نحو ذلك من الأشياء المهيطة أو المحيطة ببذنه ، فمن لبس شيئا من ذلك فعليه فدية ، وإنما تجب الفدية بلبس المهيطة والمحيطة ببذنه بشروط أحدها : أن يكون عالما بالتحريم فلو فعله جهلا ففلا فدية عليه ، ثانيها : أن يفعل ذلك قبل التحلل الأول المتقدم بيانه ، ثالثها : أن يكون مميزا مختارا ، رابعها : أن يكون ذكرا ، أما المرأة فلا تتجرد من ثيابها ، ولا يجب عليها الا كشف وجهها ، فان وضعت عليه ساترا ملتصقا به فان الفدية تجب عليها ، نعم لها أن تستر وجهها بشيء غير ملاصق له ، كما اذا وضعت فوق رأسها مشطا كبيرا بارزا وألصقت به برقعاً وسترت به وجهها من غير أن يمسه ، فانه يصح ، ولا يضر تغطية الجزء الذي تضطر لتغطيته تبعاً للرأس .

هذا ، واذا سترت المرأة يدها بقفاز ونحوه ، فان الفدية تجب عليها ، ثالثها : أن يحلق شعره ، أو يقلم أظافره ، ومن يفعل ذلك فان عليه فدية ، ولا فرق في ازالة الشعر بين حلقه ، أو تقصيره بالمقص ، أو الموى ، أو نثقه أو حرقه ، وسواء أزاله كله أو بعضه ، بشرط أن يكون المزال ثلاث شعرات فأكثر ، سواء أزالها كلها أو بعضها ، وسواء كانت الازالة بفعله أو بفعل غيره ، بثلاثة شروط ، الشرط الأول : أن يكون باختياره ، أما لو أزيل شعره وهو نائم بدون اختياره ، أو احتك بشيء وهو غافل فأزال بعض شعره فانه لا شيء عليه ، الشرط الثاني : أن يزيل شعره لغير ضرورة . أما لو أزاله لضرورة كأن طال شعر جفنه فأذاه . فأزال ما يؤذيه . فانه لا فدية عليه ، ولا يشترط أن يكون شعر الرأس ، بل لو أزال ثلاث شعرات من أى جزء من بدنه بدون ضرورة ، وباختياره ، فان الفدية تلزمه ، الشرط الثالث : أن تكون ازالة الشعرة مقصودة ، فاذا كشط جلده ألنابت عليه الشعر فانه لا فدية عليه ، مثلا اذا كان بجزء من أجزاء بدنه قرحة عليها شعر وأزالها ، فانه لا فدية عليه ، وقد عرفت مما تقدم أنه لا بأس بالكحل ، ودخول الحمام ، والفصد ، والهجامة ، وترجيل الشعر — تسريحة — ، رابعها : مقدمات الجماع : كالقبلة والملاسة التي تنقض الطهر مع النساء ، ومن فعل ذلك قبل التحلل التام المتقدم بيانه فانه يحرم عليه ، وعليه فدية . أما النظر بشهوة ، والقبلة بحائل ، فلا فدية فيهما ، خامسها : الاستنماء باليد . فانه يحرم وفيه

جزاء من اصطاد حيوانا قبل أن يتحلل من احرامه

لا يجوز للمحرم أن يصطاد حيوانا قبل أن يتحلل • وقد عرفت ما به التحلل في المذاهب ومن يفعل ذلك كان عليه جزاء في تقديره تفصيل المذاهب • فانظره تحت الخط (١) •

= الفدية المذكورة سادسها : أن يدهن شيئا من شعر رأسه ولحيته وبالقى شعر الوجه بأى دهن • سواء كان زيتا أو دهن حيوان أو غيرها ، وسواء كان مخلوطا بذى رائحة عطرية أو لا • وانما تجب الفدية في ذلك بأربعة شرط ، الأول : أن يكون العضو المدهون مما ينبت به الشعر • فلا فدية على الأقرع الذى لا ينبت برأسه شعر • ومثله الأصلع الذى سقط شعره • ولم يبق له أثر • فيجوز له دهن محل الصلع • ومثله الأمرد الذى لم ينبت شعر لحيته • فإنه يجوز له دهن لحيته ووجهه • ومن كان برأسه جرح فإنه يجوز دهنه من الداخل ، الشرط الثانى : أن يفعل ذلك عمدا • فلا فدية على من دهن وهو ساه • الشرط الثالث : أن يكون عالما بالتحريم • فلا فدية على الجاهل ، الشرط الرابع : أن يكون مختارا • فلا فدية على من فعل معه رغم ارادته •

(١) الشافعية — قالوا : من اصطاد حيوانا برياً وحشياً : كظبى ، ريسر وحشى أو نحوهما • أو دل صائداً عليه • أو كان تحت يده حيوان من هذا النوع • فأتلفه • أو أمرضه فإنه يلزمه الجزاء الآتى بيانه • بشرطين ، أحدهما : أن لا يؤذيه ذلك الحيوان فى ماله أو نفسه كالضبع مثلاً • ثانيهما : أن لا يوصل اليه ضرراً كأن ينجس متاعه ، أو يأكل طعامه ، أو يمنعه من سلوك الطريق : كالجراد الكثير المنتشر ، فاذا قتله ، فلا فدية فيه ، ولا ضمان ، أما ذلك الجزاء فهو ان كان الصيد له مثل من النعم : كالحمام واليمام القمري ، ففي الواحدة شاة من ضأن أو معز ، وفي النعامة ذكراً أو أنثى بدنة ، أى بعير ، وفي البقرة الوحشية أو الحمار الوحشى بقرة أهلية ، وفي الظبى تيس ، وفي الظبية عنز ، وفي الغزال معز صغير ، وفي الأرنب عناق ، وهى أنثى المعز اذا قويت • ولم تبلغ سنة ، وفي كل من اليربوع والوبر معز أنثى بلغت أربعة أشهر ، وفي الضبع كبش ، وفي الثعلب شاة •

هذا كله فيما ورد فى حكمه نقل صحيح عن الشارع ، والا حكم عدلان خبيران بمثله فى الشبه والصورة تقريبا ، ولا بد من مراعاة المماثلة فى الصفات ، فيلزم فى المكبر كبير ، وفى الصغير صغير ، وفى الصحيح صحيح ، وفى المعيب معيب ان اتحد جنس العيب : كالعور فيهما ، أما ان اختلف العيب فلا يكفى ، وهكذا : كالسمن والهزال • والحبل • لكن لا تذبح الحامل ، بل تقوم ، ويتصدق بقيمتها طعاما ، أو يصوم عن كل مد يوما • فان لم يرد فيه نقل ولا حكم بمثله عدلان • وجبت قيمته بحكم عدلين • والفدية الواجبة هى أحد أمور ثلاثة : اما أن يذبح مثل الصيد من النعم ويتصدق به على فقراء الحرم ، وأما أن يشتري بقيمته طعاما كالطعام الذى يجزىء فى صدقة الفطر • ويتصدق به عليهم ، وأما أن يصوم يوما عن كل مد من الطعام • وهذا فى المثلى ، أما غير المثلى : كالجراد • وبقية الطيور ما عدا الحمام •

= ونحوه • فهو مخير بين أمرين ، أما أن يخرج بقدر قيمة الصيد طعاما ويتصدق به على من ذكر ، وأما أن يصوم يوما عن كل مد من الطعام • ولا فرق في ذلك بين صيد الحل والحرم متى كان المتعرض محرما ، وأما أن كان حلالا فإن الحكم يختص بصيد الحرم ، وإنما يجب ما ذكر في الصيد إذا كان المتعرض مميزا • ولو كان ناسيا أو جاهلا أو مخطئا أو مكرها • ومن المحظور غير المفسد التعرض لحشيش الحرم وأشجاره على التفصيل المتقدم فإن قطع شجرة كبيرة لزمه بقرة • وإن قطع صغيرة لزمه شاة ، أما الصغيرة جدا ففيها القيمة • وهو مخير بين ذبح ما ذكر والتصدق بلحمه ، وبين شراء طعام بقيمتها والتصدق به ، أو يصوم لكل مد يوما • أما الحشيش ففيه القيمة إن لم ينبت بدله فإن نبت بدله فلا ضمان ولا فدية •

هذا • ويجب ذبح شاة مجزئة في الأضحية حال القدرة • ثم صيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة أيام إذا رجع لأهله إن عجز عن الذبح على كل من ترك شيئا مما يأتي : ١ - على المتمتع وسيأتي بيانه لأنه ترك تقديم الحج على العمرة • ٢ - على القارن وسيأتي بيانه • لأنه ترك الأفراد بالحج • ٣ - على من ترك رمى ثلاث حصيات فأكثر من حصى الجمار • ٤ - على من ترك المبيت بمنى ليالى التشريق لغير عذر • ٥ - على من ترك المبيت بمزدلفة لغير عذر • ٦ - على من ترك الاحرام من الميقات لغير عذر • ٧ - على من ترك طواف الوداع لغير عذر • ٨ - على من ترك الفعل الذى نذره في الحج : كالشئى ، أو الركوب ، أو الحلق ، أو الأفراد • ٩ - على من فاتته الوقوف بعرفة من غير حصر بأن يطلع فجر يوم النحر قبل حضوره في جزء من أرضها ، ويجب به الدم على المحرم بالحج أو القارن ، ويجب على من فاتته الوقوف أن يتحلل بعمره بأن يأتي بالأعمال الباقية من أعمال الحج غير الوقوف ، ويسقط عنه المبيت بمزدلفة ومنى ورمى الجمار • يطوف ويسعى إن لم يكن سعى ، ويجلق بنية التحلل ، ويجب عليه القضاء فورا من قابل ، ولو فاتته لعذر ولو كان الحج نفلا ، سواء كان مستطيعا أو لا ، ولا يصح ذبحه في سنة الفوات ، فالذبح يكون في القضاء ، أما المحصر فسيأتى حكمه •

الحنفية - قالوا : من اصطاد حيوانا برياً فإنه يجب عليه قيمته بالقيود المتقدمة في صيد الحرم ، ومثله من قطع حشيش الحرم السابق أيضا ، فإذا اصطاد المحرم ، ما لا يجوز له اصطاده قوم عليه ما صاده في مكانه أو في مكان قريب منه بمعرفة عدلين ، فإن بلغت قيمته ثمن هدى خير بين أمور ثلاثة : أحدها : أن يشتري بهذه القيمة هديا يذبحه في الحرم ، ثانيها : أن يشتري به طعاما يتصدق به على الفقراء في أى مكان لكل واحد نصف صاع ، ثالثها : أن يصوم بدل كل نصف صاع يوما ، ولا يلزم في هذا الصوم التتابع ، وإن لم تبلغ قيمته ثمن هدى خير بين الأمرين الأخيرين فقط ، وهما : الطعام : والصيام ، ولا فرق في هذا الباب بين العمد والخطأ ، ولا يلزمه أن يأتي بمثل ما صاد ، بل تكفى قيمته وأما العمدة =

= والمثلثة الواردان في الآية الكريمة ، فان العمد ذكر فيها لأنه الغالب ، والمثلثة المراد بها أن يكون مثلاً في المعنى ، قال تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ، ومن قتله منكم متعمداً ، فجزاء مثل ما قتل من النعم ، يحكم به ذوا عدل منكم » الآية . هذا اذا كان الصيد غير مملوك لأحد ، فان كان مملوكاً للغير فعليه مثلاًن : أحدهما لجزاء المتقدم ، والثاني : للملكه ، والصيد في الحرم لا يحل مطلقاً ، ولو كان الصائد غير محرم ، وان صاد وذبحه لا يؤكل ، ويكون كالميتة : بل يقدم أكل الميتة على هذا الصيد عند الاضطرار ، واذا أتلف عضواً أو نتف ريشه أو نحو ذلك يلزم بالفرق ، ولا شيء في قتل الهوام : كقرد ، وسلحفاة ، وزنبور ، وفراش ، وذباب ، ونمل ، وقنفذ ، وكذلك الحية ، والعقرب ، والفأرة ، والغراب ، والكلب العقور ، واذا قطع حشيش الحرم لزمته قيمة ما قطع منه ، كما تقدم .

هذا . وقال الحنفية : تجب صدقة قدرها نصف صاع من بر أو قيمته لأمر : أن يطيب أقل من عضو ، وأن يلبس قميصاً أقل من يوم كامل ، أو ثوباً مطيباً أقل من يوم ، أو يستر رأسه كذلك أو يحلق أقل من ربع الرأس أو اللحية ، أو يحلق ساقه أو عضده ، أو يقص ظفراً أو ظفرين ، أن يطوف طواف القدوم ، أو الصدر محدثاً حدثاً أصغر ، أن يترك شوطاً أو أقل من أشواط طواف الصدر ، أن يحلق رأس غيره ، سواء كان غيره محرماً أو لا ، وأما ما يوجب صدقة أقل من نصف صاع فهو أن يقتل جرادة ، فالواحدة من ذلك يتصدق لها بما شاء ، والاثنان والثلاثة يتصدق لها بكف من طعام ، فان زاد على ذلك فعليه نصف صاع .

الملكية - قالوا : اذا اصطاد حيواناً في الحرم وجب عليه الجزاء الآتي بيانه ، وكذا اذا تسبب في موته ، كما اذا رآه الصيد ففزع منه فوق فمات ، أو ركز رمحاً فعطب فيه الصيد فمات ، وهذا هو المعتمد في المذهب ، وبعضهم يقول : لا يجب الجزاء في مثل ذلك ، لأن الحاج لا يقصد صيده ، واذا دل محرم على الصيد فلا جزاء على الدال ، ولا يجوز أكل صيد المحرم على كل حال فهو كالميتة . وبيضة مثل لحمه ذلك ، ويجب الجزاء في قتل الصيد المذكور ، وتعريضه للتلف ، كأن ينتف ريشه ، ولم تتحقق سلامته ، أو يجرحه كذلك ، أو يطزده من الحرم فصاده صائد في الحل . أو هلك فيه قبل أن يعود للحرم ، والجزاء الواجب في الصيد ثلاثة أنواع على التخيير :

١ - مثل الصيد من النعم ، أي ما يقاربه في الصورة والقدر ، فان لم يوجد له مقارب في الصورة كفى اخراج مقارب له في القدر ، ولا يجزىء من النعم في الجزاء الا ما يصح في الضحية ، وهو ما أوفى سنة أن كان من الغنم ، وثلاث سنين ان كان من البقر ، وخمسا ان كان من الابل ، كما ذكر في الهدى . ٢ - قيمته طعاماً ، وتعتبر القيمة يوم تلفه ، وبنفس المحل الذي حصل فيه التلف ، فان لم يكن له قيمة بمحل التلف اعتبرت قيمته بأقرب الأماكن اليه ، =

= وتعطى هذه القيمة لمساكين المحل الذى وجد فيه التلف ، كل يأخذ مدا بمد النبى ﷺ
 ٣ - صيام أيام بعدد الأمداد التى يقوم بها الصيد من الطعام ، ويصوم يوما كاملا عن بعض
 المد ، لأن الصوم لا يتجزأ ، ولا يكون الجزاء الا بعد حكم عدلين فقيهين بأحكامه ، لأن تقدير
 المثل أو القيمة يحتاج الى ذلك ، والصوم لا يكن الا بعدد الأمداد ، فلا بد من التقويم
 أيضا حتى يصوم ، ويستثنى من المثل حمام مكة والحرم ويمامهما ، ففى ذلك شاة من الضأن
 أو المعز ، ولا يحتاج الى حكم ، فان عجز عن الشاة صام عشرة أيام ، ثم ان جزاء
 كل حيوان بحسبه ، فاذا أراد أن يخرج المثل فعليه فى صيد النعامة مثلها ، والمثل هنا معناه
 الناقة أو الجمل ، لأنهما يقاربان النعامة فى القدر والصورة فى الجملة ، وعليه فى صيد
 الفيل بدنه ذات سنامين • وعليه فى حمار الوحش وبقر الوحش بقرة ، وعليه فى الضبع
 والثعلب شاة • والجزاء المذكور يكون بحكم عدلين فقيهين بأحكام الصيد • فيحكمان بالمثل •
 أو القيمة أو صيام الأيام المذكورة • وفى صيد الضب والأرنب واليربوع وجميع طير الحل
 والحرم سوى حمام الحرم ويمامه المذكورين القيمة حين اتلافه ، أو صيام عشرة أيام ، فهو
 مخير بين اخراج القيمة طعاما ، وبين الصيام على الوجه المتقدم •

الحنبلة - قالوا : من أتلف صيدا فى الحرم بفعله المباشر ، أو كان سببا فى اتلافه ،
 فلا يخلو اما يكون ذلك الصيد مملوكا للغير أولا ، فان كان مملوكا فانه يجب على الصائد
 أمران : جزاء الصيد ، ويفرق على مساكين الحرم ، والضمان للمالك ، بحيث يقوم الصيد
 ان لم يكن له مثل ، أو يشتري مثله ويعطى لمالكه أما اذا لم يكن مملوكا فعلى
 صائده الجزاء فقط ، وينقسم الصيد الى قسمين ، الأول : ما له مثله من النعم
 فى الخلقة : كالحمار الوحشى ، وتيس الجبل ونحوهما ، وحكم هذا ينقسم الى قسمين
 أيضا ، أحدهما : ما ورد عن الصحابة فيه نص ، ثانيهما : ما لم يرد ، فالأول أشياء ، أحدها :
 النعامة ، فاذا اصطاد نعامة فى الحرم لزمه نحر بدنة - ناقة أو جمل - وبذلك حكم عمر ،
 وعثمان ، وعلى ، وغيرهم ، الثانى : حمار الوحش ، وتيس الجبل ، ويقال له : الوعل ،
 فمن اصطاده لزمته بقرة يذبحها ويتصدق بها على مساكين الحرم • الثالث : الضبع ، وجزاء
 صيده ذبح كبش ، الرابع : الظبى - يعنى الغزال - وجزاء صيده عنزة تذبح وتفرق على
 مساكين الحرم كذلك ، أما صيد الثعلب فلا جزاء فيه ، الخامس : الضب ، وجزاء صيده
 جدى بلغ من العمر ستة أشهر ، السادس : الأرنب فمن اصطاد أرنبا كان جزاؤه أن يذبح
 عناقا ، وهى أنثى المعز التى لها أقل من أربعة أشهر ، السابع : الوبر - بسكون الباء - وهو
 دابة سوداء دون القط ، وجزاء صيده جدى له ستة أشهر ، الثامن : الحمام فمن اصطاد
 حمامة أو ما كان على شاكلتها من كل طير يهدر ويشرب بوضغ منقاره فى الماء فيكرع كما
 تكرع الشاة ، ويقال لهذا الشرب - عب - فيشمل الدجاج والعصافير والقمارى ونحوها ،
 فجزاء من اصطاد شيئا منها فى الحرم شاة تذبح وتفرق على المساكين • =

مبحث العمرة

العمرة معناها في اللغة الزيارة ، يقال : أعمره إذا زاره ، وشرعا زيارة البيت الحرام على وجه مخصوص سيأتى بيانه •

حكمها ودليله

العمرة فرض عين في العمرة مرة واحدة... كالحج — على التفصيل السابق من كونه على الفور أو التراخي ، وخالف المالكية ، والحنفية فانتظر مذهبيهما تحت الخط (١) ، ودليل فرضيتها قوله تعالى : « **وَاتِمُوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ** » ، والمعنى ائتوا بهما تامين مستجمعين للشرائط والأركان ، ويدل على الفرضية أيضا حديث عائشة قالت : يا رسول الله : هل على النساء من جهاد ؟ قال : « نعم عليهن جهاد لا قتال فيه : الحج والعمرة » ، رواه الإمام أحمد وابن ماجه ، ورواته ثقة : وروى عن أبي رزين العقيلي أنه أتى النبي ﷺ فقال : ان أبا شيخ كبير لا يستطيع الحج ولا العمرة ، ولا الظعن ، قال : « حج عن أبيك واعتمر » رواه الخمسة : البخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه ، وصححه الترمذي ، وما زاد على المرة الواحدة فهو تطوع •

= وهذا أحد الأمرين الذي ورد فيهما حكم عن الصحابة ، ثانيهما : ما لم يرد فيه شيء ، فمن اصطاد شيئا في الحرم من غير الأشياء المذكورة ، فإنه يقوم بمعرفة حكمين عدلين ، ويجوز أن يكون القاتل أحد العدلين أو هما معا إذا لم يكونا عالمين بالتحريم ، أو وقع منهما ذلك خطأ لا عمدا ، أو قتله لحاجة أكله ، كما إذا لم يجد طعاما غيره ، وينبغي أن يراعى في الضمان المثل صفرا وكبرا ، وصحة وسقما ، وسلامة وعيبا ، ونحو ذلك •

هذا هو حكم القسم الأول ، وهو ما له مثل من النعم ، وأما حكم القسم الثاني ، وهو ما ليس له مثل من النعم ، فتجب في صيده القيمة ، وهو سائر الطيور سوى ما تقدم ، كطير الماء ، والأوز وغيرهما ، وإن نثف ريش الصيد أو شعره أو وبره ، فلا شيء عليه ، بشرط أن يعود ما أتلفه ، لأن النقص قد زال ، كما لو جرحه ، واندمل جرحه ، أما إذا صار عاجزا بذلك الفعل فعليه قيمة ما نقص من ثمنه بهذا الفعل •

(١) المالكية ، والحنفية — قالوا : العمرة سنة مؤكدة في العمر مرة لا فرض ، لقوله ﷺ : « **الحج مكتوب ، والعمرة تطوع** » رواه ابن ماجه • وأما قوله تعالى : « **وَاتِمُوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ** » فهو أمر بالاتمام بعد الشروع ، والعبادة متى شرع فيها يجب اتمامها ولو كانت نفلا ، فلا يدل على الفرضية ، وكذا قوله ﷺ في الحديث : « عليهن جهاد لا قتال فيه : الحج والعمرة » لا يدل على فرضية العمرة ، لأنه يحتمل أن يراد بلفظة « عليهن » ما يشمل =

شروطها

يشترط للعمرة ما يشترط للحج • وقد تقدمت الشروط مفصلة :

أركان العمرة

لها ثلاثة أركان : الاحرام ، والطواف ، والسعى بين الصفا والمروة عند الملكية ، والحنابلة وزاد الشافعية ركنين آخرين ، واقتصر الحنفية على ركن واحد ، فانظر مذهبيهما تحت الخط (١) •

مقاتها

لها ميقات زمانى ، وميقات مكانى ، فأما الزمانى فهو كل السنة ، فيصح انشاء الاحرام للعمرة من غير كراهة فى كل أوقات السنة ، الا فى أحوال مفصلة فى المذاهب المذكورة تحت الخط (٢) •

أما ميقاتها المكانى فهو كميات الحج على ما سبق بيانه ، الا بالنسبة لمن كان بمكة ، سواء

= الوجوب والتطوع ، فالوجوب بالنسبة للحج ، والتطوع بالنسبة للعمرة ، بدليل الحديث الأول « والعمرة تطوع » : وأما فرضية الحج فقد ثبتت بقوله تعالى : « والله على الناس حج البيت » وبغيره من الأدلة السابقة فى أول « مباحث الحج » •

(١) الشافعية — قالوا : أركان العمرة خمسة : الاحرام ، والطواف ، والسعى بين الصفا والمروة ، وازالة الشعر ، والترتيب بين هذه الأركان •
الحنفية — قالوا : للعمرة ركن واحد ، وهو معظم الطواف — أربعة أشواط — أما الاحرام فهو شرط لها ، وأما السعى بين الصفا والمروة فهو واجب ، كما تقدم فى الحج ، ومثل السعى الحلق أو التقصير ، فهو واجب فقط لا ركن •

(٢) الحنفية — قالوا : يكره الاحرام بالعمرة تحريما فى يوم عرفة قبل الزوال وبعده على الراجح ، وكذلك يكره الاحرام بها فى يوم عيد النحر ، وثلاثة أيام بعده ، كما يكره فعلها فى أشهر الحج لأهل مكة ، سواء كانوا مستوطنين بها أو مقيمين اذا أرادوا الحج فى تلك السنة ، فان أحرم بها فى وقت من هذه الأوقات لزمته بالشروع فيها ، لكن مع كراهة التحريم ، ويجب عليه رفضها تخلصا من الأثم ، ثم يقضيها ، وعليه دم للرفض ، فان لم يرفضها صحت مع الأثم ، وعليه دم ، وكذلك يكره تحريما الجمع بين احرامين لعمرتين ، فمن أحرم بعمرة فطاف لها شوطا واحدا ، أو طاف كل الأشواط ، أو لم يطف أصلا ، ثم أحرم بأخرى ارتفعت الثانية ، ولو لم يتو رفقها ، ولزمه قضاؤها ، وعليه دم للرفض ، ولو طاف وسعى للأولى ، ولم يبق عليه الا الحلق فأحرم بأخرى لزمته الأخرى ، ولا يرفضها وعليه دم للجمع •

كان من أهلها أو غريباً ، فإن ميقاته في العمرة الحل ، وهو ما عدا الحرم الذي يحرم التعرض فيه للصيد وأفضل الحل الجعرانة ، عند المالكية ، والشافعية ، وقال الحنفية ، والحنابلة ، أفضل الحل التنعيم ، ثم الجعرانة ، والجعرانة مكان بين مكة والطائف ، ثم التنعيم يليه في الفضل ، وهو مكان يسمى الآن بمسجد عائشة ، فيلزمه أن يخرج إلى طرف الحل ، ثم يحرم بخلاف الحج ، فإن ميقاته للمكي الحرم ، على التفصيل السابق ، فإذا أحرم المكي بالعمرة في الحرم ، فإن لم يخرج إلى الحل صح إحرامه ، وعليه دم لتركه الإحرام من الميقات ،

= بين إحرامين ، وإن حلق للأولى قبل الفراغ من الثانية لزمه دم آخر ، أما بعد الفراغ من الثانية فلا يلزمه دم آخر ، ون أحرم بحج ثم أحرم بعمرة قبل أن يطوف طواف القدوم لزمه ، وصار قارناً ، وأساء ، لأن العمرة لم تشرع مرتبة على الحج ، والسنة في القرآن أن يحرم بالحج والعمرة معاً ، أو يقدم إحرام العمرة على إحرام الحج ، ولا يندب له رفض العمرة وعليه دم شكر ، وتبطل عمرته هذه بالوقوف بعرفة للحج قبل أفعالها ، أما إذا أحرم بالعمرة بعد أن طاف طواف القدوم للحج ، فيندب له رفض العمرة ، وعليه دم للرفض ، ووجب عليه قضاؤها ، فإن لم يرفضها ومضى عليهما - الحج والعمرة - فعليه دم جبر ، وخالف المندوب . المالكية - قالوا : يصح الإحرام بالعمرة في كل وقت من السنة ، إلا إذا كان محرماً بحج أو بعمرة أخرى ، فلا يصح الإحرام بها حتى يفرغ من أعمال الحج أو العمرة الأولى ، والفراغ من أعمال الحج يكون بالوقوف والطواف والسعي ورمي الجمار في اليوم الرابع من أيام النحر ، أو مضى زمن الرمي بعد زوال شمس ذلك اليوم إذا لم يرم فيه ، ويندب تأخير الإحرام بها حتى تغرب شمس اليوم الرابع ، فإن أحرم بها بعد زمن الرمي من ذلك اليوم ، وقبل غروب الشمس صح الإحرام بها مع الكراهة ، إلا أنه لا يشرع في شيء من أعمال هذه العمرة حتى تغرب الشمس فإن فعل شيئاً من أفعالها . كأن طاف أو سعى قبل الغروب ، فلا يعتد به . ويلزمه إعادته بعد الغروب ، ولا يكره الإحرام بالعمرة في يوم عرفة ، ولا في أيام التشريق ، ولا غيرها ، وإذا أحرم بحجتين أو عمرتين ، فالثاني منهما لغو لا أثر له ، فلا ينعقد ، وإذا أحرم بحج ، ثم أردفه بعمرة ، فإن العمرة تكون لغوا .

الحنابلة - قالوا : تصح العمرة في كل أوقات السنة . ولا تكره في أيام التشريق ولا غيرها إلا أنه إذا أحرم بالحج ، ثم أدخل عليه العمرة لم يصح إحرامه بها في هذه الحالة فيلغو الإحرام بها ، ولا يكون قارناً ، ولا يلزمه بالإحرام الثاني شيء ، وإن أحرم بعمرتين انعقد بأحدهما ، ولغت الأخرى ، ومثل ذلك ما إذا أحرم بحجتين . الشافعية - قالوا : تصح العمرة في جميع الأوقات من غير كراهة : إلا لمن كان مهرماً بالحج فلا يصح إحرامه بالعمرة ، فإن أحرم بها ، فلا ينعقد إحرامه ، كما أنه إذا أحرم بحجتين أو عمرتين فإنه ينعقد بأحدهما ، ويلغو الآخر .

وخالف في ذلك المالكية فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ، وان خرج قبل أن يطوف ويسعى ، وأحرم من الميقات ، فلا شيء عليه ، ويندب الاكثار من العمرة ، وتتأكد في شهر رمضان ، بالهناق ثلاثة ، وخالف المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٢) ، لما روى عن أبي عباس « عمرة في رمضان تعدل حجة » .

وواجباتها ، وسننها ، ومفسداتهما

يجب للعمرة ما يجب للحج ، وكذلك يسن لها ما يسن له ، وبالجملية فهي كاللحج في الاحرام ، والفرائض ، والواجبات ، والسنن ، والمحرمات ، والمكروهات ، والمفسدات ، الا عند المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (٣) ، والاحصار ، وغير ذلك ، ولكنها تخالفه في أمور : منها أنها ليس لها وقت معين ، ولا تفوت وليس فيها وقوف بعرفة ، ولا نزول بمزدلفة ، وليس فيها رمي جمار ، ولا جمع بين صلاتين بسبب الحج ، عند ثلاثة من الأئمة القائلين بأنه يجمع بين الصلاتين بسبب الحج فقط ، وقال الشافعية : ان الحج والعمرة ليسا بسببين للجمع بين الصلاتين ، وانما سببه السفر فقط كما تقدم في مبحثه ، وليس فيها طواف قدوم ، ولا خطبة ، وميقاتها الحل لجميع الناس ، بخلاف الحج ، فان ميقاته للمكي الحرم ، كما

(١) المالكية — قالوا : اذا أحرم بالعمرة من الحرم فلا دم عليه ، ولكن يجب عليه أن يخرج الى الحل قبل طوافها وسعيها ، لأن كل احرام لابد أن يجمع فيه بين الحل والحرم ، فان طاف للعمرة وسعى ، ثم خرج للحل ، فلا يعتد بذلك ، وعليه اعادة الطواف والسعي حتما بعد خروجه للحل .

(٢) المالكية — قالوا : يكره تكرار العمرة في السنة مرتين الا لمن كان داخلا مكة قبل أشهر الحج ، وكان ممن يحرم عليه مجاوزة الميقات حالا كما تقدم ، فانه لا يكره له تكرارها ، بل يحرم بعمرة حين دخوله ولو كان قد تقدمت له عمرة في هذا العام . فاذا أراد دخول مكة في أشهر الحج دخل بحج لا بعمرة ، لأنه لا يكره الاحرام بالحج في هذه الحالة ، بخلاف الاحرام به قبل زمانه ، فانه مكروه . وأما فعل العمرة مرة ثانية في عام آخر فهو مندوب ، وينبغي أن يقصد بها اقامة الموسم لتتبع سنة كفاية عن عموم الناس ، لأنها سنة كفاية كل عام بالنسبة لعموم الناس ، وابتداء السنة بالنسبة للعمرة المحرم ، ولا فرق عندهم بين رمضان وغيره ، فلا تتأكد فيه .

(٣) المالكية — قالوا : يفسد العمرة ما يفسد الحج من الجماع ونحوه ، الا أن ذلك لا يفسدها الا اذا وقع قبل تمامها بالسعى بين الصفا والمروة ، ومتى فسدت وجب عليه اتمامها وقضاؤها فورا ، ونحر هدي للفساد وتأخير نحره الى زمن القضاء . كما تقدم في « الحج » . أما اذا وقع الجماع ونحوه بعد السعى وقبله الحلق . فلا تفسد العمرة . ويجب عليه دم كما يجب عليه دم — هدي — بأخراج المذبي ونحوه . مما تقدم في « الحج » .

تقدم في « مباحث الاحرام » وتخالف العمرة بالحج أيضا في أنها سنة مؤكدة لا فرض ، عند المالكية ، والحنفية ، فهذه هي الأمور التي تخالف فيها العمرة بالحج ، وزاد الحنفية أيضا أمرين آخرين ، فانظرهما تحت الخط (١) .

مبحث القران والتمتع ، والافراد وما يتعلق بها

من أراد الحج والعمرة جاز له في الاحرام بهما ثلاث كيفيات ، الأولى : الافراد ، وهو أن يحرم بالحج وحده ، فاذا فرغ من أعماله أحرم بالعمرة وطاف وسعى لها على ما تقدم في « مبحث العمرة » ، الثانية : القران ، وهو الجمع بين الحج والعمرة في احرام واحد ، حقيقة ، أو حكما ، الثالثة : التمتع ، وهو أن يعتمر أولا ، ثم يحج من عامة ، وفي كل ذلك تفصيل المذاهب ، فانظره تحت الخط (٢) .

(١) الحنفية — قالوا : يزداد على ذلك أنه لا تجب بدنة بافسادها ، ولا بطوافها جنبا ، بخلاف الحج ، وانما تجب بذلك شاة في العمرة ، ويزاد أيضا أنه ليس لها طواف وداع كما في الحج .

(٢) الشافعية — قالوا : الحج ، والعمرة يؤديان على ثلاثة أوجه : الأول : الافراد ، وهو أن يحرم الشخص بالحج في أشهره من ميقات بلده ، وبعد الفراغ من أعمال الحج كلها يحرم بالعمرة ، الثاني : التمتع ، وهو أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج من الميقات الذي مر عليه في طريقه ، وان كان غير ميقات بلده ، ثم يأتي بأعمالها ، وبعد الفراغ منها يحرم بالحج من مكة أو من الميقات الذي أحرم منه للعمرة ، أو من مثل مسافته ، أو من ميقات أقرب منه ، فاذا أحرم بالعمرة بعد الميقات الذي مر عليه ، ثم أحرم بالحج بعد الفراغ منها كان متمتعا أيضا ، وعليه الاثم ودم لجاوزته الميقات بدون احرام مع ارادته ، وسمى هذا متمتعا لأنه تمتع بمحظورات الاحرام بين النسكين ، الثالث : القران . وهو أن يحرم بالحج والعمرة معا من ميقات الحج ، سواء كان ميقات بلده أو الميقات الذي مر عليه في طريقه ، فان كان بمكة وأحرم منها بالحج والعمرة كان قارنا ، ولا يلزمه الخروج الى الحل لأجل العمرة ، لأنها مندرجة في الحج ، تابعة له ، ومن القران أيضا أن يحرم بالعمرة أولا ، سواء كان ذلك في أشهر الحج أو قبل أشهره ، ثم يدخل الحج عليها في أشهره قبل أن يشرع في طواف العمرة : وصفة ادخال الحج على العمرة أن ينوي الحج قبل الشروع في طوافها ، كما تقدم ، وأما ادخال العمرة على الحج فلا يصح ، ويكون لغوا ، والأفضل من هذه الأوجه الثلاثة : الافراد ، ويليه التمتع ، ثم القران ، وانما يكون الافراد أفضل ان اعتمر من عامة . فان تأخرت العمرة عن عام الحج كان الافراد مفضولا ، لأن تأخير العمرة عن عام الحج مكروه . والقارن يلزمه عمل واحد فقط ، وهو عمل الحج ، فيكفيه طواف واحد ، وسعى واحد للحج والعمرة ، لقوله ﷺ : « من أحرم بالحج والعمرة أجزاء طواف واحد ، وسعى واحد عنهما حتى يحل منهما جميعا » صححه

الترمذى ، ويجب على كل من المتمتع والقارن هدى ، أما وجوب الهدى على المتمتع ، فلقلوله تعالى : (فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم) ، وأما وجوبه على القارن ، فلما روى الشيخان عن عائشة رضى الله عنها أنه ﷺ ذبح عن نسائه البقر يوم النحر . وكن قارنات ، وإنما يجب الهدى على القارن والمتمتع بشروط ، الأول : أن لا يكون كل منهما من حاضرى المسجد الحرام ، والمراد بحاضرى المسجد الحرام ، من له مسكن بين مساكنهم ، والحرام أقل من مرحلتين فإن كان من أهل هذه الجهة فلا يجب عليهما الهدى ، الثانى : أن تقع عمرة المتمتع فى أشهر الحج ، فإذا أحرم بالعمرة قبل أشهر الحج ، سواء أتمها قبل دخول شهور الحج أو أتمها فيها فلا يجب عليه الهدى ، لأنه لم يجمع بين الحج والعمرة فى أشهر الحج ، فأشبهه المفرد . الثالث : أن يحج من عامه ، فإذا اعتمر فى أشهر الحج ، ثم حج فى عام آخر ، أو لم يحج أصلا ، فلا دم عليه ، الرابع : أن لا يعود المتمتع بعد فراغه من العمرة الى الميقات الذى أحرم منه أولا ، أو الى ميقات آخر ليحرم منه بالحج ، وأن لا يعود القارن الى الميقات بعد دخول مكة ، وقبل تلبسه بنسك : كالوقوف بعرفة ، وطواف القدوم ، فإن عاد المتمتع الى الميقات ليحرم منه بالحج ، فلا دم عليه ، وكذلك اذا عاد القارن الى أى ميقات بعد أن أحرم بهما معا ، أو بعد أن أدخل الحج على العمرة ، على ما تقدم فى « تعريف القران » فلا دم عليه ، ووقت وجوب الدم على المتمتع هو وقت الاحرام بالحج ، ويجوز على الأصح تقديمه على هذا الوقت ، فيذبحه اذا فراغ من عمرته ، والأفضل ذبحه يوم النحر ، ولا آخر لوقته ، كسائر دماء الجبر ، ومن عجزا عن الهدى فى الحرم : اما لعدم وجوده أصلا ، أو لعجزه عن ثمنه ، أو وجده يباع بأكثر من ثمن المثل ، أو كان محتاجا الى ثمنه ، ففى كل هذه الأحوال يجب عليه أن يصوم بدل الهدى عشرة أيام : ثلاثة فى الحج وسبعة اذا رجع الى وطنه ، والأيام الثلاثة انما يصومها بعد الاحرام بالحج ، فلو صامها المتمتع قبل الاحرام بالحج ، فلا يجزئ ذلك ، ويسن أن يصومها قبل يوم عرفة ، لأنه يسن فطر ذلك اليوم ، فإن أخرها عن أيام التشريق أثم : وكان صومها قضاء ، ولا دم عليه بالتأخير ، وأما الأيام السبعة فيصومها اذا رجع لوطنه ، أو أى بلد يريد توطنها ، فلو توطن مكة صام فيها الأيام السبعة ، وإنما يجزئ صومها فى وطنه اذا عاد اليه بعد الفراغ من الأعمال ، فلو رجع لوطنه قبل الطواف أو السعى ، فلا يجزئ صومها ، نعم لو بقى عليه من أعمال الحج الحلق جاز أن يصومها فى وطنه بعد أن يحلق .

الملكية — قالوا : من أراد أن يحج ويعتمر فله فى الأهرام بهما ثلاث حالات : الأولى : الافراد ، وهو أن يحرم بالحج وحده ، فإذا أتم أعماله اعتمر ، الثانية : المتمتع ، وهو أن يحرم بالعمرة أولا ، بحيث يفعل بعض أعمالها ، ولو ركنا واحدا فى أشهر =

الحج ، ثم يحج من عامه ، وتدخل أشهر الحج بغروب شمس آخر يوم من رمضان ، فإذا أحرم بالعمرة آخر يوم من رمضان ثم انتهى من أعمالها ليلة العيد ، فهو متمتع أن حج من عامه ، وأما إذا انتهى من أعمال العمرة قبل غروب الشمس ، ثم حج من عامه ، فليس متمتعاً ، لأنه لم يفعل شيئاً من أركان العمرة في أشهر الحج ، الثالثة : القران ، وله صورتان ، الأولى : أن يحرم بالحج والعمرة معاً ، الثانية : أن يحرم بالعمرة أولاً ثم يدخل الحج عليها قبل أن يركع ركعتي طواف العمرة ، سواء كان ذلك الإدخال قبل الشروع في طواف العمرة ، أو بعد الشروع فيه ، قبل تمامه ، أو بعد تمامه ، وقبل صلاة ركعتيه ، ففي كل هذه الحالات يكون قارناً ، إلا أنه يكره إدخال الحج على العمرة بعد طوافها ، وقبل صلاة الركعتين ، فإذا أدخل الحج على العمرة بعد الشروع في طوافها أتمه على أنه نفل ، واندرج الطواف المطلوب للعمرة في طواف الحج ، لأن القارن يكفيه طواف واحد ، وسعى واحد ، كما يأتي ، وكذلك إذا أدخل الحج على العمرة بعد طوافها ، وقبل الركعتين فإن طوافها ينقلب تطوعاً ، أما إذا أدخل الحج على العمرة بعد طوافها ، وصلاة ركعتيه ، فإن إحرامه بالحج يكون لغواً ، ولا ينعقد ، كما يلغو الإحرام بالحج إذا كانت العمرة التي أدخل عليها الحج فاسدة ، ويجب عليه إتمام العمرة الفاسدة وقضاؤها فوراً ، كما تقدم في « مبحث العمرة » ، فادخل الحج على العمرة إنما يصح بشرطين ، الأول : أن يكون الإرداف — إدخال الحج على العمرة — قبل صلاة ركعتي الطواف للعمرة . الثاني : أن تصح العمرة التي أدخل الحج عليها . فإذا انتفى شرط في هذين فلا يصح الإرداف . ولا ينعقد الإحرام بالحج وأما إدخال العمرة على الحج بأن يحرم بالحج أولاً ، ثم يدخل العمرة عليه فلا يصح ويكون لغواً غير منعقد لأن الضعيف لا يرتد على القوى ، وأفضل أوجه الإحرام للأفراد ، ثم القران . ثم التمتع ، والقارن يلزمه عمل واحد للحج والعمرة . وهو عمل الحج مفرداً فيكفيه طواف واحد ، وسعى واحد وحلق واحد للحج والعمرة . غاية الأمر أنه يلزمه هدى للقران . كما أن المتمتع أيضاً يلزمه هدى . قال تعالى : (فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى) ، وقد وردت السنة بما يفيد وجوب الهدى على القارن . ويشترط لوجوب الهدى على كل من القارن والمتمتع أمران ، الأول : أن لا يكون متوطناً مكة ، أو ما في حكمها وقت القران والتمتع أي وقت الإحرام بالحج والعمرة معاً في إحدى صورتى القران ووقت الإحرام بالعمرة في الصورة الأخرى ، وفي التمتع ، وما في حكم مكة هو ما لا يقصر المسافر منها حتى يجاوزه ، فإن كان متوطناً بمكة أو ما في حكمها وقت فعلها ، فلا هدى عليه ، لأنه لم يتمتع باسقاط أحد السفرين عنه ، ودم القران والتمتع إنما وجب لذلك ، قال تعالى : « ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام » ، فسر المالكية حاضري المسجد الحرام بأهل مكة وما في حكمها ، الثاني : أن يحج من عامه ، فلو تمتع مانع من الحج في هذا العام كان صد عنه بعدو أو صد

= غيره بعد أن قرن أو تمتع ، ثم تحلل من احرامه لأجل المانع ، فلا دم عليه ، ويشترط لوجوب الهدى على المتمتع شرط ثالث ، وهو أن لا يرجع لبلده أو مثله في البعد بعد الفراغ من أعمال العمرة ، وقبل الاحرام بالحج ، ثم إن هدى المتمتع انما يجب باحرام الحج ، لأن المتمتع لا يتحقق الا به ، وهذا الوجوب موسع ، ويتضيق برمى جمرة العقبة يوم النحر ، فلو مات المتمتع بعد رمى الجمرة المذكورة تعين على ورثته أن يهدوا عنه من رأس ماله ، أما اذا مات قبل ذلك ، فلا يلزم الورثة الاهداء عنه ، لا من رأس ماله ، ولا من ثلثه ، وأجزأ نحر هدى المتمتع بعد الاحرام بالعمرة ، وقبل الاحرام بالحج ، ومن عجز عن الهدى وجب عليه أن يصوم بدله عشرة أيام ، ثلاثة في الحج وسبعة إذا رجع منه ، قال تعالى : « فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج ، وسبعة إذا رجعتم » والعجز عن الهدى اما لعدم وجوده ، أو لعدم وجود ثمنه ، وعدم وجود من يقرضه إياه ، أو لاحتياجه لثمنه في نفقاته الخصوصية ، أما صوم الأيام الثلاثة فيبتدىء وقته من حين الاحرام بالحج ، ويمتد الى يوم النحر ، فان لم يصمها قبل يوم النحر صام وجوبا الأيام الثلاثة التالية له - ليوم النحر - وهي أيام التشريق ، ويكره تأخير صومها الى أيام التشريق من غير عذر ، فان أخر صومها عن أيام التشريق ، صامها في أى وقت شاء ، سواء وصلها بالسبعة الباقية ، أو لا . وأما السبعة الباقية فيصومها اذا فرغ من أعمال الحج ، بأن ينتهى من رمى الجمار سواء رجع الى أهله أو لا ، فالمراد بالرجوع في الآية الكريمة المتقدمة « وسبعة إذا رجعتم » الفراغ من أعمال الحج . ويندب تأخير صومها حتى يرجع الى أهله بالفعل . أما اذا صامها قبل الفراغ من أعمال الحج فلا يجزئ صومها . سواء كان ذلك قبل الوقوف بعرفة أو بعده . وكل من لزمه الهدى لنقص في حج أو عمرة كأن ترك واجبا من واجبات الاحرام بأن جاوز الميقات بدون احرام . أو أمذى أو فعل غير ذلك مما يوجب الهدى ، كما تقدم في « مبحث الجنایات » ثم عجز عنه . وجب عليه أن يصوم بدله عشرة أيام على التفصيل السابق ، وانما يصوم الأيام الثلاثة قبل أيام التشريق أو فيها اذا تقدم سبب الهدى على الوقوف بعرفة . أما اذا حصل سببه يوم عرفة أو بعده ، فلا يصوم الأيام الثلاثة ألا بعد أيام التشريق ، واذا قدر على الهدى بعد الشروع في صوم الأيام الثلاثة ، وقبل تمامها ، ندب له الاهداء ، وأتم صوم اليوم الذى هو فيه تطوعا . أما اذا قدر عليه بعد تمام الأيام الثلاثة فلا يندب له الرجوع للهدى . لكن لو رجع اليه أجزأه ولا يصوم ، لأن الهدى الاصل .

الحنابلة - قالوا : من أراد الاحرام فهو مخير بين ثلاثة أمور : المتمتع ، والافراد والقران ، وأفضلها المتمتع ثم الافراد ثم القران . أما المتمتع فهو أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج . ويفرغ منها بالتحليل ، فان لم يحرم بها في أشهر الحج لم يكن متمتعا ، ويشترط أن يحج في عامه لقوله تعالى : « فمن تمتع » الآية فان ظاهره يقتضى =

= الموالاة بينهما ، وأما الافراد ، فهو أن يحرم بالحج مفردا ، فإذا فرغ من الحج اعتمر العمرة الواجبة عليه ان كانت باقية في ذمته ، وأما القران ، فهو أن يحرم بالحج والعمرة معا ، أو يحرم بالعمرة ، ثم يدخل عليها بالحج قبل الشروع في طوافها ، إلا إذا كان معه هدى ، فإنه يصح له أن يدخل الحج على العمرة ، ولو بعد السعى ، ويكون بذلك قارنا ، ويصح ادخال الحج على العمرة ، وان كان محرما به في غير أشهر الحج ، أما إذا أحرم بالحج ، ثم أدخل عليه العمرة لم يصح احرامه بها ، ولم يصح قارنا ولا يعمل القارن شيئا زائدا من أعمال الحج عن الفرد ، فيطوف طوافا واحدا ، ويسعى سعيا واحدا ، وهكذا ، ويجب على المتمتع هدى لقوله تعالى : « فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى » الآية ، وهو هدى عبادة ، لا هدى جبر ، وانما يجب الهدى بسبعة شروط ، أولا : أن لا يكون المتمتع من أهل مكة أو مستوطنا بها ، وأهل الحرم ، وأن لا يكون بينه وبين نفس الحرم أقل مسافة القصر ، فإن كان كذلك فلا يجب عليه الهدى ، ثانيا : أن يعتصر في أشهر الحج ، ثالثا : أن يحج من عامه ، كما تقدم ، رابعا : أن لا يسافر بين الحج والعمرة مسافة قصر فأكثر ، فإن سافر مسافة قصر فأكثر ، ثم أحرم بالحج ، فلا هدى عليه ، خامسا : أن يحل من العمرة قبل احرامه من الحج فإن أحرم به قبل حله منها صار قارنا لا متمتعا ، ولزمه هدى قران ، سادسا : أن يحرم بالعمرة من ميقات بلاده ، أو من مكان بينه وبين مكة مسافة قصر فأكثر ، فلو أحرم من دون ذلك يكون من أهل المسجد الحرام ، كما تقدم ، وانما يكون عليه هدى مجاوزة الميقات ان تجاوزه بغير احرام وهو من أهل الوجوب ، سابعا : أن ينوي التمتع في ابتداء العمرة أو أثنائها ، ويلزم هدى التمتع والقران بطول فجر يوم النحر ، ويلزم القارن أيضا هدى نسك إذا لم يكن من أهل المسجد الحرام ، ولا يسقط هدى التمتع والقران بفسادهما ، ولا يسقط بفوات الحج ، وإذا قضى القارن ما فاتته قارنا لزمه هديان : هدى لقارانه الأول ، وهدى لقارانه الثاني ، ولو ساق المتمتع هديا فليس له أن يحل من عمرته ، فيحرم بحج إذا طاف وسعى لعمرته قبل تحلله بالحل ، فإذا ذبحه يوم النحر حل من الحج والعمرة معا ، والمعتصر يحل متى فرغ من عمرته في أشهر الحج وغيرها ، ولو كان معه الهدى بخلاف المتمتع ، فإن كان معه هدى نحره عند المروة ، ويجوز أن ينحره في أي مكان من الحرم ، ومن عجز عن الهدى بأن لم يجده يباع ، أو وجده ، ولم يجد ثمنه فعليه أن يصوم عشرة أيام : منها ثلاثة في أشهر الحج ، والسبعة الباقية يصومها إذا رجع الى أهله ، والأفضل أن يكون آخر الايام الثلاثة يوم عرفة فإن لم يصم الثلاثة قبل يوم النحر صام أيام منى وهي الثلاثة التالية ليوم العيد ولا هدى عليه في ذلك ، فإن لم يصمها في أيام منى صام عشرة أيام كاملة ، وعليه هدى لتأخير ، واجبا من واجبات الحج عن وقته ، ويجوز أن يصوم الثلاثة قبل احرامه بالحج بعد أن يحرم بالعمرة ، وأما صومها قبل احرامه بالعمرة ، فلا يجوز ، أما =

= وقت وجوب صوم الأيام الثلاثة فهو وقت وجوب الهدى ، هو طلوع فجر يوم النحر ، ولا يصح صوم السبعة بعد احرامه بالحج وقبل فراغه منه ، كما لا يصح صومها في أيام منى ، ولا بعد أيام منى قبل طواف الزيارة ، أما ان صامها بعد طواف الزيارة والسعى فانه يصح ، ولا يجب في صوم الثلاثة ولا السبعة تتابع ، ولا تفريق ، ومتى وجب عليه الصوم ، ثم وجد الهدى ، فلا يجب عليه الانتقال اليه ، ولو لم يشرع في الصوم ، فان شاء انتقل اليه ، وان شاء لم ينتقل وصام .

الحنفية - قالوا : من أراد الاحرام فهو مخير بين الافراد والقران والتمتع ، الا أن القران أفضل من الاثنين ، والتمتع أفضل من الافراد ، وأنما يكون القران أفضل اذا لم يخش أن يترتب عليه ارتكاب محظور من محظورات الاحرام لطوم الأيام التي يلزم أن يبقى فيها محرما ، فاذا خشي المحرم الوقوع في شيء منها كان التمتع أفضل لقلة الأيام التي يلزم فيها البقاء على الاحرام في التمتع ، فيمكن للانسان أن يضبط نفسه ، أما الافراد فهو الاحرام بالحج وحده . وأما القران فمعناه في اللغة الجمع بين شيئين ، ومعناه شرعا أن يحرم بحجة وعمرة معا حقيقة أو حكما فالجمع بينهما حقيقة هو أن يجمع بينهما باحرام واحد في زمان واحد ، والجمع بينهما حكما هو أن يؤخر احرام الحج عن احرام العمرة ، ثم يجمع بين أفعالهما ، وذلك بأن يحرم بالعمرة أولا ، ثم قبل أن يطوف لهما أربعة أشواط يحرم بالحج ، فلو أحرم بالحج بعد أن طاف للعمرة أربعة أشواط لم يكن قارنا بل متمتعا بأن كان طوافه في أشهر الحج ، والا لم يكن قارنا ولا متمتعا ، أما ان أحرم بالحج أولا ، ثم نوى العمرة قبل طواف القدوم فانه يكون قارنا مع الاساءة ، وبعد طواف القدوم يكون عليه هدى ، كما تقدم في « مبحث العمرة » ويصح احرام القارن من الميقات أو قبله ، فان جاوز الميقات بلا احرام لزمه هدى ، ألا اذا عاد اليه محرما ، ويصح احرامه في أشهر الحج وقبلها الا أن تقديم الاحرام على أشهر الحج مكروه ، أما أفعال الحج والعمرة فانه لابد من وقوعها في أشهر الحج بأن يؤدي طواف العمرة أو أكثره ، وجميع سعيها وسعى الحج في تلك الأشهر ، ويسن أن يتلفظ بقوله : اللهم انى أريد العمرة والحج فيسرها لى ، وتقبلهما منى ويستحب أن يقدم العمرة في الذكر ، كما يجب أن يقدمها في العمل ، لأن الحج لا يكفى لعمل العمرة ، فيجب أولا أن يطوف للعمرة سبعة أشواط يرمل في الثلاثة الأول ، بشرط وقوع ذلك الطواف أو أكثره ، في أشهر الحج ، كما تقدم آنفا ، ولو نوى بالطواف للعمرة الطواف للحج وقع طوافه عن العمرة ، لأن من طاف طوافا في وقته وقع له ، سواء نواه أو لا ، ثم يسعى لها ، ويتم عمل العمرة بذلك ، ولكن لا يتحلل منها لكونه محرما بالحج ، فيتوقف تحلله على فراغه من أفعاله أيضا ، فلو حلق لزمه دمان لجنايته على احرامين ، ثم بعد الفراغ من العمرة يشرع في أعمال الحج كما تقدم ، فلو طاف فقط ، ثم طاف للحج بعد ذلك ثم سعى للعمرة بعد طوافه للحج ثم سعى =

= للحج بعد ذلك صح مع الاساءة ، ولا هدى عليه بسبب ذلك ، ويشترط للقران سبعة شروط ، الأول : أن يحرم بالحج قبل طواف العمرة كله أو أكثره ، فلو أحرم بعد أن يطوف أكثر طواف العمرة لم يكن قارنا . الثانى : أن يحرم بالحج قبل افساد العمرة . الثالث : أن يطوف للعمرة كل طوافها أو أكثره قبل الوقوف بعرفة ، فلو لم يطف لها حتى وقف بعرفة بعد الزوال ارتفعت عمرته وبطل قرانه ، وسقط عنه الهدى اللازم للعمرة ، أما لو طاف أكثر طواف العمرة ثم وقف ، فإنه يتم الباقي من طوافها قبل طواف الزيارة ، الرابع : أن يصون الحج والعمرة عن الفساد ، فلو جامع مثلاً قبل الوقوف ، وقبل أكثر طواف العمرة بطل قرانه ، وسقط عنه الهدى ، الخامس : أن يطوف للعمرة طوافها كله أو أكثره في أشهر الحج ، فان طاف أكثر طوافها قبل أشهر الحج لم يصير قارنا ، السادس : أن لا يكون من أهل مكة ، فلا يصح قران المكى الا اذا خرج من مكة الى جهة أخرى قبل أشهر الحج ، السابع : أن لا يفوته الحج فلو فاتته لم يكن قارنا ، وسقط عنه الهدى ، ولا يشترط لصحة القران عدم الإمام بأهله ، فيصح قران من طاف بالعمرة ، ثم رجع الى موطنه بعد طوافها دون أن يتحلل ، وأما التمتع شرعاً فهو أن يحرم بالعمرة أولاً في أشهر الحج أو قبلها ، بشرط أن يطوف أكثر أشواطها في أشهر الحج ، ثم يحرم بالحج في سفر واحد حقيقة أو حكماً ، بأن لا يعود الى بلده بعد العمرة أصلاً ، أو يعود الى بلده ، ولكن يكون العود الى مكة ثانياً مطلوباً منه لسببين ، أحدهما : أن يكون قد ساق الهدى ، لأن الهدى يمنعه من التحلل قبل يوم النحر ، ثانيهما : أن يعود الى بلده قبل أن يحلق ، لأنه في هذه الحالة يكون العود الى الحرم مستحقاً عليه لوجوب الحلق في الحرم . ويسمى ذلك العود الى بلده الماما بأهله غير صحيح ، فلو اعتمر بلا سوق هدى ، ثم عاد الى بلده قبل الحلق كان باقياً على احرامه ، فان رجع الى الحج قبل أن يحلق في بلده كان متمتعاً ، لأن المامه بأهله لم يكن صحيحاً ، أما ان حلق ببلده فقد بطل تمتعه ، وان اعتمر مع سوق الهدى فلا يخلو أما ان يتركه الى يوم النحر أو لا ، فان تركه الى يوم النحر فتمتع به صحيح ، ولا شيء عليه سوى ذلك الهدى ، سواء عاد الى أهله أو لا ، وان تعجل ذبح هديه ، فاما أن يرجع الى أهله أو لا ، فان رجع فلا شيء عليه مطلقاً ، سواء حج من عامه أو لا ، وبطل تمتعه ، وان لم يرجع الى أهله ، فان لم يحج من عامه فلا شيء عليه أيضاً ، وان حج من عامه لزمه دمان : دم المتعة ، ودم الحل قبل أوانه ، ويشترط لصحة التمتع شروط ، منها أن يطوف طواف العمرة جميعه أو أكثره في أشهر الحج ، ومنها أن يقدم احرام العمرة على الحج ، ومنها أن يطوف طواف العمرة كله أو أكثره قبل احرام الحج ، ومنها عدم افساد العمرة ومنها عدم افساد الحج ، ومنها عدم الإمام بأهله الماما صحيحاً ، كما تقدم ، ومنها أن يؤدي الحج والعمرة في سنة واحدة ، فلو طاف للعمرة في أشهر الحج هذه السنة ثم حج في سنة أخرى لم يكن متمتعاً ، وان لم يرجع الى أهله أو بقى محرماً الى الثانية ، ومنها عدم التوطن بمكة =

مبحث الهدى

تعريفه

هو ما يهدى من النعم للحرم ، ويكون من الابل والبقر والغنم ، وهى على هذا الترتيب فى الأفضلية : الابل ، يليها البقر ، ثم الغنم ، ولا يجزىء من الابل الا ما أكمل خمس سنوات ودخل فى السادسة ، ولا يجزىء من البقر الا ما له سنتان كاملتان — ودخل فى الثالثة ، وخالف المالكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ، أما ما يجزىء من الغنم ضأنًا

فلو اعتمر ثم عزم على المقام بمكة أبدا لا يكون متمتعا ، والا كان متمتعا ، ومنها أن لا تدخل عليه أشهر الحج وهو حلال بمكة ، لأنه حينئذ يكون ليس من أهل التمتع كأهل مكة ، وكذا لا تدخل عليه أشهر الحج وهو محرم ، ولكن طاف للعمرة أكثر طوافها فى غير أشهر الحج ، وبعد أن يفرغ المتمتع من أعمال العمرة يتحلل منها ان شاء ، اما بالحلق ، أو التقصير ، ثم يظل حلالا الى أن يحرم بالحج فى اليوم الثامن ، وهو يوم التروية ، لأنه يوم أحرام أهل مكة ، ويجوز له أن يؤخر الاحرام الى اليوم التاسع ، وهو يوم عرفة متى استطاع أن يقف بعرفة فى زمنه ، ويجب على كل من القارن والمتمتع هدى يذبح يوم النحر بعد رمى جمرة العقبة ، قال تعالى : « فمن تمتع بالعمرة الى الحج ، فما استيسر من الهدى ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام فى الحج ، وسبعة اذا رجعتم تلك عشر كاملة » . والقرآن كالتمتع فى المعنى ، فيجب فيه الهدى ان وجد ، كما يجب فى التمتع ، فان لم يجد الهدى وجب عليه أن يصوم ثلاثة أيام ولو متفرقة ، والأفضل تتابعها ، ويكون صومها فى أشهر الحج .

بشرط أن يكون بعد احرام العمرة ، ولا يجزىء صومها قبله ، ويصوم أيضا وجوبا سبعة أيام اذا فرغ من أعمال الحج ، والأفضل فيها التتابع أيضا ، كما أن الأفضل تأخير الصيام حتى لا يبقى على العيد سوى ثلاثة أيام لجواز أن يتيسر له الهدى ، قبل ذلك ، فلا يحتاج للصوم ، أما صوم الأيام السبعة فيصومها بعد الفراغ من الحج فى أى وقت شاء الا فى الأيام المنهى عنها ، كأيام التشريق ، فان صامها فلا يجزئه ، فان لم يصم الأيام الثلاثة حتى جاء يوم النحر ، يجزئه الا الهدى ، فان لم يقدر على الهدى تحلل ، ووجب عليه هديان فى ذمته ، أحدهما للقران أو التمتع ، والثانى للتحلل قبل ذبح الهدى ، ولو قدر على الهدى قبل التحلل من الحج بالحلق أو التقصير بطل صومه ورجع للهدى ، وقد علمت أن القران والتمتع لا يصحان ممن كان داخل الحرم ، قال تعالى : « ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام » وحاضروا المسجد الحرام من كانوا داخلوا الوقت ، وهم أهل الحرم .

(١) المالكية — قالوا : لا يجزىء من البقر الا ماله ثلاث سنين ودخل فى الرابعة دخولا

ما ، ولو بصوم .

ومعزاً ، ففيه تفصيل المذاهب المذكور تحت الخط (١) .

أقسام الهدى

ينقسم الهدى الى ثلاثة أقسام : الأول : واجب العمل في الحج والعمرة : كهدى التمتع والقران ويسميه الحنفية دم شكر ، وكالهدى اللازم لترك واجب من الواجبات ، كما تقدم ، والثاني : مندور وهو واجب أيضا لكن بالنذر ، الثالث : تطوع ، وهو ما تبرع به المحرم .

وقت ذبح الهدى ومكانه

وفي وقت ذبح الهدى ومكانه تفصيل في المذاهب ، مذكور تحت الخط (٢) .

(١) الشافعية — قالوا : يجزىء من الضأن الجذع ، وهو ما له سنة كاملة على الأصح ، أو ما له ستة أشهر إذا سقطت مقدم أسنانه ، ومن المعز المثني ، وهو ما له سنتان .
المالكية — قالوا : يجزىء من الضأن ما أكمل سنة ودخل في الثانية دخولا ما ، ولو بيوم ، ومن المعز ما أكمل سنة ، ودخل في الثانية دخولا بينا بشهر ونحوه .
الحنابلة — قالوا : يجزىء من الضأن ما له ستة أشهر ، ومن المعز ما له سنة كاملة .
الحنفية — قالوا : لا يجزىء من الغنم الا ما له سنة كاملة ، سواء كان من الضأن أو من المعز ، الا اذا كان الضأن سمينا ، فإنه يجزىء منه ما زاد عن نصف سنة اذا كان لا يفرق بينه وبين ما له سنة لسمنه .

(٢) الحنابلة — قالوا : ابتداء وقت ذبح الهدى بجميع أنواعه يوم العيد بعد الصلاة ، ولو قبل الخطبة ، والأفضل أن يكون بعدها . وآخره آخر اليوم الثاني من أيام التشريق ، وهو الثالث من يوم النحر ، فأيام النحر ثلاثة : يوم العيد ، وتاليها ، ويكره ذبحه ليلة الثاني والثالث من أيام العيد ، والأفضل ذبحه في اليوم الأول ، وان ذبح قبل وقته لم يجزئه ووجب عليه بدله ، وان فات وقته ، فان كان تطوعا سقط عنه ، وان كان واجبا ذبحه قضاء ، وأما مكان ذبحه فهو الحرم ، فيجزيء نحره في أى ناحية منه ، الا أن الأفضل للمعتمر أن ينحره عند المرور ، وللحاج أن ينحره بمضى ، فان نحره في غير الحرم فلا يجزيء الا اذا عطب قبل الوصول ، فينحره في مكان عطبه .

الحنفية — قالوا : تتعين أيام النحر الثلاثة : يوم العيد ، وتاليها ، لذبح هدى القران والتمتع ، ويكون الذبح بعد رمى جمرة العقبة ، كما تقدم ، فان ذبح قبل أيام النحر لم يجزئه وان ذبح بعدها أجزأه ، وعليه هدى لتأخير الذبح عن أيام النحر ، أما غير هدى القران والتمتع فلا يتقيد ذبحه بزمان ، وأما مكان ذبح الهدى مطلقا فهو الحرم ، ويسن ذبحه بمضى إن كان الذبح في أيام النحر ، وان كان في غيرها فمكة أفضل ، الا البذخة المنذورة فلا يتقيد بذبحها بالحرم .

مبحث الأكل من الهدى ونحوه

ويجوز لحرب الهدى أن يأكل منه ، على تفصيل في المذاهب المذكور تحت الخط (١) .

== الشافعية - قالوا : يدخل وقت الذبح الهدى الواجب بالنذر ، أو الهدى المندوب بمضى زمن يسع صلاة العيد ، وخطبتين معتدلتين بعد طلوع شمس يوم العيد ، ويمتد ذلك الوقت الى غروب الشمس من آخر أيام التشريق ، ويجوز ذبحه ليلا ونهارا في ذلك الوقت ، الا أنه يكره ذبحه ليلا الا لضرورة ، كما اذا حضر مساكين محتاجون للأكل من الهدى ليلا ، فان فات الوقت المذكور - بأن مضت أيام التشريق - لزمه ذبح الهدى قضاء اذا كان منذورا ، والافات وقته فاذا ذبحه كان مجرد لحم لا هديا ، أما الهدى الواجب بسبب فعل محظور من أفعال الحج ، فان وقته يكون بعد وقوع سببه . الا دم الفوات فإنه يكون في حجة القضاء ، وأما الهدى الواجب على المتمتع فوقته احرامه بالحج ، ويجوز تقديمه على الاحرام بالحج اذا فرغ من عمرته ، ولا آخر لوقته . والأفضل ذبحه يوم النحر . وأما مكان ذبحه فهو الحرم فلا يجوز ذبحه بغيره ، فحيث نحر الهدى أجزاء في أى جزء من أجزاء الحرم الا أن السنة للمعتمر أن ينحصره بمكة ، لأنها موضع تحلله ، والأفضل عند المروءة ، ومكان ذبح هدى المحصر هو المحل الذى أحصر فيه . والأفضل أن يبعثه الى الحرم والسنة للحاج أن ينحصره بمنى ، لأنها موضع تحلل الحاج .

المالكية - قالوا : ابتداء نحر الهدى يوم العيد . ويندب أن يكون بعد رمى جمرة العقبة . ويدخل وقت الرمي من طلوع فجر يوم النحر ، ويندب تأخيرها الى أن تطلع الشمس . كما تقدم . في « مندوبات الحج » ويمتد وقته الى آخر اليوم الثالث من أيام العيد . فأيام النحر ثلاثة : يوم العيد ، وتاليها ولو فاتت هذه الأيام الثلاثة ذبحه أيضا ، وأما مكان ذبحه فهو منى ، بشروط ثلاثة ، الأول : أن يكون مسوقا في احرام الحج ، الثانى : أن يقف بالهدى بعرفة جزءا من ليلة يوم النحر أو يوقف الهدى بغير عرفة من الحل . كالتنعيم ويقوم وقوف نائبه به مقام وقوعه ، الثالث : أن يريد نحره في يوم من الأيام الثلاثة السابقة ، فان انتفى شرط من هذه الشروط . كان ساقه في حال احرامه بالعمرة أو اشتراه من مكة . أو لم يقف به لا هو ولا نائبه بعرفة ليلة النحر ، أو أراد نحره بعد الأيام الثلاثة ، فمحل ذبحه مكة لا يجزىء ذبحه بغيرها وكل نواحى مكة صالحة للذبح فيها ، لكن الأفضل أن يكون عند المروءة ، ولو ذبح ما استوفى الشروط السابقة بمكة أجزاء مع الاثم لتركه الواجب ، وهو ذبحه بمنى .

(١) الحنفية - قالوا : هدى القران والتمتع ، ويسمى هدى الشكر ، كما تقدم ، يندب لربه أن يأكل منه ، كما يندب الأكل من هدى التطوع ، الا اذا عطب في الطريق . فذبحه قبل أن يبلغ محله فان الواجب حينئذ تركه في محل عطبه مذبوحا بعد أن يلطخ ببلاده بدمه ، ليظلم الفقراء أنه هدى تطسوع أما هدى النذر فلا يجوز الأكل منه ، لأنه =

ما يشترط في الهدى

يشترط فيه أن يكون سليماً من العيوب التي تمنع الأجزاء في الأضحية ، فعلا يجوز الأور ، ولا الأعمى ، ولا العجفاء : وهي الهزيلة التي لا مخ في عظامها ، ولا العرجاء التي لا تسير بسير الصحيح من جنسها ، ولا المريضة التي مرضها بين ونحو ذلك مما هو مبين في « مباحث الأضحية » الآتية .

= صدقة ، فهو حق للفقراء ، فإذا أكل ضمن منه قيمته ، وهدى الكفارات ، وهو ما وجب جبراً لنقص ، ومثله هدى الإحصار لا يجوز الأكل منه أيضاً ، فلو أكل ضمن القيمة ، وحيث جاز له الأكل من الهدى ، فيستحب أن يجعله ، أثلاثاً ، فيأكل الثلث ، ويتصدق بالثلث ، ويهدي الثلث ، كالأضحية ، ويتصدق الهدى بجلال الهدايا وعظامها وجلدها ، ولا يعطى الجزار أجزته من لحمها ، ولا يجوز لرب الهدى أن ينتفع بلبنه ، فلو انتفع به ضمن قيمته للفقراء . المالكية - قالوا : ما يذبح في الحج أو العمرة من الهدايا وجزاء الصيد ، وفدية الأذى بعضها يجوز لربه أن يأكل منه ، وبعضها لا يجوز له الأكل منه ، وهي بالنسبة لذلك تنقسم أربعة أقسام ، القسم الأول : ما لا يجوز الأكل منه مطلقاً ، أى سواء بلغ محل الذبيح المعتاد - منى أو مكة ، كما تقدم - سليماً ثم ذبح ، أو حصل له عطب قبل بلوغ المحل ، فذبح في الطريق ، وذلك القسم هو ثلاثة أشياء ، الأول : النذر المعين المجعل للمساكين باللفظة أو التنية ، كأن يقول : هذا الحيوان نذر لله على للمساكين ، أو يقول : هذا الحيوان نذر لله على ونوى أنه للمساكين ، الثانى : هدى التطوع إذا جعله للمساكين ، الثالث : فدية الأذى إذا لم ينو بها الهدى ، فهذه الثلاثة يحرم على ربها الأكل منها مطلقاً ، وإنما حرم عليه الأكل من النذر المعين الذى جعله للمساكين ، لأنه بالتعيين لا يلزم بدله إذا عطب قبل بلوغ محل ، فإذا جاز له الأكل منه إذا عطب قبل المحل ، ولا يجوز له الأكل منه إذا وصل محله سالمًا ، لأنه جعل للمساكين ، كما أن هدى التطوع نظراً لجعله للمساكين يحرم الأكل منه مطلقاً ، وأما فدية الأذى إذا لم تجعل هدياً فهو عوض عن الترفيه الذى يحصل للمحرّم بآزالة الشعث ونحوه ، فذلك لم يجز له الأكل منها ، القسم الثانى : ما يجوز الأكل منه إذا عطب قبل بلوغ المحل ، ولا يجوز الأكل منه إذا بلغ المحل سالمًا ، وهذا القسم هو النذر غير المعين إذا جعله للمساكين ، كأن يقول : لله على هدى للمساكين . وفدية الأذى إذا نوى بها الهدى ، وجزاء الصيد ، فهذه الثلاثة يجوز لربها الأكل منها إذا عطيت قبل المحل ، لأن عليه بدلها ، ولا يجوز الأكل منها إذا بلغت سالمًا ، لأنها حق للمساكين بالنسبة إلى النذر ، وبدل من الترفيه بالنسبة إلى الفدية ، وقيمة للصيد بالنسبة إلى الجزاء القسم الثالث : ما لا يجوز الأكل منه قبل المحل ، ويجوز الأكل منه بعده ، وهو هدى التطوع والنذر المعين إذا لم يجعل كل منهما للمساكين ، فبلا يجوز الأكل منهما قبل المحل ، لأنه لا يجب عليه بدلها ، فلو جاز له الأكل لاتهم بأنه هو الذى تسبب في عطبها فحصلت منه

إذا امتنع من الحج أو فاته ويقال له : الإحصار والفوات

الإحصار في اللغة المنع ، وفي الشرع منع المحرم عن إتمام ما يوجب الإحصار قبل أداء ركن النسك ، والفوات هو أن يفوته الوقوف بعرفة ، وفي أحكامها تفصيل المذاهب

= أن يبلغا محل الذبح أو النحر ليأكل منهما ، وأما بعد المحل فله أن يأكل منهما ، لأنهما لم يعينا للمساكين ، القسم الرابع : ما يجوز لربه الأكل منه مطلقا قبل المحل وبعده ، وذلك هو ما عدا الأقسام الثلاثة المتقدمة : كالهدى الواجب عليه لترك واجب من واجبات الحج ، والنذر غير المعين إذا لم يجعله للمساكين ، وهدي القران والتمتع ، فله أن يأكل من ذلك مطلقا ، وحيث جاز له الأكل ، فله أن يتزود ، ويطعم الغنى والفقر ، وإذا أكل رب الهدى من المفنوع أن يأكل منه ، فإنه يضمن بدل ما أكله هديا كاملا ، إلا إذا أكل من النذر المعين المجمعول للمساكين ، فإنه يضمن قدر ما أكله فقط على المعتمد ، وحكم زمام النخيوان وجله ، وهو ما يجعل على ظهره ، حكم اللحم فما لا يجوز له الأكل منه لا يجوز له أخذ زمامه ولا جلده ، بل يدعه للفقراء ، كاللحم ، فإن أخذ شيئا من ذلك رده للفقراء إن بقي ، فإن أنلفه ضمن قيمته له ، وما يجوز له الأكل من لحمه يجوز له أخذ زمامه وجله ، ويكره الانتفاع بلبن الهدى بعد تقليده أو اشعاره ، لأنه خرج قربة الله تعالى بالتقليد أو الاشعار ، ومحل الكراهة ما لم يضر أخذ اللبن بالفصيل ، أو بأمه ، والا كان حراما ، ويكره أيضا ركوب الهدى ، والحمل عليه لغير ضرورة .

الحنابلة - قالوا : يندب للمهدي أن يأكل من هدي التطوع ، ويهدي للغير منه ، ويتصدق بأن يأكل الثلث ، ويهدي أهله الثلث ، ويعطى المساكين الثلث ، كالأضحية ، فإن أكل الكل ضمن للمساكين الثلث ، أما الهدى الواجب فلا يجوز الأكل منه ، سواء كان وجوبه بالنذر أو بالتعيين ، بأن قال : هذا هدي ، أو بتقليده أو بأشعاره ، ويستثنى من ذلك هدي التمتع والقران ، فإنه يجوز الأكل منه وإن كان واجبا ، فإن أكل مما لا يجوز له الأكل منه ضمن مثله لحمًا للمساكين ويحرم على المهدي بيع جلود الهدايا وجلالها ولكن يجوز الانتفاع بها ، كما يحرم إعطاء الجزار أجرته منها ، ويجوز له أن ينتفع بلبنها ، بشرط أن يكون فاضلا عن أولادها ، ويحرم شرب ما لم يفضل عنها وضمنه .

الشافعية - قالوا : لا يجوز للمهدي أن يبيع شيئا من الهدى ، سواء كان واجبا أو تطوعا ، ويجب أن يتصدق بجميع الهدى الواجب حتى جلده ، ولا يجوز أخذ شيء منه ، وإن كان تطوعا جناز الانتفاع بجلده وأدخار الشحم وبعض اللحم للكل والهدية ، ويجب أن يتصدق ببعض اللحم ، ولو قليلا ، بشرط أن لا يكون ناقها عرفا ، وأن يكون نيئا ، فالذي يجوز الأكل منه هو هدي التطوع ، والذي لا يجوز الأكل منه هو الهدى الواجب .

مذكور تحت الخط (١) *

(١) الحنفية قالوا : أسباب المنع من اتمام النسك تنقسم الى شرعية وحسية : فالشرعية هي أن تفقد المرأة زوجها ، أو محرما بعد الدخول في الاحرام بموت أو طلاق ، ومثل ذلك ما اذا منعها زوجها من حج التطوع ، وكذا اذا فقد نفقة ، وكان لا يقدر على المشي ، والحسية هي كان يوجد عدو آدمي أو غيره يحول بين المحرم وبين المضي في النسك ، أو يعرض له مرض أو حبس ، وحكم الاحصار هو أن يبعث المحصر بالهدى أو بثمنه ليشتري به هدى يذبح عنه في الحرم ، ولا يجوز له أن يتحلل حتى يذبح الهدى ويجب أن يتفق على يوم معين يذبح فيه الهدى ليكون على بينة منه ، فلا يطول عليه الاحرام ، ولو فعل شيئا من محظورات الاحرام قبل ذبح الهدى ، فإنه يجب عليه بسببه ما يجب على المحرم اذا لم يكن محصرا ، وان حل في يوم وعده على ظن أن الهدى قد ذبح ثم تبين أنه لم يذبح كان محرما وعليه دم لاحلاله قبل وقته . أما لو ذبح الهدى قبل يوم الوعد . فإنه يجوز . ولا يشترط في التحلل الحلق ولو حلق فحسن ثم اذا تحلل المحصر بالهدى فان كان مفردا بالحج فعليه قضاء حجة وعمره من قابل اذا لم يرتفع الاحصار قبل فوات حج عامه . وان كان مفردا بالعمرة فعليه عمرة مكانها ، وان كان قارنا فانما يتحلل بذبح هديين ، وعليه عمرتان وحجة .

هذا اذا تحلل بالهدى أما اذا تحلل بالعمرة فان كان مفردا فليس عليه سوى قضاء الحج فقط وان كان قارنا فعليه حج وعمره ، واذا زال الاحصار بعد أن بعث بالهدى فلا يخلو اما أن يتمكن من ادراك ما أحرم به . وادراك الهدى معا . أو يتمكن من ادراك أحدهما . أو لا يتمكن من ادراك شيء ، فان كان الأول لزمه أن يمضي في اتمام نسكه ، وله أن يفعل بهديه ما شاء ، وان كان الثاني ، فان كان متمكنا من ادراك الهدى فقط ، فلا يلزم الذهاب لفوات المقصود ، وله أن يتحلل بعمرة ، وان كان متمكنا من ادراك النسك جاز له أن يمضي في اتمامه ، وجاز له أن يتحلل ، وان كان الثالث يتحلل ، وله أن يتحلل بعمرة ، ومن فاته الحج بأن وقف في غير زمان الوقوف فعليه أن يطوف ويسعى ويتحلل ، ويقضى من قابل ، ولا دم عليه .

الحنابلة - قالوا : اذا طلع فجر يوم النحر على من أحرم بالحج ولم يقف بعرفة في وقته لعذر أو لغير عذر فاته الحج في ذلك العام ، وتحول احرامه الى عمرة ان لم يختر بقاؤه على احرامه لينحج من العام القابل بذلك الاحرام ولا تجزئ هذه العمرة التي انقلب اليها احرامه عن عمرة الاسلام ، وعلى من فاته الحج قضاء هذا الحج الفائت ، ولو كان نفلا ، وعليه هدى من الفوات يؤخر ذبحه الى حجة القضاء . فان عدم الهدى وقت الوجوب ، وهو طلوع فجر يوم النحر صام كما يصوم المتمتع ، ومن منع من الوصول الى البيت الحرام ، ويسمى محصرا ، سواء منع بعد الوقوف بعرفة أو قبله ، أو كان منعه في احرام العمرة ، وجب عليه ذبح هدى بنية التحلل ، فان لم يجده صام عشرة أيام بنية التحلل ، وقد حل بذلك .

= من إحرامه ، وبياح التحلل من الإحرام لحاجة ، كأن احتاج الى بذل مال كثير لمسلم أو كافر كافر ، أو لقتال ، أو بذل مال يسير لكافر لا مسلم ، ولا قضاء على من تحلل قبل فوات الحج ، وكذلك من جن أو أغمى عليه ، فإن لم يتحلل المحصر الا بعد فوات الحج لزمه القضاء ، ومن منع عن طواف الأفاضة وقد وقف بعرفة ورمى وحلق لم يتحلل حتى يطوف طواف الأفاضة ويسعى اذا لم يكن سعى ، وكذا لا يتحلل ان حصر عن السعى فقط ، وذلك لأن الشرع جاء بالتحلل من إحرام تام يحرم جميع المحظورات وهذا لا يحرم الا النساء فقط ، ومن حصر عن واجب أو رمى جمار لم يتحلل ، وعليه دم لترك الواجب كما لو تركه اختيارا ، ومن كان محرما بالحج ولم يتمكن من الوقوف بعرفة أو أمكنه الوصول الى مكة تحلل بعمل عمرة ، ولا شيء عليه ، فإن كان من فاته الوقوف بعرفة وأحصر قد طاف وسعى قبل ذلك وجب أن يتحلل بطواف وسعى آخرين ، ومن أحصر بمرض ، أو بفقد نفقة ، أو بعدم اهتدائه الى الطريق بقى محرما حتى يقدر على البيت الحرام ، لأنه لا يستفيد بالتحلل انتقالا من حال الى أحسن منها ، فإن فاته الحج تحلل بعمرة ، ولا ينحر هديا كان معه الا بالحرم ، فليس كمن حصره عدو ، والصغير كالبالغ في جميع ما تقدم ، ومن قال في أول إحرامه : نويت الإحرام بالنسك الفلاني فيسره لى وتقبله منى ، وان حبسنى حابس فمحلى حيث حبستنى ، فله أن يتحلل مجانا في جميع ما تقدم ولا قضاء عليه .

الشافعية - قالوا : اذا طلع فجر يوم النحر قبل حضور المحرم في جزء من أرض عرفة فاته الحج ، ويجب به الدم على من كان محرما بالحج فقط ، أو كان قارنا ، ويجب على من فاته الوقوف بعرفة أن يتحلل بعمل عمرة بأن يأتى بالأعمال الباقية من أعمال الحج غير الوقوف بنية التحلل ، فيطوف ويسعى ان لم يكن سعى ، ويسقط عنه بفوات الحج المبيت بمنى وبمزدلفة ورمى الجمار ، ويحلق من غير نية العمرة ، ولا تغنى هذه العمرة عن عمرة الاسلام ، وعليه القضاء فورا من قابل ، ولو فاته بعذر ولو كان الحج نفلا ، ولو كان غير مستطيع ، ولو كان بينه وبين مكة مرحلتان فأكثر ، ويلزمه مع القضاء دم كدم التمتع ، وقد تقدم ، ولا يصح ذبحه في سنة الفوات ، فإن كان قارنا وفاته الوقوف لزمه ثلاث دماء : دم للفوات ، ودم للقرآن ، ودم له أيضا في القضاء ، وان أفرد في القضاء لأنه التزم القران بالإحرام ، أما لو نشأ الفوات عن حصر ، كمن أحصر عن أتمام نسك من حج أو عمرة بعدو ، أو حبس من أمير ونحوه ظلما ، أو بدين لا يتمكن من أدائه ، وليس له بيعة تشهد بأعساره ولم يطلب على ظنه انكشاف المانع في مدة يمكنه ادراك الحج فيها ان كان حاجا ، أو في ثلاثة أيام ان كان معتمرا ، فإنه اذا أراد التحلل تحلل بالذبح ثم الحلق بنية التحلل بهما ان كان واجدا للدم ، وبالحلق فقط ان لم يجد دما ، ولا طعاما لاعساره أو غيره بنية التحلل ، والأولى للمحصر المعتمر الصبر عن التحلل ، وكذا للحاج ان اتسع الوقت ، والأولى التعجيل لخوف الفوات ، نعم يتمتع تحله ان كان في الحج ، وغلب على ظنه زوال =

— الحصر في مدة يمكنه أدراك الحج بعدها ، أو في العمرة وتيقن قرب زوال المانع في ثلاثة أيام ، ومن الأعذار المجوزة للتحلل المرض فانه من شرط التحلل بذلك عند ابتداء الإحرام • كأن قال في حال النية : اذا مرضت فانا حلال ، يصير حلالا بمجرد المرض ، وأما ان قال : إن مرضت تحللت فان كان شرطه في تحلله الهدى تحلل بذبح ، ثم حلق بغية التحلل فيهما ، فان لم يشترط الهدى بأن سكت عنه أو نفاه تحلل بالحلق فقط ، ومن الأعذار اضلال الطريق ، ونفاد النفقة ، ويذبح المحصر حيث أحصر ولو في غير الحرم ، أو يرسل إلى الحرم ليذبح فيه لكنه لا يتحلل حتى يعلم بنحره ، ولا يرسل الدم إلى غير الحرم ، فلو أحصر في الحرم تعين الذبح فيه ، ثم ان كان نسكه تطوعا فلا قضاء عليه ، وإن كان فرضا بقي في ذمته على ما كان عليه من قبل ، وإن أحصر ومنع من عرفة دون مكة وجب عليه دخولها ، والتحلل بعمره ، وإن منع من مكة دون عرفة وقف وتحلل ، ولا قضاء فيهما على الأظهر ، والواجب بالإحصار شاة تجزى في الأضحية ، فان عجز حسا أو شرعا أخرج بقيمة الشاة طعاما تجزى في الفطرة ، وفرقة على مساكين ذلك المحل ، فان عجز عنه صام عن كل مد يوما ، ولا تجب الفدية لعدم تعديه •

المالكية — قالوا : الإحصار هو المنع من أداء النسك ، كأن يمنع المعتمر من دخول مكة كما وقع عام الحديبية حين صد المشركون النبي ﷺ ومنعوه من دخول مكة بعد أن أحرم بالعمرة ، كأن يمنع الحاج من الطواف بالبيت ، أو السعى بين الصفا والمروة • أو من الوقوف بعرفة ، أو من جميع ذلك سواء كان المنع ظلما كأن يحول الكفار بين المسلمين وبين مكة ، أو تقص فتنة بين المسلمين بعضهم مع بعض ، فتتغلب الفتنة الباغية وتحول بين الناس وبين الأرض المقدسة — مكة وما حوالها من موطن النسك — أو كان المنع بحق ، كأن يعاظم الدين في أداء ما عليه من الدين مع القدرة عليه ، فيحبس ليؤدى ما عليه والقوات هو عدم أداء الحج بعدم التمكن من عرفة لمرض منعه من الوقوف بها ، أو لخطأ أهل الموسم ، كأن يقفوا في اليوم الثامن من ذي الحجة ، ولم يعلموا خطأهم حتى مضت وقت الوقوف ، وهو ليلة العاشر ، كما سبق ، ولا يتأثر فوات الحج الا بذلك ، لأن الحاج متى أدرك عرفة فقد أدرك الحج فان ما يبقى بعد الوقوف من الطواف والسعى يصح في كل وقت ، وليس له وقت معين ومن كان معتمرا ومنع عن مواضع النسك ، أو كان محزما بالحج ومنع من البيت الحرام وعرفة معا ، فان كان المنع ظلما فالأفضل له أن يتحلل من إحرامه بالنية : بأن ينوى الخروج من الإحرام ، ومتى نوى ذلك صار حلالا ، فلا يحرم عليه مباشرة النساء ، ولا التعرض للصيد ، ولا التطيب ، ولا غير ذلك مما يحرم على المحرم ، ويسن للمتحلل أن يحلق ، وإن كان معه هدى فينحره بمكانه الذي هو به إن لم يتيسر له بعثه بمكة ، والا بعثه وإن لم يكن معه هدى فلا يجب عليه ، وقوله تعالى : « فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ » محمول على ما إذا كان الهدى مع المحصر من قبل ، وإن ساقه تطوعا ، إنما يباح

له التحلل بثلاثة شروط : الأول : أن لا يعلم المانع قبل الاحرام فان أحرم وهو يعلم أنه سيعرض له عدو مثلاً ويمتنعه من الحج أو العمرة ، فلا يباح له التحلل عند المنع ، بل يتعين البقاء على احرامه حتى يؤدي نسكه ، ولو ثانى عام ، لأنه داخل على ذلك ، الثاني : أن ييأس من زوال المانع قبل فوات الحج ، بأن يعلم أو يظن أنه لا يزول المانع قبل فوات الوقوف بعرفة ، فان لم ييأس انتظر لعله يزول ، الثالث : أن يكون الوقت متسعاً لإدراك الحج عند الاحرام به بحيث إذا لم يمنع يتأتى له أدراكه ، أما إذا لم يتمكن من إدراك الوقوف على فرض عدم وجود المانع ثم حصل المنع ، فليس له أن يتحلل ، لأنه داخل من أول الأمر على البقاء للعام القابل ، وأما إذا كان المنع لحق ، كأن يحبس المدين حتى يؤدي دينه ، فان كان قادراً على دفعه فلا يباح له التحلل ، لأنه متمكن من التخلص والسير في نسكه فإذا لم بفعل فهو باق على احرامه ماشاء الله ، وإن كان عاجزاً عن دفعه فهو كالممنوع ظلماً ، والأفضل له التحلل بالنية وله أن يبقى على احرامه ، ويكون قد خالف الأفضل ، ومن وقف بعرفة ومنع من البيت الحرام وما بعده من مواضع النسك ، كمزدلفة ، ومنى ، ومكان السعى ، فقد تم حجه ، ولكن لا يحصل من احرامه حتى يطوف للافاضة ، ويسعى بعده أن لم يكن قدم سعيه عقب طواف القدوم ، فان بقي محصراً حتى فاته النزول بمزدلفة ، ورمى الجمار والمبيت بمنى ليالى الرمي فعليه هدى واحد لفوات الجميع ، وإن كاح كل منها واجبا مستقلاً ، ولا فرق في هذا القسم بين أن يكون المنع حبساً أو غيره ، وسواء كان الحبس ظلماً أو بحق ، ويبقى على احرامه حتى يتم حجه ، ولو بقي سنين ، وأما من منع من عرفة لأى مانع كان ، وكان متمكناً من البيت الحرام ، فله أن يتحلل من احرامه ، وله البقاء الى العام القابل ، والأفضل له التحلل أن كان بعيداً عن مكة ، فالبقاء على الاحرام خلاف الأولى ، فان كان قريباً من مكة ، أو دخلها ، كره له البقاء ، ثم أن التحلل في هذا القسم يكون بفعل عمرة حيث لم يكن بعيداً عن مكة ، فان كان بعيداً منها تحلل بالنية ، ولا يكلف فعل العمرة ، ثم إذا تحلل بالعمرة وكان احرامه بالحج أولاً من الحرم ، فعليه أن يخرج الى الحل حال احرامه بالعمرة ، لأن كل احرام يجب فيه الجمع بين الحل والحرم ، ولا يسقط عن المحصر نسك الاسلام من حج أو عمرة ، فلو منع من الحج أو العمرة ثم تحلل منهما فعليه القضاء بعد وجوباً في الحج ، واستئناً في العمرة ، وعليه هدى لأجل الفوات يؤخره الى القضاء ، وكذا لا يسقط عنه النذر الذى لم يعينه ، بخلاف المعين ، فلا يجب قضاؤه متى منعه عن اتمامه لفوات وقته ، ولو نوى حين الاحرام بالنسك التحلل منه ان حصل مانع ، كما سبق قال : اللهم محلى حيث حبستنى فلا ينفعه ذلك ، ولا بد من التحلل عند حصول المانع بنية جديدة ، أو بعمرة على التفصيل المتقدم ، وإذا طلب المانع مالا في مقابلة اخلاء الطريق جاز الدفع له ، ولو كان كافراً ، لأن ذلك منيع الحج أشد من ذلك دفع المال ، والمجهر المحرم بالحج متى رمى جمرة العقبة يوم النحر حل .

مبحث الحج عن الغير

تنقسم العبادات الى ثلاثة أقسام ، بدنية معضة : كالصلاة ، والصوم ، فإن القصد من كل منهما التذلل والخضوع لله سبحانه وتعالى بالنفس ، ولا دخل للمال فيهما ، ومالية محضة : كالزكاة ، والصدقة ، فإن القصد منهما نفع المتصدق عليهما بالمال ، ومركبة منهما : كالحج ، فإن فيه الخضوع لله تعالى بالطواف والسعى وغيرهما من الأعمال ، وفيه أيضا انفاق المال في هذا السبيل ، أما القسم الأول فلا يقبل النيابة مطلقا ، فلا يجوز للمرء أن يستنيب من يصلى عنه أو يصوم ، ولو فعل ذلك فلا ينفعه ، وأما القسم الثاني فيقبل النيابة ، فيجوز للمالك المال أن يوكل من يخرج عنه زكاة ماله ، أو يدفع صدقة للغير ، وأما القسم الثالث - وهو الحج - ففي كونه يقبل النيابة أو لا يقبلها تفصيل المذاهب ، فانظر مذاهبهم تحت الخط (١) .

= له كل شيء مما كان محظورا في الاحرام ، الاقربان النساء والتعرض للصيد ، فيحرمان ، والا من الطيب ، فيكره وهذا هو التحلل الأصغر ، أما الأكبر الذي يحل به كل شيء حتى النساء والصيد ، فيحصل بطواف الافاضة ، ان كان قدم السعى عقب طواف القدوم ، والا فلا يتحل الا بعد السعى عقب الافاضة فمتى أفاض وسعى حل له كل شيء . ان كان قد حلق ورمى جمرة العقبة ، أو فسات وقتها ، وهو يوم النحر ، فإن وطئ قبل الحلق أو الرمي ، فعليه دم ، وان صاد فملا شيء عليه ، وان فعل غير ذلك لا شيء عليه أيضا .

(١) المالكية - قالوا : الحج وان كان عبادة مركبة من بدنية ومالية ، لكنه غلب فيه جانب البدنية ، فلا يقبل النيابة ، فمن كان عليه حجة الاسلام ، وهي حجة الفريضة ، فلا يجوز له أن ينوب من يحج عنه ، سواء كان صحيحا أو مريضا ترجى صحته ، ولو استأجر من يحج عنه حجة الفريضة كانت الاجارة فاسدة ، واذا حج الأجير وأتم عمله كان له أجره المثل ، أما اذا لم يتم عمله بأن فسخ الحاكم الاجارة حين الاطلاع عليها فلا شيء له من الاجرة أصلا ، ومن استأجر غيره للحج عنه تطوعا ، كالمريض الذي لا يرجى برؤه وكمن حج حجة الاسلام فإن الاجارة مكروهة لكنها تصح ، ومثل ذلك الاستئجار على العمرة فتكون الاجارة مكروهة وتصح لأن العمرة سنة لا فرض ، ومن عجز عن الحج بنفسه ، ولم يقدر عليه في أى عام من حياته ، فقد سقط عنه الحج بتاتا ، ولا يلزمه استئجار من يحج عنه اذا كان قادرا على دفع الاجرة ، واذا استأجر الشخص من يحج عنه ، سواء كان صحيحا أو مريضا ، وسواء كان الحج الذي استأجر عليه فرضا أو نفلا ، فلا يكتب له أصلا ، بل يقع الحج نفلا للأجير ، وانما يكون للمستأجر ثواب مساعدة الأجير على الحج ، وبركة الدعاء الذي يدعو به ، كما أنه اذا أوصى الشخص قبل موته بالحج عنه ، وخج عنه بعد الموت ، أو فعلت ذلك ورثته بدون ايضاء منه ، بأن استأجروا له بعد موته من يحج عنه ، فإنه لا يكتب للميت أصلا ، لا فرضا ولا نفلا . ولا يسقط به عنه حجة الاسلام

= إذا كان لم يؤدها حال حياته ، وهو مستطيع قادر عليها ، وانما يكون للميت ثواب مساعدة الأجير على الحج ، كما تقدم ، وتكره الوصية بالحج ، ولكن يجب على الورثة بعد موت الموصى أن ينفذوها من ثلث التركة إذا لم يعارضها وصية أخرى غير مكروهة ، كالايساء بمال للفقراء والمساكين ، أما إذا عارض بالوصية بالحج وصية أخرى غير مكروهة ، بحيث لا يسع ثلث التركة الا احدى الوصيتين فتقدم الوصية الأخرى في التنفيذ ، وتلغى الوصية بالحج ، مثال ذلك : أن يوصى بالحج عنه ، ويوصى بالحج عنه ، ويوصى بخمسين جنيها للفقراء ، وكانت أجرة الحج عنه خمسين جنيها ، وثلث التركة خمسين جنيها ففي هذه الحالة لا يسع الثلث الا احدى الوصيتين - الحج عنه ، والصرف على الفقراء - فيصرف ثلث التركة للفقراء ، وتلغى الوصية بالحج ، سواء كان الموصى عليه حجة الاسلام أو لا على الراجح ، ومتى لم يعارض الوصية بالحج وصية أخرى ، فإن الوصية بالحج تنفذ ، كما تقدم ويستأجر للميت من يحج عنه من بلده الذي مات فيه إذا لم يعين الميت مكانا غيره ، فإن عين مكانا غيره ، كأن قال : حجوا عنى من مكة تعين اتباع شرطه ، فيستأجر له من مكة من يحج عنه ، ولا يستأجر له من بلده الذي مات فيه ، فإن كان ثلث التركة لا يسع الحج مما عينه ، أو من بلده عند عدم التعين وكان يحتمل الحج به من مكان آخر حج عنه من الممكن تنفيذا للوصية بقدر الامكان ، ومثل ذلك ما اذا عين مقدارا من المال للحج عنه كثلثين جنيها ، وكان الحج بها غير ممكن من بلده الذي مات فيه ، أو من المكان الذي عينه ، فإنه يحج به من أى بلد يمكن الاستئجار منها بقدر الامكان ، وإذا كان ثلث التركة أو المال الذى عينه المتوفى للحج عنه يسع أكثر من حجة واحدة ، فإنه يحج عنه مرة واحدة والباقي من الثلث أو المال المعين يكون ميراثا ، الا اذا قال : حجوا عنى بالثلث أو بهذا المبلغ كمائه جنيه ، فإنه يلزم الورثة أن يستأجروا أشخاصا يحجون عنه كل واحد حجة بقدر ما يسع الثلث أو المال المخصص للحج فاذا وسع ما ذكر حجتين استأجر الورثة شخصين يحج كل منهما عن الميت . ويكون ذلك كله فى عام واحد على الراجح ، فإن بقى بعد الحجتين مقدار لا يسع حجة صار ميراثا ، وهكذا الحكم لو وسع الثلث أو المال المعين للحج ثلاث حجج أو أكثر .

الحنفية - قالوا : الحج مما يقبل النيابة ، فمن عجز عن الحج بنفسه وجب عليه أن يستتيع غيره ليحج عنه ، ويصح الحج عنه بشروط : منها أن يكون عجزه مستمرا الى الموت عادة ، كالمرضى الذى لا يرجى برؤه ، وكالأعمى والزمن ، ومتى كان عاجزا بحيث لا يرجو القدرة على الحج الى الموت ، ثم أناب من يحج عنه وحج عنه النائب فقد سقط الفرض عنه ولو زال عذره وقدر على الحج بعد ، أما المريض الذى يرجى برؤه ، والمحبوس فإنه اذا أناب عنه ، الغير فحج عنه ثم زال عذره بعد ، فإن ذلك لا يسقط فرض الحج ، ومنها نية الحج عن الأمر ، فيقول : أحرمت عن فلان ، وليبت عن فلان ، وتكفى نية القلب ، =

فلو نوى النائب الحج عن نفسه ، فلا تجزئ عن النبي ، ومنها أن يكون أكثر النفقة من مال المحجوج عنه : فلو تبرع شخص بالحج عن غيره من ماله ، فلا يجزئه ذلك أن كان قد أوصى بالحج عنه ، أما إذا لم يوص ، وتبرع أحد الورثة أو غيرهم ، فإنه يرجى قبول حجهم عنه إن شاء الله تعالى ، وأما إذا خلط شخص ماله بمال المحجوج عنه ، ثم حج ، فإنه يجزئ المحجوج عنه ، ثم إذا كان المال المدفوع اليه من المحجوج عنه أقل من النفقة عليه رجع بباقي النفقة عليه ، ومنها عدم اشتراط الأجرة للنائب ، بل يتكفل بأن ينفق عليه نفقة المثل ، فإذا دفع اليه نفقة ليصرفها في الحج عنه ، ثم بقيت منها بقية ، فعليه أن يردّها للمحجوج عنه إلا إذا تبرع له ، أو تبرع الورثة ، وكانوا أهلاً للتبرع ، بأن كانوا راشدين ، أما إذا اشترط الأجرة للنائب ، كأن يقول : استأجرك للحج عنى بكذا ، فإن حجه لا يجوز ، ولا يجزئ عن المستأجر ، وتكون الاجارة باطلة ، كالأستئجار على بقيسة الطاعات ، إلا ما استثنى للضرورة ، كتعليم العلم والأذان والامامة ، ومنها عدم مخالفة ما شرطه المستنيب ، فلو أمر بالأفراد ، فحج عنه الغائب قارناً أو متمتعاً لم يقع عنه ويضمن النفقة التي صرفت له ، أما لو أمره بالعمرة فنفذ أمره واعتمر عنه ، ثم حج عن نفسه ، أو أمره بالحج بحج عنه ، ثم اعتمر عن نفسه ، فإن ذلك يجوز ، وتجزئ العمرة في الصورة الأولى ، والحج في الصورة الثانية عن المستنيب ، إلا أن نفقة أقامته للحج عن نفسه في الأولى ، والعمرة عن نفسه في الثانية تلزمه في ماله ، فإذا فرغ من العمل المختص به عادت النفقة في مال المستنيب ، فلو قدم عمل نفسه على عمل المستنيب ، كأن يأمره بالحج عنه ، فيعتمر عن نفسه أولاً ، ثم يحج عن المستنيب بعد ذلك ، فإنه لا يصح ، ويضمن النفقة كلها في ماله ، ومنها أن يحرم بحجة واحدة ، فلو أحرم بحجة عن الأمر ، ثم بأخرى عن نفسه لم يجز ، ولا يجزئ عن الأمر ، إلا أن رفض الثانية ، ولو أمره رجلان كل منهما بالحج عنه ، فأحرم لهما معا لم يصح ، وضمن النفقة لكل منهما ، ومنها أن يكون كل من الأمر والمأمور مسلماً عاقلاً ، فلا يصح الحج عن الكافر ، ولا عن المجنون ، إلا إذا كان جنونه طارئاً بعد أن وجب عليه الحج ، فيصح الإيجاج عنه ، ومنها أن يكون النائب مميزاً ، فلا يصح أن يحج عن الغير جنبي غير مميز ، أما المراهق فإنه يصح أن يحج عن الغير ، كما يصح حج المرأة والعبد عن غيرهما ، وكذلك من لم يؤد فريضة الحج عن نفسه ، وهذه الشروط كلها في الحج عن الغير إذا كان فرقياً ، أما الحج عن الغير نفلاً ، فإنه لا يشترط في صحته إلا الإسلام والعقل فبيهما المستنيب والنائب ، وتميز النائب وعدم الاستئجار .

هذا ، وإذا فعل المأمور ما يفسد الحج ، فإن كان ذلك قبل الوقوف بعرفة فإسنه ضمن المال للنبيب ، وإن كان ذلك بعد الوقوف فلا يضمن ، لأنه أدى الركن الأعظم - وهو الوقوف - وكل كفارة جنائية تجب على المأمور ، لأنه سببها ، وأما هدى الإحصار فعلى النبي ، لأن الإحصار لا اختيار للمأمور فيه ، ومن أوتى بأن يحج عنه بعد موته ، ففان عنه .

= مالا ومكانا وجب تنفيذ وصيته على ما عين، وإن لم يعين وجب أن يحج عنه من بلده إن كان ثلث ماله يكفي، فإن لم يكف وجب أن يحج عنه من المكان الذي يكفي منه المال، فإن لم يكف أصلا بطلت وصيته، وإن كان الثلث يكفي لأكثر من حجة، فإن عين حجة واحدة فالباقى للورثة، والا حج به كله في سنة واحدة حججا متعددة، هذا أفضل من أن يحج حججا متعددة في سنين متعددة.

الشافعية - قالوا: الحج من الأعمال التي تقبل النيابة فيجب على من عجز عن الحج أن ينوب غيره ليحج بدله إما باستئجاره لذلك، أو بالانفاق عليه، والعجز أما أن يكون لعاهة أو كبر سن أو مرض لا يرجى برؤه بقسول طبيين عدلين، أو بمعرفته هو أن كان عارضا بالطلب، وحيد العجز أن يكون على حالة لا يستطيع معها أن يثبت على راحلته إلا بمشقة شديدة لا تحتل عادة، وأيسر من المقدرة، ثم إن وجوب الانابة تارة يكون على الفور، وذلك إذا عجز بعد الوجوب والتمكن من الحج، وتارة يكون على التراخي، وذلك إذا عجز قبل الوجوب أو معه أو بعده، وكان غير متمكن من الأداء، ويشترط في العاجز أن يكون بينه وبين مكة مرحلتان فأكثر فإن كان بينه وبين مكة أقل من مرحلتين، أو كان بمكة فلا تجوز له الانابة، بل يلزمه أن يباشر النسك بنفسه لاحتماله المشقة حينئذ، فإن عجز عن مباشرة الحج بنفسه في هذه الحالة يحج عنه الغير بعد موته من تركته، إلا إذا أنهك المرض قواه، وصار في حالة لا يحتمل معها الحركة، فإن الانابة تجوز عنه حينئذ، ويشترط أيضا أن يكون النائب قد أدى فرضه، فلا تجوز انابة من لم يحج حجة الفرض، وأن يكون ثقة عدلا، ويشترط لصحة عقد الاستئجار على الحج والعمرة معرفة المأقدين أعمال الحج فرضا ونفلا، حتى لو ترك النائب شيئا من سنن الحج سقط من الأجرة بقدره، وكذلك يشترط لصحة الاجارة أن يكون الأجير قادرا على الشروع في العمل، فلا يصح استئجار من لم يمكنه الشروع بعذر ما، ولا يشترط ذكر الميقات، نعم يجب على الأجير أن يخرج إلى ميقات المحجوج عنه أو إلى مثل مسافته إذا عينوا ميقاتا ليحرم منه، وإذا لم يعينوا ميقاتا فيجوز للأجير أن يحرم من ميقات غير ميقات المحجوج عنه، ولو كان أقصر مسافة منه، ولا يشترط معرفة من استؤجر عنه، ويشترط أن ينوي عن استؤجر عنه، وإذا برأ العاجز بعد حج النائب عنه لزمه أن يحج عن نفسه بعد شفائه، لتبين فساد الاجارة، ووقع الحج للنائب، ولا أجرة له، بل يسترد منه ما أخذه، وكما تكون الانابة في الحج عن الأحياء كذلك تكون عن الأموات، فيجب على وصي الميت، فوارثه، فالحاكم أن ينوب عنه من يفعله من تركته فورا، فإن لم تكن له تركة، فلا تجب الانابة، بل يسن للوارث أو الأجنبي - وإن لم يأذن له الوارث - أن يؤديه عنه بنفسه أو بالانابة، ويشترط أن يكون الميت غير مرتد، وأن يكون الحج والعمرة واجبين عليه ولو بالنذر فإذا لم يكونا واجبين =

جعل عليه فلا يحج عنه من تركته ، لكن للغير الحج وكذلك العمرة ، فإذا عجز من وجبا عليه من حياته .

هذا كله فيمن لم يحج أصلا ، وأما من أدى الحجة المفروضة ويراد الحج عنه تطوعا ، فلا يجوز الحج والعمرة عنه إلا إذا أوصى به ، وإذا أفسد النائب الحج لزمه قضاءه عن نفسه ، ويقع القضاء له ، ويلزمه رد ما أخذه من المستأجر له ، أو يأتي بالحج عن النبي في عام آخر غير العام الذي يقضى فيه الحج عن نفسه ، أو يستنيب من يحج عنه في ذلك العام ، الحنابلة - قالوا الحج يقبل النيابة وكذلك العمرة ، فإذا عجز من وجبا عليه من أدائهما وجب عليه أن ينوب من يؤديهما عنه وجوبا فوريا ، وأسباب العجز كبر السن ، والعاهة ، والمرض الذي لا يرجى برؤه ، وثقل الجسم الذي لا يقدر المرء أن يركب معه الرحلة إلا بمشقة شديدة ، والهزال الذي لا يستطيع أن يثبت معه على الرحلة إلا بمشقة لا تحتل بحسب العادة ، ومن ذلك ما إذا لم تجد المرأة محرما تحج معه ، ولا يشترط في النائب أن يكون رجلا ، بل تجزئ أنابة المرأة أيضا ، وإذا عوفي العاجز وقدر على الحج أو العمرة بنفسه ، فلا يلزم بأدائهما مرة أخرى ، سواء كانت قدرته بعد فراغ النائب من أعمالهما أو بعد الشروع وقبل الفراغ ، أما إذا عوفي قبل إحرام النائب بهما ، فلا بد من أدائهما بنفسه ، ولا يجوز حج النائب عنه ولا عمرته لو فعل وكذلك العاجز الذي يرجى زوال عجزه لا تجزئ النيابة ، ويجب عليه أن يحج ويعتمر بنفسه متى زالت علته وإذا كان العاجز قادرا على الانفاق على النائب ، ولم يجد نائبا لم يجب عليه الحج ، فإذا وجد النائب بعد ذلك لم تلزمه الانابة إلا إذا كان مستطيعا ، ومن توفي قبل أن يحج الحج الواجب عليه ، سواء كان ذلك بعذر أو بغير عذر ، وجب أن يخرج من جميع ماله نفقة حجة وعمرة ، ولو لم يوص ، وأن يحج عنه من المكان الذي وجب عليه فيه الحج ، لا من المكان الذي مات فيه ويجوز أن يكون الاحتجاج عنه من خارج بلده إذا كان بينهما أقل من مسافة القصر ، فإن كان أكثر فلا يجوز ، ولا يجوز حج النائب عنه ، ويسقط الحج عن الميت بحج أجنبي عنه ، ولو بلا إذن وليه ، ويجب أن يكون النائب ليس عليه حجة الاسلام ، ولا حجة قضاء ، ولا نذر ، فإذا استتاب من عليه شيء من ذلك فلا يصح حجه عنه ، ويجب عليه أن يرد إلى الميت ما أخذه من مقابلته الحج عنه ، والعمرة كالحج في ذلك ، فلا يصح أن يعتمر الشخص نيابة عن غيره إذا كان لم يعتمر عن نفسه عمرة الاسلام أو عليه عمرة مندورة أو قضاء ، ويصح أن ينوب في الحج من أداه عن نفسه ، وإن كان عليه العمرة ، وكذلك يصح أن ينوب في العمرة من لم يحج عن نفسه ، ولكنه أدى العمرة الواجبة عليه ، ويجب أن يؤدي المأمور ما أمره به ، فلو أمره بالحج فاعتمر أو بالعكس ، فلا يجوز ، ولا يجزئ عن الأمر ، ويجب على المأمور أن يرد إليه ما أخذه ، وهذا في الحج والعمرة عن الحي ، أما الميت فيقع عنه ما فعله النائب ، حجا كان أو عمرة ، ولا إذن لو ارثه ،

زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم

لا ريب في أن زيارة قبر المصطفى عليه الصلاة والسلام من أعظم القرب وأجلها شأنًا، فإن بقعة ضمت خير الرسل وأكرمهم عند الله لها شأن خاص، ومزية يعجز القلم عن وصفها، على أن الغرض الصحيح من زيارة القبور هو تذكر الآخرة، كما ورد في الحديث الصحيح الذي نص على الاذن في زيارة القبور للموعظة الحسنة وتذكر الآخرة، فمتى كانت الزيارة لغرض صحيح يقره صاحب الشريعة كانت ممدوحة من جميع الجهات، ومما لا خفاء فيه أن زيارة قبر المصطفى ﷺ تفعل في نفوس أولى الألباب أكثر مما تفعله أى عبارة أخرى، فالذى يقف على قبر المصطفى ذاكرًا ما لاقاه ﷺ في سبيل الدعوة إلى الله، وإخراج الناس من ظلمات الشرك إلى نور الهداية، وما بثه من مكارم الأخلاق في العالم أجمع، وما محاه من فساد عام شامل، وما جاء به من شريعة مبنية على جلب المصالح للمجتمع الإنساني، ودرء المفسد عنه، لا بد أن يمتلئ قلبه حبًا لذلك الرسول الذي جاهد في الله حق جهاده، ولا بد أن يحبب إليه العمل بكل ما جاء به، ولا بد أن يستحى من معصية الله ورسوله، وذلك هو الفوز العظيم.

إن زيارة قبر المصطفى ﷺ، ومشاهدة مهبط الوحي وزيارة العاملين المخلصين في الذود عن دين الله تعالى الذين ضحوا بأرواحهم وأموالهم في سبيل الله وحده بدون أن تؤثر عليهم لذة ملك، أو تستولى على أنفسهم شهوة من متاع الحياة الدنيا وزينتها، بل خرجوا من أموالهم الكثيرة، ولذاتهم التي لا حد لها إلى الكفاح والنضال في سبيل الله ومن أجل الله، فنصروا دين الله - لهى جديرة بأن تكون من أجل القرب، لما تحدثه في أنفس الزائرين من عظات بليغة تحملهم على القدوة بهؤلاء في أعمالهم وأقوالهم، ولو أن المسلمين استمسكوا حقًا بما استمسك به سكان هؤلاء القبور الذين هزموا الفرس والرومان أبان قوتهم، مع أن قوة المسلمين المادية يومئذ لا تكاد تذكر بجانب قوة أعدائهم، لكان لهم شأن آخر، ولما تغلب عليهم أحد، فزيارة قبر المصطفى ﷺ، وزيارة أصحابه العاملين من أجل القرب وأشدّها تأثيرًا على نفوس العاملين المخلصين، الذين يعبدون الله وحده، ويأتمرون بما أمرهم به رسوله، وينتهون عما نهاهم عنه، وأولئك هم الفائزون.

فإذا لم يكن في زيارة قبر المصطفى سوى هذه الموعظة الحسنة، وهذا الأثر الجليل لكفى

= ويكفى النائب أن ينوى النسك - الحج والعمرة - عن المستتيب، ولا يشترط التلفظ باسمه: وللنائب النفقة المعتادة لأمثاله بحسب العرف، ويرد ما زاد على ذلك، وله نفقة العودة ولو طال مقامه بمكة، إلا إذا اتخذها دارًا له، ولو زمنًا قصيرًا، كساعة، فليس له نفقة في العودة منها، وإذا أفسد النائب حجه فعليه القضاء، ويجب عليه أن يرد ما أخذه من المستتيب، لأن الحج لم يقسح عنه، وكذلك إن فاته الحج بتقريطه، فإن لم يفرط قلبه النفقة، وأن مرض النائب في الطريق فعاد فله النفقة في رجوعه، ودم القرآن والتمتع على المستتيب أن أذن فيهما، وألا فعلى النائب، كما أن كفارة الجنايات تكون على النائب.

في كونها من أجل الأعمال الصالحة التي يحث عليها الدين الحنيف ، وكيف يسكن قلب المؤمن المسلم الذي يستطيع أن يحج البيت ، ويستطيع أن يزور المصطفى صلى الله عليه وسلم ولا يبادر الى هذا العمل ؟ كيف يرضى المؤمن القادر أن يكون بمكة قريبا من المدينة ، مهبط الوحي ، ولا تهتز نفسه شوقا الى زيارتها ، وزيارة المصطفى صلى الله عليه وسلم ؟ على أن علة دعوة سيدنا ابراهيم صلوات الله عليه متحققة في أهل المدينة أيضا ، فإن الله تعالى حكى عنه « ربنا انى أسكنت من ذريتى بواد غير ذى زرع عند بيتك المحرم ، ربنا ليقيموا الصلاة فاجعل أفئدة من الناس تهوى اليهم ، وارزقهم من الثمرات لعلهم يشكروا » فأهل المدينة أيضا ، وهى البلدة التى نشأ منها عز الاسلام . وعلى أهلها من الأنصار ، ومن هاجر اليها من المؤمنين المخلصين قام الدين الحنيف ، فى حاجة الى من يزورهم ، ويتبادل معهم المنافع . فعمرائها والاحسان الى أهلها ، وتبادل المنافع فيها من أقدس الأمور وأعظمها شأنًا ، وما كان لقادر أن يصل الى مكة ، ولا يزور المدينة ويستمتع بمشاهدة أماكن مهبط الوحي ، ومنبع الدين الحنيف ، أما ما ورد من الأحاديث في زيارتها فسواء كان سنده صحيحا أو لا ، فإنه في الواقع لا حاجة اليه بعدما بينا من فوائد زيارتها ومحاسنها التى يقرها الدين ، وتحت عليها قواعده العامة .

هذا ، وقد بين الفقهاء آداب زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم ، وزيارة المساجد المؤدى على الوجه الآتى ، قالوا : اذا توجه لزيارة المصطفى صلى الله عليه وسلم يكثر من الصلاة والسلام عليه مدة الطريق ، ويصلى في طريقه من مكة الى المدينة فى المساجد التى يمر بها ، وهى عشرون مسجدا ، متى أمكنه ذلك ، واذا عين حيطان المدينة يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ، ويقول : اللهم هذا حرم نبيك فاجعله وقاية لى من الفجار ، وأمانا من العذاب وسوء الحساب ، ويعتسل قبل الدخول وبعده ان أمكنه ، ويتطيب ويلبس أحسن ثيابه ، ويدخلها متواضعا عليه السكينة والوقار ، واذا دخل المدينة يقول : اللهم رب السموات وما أظللن ، ورب الأرضين وما أقللن ، ورب الرياح وما ذرين ، أسألك خير هذه البلدة ، وخير أهلها ، وخير ما فيها ، وأعوذ بك من شرها ، وشر ما فيها ، وشر أهلها ، اللهم هذا حرم رسولك ، فاجعل دخولى فيه وقاية لى من النار ، وأمانا من العذاب وسوء الحساب ، واذا دخل المسجد فعل ما يفعله فى سائر المساجد من تقديم رجله اليمنى ، ويقول : اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد ، اللهم اغفر لى ذنوبى ، واقتح لى أبواب رحمتك ، اللهم اجعلنى اليوم من أوجه من توجه اليك ، وأقرب من تقرب اليك ، وأنجح من أعال وابتنى مرضاتك ، ويصلى عند منبره ركعتين ويقف بحيث يكون عمود المتبر بحداء منكبه الأيمن ، وهو موقفه عليه السلام ، وهو بين القبر الشريف والمقبر ، ثم يسجد شكرا لله تعالى على ما وفقه ، ويدعو بما يحب ، ثم ينهض فيتوجه الى قبرة هلى الله عليه وسلم فيقف عنده رأسه الشريف مستقبلا القبلة ، ثم يدنو منه ثلاثة أذرع أو أربعة ، ولا يدنو أكثر من ذلك ، ولا يضع يده على جدار التربة ويقف كما يقف فى الصلاة ، ويمثل بظهوره الكريمة البهية ، كأنه ناظم فى لحده ، عالم به يلتمس كلامه ، ثم يقول :

السلام عليك يا نبي الله ورحمة الله وبركاته ، أشهد أنك رسول الله ، فقد بلغت الرسالة ، وأديت الأمانة ، ونصحت الأمة ، وجاهدت في أمر الله حتى قبض الله روحك حميدا محمودا ، فجزاك الله عن صغيرنا وكبيرنا خير الجزاء . وصلى عليك أفضل الصلاة وأزكاها ، وأتم التحية وأنماها ، اللهم اجعل نبينا يوم القيامة أقرب النبيين ، واسقنا من كأسه ، وارزقنا من شفاعته ، واجعلنا من رفقاءه يوم القيامة ، اللهم لا تجعل هذا آخر العهد بقبر نبينا عليه السلام وارزقنا العود اليه إذا الجلال والاکرام ، ولا يرفع صوته ولا يخفضه كثيرا . ويبلغه سلام من أوصاه فيقول : السلام عليك يا رسول الله من فلان ابن فلان يستشفع بك الى ربك ، فاشفع له ولجميع المسلمين ، ثم يقف عند وجهه مستدبرا القبلة ، ويصلى عليه ما شاء ويتحول قدر ذراع حتى يحاذي رأس الصديق رضى الله تعالى عنه ، ويقول : السلام عليك يا خليفة رسول الله ، السلام عليك يا صاحب رسول الله في الغار ، السلام عليك يا رفيقه في الأسفار ، السلام عليك يا أمينه في الأسرار ، وجزاك الله عنا أفضل ما جزى اماما عن أمه نبيه ، ولقد خلفته بأحسن خلف ، وسلكت طريقه ومنهجه خير مسلك ، وقاتلت ، أهل الردة والبدع ، ومهدت الاسلام ، ووصلت الأرحام ، ولم تزل قائما للحق ، ناصرا لأهله حتى أتاك اليقين ، السلام عليك ورحمة الله وبركاته ، اللهم أمتنا على حبه ، ولا تحبيب سعيانا في زيارته برحمتك يا كريم ، ثم يتحول حتى يحاذي قبر عمر رضى الله عنه ، ويقول : السلام عليك يا أمير المؤمنين ، السلام عليك يا مظهر الاسلام ، السلام عليك يا مكرز الأصفهان ، جزاك الله عنا أفضل الجزاء : ورضى الله عن استخلافك ، فقد نصرت الاسلام والمسلمين حيا وميتا ، فكفلك الأيتام ، ووصلت الأرحام ، وقوى بك الاسلام ، وكنت للمسلمين اماما مرضيا ، وهاديا مهديا ، جمعت من شملهم وأغنيت فقيرهم ، وجبرت كسرهم ، السلام عليك ورحمة الله وبركاته ، ثم يرجع قدر نصف ذراع فيقول : السلام عليكم يا ضجيعي رسول الله . ورفيقيه . ووزيريه . ومشيريه . والمعاونين له على القيام في الدين . القائمين بعده بمصالح المسلمين جزاكم الله أحسن الجزاء . ثم يدعو لنفسه ووالديه ولن أوصاه بالدعاء ولجميع المسلمين . ثم يقف عند رأسه الشريف كالأول : ويقول اللهم انك قلت وقولك الحق : « ولو أنهم اذ ظلموا أنفسهم جاءوك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله توابا رحيم » . وقد جئناك سامعين قولك طائعين أمرك . متشفعين بنبيك « ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان . ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا . ربنا انك رؤوف رحيم » ربنا آتتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار . سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين . والحمد لله رب العالمين ، ويدعو بما يحضره من الدعاء ، ثم يأتي اسطوانة أبي لبابة التي ربط نفسه فيها حتى تاب الله عليه ، وهي بين القبر والمنبر . فيصلى ركعتين . ويتوب الى الله . ويدعو بما شاء . ثم يأتي الروضة . وهي كالخوض الربيع . فيصلى فيها ما تيسر له ويدعو ويكثر من التسبيح والثناء على الله تعالى والاستغفار . ثم يأتي المنبر فيضع يده على الرمانة التي كان صلى الله عليه وسلم

يضع يده عليها إذا خطب • لتتأله بركة الرسول فيصل على عليه • ويدعو بما شاء • ويتعوذ برحمته من سخطه وغضبه ، ثم يأتي الاسطوانة الحنّانة • وهى التى فيها بقية الجذع الذى حن الى النبى صلى الله عليه وسلم حين تركه وخطب على المنبر • ويستحب بعد زيارته عليه السلام أن يخرج الى البقيع • ويأتى المشاهد والمزارات فيزور العباس ومعه الحسن بن على وزين العابدين • وابنه محمد الباقر • وابنه جعفر الصادق • ويزور أمير المؤمنين سيدنا عثمان • وقبر ابراهيم ابن النبى صلى الله عليه وسلم • وجماعة من أزواج النبى صلى الله عليه وسلم وعمته صفية ، وكثيرا من الصحابة والتابعين ، خصوصا سيدنا مالكا • وسيدنا نافعا • ويستحب أن يزور شهداء أحديوم الخميس ، خصوصا قبر سيد الشهداء سيدنا الحمزة ، ويقول : سلام عليكم بما صبرتم فنعم عقبى الدار ، سلام عليكم دار قوم مؤمنين ، وأنا ان شاء الله بكم لاحقون • ويقرأ آية الكرسي ، وسورة الاخلاص ، ويستحب أن يأتي مسجد قباء يوم السبت ، ويدعو بقوله : يا صريح المستصرخين ، ويا غياث المستغيثين ، يا مفرج كرب المكروبين ، ويا مجيب دعوة المضطرين ، صل على محمد وآله واكشف كربى وحزنى كما كشفت عن رسولك كربى وحزنى فى هذا المقام ، يا حنان يا منان ، يا كثر المعروف ، ويا دائم الاحسان ، يا أرحم الراحمين ، ويستحب له أن يصلّى الصلاة كلها فى مسجد النبى صلى الله عليه وسلم ما دام فى المدينة ، وإذا أراد الرجوع الى بلده استحب له أن يودع المسجد بركعتين ، ويدعو بما أحب ويأتى قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويدعو بما شاء ، والله مجيب الدعاء •

مباحث الأضحية

تعريفها

الأضحية — بضم الهمزة ، وكسرها ، مع تخفيف الياء — ، وهى اسم لما يذبح أو ينحر من النعم تقربا الى الله تعالى فى أيام النحر ، سواء كان المكلف بها قائما بأعمال الحج أو لا ، باتفاق ثلاثة ، وخالف المالكية ، فقالوا : انها لا تطلب من الحاج •

دليلها

شرعت فى السنة الثانية من الهجرة : كالعديد ، وزكاة المال ، وزكاة الفطر ، وثبتت مشروعيتها بالكتاب ، والسنة ، والإجماع ، قال تعالى : (فصل لربك وانحر) ، وروى مسلم عن أنس رضى الله عنه قال : « ضحى النبى صلى الله عليه وسلم بكبشين أملحين أقرنين ذبحهما بيده ، وسمى وكبر ووضع رجله على صفاحهما » ، والأملح : الأبيض الخالص ، وقيل : الذى بياضه أكثر من سواده والأقرن : الذى له قرنان معتدلان ، وغير ذلك من الأحاديث ، وقد أجمع المسلمون على مشروعيتها ••

حكمها

أما حكمها فهو السنية ، فالأضحية سنة عين مؤكدة يثاب فاعلها ، ولا يعاقب تاركها ، وهذا القدر متفق عليه في الحقيقة ، ولكن الحنفية قالوا : انها سنة عين مؤكدة لا يعذب تاركها بالنار . ولكن يحرم من شفاعه النبي ﷺ ، ويعبرون عن ذلك بالواجب . وقال الشافعية : انها سنة عين للمنفرد لا لأهل البيت الواحد ، كما هو موضح في مذهبهم تحت الخط (١) .

شروطها

تنقسم شروط الأضحية الى قسمين : شروط سنيتها ، وشروط صحتها . فأما شروط سنيتها : فمنها القدرة عليها ، فلا تسن للعاجز عنها ، وفي حد القدرة تفصيل المذاهب ، مذكور تحت الخط (٢) ، ومنها الحرية فلا تسن للعبد وزاد المالكية في شروط سنيتها أن لا يكون حاجا ، ولو كان من أهل مكة ، كما تقدم ، أما المسافر لغير الحج فتنس له ، أما البلوغ فليس

(١) الشافعية — قالوا : هي سنة عين للمنفرد ، وسنة كفاية لأهل بيت واحد أو بيوت متعددة تلزم نفقتهم شخصا واحدا ، بمعنى أنه اذا فعلها من تلزمه نفقتهم سقط الطلب عنهم . فلا ينافي أنها تسن لكل منهم .

(٢) الحنفية — قالوا : القادر عليها هو الذي يملك مائتي درهم ، وقد تقدم بيانها في « الزكاة » أو يملك عرضا يساوي مائة درهم يزيد عن مسكنه ، وثياب اللبس والمتاع الذي يحتاجه ، واذا كان له عقار يستغله تلزمه الأضحية اذا دخل منه قوت عامه ، وزاد معه النصاب المذكور ، وقيل : تلزمه اذا دخل له منه قوت شهر ، وان كان العقار وقفا تلزمه الأضحية ان دخل له منه قيمة النصاب وقتها .

الحنابلة — قالوا : القادر عليها هو الذي يمكنه الحصول على ثمنها ، ولو بالدين اذا كان يقدر على وفاء دينه .

المالكية — قالوا : القادر عليها هو الذي لا يحتاج الى ثمنها لأمر ضروري في عامه فاذا احتاج الى ثمنها في عامه فلا تسن ، واذا أستطاع أن يستدين استدآن ، وقيل لا يستدين .

الشافعية — قالوا : القادر عليها هو الذي يملك ثمنها زائدا عن حاجته وحاجة من يعون يوم العيد ، وأيام التشريق ، ومن الحاجة ما جرت به العادة من كمك وسمك وفطير ونقل ونحو ذلك .

الحنفية — زادوا في الشروط أن يكون مقيما ، فلا تجب على المسافر ، وان تطوع بها أجزأته ، واذا اشترى شاة ليضحى بها ثم سافر قبل حلول وقتها فانه يبيعها ، ولا تجب عليه الأضحية ، وكذا لو سافر بعد دخول الوقت قبل أن يذبح ، فان الأضحية لا تجب عليه ، وتجب على الحاج ان لم يكن مسافرا بأن كان من أهل مكة .

شرطا لسنيتهما ، فتنس للصبي القادر عليها ، ويصحى عنه وليه ، ولو كان الصبي يتيما ، عند المالكية ، والحنابلة ، أما الحنفية ، والشافعية ، فانظر مذهبيهما تحت الخط (١) .
وأما شروط صحتها فمنها ، السلامة من العيوب ، فلا تصح إذا كان فيها عيب من العيوب المفصلة في المذاهب . فانظرها تحت الخط (٢) .

(١) الحنفية - قالوا : البلوغ ليس شرطا لوجوبها ، فتجب على الصبي عندهما ، ويصحى وليه من مال الصبي ان كان له مال ، فلا يصحى الأب عن والده الصغير . وعند محمد شرط ، فلا تجب الأضحية في مال الصبي ، وهل تجب على الأب أو لا ؟ قولان مصححان ، ومثل الصغير المجنون .

الشافعية - قالوا : لا تنس للصغير ، فالبلوغ شرط لسنيتهما ، وكذلك العقل .
(٢) الحنفية - قالوا : لا تصح الأضحية بالعمياء ، ولا بالعوراء ، ولا بالعجفاء ، وهي المهزولة التي لا مخ في عظامها : ولا بالعرجاء التي لا تستطيع المشي الى المذبح ، أما العرجاء التي تمشي بثلاث قوائم وتضع الرابعة على الأرض لتستعين بها على المشي . فانها تجزئ ، وكذا لا تصح بمقطوعه الأذن ، أو الذنب ، أو الالية إذا ذهب أكثر من ثلثها ، أما إذا بقي ثلثاها وذهب ثلثها فانها تصح . وكذا لا تصح بالهتاء . الا إذا بقي أكثر أسنانها . ولا تصح بالسكاء التي لا أذن لها بحسب الخلقة ولا تصح الأضحية بمقطوعة رعوس الضرع ولا بالتى انقطع لبنها ، ولا بالتى لا الية لها بحسب الخلقة ، ولا بالجلالة ، وهي التي ترفع العذرة قبل حبسها وأطعامها الطاهر ، كما تقدم ، وتصح بالجماء التي لا قرون لها خلقة والعظماء . وهي التي ذهب بعض قرنها ، فاذا وصل الكسر الى المخ لم تصح . وكذا تصح بالتولاء وهي المجنونة إذا لم يمنعها الجنون عن الرعى ، فان منعها لا تجوز التضحية بها . وتصح بالجرباء ان كانت سميئة . فاذا هزلت بالجرب فلا تصح . وكذا لا تصح بالصغير . وهو ما كان أقل من سنة في الضأن والمعز ، الا إذا كان الضأن كبير الجسم سميئا ، فانها تصح به إذا بلغ ستة أشهر . بشرط أنه إذا خلط بما له سنة لا يمكن تمييزه منه . أما المعز فانها لا تصح به الا إذا بلغ سنة ، وطعن في الثانية على كل حال ، أما الصغير من البقر والجاموس فهو ما كان أقل من سنتين ، فلا تصح بالبقر والجاموس الا إذا بلغ سنتين وطعن في الثالثة ، والصغير من الابل ما كان أقل من خمس سنين ، فلا تصح بالابل الا إذا بلغت خمس سنين وطعن في السادسة ، وتجزئ الشاة عن الواحد ، وتجزئ الناقة والبقرة عن سبعة أشخاص ، بشرط أن يكون لكل واحد منهم سبعها ، فبان نقص نصيبه عن السبع لم تجزئه .

المالكية - قالوا : لا تصح بالعمياء ، ولا بالعوراء ، والمعتبر في العمى والعور ذهاب ضوء العين ، وأن بقيت صورتها ، ولا تصح بالمريضة التي لا تستطيع أن تتصرف بكتفها الطبيعية ، أما إذا كان المرض خفيفا فانه لا يضر . ولا تصح بالجرباء إذا كان جربها ظاهرا ولا بما أكلت أكلا غير معتاد ، فبشمت ما لم يحصل لها استئصال ، فتصح به . ولا تصح بها

= بالمجنونة جنونا دائما ، أما الجنون غير الدائم فانه لا يضر ، فتصح بالولاء وهي التي تدور في موضعها من الجنون ، ولا تتبع الغنم ، ولا تصح بالمهزولة هزالا بينا ، وهي التي لا مخ في عظامها ، ولا بالعرجاء عرجا بينا يمنعها من مسايرة أمثالها ، ولا بمقطوعة جزء من أجزائها : كيد ، أو رجل ، سواء كان القطع خلقيا أو لا ، وسواء كان الجزء أصليا ، أو زائدا ، ولكن يغتفر قطع خصية الحيوان ، فتصح بالخصى ، لأن فيه فائدة تعود على اللحم ، ولا فرق بين أن يكون خصيا بالخلقة أو لا ، ولا تصح بالصمعاء وهي صغيرة الأذنين جدا ، ولا بالبتراء وهي مقطوعة الذنب ، سواء كان ذلك خلقة أو بعارض ، ولا بالبكماء — فاقدة الصوت — الا لعارض عادي : كالفاقة اذا مضى على حملها أشهر ، فانها تبكم ، فتصح بها ، ولا بالبخراء ، وهي منتنة الفم ، الا اذا كان أصليا ، كما هو الحال في بعض الابل ، وكذا لا تصح بيباسة الضرع ، ومشقوقة الأذن اذا كان الشق أكثر من الثلث ، فان كان الشق ثلثها أجزأت على المشهود ، ولا بمكسورة سنين فأكثر ، أما مكسور سن واحد فتصح بها كما اذا ذهبت أسنانها لكبر ، أو تغيير ، فانها تصح ، ولا تصح بذاهبة ثلث الذنب أما ذاهبة ثلث الأذن فتصح بها ، وكذا لا تصح بحيوان متولد بين وحشى وأنسى ، فاذا كانت الآباء غنما والأمهات ظباء أو بالعكس لا تجزى في الأضحية على الاصح ، وتصح بالجماء ، وهي المخلوقة بدون قرن ، أما اذا كانت مستأصلة القرنين عروضا ففيها قولان ، وهذا اذا لم يكن مكانهما داميا ، والا فلا تصح بها قولوا واحدا ، وكذا تصح بالمقعدة العاجزة عن القيام بسبب السمن ، وكثرة الشحم لا بالمرض وتصح بالجذع من الضأن ، وهو ما بلغ سنة عربية ، وعلامته أن يرقد صوف ظهره بعد قيامه ، وتصح بالثنى من المعز وهو ما بلغ سنة. ودخل في الثانية دخولا بينا بأن قطع منها نحو شهر ، وتصح بالثنى من البقر ، وهو ما بلغ ثلاث سنين ، وبالثنى من الابل ، وهو ما بلغ خمس سنين ، والمعتبر السنة القمرية ، ولو نقص بعض شهورها .

الشافعية — قالوا : لا تصح بالمعيبة بعيب ينقص لحمها أو شحمها أو غيرها مما يؤكل ، فلا تصح بالعوراء ، ولا بالعمياء ، والمعتبر ذهاب ضوء العين ، وكذا ما كان على إحدى عينيها بياض ، اذا كان كثيرا ، بخلاف اليسين ، فلا يضر ، كما لا يضر العمش ، وهو ضعف البصر مع سيلان الدمع غالبا ، ولا تصح بالعرجاء عرجا بينا ، وهي التي تسبقها أمثالها إلى المرعى ، وتتخلف عنها ولو حصل لها العرج وقت الذبح ولو في حال قطع الحلقوم والمرى ، ولا تصح بالمريضة مرضا يظهر بينا ، ظهر بسببه هزالها ، وفساد لحمها ، فلو كان مرضها يسيرا لا يضر ، ولا تصح بالعجفاء وهي التي لا مخ لها في عظامها من شدة الهزال ، ولا بالتولاء ، وهي التي تستدبر المرعى ، ولا ترعى الا قليلا فتتهزل ، ولا تصح بالجرباء ، وان كان الجرب يسيرا ، لأنه يفسد اللحم ، ولا بمقطوعة الأذن كلا أو بعضا ، ولا بمقطوعة الالية ، ويغتفر ما يقطع من طرف الالية في الصغر ، ويسمى — التطريف — لأنه

ومتها الوقت المخصوص ، فلا تصح إذا فعلت قبله أو بعده ، وفي بيانه تفصيل المذاهب
فانظره تحت الخط (١) .

= يعبر بالسمن ، أما المخلوقة بلا ذنب ، فانها تجزى ، كالمخلوقة بلا ضرع ولا اليه بخلاف
المخلوق بلا أذن ، فانها لا تصح به ، وتصح بمشقوقة الأذن ، أو مثقوبتها إذا لم يزل
بذلك شيء منها ، وتصح بالخصى ، والخصاء جائز بشروط ثلاثة : أن يكون للأكل اللحم ،
أن يكون في صغره ، أن يكون في زمان معتدل ، ولا حرم ، وتصح بمكسورة القرن ، وإن كان
محله داميا ما لم يترتب عليه نقص في اللحم ، كما تصح بالجماء ، ما لا قرن له خلقه ، وإن
كان الأقرن أفضل وتصح بفاقدة الأسنان خلقه أما ما ذهبت أسنانه لعارض فانه لا
تجزى ، كما لا يجزى ما ذهبت بعض أسنانه إن كان ذلك يؤثر في علفه ، فإن كان لا يؤثر
تجزى ، وتصح بالضأن إذا بلغ سنة كاملة ، أو أسقط مقدم أسنانه ، بشرط أن يكون ذلك
بعد ستة أشهر ، وتصح بالمعز إذا بلغ سنتين كاملتين ، وتصح بالبقرة والجاموس إذا بلغ
سنتين كاملتين ، والابل إذا بلغ خمس سنين كوامل ، ولا يجزى المتولد بين أنسى ووحشى .
الحنابلة — قالوا : لا تصح بالعمياء ، وهي التي ذهب نور عينها ، وإن بقيت عيناها
صورة ، ولا تصح بالمعوراء ، وهي التي انخسفت عينها ، أما إذا كان عليها بياض وهي
قائمة ، فتصح بها ، ولا تصح بالعجفاء ، التي لا مخ في عظامها لهزالها ، ولا تصح بالعرجاء ،
وهي التي لا تقدر على المشي مع جنسها الصحيح إلى المرمى ، ولا تصح بالمكسورة ،
ولا بالمریضة مرضا يفسد لحمها ، كجرب أو غيره ، ولا تصح بالعضباء ، وهي التي ذهب
أكثر أذنها أو قرنها ، أما التي خرقت أذنها ، أو انشقت ، أو قطع منها النصف أو أقل ،
فتصح بها مع الكراهة ، ومثل الأذن في ذلك القرن ولا تصح بالجداء ، وهي جافة الضرع ،
ولا بالهتماء ، وهي التي ذهبت ثناياها من أصلها ، ولا بالعصماء ، وهي التي انكسر غلاف
قرنها ، ولا تصح بما ذهب أكثر من نصف أليتها ، أما ما ذهب نصفها فأقل ، فتصح بها ،
كما تصح بالجماء ، وهي التي خلقت بلا قرن ، والمصماء ، وهي الصغيرة الأذن جدا ، وما
خلقت بلا أذن ، وكذا تصح بالبتراء ، وهي التي لا ذنب لها خلقة أو مقطوعا ، وتصح
بالخصى ، أما المبوب ، وهو ما قطع ذكره مع أنثيه ، فانه لا يجزى ، والحامل كغيرها في
الأحكام ، ولا تصح بالوحشى ، ولا بالمتولد بين وحش وغيره ، وتصح بالجذع من الضأن ،
وهو ماله ستة أشهر ، ويعرف كونه أجذع بنوم الصوف على ظهره ، وتصح بالثني مما سواه ،
فثنى المعز ماله سنة كاملة ، وثنى البقر ماله سنتان كاملتان ، وثنى الابل ماله خمس سنين ،
ودخل في السادسة ، ولا تصح بما دون ذلك .

(١) الحنفية — قالوا : يدخل وقت الأضحية عند طلوع فجر يوم النحر ، وهو يوم
العيد ، ويستمر إلى قبيل غروب اليوم الثالث ، وهذا الوقت لا يختلف في ذاته بالنسبة لمن
يضحى في المصر أو يضحى في القرية . ولكن يشترط في صحتها للمصرى أن يكون الذبح
بعد صلاة العيد ، ولو قبل الخطبة ، إلا أن الأفضل تأخيرها إلى ما بعد الخطبة ، فإذا ذبح =

وقد زاد بعض المذاهب شروطاً أخرى ، مذكورة تحت الخط (١) ، ويصح الاشتراك في الأضحية سواء كان ذلك في ثمنها أو في ثوابها ، باتفاق ثلاثة ، وخالف المالكية فانظر مذهبهم

ساكن المصر قبل صلاة العيد لا تصح أضحيته ، ويأكلها لحمًا ، فإذا عطلت صلاة العيد ينتظر بها حتى يمضي وقت الصلاة • ووقتها من ارتفاع الشمس الى الزوال • ثم يذبح بعد ذلك ، أما القروي - ساكن - القرية - فإنه لا يشترط له ذلك الشرط • بل يذبح بعد طلوع فجر النحر ، وإذا أخطأ الناس في يوم العيد فصلوا وضحوا ثم بان لهم أنه يوم عرفة أجزأتهم صلاتهم وأضحيتهم • وإذا تركت ذبيحة الأضحية حتى فات وقتها يتصدق بها حية •

المالكية - قالوا : يبتدىء وقت الأضحية لغير الامام في اليوم الأول بعد تمام ذبح الامام • ويبتدىء وقتها للامام بعد الفراغ من خطبته بعد صلاة العيد ، أو مضى زمن قدر ذبح الامام أضحيته ان لم يذبح الامام • ويستمر وقتها لآخر اليوم الثالث ليوم العيد ، ويفوت بغرويه • فإذا أراد أن يذبح في اليوم الثاني فلا يلزم أن يراعى مضى زمن قدر صلاة الامام • بل يذبح اذا ارتفعت الشمس واذا ذبح بعد الفجر أجزأه • فإذا ذبح أحد قبل الامام متعمدا لا تجزئه • وأعاد ذبح أضحية أخرى ، أما اذا لم يتعمد بأن تحرى أقرب امام لم يبرز أضحيته ، وظن أنه ذبح ذبح بعده ، وتبين أنه سبق الامام أجزأه ، فإذا تأخر الامام بعذر شرعى ، انتظره الى قرب الزوال ، بحيث يبقى على الزوال ما يسع الذبح ثم يذبح ولو لم يذبح الامام •

الحنابلة - قالوا : يبتدىء وقت ذبح الأضحية من يوم العيد بعد صلاة العيد ، فيصح الذبح بعد الصلاة وقبل الخطبة ، ولكن الأفضل أن يكون بعد الصلاة والخطبة ، ولا يلزم أن ينتظر الفراغ من الصلاة في جميع الأماكن التي تصلى فيها العيد ان تعددت ، بل لو سبق بعضها جاز ، واذا كان في جهة لا يصلى فيها العيد : كالبادية وأهل الخيام ممن لا عيد عليهم فان وقت الأضحية يبتدىء فيها بمضى زمن قدر صلاة العيد ، فان فاتت صلاة العيد بالزوال ضحى اذن عند الزوال ، وآخر وقت ذبح الأضحية اليوم الثانى من أيام التشريق ، فأيام النحر عندهم ثلاثة : يوم العيد ، ويومان بعده ، ويجوز في ليل يومى التشريق التالين ليوم العيد أنما الأفضل أن يذبح في النهار •

الشافعية - قالوا : يدخل وقت ذبح الأضحية بعد مضى قدر ركعتين وخطبتين بعد طلوع الشمس يوم عيد النحر ، وان لم ترتفع الشمس قدر رمح ، ولكن الأفضل تأخيرها الى مضى ذلك من ارتفاعها ، ويستمر الى آخر أيام التشريق الثلاثة ، ويصح الذبح ليلا أو نهارا بعد دخول وقتها ، الا أنه يكره في الليل الا لحاجة : كاشتغاله نهارا بما يمنعه من التضحية ، أو لمصلحة : كسهولة حضور الفقراء ليلا •

(١) المالكية - زادوا أن يكون الذبح نهارا فلو ذبح ليلا لم تصح أضحيته ، وهذا الشرط بالنسبة لليوم الأول لا خلاف فيه عندهم ، أما في غير اليوم الأول ففي صحة الذبح ليلا •

تحت الخط (١) وإنما يصح الاشتراك فيها إذا كانت من الأبل أو البقر ، فإذا اشترك بسبعة في بقرة أو ناقة يصح إذا كان نصيب كل واحد منهم لا يقل عن سبع ، فإن كانوا أكثر من سبعة لا يصح ، أما أن كانوا أقل فيصح ، ولا تصح الأضحية بغير النعم من الأبل والبقر والجاموس والغنم ، وفي الأفضل منها تفصيل في المذاهب ، مذكور تحت الخط (٢) •

مبحث إذا ترك التسمية عند ذبح الأضحية

التسمية شرط في حل أكل كل ذبيحة ، باتفاق ثلاثة ، وخالف الشافعية • فانظر مذهبهم تحت الخط (٣) سواء أكانت أضحية أم غيرها ، فمن ترك التسمية عمدا لا تؤكل ذبيحته ، بخلاف ما إذا تركها سهوا ، فإنها تؤكل ، كما سيأتي في مبحث الذبح ، وكذلك من أهل لغير الله ، فإن ذبيحته لا تؤكل ، والاهلال لغير الله هو الصياح بذكر الصنم ونحوه عند ذبح ما يتقرب به إليه ، فقد كانت عادة المشركين أن يصيحوا عندما يذبحون لأصنامهم بذكرها •

= خلاف ، والمشهور أنه لا يجزئ وأن يكون الذابح مسلما ، فإذا ذبحها الكتابي لا تجزئ ، ولكنها تؤكل لحما وأن لا يشرك معه فيها أحد ، ويصح أن يشرك في الثواب لا في الثمن معه من تلزمه نفقتهم إن كانوا معه في سكن واحد ، والا فلا تصح ، وهذا هو المشهور عندهم •
الحنفية - زادوا أن يكون الذبح نهارا في اليوم الأول والرابع ، فلو ذبح في الليلة الأولى أو الليلة الرابعة لا تصح ، أما الذبح في الليلتين المتوسطتين فإنه مكروه تنزيها •
(١) المالكية - قالوا : لا يصح الاشتراك في الثمن ، وإنما يصح الاشتراك في الاجر بالشروط المتقدمة •

(٢) الحنفية - قالوا : الشاة أفضل من سبع البدنة - البقرة أو الجمل ونحوهما - إذا استويا في اللحم والقيمة والكبش أفضل من النعجة إذا استويا في الثمن والقيمة أيضا ، والانثى من المعز أفضل من التيس إذا استويا بقيمة ، والانثى من الأبل ، والبقر أفضل إذا استويا أيضا •

الشافعية - قالوا : أفضلها سبع شياه عن واحد ، فبدنه ، فبقرة ، والكمال لا حد له •
الحنابلة - قالوا : الأفضل الأبل ، ثم البقر إن أخرج كاملا بدون اشتراك ، ثم الغنم ثم شرك سبع في ناقة أو جمل ، ثم شرك بقرة ، وأفضلها جميعها الاسمن ، ثم الأغلى ثمنا ، والذكر والانثى سواء •

المالكية - قالوا : الأفضل الضأن مطلقا ، ثم المعز ثم البقر ، وتقديمه على الأبل هو الأطهر ، ثم الأبل ، ويندب الفحل إن لم يكن الخصى ، أسمن ، فإن كان أسمن فهو أفضل من الفحل السمين •

(٣) الشافعية - قالوا : التسمية ليست شرطا في حل أكل الذبيحة ، فلو ترك التسمية عمدا حلت الذبيحة ، ولكن ترك التسمية مكروه أما الذبيحة التي يحرم أكلها فهي التي ذكرنا اسم غير الله عليها ، وهي التي كانت تذبح للإصنام •

مبحث مندوبات الأضحية ومكروهاها

وأما مندوباتها ومكروهاها فهي مفصلة في المذاهب ، فانظرها تحت الخط (١) .

(١) المالكية - قالوا : يندب إبراز الضحية للمصلى ، ويكره عدم ذلك للامام فقط ، ويندب أن يكون الصنف الذي يضحي منه جيدا من أعلى النعم وأكمله ، وأن يكون من مال طيب ، وأن تكون سالمة من العيوب التي تصح بها ، فيندب أن تكون غير خرقاء ، وهي التي في أذنها خرق مستدير ، وأن تكون غير شرعاء ، وهي مشقوقة الاذن ، أو مقابلة ، وهي مقطوعة الاذن من جهة وجهها ، أو مدارة ، وهي مقطوعة الاذن من خلفها ، وندب أن يكون سمينا ، وأن يكلف ليسمن على الراجح ، وندب أن يكون ذكرا ذا قرنين أبيض ، ويندب أن يكون فحلا ان لم يكن المخصى أسمن ، وندب أن يكون ضائنا ، ثم معزا ، الى آخر التفصيل المتقدم ويندب لمن يريد التضحية أن يترك الحلق وقلم الظفر في عشر ذي الحجة الى أن يضحي ، ويندب أن يذبح الأضحية بيده ، ويندب للوارث أن ينفذ أضحية مورثه ان عينها قبل موته ما لم تكن نذرا ، والا وجب تنفيذ الوصية ، ويندب أن يجمع بين الاكل منها والتصدق والاهداء بدون تحديد معين ، بل يفعل في ذلك كما يحب ، ويسن ذبح أو نحر ولد خرج من الضحية قبل ذبحها أو نحرها حيا حياة غير مستمرة ، ويؤكل ان تم خلقه ، ونبت شعره ، أما ان خرج منها عقب ذبحها حيا حياة مستمرة ، فان ذبحه أو نحره واجب ، ويكره جز صوفها قبل الذبح بشرطين ، الأول : أن لا ينوى جزه عند شرائها ، فان نوى جزه ليتصرف فيه التصرف المباح جاز بلا كراهة ، أما اذا نوى بيعه فانه يكره ، الثاني : أن لا ينبت مثله أو قريب منه قبل الذبح ، والا فلا كراهة ، أما المنذورة فانه يحرم جز صوفها مطلقا ، وقيل : حكمها كغيرها في ذلك .

الحنفية - قالوا : يندب أن يأكل من لحم أضحيته ويدخر ويتصدق ، والأفضل أن يتصدق بالثلث ويدخر الثلث ، ويتخذ الثلث لأقربائه وأصدقائه ، ولو أخذ الكل لنفسه جاز ، لان القرية تحصل باراقة الدم . هذا اذا لم تكن منذورة ، والا فلا يحل الاكل منها مطلقا ، بل يتصدق بها جميعها ، وكذا التي وجب التصديق بعينها بعد أيام النحر ، أما اذا اشترأها للأضحية ثم حبسها حتى مضت أيام النحر ، فانه يجب عليه أن يتصدق بها حية ، ويحرم عليه الاكل منها ، وكذا يحرم الاكل من ولد الأضحية التي تلده قبل الذبح ، فاذا ولدت الأضحية ولدا قبل ذبحها فانه يذبح معها ، ويتصدق به جميعه ، ولا يحل الاكل منه ، فان أكل منه شيئا تصدق بقيمته . ويستحب أن يتصدق به حيا أما الولد الذي لا يخرج حيا فسيأتي بيان الخلاف في تزكيته في «مبحث الزكاة» وكذا يحرم الاكل من الأضحية التي ضحى بها عن الميت بأمره . ومن المشتركة بين سبعة نوى أجدهم بحصته القضاء عن الماضي ، فان هذه الأشياء يجب التصديق بها جميعها ، ويندب أن لا يتصدق منها بشيء اذا كان صاحبها ذا عيال توسعة عليهم ، وأن يذبح بيده ان كان يعرف الذبح ، والا شهدا =

= بنفسه ، ويأمر غيره ، وكره ذبح الكتأبي ، وأما المجوسى والوثنى فلا تحل ذبيحته — كما تقدم ، وكره بيع جلدها أو استبداله بما يستهلك ، كلحم ، وجبن ، وخل ، ونحو ذلك ، أما استبدالها بغربال ودلو ونحو ذلك مما يبقى زمنا طويلا فإنه يحل ، ويجوز أن ينتفع به في مثل هذا ، فيعمل هو غربالا وقربة وسفرة ونحو ذلك ، وقيل : بيع جلدها باطل لا مكروه وكره جز صوفها قبل الذبح لينتفع به ، فإن جزه تصدق به ، وكره ركوبها وتأجيرها ، فإن فعل تصدق بالأجرة التى أخذها ، ويكره الانتفاع بلبنها قبل ذبحها ، وأن يعطى الجزأر أجره منها ، ويكره تنزيها الذبح ليلا فى الليلتين المتوسطتين ، أما الليلة الأولى والرابعة فإنه لا يصح فيها الذبح ، كما تقدم ، ويسن توجيها إلى القبلة ، وأن يعمل فيها كغيرها فما تقدم من حد الشفرة ، وعدم تعذيبها بغير ضرورة ، وكره بيع صوف الاضحية ، وشرب لبنها واطعام كافر منها ، كتابيا كان ، أو مجوسيا بأن يبعث له بشىء منها فى منزله ، أما اذا ضافه كافر ، أو نزل به وهو يأكل ، فإنه لا كراهة فى اطعامه منها على الراجح ، وكره التغالى فى ثمنها ، أو عددها ان خاف المباهاة ، أما اذا قصد زيادة الثواب بزيادة الثمن والعدد فإنه مندوب ، وكره فعل التضحية عن شخص ميت اذا لم يشترطها فى وقف له ، والا وجب فعلها عنه ، ويلزم أن يتبع شرطه ، سواء كان جائزا أو مكروها ، فإن عين اضحية قبل موته كان تنفيذها مندوبا ، كما تقوم ، وتكره العتيرة ، وهى ذبح شاة فى رجب كانوا يذبحونها فى الجاهلية لاصنامهم ، وكانت جائزة فى أول الاسلام ، ثم نسخت بالاضحية ويكره ابدالها بأقل منها أو مساو لها اذا لم يعينها الا فلا يصح .

الشافعية — قالوا : يسن فى الاضحية كونها سميئة ، سواء كان سمنها بفعله أو بفعل غيره ، وأن لا تكون مكسورة القرن ولا فاقدته ، وأن تذبح بعد صلاة العيد ، وأن يكون الذابح مسلما وأن يكون الذبح نهرا ، ويكره ليلا ان لم يكن لحاجة ، وألا فلا كراهة ، وأن يطلب لها موضعا ليئا ، لانه أسهل لها ، وأن يوجه مذبحتها للقبلة ، وأن يتوجه هو اليها أيضا . وأن يسمى الله تعالى ، ويكره تعمد ترك التسمية ، كما تقدم ويسن أن يصلى ويسلم على النبى صلى الله عليه وسلم ، وأن يكبر ثلاثا بعد التسمية وأن يقول : اللهم هذا منك واليك . فتقبل منى ، وأن تذبح الغنم والبقر . وتنحر الابل ، وأن لا يبين رأسها . ويسن قطع الودجين . ويسن أن تكون الابل عند النحر قائمة معقولة رجلها اليسرى ، والغنم والبقر مضجعة على جنبها الايسر ، وأن يحد المدينة ، ويكره أن يحددا والذبيحة تنتظر اليه كما يكره أن يذبح واحدة ، والاخرى تنتظر

الحنابلة — قالوا : يسن أكل ثلث الاضحية واهداء ثلثها ولو لغنى ، والتصدق بثلثها على الفقراء ، ولا فرق فى ذلك بين المعينة والمنذورة وغيرهما ، الا أن المعينة والمنذورة لا يجوز اهداء الكافر منهما ، أما ضحية التطوع فيجوز اهداء الكافر منها ، ويستحب أن يتصدق بأفضلها وأن يهدى الوسط ، ويأكل الأقل ، وإن كانت الاضحية ليتيم ، فلا يجوز للولى أن =

مبحث كيف يذبح الحيوان ويقال لذلك : ذكاة

الذكاة — بالذال — ذبح أو نحر أو عقر حيوان مباح للأكل ، بشرائط مفصلة في المذاهب ، مذكورة تحت الخط (١) .

= يتصدق عنه أو يهدى منها ، بل يوفرها له ، وله أن يشرب من لبنها ، إلا إذا كان لها ولد ، فإنه يحرم عليه أن يشرب ما ينقص من القدر الذي يكفى في رضاع ولدها وتلزمه قيمته ، أما ما زاد بعد رضاعه فله شربه أيضا ، ويجوز أن يجز صوفها ان كان فيه منفعة لها بأن يزيد في سمها ، أما ان كانت المنفعة في بقائه بأن يقيها الحر والبرد ، فلا يجوز جزه ، ولا يجوز أن يعطى الجزار أجره منها ، بل ان شاء أن يعطيه منها فله ذلك على سبيل الصدقة أو الهدية ، ويحرم بيع جلدها وجلها ، وهو الذى يغطى به الحيوان ، كما يحرم بيع شيء من الذبيحة ، وله أن ينتفع بالجلد والجل ، فيصلى عليه ، ويتخذة غربالا ونحو ذلك ، أو يتمدق بهما ، وان ولدت التى عينت للاضحية ذبح ولدها معها ، سواء عينها حاملا أو حدث الحمل بعد التعيين ، ويندب ذبح الجنين الذى يخرج من بطن أمه ميتا ، أو الذى فيه حركة المذبوح ، أما الجنين الذى يخرج وفيه حياة مستقرة ، فان ذبحه واجب ، وذكاة الجنين ذكاة أمه ، سواء نبت شعره أو لم ينبت ، ويسن نحر الابل قائمة معقولة الرجل اليسرى ، وأن يعمل مع الاضحية ما يعمل مع غيرها مما يأتى في « مبحث الذبح » .

(١) الحنفية — قالوا : الذكاة الشرعية تنقسم الى قسمين : ذكاة الضرورة وذكاة الاختيار ، فذكاة الضرورة هى جرح وقع في أى جزء من بدن الحيوان ، وانما تكون في حيوان غير مستأنس ، فلو توحش غنم ، أو بقر أو بعير وتعسر ذبحه ، ثم رمى بسهم ، فأصابه في أى جزء من بدنه وأراق دمه وأماته حل أكله ، وكذا لو نفر البعير ولم يقدر صاحبه على أخذه الا بجماعة ، فان له أن يرميه ، ومثى جرح وسال دمه ومات بهذا الجرح حل أكله ، ومثله ما اذا سال حيوان على أحد فرماه دفاعا عن نفسه فأماته . فإنه يحل أكله اذا جرحه وأسال دمه ، وكذا اذا وقع حيوان في بئر وتعذر ذبحه فرماه فجرحه . وعلم أنه مات بالجرح ، أو لم يعلم ان قد مات به أو بغيره فإنه يحل أكله ، أما اذا علم أنه مات بغير الجرح فان أكله لا يحل . وكذا اذا تعسرت بقرة في الولادة فأدخل رجل يده فذبح ولدها حل أكله ، فان لم يقدر على ذبحه وجرحه حل أكله ، وان لم يذبح أو يجرح فلا يحل ، ولو ذبحت أمه ، لان ذكاة الام ليس ذكاة لولدها عند أبى حنيفة ، وقالوا — أبو يوسف ، ومحمد — : ان تم خلقه أكل بذكاة أمه ، لحديث « ذكاة الجنين ذكاة أمه » ، وحمل الامام الحديث على التشبيه ، يعنى أن ذكاة الجنين مثل ذكاة أمه ، وأما ذكاة الاختيار فهى الذبح بين مبدأ الحلق الى مبدأ الصدر ، بأن يقطع الودجين ، وهما — عرقان كبيران في جانبي قدام العنق — ، ويقطع الحلقوم ، وهو — مجرى النفس — ، والمرئ ، وهو — =

= مجرى الطعام والشراب — ، ويكفى قطع ثلاثة منها ، فان للأكثر حكم الكل ، فلا بد من قطع الحلقوم ، أو المرء مع الودجين أو قطع ودج مع الاثنين ، ويرى بعضهم ضرورة قطع الحلقوم والمرء مع أحد الودجين ، ومتى تحقق القطع على هذا الوجه صار الذبيح شرعياً ، وحل أكل الذبيحة ، سواء كان الذبيح فوق العقدة التي في أعلى الحلق ، أو تحتها . ويشترط ، أولاً : أن يكون الذابح مسلماً ، أو كتابياً : يهودياً أو نصرانياً ، أفرنجياً أو غيره يدخل في النصراني الصابئ ، لأنه يقرب عيسى عليه السلام ، ويدخل في اليهودي السامرة ، لأنهم يدينون بشريعة موسى عليه السلام ، فكل هؤلاء تحل ذبيحتهم ، ولا تحل ذبيحة غيرهم من : وثني ، ومجوسى ، ومرتد عن الاسلام ، وكذا لا تحل ذبيحة الدروز الذين لا يدينون بكتاب ، وإذا ذكر الكتابي اسم المسيح لا تحل وليمته ، ثانياً : أن لا يذبح صيد الحرم ، فان الصيد في الحرم لا تحل الذكاة ، ولو كان الذابح غير محرم ، ثالثاً : أن يترك التسمية عمداً ، أما ان تركها سهواً فان الذبيحة تكون حلالاً ، ويشترط في التسمية : ١ — أن تكون ذكراً خالصاً ، بأن يذكر اسم الله تعالى بأى اسم من أسمائه ، سواء كان مقروناً بصفة ، نحو : الله أعظم ، أو غير مقرون بصفة ، نحو الله ، الرحمن ، أو يذكره بالتسبيح والتهليل ، أما ذكر اسم الله مقروناً بدعاء ، كقول : اللهم اغفر لى ، فان الذبيحة لا تحل به ، ويستحب أن يقول : بسم الله ، الله أكبر . ٢ — وأن تكون التسمية من نفس الذابح حال الصيد ، والرامي لصيد حال الرمي ، ومرسل كلب الصيد حال الارسل ، فلو سمي غير الفاعل لا يحل الأكل ، وأن يكون الذبيح عقب التسمية قبل تبدل المجلس ، فلو سمي واشتغل بأكل أو شرب ، فان طال لم يحل الذبيح ، والا حل ، وحد الطول ما يستكثره الناظر ، ويشترط أن لا يقصد بالتسمية شيئاً آخر كالترك في ابتداء الفعل . فان فعل ذلك أو نوى أمراً آخر غير الذبيح ، فانها لا تحل ، أما اذا لم تحضره النية أصلاً فانها تحل ذبيحة الصبي الذي يعرف التسمية ، وان لم يعلم أن التسمية شرط لحل الذبيحة على التحقيق ، ومثله السكران اذا كان يعقل لفظ التسمية وكذلك المجنون ، فكل هؤلاء اذا كانوا يضبطون عمل الذبيح ، ويذكرون اسم الله تحل ذبيحتهم ، كما تحل ذبيحة الأخرس ، وذبيحة الأكلف . وهو الذى لم يخن بدون كراهة ، ويصح الذبيح بكل ما يقطع من العروق المشروط قطعها ويسيل الدم ، فيجوز الذبيح بالسكين ، وقشر القصب الأزرق — الغاب — والمروءة ، وهى حجر أبيض كالسكين ، وغير ذلك ، ما عدا السن والظفر ، فانه لا يحل الذبيح بهما اذا كانا متصلين ، فان انفصل حل الذبيح بهما مع الكراهة لما فيه من تعذيب الحيوان ، كالذبيح بالسكين الكالة التي لا تقطع ، واذا ذبح لعظيم بقصد التقرب اليه وتعظيمه بالنحر فان ذبيحته لا تؤكل لأنه أهل بها لغير الله ، بخلاف ما يذبح للضيف بقصد إكرامه ، فانه جائز ، وان قدم له غير المذبوح عند الأكل .

المالكية — قالوا : الذكاة الشرعية هي السبب الموصول لحل أكل الحيوان البرى .

اختيارا ، وأقواها أربعة : ذبح ، ونحر ، وعقر • وفعل يزيل الحياة بأى وسيلة ، النوع الأول : الذبح • ويكون فى البقر والجاموس والضأن والمعز والطير والوحش والمقدور عليه ، ما عدا الزرافة ، فإنها تنحر ، ويعرف الذبح بأنه قطع الحلقوم والودجين من المقدم بمحدد بنية ، ولا يشترط قطع المرئ ويشترط أن يكون الذابح مميذا مسلما • أو كتابيا • وأن لا يرفع يده رفعا طويلا باختياره قبل تمام الذبح ، ويشترط لحل ذبيحة الكتابى شروط : أن يذبح ما يحل له بشريعتنا ، وأن لا يهل به لغير الله وقد تقدم بيان ذلك فى الأضحية فى « مبحث اذا ذبحها كتابى » ، وأن يذبح بحضرة مسلم مميذ عارف بأحكام الزكاة ان كان الكتابى ممن يستحل الميتة • فلا يحل أكل ذى ظفر ذبحه يهودى كابل وبط وأوز وزرافة من كل ما ليس بمنفرج الأصابع لأن اليهود يحرمون أكل ذى الظفر وثبت فى شريعتنا أنه محرم عليهم ، فإذا ذبحه فلا يحل ، أما ما يحل لهم فى شريعتهم : كالحمام ، والدجاج ، ونحوهما فإنها حلال اذا ذبحها ، النوع الثانى : النحر ، ويكون فى الأبل والزرافة والفيلة ، ويكره فى البقر والجاموس ، وكذا الخيل والبغال والحمير الوحشية ، ويعرف النحر بأنه طعن مميذ مسلم ، أو كتابى بلبه ، بلا رفع طويل قبل التمام بنية ، النوع الثالث : العقر ، ويكون فى وحشى غير مقدور عليه الا بعسر ، سواء كان طيرا أو غيره ، ويعرف بأنه جرح مسلم مميذ حيوانا وحشيا بمحدد ، أو حيوان صيد معلم بنية وتسمية ، ولا يصح العقر من كافر ، وقيل : يصح من الكتابى كالذبح ، ولا يصح العقر من صبي أو مجنون أو سكران ، ولا يصح عقر حيوان مستأنس اذا شرد ، فلو نفرت بقرة أو غنم أو جمل ، فإنه لا يصح عقره ، وكذا لو سقط حيوان فى بئر ، ولم يقدر على ذبحه الا بالعقر ، فعقر ، فإنه لا يؤكل ، ولا يصح المعقر بعضا أو حجر لا حد له ، ويصح برصاصة ، لأنها أقوى من المحدد ، وأما الفعل المميذ فهو ذكاة من لا دم له : كالجراد ، والدود فان ذكاته امانته بأى سبب ، كالنار ، أو قطع الأسنان ، أو ضرب العصا ، أو نحو ذلك ، ويشترط نية ذكاته ، ويشترط فى الأنواع الأربعة ذكر اسم الله تعالى لمسلم ذاكر قادر ، فإن نسي أو عجز ، كأخرس أكلت ذبيحته • الشافعية — قالوا : الزكاة الشرعية هى قطع الحلقوم والمرئ جميعا ، فلو بقى شئ منهما لم يحصل المذبوح ، ويشترط أن يكون فى الحيوان حياة مستقرة قبل ذبحه ان وجد سبب يحال عليه الهلاك ، والا فلا يشترط وجودها ، فالمرئ بغير سبب يحال عليه هلاكه لو ذبح آخر رمق حل ، وأن لم ينسل الدم ولم توجد حركة عنيفة ، والمراد بالحياة المستقرة ما يوجد معها الحركة الاختيارية بقرائن يترتب عليها غلبة الظن بوجود الحياة • ومن أمارتها انفجار الدم بعد قطع الحلقوم والمرئ ، أو الحركة الشديدة ، ولا فرق بين أن يكون قطع الحلقوم والمرئ من تحت الجوزة المعروفة أو من فوقها • لكن بشرط أن يبقى منها تدويرتان كاملتان احدهما : من أعلى ، الثانية : من أسفل والالم يحصل المذبوح ، لأنه حينئذ يسمى مزعما لا ذبحا • أما قطع الودجين فهو سنة ، ولو قطع الرأس كله كفى ، ولكن يكره على المعتد ،

= وانما يشترط الذبح بهذه الصفة في الحيوان المستأنس المقدور عليه ، أما غير المستأنس : كغنم ، وبقر توحش ، وبعير نمر ، وغزال في الصحراء ، وبهيمة سقطت في بشر ولا يمكن الوصول الى ذبحها : فذكاته عقره في أى موضع من بدنه بشيء يجرح ، ينسب اليه زهوق الروح . فلا ينفع العقر بحافر أو خف : ولا بخدش الحيوان خدشة لطيفة . ويشترط لحصل الذبح شروط ، أولا : قصد العين أو الجنس . فلو رمى شيئا ظننه حجرا أو حيوانا لا يؤكل . فظهر أنه حيوان يؤكل حل أكله ، لأنه كان يقصد عينا ، وكذا لو رمى قطيع غنم . فأصاب واحدة منها ، أو قصد واحدة فأصاب غيرها ، حل المرمى لقصد جنسه ، فاذا لم يقصد العين أو الجنس لا يحل الحيوان . فاذا وقعت منه السكين فأصاب حيوانا فذبح . أو احتك بسكين فاندبح . أو صال أحد بسيفه فأصاب مذبح حيوان لا يحل المذبوح لعدم القصد ، ثانيا : أن يكون الاسراع بازهاق روح الحيوان متممضا لقطع الطقوم والمرىء ، فلو أخذ واحد في قطعها ، وأخذ الثاني في نزع الأمعاء ، أو نخس الخصرة لم يحل ، ثالثا : وجود الحياة المستقرة قبل الذبح حيث وجد سبب يحال عليه الهلاك ، فاذا جرح حيوان ، أو سقط عليه سقف أو نحوه ، وبقيت فيه حياة مستقرة ، فذبح حل ، وهى ما عرفت بشدة الحركة ، أو انفجار الدم ، وان تيقن هلاكه بعد ساعة ، والا فلا يحل لوجود سبب يمكن أن يستند اليه الهلاك ، وهو الجرح ، أو سقوط السقف ولا يشترط تيقن الحياة المستقرة بل يكفي ظن وجودها ، واذا وصل الحيوان قبل الذبح الى حالة فقد معها الابصار والحركة الاختيارية بسبب مرض أو جوع ثم ذبح ، فانه يحل ، ولو لم ينفجر الدم ، أو يتحرك الحركة العنيفة ، أما اذا أكل الحيوان طعاما انتفخ به حتى صار في آخر رفق . ثم ذبح فانه لا يحل على المعتمد ما لم توجد الحركة الشديدة أو انفجار الدم ، رابعا : أن يكون المذبوح مما يحل أكله ، فلا يجوز ذبح ما لا يحل ، ولو لارأخته عند تضرره من الحياة ، خامسا : أن يكون القطع بمحدهد ، ولو من قصب ، أو خشب أو ذهب ، أو فضة ، إلا السن والظفر وباقي العظام ، فانه لا تحل الذكاة بها ، فاذا قتل الحيوان بغير محدهد بأن ضرب ببندقية ، أو سهم بلا نصل ولا حد ، أو خنق بشرك فمات ، فانه يحرم في كل ذلك ، سادسا : أن يكون القطع دفعة واحدة ، فلو قطع الحلقوم وسكت . ثم تمم الذبح ، فان كان الفعل الثانى منفصلا عن الأول عرفا اشترط أن تكون في الحيوان حياة مستقرة عند ابتداء العمل الثانى ، وان لم يكن الفعل الثانى منفصلا عن الأول عرفا فلا تشترط الحياة المستقرة ، وذلك كأن رقع السكين وأعادها فورا ، أو ألقاها لكونها لا تقطع . وأخذ غيرها فورا أو سقطت منه فتناولها ، أو أخذ غيرها سريعا ، أو قلبها وقطع بها ما بقى ، فكل ذلك جائز ، اذ لا فصل فيه بين العمل الأول والثانى ، سابعا ، أن لا يكون الذابح محرما والمذبوح معدي بوى وحشى ، فان كان كذلك فلا يحل المذبوح ، ثامنا : أن يكون الذابح مسلما أو كتابيا ، لا مجوسيا ، ولا وثنيا ، ولا مرتدا ، فتحل ذكاة اليهودى والنصرانى ، كالمسلم ، =

= كما لا تحل ذكاة المجنون والسكران وغير المميز • ولو في الحيوان الذي لا يقدر عليه على الرجح ، لكن مع الكراهة ، وكذلك تكره ذكاة الأعمى ، ولا تشترط التسمية ، وإنما تسنن ، وإذا ذكر اسم الله مقترنا باسم غيره ، كأن قال : بسم الله ، واسم محمد ، فإن أراد الاشرار كفر ، وحرمت الذبيحة ، وإن لم يرد الاشرار حلت الذبيحة ، ولكن يكره أن قصد التبرك ، ويحرم أن أطلق لايهاهم الشريك •

الحنابلة - قالوا : الذكاة شرعا هي ذبح حيوان مقدور عليه مباح أكله يعيش في البر أو تجوزه إلا الجراد ونحوه ، مما لا يذبح أو ينحر ، ويتحقق الذكاة الشرعية بقطع الحلقوم والمرئ والحلقوم مجرى النفس ، والمرئ - وهو البلعوم - مجرى الطعام والشراب ، والنحر يكون في اللبة ، وهي الوهدة التي بين أصل العنق والصدر ، ولا يشترط قطع الودجين ، وهما عرقان محيطان بالحلقوم ، ولكن الأولى قطعهما ، فإذا تعذر ذبح الحيوان أو نحره عقر بأن يرمى بسهم أو نحوه في أي موضع من جسمه • فيجرحه ويميته ، فيحل أكله كالصيد • فإذا نحر بعير فلم يقدر عليه • أو سقط حيوان مباح الأكل في بئر وتعذر ذبحه فعقر حل أكله بشرط أن يموت بالجرح الذي قصد به عقره • فإن مات بغيره فلا يحل أكله ولو كان الجرح موجبا لقتله ، ويشترط أيضا أن تتوفر شروط الذابح فيمن رماه ، فلو رماه مجوسى لا يصح أكله ويشترط لحمل الذبيحة أربعة شروط ، الشرط الأول : أن يقول : بسم الله عند حركة يده بالذبح أو النحر أو العقر • ولا يقوم شيء مقام التسمية ، فلو سبح الله لا يجزئ وتجوز بغير العربية • ولو مع القدرة على العربية ، ويسن أن يكبر مع التسمية فيقول : بسم الله والله أكبر ، فإن كان الذابح أخرس أو مأ برأسه إلى السماء • وأشعار اشارة تدل على التسمية ، بحيث يفهم منها أنه أراد التسمية • وهذا كاف في حل ذبيحة الأخرس • فإذا تركت التسمية عمدا أو جهلا لم تبح الذبيحة ، لقوله تعالى : « ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه » وإن تركت التسمية سهوا فإنها تحل ، لحديث شدد بن سعد عن النبي ﷺ أنه قال : « ذبيحة المسلم حلال • وأن لم يسم إذا لم يعتمد » • ويشترط قصد التسمية على ما يذبحه فلو سمي على شاة وذبح غيرها بتلك التسمية لم تبح الثانية • ولا يضر الفصل اليسير بين التسمية والذبح • فلو سمي ثم تكلم وذبح حلت • وإذا أضجع شاة ليذبحها وسمى ثم ألقى سكينته وأخذ غيرها وذبح حلت • وكذا إذا رد سلاما أو استنقى ماء ، والكتابى كالمسلم • فإذا ذكر اسم المسيح لا تحل الذبيحة • وإذا لم يعلم أن كان الذابح سمي أو لا ، ذكر اسم الله أو غيره فالذبيحة حلال • الشرط الثانى : أهلية الذابح أو الناحر أو العاقر • وهو أن يكون عاقلا أو قاصدا للتذكية فلو وقعت السكين على حلق شاة فذبحتها لم تحل لعدم قصد التذكية وأن يكون مسلما أو كتابيا ولو حربيا • أو من نصارى بنى تغلب ، لا فرق بين أن يكون ذكرا أو أنثى ، حرا أو عبدا ، ولو جنبا • وحائضا • ونفساء ، وأعمى ، وفاسقا ، ولا تحل ذبيحة مجنون ، وسكران ، وصبى غير =

ويسن أن تنحر الابل ، ألا عند الملكية ، فانظر مذهبهم تحت الخط (١) ، ونحوها مما له رغبة طويلة ، ويذبح غيرها : كالبقرة ، والغنم ، ويسن أن يحد الشفرة أولا - السكين ونحوها - وأن يحدها بعيدا عن الذبيحة ، وأن لا يذبح واحدة والأخرى تنظر ، وأن يضجع الذبيحة ان كانت شاة أو بقرة على جنبها الأيسر ، ثم يقول اللهم هذا منك واليك (وجهت وجهي) الآية (ان صلاتي ونسكي) الآية ، بسم الله ، الله أكبر ، ثم يذبح ، ويكره كسر عنق المذبح قبل أن ترهق روحه ويسكن ، وكذلك يكره سلخه ، أو قطع عضو منه ، أو نتف ريشه قبل أن ترهق روحه ، ويكره ترك التوجه الى القبلة ويكره كل تعذيب للمذبح بدون فائدة .
هذا ، وقد أشبعنا الكلام في هذه المواضع وفيما يجوز أكله وما لا يجوز أكله ، وفيما يحل لبسه وما لا يحل في الجزء الثاني من كتابنا هذا ، فليرجع اليه من شاء ، والله ولي التوفيق .

=مميز لأنه لا قصد لهم، فإذا كان الصبي مميزا حصل ذبيحته ، ولو كان دون عشر سنين ، ولا حصل ذبيحة مرتد ، ولا مجوسى ، ولا وثنى ، ولا زعديق ، ولا درزى ، وكل من لا يدين بكتاب ، أخذنا من مفهوم قوله تعالى : « **وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم** » أى فلا يحل لكم طعام غيرهم ، الشرط الثالث : الآلة ، وهو أن يذبح بآلة محددة تقطع أو تخرق بحددها ، لا تقطع أو تخرج بثقلها ، ولا فرق في المحددة بين أن تكون من حديد : كالسكين ، والسيف ، والنصل ونحوها ، أو تكون من حجر ، أو خشب ، أو عظم ، إلا السن والظفر ، فلا يصح الذكاة بهما ، سواء كانا متصلين أو منفصلين ، الشرط الرابع : أن يقطع الحلقوم والمرئ ، وقد تقدم بيانهما ، وإذا ذبح كتابى ما يحرم عليه في شريعته ، وثبت في شريعتنا تحريمه عليه ، يحل أكله ، كما إذا ذبح يهودى حيوانا له ظفر ، وهى الابل والنعامة والبط . وما ليس بمشقوق الأصابع ، فإن الله تعالى أخبر بأنه حرم عليهم كل ذى ظفر ، وكذلك إذا ذبح ما يزعم أنه يحرم عليه ، ولم يثبت عندنا أنه يحرم عليه ، كما إذا ذبح حيوانا ملتصقة رثته بأضلاعه ، فإنهم يزعمون أن الرثة تحرم عليهم ، ويسمونها باللازقة .
(١) الملكية - قالوا : يجب نحر الابل والزرافة والفيلة - لأنها تؤكل - فان ذبحت لم تؤكل ، ويجب ذبح غيرها من الأنعام والوحوش والطيور ، فان نحرتم لم تؤكل ، ويجوز الأمران والأفضل الذبح في البقر والجاموس والخيول والبغال وحمر الوحش ، وكل ذلك في حالة السعة والاختيار ، أما في حالة الضرورة ، كعدم آلة الذبح ، أو كوقوع الحيوان في حفرة ، فلم يمكن عمل ما يجب من ذبح أو نحر ، فانه في هذه الحالة يجوز العكس في الأمرين بأن يذبح ما ينحر ، وينحر ما يذبح للضرورة ، والله أعلم . وصلى الله وسلم على صاحب الشريعة سيدنا محمد وآله وصحبه .

ثم بحمد الله الجزء الاول
وتليه الجزء الثانى وأوله كتاب الحظر والإنابة

